

الكتور محمد دويّار
أستاذ الإقتصاد السّياسي
كلية الحقوق
جامعة الإسكندرية - جامعة بيروت العربيّة

مبادئ الإقتصاد السّياسي

الجزء الأول الأساسيات

تاريخ علم الإقتصاد السّياسي - الإقتصاد السّياسي والرأسمالية
نظريات القيمة والتمن والتوزيع والتطور عند التقاليديين
وماركس والحديثين - منظومة أخلاقيات الإقتصاد الرأسمالي
الإقتصاد السّياسي وتجارب البناء الاشتراكية

منشورات المأبي الحقوقية
بيروت - لبنان

مبادئ الاقتصاد السياسي
الجزء الأول

الدكتور محمد دويدار
استاذ الاقتصاد السياسي
كلية الحقوق
جامعة الاسكندرية - جامعة بيروت العربية

مبادئ الاقتصاد السياسي

الجزء الأول الأساسيات

تاريخ الاقتصاد السياسي - الاقتصاد السياسي والراسمالية
الاقتصاد السياسي والاشتراكية

منشورات الحلبي الحقوقية
بيروت - لبنان
٢٠٠٢

جميع الحقوق محفوظة ٢٠٠٢

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال
أو بآية وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية،
بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها
وحفظ المعلومات واسترجاعها - دون إذن خطي من الناشر
تحت طائلة الملاحقة الجزائية

تنفيذ وإخراج

MECA

P.O. BOX 113-5096 BEIRUT - LEBANON
Tel. & Fax 961-1-362370, Cellular 03-918120
E - mail meca@cyberia.net.lb

منشورات الحلبي الحقوقية

فرع أول: بناية الزين - شارع القنطاري

هاتف: ٠١/٣٦٤٥٦١

هاتف خليوي: ٠٣/٦٤٠٥٤٤ - ٠٣/٦٤٠٨٢١

فرع ثاني: سوديكو سكوير

هاتف: ٠١/١١٦١٢٢٢ - فاكس: ٠١/١١٦١٢٢٣

بيروت - لبنان

الى من علمني:

- علمية منهج الكشف عن الحقيقة.
- ونزاهة الكلمة المجسمة للحقيقة.
- وقدسية مسؤولية الجهر بالحقيقة.

للمؤلف

أولاً: الكتب:

- * نماذج تجدد الانتاج ومنهجية التخطيط الاشتراكي، «باللغة الفرنسية» مطبوعات العالم الثالث، الجزائر، طبعان ١٩٦٤، ١٩٨٧.
- * مشكلات التخطيط الاقتصادي، محاضرات القيت على طلبة السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، وكلية التجارة جامعة الاسكندرية، ١٩٦٦.
- * مشكلات التخطيط الاشتراكي، دراسة في تطور الاقتصاد المصري، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، الطبعان الاولى والثانية ١٩٦٧.
- * دراسات في الاقتصاد المالي، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، ١٩٦٨ الطبعة الثالثة، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٩.
- * مبادئ الاقتصاد السياسي، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية ١٩٧٢، الطبعة الثالثة دار الجامعات المصرية بالاسكندرية ١٩٧٨ - الطبعة الرابعة.

منشأة المعارف بالاسكندرية. الطبعة الخامسة معدلة، دار المختار، الاسكندرية، ١٩٨٦.

* دروس في الاقتصاد النقدي، الجزء الأول، التعريف بالنقود، المكتب المصري الحديث الاسكندرية، ١٩٧٣ - الطبعة الرابعة، دار الجامعات المصرية - الاسكندرية ١٩٨٠.

■ الاقتصاد السياسي علم اجتماعي، «باللغة الفرنسية»، فرانسوا ماسبيرو، باريس ١٩٧٤، مترجم للغات الايطالية، الاسبانية، البرتغالية، الطبعة السابعة باريس ١٩٨٣.

* استراتيجيات التنمية والبيئة في افريقيا، «باللغة الانجليزية»، برنامج الامم المتحدة للبيئة، نيروبي، ١٩٧٧.

* استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٨.

* الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية بالاسكندرية، ١٩٨٠.

* الفقر في ريف العالم الثالث، مع آخرين، «باللغة الانجليزية» نيولهي، ١٩٨٠.

* استراتيجية الاعتماد على الذات، نحو منهجية جديدة للتطوير العربي ابتداء من الحاجات الاجتماعية، مع آخرين، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨١.

* الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمتته، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨١، «جائزة النولة التشجيعية».

* الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري، ١٩٥٠ - ١٩٨٠، منشأة المعارف
بالاسكندرية، ١٩٨٣.

* الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات، منشأة المعارف بالاسكندرية
١٩٨٣.

* دراسات في الاقتصاد النقدي وتطور الاقتصاد العالمي، منشأة المعارف
بالاسكندرية، ١٩٨٤.

■ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ١٩٩٧.

■ نظرية الضريبة والنظام الضريبي اللبناني، الدار الجامعية، بيروت، ٢٠٠٠.

■ تحت الطبع: الازمات الاجتماعية للمرأة في المجتمع المصري (دراسة حالة)
- التعليم والثقافة في العالم العربي - المنهج في العلوم الاجتماعية.

ثانياً: أهم المقالات:

١ - التطور الاقتصادي في مصر منذ ١٩٥٢، «باللغة الفرنسية»، مجلة العالم
الثالث، باريس، الجزء الخامس، العدد ١٨، يونيو ١٩٦٤، ص ٢٥٥ - ٢٧٢.

٢ - أزمة الدولار أم أزمة الاقتصاد الرأسمالي، «باللغة الفرنسية»، الجزائر،
ابريل ١٩٦٨ - مجلة الحقوق، جامعة الاسكندرية، السنة ١٥، العدد ٢،
١٩٧٠، ص ٢٥ - ٤٤.

٣ - نظرية باران وسويزي في الرأسمالية الاحتكارية، «باللغة الفرنسية»،
منشورة في مؤلف « الامبرالية»، الشركة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر
١٩٧٠. «باللغة البرتغالية» قراءات في الامبرالية اليوم، م. الفز «محرر».

مركز دراسات التبعية، المعهد العالي للاقتصاد، لشبونة، البرتغال، ١٩٧٦،
ص ١٧٥ - ٢٠٧.

٤ - من الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر «باللغة الفرنسية»،
مجلة الحقوق، جامعة الاسكندرية، السنة ١٥، ١٩٧٠، العدد ٢، ص ٤٥ -
٦٤.

٥ - التغلغل الرأسمالي والتفاوت الاقليمي في افريقيا، «باللغة الانجليزية»، مجلة
الحقوق، جامعة الاسكندرية السنة ١٦، العددان ١، ٢، ١٩٧١، ص ١ - ٨١.

٦ - استراتيجية احلال الواردات، استراتيجية للنمو في ظل التبعية، «باللغة
الانجليزية»، مصر المعاصرة، العدد رقم ٣٥٤، اكتوبر ١٩٧٣، ص ٥ - ٣١ -
«باللغة الفرنسية»، مجلة «النقد الاشتراكي» باريس، العدد ١٦، يناير، فبراير
١٩٧٤، ص ٣٧ - ٥٢.

٧ - أزمة الطاقة، أزمة النقد ام أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي؟ مصر
المعاصرة، السنة ٦٤ العدد ٣٥٨، ١٩٧٤، ص ٥ - ٣١.

٨ - العلاقة بين المحاسبة القومية والانظمة المحاسبية الاخرى، «باللغة الفرنسية»
مصر المعاصرة، السنة ٦٤، العدد ٣٥٨، اكتوبر ١٩٧٤، ص ٥ - ٥٢.

٩ - النمو الاقتصادي في العالم التابع، «باللغة الانجليزية»، في كتاب ا.
والرشتين «محرر»، التفاوت على الصعيد العالمي، كتب بلاك روز، مونتريال،
١٩٧٥، ص ٤٨ - ٧١ - «باللغة الفرنسية»، في كتاب «التفاوت بين الدول في
النظام العالمي، الجنود والافاق، مركز كيبك للعلاقات الدولية - جامعة لافي،
كندا، ١٩٧٥.

١٠ - أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي واستراتيجية ممكنة لرأس المال في مواجهة بعض الدول المتخلفة، «باللغة الفرنسية»، أعمال مؤتمر اقتصادي العالم الثالث، الجزائر، فبراير ١٩٧٦ - «باللغة الإسبانية» مجلة ليكنوميكا، معهد البحوث الاقتصادية، جامعة اكادور المركزية، العدد ٦ ديسمبر ١٩٧٦، ص ١٥٧ - ٦٩٩، «باللغة البرتغالية» م. الفز «محرر»، قراءات في الامبرالية اليوم، مركز دراسات التبعية، المعهد العالي للاقتصاد، لشونة، البرتغال، ١٩٧٦، ص ١٧٥ - ٢٠٧.

١١ - منهجية دراسة جيوبوليتكا البحر الابيض، «باللغة الفرنسية»، المعهد الزراعي لبلدان البحر الابيض، مونبيلييه، نوفمبر ١٩٧٥ - «باللغة العربية»، في كتاب المؤلف، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية بالاسكندرية، ١٩٨٠، ص ٣٢ - ٦٠.

١٢ - ناشيرة لدخول القرية المصرية، مصر المعاصرة، السنة ٦٤ العدد ٣٥٩ يوليو ١٩٧٧، ص ٨٥ - ١١٦.

١٤ - نحو استراتيجية بديلة للتصنيع العربي، مصر المعاصر، السنة ٦٩، العدد ٣٧٣ أبريل ١٩٧٨، ص ٢٥ - ٩٦.

١٥ - التكون التاريخي للتخلف الاقتصادي في مصر، مصر المعاصر، القاهرة، السنة ٦٩، العدد ٣٧٣، يوليو ١٩٧٨، ص ٥ - ٣٨.

١٦ - حول طبيعة النظام الضريبي المصري، مصر المعاصرة، السنة ٧٠، العدد ٣٧٦، أبريل ١٩٧٩، ص ٣٧ - ٤٦.

١٧ - الاقتصاد العربي وتعميق التخلف الاقتصادي، مصر المعاصرة، السنة

- ٠ السبعون، العدد ٣٧٧، يوليو، ١٩٧٩، ص ٥ - ٢٨.
- ١٨ - الاصلاح الزراعي في مصر، «باللغة الانجليزية»، مصر المعاصرة، العدد ٣٧٨، اكتوبر ١٩٧٩، ص ٣١ - ٥٢.
- ١٩ - فكرة التخلف وما يرتبط بها من فكرة للتطور، «باللغة الفرنسية»، في الاقتصاديات والمجتمعات، نورية معهد العلوم الاقتصادية التطبيقية، باريس، العدد ١٧ (٢) فبراير ١٩٨٣، ص ٢٨٩ - ٢٩٨.
- ٢٠ - سياسة الانفتاح الاقتصادي والبناء الصناعي في مصر، «باللغة الفرنسية» مصر المعاصر، العدد ٣٩٧، يوليو ١٩٨٤.
- ٢١ - استراتيجيات التنمية وحلول مشكلات ميزان المدفوعات في افريقيا، «باللغة الانجليزية»، مصر المعاصر، العدد ٣٩٨، اكتوبر ١٩٨٤، ص ٨١ - ١١٨. منشورة كذلك في مشكلات ميزان المدفوعات في البلدان الافريقية، «باللغة الانجليزية»، مطبوعات المركز الافريقي للدراسات النقدية، جمعية البنوك المركزية الافريقية، داكار ١٩٨٢، ص ٢٩٦ - ٣٤٤.
- ٢٢ - الاتجاه الريعي للدولة في مصر، مصر المعاصر، السنة ٧٦، العدد ٤٠١، يوليو، ص ٦٥ - ٩١. نشرت كذلك في سلسلة قضايا فكرية، القاهرة، الكتاب الثاني، يناير ١٩٨٦.
- ٢٣ - المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالي في مصر، سلسلة قضايا فكرية، القاهرة، الكتاب الثالث والرابع، اكتوبر ١٩٨٦.
- ٢٤ - العلاقة بين الاقتصاد المصري وصندوق النقد الدولي، مصر المعاصرة، العدد ٤١١/٤١٢، يناير/ابريل ١٩٨٨.

- ٢٥ - شركات توظيف الاموال في الاقتصاد المصري، مصر المعاصرة، العدد رقم ٤١٥/٤١٦، يناير/ابريل ١٩٨٩، ص ٥ - ٣٣، نشرت كذلك في سلسلة قضايا فكرية «القاهرة»، الكتاب الثامن، اكتوبر ١٩٨٩، ص ١٣٩ - ١٥٤.
- ٢٦ - التضخم في الاقتصاد الرأسمالي، مع اشارة خاصة للاقتصاديات النفطية، دراسات معهد التخطيط طرابلس، ١٩٩١.
- ٢٧ - النظام التعليمي في العالم العربي، التربية المعاصرة، السنة الثالثة عشر، الاسكندرية، ١٩٩٦.
- ٢٨ - الوضع الراهن للعالم العربي في الاطار الدولي الحالي، مؤتمر اتحاد المحامين العرب، سوسه (تونس) مايو ١٩٩٧ - مجلة سطور، القاهرة، مايو ١٩٩٧.
- ٢٩ - الدلالة الثقافية للنظام التعليمي في مصر بين نظام القيم السلعي ونظام القيم البناء. مجلة سطور، القاهرة، يونيو ١٩٩٧.
- ٣٠ - اشكالية التحول من ملكية الدولة للمشروعات الاقتصادية الى الملكية الفردية واطراح العاملين في مصر، مجلة القاهرة، القاهرة، سبتمبر - اكتوبر ١٩٩٧. منشورة كذلك في مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، العدد الثاني، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩، ص ١٧٩ - ٢١٣.
- ٣١ - المنظمة العالمية للتجارة والنظام القانوني في البلدان العربية (الفلسفة الاقتصادية والابعاد القانونية)، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، العدد الثالث، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٩.

ص ٢٩٥ - ٣٤٤.

٣٢ - تصور خاص للمشروع الاقتصادي الصهيوني في المنطقة العربية، رؤية استراتيجية، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، العدد الرابع، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠.

٣٣ - منظومة اخلاقيات النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، مجلة سطور، القاهرة، ابريل (نيسان) ٢٠٠٠.

مقدمة عامة

موضوع دراستنا هو أحد العلوم الاجتماعية، أي أحد العلوم التي
تنشغل بالنشاط الانساني في المجتمع. ذلك هو علم الاقتصاد السياسي الذي
ينشغل بأحد الأنشطة الاجتماعية: بالنشاط الاقتصادي.

لتكوين فكرة سريعة عن النشاط الاقتصادي يمكنك البدء من الرحلة
اليومية التي تقطعها منذ الاستيقاظ في الصباح الى أن تصل الى قاعة
الدرس، أو محل العمل. فلإعداد نفسك تحتاج الى العديد من الأدوات والمواد
التي تستخدمها في الاغتسال. ولتناول طعام الإقطار تستعمل أدوات لتجهيزه
وتستعمل أدوات اخرى عند تناول الطعام الذي يتكون من مواد غذائية بعضها
زراعي وبعضها تم تحويله، كالخضروات والفواكه المعلبة. ثم انك تستعمل
بعض الملابس. وفي الطريق الى قاعة الدرس أو محل العمل قد تستعمل إحدى
وسائل المواصلات. ثم انك تصل الى قاعة الدرس أو قاعة العمل وتجدها
قائمة، ومجهزة بما هو لازم لتلقى العلم أو للقيام بالعمل المطلوب. خلال هذه
الرحلة تستعمل الكثير من الأدوات والمواد وتؤدي لك الخدمات؛ كخدمة

المواصلات وخدمة التعليم.

ابتداء من رحلتك هذه نستطيع ان نتتبع رحلات افراد ومجموعات اخرى في المجتمع، انما رحلات تتمثل في جهود اثمرت الانوات والمواد والخدمات التي استعنت بها. مثلاً، تستطيع ان تتصور رحلة الخباز الذي قام بتحويل الدقيق الى خبز. كما تستطيع ان تتصور رحلة الفلاح الذي يمارس سلسلة من العمليات تنتهي بالحصول على كمية من القمح. وابتداء من الحلة التي ترتديها تستطيع أن تتصور رحلات العديد من الافراد والمجموعات التي قامت بتحويل الصوف الى خيوط، بصنغ الخيوط، بتحويلها الى نسيج، بتجهيز هذا النسيج، ثم تحويله أخيراً الى حلة. كل هذه رحلات يومية. ولكنها تثمر ما تقوم انت باستعماله في رحلتك اليومية. هذه الرحلات انما تمثل نشاطات يقوم بها افراد المجتمع لانتاج ما هو لازم لمعيشتهم، وهي تتنوع وتكون في مجموعها **النشاط الاقتصادي**. وهو نشاط، كما نرى، محوره الانتاج وتوزيع الناتج، ليس بالنسبة لك فقط وانما بالنسبة لكل المجتمع، لا في داخله فحسب وانما كذلك في علاقاته بالمجتمعات الاخرى المكونة لاجزاء المجتمع العالمي.

هذا النشاط الاقتصادي هو جزء من واقع المجتمع، جزء من حياته مرتبط تمام الارتباط بالاجزاء الاخرى للحياة الاجتماعية. فالفلاح المنتج للقمح (ممارساً بذلك نشاطاً اقتصادياً) هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطاً اجتماعياً في داخل أسرته او في علاقته بالاسر الاخرى؛ هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطاً سياسياً في حالة انشغاله بالقضايا العامة وانتمائه لحزب سياسي؛ هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطاً فنياً (ان كان يستطيع ان يعزف الناي مثلاً على شاطئ النهر او التربة وهو عائد في العشية، او كان ينتمي الى جماعة تهوى

ممارسة فن من الفنون). فالفرد ذاته. وإنما في انتمائه الى فئة او طبقة اجتماعية، هو الذي يمارس، جماعياً، مختلف اوجه النشاط الاجتماعي. من هنا كان تشابك النشاطات الاجتماعية وتفاعل كل منها مع النشاطات الأخرى. وهو قول يصدق بصفة خاصة على النشاط الاقتصادي كالمحركات للنشاطات الاجتماعية.

هذا النشاط الاقتصادي، الذي يمارسه الإنسان عبر المراحل المختلفة لتاريخه الاجتماعي، حاول الإنسان، ككائن واعي، ان يكشف أسرار، ان يعرفه، ان يكون لفكره خاصة به: بطبيعته، بالكيفية التي يسير بها، بنتائج، بمصير هذه النتائج، وباستمراره من فترة زمنية لأخرى. بمعنى آخر، حاول الإنسان ان يفهم نشاطه الاقتصادي وان يفسره. في محاولته كشف أسرار النشاط الاقتصادي انما يبذل جهداً آخر يتمثل في نشاط ذهني، نشاط فكري، نشاط يبذله اتباعاً لسبل معينة، توصله لهدفه، الى الأفكار الاقتصادية، الى النظريات الاقتصادية. هذه النظريات اذا توافرت فيها شروط معينة تكون علمية. ففي اطار المعرفة التي يكتسبها الإنسان في شأن نشاطه الاقتصادي نفرق بين المعرفة العالية التي يكتسبها من يمارس النشاط عبر تجربته الحياتية اليومية: كالمعرفة التي يكتسبها من يزرع الأرض تدريجياً بالنسبة للتربة وخواصها والمناخ وتقلباته عبر السنة وانواع النباتات الممكن زراعتها وموعد زراعة كل منها، واحتياجات كل منها من العمل والمياه والأسمدة، وموعد الحصاد، ونوع الأدوات اللازمة في كل مرحلة من مراحل النشاط الاقتصادي، وكيفية استخدامها، وما تتضمنه كل اداة من فن او طريقة لتحقيق الهدف من استخدامها. كل هذه معارف تكتسب من خلال التجربة اليومية، وتكون من قبيل المعرفة العادية، والتي يمكن ان تكون صحيحة او تثبت عدم صحتها. هذه المعرفة العادية تختلف عن المعرفة العلمية التي تنجم عن نشاط متخصص في

لاكتساب المعرفة، في نوع من البحث المعرفي، يلزم لتحقيقه توافر شروط توصلت اليها البشرية فيما يتعلق بهدف الباحث والسبيل الذي يسلكه في بحثه والخطوات الواجب اتباعها لاكتساب المعرفة والتحقق من صحتها وتقديمها للآخرين. هذه المعرفة العلمية هي شرط لازم لوجود علم من العلوم. ولكن وجودها ليس بالشرط الكافي. اذ يلزم لوجود العلم ان تتراكم المعرفة العلمية تراكمًا كميًا يصل الى نقطة يجعلها كميًا ممثلة لجسم من المعرفة، يدور حول موضوع محدد، يعطى للانسان حدا أدنى من اليقين الذي يمكنه من التنبؤ المعقول بالحركة المستقبلية للظواهر محل الانشغال المعرفي العلمي. هنا ترقى المعرفة العلمية الى مرتبة العلم الذي تتوافر له شروطه الموضوعية والشكلية. والعلم الذي ننشغل به هنا هو علم الاقتصاد السياسي.

ومن الطبيعي ان نبدأ دراستنا للاقتصاد السياسي بتقديمه كعلم، وكعلم اجتماعي، ويكون هذا التقديم بتعريفه وبالتعرف على علاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى، والتعرف على هذا العلم في تكوينه التاريخي وفي انشغاله بالاشكال الاجتماعية المختلفة للنشاط الاقتصادي. من هذا التقديم للاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي سنرى انه لا توجد نظرية اقتصادية تفسر النشاط الاقتصادي لكل المجتمعات ولكل الأزمنة، وذلك لاختلاف الشكل الاجتماعي للنشاط الاقتصادي وقوى الانتاج المستخدمة فيه من مجتمع لآخر، وفي المجتمع الواحد من فترة تاريخية لأخرى.

ومن المسلم به انه اذا كانت المجتمعات السابقة على التنظيم الاجتماعي الذي نعيش فيه حالياً، أي التنظيم الاجتماعي الرأسمالي الذي يرجع في بروزه تاريخياً الى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، اذا كانت هذه المجتمعات

قد عرفت اكتساب بعض المعرفة العلمية في شأن النشاط الاقتصادي، فإن هذه المعرفة لم ترقى إلى مرتبة العلم الا مع المجتمع الرأسمالي. في هذا المجتمع الرأسمالي يعرف النشاط الاقتصادي، في اطاره التنظيمي المحدد الذي يجعل من الدولة الشكل السياسي السائد لتنظيم المجتمعات، وعلى الاخص في شكل الدولة القومية التي تسود حتى تعيش أزماتها في المرحلة الحالية من مراحل التطور الرأسمالي، نقول في هذا المجتمع يعرف النشاط الاقتصادي خصائص تفردة تاريخياً: فهو اقتصاد رأس المال والعمل الأجير، وهو اقتصاد يعم فيه الانتاج بقصد المبادلة، أي للسوق؛ وهو اقتصاد يبرز فيه النشاط الصناعي بسرعة تكراره الهائلة في الزمان ويتجه فيه الأنشطة الاقتصادية الأخرى إلى ان تصبح، تحت تأثير استخدام العلم والتكنولوجيا، نوعاً من النشاط الصناعي؛ وهو اقتصاد يبرز للنشاط الاقتصادي فيه مظهره العيني والنقدي ويتسع فيه دائرة استخدام النقود لتشمل كل جنبات الحياة الاقتصادية بل والاجتماعية بصفة عامة؛ وهو اقتصاد توسعي في المكان كمستقر للحياة الاجتماعية يمتد نشاطه نحو تغطية النشاط الاقتصادي العالمي، وهو في توسعه عدواني، وفي عدوانيته ديناميكي؛ وهو اقتصاد له حركته في الزمان بقوانين موضوعية تحكم هذه الحركة وتعطى لشرائح المجتمع وافراده، عبر نمط لتوزيع ثمار النشاط الاقتصادي، شروط حياتهم المادية والثقافية بل ومنظوماتهم الاخلاقية، في التغير المستمر لكل هذا.

في هذا المجتمع الرأسمالي نشطت حركة المعرفة الانسانية بصفة عامة والمعرفة العلمية بصفة خاصة. ونشطت عملية استخدام المعارف العلمية في حل مشكلات الحياة الاجتماعية بجوانبها المختلفة عبر البحث التكنولوجي والتوصل المستمر إلى سبل وتقنيات متجددة للاداء الاجتماعي. وفيما يخص النشاط

الاقتصادي، في اطاره الاجتماعي، نشط الفكر الاقتصادي بأنواعه المختلفة كنتاج لركب هائل من العاملين في النشاط الاقتصادي والمنشغلين به، وبيادارته، من المفكرين الموسوعيين وقد انصب انشغالهم على النشاط الاقتصادي لا بعزله عن بقية الحياة الاجتماعية وانما باعتباره جزءاً لا يتجزأ منها، وكذلك من المفكرين «المتخصصين» أي أولئك الذين حصروا انشغالهم ليس فقط بالنشاط الاقتصادي معزولاً عن النشاطات الاجتماعية الاخرى وانما بهذا «النشاط الاقتصادي كما يتصورونه وكما يتصورون مكانه في النشاط الاجتماعي وكما يتصورون علاقته بجميع دوائر النشاط الاجتماعي. وكان نتاج كل هذا ثروة هائلة من المعرفة الاقتصادية، تخطت الاقتصاد الرأسمالي الممثل للحاضر كجزء من التاريخ، لتغطي الحركة التاريخية التي شملت تنظيمات اقتصادية سابقة وادت الى الحاضر، والحركة التاريخية المستقبلية التي تشمل احتمائها لبديل تنظيمي للاقتصاد الرأسمالي يحقق ما لم يكن من مهمة التنظيم الرأسمالي تحقيقه تاريخياً خاصة في اتجاه تحسين الحياة الاجتماعية للفالبية من افراد المجتمعات وتطوير هذه الحياة.

في ضوء كل هذا يتحدد مسار انشغالنا الفكري بالنشاط الاقتصادي: فهو يتحدد كمسار للمعرفة العلمية الخاصة بهذا النشاط، وهي تدور حول الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي، وكعلم تبلور وتطور مع نشأة وتطور التنظيم الاقتصادي الرأسمالي: كاققتصاد مبالغة معممة، كاققتصاد عيني نقدي، كاققتصاد يغلب عليه الطابع الصناعي، وكاققتصاد توسعي على الصعيد العالمي، وكاققتصاد تنظمه الدولة بعملية تاريخية تعرف مراحل متباينة متداخلة من درجات تبذل الدولة في الحياة الاقتصادية. ويكون من الطبيعي كذلك ان يحتوي مسار انشغالنا الفكري الكيفية التي تطورت بها المعرفة العلمية

الاقتصادية، ليس فقط لأن للفكرة تاريخها الذي يتعين دراسته لمعرفة المفهوم الصحيح للفكرة وإنما كذلك لأن في اكتشاف اسرار عملية مولد الافكار شرط لضمان استمرار عملية خلقها مع التغير المستمر في النشاط الاقتصادي. مسار انشغالنا الفكري هذا هو الذي يحدد لنا الكيفية التي نقوم بها المعارف العلمية المكونة لعلم الاقتصاد السياسي:

(١) في مرحلة أولى، يكون من الطبيعي ان نقدم تصورنا لهذا العلم كعلم اجتماعي، وكاجتماعي هو تاريخي، أي له تاريخه كعلم، بموضوعه ومنهجه ومجموعة النظريات المكونة له: في موضوعه الذي يتمثل، على نحو مجرد، في صورة الطريقة التاريخية المحددة التي ينتج بها كل مجتمع ما هو لازم لعيشته المادية والثقافية أو ما يعبر عنه بطريقة الانتاج (أو اسلوب الانتاج)؛ وفي منهجه الذي يدور في الواقع حول ما انتجه العقل البشري بالنسبة لما يسمى بمنهج البحث العلمي؛ وفي نظرياته المتمثلة في مجموعات الافكار التي تفسر الظواهر المختلفة المكونة للعملية الاقتصادية، أي لعملية النشاط الاقتصادي كما يمارسه المجتمع، وخاصة المجتمع الرأسمالي، في واقع حياته اليومية. هنا يكون التركيز على الافكار النظرية الخاصة بطبيعة العملية الاقتصادية، بألية أدائها وقوانين هذا الاداء، ويحركتها في المكان والزمان. وتكون دراستنا لهذه النظريات على مراحل تتحدد وفقا لمدى دائرة الانشغال المعرفي بإبعاد هذه العملية. إذ يمكن، بعد التعرف على الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي، أن نبدأ في دراسة النظريات المتعلقة بالتنظيم الاقتصادي الرأسمالي على أساس افتراض عدد من الفروض المؤقتة التي يقصد بها تسهيل الدراسة في مراحلها الاولى. وتتمثل هذه الفروض في:

● **افتراض** أن النشاط الاقتصادي الذي يقوم في المجتمع ذو طبيعة عينية فقط، أي أنه لا يعرف استخدام النقود وأن كان يعرفها فإنها لا تلعب إلا دوراً حيادياً في أداء هذا النشاط الاقتصادي وحركته عبر الزمن. بمعنى آخر، سنجد دراستنا في مرحلتها الأولى من الظواهر النقدية، أي أنها تخرج من أطارها المشكلات التي تثيرها طبيعة النقود ووظائفها وأثرها على النشاط الاقتصادي وحركته عبر الزمن.

● **افتراض** أن النشاط الاقتصادي يجري في محيط وطني دون أن يدخل في علاقات اقتصادية مع بقية أجزاء المجتمع العالمي. بمعنى آخر، تفترض دراستنا في مرحلتها الأولى أن الاقتصاد الوطني اقتصاد مغلق، أي أنه لا يؤثر في العالم الخارجي ولا يتأثر به. بعبارة ثالثة، سنجد دراستنا في مرحلتها الأولى من تأثير العلاقات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد الداخلي.

● **افتراض** أن الدولة، رغم وجودها كشكل للتنظيم السياسي للمجتمع الرأسمالي، لا تتدخل في النشاط الاقتصادي. أي أن النشاط الاقتصادي يمارس أساساً بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات الخاصة.

الامر يتعلق بالنسبة لهذه الفروض الثلاثة بحالة تصور ذهني لاقتصاد لا يعرف النقود ويوجد في حالة عزلة عن بقية أجزاء المجتمع العالمي ولا تتدخل فيه الدولة في النشاط الاقتصادي. وهو أمر لا يمثل حقيقة الواقع، خاصة مع الانتشار الهائل لاستخدام النقود وتشابك الاقتصاديات الوطنية في داخل الاقتصاد العالمي المعاصر وتعدد مظاهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في كل مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي. ولكنها حيلة منهجية يقصد منها

التعرف أولاً على طبيعة وأداء العملية الاقتصادية على افتراض غياب النقود وغياب العلاقات الاقتصادية مع الخارج وغياب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، في مرحلة أولية، ثم التعرف بعد ذلك، في مرحلة تالية، على اثر ادخال النقود ثم ادخال العلاقات الاقتصادية مع الخارج ثم ادخال دور الدولة في الحياة الاقتصادية، اثر كل ذلك، بالتدرج، على النتائج التي نستخلصها في المرحلة الأولى من مراحل التحليل.

(٢) على أساس هذه الافتراضات الثلاثة (غياب النقود أو حياها وغياب العلاقات الاقتصادية مع الخارج وغياب تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية) سنقوم بتقديم النظريات المتعلقة بالاقتصاد الرأسمالي. من حيث طبيعته وكيفية أدائه وحركته عبر الزمن وتطوره في المدى الطويل. وتنضم الافكار النظرية المتعلقة بذلك الى المعرفة التي نقدمها في شأن الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي لتكون موضوع الجزء الأول من مؤلفنا الخاص بمبادئ الاقتصاد السياسي، ويحتوي الاساسيات من هذه المبادئ.

(٣) وفي مرحلة تالية، نستبعد في دراستنا الافتراض الخاص بغياب النقود، وندرس الظاهرة النقدية والبعد النقدي للنشاط الاقتصادي، خاصة في المجتمع الرأسمالي، لنستكمل معرفتنا المتعلقة بالعملية الاقتصادية ببعديها العيني والنقدي في تفاعلها في أداء العملية الاقتصادية وحركتها عبر الزمن. ويكون ذلك موضوع الجزء الثاني من مؤلفنا، بعنوان: الاقتصاد النقدي.

(٤) وفي مرحلة ثالثة، بعد تعرفنا النظري على العملية الاقتصادية التي تتم في داخل المجتمع الواحد من المجتمعات المكونة للمجتمع العالمي، ببعديها العيني

والنقدي، نبدأ في استبعاد الافتراض الخاص بعزلة الاقتصاد الوطني أو بعدم دخوله في علاقات اقتصادية مع الأجزاء الأخرى المكونة للاقتصاد العالمي. وذلك بدراسة الأفكار النظرية المتعلقة بوضع الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، وبحركة هذا الاقتصاد العالمي وتطوره، وبنوع وطبيعة ونتائج العلاقات الاقتصادية التي تقوم بيد الاقتصاد الوطني وبقيّة أجزاء الاقتصاد العالمي. واثّر كل ذلك على مسار الاقتصاد الوطني وما يحققه من مستويات معيشية للشرائح الاجتماعية المختلفة في الداخل. وبهذا نستكمل معرفتنا بالنظرية المتعلقة بالعملية الاقتصادية، ببعديها العيني والنقدي، بمعرفة البعد الدولي لهذه العملية. ويكون ذلك موضوع الجزء الثالث من مؤلفنا، بعنوان: الاقتصاد الدولي.

(٥) وفي مرحلة رابعة نبدأ في استبعاد الافتراض الخاص بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وذلك بالتعرف عن قرب على دور الدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية ومجالات هذا الدور وكيفية قيامها به سواء بأن تقوم بدور في النشاط الاقتصادي العيني أو بأن تقوم بدورها عبر نوع من النشاط الاقتصادي هو النشاط للمالي، بحصول الدولة على إيرادات (أو موارد) مالية وقيامها باتفاق هذه الموارد على أداء خدمات في الحياة الاجتماعية (كخدمات التعليم والصحة والأمن والدفاع...). الأمر يتعلق هنا بانخراط بعد جديد على دائرة المعرفة النظرية الاقتصادية، هذا البعد يخص النشاط المالي الذي تقوم به الدولة أداءً لدورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ويكون ذلك موضوع الجزء الرابع من مؤلفنا، بعنوان: الاقتصاد المالي.

(٦) وفي مرحلة خامسة، وأخيرة، نحاول أن نجمع، في منظومة فكرية واحدة، عملية التكون والتطور التاريخي للفكر المتعلق بالنشاط الاقتصادي في المجتمع، أي للفكر الاقتصادي، ولكن مع اختلاف في الساحة التي تعطى للنتاج الفكري للمجتمعات المختلفة، إذ ينصب انشغالنا في المقام الأول، في مجال هذا المؤلف الخاص بمبادئ الاقتصاد السياسي، على الفكر الاقتصادي نتاج التنظيم الاجتماعي الذي شهد مولود وتطور الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي، وهو التنظيم الاجتماعي الرأسمالي، في مراحل تطوره المختلفة. وعليه يأتي تقديمنا للفكر الاقتصادي في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالي كأمثلة لما انتجه الذهن البشري من فكر يتعلق بظواهر اقتصادية شهدتها تلك المجتمعات، لنرى على نحو منظم الفكر الاقتصادي نتاج المراحل المختلفة للتطور الرأسمالي. ويكون ذلك موضوع الجزء الخامس من مؤلفنا، بعنوان: تاريخ الفكر الاقتصادي.

(٧) وعليه نقدم للقارئ مؤلفنا الخاص بمبادئ الاقتصاد السياسي في اجزاء خمسة:

- الجزء الأول، مبادئ الاقتصاد السياسي، الأساسيات.
 - الجزء الثاني، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد النقدي.
 - الجزء الثالث، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد الدولي.
 - الجزء الرابع، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد المالي.
 - الجزء الخامس، مبادئ الاقتصاد السياسي، تاريخ الفكر الاقتصادي.
- لم يبق للانتهاء من هذه المقدمة العامة إلا كلمة في شأن الطريقة التي

يمكن اتباعها في دراسة الاقتصاد السياسي. ونقصد هنا الدراسة العلمية الجادة. إذ نحن نوجه ما نقدمه للإنسان الذي لا يبخل بجهده ووقته في اكتساب المعرفة، التي هي خير ما يتسلح به الإنسان الذي يحرص على أن يسهم إيجابيا في بناء مجتمعه وتطوير حياة الغالبية من أفراده. هذه الطريقة تفرضها طبيعة العلم الذي نقوم بدراسته. فهو، شأنه في ذلك شأن كل العلوم، علم تراكمي، بمعنى أنه يبني نفسه على أساس من نفسه: فالأفكار التي تتبلور وتتحدد في مرحلة أولى تمثل أساس الأفكار التي تتبلور وتتحدد في مرحلة ثانية. وعلى أساس هذه الأخيرة نبني نظريات أخرى. وهكذا. إزاء ذلك لا يكون أمامنا من سبيل إلا استيعاب الموضوعات المختلفة موضوعا بعد موضوع دون تخطي أي من النقاط التي نتعرض لها. إذ لا ينجم عن هذا التخطي إلا الصعوبات، نصادفها عندما نحاول في مرحلة ثالثة دراسة موضوع يرتكز على الموضوع الذي تخطيناه. يتعين إذن أن نستوعب كل فكرة نتعرض لها، مع رجاء مراعاة ذلك على مدى الأجزاء المختلفة المكونة لمؤلفنا هذا.

ولكي يمكن أن نستوعب لا بد أن نحاول دائما فهم كل فكرة، لا أن نحفظها عن ظهر قلب. إذ فيما عدا المصطلحات الفنية يمثل الحفظ عن ظهر قلب اقصر سبيل إلى التهلكة في دراسة علم كعلم الاقتصاد السياسي. ولفهم الأفكار لا بد من دراستها نقطة بنقطة. وقرأة كتاب في الاقتصاد السياسي كما نقرأ رواية أدبية لا بد أن تؤدي بنا إلى حصيلة معرفية محدودة.

والدراسة لا تعني دراسة ما يرد بهذا الكتاب، أو بغيره، فحسب. بل لا بد من القراءة والاطلاع والقيام ببعض عمل البحث. وهنا يلزم لمن يريد أن تكون معرفته الاقتصادية معقولة ألا يقتصر على المراجع العربية، رغم ثراء

الادب الاقتصادي العربي، وانما عليه أن يرجع الى المراجع الاجنبية، خاصة بالنسبة لكتابات كبار المفكرين الذين ساهموا في عملية ميلاد وتطور علم الاقتصاد السياسي. لتسهيل ذلك جزئيا حرصنا على أن نعطي للمصطلحات الاقتصادية مقابلهما باللغتين الانجليزية والفرنسية وأن نلحق بالكتاب قائمة بالمراجع مقسمة إلى اجزاء.

على أن هدف الدراسة يتعين ألا يقتصر على مجرد الاستيعاب البسيط، بل يجب أن يتعداه الى الاستيعاب الناقد، الناقد للمنهج وللأفكار. وللتوصل الى هذا الاستيعاب الناقد لا بد أن يكون لنا منهجاً ناقداً يدفع بروحنا الى أن نكون دائما ناقدة ويحمينا من وثنية الفكر أيا كان مصدره.

في دراستنا هذه نستخدم في التحليل الاقتصادي بعض الأدوات الفكرية التي تبلورت في مجال فروع أخرى للمعرفة. إذ نستخدم أدوات رياضية واحصائية كما نستخدم أفكار تبلورت في فروع أخرى للعلوم الاجتماعية (كعلم السكان وعلم الاجتماع وعلم التاريخ، وعلم الجغرافيا). بل أن بعض المصطلحات الاقتصادية بدأت بلورتها في بعض العلوم الطبيعية. الأمر الذي يستوجب أن نوسع من افقنا بالرجوع الى المعاجم المتخصصة والموسوعات المعرفية كلما تعلق الأمر بأحد هذه الأفكار. ويخصوص الأدوات الرياضية نسارع بالقول بأن دراسة الاقتصاد السياسي لا تستلزم ممن يقوم بها أن يكون متخصصا في الرياضيات. فأكثر فروع المعرفة الاقتصادية استخداما للأدوات الرياضية لا يتطلب معرفة رياضية تزيد على تلك التي يتحصل عليها من يتم دراسته الثانوية. ويكفي لفهم الأفكار الواردة في دراستنا هذه أن تكون لدينا معرفة بعدد من الأدوات الرياضية: فكرة الدالة والعلاقات الدالية،

والمعادلات الآتية والتعبير البياني عنها، المماس والمشتقة والتعبير البياني عنها،
للمصفوفات. كما يلزم أن نكون على دراية باللغة الاحصائية العادية. وكلها
أدوات يمكن للقارئ أن يسلح نفسه بها بجهد الفردى دون كثير عناء.

محمد دويدار

اينجني مريوط - الاسكندرية

سبتمبر ٢٠٠٠

الجزء الأول

الأساسيات

تصدير الجزء الأول

يتمثل المحور الفكري لهذا المؤلف في ان علم الاقتصاد السياسي هو علم طرق الانتاج او اساليب الانتاج التي تبلور الكيفية التي يقوم بها المجتمع، في اشكاله التاريخية المختلفة، بانتاج وتوزيع ما هو لازم لاشباع حاجات افراد المجتمع المادية والثقافية في تطورها المستمر، أي انتاج وتوزيع ما هو لازم لاعاشة افراد المجتمع بمستويات معيشة متجددة ومتطورة. وعليه تنشغل النظريات المكونة لهذا العلم بطرق الانتاج المختلفة التي عرفها تطور المجتمع الانساني. يهمننا منها بصفة خاصة طريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية.

واذا كان الانشغال بطريقة الانتاج الرأسمالية يفرض نفسه أولاً بحكم انه في خضم طريقة الانتاج هذه ولد الاقتصاد السياسي كعلم وبدأ عملية تطوره مع تطور المجتمع الرأسمالي بل ومع محاولات أجزاء من هذا المجتمع للبحث عن بديل تنظيمي أي عن تنظيم اجتماعي بديل للرأسمالية. كما أن هذا الانشغال يفرض نفسه ثانياً بحكم الواقع الذي نعيشه في جزء متخلف (بالمعنى

العلمي لا الاخلاقي لمصطلح التخلف) من الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فان اللحظة التاريخية التي تعيشها بعض المجتمعات التي شهدت، منذ الحرب العالمية الأولى، بعض محاولات الانتقال للمجتمع الاشتراكي، ك لحظة في عماية البحث التاريخي عن البديل الأرقى للتكوين الاجتماعي الرأسمالي، نقول ان هذه اللحظة تستلزم ان يتصدر الجزء الأول من مؤلفنا في «مبادئ الاقتصاديات السياسي» كلمة في شأن الدراسة العلمية لهذه المحاولات التاريخية ولفكرة طريقة الانتاج الاشتراكية.

فاذا ما تعلق الأمر بطرق اعاشة المجتمع مادياً تكون العبرة في التقييم التاريخي لكل طريقة من طرق الانتاج بالشروط الذي قطعتة في تطوير قدرات الانسان على اشباع حاجاته في تطورها الاجتماعي. هذا التطوير يتحقق فنياً بما يخلق من قوى انتاج بشرية ومادية، وتنظيمياً، بإمكانية استخدام هذه القوى أحسن استخدام وتوزيع ناتج استخدامها على نحو يحقق أعلى اشباع لفالبية أفراد المجتمع، ان لم يكن لكلهم، من خلال ضمانها لهم لفرض العمل للنتج بالشروط التي توفر انسانية العمل وتجعل منه المحقق للذاتية الاجتماعية للفرد.

وبإعمال هذا المعيار يبين من تاريخ طريقة الانتاج الرأسمالية، الذي غطى حتى الآن ما يزيد على ستة قرون، ان مسارها التاريخي ينتهي بها الى ان تكون، بعد مرحلة صاعدة من تاريخها، مبددة لجزء متزايد من قوى الانتاج التي يمكن خلقها ابتداءً من المستوى الذي وصلت اليه بالفعل المعرفة العلمية والتكنولوجية في المجتمع الرأسمالي. وتتبدى مظاهر هذا التبدد في بطالة (بأنواعها المختلفة)، بل واستبعاد اجتماعي، لجزء متزايد من القوة العاملة، في

الطاقة المادية المعطلة في الوحدات الانتاجية، في القوى الانتاجية التي تستخدم في انتاج مواد ضارة اجتماعياً (كالمخدرات)، في الموارد التي تخصص للصراعات المسلحة التي تغذي إرباحية الكثير من المشروعات الفردية والعامه، في القوى الانتاجية التي تخطط للجريمة المنظمة دولياً وتنفيذها في نشاطات لا تحقق للمجتمع الانساني إلا خسائر مادية ومعنوية، في انتهاك البيئة باوسع مفهوم لها، وفي الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي في داخل المجتمعات وبين البلدان المكونة للمجتمع الدولي، وهو استقطاب يتركز على تزايد سوء توزيع الثروة الاقتصادية ويولد من ثم سوء توزيع الدخل المتولد عن النشاط الاقتصادي. ويتبلور هذا الاستقطاب في القضاء، التدريجي احياناً والعنيف احياناً اخرى، على الطبقة المتوسطة في مختلف انحاء المجتمع العالمي، وفي التسويء النسبي لاوزاع القوى الاجتماعية التي يضمها «عالم العمل» في مواجهة «عالم رأس المال».

وفي خضم هذا التناقض بين الامكانيات الانتاجية (بشرياً ومادياً وتقنياً) التي خلقتها طريقة الانتاج الرأسمالية وبين محدودية قدرتها التنظيمية على استخدام أرشد لهذه الامكانيات يحول دون صور التبييد هذه، في هذا الخضم تبرز المشكلات الاقتصادية للغالبية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، ومعها إمكانية احتمالية لحلها على نحو أفضل، من حيث ضمان المساهمة في العملية الانتاجية ومن حيث تحقيق مستوى معيشة مادية وثقافية أرقى استخداماً للقائم فعلاً من قوى إنتاجية. أما المشكلات الاقتصادية للغالبية في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي فما زالت دون حل، بل وتتفاقم في حداثها يوماً بعد يوم، عبر صراعات مريرة تعزز الانانية الفردية وتقوي من نظم القيم السلعية تتمحور حولها منظومة لاخلاقيات النظام الاقتصادي الرأسمالي

المعاصر تشير تساؤلاً في شأن ما يمكن أن تمثله من لآخلاقيات انسانية وتطويع في هدايتها للممارسة الاجتماعية اليومية بمقومات التماسك الاجتماعي.

وعليه، وإزاء ما يتضمنه ذلك من معنى خاص لتعمق الأزمة العامة لطريقة الإنتاج الرأسمالية، تكون مسألة البديل لطريقة الإنتاج هذه مطروحة تاريخياً الآن، ومطروحة في اتجاه يقوم على جماعية من التنظيم تمكن من استخدام أحسن للقوى الإنتاجية المتاحة وتوزيع أعدل لنواتج استعمالها مما يطلق المجال لتطور قوى الإنتاج بمعدلات تفوق تلك التي لم تعد طريقة الإنتاج الرأسمالية بقدرة على تخطيها. وذلك بقصد تحقيق الانتعاش الاجتماعي لشخصية الفرد وتمتع كافة أفراد المجتمع بحرية تقضي على الحاجة وتنبلور في المشاركة الجماعية الحقيقية في إدارة شؤون المجتمع.

من ناحية أخرى، وعلى صعيد المعرفة العلمية، يعتبر ما يحدث في مجتمعات روسيا وغيرها من بلدان وسط آسيا وشرق أوروبا جزءاً من الحركة التاريخية للمجتمع الانساني تلزم دراسته دراسة ناقدة للتعرف على الطبيعة الحقيقية لمحاولات التغيير التي تمت في هذا الجزء من المجتمع العالمي في الفترة منذ الحرب العالمية الأولى (بل والفترات السابقة عليها في إطار تطور الإنتاج الرأسمالية على الصعيد العالمي)، وعلى التغييرات التي تمت بالفعل في جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة، وعلى الأخص الجوانب الاقتصادية، في تفاعلها الجدلي مع الجوانب الأخرى (وبالذات الجانب السياسي)، وكذلك على نوع القوى الاجتماعية التي حققت هذه التغييرات والقوى التي أنتجت هذه التغييرات ومكان قوى المنتجين المباشرين في هذه التغييرات طوال هذه الفترة (وعلى الأخص دورهم في الحياة السياسية). وللتعرف أيضاً على ما حققته هذه التغييرات من

«إنجازات» في اتجاه تطور قوى الانتاج في هذه المجتمعات واثراً هذا التطور على حركة المجتمع المستقبلية التي تخضع بدرجة أكبر، لفترة غير قصيرة قائمة، لقوانين حركة الاقتصاد الرأسمالي الدولي. وهي قوانين تتضمن الصراع من أجل تغيير هذا الاقتصاد. وهو صراع يأخذ مكانه في عملية اجتماعية لا زالت تدور ولا زالت نتائجها النهائية لم تحسم بعد، في ظل تأثيرها الذي يفرض نفسه اليوم على بقية أجزاء الاقتصاد العالمي. من هنا يكون من المتعين علينا أن نحاول التعرف على تجارب هذه المجتمعات خلال الفترة منذ الحرب العالمية الأولى، عن طريق أخذها كموضوع للبحث والدراسة. على أن يتم ذلك بمنهج علمي ناقد. خاصة وقد كنا شخصياً منذ بداية الستينات من أصحاب النظرة الناقدة لما كان، وما يزال، يجري في هذه المجتمعات، وما اذا كان يمثل محاولة لبناء المجتمع الاشتراكي أم محاولة لتحقيق شروط الانتقال نحو الاشتراكية من خلال عملية صراعية تتحدد نتائجها بما يحدث ليس فقط في هذه المجتمعات، على الأخص على مستوى الصراع السياسي حول الدولة، وإنما كذلك بما يجري في كل أجزاء المجتمع العالمي.

فإذا كانت قضية البديل لطريقة الانتاج الرأسمالية مطروحة تاريخياً، ويحده أكبر في إطار الأزمة الهيكلية الحالية التي تسود الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ بداية السبعينات^(١)، بصفة عامة، واقتصاديات المجتمعات المتخلفة،

(١) انظر في ذلك، للمؤلف، الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمنته، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨١.

(٢) انظر بالنسبة للاقتصاد المصري، للمؤلف، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٨٠، وكذلك الاتجاه الريفي للاقتصاد المصري ١٩٥٠ - ١٩٨٠، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨٢.

بصفة خاصة^(٢)، وكما بلورتها الأزمة في اقتصاديات شرق وجنوب آسيا بصفة أخص^(١)، وكان من اللازم دراسة ما تم في مجتمعات روسيا وشرق أوروبا دراسة ناقدة، فإن مسألة البديل الجماعي للتنظيم الاجتماعي الرأسمالي للنشاط الاقتصادي، ما زالت مطروحة، ويحده أكبر، رغم الانتكاس في بعض محاولات تحقيق شروط الانتقال نحو الاشتراكية، الأمر الذي يستلزم تعميق الدراسة النقادة لفكرة طريقة الانتاج الاشتراكية.

عليه نقدم أساسيات مبادئ الاقتصاد السياسي في اقسام ثلاثة:

القسم الأول: الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي.

القسم الثاني: الاقتصاد السياسي والرأسمالية.

القسم الثالث: الاقتصاد السياسي والاشتراكية.

(١) انظر في ذلك، للمؤلف، تجارب النمو في جنوب شرق اسيا بين الحقيقة العلمية والايديولوجية الاقتصادية، محاضرة القيت في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، مايو ١٩٩٦، وقد انتهينا فيها الى ما تتضمنه هياكل هذه الاقتصاديات من إمكانية الأزمة، إمكانية ما فشلت أن تحولت الى واقع منذ نهاية ١٩٩٦ وفرضت نفسها في ربيع ١٩٩٧ وما زالت تتعمق حتى يومنا هذا.

القسم الأول

الاقتصاد السياسي علم إجتماعي *

* لضمان استيعاب هذا القسم الأول نوصي القارئ بقراءته مرتين، مرة في البداية ومرة عن الإنتهاء من قراءة الكتاب بأكمله. فإذا ما عمل القارئ بهذه الوصية تمكن من التوصل الى الاسباب التي دلفمتنا لأن نقترح عليه مثل هذا السبيل.

تمهيد

يتحدد كل علم بموضوعه^(١) ومنهجه^(٢) في تفاعلها العضوي. وتحديد معالم هذا المنهج وذلك الموضوع انما يتحقق تاريخيا من خلال عملية ذات بعد زمني يتكون في أثنائها العلم محل الاهتمام: فيتبلور موضوعه وترسم مناهجه ويأخذ محتواه (أي الأفكار المستخلصة) شكل الصياغة العلمية.

والاقتصاد السياسي، محل اهتمامنا، لا يمثل استثناءً على ذلك، فهو في حالته الراهنة أي في وقت دراستنا هذه، علم من العلوم الاجتماعية. وحالته الراهنة هذه تمثل نتيجة عملية تاريخية تكون في خلالها موضوع ومنهج العلم ومجموعة الأفكار، أي النظريات، المكونة له.

لكي نتعرف على هذا العلم لا يكفي انن أن نعرفه بالحالة التي يوجد عليها اليوم. بل يلزم أن نتتبع العملية التاريخية لميلاده وتطوره. من هذا التتبع نجد أن الاقتصاد السياسي كعلم انما ينشغل بالطرق المختلفة، أي الاشكال

(١) Object; Objet

(٢) Method; Méthode

الاجتماعية المختلفة، لانتاج وتوزيع ما يلزم لمعيشة أفراد المجتمع مادياً وثقافياً،
أو ما يسمى اصطلاحاً بطرق الانتاج^(١).

وعليه نقدم هذا القسم الأول الذي يهدف الى التعريف بالاقتصاد
السياسي كعلم اجتماعي، في أبواب ثلاثة:

- في باب أول نبين طبيعة المعرفة محل دراستنا. ويكون ذلك بتعريف
الاقتصاد السياسي كعلم بالحالة التي يوجد عليها في يومنا هذا.

- في باب ثان نعطي موجزاً لتاريخ الاقتصاد السياسي، أي لتاريخ عملية
تكون وتطور المعرفة محل دراستنا. إذ لكي ينضبط فهمنا لحاضر
هذه المعرفة يتعين أن يمتد اهتمامنا ليقضي نشأتها وتطورها في
الماضي.

- وفي الباب الثالث ننتهي الى أن الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي هو
في الواقع علم طرق الانتاج، أي علم الاشكال الاجتماعية التاريخية
للانتاج والتوزيع.

(١) Modes of production (١)

الباب الأول

الاقتصاد السياسي كعلم

يوجد الأصل اللغوي لاصطلاح «الاقتصاد السياسي» Political economy; Économie Politique في الكلمات الاغريقية "Oikos"، "politikos"، "nomos"، التي تعني على التوالي «منزل»، «قانون» و«اجتماعي».

ولم يدخل مكونا هذا الاصطلاح، أي كلمتي «اقتصاد» و«سياسي» في الاستعمال دفعة واحدة. فاصطلاح «الاقتصاد» يأتي من أرسطوطاليس، الذي قصد باستعماله «علم قوانين الاقتصاد المنزلي» أو «قوانين الذمة المالية المنزلية». ولم يستعمل اصطلاح «الاقتصاد السياسي» الا في بداية القرن السابع عشر، وهو ما تحقق في فرنسا على يد أنطوان دي مونكريتان الذي نشر في عام ١٦١٥ كتاباً بعنوان «مطول في الاقتصاد السياسي»^(١) قاصداً بصفة

(١) والواقع ان ذلك يمثل الفضل الوحيد لانتوان دي مونكريتان Antoyne de Montchrétien (اقتصادي فرنسي، ١٥٧٥ - ١٦٢١). اما عن كتابه فان شومبيتر يصفه بأنه محقير الشأن.. وفقد لكل اصاله، ص ١٦٨ من كتابه History of Economic Analysis.

«السياسي» أن الأمر يتعلق «بقوانين اقتصاد الدولة»^(١).

وتبع ذلك انتشار استعمال الاصطلاح «الاقتصاد السياسي» للتعبير عن فرع للمعرفة النظرية لم يكف منذ ذلك الوقت عن التطور. هذا الفرع هو الذي يسمونه حاليا في العالم الانجلوسكسوني «الاقتصاد»^(٢) Economics .

(١) اما في انجلترا فقد بدأ اصطلاح «الاقتصاد السياسي» تحت التأثير الفرنسي. فقد استعمل W. Petty (١٦٣٢ - ١٦٨٧) هذا الاصطلاح وإن لم يكن قد عتّن به ايا من كتبه. في معرض الكلام عن مصدر القيمة يقول بقي أن «هذا ينتهي بي الى النظر في اهم مسألة في الاقتصاد السياسي، اي مسألة اقامة معادلة او مساواة بين الارض والعمل». انظر ذلك في كتابه Political Anatomy of Irland ص ٢٠٤. وكان جيمس ستيرت James Stewart اول من استخدم الاصطلاح في انجلترا في عنوان كتابه الذي ظهر في عام ١٧٦٧ بعنوان «بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي». انظر شومبيتر، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ١٧٦. واستعمل كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٢) نفس الاصطلاح في كتاباته، ويستمعه الاقتصاديون الماركسيون الى الآن. انظر على سبيل المثال:

M. Dobb, Political Economy and Capitalism, Routledge and K. Paul, London, 1940.

(٢) منذ ان عتّن ألفريد مارشال Alfred Marshall (وهو اقتصادي اكايمي انجليزي، ١٨٤٢ - ١٩٢٤) كتابا اصدره في ١٨٩٠ بمبادئ الاقتصاد Principles of Economics، بدأ اصطلاح «الاقتصاد» Economics ينتشر في البلدان الانجلوسكسونية ليحل محل اصطلاح الاقتصاد السياسي الذي ظل يستعمل حتى ويليام استانلي جيفونس W.S. Jevons (اقتصادي انجليزي، ١٨٢٥ - ١٨٨٢) الذي عنوان كتابه الذي نشر في ١٨٧١ بنظرية الاقتصاد السياسي The Theory of Political Economy. انظر شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٢١ - ٢٢. وكذلك أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، ص ١٥ - ١٦. الآن ويعد ما يزيد على نصف قرن بدأ هذا الاصطلاح L'Economie في الانتشار في فرنسا. ويرى روبرتسون D.H. Robertson (وهو اقتصادي اكايمي انجليزي ماصصر) ان الاصطلاح الجديد Economics يأتينا بشيئين جديدين:

- ان النهاية ics تشير ان دراستنا تأمل ان تكون علما مثل الطبيعة Physics، والديناميكا Dynamics... الخ.

- ان عدم استعمال صفة «السياسي» Political، توضح لنا اننا نهتم في النهاية بالفرد وليس بالدولة. انظر ص ١٦ من الجزء الاول من محاضرات في المبادئ الاقتصادية — Lectures on Economic

هذه يمكن تعريف الاقتصاد السياسي بأنه علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، أي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات. وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، أي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، معيشتهم المادية والثقافية^(١).

لكي يكتمل تعريفنا هذا، ومن ثم يصبح أكثر وضوحاً، يتعين علينا:

ـ أولاً، أن نحدد موضوع الاقتصاد السياسي، أي مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تمثل المعرفة المتعلقة بها موضوع البحث الاقتصادي.

- A. Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie. P.U.F.= 1062, p. 293 - 294.

- G. Bachelard, La formation de l'esprit scientifique, Librairie Philosophique J. Vrin, paris, 1967.

- P. Bourdieu et autres, le Métier de sociologue, livre, 1, Mouton & Bordas, Paris, 1969, p. 25 - 31.

- M. Rosenthal & P. Yudin (eds.), A Dictionary of Philosophy, Progress Publishers, Moscow, 1967, p. 144.

(١) يعرف ألفريد مارشال الاقتصاد بأنه «دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية». فهو «يفحص ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الذي يكرس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهة». ص ١ من كتابه «مبادئ الاقتصاد». ولا يجد روبرتسون هذا التعريف منضبطاً وإن كان يلقي الضوء على أننا نهتم بالإنسان. ونهتم به فيما يتعلق ببعض فقط من العديد من المشكلات التي يواجهها. انظر مرجعه السابق الإشارة إليه، ص ١٧.

أما وفقاً لتعريف: L. Robbins, An Essay on the Nature & Significance of Economics Science p. 15. «العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كملاقة بين الأهداف والوسائل النادرة ذات الاستخدامات البديلة»، وهذا التعريف يتصور الاقتصاد السياسي كعلم يهتم بالعلاقات بين الإنسان والأشياء وليس بالعلاقات الاجتماعية. انظر: P. Sweezy, The Theory of Capitalist Development, p. 3.

- ان نبرز ثانيا المناهج المستخدمة في اكتساب المعرفة، اي الطرق المحددة التي تتبع بانتظام للوصول الى اهداف البحث الاقتصادي^(١).
- وان نبين ثالثا علاقة الاقتصاد السياسي بغيره من العلوم الاجتماعية.
- وهو ما سنقوم به تباعاً في الفصول الثلاثة المكونة لهذا الباب.

(١) الفصل بين الموضوع والمنهج لا يبرره الا عدم امكانية تقديم الاثنين معا وفي نفس الوقت. فالواقع انهما لا ينفصلان، كما سنرى بعد دراسة كل منهما.

الفصل الأول

موضوع الاقتصاد السياسي

موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع. هذا النشاط يتبدى في شكل علاقة مزدوجة: علاقة بين الإنسان والطبيعة، وعلاقة بين الإنسان والإنسان. لنري هذه العلاقة المزدوجة بشيء من التفصيل.

أولاً: عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والطبيعة:

من أميز ما يفرق الإنسان عن غيره من الكائنات أنه كائن يجد نفسه في موقف مواجهة للطبيعة. فالكائنات الأخرى تمثل جزءاً من الطبيعة مستكينة لها تعيش على ما تعطيه وتتقرض أن لم تعطها وإذا ما فشلت في أن تكيف نفسها وفقاً للظروف الطبيعية في تغيرها المستمر. أما الإنسان فكائن مضاد للطبيعة^(١) لا يستكين لها ولا يعتمد عليها بلا تفاعل من جانبه.

(١) Opposed to Nature; opposé à la Nature

والانسان ككائن مضاد للطبيعة له حاجات^(١) لا يمكن اشباعها من ذاتها، وانما لكي يتم ذلك يتعين عليه ان يتوجه الى الطبيعة. للانسان حاجات تدفعه الى الحركة في عالمه الخارجي لاشباعها. فهي حاجات موجهة تمثل في الانسان اصل كل حركة او ديناميزم.

لاشباع هذه الحاجات يضطر الانسان الى بذل جهده، قواه، في سبيل الحصول من الطبيعة . بحالتها الطبيعية او بعد تحويلها . على ما يشبع حاجاته، ما يحفظ وجوده. فنوره في مواجهة الطبيعة ليس سلبيا ان هي اعطته عاش وان بذلت عليه مات، بل هو يبذل جهداً مستمراً يقصد منه السيطرة على قوى الطبيعة وجعلها اكثر ملائمة لحياته^(٢).

المجهود الذي يبذله الانسان يختلف عن مجهود الكائنات الاخرى في انه مجهود واع. أي عمل. فالانسان كائن مفكر. فهو يعي تضاده مع الطبيعة، تضاد يتبلور عند العمل. اذ هو لا يأخذها كما هي وانما يعمل عليها لجعل منها المشبع لحاجاته. وهو واع عندما يقوم ببذل جهده، بعمله، اذ هو يتصور مقدما النتيجة التي سيوصله اليها جهده والكيفية التي يبذل بها هذا الجهد. فهو يدرك مقدما غايته من بذل الجهد، ويتبع لتحقيق هذه الغاية الوسيلة المناسبة. فالعنكبوت مثلا ينسج نسيجا قد يعجز امهر نساج عن ان يقوم بمثله. وانما الفرق بين مجهود العنكبوت ومجهود النساج يتمثل

(١) Wants; besoins الحاجة اقتصاديا هو شعور بحرمان ووعي بوسيلة القضاء عليه وسعي لتحقيق هذه الوسيلة.

(٢) هذا القول يستبعد الحاجات التي تمنحها الطبيعة مباشرة بوسائل اشباعها دون ان يستلزم الامر بذل جهد انساني، كالهواء اللازم للتنفس مثلا. وسائل اشباع هذه الحاجات لا يهتم بها الاقتصاد السياسي اذ هي ليست موضوعة لجهد انساني.

في ان الاول يبذل جهده على نحو غريزي دون وعي، اي دون اي تصور مقدم لما هو مقدم عليه. اما النساج فيتصور مقدما النتيجة التي يراد الوصول اليها: عدد معين من امتار نسيج معين، له متانة معينة ولون معين، الى آخر ما يحدد مواصفاته. ثم هو بعد ذلك يتبع الوسيلة المناسبة لتحقيق هذه النتيجة. بذل جهده في ظل شروط معينة من الانتاج استخداما لفن انتاجي معين (عن طريق استخدام النول اليدوي او النول الآلي مثلا). كذلك الشخص المقدم على بناء منزل له، فهو يتصور مقدماً الكيفية التي سيكون عليها المنزل: كيفية تقسيم المساحة الى غرف، عدد الغرف، مساحة كل غرفة، الكيفية التي تتوفر بها الاضاءة والتهوية لكل غرفة، كيفية اتصال الغرف بعضها ببعض، عدد طبقات المنزل، الى غير ذلك. هذا التصور المقدم لنتيجة نشاط البناء الذي سيقوم به قد يسجل على ورق في صورة رسم للمنزل المراد بناؤه. فاذا ما تحدد الهدف بحث الانسان عن الوسيلة او مجموعة الوسائل اللازم اتباعها لبناء المنزل^(١).

فالانسان اذن لاشباع حاجاته الموجهة - للابقاء على كيانه ووجوده، في تطورها - مضطر الى ان يقوم بعمل، موضوعه الطبيعة - بمختلف صورها - ليستخلص منها مايشبع هذه الحاجات. اي ينتج المواد اللازمة لبقائه. وهو على هذا النحو يتميز عن الكائنات الاخرى بأنه الكائن الوحيد الذي يقوم بانتاج ما هو لازم لاشباع حاجاته. وهو لا يقوم بذلك مرة واحدة او مرات

(١) هذه الخصيصة التي يتميز بها عمل الانسان كجهود واع يتعين ان نستقبلها في ذاكرتنا اذ ستتمثل نقطة البدء في تحديد مفهوم التخطيط على أساس ان الخطة هي عبارة عن تحديد هدف يراد تحقيقه في فترة معينة مستقبلية ثم تحديد الوسيلة او مجموعة الوسائل المحققة لهذا الهدف. في هذا المعنى يقول ارسطو طاليس ان «الانسان حيوان مخطط: "Man is a planning animal".

تعد وانما بصفة مستمرة متكررة، فالأمر يتعلق اذا بعملية انتاج مستمرة عبر الزمن^(١).

عندما لا تكفي اعضاؤه وقواه الاولى لاشباع حاجاته المتطورة يستخدم الانسان ما يعتبر امتدادا لاعضائه^(٢)، يقوم باستخدام بعض الاشياء من الطبيعة - اولا كما هي ويعد تحويلها في مرحلة تالية - كامتداد وتمكين لقواه واطرافه الاصلية. كما اذا استخدم الانسان عصا كامتداد لذرعه ليتمكن من اقتطاف بعض ثمار الاشجار اللازمة لاشباع حاجته الى الطعام. وفي مرحلة ثانية يتوصل الانسان الى انتاج اشياء تمكنه من انتاج ما يعد امتدادا لقواه واعضائه، اي ادوات^(٣). كقيامه بانتاج اداة حادة يستخدمها في قطع بعض فروع الشجر لتهذيبها واستخدامها كامتداد لذرعه للحصول على ثمار الاشجار. تلك هي ادوات العمل (التي تزداد تنوعا وتعقدا مع تعدد وتطور النشاط الانتاجي للانسان) ينتجها الانسان من الطبيعة لتكمل وتزيد من قواه. فكانه جعل من الطبيعة بعض قواه. عن طريق استخدامه لهذه الادوات يزيد عمله اتقاناً وتزيد سيطرته على قوى الطبيعة. وهو ما يتحقق كذلك بزيادة معرفته لاسرار هذه القوى.

فجوهر عملية الانتاج انن هو علاقته بين الاسنان والطبيعة، عمل الانسان

(١). Production process; processus de production

(٢). Implements

(٣). tools: a tool is an implement for making implements

ومن هنا جاء تعريف بعض المفكرين للانسان كحيوان يصنع الادوات: "Man is a tool - making animal" وهو التعريف الذي اعطاه المفكر الامريكي B. Franklin. ١٧٠٦ . ١٧٩٠.

لتحويل قوى الطبيعة الى ما يمكنه من اشباع حاجاته، يتم ذلك باستخدام الانسان - في اثناء بذله لمجهوده - لادوات عمل من صنعه في سبيل تحويل الاشياء موضوع العمل الى منتجات صالحة لاشباع حاجاته. هذه العملية هي عملية تفاعل نشط ذو تأثير متبادل بين الانسان والطبيعة. عن طريق عمله يحوّل الانسان قوى الطبيعة، يخضعها لسيطرته فيجعلها اقل بدائية (طبيعية) واكثر انسانية. في نفس الوقت هو يخلق منها ادوات لانتاجه، ادوات لعمله، عن طريقها يزيد اتقان عمله، اتقان مجهوده الواعي. فكانه خلق بذلك من الطبيعة شيئاً منه هو، فتحويل الطبيعة تحويل لنفسه. لامكانياته، وتوسيع لآفاقه. في توسيعه لهذه الافاق يصطلم بقوى طبيعية جديدة يعمل دائماً لاختضاعها لتمكنه من اشباع حاجاته التي تصبح بدورها متطورة ومتغيرة. وهكذا فالمعلاقة بين الانسان والطبيعة مثيرة للتغير والحركة.

ثانياً: عملية الإنتاج كعلاقة بين الانسان والانسان:

غير ان الانسان لا يقوم بصراعه هذا مع الطبيعة، لا يعيش هذا التفاعل المتبادل، وحده، بل في جماعة، في مجتمع. فالانسان حيوان اجتماعي^(١). فهو لا يستطيع في الواقع ان يحفظ وجوده الا من خلال عمل الآخرين، فافراد المجتمع يكمل احدهم الآخر. ومن ثم نجد ان عملية الانتاج هي بطبيعتها عملية اجتماعية. عملية العمل الاجتماعي في محاولته المستمرة للحصول من الطبيعة على المواد اللازمة لاشباع حاجات الجماعة وافرادها. عمل افراد الجماعة كل مع الآخر يمثل التعاون بينهم، وعمل كل منهم للآخر يتم في صورة تقسيم

(١) Man is a social animal; l'homme est un animal social

العمل^(١) الذي يفضلهُ يتخصص الافراد في انواع معينة من العمل.

فيما عدا التقسيم البدائي للعمل بين الجنسين (عمل المرأة في مكان الإقامة وعمل الرجل في النشاطات التي تستلزم البعد عن هذا المكان) والذي يمكن التعرف عليه في كل مراحل التطور الاقتصادي للبشرية، تقسيم العمل رهين بتحقيق مستوى معين من تطور القوى الانتاجية (بما يتبع ذلك من معرفة فنية)، اي مستوى معين من انتاجية العمل يمكنه من خلق فائض في المواد الاستهلاكية يسمح لبعض افراد الجماعة بالتخصص في القيام ببعض النشاطات الاقتصادية كل الوقت وعلى سبيل الاستقلال^(٢).

(١) Division of Labour; division de travail

(٢) في جماعة تعيش على جمع الثمار مثلا يكرس كل وقت اعضاء الجماعة لضمان الحصول على ما هو لازم لابقائهم على قيد الحياة. وقد لا تنجح الجماعة حتى بعملها كل الوقت في ضمان ذلك. في هذه الحالة لا يكون في ومج من يتمتع بموهبة خاصة في انتاج ناتج معين (وايكن اداة صيد مثلا) ان يخصص وقتا لتنمية هذه الموهبة. اذ كل وقته لازم للحصول على وسائل المعيشة له ولبقية افراد الجماعة. اما اذا استطاعت الجماعة بفضل اكتشاف النشاط الزراعي مثلا، ان تنتج في خلال ستة شهور كمية من المواد تكفي لاستهلاكها طوال سنة كاملة استطاع من يتمتع من افرادها بموهبة خاصة (في انتاج اداة زراعية مثلا) ان ينمي هذه الموهبة خلال السنة شهور التي لا يبشر فيها افراد الجماعة بنشاطهم الزراعي.

في حالة هذه الجماعة الاخيرة تستطيع ان تنصور ان يتخصص عدد من افراد الجماعة في العمل الزراعي طوال السنة (اذا ما سمحت الظروف للمناخية بذلك بطبيعة الحال) منتجين بذلك مواد استهلاكية لكل افراد الجماعة، الامر الذي يعطي العدد الاخر من افرادها فرصة التخصص في انتاج الأدوات الزراعية كل وقتهم. هنا يقال ان مستوى انتاجية العمل الزراعي يسمح بتحقيق فائض من المواد الاستهلاكية يمثل وجوده الشرط اللازم للتقسيم الاجتماعي للعمل.

وقد تعددت مظاهر تقسيم العمل مع تطور النشاط الاقتصادي للإنسان، فيمكن تمييز:

- تقسيم العمل بين الجنسين.
- تقسيم العمل بين عمل يدي وعمل ذهني.
- تقسيم العمل وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي بين عمل زراعي وعمل صناعي وعمل في الخدمات...
- تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية، وعلى الاخص ابتداء من المشروع الرأسمالي=.

يترتب على قيام علمية الانتاج على التعاون بين افراد الجماعة وعلى تقسيم العمل بينهم، ان عمل كل فرد ليس إلا جزءا من العمل المشترك لكل افراد الجماعة، فهو جزء من العمل الاجتماعي. ومع اضطراد نمو اقتصاد الجماعة الذي يصاحب الاتساع المستمر في حجم الجماعة (العائلة، القبيلة، الامة... الخ) وتعميد تركيب هذا الاقتصاد تزيد درجة تقسيم العمل بين افراد الجماعة مع ما يتبع ذلك من تعدد في علاقات الاعتماد المتبادل بين الاجزاء المختلفة للعمل الاجتماعي الممثلة لمختلف النشاطات الاقتصادية.

على هذا النحو يبين ان الانتاج لا يتمثل فقط في العلاقة بين الانسان والطبيعة وانما هو في ذات الوقت علاقة بين الانسان والانسان. الامر هنا يتعلق بمجموعة العلاقات بين افراد المجتمع في صراعهم مع الطبيعة، في العلاقات المتعددة التي تنشأ بينهم ممثلة العلاقات الاقتصادية، اي العلاقات الاجتماعية التي تتم بوساطة الاشياء المادية والخدمات. ومن ثم يمكن القول ان العملية الاقتصادية هي عملية انتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي (مجموع السلع والخدمات المنتجة) في دورانها حول العمل الاجتماعي، حول المجهود الواعي الذي تقوم به الجماعة بقصد ان تستخلص من الطبيعة المواد الصالحة لاشباع الحاجات مستعينة في ذلك بأدوات الانتاج ويخبرتها الفنية في تراكمها المستمر. الغاية النهائية في هذه العملية هو اشباع الحاجات عن طريق بذل

= . التقسيم الدوائي للعمل الذي يتمثل في تخصص بين المجتمعات . كاعضاء للمجتمع العالمي . في بعض انواع النشاط الاقتصادي . نمط تقسيم العمل الدوائي . شأنه شأن اي ظاهرة اجتماعية . لا يمكن ان يكون ثابتا لا يتغير، لا بد ان يتغير مع تطور الاقتصاديات المكونة للاقتصاد العالمي . هذه المظاهر المختلفة لتقسيم العمل تتاح لنا فرصة التعرف عليها من قرب كلما تقدمنا في الدراسات الاقتصادية، ننظر في هذه المظاهر:

M. Weber. The Theory of social and Economic Organisation. Translated by A. M. Henderson & T. Parsons. The Free Press, Glencoe, Illinois, 1947, p. 218 ff.

المجهود الذي يتبلور في منتجات قابلة لاشباع تلك الحاجات.

واختصارا يمكن القول ان شروط عملية الانتاج، ايا كان نوع المجتمع الذي تمارس فيه، تتمثل في:

- القوة العاملة^(١)، اي مجموع الافراد الذين يسهمون في النشاط الاقتصادي، مزودين بخبرة فنية مكتسبة من خلال التجربة الاجتماعية ومتوارثة عبر الاجيال.

- ادوات العمل^(٢)، التي تزيد من القدرة المنتجة للقوة العاملة، اي من انتاجية العمل (مثال ذلك الالة التي يستخدمها العامل المنتج للمنسوجات).

- موضوع العمل^(٣)، اي المواد التي يجري تحويلها بواسطة العمل مستخدما لادوات العمل (مثال ذلك الخيوط والقوة المحركة المستخدمة في انتاج المنسوجات).

وتمثل هاتين الاخيرتين، ادوات العمل والمواد موضوع العمل، ما يسمى اصطلاحاً بوسائل الانتاج^(٤).

(١) Labour force; force de travail

(٢) Instruments of labour; instruments de travail

(٣) Object of labour; objet de travail

(٤) Means of production; moyens de production. من هذا نرى ان المجتمع يستخدم في اثناء العملية الاقتصادية الموارد الموجودة تحت تصرفه: وذلك يقصد اشباع حاجات افراده. وقد جرت العادة بين الاقتصاديين على تقسيم هذه الموارد الى طوائف ثلاثة:

- الموارد البشرية Human resources; ressources humaines. اي القوة العاملة بقدراتها الجثمانية والفنية، بمعرفتها وتكوينها الفني. هذه الموارد عادة تسمى بالعمل Labour; travail ونحن لا نعتبر القوة العاملة من قبيل الموارد اذا هي المحرك الرئيسي لكل العملية الانتاجية.

- هبات الطبيعة، الارض، الراعي، الفأباج، البحار، ما يحتضنه باطن الارض، الظروف المناخية، التضاريس المائية، الى غير ذلك مما يسمى بالموارد الطبيعية، او بالطبيعة. natural resources, ressources = naturelles, nature; le nature

تجسيدا لهذا التصور المجرد اليك أمثلة من النشاطات الاقتصادية المختلفة. لزراعة القمح مثلا بواسطة عائلة فلاحية تتمثل القوة العاملة في افراد العائلة بأعمالهم المختلفة، كل يسهم وفقاً لاستطاعته في العمل الزراعي: بقوة جسدية وذمنية معينة، بمعرفة بأسرار العمل الزراعي وبالادوات التي تستخدم في انجازه. هذه القوة العاملة تطلع الارض بأدوات الانتاج المتمثلة في ادوات رفع المياه (كالمساقية والشادوف والطملمبات البخارية والكهربائية) وأدوات اعداد الارض للزراعة كالمحراث الخشبي والألي والفؤوس وما في حكمها وأدوات الحصاد وتهينة المحصول للاستخدام او للتخزين. في فلاحيتها للارض بأدوات الانتاج هذه هي تقوم بتحويل مواد معينة الى ناتج صالح لاشباع الحاجة للطعام: هذه المواد هي التربة، البذور، الاسمدة، المياه، مكونات الهواء، ضوء الشمس وحرارتها... وفي صناعة المنسوجات مثلا تتمثل القوة العاملة في افراد العائلة الحرفية او في القوة العاملة الاجيرة في الصناعة الرأسمالية (بقدراتها الجسدية والذهنية ومعرفتها الفنية)، وتتمثل ادوات الانتاج في المباني المهيئة وفقاً لنوع النشاط والمعدات والآلات، (النول اليدوي والنول الألي) ومعدات التجهيز والصناعة ووسائل النقل اما المواد التي يجرى تحويلها فهي الخيوط والطاقة والمواد الكيماوية المستخدمة.

تلك هي شروط عملية الانتاج، بصرف النظر عن الشكل الاجتماعي الذي

=الموارد المادية: الآلات، المباني، المواد الأولية، او بصفة عامة كل ما ينتجه الانسان بهدف استخدامه في الانتاج (الامر هنا يتعلق بمنتجات لا توجه للاستهلاك النهائي final consumption; consommation finale، الذي هو اهلاك واستخدام للمنتجات في اشباع الحاجات).
ويطلق الاقتصاديون على هذه الطوائف الثلاثة من الموارد اصطلاح للموارد الاقتصادية economic resources; ressources économiques.

تناخذه، التي تهدف في نهاية الامر الى اشباع حاجات افراد المجتمع.

غير ان مزيد من التدقيق يبين لنا ان هدف النشاط الاقتصادي لم يكن في مختلف مراحل تطوره الاشباع المباشر لحاجات من يقومون بالانتاج.

من وجهة النظر هذه يمكن ان نميز نظريا بين نوعين من الانتاج يعرفهما تاريخ النشاط الاقتصادي للانسان. الانتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين (او ما يسمى احيانا بالانتاج الطبيعي)^(١)، وانتاج المبادلة^(٢) او الانتاج السلمي^(٣).

في مرحلة تاريخية^(٤) اولى كان الانتاج يتم بقصد الاشباع المباشر للحاجات الانسانية في داخل الوحدة الانتاجية (عائلة، قبيلة، او حتى مجتمع اكبر). مثال ذلك الانتاج الزراعي الذي تقوم به عائلة فلاح لاشباع حاجاتها. في هذه المرحلة كان الانتاج **والفائز**^(٥) - العمل ونتاج العمل - متلازمين في الواقع وفي ضمير ووعي المنتجين. كان المنتج يعيش على ناتج عمله، يعيش على **المنتجات**. هنا تتحقق العملية الاقتصادية، التي اثير انطلاقتها بحاجات

(١) subsistence production (natural production); production de biens de subsistence (production naturelle).

(٢) Exchange production; production pour l'échange

(٣) Commodity production; production marchande

(٤) الكلام عن مراحل تاريخية متعددة لا يعني امكان وضع حد فاصل بينها وانما يعني غلبة ظاهرة معينة او مجموعة معينة من القواهر تعطي لمرحلة معينة خصائصها الجوهرية، وسيادة نوع معين من الانتاج في مرحلة تاريخية لا يعني غياب انواع الانتاج السابقة عليه عن تلك المرحلة. ففي ظل الانتاج الرأسمالي - وهو الشكل الأكثر عمومية لاقتصاد المبادلة، كما سنرى فيما بعد - نجد وحدات انتاجية يتم فيها الانتاج بقصد الاشباع المباشر حتى في اكثر المجتمعات الرأسمالية تقدما من الناحية الاقتصادية. هذا القول يصدق على التكوينات الاجتماعية المختلفة. (انظر الباب الثالث من هذا الجزء، الاول).

(٥) product; produit.

المنتجين، بانتاج منتجات ووضعها تحت تصرف المنتجين انفسهم لكي يتم استهلاكها او استخدامها في علمية انتاج جديدة بواسطتهم.

في مرحلة تالية مرتبطة بوجود فائض اقتصادي^(١) اي بقدرة المنتجين على انتاج ما يزيد على ما هو لازم لاشباع حاجاتهم في ظل الظروف الفنية والاجتماعية للانتاج (وجود هذا الفائض يتوقف على بلوغ مستوى معين من تطور قوى الانتاج، من انتاجية العمل) ظهر الانتاج بقصد المبادلة. ظهر اول ما ظهر عند وجود حرفيين يقومون ببعض الحرف الى جانب الانتاج الزراعي او يقومون بحرفهم كل الوقت (هذا مشروط بانتاج فائض زراعي يعيش عليه من يعملون في الحرف الصناعية). هنا بدأ المنتج يعيش لا على ناتج عمله وانما على عمله الذي يكرسه لانتاج السلع^(٢)، اي المنتجات الموجهة للمبادلة المباشرة (اي المقايضة)^(٣) في مرحلة اولى، ثم المبادلة بواسطة النقود^(٤) في مرحلة تالية. عن طريق المبادلة يستطيع المنتج الحصول على السلع اللازمة لاستهلاكه. فانتاج المبادلة يفترض ان:

- ان هناك تقسيما اجتماعيا للعمل.
- ان الانتاج يقوم به الافراد على وجه الاستقلال.
- ان الانتاج يتم بقصد المبادلة.

(١) سنناول فكرة الفائض الاقتصادي بمراسة تجعلها اكثر انضباطا فيما بعد.

(٢) على هذا النحو يتضح الفرق بين الناتج والسلعة commodity; merchandise فالسلع هي دائما منتجات ولكنها منتجات انتجت للمبادلة. اما المنتجات فليست سلعا دائما هذا ويراعى انه اذا كان المنتج يتخلى عن جزء من انتاجه عن غير طريق المبادلة (كما في حالة الفلاح الذي تلزمه علاقته الاقتصادية بأن يتخلى عن جزء من المنتجات عينا) فان الانتاج لا يعتبر انتاج مبادلة وانما هو انتاج لاشباع الحاجات اشباعا مباشرا.

(٣) Barter; troc

(٤) money; monnaie

- ان الناتج - الذي يصبح سلعة - يكون نافعا للآخرين، اي يمثل قيمة استعمال اجتماعية^(١).

أيا ما كان الامر فلعلمية الانتاج، سواء اكان الانتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين او كان انتاج مبادلة، شروط تتمثل في القوة العاملة ذات التكوين الفني المعين وفي توفر وسائل الانتاج. هذه القوة العاملة تعمل في جو من المعرفة التكنولوجية يستلزم منها تأهيلا ومعرفة فنية تتفق ونوع ومستوى ادوات العمل التي تستخدمها، وبصفة اعم نوع ومستوى وسائل الانتاج. هذه القوة العاملة التي تعمل في وسط تكنولوجي معين ووسائل الانتاج التي تستخدمها تمثل اصطلاحا ما يسمى بقوى الانتاج الموجودة في المجتمع^(٢).

وقد سبق ان رأينا ان عملية الانتاج تتمثل في الصراع الجماعي لافراد

(١) use - value; valeur d'usage هذا ويفرق في انتاج المبادلة بين انتاج المبادلة البسيط او المصغير simple commodity production; petite production marchande وانتاج المبادلة الرأسمالي. في الاول يقوم المنتج (الذي عادة ما يمثل وحدة انتاجية صغيرة تمتلك وسائل انتاج محدودة) ببيع السلع التي ينتجها في السوق ويستخدم الايراد التحصل من بيعها لشراء سلع يقوم باستعمالها اما في اشباع حاجاته النهائية (في الاستهلاك) او في الانتاج. هنا تتمثل عملية المبادلة في التخلي عن سلعة في مقابل النقود ثم التخلي عن النقود في مقابل سلعة اخرى، او ما يعبر عنه: سلعة - نقود - سلعة. اما انتاج المبادلة الرأسمالي فيتم من خلال دورة رأس المال المنتج التي تتم على مراحل ثلاث: في المرحلة الاولى يقوم الرأسمالي باستخدام رأس المال النقدي في شراء القدرة على العمل ووسائل الانتاج. في المرحلة الثانية (مرحلة الانتاج، تستخدم هذه السلع المشتراة لانتاج السلعة التي يقوم الرأسمالي بانتاجها. وفي المرحلة الثالثة يسعى الى بيعها في السوق ليحصل على المقابل النقدي الذي يتضمن الربح. وعليه يكون رأس المال النقدي الذي يحصل عليه في المرحلة الثالثة اكبر من رأس المال النقدي الذي تخلى عنه في المرحلة الاولى. هنا تتمثل عملية المبادلة في التخلي عن النقود في مقابل سلع، ثم التخلي عن السلع في مقابل النقود. نقود - سلعة - نقود (اكبر)

productive forces; forces productives (٢)

المجتمع ضد قوى الطبيعة، فتنشأ بينهم علاقات انتاج او روابط هي روابط اجتماعية، اذ تتور بين افراد المجتمع (او فئاته او طبقاته)، وهي اقتصادية اذ تتم بوساطة الاشياء المادية والخدمات. ويتم في اثناء الانتاج بوساطة وسائل الانتاج. فهي الروابط التي تصد مواقف كل فرد (او فئة او طبقة) في مواجهة الآخر ازاء وسائل الانتاج (ما اذا كان مسيطرا عليها بفضل الملكية او مبعدا عنها). هذه الروابط تتوافق هي الاخرى مع مستوى تطور قوى الانتاج الموجودة في المجتمع، التي تكون معها شكلا اجتماعيا لعملية الانتاج (والتوزيع) يميز مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع الانساني. بمعنى آخر يلتحم مستوى معين لتطور قوى الانتاج مع نمط معين لروابط الانتاج ليكونا شكلا اجتماعيا متميزا للانتاج يسود المجتمع خلال حقبة من حقبات التاريخ، هذا الشكل المعين هو الذي يسمى بطريقة الانتاج او بأسلوب الانتاج.

طرق الانتاج المختلفة ستكون محلا لدراستنا التفصيلية في الباب الثالث من هذا الجزء الاول، ولكن المهم الآن ان نعي ان العملية الاقتصادية (عملية الانتاج والتوزيع) لا تعرض بنفس الاسلوب في المراحل التاريخية المختلفة لتطور المجتمع الانساني، بل هي تأخذ اشكالا اجتماعية مختلفة. وعليه ينضبط تعريفنا للعملية الاقتصادية بالكلام عن الاشكال الاجتماعية المختلفة لهذه العملية، اشكال تتحدد بنوع اسلوب الانتاج السائد (من حيث نمط روابط الانتاج ومستوى تطور قوى الانتاج) كما تتحدد بنوع الانتاج من حيث ما اذا كان طبيعيا او انتاج مبادلة.

بتعريفنا للعملية الاقتصادية، عملية النشاط الاقتصادي (نشاط الانتاج والتوزيع) في اشكالها الاجتماعية المختلفة تتحدد لنا معالم موضوع علم

الاقتصاد السياسي. هذا الموضوع هو الافكار المتعلقة بالقوانين الاجتماعية التي تحكم مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تكون النشاط الاقتصادي في المجتمع، وهو نشاط يأخذ شكل عملية ذات بعد زمني ومتكرر عبر الزمن: هذه هي القوانين الاقتصادية، اي العلاقات التي تتكرر باستمرار بين عناصر العملية الاقتصادية، القوانين الاجتماعية الخاصة بانتاج المنتجات وبالكيفية التي تجد بها هذه المنتجات سبيلها الى ايدي الافراد يستخدمونها لاشباع حاجاتهم. وهو ما يحدث بأشكال تختلف من مرحلة الى اخرى من مراحل تطور المجتمع الانساني.

ولا شك انه من المفيد، على الصعيد المنهجي، ان نستخلص، بعد الانتهاء من تحديد معالم موضوع علم الاقتصاد السياسي، **المصيلة المصطلحية**، اي مجموع المصطلحات التي استخدمت للتوصل الى هذا التصور لموضوع العلم. وذلك لكي نؤكد على ضرورة الوعي باللغة المصطلحية للعلم بما يستتبعه هذا الوعي من حرص على تحديد دقيق لمفاهيم المصطلحات تمهيدا لاستخدامها استخداما سليما في لغة مصطلحية. ولكننا نقوم بهذا الاستخلاص في هذا الفصل الأول من مؤلفنا على سبيل الایحاء المنهجي، بالهمس في اذن القارئ بضرورة ان يقوم هو بمثل ذلك في نهاية كل موضوع من موضوعات مؤلفنا.

لدينا أولا اصطلاح **الحاجة**. وللحاجة اصطلاحاً في علم الاقتصاد السياسي مفهوم يتعدى بمراحل المعنى اللغوي (الايتمولوجي) للكلمة. فمفهوم الحاجة اقتصاديا مفهوم مركب يتضمن: أولاً، شعور الانسان بالحرمان، وثانياً، سعياً بوسيلة القضاء على هذا الحرمان، وثالثاً، سعياً لتحقيق هذه الوسيلة حتى يتحقق الاشباع. والواقع اننا بصدد مفهوم مصطلحي للحاجة يتضمن

ليس فقط الباعث الأولي للنشاط الاقتصادي وإنما كذلك الوعي الذي يميزه أولاً بالنسبة لوسيلة القضاء على الحرمان وثانياً في شأن السعي عبر بذل الجهد الواعي لتحقيق الوسيلة. والسعي يتضمن ديناميكية بدونها لا يتحقق الاشباع.

هذه الحاجة هي التي تكمن وراء الجهد الواعي للإنسان، أي العمل، وهو بمفهومه المصطلحي لا يستخدم إلا في شأن الجهد الذي يبذله الإنسان، باعتبار تفرده بالوعي، الوعي أولاً بتضاده مع الطبيعة وضرورة مواجهتها إيجابياً لاشباع الحاجة، والوعي ثانياً بمعنى أنه الكائن الوحيد الذي يحدد لسعيه هدفاً قبل اقدام عليه وينظر مسبقاً في أمر الوسيلة اللازم استخدامها لتحقيق الهدف. هذا الجهد الواعي الذي يبذله الإنسان في مواجهة الطبيعة هو العمل.

والعمل تقدمه القوة العاملة في المجتمع. ويقصد بها اصطلاحاً الشريحة من السكان في سن العمل، بين ما يعتبره المجتمع، وفقاً لمستوى تطوره، حد أدنى من السن لمن يدخل في القوة العاملة، وما يعتبره من قبيل السن الذي يتوقف فيه الإنسان، في المتوسط، عن العمل. وتحديد القوة العاملة في المجتمع يتحقق بالمعرفة الديموجرافية (أي السكانية) للسكان: حجم السكان، حركتهم عبر الزمن (عن طريق التغير الطبيعي والهجرة)، وحالتهم الكيفية، والتركيب الجنسي للسكان (بما يتضمنه من موقف المجتمع من عمل المرأة خارج نطاق الأسرة) والتركيب العمري للسكان والحد الأدنى من التعليم اللازم ان يتحصل عليه الطفل، وتوزيع السكان بين الريف والحضر باعتبار اختلاف شروط الحياة والعادات وانماط السلوك، ونمط ومدى النظام التعليمي وقدرته على تزويد المجتمع باطارات متباينة تسهم في النشاط الاقتصادي للمجتمع.

وتقوم القوة العاملة في اطار العمل الذي هو محور **الانتاج** كعملية من التفاعل بين القوة العاملة في المجتمع وقوى الطبيعة في اطار تنظيم اجتماعي معين للنشاط الانتاجي. الامر هنا يتعلق بتلك العلاقة المركبة بين الانسان والطبيعة، والانسان في المجتمع، بقصد تحويل قواها الى ما هو صالح لاشباع الحاجات، اي بقصد خلق **المنتجات**، اي النتاج المادي والخدمي لعملية الانتاج، الذي يستخدم في نهاية الامر في اشباع الحاجات المادية والثقافية لافراد المجتمع. ولكي تتمكن القوة العاملة من القيام بالعمل في عملية الانتاج هي تستخدم **ادوات الانتاج** بقصد زيادة القدرة الانتاجية لعمل الانسان. وفي استخدامها لادوات العمل هذه تستطيع القوة العاملة ان تحول بعض المواد الى منتجات صالحة لاشباع الحاجات. بطريقة مباشرة او غير مباشرة، وهي المواد موضوع العمل، التي تكون مع ادوات الانتاج ما يسمى اصطلاحاً **بوسائل الانتاج** او **قوى الانتاج المادية** التي تستخدمها القوة العاملة او قوى الانتاج البشرية. وبالنسبة للانتاج يفرق، اصطلاحاً، بين **عملية الانتاج الطبيعي (او المعاشي)** الذي يتم فيه الانتاج بهدف اشباع من يقومون بالانتاج بصفة مباشرة. فالمنتجات توزع داخل الجماعة المنتجة بصفة مباشرة لتستخدم مباشرة في اشباع حاجات افرادها، وبين **عملية انتاج المبادلة (او الانتاج السلمي)** الذي يتم فيه الانتاج بهدف المبادلة كهدف مباشر من القيام بالنشاط الانتاجي، اي بقصد التخلي عن المنتجات بمقابل في السوق. هنا تصبح المنتجات **سلعاً**، اي منتجات معدة للمقايضة العينية او المبادلة النقدية (اي البيع في هذه الحالة الاخيرة).

* * *

على هذا النحو يتحقق لنا تحديد معالم موضوع الاقتصاد السياسي. ولكن تعريف الموضوع، رغم ضرورته، لا يكفي لتعريف العلم، إذ يلزم علينا ان نحدد كذلك معالم منهجه في ارتباطه العضوي بهذا الموضوع. الامر هنا يتعلق بالطرق المستخدمة في البحث عن المعرفة الاقتصادية.

الفصل الثاني

منهج الاقتصاد السياسي (١)

يراد بمنهج البحث، في أي فرع من فروع المعرفة البشرية، الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته لموضوع ما، للتوصل إلى قانون عام. أو هو فن ترتيب الأفكار ترتيباً دقيقاً بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة، أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة. فالمنهج إذن هو مجموعة الخطوات التي يتخذها الذهن بهدف استخلاص المعرفة. نحن هنا بصدد تتابع في المراحل، أي سبيل يسلكه العقل إلى المعرفة. هذا السبيل الذهني لا يمثل مجرد خط سير، إذ يصطبغ خط السير هذا بتنظيم فكري organisation conceptuelle. وعليه يتميز المنهج أساساً بطبيعة الأفكار concepts التي تعرض. ومن هنا كان ارتباط المنهج بالموضوع ارتباطاً عضوياً، أي تفاعله مع الموضوع، الذي هو موضوع المعرفة، أي مجموعة من الأفكار concepts (إذ رغم أن المعرفة العملية تتعلق بالواقع - الطبيعي أو الاجتماعي - إلا أنها لا تبدأ إلا من تصورات ذهنية خاصة بهذا الواقع).

وبصفة عامة لا تختلف الطرق المستخدمة في استخلاص المعرفة

(١) The method of political economy; La méthode de l'économie politique

الاقتصادية عن طرق البحث العلمي. وعليه نتعرف على طرق استخلاص المعرفة الاقتصادية هذه بالكلام عن الاقتصاد السياسي كعلم اذ تحدثنا حتى الآن عن الاقتصاد السياسي كعلم القوانين التي تحكم العملية الاقتصادية. فهل هو حقيقة من قبيل العلم؟

للإجابة عن هذا السؤال:

- سنبين أولاً الشروط الواجب توافرها لامكانية الكلام عن علم. وفي هذا المجال نتاح لنا فرصة التعرف على منهج البحث العلمي بصفة عامة.

- ثم نرى، ثانياً، ما اذا كانت هذه الشروط تتحقق بالنسبة للاقتصاد السياسي. فإذا كان الجواب بالإيجاب امكنا الاستمرار في طرح صفة العلم على الاقتصاد السياسي، وهو ما لا نستطيع فعله ان كان الجواب بالسلب.

أولاً: ما هو العلم؟

بالرجوع الى فلسفة العلم^(١) واستخداماً للاصطلاح بمعنى عام يقصد بالعلم مجموع المعرفة الانسانية المنظمة المتعلقة بالطبيعة وبالمجتمع وبالفكر،

(١) انظر في هذا الموضوع:

A. Danto & S. Morgenbesser (eds), A Philosophy of Science, Meridan Books, New york 1960.

M. Cornforth, Theory of Knowledge, Lawrence and Wishart, London, 1956.

Ph. Frank, Philosophy of Science, Prentice - Hall, Inc. Englewood Cliffs, N.Y. 1962.

L. Goldman, Sciences humaines et philosophie, P.U.F., 1952.

L.W.H. Hull, History and Philosophy of Science, Loncmans, London, 1965.

M. Rosenthal and P. Yudin (eds), a Dictionary of Philosophy. Progress Publishers, Moscow, 1967. Moay, Logique et Philosophie des Sciences, Paris, 1960.

والمستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الحسية، وذلك استخداماً لمناهج البحث العلمي، وهي معرفة تقصد الى تفسير هذه الظواهر تفسيراً علمياً^(١). اما اذا اخذنا احد فروع العلوم المختلفة فيقصد به «مجموع المعرفة المنظمة المتعلقة بطائفة من الظواهر». ما الذي يمكن استخلاصه من هذه التعاريف؟

انه لكي يمكن الكلام عن علم يتعين:

- ان يكون لدينا أولاً جسم نظري، اي مجموعة من الافكار او النظريات تتوافر في حقها شروط المعرفة العلمية، بالنسبة لموضوع محدد تحديداً منضبطاً.
- يتعين ثانياً ان يحقق لنا هذا الجسم النظري حداً أدنى من اليقينات الاساسية.
- التي تسمح لنا، وهذا ما يتعين وجوده ثالثاً، بتفسير الظواهر محل الاعتبار والتنبؤ بالاتجاهات العامة لحركتها.
- لنرى عن قرب ماذا يعني كل من هذه العناصر.

(١) توفيق الطويل، اسس الفلسفة. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧. في مجال التعريف بالعلم يقول توفيق الطويل ان «العلم يعني بملاحظة الظواهر الحسية وتصنيفها والكشف عما يقوم بينها من تتابع ودلالات نسبية، والصمود الى اصدار احكام وصفية على هذه الوقائع (هي قوانين العلم). وأخص ما يميز هذه الدراسة العلمية النزعة الموضوعية objectivity وهي تقتضي إقصاء الخبرة الذاتية ودراسة الأشياء كما هي في الواقع، ثم النزاهة disinterestedness التي تتطلب التزام الحيطة واستبعاد الذات self-elimination بكل ما منطوي عليه من رغبات وميول». وعليه «تقوم وظيفة العلم في الكشف عن العلاقات الفعلية الثابتة بين الظواهر الجزئية (او مجموعة من الظواهر الجزئية) في مكانها وزمانها، مع استبعاد العلاقات العرضية الوهمية». المرجع السابق ص ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٩.

١ - يتعين أولاً أن يكون لدينا جسم من المعرفة العلمية. لكي تكون المعرفة علمية، تفرقة لها عن المعرفة العادية التي تكتسب من خلال تجربة الحياة اليومية، يتعين أن يتوافر لها ثلاثة شروط: شرط أول خاص بالهدف من نشاط البحث وشرط ثان يتعلق بالسبيل الذي يتبع في نشاط البحث، وشرط ثالث يخص النتيجة التي ينتهي إليها نشاط البحث:

(١) يتعين أن يكون هدف النشاط (نشاط البحث) الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكم الوقائع أو الظواهر محل الدراسة. فيما يتعلق بالوقائع الاجتماعية تتمثل العملية الاجتماعية في مجموع النشاطات الاجتماعية لأفراد المجتمع في تكرارها المستمر. في ظل ظروف معينة من التطور التاريخي لمجتمع معين تتكرر هذه النشاطات بطريقة خاصة تصبح من خصائص المرحلة التطورية التي يمر بها المجتمع محل الاعتبار. هذه الطريقة الخاصة لتكرار النشاطات الاجتماعية للأفراد تعطيها نوعاً من الانتظام يمكن معه تمييز علاقات متكررة باستمرار بين النشاطات المختلفة^(١). علاقات مؤداها أن حدوث فعل أو مجموعة من الأفعال يرتب أثراً يتمثل في نتيجة معينة تقع حتماً إذا ما توافرت شروط حدوثها. هذه العلاقات المتكررة على وجه الدوام - البعض منها مشترك بين أكثر من أشكال المجتمع والبعض الآخر (وهو الأهم) خاص بأشكال معين من أشكال

(١) ترجع النشأة المبكرة لعلم الفلك (وهو العلم الذي يدرس مواقع وحركة وتكوين الأجرام السماوية) في الحضارات المصرية والبابلية، في نظر L.W.H.Hull ، إلى الحقيقة التي مؤداها أن «السموات واضحة ومثيرة للفضة. وأن انتظام حركتها لا يمكن أن يغفل عنها الملاحظة. انظر ص ٥ من كتاب: تاريخ وفلسفة العلم. كما سنرى فيما بعد، كان من اللازم انتظار القرن الثامن عشر لكي يفرض انتظام الحركة نفسه على الملاحظ في مجال الظواهر الاقتصادية. وهو ما يرجع إلى ظهور السوق القومية التي وجدت ونسقت كل النشاطات الاقتصادية للمجتمع التي تصب فيها. كما يرجع كذلك إلى بروز النشاط الصناعي كنشاط سائد يزداد معه معدل تكرار العمليات الاقتصادية من فترة لأخرى.

المجتمع^(١). هي التي يطلق عليها القوانين الاجتماعية. فهي اذن العلاقات التي تتكرر باستمرار بين مختلف عناصر العملية الاجتماعية مكونة على هذا النحو خصيصة لكل متكامل من النشاطات الانسانية من حيث انها تعبر عن العلاقات الداخلية المعنية التي تأخذ مكاناً في داخل هذا الكل من النشاطات الانسانية. من اجل ذلك يقال ان هذه القوانين ذات طابع موضوعي^(٢). اي انها تكون خصيصة حقيقية او عينية للعملية الاجتماعية. ويعبر عن هذه الطبيعة الموضوعية للقوانين الاجتماعية احياناً بالقول بان الظواهر الاجتماعية تحكمها قوانين موضوعية، كما يعبر عنها بالحديث عن عمل هذه القوانين في اثناء سير العملية الاجتماعية^(٣).

-
- (١) في نطاق الظواهر الاقتصادية مثال للقوانين المشتركة بين اكثر من شكل من اشكال المجتمع تلك المنطقة بالتبادل والتداول النقدي وذلك رغم ان طريقة عملها تختلف من مجتمع الى آخر. ومثال للقوانين الخاصة بشكل معين من اشكال المجتمع قانون الريح وقانون تمديد الاجر في المجتمع الرأسمالي وقانون الانتاج لاشباع الحاجات الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي. وذلك على النحو الذي سنفصله فيما بعد.
- (٢) objective laws; lois objectives يراعى الفرق بين القوانين الموضوعية للعملية الاجتماعية وبين قوانين العلوم الاجتماعية. الفرق بين الاثنين هو الفرق بين العملية الاجتماعية الحقيقية وبين المعرفة العلمية للمنطقة بهذه العملية. بين الواقع والنظرية العلمية. هذا الفرق سيتضح لنا بعد انتهائنا من دراسة منهج الاقتصاد السياسي.
- (٣) مثال قانون يحكم ظاهرة طبيعية نجهه بالنسبة لظاهرة الغليان. اذ يؤدي الوجود الجماعي لعدد من العوامل: سائل، وليكن الماء النقي، حرارة وضغط جوي، يؤدي هذا الوجود الجماعي عند نقطة معينة (عند درجة حرارة ١٠٠ مئوية وضغط ٧٦٠ مم زئبق، عند سطح البحر) الى تحقيق اثر (نتيجة) معين: تحول الماء من الحالة السائلة الى الحالة الغازية. هنا نكون بصدد مجموعة من الشروط واثر توجد بينها علاقة (بين مجموعة الشروط من جانب والاثر من جانب آخر). لكي يتحقق الاثر لا بد من تجمع الشروط فالعلاقة شرطية. ولكن اذا تجملت الشروط فان الاثر متحقق بالضرورة. فالعلاقة ضرورية. هذه العلاقة هي التي تنعكس القانون الذي يحكم الظاهرة. وهذا هو الذي يفيتمنا الى الكلام عن القانون الموضوعي كعلاقة شرطية ضرورية.
- كذلك نستطيع ان نضرب مثلاً بظاهرة اقتصادية، ولكن ظاهرة الريح. فالريح نوع من البخل (النقدي). لكي يتحقق لا بد من تجمع عدد من الشروط انتاج مبادلة. حيث وسائل الانتاج تملكها طبقة غير الطبقة العاملة، وحيث العمال مضطوئين عن وسائل الانتاج، الامر الذي يؤدي بقرتهم على العمل الى ان تصبح سلعة تباع لمن يملكون وسائل الانتاج. اذا ما تجملت هذه الشروط تولد الريح في اثناء الانتاج.

(ب) يتعين ثانياً لكي تكون المعرفة علمية ان نستخدم في عملية استخلاصها منهج البحث العلمي. هذا المنهج يتلخص:

- أولاً في وصف وتقسيم^(١) الظواهر محل البحث العلمي. هذه العملية التي تستند الى الملاحظة والتجربة العلميتين لموضوع البحث هي اول خطوة نحو فهم مجموع الظواهر محل الاهتمام. ويراد بالملاحظة العلمية^(٢) «توجيه الذهن والحواس الى ظاهرة ا. مجموعة من الظواهر الحسية، رغبة في الكشف عن صفاتها وخصائصها، توصلاً الى كسب معرفة جديدة، وتقوم طريقة الدراسة على وصف الظاهرة، ومراقبة سيرها عمداً، وتقرير حالتها باختيار الخصائص التي تساعد على فهم حقيقتها، ومعرفة كل الظروف التي اوجبت وجودها (اي عللها) والنتائج التي ينتظر ان تصدر عنها (مطلولاتها)^(٣) اما التجربة العلمية^(٤) فهي اكثر من الملاحظة، هي «ملاحظة مستثارة»، فالباحث في حالة الملاحظة يرقب الظاهرة ويسجل حالتها من غير ان يحدث فيها تغييرا، اما في حالة التجربة فانه يلحظ الظاهرة التي يدرسها في ظروف هيأها هو وأعدّها بإرادته تحقيقاً لأغراضه في تفسير هذه الظاهرة. فالباحث يعدل

(١) Systematic description and classification.

(٢) Scientific observation.

(٣) ترفيق الطويل، ص ١٦١، ١٦٢.

(٤) Experiment; experimentation لتوضيح الفرق بين الملاحظة والتجربة نقول ان تسجيل حركات الكوكب جويتر مثلا هو من قبيل الملاحظة البسيطة، اذ ان الملاحظ لا يستطيع ان يسيطر على هذا الكوكب، اما الباحث الذي يراقب ما يحدث لما اذا ما قام هو بتسخينها تدريجيا فانه يقوم بتجربة، شأنه في ذلك شأن الكيميائي الذي يريد ان يعرف اثر غاز معين على الكائن الحي فيقوم بالجمع بين كائن حي، وليكن الأرنب، والغاز تحت ناقوس، ويلاحظ نتائج ذلك، ولا ينتظر حتى تواتيه فرصة يدخل فيها الأرنب الى مكان مملوء بالغاز ليتبين اثر الغاز على رتيبه. توفيق الطويل، ص ١٦٢. فالفرق بين الملاحظة والتجربة هو ذلك الذي يوجد بين الانتمسات السلبية الى الطبيعة وبين طرح الاسئلة عليها. انظر Hull، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ٢٢.

من ظروفها او يغير في تركيبها حتى تبدو في انسب وضع صالح لدراستها.

- ثانيا في القيام باستخلاص القوانين والمبادئ العلمية عن طريق

الاستقصاء^(١)، اي تحليل موضوع البحث عند مستوى معين من التجريد

(التجريد بخطوتين: من التصورات الذهنية للملموس^(٢) الى المجرد، ثم من

المجرد الى الملموس بعد اعادة تصويره في الذهن^(٣)). هنا نكون بصدد طريقة

الاستقصاء بطبيعتها الاستقرائية - الاستنتاجية^(٤). واستخدام هذه الطريقة

(١) Investigation.

(٢) Abstraction.

(٣) Le concret pensé.

(٤) Concret figuré، نتاح لنا قبل نهاية هذا الفصل التعرف على التجريد والفور الذي يلعبه في البحث

الاقتصادي، للمعرفة المستخلصة هنا تقوم على الشك وتنتج عن المنهج التجريبي والاستدلال العقلي التجريدي.

عن هذا المنهج يقول دافيد هوم D. Hume «عندما نبحث في مكتباتنا، مقتنعين بهذه المبادئ، ما الذي يجب

عليها عمله؟ اذا امسكنا بأي مؤلف في الدراسات اللاهوتية او في الميتافيزيقيا الفرنسية مثلا فلنطرح الاسئلة

الآتية: هل يحتوي على اي استدلال مجرد بالنسبة للكمية او العدد؟ لا. هل يحتوي على اي استدلال تجريبي

متعلق بالواقع او الوجود؟ لا. الكه في النار. لانه لا يمكن ان يحتوي الا على سفسطة او وهم. من كتابه An

Enquiry Concerning Human Understanding اقتطفها جون لويس Hohn Lewis في كتابه

Science, Faith and Scepticism ص ٢٢ - ٢٣.

(٥) الاستقراء Induction والاستنباط من طرق الاستخلاص المنطقي l'inférence والاستقراء هو من قبيل

الاستدلال للمساعد الذي يرتقي فيه الباحث من الحالات الجزئية الى القواعد العامة (القوانين) فهو انتقال من

جزئيات الى حكم عام، فنتائج الاستقراء اعم من مقدماته. ومقياس الصق في الاستقراء هو اتساق نتائجه مع

خبرتنا في العالم الحسي. نكون بصدد طريقة الاستقراء عندما يوصلنا البحث في طبيعة جزئيات عديدة الى

معرفة حقيقة عامة. فعندما نتحقق من خلال التجربة والبحث من ان مياه الكثير من البحار مالحة وان مياه

العديد من الانهار عذبة فاننا نستخلص الحكم العام الذي مؤداه ان ماء البحر مالح وان ماء النهر عذب. اما

الاستنباط deduction فهو عملية استخلاص منطقي بمقتضاهما ينتقل الباحث من العام الى الخاص، اذ يبدأ

بوضع مقدمات عامة ويهبط منها متدرجا الى افراد تدرج تحت هذه المقدمات اي ان النتيجة متضمنة في

المقدمات. فنتائج الاستنباط اخص من مقدمات عامة ويهبط منها متدرجا الى افراد تدرج تحت هذه المقدمات =

يمكننا التوصل - من خلال عملية التحليل - الى افكار او مقولات^(١) تتعلق بموضوع البحث العلمي، وذلك بشرط ان نحله في حركته عبر الزمن.

- ثالثا استكمالا للخطوة الثانية يقوم الباحث ببناء الفروض على أساس هذه المقولات بقصد تفسير ما لوحظ من خصائص الظاهرة محل البحث والعلاقة بين عناصرها (وذلك في حركتها)، ثم استنتاج خصائص اخرى لم تكن محلا للملاحظة الاولى. هذه الفروض تركز على الملاحظة والتجربة، ويتعين الا تتنافى مع الحقائق والقوانين العلمية والحقائق المسلم بها. هذه الفروض لا يستطيع الباحث بنائها الا اذا استعان بالحدس^(٢)

= اي ان النتيجة متضمنة في المقدمات. فتناج الاستنباط لخص من مقدماته ومعيار الصدق فيه هو اتساق نتائجه (منطقيا) مع مقدماته. مثال ذلك ان نبدأ من المقدمة (الحكم العام) ان كل انسان فان، وبما ان سقراط انسان، اذن فهو فان (الحكم الخاص).

هذا وقد عرف تاريخ المناهج صراعا بين الاستقرار والاستنباط كطريقتين للاستدلال اعتقد انهما متضادتين. هذا الصراع انما يدخل في اطار نقاش اوسع بين التجريبيين empirists من امثال فرانسيس بيكون Fr. Bacon (١٥٦١ - ١٦٢٦) وجون لوك John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) وكوندياك E. Condiliac (١٧١٥ - ١٧٨٠)، والمفلايين rationalists من امثال ديكارت R. Descartes (١٥٩٦ - ١٦٥٠) وليبنتز G. Leibniz (١٦٤٦ - ١٧١٦).

والواقع ان تصورهما على هذا النحو هو خلق لمشكلة زائفة، فهاتين الطريقتين ليستا بالمتضادتين، وانما هما متكاملتان، يكون استخدامهما معا كطرق استدلال علمي، على ان يتم بوعي بمكانتهما السليم في مراحل منهج البحث العلمي، على النحو الوارد في المتن. انظر في ذلك.

- A. Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, P.U.F., Paris, 1962, p. 506 et 204.

- Les théories de l'induction et de l'experimentation, Librairie Boivini.

- F. Engels, Dialectique de la Nature, p. 228.

.Categories (١)

(٢) يقصد بالحدس intuition القدرة على فهم الحقيقة مباشرة وبدون استخدام استدلال منطقي للتوصل اليها، او هو انتقال الذهن سريعا وبمباشرة من معلوم (يقيني) الى مجهول. هو (وفقا لديكارت) نور فطري يمكن=

والتخيل^(١)، وانما بشرط ان يكون من الممكن التحقق من صحة الفرض عن طريق الملاحظة والتجربة والاستدلال العقلي^(٢).

- رابعاً، تتمثل المرحلة الاخيرة في منهج البحث العلمي في التحقق^(٣) من (أو اختبار) صحة نتيجة عملية استخلاص المعرفة هنا يسعى الباحث الى تحييص النظرية المستخلصة المفسرة للظاهرة محل الدراسة، لمعرفة مدى صوابها او خطئها، وذلك قبل ان تستخدم هذه النظرية هادياً للعمل. والتحقق

= الانسان من ادراك الافكار البسيطة والمفاهيم الثابتة والروابط بين قضية واخرى ادراكا مباشرا - بغير وسيط من عقل او تجريب - في زمان واحد وليس على التعاقب، والحدس يقتصر على تصور موضوعه (دون ان يصدر عليه حكماً)، توفيق الطويل، المرجع السابق، ص ١٤٨ - ١٤٩.

على هذا النحو لا يستبعد منهج البحث العلمي الاستعانة بالحدس (والتخيل)، وانما هي استعانة قاصرة على مرحلة بناء الفروض، ويشترط ان يكون حدساً قابلاً للاختبار. واتباع منهج البحث العلمي يوصلنا الى معرفة تقوم على الشك وتنتج عن الاستدلال العقلي (التجريبي، التجريدي) ومن ثم فان منهج البحث العلمي يرفض «المعرفة الحدسية» اي المعرفة التي تقوم اساساً على الحدس كسبيل لاستخلاصها (وفقاً لمنهج بيكارت).

(١) Imagination.

(٢) هذا ويتمعن عدم الخلط بين الفروض التي يقوم ببنائها الباحث كمرحلة من مراحل منهج البحث العلمي، والمصادر Postulates; Postulats التي هي من قبيل المسلمات التي يبدأ منها العالم في الرياضيات، وهي قضايا يفترض العالم صحتها منذ البداية مجرد افتراض بغير برهان على صوابها، وذلك لمخاطبتها في استخلاص النظرية الرياضية، والتسليم بها يؤدي الى التسليم منطقياً بالنتائج بما يستتبع من هذه البداية المفترضة (كالقول بان الخطان المستقيمان يتقاطعان في نقطة واحدة). اما الفروض التي يبينها الباحث وفقاً لمنهج البحث العلمي فهي لولا لا تمثل نقطة البدء، وثانياً لا تكون صائقة الا بعد التثبت من صوابها بالخبرة الحسية. والمصادر تختلف عن البديهيات، او الاكسيومات - axiomes - التي هي الاخرى من مسلمات المنهج الرياضي - وهي قضايا بديهية واضحة بذاتها لا تحتاج لبرهان، ترك بالحدس (كالقول بان الكل اكبر من الجزء). كما يتعين عدم الخلط بين الفروض العلمية والفروض الفلسفية والدينية، والفرق بين الاثنين يكمن في ان العلم يخضع لافتراضات للاختبار التجريبي، على عكس الحال في النوع الاول من الافتراضات (غير العلمية). انظر جون لويس، المرجع السابق، ص ٢٦ - ٢٧.

(٣) Verification.

يتم أولا نظريا بالتأكد من عدم وجود أي تناقض منطقي بين أجزاء النظرية، وثانيا بمواجهتها بالواقع.

(ج) يتعين ثالثا لكي تكون المعرفة علمية ان تكسب المعرفة المستخلصة انضباطا ينتج عن معرفة المظاهر الكيفية والكمية (القابلة للقياس) للظاهرة محل الدراسة. وذلك لان الكيف والكم لا يتفصلان رغم تضادهما، اذ الامر يتعلق في الواقع بمظهري الظاهرة محل الدراسة. معرفة طبيعة الظاهرة لا يمكن ان تتم بالتضحية بأحدهما. ولكن دراسة المظاهر الكمية لا يمكن ان تكون الا على أساس معرفة كيفية للظاهرة، اذ هذه الاخيرة ضرورية لنفس تحديد الظاهرة - في تصورنا الفكري - التي نريد التعرف على مظاهرها الكمية. فالكيف هو طريقة الكينونة، فهو يمثل الشرط، او الأساس، الذي يكون استمراره او تكراره محلاً لتحديد كمي، لتحديد قابل للقياس ممثلاً لمقادير، لكميات. اهمال الكيف لا يمثل - كما يظن البعض - الموضوعية في التحليل، وانما هو - كما يقول كارل مانهايم^(١) - نفي للخصيصة الجوهرية لموضوع المعرفة^(٢). من ناحية اخرى، في التضحية بالمظاهر الكمية حرمان لمعرفةنا من الانضباط والدقة اللذان لا غني عنهما اذا أردنا لهذه المعرفة ان تكون الوسيلة الفعالة في التأثير على الواقع والسيطرة عليه.

تلك هي الشروط الواجب توافرها لكي تكون المعرفة من قبيل المعرفة

K. Mannheim, Ideology and Utopia: An Introduction to the Sociology of (١) Knowledge, Routledge & Kegan, London 1936, p. 42

(٢) في هذا المعنى يقول برتراند رسل ان العلم لا يقتصر بأي حال من الأحوال على ما هو قابل للقياس. فالقوانين الكيفية يمكن ان تكون علمية شأنها في ذلك شأن القوانين الكمية. انظر جون لويس، المرجع السابق، ص ٢٥ - ٢٦.

العلمية. ونجاح البحث العلمي في التوصل الى كشف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر يتجلى في قوانين علمية (نظرية) تتصف بالتجريد والعموم. الفرق بين القوانين الموضوعية للظواهر وبين القوانين العلمية هو الفرق بين الظواهر في واقعها وبين المعرفة المتعلقة بها، بين الواقع والنظرية العلمية. القوانين العلمية هي انعكاس للقوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر المكونة للواقع محل الدراسة، هي انعكاس لهذه القوانين، ليس في كل تفاصيلها وانما انعكاس لما هو جوهري في العلاقة، اي انعكاس للعلاقة على مستوى معين من التجريد النظري. بيد انها، اي القوانين العلمية، اكثر من ذلك، اذا يتعين ان تفسر الواقع. ولكي يفسر الواقع لا بد للعلم من ان يفاخر بالتوغل خلف الواقع الملاحظ الى الحقيقة التي تفسره، عن طريق ارجاعه على النحو الاكمل الى التركيب الكلي الذي هو جزء منه، بمعنى آخر لكي نتمكن من تفسير الظاهرة لا بد من تعديها الى الكل الذي تنتمي اليه وتعد جزءا منه.

مجموع القوانين العلمية المتعلقة بنوع معين من الظواهر (ولكن الظواهر الاقتصادية مثلا) هو الذي يكون العلم الذي يهتم بهذا النوع من الظواهر^(١). ولكن ليحق لنا الكلام عن هذا المجموع كعلم لا بد من توافر الشرطين المتبقين.

٢ - يجب ثانيا، لكي يمكن الكلام عن علم، ان يتعلق الامر

(١) انظر Lalande، المرجع السابق، كذلك:

J. Gould & W. L. Kob (eds). The Dictionary of the Social Science. (UNESCO). Tavistock publications, London, 1964, F. 620.

بموضوع محدد. وموضوع المعرفة العلمية بصفة عامة هو التصويرات الذهبية les representations figurées للظواهر (أو الوقائع): الطبيعية، عندما تكون بصدد علوم الطبيعة، والاجتماعية في حالة العلوم الاجتماعية او الانسانية. وفي هذه العلوم الاخيرة ينصب موضوع المعرفة على السلوك الانساني (العلاقات الاجتماعية). وبما ان الانسان هو الذي يستخلص المعرفة، نكون بصدد وحدة من يستخلص المعرفة وموضوع المعرفة^(١).

٣ - يلزمنا اخيرا، لكي يمكن الكلام عن علم، ان يكون لدينا حدا اننى من المعرفة اليقينية الاساسية يمكننا من تفسير الظواهر محل الاعتبار، ومن التنبؤ بالاتجاهات العامة لحركة هذه الظواهر. لماذا نفسر ونتنبأ؟ لكي نعمل ونتصرف. ولكن التصرف ينتمي الى دائرة ما يجب اتخاذه لتغيير الواقع. وهنا تكمن في نهاية الامر، وظيفة العلم. فهو يساعدنا على أن نرى في الظواهر الروابط التي كانت خافية علينا من قبل، يساعدنا على ان نرد الاثار الى مسبباتها، يساعدنا على ان نحل المنتظم والضروري محل التحكمي والعرضي. في كلمة واحدة يساعدنا العلم على ان نفهم الكون لكي نتصرف فيه بذكاء وفعالية بقصد تغييره.

بعد ان حددنا العناصر التي يمكننا وجودها الجماعي من الكلام عن علم يتعين علينا الان ان نرى الى أي حد يتوافر ذلك في حق الاقتصاد السياسي.

(١) L'unité du sujet et de l'object

ثانياً: هل الاقتصاد السياسي علم؟

يكون الاقتصاد السياسي علماً اذا ما تجمعت بالنسبة له العناصر المكونة للعلم والتي انتهينا قوا من الكلام عنها:

١ - بالنسبة للموضوع، للاقتصاد السياسي موضوع محدد تحديداً منضبطاً. فالامر يتعلق، كما رأينا من قبل، بالعلاقات الاجتماعية التي تأخذ مكاناً بوساطة الأشياء المادية والخدمات. وهو ما يميزها عن غيرها من العلاقات الاجتماعية، كالعلاقات في داخل الأسرة والعلاقات السياسية، وغيرها.

والظواهر الاقتصادية، التي يتعلق بها موضوع علمنا، تحكمها قوانين موضوعية تمثل حسيمة حقيقية لهذه الظواهر. يزيد على ذلك ان هذه القوانين مستقلة عن ارادة انسان. بمعنى اخر، هذه القوانين تحكم الظواهر الاقتصادية دون اعتداد بارادة الافراد ولا بوعيهم او عدم وعيهم بهذه القوانين : بذلك:

- اولاً، ان الظروف الاجتماعية التي تباشر فيها جماعة معينة نشاطها الاقتصادي ظروف محددة تاريخياً: فكل جيل يتلقى من الاجيال السابقة تراثاً من قوى الانتاج، من المعرفة العلمية والفنية المتراكمة عبر الاجيال، ومن العلاقات الاقتصادية. كل ذلك يمثل بالنسبة له الظروف التاريخية التي تحدد القوانين الاقتصادية السائدة في ظل هذه الظروف.

- مرد ذلك ثانياً، ان النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي هي محصلة لتفاعل العديد من النشاطات الفردية المتشابهة. الامر الذي يعطي لهذه النتيجة الاجتماعية تفرداً عن كل عمل من الاعمال الفردية التي ساهمت في تحقيقها

فيما لو اخذ هذا العمل على حدة. فرغم ان كل من قام بجزء من النشاط قد ساهم في تحقيق النتيجة الكلية، الا ان هذه الاخيرة تبرز كنتاج لتفاعل النشاطات المختلفة للأفراد والمجموعات الاجتماعية. وهو ما يعطي هذه النتيجة استقلالا معيناً عن ارادة هؤلاء. بهذا المعنى يقال ان القوانين الاقتصادية قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الافراد الذين يمارسون النشاط الاقتصادي في المجتمع.

ولكن اذا كانت القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية مستقلة عن ارادة الانسان فان طريقة ادائها^(١) ليست بالحثم كذلك. فمن وجهة النظر هذه يفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية^(٢) استقلالا عن ارادة الانسان وقوانين اقتصادية تعمل بطريقة واعية^(٣). بالنسبة للنوع الثاني، وكما هو الحال بالنسبة لقوانين الظواهر الطبيعية، يستطيع الانسان ان يسيطر على طريقة اداء القانون الذي يحكم الظاهرة بعد اكتشافه له: فباكتشاف الانسان لقانون الغليان تمت سيطرته عليه: فيستطيع توفير الشروط (السائل، الحرارة، والضغط الجوي) الضرورية في كل حالة يريد فيها تحقق النتيجة. بل اكثر من ذلك، فهو يستطيع ان يتصرف في كيفية تجميع هذه الشروط. فيستطيع مثلا، ان يحول السائل الى غاز عند درجة حرارة ادنى اذا ما رفع من الضغط الجوي، وهكذا. كذلك اذا ما اكتشفنا ان هناك علاقة بين القوة الشرائية للمستهلكين، وثمن سلعة معينة، واثمان السلع الاخرى التي يشتريها المستهلكون. من جانب، وبين الكمية التي يطلبها المستهلكون من هذه السلعة (الاولى)، من جانب اخر،

(١). Mode of action, mode d'action (١)

(٢). Spontaneous; spontané (٢)

(٣). Conscious; conscient; intentionné (٣)

علاقة مؤداها ان هذه العوامل تحدد تلك الكمية، يكون في استطاعتنا ان نؤثر على الكمية المطلوبة بفعل واع يتمثل في تغيير احد هذه العوامل (كأن نزيد من القوة الشرائية للمستهلكين مثلا لكي تزداد الكمية المطلوبة).

عليه نستطيع ان نقول بصفة عامة ان اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية يمكننا من ان نتصرف بوعي بتوفير الشروط اللازمة لتحقيق النتيجة المرجوة. في هذه الحالة يقال ان طريقة اداء القوانين الاقتصادية واعية.

لم يبق، للانتهاء من موضوع الاقتصاد السياسي، الا ان نبرز ان لهذا الموضوع، بوصفه التصويرات الذهنية للعلاقات الاجتماعية المكونة لعملية النشاط الاقتصادي، طبيعة تاريخية. اذ حيث ان الموضوع اجتماعي لا يمكن ان يكون جامدا لا يتغير (حتى ظواهر الطبيعة هي في الواقع في تغير مستمر) فالظواهر الاقتصادية في تحول مستمر، في حركة لا تنقطع. فالانتاج الزراعي الذي تقوم به عائلة فلاح في ريفنا المصري في القرن السادس الميلادي مثلا، حيث الهدف المباشر من الانتاج هو اشباع حاجات افراد العائلة ومن يلزمون في مواجهتهم بالتخلي عن جزء من الناتج (مالك الارض التي يزرعونها مثلا)، وحيث يتم الانتاج بفضل عمل افراد العائلة بمعرفتهم الفنية المحدودة، مستخدمين لادوات انتاج بسيطة، هذا الانتاج الزراعي يختلف كيفيا عن الانتاج الذي يتم في وقتنا هذا في مزرعة متسعة المساحة يملكها فرد ملكية خاصة. هذا الفرد قد لا يسهم في علمية العمل وانما يستخدم العمال الاجراء يبيعون له قدرتهم على العمل في مقابل اجر نقدي، ويستعملون في اثناء عملية الانتاج وسائل انتاج حديثة متطورة يملكها مالك المزرعة. وذلك لانتاج سلع توجه الى

السوق حيث يبيعها مالك المزرعة بقصد الحصول على الربح النقدي الذي انتج في عملية الانتاج. النوع الاول من الانتاج الزراعي يمثل ظاهرة اقتصادية تختلف عن الظاهرة التي يمثلها النوع الثاني. ويكون القانون الموضوعي الذي هو من طبيعة الظاهرة الاولى مختلفا عن ذلك الذي يحكم الظاهرة الثانية.

فالظواهر الاقتصادية انن تختلف من تكوين اجتماعي الى آخر، هي ظواهر نوعية، تاريخية.

يتضح الآن ان موضوع الاقتصاد السياسي محدد تحديدا منضبطا. من حيث انه يتعلق بطائفة من الظواهر الاجتماعية (وعليه يستبعد الظواهر الطبيعية) وهي الظواهر الاقتصادية، وهي ظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان، وان كانت طريقة اداء هذه القوانين ليست بالتم كذلك. كما انها دائمة التغير، الامر الذي يجعل موضوع العلم تاريخيا. هذا فيما يخص موضوع علم الاقتصاد السياسي. فماذا عن منهجه؟

٢ - يستخدم الباحث الاقتصادي المنهج العام للبحث العلمي الذي سبق الكلام عنه. ولكنه يجد نفسه في موقف اقل تميزا بالنسبة للباحث الذي ينصب نشاطه على الظواهر الطبيعية. وهو ما يرجع الى عدم امكانية الالتجاء الى التجربة على نطاق واسع في مجال الظواهر الاجتماعية (بالمقارنة بالظواهر الطبيعية). اذ يكاد يستحيل على الباحث الاقتصادي ان يتوصل الى استبعاد كل القوى غير تلك التي يريد عزلها ليجعل منها موضوعا للملاحظة.

ومن هنا لزم الالتجاء الى التجريد. وبهذا المعنى يقال ان التجريد يلعب في مجال البحث الخاص بالظواهر الاقتصادية الدور الذي تلعبه التجربة في البحث المتعلق بالظواهر الطبيعية. وهو على هذا النحو يلعب دورا ذي اهمية

خاصة. الامر الذي يلزم معه ان نرى عن قرب دور التجريد في منهج الاقتصاد السياسي.

في عملية الاستقصاء التي تمثل مرحلة من مراحل المنهج الذي يتبعه الدارس للظواهر الاقتصادية لا يمثل التجريد الا خطوة واحدة. اذ الواقع ان هذه العملية تتلخص في خطوتين: من «التصورات الذهنية للملموس» الى المجرد، كخطوة اولى، ثم من المجرد الى «الملموس بعد اعادة تصويره في الذهن»، كخطوة ثانية، واليك بيان ذلك: تمثل عملية استخلاص المعرفة جزءا من العمل الاجتماعي، فالواقع الاجتماعي، بتحدده التاريخي، يمثل دائما الوسط الذي تحدث فيه هذه العملية. في هذا الوسط يمثل التجريد الخطوة الاولى في استخلاص المعرفة ابتداء من «التصورات الذهنية للملموس - le concret figuré. اذ نبدأ دائما من تصوير او نظرة مباشرة للملموس (اي الواقع المراد دراسته)، اي من مقولات موجودة فعلا تخص هذا الملموس، في شكل مقولات عملية او ايديولوجية او دينية او شبه علمية او علمية. من هذه التصورات ننتهي - عن طريق التجريد - الى مفاهيم اقل تعقيدا، وعليه يتم الانتقال - في مخيلة الباحث - من التصوير الذهني للملموس الى مستويات اكثر تجريدا. فكيف يقوم الباحث بالتجريد؟ الهدف من هذه الخطوة الاولى، اي من التجريد، هي عزل ما هو جوهري في موضوع المعرفة معبرا عنه (اي عن هذا الموضوع) بالتصوير الذهني الذي بدانا منه. بمعنى آخر الهدف من هذه الخطوة هو التجريد من كل ما هو ثانوي في موضوع المعرفة. عملية العزل هذه تتم في مخيلة الباحث عن طريق تصويره لموضوع المعرفة وكأنه قد تخلص الا من جوهره. وما يعد من جوهر موضوع المعرفة لا يتحدد بطريقة تحكمية. وانما يتوقف على الهدف من التحليل، من ناحية، وعلى الشروط الموضوعية لحل

الدراسة من ناحية اخرى. فالتجريد يتم اذن بناء على الملاحظة المقارنة لموضوع المعرفة وعلى تحليله.

ما يبقى بعد التجريد يتعين ان يمثل صورة بسيطة وعميقة للخصائص الرئيسية لموضوع المعرفة، اي صورة بسيطة وعميقة لجوهر الظاهرة التي ندرسها.

فاذا ما رفعنا الجوهر - جوهر الظاهرة موضوع البحث - الى مستوى معين من التجريد. نستطيع ان نقوم بتحليلها للتعرف على طبيعتها، اي لاستخلاص افكار خاصة بها. هذه الافكار المستخلصة انما تتوافق مع هذا المستوى من التجريد. بمعنى انها افكار استخلصت عند هذا المستوى من التجريد. فاذا ما اردنا ان نتبين مدى صحتها لزم علينا الا نفصلها عن مستوى التجريد الذي استخلصت عنده. هذه نقطة هامة يتعين الا تغيب ابداً عن الذهن.

والخطوة الثانية في عملية الاستقصاء - استخلاصاً للمعرفة الاقتصادية - تتمثل في الانتقال من المجرد الى الملموس بعد اعادة تصويره في الذهن *de "l'abstrait au concret pensé"*. وهي تمثل عوبة في مخيلة الباحث - الى مستويات اقل تجريداً واكثر اقتراباً من الواقع. في هذه الخطوة نقودنا الافكار المجردة الى اعادة انتاج الملموس في الفكر عن طريق عملية الرجوع التدريجي نحو الملموس *concrétisation progressive*، عملية بمقتضاها ندخل في الاعتبار تدريجياً العناصر التي تم التجريد منها اثناء الخطوة الاولى من خطوات عملية الاستقصاء. بفضل هذه الخطوة نتوجه نزولاً من مستوى تجريد الى مستوى اقل تجريداً. ويانخال العناصر التي كان قد تم التجريد منها في

الخطوة الاولى قد تتعرض الافكار التي حصلنا عليها عند مستوى معين من التجريد للتعديل اذا ما انتقلنا الى مستوى ادنى منه. وهكذا حتى نصل الى الملموس، وقد اعيد بناؤه في الذهن، اي اعيد بناؤه نظريا. هنا لم نعد بصدد المقولات التي بدأنا منها عملية الاستقصاء وانما بصدد افكار تمثل المعرفة العلمية الناتجة عن هذا الاستقصاء، بصدد افكار نظرية. اي معرفة علمية اقتصادية. هذه الافكار تكون في ذات الوقت مجردة ولموسة. فهي مقولات نظرية تتعلق بواقع الظواهر الاقتصادية محل البحث.

هذا والمهم ان نعي ان التحليل النظري الذي نقوم به طوال عملية الاستقصاء يتعين ان يعتبر موضوع المعرفة في تطوره، في تحوله وتغيره المستمرين.

اختصارا تلخص عملية الاستقصاء بالنسبة للظواهر الاقتصادية:

- في صعود من الواقع الملموس le concret - réalité، ممثلا ببعض المقولات الموجودة من قبل، الى المجرد.

- في تحليل للصورة المجردة لموضوع المعرفة معتبرا في حركته المستمرة واستخلاص للافكار النظرية.

- ثم في نزول تدريجي من المجرد نحو الملموس، نزول قد يعرض الافكار المستخلصة للتعديل نتيجة الانخال التدريجي لعناصر الواقع التي تم التجريد منها خلال الخطوة الاولى (اذ قد اعتبرت ثانوية).

- لنصل في النهاية، ومرة اخرى، الى الملموس، ولكنه ليس الملموس الذي كان نقطة البدء في عملية الاستقصاء، بل هو الملموس وقد اعيد بناؤه في

الذهن، اي اعيد انتاجه بواسطة الفكر، فهو الملموس فكرياً - le concret pensé. وبهذا تكون المعرفة العلمية قد استخلصت.

وفيما يخص طرق الاستخلاص المنطقي تتسم عملية الاستقصاء هذه بطابع استقرائي - استنباطي، حيث يلعب الاستنباط دوراً اقل اهمية من دور الاستقراء.

فاذا ما استخلصت الافكار النظرية يتعين - كما سبق ان رأينا - ان نقوم بالتحقق من صحتها. في مجال المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية يكون التحقق - بعد ازالة التناقض المنطقي بين اجزاء النظرية - بمواجهة النظرية المستخلصة بالواقع احصائياً عندما يتعلق الامر بالمظاهر الكمية القابلة للقياس او تاريخياً او على النحويين معا.

فاذا ما استخلصت المعرفة الاقتصادية وجب تقديمها، الامر الذي يلزم معه اتباع طريقة معينة للتقديم^(١)، اي لتقديم المعرفة الى من يتوجه اليهم

(١) Méthode de présentation. انظر في منهج الاقتصاد السيلسي.

- G.G. Granger, Méthodologie économique, P.U.F. 1955.
- A. Marchal, Méthode scientifique et science économique, 2 tomes, Génin , 1952 et 1955 - B. Nogaro, la Méthode en économie politique, Librairie Générale de Droit et de jurisprudence. 1939 - O. Lange, Economie politique, ch. 2.
- M. Dowidar, les Schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste. ch. 3 - J. Schumpeter, Economic Doctrine and Method, Allen & Unwin. London, 1954.
- M. Dobb. Scientific Method and the Criticism of Economics, Science & Society, vol. 3 N° 3, 1939 - M. Dobb. Marxism and Social Laws. Monthly Review, vol. II, N° 7, 1959 - J. Piaget (direction) Logique et connaissance scientifique, Encyclopédie de la pléiade, 1967, surtout p. 1019 - 1057 - La Science économique, ch. 4. Tendances principales de la recherche dans les sciences soiales et humaines, 1ere Partie, Mouton UNESCO, Paris - La Haye, 1970.

الباحث بمعرفته.

لم يبق لكى ننتهي من منهج الاقتصاد السياسي الا ان نضيف ان جزءا من المنطق الاستنباطي يشغل مكانا خاصا في ادوات، او تكتيك، التحليل الاقتصادي^(١)، ذلك هو المنطق الرياضي^(٢). وهناك اتجاه في الكتابات الاقتصادية الى المغالاة في استخدام هذا التكتيك في التحليل الاقتصادي. ازاء هذا الاتجاه يتعين علينا ان نعي من الان الاستعمال السليم للادوات الرياضية، حتى نتفادى استخدامها في غير موضعها.

بما اننا نلجأ الى الرياضيات كشكل للاستدلال الاقتصادي، وبما ان هذه هي اداة التعبير الكمي، فان الاستعانة بالتكتيك الرياضي في التحليل

(١) نقصد «بالتحليل» عملية التوصل الى نظريات، اي الى تعميمات مجردة. فالنظريات هي اذن النتائج النهائية للتحليل. في عملية التحليل التي تهدف الى استخلاص مقولات نظرية تستخدم الادوات او التكتيك (الاستقرائي، الاستنباطي وخاصة الرياضي، الاحصائي، الخ).
(٢) يعتبر G. Ceva (وهو ايطالي اهتم في القرن الثامن عشر بالمشكلات النقدية) N. F. Canard (وهو استاد فرنسي في العلوم ١٧٥٨ - ١٨٣٣) رواد الاقتصاديين الرياضيين. انظر:

Dictionnaire des sciences économiques J. Romeuf (ed) Tome I, p. 196 - 7.

ويذهب شومبيتر الى غير ذلك، ان يتعلق الامر بالنسبة لهذين المؤلفين وغيرهما باستخدام بعض التكتيك الرياضي في التحليل الاقتصادي وليس باستخدام المنطق الرياضي نفسه. ويقول شومبيتر ان اول من بين ما يمكن ان تزعمه الرياضيات للتحليل الاقتصادي هما: A. A. Cournot (مفكر رياضي فرنسي، ١٨٠٠ - ١٨٧٧) وذلك في مؤلفه:

J. J. Spengler, Quantification in Economics: Its History, in D. Lerner (ed), Quantity and Quality. The Free Press of Glencoe, New York, 1961.

خاصة ص ١٥٤ - ١٦٤. وفيما يتعلق بموقف كارل ماركس من استخدام الرياضيات في التحليل الاقتصادي نستطيع من قرأتنا لخطاب ارسله الى انجاز بتاريخ ٢١ مايو ١٨٧٥ ان نرى ان ماركس جاءه، في نهاية حياته، فكرة معالجة نظرية الدورات الاقتصادية معالجة رياضية. انظر:

M. Dowidar, les Schémas de reproduction... p. 128.

الاقتصادي لا يكون الا بالنسبة للتعرف على المظاهر الكمية للظواهر الاقتصادية. وبما ان معرفة هذه المظاهر لا تكون ممكنة الا على أساس المعرفة الكيفية للظاهرة وجب ان يكون التحليل الكمي الذي نستخدم فيه الادوات الرياضية مسبقا بتحليل كفي للظاهرة الاقتصادية. ايا ما كان الامر يتعين الا ننسى اننا ننشغل باستدلال اقتصادي في شكل رياضي، اذ يتعين الا يحل الاستدلال الرياضي محل الاستدلال الاقتصادي بلية حالة من الاحوال، والا أدى ذلك الى زيف في التحليل وعرقل من تطور المعرفة الاقتصادية^(١).

هذا وتظهر فائدة الادوات الرياضية على وجه خاص عندما تستعمل في بناء النماذج الاقتصادية^(٢).

(١) فهم الاستعمال السليم للادوات الرياضية يجنب الاقتصاد السياسي مصير علمي الطبيعة والفلك عند الاغريق، ومثلها في تاريخ الفكر الانساني يفيد كل الانادة في هذا المجال، فقد كانت المعرفة الخاصة بالاحياء والطب عند هيبوقراط Hippocrate وارسطو - وكانت علاقتهما بالرياضيات محدودة للغاية، وهو ما كان يعد استثناءا بالنسبة لحال فلاسفة الاغريق - كانت هذه المعرفة أكثر تقدما بكثير من المعرفة الخاصة بالطبيعة والفلك. ومرد ذلك ان اثر الرياضيات على ارسطو كان غائبا بالنسبة للاحياء والطب بينما ورت في مجال الطبيعة والفلك تقاليد من سبقوه بما فيها تقليد كثرة الالتجاء الى ان تستبطن ابتداء من مبادئ بديهية او مسلمات، انظر: L.W. Hull. تاريخ وفلسفة العلم، ص ٥٦.

هذا لا يعني لندا نتجاهل ما حققته الرياضيات وهي خلق انساني، من تطورات هائلة الآن، تطورات تجعل من الممكن استخدامها على نطاق واسع وعلى نمو مستمر في التحليل الاقتصادي، وإنما ذلك مشروط بأن نصلحها مكانها السليم (الوارد تحديده في لائن) في مناهج الاستدلال الاقتصادي. انظر في ذلك:

V.S. Nemchinov, The Use of Mathematics in Economic. Oliver & Boyd, London, 1964.

(٢) economic models; modèles économiques ويمكن ان نميز بين معنيين لاصطلاح «النموذج» كما يستخدم في التحليل الاقتصادي:

(أ) بمعنى واسع يستخدم الاصطلاح للتعبير عن كل بناء نظري يقصد به فهم او شرح طريقة اداء او ميكانزم النظام الاقتصادي عن طريق اخذ النظام ككل مترابطة اجزائه ومعتمدة كل منها على الاخرى. وذلك يقصد التعرف على كيفية تحديد اثر للتغير في عنصر او اكثر على عناصر النظام الاخرى او على النظام بأكمله. =

بالنسبة للمنهج انن يتضح ان الباحث الاقتصادي يستخدم كقاعدة عامة، بالنسبة لموضوع سبق بيان انه محدد تحديدا منضبطا منهج البحث العلمي مع اعتماد خاص على التجريد الذي يحل محل التجربة في دراسة الظواهر الاقتصادية. كما انه يستطيع الاستعانة بالادوات الرياضية عند دراسة المظاهر الكمية لهذه الظواهر بشرط ان تكون هذه الدراسة مسبوقة بدراسة كيفية

= والنموذج يمثل على هذا النحو تصويرا مجردا للواقع. ومن ثم كان دائما لنقتر من الواقع. وهو بهذا المعنى يشمل المظاهر الكمية والكيفية للظواهر الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي محل الدراسة.

(ب) وقد بدأ الاصطلاح يأخذ معنى خاصا في الفكر الاقتصادي المعاصر وخاصة في مجال التحليل الكمي quantitative analysis; analyse quantitative يقصد به كل بناء نظري يهدف الى وصف عمل النظام الاقتصادي عن طريق التعبير عنه بمجموعة من المعادلات الاتية: تمثل علاقات الاعتماد المتبادل بين عناصر النظام في مظهرها الكمي وهي العلاقات التي تحدد عمل النظام. بناء نموذج بهذا المعنى يفترض وجود جسم نظري من التحليل الاقتصادي واستخدام لغة رياضية للتعبير عن علاقات الاعتماد المتبادل بين عناصر النظام الاقتصادي في صورتها النظرية البسيطة. يعني لخر، بناء النموذج على هذا النحو يتم عن طريق توزيع التحليل الاقتصادي مع وسائل التعبير التي تتميز بتجريد وتعميم بالذات. وهي الوسائل الرياضية (إذا تم التزاوج بين التحليل الاقتصادي النظري والتحليل الاحصائي واستعملت اللغة الرياضية في التعبير كنا بصدد نموذج من نماذج الاقتصاد القياسي (Econometrics; L'Econométrie). وعليه يظهر النموذج ككل مكون من عناصر تسمى المتغيرات يربطها ببعضها البعض عدد من العلاقات. هذه المتغيرات variables تمثل التعبير الكمي عن العناصر المكونة للظاهرة الاقتصادية المدروسة والحسبية لتغيراتها. هذه التغيرات قد تكون خارجية exogenous يعتبرها الباحث خارج النظام الاقتصادي محل البحث. فقيمها تتحدد مستقلة عن هذا النظام. وقد تكون داخلية endogenous تتحدد قيمها كنتيجة لاداء النظام نفسه. هذا وتعتبر المعادلات المكونة للنظام عن انواع مختلفة من العلاقات:

- فقد تكون المعادلة تعبيراً عن علاقة تعريفية definition equation كما ان قلنا ان الدخل = الانصار + الاستهلاك. وهو ما يعني ان الدخل يتحلل الى الانصار والاستهلاك. في هذه الحالة يستحسن استخدام العلامة \equiv بدلا من علامة التساوي.

- وقد تعبر المعادلة عن علاقة فنية، كدالة الانتاج التي تعبر عن العلاقة الفنية او التكنولوجيا بين كمية المدخلات inputs المستخدمة في الانتاج وكمية الناتج output لحد (ع، ١، ع، ٢،، ع ن)، حيث ترمز ك كمية الناتج، ع١ للعنصر الاول من عناصر الانتاج، ع٢ للعنصر الثاني.. وهكذا. انظر الباب الخامس فيما يلي.

- اخيرا قد تعبر المعادلة عن علاقة من العلاقات السلوكية behaviour relations مثال ذلك دالة الاستهلاك في نموذج كينز Keynes. س (د)، حيث س ترمز للاستهلاك ل للدخل..

للظاهرة.

هذا بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسي ومنهجه، ماذا عن حال المعرفة الاقتصادية الحالية؟

٣ - يعطينا الاقتصاد السياسي بحالته الزاهنة حداً أدنى من المعرفة اليقينية التي تصلح أساساً لتفسير الظواهر الاقتصادية (المكونة لطرق الإنتاج المختلفة) والتنبؤ المعقول بحركاتها المستقبلية. الأمر هنا يتعلق بمجموع القوانين الاقتصادية النظرية (أو النظريات الاقتصادية) التي توجد تحت تصرفنا وخاصة بالاشكال التاريخية المختلفة للعملية الاقتصادية، والتي قد تم التحقق من صحتها علمياً. (وهو ما يستبعد النظريات التي ثبت عدم صحتها بمواجهتها بالواقع الاقتصادي في حركته التاريخية، والتي يرد عدم صحتها إلى سوء تصور أصحابها لموضوع ومنهج العلم في ارتباطهما العضوي).

وبما أن موضوع الاقتصاد السياسي، أي التصورات الذهنية المتعلقة بالعملية الاقتصادية في شكل من أشكالها المختلفة: ذو طابع تاريخي، فإن قوانينه النظرية يكون لها هي الأخرى هذا الطابع التاريخي (مع التحفظ الخاص بأن بعض القوانين الاقتصادية ترتبط بأكثر من شكل من أشكال المجتمع). وعليه لا نستطيع أن نتكلم عن قوانين اقتصادية إلا في إطار هياكل اجتماعية متميزة كفيًا.

يترتب على ذلك أن الاقتصاد السياسي، أي مجموع القوانين (النظرية) الخاصة بعملية الإنتاج والتوزيع في أشكالها الاجتماعية المتغيرة، يكون علماً ذا

طابع تاريخي. فليس هناك علم اقتصاد صالح لكل اشكال المجتمع. اذ لا يمكن ان نتوقع ان تكون القوانين الاقتصادية في مجتمع يسود فيه الانتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين هي نفس القوانين الاقتصادية لمجتمع يسود فيه انتاج المبادلة. كما لا يمكن ان نتوقع ان تكون القوانين الاقتصادية في مجتمع تقوم فيه روابط الانتاج (في ارتباطها بمستوى قوى الانتاج) على الملكية الفردية لوسائل الانتاج هي نفس القوانين الاقتصادية لمجتمع تقوم فيه هذه الروابط على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج. حقيقة انه توجد بعض الظواهر الاقتصادية المشتركة بين اكثر من شكل من الاشكال التاريخية للمجتمع الانساني - يقابلها قوانين اقتصادية - (نظرية) مشتركة بين هذه الاشكال التاريخية للمجتمع (كقوانين التداول النقدي مثلا) - ولكن القوانين الاقتصادية التي تميز كل شكل من الاشكال التاريخية للمجتمع، وهي ما يمكن تسميتها بالقوانين النوعية، اهم بمراحل من هذه القوانين المشتركة عند التعرف على طبيعة العملية الاقتصادية في شكل معين من هذه الاشكال. هذا ونأمل ان تصبح هذه النقطة اكثر وضوحا عند دراستنا لفكرة طريقة الانتاج^(١).

نخلص من ذلك بأن الاقتصاد السياسي علم له ذاتيته، وبأن هذه الذاتية محددة على نحو يحول بيننا وبين خطط الاقتصاد السياسي بغيره من فروع المعرفة العلمية. بيد ان الذاتية لا تعني استقلال الاقتصاد السياسي عن هذه الفروع وخاصة تلك المتعلقة بالظواهر الاجتماعية الاخرى. لأن الانسان، الذي يتعلق بموضوع الاقتصاد السياسي بنشاطه الاقتصادي، يجمع بنشاطه في المجتمع كل مظاهر الحياة الاجتماعية. هذه الذاتية - لا الاستقلال - يمكن ان

(١) انظر الباب الثالث من هذا القسم.

تتميز في مواجهة العلوم الاجتماعية الأخرى، وعلى الأخص علم الاجتماع،
وعلم السكان وعلم الجغرافيا البشرية.

سنحاول في الفصل القادم أن نتبين مكان الاقتصاد السياسي بالنسبة
لفروع المعرفة العلمية هذه.

الفصل الثالث

الاقتصاد السياسي وفروع العلوم الاجتماعية الأخرى

ليس تقسيم نشاطات الإنسان عادة بالعمل المثمر، إذ لا يوجد بين هذه النشاطات خطوط واضحة تحدد نطاق كل منها وتفصل احدها عن الآخر. فالشخص الذي يمثل عضواً في أسرة يسهم في ذات الوقت في النشاط الاقتصادي كعامل في مصنع مثلاً. وقد يكون عضواً في تنظيم نقابي او في حزب سياسي مشاركاً بذلك في النشاط السياسي. كما انه قد يهوى القيام ببعض النشاط الفني، وهكذا. الامر الذي تكون معه كل هذه النشاطات متداخلة. ينبغي على ذلك انه لا يمكن دراسة اي مجال لنشاط الانسان دون الرجوع الى المجالات الأخرى. وهو ما ينطبق من باب اولى على العلوم الاجتماعية التي يتعلق موضوعها بمختلف مظاهر النشاط الاجتماعي للانسان. وهي بوصفها علوم تمثل فروع المعرفة التي تهدف الى فهم العلاقات بين افراد (وفئات وطبقات) المجتمع في تغيرها عبر الزمن (التاريخ، الاقتصاد السياسي، الجغرافيا، علم الاجتماع، علم النفس، الديموجرافيا.. الخ^(١)). ومع ذلك ولتسهيل عملية البحث العلمي وجد

(١) وهي على هذا النحو تتميز عن العلوم الطبيعية، للكيمياء، الطبيعة، الاحياء، الجيولوجيا، للفلك... الخ.

مع الزمن تقسيم مجرد للعلاقات الاجتماعية بمقتضاه تؤخذ كل طائفة من العلاقات الاجتماعية لينصب عليها موضوع فرع من فروع العلوم الاجتماعية.

انطلاقاً من هذه الفكرة الأساسية لن يكون هدفنا في هذا الفصل تعريف العلوم الاجتماعية الأخرى في علاقتها بعلم الاقتصاد السياسي وإنما إيضاح الاعتماد المتبادل بين فروع العلوم الاجتماعية عن طريق التركيز على الارتباط العضوي بين الاقتصاد السياسي وبعض فروع العلوم الاجتماعية الأخرى نأخذنا على سبيل المثال، وهي علم الاجتماع، والديمقراطية، وعلم الجغرافيا.

أولاً: الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع:

يعرف البعض علم الاجتماع أنه «الدراسة الساعية لأن تكون علمية لما هو اجتماعي (أي للوقائع الاجتماعية) بصفته هذه، سواء على المستوى الأولي للعلاقات بين الأشخاص أو على مستوى المجموعات الكبيرة، الطبقات، الأمم، الحضارات، أو بصفة عامة المجتمعات الكلية، إذا ما استخدمنا تعبيراً أصبح جارياً»^(١). ولكن إذا ما أردنا تعريف علم الاجتماع تعريفاً علمياً قلنا أنه علم القوانين العامة لتطور المجتمع الإنساني^(٢).

فموضوع علم الاجتماع يتعلق إذن بالظواهر الاجتماعية بوصفها هذه،

(١) B. Aron, les Etapes de la pensée sociologique. Editions Gallimard, 1967, p. 16
(٢) بما أن علم الاجتماع ما يزال محلاً للخلاف (بالنسبة لموضوعه ومنهجه. انظر: A Dictionary of Social Science المرجع السابق إليه، ص ١٧٦ - ١٧٩) يكون من المناسب أن نرى التعاريف المختلفة التي تعطي له. أولاً، تسند أبوة هذا العلم، الذي يبدأ في احضان فلسفة التاريخ، إلى عبد الرحمن بن خلدون (الفيلسوف العربي الذي عاش من ١٣٣٢ إلى ١٤٠٦ ميلادية) والـ «المقدمة» (انظر فيما يلي الفصل الأول من الباب الثاني) وجيامباتستا فيكو Giambattista Vico (استاذ القانون بنابولي، إيطالي، عاش من ١٦٦٨ إلى ١٧٤٤، ومؤلف العلم الجديد Science Nuova). ويرى هذا الأخير، الذي يعتنق على خلاف فلاسفة القرن الثامن عشر منهجاً تاريخياً، أن المجتمع الإنساني الذي هو من صنع الإنسان، يمكن فهمه والتعرف عليه. هذا المجتمع =

وذلك في حركتها الكلية. اما الفروع الاخرى من العلوم الاجتماعية فموضوعها يتعلق بظواهر هي اولا اجتماعية ولكنها تمثل بعد ذلك طائفة من الظواهر الاجتماعية: ظواهر اقتصادية في حالة علم الاقتصاد السياسي، ظواهر سلوك الافراد في متضمناته الذهنية في حالة علم النفس... وهكذا.

فبينما يهتم الاقتصاد السياسي بطبيعة وتطور طائفة معينة من الظواهر الاجتماعية، هي الظواهر الاقتصادية التي تكون الاساس الاقتصادي للمجتمع.

= يمثل كلا غير ساكن. ولما في حركة مستمرة، وحركة التاريخ هي التي تعدد المؤسسات الاجتماعية. هذا الكل (أي المجتمع) في حركته هو محل اهتمام «العلم الجديد» انظر:

T.G. Bergin & M.H. Fisch, The New Science of Giambattista Vico, Anchor Books, Doubleday & Co.: New York, 1961.

اما بالنسبة لاجست كومت A. Comte (فيلسوف فرنسي، ١٧٩٨ - ١٨٥٧) فعلم الاجتماع هو «الدراسة الوضعية لمجموع القوانين الاساسية الخاصة بالظواهر الاجتماعية». وهي تنقسم الى جزئين: جزء خاص بتحديد القوانين الساكنة، وهي القوانين المنطلقة بشروط وجود المجتمع. وجزء خاص بتحديد القوانين الديناميكية. أي تلك المنطلقة بشروط الحركة المستمرة للمجتمع، انظر:

A. Cuiller, Manuel de sociologie, P.U.F, Tome 1, 1967, p. 16, 17.

وكذلك R. Aron المرجع السابق الاشارة اليه، ص ١٠٤ - ١٠٥. ويعرف G. Gurvitch علم الاجتماع بأنه العلم «الذي يدرس الظواهر الاجتماعية الكلية في مجموع مظاهرها وفي حركتها. يلخصها في انماطها الديالكتيكية الميكرو - اجتماعية (النمط الوحدوي) micro - sociaux والمجموعية groupaux والكلية globaux وهي في اثناء تكوينها واختفائها». p. 1962, Tome 1, P.U.F., Traité de sociologie.

27. ولخيرا يعطينا C.W. Mills التعريف التالي في كتابه: Sociological Imagination, Oxford University Press, New York 1959.

"The study of historical life as occurring within and subject to the pressures of the complex whole of society as constituted by its highly structural and organised social order".

انظر في الاتجاهات الحالية في علم الاجتماع، في اصلها التاريخي:

Paul Lazarsfeld, La Sociologie, in, Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines Mouton, Unesco Paris - la Haye, 1970, p. 69 - 197.

ممثلاً بذلك علماً اجتماعياً يخص هذا الجانب من حياة المجتمع. يهتم علم الاجتماع بمجموع التكوين الاجتماعي في حركته، أملاً بذلك أن يكون علم حركة التكوينات الاجتماعية، أي تحول المجتمع من شكل إلى آخر. ومن ثم تتحدد أهمية أحدهما بالنسبة للآخر:

- بالمكان الذي يشغله النشاط الاقتصادي في مجموع النشاط الاجتماعي، ومن ثم بأثر الأساس الاقتصادي في تحديد الكل الاجتماعي.
- وكذلك بأثر حركة مجموع المجتمع على تحول النشاط الاقتصادي للمجتمع.

وتظهر العلاقة بين الاثنين أكثر ما تظهر في علم الاجتماع الاقتصادي *sociologie économique*. وهو فرع خاص من علم الاجتماع. فإذا كان التحليل الاقتصادي ينشغل، وفقاً لكولم G. Colm^(١)، بمعرفة الكيفية التي يسلك بها الأفراد (والطبقات) في كل لحظة والآثار التي تترتب على هذا السلوك. فإن علم الاجتماع الاقتصادي يحاول الإجابة على السؤال الخاص بمعرفة كيف انتهى هؤلاء الأفراد (والطبقات) إلى أن يسلكوا على النحو الذي يسلكون عليه. من هنا يزودنا علم الاجتماع الاقتصادي بالمعرفة الضرورية الخاصة بالآطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي (وهو الذي يتعلق به موضوع الاقتصاد السياسي). وعليه تكون وظيفة علم الاجتماع الاقتصادي، «أن يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكليّة التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية، وهو ما يعطي الاقتصاد السياسي فعالية وقدرة أكبر على التصرف»^(٢).

(١) شومبيتر: تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٢١.

(٢) Ch. Bettelheim, Economie politique et sociologie économique, Annales, juillet (٢) - septembre 1948, p. 267 et sqq

ثانياً: الاقتصاد السياسي والديموجرافيا:

الديموجرافيا^(١) فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان: حالتها وحركتها عبر الزمن. وما يزال الخلاف قائماً بالنسبة للمظاهر السكانية التي يتعين ان تدرسها الديموجرافيا:

- فالبعض يرى ان الديموجرافيا يتعين ان تقتصر على التحليل العددي (المظاهر الكمية) لحالة وحركة السكان^(٢).

- بينما يرى آخرون ان تحتوي الديموجرافيا بالإضافة الى التحليل الكمي تحليلاً كيفياً ينشغل بكيف الافراد من الناحية الجسمانية والمهنية

(١) يوجد الاصل اللغوي للاصطلاح في الكلمة الاغريقية "demos" مع اللقح "graphia". ولهذه الكلمة معنيان في اللغة الاغريقية: فهي تعني لولا البلد، او الأرض المسكونة بالسكان، وتعني ثانيا السكان انفسهم بتعريفهم الانتولوجي (أي معرفين من ناحية الجنس، وعلاقتهم بالجنس الاخرى، وخصائصهم). وهذا المعنى الثاني هو الذي يعنينا هنا. اما لللقح "graphia" فانه يدل على العلم الوصفي. فاذا ما اخذنا اصطلاح الديموجرافيا بمعناه الحرفي فانه يعني «العلم الوصفي للسكان». هذا وقد استخدم هذا الاصطلاح للمرة الاولى بواسطة Achille Guillard في كتابه:

Eléments de statistique humaine ou démographie comparée, Paris 1855 cf.

A. Landry, Traité de démographie, Payot, Paris, 1945, p. 7 et seqq.

(٢) في هذا الاتجاه نجد التعريف الذي تعطيه الموسوعة الكبرى (Grande Encyclopédie, Tome 14, p. 70) للديموجرافيا «كعلم يعالج بمساعدة الاحصاء، الحياة الانسانية منظورا اليها بصفة اساسية من زاوية الميلاد والزواج والوفاة. ومن زاوية العلاقات التي تنشأ كنتيجة لهذه الظواهر، وكذلك من زاوية الحالة العامة للسكان التي تتربط عليها». في نفس الاتجاه كذلك نجد تعريف Wolf في موسوعة العلوم الاجتماعية Encyclopedia of Social Sciences . اقتطعت في مقال:

Sociologie et démographie, Population, 1946, N° 1, p. 84 - 85.

وكذلك تعريف Villey في:

Leçons de démographie, I, Editions Montchrestin, 1957, p. 17.

والفكرية وكذلك بالنسبة لطبعانهم واخلاقهم^(١).

اما فيما يتعلق بالمنهج فيستخدم في البحث الديموجرافي كل السبل التي يتبعها العقل في استخلاص المعرفة، مع اضافة ان الطريقة الاحصائية تلعب دورا له اهمية خاصة في هذا البحث.

هذا بالنسبة لتقسيم الديموجرافيا. وقد رأينا عند تعريف موضوع الاقتصاد السياسي ان الانسان هو الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي، اذ يمثل ما يقوم به من عمل محور عملية الانتاج في المجتمع. فاذا ما كان الامر كذلك فان العوامل الديموجرافية تؤثر دون شك على النشاط الاقتصادي، اذ هي تحدد له شروطه الاساسية: القوة العاملة كمأ وكيفاً، وكذلك مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.

من ناحية اخرى تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيرا عميقا على كيفية توزيع السكان كمياً وكيفياً^(٢) توزيعاً جغرافياً، وعلى الكثافة السكانية وعلى أشكال

(١) على هذا النحو يعرف Guillard الديموجرافيا «بالمعرفة الرياضية للسكان، لحركتهم، لحالتهم الجسمانية والمدنية والفكرية والاخلاقية». انظر Landry، المرجع السابق الاشارة اليه. وانظر كذلك تعريف.

L. Buquet, Cours de démographie, les Cours de Droit. 1965 - 1966. p. 3.

في الواقع يوجد بين الكيفي والكمي علاقات تأثير متبادل تستلزم ان نأخذ في الاعتبار على الاقل عددا من المظاهر الكيفية وذلك لكي نضبط معرفتنا الكمية نفسها. فالخصائص الكيفية تؤثر على العدد عندما يتأثر مفعولها كما هو الحال بالنسبة للخصائص الجسمانية بالنسبة للمواليد او الوفيات. وكذلك يؤثر العدد على الخصائص الكيفية لافراد السكان عن طريق تحديده لشروط الحياة لهؤلاء الافراد. مثال ذلك الآثار التي يمكن ان تكون لعدد افراد الاسرة على السكان عن طريق تحديده لشروط الحياة لهؤلاء الافراد. مثال ذلك الآثار التي يمكن ان تكون لعدد افراد الاسرة على تكوين اطفالها ومن ثم على كيفهم.

(٢) وذلك عن طريق زيادة عدد افراد المجموعة البشرية في المكان الموجودين عليه، من ناحية، وعن طريق اثاره انتقال السكان الى مكان اخر، من ناحية اخرى. (تم ذلك في اوروبا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عن طريق خلق مستعمرات جديدة انتقل اليها جزء من سكان اوروبا).

التجميع الانساني. وهي تؤثر كذلك على الموقف نحو الانجاب. كما تؤثر العوامل الاقتصادية، عن طريق تحديدها للشروط المادية للحياة، على المواليد والوفيات ومتوسط العمر... الى غير ذلك^(١).

ثالثاً: الاقتصاد السياسي والجغرافيا:

الجغرافيا^(٢) هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان، اي كبيئة طبيعية للجنس البشري^(٣). اما الجغرافيا البشرية فيتعلق موضوعها بالعلاقة بين سلوك الجماعات البشرية والوسط الطبيعي والمناخي، وبما ان هذه البيئة هي في الواقع ولحد كبير، من خلق الجماعات البشرية للماضية والحاضرة يتمثل موضوع الدراسة في الجغرافيا البشرية في العلاقات المتبادلة بين الجماعات البشرية والبيئة وتشكيل احدهما بواسطة الآخر^(٤).

(١) هذا وقد كانت النظرية السكانية تمثل في البداية (من ويليام بتي الى مالتس، انظر ما يأتي في الباب الثاني من هذا الجزء) باباً اساسياً في مؤلفات الاقتصاد السياسي. ثم ترك بعد ذلك الاهتمام بالدراسات السكانية للاحصائيين.

(٢) يوجد الاصل اللغوي للاصطلاح في الكلمة الاغريقية "ge" والمقطع "graphia" وهذه الكلمة تعني الارض. ويدل هذا المقطع على اننا بصدد علم وصفي. فاذا ما اخذ الاصطلاح بمعناه الحرفي فانه يدل على العلم الوصفي للارض.

(٣) لا يوجد علم اخر يهتم بالبيئة بصفتها هذه: فرجل الجيولوجيا يدرس صخور القشرة الارضية. ورجل الارصاد الجوية يهتم بالمناخ والطقس. ورجل النبات يهتم بحياة النباتات، ويهتم رجل الحيوان بحياة الحيوانات. اما رجل الجغرافيا فهو في حاجة الى نتائج كل علم من هذه العلوم ليستطيع ان يتعرف على المسرح الذي يعيش عليه الانسان ويلعب دوراً، هذا المسرح ككل ملموس وحي. انظر:

L. D. Stamp, Modern Geographical Ideas, in, Outline of Modern Knowledge, W, Rose 9ed), V. Gollaoz, London, 1931, p. 813 et sqq.

P. George, Géographie de la population et démographic. Population, 1950, N° (٤) 2, 291.

والنقطة التي يتلقى عندها هذين الفرعين من فروع المعرفة (الاقتصاد السياسي والجغرافيا) هي تلك الخاصة بتوطن للنشاط الاقتصادي^(١) (الوحدات الانتاجية لهذا النشاط). الامر هنا يتعلق بما يسمى التحليل الاقتصادي للمكان^(٢). هنا يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، فهو يمدنا بمعلومات عن مصادر المواد الاولية، عن مصادر الطاقة المحركة وعن التجمعات السكانية (مصدر القوة العاملة بكمها وكيفها). من ناحية اخرى تساعد المعرفة النظرية الخاصة بالنشاط الاقتصادي على فهم احد العوامل، ان لم يكن اكثرها، تشكيلا للوسط الجغرافي: الا وهو النشاط الاقتصادي للمجتمعات. هذه المعرفة لا يستغني عنها ان الباحث في مجال الجغرافيا البشرية^(٣).

* * *

من هذا يتضح ان الواقع الاقتصادي مرتبط ارتباطا دياكتيكيا بالواقع

(١) The location of economic activity; la location de l'activité économique (٢)

.Space economy; l'analyse économique dans l'espace (٢)

انظر على سبيل المثال وخاصة فيما يتعلق بالدراسة النظرية للتحليل الاقتصادي للمكان بالنسبة للنشاط الزراعي:

J.H. Von Thunen, Isolated State, Pergamon Press, London, 1966.

(٣) هذا النوع من الدراسة يتم في اطار ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية التي تنشغل باشكال الانتاج واشكال توطن

النشاط الاقتصادي في المكان واشكال استهلاك المنتجات المختلفة في العالم بأسره فهي تهتم:

- بالتوزيع الكيفي والكمي للتجمعات البشرية على الكرة الارضية.

- بدراسة اشكال الانتاج والاستهلاك في ارتباطها لهذه التجمعات البشرية وفقا للهيكل الاقتصادي لكل تجمع

منها، وكذلك العلاقات التي تنشأ بين هذه التجمعات بما تستتبعه هذه العلاقات من تخطيطات ونشاطات نقل وما

يلحق بها. انظر في ذلك:

P. George, Précis de géographie économique P.U.F. 1962.

R. Courtin & P. Maillat, Economie géographique, Dalloz, 1962.

غير الاقتصادي ليكونا كلا عضويا يمثل الحياة الاجتماعية في وسطها الجغرافي. يترتب على ذلك ان الاقتصاد السياسي الذي يهتم بالواقع الاقتصادي في حركته التاريخية يتعين ان يدرس، رغم ذاتيته، في ارتباطه الوثيق بغيره من فروع العلوم الاجتماعية.

* * *

وهكذا يتم لنا تعريف الاقتصاد السياسي، العلم الذي نقوم بدراسته: عن طريق تحديد معالم موضوعه ومنهجه في ارتباطهما العضوي. هذا العلم هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية بما بينها من اعتماد متبادل يتعين الا يغيب عن اذهاننا في دراستنا لعلم الاقتصاد السياسي. تكوين علمنا هذا، اي التمهيد لميلاده ثم مولده وتطوره، لم يتم بين عشية وضحاها، وانما من خلال عملية تاريخية دارت - وما زالت تدور - بين استمرار وانقطاع وتقدم من خلال التناقضات، تقدم لا يجري بأية حال على نحو خطي لا يعرف الانكسارات. التعرف على الملامح العريضة لهذه العملية التاريخية، يزيد من انضباط تحدينا لآفاق العلم ويسمح لنا بأن نألف من الان اسماء كبار مفكره. تحقيق هذا التعرف هو ما نسعى اليه في الباب التالي.

الباب الثاني

تاريخ الاقتصاد السياسي

لا نهدف لدراستنا في هذا الباب ان تكون تتبعا مفصلا للفكر الاقتصادي في تاريخه الطويل، الامر الذي لا يمكن ان يتم الا في دراسة منفصلة تأخذ ما تستحقه من جهد ووقت^(١). ما نسعى الى تقديمه هنا لا يتعدى لمحة في تاريخ علم الاقتصاد السياسي ذات هدف محدود، تمكننا من البداية:

- من التعرف على المراحل المختلفة لتاريخ العلم الذي ننشغل به.

(١) تتميز الكتابات المتعلقة بتاريخ الفكر الاقتصادي بشراء نسبي، بالاضافة الى مؤلفات المفكرين الذين بنوا علم الاقتصاد السياسي والتي سنتعرف عليها مع هذه الدراسة. لتاريخ العلم يمكن الرجوع الى المراجع التالية:
H. Bartoli, Histoire de la pensee économique, les Cours de Droit, 1059 - 1960 -
H. Denis, Histoire de la pensée économique. Thémis, 1970 - Ch. Gide & Ch. Rist, Histoire des doctrines économiques - O. Lange, Economie politique P.U.F. 1962 (Ch. VI, VII, p. 259 - 389).

هذا الكتاب صدر باللغة العربية من ترجمة راشد البراوي، دار المعارف- القاهرة، ١٩٦٦.
R. Lekachman, A History of Economic Ideas, harper & Brothers, NewYork, 1959 - J. Marchal, Cours d'économie politique, Génin. 1964 (première partie) =

- وتشير لنا الى القضايا الاساسية التي شغلت اذهان المفكرين الذين بنوا العلم، مفسحة المجال لبلورة موضوع العلم ورسم مناهجه وتراكم المعرفة النظرية المكونة له.

الذي يهمننا انن هو تاريخ العلم وليس تاريخ الفكر الاقتصادي على اطلاقه. وقد تحقق للعلم وجود معترف به من خلال عملية بطيئة تغطي الفترة التي تمتد من منتصف القرن السابع عشر حتى النصف الاول من القرن التاسع عشرة^(١). ولكن الفترة السابقة عليها شهدت، مع نشوء طريقة الانتاج الرأسمالية، تحولا في الفكر الاقتصادي مهد ليلاد العلم ميلادا صاحب هذه الطريقة في الانتاج. اهتمامنا اساسا بتاريخ العلم وكون ميلاده مصاحبا لطريقة الانتاج الرأسمالية يبرر لنا ان نميز في تقديمنا لهذه اللمحة التاريخية بين مرحلة سابقة على الرأسمالية شهدت فكرا اقتصاديا (اذ منذ انشغال الانسان بمعرفة وسطه الطبيعي والاجتماعي وجد فكر اقتصادي) والمرحلة الرأسمالية التي يرتبط بها علم الاقتصاد السياسي. في فترة أولى من هذه

=K. Marx, Theories of Surplus - Value, part I, II & III, Moscow. 1968; édition française: Histoire des doctrines économiques, La costes, 1936 - B. Nogaro, le Développement de la pensée économique, Librairie Général de Droit et de Jurisprudence, 1944 - F. Roll, History of Economic Thought, Faber & Faber, London, 1956 - J. Schumpeter, History of Economic Analysis, Allen & Unwin, London, 1961 - O.H. Taylor, A. History of Economic Thought, McGraw - Hill, New York, 1960.

اسماعيل صميري عبد الله، دروس في الاقتصاد السياسي، الاسكندرية ١٩٥٣ - محمد لبیب شقیق، تاریخ الفكر الاقتصادي، القاهرة، ١٩٥٦ - محمد ابراهيم غزلان، تاریخ الفكر الاقتصادي، الاسكندرية ١٩٦٢.
(١) شومپتر، تاریخ التحليل الاقتصادي، ص ٥١.

المرحلة الأخيرة ولد علم الاقتصاد السياسي بعد أن مهد السبيل لهذا الميلاد، ثم تطور في فترة تالية تطورا استمر الى وقتنا هذا الذي يشهد، بصعوبة جمة، محاولات الانتقال للاشتراكية.

وعليه نقدم هذه اللحة التاريخية في فصول ثلاثة:

- في فصل اول نلقى نظرة سريعة على الفكر الاقتصادي في المرحلة السابقة على الرأسمالية.

- في فصل ثان نرى مولد علم الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية.

- وفي فصل ثالث نتتبع تطور العلم في المرحلة الرأسمالية ومرحلة محاولات الانتقال للاشتراكية.

ولتسهيل قراءة هذا التاريخ والتمكين من المقارنة بين المراحل المختلفة التي يغطيها نبرز، بداية، المنهجية الموحدة التي اتبعناها في دراسة الفكر الاقتصادي في المجتمعات المختلفة في المراحل التاريخية التي انشغلنا بها:

١ - تتمثل نقطة البدء في دراسة من جانبنا لتاريخ الوقائع وتاريخ الفكر الاجتماعي الخاص بهذه الوقائع، في علاقتها الجدلية، في المجتمع محل الانشغال، المحدد تاريخيا في المكان وفي الزمان.

٢ - من هذه الدراسة ننتهي الى جسم من الافكار الاقتصادية في اطار جسم من الفكر الاجتماعي.

٣ - لتقييم الفكر الاقتصادي الذي توصلنا اليه:

١ - نبدأ بفكرة عامة عن نوع التنظيم الاجتماعي الذي كان سائدا في

المجتمع محل الانشغال، في علاقته بالوعاء الطبيعي للنشاط الاجتماعي بعمامة والنشاط الاقتصادي بخاصة (أي الظروف الطبيعية التي تحتوي النشاط الاقتصادي).

ب - ثم نتعرف على الكيفية التي كان يتم بها النشاط الاقتصادي في المجتمع، بالتعرف على:

• أنواع النشاط الاقتصادي التي كانت موجودة.

• الكيفية التي كان يتم بها النشاط الاقتصادي حول عملية العمل الاجتماعي في النشاطات المختلفة.

• العلاقة، أو مجموعة العلاقات، بين النشاطات الاقتصادية المختلفة.

ج - من عملية العمل الاجتماعي كمحور للنشاط الاقتصادي وما تتضمنه من علاقات اقتصادية تتوصل الى القوى الاجتماعية الموجودة في المجتمع، أي الى التركيب الاجتماعي للمجتمع.

د - من هذا البناء الاجتماعي نتعرف على القوة الاجتماعية (الطبقة أو الشريحة الاجتماعية) التي يمكنها من بين كل القوى الاجتماعية ان تنتج الفكر في هذا النوع من المجتمع (وابتداءً من مكانها في النشاط الاقتصادي وفي مجمل الحياة الاجتماعية).

هـ - ثم نأخذ ابرز المفكرين، لننتعرف على حياتهم ونتاجهم الفكري بصفة عامة والفكري الاقتصادي بصفة خاصة.

و - مع محاولة تفسير هذا الفكر الاقتصادي في ضوء طبيعة المجتمع بصفة عامة والقوة الاجتماعية التي انتجته بصفة خاصة، في علاقاتها بالقوى الاجتماعية الاخرى.

٤ - على هذا النحو نصل الى الفكر الاقتصادي نتاج المجتمع محل الانشغال في مرحلته التاريخية، الامر الذي يمكننا من معرفة مساهمته في تاريخ الفكر الاقتصادي للمجتمع الانساني.

٥ - وبالنسبة نستطيع ان نتعرف على:

- مكان النشاط الاقتصادي في المجتمع الاجتماعي والسياسي ومن ثم العلاقة بينه وبين التنظيم السياسي والقانوني للمجتمع.

- وتغير النشاط الاقتصادي والكيفية التي يتم بها من مجتمع لآخر وفي المجتمع الواحد من مرحلة تاريخية لآخرى، ومن ثم العلاقة بين تغير النشاط الاقتصادي وتغير بقية مقومات التكوين الاجتماعي.

لنرى الان ما اعطته هذه المنهجية الموحدة من نتائج تحتويها الفصول الثلاثة المكونة لهذا الباب.

الفصل الأول

الفكر الاقتصادي في المرحلة السابقة على الرأسمالية

في اثناء هذه المرحلة - التي تغطي العصور القديمة والعصور الوسطى - لم يكن للفكر الاقتصادي وجود مستقل، وانما نجده في احضان اشكال اخري للفكر: في احضان الفلسفة في الفكر الاغريقي، في احضان الفكر اللاهوتي في العصور الوسطى الاوروبية، وفي احضان دراسة التاريخ وفلسفة التاريخ عند المفكرين العرب في القرن الرابع عشر.

أولاً: العصور القديمة:

في الكتب القديمة للمصور القديمة يتمثل الفكر الاقتصادي في انطباعات تتعلق بالوقائع التي وجدت بالمجتمع في تلك الازمنة، هي انطباعات ايدولوجية لا شأن لها بالتحليل العلمي. عليه يكون من الأصح اعتبارها من قبيل المعلومات الخاصة بما كان يجري في الحياة الاقتصادية للمجتمع في ذلك الزمان^(١).

(١) القارئ للتوراة او الانجيل يستطيع ان يجمع معلومات عن احداث المجتمع. انطباعات تغطي فكرة عن نوع الحياة. فمن قصة يوسف مثلاً نستطيع ان نستخلص كيف ان فرعون الذي كان يملك الارض ويحصل في مقابل ذلك على خمس المحصول كان يحتكر الاتجار في الحبوب. وفي وقت المجاعة كان الناس يشترون بالنفود. فان نزلت نفودهم

وعند الاغريق (خاصة عند افلاطون ٤٢٧ - ٢٤٧ قبل الميلاد وارسطو ٣٨٤ - ٣٢٢ قبل الميلاد) وجد الفكر الاقتصادي في احضان الفلسفة. اذ مثل الاستدلال الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للدولة والمجتمع. المجتمع المنظم في صورة دولة المدينة City-State (تتميز بصغر مساحتها وصغر حجم سكانها وقيامها حول القلعة التي عادة ما كانت تبني على مرتفع، واشتمالها على ميدان عام للاجتماعات العامة). وهو تنظيم فرضته جغرافية اليونان ونوع التنظيم القبلي الذي كان غالبا من قبل^(١)، ويجد اساسه في طريقة الانتاج التي كانت سائدة آنذاك وخاصة في القرنين الخامس والرابع (قبل الميلاد) في بلاد الاغريق بصفة عامة وفي اثينا بصفة خاصة. اي في الزمان والمكان اللذان شهدا فكر افلاطون وارسطو طاليس^(٢). النشاط الزراعي

= حصلوا عليها مقايضة بالتخلي عن خيولهم وقطانهم. انظر:

Ch, 27, the Genesis, the Egyptians sell their land. the Holy Bible, Cambridge University press, p. 43.

J.F. Bell, A History of Economic Thought, the Boland press, New York 1953, p. 13 et sqq - E. Roll, ch. I.

(١) انظر في تفصيل هذا التنظيم القبلي وفي وصف عملية التحول من هذا الذي لم يعرف الدولة (المكون من مجموعة قرى بينها قرية مركزية يقيم بها رئيس القبيلة «صاحب السلطة للمشخصة» وكل قرية مكونة من عشائر) الى مجتمع دولة المدينة:

G. Thomson, Studies in Ancient Greek Society, Lawrence & Wishart, London, vol, I, 1961, p. 351 - 359.

(٢) استعنا في تقديم هذه الصورة لواقع المجتمع الاغريقي في هذه الاونة بالمراجع التالية:

A. Aymard & J. Auboyer, Histoire Générale des Civilisations, L'Orient et la Grèce Antique, P.U.F. 1961. p. 321 - 334 - G. Thomson, Studies in Ancient Greek Society: The first Philosophers, Lawrence & Wishart, London, 1961 - 207 - A.G. Mazour & J.M. Peoples, Men and Nations. A. World History, Harcourt, Brace & World, Inc, New York, 1968, Chs. 5 & 6, p. 82 - 122 - M.L. Finley; Classical Greece, in Second International Conference of Economic History, Mouton. Paris - La Haye, 1965. p. 11 - 35 - E. Will, La Grèce archaïque.

يتم في ظروف طبيعية صعبة: التربة فقيرة، الامر الذي يستلزم زراعتها سنة وتركها دون زراعة اخرى. وهي نادرا ما تكون مستوية، وهو ما يدفع الى عمل المصاطب تزرع اساسا باشجار العنب والتين والزيتون. بالنسبة لنوع الوحدة الانتاجية في الزراعة يمكن تمييز ثلاثة انواع: وحدات كبار الملاك ويملكون الارض الاكثر خصوبة، وتزرع بالحبوب وتربى عليها الماشية والخيول. وهم لا يسهمون في علمية العمل وانما يستخدمون العبيد والعمال الاجراء الذين يخضعون لسيطرة المالك رغم انهم احرار. هذه الملكيات الكبيرة لا تغطي الا نسبة صغيرة من مساحة الارض المنزرعة. غالبية هذه الارض تزرعها وحدات صغار الملاك. عددها كبير. تحتوي نصف السكان او يزيد. المساحة التي تقوم عليها كل وحدة صغيرة وغالبا مجزئة. يتم الانتاج بفضل عمل افراد الاسرة وعمل ما تملكه من عبيد مستخدمين في ذلك وسائل الانتاج البسيطة. هؤلاء الملاك الصغار يجدون انفسهم تحت سيطرة من يجاورهم من ملاك كبار (وهؤلاء هم الصفوة في الريف. وحتى في المدينة) رغم كونهم مواطنين. الى جانب هذين النوعين من الوحدات الانتاجية كانت توجد الوحدات التي يستغلها الافراد استخداما لعبيد الدولة (١) heilos في مقابل حصولها على جزء من المحصول عينا. وقد تقوم الدولة (في سبرطة) - ولها هي فقط هذا الحق - بتحرير عبيدها. في هذه الحالة يقوم كل منهم بزراعة قطعة من الارض، يزرعها كما يشاء. وله حرية تكوين اسرة تفلح معه الارض. يلتزم بأن يتخلى للدولة عن حصة من الناتج تتحدد لمدى الحياة. وله حرية التصرف فيما يبقى له.

(١) helots, ilotes (hilotes) هؤلاء كانوا يلزمون بالقيام ببعض الخدمات المنزلية وبخدمة المحاربين اثناء الحرب ولم يكن يحق لهم حمل السلاح. وكان للمواطنين حق قتلهم اذا قابلوهم اثناء الليل.

هذه الزراعة لا تستطيع ان تغطي احتياجات السكان وخاصة من الحبوب. ومن ثم كان اللجوء الى الخارج (صقلية، ايطاليا، مصر، سواحل البحر الاسود) وقيام التجارة الخارجية التي تركزت في المدن وخاصة الموالي. وقد ازدهرت في اثينا لتصبح نشاطا اساسيا يقوم به اساسا اشخاص لا يتمتعون بصفة المواطن ويرتكز على رأس مال المقرضين. عن طريق التجارة الخارجية كان يتم تزويد السكان بثلاثي او ثلاثة ارباع ما يستهلكونه من الحبوب.

لكي تستورد الحبوب لا بد من التصدير. تصدير بعض السلع الزراعية. كالخمر والزيت. ولكنها لا تكفي. من هنا كان اللجوء الى النشاط الصناعي ليزود التجارة بعدد من السلع: الاواني، الاسلحة وقطع العملات المعدنية. ومن ثم كان توسع النشاط الصناعي وما يستلزمه من نشاط استخراجي. يقوم بهذا النشاط وحدات حرفية وورش صغيرة مملوكة ملكية خاصة. عدد الوحدات الحرفية كبير. يقوم الحرفي مع افراد عائلته بالعمل. يعاونه في ذلك العبيد. كما انه قد يستخدم بعض العمل الاجير. يتم الانتاج في منزل الحرفي بناء على طلب مسبق من جانب العملاء، الذين كثيرا ما يزودون الحرفي بالمواد الاولية. تقوم الورش الصغيرة كذلك بالانتاج الصناعي. اكبر ورشة كانت تستخدم ١٢٠ عامل (في صناعة الدروع). العمل يقوم به العمال الاجراء والعبيد. هذا النشاط الصناعي كان يعتمد في كثير من مواده الاولية على التجارة الخارجية.

لما النشاط الاستخراجي، ومثله ما كان يتم في منطقة لوريون (التابعة لاثينا) في المناجم المملوكة للدولة. حيث تعهد الدولة بامتياز الاستغلال الى

افراد يملكون رأس المال، على ان تحتكر لنفسها التعامل في الفضة المستخلصة مع الرصاص المخلوط بالفضة المستخرجة من المناجم. هذا النشاط الاستخراجي يقوم على عمل العبيد الذين يملكهم صاحب الامتياز او يستأجرهم من مالكيهم.

في هذا الاقتصاد، الذي يركز عليه المجتمع الاغريقي، انتشرت المبادلة والمبادلة النقدية. بل أكثر من هذا ان النقود، التي اخترعت في البداية لتسهيل عملية التبادل: لتستخدم في البيع من اجل الشراء، اصبحت تستخدم في اطار هذا الاقتصاد لفرض جديد: الشراء من اجل البيع. في هذه الحالة يكف جمع النقود عن ان يكون وسيلة لتحقيق غاية (هي الحصول على السلع) وانما يصبح غاية في ذاته.

من هذا نستطيع ان نستخلص التركيب الطبقي للمجتمع الاغريقي. في اعلى الهرم الاجتماعي توجد الطبقة الارستقراطية، كبار المالك، من «الريعيين» الذين يعيشون على دخل لم يسهموا في عملية انتاجه. يحتقرون العمل اليدوي ويحكمون مجتمع المدينة. يرتبط بهذه الطبقة بقية المواطنين، المكونين لطبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين، لهم حقوق سياسية وحق تولي الوظائف العامة (اي المشاركة في ادارة المدينة). يلتصق بهذه الاخيرة الاجانب metoikos^(١)، وهم احرار ولكنهم لا يتمتعون بالحقوق السياسية ولا يحق لهم تملك العقارات. وقد لعبوا دورا هاما في التجارة والمهن الاخرى في المدينة (سيطروا على النشاط التجاري في القرن الرابع قبل الميلاد) وكذلك في الحياة الادبية. وقد تعدى دورهم هذا نسبتهم العددية في مجموع السكان. وفي

. métèques (١)

النهاية يرتكز هذا الهرم الاجتماعي على العبيد، إذ عليهم يقوم الانتاج الزراعي والصناعي ونشاط التعدين والاشغال العامة للدولة. وهم يقومون بالاعمال المنزلية ويخدمه المحاربين في وقت الحرب. هذا الدور هو الذي يفسر كيف ان تجارة العبيد أصبحت احدى النشاطات الاقتصادية المربحة. ومن هنا صح القول بأن للمجتمع الاغريقي (وخاصة في القرن الخامس ق.م.) مجتمع قائم على العبودية، وذلك رغم ان بعض المؤرخين، في حرصهم على تقديم المجتمع الاغريقي القديم في صورة ودية، يقللون من اهمية العبودية كأساس لهذا المجتمع^(١).

هذا التنظيم لعملية الانتاج القائم على عمل العبيد ينطوي في ثناياه على حدوده، اي حدود امكانياته في التطور، كتنظيم يجرّد المنتجين المباشرين (العبيد) من كل دافع الى زيادة وتحسين الجهد اللازم لاستغلال وسائل

(١) ارتكاز الانتاج على عمل العبيد (وكونهم بالتالي اساس الهرم الاجتماعي) هو الذي يفسر تبرير ارسطو للعبودية كتنظيم اجتماعي. وهو يقيم هذا التبرير على حجة اقتصادية حين يقول «البعض يعتبر ان سلطة السيد لا تستند على اساس طبيعي ويدعي ان الطبيعة قد خلقتنا كلنا احرارا وان العبودية لم يوجدها الا قانون الاقوى وانها في ذاتها، وباعتبارها مجرد اثر للعنف غير عادلة. من وجهة النظر الاقتصادية، لاحظ انه من غير الممكن ان نعيش عيشة مريحة، او حتى مجرد ان نعيش دون ما هو ضروري.. وبما انه لا يمكن تحقيق الهدف المحدد لاي نشاط دون ادوات، فان الاقتصاد يحتاج الى الادوات لتحقيق اهدافه. ويوجد العامل في كل انواع المهن نوعا من الاداة. ومال معين هو في الواقع اداة وجود. ومجموع الممتلكات هي ادوات مجتمعة، والعبيد من بينها يمثل في اداة حية مملوكة تفوق كل الادوات الاخرى. فلو كان في استطاعة كل اداة ان تنفذ من نفسها ارادة او فكر السيد... لما احتاج المهندس الى العمال ولا السيد الى العبيد. كما ان ارسطو يضيف في تبرير العبودية حجة فلسفية: «كل من ليس لديه ما يقدمه لنا خير من استعمال جسمه واعضائه مدان بواسطة الطبيعة للعبودية. وخير له ان يخدمنا من ان يترك لنفسه. وفي كلمة، كل من ليس عنده من الروح والوسائل ما يمكنه من عدم الاعتماد على الغير هو بطبيعته عبد. وهو من هؤلاء الذين لا يملكون الا الحرية، اي الذين يشعرون جيدا بالعقل لدى الآخرين، ولكنهم لا يستعملونه انفسهم». للسياسة، الكتاب الاول، الباب الاول.

الانتاج المستحدثة (عن طريق الاكتشاف او النقل) استغلالا يمكن من زيادة انتاجية العمل على نحو يمكنها من الاستجابة لحاجات المجتمع (وخاصة الطبقة المالكة) المتزايدة. بل على العكس يتجه ميلهم الى تحطيم وسائل الانتاج كرد فعل لما يخضعون له من استغلال وقهر.

في هذا المجتمع وجد الفكر الاقتصادي في احضان الفلسفة، اذ ندر ان نوقشت المشكلات الاقتصادية بوصفها هذه. بل دارت الافكار المتعلقة بها - شأن كل الفكر الاغريقي - حول المشكلات الملموسة لحياة الانسان. وقد كانت هذه المشكلات الاخيرة تجد مركزها في فكرة دولة المدينة "Polis". من هنا كان الفكر الاقتصادي بكيته في خدمة السياسة بالمعنى الواسع للكلمة^(١).

في اطار الفكر الاغريقي ينفرد ارسطو طاليس بمقدرة فائقة على التغافل في تحليل الظواهر الاقتصادية. وهو يرى الوقائع الاقتصادية والعلاقات التي توجد بينها في ضوء ابيولوجية رجل يعيش ويكتب لطبقة مترفة (لا تعمل) ومثقفة، لطبقة تحتقر العمل والتجارة وتحب الفلاحين الذين يغنونها وتكره مقرضي النقود الذين يستغلونها^(٢).

(١) Platon, the Republic (H.D.P. Lee), the Penguin Classics, London, 1959 - Aristote, la Politique, traduit par J. Tricot. Librairie Philosophique, J. Vrin, Paris, 1962, les Economiques, même traducteur et même maison d'édition, 1958; Ethique de Nicomaque, traduit par J. Voilquin, Garnier, Flammanion, Paris 1963 - A. Wolf A. Philosophic and Scientific Retrospect, in, An Outline of Modern Knowledge, op. cit. p. 9 & sq - B. Russell, History of Western Philosophy, 10th edition, Allen & Unwin, London, 1967, book one, part 2.

(٢) شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٦٠.

ويرتكز التحليل الاقتصادي لارسطو مباشرة على الحاجات واشباعها. والاموال (اي المنتجات) هي التي تحقق هذا الاشباع. وطرق الحصول على الاموال هي الزراعة وتربية المواشي والصيد بمختلف انواعه وحتى قطع الطريق (الذي يعتبره نوعا من الصيد) وكذلك الصناعة واستخراج المعادن. هذه كلها تعتبر من قبيل الطرق الطبيعية لاكتساب الاموال^(١). الى جانبها توجد التجارة، وهي ليست بالنسبة لارسطو من قبيل النشاط الطبيعي (ومن ثم وجبت ادانتها)^(٢).

فيما يتعلق بوحدة القيام بهذه النشاطات (الوحدة الانتاجية) ينطلق ارسطو من الوحدات العائلية التي تكفي ذاتيا، اي تقوم بالانتاج اللازم لاشباع حاجاتها (الانتاج الطبيعي)^(٣). ثم يقدم تقسيم العمل كنساس للمبادلة العينية، المقايضة^(٤)، ثم المبادلة النقدية، اي تبادل السلع بوساطة النقود^(٥).

(١) ارسطو، السياسة، الجزء الاول، الكتاب الاول، الفصل الثامن، ص ٥٠ - ٥٥. انظر كذلك Les Economiques ص ٢٠.

(٢) ارسطو، السياسة، المرجع السابق، ص ٥٥ و٦٥ حيث يقول: «ان التجارة ليس فيها شيء طبيعي، فهي نتيجة المبادلة». ادانة النشاط التجاري هذه يمكن لنا فهمها اذا ما تذكرنا اولاً ان النشاط التجاري كان يمارسه اساساً الاجانب الذين لا يتمتعون بصفة للمواطن، وانه كان يرتكز على رأس مال المقرضين، واذا ما تذكرنا ثانياً ان ارسطو كان يعيش ويكتب للطبقة الارستقراطية التي تكره للتاجر مقرض النقود لانه يستغلها. (٣) المرجع السابق، ص ٥٧.

(٤) لم تظهر عملية مبادلة السلع في داخل الجماعات البدائية، وإنما ظهرت على حدود هذه الجماعات عندما ندر من نقاط النقاء مع جماعات اخرى. اي ان المبادلة بدأت بين الجماعات البدائية (التي تختلف الظروف الطبيعية التي تقوم في ظلها بالنشاط الانتاجي) وليس في داخل الجماعة نفسها. هنا بدأت المقايضة التي سرعان ما تحققت أثارا في داخل الجماعة نفسها وتؤدي الى تفككها. وفقاً لارسطو، «كان كل افراد الجماعة البدائية يملكون كل الاشياء ملكية شائعة (ومن ثم لا مبادلة م.د.)، فاذا ما انقسموا لمانات متميزة احتفظوا بالملكية الشائعة لعدد من الاموال وقاموا بتقسيم الاموال الاخرى التي تكون وفقاً للحاجة محلاً للمبادلة بينها». السياسة، ص ٥٧.

(٥) ارسطو، السياسة، ص ٥٧. هذا وتجدر الملاحظة ان الابواب الخمسة الاولى من كتاب ادم سميث الذي يظهر فيما بعد في القرن الثامن عشر الميلادي «في إنجلترا» تمثل تطويراً لهذا الخط في الاستدلال العقلي. هذا ومن=

فاذا ما تعلق الامر بانتاج المبادلة النقدية، بانتاج السلع التي تتبادل في السوق، لوحظ ان هذه السلع في السوق باثمنان يتعين تفسيرها والتعرف على تحديدها. في هذا المجال يحدثنا ارسطو عن قيمة السلع^(١) (والقيمة هي خصيصة اجتماعية تجعل السلعة محلا للمبادلة م.د.)^(٢). وهنا نجد فرق بين قيمة الاستعمال^(٣) (التي هي خصيصة موضوعية في السلعة تجعلها صالحة

= المفيد من الان ان تتصور العناصر التي تتكون منها كل معاملة نقدية، ولتفهم في بيع منزل: هناك اولا متبادلان (البائع والمشتري) تقوم بينهما علاقة اجتماعية بمقتضاها يتخلى البائع للمشتري عن كمية من السلعة (المنزل في هذه الحالة). او ما يسمى بتدفق عيني *real flow; flux réel* في مقابل ذلك يتخلى المشتري للبائع عن كمية من النقود (عدد من وحدات النقود) او ما يسمى بتدفق نقدي *Monetary flow; flux monétaire*. العلاقة بين مقدار التدفق العيني (وحدة واحدة في مثلنا هذا، المنزل) وبين مقدار التدفق النقدي *monétaire* وليكن ٢٠٠٠ جنيه. تدل على ثمن الوحدة من السلعة محل التبادل. ثلاثة الاف جنيه في مثلنا هذا.

(١) بما ان الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي هو اشباع الحاجات فان المنتجات التي تنتج عن هذا النشاط تتمتع دائما بقيمة في الاستعمال، اي بصلاحية لاشباع حاجة معينة. فهي منتجات نافعة. هذه الصلاحية ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي تدخل في انتاج الناتج والى خصائص العمل الفردي للموس الذي قام بانتاجه. هذه الخصائص مجتمعة تجعل الناتج صالحا لاشباع حاجة معينة دون غيرها من الحاجات (فالقمم الرصاص مثلا يصلح للاستعمال في الكتابة لانه يصنع من مادة من طبيعتها ان تترك اثرا على الورق ولانه انتج بنوع من العمل له من الخصائص (الخبرة والمعرفة الفنيه) ما يعطيه الشكل الذي يجعله ملائما للامسك به بقصد الكتابة). وتمثل المنتجات قيمة استعمال في ظل كل اشكال الانتاج: الانتاج للطبيعي ومنتاج المبادلة. ولكن منذ ان يبدأ انتاج المبادلة تصبح المنتجات سلعا. اذ تبدأ في ان يكون لها، الى جانب قيمة الاستعمال، قيمة، اي قابلية لان تكون محلا لعلاقة مبادلة بين افراد المجتمع. في هذا المجال تكون قيمة الاستعمال شرط للقيمة. اذ لكي يمكن للسلعة ان تكون محلا للمبادلة لا بد ان تمثل قيمة استعمال اجتماعية، ان تكون نافعة لاجتماعيا، ان تكون نافعة للاخرين، في اقتصاد المبادلة تكون السلعة في ذات الوقت قيمة استعمال وقيمة. ولكن لحدوثها نقض الاخر، او ان شئت نقيا للاخر: ان انت استعملت السلعة كقيمة استعمال، في استهلاكك الخاص، كما اذ استخدمت القمح في التفتة المنزلية او في الانتاج (باستخدامه في توليد الطاقة الانشائية في مصنع) فانك تكون قد استبعدت امكانية استخدامها كقيمة، اي ان تقوم بدور في التبادل. من ناحية اخرى، ان انت استخدمت السلعة في المبادلة (مباشرة في عملية مقايضة او غير مباشرة بواسطة النقود) فانك تحرم نفسك من استخدامها كقيمة استعمال.

(٢) م.د. ترمز لاسم المؤلف اي محمد دويدار.

(٣) *use - value; valeur d'usage*

لاشباع حاجة معنية، م.د.) وقيمة المبادلة^(١) (وهي الشكل الذي تعبر فيه القيمة عن نفسها عند المبادلة، رابطة بين قيمتين، م.د.). ثم هو يقول بفكرتين متضاربتين. مؤدى الفكرة الاولى ان قيمة المبادلة تشتق بطريقة او باخري من قيمة الاستعمال. يضاف الى ذلك «انه من الضروري ان نجد مقياسا مشتركا» بين الاشياء المتبادلة. «وهذا المقياس المشترك هو بالضبط احتياج احدها الى الاخر، وهو ما يبقي على وجود الحياة الاجتماعية»^(٢). وفقا للفكرة الاخرى التي نجدها عند ارسطو يتم تصور تبادل السلع كتبادل بين الاعمال. فلكي تقوم علاقة بين المهندس المعماري وصانع الاحذية «يتعين ان يحصل المهندس من صانع الاحذية على عمله، وان يعطيه عمله كمقابل»^(٣). ايا ما كان فكر ارسطو بالنسبة لمصدر القيمة فمن الواضح انه اكتشف في قيمة المبادلة (كتعبير عن قيمة السلع م.د.) علاقة تساوي. ولكنه لم يتعد ذلك الى الكشف عن حقيقة هذا التساوي^(٤).

(١) exchange - value; valeur d'échange

(٢) الاخلاق. ص ١٣٤.

(٣) نفس المرجع، ص ١٣٣. انظر كذلك H. Denis، تاريخ الفكر، ص ٥٣.

(٤) اذا كان ارسطو قد اكتشف في قيمة المبادلة (وهي شكل القيمة) علاقة تساوي ولم يكتشف حقيقة هذه العلاقة فان ذلك يعني انه لم يستطع التوصل الى ان شكل قيم السلع (اي قيمة المبادلة) انما يعبر عن كل انواع العمل كمكافئ للعمل الانساني، وبالتالي كانواع في العمل لها نفس الاستحقاق. يفسر ذلك بان المجتمع الاغريقي، الذي عاش فيه ارسطو، كان مجتمعا عيوبياً يرتكز على عدم المساواة بين الرجال وبين قوة عملهم. واذا تمثل سر التعبير عن القيمة في ان كل انواع العمل متساوية ومتساوية لانها ترد في النهاية الى العمل الانساني بصفة عامة، فان هذا السر لا يمكن اكتشافه قبل ان تسيطر فكرة المساواة بين افراد المجتمع على عقول الناس. الامر الذي لا يتحقق الا في مجتمع يتطور فيه الجزء الاغلب من نتاج العمل في شكل سلع (اي منتجات معدة للسوق) وتصبح فيه بالتالي العلاقة بين الافراد ومالكي السلع هي العلاقة الاجتماعية السائدة. وهذا لا يتحقق تاريخيا الا في المجتمع الرأسمالي.

تلك هي الحدود التي لا يتخطاها أرسطو في مجال القيمة والثمن. فلا توجد عنده نظرية للثمن (الذي هو التعبير النقدي عن قيمة المبادلة م.د.) (١). ومع ذلك فهو يتعرض لحالة الاحتكار الذي يعتبره وضعاً من أوضاع السوق يسيطر فيه بائع واحد للسلعة (٢).

أما فيما يخص النقود فهي بالنسبة لأرسطو وسيط في المبادلة (٣) يوفر علينا مضايقات المقايضة، أي المبادلة العينية. ولكن لكي تقوم بوظيفتها كوسيط في المبادلة يتعين أن يكون للنقود خصيصة السلعة. أي أن تكون ناتجة له قيمة استعمال وقيمة مستقلة عن وظيفته النقدية ويمكن مقارنتها بغيرها من القيم (فالفضة مثلاً قبل أن تكون نقوداً هي سلعة لها قيمة استعمال، إذ يمكن استعمالها في صناعة الأواني والمجوهرات والأسنان الصناعية، ولها قيمة تستقل عن وظيفتها النقدية). ويضيف أرسطو باختصار أن بعض السلع، كالمعادن، أكثر صلاحية من غيرها للقيام بدور الوسيط في المبادلة. بالإضافة إلى هذه الوظيفة يعترف أرسطو للنقود بوظيفتين أخريين (٤). وظيفتها كمقياس للقيم (٥)، إذ يعبر عن قيمة مبادلة كل سلعة بعدد من وحدات النقود، وعليه يمكن للنقود التعبير عن ثمن أية سلعة، ووظيفتها

(١) وإن شئنا أن نكون أكثر دقة قلنا أن الثمن هو (الشكل المتحول للقيمة، أي قيمة المبادلة) حيث تظهر قيمة مبادلة السلع في عملية التداول.

(٢) أرسطو، السياسة، ص ٧٠.

(٣) means of exchange; intermédiaire d'échange

(٤) أرسطو، السياسة، ص ٥، والأخلاق، ص ١٣٢ - ١٣٦.

(٥) measure of value; mesure de la valeur

مخزن للقيم^(١).

اخيرا يتعرض ارسطو لمشكلة الفائدة^(٢) (وهو ما يحصل عليه مقرض النقود زيادة على المبلغ الذي يقرضه، م.د.). وهو يقبلها كواقع عملي. ولكنه يدين كل قرض بفائدة ويعتبره من قبيل الربا، وذلك لان «النقود لا تلد»^(٣). غير ان ارسطو لا يطرح على نفسه السؤال الاتي: لماذا رغم ذلك تدفع الفائدة في واقع الحياة الاجتماعية؟ عدم طرحه لهذا السؤال ومن ثم عدم الاجابة عليه

(١) stock of value; stock de valeur يتعين على كل مجتمع ان يحتفظ بكمية من المخزون او الاحتياطي لتستخدم في اشباع الحاجات في حالة ما اذا تعرض المجتمع لكارثة تمنعه من الانتاج او تلغضي على ما انتجه كارثة طبيعية كفيضانات او عدم نزول الأمطار، او كارثة اجتماعية كحرب او حرب اهلية. كما تخصص كمية من هذا المخزون لمواجهة حاجة المجتمع الى زيادة انتاجه في المستقبل، وذلك عن طريق استخدامها في بناء طاقة انتاجية جديدة (بناء خزان لتخزين مياه الري، او رصف طريق او بناء مصنع الى غير ذلك). تكوين هذا الاحتياطي يمثل الوظيفة الاساسية للناض الانتاج الاجتماعي. في المجتمعات التي تنتج اساسا قيم استعمال .اي حيث يسود الانتاج الطبيعي يتكون هذا الاحتياطي من منتجات يقوم المجتمع بتخزينها اما في المجتمعات التي تقوم بانتاج المبادلة . والمبادلة النقدية . على نطاق واسع، تلخذ القيم المخزونة شكلا نقديا . وتحول كمية معينة من النقود ان يحوزها ان يحصل على مقابل لها من السلع العينية. اي من القيم المخزونة.

هذا ويبقى للنقود وظيفة رابعة (لم يتكلم عنها ارسطو)، متبقة في الواقع من وظيفتها كوسيط في التبادل، وهي وظيفتها كوسيلة الدفع العام، كوسيلة تستخدم في تسوية المدفوعات، الديون، اثمان السلع والخدمات، كلها تسوى عن طريق النقود.

وسنرى فيما بعد ان النقود تزود رأس المال بشكل من الاشكال التي يأخذها في عملية التداول (وخاصة في الاقتصاد الرأسمالي).

interest; intérêt (٢)

(٣) «اشد ما يكره بحق هو ما يجري في العمل من اقراض بفائدة. وذلك لان الكسب المتحقق منه انما يأتي من النقود نفسها، وهو ما لم يعد يتفق مع الغرض الذي خلقت من اجله. فالنقود قد خلقت لتستخدم في المبادلة، بينما تؤدي الفائدة التي تكاثرت في كمية النقود نفسها.. فالفائدة هي نقود ولديها النقود. وعليه تعتبر هذه الطريقة الاخيرة في اكتساب النقود اكثر ما تكون مخالفة للطبيعة». ارسطو، السياسة، ص ٦٥ - ٦٦.

يدفعنا الى القول بأنه لا يوجد نظرية في الفائدة في فكر ارسطو^(١). ونلاحظ كذلك على هذا الفكر انه يخلو من نظرية في التوزيع^(٢). اي نظرية تشرح الكيفية التي يتم بها توزيع الناتج الاجتماعي (اي مجموع ما ينتجه المجتمع في فترة انتاجية معينة) بين مختلف افراد (او طبقات) المجتمع، او ان شئت نظرية تشرح الكيفية التي يتحدد بها نصيب كل طبقة اجتماعية في نتيجة عملية الانتاج.

ثانياً: العصور الوسطى الأوروبية:

في القرون من التاسع حتى الخامس عشر الميلادية ساد في اوروبا التكوين الاجتماعي القطاعي^(٣). يسمى هكذا كل تكوين اجتماعي يركز على

(١) لكي يمكن الكلام عن نظرية في الفائدة يضمن علينا:

- اولاً: ان نطرح سؤالين عن «لماذا» وكيف: لماذا تدفع الفائدة وكيف تتحدد ومصيرها عبر الزمن؟

- ثانياً: ان نعطي اجابة (يمكن التحقق من صحتها) لكل من هذين السؤالين.

(٢) Theory of income distribution; théorie de la répartition des revenus (٣)

استعملنا في تقديم هذه الصورة لواقع المجتمع القطاعي في اوروبا في هذه الآونة بالمرجع الآتي:

- E. Perroy (et autres). Histoire Générale des civilisations, Tome III. le Moyen Age, P.U.F., 1961, p. 237 0 290 - E. Lipson, The Economic History of England, vol. I. The Middle ages, Adam & Charles Black, london, 1945 - H. Heaton, Histoire économique de l'Europe, des origines à 1750, A. Colin, paris, 1950, p. 50 et sqq - G. E. Southgate, England Economic History, J. Dent & sons, London, 1950, ch. I- IV - C.J. hayes & F.F. Clark, Medieval and Early Modern Times, Macmillan, New York, 1966, p. 89 & sqq - E. J. Hobsbawm. (ed) K. Marx. Precapitalist Economic Formations, Lawrence & Wishart, London, 1964 - ch. Parain et P. Vilar, Féodalité française et mode de production féodal, in, Sur le féodalisme, Editions Sociales, Paris 1971, p. 13. 48.

الواقع لم يبدأ الانقلاص ولم ينته في كل بلدان اوروبا في نفس الوقت. كما ان كل مظاهر قيامه او انهياره لم تحدث في مختلف بلدان هذه القارة في نفس الوقت ولا بنفس المعدل.

طريقة للانتاج يكون فيها من يزرع الارض، وقد كف عن ان يكون عبدا، بالنسبة للبعض او كامل الحرية بالنسبة للبعض الآخر، خاضعا لكل انواع القيود غير الاقتصادية التي تحد من حريته وملكيته الشخصية على نحو لا يكون معه لا انتاج عمله ولا قدرته على العمل محلا للمبادلة الحرة، اي سلعة.

تتميز طريقة الانتاج هذه، التي بدأت في فرنسا ثم انتشرت في انجلترا وباقي مجتمعات اوربيا:

- بأن العلاقات الاجتماعية للانتاج تدور اساسا حول الارض التي تصبح البلورة المادية للملكية العقارية، اذ هي تركز على اقتصاد يظل عليه الطابع الزراعي.

- بأن لمن يقوموا بالعمل في الانتاج الزراعي حق استعمال الارض وشغلها. اما حق ملكيته فهو على درجات لهرم من السادة حيث يوجد بعضهم فوق بعض، دون ان يكون لاي منهم حقا مطلقا على الارض، وانما ليكون لكل منهم حقا على ناتج الارض وعلى ما يورثه من هم دونه في هذا السلم الهرمي، وهو حق تحدده التقاليد والعادات.

- كما تتميز ثالثا بأن هذا الاساس الاقتصادي يقابله شبكة من الروابط الشخصية: جزء من العاملين (اغليبتهم، في الفترات التي سادت فيها هذه الطريقة في الانتاج) لا يتمتع بكامل حريته الشخصية، فهم ليسوا من العبيد (اذ اشخاصهم لا تملك) ولكنهم اقنان^(١). مرتبطون بسيدهم في مرحلة اولى وبالارض التي يستقلونها في مرحلة ثانية. حتى بين السادة يرتبط نظام الملكية بنظام من الواجبات (وعلى الاخص الواجبات الحربية) يتحمل بها كل منهم في

(١) serfs ويطلق على النظام نفسه the serfdom; le servage.

مواجهة من هو أعلى منه.

وكذلك يتميز التنظيم السياسي لهذا المجتمع. فالدولة موجودة وجوداً غير متمركز يقوم على ما يتمتع به ملاك الأرض من ذاتية كبيرة في ممارسة السلطة. فهذه تمارس من شخص في مواجهة الآخر. و«العدالة» يحكم بها السيد الأكبر على تابعيه من السادة، ويحكم بها الشريف على فلاحيه. ومن ثم يرتبط الحصول على الاستقطاعات الاقتصادية بالجهاز القضائي - السياسي أوثق ارتباطاً.

وتجد طريقة الإنتاج هذه جذورها في المجتمع القديم حين بدأ كبار ملاك الأراضي (أفراد الطبقة الأرستقراطية) يقاومون سلطة روما عن طريق الإقامة في ملكياتهم العقارية (Villas)^(١) وتوسيع هذه الملكيات بالسيطرة على الملكيات الأصغر والمزارع المهجورة. أما من يملكون الوحدات الصغيرة فكانوا أفقر من أن يقاوموا محصل الضريبة الروماني أو جارهم الغني أو الغزاة الجرمانيين. ومن ثم بحثوا عن الحماية عند مالك كبير يتخلون له عن أرضهم وعن جزء من حريتهم فتنقل الملكية إليه وتبقى الأرض لهم يستغلونها هم وأبنائهم في مقابل التخلي عن جزء من الناتج طالما ظلوا مخلصين للسيد المالك^(٢). ثم بدأ كبار ملاك الأراضي يدركون أن هذا النوع الجديد من الاستغلال أكثر أرباحية لهم، إذ يزيد إنتاج هؤلاء على إنتاج العبيد (الذين لا يوجد لديهم أي دافع للإنتاج) كما أنهم يتولون إعاشة أنفسهم. في هذا النظام توجد جذور نظام الإقنان. غير أن هذا لا يعني أن القن وجد كنتيجة للتحرر الجزئي للعبد وإنما يعني أن

(١) Ch. parain. p. 14

(٢) سموا هؤلاء بالمستأجرين المقيمين Coloni .

فلاحى اوروبا الاحرار (الذين كانوا يقومون بالانتاج استقلالا على ملكياتهم الصغيرة) باخضاعهم اصبح لهم هذا المركز (colonat) الذي وجد في المجتمع العبودي القديم. وهم لم يوجدوا فيه عن طريق الغزو المفاجئ وحده. كما انه لم يأتيهم عن طريق تطور من جانب واحد ابتداء من مركز تبعية قديم (العبودية او الـ colonat في العصور القديمة)، وانما نتج عن تقابل عفوي (تحقق تحت الضغوط المتداخلة للوقائع والفعل البطيء او العنيف للطبقات المسيطرة) لاتجاهات مراكز شخصية مختلفة جدا نحو حالة واقعية (حالة القرن) تتمثل في النهاية وتدرجيا في مركز قانوني موحد. **فالقانون لا يسبق الواقع، وهو يبلوره ولا يخلقه.** وقد تم ذلك في اطار الحياة الجماعية لافراد القرية التي احتفظت بأرض الرعي المشتركة، بالغابة المشتركة، بالأرض غير المزروعة المشتركة ويمتازها أخرى لحياتها الجماعية^(١).

ويرتبط صعود طريقة الانتاج هذه بتحول كبير (رغم بطئه) في قوى الانتاج، وهو تحول تم تحت تأثير الهجرات التي شهدتها الفترة السابقة من الشرق (بما فيه الصين) نحو الغرب^(٢) والتجارة التي لم تنقطع مع مدن البحر الابيض المتوسط والغزو العربي لجنوب غرب اوروبا. ففي اطار فنون الانتاج

(١) وعليه يطمئن الا نعتقد ان تطورا مستمرا ومن جانب واحد قد تم من عبودية العصور القديمة الى نظام الاقنان. ومن هذا الاخير الى الحرية. فقد واد نظام الاقنان (او تحققت له السيطرة) من الاخضاع التدريجي للفلاح الحر اكثر منه من التخفيف من حالة العبودية. ويتوقف التخفيف من حدة نظام الاقنان هذا واختفاؤه على الشروط الموضوعية لكل منطقة وعلى حدة الصراع بين الطبقات وما انتهى اليه هذا الصراع. كما ان لاختفاء المركز القانوني للاقنان قد يترك خلفه اعباء كثيرة وارتباطات عديدة يتحمل بها الاقنان هي في الواقع من نتائج طريقة الانتاج الانتاعية. Ch. Parain p. 22.

(٢) J. Bernal, Science in History, Watts, London, 1957, p. 38 & sqq

الزراعي تمثل هذا التحول في استخدام احسن للقوة المحركة للمياه الجارية (في تشغيل طواحين القمح ومعاصر الزيتون) الامر الذي يؤدي الى تحرير الايدي العاملة المنزلية وامكان استخدامها في اعمال اكثر انتاجية. وكذلك استخدام وسائل جديدة تمكن من استغلال احسن لقوة الجر الحيوانية. كما شهدت ادوات العمل تحسنا تمثل في احلال دوات حديدية محل الادوات الخشبية (مما يزيد من انتاجية العمل الزراعي). وكثر استخدام المحراث الثقيل ذي العجلات وذي القلاب مما يمكن من اعداد احسن للتربة. واسخلت محاصيل جديدة مثل الشوفان (oats, avoine) الذي يستخدم في غذاء الانسان كما يستخدم في علف المواشي، وخاصة كعلف للخيول يحسن من نوعها ويوسع من تربيتها، الامر الذي ادى الى بدء استخدام الخيول (في نهاية القرن الحادي عشر) محل الثيران في الجر. كما حلت الدورة الزراعية الثلاثية (سنة تزرع الارض فيها قمحا، ثم تزرع شعيرا في السنة التالية، ثم تترك للراحة في السنة الثالثة)^(١) محل الدورة الزراعية الثنائية (سنة زراعة وسنة راحة).

كل هذا ادى الى زيادة انتاجية العمل الزراعي. هذه الزيادة تعني انقاص عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج كمية معينة من الناتج. وهو ما يؤدي الى ان يقل عدد العمال الذين يحتاجهم الشريف للعمل على ارضه كعبيد او كعمال سخرة. الامر الذي يخفف من عبء السخرة التي يتحمل بها الفلاحون،

(١) الواقع ان ارض الوحدة الاقتصادية كانت تقسم وفقا لنظام الحقول المفتوحة الثلاثي three - field system

الى ثلاثة حقول كبيرة يزرع كل منها في سنتين متتاليتين قمحا ثم شعيرا ثم يترك خاليا في السنة الثالثة. وعليه تكون ارض الوحدة الاقتصادية في سنة واحدة موزعة بالثلث بين زراعة القمح وزراعة الشعير دون زراعة.

كما ان زيادة انتاجية العمل الزراعي على الارض التي يزرعها الفلاحون لانفسهم ونقص عدد ساعات عمل السخرة الذي يلزمون بادائه يؤديان الى تحسن ملموس في المستوى الغذائي، وهو ما يدفع السكان نحو الزيادة. هذه العوامل يتعين استبقاؤها في الذهن لفهم التحول الذي اصاب طريقة الانتاج القطاعية نفسها.

هذا عن طريقة الانتاج القطاعية بصفة عامة، ما هي الصورة التي كانت توجد عليها الوحدة الاقتصادية (والاجتماعية) في ظل هذا التكوين الاجتماعي؟ اذا كان من اللازم ان نرسم الخطوط العريضة لهذه الوحدة وجب ان نحذر التعميمات البسيطة التي تدفع الى الاعتقاد بأن الوحدات الاقتصادية كانت متشابهة تماما، اذ كانت هناك اختلافات كبيرة بين الوحدات. ولكنها اختلافات لا تغير من الحقيقة التي مؤداها ان الطابع التنظيمي العام للوحدات الاقتصادية (الاجتماعية) كان قطاعيا.

كانت الوحدة الاقتصادية (الاجتماعية الريفية تتمثل في «القطاعية» او «الضيعة» manor, manoir . وهي وحدة اقتصادية اجتماعية تقوم على الانتاج الطبيعي وتهدف - على الاقل في المراحل الاولى - الى الاكتفاء الذاتي. والقطاعية هي مزعة محصنة تحتوي الارض المزروعة وارض الرعي المشتركة وارض الغابات المشتركة. وهي مكونة في الغالب من الاحيان من قرية، او اكثر في حالات قليلة. يتوسط القطاعية قصر الشريف الذي يملك الارض ملكية مقيدة بدرجة في السلم الهرمي للملكية القطاعية. ويقيم في اكواخ القرية الصغيرة من يقومون بالنشاط الانتاجي. وهم العبيد (وعددهم

كان في النقصان مع مرور الوقت) والاقنان (ويمثلون الاغلبية) والفلاحون
الاحرار (وهم اقلية محدودة كانت تملك مساحات صغيرة من الارض). وعادة
ما كانت القرية تضم بعض الحرفيين، كالحداد والنجار وصانع الاواني، الى
غير ذلك. إلا ان هذا لا يستبعد قيام عائلة الفلاح ببعض الانتاج الحرفي.
بل عادة ما كانت الوحدة العائلية الفلاحية تقوم بالتوعين من النشاط
الانتاجي: النشاط الاول، من زراعة ورعي وصيد وخلافه، بصفة غالبية،
والنشاط الصناعي التحويلي لمنتجات النشاط الاول، كطحن الحبوب وعصر
الزيوت وحفظ المأكولات ونسج الاقمشة. وكان يوجد بالاقطاعية طاحونة مائية
ان وجدت بالقرب من نهر او طاحونة هوائية ان بعدت عنه. كما كانت
تحتوي على كنيسة ومنزل للقس ان تطابقت الوحدة الاقتصادية مع وحدة
التقسيم الكنسي لارض اورويا الاقطاعية.

وكانت ارض القرية المزروعة تقسم - في مرحلة اولى - بين ارض
تزرع لحساب الشريف مباشرة demesne, domaine seigneurial وارض
يزرعها الفلاحون لحسابهم في صورة وحدات انتاجية صغيرة. هذا الجزء
الثاني من الارض تقلحه عائلات الفلاحين. كل يزرع قطعة ارض صغيرة
استقلالاً ولحسابها. ولكن الاعمال الزراعية الاساسية (وقت الزرع والحصاد)
عادة ما تتم جماعياً. عائلة الفلاح كوحدة انتاجية لا تملك الا البسيط
المحدود من ادوات العمل. فأنهم هذه الادوات يملكها الشريف سيد الارض
(كالطاحونة ومعاصر الزيوت). والبعض منها (كالعربات مثلاً) تملكه عائلات
القرية جماعياً.

في مقابل استغلال هذه القطعة الصغيرة تلزم عائلة الفلاح بالعمل طوال بعض ايام الاسبوع (ثلاثة في المتوسط) على الارض التي تزرع لحساب سيد الارض. وعلى هذا النحو يقتضي الشريف ريع الارض التي تستغلها عائلة الفلاح في صورة عمل^(١) يسخر له افراد العائلة. اي انه يقتضيه بالاكراه المباشر. بالاضافة الى ذلك، كان على الفلاحين - في مواجهة الشريف - التزامات اخرى: يتخلى الفلاح عن جزء من المحصول للشريف، كما يتخلى له عن بعض من الحيوانات التي يقوم بتربيتها والاسماك التي يصيدها. وعلى الفلاح كذلك ان يطحن حبوبه في مطاحن الشريف، ويخبزه خبزه في مخبزه ويصنع بيرته في اواني التخدير المملوكة للشريف، وهو، في سبيل ذلك، يعطي الشريف جزءا من المحصول. كل هذه الالتزامات يتحمل بها الفلاح قنا كان او حرا، الا انها كانت اكثر ثقلا بالنسبة للاقنان. وعليه يكون وقت عمل المنتج المباشر (عائلة الفلاح) موزعا بين عمل (زراعي في الحقل، وصناعي في المنزل) يبذله خلال عدد من ايام الاسبوع على الارض التي يزرعها لحسابه بفضل يتوصل الى المنتجات اللازمة لاعاشته وتجديد قدرته على العمل، وعمل بلا مقابل يبذله في مكان اخر، على الارض التي تزرع لحساب الشريف، وخلال زمن اخر، عدد من ايام الاسبوع، يتبلور في كمية من الناتج يحصل عليها الشريف.

من هذا يتضح انه وان كانت القطاعية - وهي ملكية كبيرة - تمثل الوحدة الاقتصادية (والاجتماعية) الا ان الانتاج يقوم على الوحدة الانتاجية الصغيرة (عائلة الفلاح)، وهي وحدة تختلف عن الوحدة الزراعية الصغيرة التي

(١) Labour - rent; rente en travail

عاصرت تحلل المجتمع البدائي في مرحلة الانتقال الى المجتمع العبودي (حيث سادت في هذا الاخير وحدة الاستغلال الزراعي الكبير القائمة على عمل العبيد). اذا تميز الوحدة الصغيرة في ظل الاقطاع بارتفاع نسبي (ومحدود) في مستوى فنون الانتاج. في هذه الوحدة تكاثفت ادوات الانتاج التي ظهرت في نظام وحدات الاستغلال الزراعي الكبير في العصور القديمة (كالطاحونة المائية، المعصرة وغيرها) مع مزايا وحدات الاستغلال الصغيرة حيث يوجد لدى المنتج المباشر (على عكس العبد) الدافع للانتاج والقدرة على اتخاذ المبادرة، نقول تكاثفت ادوات الانتاج تلك مع هذه المزايا لزيادة انتاجية العمل الزراعي. وبما ان ادوات الانتاج هذه (بالاضافة الى ما استحدثت من ادوات تحت تأثير الهجرة من الشرق والغزو العربي لجنوب غرب اوربا) تتعدى امكانيات القائمين باستغلال الوحدات الصغيرة فاننا نجدما مجمعة في يد الشريف سيد الارض على نحو يجعل منه نوعا من المنظم والسيد للمعملية الانتاجية ولكل الحياة الاجتماعية. وهو ما يصدق على المرحلة الاولى في سيادة طريقة الانتاج الاقطاعية.

في مرحلة ثانية تؤدي زيادة انتاجية العمل الزراعي الى انقاص عدد ساعات عمل السخرة اللازمة لفلاحة الارض التي تزرع لحساب الشريف، كما تؤدي الى زيادة الانتاج على الارض التي يزرعها الفلاحون لحسابهم، وكذلك، من خلال زيادة المواد الغذائية، الى زيادة الانتاج الصناعي المنزلي الذين يقومون به في اطار العائلة. امكانية زراعة الارض التي تزرع لحساب الشريف بوقت عمل اقل (لو وجد الدافع لذلك من قبل من يبذل الجهد) وزيادة انتاجية العمل الزراعي على الارض التي تزرع لحساب الفلاحين يجعلان من الافضل للشريف ان يتخلى عن كل الارض المنزرعة لتزرعها عائلات الفلاحين

لحسابهم على ان يحصل هو على جزء من المحصول (يفوق ما يحصل عليه من سبيل زراعة مساحة من الارض لحسابه عن طرق تسخير الفلاحين لذلك بعض الوقت)، اي انه يحصل على ريع الارض في شكل عيني^(١). من هنا يظهر الى جانب الريع في شكل عمل الريع العيني الذي ما يلبث ان يصبح الشكل الغالب للريع.

في هذه المرحلة نجد المنتج المباشر (عائلة الفلاح) وفي حيازته كل شروط العمل، ما عدا الارض التي تمثل في هذا المجتمع وعاء عملية العمل (وهي بصفتها هذه الشرط الوحيد الذي يواجه المنتج كملكية منفصلة عنه، ومستقلة عنه، ومشفقة في الشريف). وهو يقوم بالعمل، كل العمل، على الارض التي يستغلها. ولم يعد يقيم بعمل على ارض الشريف (اذ يقوم الفلاحون بزراعة كل ارض الاقطاعية المزروعة لحسابهم). هنا يتصرف المنتج في كل وقت عمله، رغم ان جزءا من وقت العمل هذا يذهب الى الشريف. كل ما في الامر انه لم يعد يذهب مباشرة (في صورة عمل سخرة على الارض التي كانت مزروعة لحساب الشريف) وانما في صورة غير مباشرة (في صورة جزء من المحصول، من الناتج العيني، من ناتج عمل الفلاح على الارض التي يزرعها). هنا كف عمل المنتج لنفسه وعمله للشريف عن ان يكونا منفصلين في الزمان (اربعة ايام من الاسبوع له وثلاثة ايام للشريف). والمكان (الارض المزروعة لحسابه، وعلى ارض الشريف). ولم يعد المنتج بحاجة الى ان يمارس الجزء من العمل الذي يذهب ناتجه للشريف تحت الاشراف والاكراه المباشرين للشريف او من يمثله. فالمنتج تسوقه قوة الظروف الاجتماعية بدلا من قوة

(١) rent-in-kind; rente en nature

الأكراه المباشر، يسوقه الالتزام القانوني بدلا من السيطر يسوقه لتحمل مسؤوليته. ويكف الشريف بالتالي عن أن يلعب دورا في عملية الإنتاج، تنظيميا أو غير تنظيمي، ويصبح من الطفيليات الاجتماعية.

هذا الربح العيني يفترض دوام الاقتصاد الطبيعي (رغم أن مستوى قوى الإنتاج يكون قد ارتفع) حيث تتحقق شروط الإنتاج وتجدد الإنتاج كلية أو في الأغلب منها داخل الوحدة الاقتصادية، القطاعية (دون اعتماد على غيرها من الوحدات، أي دون حاجة إلى تبادل مع غيرها من الوحدات، إلى السوق). وحيث يمتزج النشاط الزراعي بالنشاط الصناعي المنزلي للوحدات الإنتاجية (عائلات الفلاحين) في داخل هذه الوحدة الاقتصادية. ويكون الناتج الفائض، الربح العيني، في الواقع، نتاج هذا المزيج من العمل الزراعي والعمل الصناعي لعائلة الفلاح، بصرف النظر عما إذا كان الشريف يحصل على جزء من الربح في صورة منتجات صناعية أو يحصل عليه كلية في صورة منتجات زراعية.

في هذه المرحلة يكون وقت المنتج (عائلة الفلاح) موزعا اثن بين عمل يتوصل به إلى إنتاج المنتجات اللازمة لاعاشته وتجديد قدرته على العمل. وعمل فائض يتبلور في كمية من الناتج (الناتج الفائض) يعيش عليها الشريف وغيره ممن لهم في حق ملكية الأرض أو ممن يعيشون بفضل هذا التنظيم الاجتماعي للإنتاج دون أن يسهموا في عملية الإنتاج (كرجال الدين)، أي يتبلور في الربح العيني. إلا أنه ليس من الضروري أن يستنفذ الربح كل فائض عمل عائلة الفلاح، أي العمل الذي يزيد على العمل اللازم لإنتاج ما هو ضروري لمعيشة العائلة. إذ بالمقارنة بالحالة التي كان يتخلل فيها المنتج عن الربح في صورة عمل (يقوم به على الأرض المزروعة لحساب الشريف) نجد لديه الآن إمكانية أكبر في

كسب جزء من الوقت يستطيع ان ينتج فيه فائضا يعود اليه هو بالاضافة الى الناتج اللازم لمعيشته. كما ان هذا الشكل للريع (العيني) يتيح الفرصة لظهور فروق في الوضع الاقتصادي للمنتجين الافراد او على الاقل لظهور امكانية هذا التباين (وكذلك امكانية ان يكتسب المنتج وسائل استغلال عمال آخرين بطريقة مباشرة)^(١). الامر الذي يعني ظهور التميز الاجتماعي بين الفلاحين.

في مرحلة ثالثة، مرتبطة بنمو التجارة والمدن وزيادة استخدام سادة الاقطاع للسلع الصناعية. يظهر الى جانب الريع العيني شكل اخر للريع، يظهر اولا بطريقة متناثرة ثم ما يلبث ان يصبح الشكل الغالب للريع، ذلك هو الريع النقدي^(٢). الريع العيني يتحول الى ريع في شكل النقود. هنا يتخلى المنتج للشريف، ليس عن جزء من الناتج، وانما عن ثمن هذا الجزء. ولكي يقدم ذلك للشريف يتعين عليه، مع بقائه منتجا للجزء الاكبر من المنتجات اللازمة لاعاشته هو وعائلته، ان ينتج جزءا من منتجاته في صورة سلع، اي منتجات معدة للبيع، للسوق. الامر الذي يعني ان طبيعة طريقة الانتاج في مجموعها تبدأ في التحول، وتبدأ الوحدة الاقتصادية (القطاعية) بالتالي في ان تفقد استقلالها عن الوحدة الاقتصادية الاخرى. وذلك رغم استمرار هذا النوع من الريع في الارتكاز على نفس الاساس الذي كان يركز عليه الريع العيني. اذ لا يزال المنتج المباشر غير مالك للارض، وعليه ان يتخلى لسيد الارض عن بعض وقت عمله يخصص لانتاج فائض يذهب للشريف بعد ان يكون قد تحول في السوق الى نقود. اما ملكية وسائل الانتاج الاخرى (غير الارض) والمواشي فقد تحولت

(١) خاصة وان ميسوري الحال من الاقنان كان يتعمهم اثنان يعملون لحسابهم.

(٢) Money rent; rente monétaire.

الى المنتج المباشر اولا في واقع الامر ثم قانونا في مرحلة تالية. هذه الملكية تصبح اذن شرطا سابقا على وجود الشكل النقدي للريع.

ويرتبط تحول الريع العيني الى الريع النقدي بتطور التجارة تطورا معتبرا وكذلك الصناعة الحضرية (اي الصناعة التي تتم في المدن) وانتاج المبادلة بصفة عامة، ومن ثم تداول النقود. كما انه يفترض ان يكون للسلع اثمان في السوق وان تقترب هذه الاثمان من قيمها على نحو تقريبي (وهو ما لم يكن لازما في ظل الاشكال السابقة للريع، اذ منذ ان يصبح لانتاج المبادلة دور حاسم يتعين ان يحصل كل منتج في المبادلة على ما يساوي ما يتخلى عنه^(١) (٢). ولكننا ما نزال في اطار انتاج المبادلة البسيط.

واضح ان التحول يتم في داخل طريقة الانتاج القطاعية نفسها وان كانت تتفاعل معه عوامل اخرى كنمو المدن والتجارة. فالتحول يتم من خلال

(١) من الوقت الذي يشغل فيه انتاج المبادلة مكانا هاما في حياة المجتمع يصبح من اللازم ان يتحقق التكافؤ في المبادلة. اذا يؤدي غيابها الى اختلال التنظيم الاجتماعي للعمل وتحتل المجتمع (الذي يتكون من عدد كبير من الوحدات المنتجة للسلع) وذلك لان من يحصل في النهاية على مقابل لما انتجه يقل عما انتجه هو يجد نفسه مدفوعا في النهاية الى ترك المجال الذي ينتج فيه مجال اخر. مهما كانت اهمية المجال الاول لحياة المجتمع، الامر الذي يؤدي الى اختلال النشاط الانتاجي للمجتمع.

(٢) في التطور التالي يؤدي الريع النقدي الى الريع الذي يدفعه المزارع المستأجر للأرض لمالك الأرض، اذ مع سيادة الريع النقدي تتحول العلاقة القانونية (التي تحكمها العادات والتقاليد) بين السيد وأتباعه الحائزين على الأرض لزراعتها الى علاقة تقنية بحثة يحددها التعاقد الذي يتم وفقا لقواعد القانون الوضعي. وعليه يصبح الحائز القائم بالزراعة مجرد مستأجر للأرض. هذا التحول، الذي هو رهين بما يتم في خارج النشاط الزراعي، يؤدي، من ناحية أولى، الى تمكين الحائز السابق للأرض من ان يدفع لسيد الأرض مقابل تطله من التزامه بدفع الريع، ومن ثم يتحول الى فلاح مستقل يملك الأرض التي يزرعها ملكية تامة. كما انه يؤدي، من ناحية ثانية، الى احلال المزارعين الذين يقومون باستغلال الأرض بقصد بيع حاصلاتها في السوق محل الفلاحين القدامى الحائزين للأرض (بشرط ان تسمح بذلك العلاقات العامة الأخرى للانتاج). ويكون بذلك قد دخلنا في التحول نحو الزراعة الرأسمالية.

التنافس بين الفلاحين وسادة الأرض، تتناقضا ينعكس في صراع بينهم حول الناتج الفائض. اذ مع ظهور الربح العيني اصبح امام المنتج المباشر، كما رأينا، امكانية الحصول على جزء من الناتج الفائض لنفسه، ومن ثم امكانية استخدامه لزيادة الانتاج (في التركيم). لزيادة هذا الجزء من الفائض بدأ الفلاحون (وخاصة الفئة المتميزة منهم التي اصبحت ترتبط بالسوق على نحو مباشر) في ممارسة الضغط على سادة الاقطاع في سبيل تحويل الربح العيني الى ربح نقدي. هذه الضغوط كانت تتبلور في ثورات من الفلاحين في انجلترا يقومون بها بقيادة الاغنياء منهم (مثال ذلك ثورة الفلاحين في انجلترا في ١٥٢١ وحربهم في المانيا من ١٥١٤ - ١٥٢٥). يترتب على ذلك زيادة الجزء من الناتج الفائض الذي يحتفظ به المنتج المباشر (وخاصة كبار الفلاحين). مع هذه الزيادة واتساع امكانية ان يزيد بعض الفلاحين من الارض المستأجرة تتسع فرص التركيم امام اغنياء الفلاحين. وعليه تستمر عملية التمييز الاجتماعي في داخل الفلاحين: الاغنياء منهم الذين يرتبطون مباشرة بالسوق ويقومون بتركيم رأس المال في الزراعة، وصغار الفلاحين، او افقرهم، الذين يجدون انفسهم في موقف تبعية بالنسبة لاغنيائهم الذين يقومون باستخدامهم في مقابل أجر.

مع هذا الاساس الاقتصادي يتشابه التركيب العلوي للهرم الاجتماعي في الريف الاقطاعي. هذا التركيب العلوي يدور حول نوع ملكية الأرض السائدة. فملكية الأرض على درجات يستتبعها هرم من علاقات التبعية والولاء. في قاعدته توجد، كما رأينا، علاقة التبعية بين الفلاحين والشريف. ثم توجد، في بقية الهرم صعودا نحو القمة، العلاقات بين افراد الطبقة التي لا تسهم في عملية الانتاج، طبقة النبلاء. فالشريف بدوره، لكي يحمي اتباعه

ويرزىد منهم يجعل من نفسه تابعا لشريف اكثر قوة ونفوذا يتمتع بحمايته (يتحدد هذا النفوذ وتلك القوة بمساحة الارض التي يسيطر عليها سيطرة مباشرة وعدد الاشراف الذين يحميهم) في مقابل التزامات^(١) يتحمل بها الشريف التابع تجاه متبوعه، التزامات تتبلور في النهاية في تخلي الاول للشاني عن جزء من ريع الارض الاتي من الفلاحين. وهكذا تتابع علاقات التبعية والولاء حتى تصل الى الملك او الامبراطور، قمة الهرم الاجتماعي، والمتمتع بسلطة اسمية. وهي علاقات تجعل السلطة موزعة بين افراد طبقة النبلاء، الامر الذي يجعل من النظام الاقطاعي نظاما بلا «دولة» مركزية، ولد من حالة الفوضى التي خلفها انهيار الامبراطورية الرومانية والغزو الجرمانى، ولكنه يحد من هذه الفوضى وينظمها بما يستلزمه من صور التضامن الاجتماعي والالتزامات والمعتقدات. فالتضامن العائلي يزداد توثقا، والتضامن الطبقي بين افراد طبقة النبلاء يقوى بالعادات والمراسيم والجهاز المادى والمعنوي «للفروسية». ثم ياتي في النهاية الجزاء الديني. فالكنيسة، التي تقوم هي الاخرى على تنظيم هرمي في قمته البابا (بسلطته الاسمية) ويجند اطاراته العليا من النبلاء (اخوة امراء الاقطاع وابنائهم الصفار) واطاراته الدنيا من الاحرار من الفلاحين، هذه الكنيسة تمثل جزءا لا يتجزأ من النظام

(١) تتمثل هذه الالتزامات في ريع الارض لمدة سنة عندما يقطع الشريف المتبوع اياها، كما انه يحل ولاه للسيد المتبوع ويخدم في جيشه اربعين يوما سنويا على الاقل (او يدفع ضريبة درع بدلا عن ذلك) ويقضي بعض الوقت سنويا في بلاط السيد ليسهم في حراسته وفي ابداء المشورة كما انه يسهم في فدية السيد اذا ما اسر وفي تجهيز كبرى بناته عند زواجها وفي نفقات الاحتفال الذي يقام عندما يصبح اكبر ابناؤه فارسا. كما يلتزم كذلك باستضافة السيد المتبوع عندما يمر باقطاعية التابع ليعيش عليها فترة من الوقت وهي استضافة تمثل جزءا لا يتجزأ من دخل السيد المتبوع. ولهذا الاخير ان يطلب من تابعه ان يقدم له هدايا خاصة عند بنائه لقلعة جديدة او قيامه بحرب، وخاصة في الحروب الصليبية.

الاقطاعي. اذ كانت تمتلك اقطاعيات كبيرة^(١)، وتعمل على الحد من العنف الذي يثور بين النبلاء بعضهم البعض (الامر الذي يضعف من تضامنهم الطبقي)، كما تعمل على الاخص على الحد من العنف من جانب الفلاحين وتضمن خضوعهم المعنوي كأفراد للطبقة التي تنتج للجميع: تنتج لاعاشة نفسها واعاشة النبلاء بفرسانهم الذين يدافعون عن «الجميع» واعاشة رجال الدين الذين يصلون «للجميع»^(٢).

(١) وفي المراحل الاولى كان الرهبان من طائفة البندكتيين les bénédictins يفلحون الارض بأنفسهم، ولكنهم سرعان ما حل بهم القعب واصبحوا اغنى من ان يعملوا بأيديهم واستمروا التعمد بالعادات الاقطاعية في وقت كانت تقدم لهم قرى يكملها كهديا. كما ان الحروب الاهلية والغزوات كانت تدفع الفلاحين والحرفيين الى التجمع حول اقطاعيات الكنيسة او في داخلها، وهكذا تمكن للرهبان من العيش على عمل الآخرين. كذلك الحال بالنسبة لطائفة اخرى من الرهبان les cisterciens. فقد اوصى نظامهم الذي اسس في ١٠٩٢ بعماس كبير بضرورة القيام بالعمل اليدوي. كما حرمت قواعد هذا النظام على الرهبان قبول الهدايا في شكل قرى او اقطان او طواحين خشية ان يفويهم ذلك بالعيش على عمل الآخرين. وعليه كان من المتعين على اعضاء هذه الطائفة ان يقوموا بكل اعمال الزراعة وما يتبعها من نشاط حرفي بأنفسهم. ولكن شيئا فشيئا اصبحت هذه الاعمال تترك لتكون من نصيب فئة من الرهبان (توجد في ادنى السلم التنظيمي، م.د.) تقوم بأعمال الخدمة وتشرف على العمال المستأجرين كما تقوم بالاشراف على الاقطان والعمال الاحرار الذين يفلحون ارض الكنيسة. H. Heaton. للرجوع السابق الاشارة اليه ص ٨٤ - ٨٥.

(٢) في اطار هذا التكوين الاجتماعي يمكن، من ملكية الارض، تمييز ثلاث حالات اجتماعية Etat Social; Social Estate سادت الريف الاقطاعي، يحتوي كل منها تنظيما وظيفيا. فهناك اولا رجال الدين the clergy; le clegre بما لهم من تنظيم هرمي يفوق تنظيم النبلاء احكاما ويسهل لهم اكتساب الارض (وقد كان ما تملكه الكنيسة من الارض يزيد على تلك التي يملكها النبلاء) والسلطة والهيبة الاجتماعية. كما كانوا اصحاب المعرفة (وهو ما يعطهم سطوة اضافية). بل انه مكن الكنيسة من ان تكون سلطة دولية تفوق سلطة الملوك المحليين (في ازمى فتراتهما اي تلك التي غطت القرون من التاسع الى الحادي عشر) الا ان قوة رجال الدين كانت تعاني من ان تنظيمهم لم يكن يتضمن اعادة انتاج نفسه. اذ كانت الكنيسة تلجأ الى الفئات الاجتماعية الاخرى لتجنيد افرادها، الامر الذي يحد من التماسك بينهم. وهناك ثانيا النبلاء the nobility; la noblesse ويمثلون الطبقة الحاكمة بما تحتويهم من رجال الحرب الفرسان. كانوا يعتبرون انفسهم طبقة لا يحق للآخرين، وخاصة العامة، ان يقتربوا منهم. فبالاضافة الى مركزهم القانوني المتميز كان لهم نمط حياة مختلف عن نمط حياة =

يتضح من كل هذا ان من طبيعة طريقة الانتاج القطاعية ان يتجزأ المجتمع. يتجزأ افقيا بين اقطاعيات تمثل وحدات اقتصادية شبه مستقلة. بل ويتجزأ الوحدة الاقتصادية الواحدة (القطاعية) بين وحدات انتاجية صغيرة (عائلات الفلاحين). ويتجزأ المجتمع رأسيا في شكل سلسلة من علاقات التبعية تجعل من المتعذر - ان لم يكن من المستحيل - ان يكون للمجتمع مركز.

هذا التجزأ وانعدام المركزية كانا من الدرجة بحيث يستحيل معها على طريقة الانتاج هذه ان تتقدم بسرعة وبفضل قواها الذاتية. ومن ثم مثل التوسع الافقي، اي انسحاب طريقة الانتاج هذه لتغطي مساحات جديدة من الارض لم تكن مزروعة من قبل، السبيل الوحيد لتوسيعها توسعا لا يفقدها خصائصها. وهو توسع استمر، بدافع من الملاك ورجال الدين في حرصهم على توسيع ممتلكاتهم وبدافع من الاقنان في سعيهم الى المساومة في سبيل شروط افضل على الارض الجديدة، حتى القرن الثالث عشر، حين انتهى بطريقة الانتاج هذه

= الآخرين (بالنسبة لمستوى المعيشة، العادات والقواعد الاخلاقية، التعليم، النطق في الفن والادب. طريقة اللبس، حتي اللغة التي يتكلمونها في حياتهم اليومية). الا ان العلاقة بين النبلاء كان يطلب عليها طابع التنافس في ظل روابط التبعية التي تربطهم. (وذلك لانهم كانوا يتقاسمون في الواقع فائض الانتاج الذي يحصلون عليه من الفلاحين). وهناك ثالثا عامة الناس the common people الذين يتمثلون، قبل قيام المدن ونموها، في الفلاحين الذين يعيشون في القطاعيات وينظم الكثير من حياتهم وفقا لرغبات سيد الارض الذي يستطيع ان يلحق بهم ويعيدهم الى الارض ان غابوها. كما ان للسيد حقوق حتى على اشخاصهم (حق قضاء الليلة الاولى مع بنات الفلاحين عند زواجهن) وكانوا اقل الفئات تنظيما وان كان ذلك لم يمنعه من الثورة ضد الاسياد (في فرنسا وانجلترا والمانيا واسبانيا خاصة طوال القرن الرابع عشر). انظر في ذلك:

O.C. Cox, Caste, Class & Race, A Study in Social Dynamics, Monthly Review Press, New York, 1959, p. 121 - 132 - A. Soboul, Précis d'histoire de la révolution française, Editions Sociales, paris, 1962.

ونلك بالنسبة للمجتمع الفرنسي).

الى حدودها، اي الى اقصى ما يمكن ان تعطيه. فروابط الانتاج السائدة لا تسمح باستغلال هذه الملكيات الكبيرة (الاقطاعيات) كوحدات انتاجية كبيرة تزداد عليها انتاجية العمل على نحو يمكن من اشباع الحاجات المتزايدة خاصة للطبقة المالكة. وصول طريقة الانتاج هذه الى حدودها في القرن الثالث عشر كان اعلانا لازمة الاقطاع التي لم يفق منها والتي امتدت حتى القرن الخامس عشر لتصبح ازمة تفككه مع تطور طريقة الانتاج في داخل الزراعة نفسها، كما رأينا من قبل، وتطور طريقة اخرى للانتاج لا تركز مباشرة على الارض وانما على الانتاج الصناعي المضري كانتاج للمبالة النقدية يجد مركزه في المدينة.

ادت القرون الاخيرة من انهيار الامبراطورية الرومانية وكذلك الغزو البربري الى القضاء على كثير من قوي الانتاج: تدهور النشاط الزراعي، تقلص النشاط الصناعي لقيام الاسواق وتوقف التجارة او اضطرابها، الامر الذي ادى الى اختفاء المدن وتدهور ما بقي منها. وعليه لم تكن المدينة تلعب في بدء التكوين الاجتماعي الاقطاعي دورا يذكر، اذ كان وجودها على هامش مجتمع يقوم على الانتاج الزراعي وتكاد تحقق الوحدة الاقتصادية الزراعية لنفسها اكتفاء ذاتيا.

الا ان زيادة انتاجية العمل الزراعي اوجدت، وخاصة في الاقطاعات الغنية، فائضا من المنتجات الزراعية يمكن التخلي عنه، ومن ثم سبيلا الى النشاط التجاري. هذا في الوقت الذي استمرت فيه بعض المدن، وخاصة في ايطاليا، في البقاد على ساحل البحر الابيض المتوسط منذ العصور القديمة بنشاطها التجاري الذي لم ينقطع. بل وبدأ هذا النشاط في الازدهار في القرن الحادي عشر مع انحسار سيطرة العرب على البحر الابيض (فازدهر اتجار فينيسيا مع الشرق وجنوة وبيزا مع جنوب فرنسا، حيث طرد العرب من

سردينا في ١٠١٠ ومن غرب البحر الابيض في نهاية القرن). ثم كان انتعاش التجارة في القرن الثاني عشر مع الحروب الصليبية واقامة الملكيات في فلسطين. ويضاف الى ذلك ابتداء قيام المدن حول النشاط التجاري خاصة في شمال اوروبا. هذه المدن الجديدة التي تمثل قيامها في تطور قوى ذات موقع متميز (اما لوجودها على مفترق طرق برية او نهري، او بالقرب من ميناء صالح، او بالقرب من كنيسة هامة او مكان يحج اليه الافراد) يمكن اعتبارها في الواقع اسواقا أصبحت دائمة. ثم كان الاتصال بين مدن ايطاليا ومدن الشمال واقامة الطرق البرية والمائية في غرب اوروبا في القرن الثاني عشر. ورغم ذلك ظل سكان المدن يمثلون اقلية صغيرة لم تتعد في القرون من الثاني عشر حتي الخامس عشر ١٠٪ من مجموع السكان. وكانوا يمثلون، على الاقل بالنسبة للمدن الجديدة، حثالة الريف: اشخاص يعيشون بلا ارض على هامش المجتمع الزراعي، ومشربون يعيشون على الصدقة التي تخرجها الكنيسة، واقنان يهربون الى المدينة باحثين عن عمل عارض عند تاجر او حرفي.

والمدينة في مجموعها ما زالت في احضان الاقطاع وتحت سيطرته السياسية. وهي تقوم على النشاط التجاري والصناعة الحرفية التي كان يطلب عليها في البداية طابع الصناعة المنزلية التي تأخذ شكل انتاج المبالاة البسيطة (وخاصة صناعة المنسوجات الصوفية، الادوات المعدنية (بما فيها الاسلحة)، المنتجات الجلدية، الخمر). من الناحية التنظيمية تكاتف عدة عوامل لتجعل من نظام الطوائف^(١) الشكل التنظيمي السائد للنشاط التجاري والحرفي. اذ مست

(١) Guild system; système de corporations يمكن القول ان نظام الطوائف هذا يجد مصدره التنظيمي التاريخي في نظام الكوليجيا collegia الذي عرفته المدن الرومانية في الفترة السابقة على انهيار الامبراطورية الرومانية. اذ لا انكشفت الصناعة وزادت البطالة حاول الكثير من الحرفيين ترك المدن والانتقال الى الريف =

الحاجة الى تنظيم جماعي يحمي اهل المدينة من نبلاء الريف، وكذلك ضرورة تهيئة اماكن للسواق العامة لا يمكن تهيئتها الا جماعيا. كذلك وجدت ضرورة حماية افراد الحرفة من منافسة الاقنان الهاريين من الاقطاعيات بعددهم المتزايد والمتجه نحو المدن الناشئة.

فتجار المدينة منظمون في طائفة تضمن احتكار كل تجارة المدينة في يد اعضائها^(١). وتضع قواعد ممارسة التجارة. كما انها تحمي اعضاء الطائفة وتعطيهم اعانات مالية وتساعدهم وعائلاتهم. وهم وحدهم الذين ينتخبون موظفي المدينة. والممارسون لكل حرفة منظمون في طائفة تقصر ممارسة الحرفة على اعضائها. كل عضو في الحرفة يباشر النشاط في محل او ورشة صغيرة تمثل جزءا لا يتجزأ من مسكنه ويتم فيها تحويل المادة الاولية، بفضل استخدام ادوات انتاج بسيطة مملوكة له، الى مادة مصنوعة يدويا. ويتم البيع كذلك في هذه الورشة. ويلزم صاحب الورشة، المعلم^(٢) او رب الحرفة، بمراعاة قواعد الطائفة التي تحدد له نوع ومواصفات المادة الاولية التي يستخدمها وطرق الانتاج التي يتبعها وكذلك عدد ساعات العمل والثمن الذي يبيع به، ومن ثم لا منافسة بين اعضاء الطائفة. كما تحدد له قواعد العمل في داخل الورشة:

= بحثا عن عمل. اتخ تلك لجهات الحكومة الى انشاء جمعيات بين العمال كانت عضويتها في البداية اختيارية ثم ما لبثت ان اصبحت اجبارية. بل حرم على اعضائها ترك المهنة والانتقال الى مهنة اخرى، وذلك لابقاء على الصناعة على ما كانت عليه واطمان تحصيل الضرائب من العمال ومن تنظيماتهم. ولما حاول الافراد الاستقالة من عضوية هذه الجمعيات صدر قانون يجعل العضوية ليس فقط اجبارية وانما كذلك وراثية.

. A. mazour & J. Peoples, Men and Nations. المرجع السابق الاشارة اليه، ص ١٥٤.

(١) فلا حظ للفرد عن المدينة في النشاط التجاري الا اذا دفع مصاريف باهظة ووافق على ممارسة النشاط في اوراق معينة في السنة وفي اطار منطقة محدودة.

. the master; le maître (٢)

فبالنسبة للصبيان^(١) الذين يهدفون الى تعلم الحرفة فانهم يعملون لحساب المعلم لمدة سبع سنوات (تبدأ في سن السابعة او الثامنة) في مقابل ان يأويه المعلم ويتكفل باعاشته ويعطيه مجموعة من الادوات ويتعهد بتعليمه الصنعة، حتى يصبح عاملا حرا اي «عريفا»^(٢) يستخدمه المعلم بلجر يومي ك مساعد له. وقد يصبح هذا العريف، بعد عدة سنوات، معلما يدخل الطائفة كعضو.

هذا وقد قام التنافس في داخل المدينة، في هذه المرحلة، بين التجار وارياب الحرف. ولكن مع ازدياد اهمية المنتجات الحرفية في التجارة وتوسع هذه الاخيرة بدأ التجار في السيطرة على النشاط الصناعي. الامر الذي لم يمنع بعض التجار من ان يتحولوا الى ارياب صناعة ولا بعض ارياب الحرف من ان يقوموا بالانتاج للسوق مرتبطين به بطريق مباشر (ومن ثم يقومون بدور التاجر). ابتداء من هؤلاء بدأ الانتاج الصناعي بدوره يعرف مستوى أعلى في تطور قوى الانتاج ويتحول نحو انتاج المبادلة الذي يهدف الى تركيب رأس المال النقدي (وان كان ما يزال في حدود ضيقة). تطور قوى الانتاج هذا تم بفضل ادخال فنون انتاجية جديدة وادوات جديدة (نقلها السوريون من شرق البحر الابيض الى اوربا الغربية، ونقلها العرب عن طريق اسبانيا، وكذلك ما وصل الى اوربا عن طريق الاتصال بين قسطنطينية ومدن ايطاليا)^(٣). وكذلك تحت تأثير الحروب الصليبية التي اوثقت الاتصال بين الجزء الشرقي من حوض البحر الابيض (مركز الحضارات القديمة والحضارة العربية) واوربا الغربية:

(١) the companions; les compagnons

(٢) foreman; contremaître

(٣) Heaton. المرجع السابق، ص ١١٧.

فقد تم التعرف على منتجات ابخلت واقيمت صناعات لانتاجها، كما زادت انتاجية الصناعات القائمة لاندخال فنون جديدة (كادخال الصبغة والالوان الواردة من الشرق في صناعة النسيج) ولتساع اسواقها (كما كان الحال بالنسبة لصناعة الزجاج في فينيسيا) ولاستجلاب العمال الفنيين من الشرق (كما فعلت فينيسيا عندما احتلت قسطنطينية في مستهل القرن الثالث عشر)، كما انشئت مراكز جديدة لصناعة الاسلحة دفعت التخصص في داخل هذه الصناعة (١). ثم كان كل اثر ذلك على نمط الاستهلاك (اي تشكيلة ونوع السلع الاستهلاكية) في مجتمع اوربا الغربية وخاصة اسنهلاك النبلاء وسكان المدن.

وهكذا تتطور المدينة، وقد قامت في احضان القطاع، تطورا يظهر حدود هذا التكوين الاجتماعي. اذ بالتوسع الافقي للقطاع يكون قد استنفذ امكانياته في زيادة الانتاج استجابة للحاجات المتزايدة وخاصة حاجات طبقة النبلاء في زيادة طلبهم على السلع الاستهلاكية الصناعية. كما ان هذه الزيادة تنعكس في ائقال كاهل الفلاحين بالاصرار على زيادة الربح الذين يتخلون عنه للملكي الارض. الامر الذي يدفع ببعضهم الى ترك الارض (عندما لا تنجح ثوراتهم على الملك)، وهنا سيجد الاقنان في المدينة فرصة لتحررهم من وطأة علاقات الانتاج القطاعية. يضاف الى هذا تطور الصراع بين الفلاحين وسادة القطاع على نحو يدفع الى تغيير شكل الربح الذي يتخلى عنه الفلاح المنتج من الربح العيني الى الربح النقدي. وهو ما يعني امكانية تغير علاقات الانتاج لمن يبقى من الفلاحين في النشاط الزراعي.

(١) للرجع السابق، ص ١١٨.

ومع تطور المدن امتاز سكانها - بالنسبة لسكان الريف - واصبح لهم تنظيمهم: في مرحلة اولى يتخلصون من الالتزامات التي يتحمل بها اهل الريف، ثم يكتسبون من خلال صراعهم مع امراء الاقطاع - وفي اغلب الاحيان بمقابل مالي - حق تنظيم مدنهم على نحو يسهل لهم القيام بنشاطهم الاقتصادي. ويسعون دائما ليكونوا احرار، في ان يملكوا (ملكية لا يكون لامير الاقطاع حق مصادرتها). وان يتعاملوا (بالبيع والشراء)، كما حرصوا على ان تكون لهم حرية الحركة والتنقل (حتى اصبحت الحرية لصيقة بالمدينة بالتقابل مع علاقة تبعية الاقنان للصيقة بالريف)، كما طوروا أنظمة ادارية وقضائية وضريبية تتناسب مع نشاطهم. واصبح لهم القيام بوظيفة البوليس داخل المدن والدفاع عنها.

وعليه اصبح لسكان المدينة^(١) وضعهم المتميز بالنسبة لسكان الريف. هذا الوضع المتميز يستند الى علاقة اقتصادية تمكن المدينة من استغلال الريف من خلال اثمان الاحتكار التي تفرضها المدينة والتي يمكنها من فرضها التنظيم الطائفي للتجارة والصناعة، وكذلك من خلال التقليل التجاري والريا. ويكون من الطبيعي ان ينظر الى سكان الريف على «انهم وجدوا ليُستغلوا»^(٢). من هنا يكون التناقض بين المدينة والريف. هذا التناقض يظهر بصفة مباشرة بين سكان المدن وخاصة التجار وعلى الاخص ارباب الحرف وبين من يحصلون على فائض الانتاج في الزراعة (اي النبلاء ورجال الدين)

(١) *burgesses; les bourgeois* اي سكان الـ *bourg*، وهي كلمة تعني في اللغة الجرمانية القرية الكبيرة التي تتمتع ببعض خصائص المدينة. ومن هنا جاءت تسمية الطبقة الرأسمالية بالطبقة البرجوازية اذ تجد نواتها التاريخية في سكان مدن المجتمع الاقطاعي.

(٢) K. Bücher. م. شار اليه O.C. Cox، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ١٣٥.

وبصفة غير مباشرة بين سكان المدينة والفلاحين. ثم يدخل الفلاحون في الصورة بصفة مباشرة، في مرحلة تالية، بالقدر الذي يقومون فيه بإنتاج جزء من ناتج عملهم في صورة سلع تباع في السوق ليدفع من ثمنها الربح النقدي للأرض أي بقدر قيامهم بإنتاج المبادلة. هذا التناقض سيمثل أحد التناقضات الأساسية طوال فترة الانتقال من التكوين الاجتماعي القطاعي إلى التكوين الاجتماعي الرأسمالي.

ألا أن ذلك لا يعني أن سكان المدينة كانوا يمثلون طبقة اجتماعية واحدة متجانسة. إذ كان من الممكن أن نميز في داخل مجتمع المدينة بين الفئة العليا من طبقة التجار، وصغار تجار التجزئة والحرفيين، والطبقة العاملة. بينما كانت الفئة الأولى تحكم المدينة، وكان للفئة الثانية في مرحلة تالية حق انتخاب موظفيها، لم يكن للعمال العاديين «أي نصيب في الحكومة ولا حق استئجار مكان يبيع عليه في السوق، كما لم يكن له حق تملك محل أو ورشة في المدينة»^(١). ولم تكن المدن «ترحب بالاقنان الذين يهيمنون إليها من المناطق الريفية إلا لأنهم كانوا يزيدون من عدد العمال في المدن، وكان القن يستقبل بفقر أن هو حاول أن يشتري قطعة من الأرض داخل أسوار المدينة»^(٢). ومن ثم يقوم التركيب الطبقي لمجتمع المدينة على أساس وجود طبقتين، أحدهما (مكونة من كبار التجار وكبار أرباب الحرف الصناعية مع ما بين هؤلاء من تناقض) تملك وتحكم، والآخرى لا تملك ولا تحكم وإنما تعمل، هي الطبقة

Mrs J.R. Green, Town Life in the Fifteenth Century, London, 1894. Vol. 1. p. (١) 193.

مشار إليه في O.C.Cox، المرجع السابق الإشارة إليه، ص ١٢٠، هامش ٤٢.

(٢) p. 738, 1913, J.W. Thompson, the Middle Ages, New York, 1913. مشار إليه في O.C.Cox، المرجع السابق، ص ١٢٠.

العاملة. يقوم هذا التكوين الطبقي على التناقض بين هاتين الطبقتين^(١). هذا التناقض يصبح فيما بعد العلاقة الديالكتيكية الأساسية في التكوين الاجتماعي الرأسمالي^(٢).

على هذا النحو نشهد نمو انتاج المبادلة البسيط في احضان التكوين الاجتماعي القطاعي، في ريفه وفي مدنه. ومع تطور هذا النوع من الانتاج من خلال التناقض بين الطبقة القطاعية وطبقة الفلاحين، من جانب، وبين طبقة التجار والحرفيين من جانب آخر، ولد التمييز الاجتماعي في داخل الفلاحين الأكثر انتعاشا المرتبطين مباشرة بالسوق (مع امكانية تركيهم لجزء من الفائض) والافقر من الفلاحين، وكذلك بين ارباب الحرف المرتبطين مباشرة بالسوق (مع امكانية تركيهم لجزء من الفائض) والعمال الحرفيين. تلك هي روابط الانتاج الرأسمالية التي تنمو جنينا من خلال لزمة تفكك القطاع. (ولكن عملية تفكك هذا النظام وخلق التميز الاجتماعي تستغرق وقتا طويلا، ولهذا لم تبرز طريقة الانتاج الجديدة كاملة النمو من طريقة الانتاج القطاعية، وانما استطاعت ان تتطور فقط عندما كان انهيار القطاع قد وصل الى مرحلة متقدمة، كما سنرى في الفصل التالي).

اذا كانت طريقة الانتاج هذه تمثل، في مراحل وجودها المختلفة، الاساس الاقتصادي للمجتمع الاوربي في العصور الوسطى، فانها تجد التعبير الاداري

(١) انظر في هذا المعنى كذلك E. Lipson . المرجع السابق الإشارة اليه، ص ٣٦٤ وما بعدها.

(٢) حتى في داخل الطبقة المالكة رأينا التناقض بين التجار وارباب الصناعة، وهو تناقض يحل مؤقتا بسيطرة التجار على الصناعة، انظر E. Lipson . المرجع السابق، ص ٤٢٥.

والفكري عنها فيما أنتجته الكنيسة ورجال الدين^(١). فقد كان للكنيسة نظام ووحدة عوضا الاتجاهات الفوضوية للنبلاء وزودا العالم المسيحي، رغم اتساعه وتفتت وجود امراء الاقطاع، بأساس مشترك للسلطة. ورغم وجود التنازع بين النبلاء ورجال الدين بالنسبة لقضايا معنية، لمس كل منهما حاجته الى الآخر في سبيل الابقاء على هذا النوع من التنظيم الاجتماعي الذي مثلت الكنيسة جزءا لا يتجزء منه.

والواقع ان الكنيسة لم تبدأ في بناء تنظيم يسيطر على حياة وافكار كل سكان العالم المسيحي من الملك ابتداء الى الفن انتهاء الا في القرن العاشر عندما اصطلحت نظام الرهينة^(٢). وكان هذا التنظيم، كما رأينا، اقطاعيا: فبالإضافة الى ان كبار رجال الدين كانوا من العائلات الاقطاعية كان اصغرهم يفتحون اراضي جديدة لحساب كنائسهم، ممثلين بذلك رأس الحرية في التوسع الاقطاعي. هذا التنظيم الكنسي احتكر ادارة المجتمع الاقطاعي احتكارا يعطي لفكر العصور الوسطى درجة من الوحدة والتماسك ويضع في نفس

(١) استعنا في كتابة هذه الصفحات عن الفكر في المجتمع الاقطاعي، بالإضافة الى المراجع التي سبق ذكرها في بداية الكلام عن طريقة الانتاج الاقطاعية بالمراجع الآتية:

J.B. Bernal, Science in History p. 214 - 221 - B. Russell. History of Western Philosophy, Unwin University Books, London, 1962. p. 422 - 462 - J. Schumpeter. History of Economic Analysis, p. 107 & sqq. - A. Wolf, A Philosophic and Scientific Retrospect, in, Outline of Modern Knowledge, p. 18 - 91 - M. De Wulf, An Introduction to Scholastic Philosophy, Dover, Inc. New York, 1956, part one.

يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط، دار المعارف بمصر، ١٩٦٥.

(٢) وهو اصطلاح بدأ في كليني Cluny في بورجونيا La Borgogne بفرنسا.

الوقت حدودا خطيرة على مجال هذا الفكر. بمعنى اخر هو احتكار يعطي الفكر الكنسي في ذات الوقت اساس قوته (بما يعطيه من تماسك) وجذور ضعفه (بما يضيق من افقة).

وقد تمثلت النظرة العامة لهذا الفكر الكنسي، فيما يطلق بشؤون الانسان، في ان حياة المجتمع هي حياة في عالم اول. هذه الحياة ليست الا تمهيدا واعدادا لحياة اخرى خالدة، في الجحيم او في الجنة. ومن ثم كان على المسيحيين ان ينظروا اليها على هذا النحو. هذا الموقف الفكري العام للكنيسة من حياة المجتمع لم يمنعها، على الصعيد العملي، من ان تهتم كل الاهتمام بشؤون هذه الحياة «الدنيا» او ان تتشغل بعمق بالابقاء على النظام الاقطاعي.

وقد تحقق للفكر الكنسي، بكل تفاصيله، السيطرة على الحياة الفكرية في اوربوا في المرحلة الاولى لسيادة طريقة الانتاج الاقطاعية، مرحلة ساد فيها النشاط الزراعي وعرفت الكنيسة كأكبر مالك للأرض. في مرحلة ثانية، شهدت قيام المدينة وتطورها، أدى انشغال الكنيسة باقتصاد ريفي الجوهر الى وضعها، ابتداء من القرن الثاني عشر، في موقف تعارض مع مصالح المجتمع الزمني، للتجار والحرفيين. اذ في هذه المرحلة الثانية، مرحلة ازمة التكوين الاجتماعي الاقطاعي، ظهرت، تحت تأثير الفكر العلمي للعرب^(١)، افكار جديدة

(١) بدأ هذا التأثير للفكر العلمي العربي (الذي عرف اوج ازدهاره في القرنين التاسع والعاشر والحادي عشر الميلادي) من خلال بعض الاعمال الفكرية القليلة التي انتقلت الى اوربوا في القرن الحادي عشر، ثم بالفيضات من الفكر العربي الذي ساد القرن الثاني عشر عندما ترجمت اهم مؤلفات العرب والافريق (ومعظم هذه الاخرة من نسختها العربية) الى اللاتينية. تمت اهم هذه الترجمات في اسبانيا والبعث منها في صقلية. انظر: J. Bernal, Science History. p. 218 - 219.

عدتها الكنيسة خروجاً عليها. في البداية تمثل رد فعل الكنيسة في محاولات القضاء على هذا الفكر بالعنف^(١)، ثم بعد ذلك في تغيير موقفها عن طريق محاولات احتواء بعض الأفكار الجديدة التي تتضمن تغييراً لا يخرج عن إطار التعاليم الأساسية Dogmas^(٢)، ثم ما لبثت الكنيسة أن احتاجت، في رد فعلها حفاظاً على وضعها ومكانها في النظام الإقطاعي، إلى تجنيد كل إمكانياتها الفكرية ضد الفكر الجديد لمجتمع المدينة. هذا التجنيد وجد قمة بلورته في فكر المدرسين^(٣) الذي ازدهر في جامعات أوروبا الوليدة^(٤) (وهي

(١) للقضاء على كل ما يعد «بدعة» في الفكر قامت الكنيسة بحروب صليبية، مثال ذلك الحرب الصليبية التي شنتها ضد «الابيين» Albigenses; Albigeois (cathares) وهم أفراد طائفة دينية نشأت في جنوب فرنسا حول مدينة ألبى Albi وقد قامت الحرب ضدهم بأمر أصدره البابا انوسنت الثالث Innocent III في ١٢٠٩ واستمرت حتى ١٢٢٩ (وانتهت بهزيمتهم). كما أقامت الكنيسة نظام محاكم التفتيش Inquisition (التي احتفظت بأجرائاتها الداخلية في سرية لا يمكن اختراقها). هذه المحاكم، التي وضع أساسها المجلس الكنسي في فيرونه Vérone في ١١٨٣، كانت تتولى البحث عن أهل البدعة ومعايبتهم بل وإفنائهم. وفي عام ١٢٣٢ أنشأ البابا جريجوار التاسع Gregoire محكمة خاصة لوكلت إلى الرهبان الدومنيكان لمحاربة انتشار البدعة «الابية». ثم ما لبثت أعمال هذه المحاكم أن انتشرت لتغطي كل العالم المسيحي الأوروبي، ولتسود المسرح الفكري خاصة في إيطاليا (حيث لندن أكثر تطوراً من أي مكان آخر في أوروبا) وفي إسبانيا (حيث أثر الفكر الطلي العنصري والأفريقي أكبر ما يكون) في القرن الثالث عشر. (ولم يبلغ هذا النظام في فرنسا إلا في ١٨٠٨، ثم أعيد في الفترة من ١٨١٤ - ١٨٢٤).

(٢) كما هو الحال بالنسبة لأفكار سان فرنسوا دالسينز (الذي ولد في لسيوز في إقليم أومبريا بإيطاليا، ١١٨٢ - ١٢٢٦)، التي كانت تعكس ثورة الفئة الأفقر من رجال المدينة ضد التكاليف على الحياة الدنيا والثروات الزائدة عن الحد. وقد أسس سان فرنسوا دالسينز طائفة الرهبان الفرنسيسكان التي أبدت عداوة للنظام الفكري الأرسطو طاليسي وذلك الخاص بالرهبان الدومنيكان.

(٣) The Scholastics; Les Scolastiques.

(٤) نشأت هذه الجامعات أولاً في باريس (التي اكتسبت اعترافاً بوجودها في ١١٦٠). ثم في بولونيا، وأكسفورد (التي بدأت كفرع لجامعة باريس في ١١٦٧) وكمبريدج في ١٢٠٩. ثم في مدن أوروبية أخرى، بتحول بعض المدارس الكاثوليكية التي كبر عدد روادها وازدادت أهميتها. هذه الجامعات، التي استغذت في تنظيمها من=

جامعات كانت تقوم اساسا على تدريس اللاهوت بقصد تكوين رجال الدين) وعلى الاخص فكر سان توماس الاكوينى^(١). ومن هنا كان تعاطفهم الغريزي مع ارسطو طاليس، ذلك المدافع الكبير عن «النظام The Order».

ويتمثل جوهر فكر المدرسين في محاولة التوفيق بين الدين والفلسفة، اي بين الايمان والعقل او بين الوحي ومحاولات تفسير الكون عن طريق نور العقل البشري. وهي محاولة تكمل في الواقع الصورة التي بداها العصر القديم واستمرت في الفكر الاسلامي طوال القرون من التاسع حتى

= تجربة مدارس الاغريق القديمة والمدرسة العربية، كانت تعطي تطيما يجد مركزه في الدراسات اللاهوتية ولكنه يؤسس على تدريس محدود لا يسمى «بالفنون الحرة السبعة». الثلاثي المكون من مواد قواعد اللغة والخطابة والمنطق، والرياضي المكون من الحساب والهندسة والفلك والموسيقى (وكان يتم تدريسها على اساس زمني وعلمي، مقتفون في ذلك اثر الجامعات الاسلامية). على هذا الاساس يتم تدريس الفلسفة للوصول اخيرا الى محور الدراسة اي اللاهوت. وقد اهتمت بعض الجامعات بالطب والقانون. واشتركت كل الجامعات في غياب دراسة التاريخ والاداب منها. وكان منهج التدريس في هذه الجامعات يتمثل اساسا في المحاضرات والمناقشات العلمية تحت اشراف استاذ نظرا لقلّة الكتب. هذه الجامعات مثلت في البدء بذرة الحياة الفكرية الأوروبية، ثم أصبحت، باستثناء القليل منها، معازل الحفاظ على الافكار المستقرة وعانقا لكل تقدم ثقافي.

(١) نشأ St. Thomas Aquinas; St. Thomas D'quin ١٢٢٥ او ١٢٢٧ - ١٢٧٤ في روكاسميكا Roccasecca بالقرب من مدينة نابولي بإيطاليا في عائلة من الفرسان. وقد درس في مونت كازينو، ثم دخل في طائفة الرهبان الدومينيكان التي لم يكن قد مر طويلا على انشائها. ثم هو يتلقى تكوينه الاول في اطار هذه الطائفة في نابولي ليرسل بعد ذلك الى باريس ثم الى كولونيا حيث يوجد الفيلسوف والفكر اللاهوتي الدومينيكي البيرلوجراند Albert Le Grand (١١٩٣ - ١٢٨٠) ليتلمذ عليه. ويحقق سان توماس تقدما كبيرا في الدراسة اللاهوتية على يد استاذانه، تقدما يحول له الحصول على درجة الامتثانية من جامعة باريس. واهم مؤلفاته هي Summa Theologiae, Summa contra Gentiles وقد سادت افكاره في الفكر الكنسي ليصبح نظامه الفلسفي اساسا لكل تعليم ديني كاثوليكي. وهو ما تؤكد (من الناحية الشكلية) بأمر أصدره البابا ليو الثالث عشر في ١٨٧٩ Leo XIII.

الحادي عشر^(١)، وتقوم على استخدام الجانب الاستنباطي من منهج ارسطو (والاستعانة كذلك ببعض حججه) في معالجة اوضاع المجتمع القطاعي. هذا الفكر الذي يغلب عليه الطابع اللاهوتي مكن الكنيسة من ان تستمر في الضغط على الفكر الجديد لمجتمع المدينة طوال ثلاثة قرون اخرى.

وفي احضان هذا الفكر اللاهوتي ولد بعض الفكر الاقتصادي. وقد دار هذا الفكر حتى القرن الرابع عشر حول فكرتين اساسيتين:

- فكرة اولى، اقل في الهمية ولكننا نعرضها اولا لنتتهي منها. تدور حول ادانة الفائدة على اسس تشبه تلك التي قدمها ارسطو.

- اما الفكرة الثانية، وهي الهم فهي فكرة الثمن العادل^(٢). مؤدى هذه الفكرة انه يوجد لكل سلعة ثمن عادل يرتكز اساسا على نفقة الانتاج. ابتداء من نفقة الانتاج هذه يستطيع البائع ان يحقق ربحا معقولا يسمح له بالحياة (هو ومن يعولهم) وفقا لمستوى المعيشة الذي يتمتع به افراد طبقته. وتكون كل محاولة لتحقيق كسب اكبر مخالفة لقواعد الاخلاق المسيحية. هنا يسعى الفكر الى تحديد الثمن «العادل» وليس الى تفسير «الثمن الجاري» في السوق. غير أن البدء في تحديد الثمن العادل بنفقة الانتاج يعكس ان اهتمام المدرسين ينصب على مجال الانتاج. ولكن اي انتاج؟ انتاج المبالغة الصغير حيث يقوم

(١) الواقع ان فكر المدرسين، وعلى الاخص فكر سان توماس الاكوينزي، انما يمثل استثمارا للنقاش الذي دار بين الغزالي (١٠٥٨ - ١١١١) الذي حاول ان يحذر من عدم جدوى محاولة التوفيق بين القرآن والفلسفة، وابن رشد Averros (١١٢٦ - ١١٩٨) الذي جادل في ذلك. وعليه لا يكون تصوير المجتمع المراد بناؤه في مصر حاليا، في سبعينات القرن العشرين، على انه مجتمع الايمان والعلم الا انعكاسا لاتجاه ما زال يفتيش الصراعات الفكرية للقرنين الحادي عشر والثاني عشر.

(٢) The just price; Le juste prix

بالنشاط الانتاجي افراد مستقلون يبيعون جزءا من منتجاتهم في السوق في مقابل ايراد يستخدمونه في شراء سلع يقومون هم انفسهم باستعمالها. وماذا عن التاجر وعن الثمن الذي يبيع به؟ في البداية ادان الفكر المدرسي التجارة كنشاط (ناحيا بذلك منحى ارسطو، كما سبق ان رأينا)، ولكن مع ازدياد نشاط التاجر اعفاء الفكر المدرسي من الادانة الاخلاقية اذا ما باع السلعة بثمن اعلى مما دفعه في شرائها في حالتين: حالة ما اذا خصص الكسب المتحقق لغرض ضروري او نبيل (لعاشة عائلته او مساعدة محتاج)، وحالة اذا ما اشترى شخص دون وجود نية لبيع عند الشراء. ثم طرأت النية فيما بعد، وكان في هذه الثناء قد حسن من الشيء بطريقة او بأخرى، او كان قد تحمل مخاطرة في نقل الشيء من مكان الى آخر، او كانت الاثمان قد تغيرت بتغير المكان او الزمان. (بعبارة اخرى ينجو التاجر من الادانة الاخلاقية اذا ما سلك سلوك المنتج الصغير). وفيما عدا هاتين الحالتين لم يعف التاجر من الادانة الاخلاقية في نظر المدرسين.

ذلك هو جوهر فكرة الثمن العادل. هذه الفكرة وان كان قد انتهى بها الامر، مع التوسع في النشاط التجاري وتعميم انتاج المبادلة وقيام قوى السوق التلقائية بتنظيم النشاط الاقتصادي، الى ان تفقد سيطرتها على العقول، كان لها الفضل، بارتكازها على نفقة الانتاج، في ان تبقى عادة التفكير في «القيمة» في مجال الانتاج راسخة في وعي المنتجين انفسهم، وتكون بذلك قد اثبتت انها اكثر ما تركه المدرسين اثرا في مجال الفكر الاقتصادي.

وهذا وقد شهدت الفترة الاخيرة، في القرن الرابع عشر، من فكر المدرسين اوهامات فكر اقتصادي ينشغل بقضايا القيمة والاثمان، ينشغل

بمشكلات النقود وخاصة النقود المعدنية، بمشكلات التبادل مع الخارج وبالتحركات الدولية للنهب والفضة كما يتشغل بالفائدة والربح^(١). ولكنها مشكلات تتعلق بظواهر تنتمي الى طريقة الانتاج الرأسمالية الوليدة التي بدأت تفرض وجودها، والتي شهدت فيما بعد، مع قيامها وتطورها، مولد علم الاقتصاد السياسي وتطوره. قبل ان نبدأ في دراسة مولد هذا العلم وتطوره قد يكون من المفيد، على الاقل في مجال المقارنة، ان نتعرف على امثلة من الفكر الاقتصادي العربي الذي تبلور في القرن الرابع عشر.

ثالثاً: الفكر الاقتصادي العربي^(٢) في القرن الرابع عشر: (٣)

يمكن اعتبار المجتمع العربي في شمال افريقيا في القرنين الرابع عشر

(١) انظر شوميتو، تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٩٢ - ٩٤.

(٢) تقديم الفكر العربي تقييماً متوازناً يستلزم دراسة المجتمع المصري (بالنسبة لفكر المقيزي) والمجتمع في المغرب (بالنسبة لفكر ابن خلدون)) دراسة تمتد الى سنوات مقبلة ما زالت في بداية الطريق. وعليه تركز الافكار التي نقدمها انشغالنا في الفترة الحالية لثمتد الى سنوات مقبلة ما زالت في بداية الطريق. وعليه تركز الافكار التي نقدمها بالنسبة لفكرنا (المقيزي وابن خلدون) على قراننا لمؤلفاتهم، قراءة تستهدي بمنهج عام لتاريخ المجتمع الانساني، كما تستأنس ببعض الكتابات عن المجتمع العربي في شمال افريقيا (شرقه وغربه) في هذه الحقبة التاريخية على نحو يمكننا من ان نضعها (اي الافكار) في وسطها التاريخي من حيث الوقائع الاجتماعية ومن حيث الفكر الاجتماعي بصفة عامة.

(٣) يلاحظ لنا تممنا الان ندخل الفكر العربي تحت فكرة «العصور الوسطى»، لان «العصور الوسطى» بما تتضمنه من مستوى حضاري (يتوافق مع نوع من التنظيم الاجتماعي) تمثل جزءا لا يتجزأ من تاريخ اوروبا التي كتبت التاريخ ابتداء من تاريخها هي، اذ بعد ان كتبت تاريخها حاولت ان توسع من تاريخها ليصبح تاريخ العالم، وهو ما يمتنع رفضه لان لكل جزء من اجزاء المجتمع الانساني تاريخ، هذا التاريخ يمتد ان يكتب ابتداء من تاريخ هذا الجزء ليبدأ المراحل المختلفة لتطور المجتمع في هذا الجزء من العالم (الذي قد يمتد، في نفس الحقبة الزمنية، بمستوى حضاري يختلف عن المستوى الحضاري لاجزاء اخرى من المجتمع الانساني). فالقول «بالعصور الوسطى» العربية يعني التسليم بأن المستوى الحضاري للمجتمع العربي (بما احتواه من مجتمعات ذات حضارات قديمة، كالحضارات المصرية، والبابلية، والفينيقية) كان لا يختلف عن المستوى الحضاري للمجتمع الاوروبي في العصور الوسطى، وهو ما ليس بصحيح. قولنا هذا لا ينبغي =

والخامس عشر مجتمعا يقوم على انتاج المباللة الصغير الذي يطلب عليه الطابع الزراعي، اي مجتمعا يتم فيه الانتاج والمباللة بواسطة صغار المنتجين الذي يمتلكون وسائل الانتاج فيما عدا الارض. فهذه لم تكن مملوكة في مصر للمنتج المباشر. اذ كان للسلطان حق مباشر على مساحة كبيرة من الارض الزراعية (تقارب نصف المساحة المزروعة) يمكنه من الحصول على فائض الانتاج يعيش عليه ويضمن اعاشة عدد من الممالك (اي ممن اعتقوا من العبيد) يمثلون في نفس الوقت حرس السلطان وجزءا من الجيش. اما باقي الارض فيقطعها السلطان على الامراء لكل منهم مساحة تتناسب مع رتبته العسكرية^(١). ويكون له ان يحصل على فائض الانتاج الزراعي في مقابل تحمله بالتزامات قبل السلطان تمثل اساسا في اعاشة عدد من الممالك هم في نفس الوقت حرس للامراء وافراد في جيش السلطان. غير ان حقهم هذا على الارض لم يكن يورث (على عكس الحال في ظل التكوين الاجتماعي الاقطاعي في اوروبا)^(٢). الى جانب

٢- ان كتابة هذا التاريخ (كتابة تاريخ الجزء) انما تم استخداما لمنهج علمي يكون صحيحا لكل الدراسات التي ينصب موضوعها على المجتمع الانساني في تطوره.

كما انه لا ينبغي ان تاريخ المجتمع لا يمكن تصويره تصورا صحيحا خارج عملية تطور المجتمع الانساني في مجموعه. هذا ويلاحظ ان نغرا غير قليل من كتاب التاريخ العرب المعاصرين انفسهم يقعون في هذا الخطأ.

(١) هؤلاء كانوا يقومون كذلك بالوظائف الادارية، والى جانبهم كان يوجد موظفون مدنيون.

G. Wiet, les Sultans Mamlouks (1250 - 1517), ch. VII, in, Précis de l'histoire d'Egypte, par divers historiens et archéologues, Institut Français d'Archéologie Orientale du Caire, Tome deuxième, 1932, p. 236 - 285.

انظر كذلك، الدكتور علي ابراهيم حسن، مصر في العصور الوسطى.

(٢) في العصر المملوكي قسمت ارض مصر الى اربعة وعشرين قيراطا، اختص السلطان نفسه بأربعة قرايط والامراء بعشرة والاجناد بالمشرة المتبقية. كما وجدت بعض الملكية الحرة وملكية الوقف من عصور سابقة. وكانت القاعدة العامة ان الاقطاع شخصي لمدة محدودة او لحين العزل او لدى الحياة، وتعود الارض دائما للسلطان. سعيد عبد الفتاح عاشور، الفلاح والقطاع في عصر الايوبيين والمماليك، في الارض والفلاح في مصر على مر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢١٨ - ٢١٩.

انتاج المبادلة هذا كان يوجد بطبيعة الحال الانتاج بقصد اشباع حاجات المنتجين المباشرين.

القول بذلك لا يجعلنا نفغل اهمية النشاط التجاري وما يتبعه من نشاط صناعي حرفي. ان تتميز هذه الفترة بالانتعاش الكبير لتجارة ايطاليا مع الشرق. وهنا يعود لمصر دورها الرئيسي كملتقى للتجارة بين الشرق والغرب، فعندها تصب منتجات الشرق في طريق بحري يربطها بالهند وجنوب شرق اسيا وآخر يربطها بزنزبار وشرق افريقيا. واليها تصل المنتجات الاوروبية التي تمثل مقابلا لمنتجات الشرق، والاسكندرية لذلك ترتبط بفينيسيا ويمدن شمال غرب اوروا بطريق البحر. كما يوجد طريق للتجارة بينها وبين الشمال الغربي لافريقيا، حيث بلدان المغرب التي كانت هي الاخرى ملتقى للتجارة بين اوروا وغرب افريقيا.

ومع انتعاش التجارة والنشاط الصناعي الحرفي تزدهر بعض المدن وتصبح مركزا للنشاط الفكري. وتشهد القاهرة وتونس وقسطنطينية وتلمسان وفاس وغرناطة الكثير من الفكر، وخاصة ذلك المتعلق بالتاريخ. وفي احضان التاريخ او فلسفة التاريخ نجد الفكر الاقتصادي.

في اطار الفكر الاقتصادي نركز على مثالين من الفكر العربي بشأن نوعين

(١) هو تقي الدين لمعد بن علي المقرئزي (نسبة الى مقرئ، وهي محلة في بعلبك بلبنان). ولد في اسرة نزحت الى مصر بالجمالية في القاهرة في عام ١٣٦٤م (٧٦٦ هـ). واقام بمصر وتوفي بها ١٤٤٢م (٨٤٩ هـ). تلمذ على ابن خلدون. وعمل بديوان الانشاء (الشؤون الخارجية) ثم قاضيا ثم استاذا للحديث ومحتسبا للقاهرة والوجه البحري (الاشراف على الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للسكان) ثم عاد الى التدريس. واقام في خارج مصر لثلاث من عمره (١٠٠ سنوات بدمشق وخمس سنوات بمكة). وله مؤلفات كثيرة ينصب منها ما انتجه في فترة نضوجه الفكري اساسا على التاريخ. وهو كبير مؤرخي مصر في العهد الاسلامي. ومؤلفاته نوعان: كتب موسوعية كبيرة، اكثرها ما عنى فيه بتاريخ مصر الاسلامية. اذ وضع ثلاث كتب في تاريخها السياسي من الفتح العربي الى مصر في عهد المماليك. كما كتب في تاريخ مصر العمرانسي والبشري (اهمها «المواعظ

من الظواهر الاقتصادية: الاول يتعلق بالظواهر النقدية مستمدة من فكر المقرئزي^(١)

= والاعتبار بذكر الخطط والآثار أو ما يعرف بالخطط المقرئزية، وكتاب المقرئ الكبير في تراجم أهل مصر والوافدين عليها^(٢). أما النوع الثاني من كتبه فهي الكتب للصغيرة التي عني في بعضها بالتاريخ لبعض النواحي الاجتماعية والاقتصادية في العالم الإسلامي عامة أو في مصر خاصة. ويدخل في هذه الطائفة من كتبه الكتاب الذي نهتم به في دراستنا هذه. (انظر الإيضاح التي ألفت في حلقة عن المقرئزي نظمته الجمعية المصرية للدراسات التاريخية في ١٩٦٦. ونشرت بعنوان دراسات عن المقرئزي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧١).

ويتناول المقرئزي تاريخ المجاعات في هذا الكتاب الذي عنوانه «إغاثة الأمة بكشف الغمة» أو تاريخ المجاعات في مصر. كتبه في عام ١٤٠٤م عقب فترة طويلة من المجاعات غطت السنوات من ١٣٩٢ إلى ١٤٠٤ ميلادية. وهو يعالج في الواقع الأزمة الاقتصادية في مجتمع سابق على المجتمع الرأسمالي. وإذا ما نظرنا إلى هذا الكتاب من الناحية النقدية وجدناه يتميز بتركيب منطقي، فالمقرئزي ينظمه في فصول أربعة: في الفصل الأول يقدم المقرئزي عرضاً تاريخياً للمجاعات التي عانت منها مصر وخاصة في الفترة الإسلامية من تاريخها، وهو فصل ذو طبيعة وصفية وفي الفصل الثاني يعرض المؤلف لأسباب المجاعات بصفة عامة ومجاعات عصره بصفة خاصة. فإذا ما عرفت الأسباب بين المقرئزي في فصل ثالث لثر المجاعات على «الناس بإقليم مصر». في هذا الفصل الذي هو «في ذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جمل من أحوالهم وأوصافهم» لا يخلد المقرئزي المجتمع المصري ككل يغيب التمييز الاجتماعي عن دخله، وإنما هو يميز في هذا المجتمع سبع فئات اجتماعية تختلف أحوالها أثناء المجاعة: أهل الدولة، ومياسير التجار وأولو النعمة والثرف (وهم أغنياء التجار وأغنياء القوم)، أصحاب البر وأرباب المعاش (أي المتوسلون من التجار)، والمزارعين (وهو يفرق بين أغنياء المزارعين والفقراء)، وأكثر الفقهاء وطلاب العلم وصغار كتاب الدولة، والحرفيون وأصحاب المهن الحرة والأجراء (الفظة) ونحوهم، وأخيراً أهل الخصاصة والسكدة الذي يعيشون على هامش المجتمع يفضل الصدقة، أما الفصل الرابع من الكتاب فيتضمن ما يقترحه المقرئزي من علاج أي مما يزيل عن العباد هذا الداء ويقوم لمرض الزمان مقام الدواء، وذلك للخروج من حالة المجاعة وتقديرها وقوعها في المستقبل. وهنا يركز المقرئزي على ضرورة مواجهة مشكلة النقود المستعملة في التبادل ومعالجة الموقف من حيث النقود المتداولة، وهنا يوصي بأن يقتصر على استعمال الذهب والفضة دون المعادن الأخرى، ومن حيث كمية النقود التي يتعين ألا يكون مغالاً فيها من الأصل كما يلزم انقاصها في حالة المجاعة. انظر مؤلفه هذا، طبعة دار ابن الوليد، بيروت، ١٩٥٦.

(١) هو عبد الرحمن بن خلدون. ولد في تونس في عام ١٣٣٢م من أسرة عربية أجبرت على النزوح من الاندلس. وعمل بوظائف كثيرة في شمال إفريقيا ثم جاء لاجئاً إلى القاهرة في ١٣٨٢م. ولم يلبث أن عقد خلال إقامته المديدة بها حلقات دراسية كثيرة. ومات في القاهرة في عام ١٤٠٦م. وابن خلدون هو أبو علم الاجتماع وفلسفة التاريخ. كتب الجزء الأول من «كتاب العبر وديوان المبدأ والخبر» في أيام العرب والمعجم والبيرير ومن عاصريهم من ذوي السلطان الأكبر. وفي مقدمته التي تحتوي على فلسفة التاريخ عنده، يقدم ابن خلدون، أربعة قرون ونصف قبل كارل ماركس وثلاثة قرون من قبل فيكون Vico، نظرة في تطور المجتمع الإنساني تقرب من المادية التاريخية. ومن هنا كان اعتبار هذه المقدمة أهم من الناحية العلمية مما احتواء كتابه من أخبار الغرب. وهذا ما جعل كتابه يشتهر «بمقدمة ابن خلدون» Les Prolégomènes وقد رجعنا في كتابة الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون إلى طبعة المكتبة التجارية الكبرى، بالقاهرة (وهي طبعة لا تشمل تاريخاً).

والثاني يخص ظاهرة القيمة كما يحللها ابن خلدون^(١).

أولاً: يهتم المقرئ بالمشكلات الاقتصادية ويقدم لنا أفكاراً عن بعض الظواهر النقدية. وهو ما يظهر في دراسة يختص بها ظاهرة المجاعة أو ما يساوي الأزمة في مجتمع سابق على المجتمع الرأسمالي^(٢). فمن وصفه لمختلف المجاعات التي عرفت في مصر يبين لنا أننا بصدد موقف يتميز بنقص في إنتاج قيم الاستعمال أي نقص في المنتجات والسلع وارتفاع في أثمانها، كل الأثمان. وهو نقص يرجع، في رأي المقرئ، إلى أسباب طبيعية وأسباب غير طبيعية. إذ فيما يتعلق بأسباب المجاعات بصفة عامة يحدثنا المقرئ عن أسباب طبيعية: «كقصور جري النيل في مصر، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره»، والكوارث الطبيعية الأخرى^(٣). أما فيما يتعلق بمجاعات عصره فتوجد لها أسباب غير هذه الأسباب الطبيعية، وهي أسباب اجتماعية، بعضها سياسي والبعض الآخر اقتصادي. إليك بيان هذه الأسباب الاجتماعية:

١ - أولها سياسي، ويتمثل في فساد الإدارة فساداً يحدث أثراً مباشراً على الإنتاج في مجتمع لعبت فيه الدولة دوراً هاماً. يضاف إلى هذا الفساد ما يمارسه أهل الدولة من سياسة احتكارية. ففي أثناء

(١) يتعين عدم الخلط بين الأزمة في مجتمع سابق على المجتمع الرأسمالي حيث يتميز الموقف بنقص في المنتجات والسلع (كقيم استعمال) وارتفاع في أسعارها، والأزمة في مجتمع رأسمالي حيث يتميز الموقف بزيادة في السلع (كقيم مبادلة) زيادة تبين القصور النسبي للقوة الشرائية، وتنعكس في تكس السلع في الأسواق وانخفاض الأثمان والأرباح والأجور وتعطل جزء معتبر من القوة العاملة وجزء من الطاقة الانتاجية المادية للمجتمع في كل أنواع النشاط الاقتصادي.

(٢) المقرئ، نفس المرجع، ص ٤١.

المجاعة كانت توجد كميات كبيرة من الغلال تحت ايدي «اهل الدولة» بفضل ما تفرضه من ضرائب مرتفعة جدا (لم يسبق لها مثيل) يجري تحصيلها عينا. ولم يكن الناس بمستطيعي الوصول اليها الا بدفع الاسعار التي يفرضها «اهل الدولة» (١).

٢ - والسبب الثاني اقتصادي ويوجد في مجال الانتاج ويتمثل في زيادة كبيرة في الربح العقاري في الزراعة، او ما يسميه المقريني «اجرة الغدان من الطين». كما «تزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره» (٢) لارتفاع اثمان البذور واجر العمال (الذين نقص عددهم كثيرا) (٣). ويزيد على ذلك ان الدولة زادت من عدد ساعات عمل السخرة الذي يقوم به «اهل الفلح» في بناء الجسور وحفر قنوات الري (٤). وقد كان لكل هذه العوامل اثار غير مواتية على الانتاج الزراعي أدت الى نقصانه، خاصة في جو من الارهاب والظلم كانت الادارة تمارسها في مواجهة «اهل الريف» مما دفع بالفلاحين الى هجرة الارض (٥). هنا يتكلم المقريني عن عوامل تنحصر كلها في مجال الانتاج الزراعي وتتعلق بمظهره العيني. وتؤدي الى نقصان الناتج ومن ثم الى تقلب اثمان المنتجات الزراعية نحو الارتفاع. الا انه لا يقف عند هذا الحد، وانما يضيف، في تفسيره لارتفاع اثمان، عاملا آخر يتعلق بالمظهر النقدي للحياة

(١) نفس المرجع، ص ٤٢ . ٤٥ . «وكانت الغلال تحت ايدي اهل الدولة وغيرهم كثيرة جدا لامرين: لخدمنا لاحتكار الدولة الاقوات ومنع الناس من الوصول اليها الا بما احبوا من الاثمان، ولثاني زكاه الغلال في سنة ست وثمانمائة (هجريه مـد.) فانه حصل منها ما لم يسمع بمثله في هذا الزمن». نفس المرجع ص ٤٧.

(٢) للمرجع السابق، ص ٤٦ .

(٣) نفس المرجع، ص ٤٧ .

(٤) المرجع السابق، ص ٤٤ .

(٥) المرجع السابق، ص ٤٦ .

الاقتصادية.

٢ - فالسبب الثالث اذن اقتصادي ويتمثل في العامل النقدي. فالمقريري يجد في زيادة كمية النقود المطروحة في التداول، وخاصة كمية نوع معين من النقود المعدنية، سببا لارتفاع المستوى العام للائتمان، نقول المستوى العام لانه يتكلم عن ارتفاع ائتمان كل السلع والخدمات^(١). وفي بيان لهذا السبب يعطينا المقريري تاريخا مختصرا للنقود في مصر^(٢): من استعمال النقود الذهبية (الدينار). الى ادخال النقود الفضية (الدرهم) في القرن العاشر الميلادي لتستخدم في مرحلة اولى في تسوية المدفوعات التي تأخذ مكانا بمناسبة اتفاقات الحياة اليومية للعائلات، وهي نقود لم تحظ بقبول عام من جانب الافراد الا في القرن الثالث عشر الميلادي^(٣). ذلك الى جانب استخدام سلع اخرى غير المعادن كنقود في تسوية المعاملات ذات القيمة الصغيرة في مختلف مناطق مصر. ثم هو يحدثنا عن ادخال العملة النحاسية (الفلوس)، اولا على نطاق جد محدود في تسوية المعاملات اليومية الصغيرة القيمة، لتصبح العملة السائدة في القرن الثالث عشر^(٤). وهو يرى في زيادة كمية هذه العملة الاخيرة، الفلوس، على حساب العملات الاخرى، سببا من اسباب ارتفاع

(١) «وفي سنة ست وثمانمائة شاع الامر. وارتفعت الاسعار حتى تجاوز الارب القمح اربعمائة درهم، وسرى ذلك في كل ما يباع من مأكول ومشروب وملابس. وتزايدت لجرة الاجراء، كالبناة والقطعة وارباب الصنائع والمهن. تزايدوا لم يسمح بعقله فيما قرب من هذا الزمن». نفس المرجع، ص ٤٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٣ - ٧٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٤ - ٦٦.

(٤) «اما الفلوس فانه لما كان في المبيعات محقرات تقل عن ان تباع به درهم او جزء منه. احتاج الناس من اجل ذلك في القديم والحديث من الزمان الى شيء سوى نقدي الذهب والفضة يكون بازاء تلك المحقرات، لم يسم ابدا على وجه الدقة ساعة من نهار فيما عرف من اخبار الخليفة نقدا، لا ولا اقيم بمنزلة احد النقيدين». المقريري، للمرجع السابق، ص ٦٦ - ٦٧.

الاثمان.

على هذا النحو يبرز المقرري اثر العامل النقدي، فيما يتعلق بكمية النقود، على النشاط الاقتصادي من خلال اثرها على المستوى العام للاثمان. ويكون بذلك من رواد «النظرية الكمية في قيمة النقود»^(١).

من ناحية اخرى يلاحظ المقرري اختفاء النقود الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول في اثناء فترة المجاعة بعد ان كان النوعان من النقود يوجدان جنباً الى جنب في التداول. فمع شحة المنتجات وارتفاع الاسعار بدأت العملة الفضية في الاختفاء. وذلك لان ارتفاع اثمان المنتجات (بما فيها الفضة كمعدن له استخدامات اخرى في صناعة الحلى والاواني) يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود، وهو ما يدفع الافراد الى تفضيل تحويل القطع النقدية الفضية (وهي مصنوعة من معدن اثنان من النحاس) لاستخدامها كمعدن^(٢) (اي في صناعة الحلى والاواني)^(٣): في موقف يتميز بارتفاع الاثمان وباستخدام عملتين احدهما مصنوعة من معدن اثنان من معدن الاخرى، تعمل العملة المصنوعة من المعدن الثمين الى الاختفاء من

(١) يعبر عن النظرية الكمية في قيمة النقود The quantitative theory; la théorie quantitative كما يقدمها ايرفينج فيشر Irving Fisher (وهو اقتصادي امريكي كان يقوم بتدريس الاقتصاد في جامعة ييل، وعاش بين ١٨٧٦ و ١٩٤٧) في صورة $M = N + S + 1$ ، حيث M ترمز لحجم المعاملات، N متوسط الثمن في المعاملات، S لقيمة النقود المعدنية والورقية، S لسرعة تداول هذه النقود. N لقيمة نقود الودائع، S لسرعة تداول هذه النقود.

وكان فيشر هو الذي اسفل على هذه المعادلة نقود الودائع وسرعة تداولها. انظر:

J. Marshal & J. Lecaillon. les Flux monétaires, Editions Cujas, Paris, 1967, p. 78 et sqq.

(٢) المقرري، المرجع السابق الإشارة اليه، ص ٧١ - ٧٢.

(٣) للمرجع السابق، ص ٦٤.

التداول النقدي مفسحة المجال للعملة الأخرى لتسود في التداول. وهكذا تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة: وبهذا نجد في فكر المقرزي جوهر ما يسمى بقانون جريشام^(١).

وهكذا نجد في كتابات المقرزي عن التاريخ مثلا الفكر الاقتصادي المصري في القرن الرابع عشر الميلادي.

ثانيا: اما المثل الثاني للفكر الاقتصادي العربي في هذا القرن فنجد في **الفكر الاقتصادي لابن خلدون**، وخاصة ذلك المتعلق بظاهرة القيمة. هذا الفكر نجده في احضان فكر ابن خلدون المتعلق بالتاريخ وفلسفة التاريخ.

فالواقع ان ابن خلدون يهتم بالمجتمع الانساني ككل، وبالمجتمع الانساني في حركته التاريخية: الهدف الذي يضعه لنفسه هو كتابة تاريخ العرب والبربر في القطر المغربي^(٢). ولكي يقوم بذلك يحرص اولا على تعريف المقصود بالتاريخ، فيقول ان فن التاريخ وان كان «في ظاهره لا يزيد على اخبار عن الايام والدول، والسوابق من القرون الاول، تنمو فيها الاقوال، وتضرب فيها الامثال» الا انه «في باطنه نظر وتحقيق، وتطيل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع واسبابها عميق. فهو لذلك اصيل في الحكمة عريق، وجدير بان يعد في علومها وخليق»^(٣). وكتابة التاريخ بمفهومه هذا استخداما لمنهج

(١) Sir Thomas Grsham (١٥١٩ - ١٥٨٩)، وهو منظم وتاجر ومصرفي انجليزي. وقد عرض ارستوفان Aristophane واوريزم N. Oresme (وهو مفكر من المدرسين معروف بكتاباتة عن النقود وخاصة مؤلفه «في اصل النقود وطبيعتها وتطورها» ١٣٢٠ - ١٣٨٢) هذا القانون من قبل، كما قام بذلك عدد اخر من كتاب القرن السادس عشر. انظر: Dictionnaire des Science économiques, tome I, p.588.

(٢) وفي ذلك يقول ابن خلدون: ويختص «قصدي في التاليف المغرب واحوال اجياله واممه وذكر ممالكه ودوله دون ما سواه من الاقطار لعدم اطلاعي على احوال المشرق واممه». المقدمة، ص ٣٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٣ - ٤.

التحقيق وتعليل الكائنات لا تكون ممكنة الا اذا علم المؤرخ طبيعة المجتمع الانساني بصفة عامة والمبادئ التي تحكم حركته: «فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الاخبار بالامكان والاستحالة ان ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميز ما يلحقه من الاحوال لذاته ويمقتضى طبعه وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن ان يعرض له. واذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل في الاخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه. وحينئذ فاذا سمعنا عن شيء من الاحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بترجيئه، وكان ذلك لنا معيارا صحيحا يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه»^(١).

ويجد المؤرخ هذه المعرفة في مجال علم جديد له موضوعه ومنهجه يخص ابن خلدون للتعريف به الكتاب الاول من مؤلفه: «في طبيعة العمران في الخليقة...» وعن هذا العلم يقول «وكان هذا علم مستقل بنفسه، فانه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الانساني، وذو مسائل، وهي بيان لما يلحقه من العوارض والاحوال لذاته واحدة بعد اخرى. وهذا شأن كل علم من العلوم وضعا كان او عقليا»^(٢).

لما موضوع هذا العلم فنيصّب على المجتمع الانساني في مجموعه، وفي

(١) المقدمة، ص ٢٧ - ٢٨. وقد نهج ابن خلدون هذا المنهج في كتاباته لتاريخ المغرب، ويقول لنا انه فعل ذلك «داخلا

من باب الاسباب على العموم الى الاخبار على الخصوص»، ص ٧.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٨، ثم ان ابن خلدون يعي انه يتشأن علما جديدا، حين يقول مواعلم ان الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة، غريب النزعة، عزيز الفائدة. اعثر عليه البحث وادى اليه الغرض. وليس من علم الخطابة.. ولا هو ايضا من علم السياسة.. فقد خالف موضوعه موضوع هذين الفئتين اللذين ربما يشبهانه. وكأنه علم مستتبب النشأة. ولعمري لم اقف على الكلام في منحاها لاحد من الخليقة. لا ادري الفلظتهم عن ذلك وليس الظن بهم، او لعلهم كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل اليها.. ص ٢٨.

تطوره، اي، على حد قول ابن خلدون، على «الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم وما يمرض لطبيعة ذلك العمران من الاحوال مثل التوحش والتأنس والعصبية، واصناف التغلبات للبشر»^(١) بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعدتهم من الكسب والمعاش والعلوم والصناعات، وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الاحوال»^(٢).

وفي دراسته «للعمران البشري على جملته» يرى ابن خلدون انه «ضروري... اذ الانسان مدني بالطبع». هذا العمران او الاجتماع البشري يقوم على العمل الاجتماعي الذي يركز على التعاون بين الافراد^(٣). ويتم في وسط طبيعي يؤثر على نوع العمران واحوال افراد المجتمع^(٤). والعمران البشري، اي المجتمع الانساني، له في اثناء تطوره اشكاله المختلفة، وعليه يكون «من الغلط الخفي في التاريخ الذهول عن تبدل الاحوال في الامم والاجيال بتبدل الاعصار ومرور الايام... ذلك ان احوال العالم والامم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، انما هو اختلاف على الايام والازمنة. وانتقال من حال الى حال. وكما يكون ذلك في الاشخاص والاوقات والمصار فكذا يقع في الافاق والقطار والازمنة والدول»^(٥).

(١) والامر هنا يتعلق بالمجتمع، بالبشر ويسير الملوك. في نقده لمن يقتصرمون في كتابة التاريخ على سير الملوك يقول ابن خلدون انهم «نعموا الى الاكتفاء باسماء الملوك والانتصار، مقطوعة عن الانتساب والاخبار.. وليس يعتبر لهؤلاء مقال، ولا يعد لهم ثبوت ولا انتقال». المقدمة، ص ٥. وفي مجال تقديمه لكتابة يقول انني «بنيت على اخبار الامم الذين عمرو المغرب في هذه الاعصار. وملأوا اكتاف الضواحي منه والامصار. وما كان لهم من الدول الطوال او القصار. ومن السلف من الملوك والانتصار. وهما العرب والبربر». ص ٦.

(٢) للمقدمة، ص ٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٠ - ٤١.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٨ وما بعدها.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٨.

اما عن منهج هذا العلم الجديد فنستطيع ان نجمع شتاته مما كتبه ابن
خلدون على النحو التالي:

- اولا التسليم مقدما بأن الظواهر توجد خارج وعي الانسان ككل ترتبط
اجزائه ارتباطا بالاسباب بالمسببات، وانها في تحول مستمر فهو يقول «اعلم... انا
نساعد هذا العالم بما فيه من المخلوقات كلها على هيئة من الترتيب والاحكام وربط
الاسباب بالمسببات واتصال الاكوان بالاكوان واستحالة (اي تحول، م.د) بعض
الموجودات الى بعض، لا تنقضي عجائبه ولا تنتهي غاياته. وابتدا من ذلك بالعالم
المحسوس الجثمانى، واولا عالم العناصر المشاهدة كيف تدرج صاعدا من الاراضي
الى الماء، ثم الى الهواء ثم الى النار متصلا بعضها ببعض، وكل واحد منها مستعد
الى ان يستحيل الى ان ينتهي الى عالم الافلاك، وهو اللطيف من الكل، على طبقات
اتصل بعضها ببعض الى معرفة مقاديرها واوضاعها وما بعد ذلك من وجود
الذوات التي لها هذه الآثار فيها. ثم انظر الى عالم التكوين كيف ابتداء من المعادن ثم
النبات ثم الحيوان على هيئة بيعة من التدرج، اخر افق المعادن متصل بأول افق
النبات مثل الحشائش وما لا بذر له، واخر افق النبات مثل النخل والكروم متصل
بأول افق الحيوان الحزوين والصدف ولم يوجد لهما الا قوة اللمس فقط. ومعنى
الاتصال في هذه المكونات ان اخر افق منها مستعد بالاستعداد الغريب لان يصير
اول افق الذي بعده. واتسع عالم الحيوان وتعددت انواعه وانتهى في تدرج التكوين
الى الانسان صاحب الفكر والروية^(١)، ترتفع اليه من عالم القدرة الذي اجتمع فيه
الحس والادراك^(٢).

(١) في مجال اخر يقول ابن خلدون ان الانسان يتميز عن غيره من الحيوانات بالفكر. انظر المقدمة، ص ٤٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٥ - ٨٦.

- ان على الباحث، ثانيا، ان يهدف الى الكشف عن علاقات السببية، اذ عليه ان يبحث عن تحليل الكائنات ومبانيها، وان يعلم «بكييفيات الوقائع واسبابها». وعليه يقول ابن خلدون عن كتبه «اني ابدت فيه لاولية الدول وال عمران عللا واسبابا» و«شرحت فيه من احوال العمران والتمدن وما يعرض في الاجتماع الانساني من العوارض الذاتية ما يمتنع بعلم الكوائن واسبابها»^(١).

- ان على الباحث، ثالثا، ان يدرس الظواهر في حركتها، في صيورتها، في تحولها. يتجلى ذلك في وعيه بأن شكل الاجتماع الانساني في تغير مستمر، كما قدمنا. وكذلك في نقده للمؤرخين الذين اذا تعرضوا لذكر دولة «ولا تعرضون لبدايتها، ولا ينكرون السبب الذي رفع من رايتها، وظهر من ايتها، ولا علة للوقوف عند غايتها»^(٢).

- واخيرا فان هذه الظواهر تتبع سبيلا معينا في تحولها. هذا السبيل يبينه ابن خلدون عندما يخبرنا ان الاحوال والعوائد تتبدل، اي ان التغير الاجتماعي يتم، على النحو التالي:

● ان الناس «لا بد من ان يفزعوا الى عوائد من قبلهم ويلتخون الكثير منها، ولا يفتلون عوائد جيلهم مع ذلك. فيقع في عوائد الدولة بعض المخالفة لعوائد الجيل الاول.

(١) المرجع السابق، ص ٦. والتعرف على علاقات السببية هذه هو الذي يمكن القارئ من الوقوف على احوال المجتمع، ليس فقط بالنسبة للماضي وانما كذلك بالنسبة للمستقبل. «ويمر فك كيف دخل اهل الدول من ابوابها، حتى تنزع من التقليد يدك، وتقف على احوال ما قبلك من الايام والاجيال وما بعدك»، ص ٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٥.

● فإذا جاءت دولة أخرى من بعدهم وبرزت من عواندهم وعواندها خالفت أيضا بعض الشيء، وكانت للأولى اشد مخالفة.

● ثم لا يزال التدرج في المخالفة حتى ينتهي الى المباشرة بالجملة^(١).

الا يعني ذلك ان التغيير الاجتماعي انما يتم عن طريق التحولات الكمية التي ما تلبث ان تؤدي الى تحول كيفي؟

وهكذا نجد في ابن خلدون «اول مفكر يجعل من المجتمع الانساني، كما يفعل عالم الاجتماع المعاصر، موضوع دراسة علمية، يهدف الى تفسيره»^(٢).

في اطار المجتمع في حركته التاريخية يهتم ابن خلدون بالظواهر الاقتصادية بوصفها هذا. وهي تكون نشاطا يعده اساس العمران اذ ان «العيش، الذي هو الحياة، لا يحصل الا بهذا». ويخصص لهذا النشاط الباب الخامس من الكتاب الاول: «في المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع وما

(١) للرجع السابق، ص ٢٩.

(٢) E. Perroy, Histoire générale des civilisations, tome III Le Moyen Age, P.U.F. 1961, p. 524.

ويضيف المؤلف قائلا ان فكر ابن خلدون يعتبر الآن، بعد ان كان قد اصابه النسيان في وسط لم يكن قادرا على متابعة هذا السبيل الجديد، احد قمم المصير الوسطي، متعديا بذلك، من عتبة اوجه، المقبرة الفكرية لواحد كتوماس الاكويني. هذا الحكم سليم بالنسبة للمقارنة بين ابن خلدون وسان توماس الاكويني، ولكنه يخطئ حين يعتبر فكر ابن خلدون من افكار المصير الوسطي. خاصة عند الكلام عن ابن خلدون الذي يرى ان التفاوت في الفكر لا ينتج عن تفاوت في حقيقة الانسانية، وانما عما «يحصل في النفس من اثار الحضارة من العقل المزيد»، المقدمة، ص ٤٢٢ - ٤٢٣.

يعرض في ذلك كله من الاحوال وفيه مسائل»^(١). وهو يرى ان ثروة الامم تكمن في ما تنتجه الصنائع والحرف. هذه المنتجات، او الاموال، منها ما هو ضروري وما هو كمالي^(٢). وتتمثل طرق اكتساب هذه الاموال، او مظاهر النشاط الاقتصادي، او ما يسميه هو «بوجوه المعاش» في الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والفلاحة والصناعة (الصنائع التي تستلزم تكويناً فنياً) نكتسبه عن طريق التعلم والملاحظة الشخصية^(٣) والتجارة^(٤) والخدمات الاخرى. كل هذه النشاطات تعتبر طبيعية^(٥) باستثناء واحد: «ان خدمة السيد ليست من الطبيعي في المعاش». ويقصد ابن خلدون بالسيد الحكومة^(٦) ومن «يترفع عن مباشرة حاجاته او يكون عاجزاً عنها لما ربي عليه من خلق التمتع والترف... وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للانسان اذ الثقة

(١) المقدمة، ص ٣٨٠ - ٤٢٩.

(٢) «منها الضروري وهي الاقوات من الحنطة وما في معناها كالبقلاء والبصل والثوم واشباهه... ومنها الكمالي مثل الفواكه...» المرجع السابق، ص ٣٦٢ - ٣٦٣.

(٣) «اعلم ان الصناعة هي ملكة في امر عملي فكري». الجانب العملي في هذا الامر يمثل الجسماني المحسوس، والجانب الفكري يمثل ما نحصل عليه من افكار تتعلق بهذا الامر. ومن هنا يكون اكتساب الملكة في صناعة معينة بالمباشرة وتكرار الفعل كما يكون بالتعليم على يد معلم. وتتوقف مهارة الحرفي الذي يكتسب الصنعة على مباشرته لها (وتقلها بالمباشرة اوعب لها واكمل لان المباشرة في الاحوال الجسمانية للمسوسة اتم فائدة) كما تتوقف على جودة التعليم، أي ملكة المعلم. انظر المقدمة، ص ٣٩٩ - ٤٠٠.

(٤) «التجارة (هي) محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالفلاء... وذلك القدر النامي يسمى ربحاً». المرجع السابق، ص ٣٩٤.

(٥) قارن لرسطو الذي لا يعتبر التجارة من قبيل النشاط الطبيعي. وقد سبق ان بينا ان التجارة كانت تلعب دوراً كبيراً الهامية في مجتمعات شمال افريقيا في القرن الرابع عشر الميلادي، وهو ما يفرض اعتبار ابن خلدون لها ليس فقط من قبيل النشاط الطبيعي وانما كذلك من ضمن «امهات الصنائع».

(٦) «ان السلطان لا يله من اتخاذ الخدمة في سائر ابواب الامارة والملك (أي السلطة، م.د.) الذي هو بسبيله من الجندي والشرطي والكتب» المرجع السابق، ص ٣٨٢ - ٣٨٤.

بكل احد عجزا... وتدل على العجز والخنث الذي ينبغي في مذاهب الرجولية التنزه عنهما^(١).

ويقوم هذا النشاط الاقتصادي على تقسيم العمل. والامر يتعلق هنا بالتقسيم الحرفي للعمل: «اعلم ان الصنائع في النوع الانساني كثيرة لكثرة الاعمال المتداولة في العمران، فهي بحيث تشذ عن الحصر ولا يأخذها العدد^(٢). وتتمثل امهات الصنائع في الفلاحة وصناعة البناء والتجارة وصناعة الحياكة (الخياطة) والتوليد والطب وصناعة الخط والكتابة والوراقة والغناء. وابن خلدون يدرس هذه الصنائع دراسة تفصيلية^(٣).

اما فيما يتعلق بالقيمة التي يخصص لها ابن خلدون الفصل الاول من الباب الخاص بالمشكلات الاقتصادية^(٤)، فانه يؤكد ان كل كسب (وهو ما يأتي بسعي العبد وقدرته) هو في النهاية نتاج العمل: «فلا بد من الاعمال الانسانية في كل مكسوب او متمول (رأس مال، م.د.). لانه ان كان عملا

(١) ورغم ان خدمة السيد ليس من المعاش الطبيعي الا اننا نجد في المجتمع من يقوم بخدمة المحكومة وغيرها من الاسياد. مرد ذلك «ان العوائد تقلب طباع الانسان الى ماؤفها، فهو ابن عوائده لا ابن نسبة» ص ٢٨٤. وعليه لا يكون تقسيم المجتمع الى سادة وخاضعين (اي الى حاكمين ومحكومين) من طبيعة العمران البشري، وانما يرجع الى نوع العمران، اي الى العوائد التي يكتسبها الانسان في ظل اشكال معينة من المجتمعات.

(٢) المقدمة، ص ٤٠٥.

(٣) للمرجع السابق، ص ٤٠٦-٤٢٠. وايضا ارسطو قد تكلم عن هذا النوع من تقسيم العمل. وسنرى ان ويليام بيتي W. Petty سبهم. في القرن السابع عشر - بتقسيم العمل حتي في داخل الوحدة الانتاجية التي تنتج سلعة واحدة. وهو مظهر لتقسيم العمل يهتم به ادم سميث A. Smith اهتماما خاصا في القرن الثامن عشر. انظر فيما يلي الفصل الثاني من هذا الباب.

(٤) يقدم ابن خلدون هذا الفصل بعنوان «في حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وان الكسب هو قيمة الاعمال البشرية» انظر ص ٣٨٠ وما بعدها.

بنفسه مثل الصنائع، فظاهر (أي انه اذا كان مصدر الكسب هو العمل الشخصي، كما في ممارسة حرفة يكون الامر واضحا، (م.د.) وان كان من مقتني الحيوان والنبات والمعدن (يقصد بذلك حالة الزراعة واستخراج المعادن، م.د.) فلا بد فيه من العمل الانساني كما تراه، والا لم يحصل ولم يقع به انتفاع^(١). أي انه حتي في حالة الانتاج الزراعي والنشاط الاستخراجي يكون الامر اقل وضوحا. ورغم ذلك فنتاجها اثر للعمل الانساني، وبدونه لا ربح ولا انتفاع.

فالمعمل اذن، في نظر ابن خلدون، هو مصدر القيمة. ثم نفهم من قوله في مكان لاحق ان المنفعة شرط للقيمة. أي انه لكي يكون للسعة قيمة يتعين ان تكون مطلوبة اجتماعيا. أي مطلوبة بواسطة الاخرين^(٢). ثم يوسع ابن خلدون من فكرته في القيمة: اذا كانت اثمان^(٣) المواد الغذائية (الاقوات) في قطر الاندلس اعلى منها في شمال افريقيا فذلك لان الزراعة في الاندلس تحتاج الى عمل اطول وكمية اكبر من النفقات اللازمة كالسماد، لان «النصارى دفعوا بأهل الاندلس الى سيف البحر وولاده المتوعدة الخبيثة الزراعية النكدة النبات... فاحتاجوا الى علاج المزارع

(١) ص ٢٨١، انظر كذلك ص ٢٨٢ والفصل الحادي عشر من الكتاب الرابع، ص ٣٦٠ وما بعدها، حيث يقول «ان للكسب انما هي قيم الاعمال، فاذا كثرت الاعمال كثرت قيمها».

(٢) في الواقع «ان الصنائع لما تستجد (أي تتطور، م.د.) اذا احيى اليها وكثر طالباها، ص ٤٠٣.

(٣) تتضمن فكرة الثمن فكرة النقود. وفي شأن النقود يتحدث ابن خلدون عن «الذهب والفضة (كمقياس) قيمة كل متمول (أي رأس المال). وهما النخبة والتقنية (أي الملكية) لاهل العالم في الغالب. وان اقتصرت سواهما في بعض الاحيان فانما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الاسواق» ص ٢٨١. والجملة الاخيرة تفيد ان اقتناء شيء اخر غير الذهب والفضة لا يكون الا بقصد التمكن في النهاية من مبادلته في السوق بالذهب والفضة. هذا التصور للنقود يفترض مبادلة تتم في الشكل التالي: نقود - سلعة - نقود.

والغدن لاصلاح نباتها وقلحها، وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزيل وغيره لها مؤنة، وصارت في فلحهم نفقات لها خطر، فاعتبروها في سعرهم^(١). وهو ما ليس بحاصل في شمال افريقيا. هنا، وعلى عكس اللوسيين، لا يبحث ابن خلدون عن تفسير «الثلث للعادل» وإنما عن تفسير الثمن الجاري في السوق.

تلك هي نتيجة تحليل ابن خلدون في اطار النشاط الاقتصادي او المعاش، الذي يعتبره اساس العمران الانساني في تطوره: نظرية للعمل في القيمة يصوغها في شكل عام، ويدفع بها حتي الى التوصل الخافت الى فكرة فائض القيمة^(٢): فأصحاب الجاه (اي اقوياء الارض) في جميع اصناف المعاش اكثر يسارا وثروة من فاقي الجاه. فالناس يعينونهم بأعمالهم في جميع حاجاتهم، فتكون قيم تلك الاعمال كلها من كسبهم (اي من كسب اصحاب الجاه). فهم يستعملون في جميع معاشاتهم «الناس من غير عوض»، فتتوفر عليهم قيم اعمال الناس. فصاحب الجاه يكون بين قيم للاعمال يكتسبها بلا عوض وقيم تدعوه الضرورة الى اخراجها اي فرضها خراجا (أو جزية) على

(١) المقدمة، ص ٣٦٤.

(٢) وهو يصل بطريق غير مباشر حتى الى تصور امكانية ترجمة العمل المركب الى عمل بسيط ثم «ان الصنائع منها البسيط ومنها المركب. والبسيط هو الذي يختص بالضروريات. والمركب هو الذي يكون للكماليات. والمتقدم منها في التعليم هو البسيط لبساطته اولا، ولاته مختص بالضروري الذي تتوفر الدواعي على نقله، فيكون سابقا في التعليم ويكون تعليمه ناقصا. ولا يزال الفكر يخرج اصنافها (اي اصناف الصنائع البسيطة. م.د.)، ومركباتها من القوة الى الفعل بالاستتباب شيئا فشيئا على التدرج حتى تكمل. ولا يحصل ذلك دفعة وإنما يحصل في ازمان واجيال، اذ خروج الاشياء من القوة الى الفعل لا يكون دفعة لا سيما في الامور الصناعية، فلا بد لها ان من زمان ولهذا تجد الصنائع في الامصار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها الا البسيط فاذا تزايدت حضارتها ودعت امور الترف فيها الى استعمال الصنائع خرجت من القوة الى الفعل». المقدمة، ص ٤٠٠.

تابعه (١). هذه النظرية ستصبح محور علم الاقتصاد السياسي ابتداء من منتصف القرن السابع عشر.

* * *

وعليه يظهر ابن خلدون، في صدر مجتمع يقوم على انتاج المبادلة البسيط، كرائد لنظرية العمل في القيمة. وهي نظرية يتم حولها مولد الاقتصاد السياسي كعلم. لكي يتحقق ذلك كان من اللازم ان تشهد طريقة الانتاج، اي الواقع الاقتصادي، تحولا جذريا جديدا، تحولا يسمح للانسان بأن يعي كل متناقضات انتاج المبادلة وكل المتناقضات التي تحتويها السلعة نفسها، وهو الوعي الذي يتبلور في مولد الاقتصاد السياسي كعلم. وهو ما يتحقق في المرحلة الرأسمالية.

(١) المرجع السابق، ص ٣٨٩.

الفصل الثاني

مولد الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية

يتركز اهتمامنا في هذا الفصل على الجزء من المرحلة الرأسمالية الذي يمتد من قيام طريقة الانتاج للرأسمالية الى النصف الاول من القرن التاسع عشر. في اطار هذه الفترة يمكن ان نميز مرحلتين من مراحل تطور طريقة الانتاج الرأسمالية بما يقابلها من فكر اقتصادي: مرحلة الرأسمالية التجارية^(١) التي تمثل الوسط التاريخي للفكر الاقتصادي للتجارين^(٢)، ومرحلة الرأسمالية الصناعية^(٣) التي شهدت مولد علم الاقتصاد السياسي.

أولاً: الرأسمالية التجارية والفكر الاقتصادي للتجارين: ^(٤)

يبدأ قيام طريقة الانتاج الرأسمالية بمرحلة تحول برزت فيها قوى المجتمع

(١) Commercial capitalism; capitalism commercial

(٢) The Mercantilist economic thought; la pensée économique mercantiliste

(٣) Industrial capitalism; capitalism industriel

(٤) استعنا في اعطاء هذه الصورة للتحول الرأسمالي بالمرجع التالية:

O.C.Cox, The foundations of Capitalism, Peter Owin, London, 1959, ch. XVI -=

الجديد في سبيلها الى تحقيق سيادتها. وقد وجدت بذور هذا التحول، كما رأينا، في المجتمع الاقطاعي وحتى في المجتمعات السابقة عليه فيما يتعلق برأس المال التجاري. ونمت هذه البذور من خلال ازمة تفكك الاقطاع، ليتم التحول من خلال عملية مركبة ابعد عن ان تكون خطية في مرحلة اولى من مراحل التطور الرأسمالي غطت الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر. وهي مرحلة انتقالية تسبق فترة لاحقة ترى كامل تطور قوى المجتمع الجديدة. هذه المرحلة الانتقالية تسمى عادة بمرحلة الرأسمالية التجارية^(١).

وقد شهدت هذه المرحلة نمو روابط الانتاج الجديد (الرأسمالية) في الزراعة وفي الصناعة عن طريق عملية تغير جذري يسيطر من خلالها رأس المال على الانتاج. هذه العملية تحتوي تغيرات تمثلت في نمو التميز الاجتماعي في داخل

=XIX - M, Dobb, Studies in the Development of Capitalism, Routledge & Kegan Paul, London, 1959, ch. 3 - 4 - Dobb, Papers on Capitalism, Development and Planning, Routledge & K. Paul, London, 1967 p. 2 - 33 - J. Eaton, Political Economy, Lawrence & Wishart, London, 1958, ch. 3 - E. Fromm, the Fear of Freedom, Routledge and K. Paul, London, 1961, p. 33 and sqq. - A. Gray, The Development of Economic Doctrine, Longmans, London, 1944, ch. 3 - E. Lispon, The Economic History of England, vol. II, The Age of Mercantilism, Adam & ch. Black, London, 1943 - R. Mousnier, les XVIe - XVIIIe Siècles, Histoire Générale des Civilisations, Tome IV, P.U.F. 1961, p. 85 - 107 - J. Schumpeter, History of Economic Analysis, part II, ch. 3 & 7 - Southgate, English Economic History, ch. VI - XXII - R.H. Tawney, Religion and the Rise of Capitalism, John Murray, London 1948, p. 66 & sqq.

(١) اعتبار الرأسمالية التجارية كمرحلة انتقالية في تطور الاقتصاد للرأسمالي يعني اننا لا نستخدم هذا الاصطلاح «الرأسمالية التجارية»، كما يفعل البعض خطأ، للتعبير عن نظام متميز (من ناحية طبيعة روابط الانتاج التي يقوم عليها) نال لطريقة الانتاج الاقطاعية وسابق على طريقة الانتاج الرأسمالية.

الفلاحين (المنتجين المباشرين في الريف) وفي داخل الحرفيين (المنتجين المباشرين في المدينة) على نحو يدفع الى نمو طبقة جديدة من المنتجين المباشرين (اغنياء الفلاحين وارياب الحرف) يرتبطون مباشرة بالسوق بشراء ما يلزمهم وبيع منتجاتهم (ومن ثم يلعبون دور التاجر) ويستخدمون الاقفر من الفلاحين والحرفيين كعمال اجراء، على نحو يمكنهم من الحصول على فائض يستخدم على الاقل جزئيا لزيادة الانتاج في الفترات القادمة (للتراكم)، ويغير من طبيعة عملية الانتاج ليصبح موحها للسوق. ومن ثم يكون المنتج قد بدأ يلعب دور التاجر كذلك فهو يرتبط مباشرة بالسوق وينتج له. كما احتوت هذه العملية (عملية التغير الجذري الذي يحقق سيطرة رأس المال على الانتاج) في نفس الوقت تركيز ملكية وسائل الانتاج القائمة في الزراعة والصناعة في ايدي فئة من كبار الملاك على حساب صغار الفلاحين والحرفيين الذين ينفصلون عن هذه الوسائل، الامر الذي يبلور الاستقطاب الاجتماعي التدريجي وتميز الطبقتين اللتين تسودان المسرح الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي: الطبقة الرأسمالية (البرجوازية) والطبقة العاملة (البروليتاريا)، ويكون رأس المال قد قطع شوطا كبيرا في سيطرته على الانتاج. ولكن، لكي يتم ذلك كان من اللازم ان يكون رأس المال قد تطور في اقدم اشكاله التاريخية: اي في شكل رأس المال التجاري الذي نشأ وتطور في التداول (اي في السوق) بعيدا عن الانتاج. وهو تطور يمثل الاساس التاريخي لطريقة الانتاج الرأسمالية (التي هي بطبيعتها انتاج للمبادلة للسوق)^(١). الا ان هذا

(١) هذا القول يصدق فقط بالنسبة لأوروبا الغربية. اذ الظاهر ان التحول الى طريقة الانتاج الرأسمالية قد اخذ مسارا مختلفا في بروسيا واليابان، غالبا عن طريق تحول التجار الى رأسماليين صناعيين. انظر دراسة المؤرخ الاقتصادي الياباني Kochachiro Takahashi المشار اليها في ص ١٤ من كتاب M. Dobb بعنوان ابحاث في الرأسمالية والتطور والتخطيط السابق الاشارة اليه. هذا لا يعني انه لم يحدث ان تحول بعض التجار في أوروبا الغربية الى رأسماليين صناعيين، على النحو الذي سنراه.

التطور وان مثل الاساس التاريخي لا يقدر بذاته لا على تحويل طريقة الانتاج الى شكلها الرأسمالي ولا على تفسير هذا التحول. لنزوم تطور رأس المال التجاري كنساس تاريخي للتحويل الى الانتاج الرأسمالي ادى بالبعض أن يتصور، على غير صواب، هذا التحول اخذا طريقه من خلال تحول التجار، في اوروبا الغربية وفي انجلترا بصفة خاصة، الى رأسماليين صناعيين محققين بذلك سيطرة رأس المال على الانتاج.

لبيان كيفية بروز طريقة الانتاج الرأسمالية في هذه المرحلة، اولى مراحل تطورها، ولتقادي الوقوع في هذا الخطأ، سنرى:

اولا: المقصود برأس المال التجاري، وهنا نحرص على التعرف عليه في حركته، في تطوره، وكيف ان هذا التطور يمثل الاساس التاريخي لطريقة الانتاج الرأسمالية وان التحول اليها لم يتم اساسا عن طريق طبقة التجار.

ثانيا: الكيفية التي تم بها التحول في المجالات المختلفة للنشاط الاقتصادي.

ثالثا: واخيرا الفكر الاقتصادي نتاج هذه المرحلة الانتقالية.

١ - رأس المال التجاري وتطوره:

الواقع ان رأس المال التجاري (او رأس مال التاجر) هو اقدم من طريقة الانتاج الرأسمالية، بل هو اقدم وجود لرأس المال تاريخيا. وجود لاداء وظيفة تتمثل في الوساطة في التبادل. ومن ثم كان شرط وجوده هو تبادل السلع. متى وجد هذا التبادل امكن لرأس المال التجاري ان يؤدي وظيفته بصرف النظر عن الاساس الاجتماعي للانتاج، اي يستوي في ذلك ان يتم الانتاج في

أطار جماعة بدائية لا تبادل للمنتجات في داخلها وإنما يقوم التبادل بينها وبين جماعة أخرى على سبيل الاستثناء، أو يقوم الانتاج على أساس العمل العبودي (كما رأينا في اليونان القديمة) أو على أساس عمل الاقنان أو عمل الحرفي الصغير (كما رأينا في أوروبا الاقطاع) أو على أساس العمل الاجير (كما سنرى لطريقة الانتاج الرأسمالية). ولكن اذا كان وجود رأس المال التجاري رهين بوجود التبادل ايا كان الأساس الاجتماعي للانتاج فان مدى دخول المنتجات في التجارة يتوقف على نوع الانتاج. ففي اقتصاد يقوم أساسا بقصد المبادلة يتسع مدى دخول المنتجات في التجارة عنه في اقتصاد طبعي لا تتم المبادلة فيه الا في حدود ضيقة. من ناحية تساعد التجارة بدورها على اضاء خصيصا اقتصاد المبادلة على الانتاج على التفصيل الذي سنراه في التو. فالسلعة ان، الناتج الذي يكون محلا لمبادلة هي شرط وجود رأس المال التجاري الذي يقوم بتنشيط حركة السلع.

وتتمثل حركة السلع هذه من حيث الجوهر في تبادل السلع بعضها البعض، ومن حيث الشكل في تحويل السلع الى نقود (البيع من جانب التبادل الاول) ثم تحويل النقود الى سلع (الشراء من جانبه في مرحلة تالية). وظيفة رأس المال التجاري هي مساعدة التبادل. وتتم بآداء عمليتين تتبلور اولاهما في التخلي عن النقود لشراء السلع بواسطة التاجر، ليقوم في مرحلة ثانية بثانيتها اي ببيع هذه السلع في مقابل النقود التي تتضمن الربح. في وجود رأس المال التجاري لا يمكن ان تصور التبادل الذي يتم كتبادل عار يقع بين المنتجين المباشرين (اي من يقومون ببذل الجهد الواعي اللازم لانتاج السلع). ففي الانتاج القائم على عمل العبيد وفي الانتاج الاقطاعي، صاحب العبد أو شريف الارض أو الدولة (بالقدر الذي تحصل فيه على جزء من الفائض

مباشرة اذا كانت مالكة لعبيد او لارض او بطريق الضريبة) هم الذين يحصلون على المنتجات المثلة للثأج الفاض الذي يمكن طرحه في السوق. هؤلاء، وليس المنتجين المباشرين، هم الذين يظهرن كبائعين للسلع التي يشتريها التاجر. والتاجر يشتري ويبيع لعدد كبير، وفي يده تتركز عمليات الشراء والبيع، وعليه لم تعد هذه العمليات ترتبط بمتطلباته هو المباشرة. ولكي يقوم بهذه العمليات تبقى ثروته دائما في شكل النقود^(١)، وهي تعمل دائما كرأس مال، في حركة تتمثل في التخلي عن النقود اولا في سبيل السلع، ثم التخلي عن السلع في مقابل النقود (التي يفوق قدرها مقدار النقود الاولى)، اي انها تتمثل في: نقود - سلعة - نقود (اكثر). وعليه يكون الهدف من المبادلة هنا، ليس قيمة الاستعمال (اذ التاجر لا يشتري السلعة لاستعماله هو) وانما قيمة المبادلة في شكلها النقدي (اذ التاجر يشتري السلعة لما لها من قدرة على ان تتبادل بغيرها من السلع). وعليه تكون هذه الحركة هي التي تميز حركة رأس المال التجاري عن التجارة بين المنتجين المباشرين (كما اذا باع الفلاح كمية من القمح في السوق واشترى بما حصل عليه من نقود محراثا يستخدمه في عملية الانتاج)، وهي حركة تتمثل في التخلي عن السلعة في مقابل محراثا يستخدمه في عملية الانتاج)، وهي حركة تتمثل في التخلي عن السلعة في مقابل النقود ثم استخدام النقود في شراء سلعة يستخدمها بائع السلعة الاولى في اغراضه الاستهلاكية او الانتاجية، وتأخذ اذن شكل: سلعة - نقود - سلعة، ويكون الهدف من التبادل فيها هو قيمة الاستعمال^(٢).

(١) وهي تأخذ هذا الشكل ايا كان شكل التنظيم الاجتماعي للانتاج الذي يتم معه تبادل السلع تبادلا يتم ببساطة رأس المال التجاري.

(٢) من هذا نستنتج امكانية وجود التجارة دون وجود رأس المال التجاري.

وبهذا يتحقق لنا تعريف اولي برأس المال التجارى، نقول اولى لان التعرف عليه، شأنه في ذلك شأن اية ظاهرة تكون محلاً للمعرفة لا ينضبط الا اذا لخصناه في تطوره. في اشكال التنظيم الاجتماعي للانتاج السابقة على الرأسمالية، وخاصة في ظل الانتاج الطبيعي الذي يعرف دائماً التبادل في اطار محدود، كان رأس المال التجارى يمثل الشكل الغالب لرأس المال، اذ الى جانب سيطرة رأس المال التجارى على التبادل (التداول) لم يكن رأس المال يسيطر على مجالات الانتاج. هنا يظهر رأس المال التجارى، باعتبار وجوده المستقل، ليؤدي وظيفة رأس المال. كل وظيفة رأس المال. اذ يمثل هذا الوجود المستقل لرأس المال التجارى (الثروة التجارية) انفصال عملية التداول (التبادل) عن اطرافها المتباعدة، اي عن المنتجين المتبادلين انفسهم الذين يبقون منفصلين عن عملية التداول، حيث لا يتعلق الامر بانتاج موجه بطبيعته الى المبادلة. فتكون عملية التداول، بما تحويه من رأس مال تجارى منفصلة عنهم. اذا كان الانتاج بطبيعته غير موجه للتبادل فان المنتجات لا تصبح سلعا الا عن طريق التجارة، فالتجارة هي التي تحولها الى سلع ونقود. ومن ثم يظهر رأس المال اولا في عملية التداول، اذ فيها تتحول النقود الى رأس مال. ولكنه رأس مال لا يسيطر على اطراف الانتاج التي يتوسط بينها، كما انه لا يخلق هذه الاطراف، اذ وجوده قاصر على التداول. بمعنى اخر، هناك دائرة الانتاج ودائرة التداول، في الاولى تنتج المنتجات بواسطة عدد كبير من الوحدات الانتاجية ثم يتم التبادل (في حدوده) عن طريق دائرة التداول. في المجتمعات السابقة على الرأسمالية تحتوي دائرة الانتاج مجالات مختلفة منه ما زال تركيبها الداخلي مبنياً بصفة رئيسية على اساس انتاج قيم استعمال (للاشباع المباشر) وليس انتاج مبادلة. التبادل الذي يتم في حدود ضيقة نسبياً بين هذه المجالات المختلفة للانتاج يتم من خلال التداول، اي في دائرة التداول.

في هذه الدائرة يتعين وجود ما يقوم بدور الوسيط في التبادل بين هذه المجالات المختلفة للانتاج. لوجود هذا الوسيط لزم تطور النقود الى رأس مال تجاري يقتصر وجوده على دائرة التداول ويكون مستقلا عن عملية الانتاج بمجالاتها المختلفة التي تمثل اطراف التداول. ويقام رأس المال التجاري بهذه الوظيفة تتميز دائرة التداول ويتم ربط مجالات الانتاج المختلفة (التي يتم التبادل بينها) بواسطة ثالث: هو رأس المال التجاري. عملية التحول هذه تعني شيئين: اولاً ان التداول لم يسيطر بعد على الانتاج، وإنما هو مرتبط به ارتباطاً بأساس له محدد من خارجه (أي من خارج التداول)، وثانياً ان عملية الانتاج لم تستوعب بعد (أي لم تمتص بعد) التداول ليصبح مجرد مرحلة من مراحل الدورة الانتاجية. لكي يتحقق هذان الأمران لا بد لرأس المال من أن يسيطر ليس فقط على دائرة التبادل وإنما كذلك على دائرة الانتاج. فإذا ما سيطر على الانتاج نكون بصدد رأس المال المنتج (الذي يسيطر على شروط عملية الانتاج في شكلها الاجتماعي الجديد) ويصبح رأس المال التجاري مجرد مرحلة في دورة رأس المال التي تحتوي الانتاج والتداول. ولكن لكي يتم لرأس المال السيطرة على اطراف عملية التداول (أي على مجالات الانتاج) لا بد له ان يتراكم في عملية التداول (رأس مال تجاري) تراكماً يمكنه من هذا التحول الكيفي ويعلمه السيطرة على دائرة التداول.

اختصاراً! يمكن تلخيص مراحل تطور رأس المال فيما يلي:

- النقود تتحول الى رأس مال تجاري.
- رأس المال التجاري يسيطر على دائرة التداول (دون اطرافها، أي دون الانتاج)، التداول يكون منفصلاً عن الانتاج.

● رأس المال التجاري مدفوعا بالربح يتراكم (اي يتراكم تحول النقود الى رأس مال تجاري) ويتحول على نحو يمكن رأس المال من السيطرة على عملية الانتاج التي تتركز، في شكلها الجديد، اساسا على التداول الذي يصبح في ذات الوقت مجرد مرحلة عبورية للانتاج يتم فيها تحقيق الناتج الذي تم انتاجه كسلعة (اي انتج بقصد المبادلة)، كما يتم فيها استبدال مدخلات انتاجه (اي العوامل التي استهلكته اثناء انتاجه، بعد ان اصبحت هي الاخرى سلعا). هنا يظهر رأس مال التاجر (الذي نشأ مباشرة في التداول) كمجرد شكل من اشكال رأس المال في دورة تجده، مؤبدا بذلك وظيفة نوعية بعد ان كان يؤدي في الماضي (في ظل طرق الانتاج السابقة على الرأسمالية) كل وظيفة رأس المال. ونكون بصدد طريقة انتاج يسيطر عليها رأس المال بوصفه العلاقة الاجتماعية الغالبة ويعطيها بذلك شكلا اجتماعيا تتميز به عن شكلها في ظل المجتمعات الاخرى (في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالي وكذلك المجتمعات اللاحقة عليه). ويكون فيها الانتاج انتاج مبادلة، ومبادلة نقدية معممة^(١).

وعليه نستطيع ان نفهم لماذا ظهر رأس المال التجاري كالشكل التاريخي

(١) وعليه يكون تحول رأس المال التجاري من الوجود المستقل خارج عملية الانتاج الى الوجود التابع لرأس المال المنتج الذي اصبح مسيطرا على عملية الانتاج التي تلحق طابعا صناعيا في اتساع مستمر. يكون هذا التحول مظهرا للتطور الاقتصادي العام للمجتمع. ويكون الوجود المستقل لرأس المال التجاري وسيافته مرادفا لعدم خضوع عملية الانتاج لرأس المال، ومن ثم مرادفا لتطور رأس مال يرتكز على تنظيم اجتماعي (غير رأسمالي) للانتاج ويكون هو (اي رأس المال التجاري) غريبا عنه. هذا يعني انه، عند المستوى من تطور المجتمع الانساني=

لرأس المال من زمن بعيد قبل ان يحقق رأس المال سيطرته على الانتاج. فهو يظهر في المجتمعات السابقة على الرأسمالية باعتباره رأس المال ويقوم بوظيفته، ثم هو يتطور لمستوى معين كـ **كلاس** تاريخي للتحويل الى طريقة الانتاج الرأسمالية: كـ **كلاس** لتركيز الثروة النقدية، ولأن طريقة الانتاج الرأسمالية تفترض انتاج المبادلة، اي البيع على نطاق واسع وليس لمستهلك فرد، وهنا تتبدى كذلك اهمية دور التاجر الذي لا يشتري لاشباع حاجاته هو وانما يركز مشتريات العديد من المشترين في مشترياته هو. يضاف الى ذلك ان كل تطور لرأس المال التجاري يميل الى اعطاء الانتاج (على نحو متزايد) خصيصا انتاج المبادلة وتحويل المنتجات الى سلع.

وقد تم هذا التحويل، الذي ادى برأس المال الى السيطرة على علمية الانتاج مؤبدا بذلك الى تحول طريقة الانتاج القطاعية الى طريقة الانتاج الرأسمالية عن طريق تسليط رأس المال التجاري لاهتمامه على الانتاج جزئيا بهدف استغلال الانتاج القائم استغلالا اكفا يزيد من ربح رأس المال الجاري، وكذلك لتحويل الانتاج (اي تغيير الكيفية التي يتم بها) ليكون في خدمة اسواق اوسع ويحقق بالتالي ربحا اكبر. اما فيما يتعلق بالكيفية التي سيطر بها رأس المال التجاري اهتمامه على الانتاج تاريخيا فيمكننا ان نميز، من الناحية التحليلية، سبلا ثلاث:

= السابق على طريقة الانتاج الاشتراكية، يقوم التطور المستقل لرأس المال التجاري في علاقة تناسب عكسية مع التطور الاقتصادي العام للمجتمع. (هذه الفكرة يمكن ان تكون هاديا عند دراسة جذور التحول في الاقتصاديات الرأسمالية المختلفة، اذ يتعين في هذه الحالة البحث عن العوامل التي ادت الى عدم تحول رأس المال التجاري (الوطني) للسيطرة على الانتاج وكذلك البحث في الدور الذي لعبه رأس المال التجاري في ظل سيطرة رأس المال (من الاقتصاد الام) على الاقتصاد المتخلف.

● السبيل الاول تمثل في تحول التاجر الى رأسمالي صناعي، وهو ما تم بالنسبة للحرف التي تركز على التجارة وخاصة الحرف المنتجة للسلع الكمالية. هذه السلع كانت تستورد من بلاد اجنبية بواسطة التجار. ثم ما لبث هؤلاء ان انشأوا صناعات لانتاجها، قامت في بدايتها على استيراد المواد الاولية والعمال المهرة من البلدان الاجنبية التي كانت تنتج هذه السلع الكمالية. كما حدث في ايطاليا في القرن الخامس عشر عندما اقام التجار صناعات تنتج سلعا كان يجري استيرادها من قسطنطينية^(١).

● اما السبيل الثاني فيتمثل في ان يصبح المنتج نفسه تاجرا ورأسماليا، فيقوم هو بتركيم رأس المال (النقدي) وممارسة النشاط التجاري بأن يشتري بنفسه المواد الاولية اللازمة ويبيع السلعة المنتجة، ويبدأ في تنظيم انتاجه على أسس رأسمالية، مميّزا بذلك انتاجه كـيفيا عن الانتاج الزراعي الطبيعي والانتاج الحرفي بما كان يفله من قيود التنظيم الطائفي في العصور الوسطى. هذا السبيل هو السبيل الثوري اذ يقوم على إحداث تغييرات جوهرية (جزرية) في الطريقة التي تتم بها عملية الانتاج سواء من حيث نوع قوى الانتاج (القوة العاملة + وسائل الانتاج) او من حيث تنظيم الوحدة الانتاجية.

● اما السبيل الثالث فقد تبلور عندما بدأ عدد من افراد طبقة التجار الموجودة من قبل في تحقيق سيطرتهم المباشرة على الانتاج. مثال ذلك ما كان يتم في صناعة الملابس بانجلترا حتى القرن السابع

(١) انظر ما سبق في مثنياً من الفصل الاول من هذا الباب.

عشر. حينما كان تاجر الملابس يزود النساجين، اي المنتجين المباشرين الذين كانوا يقومون بالانتاج بنفس الطريقة التي كانت سائدة من قبل اي وفقا للطريقة القديمة، يزود هؤلاء النساجين بالمواد الاولية (الصوف) ويشتري منهم النسيج. فهؤلاء المنتجين المباشرين يعملون في الواقع لحساب التاجر الذي يخص نفسه بفائض عملهم. هذا السبيل، وان كان قد خدم تاريخيا كنقطة انتقال (نحو الانتاج الرأسمالي) لا يستطيع بذاته ان يسهم في القضاء على طريقة الانتاج القديمة. بل بالعكس يميل الى الاحتفاظ بها والابقاء عليها باعتبارها اساس وجوده (اي وجود رأس المال التجاري). فهو اذ يضمن سيطرته على المنتجين يقيهم على طريقة انتاجهم القديمة. فهو لا يغير اذن من مستوى قوى الانتاج. بل يزيد على ذلك انه يجعل حالة المنتجين المباشرين أسوأ من حالة من يعملون تحت السيطرة المباشرة لرأس المال. ولذا لا يلبث هذا السبيل ان يصبح عائقا امام طريقة انتاج رأسمالية حقيقية، ويكون مآله التقلص كلما تطورت هذه الطريقة.

اذا كان من الممكن تمييز هذه السبل الثلاثة من الناحية التحليلية فان واقع مرحلة التحول الرأسمالي قد شهد هذه السبل مختلطة، كما شهد اختلافا في سبل وسرعة تطور الفروع المختلفة للانتاج وكذلك في اماكن تطورها. الامر الذي يؤدي الى اختلاط المصالح وتشابكها (وما يترتب على ذلك من تغير سريع في التحالفات الاجتماعية والسياسية التي تتكون في المجتمع) اختلاطا يميز بصفة عامة مرحلة الانتقال من طريقة الى اخرى من طرق الانتاج. ورغم ذلك تشير الاتجاهات العامة لهذه المرحلة الى الزيادة المستمرة في سيطرة

رأس المال، ورأس المال الصناعي، على الانتاج^(١).

من هذا يبين ان تطور رأس المال التجاري لمستوى معين وان كان يمثل الاساس التاريخي لتطور طريقة الانتاج الرأسمالية الا انه لا يقدر بذاته على دفع التحول نحو طريقة الانتاج هذه، عن طريق التغييرات التي تصيب قوى الانتاج نفسها، وعلى الاخص العمل. وهي تغييرات لم تحدث بفعل طبقة التجار الا بالقدر المحدود الذي تحول به نفر من التجار الى رأسماليين صناعيين. ومن هنا لزم التعرف، ولو بقليل من التفصيل، على هذه التغييرات.

(١) وهذا ما يقصد عندما يقال ان التجارة كانت الشرط اللازم لتحول الصناعات الحرفية والصناعات المنزلية للريفية والزراعية الاقطاعية الى نشاطات تقوم بها الوحدات الانتاجية الرأسمالية (المشروعات). فمن طريق التجارة تطورت المنتجات الى سلع بما تزودها به من سوق تبايع فيها وبما تحققه من بلورة تدريجية للتكافؤ بين السلع المتبادلة. والتجارة هي التي تزود الانتاج بالمواد الأولية والمواد للمساعدة الجديدة. ومن ثم فهي التي تؤدي الى اقامة فروع جديدة تقوم من البداية على التجارة (أي للمبادلة) سواء في السوق المحلية او العالمية. في هذه المرحلة كان التاجر يجد السوق العالمية امامه وكان من المتعين عليه ان يقارن دائما بين الثمن الذي يشتري به واثمن السوق في الداخل وفي الخارج ليتوصل في النهاية الى ان يبيع السلع على الثمن الذي يحقق اكبر ربح. الامر الذي ضمن له السيطرة على رأس المال المنتج (وخاصة في الصناعة). ولكن ما ان تكتسب الصناعة اليدوية، وخاصة الصناعة ذات الحجم الكبير. قوة كافية، تقوم بدورها بخلق اسواق لنفسها عن طريق أسرها للأسواق بواسطة ما تنتجه من سلع، عند هذا الحد تصبح التجارة في خدمة الصناعة ويمثل الاتساع المستمر للسوق ضرورة حيوية بالنسبة للصناعة. ويستمر الانتاج الكبير الذي يتوسع باستمرار في عمر الاسواق الموجودة بالسلع، ولا يتوقف بالتالي عن سعيه الى توسيع اكبر للسوق، اي الى تحطيم القيود التي تحد من توسعه. هنا لم تعد التجارة (باعتبارها التعبير عن الطلب الفائق) هي التي تحد من هذا الانتاج الكبير، وانما الذي يحد منه هو مقدار رأس المال المستخدم ومستوى تطور انتاجية العمل، (ومن هنا جاء السعي المستمر لتراكم رأس المال وزيادة انتاجية العمل). وهنا يحل الرأسمالي الصناعي محل التاجر، فهو الذي يجد السوق العالمية امامه، وهو الذي يقوم بالمقارنة بين ثمن سلعته عند انتاجها واثمن السوق في الداخل وفي الخارج.

٢ - الكيفية التي تم بها التحول في المجالات المختلفة للنشاط

الاقتصادي:

نبادر بالقول بأن التغييرات التي تم من خلالها التحول الرأسمالي اعطت لهذه المرحلة الاولى صورة عامة يمكن ان نحدد من الان ملامحها الرئيسية^(١). فتمتيز مرحلة الرأسمالية التجارية، كمرحلة تالية لتفكك الاقطاع، بما شهدته من عملية صعود البورجوازيين اساسا في شكل رأس المال التجاري على حساب سادة الاقطاع من ناحية وصغار المنتجين من الفلاحين والحرفيين من ناحية اخرى. وهي عملية تزداد اتساعا وعمقا في شكل استقطاب اجتماعي لطريقة انتاج المبادلة البسيطة التي وجدت جذورها مع تفكك طريقة الانتاج القطاعية، استقطابا يتبلور في خلق طبقة من المنتجين الرأسماليين (في الزراعة والصناعة) وطبقة من العمال الاجراء الاحتماليين، هذا الاستقطاب تم عن طريق تحولات كيفية في الزراعة والصناعة، وزاد من سرعته التوسع التجاري وخاصة في مجال التجارة الخارجية، في وقت كانت فيه الزراعة والصناعة ما زالتا تحت سيطرة التجارة. هذا التوسع التجاري عمل بدوره على تطور اقتصاد نقدي في أوروبا. اخيرا تتميز هذه المرحلة بقيام الدول المركزية بانشغالها بتوسيع السوق الداخلية، عن طريق خلق الوحدات السياسية القومية، والسوق

(١) هدف تقديم هذه الصورة العامة محدود. فالقصور هو ان نبرز الخصائص الجوهرية للمرحلة على نحو يسهل فهم الفكر الاقتصادي لهذه المرحلة. وعليه فان عدم الكلام عن المظاهر الاخرى لعملية التحول لا يعني اغفال دورها (كالنشاط المصرفي والمالي وتفاصيل دور الدولة.. الى غير ذلك). من ناحية اخرى كلامنا، عند تقديم هذه الصورة، عن نظام جديد في الانتاج وانتشاره وطرده محل اخر لا يعني انه يظهر لأول مرة، ولكن القاعدة هو وجود هذا النظام (وانما كجنين او كظاهرة غير سائدة) في ظل التنظيم السابق او الاسبق. اخيرا نوضح بصدد هذه الصورة ان معالجة كل ناحية من نواحي النشاط استقلالا لا تعني امكانية فهم طبيعة الجزء دون رده الى الكل، وذلك للارتباط المعنوي بين كل اجزاء التنظيم الاقتصادي.

الخارجية عن طريق اكتساب المستعمرات وتحقيق السيطرة على اعالي البحار.

ففي الزراعة شهدت هذه المرحلة عملية التحول نحو الزراعة الحديثة: الانتاج يتم للمبالاة، وهو ذو طبيعة فردية تنافسية، تدفعه المصلحة الذاتية وتحقيق الربح، ويتخذ قراراته المزارع المستخدم للعمل الاجير. هذا الانتاج يقوم بطبيعة الحال الى جانب انتاج السوق الذي في وحدات الفلاحين المستقلين. بالنسبة للزراعة الانجليزية، شهدت هذه المرحلة بداية حركة التسييج^(١) التي بلغت ذروتها في القرن الثامن عشر بعد ان عرفت وقتا من التراخي في القرن السابع عشر. مضمون هذه الحركة، التي بدأت في واقع الحياة الاجتماعية ثم اضيف عليها القانون طابع «الشرعية»، هو قيام كبار الملاك واقياء الريف بتوسيع ملكاتهم العقارية عن طريق احتواء الاراضي التي كانت للاستعمال المشترك في القرية وكذلك اراضي صغار الملاك من الفلاحين وبناء سور حول ملكيتهم الكبيرة. وهو ما يمكنهم من ان يوسعوا من مساحة الوحدة الانتاجية الزراعية واستخدامها كمراعي للاغنام وتكون النتيجة ان يصبح بعض صغار الملاك بلا ارض يفلحونها. وكذلك قام كبار ملاك الاراضي التي كانت مقسمة على صغار الفلاحين كمستأجرين يزرعونها لانتاج الحبوب بتحويل ملكيتهم الى مراعي لتربية الاغنام. وبما ان المراعي لا تحتاج نفس القوة العاملة التي كانت تقوم بزراعة الارض بمحصولات غذائية اذ هي اقل كثافة لاستخدام القوة العاملة، تكون النتيجة ان يصبح بعض الفلاحين الذين كانوا مستأجرين للارض بلا ارض يزرعونها. في الحالتين لا يكون امام صغار الملاك الذين انتزعت ملكيتهم وصغار المستأجرين الذين ابعدوا عن الارض الا الاتجاه الى سوق العمل في المدينة يبيعون فيه قدرتهم على العمل، ويزودون الصناعة الجديدة

. Enclosure movement; mouvement d'enclosure (١)

المتوسعة بالقوة العاملة ويمثلون بذلك الطبقة العاملة (او البروليتاريا) وهي تتكون تاريخيا.

يفنى هذه الطبقة كذلك، كما سنرى، الحرفيين الذين يتحولون الى عمال اجراء. وهكذا يمكّن هذا التغيير الزراعة من الاستجابة لحاجة الصناعة الجديدة (التي لم تزل في اغلبها صناعة للمنسوجات والمنسوجات الصوفية) المزدوجة: حاجتها الى الصوف كمادة اولية وحاجتها الى الايدي العاملة الرخيصة^(١).

كما شهد القرن السادس عشر قيام تجار المدينة بالاستثمار في شراء الملكيات القطاعية الكبيرة على نطاق واسع. ورغم ان معظم هذه الاستثمارات تمت للمضاربة او للحصول على ريع الارض (وليس للحصول على ريع من طريق القيام بالنشاط الزراعي)، الا ان بعضها ادى الى الانفاق على تحسين الارض واستغلالها على أسس رأسمالية (باستخدام العمل الاجير ووسائل انتاج يملكها الرأسمالي صاحب المزرعة). وهو ما يصدق بصفة خاصة على المراعي الكبيرة التي خصصت لتربية الاغنام.

(١) في هذا الموقف وجد التناقض بين زراعة القمح وتربية الاغنام للصوف. وقد اثار ابعاد الكثير من الفلاحين (صغار الملاك او صغار المستأجرين) عن الارض نتيجة لتحويلها من زراعة القمح الى مراعي. كثيرا من النقاش، خاصة حول المسير الاجتماعي لهؤلاء المبعدين. وهو ما ادى في النهاية الى مناقشة اساس المشكلة الزراعية: هل تتمثل المشكلة في البحث عن احسن طريقة لاستخدام الارض بقصد اعاشة عدد من السكان، ام في البحث عن احسن طريقة لاستخدام الارض بقصد اعاشة عدد من السكان، ام في البحث عن احسن طريقة لاستثمار رأس المال في الزراعة؟ في هذه الحالة الثانية يتحدد استعمال الارض بما هو اكثر ارباحية. في هذا الوقت وجد من يناهز بضرورة البحث عن احسن طريقة لاستثمار رأس المال في الزراعة على اساس اعتبار المصلحة الذاتية (الصاحب رأس المال) والحرية الاقتصادية (له هو كذلك، بطبيعة الحال) الاساس الطبيعي للمجتمع الانساني. انظر.

Lipson, Economic History of England, T. II, p. IXVII.

كما شهد هذا القرن نموا كبيرا في الزراعة التي يقوم بها اغنياء الفلاحين المستقلين the rich Yeomen. الذين يقومون بها على ارض يستأجرونها ويضيفون عليها بالاستئجار او بالشراء او بالتسييج بالنسبة للارض التي كانت توجد خارج نظام الحقول المفتوحة، ويعتمدون في الزراعة أولا على عملهم وعمل افراد عائلتهم. الى ان اصبحوا في نهاية القرن مزارعين يعتمدون على العمل الاجير الذي يقدمه ضحايا التسييج او من يجاورهم من فقراء الفلاحين. كما وجد هؤلاء الفلاحين اغنياء مصدر دخل اخر في الربا الذي كانوا يحصلون عليه باقراض صغار الفلاحين المجاورين. والظاهر ان معظم التحسينات في الانتاج الزراعي قد انضلت بواسطة هذه الطبقة من اغنياء الفلاحين.

وفي الزراعة الفرنسية، كان هناك اتجاه نحو استقلال الفلاحين حتى منتصف القرن السادس عشر، الا ان كبار ملاك الاراضي (بما فيهم من اغنياء من المدن اشترى ملكيات عقارية كبيرة) تمكنوا من ان يعكسوا الاتجاه ويستعيدوا الاراضي المفقودة. ففي الفترة التي تلت حرب المائة عام (التي بدأت بين انجلترا وفرنسا في ١٢٢٩)، التي قضت على كثير من سكان الريف، قام كثير من برجوازي المدينة باستئجار الارض ثم تأجيرها من الباطن لمزارعين او لفلاحين يزرعونها بالشاركة، ويحصلون الايجار نقدا او عينا في صورة جزء من المحصول يبيعه البرجوازي في السوق. كما قام البرجوازيون بشراء الارض من كبار ملاك الاراضي لزراعتها مباشرة. كذلك كان كبار ملاك الاراضي يشترون الارض من صغار الفلاحين الذين يعجزون عن سداد الديون التي عقدها بمناسبة زراعة الارض او الذين لا يقدرون على زراعتها لما اصابها من تخریب بواسطة الحرب. بعض هؤلاء الملاك

البرجوازيون وكذلك من هذا حذوهم من النبلاء كانوا يعرفون كيف يراقبون الاسواق ويقومون بتخزين المحصولات انتظارا لانسب وقت لبيعها بأعلى ثمن. وهم لذلك يدخلون المحصولات التجارية ويحسنون منها، كما يلحقون في كثير من الاحيان بملكياتهم الزراعية بعض الآلات التي تستخدم في عمليات صناعية. الا ان هذه التغييرات لا تمثل التغييرات اللازم حدوثها في الزراعة لتحقق التحول الرأسمالي، اذ لا يتحقق بها التحول الى روابط الانتاج الرأسمالية في الزراعة، لانها لا تؤدي الى تطور التميز الاجتماعي في داخل الفلاحين المنشغلين في انتاج المبادلة البسيط على نحو يؤدي الى تميز عدد (محدود) من اغنياء الفلاحين يقومون بالانتاج للمبادلة ويرتبطون، مباشرة بالسوق في ظل شروط تسمح بزيادة انتاجية العمل مما يسمح بخلق فائض (يباع في السوق) ويمكن المنتج من القيام ببعض التركيم، كما يؤدي الى ان يقوم الاقفر من الفلاحين بالعمل في مقابل اجر، اي يصبحون عمالا اجراء. هذا يعني ان تحول الزراعة الفرنسية الى زراعة رأسمالية لا يتم الا في مرحلة لاحقة على تلك التي تحولت فيها الزراعة الانجليزية.

وهكذا يتغير التنظيم الاجتماعي للزراعة في اتجاه سيطرة رأس المال على الانتاج الزراعي، تغييرا يؤدي الى تركيز الملكية العقارية في ايدي قليلة والى فصل صغار الفلاحين عن وسائل الانتاج وتحويلهم الى عمال اجراء. كما ان هذا التغيير يمكن من احداث التغيير في الفنون الانتاجية الزراعية ويزيد من سرعة ابدالها: ابدال الدورة الزراعية، نظام الصرف، ابدال محاصيل جديدة، وادوات عمل جديدة، استخدام الأسمدة، الى غير ذلك مما يستلزم التوجه الى الصناعة للحصول منها على ما هو لازم لهذه التغييرات في الزراعة.

وفي الصناعة^(١) يحقق رأس المال سطوته على الانتاج عن طريق التحول التدريجي للنشاط الصناعي وتفكك نظام الطوائف. وتدرجيا تصبح وسائل الانتاج البلورة المادية لرأس المال، اذ يتفصل عنها العامل ويمتلكها الرأسمالي رب العمل. يتم ذلك عن طريق سلسلة من التحولات^(٢) تتبلور اولا في نظام الصناعة المنزلية^(٣) الذي ظهر بصفة اساسية في صناعة المنسوجات، وغالبا ما كان يتم في خارج المدينة وخارج نطاق سلطان الطوائف الحرفية القديمة (الامر الذي يعكس التناقض بين التجار وارياب هذه الحرف). في اطار هذا النظام يقوم التاجر رب العمل بتزويد الحرفيين بالمادة الاولية. هؤلاء يقومون بالعمل في مساكنهم مستخدمين ادوات عمل مملوكة لهم في مرحلة اولى (كثيرا ما كانوا يضطرون للاقتراض بفائدة مرتفعة للحصول على هذه الادوات). في مرحلة ثانية كان التاجر رب العمل يزودهم كذلك ببعض ادوات العمل. كما انه يدفع للعمال اجرا، ويكون الناتج ملكا له. فالعامل يعمل لحساب التاجر تحت سيطرة رأس المال، ويفقد بذلك استقلاله السابق. هذا ولم يؤد نظام الصناعة المنزلية الى تغييرات جوهرية في طريقة الانتاج الا في الحالات التي يتحول فيها التاجر الى رأسمالي صناعي ينشغل اساسا بعملية الانتاج ويقوم بالنشاط التجاري خدمة لها. اما في الحالات الاخرى. فلم يشهد هذا النظام الا تغييرات محدودة ناتجة عن حرص التاجر على ان يحصل على السلع المنتجة باقل تكلفة.

(١) Cf. Southgate, op. cit. p. 60 & sqq (١)

(٢) وضح لنا من دراستنا لمجتمع المدينة في اوروبا الاقطاع ان عملية التحول كانت قد قطعت شوطا كبيرا في داخل المدينة في اواخر القرون الوسطى عندما بدأ مد الانتاج الصناعي للمبادلة يغمز العوائق التي كانت تقيدها الطوائف وتحول الحرفي الى مركز التبعية في علاقته برب العمل. ولكنه كان تطورا يتم خلال ازمة تفكك النظام القطاعي.

(٣) Domestic industry (puting out sistem); industrie domestique (٣)

الى جانب هذا النظام الذي ساد النشاط الصناعي حتى اوائل القرن السابع عشر وجد نظام الصناعة اليدوية^(١)، خاصة في الحالات التي تحول فيها ارباب الحرف (او نفر من التجار) الى راسمالين صناعيين. في عملية التحول هذه كان رب الحرفة، الذي نجح في اقامة علاقة مباشرة بالسوق (لاعبا بذلك دور التاجر كذلك) وفي تركيم بعض رأس المال، ينظم الانتاج، في علاقته بالافقر من الحرفيين، على أساس من نظام الصناعة المنزلية ويدفع للعامل الحرفي اجرا نقديا او يتعاقد معه من الباطن (يشترى منه ما ينتجه). وهو نظام ما لبث ان تطور الى نظام الصناعة اليدوية. هنا يجمع العمال بأعداد كبيرة للعمل في اماكن مملوكة لرب العمل مكونين بذلك الوحدة الانتاجية^(٢) الرأسمالية او المشروع الرأسمالي^(٣). في مرحلة اولى كانوا يستخدمون ابوات علم مملوكة لهم، ثم بعد ذلك ابوات عمل يملكها الرأسمالي رب العمل. هنا نلاحظ ان هذا التجميع يعني ازدياد في الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج اذا ما قورنت بعملية الانتاج التي كان يقوم بها، في داخل الوحدة الانتاجية، عدد محدود من افراد عائلة الفلاح (في الزراعة الاقطاعية) او من الحرفيين (في ظل التنظيم الحرفي في مدن القرون الوسطى). هذا النظام الذي بدأ في الانتشار في القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر (ليحل محله مع الثورة الصناعية نظام المصنع القائم على الانتاج الالي) يقوم على تقسيم العمل في داخل المشروع، اي تقسيم عملية انتاج ناتج واحد الى عمليات صغيرة يعهد بكل منها الى عدد من العمال يقتصرون على القيام بها.

(١).System of manufacture; système des manufactures

(٢). Productive unit; unité productive

(٣).The capitalist enterprise; l'entreprise capitaliste

وقد تطور نظام الصناعة اليدوية باتباع سبيلين: يتشمل الاول في تجميع عدد من الحرفيين كان كل منهم يقوم استقلالا بحرفة معينة يلزم الاستعانة بها في انتاج ناتج معين. ويتخصص كل منهم في عمله بعد تجميعهم وانما بالنسبة لانتاج هذا الناتج فقط. فمثلا لصناعة عربة كان من اللازم الاستعانة بعمل الحرفي صانع العجلات (كل انواع العجلات) وعمل الحرفي الحداد (كل انواع الحدادة) وعمل الحرفي المنجد (كل انواع التنجيد)، وهكذا. في ظل التنظيم الجديد، يتم تجميع هؤلاء ولكن ليتخصص كل في عمله بالنسبة لانتاج العربات فقط، وهذا النوع من العربات، ويتخصص الحداد في انتاج ما يلزم هذا النوع من العربات من اجزاء معدنية وفرامل، وهكذا. اما السبيل الثاني فيتمثل في تجميع الحرفيين الذين كانوا يقومون بحرفة واحدة، انتاج الدبابيس مثلا، ومع الزمن تقسم عملية انتاج هذه السلعة الى عمليات صغيرة متتالية: تحويل الحديد الساخن الى اسلاك، جعل هذه الاسلاك مستقيمة، تقطيع السلك، جعل طرف كل قطعة مدببا، سحقه من الطرف الاخر لاستقبال الرأس، وهكذا. في كل من هذه العمليات يتخصص عدد من العمال لا يقفون الا بها.

ابتداء من هذا التقسيم الداخلي للعمل تكمن الخصيصة الاساسية للصناعة اليدوية في العامل الجماعي الذي يتكون بتكوين عدد من العمال «الجزئيين»: فزيادة التقسيم الداخلي للعمل والتخصص وان ادبا الى رفع انتاجية العمال اي قدرتهم على انتاج فائض للراسمالي فانهما يحملان معهما حطا من العمل كوسيلة تحقيق الانسان لذاته عن طريق زيادة قدراته الخلاقة. فبعد ان كان العامل الحرفي يعرف كل عمليات صناعة السلعة ويقوم بعمله مستقلا، اصبح لا يعرف الا القيام بعملية صغيرة من عمليات انتاج السلعة دون ان تكون له معرفة ببقية العمليات، الامر الذي يحول بينه وبين القيام

بالانتاج استقلالا. وعليه حل «العامل الجماعي» محل العامل الحرفي: فما كان في الماضي نتاجا للعمل الحرفي أصبح الان نتاج «العمل الجماعي»، نتاج عدد محدود من العمال ذوي الخبرة الفنية وعدد كبير من العمال غير المؤهلين. هذا ولم تقتصر الصناعة اليدوية على تكييف العامل للعمل المتخصص، وانما قامت كذلك بتكييف الادوات التي يستخدمها. فبيدا تكييف كل اداة من ادوات العمل لتصبح ملائمة للقيام بعملية معينة او لتحقيق غرض معين في سلسلة العمليات اللازمة لانتاج السلعة. وهو ما يعني تبسيط وتطوير ومضاعفة عدد ادوات العمل بتهيئتها للقيام بوظائف خاصة لكل عامل «جزئي». على هذا النحو، تخلق في ذات الوقت الشروط المادية اللازمة لاستخدام الآلة التي تتمثل في جميع لادوات بسيطة يحمل كل جزء منها محل عملية كان يقوم بها العامل (وذلك في مرحلة تالية).

وقد نتج عن ذلك التحول ان اصبحت الصناعات الآتية تدار في انجلترا على أسس رأسمالية في المرحلة التي غطتها الرأسمالية التجارية: صناعة المنسوجات (الصوفية والقطنية والحريرية)، صناعات الزجاج والملح والصابون والورق، صناعات الحديد والنحاس، تعدين الفحم والقصدير والرصاص، وصناعات البناء وبناء السفن^(١). في اطار هذه الصناعات تمثلت التغييرات التكنولوجية (اي تلك المتعلقة بالطرق الفنية المستخدمة في الانتاج) في ادخال منتجات جديدة واستخدام فنون جديدة في مجالات التعدين وصهر المعادن. ويمكن القول بصفة عامة ان القرنين السادس عشر والسابع عشر شهدا التحول من تكنولوجيا الخشب (واستخدامه في البناء والوقود) والماء (كمصدر

(١) Cf. E. Lipson. The Economic History of England, vol. II, p. XXVIII - XXIX

للقوة المحركة) الى تكنولوجيا الحديد والفحم^(١).

وبهذا تكون الصناعة قد بدأت تشهد تنظيماً جديداً وفنونا إنتاجية جديدة واستفادات من قوة عاملة رخيصة نتجت عن تكسير الملكيات القطاعية في أوروبا الغربية، وخاصة في هولندا وإنجلترا، ابتداء من منتصف القرن السادس عشر، والانتقاء بعدد كبير ممن لا أرض لهم في سوق العمل، الذي كان يستقبل كذلك الاقنان الهاريين من الريف. رخص القوة العاملة يعني إمكانية تحقيق ربح أكبر في جو يسوده ارتفاع ائتمان السلع والانتساع المستمر في السوق. وتكون النتيجة زيادة غير مسبوقه في ثروة التجار ورجال الصناعة، الذين كانوا يبيعون فيما وراء البحار ويحصلون على المواد الأولية من المستعمرات. يضاف الى ذلك، بالنسبة لانجلترا، ان مناطق النشاط الصناعي فيها عرفت نظاماً لدفع الاجور مؤداه ان يكون العمال مسؤولين عن تسويق السلع التي ينتجونها، وان قبضهم لاجورهم لم يكن الا بعد قيامهم ببيع السلع. وهو ما يعني ان العمال هم الذين كانوا يتحملون مخاطر الانتاج الرأسمالي الوليد^(٢). وبهذا تتوفر لرأس المال الصناعي شروط السيطرة المتزايدة على عملية الانتاج، ولكنها سيطرة رهينة بما يتم في اطار النشاط الزراعي.

(١) Cf. J. Bernal, Science in History, p. 270 & p. 282 - 285 (١)

(٢) Cf. T.S. Ashton, The Industrial revolution, p. 52 (٢)

يزيد على ذلك ان الارتفاع العام في الائتمان الذي ساد أوروبا الغربية في القرن السادس عشر أدى الى انخفاض الاجور الحقيقية. اي القدر من السلع الذي يستطيع العامل ان يشتريه بلجوره النقدي اي بكمية النقود التي يتلقاها كاجر. والواقع ان موقف العمل بصفة عامة، في تناقضه مع رأس المال، كان يتميز في القرن السادس عشر بهيمنة طبقة عاملة تحصل على اجر ضئيل في الغالب، معرضة لمخاطر البطالة (نظراً لتقلبات النشاط الاقتصادي) وأوجود صعوبات فنية كقصور عرض الغزل في صناعة نسيج الصوف، وكقصص القوة=

نستطيع ان نستخلص مما قلناه انه يوجد بين الزراعة والصناعة اعتماد متبادل يفسر ضرورة تغيرهما معا ويظهر في ذات الوقت التناقض بين رأس المال الزراعي ورأس المال الصناعي، وهو يمثل الشكل الاجتماعي للتناقض بين الريف والمدينة في المجتمع الرأسمالي. فالصناعة في توسعها تحتاج الى ايدي عاملة من الريف. كما تحتاج الى مواد غذائية (كالمحاصيل) لتغذية اهل المدينة. وتحتاج كذلك الى مواد اولية تقوم بتحويلها (كالمصنوعات مثلا). وهي تحصل على هذه المواد مباشرة عن طريق التبادل بين الريف والمدينة، او بصفة غير مباشرة عن طريق بيع السلع الزراعية في السوق العالمية واستخدام اليرادات في استيراده ما يلزم للصناعة (بما في ذلك الآلات). وعليه يكون الريح في الصناعة متوقفا على مدى انتاجية العمل في الزراعة وما يترتب عليه من توفر هذه المواد (وخاصة السلع الاستهلاكية التي تستهلكها الطبقة العاملة wage goods) بأثمان منخفضة. ويكون التوسع الصناعي متوقفا على ذلك. اما الزراعة فتحتاج في توسعها الى ادوات عمل (كالآلات مثلا) ومواد اولية (كالاسمدة مثلا) تنتجها الصناعة. كما يقوم سكان الريف باستهلاك سلع صناعية. ومن ثم تتوقف ارباحية رأس المال في الزراعة على مدى انتاجية العمل الصناعي وامكانية الحصول على السلع الصناعية بأثمان غير مرتفعة. ويكون التغير في الزراعة وتوسعها مشروط بما تقدمه الصناعة والكيفية التي تقدمه بها. فالاعتماد المتبادل يتضمن التناقض بين رأس

= الحركة المائنة في صناعة الحديد، وكوجود طلب موسمي (في الشتاء اساسا) على القوود بالنسبة لصناعة الفحم، طبقة ابعثت فعلا ولحد كبير عن الأرض، وغالبا ما تعمل بعيدا عن مساكنها. وعليه لم يكن من الغريب... ان يعتبر البعض ان العلاقة بين السيد وعماله تقترب من العلاقة بين صاحب المزرعة وعبيده في مستعمراتنا الامريكية اكثر مما كان يتوقع في بلد كإنجلترا. واضح ان الامر يتعلق هنا بإنجلترا. انظر: Lipson, vol. II, p. XXX - XXXXI

المال الصناعي (الذي يهيم الحصول على المواد الأولية والمواد الغذائية بثمنان منخفض) ورأس المال الزراعي (الذي يهيم تسويق السلع الزراعية بما لا يقل عن قيمتها حتى يحصل في مقابلها على أكبر قدر من السلع الصناعية). ومن هنا كان تناقض المصالح الذي تبلور في المجتمع الانجليزي في هذه المرحلة بين القائمين على الانتاج الصناعي والقائمين على الانتاج الزراعي (منتجي القمح والصوف) وقد وجدوا انفسهم متحدين في مواجهة الصناعيين^(١).

تلك هي التغيرات التي شهدتها الزراعة والصناعة (وعلى الاخص في انجلترا). وهي تغيرات تبين اتجاه رأس المال في سبيل سيطرته على الانتاج: الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي. ورغم ان هذه التغيرات تعلن بروز طريقة للانتاج تختلف كيفيا عن طريقة الانتاج القطاعية (بروزها ليكتمل تطورها في مرحلة لاحقة تسود فيها الصناعة، والصناعة الرأسمالية) الا ان الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي كانا ما زالا في مجموعهما تحت سيطرة رأس المال التجاري، وخاصة التجارة الخارجية. هذه التجارة الخارجية تمارس ابتداء من القرن الخامس عشر بواسطة الشركات الكبيرة التي عادة ما كانت احداها تحتكر الاتجار مع منطقة معينة من العالم. وقد عرفت هذه التجارة توسعا غير

(١) فكان القائمون على الانتاج الصناعي يطالبون بالا يصدر شيء من الانتاج المحلي من القمح والصوف ويمن بحرية استيرادهما من الخارج دون أية قيود. وذلك لكي تتحقق منافسة الانتاج المحلي وتكون الاثمان منخفضة. بينما طالب القائمون على امر الانتاج الزراعي بحماية انتاجهم من القمح والصوف من المنافسة الاجنبية. وقد تدخلت الدولة في نهاية القرن السابع عشر باصدار قانون The Corn Bounty Act يحمي منتجي القمح دون ان يحمي منتجي المواد الأولية. وقد استمرت هذه الحماية حتى القرن التاسع عشر بما اثارته من مشكلات، خاصة ابتداء من اواخر القرن الثامن عشر عندما اصبح الانتاج المحلي من القمح لا يكفي الاستهلاك الداخلي. انظر: Lipson, II, p. IXVIII - IXXIV (الذي يقول ان القانون صدر في ١٧٧٣) وكذلك Ashton ص ١٤٥ حيث يقول ان القانون صدر في ١٧٨٢.

مسبقاً في القرن السادس عشر بفضل تطور فنون الملاحة البحرية والاكتشافات الجغرافية والتوسع الاستعماري^(١) والاتجار مع المستعمرات. بفضل التجارة مع المستعمرات تضمن الاقتصاديات الام (المستعمرة) الحصول على المواد الأولية وتسوق منتجاتها النهائية. كما تحقق ارباحاً كبيرة من بيع منتجات مستعمراتها الى بلدان اوروبية اخرى. يزيد على ذلك ان تجارة الرقيق^(٢) والارياح التي تحققها شركات النقل البحري تمثل مصدراً اضافياً

(١) ابتداء من القرن الرابع عشر استخدم مسحوق البارود في صنع الاسلحة وتحسنت البوصلة البحرية وادوات الملاحة الاخرى. وقد اقام البرتغالي هنري الملاح (١٣٩٤ - ١٤٦٠) اول مدرسة بحرية ووضع خطة ليدور حول افريقيا (القضاء على الاسلام واستعادة الاراضي المقدسة بالاستعانة مع مملكة في الحبشة يقال انها مسيحية)، وكذلك لاقامة علاقات مباشرة (اي بدون وساطة مصر) مع اسواق افريقيا الشرقية التي تورد الذهب والرقيق. وفي السنوات بين ١٤٦٩ - ١٤٤٥ يتكشف البحارة البرتغالي للجزر الموجودة في مواجهة الساحل الغربي لافريقيا، كما يتم اكتشاف مصب نهر الكونجو في ١٤٨٢. وفي عام ١٤٨٧ يتعدى دياز Bartolomeu Diaz الطرف الجنوبي لافريقيا. ويكتشف فاسكو دي جاما Vasco de Gama في عام ١٤٩٨ الطريق البحري للهند مارا براس الرجاء الصالح.

وفي السنوات من ١٤٩٢ الى ١٤٩٨ يكتشف الايطالي (من جنوه) كريستوف كولومب (١٤٥١ - ١٥٠٦) كوبا وامريكا الوسطى لحساب اسبانيا. كما يتم في عام ١٤٩٧ اكتشاف امريكا الشمالية بواسطة ملاح فلورنسي (ايطالي) يسمى Giovanni Caboto كان يعمل لحساب انجلترا ويبحث عن طريق الهند. ويتم اكتشاف البرازيل في ١٥٠٠ بواسطة البرتغالي كابرال Pedro Alares Cabral ثم بقية بلدان امريكا اللاتينية وفي ١٥١٩ - ١٥٢١ يقوم فرديناند ماجلان Ferdinand Magelnaes باول رحلة حول العالم مارا بالطرف الجنوبي لأمريكا اللاتينية (الذي اصبح يسمى فيما بعد بمضيق ماجلان). وذلك لحساب اسبانيا. وتبدأ اسبانيا والبرتغال في استغلال مستعمرات امريكا اللاتينية في الفترة من ١٥٤٥ الى ١٥٩٦. ينتقل مراكز التجارة من شرق البحر الابيض و البحر المتوسط الى غرب البحر الابيض والمحيط الاطلسي وتتوسع التجارة الخارجية توسعاً هائلاً انظر:

Hermann Kinder & Werner Hilgemann, Atlas Historique, édition française, Librairie Stock, 1968, p. 217 et 221.

(٢) مزودت افريقيا سوق العبيد بهوالي ١١ مليون نسمة حتى بداية القرن التاسع عشر. الاطلس التاريخي، للمرجع السابق، ص ٢١٧.

وعلى اساس التقدير القائل بأنه مقابل كل رقيق استورده نصف العالم الغربي، فإن خمسة افريقيين اما قتلوا في افريقيا او ماتوا في اعالي البحار. يؤكد دي بوا ان الرق كان يعني بالنسبة لافريقيا الخسارة الرهيبة التي

لتراكم رأس المال في صورته النقدية^(١)، في شكل معادن نفيسة تأتي بصفة خاصة من العالم الجديد (أمريكا اللاتينية أساساً)^(٢).

اختصاراً، الأمر يتعلق بمرحلة التراكم البدائي لرأس المال^(٣)، جوهر هذا التراكم يتمثل في نمو روابط الإنتاج الرأسمالية عن طريق نمو التمييز الاجتماعي في داخل الفلاحين والحرفيين وتركيز ملكية وسائل الإنتاج القائمة في يد طبقة جديدة، الطبقة الرأسمالية الصاعدة، ليس فقط على حساب الطبقة الأرستقراطية وإنما كذلك على حساب صغار الملاك (في الزراعة وفي الصناعة الحرفية) على نحو يجعل من هؤلاء ومن الأفقر من الفلاحين والحرفيين (في علاقتهم بال الأغنياء من الفلاحين وأرباب الحرف) نواة الطبقة العاملة، التي تتفصل عن وسائل الإنتاج، وتصبح قدرتها على العمل سلعة تباع في سوق العمل في مقابل الأجر. هذا التراكم ارتفع معدله وزادت سرعته بفضل السيطرة على المستعمرات واستغلالها. في هذا الإطار من الواقع الاقتصادي نلمح - على صعيد الفكر - الاقتصاد السياسي في شكله الجنيني.

= تقدر بحوالي ستين مليون نفس، ص ١٢٠ من الترجمة العربية التي قام بها أحمد فؤاد بايغ لكتاب جاك ووديس، جذور الثورة الأفريقية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١. هكذا يبنى الرجل الأبيض حضارته السلعية بتحويل الرجل الأسود إلى سلعة، ويكمن من الطبيعي أن ينعكس ذلك في مجال الفكر في ازدياد عنصرية نقول بتفوق الرجل الأبيض: انظر:

O.C. Cox, Caste, Class & Race, p. 331 & sqq.

(١) بالنسبة لعلاقة الاقتصاد الأم بالمستعمرات يقول ج. كاري إن المستعمرات تشتري منتجات... وتزودنا بالسلع التي يمكن أما تصديرها هنا أو إعادة تصديرها... وهي (أي المستعمرات) توجد مجالاً لتشغيل فئراننا وتشجع ملاحظتنا. An Essay on the state of England in Relation to its Trade, Bristol, 1695.

مشار إليها في ص ٣٨٤ من كتاب أسس الرأسمالية السابق الإشارة إليه.

Southgate, op. cit. p. 74 et sqq (٢)

.Primitive accumulation of capital; L'accumulation primitive de capital (٣)

٣ . الفكر الاقتصادي نتاج هذه المرحلة:

ابتداء من القرن الخامس عشر، وتحت تأثير التحولات التي أصابت الحياة الاجتماعية الأوروبية، ينتقل مركز الانشغال الفكري للإنسان من القضايا الدينية إلى القضايا الزمنية (الدنيوية). إذ لم يعد ينظر إلى الإنسان على أنه «حاج في طريقه إلى السماء Viator mundi» وإنما «كخالق وسيد للعالم Faber mundi». وفي إطار الانشغال بالقضايا الزمنية تبرز بعض الأفكار الاجتماعية، الاقتصادية منها يعلن عن الاقتصاد السياسي في مرحلته الجنينية. والواقع أن المسافة التي كان يتعين على الاقتصاد السياسي أن يقطعها - في إطار الفكر - بين ابن خلدون ومولده ابتداء من النصف الثاني من القرن السابع عشر مسافة قصيرة، كما سنرى فيما بعد. ولكن جنين الاقتصاد السياسي يقطعها على نحو غير مباشر، بدوران. في أثناء هذا الدوران يثرى بالعديد من المشكلات الجديدة ويجد تحت تصرفه كما هائلا من المعلومات العملية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي. في أثناء هذا الدوران ينمو الجنين مع انشغال الناس بالمشكلات الاقتصادية بوصفها هذا. وهو انشغال يفرضه انغماسهم في واقع النشاط الاقتصادي الذي وصل في تحوله المستمر إلى مرحلة جديدة. وقد انشغلوا بهذه المشكلات فرادى بهدف معرفة إجراءات السياسة الاقتصادية اللازم اتخاذها في واقع الحياة الاقتصادية، مما جعل الفكر الاقتصادي للمرحلة من نتاج بعض رجال الإدارة ورجال الأعمال. وقد أطلق على هؤلاء الرجال فيما بعد «التجارهين»^(١).

(١) The Mercantilists; les Mercantilistes. لهم من انتجوا الفكر التجارهي هم أورتيث L. Ortiz (١٥٥٨) و. دي أوليفاريس D. De Olivares (١٦٢١)، والإيطالي ١. سيررا A. Serra (١٦١٤) في إسبانيا (السنوات تشير إلى تواريخ نشر أهم مؤلفاتهم)، وجان بودان Jean Bodin (١٥٢٠ - ١٥٩٦)، وانطوان دي-

فقد اثار تنفق المعادن النفيسة في القرن السادس عشر وما ارتبط به من ثورة في الاثمان تساؤلات تتعلق بالعلاقة بين ثروة الامة (التي يتعين تعريفها) وتجاريتها، وانتاجها، والمخزون من المعادن النفيسة الذي يتعين على الامة الاحتفاظ به، كما تتعلق بالعلاقة بين ثروة الامة وميزانها التجاري^(١) (الذي يمثل التسجيل المحاسبي لصادات الامة ووارداتها من السلع). وكذلك بالنسبة للاجراءات التي يتعين اتخاذها لكي يكون هذا الميزان، او على الاصح ميزان المفروعات^(٢) (الذي يمثل التسجيل المحاسبي لكل العمليات، منظورة في شكل سلع او غير منظورة، التي تتم خلال فترة معينة، واتكن السنة مثلا، بين البلد والخارج) مواتيا للبلد، اي لكي يكون به فائض (ينجم عن زيادة حقوق البلد في مواجهة الخارج عن التزاماته). كل هذه التساؤلات تدور في الواقع حول طبيعة الثروة وكيفية زيادتها.

المشكلة الاولى التي تشغل التجاريين هي تلك الخاصة بطبيعة الثروة. هنا نجد فكرة شائعة في الكتابات المتعلقة بالفكر الاقتصادي مؤدى هذه الفكرة ان النقود (في صورة المعادن النفيسة، وخاصة الذهب والفضة) تعتبر عند التجاريين

= مونتكريتيان A. de Montchretien (١٥٧٦ - ١٦٢١). وسيلي Sully (١٥٥٩ - ١٦٤٠)، وكولبير Colbert (١٦١١ - ١٦٨٢) في فرنسا، وتوماس مون Thomas Mun (١٥٧١ - ١٦٤١)، وجون تشايلد John Child (١٦٢٠ - ١٦٩٩)، وليام تيمبل W. Temple (١٦٢٨ - ١٦٩٨) في انجلترا. انظر شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٣٥ وما بعدها. وكذلك:

E.F. Hecksher, Mercantilism, Translated by M. Shapiro, London, 1935 - J. Marchal, Cours d'économie politique, Génin, Paris, 1964, p. 72 - 85 - E. Mandel. Traité d'économie marxiste, T. II, Julliard, Paris, 1962, p. 392 et sqq.

(١). Balance of trade; balance de commerce

(٢). Balance of payment; Balance de paiements

عنصر جوهري في تكوين الثروة ان لم تكن مرادفا لها. هذه الفكرة هي في الواقع محل خلاف^(١) ولا يمكن اعتبارها ممثلة لمفهوم التجاريين للثروة^(٢).

ولكن يبدو انها وجدت في كتابات الاوائل من التجاريين من انصار السياسة المعدنية^(٣). فبالنسبة لهؤلاء تتمثل الميزة الرئيسية للتجارة الخارجية في اجتذاب المعادن النفيسة. ويمكن ان نفهم السبب في هذا الفكر اذا ما

(١) ينقد آدم سميث هذه الفكرة التي يستند الى التجاريين في مجموعهم ويعتبرها غير ذات معنى، انظر:

A. Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Ward, lock & Co., London, 1838, p. 333 & sqq.

اما كينز فهو يحاول ان يبيد اليها اعتبارها:

J.M. Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan, London 1954, p. 333 & sqq.

على العكس من ذلك يقول ليسون ان الفكر التجاري لا يرتكز على هذا المفهوم للثروة، انظر:

E. Lipson, The Economic History of England, vol. II, p. LXXX, LXXXVII; and vol. III, p. 62 & sqq.

انظر كذلك: M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 201.

(٢) الواقع ان غالبية الكتاب عن التجاريين يقولون بذلك. وهو ما ليس بمتضبط. انظر على سبيل المثال، لبيب شفيق،

تاريخ الفكر الاقتصادي، ص ٧٦ . ٧٧: وكذلك: R. Lekachman, A History of Economic Ideas, p. 37 & sqq.

في هذا المعنى يقول جون ستيوارت ميل «عندما كان يسود النظام التجاري كان يفترض صراحة او ضمنا في كل سياسة الامم ان الثروة تتكون فقط من النقود، او المعادن النفيسة التي يمكن تحويلها مباشرة الى النقود اذا لم تكن في صورة نقود». مقتطفات من كتاباته في:

W. B. Robertson, Political Economy: Expositions of its Fundamental Doctrines, Selected from the Best Writers. The Walter Scott Publisher, London, 1905, p. 25 - 26.

(٣) The Bullionists; les Bullionistes. في عام ١٦٢٢ يقول احد الكتاب ان النقود «هي ثروة وقوة الدولة

بالمعنى الصحيح»، ويقول بولكسن الذي كان مسؤولا عن التجارة والمزارع الكبيرة في المستعمرات ان النعمب والفسحة «هما ثروة الامة الوحيدة واكثرها نفعا». انظر في ذلك وفي مقتطفات اخرى: E. Lipson, vol. III, p. 62.

تذكرنا ان القول به تم في وقت تمثلت المشكلة الاساسية فيه في التركيم النقدي اي في التركيز على تحويل السلع الى نقود (وهو ما يتم في مجال التداول اي المبادلة، في السوق)، باعتبار ان تراكم رأس المال النقدي الى حد معين شرط ضروري وسابق لتحول انتاج المبادلة البسيط الى الانتاج الراسمالي، الذي هو بطبيعته انتاج مبادلة وانما من نوع: نقود - سلعة - نقود. في هذه الالوة كانت النقود تأتي من المعادن النفيسة، هذه لا تنتج في داخل اقتصاديات اوروبا الغربية، وانما تستورد في مقابل تصدير السلع. كان التركيز انن على الثروة في مظهرها النقدي لان تراكم المعادن النفيسة مرادف لتراكم رأس المال النقدي الذي يتعين تشغيله لزيادة الثروة القومية. من هنا كان البحث عن طبيعة الثروة في تدفق الذهب والفضة، (وهو ما يعني ان تزيد الصادرات على الواردات، اي ان يكون في ميزان التجارة فائض يقابله دخول كمية من المعادن النفيسة)، اي في مجال التداول.

ثم كان التركيز على خلق فائض في الانتاج، وانما منظوراً اليه من وجهة نظر التداول، على نحو يكون معه فائض الانتاج ممثلاً في فائض نقدي، اي في ربح. هذا الربح يمثله بالنسبة للامة فائض في الميزان التجاري. هنا لا يرى الربح الا عند تحقيقه في السوق، اذ لا يستطيعون التغلغل الى مجال الانتاج لرؤيته عند انتاجه. ونكون ما زلنا في اطار التركيز على مجال التداول، ولكننا نقرب اكثر من الانتاج. الامر يتعلق هنا بتداول يستند الى الانتاج، فلزيادة المعادن النفيسة يتعين زيادة الصادرات، ولكي يتم ذلك يتعين زيادة الانتاج^(١).

(١) هذه الفكرة يتعين استبقاؤها في ذهن عند المقارنة بين فكر للتجارين وفكر الحميمين. انظر الفصل الثالث من هذا الباب.

اما بالنسبة للتجارين الاواخر، فلم يعد هناك لبس «ثروة بلد ما يمثل في نتاج الارض، والعمل او الصناعة»... اما «الذهب والفضة، فليس الا «مقياس التجارة»^(١). ومن ثم تكمن اهمية المعادن النفيسة في ان النقود تصنع منها وهذه هي عصب الحرب واساس الائتمان. كما ان المعادن النفيسة تكتسب اهميتها من اعتبارات اخرى، كجاذبيتها الخاصة كسلع ولانها لا تفنى ولان زيادتها تعني زيادة كمية النقود الى حد معين وهي زيادة تسهل من المبادلة وتجعل الاقتصاد اكثر سيولة، وزيادتها عند حد معين يؤدي الى ارتفاع الائتمان (ونقص الطلب على الصادرات).

وبالرغم من ان هؤلاء المتأخرين من التجارين يجدون الثروة في المنتجات (ومن ثم يكون البحث عنها في مجال الانتاج، لا المبادلة) فان تدفق الذهب والفضة يمثل ميزة استمروا في المطالبة بتحقيقها في القرن السابع عشر. والظاهر انهم يستخدمون حجة اصبحت اتفاقية لتبرير اجراءات يعتبرونها موافية على اسس مختلفة. فقد تمثل الانشغال الرئيسي الذي اعطى لكتابات التجارين في القرن السابع عشر طابعا موحدا في البحث عن تحقيق ميزان تجاري موات للبلد، موات بمعنى تحقيقه للتوسع في الصادرات توسعا لا يوازيه اقتحام المنتجات الاجنبية للسوق المحلية. اذ لما كانوا يعتبرون السوق المحلية محدودة (ضيقة) هدفوا جميعا الى تحقيق توسع في الصادرات توسعا يمثل اضافة للمبيعات. ولكي يتوازن ميزان التجارة الذي يكون في صالح البلد

Ch. D'Avenant, Discourses on the Public Revenues and on the Trade of England, (١) London, 1698, quoted by K. Marx, Theories of Surplus Value, Lawrence and E. Lipson, vol. III, p. 25. Wishart, London. 1954, p. 25
63 - 65

(وهو ما يسعون اليه) يتعين، كشرط لهذا التوازن، ان تتدفق المعادن النفيسة. وعليه يتمثل الهدف الذي يسعون اليه في ضمان سوق اضافية (في الخارج) لسلمهم لا في المعادن النفيسة التي لا تكون الا وسيلة تحقيق هذا الهدف^(١).

من هنا نستطيع ان نفهم ما نادى به التجاريون من ضرورة ضمان حرية التجارة الداخلية، وهو ما يعني توسيع السوق الداخلية عن طريق ازالة العوائق الداخلية بين المناطق المكونة لاقليم الدول وبناء الطرق وحفر القنوات^(٢)، ولكن مع الاحتفاظ بها للسلع القومية، وتنظيم الدولة في نفس الوقت للتجارة الخارجية: اتخاذ اجراءات حمائية يقصد بها حماية الانتاج المحلي بالحد من الواردات (عن طريق فرض ضريبة جمركية عليها او منعها من الدخول)، واتخاذ اجراءات تضمن اكتساب الاسواق الخارجية للصادرات الوطنية، مثل مساعدة الشركات التجارية الكبرى، تطوير الاسطول التجاري للنقل والحربي لاكتساب المستعمرات والحفاظ عليها^(٣): فهم ان **يطالبون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية**^(٤)... لا يكون

(١) Cf. M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 188 & sqq (٧)

(٢) E. Lipson, vol, II, p. LXXIII and sqq (٧)

(٣) Ibid., p. XV - L (٧)

(٤) وقد اختلفت صور تدخل الدولة من بلد الى اخرى . فقد غلب على تدخل الدولة في اسبانيا وضع قيود على تحركات الذهب والفضة عبر اقليم الدولة. وفي انجلترا تمثل تدخل الدولة في المساعدة في اقامة الشركات التجارية وتنظيم التجارة، وخاصة التجارة الخارجية، والنقل البحري. اما في فرنسا فقد اتسع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وقامت على تنفيذ سياسة كولبير باتخاذ كافة الوسائل التي تؤدي الى للتوسع الصناعي. بقصد زيادة الصادرات. فهي تقيم المشروعات التي تمدد بها يلزمها وخاصة في الحروب، كما تشجع قيام المشروعات الفردية عن طريق منح الاعانات والمباني والمساكن لاقامة الصناعات وكذلك تقديم الفروض مع تخفيض سعر الفائدة. كما انها تخفض الربح الذي تدفعه المشروعات الفردية مقابل استخدام الاراضي الملكية. وتخفف الضرائب للباشرة وتعطى الاعفاءات الضريبية. كما تتدخل لتوفير الائدي العاملة اللازمة للتوسع الصناعي (اعفاء مؤقت من الضرائب لمن يتزوج في سن العشرين - اعفاء الاسر العديدة الاولاد من الضرائب - منع هجرة العمال - اجبار البنات غير المتزوجات ورجال الدين والراهبات على العمل في=

تدخل الدولة على هذا النحو الاظهارا من مظاهر الدور الذي تلعبه في عملية تحول المجتمعات الزراعية الاقطاعية الى مجتمعات صناعية يكون رأس المال في سبيله للسيطرة عليها، وما يقابل هذا التحول من صراع صناعي بين الامم في السوق العالمية. في هذا الصراع تكون الغلبة لمن يتم تحوله بمعدل اعلى من معدل تحول الامم الاخرى. معدل التحول هذا يتحدد بمعدل تطور رأس المال. ومن هنا كان من اللازم الالتجاء الى وسائل قهرية تعجل من تركيز ملكية وسائل الانتاج القائمة في يد كبار الملاك في الزراعة وفي الصناعة عن طريق الاستيلاء على وسائل الانتاج التي يملكها صغار المنتجين المباشرين، كما ان هذه الوسائل تزيد من سرعة تركيز رأس المال باكتساب المستعمرات (وهنا يكون العنف وسيلة ضمان الاسواق والحصول على المواد الاولية والايدى العاملة الرخيصة)، كما ان هذه الوسائل كذلك تحد من الواردات وتحمي الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية. وتكون النتيجة ان تتدفق المعادن النفيسة التي تزيد من كمية النقود في التداول، الامر الذي يدفع بالاثمان الى الارتفاع ويخلق الضغوط التضخمية. هذه الضغوط التضخمية تضعف اعضاء الطوائف فتسهم بذلك في خلق العمل الاجير، وهي فوق ذلك تؤدي الى انخفاض الاجور الحقيقية فتفيد الطبقة الرأسمالية التي ترتفع اثمان السلع التي تباعها.

=الصناعة - اجبار الاباء على توجيه ابنائهم لتعلم حرف صناعية - تشجيع قديم العمال المهرة الاجانب - نوابي الطوائف امر للتعليم الفني - ضمان الدولة للمشروعات، حرية التعامل مع الطوائف الحرفية والخروج على القيود التي تضعها هذه الاخيرة لحماية اعضائها). يزيد على ذلك ان الدولة كانت تضمن للصناعات للحصول على المواد الاولية عن طريق الاعفاء من الضرائب الجمركية والتخفيض لها بالحصول على الاخشاب من الغابات الملكية. كما تضمن للمشروعات تسويق منتجاتها عن طريق قيام الدولة بالشراء او ضمان اهلاك هذه المشروعات للسوق خلال فترة معينة. او تخصيص السوق المحلية للمشروعات الوطنية عن طريق الحماية الجمركية ومنع استيراد السلعة الاجنبية. انظر في دور الدولة في هذه المرحلة الجزء الخامس من مؤلفنا بعنوان الاقتصاد المالي.

هذا الدور الذي تقوم به الدولة انما تقوم به باسم «الامة» في صراعها من غيرها من «الامم». وعليه لا تكون الصفة القومية للنظام التجاري مجرد كلمة على شفاه من يتحدثون باسمه. فباسم عنايتهم بثروة الامة وموارد الدولة يعلن التجاريون في الواقع مصالح الطبقة الرأسمالية وتجميع الثروات بصفة عامة كهدف نهائي للدولة التي تختلف في طبيعتها اذن عن الدولة الالهية القديمة. ولكنهم يعون في نفس الوقت ان تطور الانتاج الرأسمالي انما يمثل اساس القوة القومية واساس الصعود القومي في المجتمع الحديث.

هذا عن موقف التجاريين من طبيعة الثروة والعلاقة بينها وبين الانتاج والتجارة الخارجية وما يترتب على هذا الموقف من توصيات خاصة بدور الدولة في الحياة الاقتصادية. تمثل مسار فكرهم هذا، كما رأينا، في تدفق المعادن النفيسة من المستعمرات الى اوربوا الغربية. وما صاحبه من ثورة في الاثمان في القرن السادس عشر. ما هو فكرهم المتعلق بظاهرة الاثمان هذه؟

مع انتشار التجارة والمبادلة، وجدت الغالبية من المورسين للتخزين من الصعب التوفيق بين فكرة الثمن العادل وما يتم في واقع الحياة العملية. ابتداء من هذه الصعوبة، اصبح من الاوفق بيان ان الثمن الذي يدفع فعلا - الثمن الاتفاقي - هو الثمن العادل. وذلك على اساس ان من يقبل ان يشتري السلعة ويدفع فيها ثمنا يزيد على نفقة انتاجها، الثمن الجاري، انما يقوم بذلك لان هذا الثمن يمثل «القيمة الحقيقية» للسلعة بالنسبة له. وهو ما يعني البدء في اعطاء بعض الاهتمام الى التقديرات الذاتية للمستهلك الفرد.

اما بالنسبة للتجارين وموقفهم من الثمن وتحديده، فمن الصعب تسجيل فكرة عامة تمثلهم، وذلك لكبر عدد كتابهم ولكونهم وجدوا في عديد من البلدان

ذات مستويات مختلفة من التطور الاقتصادي والاجتماعي. ورغم ذلك يمكن
تمييز الافكار الاتية بالنسبة للثمن:

- ان في فكرهم تتطابق القيمة مع الثمن، الثمن الجاري في السوق.
- في فكرهم نجد التفرقة بين قيمة السلعة (المرادفة لثمنها في نظرهم)
ومنفعتها، كما انهم يقيمون نوعا من علاقة السببية بين الاثنين.
- ان فكرهم يحتوي اجابات عديدة بالنسبة لتحديد مستوى الثمن، الثمن
الجاري: البعض يقول ان الثمن يتحدد بكمية النقود، البعض الاخر بالعلاقة بين
الطلب والعرض^(١). وبعض ثالث بالحاجات، وبعض رابع يرجع تحديد الثمن
الى كل هذه العوامل مجتمعة. هنا نجدنا بصدد ملاحظة اساسية تفرض
نفسها: كل هذه تشترك في انها تنحصر في مجال التداول، في السوق، تبحث
فيه عن العوامل التي تحدد الثمن الجاري.

(١) في هذا يقول نيقولاس باربون Nicholas Barbon, A Discours of Trade : «ثمن السلعة هو قيمتها
الحالية... والسوق هو خير حكم بالنسبة للقيمة. اذ تعرف كمية السلع وفرصتها (اي الطلب عليها، م.د.) في
السوق عن طريق تنافس المشترين والباعة: فالاشياء تستحق قدرا معيناً، وهو القدر الذي يمكن ان يكون له عند
البيع، وفقاً للقاعدة القيمة التي مؤداها ان الكمية المباعة تحدد القيمة....».

«ان ثمن السلع الذي هو القيمة الحالية ينتج عن حساب استعمالها مع الكمية المخصصة لهذا الاستعمال... من
المستحيل على التاجر ان يعرف عند شراؤه للسلع الثمن الذي سيبيعها به. «فقيمتها تتوقف على الفرق بين
فرصة السلع (اي الطلب عليها، م.د.) والكمية.. وعليه اذا اذت كثرة السلع الى خفض لثمن قام التاجر بابعادها
حتى تستهلك الكمية (المطروحة في السوق، م.د.) ثم يرتفع الثمن...».

«ان قيمة كل السلع تنتج عن منفعتها، فالاشياء التي لا منفعة لها لا قيمة لها... ومنفعة الاشياء هي في تزايد
الانسان بما يشبع حاجته... قيمة كل السلع تنتج عن منفعتها كما ينتج غلاؤها ورخصها من كثرتها وندرتها.
مشار اليه في:

R. Meek, Studies in the Labour Theory of Value, Lawrene and Wishart, London,
1956, p. 15 - 16.

ولكن البعض من التجاريين الاولخر^(١) لا يكفي بالقول بأن «السوق» هو الذي «يحدد» الثمن، ويسعى باحثا خلف تقلبات الاثمان في السوق - تلك التقلبات التي تبعد الباحث عن طريقه عند الاستقصاء - عن عامل مستقر يتميز بدرجة من الثبات يشرح لغز الثمن في اقتصاد في طريقه لان يكون اقتصاد المبادلة المعممة.

إلا ان الفكر المتعلق «بالقيمة» لن يكون من نتاج التجاريين، ولكن من نتاج مفكرين اخرين يعيشون مرحلة اخرى من مراحل تطور طريقة الانتاج الرأسمالية تطورا يحقق سيطرة رأس المال، ورأس المال الصناعي، حيث رأس المال الصناعي يشق سبيله ليصبح الظاهرة السائدة، مخضعا بالتالي رأس المال التجاري الذي كان يسود التداول، ومؤذنا بانتقال مركز اهتمام الفكر من مجال التداول والموبة به الى مجال الانتاج حيث غور الظواهر الاقتصادية.

ثانياً: الرأسمالية الصناعية ومولد علم الاقتصاد السياسي:

شهدت نهاية القرن السابع عشر بداية انحسار تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية، كما شهدت تفكك نظام الطوائف وتقلص كبار الشركات التجارية. وقد سار انكماش تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية جنباً الى جنب مع اختفاء الاحتكار وافساح السبيل للمنافسة. ويكمن العامل الذي انتج هذين الاتجاهين - وهو يتقوى في نفس الوقت بفعلهما - في تطور الانتاج الصناعي تطورا يصبح مبهرًا ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر، الفترة التي تعلن

(١) انظر ماندل، الجزء الثاني من المرجع السابق الاشارة اليه، ص ٢٩٢.

الثورة الصناعية في انجلترا: اي التحول الكيفي الذي يصبح به النشاط الصناعي النشاط السائد في الاقتصاد القومي. يتم ذلك عن طريق تحولات كيفية في فنون الانتاج وطرق تنظيميه، على نحو يغير من قوي الانتاج ويبلور روابط الانتاج في المجتمع الرأسمالي.

فبالنسبة لفنون الانتاج الصناعي، يتمثل التحول الكيفي في الانتقال من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية، حيث يتم العمل استعانة بآلات تدار بالقوى المحركة. ما الذي يقصد بالانتاج الآلي؟

الآلة: هي مجموعة من الاجهزة يتم تجميعها على نحو يمكنها من استقبال نوع من الطاقة ونقلها لكي تحقق اثرا معينا. وكل آلة تتكون على هذا النحو من ثلاثة اجزاء مختلفة: المحرك (او الموتور)، ناقل الحركة او الموصل، الاداة الآلية. فالمحرك يعطي الحركة الاولى، الدفع. وهو يخطف في طبيعته: قوى عضلية للانسان، قوة حيوان، آلة بخارية. اذا ما اعطى المحرك الدفع الاولى تعين نقل الحركة او توصيلها. يتم نقل هذه الحركة الاولى باستخدام مجموعة العجلات والتروس والروافع والسيور. هذه المجموعة تنقل الدفع الاولى للمحرك الى الاداة الآلية. في هذه الاخيرة نجد الاجهزة والادوات التي يستخدمها الحرفي او الصانع اليدوي (كالآبرة التي تستخدم في الخياطة، السكين او المقص الذي يستخدم في القطع، المكوك الذي يستخدم في النسيج.. الى غير ذلك) وانما في اشكال مختلفة. فقد تحولت الادوات اليدوية للانسان الى ادوات آلية تقوم كل منها بعملية من العمليات اللازمة لانتاج الناتج.

تلك هي الآلة بالاجزاء المكونة لها. لنرى الان كيف تطور كل جزء من

هذه الاجزاء. تحققت اول ثورة فنية (تكنولوجية)^(١) في القرن الثامن عشر

عندما خرجت اداة الانتاج من الانسان لتستخدمها الالة. هذه الثورة تخص

(١) تتمثل اهم مظاهر التقدم الفني التي شهدتها الفترة محل الدراسة في الاتي:

اولا: فيما يتعلق بالمحرك. من ١٦٧٥ - ١٧٠٠: دي جيريك De Guericke يصمم اول آلة اليكتروستاتيكية (بمحرك كهربائي). هيوجنز Huygens يكتشف البسمات (في إطار الآلة البخارية). من ١٧٠٠ - ١٧٢٥: آلة نيوكومن Newcomen البخارية. ١٧٢٥ - ١٧٥٠: التوربين للاثي لسنجر Senger. ١٧٥٠ - ١٧٥٥: الآلة البخارية لجيمس وات J. Watt (آلة كاملة. بمكسف ومنظم وجهاز لقياس تغير قوة اللوتير). ١٧٧٥ - ١٨٠٠: اكتشاف الضغط العالي بواسطة افانس - تريفيثيك Avans Trivithick (في إطار الآلة البخارية)، مشروع محرك يعمل بفاز الاضاعة من تصميم لبيون. ١٨٠٠ - ١٨٢٥: مجدا الآلة البخارية المركبة لولافه Wolf، ستيفنسون Stephenson يصمم الناقل المروفر - Systeme bielle Manivelle ببقضاءه يمكن تحويل حركة خطية تبادلية الى حركة دائرية موحدة والمكس، بارلو Barlow يدخل تعديلات على المحرك الكهربائي ثم تتوالى التعديلات والاكتشافات.

ثانيا: بالنسبة للصناعة الحديثة. ١٦٧٥ - ١٧٠٠: هايو Hayon يستخلص الالكسجين بتمسخن الاكسيدات. ١٧٠٠ - ١٧٢٥: ميل يصمم الآلة الكائبة، فهرنهيت Fahrenheit يخترع الترمومتر. ١٧٢٥ - ١٧٥٠: جون كاي John Kay يخترع المكوك الطائر، دربي Darby واستخدام الفحم في الصناعات المعدنية. ١٧٥٠ - ١٧٧٥: الكرومومتر - بناء كوبري حديدي في بريطانيا. ١٧٧٥ - ١٨٠٠: كارترايث Cartwright يصمم اول آلة نسج ميكانيكية، المعدن يمل محل الفشب في صناعة الآلات، استعمال الكاربتشوك في الصناعة، اسخال نظام القياس المتري، باركرز Parkers وإنتاج الاسمنت الصناعي، انتاج حامض الكبريت. ١٨٠٠ - ١٨٢٥: غان الاشاة، آلة جاكوار Jacquard للميكانيكية للنسيج، مصباح الاضاعة في المناجم، الكبريت. ١٨٢٥ - ١٨٥٠: ماكينة الخياطة ليتموني Thimnier، واهر Woelher اكتشاف الالومنيوم، اضافة الكبريت الى الكاربتشوك لزيادة مقاومته مع الابقاء علي مرونته وهي عملية ترجع الى جوديير Goodyear، بسمر Beosemer يكتشف طريقة صنع الصلب، صناعة الالومنيوم.

ثالثا: فيما يخص المواصلات: ١٦٥٠ - ١٦٧٥: اول دراجة ذات ثلاث عجلات، ظهور الاتوبيس تجره الاحصنة. ١٦٧٥ - ١٧٠٠: بدء استخدام قناة ميدي Midi في جنوب فرنسا، اول قضبان خشبية. ١٧٠٠ - ١٧٥٢: بابان Papin يجرب اول سفينة بخارية. ١٧٢٥ - ١٧٥٠: آلان Allen يبني عربة السكة الحديد في اول شكل لها. ١٧٥٠ - ١٧٧٥: اول قضبان حديدية. ١٧٧٥ - ١٨٠٠: جوفروي دابنس Jouffroy d'Abbans يطلق السفينة البخارية، بلاشار Blachard يعبر المانش في بالون، جسيب Jessup يخترع القضبان الحديدية الحديثة، جرينين Gernerin يخترع المظلة الهابطة، فيلتون Fulton يبني غواصة بالمروحة. ١٨٠٠ - ١٨٢٥:

المكون الثالث فقط، أي الجزء من الآلة المتمثل في الأدوات الآلية. أما القوة المحركة فقد تكون في البداية العامل نفسه ثم الحيوان والرياح والمياه. في كل هذه الحالات توجد صعوبة أساسية، وهي أن حجم الدفع يصعب تهيئته بالقدر اللازم، كما أن للقوة الدافعة حدود جسمانية في حالة الإنسان والحيوان، ويصعب السيطرة عليها في حالة القوة المحركة الطبيعية (الرياح والمياه). وعليه كان من اللازم التوصل إلى قوة محرك جديدة تزيل هذه الصعوبة. هذه تتمثل في الآلة البخارية التي تسند إلى جيمس وات J. Watt في عام ١٧٨١: هنا نجد أول محرك قادر على توليد قوته المحركة عن طريق استهلاك الماء والفحم (لتحويل الماء من حالة السيولة إلى بخار) ويستطيع الإنسان أن يضبط درجة قوته. وعليه أصبح من الممكن استخدام محرك واحد لإدارة أكثر من أداة آلية. ومع تزايد عدد الأدوات الآلية التي يتعين تشغيلها في نفس الوقت يكبر المحرك ويتحول الموصل إلى جسم متزايد في الاتساع والتعقيد. في نهاية عملية التطور هذه نجد نظام الآلة - الأداة، إذ تصبح الآلة مكونة أساساً من مجموعة الأدوات الآلية التي تقوم بعمليات إنتاج الناتج، وتستخدم الوحدة الإنتاجية الواحدة عدداً

= تريفينيك Trevithick يبنّي أول قاطرة بخارية ثم يبنّي واحدة تقطع ١٤ كيلومتر في الساعة، أول اثوميس بخاري في إنجلترا - ديري Drais يخترع الدراجة البخارية، بناء أول خط سكك حديد في فرنسا. ثم تتوالى الاختراعات والتجديدات.

وقد كانت هذه الثورة التكنولوجية بعيدة الأثر على الروابط الاجتماعية للإنتاج، فهي تقضي بصفة شبه نهائية على روابط الإنتاج السابقة على الرأسمالية وتدفع إلى المقدمة روابط الإنتاج الرأسمالية. ولكنها تحدث هذا الأثر في ظل ظروف تاريخية (سياسية واجتماعية واقتصادية) محددة. هذه الظروف أبعد من أن تكون نتاج التقدم الفني فقط إذ هي نتائج النشاط للموس لأعضاء المجتمع، لصراعات الاجتماعي، للدور الذي تلعبه العوامل الجغرافية، التنظيمية... إلى أخرى. من ناحية أخرى، تؤدي الثورة التكنولوجية إلى تحول المجتمع تحولاً جذرياً، وبما أنها تحدث في واقع اجتماعي يختلف من مجتمع إلى آخر، تختلف طبيعة التحول الذي تحدثه من مجتمع إلى آخر.

كثيرا من هذه الآلات. كل هذه الآلات تستقبل الحركة اللازمة لتشغيلها بواسطة ناقل (موصل) واحد يسمى بالناقل المركزي (الآتومات)، وهو يحرك كل الآلات في آن واحد. ذلك هو نظام الصناعة الآتوماتيكية.

من هذا يبين أن التحول من الانتاج اليدوي الى الانتاج الآلي، عن طريق الاستخدام المنتظم للآلات في الانتاج، رهين بظهور المحركات الميكانيكية. إلا أن مجرد ظهور هذه الأخيرة (اختراعها) لا يعني استخدامها، إذ هذا الاستخدام رهين بتوفير شروطه المادية. هذه الشروط تتمثل في تطور الصناعة اليدوية على أساس من تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية على نحو يجرئ من العمليات اللازمة لانتاج السلعة ويبسطها، ومن ثم يبسط من الأدوات اللازمة ويهذبها ويضاعف من عهدها، على النحو الذي رأيناه عند الكلام عن الصناعة اليدوية. كما تتمثل، وهذا شرط أساسي، في أن الموقف كان يتميز في إنجلترا، في فترة سيادة الصناعة المنزلية بعد قيامها، بأن العمل الاجير كان محدودا نسبيا نظرا لأن الطبقة العاملة الوليدة كانت فيما يتعلق بجزئها الآلي من الريف، ما زالت مرتبطة جزئيا بالزراعة. هذا النقص النسبي قد يدفع بالاجور نحو الارتفاع، الأمر الذي يؤدي الى البحث عن فنون انتاجية توفر من العمل وتزيد من انتاجيته.

أما بالنسبة لطرق التنظيم الصناعي، فيتمثل التحول الكيفي في الانتقال الى نظام المصنع^(١) القائم على التقسيم الفني للعمل. هنا يتركز الانتاج الصناعي في عدد من المصانع التي يجمع كل منها عددا كبيرا من العمال يقومون بالانتاج على نطاق متسع، أي بالانتاج الكبير الذي يوجه ليس فقط للسوق الداخلية وإنما كذلك

(١) Factory system; système d'usine .

للسوق الخارجية. في هذا المجال نشط المنظّمون^(١)، أي اصحاب المشروعات القائمة على استخدام العمل الاجير والتي تنتج للسوق، الذين كانت تحتويهم الصناعة اليدوية الرأسمالية في القرن السابع عشر والنصف الاول من القرن الثامن عشر. حينئذ كانوا يمثلون صغار المنظمين الذين يملكون رأسمالا صغيرا او متوسطا، بما لهم من طموح وقدرة على اتخاذ المبادرة ومعرفة لصيقة بالانتاج، وارتباط بأوساط التجارة ارتباطا يمكنهم من تكملة رأسمالهم بالائتمان (أي اقتراض لفترة معينة يرد في نهايتها اصل الدين والفائدة المستحقة عليه) الذين يحصلون عليه من التجار. في هذا المجال اذن تتأكد سيطرة رأس المال الصناعي على الانتاج، وانما في شكل الانتاج الآلي الكبير.

كما تاكدت سيطرة رأس المال على الزراعة من خلال الثورة الزراعية (في انجلترا) في القرن الثامن عشر. فقد بلغت حركة التسييج ثروتها مؤدية بذلك الى تركيز الملكية العقارية ونضوج روابط الانتاج الرأسمالية في الزراعة، نضوجا تمثل في قيام طبقة من المزارعين يزرعون مزارعهم المسيجة استخداما للعمل الاجير. كما شهدت العقود الاولى من القرن الثامن عشر ثورة فنون الانتاج في الزراعة الانجليزية^(٢). زادت من انتاجية العمل الزراعي وبالتالي من الجزء من

(١) The Entrepreneurs; les entrepreneurs

(٢) اصبح اتباع الدورة الزراعية المعروفة بدورة نورفوك شائعا، فحلت بذلك محل نظام الحقول المفتوحة. ولم تعد تترك الأرض سنة تين زراعية، وانما أصبحت تزرع سنة قمحا وسنة نباتات جذرية وورسهم، لتزرع قمحا في السنة الثالثة. وقد حل انخال النباتات الجذرية مشكلتين: مشكلة اجهاد التربة الناتج عن زراعة القمح، اذ الجذور التي تتركها هذه النباتات تعيد اليها بعض خصوبتها، ومشكلة تقنية الماشية في فصل الشتاء، الامر الذي يكون له اثر في مجال تربية المواشي. كما اصبحت فنون انتاجية جديدة والات زراعية، ككدة البنز، واصبحت تحسينات كثيرة في تربية المواشي لانتاج اللحم والصوف. واقامت المزارع النموذجية للتعرف على اثار الفنون الزراعية الجديدة. انظر Southgate، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ١٠٦ - ١١٤.

فانض الانتاج الزراعي المعد للتسويق لتغذية العاملين في الصناعة في تزايدهم المستمر. لهذه التطورات في الزراعة وجه اخر يتمثل في التوسع المستمر في السوق الداخلية (اذ زيادة القدر من الفائض الزراعي المعد للتسويق تعني زيادة امكانية اهل الريف من شراء السلع الصناعية) وفي تكون الطبقة العاملة تكونا ساهم النمو السكاني في القرن الثامن عشر في زيادة سرعته.

يضاف الى هذا الاتساع المستمر في السوق الداخلية النمو السريع الذي شهدته تجارة الصادرات. فقد تمتعت انجلترا في القرن الثامن عشر بالمركز التجاري المتميز الذي كانت تتمتع به هولندا في القرن السابع عشر^(١).

(١) من هذا بيبين انه لا يمكن تفسير الثورة الصناعية بعامل واحد، او بما يسمى بالسببية البسيطة، Simple causation. اذ لا يمكن تفسير نقطة التحول التاريخي الا بالسببية المركبة complex causation بنسج اجتماعي في مجموعه بما يحويه من مجموعة من العوامل تتسج كلها في نفس الوقت لأن كل منها يكون لازما بقدر معين اذا اردنا للنتيجة الحاسمة ان تتحقق. عامل اساسي يكمن وراء هذه الثورة الصناعية (التي احدثت في ان واحد التوسع في الانتاج (بالتوسع في الاستثمار) واستخدام الآلات في الانتاج وادخال فنون انتاجية جديدة) في القلة النسبية للعمل الاجير: اذ يمكن القول بأن نشأة الصناعة الرأسمالية المنزلية يرد الى توافر العامل الذي لا يزال يباشر بعض العمل الزراعي (هنا نجدنا بصدد قوة عاملة نصف بروليتارية). ومع التوسع في الصناعة المنزلية واليدوية يصبح عرض هذا العمل محدودا نسبيا. الامر الذي يدفع الى التعجيل من حوكمة التحولات في الزراعة (التسييج والثورة الفنية)، مما يوفر (مع الزيادة في السكان) العمل. ولكنه اذ يتوفر بدرجة تسهل من الاستثمار في بناء المصانع لا يكون، مع ذلك، من الرخص لدرجة لا تدفع الى البحث عن طرق انتاج توفر العمل عن طريق استخدام الآلة. سبب اخر في تفسير الثورة الصناعية يتمثل في وجود سوق داخلي للانتاج الكبير (وهو ما لا يتحقق الا بالثورة الزراعية، الامر الذي لم يحدث في بلدان اوروبا الغربية، فيما عدا انجلترا التي سبقته في ذلك، الا في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر) على ان نأخذ في الاعتبار ان نمو السوق الداخلي هو نتاج لنمو الرأسمالية نفسها: نمو التقسيم الاجتماعي للعمل وزيادة انتاجية العمل مما يمكنه من انتاج فائض يزيد على الاستهلاك الضروري للمنتجين. هذا الفائض يعد للتسويق، وزيادة الفائض المعد للتسويق تعني زيادة في امكانية من يبيعه في شراء سلع اخرى، اي اتساع السوق. ويكون ذلك هو الوجه الاخر للتغيرات التي حدثت في روابط الانتاج، اي التي حدثت في وضع العمل اساسا الذي يتغير، كما رأينا، عن طريق خلق التميز الاجتماعي في داخل عملية انتاج المبادلة البسيط في الزراعية. هذه العملية لها في الواقع مظهران: زيادة الانتاجية تعني زيادة الفائض الذي يمكن مبادلته الامر الذي يعنى اتساع السوق الداخلية، كما ان=

نجمل فنقول ان هذه المرحلة هي مرحلة تركيز رأس المال في يد ارباب الصناعة. مرحلة يتحرر فيها العمال الزراعيون والحرفيون من الناحية القانونية من سيطرة سيد الارض وقيود الطائفة. ولكنهم يفصلون في ذات الوقت عن ملكية وسائل الانتاج ولا تكون لهم الا قدرتهم على العمل تباع كسلعة في السوق. العلاقات بينهم وبين الرأسماليين الصناعيين ينظمها السوق. مرحلة سيادة النشاط الصناعي. الزراعة نفسها تصبح مع الوقت، ومع تطبيق العلم والتكنولوجيا على عملياتها، نوعا من الصناعة. والاثنان يجمعهما السوق. الاقتصاد القومي كله يصبح اقتصاد مبادلة، وانما هي المبادلة التي تبدأ من النقود، والنقود تتحول الى سلع، لتتحول هذه الاخيرة الى نقود (اكثر).

وعليه يمثل النصف الثاني من القرن الثامن عشر فترة التحول الاجتماعي الجذري: نضوج اشكال جديدة للانتاج، ظهور اشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية، من الحكومات، من الافكار الاجتماعية. اشكال كانت كلها بطيئة ومترددة في صراعها ضد القديم ثم ما لبثت ان تطورت وتغلبت عليه بسرعة مذهلة: انه التغير الكمي البطيء الذي ما يفتأ ان ينعكس عند مرحلة معينة من تراكمه في تطور كيفي سريع^(١).

=زيادة الانتاجية، وهذا هو المظهر الثاني، تعني زيادة في عرض العمل الاجير. النظر الى هذه العملية على هذا النحو يبين ان «السوق» كعامل في التطور يلعب دورا يختلف عن دور «السوق» كعامل خارجي مستقل، وفي معنى معين «نهائي»، ومن ثم «عرضي». انظر:

M. Dobb, Prelude to the Industrial Revolution, in Papers on Capitalism..., op. cit. p. 17 - 33.

(١) انظر فيما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة:

T.S. Ashton, The Industrial Revolution - O.C. Cox, the Foundation of Capitalism, ch. XX - XXII.

- M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 225 and sqq.

- J. Maillet, Histoire des faits économiques, Payot, Paris, 1952, p. 242 et sqq.=

● من خلال هذه العملية يبدأ الاقتصاد السياسي، العلم الذي ننشغل به، في الوجود بتحديد معالم موضوعه، الذي يشهد تناسقا داخليا، وولادة منهجه. فالتوسع نطاق نشاط المبادلة لكي يصبح الظاهرة السائدة حيث غالبية الانتاج موجه للسوق الذي يصبح المنظم لنوع جديد من الحياة الاقتصادية، والذي يظهر كالملتقى الذي تصب فيه كل النشاطات الاقتصادية. يطور النشاط الاقتصادي ويبرز اهميته في الكل الاجتماعي، كما نلاحظ توسع النشاط الصناعي وازدياد عمقه ليصبح النشاط الغالب بما يتميز به من سرعة التكرار في فترة زمنية قصيرة بالنسبة للنشاط الزراعي (تكرار نشاط زراعي، ويمكن انتاج القمح، يستلزم مرور سنتين، في حين ان انتاج سلعة صناعية كالمنسوجات، يتكرر الالف المرات في يوم واحد)، نقول اتساع انتاج المبادلة وسيطرة النشاط الصناعي فرضا على الباحث حقيقة ان الظواهر الاقتصادية، وخاصة في مجال الانتاج، تحكمها قوانين موضوعية يمكن ويلزم الكشف عنها. فاذا اضفنا الى ذلك ان الجو الفكري كان يسوده الانشغال العام بالمشكلات المنهجية (في نشاط استخلاص المعرفة العلمية) انشغالا انتج وعيا بإمكانية استخدام منهج البحث العلمي في استخلاص المعرفة المتطقة بالظواهر الاقتصادية، امكنا ان نفسر مولد علم الاقتصاد السياسي في هذه المرحلة. هذا المولد يعلن عن نفسه بفضل الجهود الفكرية لمجموعة من المفكرين (في انجلترا وفرنسا) يمثلون رواد المدرسة التي يحقق فكر مؤسسيها ميلاد العلم.

= P. Mantoux, La Révolution Industrielle au 18 Siècle, Editions Génin, 1959.

K. Marx, Capital, vol. I, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1959, ch. XV, (Machinery and modern industry), p. 371 & sqq. - E. Roll, p. 92 - 140. Southgate, ch. 13 - 18.

وهي المدرسة التقليدية او الكلاسيكية^(١). سنرى اولا الفكر الاقتصادي لرواد المدرسة التقليدية الانجليز والفرنسيين، لتعرض ثانيا للفكر الاقتصادي للمدرسة التقليدية نفسها، وانما اساسا فيما يتعلق بميلاد علم الاقتصاد السياسي، اي بتحديد معالم موضوعه ويلورة منهجه.

١ - رواد المدرسة التقليدية:

اذا اردنا ان نبحث عن الخصيصة الاساسية التي تميز - على الصعيد الفكري - الفترة التي عاشها رواد المدرسة التقليدية، وحرصنا ان يكون بحثنا هذا من وجهة نظر مشكلتنا الاساسية، اي تلك الخاصة بمولد علم الاقتصاد السياسي، لوجدنا هذه الخصيصة في انها الفترة التي برز فيها الاهتمام بمشكلكتي الثروة والقيمة مع انتقال مركز البحث من مجال التداول الى مجال الانتاج: طرحهما كمترادفين في بعض الاحيان، وكمتميزين في احيان اخرى. ثم انا نجد نفرا من الكتاب يبدأ بحثه بطرح مشكلة الثروة ثم لا يلبث ان يواجه، وهو في بحثه عن حل لهذه المشكلة، بمشكلة القيمة. الامر الذي يحتم علينا ان نعي الفرق بين الثروة والقيمة. ورغم ان التعرف على هذا الفرق بكل ابعاده يتأتى لنا من تتبعنا لافكار رواد المدرسة التقليدية وافكار اصحاب المدرسة التقليدية نفسها، الا ان تلمسه من الان يسهل علينا تتبعنا لهذه الافكار.

الثروة^(٢) هي مجموع ما يوجد تحت تصرف المجتمع من قيم استعمال، اي من منتجات تخصص للاستعمال النهائي (اشباع الحاجات النهائية) ومنتجات يعاد استخدامها في عملية الانتاج، وهي على هذا النحو تتبع من

(١) The Classical School; L'Ecole Classique

(٢) The Wealth; la richesse

الانتاج ايا كان شكله الاجتماعي وسواء أكان يقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين او بقصد المبادلة. اما للقيمة^(١) فهي ظاهرة مرتبطة بانتاج المبادلة، وانتاج المبادلة فقط وتتمثل في خصيصة اجتماعية تجعل الناتج، الذي اصبح سلعة، قابلا لان يكون محلا للمبادلة، وتعتبر عما يتضمنه من محتوى يشترك فيه مع باقي السلع رغم اختلاف منافعها (اي قيم استعمالها). لبيان الفرق والعلاقة بينهما نضرب مثالا: اذا سلمنا ولو مؤقتا بأن قيمة السلعة تجد مصدرها في العمل وانها تقاس بعدد ساعات العمل (الاجتماعي)، واذا كانت وحدة واحدة من السلعة أ. ولتكن القلم الذي تظهر قيمة استعماله في الكتابة، تنتج في ساعة عمل، فاننا نكون بصدد كمية من قيم الاستعمال مساوية لقلم يشبع حاجة شخص واحد للكتابة (ويمثل على هذا النحو جزءا من ثروة المجتمع)، وتكون قيمة هذه الوحدة من السلعة مساوية لساعة عمل. فاذا فرض ان ارتفعت انتاجية العمل عما كانت عليه (بفضل تحسن التكوين الفني للعامل مثلا) واصبح من الممكن للمجتمع ان ينتج في ساعة واحدة قلمين بدلا من قلم واحد، نقصت قيمة الوحدة من السلعة (القلم) من ساعة عمل الى نصف ساعة عمل، في الوقت الذي زاد فيه عدد الاقلام الى الضعف واصبح من الممكن اشباع نفس الحاجة بالنسبة لشخصين بدلا من شخص واحد، اي زادت كمية قيم الاستعمال الموجودة تحت تصرف المجتمع. هنا نشهد زيادة في ثروة المجتمع مع نقص في قيمة وحدة السلع المنتجة.

ابتداء من هذه الخصيصة الاساسية لهذه الفترة يجري التمييز عادة، في اطار رواد المدرسة التقليدية، بين الرواد الانجليز والرواد الفرنسيين

(١) Value; Valeur

(الطبيعيون). في تعرفنا على هذا الفكر سنقتصر على اهم الرواد الانجليز،
ويليام بتي، وأب الطبيعيين، فرنسوا كينييه.

الرواد الانجليز للمدرسة التقليدية^(١): انتج هؤلاء الرواد، وعلى رأسهم
ويليام بتي William Petty افكارا عن الثروة وطبيعتها، عن القيمة (مصدرها
وقياسها)، عن النقود والفائدة، وعن التجارة الخارجية وضرورة ان تكون
حرة.

اما ويليام بتي^(٢)، فيعتبره البعض مؤسس علم الاقتصاد السياسي^(٣).
وذلك لانه يتمتع برؤية واضحة لموضوع الدراسة التي يقوم بها ولانه كان واعيا
بأنه يستخدم منهجا جديدا في البحث، بل اكثر من هذا كان واعيا بأنه ينشئ
علما جديدا.

لنرى اولا بالنسبة لموضوع بحثه القضايا التي انشغل بها ونوع النشاط
التي تقع في اطاره: في تساؤله عن الثروة يعرفها بأنها المنتجات او السلع. وهو
في تحليله يتخذ القمح ممثلا لهذه السلع يصدق عليها ما يقوله بالنسبة له. فاذا

(١) اهم هؤلاء الرواد هم: ويليام بتي (١٦٢٣ - ١٨٧)، د. نورث Dudley North (١٦٤١ - ١٦٩١) الذي يعتبر ان
الثروة تتكون من الاموال العينية ويدافع عن حرية التجارة، جون لوك (١٦٣٠ - ١٧٠٤) وخاصة افكاره عن النقود
والفائدة، جون لو John Law (١٦٧١ - ١٧٢٩)، دافيد هيجم David Hume (١٧١١ - ١٧٧٦)، جيمس
ستيورات (١٧١٢ - ١٧٨٠).

(٢) اهم مؤلفات بتي هي:

A. Treatise of Taxes and Contributions, 1661 - Political Arithmetic, written in
1665 published in 1691.

وقد رجعنا عند كتابة السطور الخاصة بالفكر ويليام بتي الى الترجمة الفرنسية لمجموعة اعماله الاقتصادية:

Les Oeuvres Economiques de Sir William Petty; traduit par H. Dussauze et
Pasquier. V. Giard & E. Brière, paris, 2 tomes, 1905.

(٣) K. Marx, Theories of Surplus - value, p. 15

ما عُرِف الثروة تسأل اين تنتج؟ وتكون اجابته بانها تنتج في مجال الانتاج، وعليه يكون التركيز على هذا المجال لا مجال التداول ولكن اي انواع الانتاج؟ هنا نستطيع ان نرى من خصائص الانتاج الذي يتكلم عنه ان الامر يتعلق بانتاج المبادلة، والمبادلة التي تتم بواسطة النقود. وعليه يكون اهتمامه بانتاج المبادلة. وهنا يجد نفسه مواجهاً بمشكلة القيمة التي تفرض نفسها عليه.

فاذا ما ووجه بمشكلة القيمة طرحها بطريقة منتظمة تبين ادراكه لطبيعتها وبأنها تمثل المشكلة المحورية. فبالنسبة لقيمة السلعة، التي يسميها ويليام بتي بالثمن الطبيعي^(١)، يجيب عن سؤالين:

ـ اولهما خاص بالمظهر الكيفي لظاهرة القيمة: ما هو مصدر القيمة؟ يجيب ويليام بتي على ذلك بأن القيمة تجد مصدرها في العمل. ويعلن في هذا الخصوص جملته المشهورة بأن «العمل هو اب الثروة والارض امها»^(٢) (والامر يتعلق بالقيمة رغم استعماله للفظ الثروة). وهو يقصد بالارض هنا الطبيعة. واذا مثل هؤلاء، اي العمل والطبيعة، «المعبرين الطبيعيين عن كل قيمة»، تمثلت «المشكلة المحورية للاقتصاد السياسي في ترجمة احدهما الى الاخر»، اي في «التوصل الى علاقة طبيعية للتساوي بين العمل والطبيعة على نحو يمكن من التعبير عن القيمة بواحد منها». وهو اميل لترجمة الطبيعة الى العمل، اي للتعبير عن القيمة بواسطة العمل.

(١) Natural price; prix naturel

(٢) "Le Travail est le père et le principe actif la richesse de même que la terre en est la mère". L'Anatomie politique de l'Irlande, p. 204, aussi, Traité des taxes et contributions, p. 34 - 44.

. فإذا وجدت القيمة مصدرها في العمل، تعلق السؤال الثاني بالمظهر الكامن لظاهرة القيمة: ما هو مقياس القيمة؟ على ذلك يجيب ويليام بتي بأن القيمة تقاس بكمية العمل. فقيمة السلعة تحديدها كمية العمل التي تحتويها السلعة^(١).

وماذا عن العمل^(٢)؟ كيف تحدد قيمته؟ تتحدد هذه القيمة بوسائل المعيشة الضرورية^(٣).

ثم يثير ويليام بتي مسألة الريع^(٤). وهو الجزء من الناتج الذي يحصل عليه مالك الأرض. هذا الجزء يساوي، في رأي بتي الناتج الكلي مطروحا منه

(١) في ذلك يقول بتي: (إذا استطاع شخص أن يحضر إلى لندن لوقية من الفضة المستخرجة من أرض بيرو مستغرقا في هذا الجهد نفس الوقت الذي يستطيع فيه أن ينتج كيلاً معيناً من القمح (في إنجلترا)، فإن لحد هذين الناتجين يمثل الثمن الطبيعي للآخر. فإذا ما أصبح من الممكن للشخص أن يستخرج من مناجم جديدة وأسهل في الاستغلال لوقيتين من الفضة بنفس الجهد الذي كان يستخرج به أوقية واحدة (من المناجم القديمة التي تصعب فيها الشروط الطبيعية للاستغلال، د. ٥٠). كانت هاتان الأوقيتان الثمن الطبيعي للكيل من القمح (الذي لم تتغير قيمته) على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها (أي على فرض بقاء شروط إنتاج القمح دون تغير وخاصة بالنسبة لانتاجية العمل، م. د.). Traité des taxes et contributions, p. 51.

(٢) وتزداد انتاجية العمل بتقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية. هنا يبين ويليام بتي مزايا تقسيم العمل ليس فقط في صناعة الساعات وإنما كذلك في كل الصناعات التي توجد في مدينة ما أو حتى في بلد ما. Cf. Autre essai en arithmétique politique, p. 521; et Arithmétique politique, p. 282 - 283.

وقد راينا كيف اهتم ابن خلدون، وأرسطو طاليس من قبله، بتقسيم العمل، وإنما بالتقسيم الحرفي للعمل، وسنرى كيف اهتم آدم سميث مقتنيا في ذلك اثر ويليام بتي. بتقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية، أي في داخل المشروع الرأسمالي.

(٣) يتعين القانون الذي يحدد الاجور «ألا يعطى للعامل إلا ما هو لازم لحياته (أي ما هو ضروري لابقائه على قيد الحياة، أي لتجديد قدرته على العمل، م. د.). أما إذا أعطى الضعف فإنه لن يقوم إلا بنصف العمل الذي يمكنه القيام به والذي كان يقوم به في حالة ما إذا كانت الظروف مختلفة». Traité des taxes et contributions, p. 103.

(٤) The rent; la rente

الاجور والبذور. فهو يمثل الفائض المتحقق في الانتاج الزراعي، وهو يتضمن الريح الذي لم يتميز عنده بعد. وعليه يتوزع الناتج الزراعي (الصافي) بين الاجور (اي ما يحصل عليه العمال) والريح (اي ما يحصل عليه مالك الارض)^(١).

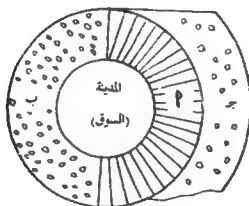
بالاضافة الى ذلك نجد عند ويليام بتي فكرة الريح الفرقي^(٢). هذا الريح يرد عنده الى سببين: اختلاف الارض في الخصوبة، واختلاف الارض في موقعها (قربا او بعدا) من السوق. لفهم فكرة الريح الفرقي نضرب المثل الاتي: كنقطة بدء تمثل الارض هبة الطبيعة، عندما توجد الارض بوفرة ولا تكون محلا لاحتكار فئة او طبقة اجتماعية يكون في استطاعة اي فرد استغلالها دون ان

(١) هنا يرى ويليام بتي في ربح الارض الشكل العادي للفائض بصفة عامة بينما لا يزال وضع الريح غير محدد. فالربح الذي حصل عليه الراسمالي (اي من يستغل الارض استخداما لوسائل انتاج يملكها ملكية فردية والعمل الاجير) يظهر على احسن الفروض وكلته جزء من الفائض ينتزعه الراسمالي من مالك الارض. هذه النظرة تجد تفسيرها في الخصائص التي يتميز بها الموقف في الوقت الذي كان يكتب فيه، حيث سكان الريف ما زالوا يمثلون الاغلبية الساحقة في المجتمع، وحيث ملكية الارض ما تزال تظهر كالشرط الاساسي للانتاج ويظهر مالك الارض كالشخص الذي يختص نفسه مباشرة بالعمل الفائض من المنتجين وذلك لما يتمتع به من احتكار لملكية الارض.

والواقع ان المسألة يتعين ان توضع وضعا مختلفا في اطار الانتاج الراسمالي حيث يوجد الى جانب مالك الارض، الراسمالي الذي يقوم على النشاط الزراعي مستغلا الارض استخداما لوسائل انتاج اخرى يملكها ملكية فردية (وقد يجمع شخص واحد بين صفتي الراسمالي وصاحب الارض)، كما يوجد الى جانبيهما العمال الاجراء وتربطهم بالرأسمالي علاقة مباشرة. هنا ينتج العمال الاجراء (المنتجون المباشرين) للناتج والجزء منه الذي يمثل الفائض، ويختص رأس المال نفسه بالفائض بطريقة مباشرة، وتحصل ملكية الارض في النهاية على جزء من الفائض في اطار الانتاج الراسمالي. هذا ويتمين ان تطرح مسألة الريح من وجهة نظر هذا الانتاج (الرأسمالي)، ويكون السؤال الذي يطرح نفسه هو الاتي: كيف يتكئ ملكية الارض (مشخصة فيمن يملكونها) ان تحصل من رأس المال (مشخصا فيمن يسيطرون على عملية الانتاج) على جزء من الفائض الذي لخص رأس المال نفسه به بطريقة مباشرة من خلال علاقته بالمنتجين المباشرين (وهم العمال الاجراء) الذين انتجوا هذا الفائض؟

(٢) Differential rent; la rente différentielle

يُضطر إلى دفع مقابل لذلك (في صورة جزء من الناتج يتخلى عنه عينا أو نقدا). نفترض في هذه الحالة أن حاجة سكان مدينة ما إلى القمح يتم اشباعها بزراعة المساحة أ بالقمح. على هذه الأرض (التي لا يدفع في مقابل استخدامها أي مقابل) تتمثل نفقة انتاج وحدة القمح في عشرة قروش. هذه النفقة تتضمن ربحا مساويا لثلاثة قروش. عليه يكون ثمن بيع هذه الوحدة في السوق هو عشرة قروش. في هذه الحالة لا يقوم من يستغلون الأرض أ بدفع ربح في مقابل استغلالهم لهذه الأرض. نفترض في مرحلة ثانية أن طرا ارتفاع على ثمن القمح (اثرته زيادة في الطلب من مدينة مجاورة مثلا). وأصبح ثمن وحدة القمح ١٢ قرشا. استجابة لهذه الزيادة في الطلب يتوسع الانتاج عن طريق قيام الافراد باستغلال ارض اضافية: الأرض ب، وهي اقل خصوبة من الأرض أ ولكنها على نفس البعد من السوق، والأرض ج وهي



متساوية في الخصوبة مع الأرض ١ ولكنها أبعد منها إلى السوق. هنا نجد نفقة الانتاج على الأرض ب والأرض ج أعلى من نفقة الانتاج على الأرض ١ (وهذه الأخيرة تبقى على حالها دون تغيير، أي عشرة قروش للوحدة من القمح). وتكون نفقة الانتاج أعلى على الأرض ب لأن خصوبتها أقل من خصوبة الأرض ١. وتكون أعلى على الأرض ج لأنها وإن كانت تتمتع بنفس درجة خصوبة الأرض ١ إلا أنها أبعد من السوق الأمر الذي يرفع من نفقة النقل. نفترض أن نفقة انتاج الوحدة من القمح على الأرضين ب و ج هي ١٢ قرشا متضمنة ربحا قدره ثلاثة قروش. في هذا الموقف الجديد يكون ثمن بيع الوحدة من القمح هو ١٢ قرشا، وهو ثمن يبيع به كل المنتجين أيا كان نوع الأرض التي يزرعونها. ويحقق كل المنتجين على الأرض ب أو من ينتج على الأرض ج . إلا أن صاحب الأرض ١، التي تستمر نفقة الانتاج عليها مساوية لعشرة قروش، يبدأ في أن يختص نفسه بنوع من الدخل مساو لقرشين لكل وحدة قمح. هذا الدخل هو ربح يأتي من الفرق بين أرضه والأراضي الأخرى في ب، و ج إذ تفتقر أرضه عن الأرض ب بأنها أكثر خصوبة، كما أنها تفتقر عن الأرض ج بأنها أقرب من هذه الأخيرة إلى السوق.

أما من ناحية المنهج فنلاحظ أن بني يتميز بوعي منهجي، أي بوعي بالنسبة للمناهج التي يستخدمها، وعيا يمتزج بوعي بأنه ينشئ علما جديدا. منهجه في البحث يركز على الملاحظة وينشغل بالتوصل إلى معرفة منضبطة عن طريق التعرف على المظاهر الكمية لموضوع الدراسة. في مقدمته لكتاب «الحساب السياسي» يقول ويليام بتي:

«إن المنهج الذي استخدمه لتحقيق هدفه في الدراسة ليس شائعا بعد

(أي يختلف عن المنهج المتعارف عليه حتى الان، م.د.)، وذلك لانه:

- بدلا من ان يقتصر على المقارنات والصفات وحجج المضاربة فاني

اعتنق منهاجا يتمثل في:

● ان اعبر عن نفسي في صورة اعداد واوزان ومقاييس..

● ان استخدم فقط الحجج التي تعطيها التجربة المحسوسة..

● الا اعتبر الا الاسباب التي يكون لها اساس مرئي في الطبيعة.

- ما اقله من افكار يكون اذاً مبنيا على الملاحظة وعلى التأكيدات المعبر

عنها بالعدد وبالوزن وبالمقاييس^(١).

من هذا يبين كيف بدا يتضح موضوع البحث الاقتصادي في دورانه حول

ظاهرة القيمة كما تظهر في مجال الانتاج وكيف ان هذا الموضوع يمكن معالجته

استخداما لمنهج تجريبي كان قد استقر في مجال الدراسات الخاصة بالظواهر

الطبيعية. وتستمر بلورة هذا الموضوع بالتركيز على مجال النتاج، وانما بأبعاد

مختلفة، على يد الرواد الفرنسيين للمدرسة التقليدية، وخاصة فرنسوا كينييه.

الرواد الفرنسيون للمدرسة التقليدية: الطبيعيون^(٢): يرى الطبيعيون، وعلى

(١) Arithmétique politique, p. 268 - 269

(٢) يطلق اسم الطبيعيين Les Physiocrates على مجموعة من المفكرين يوجد على رأسهم فرنسوا كينييه. انطلق فكرهم من فكرة النظام الطبيعي L'ordre Naturel التي خلفها الفكر الكنسي وسادت القرن الثامن عشر (كما سنرى عند الكلام عن المدرسة التقليدية) وكونوا مدرسة لها اساسها النظري ومنهجها وتوصياتها من ناحية السياسات الواجب اتباعها، واهم افراد هذه المدرسة، بعد فرنسوا كينييه، هم، ماركيز دي ميرابو Le Marquis de Mirabeau (١٧١٥ - ١٧٨٩). - مرسيه دي لاريفيير Mercier de la Rivière (١٧٢٠ - ١٧٩٢). - دييوني دي نيمور Dupont de Nemours (١٧٢٩ - ١٨١٧) انظر شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٢٢٢ وما بعدها.

الاحص ابوهم فرنسوا كينيي François Quesnay. ذلك الطبيب «الذي جعل من الاقتصاد السياسي علما»^(١)، ان الثروة تتمثل في «الاموال اللازمة للحياة ولتجديد الانتاج السنوي لهذه الاموال». فالثروة تتمثل في المنتجات: فيما يلزم منها لاعاشة افراد المجتمع وما يلزم منها لضمان استمرار الانتاج في الفترات الانتاجية المقبلة. هذه الثروة تنتج في مجال الانتاج لا مجال التبادل. وهي لا تنتج في نظر فرنسوا كينيي الا في مجال الانتاج المادي، اي الانتاج الذي تتبلور نتيجته في شكل ناتج مادي ملموس. وعليه يستبعد نشاط الخدمات كنشاط منتج للثروة. في مجال الانتاج المادي تنفرد الزراعة بكونها النشاط الوحيد للنتج، اذ في الزراعة فقط تمكن الطبيعة عمل الانسان من ان ينتج ما يزيد على ما استخدم في الانتاج الزراعي، اي تمكنه من انتاج «ناتج صافي» Produit net يتمثل في الفرق بين الناتج الكلي وما يستخدم في الانتاج الزراعي من ابوات انتاج ومواد اولية ومواد غذائية لاستهلاك العاملين في الزراعة^(٢). فالزراعة وحدها هي التي تنتج فائضا. ولكن اية زراعة؟ هنا يفرق فرنسوا كينيي بين الزراعة الصغيرة^(٣) التي تقوم بها عائلة الفلاح على اساس عمل افراد الاسرة مستخدمة الثيران كقوة جر، والزراعة الكبيرة^(٤) التي يقوم بها المزارعون^(٥) على مساحات اكبر يستخدمون فيها رأس المال والعمل الاجير وتحل فيها الخيول محل الثيران في الجر. بمعنى

(١) هو مؤسس المدرسة الطبيعية (١٦٩٤ - ١٧٧٤)، كان طبيعيا بارزا، شغل مكانا استراتيجيا في الحياة الفكرية لباريس وفرنسا في منتصف القرن الثامن عشر. انظر بالنسبة لفكره وكتاباته:

P.N.D. François Quesnay et la Physiocratie, Tomes I & II, Paris, 1958.

M. Dowidar, Les Schémas de reproduction, ch. I & II.

.K. Marx, Misère de la Philosophie, Editions Sociales, Paris, 1961, p. 113 (٧)

.La petite culture (٣)

.La grande culture (٤)

.Farmers; fermiers (٥)

آخر اذا كانت الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج فان فرنسوا كينيه يعني الزراعة التي يتم فيها النشاط على اساس رأسمالي. اي ان الامر يتعلق بالانتاج الزراعي الذي هو من قبيل انتاج المبادلة ذي الطبيعة الرأسمالية.

ومن هنا كان تقديم فرنسوا كينيه لرأس المال في النظرية الاقتصادية باعتباره ثروة مترجمة من قبل متمثلة في شكلها المادي في سلع انتاجية يتعين وجودها قبل البدء في عملية الانتاج التي تستخدم في اثباتها. رأس المال هذا يأخذ في نظر كينيه ثلاث صور: تشمل الصورة الاولى الجزء من رأس المال الذي يخصص لاستصلاح الارض الزراعية وتحسينها وشق الترع والمصارف، ويسميه كينيه بالتسبيقات العقارية^(١). وتشمل الصورة الجزء من رأس المال الذي يتمثل في ادوات الانتاج المعمرة التي تستخدم في أكثر من فترة إنتاجية واحدة كالمباني والآلات، ويسميه كينيه بالتسبيقات الاولى^(٢). اما الصورة الثالثة فتغطي الجزء من رأس المال الذي يخصص للحصول على المواد الأولية التي يجري تحويلها في عملية الانتاج وتستخدم كلية في فترة انتاجية واحدة وكذلك المواد الغذائية اللازمة للعاملين في الانتاج. هذا الجزء الاخير من رأس المال هو ما يطلق عليه كينيه «التسبيقات السنوية»^(٣).

في هذا الانتاج الزراعي ذي الطبيعة الرأسمالية ينتج اذن الناتج الاجتماعي الذي يتم توزيعه بين طبقات المجتمع توزيعا تحدده نوع روابط الانتاج السائدة. فملاك الاراضي يحصلون بفضل ملكيتهم للارض على الناتج الصافي.

(١) Les avances foncières

(٢) Avances Primitives

(٣) Avances annuelles

بينما يحصل العمال على الاجور التي تتحدد، وفقا لفرنسوا كينييه، على اساس حد الكفاف، اي يلزم، كحد ادنى ضروري، لمعيشة العمال Strict nécessaire اي ان مستوى الاجور يتحدد بالحد الأدنى اللازم للمعيشة.

ويبلغ تحليل فرنسوا كينييه ذروته في تصويره للعملية الاقتصادية في مجموعها كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج من فترة الى اخرى، وتقديمه لهذه العملية فيما يسمى الجدول الاقتصادي. لنرى ببعض التفصيل ما يمثل هذا الجدول الاقتصادي Le Tableau Economique (١).

ابتداء من واقع الاقتصاد الفرنسي في نهاية القرن السابع عشر والنصف الاول من القرن الثامن عشر يقوم فرنسوا كينييه ببناء جدوله الاقتصادي او ما يمكن تسميته بنموجه لتجدد الانتاج (٢) . بصفة عامة يمكن القول ان هذا الواقع كان يتميز بظهور الهمية الكيفية لطريقة الانتاج الرأسمالية وهي تشق طريقها في اطار المجتمع القطاعي، ذلك المجتمع الذي كانت قواه الاقتصادية قد استنفذت ليس فقط بفعل الازمة في داخل النظام نفسه وانما كذلك بسبب الابعاء الثقيلة للحروب التي كانت تخوضها فرنسا.

في هذه الؤنة كان النشاط الزراعي هو النشاط السائد. غالبية السكان العاملين يشتغلون بالزراعة ذات النصيب الاكبر في الناتج الاجتماعي. وكانت عائلة الفلاح، التي تستغل مساحة صغيرة من الارض، تمثل الشكل الاجتماعي الغالب للوحدة الانتاجية. الى جانب ذلك كانت المزارع الكبيرة - وخاصة في شمال فرنسا - تمثل في عام ١٧٥٧ سبع المساحة المزروعة في فرنسا. في هذه المزارع كان الدور

(١) انظر الباب الاول من مؤلفنا ... Les Schémas

(٢) Reproduction Scheme: Schema: Schéma de reproduction

الرئيسي لرأس المال والعمل المأجور: الانتاجية اكثر ارتفاعا من الانتاجية في الارض التي تزرعها عائلات الفلاحين، اذ يزيد المزارع الغني الذي يستقل مساحة كبيرة، النفقات التي ترفع الانتاجية (انتاجية العمل الزراعي) وتساعد على زيادة الربح، كتسميد الارض وزيادة القوة الجارة، الى غير ذلك. بالنسبة لكتنيه يمثل هذا النوع الاخير من مستغلي الارض «مصدر رخاء الامة وقوتها».

اما النشاط الصناعي فكان ما يزال قائما على نشاط الوحدات الحرفية ووحدات الصناعية المنزلية. وكانت صناعة المنسوجات هي اهم الصناعات. والصناعة في مجموعها كانت ما تزال تابعة للتجارة، وخاصة التجارة الخارجية. ومن هنا كان التركيز التجاري للصناعة في المناطق المحيطة بالموانئ الكبرى. هذه المراكز كانت نواة تطور الصناعة الرأسمالية. ولكن الحرفيين بانتاجيتهم المنخفضة كانوا ما زالوا يسيطرون على المسرح الصناعي، ومن ثم لم يكن هؤلاء بالنسبة لكتنيه اكثر من جزء من «الطبقة العقيم».

اما التجارة فكانت ابرز مجالات المبادرة الرأسمالية، سواء في ذلك التجارة الداخلية التي كانت تقوم على تجارة الحبوب، او التجارة الخارجية التي شهدت دفعات قوية على الاخص في التجارة البحرية. ويفضل هذه التجارة تتراكم الثروة في الموانئ والمدن التجارية. الطبقة البرجوازية تستخدم جزءاً من هذه الثروة في شراء الارض مظهر العلو الاجتماعي في مجتمع ما زالت تسوده قيم المجتمع الاقطاعي. ويخصص الجزء الاخر من هذه الثروة لتمويل الصناعة الوليدة.

ورغم تطور طريقة الانتاج الرأسمالية في هذه النشاطات المختلفة ظلت الزراعة المركز الانتاجي الاكثر اهمية: فهي لا تغذى فقط الغالبية العظمى من

السكان من فلاحين وأرستقراطيين، وإنما تمد الصناعة بالقوة العاملة والمواد الأولية وترتكز عليها تجارة الحبوب لكثير الفروع نشاطا في التجارة الداخلية والخارجية. من هنا اكتسبت الزراعة مكان الصدارة في تحليل كينيه.

هذه الصورة لتطور طريقة الانتاج الرأسمالي لم تكن كاملة الوضوح اذ كان يشوبها ظلال الانظمة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الاقطاعي التي كانت لا تزال سائدة. عن طريق الضرائب الملكية وضرائب سادة الاقطاع وغيرها من الاستقطاعات كان الجزء الغالب من الناتج الزراعي يذهب الى الطبقات المسيطرة اقتصاديا وسياسيا: كبار الملاك يمثلون اهم فئة اجتماعية، اذ لم يكن بيدهم الجزء الاكبر من الارض والوظائف المدنية والحربية والدينية فحسب وإنما كانوا يسيطرون كذلك على رأس المال المصرفي تقريبا في وقت كانت فيه الثروة المنقولة لا تزال تابعة للثروة العقارية. ففي الوقت الذي كان يعاني فيه المزارعون من حالة مديونية دائمة ويحصل فيه العمال (الزراعيون والمشتغلون في نواحي النشاط الاخرى) على ما يكفي بالكاد لابقائهم على قيد الحياة، ظهرت طبقة ملاك الاراضي (والفئات الاجتماعية التي تتبعها) كمركز للقرارات المالية والسياسية يسيطر على كل نشاط اقتصادي. من هنا جاء الدور الاستراتيجي الذي تلعبه هذه الطبقة في تحليل فرنسوا كينيه.

في هذا الاطار يقدم فرنسوا كينيه ببناء جدول الاقتصاد في صورة نموذج لعملية اقتصادية تجدد انتاج نفسها من فترة لآخرى (من سنة الى سنة) على افتراض ان مستوى النشاط الاقتصادي لا يتغير عبر الزمن، فالامر يتعلق بما يسمى بتجديد الانتاج البسيط. تحليل الجدول الاقتصادي الذي يمثل نقطة البدء في فهم طبيعة واداء العملية الاقتصادية كعملية للانتاج وتجدد

الانتاج عبر الزمن يمثل ركيزة اساسية في فهم كيفية اداء الاقتصاد الرأسمالي، الامر الذي يدفعنا الى تنجيل دراسته الى القسم الثاني الخاص بالاقتصاد السياسي والرأسمالية.

من كل هذا يبين ان موضوع البحث الاقتصادي عند فرنسوا كينييه يتعلق بمجموعة الظواهر المكونة للكل العضوي المتمثل في العملية الانتاجية منظورا اليها كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج، المكونة للنظام الاقتصادي. هذا النظام الاقتصادي يكون - في نظر كينييه الذي شارك فلاسفة العصر فكرتهم عن النظام الطبيعي - نظاما من الوقائع الخاضعة لقوانين فيزيقية مستمدة من طبيعة الاشياء. الظواهر الاقتصادية تحكمها اذن قوانين موضوعية، قوانين مادية هي من طبيعة هذه الظواهر. وهي قوانين ابديه خالدة.

الكشف عن هذه القوانين، وهو ما يمكن اذا استخدمنا نور العقل par les lumières de la raison، يعطينا نظاما من القوانين النظرية، اي علما. ولكن اي منهج ينصحنا كينييه باستخدامه لاستخلاص هذه القوانين؟ منهجه هو المنهج التجريبي. فهو يقوم بتحليل الظواهر المشاهدة بقصد التعرف على القوانين الموضوعية التي تحكم هذه الظواهر والتي هي مستقلة عن ارادة الانسان. نقطة البدء هي الواقع في كله الشامل. ويتم التحليل عن طريق التجريد مما لا يعد من جوهر الظاهرة محل الدراسة. ولكي يتم ذلك لا بد من اتباع قواعد يتعين الا نحدد عنها: «أولا، الا نفترض اطلاقا ما لا تعلنه التجربة، ثانيا، الا نحاول التوصل الى الحقائق التي تكشفها لنا التجربة باستخدام منطق تسلسل الآثار، (اي بمجرد الاستنباط م.د.)».

على هذا النحو يتطور فكر الرواد الذي يتمثل جوهره في: طرح مشكلة

القيمة كالمشكلة المحورية بواسطة ويليام بتي، فكرة بواجلبير^(١) الأساسية المتعلقة بالاعتماد المتبادل بين النشاطات الاقتصادية للمجتمع، الأفكار النافذة لكانتين^(٢) الخاصة بالمبادئ العامة التي تحكم العملية الاقتصادية، ثم تحليل كينيه الخاص بعملية الانتاج الاجتماعي كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج^(٣).

هذا الفكر يعكس تركيزا يتقل تدريجيا الى مجال الانتاج للبحث عن موضوع العلم الجديد، البحث عنه في الظواهر المكونة للعملية الانتاجية، منظورا

(١) P. de Boisguillebert ، اقتصاد فرنسي عاش بين ١٦٤٦ - ١٧١٤. بدأ في كتاباته بدراسة الاحوال الاقتصادية في فرنسا، ثم كتب كتابا عن طبيعة الثروة والنقد.

Dissertation sur la Nature des richesses, de l'argent et des tributs

انظر تقديمنا حسنا لفكرة الاعتماد المتبادل بين مختلف اجزاء العملية الاقتصادية عند بواجلبير، الباب الاول من كتاب.

J. Nagles, la Reproduction de capital social selon Karl Marx, Boisguillebert, Quesnay, Leontiev, Université Libre de Bruxelles, 1970.

وقد جمعت كل كتاباته وكذلك عدد من المقالات عن هذه الكتابات في جزئين اصدرهما المعهد القومي للدراسات السكانية بباريس.

P. Boisguillebert, 2 tomes, I.N.E.D. Paris, 1966.

(٢) R. Cantillon (١٦٨٠ - ١٧٣٤) من اصل اسباني، ايرلندي المولد، فرنسي باقامته ومعيشته في المجتمع الفرنسي في مؤلفه. Essai sur la nature du commerce en général. الذي ظهر في عام ١٧٥٥ بعد وفاته، نجد اول تصوير للعملية الاقتصادية ككل وهو يناقش في هذا الكتاب مشكلات الثروة، القيمة والائمان، النقود والفائدة. كما يقدم نظرية في التوزيع مفرقا بين دخول متيقنة (كالريع والاجور) ودخول غير متيقنة، كدخول المنظمين (وهو اول من استخدم اصطلاح «المنظم» L'entrepreneur. وكتاب كانتين هذا خير تجسيم للطريقة الاستقرائية في البحث الاقتصادي. انظر طبعة I.N.E.D. باريس ١٩٥٢.

(٣) يضاف الى ذلك المناقشات الخلاقية المتعلقة بالنقود والفائدة (وهي مناقشات تثير ابتداء من ثورة الائمان التي بدأت في القرن الخامس عشر واستمرت حتى القرن السابع عشر) وكذلك دفاع د. نورث عن حرية التجارة الخارجية.

اليها كعملية للانتاج وتجدد النتاج، ظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان، قوانين يعتبرونها خالدة وابدية. هذه الظواهر تتعلق بانتاج المبادلة، والمبادلة الرأسمالية. واستخداما لمنهج تجريبي تطرح مشكلة الثروة وتطرح مشكلة القيمة. البعض يخلط بينهما. والبعض يطرح على نفسه مشكلة الثروة ثم يجد نفسه مواجهها بمشكلة القيمة التي ما يلبث ان يضعها وضعها السليم ويحاول معالجتها. في هذا المجال يذهب بقي وابتاعه ابعد من فرنسوا كيني واتباعه، اذ يعترفون للعمل على اطلاقه، وليس للعمل الزراعي فقط، بصفته كخالق للقيمة، ولكنهم لا يتوصلون الى المقياس المشترك الحقيقي للقيمة، اذ ما زال هذا المقياس يتردد بين العمل والطبيعة. الفكر هنا يعكس واقع الفترة التي يعيشها الرواد، حيث طريقة الانتاج الرأسمالية بقيامها على الانتاج الصناعي ما زالت تشق طريقها في ظلال انظمة الاقطاع بقيامه على الانتاج الزراعي.

ابتداء من هذه الافكار، واستخداما للجهاز الفكري لفلاسفة القرن الثامن عشر Les Philosophes (وخاصة فكرة النظام الطبيعي) وبلاستفادة من التطورات المنهجية في البحث العلمي بصفة عامة. يتحقق البناء الكلاسيكي (التقليدي) بفضل جهود آدم سميث ودافيد ريكاردو^(١). ومع هذا البناء الكلاسيكي يولد علم الاقتصاد السياسي.

(١) Adam Smith (١٧٧٢ - ١٧٩٠)، فيلسوف واقتصادي اسكتلندي الاصل، عمل استاذاً للمنطق والاقتصاد السياسي بجامعة جلاسجو وشغل مناصب اخرى في حياته. هو اول الكلاسيك الانجليز. نشر في ١٧٧٦ مؤلفه الرئيسي بعنوان "بحث في طبيعة واسباب ثروة الأمم". *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* اما دافيد ريكاردو David Ricardo فكان رجل اعمال وسياسي وعضو مجلس العموم في انجلترا. وقد بدأ في بناء نظرياته من نقد افكار آدم سميث. وقد نشر في عام ١٨١٧ مؤلفه الرئيسي بعنوان "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب". *Principles of Political Economy and Taxation*. هذا ويشيف البعض عند الكلام عن الكلاسيك اسمااء اخرى مثل روبرت مالثس T.R. Malthus (١٧٧٧ -

٢ - المدرسة التقليدية(١):

لكي يتسنى لنا فهم ما حققه الكلاسيك بالنسبة ليلاد علم الاقتصاد السياسي يتعين علينا فهم الوسط التاريخي الذي نشأ فيه الفكر التقليدي،

(١) = (١٨٤٢) الذي يسمد اليه مبعدا السكان، وجان باتست ساي J. Baptiste Say (١٧٦٧ - ١٨٢٢) الذي لشاع افكار آدم سميث على القارة الأوروبية. كما يوجد كذلك جون ستيورات ميل John Sturat Mill (١٨٠٦ - ١٨٧٢)، الذي لم يسهم الا بقدر محدود في بناء النظرية الكلاسيكية وإن كان يعد من اكبر مفكري القرن التاسع عشر. فكتاب «مبادئ الاقتصاد السياسي» لا يعدو ان يمثل خير تجميع لافكار المدرسة التقليدية. وعليه يمكن القول ان جوهر البناء النظري التقليدي يتحقق على يد آدم سميث ودايفيد ريكاردو.

(١) تقصد بالمدرسة التقليدية مجموعة المفكرين اصحاب ذلك الجسم من النظرية الاقتصادية الناتج عن محاولات دراسة العلاقات الحقيقية للنتاج الرأسمالي، والذي تبلور في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. هذا الجسم النظري يجد خير مظهره في آدم سميث ودايفيد ريكاردو في عملهما الفكري الخلاق. على هذا النحو لا نعني بالفكر التقليدي المعني الذي يعطيه له كينز في كتابه «النظرية العامة في العمالة».

The General Theory of Employment, Interest & Money, London, 1954, p.3.

والذي يكاد يجعله مغطيا لكل فكر سابق عليه (أي على كينز). استخدام الاصطلاح بالمعنى الذي اعطاه له كينز غير سليم لا في مجال نظرية العمالة والدورات الاقتصادية ولا في مجال النظرية الاقتصادية بصفة عامة:

اولا: لان موقف الفكر الاقتصادي السابق على كينز من التقلبات الاقتصادية ومستوى العمالة ليس واحدا، فاذا كان من رأي المدرسة التقليدية ان الاقتصاد الرأسمالي يتطور على نحو متوازن وانه يعمل - في غياب القوى التي تحول دون تحقيق المنافسة - عند مستوى التشغيل الكامل لقوى الانتاج البشرية وغير البشرية التي تحت تصرف الجماعة فان ماركس درس (كما فعل سيسمونيدي من قبله) الازمة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي ولا حظ لاختلاف طبيعتها عن الازمات السابقة عليه، كما ادرك ان من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي ان ينمو من خلال الازمات، اذ يمثل تطوره غير المتوازن عبر الزمن قانونا من قوانين التطور الرأسمالي. كما سنرى فيما بعد. انظر في ذلك تحليله في كتابه رأس المال. وكذلك:

H. Bartoli, Les théories marxistes, in, Fluctuations économiques. Editions Montchretien, tome II, 1954, p. 261 - 316.

ثانيا: انه يتعين التفرقة بين تعاليل المدرسة التقليدية الذي يقوم على نظرية موضوعية في القيمة (نظرية العمل في القيمة)، وهو تحليل عني يسير العملية الاقتصادية في مجموعها وبالعلاقات بين لجزائها المختلفة وتحليل المدرسة الحديثة (النئوكلاسيكية) الذي يقوم على نظرية «ذاتية» تحاول ان تفسر ظاهرة ثمن السوق (نظرية المنفعة). وهو تحليل يظلب عليه طابع التحليل الوحدوي الذي يعني بسلوك وحدة اقتصادية واحدة (مستهلك او منتظم) على افتراض انمزالها عن بقية الاقتصاد. من الطبيعي الا تعطي الدورات الاقتصادية - وهي ظاهرة تخص سير العملية الاقتصادية بأكملها - الا بعناية قليلة من مفكري المدرسة النئوكلاسيكية، وذلك على النحو الذي سنراه فيما بعد.

سواء من حيث الواقع او من حيث الفكر الاجتماعي بصفة عامة.

فمن وجهة نظر الوقائع الاقتصادية رأينا ان الامر يتعلق بمرحلة الرأسمالية الصناعية، مرحلة التوسع الصناعي وانعكاساته في الزراعة. في هذه المرحلة يصل التوسع الى تحول كفي ينعكس في الثورة الصناعية التي تحقق تصنيع الاقتصاد القومي، اي بناء الاساس الصناعي (الذي يتمثل في الصناعات الانتاجية الاساسية) ليس فقط للقطاع الصناعي وانما للاقتصاد القومي بأكمله. الامر هنا يتعلق بما يسمى «النمط التقليدي في التصنيع»^(١)، اذ تم بناء هذا الاساس الصناعي خلال فترة طويلة اتجه الاغلب من الجهد في بدايتها الى بناء الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية التي خلق وجودها طلبا على منتجات الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية، على نحو حقق للاقتصاد القومي تدريجيا وجود النوعين من الصناعات وكفل في النهاية للصناعات الانتاجية الوزن الاكبر في البناء الصناعي.

اما من ناحية الفكر الاجتماعي بصفة عامة، فيمكن القول ان الموقف كان يتميز، في مرحلة تكوين البناء النظري للمدرسة التقليدية، بالخصائص الاتية:

١ - انتصار النظرة العلمية للامور وحلولها محل النظرة الدينية حلولا تم تحت تأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - كان الموقف يتميز في هذه الفترة بسيادة المناخ الفكري الذي تكونت فيه العلوم الاجتماعية وخاصة النظرية السياسية والنظرية الاقتصادية.

٣ - يتميز الموقف كذلك بتحطيم الاساس الفكري والاخلاقي لصورة

(١) The classical pattern of industrialisation

المجتمع القديم. لكي يتم هذا التحطيم استخدمت وسائل عدة:

(١) النقد الفلسفي (وخاصة من جانب هيوم Hume، ١٧١١ - ١٧٧٦، بايل Bayle، ١٦٤٧ - ١٧٠٦) الذي تطور ابتداء من النظرة المادية للكون على نحو جعل من المادية أساس فلسفة الكون والفلسفة الاجتماعية. ففيما يخص العلاقة بين المادة والفكر تسود النظرة المادية خلال القرن الثامن عشر، وعلى الأخص في فرنسا بفضل تعاليم أصحاب الموسوعة Les Encyclopédistes بيدرو Diderot، المبير Alembert، هولباك Hobbbact وهلفتييس Helvétius (وقد نتجت هذه النظرة عن تلاقي التيار المادي في فكر بيكارتر Descartes (١٥٩٦ - ١٦٥٠)، وهو تيار طوره لامتري La Mettrie (١٧٠٩ - ١٧٥١)، مع التيار المادي الانجليزي الذي تطور على يد فرنسيس بيكون F. Bacon (١٥٦١ - ١٦٢٦) وجون لوك. وفقا لهذه النظرة لا توجد الفكرة الا نتيجة للوجود السابق للمادة. ومن ثم يكون للمعرفة اساس مادي. وهي معرفة لا يمكن استخلاصها الا استخداما للمنهج التجريبي^(١).

(ب) فكرة النظام الطبيعي l'ordre naturel التي خلفها الفكر المدرسي واحتفظ بها فلاسفة القرن الثامن عشر. وطبقا لهذه الفكرة تحدد الطبيعة نظاما كونيا (شاملا) خالدا من صنع الذات العلية. في داخل هذا النظام يتم التفاعل بين العالم الفيزيقي والعالم المعنوي بفضل التدخل السماوي. لهذا النظام الطبيعي قوانين موضوعية (يقابلها

(١) - Cf. A. Wolf, A Philosophic and Scientific Retrospect, op. cit., p. 26 - 34

قوانين وضعية) يمكن لنور العقل اكتشافها^(١).

٤ - يتميز الموقف اخيرا بقيام الفردية^(٢) كفلسفة تهتم بالفرد (بالانسان)، وانما ليس بالفرد بصفة عامة، وانما بالفرد الذي ينتمي الى طائفة معينة من الافراد، الفرد الناجح. كانت صورة هذا الفرد الناجح تتمثل في هذه الالونة في رجل الاعما، في الراسمالي. ثم تحلل الفردية بعد ذلك الطبيعة الانسانية وتجد جذورها في الانانية والمصلحة الشخصية. الامر هنا يتعلق بالمظهر النفعي^(٣) للفلسفة الفردية واخيرا تقول الفلسفة الفردية بالانسجام بين الفرد (كما تتصوره) وبين المجتمع^(٤).

في هذا الوسط التاريخي يدخل التقليديون النظام على حالة البحث الاقتصادي:

فبالنسبة لهم يتعلق موضوع العلم الجديد^(٥) بالعملية الاقتصادية: الظواهر الخاصة بانتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي. هذا التوزيع تحدده شروط

(١) Cf. M. de Wulf, op. cit., M. Dowidar, op. cit., p. 31 - 32

(٢) Individualism; Individualisme

(٣) Utilitarian; Utilitarisme

(٤) Cf. J.S. Mill, Utilitarianism, Liberty, and Representative Government.

(٥) تحديد موضوع العلم الجديد عند الكلاسيك انما نستخلصه من كتاباتهم في مجموعها دون ان نقتصر على ما

يطنه للكتاب صراحة بالنسبة لموضوع العلم. فدافيد ريكاردو يقول لنا في مقدمة كتابه «المشكلة الرئيسية

للاقتصاد السياسي هي مشكلة تحديد القوانين التي تنظم توزيع الناتج بين الطبقات الثلاثة التي يتكون منها

المجتمع: طبقة العمال، وطبقة الراسماليين وطبقة ملاك الاراضي.. الذين يحصلون على الاجور والربح وبيع

الاراضي» ص ١ من كتاب الاقتصاد السياسي والضررائب Evderyman's Library, London, 1957

ولكنه لا يتوصل الى هذه القوانين التي تحكم توزيع الناتج الاجتماعي الا على اساس دراسة للانتاج حيث يبدأ

بالقيمة ومنها الى الربح والاجور. لينتقل في مرحلة تالية الى النفود والتجارة الخارجية وتراكم رأس المال.

الانتاج. في مجال الانتاج يتعين البحث عن مصدر ثروة الامة، وهي ثروة يتعين زيادتها، كما يتعين البحث عن مصدر ومقياس القيمة ابتداء من العمل. ومن ثم كانت دراسة دور العمل وتقسيم العمل واثار هذا الاخير على انتاجية العمل، ورأس المال والارض. من القيمة تدرس ظاهرة الائتمان، ثم يدرس توزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية المكونة للمجتمع بما تحصل عليه من دخول نقدية (الربح والفائدة، الاجور، الريع). ثم تدرس الظاهرة النقدية، وظاهرة التبادل مع الخارج وما تتضمنه من تقسيم دولي للعمل. كما يكون تطور العملية الاقتصادية في مجموعها، وهو تطور يجد محوره في تراكم رأس المال، محلا للدراسة.

هذه الظواهر الاقتصادية التي يدرسها التقليديون تحكمها، في نظريهم، قوانين موضوعية. وهم يتأثرون في ذلك بالفكرتين اللتين ميزتا كل الفكر الاجتماعي للقرن الثامن عشر: فكرة النظام الطبيعي والنظرة المادية للكون. فالظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين موضوعية، حقيقية، مادية، هي من طبيعة هذه الظواهر. ولكن التقليديون، تحت تأثير نفس الفكرتين، يعتبرون هذه القوانين خالدة لا تتغير. وذلك لان النظام الطبيعي نظام مطلق وشامل وابدئي (ومن ثم تكتسب قوانينه نفس صفاته)، هذا من ناحية. ومن ناحية اخرى لان الامر يتعلق بمادية ميكانيكية، اذ لا تؤدي الحركة وفقا لهذه النظرة الى تغييرات كيفية: فكل حركة تعود بناء، في نهاية الامر، الى نفس مستوى نقطة البدء. عليه تكون الظواهر الاقتصادية في نظر التقليديين نظاما اقتصاديا ابدئيا^(١).

(١) تحت تأثير التفريق الساحق لطريقة الانتاج الرأسمالية (بالنسبة لطرق الانتاج السابقة عليها) رأى التقليديون في هذه الطريقة نظاما ابدئيا وبخالد. وقد بهرتهم انجازاتها السريعة الى حد لم يمكنهم من رؤية جوانبها السلبية رغم ان هذه كانت قد بدأت تكشف عن نفسها فعلا وعلى الاخص في صورة الازمة الاقتصادية.

يضاف الى ذلك ان هذه الظواهر ترد، تحت تأثير الفلسفة الغربية، الى افراد اقتصاديين من نوع «الرجل الاقتصادي homo oeconomicus. هذا الرجل الاقتصادي يعبر في نظرهم عن الطبيعة الانسانية في جانبها الخاص بالنشاط الاقتصادي. وهو يتصف بسعيه لتحقيق مصلحته الخاصة، لتحقيق اقصى استمتاع بأقل الم^(١). وهو في سبيل ذلك يقوم بحساب رشيد للمقارنة بين النتيجة التي يمكن ان يتحصل عليها والجهد الذي يبذله في سبيلها. وقيامه بهذا الحساب الرشيد يستلزم معرفته لكل الظروف المحيطة به معرفة تامة دقيقة.

تلك هي نظرة التقليديين للظواهر الاقتصادية من حيث حدودها وطبيعتها. وهم يقومون بدراسة هذه الظواهر في الاطار التحليلي:

- لمجتمع مكون من ثلاث طبقات محددة وفقا لوظائفها الاقتصادية: الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الانتاج، الطبقة الارستقراطية المملوكة للارض، والطبقة العاملة التي تعطي العمل. هذه الطبقات الاجتماعية مرتبطة احداها بالآخرى في عملية الانتاج، هنا نجعلنا بصدد نقطة بدء في غاية الامة في تحليل الكلاسيك، لانهم يفترضون بوعي او بلا وعي، ان الروابط الاجتماعية التي تنشأ بين الافراد في عملية الانتاج انما تمثل العامل الرئيسي المحدد للعلاقات القيمة (الخاصة بانتاج وتوزيع الناتج) التي يتوقف عليها نمط وحركة النظام في مجموعه.

(١) هذا القول يمكن استناده الى ادم سميث وليس الى ريكاردو. بالنسبة لهذا الأخير يقول شومبيتر «يعتبر ريكاردو عادة من معتنقي مبدأ النفعية. والواقع انه ليس كذلك. لا لانه كان ذي فلسفة اخرى، ولكن لانه لم يكن ذي فلسفة على الاطلاق» تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٤٧١.

طريقة سميث في التحليل هي طريقة اسحاق نيوتن: التوصل الى حقائق
بسيطة عن طريق التعميم الذي يؤدي به الى الفكرة المركبة The synthesis, la
synthèse. بعد ذلك يتوجه الى الاحداث الحقيقية للتاريخ في فترات مختلفة
ويضع في مقابلها ما توصل اليه من افكار ليستخلص من هذه الاحداث
البرهان بطريقة مباشرة او غير مباشرة، باختصار، سميث يستخدم الطريقة
الاستقرائية.

اما **ريكاردو**، فهو «رجل المنطق والمفكر النظري الذي يجرد من كل
العوامل الثانوية التي تنحرف بالذهن عما هو جوهري في الظاهرة، وذلك بقصد
التوصل الى الافكار الرئيسية»^(١) مستخدما اساسا الاستنباط كطريقة
للاستخلاص المنطقي. فهو يبدأ من فروض تطابق في نظره الحالة الاقتصادية
في وقته، ومن هذه الفروض يقوم باستنباط الافكار التي تمثل المعرفة الخاصة
بالظواهر التي يدرسها.

بفضل هذا المنهج واستخدام هذه الطريقة في التحليل يتوصل
التقليديون، في دراستهم للظواهر التي يتعلق بها موضوع العلم الجديد، الى
بناء مجموعة من النظريات تمثل الجسم النظري لهذا العلم:

- فهناك اولا نظرية للانتاج تركز على نظرية العمل في القيمة^(٢). جوهر
هذه النظرية ان المنفعة شرط القيمة، اذ لكي تكون للسلعة قيمة لا بد ان تكون
نافعة اجتماعيا، اي صالحة لاشباع حاجة ما. ولكن القيمة تستمد مصدرها

(١) H. Bartoli, Histoire de la Pensée, op. cit., p. 221

(٢) The labour theory of value; la théorie de la valeur travail

من العمل وتقاس بقيمة العمل المبذول فيها^(١). وذلك على تفصيل كبير فيها يتعلق بفكر كل من ادم سميث وادافيد ريكاردو الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الائتمان. ليس هذا بطبيعة الحال مجال التعرض لنظرية القيمة عند الكلاسيك. وانما نكتفي بأن نقول، من وجهة نظر موضوع علم الاقتصاد السياسي، انهم اقتصرُوا على المظهر الكمي لظاهرة القيمة وان نظريتهم في القيمة هي الركيزة التي يقوم عليها كل البناء النظري للمدرسة التقليدية.

- فعلى اساس القيمة تقوم نظريتهم في توزيع الدخل القومي^(٢) بين الطبقات الاجتماعية الثلاثة، وهي نظرية تحتوي نظرية في الربح والفائدة^(٣) يرتبط بها نظرية رأس المال^(٤) ونظرية في الاجور^(٥) ونظرية في الربح^(٦).

- وابتداء من القيمة توجد نظريتهم النقدية^(٧) تبحث في طبيعة النقود ووظائفها وقيمتها واثرها في التداول.

(١) يهتم ادم سميث كثيرا بدراسة تقسيم العمل وعلى الاخص ما يسمى بالتقسيم الفني للعمل، اي تقسيم العمل في داخل المشروع الرأسمالي. وقد رأينا كيف ان ويليام بيتي درس الظاهرة من قبل سميث وخبيرنا البعض (انظر جلال امين، مبادئ التحليل الاقتصادي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٩٣) ان ابن خلدون قد سبق ادم سميث في دراسته لظاهرة تقسيم العمل. ولكن هذا القول تعوزه الدقة. اذ الواقع ان كل منهما درس مظهرا مختلفا لتقسيم العمل. فقد رأينا ان ابن خلدون يدرس في القرن الرابع عشر التقسيم المهني (او الحرفي) للعمل، بينما يهتم ادم سميث، مقتفيا في ذلك اثر ويليام بيتي، بظاهرة تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية الرأسمالية، وهي ظاهرة تصبح سائدة ابتداء من القرن الثامن عشر.

·The theory of income distribution; théorie de la répartition (٢)

·Theory of profit and interest; théorie de profit et d'intérêt (٣)

·Theory of capital; théorie de capital (٤)

·Theory of wages; théorie des salaires (٥)

·Theory of rent; théorie de la rente (٦)

·Monetary theory; théorie monétaire (٧)

- وابتداء من القيمة يبنون نظريتهم في التجارة الخارجية^(١) (التي تقوم على التقسيم الدولي للعمل)، في اسباب قيامها، في مزاياها، وفي كيفية توزيع مزاياها بين الدول المتبادلة، ومن ثم اثر التجارة الخارجية على الاداء الداخلي للاقتصاد الوطني.

- وعلي اساس القيمة تقوم اخيرا نظريتهم في التطور الاقتصادي^(٢) التي سنعرض خطها العام في القسم الثاني عند دراستنا للنظرية الاقتصادية للعملية الاقتصادية الرأسمالية.

* * *

تلك هي النظريات التي تتعلق بالظواهر الاقتصادية، وتتضمن بالنسبة للكلاسيك القوانين الاقتصادية للاقتصاد السياسي. ولكن، اذا ما كان تصورهم لموضوع العلم على النحو الذي رأيناه، اي متعلقا بظواهر خالدة ابدية، يكون من الطبيعي ان تكتسب قوانين الاقتصاد السياسي، القوانين النظرية، صفة الابدية في نظر الكلاسيك. اي انهم يعتبرون هذه القوانين صالحة لكل زمان ومكان.

على هذا النحو تتحدد بفضل الجهود الفكرية للتقليديين، معالم الاقتصاد السياسي. ويمثل ما حققه هؤلاء الكتاب فيما يتعلق بتحديد موضوعه وبلورة منهجه كسبا كبيرا للعلم الذي نعنى بدراسته، اذ هو يعني مولده. ولكن تصور التقليديين لموضوع الاقتصاد السياسي يغفل الحركة التاريخية للظواهر الاقتصادية، حركتها من خلال التناقضات، التناقضات التي تعكس الفكر الاقتصادي اللاحق على التقليديين. اذا ما يلبث فكرهم ان يصبح محلا لدراسات نافذة وخلافية. الامر الذي يعلن عن تطور علم الاقتصاد السياسي.

Theory of foreign or international trade; théorie de commerce extérieur (ou inter-
national)

Theory of economic development; théorie de développement économique (٢)

الفصل الثالث

تطور علم الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية ومرحلة التحول الى الاشتراكية

سنحاول في هذا الفصل تتبع الخطوط العامة لتطور الاقتصاد السياسي في الفترة التي تغطي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا. ولكي يتم لنا ذلك سنرى:

- اولاً: الاقتصاد السياسي بعد التقليديين، في الفترة التي تغطي النصف الثاني من القرن التاسع عشر والسنوات من القرن العشرين السابقة على الحرب العالمية الاولى.

- ثانياً: الاقتصاد السياسي وتعميق الازمة في الاقتصاد الرأسمالي، خاصة في الفترة ما بين الحربين العالميتين.

وثالثاً: الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا.

أولاً: الاقتصاد السياسي بعد التقليديين:

أدى تطور القوي الاجتماعية التي تمثل نقيض المجتمع الرأسمالي ونفيه، أي الطبقة العاملة، في وجودها الى جانب الطبقة الرأسمالية المسيطرة، الى

تحليم وحدة البناء النظري الكلاسيكي، واثار في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تيارين اساسيين من الفكر الاقتصادي:

- التيار الاول، وان كان يبدأ من البناء النظري للتقليديين يعطينا بناءً نظرياً يختلف كيفياً عن بنائهم. هذا التيار يمثل في ذات الوقت استمراراً وتعديلاً للفكر التقليدي، الامر الذي يطور علم الاقتصاد السياسي بعد مولده. ذلك هو تيار الاقتصاد السياسي الناتج عن تحليل كارل ماركس.

- اما التيار الثاني: فيمثل عودة الى التداول كمركز للاهتمام تاركاً العملية الاقتصادية (بهيكلها وطريقة ادائها) ومنشغلاً اساساً بسلوك الوحدات الاقتصادية ابتداءً من الحاجات. وهو وان كان يبدأ من بعض الافكار التي توجد على هامش البناء النظري للتقليديين ما يلبث ان ينسلخ عنه مبتعداً بذلك عن العلم. ذلك هو تيار فكر المدرسة الحدية المسماة بالمدرسة النيوكلاسيكية^(١) (او المدرسة الحديثة).

١ - الاقتصاد السياسي عند كارل ماركس^(٢):

يبدأ ماركس تحليله الاقتصاد بنقد موضوع ومنهج الاقتصاد السياسي

(١) Marginalist School, Neo-Classical school; l'école marginaliste, l'école néo-classique.

(٢) سنقتصر هنا على الفكر الاقتصادي لكارل ماركس نفسه دون التعرض للفكر الماركسي بصفة عامة. هذا الاخير يحتوي، بالإضافة الى فكر ماركس نفسه، الانتاج الفكري للمفكرين الماركسيين في كافة المجتمعات منذ بدأت افكار كارل ماركس تمثل، من الناحية المنهجية، نظرة معينة للانسان ولوضعه في الكون وقدراته على احداث التغييرات الاجتماعية. وكارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) فيلسوف واقتصادي، وعالم اجتماع، ومؤسس الحركة العمالية الدولية. كما ساهم في النشاط السياسي للطبقات العاملة الأوروبية. وغطي التحليل النظري لماركس العديد من فروع المعرفة العلمية. ويكفي ان نجل القارئ هنا الى كتابات ماركس، انشر في تجميعها:

M. Rubel, Bibliographie des oeuvres de Karl Marx, marcel Rivère & Cie, Paris,=

الكلاسيكي ثم يقدم لهما بديلا يمكنه من تقديم بناء نظري يتعلق بالاقتصاد
الراسمالي وقوانين حركته.

فيشير ماركس أولا التساؤل بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسي

=1956 - Oeuvres de Karl Marx, Bibliothèque de la Pléiade, 2 tomes, Paris, 1963.
كل ذلك نحيل القارئ الى بعض المؤلفات التي تهدف الى تقديم البناء النظري لماركس بصفة عامة.
F. Mehring, Karl Marx, The Story of his Life, Allen & Unwin, London 1951 - S.
Hook, From Hegel to Marx; Studies in the intellectual development of K. Marx,
Humanities Press, New York, 1958 - H. Bartoli, La doctrine économique et
sociale de Karl Marx, Seuil, Paris, 1950 - a. Cornu, Karl Marx et Friedrich
Engels, P.U.F, 4 tomes, 1955, 1958, 1961 et 1970 - T.B. Bottomore & M. Rubel
(eds), Karl Marx, Essai de biographie intellectuelle, Marcel Rivère et Cie, Paris,
1957 - Unesco, Marx and Contemporary Scientific Thought, Mouton, the Hague,
1969.

وفيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية لماركس انظر أولا مؤلفاته وعلي الاخص:
Introduction to the Critique of Political Economy - Capital, 3 volumes -
Fondements de la critique de l'économie politique, 2 tomes - Theories of surplus
value (3 volumes).

وكل ذلك المؤلفات التالية:

M. Dobb. Political Economy & Capitalism, Routledge & K. Paul, London, 1937
- P. Sweezy, the Theory of Capitalist Development, Monthly Review Press, New
York, 1956 - J. Robinson, An Essay on Marxian Economics, Macmillan,
London, 1912 - J. Schumpeter, History of Economic Analysis - R. Meek, Studies
in the Labour Theory of Value, Lawrence & Wishart, London, 1956 - D.
Horowitz (ed). Marx and Modern Economics; Mac Gibban & Kee, London, 1970
- I. Althusser et autres, Lire le Capital, Maspéro, Paris, 1965 - R. Guithéneuf, le
Problème de la théorie Maxiste de la valeur, A. Colin, Paris, 1952 - P. Villar,
Marx et Marxisme, in, Dictionnaire des Sciences Economiques, J. Romeuf (ed).
P.U.F, tome 2, 1958, p. 712 - 727 - O. Lange, Economie Politique, P.U.F, 1962 -
E. Mandel. Traité d'économie Marxiste, 2 tomes, Julliard, Paris, 1962.

وقد استعنا في كتابه هذا الجزء بطبعة موسكو لكتاب دراس المال الاجزاء الثلاثة في ١٩٥٩. ١٩٥٧. ١٩٥٩.

التقليدي، من حيث طبيعته وحدوده. وهو ينقد فكر التقليديين الخاص بهذا الموضوع على الاسس التالية:

● يتجاهل التقليديون الكيف، اي المظهر الكيفي للظواهر الاقتصادية، اذ يمتص تحليل المظهر الكمي (القابل للقياس) كل اهتمامهم، فاذا ما جردنا من الكيف اصبحت الظواهر التي تجري دراستها متجانسة، اي لا فرق كيفي بينها. والواقع ان الظواهر ليست كذلك.

● يزيد على ذلك ان التقليديين يربطون هذا الكل المتجانس من الظواهر الاقتصادية بحاجات فرد اقتصادي له (بفضل استلزامهم للفلسفة الفردية) طبيعة انانية وحاسبة (رشيدة): الرجل الاقتصادي. هذا الرجل الاقتصادي يستمد قواعد سلوكه من «الطبيعة الانسانية» التي لا تتغير عبر التاريخ. في هذه الحالة تكون القوانين الاقتصادية نتاج خصيصة محددة للحالة النفسانية للانسان (بصفة عامة) عندما يمارس نشاطه الاقتصادي. وهو ما ينتقده ماركس. فالقوانين الاقتصادية، بالنسبة له، نتاج الروابط الاقتصادية بين الافراد (وهي روابط اجتماعية) التي تنشأ على نحو ملموس في المجتمع. بمعنى آخر، تؤسس فكرة «الرجل الاقتصادي» الصفة الاقتصادية للظواهر على الانسان المجرد ككائن له حاجات، وهو ما يرفضه ماركس على اساس ان الظواهر تستمد صفتها الاقتصادية من انها علاقات اجتماعية تنشأ بين افراد المجتمع، ومجتمع محدد بالذات. فما هو اقتصادي يتحدد اجتماعيا وليس لخصيصة مجردة ترد الى الانسان بصفة عامة.

● بهذا النقد الثاني يرتبط النقد الثالث ارتباطا وثيقا، وهو خاص باعتبار التقليديين للظواهر الاقتصادية ظواهر ابدية لا تتغير وما يترتب عليه من

اعتبار القوانين الاقتصادية النظرية صالحة لكل زمان ومكان.

بالنسبة لماركس، يتعلق موضوع الاقتصاد السياسي بعملية الانتاج والتوزيع بطبيعتها الديالكتيكية (اي الجدلية). فالظواهر الاقتصادية التي تحتويها هذه العملية لها طبيعة ديناميكية، ومن ثم يكون للقوانين التي تحكمها ذات الطبيعة، فالحركة من طبيعة هذه الظواهر التي هي اجتماعية، ومن ثم تاريخية. في هذا المجال يتعين التمييز بين:

- ظواهر اقتصادية مشتركة بين أكثر من شكل من الاشكال الاجتماعية للانتاج. مثال ذلك ظواهر التداول النقدي حيث كانت النقود تتداول في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالي كما تتداول في المجتمع الرأسمالي، وذلك رغم اختلاف كيفية التداول ومداه من مجتمع الى آخر.

- وظواهر نوعية يتميز بها شكل واحد من الاشكال الاجتماعية للانتاج. ويترتب على ذلك ان التحليل النظري للعملية الاقتصادية يتعين ان يهدف الى استخلاص نوعين من القوانين الاقتصادية:

- القوانين العامة التي تكون مشتركة بين أكثر من شكل من اشكال الانتاج.

- والقوانين النوعية التي تميز الاشكال المختلفة للانتاج.

عند دراسة شكل من الاشكال الاجتماعية للانتاج (اي عند دراسة الانتاج في مجتمع معين) تكون القوانين الخاصة بهذا الشكل اكثر اهمية في التعرف على طبيعة هذا الشكل من الانتاج من القوانين العامة المشتركة بين أكثر من شكل من اشكال الانتاج.

وعليه، ما يتصف بالطبيعة الديناميكية في نظر ماركس هو موضوع الاقتصاد السياسي كعلم يهدف الى استخلاص قوانين الحركة للاشكال الاجتماعية المختلفة للانتاج، اي للعمليات الديالكتيكية الحقيقية المحددة تاريخيا. ومن ثم يكون لموضوع الاقتصاد السياسي طبيعة تاريخية، فهو تاريخي بمعنىين:

- فهو تاريخي اولا بمعنى ان موضوع التحليل، المجتمع الحديث، محدد للباحث تاريخيا.

- وهو تاريخي ثانيا بمعنى ان موضوع التحليل، طريقة الانتاج الرأسمالية، ليست كما اعتقد التقليديون «الشكل المطلق والنهائي للانتاج الاجتماعي» وانما لا تعدو ان تكون «مرحلة عابرة في التطور التاريخي لهذا الانتاج».

على هذا النحو، يعني الاقتصاد الكلاسيكي بالنسبة لماركس مواجهته بموضوع جديد وبالتالي وضع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي نفسه محل تساؤله. وبما ان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يتحدد كالاقتصاد سياسي بموضوعه فان النقد الذي يصيب هذا الموضوع عن طريق مواجهته بموضوع جديد يمكن ان يصيب الاقتصاد السياسي (الكلاسيكي) في ذات وجوده. وهذا هو ما قصدها عندما قلنا ان تحليل ماركس انما يمثل بديلا للتحليل التقليدي رغم ان هذا الاخير كان بمثابة نقطة البدء التي انطلق منها ماركس.

فاذا ما تم له نقد موضوع الاقتصاد السياسي التقليدي يقوم ماركس بتحليل الموضوع البديل بوعي منهجي كبير. يركز منهج ماركس على النظرة

الديالكتيكية (اي الجدلية)^(١) للكون والعلاقة بين الانسان والطبيعة في سعيه المستمر تحويل هذه الاخيرة. هذا التحويل لا يكون ممكنا الا بفضل المعرفة التي يكتسبها الانسان لقوى الطبيعة وبفضل تطور التكنيك المبني على تلك المعرفة. في عملية استخلاص المعرفة، اذا ما حدد الباحث هدفه وجب عليه استخدام طريقة التحليل، هي طريقة الاستقصاء، بمقتضاها يدرس الموضوع في حركته الديالكتيكية ويستخلص الافكار النظرية.

ففي الاساس توجد اذن الحركة الديالكتيكية الحقيقية. وتكون عملية استخلاص المعرفة بعناصر هذه الحركة هي الاخرى ديالكتيكية، اذ تكتسب المعرفة استخداما للمنطق الديالكتيكي. ومن ثم لزم لفهم منهج ماركس ان نتعرض سريعا للديالكتيك المادي ثم للمنطق الديالكتيكي، لنرى في النهاية طبيعة طريقة التحليل.

فيما يخص الديالكتيكية المادية الامر يتعلق بنظرة تعتبر الكون ككل مكون من المادة في حركتها، من المادة في تطور صاعد عن طريق وصولها الى مستويات متتالية بما يصيبها من تغييرات كمية تؤدي في تراكمها، وتحولات مفاجئة، الى تغييرات كيفية، اي جديدة. هذا الكون يتكون من مجموعة من العمليات المرتبطة احدها بالآخر عضويا والتي هي في تطور مستمر^(٢).

(١) Dialectical; dialectique

(٢) هذه النظرية أصبحت تعرف بعد وفاة ماركس «بالمادية الديالكتيكية» او «المادية الجدلية».

dialectical matérialism; matérialisme dialectique والنظر الى الظواهر الاجتماعية وفقا لهذه النظرية الشاملة انما يمثل حالة خاصة اطلق عليها انجلز اصطلاح «المادة التاريخية» historical materialism; matérialisme historique وهو ما يسمى «بالتفسير المادي للتاريخ» (انظر مقالة عن كتاب ماركس: مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي، المنشور في الاعمال المختارة لكارل ماركس وانجلز، الجزء الاول، طبعة موسكو باللغة الانجليزية- ص ٣٦٨). وللظاهر ان المادية التاريخية سبقت المادية الديالكتيكية في التطور الفكري=

فالظواهر، طبيعية او اجتماعية^(١)، توجد في حركة مستمرة، في تحويل لا يتوقف، في تطور لا ينقطع. فكل شيء في حالة صيرورة، في تغير مستمر، لا شيء خالد او نهائي. هذه الحركة تتم في عملية ذاتية، تنتج عن ديناميزم ذاتي (ولا تأتي من خارج الشيء)، هي تنتج من تصارع الاضداد، من المتناقضات الداخلية. فمن وجهة نظر التطور يقال ان الموقف الديالكتيكي عندما توجد بين مراحل المختلفة علاقة تضاد، علاقة ينشأ عنها توالي مراحل اخرى. فالشرط الضروري لموقف الديالكتيكي يتمثل في وجود مرحلتين (على الاقل) متميزتين ولكنهما غير منفصلتين. ويتحقق الشرط الكافي لهذا الموقف عندما تقدم هاتان المرحلتان علاقة تضاد وتفاعل متبادل على نحو تعكس معه نتيج هذا التفاعل شيئا جديدا (يختلف كيفيا عنهما) وتحتفظ هذه النتيجة ببعض العناصر الهيكلية لهاتين المرحلتين في الوقت الذي يزول فيه بعض هذه العناصر. على هذا النحو يتحقق الاستمرار مع التغير.

وعليه نقبين:

- ان كل واقعة هي اكثر من مجرد واقعة، ان هي ذات الوقت نقيض
للامكانيات الحقيقية التي تتضمنها الواقعة. في كل الاشياء، في كل المواقف

= لماركس. انظر: (H. Lefevre, Le matérialisme dialectique, P.U.F. 1947, p. 630).

ولم يستخدم ماركس هذه الاصطلاحات وان كان قد تحدث بطبيعة الحال عن المادية وعن الديالكتيك. وعلى قدر علمنا، استخدم اصطلاح «المادية الديالكتيكية» لأول مرة بواسطة بليخانوف. انظر:

G. Plekanov, les Question fondamentates du Marxisme, Editions Sociales, Paris, 1947, p. 17.

(١) مع فارق يتمثل في ان تغير المجتمع وتطوره يحدث بمعدلات تفوق في سرعتها بمراحل معدلات تطور الظواهر الطبيعية. واحيانا ما يؤدي هذا للمحل الطبيعي، لتغير الظواهر الطبيعية بالبعض الى عدم رؤية الطبيعة الديالكتيكية للظواهر الطبيعية.

يوجد النقيضان: العنصر الموجب والعنصر السلبي، أي نقيض العنصر الاول. فالشيء هو في ذات الوقت نفسه ونقيضه، هو وحدة المتناقضات (مثال ذلك التناقض الاساسي للمجتمع الرأسمالي المتمثل في التناقض بين رأس المال والعمل، ففي داخل هذا المجتمع تتضمن العلاقة الاجتماعية التي تخول لطبقة معينة امتلاك وسائل الانتاج استبعاد العمال عن هذه الوسائل ويكون عليهم ان يبيعوا قدرتهم على العمل كسلعة لصاحب وسائل الانتاج. هذه العلاقة التي هي رأس المال تتضمن في ذات الوقت العمل الاجير، فاحدهما ينتج الاخر، ولكن العمل هو نقيض رأس المال. الصراع بين هذه النقيضين يولد الحركة، ويكون العنصر السلبي هو العنصر النشيط المحرك والمجلب للتطور. وفي المجتمع الرأسمالي تنشأ الحركة الاجتماعية من تصارع الاضداد، من خلال الصراع بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية، وتكون الطبقة العاملة هي المحرك للتغير المجلبة للتطور).

- في صراع الاضداد تكمن الحركة ومن خلاله تحدث التغييرات، اولا في شكلها الكمي، ثم بعد ذلك، ويعد ان يصل تراكم التغييرات الكمية الى مستوى معين، في شكلها الكيفي. هذا التغير الكيفي يحدث فجائيا. بعد تحليله لرأس المال في اشكاله المختلفة وخاصة في شكله النقدي يتسالم ماركس عن المرحلة التي يبدأ فيها رأس المال النقدي ظهوره كظاهرة سائدة وينتهي الى انه: لكي تتحول كمية من النقود (او من القيمة) الى رأس مال لا بد ان تكون قد تعدت الحد الأدنى الذي يختلف وفقا للمستويات المختلفة لتطور الانتاج التي تتحدد بدورها بالظروف الفنية الخاصة بفروع الانتاج المختلفة. وعليه لا يصبح الحائز للنقود او للسلع رأسماليا الا بعد ان يتعدى المبلغ من النقود الذي يخصصه للانتاج الحد الأقصى الذي كانت تعرفه فروع النشاط الانتاجي في

العصور الوسطى. «هنا، كما هو الحال بالنسبة لعلوم الطبيعة، يتأكد القانون الذي ذكره هيجل في كتابه عن «المنطق»، القانون الذي بمقتضاه تؤدي التغييرات الكمية، بعد ان تصل الى درجة معينة، الى فروق في الكيف»^(١).

ان التغيير الكيفي يمثل عنصر جديدا، هذا العنصر الجديد الواجد لجذوره في الموقف القديم يمثل مستوى اعلى من التطور (مثال: بعد ان درس التحول الديالكتيكي للمجتمع الاوروبي من شكله الاقطاعي الى شكله الرأسمالي يقول ماركس: «تعدى طريقة الاختصاص الرأسمالية (بالجزء الاهم من الناتج الاجتماعي، م.د.)، المترتبة على طريقة الانتاج الرأسمالية، الملكية الخاصة الرأسمالية. هذا هو النقيض (او النفي) الاول للملكية الخاصة الفردية المرتكزة على عمل المالك (اي المنتج الصغير الذي كان مالكا لوسائل الانتاج والذي تم التحول الرأسمالي عن طريق تجريده من وسائل الانتاج، م.د.). ولكن الانتاج الرأسمالي يولد بنفسه نقيضه بنفس الحدة التي تتميز بها قوانين الطبيعة (اي الاختصاص الجماعي بالناتج الاجتماعي، م.د.). ذلك هو نقيض النقيض. هذا الاخير لا يعيد للمنتج الملكية الخاصة، وانما يعطيه فردية تركز على مكتسبات العصر الرأسمالي، اي على التعاون والسيطرة المشتركة على الارض ووسائل الانتاج»^(٢).

ابتداء من هذه النظرة الديالكتيكية (الجدلية) للواقع الطبيعي والاجتماعي يتم استخلاص المعرفة، كسبيل لسيطرة الانسان في المجتمع (وفي المجتمع

(١) رأس المال، الجزء الاول، ص ٣٠٩.

(٢) رأس المال، الجزء الاول، ص ٧١٢. انظر البابين السابع والثامن من كتاب انجلز بعنوان «ثورة الهر اهرنج على العلم». وتتبدى اهمية هذا المؤلف في ان ماركس قرأ اصوله وانه كتب الباب العاشر من هذا الكتاب. والمعروف ان ماركس الذي كان ينوي ان يكتب كتابا عن الديالكتيك او الجدل (انظر خطابه الى Dietzgen، ل. في ١٨٧٦، والماشر اليه في ص ٦٢ من كتاب Hook المشار اليه سابقاً لم تتح له فرصة كتابته. ومن ثم استخلص الديالكتيك من تحليله النظري، اي من العمل النظري الذي قام به.

المحدد تاريخيا) على قوى الطبيعة، باستخدام المنطق الديالكتيكي^(١). وفقا لهذا المنطق تمثل العلاقة بين الانسان والطبيعة اساس كل واقع^(٢). فالانسان والطبيعة يمثلان، في العلاقة الديالكتيكية التي تنشأ بينهما من خلال نشاط الانسان، يمثلان الحقيقة الموضوعية الوحيدة. ويمثل تطور الانسان، في علاقته مع الطبيعة، عملية تحقيق لذاته كعملية ذات طبيعة ديالكتيكية وتاريخية. الامر هنا يتعلق بعملية ملموسة، مادية، يثيرها نشاط الانسان اي عمله الذي يسعى به الى تحويل الطبيعة. لتحقيق نفسه، يعيش الانسان، الذي يمثل نقيض الطبيعة، صراعا مستمرا معها للسيطرة على قواها. ولكي تتحقق له هذه السيطرة لا بد له من معرفة هذه القوى. من هنا كانت مسألة المعرفة بحيويتها اللامحدودة. فاذا ما تصورنا الطبيعة والحياة الاجتماعية كعملية في حركة مستمرة اي في تطور تعين ان يأخذ نشاطنا الفكري ومعرفتنا - وهما ليسا الا محاولتنا المستمرة لفهم الكون الذي نعيش فيه - بدورهما شكل عملية قابلة ابدا للتعديل. ومن ثم تكون عملية استخلاص المعرفة العلمية عملية ديالكتيكية^(٣) ويصبح ديالكتيك الافكار (اي الحركة الجدلية للافكار) انعكاسا واعيا من نتاج المخ (الذي هو مادة في اكثر اشكالها تطورا) للحركة

(١) Dialectical logic; la logique dialectique

(٢) «يمثل العمل كخالف لقيمة الاستعمال، كعمل مفيد، الشرط الاساسي، المستقل عن كل لشكال للجماع، لوجود الجنس الانساني، اي ضرورة تفرضها الطبيعة على نحو ابدي بدونها لا تبادل مادي بين الانسان والطبيعة، ومن ثم لا حياة» راس المال، الجزء الاول، ص ٤٢.

(٣) يرجع اكتشاف قوانين الجدل (الديالكتيك) ولورتها بطريقة متناسقة الى الفيلسوف الالمانى هيغل (١٧٧٠ - ١٨٣٠). وقد اعتبر ماركس جدله للمادي معارضا تاما لجدل هيغل المثالي. الامر يتعلق انن يتوعين من الجدل بختلافان كيفيا. انظر راس المال، الجزء الاول، ص ١٩. وانظر فيما يتعلق بالعلاقة بين الجدل الماركسي والجدل الهيغلي.

L. Althusser, la Pensée, N° 166, décembre, 1962 et N° 110 août 1963.

الديالكتيكية لواقعنا^(١). اي ان ديالكتيك الفكر يعكس ديالكتيك الواقع. وعليه لا يكون المنطق في وضع مواجهها للكيونة، اذ يتحد الاثنان في كل يرتكز على الحقيقة الموضوعية^(٢).

اما بالنسبة لعملية التحليل، تحليل الظواهر المكونة للعملية الاقتصادية، فان ماركس يتبع المنهج التجريدي القائم على الاستقراء والاستنباط كطرق للاستخلاص المنطقي مع استخدام اكبر للاستقراء. بل ان ماركس يعتبر اول من ابرز اهمية التجريد والدور الخاص الذي يلعبه في مجال دراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة والظواهر الاقتصادية بصفة خاصة^(٣).

اذا ما تحدد موضوع الاقتصاد السياسي وفقا لمنهج ماركس فانه، في دراسته لهذا الموضوع، يهدف الى الكشف عن القوانين الاقتصادية للحركة في المجتمع الحديث، المجتمع الرأسمالي. فالتركيز يتم، في اطار تحليله النظري، على تطور الاقتصاد الرأسمالي الامر الذي لا يتأتى الا بفهم طبيعة طريقة الانتاج الرأسمالية وكيفية ادائها والتغيرات التي تصيبها عبر الزمن. وينتج عن هذا المجهود التحليلي **بناؤه النظري**.

فهناك اولا نظرية القيمة وفائض القيمة^(٤). وهي نظرية للعمل في القيمة

(١) «حركة الفكر ليست الا انعكاسا لحركة الواقع ينظرها مخ الانسان ويضعها على مستوى اخر». ماركس، رأس المال، الجزء الاول، ص ٩.

(٢) بالنسبة لماركس، هذه الحقيقة وجدت دائما مستقلة عن الفكر. انظر في ذلك ص ٦٦ من: مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي، طبعة Editions Sociales بباريس، عام ١٩٥٧. والواقع انه توجد علاقة ديالكتيكية بين المادة والفكر، بالنسبة لهذه العلاقة انظر: J. Sipsos, la Pensée, N° 109, Juin, 1963, p. 47 - 63.

(٣) انظر الباب الخاص بمنهج الاقتصادي السياسي في كتابه، مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي.

(٤) Theory of value and surplus-value; théorie de la valeur et de la plus-value

تقدم تفسيرات للمظاهر الكيفية والكمية لظاهرة القيمة كأساس لتحديد الثامن، لمصدر القيمة وقياسها.

هنا يبدأ ماركس تحليله، مستخدماً المنهج التجريدي، بتحليل الشكل الأولي للعلاقات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي، أي تبادل السلعة. تحليل هذا الشكل الأولي يظهر بذور التناقض في هذا المجتمع. من هذا التحليل يخرج ماركس بمقولاته الاقتصادية الأساسية^(١)، وهو يخرج بها في ترتيب يعبر عن مولد هذه العلاقات ونموها وتطورها. فهو ينتقل من السلعة إلى شروط تبادلها إلى النقود ثم إلى تحول هذه الأخيرة إلى رأس المال. في أحد مراحل تحول رأس المال^(٢)، وهي مرحلة رأس المال المنتج (أي في عملية الانتاج) تزداد قيمة رأس المال. هذه الزيادة للقيمة تجد أصلها في شراء سلعة (بواسطة الرأسمالي) تتميز عن غيرها من السلع بأنها تنتج أثناء استعمالها قيمة تفوق قيمتها هي. هذه السلعة هي القدرة على العمل (أو قوة العمل)^(٣) التي تخلق، عند بذل الجهد أي عند العمل، فائض القيمة الذي هو مصدر رأس المال، فرأس المال ينتج إذن في عملية الانتاج الحقيقية.

ولكي نتفادى الكثير من اللبس والخلط للذان يكثر أن نجدهما في الكتابات المتعلقة بهذه النظرية في القيمة يتعين أن نعي مفهوم مكونات هذه النظرية والفرق بين كل منها:

(١) «هذه المقولات هي أشكال الفكر تمتلك حقيقة موضوعية باعتبارها أنعكس علاقات اجتماعية لا تنتمي إلا إلى هذه الحقيقة التاريخية المحددة حيث انتاج المبادلة هو طريقة الانتاج الاجتماعي»، رأي المال، الجزء الأول، ص ٧٦.

(٢) سنرى فيما بعد عند دراستنا للخصائص لطريقة الانتاج الرأسمالية (في الباب الثالث من هذا القسم الأول) المراحل الثلاثة لدورة رأس المال.

(٣) Labour-power; force de travail

- يتعين ان نعي اولا الفرق بين **قوة العمل والعمل**(^(١)) **فقوة العمل** هي القدرة (او الصلاحية) للقيام بالعمل اثناء عملية الانتاج، وهذه القدرة توجد طالما وجد العامل حيا وقادرا من الناحية الجسمية حتى ولو كان في حالة بطالة. اما العمل فهو البذل الفعلي للمجهود المنتج، اي الانفاق الفعلي للعضلات والاعصاب والمخ. وهو يتحقق اذا ما استخدمت قوة العمل بجمعها مع الشروط الاخرى لعملية الانتاج اي مع ادوات العمل والمواد موضوع العمل. الفرق بين قوة العمل والعمل يتضح بالمقارنة من الفرق بين القدرة على الهضم والهضم. فالقدرة على الهضم موجودة طالما كنا بصدد انسان حي له جهاز هضمي سليم، اما الهضم فلا يحدث الا في الحالة التي يوجد فيها في المعدة طعام يجري هضمه، اذا توافرت الشروط التي يمكن في ظلها استخدام القدرة على الهضم. وقد كان ماركس اول من اوضح هذا الفرق.

- في اطار العمل يتعين ان نعي الفرق بين **العمل الفردي (الملموس)**(^(٢)) **والعمل الاجتماعي (المجرد)**(^(٣)): الاول هو العمل الذي ينفق في عملية محددة للانتاج (ولتكن عملية انتاج الساعات، مثلا) متمثلا في انفاق القوة الانسانية في شكل خاص. الامر هنا يتعلق بعمل ملموس له خصائص محددة (يكتسبها عن طريق اعداد تكويني معين) تميزه عن غيره من العمل الفردي (كعمل العامل الزراعي مثلا). فالصفات التي يتميز بها عمل صانع الساعات تختلف عن الصفات التي يتميز بها عمل العامل الزراعي. وصفات كل عمل تفردته عن غيره من الاعمال الفردية. اما العمل الاجتماعي فهو العمل بصفة عامة، اي

(١) Labour; travail

(٢) Individual (concrete) labour, work; travail individuel (concret)

(٣) Social labour (abstract); travail social (travail abstrait)

تلك الجهود الواعي المجرد الذي يميز مجهود الانسان عن المجهود الذي تبثله الكائنات الاخرى.

- في كلامنا عن العمل المجرد يتعين ان نفرق بين العمل البسيط^(١) والعمل المركب^(٢). فالعمل البسيط (العمل غير الماهر) هو الاتفاق للقوة البسيطة التي يمتلكها جسمانيا كل انسان دون تطوير خاص لهذه القوة. اما العمل المركب (العمل الماهر او المدرب) فينتج عن تطوير العمل البسيط في بذل ساعات عمل في التاهيل والتدريب لرفع المستوى الفني لقوة العمل. فهو العمل البسيط مضروبا في نفسه، اي مضاعفاً، على نحو يحقق التقابل بين كمية معينة من العمل المركب وكمية اكبر من العمل البسيط (فساعة مثلاً من العمل المركب تساوي ٣ ساعات من العمل البسيط). على هذا النحو يمكن التعبير عن عدد وحدات العمل المركب بعدد اكبر من وحدات العمل البسيط.

يتعين ان نعي ثانيا الفرق بين قيمة الاستعمال والقيمة والمبادلة
والثمن:

فقيمة الاستعمال هي صلاحية الناتج لاشباع حاجة معينة، اي صلاحيته كموضوع لحاجة انسانية. هذه الصلاحية ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي يتكون منها الناتج وكذلك الى خصائص (او صفات) العمل الفردي (الملموس) الذي ينفق في انتاجه. ويتمتع المنتجات بقيمة الاستعمال هذه في ظل كل الاشكال الاجتماعية للانتاج. ونضيف ان قيمة الاستعمال هذه هي شرط القيمة في اقتصاد المبادلة.

(١) Simple labour; travail simple

(٢) complex labour; travail complexe انظر هذه التفرقة عند ابن خلدون، فيما سبق.

اما القيمة^(١): فهي خصيصة اجتماعية للسلعة تجعلها محلا للمبادلة، في ظل شروط انتاج المبادلة. فالقيمة هي اذن ظاهرة تنتمي الى انتاج المبادلة. وانتاج المبادلة فقط. من الناحية الكيفية تتميز السلع بخصيصة مشتركة تجعلها قابلة للتبادل فيما بينها رغم اختلاف قيم استعمالها: هذه الخصيصة المشتركة تتمثل في انها كلها نتائج العمل الاجتماعي المجرد (بالتضاد مع العمل الفردي الملموس الذي ينتج قيم الاستعمال). من الناحية الكمية تمثل كل سلعة جزءا من العمل الاجتماعي المجرد. فمقدار القيمة يقاس اذن بكمية العمل اللازم اجتماعيا لانتاج السلعة^(٢).

في علاقات التبادل - وهي شأنها شأن العلاقات الاقتصادية علاقات اجتماعية تتم بواسطة الاشياء المادية - تعبر القيمة عن نفسها في شكل قيمة المبادلة التي هي علاقة (اي نسبة) بين قيمتين. وعليه يتعين التفرقة بين القيمة والشكل الذي تأخذه في التبادل (اي قيمة مبادلتها). اذا ما تم التعبير عن القيمة النسبية لسلعة ما في صورة وحدات السلعة التي تلعب دور النقود تكون **بصدد ثمن هذه السلعة**.

(١) هنا لا يخلط ماركس بين القيمة والثروة اذ هو يفرق بوعي بينهما: «مثل زيادة كمية قيم الاستعمال في الثروة المادية. اذ بينما يكسي شخصان بمعطين لا يكسي معطف واحد الا شخص واحد. ومع ذلك من الممكن ان يقابل زيادة كمية الثروة نقصا ملازما في مقدار القيمة» رأس المال، الجزء الاول، ص ٥٤ - ٤٦.

(٢) يقصد بكمية العمل اللازمة اجتماعيا بكمية العمل اللازمة لانتاج السلعة في ظل الظروف المادية للانتاج، وبالدرجة المتوسطة لمهارة العمل وحدته وفقا لما هو سائد - في المجتمع (في هذا الوقت (الذي تقاس فيه القيمة، م.د. رأس المال، الجزء الاول، ص ٣٩. هذا ومن الواضح ان قيمة سلعة تبقى كما هي طالما بقي الوقت اللازم لانتاجها كما هو. ولكن هذا الاخير يتغير مع القوة المنتجة للعمل (اي مع انتاجية العمل، م.د.) التي تتوقف بدورها على ظروف متنوعة، من بينها المهارة المتوسطة للعمال، تطور العلم ودرجة تطبيقه تكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي للانتاج، مدى وكفاءة وسائل الانتاج، كما تتوقف على عوامل طبيعية بحتة. رأس المال، الجزء الاول، ص ٤٠. انظر فيما يلي الفصل الثاني من الباب الرابع.

هذا ويتحلل قيمة السلعة الى $r + m + f$ حيث r تمثل قيمة الجزء من رأس المال ذي القيمة الثابتة Constant capital (اي قيمة وسائل الانتاج) التي تنتقل الى قيمة السلعة بفضل العمل، $m =$ قيمة قوة العمل (هي نفسها سلعة تشتري بقيمتها) المستعملة في الانتاج او ما يسميه ماركس برأس المال المتغير (اي الجزء من رأس المال الذي يخصص لشراء قوة العمل)^(١)، f : قيمة الناتج الفائض اي فائض القيمة التي ينتجها العمل ويختص بها رأس المال نفسه. بمعنى اخر يقوم الرأسمالي بشراء قوة العمل كسلعة بقيمتها^(٢)، وهو يدفع في مقابلها الاجر. عند استعمالها تستطيع قوة العمل (مستخدمة ووسائل الانتاج) ان تجدد انتاج قيمتها، وان تسمح لجزء من رأس المال ذي القيمة الثابتة ان ينقل قيمته الى السلعة المنتجة، كما انها (اي القوة العاملة عند استعمالها) تنتج قيمة جديدة، هي فائض القيمة (ومن هذا التكوين للقيمة يستخلص ماركس بعض العلاقات: $f \div m$ هو معدل فائض القيمة (او معدل الاستغلال،

(١) variable capital - تختلف التفرقة التي يدخلها ماركس في إطار رأس المال المنتج بين رأس المال ذي القيمة الثابتة ورأس المال المتغير عن التفرقة التي يقول بها الكلاسيك بين رأس المال الثابت fixed capital (ويمثل وسائل الانتاج الثابتة من مباني والآلات وما يلحق بها) ورأس المال المتداول circulating capital (ويمثل المواد الأولية والقوة المحركة والاجور). فبينما تبين التفرقة التي يقول بها الكلاسيك الكيفية التي يتم بها انتقال قيمة وسائل الانتاج الى الناتج (تدريجياً وعلى دفعات بالنسبة لعناصر رأس المال الثابت، وبمرة واحدة بالنسبة لعناصر رأس المال المتداول) تبين التفرقة التي أدخلها ماركس مصدر فائض القيمة. ويزيد على ذلك ان الحفاظ على قيمة رأس المال ذي القيمة الثابتة لا يتحقق الا بواسطة رأس المال المتغير. ننظر رأس المال، الجزء الاول، الباب الثامن، وخاصة ص ٢٠٩.

(٢) وتتحدد قيمة قوة العمل (او القدرة على العمل) كسلعة بنفس الطريقة التي تتحدد بها قيمة السلع الاخرى: اي بكمية العمل اللازمة اجتماعياً لانتاج السلع اللازمة لمعيشة العامل وعائلته. الا ان قوة العمل تختلف عن غيرها من السلع في انه يدخل في تكوين قيمتها عامل اجتماعي، تاريخي. اذ تتحدد قيمة قوة العمل في كل مجتمع من المجتمعات ليس فقط بما هو لازم لاستمرار الوجود الجسماني للعامل وانما كذلك بمستوى المعيشة للتعريف عليه، في هذا المجتمع. ننظر رأس المال، الجزء الاول، الباب السادس.

اي استغلال العمل)، ر ÷ م هو التكوين العضوي لرأس المال^(١)، واخيرا ف ÷ (ر+م) الذي يمثل معدل الربح).

وفيما يتعلق بالثمن يتعين التمييز بين ثلاثة انواع من الثمن: ثمن التكلفة^(٢)، ثمن الانتاج^(٣) و ثمن السوق^(٤). ويمثل ثمن التكلفة ما تكلفه السلعة بالنسبة للرأسمالي، ومن ثم فهو يساوي ذلك الجزء من قيمة السلعة المغطى لقيمة وسائل الانتاج المستهلكة في انتاج السلعة ولقيمة قوة العمل. فهو يساوي $ا\text{ن} ر + م$. اما ثمن الانتاج فهو عبارة عن ثمن التكلفة في فرع معين من فروع النشاط الانتاجي مضافا اليه الربح كما يحدده متوسط معدلات الربح في النشاطات الانتاجية المختلفة. هذا المتوسط اجتماعي اذ هو يجرد من الاختلاف في التكوين العضوي لرأس المال (اي نسبة المال ذي القيمة الثابتة الى رأس المال المتغير) في الفروع المختلفة للنشاط الانتاجي. على هذا النحو لا يكون لثمن الانتاج، شأنه في ذلك شأن القيمة، اي معنى الا فيما يتعلق بالمجتمع كله. و ثمن الانتاج هذا يختلف عن ثمن السوق، وهو الثمن اليومي الذي يتقلب حول ثمن الانتاج كمركز للجاذبية، اي الثمن الذي تباع به السلعة. وهو مساو لثمن التكلفة مضافا اليه الربح كما يحدده معدل الربح الذي يتحقق فعلا في هذا الفرع الانتاجي (معدل الربح هذا قد يكون اعلى او اقل من متوسط معدلات الربح في مختلف الفروع). ويختلف معدل الربح الفعلي من فرع انتاجي الى آخر نظرا لاختلاف التكوين العضوي لرأس المال من فرع الى اخر ونظرا لعدم

(١). The organic composition of capital; la composition organique de capital

(٢). Cost-price; prix de revient

(٣). Production price; prix de production

(٤). Market price; prix de marché

قدرة المنافسة الحرة على القيام بعملها (لأسباب مختلفة) (١).

وترتكز على نظرية القيمة وفائض القائمة نظرية ماركس في توزيع الدخل القومي (٢) بين الطبقات الاجتماعية. والتوزيع يحدد نصيب كل طبقة وكل فرد في الناتج. ثم هو يحصل عن طريق التبادل على المنتجات المحددة التي يتبلور فيها هذا النصيب والتي تشبع القدر من الحاجات الذي يتمكن من اشباعها. ونمط التوزيع يتحدد بنوع علاقات الانتاج السائدة: فعند مستوى مرتفع من التجريد يوزع الدخل القومي بين الاجور (دخل الطبقة العاملة) وفائض القيمة (وهو مقولة مجردة غير ملموسة في الحياة العملية). ويتحلل فائض القيمة هذا، عند مستوى اقل تجريدا، الى الربح والفائدة والريع، والربح والفائدة يمثلان دخل الطبقة الرأسمالية، والريع هو دخل طبقة ملاك الاراضي. هذا الثلاثي هو دخل الملكية، ملكية وسائل الانتاج بما فيها الارض.

(١) انظر راس المال، الجزء الثالث، (Parts 1 & 2).

(٢) يفرق ماركس بين:

- الناتج الاجتماعي الكلي $total\ social\ product; produit\ social\ total$ اي مجموع ما انتج خلال الفترة الانتاجية وقيمته تساوي $رمز\ حـ$.
- الناتج الصافي وقيمته تساوي قيمة الناتج الاجتماعي الكلي مطروحا منها قيمة ما استهلك من راس المال ذي القيمة الثانية (اي وسائل الانتاج) في عملية الانتاج. قيمة الناتج الصافي = $حـ$ ، اي قيمة راس المال المتغير + فائض القيمة. الاول يستخدم في شراذ قوة العمل ممثلا على هذا النحو دخل القوة العاملة (الاجور)، والثاني يمثل دخل الطبقات المالكة (في شكل نقدي). فائض القيمة هذا يتحلل الى ربح وفائدة وريع عقاري.
- الدخل القومي الكلي $total\ national\ income; revenu\ national\ total$. ويساوي الاجور + الربح + الفائدة + الربح.
- للدخل القومي الصافي $net\ national\ income; revenu\ national\ net$. يساوي الربح + الفائدة + الربح. وهو يعتبر كذلك لأن المجتمع بأكمله، الذي يركز على الانتاج الرأسمالي، ينظر الى الامور من وجهة النظر الرأسمالية، ومن ثم لا يعتبر دخلا صافيا الا الدخل الذي يتحلل الى الربح (والفائدة) والريع. انظر راس المال، الجزء الثالث، ص ١٦٨ - ١٦٩.

ثم هناك نظرية التقود، نفسر طبيعتها واصلاها التاريخي ووظائفها والكيفية التي تتحدد بها قيمتها والدور الذي تلعبه في الانتاج وتجدد الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي^(١).

ويكتمل البناء النظري لماركس بنظرية في التطور الرأسمالي. هذه النظرية تقوم على:

- تحليل العملية الاقتصادية كعملية للانتاج وتجدد الانتاج تحليلا يعطينا نموذجين لتجدد الانتاج: نموذج لتجدد الانتاج البسيط وآخر لتجدد الانتاج على نطاق متسع^(٢).

- تحليل عملية تراكم رأس مال كقوة محركة للتطور الرأسمالي: من التراكم البدائي (مدرسا دراسة تاريخية) الى التراكم في اثناء العملية الاقتصادية في وقت اصبحت فيه طريقة الانتاج الرأسمالية الطريقة السائدة.

- من هذا التحليل يستخلص ماركس القوانين الاساسية لتطور الاقتصاد

(١) انظر الباب الخاص بالنقد في «مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي» وكذلك الباب الثالث من الجزء الاول لرأس المال، انظر كذلك:

Suzanne de Brudhoff, La Monnaie chez Marx, Editions Sociales, Paris, 1967 - J.
Morris, Marx as a Monetary Theorist, in, Science and Society, vol. XXXI, N° 4, fall 1967, p. 404 - 427.

(٢) انظر الابواب من ١٨ - ٢١ من الجزء الثاني من رأس المال، وكذلك:

M. Dowidar, Les Schémas de reproduction... chs. III & IV - Nagles, op. cit. ch. III.

وانظر كذلك الفصل الرابع من الباب الرابع من مؤلفنا الحالي.

الراسمالي، على النحو الذي سنراه في القسم الثاني عند دراسة النظرية الاقتصادية بين الكلاسيك وماركس.

من كل هذا يتضح ان البناء النظري لكارل ماركس يبدأ من نقده الناقد للبناء النظري للتقليديين. بفضل منهجه الناقد يتوصل ماركس في ذات الوقت الى ان يحقق لنفسه نقطة بدء صلبة عن طريق الاحتفاظ بما في النظرية التقليدية من نتائج اساسية صحيحة وان يقدم النظرية التي تمثل نفيًا negation لهذه النظرية التقليدية ذاتها. على هذا النحو يجد الاقتصاد السياسي، في العملية التي يقطعها من الكلاسيك الى ماركس، تطوره الديالكتيكي.

في ذات الوقت ينمو تيار اخر من الفكر الاقتصادي. تيار يبدأ من بعض مظاهر النظرية الاقتصادية التقليدية، ولكنه ينتهي بانفصاله عنها. ذلك هو تيار الفكر الاقتصادي للمدرسة الحديثة.

٢ - الفكر الاقتصادي للمدرسة الحديثة (النيوكلاسيكية):

شهدت سبعينات القرن التاسع عشر بلورة للفكر الاقتصادي الحدي. نقول بلورة اذ بدأ هذا الفكر في الوجود والتطور من قبل هذا التاريخ. بل رأينا بعض بنور له عند بعض التجارئين^(١). وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادي بفضل جهود الجيل الاول من الكتاب الحديين واهمهم ويليام استانلي

(١) انظر فيما سبق الفصل الثاني من الباب الثاني. في الواقع ان الاتجاه نحو دراسة علاقات التبادل مع التجريد من جذورها الاجتماعية بدأ يظهر على نحو ابتداء من ثلاثينات القرن التاسع عشر. هذا الاتجاه هو الذي ساد في كتابات Bastiat & Senior & McCulloch وغيرهم.

جفونس W.S.Jevons (١) وماري - ليون فالراس M.L.Walras (٢) وكارل منجر C. Menger (٣). هذا الفكر يزداد اكتمالا من ناحية فنون التحليل على يد كتاب الجيل الثاني^(٤)، ثم يتتابع عليه التغير الى يومنا هذا بفضل جهود الاقتصاديين الحيين.

وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادي في وسط تاريخي يتطور فيه النظام

(١) جفونس (١٨٢٥ - ١٨٨٢). وهو انجليزي بدأ حياته العملية موظفا متواضعا ثم عمل استاذًا للاقتصاد السياسي. نشر مؤلفه الرئيسي عام ١٨٧١ بعنوان «نظرية الاقتصاد السياسي» Theory of political Economy وقد ترجم هذا الكتاب الى الفرنسية: H. e. Barrault & H. Alfassa, V. Glord & E. Brière, Paris 1909.

وقد استعنا بهذه الطبعة الفرنسية نظرا لغياب الاصل الانجليزي. كما ترجم الى العربية بواسطة ابراهيم ومحمد مسعود وعلي ابر الفتوح وصالح نور الدين. وهي ترجمة يصعب معها فهم مقصود المؤلف. كما تبعد كثيرا جدا عن استخدام ما اصبح من قديم اللغة المصطلحية العربية في الاقتصاد السياسي. ويعتبر جفونس مؤسس المدرسة الحديثة الانجليزية.

(٢) فالراس (١٨٢٤ - ١٩١٠). وهو فرنسي، عمل مهندسا ثم استاذًا للاقتصاد السياسي بكلية حقوق بجامعة لوزان. وهو مؤسس للمدرسة الحديثة بلوزان. وأهم مؤلفاته هي: مبادئ الاقتصاد السياسي البحت Elements d'économie politique pure (1874 - 1877)

دراسات في الاقتصاد الاجتماعي (1896) Etudes d'économie sociale.

دراسات في الاقتصاد السياسي التطبيقي Etudes d'économie politique appliquée.

(٣) منجر (١٨٤٠ - ١٩٢١). هو نمساوي. عمل لدة وجيزة موظفا بالحكومة ثم استاذًا للاقتصاد السياسي بجامعة فيينا. مؤسس للمدرسة الحديثة بفيينا. ومؤلفه الرئيسي بعنوان «مبادئ الاقتصاد» (في عام ١٨٧١).

(٤) اهم مؤلفه الفريد مارشال (١٨٢٢ - ١٩٢٤) وكان استاذًا للاقتصاد السياسي بجامعة كامبردج بانجلترا وزعيم المدرسة الحديثة بها. اهم مؤلفاته «مبادئ الاقتصاد» Principales of Economics الذي نشر في عام ١٨٩٠، ترجمة الى العربية وهي مسمحة تحت عنوان «اصول الاقتصاد» مكتبة الانجلو المصرية. القاهرة. وفي لوزان وجد باريتو V. Pareto (١٨٤٨ - ١٩٢٣) وهو الذي شغل كرسي استاذية الاقتصاد بجامعة لوزان بعد فالراس. وأهم مؤلفاته: (7 - 1896) Cours d'économie politique.

. وفي فيينا نجد فون بوم بافره Von Böhm-Bawerk (١٨٥١ - ١٩١٤) وفون فايزر F. Von Wieser (١٨٥١ - ١٩٢٦).

الرأسمالي ليكون النظام العالمي حيث طريقة الانتاج الرأسمالية تتطور لتغطي
الاجزاء المختلفة من العالم. في داخل المجتمعات الرأسمالية نشهد تبلور القوى
الاجتماعية التي تمثل نقيض المجتمع الرأسمالي، الطبقات العاملة، وتطور
تنظيمها (نقابيا وسياسيا)^(١). وقد انعكس تنظيم هذه القوى في التوصل الى
تحديد الاهداف التي تسعى الى تحقيقها دفاعا عن مصالحها وفي صراعها
في سبيل تحقيق هذه الاهداف، اي في رسم سياسة تتبعها هذه القوى. وقد
اعتنقت مثل هذه السياسات بواسطة «غالبية النقابات العمالية البريطانية في
النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبواسطة النقابات الالمانية التي تطورت
تدرجيا بعد ١٨٦٨، وكذلك بواسطة النقابات التي تنتمي الى اتحاد العمل
الامريكي الذي تكون في ١٨٨٦... وكان العدد الاكبر من نقابات القارة
(الاوربية) حليفا للحزب الاشتراكية الماركسية. واعتنقوا برامج تنادي بالثورة
الاجتماعية كهدف نهائي»^(٢). معنى ذلك انهم اعتنقوا، كأساس نظري لنشاطهم
النقابي والسياسي، النظرية الماركسية وخاصة نظرية العمل في القيمة التي
تجد جذورها، كما رأينا، في النظرية التقليدية وخاصة في تحليل ريكاردو. من
هنا كانت نقطة البدء الايديولوجية (وغير العلمية) التي نجدها عند بعض الكتاب

(١) الواقع انه يمكن ارجاع بداية تطور الحركة العمالية في انجلترا الى تنظيمات القرن الرابع عشر التي اخذت
صورة جمعيات associations تضم العمال الاجراء. ومع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية، خاصة في
الصناعة، برزت صراعاتهم وتنظيماتهم التي وصلت الى مرحلة مختلفة كيفيا (في صناعة النسيج) في
القرنين السابع عشر والثامن عشر، مرحلة ابرزت القوانين التي تحرم هذه التنظيمات والتي توجت بما
يسمى The Combination Laws (او قوانين التجمعات) التي صدرت في ١٧٧٩ و ١٨٠٠. انظر:

E. Lipson, The Economic History of England, vol. II, p. XXXI & sqq & vol III,
p. 389 & sqq.

W. Ashworth, A Short History of the International Economy Since 1850, (٢)
Longmans, London, 2nd edition, 1965, p. 117.

كجفونس مثلًا الذي يهدف إلى التوصل إلى بديل لنظرية ريكاردو «ذلك الرجل البار، وإنما بروح مزورة، الذي حول مسار عرية علم الاقتصاد ليطلقها على طريق خاطئ»، بديل يبين أن «الاجور (أي العمل، م.د.) هي اثر لقيمة الناتج وليس سببا لها»^(١).

في بحث الحدين عن هذا البديل يغيرون من «مسار العرية الاقتصادية»
تعود إلى دائرة التبادل (أو التداول)^(٢)، ولكنه على خلاف التبادل الذي اهتم

(١) انظر جفونس، المرجع السابق الإشارة إليه، الطبعة الفرنسية، ص ٥٠، ٤٨ على التوالي. وانظر بالنسبة لهذه النقطة عامة المصنفات من ٤٢ - ٥٠. والواقع أنه وإن كان اتجاه الفكر الحدي بدأ في «ثلاثينات القرن التاسع عشر إلا أنه لم يتطور إلا بعد ظهور الفكر الماركسي وتطوره كرد على تحدي هذا الفكر. يظهر بوضوح مما يكتبه ج. م. كلارك بخصوص نظرية التوزيع:

“The marginal theories of distribution were developed after Marx; their bearing on the doctrines of Marx is so striking as to suggest that the challenge of Marxism acted as a stimulus to the search for more satisfactory explanations. They undermine the basis of marxian surplus value doctrine by basing value (or market price? M.D.) on utility instead of on labour cost and furnish a substitute for all forms of exploitation doctrine, Marxian or other, in the theory that all factors of production are not only productive but receive rewards based on their assignable contributions to the joint product”. M.J. Clark, Distribution, in, W. Fellner & B.F. Halley (eds), Readings in the Theory of Income Distribution, Allen & Unwin, London, 1954, p. 64 - 65.

(٢) نعرف أن لانتباه التجاريين قد وجه نحو التداول للبحث عن تفسير للامتنان. كما نعرف أن علم الاقتصاد السياسي قد ولد وتطور من خلال البحث عن تفسير للامتنان على أساس القيمة كما تتحدد في مجال الإنتاج وذلك بفضل الجهود التحليلية لرواد المدرسة التقليدية وفكرها ولكارل ماركس. ثم لا يلبث الحدين أن يعيدوا، في محاولة تصوره للامتنان، إلى مجال التداول. هذا الشبه الظاهري يتعمق إلا يدفعنا إلى عدم رؤية الفروق الجوهرية بين الفكر التجاري والفكر الحدي.

- فقد ركز التجاريون على تراكم رأس المال في صورته النقدية الذي يتعين تشغيله لزيادة الثروة القومية. ومن هنا كان انشغالهم بالإجراءات الواجب اتباعها لتحقيق هذه الزيادة. هنا نجدنا بمسند أناس يوجدون في مركز العملية الاقتصادية كما تصور في الواقع الاجتماعي. أما الحدين فيركزون اهتمامهم على سلوك «الفرد=

به التجاريون (التبادل المرتكز على الانتاج). التبادل ابتداء من حاجات الافراد الاقتصاديين الذين يهدفون الى تحقيق اقصى اشباع للحاجات (اذا تعلق الامر بالفرد المستهلك) او اقصى ربح نقدي (فيما يخص الفرد المنظم الذي يتخذ قرارات الانتاج). هنا نجدنا في الواقع بصدد اعادة النظر في موضوع «الاقتصاد»^(١).

في اطار التبادل، يصبح موضوع الاقتصاد متطفا بسلوك افراد من قبيل «الرجل الاقتصادي»، سلوكا مجردا عن اطاره الهيكلي فيما يتعلق بنوع المجتمع ونوع علاقات الانتاج السائدة فيه. فلا هيكل الاقتصاد ولا ادائه في مجموعه يخلان في موضوع الاقتصاد كما يعرفه الحديين. لنبين ذلك ببعض التفصيل.

يتمثل محور الانشغال بالنسبة للحديين في سلوك افراد يسعون، في مجال الاقتصاد الى تحقيق اقصى استمتاع او اقل الم^(٢). هم افراد يعرفون (بتشديد الرأى) بالحاجات. هذه الحاجات يتم اشباعها، على حد تعبير فالراس، «بالاشياء المادية وغير المادية» التي تكوّن الثروة الاجتماعية، تلك الثروة التي تعرف (بتشديد الرأى) بالندرة^(٣). هذه بالندرة تتضمن بدورها:

= الاقتصادي، المبرد، الذي لا علاقة له بالواقع الاجتماعي. مع الحديين نجدنا بصدد انشغالات فكر اكايمي بعيد عن الواقع الاجتماعي الامر الذي يفسر، كما سنرى، سيادة فكرة اخر في العمل السياسي والنتجاني للمجتمع وعجز الفكر الحدي امام لزمة الاقتصاد الراسمالي

- التداول الذي يهتم به التجاريين هو تداول يستند الى الانتاج. اذا كان الفائض يتحقق في مجال التداول فانه ينتج عن زيادة المصاريف الامر الذي يلزم معه زيادة انتاج المصاريف. اما التداول الذي يهتم به الحديين فهو التداول ابتداء من الاستهلاك، من حاجات الفرد الذي هو قبيل الرجل الاقتصادي.

- الفكر الحدي يفوق الفكر التجاري من الناحية الفنية فيما يتعلق بالانوات المستخمة في التطفل.

(١) نقول الاقتصاد لان هذا هو الاسم الذي يطلقه الحديين على «العلم» انظر فيما سبق للفصل الاول من الباب الاول.

(٢) جفونس، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ٨٥ وما بعدها.

(٣) Scarcity; la rareté

- المنفعة، وهي «الصفة المجردة التي بفضلها يستجيب الشيء الى ما نبتغيه ويكتسب حقا في ان تكون له صفة الناتج. ويكون ذا منفعة كما يمكن ان ينتج استمتعا او يوفر جهدا»^(١)، كما ان الندرة تتضمن كذلك:

- الحد من الكمية، اي ان الشيء لا يوجد تحت تصرفنا الا بكمية محدودة بالنسبة للحاجات التي مكن اشباعها.

وعليه ينعكس سلوك هؤلاء الافراد الذين هم من قبيل الرجل الاقتصادي^(٢) في علاقات بين هؤلاء الافراد وبين الاشياء النادرة التي تصلح لاشباع حاجاتهم. هذه العلاقات (بين الانسان والاشياء) منظوروا اليها من جانبها الكمي فقط هي التي تمثل بالنسبة للحدين موضوع الاقتصاد^(٣). فالمستهلك، ذو الحاجات غير المحدودة، يهدف الى تحقيق اقصى اشباع استخداما لموارده المحدودة. ومن ثم فهو يسعى الى تحقيق اقصى منفعة، وهي ظاهرة يعتبرونها ذاتية (اي تتوقف على الفرد المستهلك) عن طريق الحصول

(١) جفونس، نفس المرجع، ص ٩٧. انظر فيما يتعلق بالمقارنة بين جفونس ومنجر بالنسبة لهذه الفكرة:

Gaëton Pirou et autres, L'Utilité Marginale de C. menger à J. r. Clark, les Editions Domat - Montchrétian, Paris, 2ième édition, 1938, p. 72 et sqq.

(٢) في كتابات الاوائل من الحدين يبرز ما يستلونه الى الرجل الاقتصادي كفرد ذي طبيعة تسعى الى تحقيق اللذة hedonistic nature; nature hédoniste، فهو الرجل الذي يسعى الى تحقيق اقصى لذة والمثل الم، الرجل الرشيد. ولكن مع الجيل الثاني من الحدين بدأ التفكير في ان هذا التصور يعطي فردا غاية في التفريد وان «الرجل الحقيقي ليس رجلا اقتصاديا فحسب». انظر باريتو، محاضرات في الاقتصاد السياسي، المرجع السابق الاشارة اليه. ص ٧١. كما يعتقد فون فايزر في نهاية حياته ان الفرض الخاص بهذه الطبيعة الخاصة بالسعي الى اللذة لا يتفق مع الواقع. انظر G. Pirou، المرجع السابق الاشارة اليه ص ١٤١ - ١٤٢.

(٣) في هذا المعنى يقول باريتو ان موضوع دراستنا هو الظواهر التي تنتج من الاعمال التي يقوم بها الافراد في سبيل التزود بالاشياء التي يحصلون منها على اشباع حاجاتهم او رغباتهم، وان نحاول ثانيا اكتشاف قوانين الظواهر التي تجد في هذه الروابط سببها الرئيسي». المرجع السابق، ص ٣.

على السلع التي هي بطبيعتها محدودة الكمية. وتكون العلاقة هي علاقة بين وبين السلع تأخذ مكانا في السوق يحاول من خلالها ان يوفق بين غاياته اللامحدودة (الحاجات) ووسائله المحدودة. وكذلك الامر بالنسبة للمنظم (صاحب المشروع)، فهو ينظر اليه في سلوكه كمتبادل، اي كشخص يظهر في سوق (او اسواق) يشتري منها «عناصر» الانتاج، من قوة عمل والآت ومواد اولية وغيرها، محاولا الحصول عليها باقل تكلفة ممكنة. والامر هنا ينحصر في علاقة بينه وبين هذه الاشياء. كما انه يظهر في سوق اخر هو سوق السلعة التي يبيعها، يحاول ان يسوّقها بتحصيل اكبر ايراد ممكن. والامر يتعلق هنا كذلك بعلاقة بينه وبين السلعة. ففي السوقين يركز الاهتمام على سلوكه كمتبادل (كبنائ وكمشترى) يعيش علاقات بينه وبين السلع (عناصر الانتاج والسلعة التي ينتجها) في محاولاته الدائمة لتحقيق اكبر فرق بين ما يحققه سلوكه في السوقين (الانفاق في سوق عناصر الانتاج والايراد في سوق السلعة التي يبيعها).

على هذا النحو تعتبر العلاقات علاقات بين الافراد والاشياء المادية. ويصبح الاقتصاد بالتالي «علم الندرة» الامر الذي يعني ان العلاقات الاقتصادية ليست علاقات اجتماعية. هذا التصور للعلاقات الاقتصادية يجد انعكاسه في اعتبار «علم الاقتصاد» على حد تعبير باريتو، «علما طبيعيا كالفسيرلوجيا (علم وظائف الاعضاء) والكيمياء، والى غير ذلك»^(١).

(١) باريتو، محاضرات في الاقتصاد السياسي، ص ٢٠. وباريتو يقول انه حتى الظواهر الطبيعية التي يتعلق بها موضوع علوم الطبيعة ليست غير متغيرة. فهي حركة دائمة. ويذهب جفونس من قبل مذهب باريتو ويخبرنا ان النظرية التي يحتويها مؤلفه سيمكن تعريفها بميكانيكا المنفعة والمصلحة الذاتية، المرجع السابق الإشارة اليه، ص ٧٧.

ذلك هو تصور الحدين لموضوع الاقتصاد، وهو تصور يعكس منهجا عاما يحدد نظرتهم للظواهر الاقتصادية. في تحليلهم لسلوك الافراد من قبيل الرجل الاقتصادي. يستخدم الحدين طريقة تختلف في تفاصيلها عند كتاب كل من الجيلين الاول والثاني.

فعند الحدين الاوائل، منهج التحليل استنباطي بالدرجة الاولى دون استخدام للمنهج الرياضي عند منجر^(١) وباستخدام هذا المنهج عند جفونس^(٢) وفالراس. بالنسبة لجفونس، تستخدم الرياضة ليس كلفة في التعبير وانما كطريقة للاستدلال، بل انه يذهب في استخدام المنطق الرياضي حتى الى درجة يختلط بها العلم مع المنهج اذ انه «يتعين على الاقتصاد، ان اراد ان يكون علما، ان يكون علما رياضيا»^(٣).

ويرى الفريد مارشال بين كتاب الجيل الثاني من الحدين بما يقوله عن منهج البحث في الاقتصاد: «يتمثل عمل الباحث في الاقتصاد، شأنه في ذلك شأن كل العلوم تقريبا، في تجميع الوقائع (يريد بذلك تجميع المعلومات الخاصة بالوقائع، م.د.)، وترتيبها وتفسيرها والقيام باستخلاصات منطقية بشأنها. وتتمثل النشاطات التحضيرية (في نشاط البحث) في الملاحظة والوصف ثم في تعريف الظواهر وتقسيمها، ولكن ما نريد تحقيقه بهذه الوسيلة هو معرفة الظواهر الاقتصادية في اعتمادها المتبادل... واستخلاص الفكرة العلمية تظهر ضرورة الاستقرار والاستنباط معا ضرورة تشبه ضرورة

(١) Cf. Pirou et autres, op. cit, p. 67

(٢) جفونس، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ٧١ وما بعدها.

(٣) جفونس، نفس المرجع، ص ٥٥.

استخدام القدمين معا، اليسرى واليمنى، لكي تتمكن من السير... هذه المناهج التي تستخدم في البحث لا تقتصر على الاقتصاد فقط ولكن تشترك كل العلوم في استخدامها. ويضيف مارشال انه من المفيد كذلك ان يستخدم منهج تاريخي في البحث الاقتصادي^(١).

ويستخدم باريتو طريقة في الاستقصاء عن طريق التجريد يسميها طريقة التقريبات المتتالية Les approximations successives ويتمثل هذه الطريقة، كما يصفها باريتو في البدء ببناء نظرية عامة مبسطة نعرفنا بالخطوط الجوهرية للمادة محل الدراسة مع التجريد من التفاصيل والدقائق. في مرحلة ثانية نستطيع ان نقرب تدريجيا، عن طريق سلسلة من التقريبات، من الواقع الملموس، بالتوصل الى تصورات تكون اكثر دقة واكثر تعقيدا. دون ان نتوهم اننا نستطيع ان نصل، عن طريق هذه التقريبات المتتالية، الى الواقع بكل تفاصيله وكل غناه - اذ تفاصيل هذا الواقع وتعقيده اكبر من ان تمكن العلم من التوغل اليها جميعا وتحليلها في كل ابعادها، فباتباع طريقة التقريبات المتتالية هذه نستطيع ان نتوصل الى تفسير اكثر ما يكون اقترابا من الواقع دون ان يصل ابدا الى هذا الواقع بأكمله^(٢).

بقي ان نضيف نقطة اخيرة فيما يتعلق بفنون التحليل عند الحديين. وهي خاصة بما يستخدمه كل الكتاب الحديين من نوع من استدلال عند

(١) A. Marshall, Principles of Economics, Macmillan, London, 1959, p. 24-25

(٢) باريتو، المرجع الاسبق الاشارة، ص ١٦ - ١٧. انظر كذلك:

G. Pirou, Les Théories de l'équilibre économique: Walras et Pareto, Editions Domat Montchrétien, Paris, 3ème edition, 1946, p. 301-312.

وقارن ما قلناه بالنسبة لعملية الاستقصاء، في الفصل الثاني من الباب الأول.

الحد^(١) وفقا لهذا الاستدلال يفترض الحديون ان الفرد الاقتصادي يعرف ويقدّر المزايا (المنافع) والمساوئ (عدم المنفعة او الالم) التي تنجم عن تعديل طفيف في سلوكه. فالمستهلك مثلا يعرف ويقدّر المنفعة التي يحصل عليها من شراء وحدة اضافية من السلعة، ولتكن رغيها اضافيا من الخبز، بقدر معرفته للتضحية التي يقدمها في مقابل ذلك ممثلة في عدد منافع وحدات النقود. هذه الوحدة الاضافية، هي الوحدة الحدية^(٢)، اي تلك التي توجد عند الحد بين استمرار المستهلك في شراء وحدات السلعة وبين توقفه عند عدد معين من وحدات السلعة. من هذا النوع من الاستدلال الحدي الذي ستتاح لنا فرصة التعرف عليه تفصيليا^(٣) تستمد المدرسة ونتائجها الفكري، اي النظرية، الاسم الذي يطلق عليها.

ذلك هو تصور الحديين لموضوع ومنهج الاقتصاد. وقد نتج عن جهودهم في تحليل سلوك الافراد الاقتصاديين مجموعة من النظريات تكوّن البناء النظري للمدرسة الحدية. دراسة هذا البناء تبين انه يتعلق بالمنفعة المركزة على الندرة، فالمنفعة، وهم يعتبرونها ظاهرة ذاتية (او شخصية)، تحل محل العمل كأساس لتحديد الائتمان. اما عن مكونات هذا البناء النظري فيمكن تقديمها على النحو التالي:

- بما انهم اعتبروا التطور الاقتصادي كشيء واضح لا يحتاج لنقاش

يتميز بناؤهم النظري بغياب نظرية في التطور.

(١) A reasoning at the margin; un raisonnement à la marge

(٢) Marginal unit; unité marginale

(٣) انظر الباب الرابع فيما يلي.

- بما ان اهتمامهم ينصب على سلوك الوحدات الاقتصادية يكون تحليلهم ذي طبيعة وحدية *micro-analysis, analyse micro - économique* اي تحليلا ينشغل بسلوك وحدة اقتصادية واحدة (المستهلك او المنظم او الصناعة) على فرض انعزالها عن بقية اجزاء الاقتصاد وعلى فرض ان وقوع هذه الوحدة تحت تأثير خارجي (اي تأثير يأتي من بقية اجزاء الاقتصاد) يدفعها الى تغيير سلوكها على نحو لا يحدث على بقية الاقتصاد الا اثرا يمكن اهماله: فمن المنفعة الى الطلب الذي يحدد بسلوك المستهلك في السوق (نظرية الطلب). ومن الطلب الى العرض الذي يتحدد بسلوك المنظم صاحب المشروع في ظل ظروف السوق بأشكاله المختلفة (نظرية العرض). وابتداء من الاثنين تقدم نظرية تحديد اثمان السلع التي تخصص لاشباع الحاجات النهائية وكذلك اثمان السلع التي تستخدم في الانتاج، او ما يسمونه عناصر الانتاج.

- ويعد مارشال^(١) يعرف البناء النظري الحدي بعض التطور:

● في اطار الطلب تنتقد النظرية التي تقول بأن المنفعة ظاهرة قابلة للقياس^(٢) وتقدم نظرية المنفعة كظاهرة غير قابلة للقياس وانما قابلة للتفضيل^(٣).

● في اطار نظرية المشروع، يهتم التحليل كذلك بسلوك المشروع في ظروف المنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة (حيث تنتج السلعة بواسطة عدد قليل من المنظمين) بعد ان كان تحليل مارشال يقتصر على شكلين فقط من اشكال

(١) تجد النظرية الحدية خير تقديم لها في كتاب مبادئ الاقتصاد للفريد مارشال الذي يقدمها بمهارة فنية فائقة تبين كيفية استخدام الكثير من ادوات التحليل التي يتعين على كل اقتصادي ان يجيد استخدامها.

(٢) Cardinal utility; utilité cardinale

(٣) Ordinal utility; utilité ordinale

السوق، سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار.

- كذلك مع الحاح الازمات الاقتصادية وزيادة حدتها ظهرت بعض النظريات التي تحاول تفسير هذه الظاهرة.

- كل هذا البناء النظري لا يهتم، على حد تعبير مارشال، الا بالمظاهر القابلة للقياس، اي المظاهر الكمية. كما ان نظرياته استخلصت على اساس التجريد من عنصر الزمن، اي مع عدم الاخذ في الاعتبار للبعد الزمني للظاهرة ولا لحركتها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، ولذا تكون هذه النظريات من قبيل النظريات الاستاتيكية او الساكنة.

ذلك هو تصور الحديين لموضوع ومنهج الاقتصاد والبناء النظري الذي يقوم على هذا التصور. والواقع ان هذا التصور يعني من الصمغويات الآتية:

(١) اعتبار المشكلة الاقتصادية للفرد كمحور «لعلم» الاقتصاد واعتبار هذه المشكلة مشكلة ندرة يعني خلطا بين المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة والمشكلة الاقتصادية لمجتمع محدد تاريخيا (في المكان والزمان) والمشكلة الاقتصادية للفرد:

- فبالنسبة للمجتمع الانساني بصفة عامة، يتمثل الصراع مع الطبيعة في محاولة للسيطرة عليها لاشباع حاجات الانسان والقضاء على الضرورة necessity، اي اذا ما استخدمنا لغة اقتصادية، القضاء على ندرة الموارد بالنسبة للحاجات. ولكن الصراع يتم على نحو جماعي لان الانسان لا يعيش بمفرده.

- وبالنسبة لمجتمع معين، تتحدد المشكلة الاقتصادية بهذا الصراع وانما في اطار تاريخي يتمثل في المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع

المعين^(١). وهي مرحلة تشهد بدورها مستوى معين لتطور قوى الانتاج في المجتمع وطريقة معينة للقيام بالنشاط الاقتصادي في هذا المجتمع، طريقة تعكس نوع روابط الانتاج السائدة في المجتمع. بمعنى آخر، هذه المرحلة تبين الشكل الاجتماعي لعملية الانتاج ومستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع، ومن ثم الشوط الذي قطعه هذا المجتمع في سبيل حل المشكلة الاقتصادية كما تعرض للمجتمع الانساني بصفة عامة.

- اما بالنسبة للفرد. والامر لا يتعلق بالفرد المجرد وانما بالفرد الاجتماعي، بالفرد الذي يمثل جزءا من كل اجتماعي يرتكز علي التعاون والتقسيم الاجتماعي للعمل، فلا يمكن ان تتحدد مشكلته الاقتصادية الا في اطار علاقات الانتاج التي تسود في المجتمع المحدد تاريخيا (في المكان والزمان) الذي يعيش فيه هذا الفرد. ففي المجتمع الرأسمالي مثلا، لا يمكن تحديد المشكلة الاقتصادية للفرد بمعزل عن موقفه تجاه الاخرين فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج.

محاولة تصوير للمشكلة الاقتصادية للفرد كمشكلة تطابق المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة، اي كمشكلة ندرة، تعني في الواقع:

- اولاً تجاهل ان الذي يعيش الصراع ضد الندرة هو المجتمع (وليس الفرد بمفرده). وهو ما يعني تجاهل ان العلاقات الاجتماعية للانتاج انما تنشأ

Cf. A.H. Hansen, Business Cycle Theory, 1927 - L. Haberler, Prosperity and (١)
Depression - U.N.O., 1946, Fluctuations économiques (ouvrage collectif), 2
tomes, Domat - Montchrétien, Paris, 1954

بين الأجزاء، وبين الأفراد في المجتمع.

- كما تعني بناء على هذا التجاهل إفراغ العلاقات الاقتصادية من محتواها الاجتماعي، إذ لا يرى في هذه العلاقات إلا علاقة بين الفرد والشيء متجاهلين بذلك الطرف الآخر في العلاقة.

- فإذا ما فرغت الظواهر الاقتصادية من محتواها الاجتماعي أصبح من الطبيعي أن تتصور كظواهر أبدية.

(ب) إذا ما زدنا على ذلك أن الاشتغال ينصب على المظاهر الكمية للظواهر متجاهلاً مظهرها الكيفي أدى ذلك إلى تيجاد بين الظواهر، في نظر الباحث من الحدين، فروق كيفية، وإذا لم توجد هذه الفروق كانت الظواهر واحدة في كل مراحل التطور الاجتماعي. الأمر الذي يعني أن الظواهر الاقتصادية، في نظر الحدين، ظواهر أبدية لا تتغير.

(ج) من ناحية أخرى. يتعلق موضوع الاقتصاد عند الحدين بسلوك الأفراد من قبيل الرجل الاقتصادي. هذا السلوك يبدأ بالفرد الاقتصادي كمستهلك، بحاجاته التي يسعى إلى إشباعها بالحصول على منافع السلع التي هي بطبيعتها نادرة. هذه المنفعة في نظرهم ظاهرة ذاتية، أي ذات طبيعة شخصية تختلف من شخص إلى آخر. وعليه يركز بناؤهم النظري على فكرة المنفعة كظاهرة ذاتية. هل هي حقيقة كذلك؟ إذا اتفقنا على أن المنفعة هي صلاحية الشيء (السلعة) لإشباع حاجة معينة، بقي أن نعرف من أين تستمد السلعة هذه الصلاحية؟ أمي لأن الشخص يعتبرها كذلك؟ أم أنها تستمد هذه الصلاحية من خصائص موضوعية في ذات السلعة؟ وإذا أردنا أن نطرح السؤال على نحو مختلف قلنا ما الذي يجعل نوعاً من الملابس

مثلا صالحا لاشباع حاجة معينة، هي الحاجة الى اللبس، وليس حاجة اخرى، كالحاجة الى الطعام مثلا؛ الواقع ان الذي يجعله كذلك هو ما به من خصائص تجعله صالحا لاشباع الحاجة الاولى دون غيرها. هذه الخصائص انما يستمدّها، كما رأينا من قبل، من الخصائص الطبيعية للمواد التي تنتج منها السلعة، الغزل والنسيج في مثلنا هذا. وهي خصائص تعطي الملابس الصفات التي تمكنها من حماية الجسم. كما ان خصائص هذا النوع من الملابس تستمد من خصائص العمل الفردي، العمل للموسم، عمل صانع الملابس الذي اعطاهما شكلا يمكنها من حماية الجسم اي من ان تكون صالحة لاشباع الحاجة الى اللبس. وعليه يكون مرد صلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة، اي منفعتها، هو ما بها من خصائص تمكنها من اشباع هذه الحاجة دون غيرها، وليس اعتبار الشخص المستهلك لها. اي ان المنفعة ظاهرة موضوعية لا ذاتية.

اما النظريات المكونة للبناء النظري للحدين فستكون محلا لدراسة تفصيلية نقوم بها في مرحلة تالية^(١)، وهي دراسة ناقدة للمدرسة الحديثة. اما في اطار تاريخ علم الاقتصاد السياسي، الذي ننشغل به الان، فقد وضعت هذه النظرية^(٢) موضع الاختبار التاريخي بحدوث الكساد الكبير الذي ساد الاقتصاد الرأسمالي ابتداء من عام ١٩٢٩.

(١) انظر الباب الاول والثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب.

(٢) من المهم ان نذكر ان التيارين من الفكر الاقتصادي، للماركسي والحدي، عرفا في خلال الثلث الاول من القرن العشرين مصيرين مختلفين، اذ بينما ينتشر الفكر للماركسي ويحقق فعاليته في مجال العمل الاجتماعي (الثقافي والسياسي) تقتصر سيادة التيار الفكري الحدي على اوساط التعليم الرسمي في الجامعات الأوروبية.

ثانياً: الاقتصاد السياسي وتعميق الازمة في الاقتصاد الرأسمالي:

شهدت الحرب العالمية الاولى ظهور تجربة من تجارب تحقيق شروط الانتقال للاشتراكية في الاتحاد السوفيتي. وبذلك يكف النظام الرأسمالي عن ان يكون النظام العالمي (اي النظام الذي يغطي كافة انحاء العالم) ليكون النظام الدولي، اي النظام الذي يظل مسيطرا على مستوى الاقتصاد العالمي مع وجود محاولات بناء اقتصاد بديل. ثم جاءت الازمة الاقتصادية الدولية عام ١٩٢٩ بحدة لم يعرفها الاقتصاد الرأسمالي من قبل، لتسجل تعمق الازمة في هذا النظام على الصعيد الدولي. الامر الذي يدفع الدولة في المجتمعات الرأسمالية الى اتخاذ اجراءات تقصد بها معالجة الازمة مسجلة بذلك بدء مرحلة من التدخل الكبير للدولة في الحياة الاقتصادية، في الوقت الذي تبلور فيه الطابع الاحتكاري للانتاج، تدخلها يعلن عن ميلاد وتطور رأسمالية الدولة الاحتكارية التي تلعب دورا محوريا في تمكين رأس المال من زيادة درجة تركزه ليس فقط على مستوى الاقتصاد الداخلي وانما كذلك على صعيد الاقتصاد الدولي، دافعة بالمشروع الرأسمالي الى نقلة كيفية نحو المشروع دولي النشاط الذي يسود الاقتصاد العالمي ابتداءً من سبعينات القرن العشرين ثم ما يلبث ان يجد في الدولة، بالنسبة لدورها الاقتصادي، بعد ان ساندته عائقا من عوائق توسعه وسيطرته على الاقتصاد العالمي، خالفا من ثم ضفوفها نحو الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

على صعيد الفكر تجد النظرية للحدية نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد القومي. اذ كان من اللازم ان يحدث كساد باتساع وعمق كساد ١٩٢٩ حتى يدرك الاقتصاديون الحديون ان المشكلة الرئيسية هي تلك

الخاصة بأداء الاقتصاد القومي في مجموعة في ظل اطار هيكلي محدد وليست هي مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية (من قبيل الرجل الاقتصادي) معزولة عن بقية اجزاء الاقتصاد القومي (هذا لا يعني بطبيعة الحال ان نهمل هذا السلوك، وانما نعني به في صورته الاجتماعية وفي اطار الهيكل الاقتصادي في مجموعه). وبدأ الفكر الاقتصادي غير الماركسي يهتم من جديد بتحليل طبيعة النظام الاقتصادي وميكانيزم ادائه. ويمكن القول بصفة عامة ان فترة ما بين الحربين العالميتين تتميز بتيارين من الفكر الاقتصادي.

- التيار الأول نتج عن المناقشات التي ازدهرت في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، أولا بين الاقتصاديين السوفييت، وثانيا بين الاقتصاديين الغربيين، حول مشكلات التخطيط الاقتصادي وامكانية القيام بحساب رشيد عند توزيع قوى الانتاج بين الاستعمالات المختلفة من خلال التخطيط. هنا نجدنا بصدد فكر يعكس حالة مشكلة تحقيق الرشادة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي الصاعد^(١).

- اما التيار الثاني فيهتم بكيفية اداء الاقتصاد الرأسمالي لمعرفة العوامل

(١) انظر في هذا النقاش الذي سنتاح لنا فرصة التعرف على طبيعته ومحتواه في القسم الثالث من هذا الكتاب. وفيما يخص النقاش السوفيتي في عشرينات القرن:

N. Spulber (ed), Foundations of Soviet Strategy of Growth: Selected Soviet Essays, 1924 - 1930. Bloomington, Indiana University Press, 1964 - A. Erlich, The Soviet Industrialisation Debate. Cambridge, Massachussets, 1960.

وانظر ملخصا لنقاش الثلاثينات في المراجع التالية:

C.D. Baldwin, Economic Planning, Its Aims and Implications, Barna, The Free Press of Illinois, 1942, ch. 4 - W. Brus, problèmes généraux du fonctionnement - de l'économie Socialiste, Maspéro, Paris, 1968, p. 29 - 83.

التي تحدد مستوى استخدام الموارد الاقتصادية الموجودة في المجتمع، بقصد التوصل في النهاية الى اكتشاف اسباب التبييد (تبييد الموارد الاقتصادية) الذي ينعكس في وجود بطالة جزء من الايدي العاملة وعدم استعمال جزء من الطاقة الانتاجية (المادية) الموجودة. ذلك الفكر تمثل في نظرية كينز الخاصة باداء الاقتصاد القومي في مجموعه^(١). وهو فكر يعكس الانشغال بعلاج الازمة المتعمقة التي يجد الاقتصاد الرأسمالي نفسه فيها في المرحلة الاخيرة من مراحل وجوده^(٢).

وكان على الاقتصاد الرأسمالي ان ينتظر الحرب العالمية الثانية لكي يتمكن من الخروج من الكساد. ولكن انتهاء هذه الحرب يعلن عن مرحلة جديدة

(١) جون م. كينز (١٨٨٢ - ١٩٤٦)، عمل استاذاً للاقتصاد السياسي بجامعة كامبردج بانجلترا ومستشاراً اقتصادياً لهكومة المحافظين اثناء الحرب العالمية الثانية. اهم مؤلفاته هو كتاب «النظرية العامة في العمالة، والنقد والمخالفات» General Theory of Employment, Money and Interest. ظهر في ١٩٣٦. وسندرس نظرية كينز بشيء من التفصيل في الجزء الثاني من مؤلفنا الخاص بالاقتصاد النقدي. ولكننا نلاحظ من الان ان تحليل كينز يمثل عودة الى الاهتمام بالتحليل الجمعي (الذي ينشغل باداء الاقتصاد القومي في مجموعه)، وهي عودة تكمل احدى حركات الفكر الاقتصادي عبر الزمن (وبذلك من وجهة نظر حجم الوحدة الاقتصادية محل الدراسة): اذ كان التحليل جمعيًا بصفة رئيسية من فرانسوا كينيه الى ماركس، ليصبح وحديًا بصفة اساسية عند المحدثين، ثم يسترجع التحليل الجمعي مكان الصدارة مع كينز (الذي يمثل تحطيه نوعاً من التحليل الجمعي). وهو ما سيقاد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من الانشغال المتزايد بمشكلات التطور الاقتصادي.

(٢) هذا وقد دفع استمرار الازمة وحدتها بعض الاقتصاديين غير الماركسيين الى التساؤل حول مصير الاقتصاد الرأسمالي الامر الذي اعطى التحليل الخاص بالركود الاقتصادي

Economic stagnation; stagnation économique

الذي يرتبط على الاخص باسم اقتصادي امريكي هو ألفن هانس Alvin Hansen انظر مقاله:

Economic Progress and Declining Population Growth, in, Reading in Business Cycle Theory, The American Economic Association, Allen & Unwin, London, 1934,, p. 366 & sqq.

من مراحل الاقتصاد العالمي.

ثالثاً: الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا:

شهد الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية تحولا يرد اساسا الى العوامل الثلاثة التالية:

- زيادة الاهمية النسبية للمجتمعات التي تحاول بناء شروط الانتقال للاقتصاد الاشتراكي وزيادة معدلات التطور المخطط، وذلك حتى ثمانينات القرن العشرين.

- ازدياد حدة حركة التحرر الوطني في المستعمرات وتفكك النظام الاستعماري، على الاقل في شكله القديم.

- تحت تأثير هذين العاملين، يضاف اليهما ما يحدث في داخل المجتمعات الرأسمالية نفسها، يظل النظام الرأسمالي النظام الاقتصادي الدولي الأقوى وانما مع بروز الكثير من تناقضاته وبلورة جوانبه السلبية بالنسبة للغالبية من أفراد المجتمع العالمي.

وعلى صعيد الفكر الاقتصادي ادى الانشغال بمشكلات النمو في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، والرغبة في الخروج من عملية التخلف ومحاولات الخروج منها في الاقتصاديات المتخلفة التي كانت، وما زال الكثير منها، تلعب دور الاقتصاديات التابعة للاقتصاديات الرأسمالية الام، والمكشلات التي يثيرها التطور المخطط (او التطوير) في المجتمعات التي تسعى الى بناء شروط الانتقال للاقتصاد الاشتراكي، ادت هذه العوامل مجتمعة الى العودة الى الاهتمام، في مجال التحليل الاقتصادي، بمشكلات التطور الاقتصادي عامة ومشكلات التطوير الاقتصادي (اي التطور المخطط) خاصة. وعلى هذا النحو

تعود نظرية التطور الاقتصادي لتشغل من جديد، بعد فترة من الخسوف النيوكلاسيكي، مركز الاقتصاد السياسي^(١)، مع انشغال فكري خاص بالابعاد الدولية للتطور وما يثيره من مشكلات تتعلق بعملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي، وتناقضات هذه العملية. ومكان المجتمعات المختلفة من هذه العملية، الأمر يتعلق بعلم الاقتصاد السياسي وقد تبلور له موضوعه ومنهجه كعلم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، أي العلاقات التي تتعلق بانتاج وتوزيع الاشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة افراد المجتمع، في التغير المستمر لهذه العلاقات، وما يؤدي اليه هذا التغير من تطور العملية الاقتصادية في مجموعها وعلى الاخص بين طريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية. هذه العلاقات هي التي تمثل الظواهر الاقتصادية، كظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان، كظواهر تاريخية متغيرة تمثل جزءا لا يتجزأ من الظواهر الاجتماعية التي تكون المجتمع في حياته في وسطه الطبيعي وكجزء لا يتجزأ من المجتمع العالمي في تحوله المستمر. ويكون قد تبلور في نفس الوقت منهج العلم، الذي يعكس النظرة العاملة التي بمقتضاها

(١) هنا كذلك يتعين ان نرى الحركة الديالكتيكية (الجليلة) للفكر الاقتصادي: فقد تمثلت المشكلة الاساسية للكلاسيك في كيفية زيادة ثروة الامم، ومن هنا جاءت الاهمية الرئيسية لتحليل التطور في داخل بنائهم النظري. وبالنسبة لما ركس تمثلت المشكلة في الكشف عن قوانين الحركة للمجتمع الرأسمالي، ومن هنا احتل تحليل للتطور الرأسمالي مكان الشرف في نظريته الاقتصادية. ثم يفتفي التحليل الخاص بالتطور الاقتصادي من تحليل العميين الذين انشغلوا، كما رأينا، بسلوك الوحدات الاقتصادية المنعزلة. واليوم يعود التحليل الخاص بالتطور والتطوير الاقتصاديين ليهتل مركز التحليل الاقتصادي، وانما مع فارق يتمثل في ان هذا التحليل يجد تحت تصرفه ترسانة من ادوات التحليل الاقتصادي التي تم تطويرها عبر الزمن، الامر الذي يمكنه ان يكون ذي كيف اعلى اذا ما استند الى نظرية سليمة في القيمة تعي الفروق الكيفية بين طرق الانتاج السائدة في المجتمع الانساني المعاصر

هذا وقد يكون من المفيد ان نشير الى اسماء اهم الكتاب المعاصرين الذين ترتبط بهم الكتابات المتطرفة بالتطور الاقتصادي. بالنسبة للنمو في الاقتصاديات الرأسمالية للتقدمة==

نتصور الظواهر التي يتعلق بها موضوع العلم، ويبين كيف يتأتى لنا ان نستخدم في دراسة هذه الظواهر، اي عند القيام بالمجهود التحليلي، منهج البحث العلمي بصفة عامة. على ان يلعب التجريد دورا ذي اهمية خاصة في عملية الاستقصاء، وهي عملية يستخدم في خلالها الاستقراء والاستنباط كسبيلين للاستخلاص المنطقي، مع امكانية الاستعانة بصفة خاصة بالمنطق الرياضي باعتباره اعم صور الاستنباط، وذلك عندما يتعلق الامر بالظواهر الكمية، او القابلة للقياس الكمي، للظواهر الاقتصادية.

على هذا النحو ننتهي من رحلتنا عبر تاريخ علم الاقتصاد السياسي. وبانتهائها يبين لنا ان تعريفنا للاقتصاد السياسي، من حيث موضوعه ومنهجه، كما قدمناه في الباب الاول من هذا القسم، لم يكن ليتمكن الوصول اليه الا عن طريق تتبعنا للعملية التاريخية التي واد من خلالها هذا العلم وتطور، اي تبلور من خلالها موضوعه ومنهجه، والتعرف على مصدر الافكار المختلفة الخاصة بموضوعه، بتحديد مجال الظواهر التي ينشغل بها، بطبيعة

=E. Domar, R. Frisch, R. Harrod, P. Massé, Perroux, R.M. Solow, R. Stone, J. Tinbergen...

وبالنسبة لمشكلات التطور في الاقتصادية الاشتراكية المخططة:

P. Baran, Ch. Bettelheim, c. Bobrowski, H. Denis, M. Dobb, M. Kalecki, L.V. Kantarovitch, O. Lange, W. Leontief, V.S. Nemchinov, A. Nove, S. Stroumiline, P. Sweezy...

وفيما يتعلق بمشكلات التطور في الاقتصاديات المختلفة:

P. Baran, ch. Bettelheim, M. Dobb, J. Castro, A.G. Frank, A.O. Hirschman, M. Kalecki, O. Lange; H. Lebensien, W.A. Lewis, P.C. Mahalanobis, H. Myint, G. Myrdal, R. Nurkse, F. Perroux, R. Prebisch, K.N. Raj, V.K.R.V. Rao, J. Robinson, P.N. Rosntein - Rodan, A.N. Sen, J. Tinbergen, S. Amin...

هذه الظواهر، هل هي علاقات اجتماعية، أم علاقات بين الإنسان والأشياء تتجم عن سلوك افراد من قبيل الرجل الاقتصادي؟ هل هي اجتماعية ومتغيرة (ومن ثم تاريخية) أم أبدية وخالدة؟ هل هي ظواهر ذات مظهرين كيمي وكيمي في ارتباطهما العضوي، أم ينسلخ عنها مظهرها الكيميائي؟ هل تحكمها قوانين موضوعية أم لا؟ وهل هذه القوانين مستقلة عن إرادة الإنسان أم لا، بمعنى آخر، هل يسري في حقها مبدأ الحتمية أم لا؟ والتعرف كذلك على مصدر الأفكار الخاصة بالمنهج من أين جاءت فكرة استخدام المنهج التجريبي في مجال دراسة الظواهر الاقتصادية؟ من أين جاء المنهج التجريبي؟ من أين جاء المنهج الديالكتيكي (الجدلي)؟ من أين جاء استخدام الاستقراء والاستنباط كسبيلين للاستخلاص المنطقي؟ من أين جاء استخدام المنطق الرياضي في دراسة الظواهر الاقتصادية؟ الإجابة على هذه الأسئلة تمكننا من التوصل إلى منهج الاقتصاد السياسي، كما عرفناه في الفصل الثاني من الباب الذي نتج عن تقابل وتصارع المناهج المختلفة التي برزت خلال عملية مواد العلم وتطوره.

كل هذا كان نتاج مفكرين مختلفين اتاحت لنا فرصة التعرف على أسمائهم، مفكرين عاشوا المراحل المختلفة لتطور العلم الذي تنصب عليه دراستنا^(١). وتمثل النتاج النظري لجهود هؤلاء المفكرين في مجموعة من النظريات: نظرية الإنتاج، نظرية القيمة والائتمان (بما يرتبط بها من نظرية العرض والطلب)، نظرية التوزيع (نظرية الأجور، نظرية الربح، نظرية الفائدة،

(١) نترك للقارئ مهمة العودة إلى تفاصيل ما قلناه في تاريخ علم الاقتصاد السياسي لاسناد كل فكرة متعلقة بالموضوع والمنهج كما نعرفهما في الباب الأول إلى المفكر الذي قال بها والمرحلة التي ترد إليها.

نظرية الربيع)، النظرية النقدية، نظرية للمالية العامة، نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية، نظرية التطور الاقتصادي، كل هذه النظريات في علاقتها بطريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية.

هذه النظريات (وما تتضمنه من نظريات اخرى) نطلق عليها اصطلاح «الاقتصاد السياسي» الذي يتميز عن غيره من فروع الدراسات الاقتصادية التي تطورت مع الاقتصاد السياسي، والتي تكون مع الاقتصاد السياسي ما يسمى «بالعلوم الاقتصادية»^(١). هذه التفرقة بين الاقتصاد السياسي وغيره من فروع العلوم الاقتصادية يتعين ان نكون واعين لها:

. فهناك اولا التاريخ الاقتصادي^(٢)، الذي تنصب الدراسة فيه على العملية الاقتصادية في تطورها في مجتمع معين في فترة تاريخية سابقة. مركز الانشغال هو الاحداث او الوقائع الاقتصادية التي وقعت في هذا المجتمع خلال هذه الفترة. مثال ذلك دراسة التاريخ الاقتصادي لمصر أو للبنان في القرن التاسع عشر. هذا الفرع من فروع العلوم الاقتصادية يتمتع بأهمية خاصة، اذ لا يمكن ان نأمل في فهم الظواهر الاقتصادية لاية فترة، بما في ذلك الفترة الحالية، دون معرفة كافية بالوقائع الاقتصادية في تاريخها السابق. يزداد على ذلك انه باحتوائها «الوقائع التنظيمية» تسمح لنا دراسة التاريخ الاقتصادي بفهم كيف ان الظواهر الاجتماعية مرتبطة بعضها ببعض وكيف تكون العلوم الاجتماعية بالتالي مرتطة بعضها ببعض.

(١).Economic Sciences; Sciences économiques

(٢).Economic History; Histoire économique

. هناك ثانيا ما يسمى الاقتصاد الوصفي^(١) الذي ينشغل بمشكلات الاقتصاد المعاصر، مثال ذلك دراسة الموقف الاقتصادي في المجتمع المصري وفي اي مجتمع عربي آخر في وقتنا هذا. ويفرق في اطار الاقتصاد الوصفي بين:

* الاحصاء الاقتصادي^(٢)، وهو التعبير الرقمي عن مختلف مظاهر العملية الاقتصادية الملموسة في مجتمع ما.

* والجغرافيا الاقتصادية^(٣)، التي تتمثل في دراسة العملية الاقتصادية من وجهة نظر التوزيع المكاني للموارد الطبيعية وقوى الانتاج المادية والنشاطات الاقتصادية.

* وهناك اخيرا اقتصاديات الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي. وهي تتمثل في الدراسات النوعية التي تهتم بفرع معين من فروع النشاط الاقتصادي: الاقتصاد الزراعي، الاقتصاد الصناعي، اقتصاديات النقل، اقتصاديات التعليم، اقتصاديات السياحة، الى غير ذلك.

ويوجد بين فروع العلوم الاقتصادية هذه، اي الاقتصاد السياسي وهذه الفروع الثلاثة، علاقات اعتماد متبادل: فالنظرية لا غنى عنها كهاد في البحث الخاص بالتاريخ الاقتصادي والاقتصاد الوصفي. من ناحية اخرى، دراسة العملية الاقتصادية في تاريخها هي السبيل الوحيد لاستخلاص معرفة علمية صحيحة. كما ان الاقتصاد الوصفي يزودنا بمعلومات تصبح لاحقا اساس دراسة التاريخ الاقتصادي. ولدراسة اقتصاديات فرع من فروع النشاط

(١) Discriptive Economics; Economie descriptive

(٢) Economic Statistics; Statistiques économiques

(٣) انظر ما سبق أن قلناه في الفصل الثالث من الباب الأول.

الاقتصادي لا بد من التسلح بفكر الاقتصاد السياسي كأدوات تحليلية. ودراسات هذه الاقتصادية تصبح أساس اتخاذ السياسات الاقتصادية التي تحسن من أداء هذه الفروع ويمكن من تطويرها في إطار الكل الاقتصادي.

فإذا ما اتضح الفارق والعلاقة بين هذه الفروع من المعرفة الاقتصادية يمكننا ان نميز في إطار الاقتصاد السياسي على ضوء دراستنا لتاريخ العلم:

- النظرية الاقتصادية، التي تستخدم بمعنى مصطلحي للتعبير عن النظرية، او النظريات، الخاصة بطبيعة وكيفية أداء العملية الاقتصادية
- مظهرها المعني والنقدي، (ومن ثم فهي تحتوي النظرية النقدية).
- نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية.
- نظرية التطور الاقتصادي.
- تاريخ الفكر الاقتصادي، ويتمثل في دراسة تاريخ هذه النظريات.

* * *

في إطار دراستنا في هذا الجزء الأول من مؤلفنا سنهتم أساساً بالنظريات المتطرفة بطبيعة وكيفية أداء العملية الاقتصادية على افتراض غياب النقود وغياب العلاقات الاقتصادية الدولية (أي على فرض أن العملية الاقتصادية في الداخل توجد بمنعزل عن بقية الاقتصاد العالمي). وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ولكن اتضح لنا من دراستنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسي ان العملية الاقتصادية لا تأخذ دائماً نفس الشكل الاجتماعي في المراحل المختلفة لتطور المجتمع، اذ اختلفت طريقة الانتاج (وما يرتبط بها من توزيع) في اليونان القديمة مثلاً عنها في اوروبا العصور الوسطى عنها في اوروبا الغربية ابتداء من القرن السادس عشر. فإذا اختلف

الشكل الاجتماعي للعملية الاقتصادية ترتب على ذلك نسبية النظرية الاقتصادية التي تنشغل بطبيعة واداء هذه العملية لارتباط النظرية بشكل اجتماعي معين من اشكالها. فاذا قلنا ان موضوع الاقتصاد السياسي يتعلق بالظواهر الاقتصادية المكونة للعملية الاقتصادية (عملية الانتاج والتوزيع) كان معني ذلك انه يتعلق بالظواهر المكونة للعملية الاقتصادية في اشكالها الاجتماعية المختلفة او بما يسمى بطرق الانتاج المختلفة او اساليب الانتاج المختلفة او بالهيكل الاقتصادي في اشكاله المختلفة. ويكون موضوع الاقتصاد السياسي متعلقا بالتالي بالطرق المختلفة للانتاج. الامر الذي يلزم معه - لكي نضمن الانضباط لدراستنا للنظرية الاقتصادية - التعرف على فكرة طريقة الانتاج او الهيكل الاقتصادي والانواع المختلفة منه. وهو ما يمثل محور اهتمامنا في الباب الثالث.

الباب الثالث

الاقتصاد السياسي علم طرق الانتاج (١)

رأينا ان عملية الانتاج هي عملية صراع بين الانسان والطبيعة، وان الانسان لا يعيش هذا الصراع بمفرده وانما في جماعة. فعملية الانتاج بالطبيعة عملية اجتماعية، في اثنائها تقوم العلاقات بين افراد المجتمع. هذه العلاقات الاجتماعية للانتاج تقوم، كما رأينا، على التعاون بين افراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم، تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية وبين الوحدات الانتاجية وما يترتب عليه من اعتماد متبادل بين هذه الوحدات اعتمادا تتسع شبكته ومداه بازدياد درجة التقسيم الاجتماعي للعمل. فالوحدة الاقتصادية، خلية النشاط الاقتصادي، تعتمد في قيامها بنشاطها الاقتصادي على الوحدات الاخرى اما في حصولها على ما هو لازم لقيامها بالانتاج (فالوحدات المنتجة للمنسوجات مثلا تعتمد في قيامها بالانتاج على الوحدة المنتجة للغزل والوحدة المنتجة لآلات النسيج، وهذه بدورها تعتمد على الوحدات المنتجة لما هو لازم لانتاجها، الوحدة المنتجة لآلات النسيج تعتمد على الوحدة المنتجة للصلب،

(١) Mode of Production; mode de production

وهكذا)، وأما في تصريف ما تنتجه (فالوحدة المنتجة للصلب مثلا تعتمد في تصريف الصلب على الوحدات التي تستخدم الصلب كمدخل في الانتاج، كالوحدات المنتجة للالات، وتلك المنتجة لعربات النقل، وتلك التي تقوم ببناء المباني حيث يستخدم الصلب، هكذا).

هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية للانتاج، في داخل الوحدات الانتاجية وفيما بينها تقوم حول علاقة اساسية تحدد الطرق التي تستخدم بها وسائل الانتاج ومن ثم اشكال التعاون وتقسيم العمل، وتحدد من ثم دور كل فرد في عملية الانتاج ونصيبه في ناتج هذه العملية. هذه العلاقة الاساسية تتمثل في ملكية وسائل الانتاج الموجودة تحت تصرف المجتمع وتمثل الركيزة التي تقوم عليها الشبكة من العلاقات الاجتماعية للانتاج. على انه يقصد بالملكية، ليس مجرد الشكل القانوني، وانما السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج، وهي تتحدد بسلطة اتخاذ قرارات استخدام هذه الوسائل والتنفيذ الفعلي لهذه القرارات ومراقبة الاستخدام الفعلي للوسائل والاختصاص في النهاية بفائض عملية الانتاج. ومن ثم امكن تمييز نوع علاقات الانتاج السائدة في مجتمع ما على اساس نوع ملكية وسائل الانتاج السائدة في هذا المجتمع.

هذه العلاقات الاجتماعية للانتاج، بنوع ملكية وسائل الانتاج الذي تركز عليه، انما ترتبط عضويا (عن طريق تحددها به وتأثيرها عليه) بمستوى تطور القوى الاجتماعية للانتاج، اي القوة العاملة التي تعيش في وسط تكنولوجي معين بما يلزم من خبرة فنية تكتسب من خلال التجربة وتنقل عبر الاجيال، ومجموعة وسائل الانتاج التي توجد تحت تصرف المجتمع والتي تتمثل في الارض وادوات العمل (نوعا وكما) والمواد موضوع العمل.

ويطلق على مستوى معين للقوى الاجتماعية للانتاج وما يرتبط به من نوع من علاقات الانتاج (بما تركز عليه من نوع من ملكية وسائل الانتاج) اصطلاح طريقة الانتاج او الهيكل الاقتصادي. وهو يبين النحو المتميز الذي يترابط به هذا المستوى المعين من مستويات تطور قوى الانتاج مع هذا النوع من علاقات الانتاج، اي النمط الاجتماعي الذي يكون عليه الكل الاقتصادي للمجتمع مما يعطي للعملية الاقتصادية في مجتمع معين شكلا اجتماعيا يميزها عن العملية الاقتصادية في مرحلة مختلفة او مجتمع مختلف. بمعنى ثالث، اذا كانت العملية الاقتصادية تأخذ، في تطورها عبر الزمن، اشكالا اجتماعية مختلفة فان المشكلة التي تطرح نفسها على مستوي التطور النظري هي مشكلة التوصل الى معرفة الشكل الاجتماعي المتميز الذي تأخذه هذه العملية في المجتمع محل الدراسة المحدد في المكان والزمان. وللتوصل الى ذلك، يلزمنا:

(أ) ان نتجسس اولا مستوى تطور قوى الانتاج عن طريق التعرف على نوع القوة العاملة الموجودة (كما وكيفا اي من حيث القدرة الجسمانية وما اذا كانت قوة عاملة عائلية او مسخرة او اجيرة على سبيل الدوام او التاقيت)، وكذلك التعرف على نوع المعرفة الفنية التي تمتلكها الخاصة بما تستخدمه من وسائل انتاج في الانواع المختلفة للنشاط الاقتصادي. كما يتم التعرف على مستوى تطور قوى الانتاج عن طريق معرفة نوع وسائل الانتاج التي تستخدمها القوة العاملة والفنون الانتاجية التي تتبعها لتحقيق نتيجة عملية العمل الاجتماعي في كل مجالات النشاط الاقتصادي.

(ب) ويلزمنا ثانيا التعرف على نوع علاقات الانتاج الموجودة بين افراد (مجموعات وطبقات) المجتمع، وذلك بالتعرف على من يملك وسائل الانتاج: الارض وادوات العمل المواد التي يجري تحويلها في عملية الانتاج، ومن

بالتالي، من افراد المجتمع، يكون محروما من هذه الوسائل. وكذلك الحقوق التي يتمتع بها كل فرد (او مجموعة او طبقة) على هذه الوسائل: هل هو حق استخدامها مباشرة استبعادا للآخرين؟ او حق وضعها تحت تصرف الآخرين لاستخدامها بواسطتهم في مقابل جزء من الناتج؟ او حق استخدام هذه الوسائل باستعمال العمل الاجير؟

(ج) للتوصل اخيرا الى الكيفية التي يعطي بها التزاوج بين هذا المستوى لتطوير قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج القائمة، يعطي بها لكل عملية العمل الاجتماعي شكلا متميزا يميزها عن الاشكال الاخرى ويبين:

● نوع النشاط الاقتصادي السائد، والكيفية التي يتم بها النشاط الاقتصادي عن طريق بيان الدور الذي يقوم به كل فرد (مجموعة او طبقة) في عملية العمل الاجتماعي.

● ويبين ما اذا كان هذا النشاط يتم، من وجهة نظر من يتخذون قرارات الانتاج، بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين ام بقصد المبادلة.

● كما يبين الكيفية التي يتم بها توزيع ناتج عملية العمل الاجتماعي بين افراد (مجموعات وطبقات) المجتمع، وعلى الاخص مصير الجزء من الناتج الاجتماعي الذي يسمى بالفائض الاقتصادي: قدره والاشكال التي يأخذها، والاختصاص به وكذلك الاستخدامات التي يوجه لها.

● ويبين اخيرا الكيفية التي يضمن بها استمرارية عملية الانتاج، ومن ثم استمرارية المجتمع بأكمله، عبر الزمن، اي الكيفية التي تضمن بها تجديد الانتاج من فترة لآخرى.

لنحو التمييز الذي تمتزج به هذه «الكيفيات» هو الذي يعطينا التركيبة الخاصة لمستوي معين من تطور قوى الانتاج مع نمط معين من علاقات الانتاج

تسمى بطريقة الانتاج او اسلوب الانتاج. بعبارة ايسر نحن هنا بصدد الكيفية التي ينظم بها مجتمع معين عملية العمل الاجتماعي فيه.

وتشغل فكرة طريقة الانتاج مكان الشرف في علم الاقتصاد السياسي وذلك للأسباب الآتية:

١ - ان موضوع الاقتصاد السياسي وان كان يتعلق بالظواهر الاقتصادية المكونة لعملية الانتاج والتوزيع فانه يتعلق بها، كما رأينا، في أشكالها الاجتماعية المختلفة، الامر الذي يمكن معه القول بأن موضوع العلم يتعلق في الواقع بالطرق الاجتماعية المختلفة للانتاج او بالهياكل الاقتصادية المختلفة.

٢ - يترتب على ذلك انه في عملية البحث العلمي (اي عند استخلاص المعرفة) ترتبط النظرية (المعلقة للمعرفة المستخلصة) بطريقة الانتاج او بالهيكل الاقتصادي. فالهيكل الاقتصادي هو الذي يفرض على الباحث مشكلات او أسئلة معينة. الحاح المشكلة في الواقع العملي يحدد المركز الذي تشغله في نطاق الفكر. يتم ذلك على مرحلتين:

* أولا تبدأ المشكلة في الظهور ثم تتطور الى ان تصبح ملحة في نطاق الممارسة اي في نطاق الواقع الاجتماعي للنشاط المادي^(١).

* في المرحلة الثانية يصل هذا الاحاح الى درجة تدفع المشكلة الى وعي الفكر فتعكس مشكلة في نطاق العمل النظري^(٢).

هذان المجالان لا ينفصل احدهما عن الآخر، اذ يكونان جزءا من الواقع

(١) La pratique de l'activité matérielle

(٢) La pratique théorique

الاجتماعي، من التجربة الاجتماعية^(١). ثانيهما يتحدد بالاول ثم يؤثر بدوره عليه، فالعلاقة بينهما علاقة تأثير متبادل.

إذا كان الامر كذلك عند القيام باستخلاص النظريات (اي في مرحلة تكوينها) تعين ربط كل نظرية بالهيكل الاقتصادي عند دراسة النظريات المختلفة. ٣ - ان فكرة طريقة الانتاج او الهيكل الاقتصادي هي التي تبين لنا التلاحم العضوي بين طبيعة الكل الاقتصادي وكيفية ادائه: كيف ان طبيعة الاقتصاد تكون على نحو يمكن كل جزء من اجزائه من القيام بوظيفته، وان اداء الاقتصاد في مجموعه يتم بفضل قيام هذه الاجزاء كل دور يتمتع بأهمية معينة تتوقف على اهمية الجزء في الهيكل الاقتصادي. اداء الاقتصاد في مجموعه يؤدي بدوره، وفي المدى الطويل، الى تغييرات تصيب الهيكل الاقتصادي نفسه. وعليه لا يمكن فهم اداء اقتصاد معين بمعزل عن هيكله.

٤ - من ناحية السياسة الاقتصادية - وهي تمثل مجال الاستفادة من المعرفة النظرية في التأثير على الواقع الاقتصادي - سرى فيما بعد ان التطور الاقتصادي يعني التغير الهيكلي للاقتصاد القومي وان التطوير يعني التغير الهيكلي الواعي (المخطط). ومن ثم تمثلت نقطة البدء في كل جهود تطويرية في معرفة الهيكل الاقتصادي المراد تغييره. وكذلك معرفة الملامح العريضة للهيكل المراد الوصول اليه من خلال جهود التطوير. في التوصل الى هذه المعرفة تمثل فكرة طريقة الانتاج الاداة النظرية الاساسية.

لكل هذه الاسباب يتعين علينا انن ان نتعرف بشيء من التفصيل على فكرة طريقة الانتاج التي لا بد وان نكون لمسناها في عرضنا لتاريخ علم

(١) Social praxis اذا اردنا استخدام الاصطلاح اللاتني الذي اصبح مألوفا في نطاق نظرية المعرفة.

الاقتصاد السياسي (وما سبقه من فكر اقتصادي) في الباب السابق. ولما كان هذا التاريخ يغطي الفترة التاريخية التي شهدت، وما تزال تشهد، طريقة الانتاج الرأسمالية والانتقال الى طريقة الانتاج الاشتراكية، كان من الطبيعي ان نبين، بعد ان نحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج، الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية والخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية. وعليه ينقسم هذا الباب الثالث الى فصول ثلاثة:

- الفصل الاول: في مفهوم فكرة طريقة الانتاج.
- الفصل الثاني: في الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية.
- الفصل الثالث: في الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية.

الفصل الأول

في مفهوم فكرة طريقة الانتاج (١)

نعلم انه للقيام بعملية الانتاج بصرف النظر عن شكلها الاجتماعي يتعين ان تتوافر الشروط المكونة لعناصر هذه العملية، وهي:
- العمل، المتمثل في المجهود الواعي الذي تقوم به القوة العاملة بما تتمتع به من معرفة فنية.

- ووسائل الانتاج، التي تتمثل في الارض وأدوات العمل والمواد موضوع العمل التي يجري تحويلها في عملية الانتاج.

هذه الشروط التي اصطلحنا على تسميتها بالقوى الاجتماعية للانتاج تمثل جوهر عملية الانتاج مجردا عن الشكل الاجتماعي لهذه العملية. هذه القوى تبين في تغيرها المستمر مستوى انتاجية العمل وتعكس بالتالي مدى سيطرة الانسان في المجتمع على الطبيعة. وفي اطار هذه القوى تكون وسائل الانتاج محلا لعلاقة اجتماعية تحدد موقف كل فرد في مواجهة الآخرين ازاء وسائل الانتاج وتحدد دوره في عملية الانتاج ونصيبه في الناتج الاجتماعي.

(١) يستخدم أسلوب الانتاج كمرادف في اللغة العربية لطريقة الانتاج.

ومن ثم تكون العلاقة التي تركز عليها العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في عملية تمييز عن غيرها من طرق الانتاج. وعليه تتحدد طريقة الانتاج في نفس الوقت بنوع علاقات الانتاج السائدة ومستوي تطور القوى الاجتماعية للانتاج. لنرى اولا كلا من هذين المحدثين لنتوصل الى التمييز نظريا بين بعض طرق الانتاج التي لمسناها في دراستنا حتي الان. ابتداء من فكرة (مقولة) طريقة الانتاج، الى الفكرة المتعلقة بالكل الاجتماعي، وهي فكرة (او مقولة) التكوين الاجتماعي.

أولاً: نوع علاقات الانتاج السائدة:

في تحديدنا لنوع علاقات الانتاج السائدة سنرى اولا المقصود بعلاقات الانتاج والعلاقة الاساسية التي تركز عليها، والتي وفقا لنوعها يمكن التفرقة بين انواع مختلفة من روابط الانتاج. لنرى بعد ذلك ما يرتبط بنوع علاقات الانتاج من هدف مباشر للنشاط الاقتصادي وطريقة اداء لهذا النشاط في مجموعه.

١ - علاقات الانتاج:

يقصد بعلاقات الانتاج الروابط التي تقوم بين افراد الجماعة في اثناء عملية الانتاج ويتحدد وفقا لها دور كل فرد او فئة اجتماعية في عملية الانتاج والكيفية التي يتحدد بها توزيع الناتج الاجتماعي بين الفئات او الطبقات الاجتماعية المختلفة. نعلم ان الانسان لا يعيش صراعه مع الطبيعة بمفرده وانما في جماعة يتعاون افرادها ويعتمد كل منهم على الاخر اعتمادا ينعكس في تقسيم اجتماعي للعمل. نعلم كذلك انه ابتداء من مرحلة معينة في التطور بدأ الانسان يخلق بعمله ادوات يقصد بها زيادة انتاجية. وبدأ تراكم هذه

الادوات التي تتعدد بتعدد النشاطات الاقتصادية وتطورها - مصحوبا بتراكم المعرفة الفنية - يلعب دورا تزداد اهميته يوما بعد يوم الى ان اصبح وجود هذه الادوات شرطا ضروريا لقيام عملية الانتاج الاجتماعي، بحيث اصبح من المستحيل تصور قيام الانتاج دون هذه الادوات وكذلك المواد التي يجري تحويلها (اي موضوع العمل). من هذا الوقت يصبح تملك الارض وادوات العمل وملك الاشياء التي يتم تحويلها في اثناء عملية الانتاج بما يخوله من سيطرة فعلية عليها عاملا اساسيا في تحديد مصير نتيجة عمل الجماعة في صراعها مع قوى الطبيعة. بمعنى آخر، عندما يصبح وجود وسائل الانتاج شرطا جوهريا لقيام الجماعة بعملية الانتاج الاجتماعي تبدأ العلاقة الاقتصادية التي يكون مضمونها موقف كل فرد (من الافراد الآخرين) ازاء وسائل الانتاج في ان تكون **الرابطة الاجتماعية الجوهرية التي تحدد دوره في عملية الانتاج ونصيبه في نتائج هذه العملية.** ومع ازدياد اعتماد القوة العاملة على المتراكم من وسائل الانتاج للقيام بعملية الانتاج الاجتماعي تزداد اهمية هذه الرابطة الاجتماعية الحيوية. التعبير القانوني لهذه الرابطة هو الملكية. ملكية وسائل الانتاج تصبح اذن، بما تتضمنه من سيطرة فعلية عليها، العامل الجوهري في تحديد دور كل فرد في عملية الانتاج ومصير نتائج الصراع الجماعي لافراد المجتمع مع قوى الطبيعة، وتصبح بالتالي الركيزة التي تركز عليها علاقات الانتاج^(١).

(١) من المهم ان نوضح ان الملكية لا تقصد لا لذاتها ولا لما تتضمنه من لقب قانوني. انما هي تقصد بالقدر الذي تخول فيه لصاحب اللقب سيطرة فعلية على وسائل الانتاج. ففي الحالات التي تنفصل فيها السيطرة الفعلية عن الملكية الشكلية تصبح السيطرة الفعلية هي الحاسمة فيما يتعلق بكيفية استخدام وسائل الانتاج وكيفية توزيع النتائج.

وقد عرف التطور البشري نوعين من ملكية وسائل الانتاج: الملكية الخاصة والملكية الجماعية (إن ندخل هنا في التفاصيل الخاصة بالاشكال المختلفة التي يأخذها كل نوع من هذين النوعين للملكية ووسائل الانتاج لا لأن ذلك غير مهم، بل بالعكس إذ هو امر ذو اهمية حيوية، وانما لأن مجال دراستنا هذه لا يتسع لذلك). بناء عليه يمكن التفرقة بين طرق انتاج تركز فيها علاقات الانتاج على الملكية الخاصة (سواء اكانت ملكية فردية ام ملكية الدولة) لوسائل الانتاج (مثال ذلك طرق الانتاج السابقة على طريقة الانتاج الرأسمالية فيما عدا الانتاج في المجتمع البدائي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج^(١)). وبعض صور الملكية الجماعية في المجتمعات الاسيوية القديمة) من ذلك طريقة الانتاج الرأسمالية، وطرق انتاج تركز فيها علاقات الانتاج على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج، على النحو الذي سنراه لطريقة الانتاج الاشتراكية.

٢ - الهدف من النشاط الاقتصادي:

الهدف العلم من النشاط الاقتصادي هو، كما نعلم، اشباع حاجات افراد المجتمع، والحاجات اللازم اشباعها هي نتاج لمجموع ظروف الحياة في مجتمع ما. تحديد هذه الحاجات يحدد في نفس الوقت الغايات التي تقصد من وراء

(١) انظر فيما يتعلق بنشأة الملكية، اولا للملكية الجماعية في الجماعات البدائية ثم الملكية الخاصة:

L. H. Morgan, Ancient Society (1817) 2nd Indian edition, Bharati Library, Calcutta, 1958, p. 535 & sqq.

- V. G. Childe, Man Makes Himself. Watts & Co. London, 1948 - J.D. Bernal, Science in History, Watts, London, 1957, p. 59 & sqq. - F.J. Hobsbawn, (ed). K. Marx. Pre-capitalist Economic Formations, Lawrance & Wishart, London, 1964.

القيام بالنشاط الاقتصادي في هذا المجتمع المعين، وهي غايات تستقر عن طريق العادات والأخلاق الاجتماعية، ويقرها الدين ويحيمها التشريع في بعض الأحيان. فإذا كان الهدف العام من النشاط الاقتصادي واحد (وهو اشباع حاجات أفراد المجتمع) فإن الغاية المباشرة من القيام بالنشاط الاقتصادي، أي الهدف المباشر من وجهة نظر من يتخذ قرارات الإنتاج، هذه الغاية المباشرة تتحدد اجتماعيا - ومن ثم تاريخيا - وتختلف من طريقة الى أخرى من طرق الإنتاج. فيما يتعلق بهذا الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي يمكن تمييز الأنواع الثلاثة الآتية من الأهداف:

* فقد يكون الهدف الذي يسعى الى تحقيقه القائمون على امر الإنتاج هو الاشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يلزمون في مواجهتهم بالتنازل لهم عن جزء من منتجاتهم (أو عن بعض وقت عملهم)، في هذه الحالة يهدف النشاط الانتاجي الى الاشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يملكون وسائل الانتاج. فلو تصورنا الانتاج في القرية المصرية أو في الضيعة في بلاد الشام قبل ان تغفل فيها طريقة الانتاج الرأسمالية نجد غالبية اهله يعملون بالزراعة. الى جانب الفلاحين يوجد بعض الحرفيين (كالنجار والحداد... الى غير ذلك). الفلاحون ينتجون بقصد اشباع حاجاتهم وحاجات من يملكون وسائل الانتاج وخاصة الارض ولا ينتجون للسوق. الحرفيون لا يقومون بالانتاج الا بناء على طلب سابق محدد مقدما، فهو ينتج لاشباع هذا الطلب المحدد، وليس لمستهلك مجهول. هنا نكون بصدد طريقة للانتاج تتميز بهدف يتمثل - من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاجات - في اشباع مباشر لحاجات الافراد. كان هذا هو الحال الغالب في الانتاج في طرق الانتاج السابقة على الرأسمالية.

* كما ان الغاية المباشرة من النشاط الاقتصادي قد تتمثل في تحقيق الكسب النقدي (في صورة دخل نقدي). في هذه الحالة تصبح هي الغاية والوسيلة لتحقيق الاهداف الاخرى، اي لاشباع الحاجات المختلفة. اذ يستطيع الفرد عن طريق الحصول على الدخل النقدي وانفاقه اشباع حاجاته في حدود هذا الدخل. هذه الغاية من النشاط الاقتصادي تسيطر عندما تسود ظاهرة الانتاج بقصد المبادلة، والمبادلة النقدية. وهي تنعكس في مجال الانتاج فتجعل الهدف من القيام به تحقيق الربح النقدي، كما هو الحال بالنسبة لطريقة الانتاج الرأسمالية. فصاحب المشروع الرأسمالي (او من يديره لحسابه) انما يتخذ قرارات الانتاج بقصد الحصول على الربح النقدي، وذلك على النحو الذي سنراه عند الكلام عن الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية.

* كما قد تتمثل الغاية المباشرة من النشاط الاقتصادي في اشباع الحاجات التي تسمح الموارد الانتاجية للمجتمع - في ظل الظروف الفنية والاجتماعية - للانتاج - باشباعها لغالبية افراد المجتمع، كما هو الشأن بالنسبة لطريقة الانتاج الاشتراكية على التفصيل الذي سنراه عند التعرف على خصائصها الجوهرية.

٣ - طريقة اداء وسير العملية الاقتصادية:

هنا يمكن التفرقة بين طريقة للانتاج تسير سيرا تلقائيا - تكون فيه النتيجة النهائية للعملية الاقتصادية في مجموعها محصلة القرارات الفردية المستقلة التي تتخذ دون تنسيق سابق بينها، وبين طريقة للانتاج تسير سيرا واعيا - او مخططا - تلقى فيه نتيجة النشاط الاقتصادي في مجموعه رعاية قبل بدء النشاط تتمثل في تحديد هدف للنشاط الاقتصادي في مجموعه وفي تحديد

الوسائل الأساسية التي تمكن من تحقيق هذا الهدف لفترة زمنية مستقبلية محددة. مثال للحالة الأولى نجده في أداء الاقتصاد القومي في طريقة الانتاج الرأسمالية من خلال العمل التلقائي لقوى السوق. فهي تعمل عن طريق ميكانيزم (آلية) السوق. أما الحالة الثانية فهي في حالة طريقة الانتاج الاشتراكية التي تعمل من خلال ميكانيزم التخطيط كما سنرى فيما بعد.

* * *

تلك هي علاقات الانتاج بارتكازها على نوع ملكية وسائل الانتاج السائدة في المجتمع وما يرتبط بها من هدف مباشر للنشاط الاقتصادي وطريقة لأداء هذا النشاط في مجموعه. نوع علاقات الانتاج السائدة انما يرتبط ارتباطا عضويا بمستوى تطور قوى الانتاج التي يأخذ كل منها شكلا اجتماعيا مختلفا عند مستوي معين من التطور معطيا بالتالي لعلاقات الانتاج الطابع الذي يجعلها تميز مع مستوى تطور قوى الانتاج شكلا معيناً من الاشكال الاجتماعية للانتاج، اي طريقة معينة للانتاج. ما المقصود بذلك؟

ثانياً: مستوى تطور قوى الانتاج:

قلنا ان القوى الاجتماعية للانتاج هي القوة العاملة بتكوينها الفني ووسائل الانتاج من ارض وادوات عمل ومواد موضوع العمل. وان هذه القوى تمثل جوهر العملية الانتاجية بصرف النظر عن شكلها الاجتماعي. والواقع ان صراع الانسان مع الطبيعة ينعكس في تغيير لقواه الانتاجية ينتج عن معرفته لقواها وزيادة انتاجيته بتنوع وتحسين ادوات العمل وزيادة خبراته الفنية.

هذه القوى، وان كانت تمثل دائماً جوهر عملية الانتاج، تلخذ عند كل

مستوى من مستويات تطورها شكلا مختلفا. فالعمل الذي هو في جوهره مجهود واع يبينه الانسان على قوى الطبيعة يأخذ اشكالا مختلفة عند مستويات تطور قوى الانتاج في مجموعها: فهو يصبح عمل العبيد عند مستوى تطور قوى الانتاج في اليونان القديمة (حيث يكون الانسان نفسه اداة انتاج، ويصبح عمل الاقنان (رقيق الارض) عند مستو آخر من مستويات تطور قوى الانتاج، اي في اوربوا العصور الوسطى، ويصبح العمل الاجير، حيث قوة العمل تصبح سلعة، عند مستوى تطور قوى الانتاج في اوربوا المعاصرة.. وهكذا. والارض، وبعبارة ابق الترية، التي هي وسيلة انتاج، هي في الاصل هبة من الطبيعة. هذه الارض تصبح الملكية العقارية عند مستوى تطور قوى الانتاج الذي عرفته اليونان القديمة، وتصبح الملكية العقارية عند مستوى تسود فيه كوسيلة انتاج في اوربوا العصور الوسطى.. وهكذا.. ووسائل الانتاج الاخرى (ادوات العمل وموضوعه) التي تكون مجرد وسائل انتاج عند مستوى معين من تطور قوى الانتاج، تصبح رأس مال عند مستوى اخر على نطاق ضيق في مرحلة اولى لتكون الظاهرة السائدة في مرحلة تالية.

فقوى الانتاج تأخذ اذن عند المستويات المختلفة لتطورها اشكالا تعطي لكل مستوى نوعا من علاقات الانتاج ينضم اليه ليحدد نوع طريقة الانتاج السائدة. ولكن كيف نميز المستويات المختلفة لتطور قوى الانتاج كماكس لدى سيطرة الانسان (في المجتمع) على قوى الطبيعة؟

يمكن القول ان مستوى تطور قوى الانتاج ينعكس في كمية ونوع هذه القوى وفي الكيفية التي تستخدم بها في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة. وهو ما يمكن التوصل اليه عن طريق الوزن النسبي لقطاعات النشاط المختلفة.

وانما في التحول المستمر لهذه الأنشطة وفي تفاعلاتها مع بعضها البعض اثناء عملية التحول.

مع تطور المجتمع الانساني يتعدد النشاط الاقتصادي وتتطور فنونه: من جمع الثمار الى الصيد، الى الزراعة بمختلف انواعها، الى الصناعة بمختلف فروعها. وكذلك النشاطات المتمثلة في القيام بالخدمات المختلفة. ايا ما كان الامر فانه يمكن ان نميز بين انواع ثلاثة من النشاط الاقتصادي وفقا بمدى مباشرة العلاقة بين الانسان والطبيعة.

١ - فهناك **النشاط الاولي** حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة علاقة مباشرة وحيث الدور الذي تقوم به الطبيعة في عملية الانتاج دور واضح. مثال ذلك الصيد بمختلف انواعه، والزراعة الطبيعية وتربية المواشي والدواجن، والنشاط الاستخراجي في المناجم والمحاجر. بعض المنتجات الناتجة من هذا النشاط قد تصلح لاشباع الحاجات النهائية للانسان كالخضراوات الطازجة او كاستخدام الفحم في التدفئة المنزلية، والبعض الاخر يتعين ان يكون موضوعا لنشاط انتاجي اخر قبل ان يستعمل في اشباع الحاجات النهائية للانسان كالفصلن لا بد من مروره بمراحل مختلفة قبل ان يصبح ملابس. هذا ويراعى انه مع الاستخدام المتزايد للعلم والتكنولوجيا في هذه النشاطات الاولية يتمكن الانسان من تحقيق سيطرة اكبر على شروط الانتاج تتحول معها هذه النشاطات الى نشاطات صناعية (مثال ذلك زراعة الحميات اي الزراعة في بيوت زجاجية او بلاستيكية تهيء فيها شروط التربة والمناخ اللازمين لنوع النبات).

٢ - وهناك ثانيا - **النشاط الثانوي** او **الصناعي** الذي ينصب على تحويل منتجات تم انتاجها في نشاط من النشاطات الاولية. هنا تكون العلاقة بين

الانسان والطبيعة اقل مباشرة ويزيد وضوح العلاقة بين الانسان والانسان. في هذا النوع من النشاط الانتاجي يعمل الانسان في ظل ظروف تمثل سيطرة اكبر من جانبه على قوى الطبيعة، فبينما في الزراعة الطبيعية مثلاً تتوقف نتيجة عملية الانتاج لحد كبير (قد يمثل العامل الحاسم في بعض الاحوال) على ظروف طبيعية (مناخية مثلاً) فان الانتاج الصناعي يتوقف (الى جانب اعتماده غير المباشر على النشاط الاول) على ظروف هي من صنع الانسان كشروط العمل في داخل المصنع. من هنا مثلت الصناعة مرحلة ارقى من مراحل سيطرة الانسان على قوى الطبيعة، ومن هنا كانت انتاجية العمل في الصناعة اعلى منها في الزراعة الا عندما تصبح الزراعة نوعاً من الصناعة وهو ما لا يتحقق الا بوجود الصناعة كأساس للنشاط الاقتصادي. هذه الحقيقة يتعين الا تغيب عن ذهننا اذ يركز عليها اختيار التصنيع كسبيل لتطوير الاقتصاديات المتخلفة كالاقتصاد المصري والاقتصاد اللبناني والسوري.

هذا ويطلق على هذين النوعين من النشاط - الاول والثانوي - الانتاج المادي او السلعي.

٣ - وهناك ثالثاً نشاط الخدمات حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة اقل مباشرة عنها في حالة النشاط الثانوي. مثال ذلك خدمات النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والبريد والتجارة والبنوك والتأمين. وخدمات التزويد بالكهرباء والغاز والمياه، وخدمات التعليم والصحة. والخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية وكذلك خدمات الدفاع والامن الداخلي (بوليس، قضاء، سجون... الخ) والادارة، والخدمات التي يقوم بها اصحاب المهن الحرة كالمحاماة والمحاسبة... الى غير ذلك.

هذا ويمكن التفرقة بين خدمات ترتبط بنشاط الانتاج المادي او السلعي كالتيجارة ونقل المنتجات ونقل الاشخاص في اثناء قيامهم بالانتاج والمواصلات السلعية واللاسلكية التي تخدم الانتاج، وخدمات تقدم للأفراد في غير نشاطهم الانتاجي كنقل الاشخاص للتنزه والخدمات الترفيهية. بالإضافة الى هذين النوعين من الخدمات هناك خدمات يعد اداؤها هدفا ووسيلة في نفس الوقت: فهو يمثل هدفا لان مستوى المعيشة في المجتمع يتوقف عليها، وهو وسيلة لان وجود هذه الخدمات يؤدي الى زيادة انتاجية الافراد وزيادة الانتاج المادي بالتالي: مثال هذا النوع الاخير من الخدمات خدمات التعليم بأنواعه المختلفة والصحة وما شابه ذلك. فالقدر من التعليم يمثل احد مكونات المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ومن ناحية أخرى توفر التعليم، وخاصة التعليم الفني، يؤدي الى زيادة انتاجية الأفراد عند قيامهم بنشاط الانتاج السلعي.

كل هذه النشاطات مع تباينها وتعددتها مرتبطة ببعضها البعض ويعتمد كل نشاط على الآخر اعتمادا متبادلا. فللقيام بانتاج المنسوجات مثلا يتعين وجود الآلات والمواد الأولية. الآلات نحصل عليها من فرع من فروع النشاط الصناعي هو الفرع المنتج لآلات النسيج. هذا الفرع يحتاج الى الصلب لصناعة الآلات، فرع صناعة الصلب يحتاج الى الحديد الخام. وهذا الاخير نحصل عليه من احد النشاطات الأولية المتمثلة في استخراج الحديد. اما المادة الخام في صناعة النسيج فهي الخيوط المفزولة التي تصنع من القطن بالنسبة للمنسوجات القطنية، والقطن نتاج نشاط اولي هو النشاط الزراعي. كذلك الامر بالنسبة للقيام بخدمة معينة ولكن خدمة التعليم مثلا. لاداء هذه الخدمة يتعين توافر الاساس المادي اللازم لادائها: اي المدارس او المعاهد او الكليات مزودة وفقا لنوع التعليم الذي يراد القيام به. لبناء المدارس والمعاهد يلزمنا الحصول

على مواد البناء من طوب واسمنت واخشاب وصلب وادوات صحية، وهذه تمثل منتجات تنتج عن نشاط اولي او نشاط ثانوي. كذلك يلزمنا ادوات والات بالنسبة لورش المدارس والمعاهد الفنية، وهو ما نحصل عليه من النشاط الصناعي. فاذا ما توفر الاساس اللازم للقيام بخدمة لزم لادائها وجود اشخاص مؤهلين للقيام بالادارة والتعليم في المدارس والمعاهد وكليات الجامعات. هؤلاء في حاجة الى مواد يستخدمونها في اداء الخدمة سواء في التعليم او في البحث، كما انهم في حاجة الى مواد استهلاكية يعيشون عليها. كل هذه المواد نحصل عليها من النشاط الاولي او من النشاط الصناعي.

فاذا ما تصورنا الوحدات التي تقوم بكل نوع من هذه الانواع الثلاثة من النشاط وكتلتها مجسدة في وحدة كبيرة تمثل قطاع النشاط امكن القول ان الاقتصاد القومي - وهو المكون من مئات الالوف من الوحدات الانتاجية - ينقسم الى قطاعات ثلاثة: قطاع النشاط الاولي (واهم نشاطاته الزراعة الطبيعية)، القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، في تداخلها مع بعضها البعض.

الوزن النسبي لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي (اي اهميته بالنسبة للقطاعات الاخرى) ولكل فرع في داخل هذه القطاعات يعكس كم ونوع قوى الانتاج المستخدمة ومن ثم انتاجية العمل في هذا القطاع او الفرع. ويحدد بالتالي مدى مساهمته في النشاط الاقتصادي في مجموعه (اي مساهمته في الناتج الاجتماعي) الامر الذي يبين النشاط الغالب في الاقتصاد القومي.

الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادي يعبر اذن عن مستوى تطور قوى الانتاج، اذ هذا الوزن النسبي وخاصة لقطاع الصناعة (والفروع المختلفة

في داخل هذا القطاع) يحدد في النهاية - في ظل نوع علاقات الانتاج السائدة - مستوى انتاجية العمل وسرعة نمو الناتج الاجتماعي.

عن طريق بيان الدور الذي يلعبه النشاط الصناعي والانواع المختلفة من الصناعة ودرجة تصنيع الزراعة يعكس الوزن النسبي لهذه القطاعات - في المرحلة الحالية من مراحل تطور المجتمع البشري - درجة تطور قوى الانتاج في اطار طريقة الانتاج السائدة. فاذا كان الوزن النسبي للقطاع الصناعي (بما يحتويه من صناعات اساسية) اكبر غلبت الصفة الصناعية على النشاط الاقتصادي وكان الاقتصاد متطورا من الناحية الفنية، اي من ناحية العلاقة بين الانسان والطبيعة وما تعكسه من درجة سيطرة الانسان على قوى الطبيعة. اما اذا كانت الاهمية النسبية للزراعة الطبيعية (او للنشاط الاولي بصفة عامة) اكبر دون ان تكون هذه الزراعة مصنعة غلب الطابع الزراعي على النشاط الاقتصادي وكان الاقتصاد متخلفا. وذلك في اطار علاقات الانتاج السائدة، وهي علاقات ترتكز على علاقة اساسية هي رأس المال. اذ تخلف مجتمعات ما كان يسمى «بالعالم الثالث» هو نتاج العملية التاريخية لتطور الرأسمالية على الصعيد العالمي. في اطار هذه العملية يكون تخلف الاقتصاد القومي من الناحية الفنية، اي من ناحية مستوى تطور قوى الانتاج فيه، مسألة نسبية: فهو متخلف بالنسبة لامكانياته الاحتمالية (وخاصة في القوة العاملة)، وهي امكانيات لا تتحدد لا بمعزل عن المتراكم من الثروة العلمية والتكنولوجية للمجتمع البشري ولا بمعزل عن الامكانيات الفعلية للمجتمعات التي تسعى الى ارساء اسس الانتقال للمجتمع الاشتراكي. وهو متخلف بالنسبة لمستوى تطور قوى الانتاج الذي وصلت اليه اقتصاديات اخرى سواء عن طريق التطور الرأسمالي او عن طريق التطور الاشتراكي، وكلاهما يشير الى ان الهيكل

المتقدم يمثل من الناحية الفنية - في هذه المرحلة من مراحل التطور البشري - الهيكل الذي يغلب عليه الطابع الصناعي والذي يشتمل قطاعه الصناعي على الصناعات التي تعد اساس القيام بالنشاط الاقتصادي في قطاعاته المختلفة.

وعليه يتحدد مستوى التطور، في المرحلة الحالية من تاريخ المجتمع البشري، بالدور الذي تلعبه الصناعة (ونوع الصناعة) في الاقتصاد القومي ومدى تحول الزراعة الى نوع من النشاط الصناعي. وهو ما يؤدي بنا الى القول بأن التطور يعني، من الناحية الفنية، سيطرة النشاط الصناعي، مع تحول الزراعة نفسها الى فرع من فروع النشاط الصناعي بتطبيق العلم والتكنولوجيا بشأنها. الامر هنا يتعلق بتغييرات كيفية في قوى الانتاج في هذا الاتجاه، أي اتجاه التصنيع كاتجاه طويل المدى. ولكن ذلك يتعلق بالجانب الفني لعملية الانتاج. وهو جانب يحدد الجانب الاجتماعي ويتحدد به. ولكي يكون من الممكن تحقيق هذه التغييرات الكيفية لا بد ان يسمح بذلك نمط علاقات الانتاج بما يتضمنه من سيطرة فعلية على وسائل الانتاج. احداث التغييرات الفنية يستلزم ان التغيير الكيفي لعلاقات الانتاج في ارتكازها على الملكية وعلى السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج. ذلك هو التطور منظورا اليه من زوايا الجانب الاجتماعي لعملية الانتاج.

وعليه يعني التطور^(١) احداث التغييرات الكيفية في كل الهيكل الاقتصادي: التغييرات الكيفية في علاقات الانتاج لكي يمكن احداث التغييرات الكيفية في قوى الانتاج على نحو يمكن من تحقيق نمط اخر للحياة الاجتماعية. اما التغييرات الكمية (كزيادة في الانتاج الصناعي مثلا،

(١) Development; développement

او في الدخل القومي في سنة من السنين) فلا تكون من قبيل التطور الا اذا انتهى بها الامر الى تغيير هيكل الاقتصاد باحداث تغييرات كيفية في قوى الانتاج بما تستلزمه او يستتبعها من تغييرات كيفية في علاقات الانتاج. وقبل بلوغ هذا الحد تكون هذه التغييرات الكمية من قبيل النمو الاقتصادي^(١). فاذا تمت التغييرات الكيفية على نحو تلقائي او عفوي - كما هو الحال بالنسبة لتطور الاقتصاد الرأسمالي - يمكن القول بأن الامر يتعلق بتطور اقتصادي^(٢). اما اذا كانت التغييرات تتم على نحو واع مخطط امكن القول بأن الامر يتعلق بتطور اقتصادي^(٣). وسواء تعلق الامر بالتطور او بالتطور فهو يتوقف على ما يحدث في بقية نواحي الحياة الاجتماعية اي في النشاطات الاجتماعية غير النشاط الاقتصادي.

* * *

على هذا النحو يتضح ان كلا من قوى الانتاج وعلاقات الانتاج في تغير مستمر. اذ تمر قوى الانتاج بمستويات تطور مختلفة، عن طريق تطور القوة العاملة ووسائل الانتاج. هذه الاخيرة تكون محلا لعلاقة اجتماعية اساسية تركز عليها علاقات الانتاج. كما يتضح ان النحو الذي يتزاوج به الاثنان يعطي طريقة للانتاج متضمنة مستوى معين لتطور قوى الانتاج وشكلا معيناً لعلاقات الانتاج يقوم على نمط معين للملكية ووسائل الانتاج، ويمكن ان نفرق من الناحية النظرية انواعا مختلفة من طرق الانتاج عرفها تطور المجتمع البشري.

(١). Economic growth; croissance économique

(٢). Spontaneous economic development; développement économique spontané

(٣). Planned economic development; développement économique planifié

وستقتصر في بيان الملامح العامة لبعض هذه الطرق على طرق الانتاج التي تعرضنا لها في دراستنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسي وما سبقه من فكر اقتصادي على ان نكون واعين بأن طرق الانتاج التي سادت في المراحل المختلفة من تاريخ الاجزاء الاخرى من العالم تستلزم دراسة خاصة متعمقة تسبق كل محاولة للتعميم او لتوصيف هذه الطرق ابتداء من تاريخ المجتمع الادبي.

ثالثاً: الملامح العامة لبعض طرق الانتاج:

يرتكز تقديمنا للملامح العامة لبعض طرق الانتاج على ماقلناه في الباب الثاني عند الكلام عن الوسط التاريخي لكل فكر اقتصادي. ومن ثم سنقتصر هنا على تجميع ما يمكن اعتباره من قبيل الملامح الاساسية عندما نريد اعطاء تصوير نظري لكل طريقة من طرق الانتاج التي سبق وصفها بشيء من التفصيل.

فاذا اردنا تحديد الخطوط الاساسية للصورة النظرية لطريقة الانتاج التي كانت تسود مجتمع اليونان القديم، وجدنا غلبة النشاط الزراعي عليها مع نشاط تجاري يتبعه بعض النشاط الصناعي. في هذه الزراعة تصبح الارض الملكية العقارية ويصبح العمل عمل العبيد (حيث الانسان وقد اصبح اداة انتاج تستخدم ليس فقط في النشاط الزراعي وانما كذلك في النشاطات الاخرى من تجارية وصناعية وغيرها). كلاهما، اي الارض والعبد، مملوك ملكية فردية للطبقة الارستقراطية. وتصبح ادوات العمل والمواد موضوع العمل في حدود ضيقة - وبالقدر الي تقوم فيه التجارة وما يتبعها من نشاط صناعي على العمل الاجير - رأس مال، وفي الشكل الغالب لرأس المال أي رأس المال التجاري. في مجال هذه النشاطات كذلك تسود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج

(كما يملك العبيد). وعليه نكون بصدد علاقات انتاج تتركز على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. هذا الانتاج الذي عرف المبادلة، والمبادلة النقدية، يتركز على عمل العبيد. ومن هنا جاءت تسمية هذه الطريقة بطريقة الانتاج العبودية.

اما في أوروبا العصور الوسطى فقد رأينا طريقة للانتاج يسود في ظلها الانتاج الزراعي في الريف. في هذا الانتاج تمثل الارض وسيلة الانتاج الاساسية وتصبح الملكية العقارية العلاقة السائدة. وهي علاقة تخول للفلاحين استغلال الارض في مقابل العديد من الالتزامات، ويكون الحق على الارض (وخاصة على ما ينتج عليها من فائض) مجزأ بين افراد طبقة النبلاء ورجال الدين، ولكنه حق فردي في مواجهة المنتجين المباشرين اي الفلاحين. ويصبح العمل عمل الاقنان (رقيق الارض)، وهم ليسوا بعبيد ولكنهم لا يتمتعون بكامل حريتهم الشخصية. بل يرتبطون بالارض لا يجوز لهم مغادرتها ويلزمون بالتخلي عن جزء من عملهم. وتعرف قوى الانتاج في الزراعة مستوى اعلى. ثم تشهد المدينة بدء تطور الانتاج الصناعي على أساس الحرف. ويشهد المجتمع التمييز في داخل الفلاحين وفي داخل الحرفيين. وتصبح ادوات العمل والمواد موضوع العمل رأس مال (تجاري ومنتج) وذلك في حدود اوسع وفي اتساع مستمر (وخاصة في المدن ابتداء من القرن الثاني عشر). وعليه تكون وسائل الانتاج، سواء في الريف او المدينة، ملكية خاصة وتتركز علاقات الانتاج على هذا النوع من الملكية. وتتخذ قرارات الانتاج على نحو فردي استقلالا في الوحدات الانتاجية المختلفة ويكون اداء الاقتصاد في مجموعه اداء تلقائيا. هذا الانتاج، الذي كان يقوم على الانتاج الطبيعي (اذ يهدف الانتاج الى الاشباع المباشر لحاجات المنتجين ومن لهم حق على عملهم او على ناتج عملهم) ثم شهد تطور المبادلة، والمبادلة النقدية، نقول هذا الانتاج كان يتركز على عمل الاقنان في اطار القطاعية كوحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية. ومن هنا

جاءت تسمية طريقة الانتاج هذه بطريقة الانتاج القطاعية^(١).

وابتداء من القرن الخامس عشر رايانا قيام انتاج يقلب عليه النشاط

(١) كثيرا ما تكيف طريقة الانتاج السائدة في المجتمع المصري قبل خمسينات القرن الحالي بانها «القطاعية». والواقع ان هذا تكيف خاطئ نجم عن تعميم التصوير الخاص بطرق الانتاج التي عرفها تاريخ المجتمع الاوروبي وتطبيقه ميكانيكيا بشأن المجتمع المصري. والواقع ان طريقة الانتاج السائدة في هذا المجتمع في خمسينات القرن الحالي لا يمكن اعتبارها من قبيل طريقة الانتاج القطاعية.

اولا: ان المقارنة بين طريقة الانتاج التي كانت تسود المجتمع المصري في القرن الثالث عشر والرابع عشر تبين ان هناك فروقا جوهرية (كيفية) مع طريقة الانتاج التي كانت سائدة في اوروبا في هذه الةة. هذه الفروق تتمثل في الآتي:

١ . بينما كان حق ملكية الأرض جزءا في داخل الطبقة المالكة بحكم القانون والواقع في اوروبا لم يكن هذا الحق مجزا الا بحكم الواقع في المجتمع المصري.

٢ . بينما كان حق ملكية الأرض وراثيا في اوروبا لم يكن كذلك بالنسبة للامراء وما يسيطرون عليه طبقة حياتهم من أرض.

٣ . بينما كان للشريف الاوروبي دور تنظيمي في عملية الانتاج في اول مراحل القطاع لم يكن للسلطان ولا الامراء دخل بالانتاج في الريف المصري.

٤ . لم تكن طبقة النبلاء تقوم بالانراء اذ كان يقتصر دورهم على القيام بوظيفة الدفاع وكانت الكنيسة تتولى امر الادارة على نحو مجزا من وجهة نظر المجتمع بأكمله حيث تمثل الوضع في ادارة ليعد ما تكون عن الادارة المركزية (الدولة غير مركزية). هذا بالنسبة لاوروبا. اما في مصر فقد كان الامراء يقومون مع السلطان بالادارة واليدور العربي. وهي ادارة يقلب عليها طابع المركزية.

ثانيا: اذا كانت هذه الفروق الجوهرية قد وجدت في هذه الفترة، فان الهوة تتسع بين طريقة الانتاج السائدة في المجتمع المصري في خمسينات هذا القرن وطريقة الانتاج القطاعية. ابتداء من عملية احتواء الاقتصاد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وما يترتب على ذلك من تغييرات كيفية في طبيعة النشاط الاقتصادي من قيام الانتاج اساسا، وزعم سيادة عالة للفلاح كشكل اجتماعي للوحدة الانتاجية، على المبادرة، ومباينة المنتجات اللازمة للانتاج الرأسمالي في خارج ودخل مصر، الى ظهور اغنياء الفلاحين والعمل الزراعي الاجير، وغير ذلك من التغييرات الجوهرية.

ولطيه يلزم لتكييف طريقة الانتاج التي تسود المجتمع المصري (وعلى الاخص الريف المصري في الخمسينات) دراسة هذا المجتمع في تاريخه هو وفي تاريخ احتوائه في طريقة الانتاج الرأسمالية عندما تصبح الطريقة السائدة على مستوى المجتمع العالمي، انظر محمد مويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٨٠.

الصناعي وتصبح معه الزراعة في تطورها نوعا من النشاط الصناعي. في هذا الانتاج تصبح وسائل الانتاج رأس مال كظاهرة سائدة، وانما كراس مال يسيطر على الانتاج وعلى التجارة التي تصبح تابعة له. وتبقى الارض ملكية عقارية وانما في مركز تابع. وتكون كل وسائل الانتاج مملوكة ملكية خاصة يفصل بمقتضاها العمال عن هذه الوسائل ولا يكون امامهم الا ان يبيعوا قوة عملهم التي تصبح سلعة، فالعمل يصبح اذن العمل الاجير. وتكون علاقات الانتاج مرتكزة بذلك على هذه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. اما قوى الانتاج فتكون محلا لثورة شبه مستمرة ترفع من مستوى تطورها ويزداد الطابع الجماعي لاستخدامها. هذا الانتاج، الذي يقوم على المبادلة النقدية كظاهرة معقدة، يتوجه للسوق الذي يتسع ليغطي السوق العالمية، بهدف تحقيق الكسب النقدي الذي يتمثل في الربح بالنسبة لمن يتخزن قرارات الانتاج. وتتخذ هذه القرارات في كل وحدة انتاجية استقلالا عن الآخرين، على اساس الاثمان السائدة في السوق، على نحو يعطي للاقتصاد في مجموعه اداء عفويا او تلقائيا. في هذا النوع من الانتاج يمثل رأس المال الظاهرة السائدة. ومن هنا كانت تسمية طريقة الانتاج هذه بطريقة الانتاج الرأسمالية.

ثم يشهد القرن الحالي محاولات للتحويل الى انتاج يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج (بما في ذلك الارض) ويهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية ويعمل على نحو واع مخطط يطلق امام قوى الانتاج مجال التطور المستمر. لكي يعود العمل الى جوهره كمجهود واع يبيذه الانسان جماعيا على قوى الطبيعة. وتعود الارض الى جوهرها، اي تكف عن ان تكون محلا للملكية العقارية ولكي تصبح مجرد وسيلة انتاج تحت تصرف المجتمع. وتكف وسائل

الانتاج الاخرى عن ان تكون رأس مال وتصبح مجرد وسائل انتاج يستخدمها العمل في انتاج يغلب عليه الطابع الصناعي ويضيق فيه تدريجيا مجال اقتصاد المبادلة. هنا نكون بصدد طريقة للانتاج تجمع بين الطابع الجماعي لاستخدام قوى الانتاج والطابع الجماعي للاختصاص بنتاج عملية الانتاج على اساس ارتكاز علاقات الانتاج على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج. تلك هي طريقة الانتاج التي وصفت بالاشتراكية على امل ان تمثل بديلا تاريخيا ارقى لطريقة الانتاج الرأسمالية.

* * *

على هذا النحو يتحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج. وهي، ككل فكرة نظرية، فكرة مجردة. حاولنا جعلها اقل تجريدا عن طريق اذخال الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادي كتعبير عن مستوى تطور قوى الانتاج في مجتمع معاصر. وطريقة الانتاج لا توجد في واقع الحياة الاجتماعية بهذا النقاء النظري، اذ غالبا ما تسود طريقة انتاج معينة في مجتمع معين، تسود اي توجد كظاهرة سائدة. الى جانبها نجد بقايا طرق الانتاج السابقة في شكل وحدات انتاجية حرفية او وحدات عائلات الفلاح التي توجد في اقتصاد رأسمالي مثلا. ولكن هذه البقايا تلعب عادة دورا هامشيا بعد ان تصيبها تغييرات تحت تأثير طريقة الانتاج السائدة، كما اذا بدأت عائلة الفلاح التي لا تستخدم الا عملها العائلي في انتاج محصولات صناعية لا تقوم العائلة نفسها باستهلاكها. كما ان تقديم طرق الانتاج على هذا النحو (النظري) لا يعني ان طريقة انتاج ما توجد في المجتمعات المختلفة على نفس النحو، بل قد تختلف طريقة نشأتها وسيادتها باختلاف الظروف التاريخية

للمجتمع. هذا وقد يزيد من مقدرتنا على تصور هذه الفكرة التعرف بشيء من التفصيل على الخصائص الجوهرية لكل من طريقتي الانتاج الرأسمالية والاشتراكية. فاذا ما تحدثت طريقة الانتاج فهي لا تحدد الا الاساس الاقتصادي للمجتمع يرتبط به بقية مقومات الحياة الاجتماعية من نشاطات اجتماعية غير اقتصادية مادية وفكرية. ويبقى ان نرى العلاقة بين هذا الاساس الاقتصادي، اي طريقة الانتاج، وبقية المجتمع، وهو ما يمكن ان يتحقق عن طريق محاولة للانتقال من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعي^(١).

رابعاً: من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعي:

لا يمكن البصر بمفهوم فكرة (مقولة) التكوين الاجتماعي الا ابتداء من فكرة طريقة الانتاج. والقول بالبده من فكرة طريقة الانتاج لا يعني انه يمكن فصل احدهما عن الاخرى. وانما يشير فقط الى الخطوات الذهنية التي ننتقل بها من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعي. فالواقع ان النشاط الاجتماعي لا يقتصر على الاقتصاد مع اعتباره كششاط اجتماعي. بل هو يحتوي نشاطات اجتماعية اخرى في مجال العمل المادي وفي مجال العمل النظري. للوحدة الجدلية لهذه النشاطات هي التي تعطينا الكل الاجتماعي. كيف يمكن تصور هذا الكل الاجتماعي؟ هنا يمكن التفرقة بين ثلاثة تصورات ذهنية:

١ - وفقاً للتصور الاول يتكون الكل الاجتماعي، اي التكوين الاجتماعي، من:

(١) Social formation; la formation sociale

(أ) الهيكل الاقتصادي، كما يتحدد بطريقة الانتاج معرفة على النحو الذي رايناه، اي كتركيبة متميزة من مستوى معين من تطور قوى الانتاج ونوع من علاقات الانتاج يتوافق مع هذا المستوى. طريقة الانتاج هذه تمثل الاساس المادي للمجتمع.

(ب) على اساس هذا الهيكل الاقتصادي يقوم البناء العلوي للتكوين الاجتماعي. هذا البناء العلوي يتكون من:

● العلاقات الاجتماعية الاخرى، غير العلاقات الاقتصادية: اي العلاقات الاجتماعية بالمعنى الضيق كعلاقات الاسرة وعلاقات الجوار، الى غير ذلك، والعلاقات السياسية (اي العلاقات بين الحاكمين والمحكومين وبين المحكومين بعضهم البعض فيما يتعلق بالسلطة السياسية)، والعلاقات القانونية، الى غير ذلك من العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية. هذه العلاقات تعبر عن نفسها في شكل مؤسسات وتنظيمات: الاسرة كمؤسسة اجتماعية تنظم العلاقات بين الجنسين، المدرسة، المؤسسات والتنظيمات السياسية وعلى الاخص الدولة.

● مجموع الافكار التي تكون الوعي الاجتماعي، وهي الافكار التي تعكس المعرفة التي يمتلكها المجتمع عن الطبيعة، عن نفسه، عن تاريخه... الخ. بعض هذه الافكار علمي، والبعض الاخر، ومن بينه الافكار الدينية، ليس كذلك. هذا الوعي الاجتماعي يحتوي ايدولوجيات الطبقات والمجموعات الاجتماعية المختلفة.

● وبين الهيكل، اي الاساس الاقتصادي، والبناء العلوي (المكون من العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية والافكار العلمية وغير العلمية المكونة

للوعي الاجتماعي) توجد علاقة جلية (ديالكتيكية) مؤداها ان الثاني يتحدد بالاول ويؤثر عليه بدوره، وتتم عملية التطور الاجتماعي من خلال التناقض بين نمط علاقات الانتاج ومستوى تطور قوى الانتاج في حنايا الهيكل الاقتصادي. كما ان هذه العملية تتم من خلال التناقض بين الاساس الاقتصادي والبناء العلوي. هذه التناقضات تتضمن الصراع الطبقي في المجتمعات التي تركز على الملكية الخاصة (في شكل الملكية الفردية او ملكية الدولة): في لحظة معينة من تاريخ التكوين الاجتماعي، ومع التغييرات الكمية في طريقة الانتاج التي تتراكم لتوصل الى نقطة كيفية مختلفة يصبح البناء العلوي في شكله التنظيمي القائم عائقا لتطور طريقة الانتاج. وذلك رغم احتواء البناء العلوي، هو كذلك، لعناصر تمثل جنين بناء علوي جديد.

هذا التصور للكل الاجتماعي، اي للتكوين الاجتماعي^(١)، يحتوي، بكيفية تصوره للعلاقة بين مستوى تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وكذلك كيفية تصوره لمكان الهيكل الاقتصادي في الكل الاجتماعي وللعلاقة بينهما. نقول ان هذا التصور يحتوي خطر نظرة هرمية لمكونات التكوين الاجتماعي (اي الكل الاجتماعي) اي نظرة ترى هذه المكونات بترتيب يبدأ من الاساس متجها نحو القمة متمثلة في الدولة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية (السياسية) الرئيسية. وهو خطر من الممكن ان يجر معه، كما حدث فعلا، نظرة خطية للعلاقات بين الاساس الاقتصادي (الهيكل او طريقة الانتاج) وبقية الكل

(١) انظر على سبيل المثال، اوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف القاهرة، ١٩٦٦، الباب الثاني.

الاجتماعي(١).

٢ - وفقا للتصور الثاني(٢) لا تمثل طريقة الانتاج الا مقولة (فكرة) «مجردة نظريا»(٣)، هي لا تمثل، اذا كنا قد فهمنا هذا التصور الثاني فهما سليما، الا اداة فكرية للوصول، منهجيا، الى فكرة التكوين الاجتماعي. هذه الفكرة الاخيرة هي فكرة «لموسة نظريا» اي فكرة «لموسة نظريا وتاريخيا»، على اساس انه في الواقع الاجتماعي المحدد تاريخيا لا يوجد الا تكوينات اجتماعية.

وفقا لهذا التصور تتمثل عناصر كل طريقة انتاج في ثلاثة:

- العامل.

- وسائل الانتاج وهي ادوات العمل والمواد موضوع العمل.

- وغير العامل، ويشير:

● علاقات الملكية.

● وعلاقات الاختصاص المادي (بالنتاج)(٤).

(١) يتعين البحث عن امثلة لهذا الخطر في الممارسة العملية والنظرية للسيار الاوروبي من الديمقراطيين الاجتماعيين الى الاحزاب الشيوعية وكذلك في الممارسة خلال التطور السوفييتي ليس فقط في داخل المجتمع السوفييتي وانما على مستوى المجتمع العالمي كذلك.

(٢) يرجع هذا التصور للويس التوسير ويقفة للمجموعة الاتوسيرية. انظر مقالين للتوسير في مجلة La Pensée في ديسمبر ١٩٦٢ واغسطس ١٩٦٣ - للتوسير وباليبار. قراءة رأس المال، جزآن، نشرًا للمرة الاولى في دار ماسبيرو (باريس) ١٩٦٥، ثم في مجموع ماسبيرو الصغيرة سنة ١٩٧٠ (واشارتنا بالنسبة للمقطعات الموجودة بالمتن الى هذه الطبعة). - باليبار، عن الديالكتيك التاريخي، بعض ملاحظات ناقدة على «قراءة رأس المال» مجلة La Pensée اغسطس ١٩٧٣، ص ٣٧ - ٤٧.

(٣) كما لو كانت هناك مقولات نظرية غير مجردة:

(٤) Lire le Capital, II, p. 98

ابتداء من هذه العناصر يتم بناء الفكرة، فكرة طريقة الانتاج، وهذه تتكون من توليفة ثلاث «مستلزمات instances» التي تربط فيما بينها برباطات مفصلية: المستلزم الاقتصادي، وهي قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، والمستلزم السياسي - القانوني الذي يبين العلاقات السياسية والقانونية والمؤسسات التي تتضمنها هذه العلاقات، والمستلزم الايديولوجي اي مجموع الافكار والقيم المنتجة. وتتمثل طريقة الانتاج في توليفة متميزة (نوعية) من هذه المستلزمات. على الا يفهم من التوليفة انها مجرد علاقة بسيطة بين هذه المستلزمات وانما انها الرابطة بين علاقات هذه المستلزمات والاعتماد المتبادل بينها.

«تعتبر كل مستويات الهيكل الاجتماعي عن نفسها في شكل توليفات مركبة نوعية (اي متميزة). ومن ثم فهي تتضمن علاقات اجتماعية نوعية. وهي علاقات... تتوقف على وظائف العملية الاجتماعية. بهذا المعنى نتكلم بدقة عن علاقات اجتماعية سياسية او عن علاقات اجتماعية ايدولوجية»^(١).

هذه الفكرة «المجردة نظريا» والتي تتسم بقايلتها للاستعمال في استكمال التصور الفكري للكل الاجتماعي اي فكرة طريقة الانتاج، تسمح بالانتقال الى فكرة التكوين الاجتماعي: في واقع الحياة الاجتماعية توجد التكوينات الاجتماعية. ويتكون كل تكوين اجتماعي دائما من عدة طرق انتاج بهذا المعنى لطريقة الانتاج، مع وجود طريقة انتاج من بين هذه الطرق تمثل الطريقة «السائدة» dominant التي تحدد الكيفية التي تتربط بها الطرق المختلفة فيما بينها ترابطا مفصليا. وعليه يعرف التكوين الاجتماعي بأنه توليفة (أي تركيبة) من عدة طرق انتاج، اي كطريقة انتاج مركبة، او طريقة انتاج

(١) E. Balibar, Lire le Capital, II, p. 105

«ذات مقام عال في نوع من تسلسل طرق انتاج مختلفة»^(١).

هذا هو مفهوم فكرة طريقة الانتاج والكيفية التي يمكن الانتقال بها الى فكرة التكوين الاجتماعي وفقا للتصور الثاني. ونلاحظ اولاً، وبصفة خاصة، بالاضافة الى لغة غريبة يستخدمها اصحاب هذا التصور الثاني وتؤدي في كثير من الاحيان الى الخلط، نلاحظ تعدد (ومن ثم عدم دقة) الهياكل والوظائف. فنحن بصدد عدة طرق انتاج «متصلة اتصالاً مفصلياً»، احدهما «سائدة» او «ذات مقام عال» في «نوع من تسلسل طرق انتاج مختلفة»^(٢).

ويمتاز هذا التصور الثاني بأنه يذكرنا بأن الطبيعة الديالكتيكية للتكوين الاجتماعي تتضمن ان العلاقة بين الاساس الاقتصادي والبناء العلوي هي علاقة جنسية وليست علاقة خطية، اي ليست علاقة تتحقق في اتجاه واحد من الاساس نحو البناء العلوي من حيث الدور المحدد والاثار الذي يترتب على وجود كل منهما في الكل الاجتماعي. كما انه يمتاز بابرار ما يشهده التكوين الاجتماعي من عوامل مسيطرة واخرى مسيطر عليها. وهو مانسنتيقه في تصورنا للعلاقة بين فكرة طريقة الانتاج وفكرة التكوين الاجتماعي وانما بتحفظ كبير.

الا ان هذا التصور يحمل في ثناياه، بالاضافة الى انه يركز على نظرة بنيانية structuraliste للمجتمع خطر نظرة ازواجية يمكن ان تؤدي بنا الى تصور التكوين الاجتماعي مكوناً من طرق انتاج متميزة، او حتى متعارضة.

(١) E. Terray, Le Marxisme devant les sociétés "primitives" Maspéro, 1969
P-Ph. Rey, "L'articulation des modes de production", Les Alliances des classes, Maspéro, 1973.

حتى ولو كانت مرتبطة برباط مفصلي. وتبرز حدود هذا التصور الثاني بوضوح في تحليل العملية الاجتماعية في الاجزاء المتخلفة من المجتمع الرأسمالي الدولي^(١). من هنا مست الحاجة الى تصور بديل تقدمه فيما يلي:

٣ - وفقا للتصور الثالث، الذي هو تصورنا، يمكن تصور الانتقال المنهجي من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعي على النحو التالي:

١ - كنقطة بدء ومركز للتحليل نأخذ فكرة طريقة الانتاج كما عرفناها في الصفحات الاولى من هذا الفصل، اي كفكرة تصور عملية العمل الاجتماعي وقد اخذت شكلا خاصا يتميز بتركيبية معينة من مستوى لتطور قوى الانتاج مع نوع علاقات الانتاج كعلاقات بين الطبقات الاجتماعية. هذا المستوى لتطور قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج يؤخذان كوحدة جلية اي يؤخذان في تحددهما المتبادل احدهما بالآخر وفي نفي احدهما للآخر.

فالانسان الذي هو في قلب عملية العمل الاجتماعي هو نفسه الذي يدخل في العلاقات الاجتماعية الاخرى. وهو نفسه الذي يمارس النشاط الذهني، نشاط استخلاص المعرفة النظرية. وهو نفسه صاحب نظام للقيم والمواقف من الحياة، ومن العمل (كوسيلة لتحقيق الذات اجتماعيا او كوسيلة للعيش)، ومن المرأة، ومن الجنس، الى آخره. كل هذا يكون العملية الاجتماعية التي يمارس فيها الانسان، ابتداء من مكانه في عملية الانتاج الاجتماعي في شكل من اشكالها التاريخية، بقية مظاهر الحياة. وكما ان الافراد، في انتمائهم

(١) انظر في حدود هذا التصور لفهم التكوين التاريخي لتخلف الاقتصاد المصري مؤلفنا: الاقتصادي المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٨٠، وعلى الاخص الباب الثالث.

الاجتماعي (اي كافراد في طبقات اجتماعية)، لا يقومون دائما، ابتداء من مكانهم في عملية الانتاج، بنفس الدور ولا يحصلون على نفس النصيب من الناتج الاجتماعي فان مساهمة الطبقات الاجتماعية المختلفة في المظاهر الاخرى للحياة الاجتماعية تختلف من طبقة لاخرى كما تختلف الكيفية التي تسهم بها كل من الطبقات الاجتماعية في هذه المظاهر الاخرى للحياة الاجتماعية (المظهر السياسي والاجتماعي بالمعنى الضيق، والمظهر الفني والادبي، والمظهر الذهني... وهكذا).

وعليه يمكن، اذا ما اخذنا طريقة الانتاج كمحور، ان نتصور المظاهر الاخرى للنشاط الاجتماعي للانسان، وانما الانسان في المجتمع المحدد تاريخيا، بتركيبه الطبقي، نقول يمكن ان نتصور هذه المظاهر كشبكة من العلاقات التي تتداخل مع النشاط الاقتصادي، اي كملاقات تشع ابتداء من عملية العمل الاجتماعي وقد تحدد شكلها التاريخي بالتوليفة المتميزة من مستوي تطور قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج.

وتعتبر مظاهر الحياة الاجتماعية - اي النشاط الاقتصادي، النشاطات غير الاقتصادية، الممارسة النظرية، الافكار، القيم، الموقف... الخ - تعبر كل هذه عن نفسها في شكل مجموعة من المؤسسات تتوج، بالنسبة للكل الاجتماعي، بالمؤسسة السياسية العليا المتمثلة في الدولة.

ب - ولكن من الضروري ان ننظر في هذا الكل الاجتماعي في وحدته الجدلية وفي حركته عبر الزمن، اي في حركته الجدلية (الديالكتيكية). هذه الحركة الجدلية تظهر لنا عملية متغيرة تحتوي اشكالا من اعمار مختلفة، اي تحتوي في ذات الوقت اشكالا من الماضي واشكالا من الحاضر وجنين

المستقبل، كلها مندمجة في كل دياكتيكي. ويتعين ان نرى ديناميكية الكل الاجتماعي على هذا النحو على مستوى تنظيم الانتاج ومستوى بقية الكل الاجتماعي، وبصفة عامة على مستوى التكوين الاجتماعي في مجموعه. فالاشكال السابقة التي تمثل العناصر الموروثة من الماضي لا تحتفظ بالهوية التي كانت لها في المجتمع السابق. فهي تتغير في اطار الكل الاجتماعي الحالي. او هي على وجه الدقة تكون محلا لتغييرات كيفية تدمجها في الكل الاجتماعي ولو انها تظل متميزة. فهذه الاشكال تكون في ذات الوقت متميزة ومندمجة. هذه الاشكال تغير من طبيعتها، هي تندمج في الاشكال التي تسود في الحاضر (وسنرى في التو المقصود بالسيادة هنا) لتعطي كلا دياكتيكية مختلفا كيفيا. فلو اخذنا على سبيل المثال الشكل الاجتماعي لعائلة الفلاح: فقبل ادماجها في السوق الرأسمالية كانت تنتج لاشباع حاجاتها مباشرة او عن طريق المبادلة البسيطة. وكانت تنتج على ارض تملكها في الغالب او لها عليها حق الانتفاع مستخدمة انوات عمل اولية. ولكن بعد ان ادمجت بدأت هذه العائلة الفلاحية، مع احتفاظها بشكلها الاجتماعي، تنتج للسوق (الذي تجد فيه اثمان محددة لمنتجاتها) بقصد الحصول على ايراد نقدي، وهي تنتج عن طريق ادخال بعض الفنون الاجنبية عليها (كالبذور المنتقة والاسمدة الكيماوية والدورة الزراعية الجديدة...)، كما تبدأ حتى في استخدام ادوات عمل جديدة. ومن هنا أخذت الخصائص الجوهرية لهذه العائلة كشكل اجتماعي للانتاج في التحول وانما في حدود: فهي لم تعد الشكل الاجتماعي السابق، ولكنها تظل متميزة عن الاشكال الرأسمالية للانتاج. هي خاضعة لرأس المال كظاهرة اجتماعية رغم انه لا يظهر بصفة فردية في داخلها، على النحو الذي يظهر به، كرأس مال فردي، في داخل الوحدات الرأسمالية كمشروع صناعي رأسمالي

مثلا. عليه تكون هذه الوحدة في ذات الوقت قديمة ومتغيرة ومتميزة ومدمجة في الكل الاقتصادي الذي يسيطر فيه رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة.

وعليه تمثل الاشكال الحالية، وهي عناصر الحاضر، الاشكال السائدة اي انها تكون الظاهرة التي تسود في كل جنبات الكل الاجتماعي، ابتداء من الانتاج الى بقية مكونات هذا الكل الاجتماعي. هذا يعني:

● ان توليفة اشكال الماضي التي تحولت واشكال الحاضر المسيطرة تمثل كلا اجتماعيا يختلف كيفيا في مجموعة الجدلي، عن التكوين الاجتماعي السابق على التقليل الرأسمالي.

● ان الاشكال المسيطرة، ومن هنا تكتسب صفتها المسيطرة، هي التي تحدد اداء الكل الاجتماعي. اما الاشكال الخاضعة فيمكن ان تعطي لكيفية الاداء خصوصية معينة، في الوقت الذي تكون فيه محكومة بصفة مباشرة او غير مباشرة (وهو الغالب) بالقانون الاساسي لاداء حركة الكل الذي يتوافق مع الاشكال المسيطرة. على هذا النحو تعرف السيطرة تعريفا دقيقا وتكون مرتبطة بالاشكال الاجتماعية التي تحدد القانون الاساسي لحركة الكل الاقتصادي. (دون ان ننسى ان حركة الكل هي جدلية وليست حركة تدريجية في التغير).

ج - هذا التصور الثالث للانتقال المنهجي من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعي يتمتع بعدة مزايا:

● فتصور الكل الاجتماعي في وضعه الجدلية حول عملية الانتاج في شكلها التاريخي الخاص (وهو عملية تتصور هي الاخرى كوحدة جدلية من نمط معين لعلاقات الانتاج يتوافق مع مستوى معين لتطور قوى الانتاج)، نقول

تصور الكل الاجتماعي على هذا النحو يجنبنا خطر النظر الى التكوين الاجتماعي نظرة هرمية وخطية.

● ويتصور الكل الاجتماعي في حركته الجدلية، اي في تطوره عبر الزمن، نراه ككل مختلف كيفيا عن التكوين الاجتماعي السابق عليه، مكون من اشكال متكاملة بعضها (مسيطر) يحدد طريقة اداء الكل والبعض الآخر (خاضع) يعطي لطريقة الاداء هذه خصوصية تتميز بها في هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات. الامر الذي يجنبنا في النهاية خطر نظرة ازدواجية للتكوين الاجتماعي، اي خطر تصور انه يحتوي طائفتين من المكونات تنتميان الى عصور تاريخية مختلفة، بعضها رأسمالي والبعض الآخر سابق على الرأسمالية، ولكل قانون حركته. وهو ما ليس بصحيح.

● من ناحية الممارسة النظرية، اي الدراسة النظرية لايضاح التكوينات الاجتماعية المعاصرة، لهذا التصور المنهجي الثالث دلالة حيوية: نقطة البدء في الدراسة هي تكوين اجتماعي محدد تاريخيا، اي هي التكوين الاجتماعي لمجتمع محدد في المكان والزمان، وليكن المجتمع المصري في يومنا هذا:

- ندرس هذا الكل الاجتماعي ابتداء من عملية الانتاج، اشكال الملكية والسيطرة على مختلف وسائل الانتاج (بما فيها الارض)، الشكل التنظيمي لعملية العمل، الهدف المباشر من النشاط الانتاجي، الكيفية التي يتم بها العمل، فنونه وادواته، مصير ناتج العمل، استخداماته في داخل الوحدة الانتاجية وخارجها، في السوق المحلية او السوق العالمية.

- من هنا نتعرض للتركيب الاجتماعي، هيكل الطبقات الاجتماعية، بابرار القوى الاجتماعية المختلفة ابتداء من مكانها في عملية العمل الاجتماعي وامكانية (او احتمال) ان تصبح قوى سياسية.

ـ ثم نهتم بعد ذلك بالنشاطات غير الاقتصادية (سياسية وفكرية....). وفي اطار النشاطات الاجتماعية غير الاقتصادية ندرس النشاط الفكري للمجتمع وما ينتج عنه من افكار (بعضها علمي وبعضها غير علمي). وندرس افكار وقيم ومواقف القوى الاجتماعية، الطبقات الاجتماعية، مع البحث على الاخص عن افكار وقيم ومواقف القوة الاجتماعية المسيطرة ابتداء من مكانها في عملية الانتاج. على ان نبحت عن اثار كل النشاطات الاجتماعية والافكار على القوى الاجتماعية في علاقاتها في داخل عملية الانتاج.

في كل لحظة من لحظات التحليل تدرس الظاهرة كجزء من كل دياكتيكي، جزاً لا يمكن فهمه الا في اطار الكل الاجتماعي.

ومن خلال هذا التحليل نحاول أن نبرز العناصر المسيطرة (في الانتاج، في النشاطات غير الاقتصادية، في الافكار، في القيم والمواقف) التي تحدد طريقة اداء الكل الاجتماعي، وكذلك العناصر الخاضعة، التي يعطي بعضها خصوصية معينة لطريقة اداء الكل الاجتماعي هذه، اي لاداء التكوين الاجتماعي عبر الزمن.

على هذا النحو ينظر الى مشكلة مفصلة^(١) التكوين الاجتماعي (وه الاصطلاح المستخدم لا يزال غامضاً ويؤدي الى الكثير من الخلط) نظرة مختلفة: فبدلاً من طرح المسألة بصفة مقدمة بنوع من المضاربة الذهنية حل المشكلة في عملية التحليل النظري ذاتها. اي عملية التحليل ذاتها هي التي تبين

.Articulation (١)

ما اذا كانت المشكلة قائمة او غير قائمة، وتبين في حالة قيامها الكيفية التي تكون عليها، كما تبين الحل النظري للمشكلة.

* * *

على هذا النحو يتحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج كما يتحدد الانتقال المنهجي من هذه الفكرة الى فكرة التكوين الاجتماعي. فاذا ما تصورنا هذا الاخير ككل دياكتيكي في حركته لزم علينا ان نعود عودة سريعة الى فكرة التطور^(١) لنستكمل مفهومها. فاذا اردنا الا نقصر، في رؤيتنا للتطور، على مظهره الفني (اي المظهر المتعلق بالعلاقة بين الانسان والطبيعة كما تتبلور في نوع النشاط الاقتصادي الذي يمارسه ومدى سيطرة الانسان على هذا النشاط) تعين ربط التغيرات في الوزن النسبي لمختلف فروع النشاط الاقتصادي (الفروع الصناعية وفروع النشاط الزراعي في تحولها الى فرع من فروع الصناعة)، نقول تعين ربط هذه التغيرات بالتغيرات الاجتماعية والسياسية. من وجهة النظر هذه يعني التطور تنظيميا اجتماعيا وسياسيا مختلفا يتضمن دولة ذات طبيعة اجتماعية وسياسية مختلفة، ويتضمن بالتالي تغيرا في الانوار الاجتماعية والسياسية للطبقات الاجتماعية، الامر الذي يتضمن كذلك تغيرا في نظام القيم السائد الذي تتحدد وفقا له الاهداف العامة للعملية الاقتصادية والاجتماعية. كل هذه التغيرات تتكيف مع التغير في علاقات الانتاج. في المرحلة الحالية من تاريخ المجتمع الانساني يصبح التطور الاقتصادي والاجتماعي مشروطا بالتغير في علاقات الانتاج على حساب رأس المال، اي بالتغير الذي يزيل رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة. لتحقيق ذلك، تتمثل المشكلة في الظروف الملموسة لكل

(١) .development; developpement

مجتمع من المجتمعات المكونة للمجتمع العالمي في التوصل الى نوع تحالف طبقات المنتجين المباشرين وإلى الصيغ السياسية المناسبة لضمان هذا التحالف، وجودا واستمرار، على نحو يضمن ان تتحقق التغيرات الاجتماعية بواسطة المنتجين المباشرين ومصالحهم.

* * *

على هذا النحو ينتهي تصورنا لفكرتي طريقة الانتاج والتكوين الاجتماعي. في تقديمنا لهذا التصور حرصنا على ان تمتاز علاقات الانتاج (ومن ثم التركيب الطبقي) بما تشغله من مكان في طريقة الانتاج والكل الاجتماعي. وقد كان هدفنا من ذلك هو تجنب المنهجية التي ترى الظواهر الاقتصادية (والاجتماعية) وتطورها بمنظار يتصف بالتكنيكية^(١) اي يغلب الجانب الفني لهذه الظواهر على جانب العلاقات الاجتماعية. ومن هنا كان حرصنا على ابراز المنهجية التي اتبعناها، والتي ننصح باستخدامها في تحليل المواقف المحددة، اكثر من ابراز النتائج التي توصلنا اليها، رغم حيوية هذه الاخيرة. وسنحاول استخدام هذه المنهجية، على سبيل المثال، في التعرف على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية ولطريقة الانتاج الاشتراكية.

(١) approche techniciste

الفصل الثاني

الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية

الاقتصاد الرأسمالي هو شكل تاريخي من الانتاج بقصد المبادلة النقدية، اي شكل من اشكال انتاج السلع على نطاق المجتمع، على نحو شامل وصل حتى الى تغطية الاقتصاد العالمي بطريقة او باخرى واخترق كل حواجز المجتمعات السابقة على الرأسمالية والتي وجدت في بعض نواحي اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. اقتصاد المبادلة هذا يجد اصله في انتاج المبادلة (وعلى نطاق ضيق) في التكوينات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية وخاصة القطاعي، وفي عملية التراكم البدائي لرأس المال. هذا الانتاج الرأسمالي يقوم على الصناعة حيث تصبح النشاط الرئيسي للمجتمع وتصبح الزراعة بما يستخدم فيها من الات وفنون حبيثة فرعاً من فروع الصناعة.

والواقع ان المعالجة المتوازنة لخصائص طريقة الانتاج الرأسمالية لا بد وان تأخذها في تطورها التاريخي لبيان كيف ان هذا التطور ادى الى وجود اقتصاد عالمي مكون من شقين كلاهما من نتاج عملية التطور هذه: شق يمثل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بما لها من خصائص تتركز على الخصائص

الجمهورية لطريقة الانتاج الرأسمالية، وشق اخر يمثل الاقتصاديات الرأسمالية التي أصبحت متخلفة. خصائص الاثنين تمثل في الواقع خصائص طريقة الانتاج الرأسمالية كطريقة عالمية. في دراستنا هذه، نقصر على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية بصفة عامة، وعلى الاخص من ناحية نوع علاقات الانتاج السائدة وما يرتبط بها من هدف مباشر للنشاط الاقتصادي وطريقة اداء الاقتصاد القومي.

اولاً: نوع علاقات الانتاج السائدة:

يقوم الانتاج الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التي تصبح رأس مال. فـرأس المال ليس شيئاً وإنما هو علاقة اجتماعية - تتم بواسطة وسائل الانتاج - مؤداها تمكين طبقة (او بعض طبقات) في المجتمع من ان تختص نفسها بالفائض الاقتصادي، الامر الذي يعني استبعاد غير المالكين وتحويلهم الى عمال لجراء فتصبح القدرة على العمل (وليس العمل) سلعة. العامل وقد فصلت عنه وسائل الانتاج يختلف عن ائنان الارض وعن عبيد المجتمع العبودي في انه ينهض حراً من كل تبعية لمالك الارض او لسيد الطائفة او معلمها. فهو حر في ان يبيع قدرته على العمل لمن يشاء. المظهر القانوني لهذه الحرية يتمثل في حريته في ان يعقد عقد العمل. مؤدى ذلك ان وسائل الانتاج ليست رأس مال في كل التكوينات الاجتماعية التي يعرفها التاريخ البشري، هي لا تكون كذلك كظاهرة سائدة الا في المجتمع الرأسمالي.

هذا ويلاحظ ان شكل الملكية الخاصة يتغير مع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية. ونستطيع ان نميز في هذا الشأن اتجاهين تاريخيين:

- الانتقال من الملكية الفردية (ملكية فرد او عائلة) نحو ملكية المجموعات

وهو اتجاه ينعكس قانونيا في الانتقال من المشروعات الفردية الى الانواع المختلفة من الشركات التجارية وخاصة الشركات المساهمة^(١).

- الانتقال من الملكية الصغيرة الى الملكية الكبيرة التي نتجت عن تركيز رأس المال وبمركزه خاصة اثناء الفترة من نهاية القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الاولى والفترة التي تبدأ ببداية خمسينات القرن الحالي حتى يومنا هذا (ونلك في اوروبا والولايات المتحدة الامريكية).

ويمكن القول ان تطور المشروع الرأسمالي - فيما يتعلق بتنظيمه الداخلي المرتبط بدرجة سيطرته على السوق - مر بالمراحل الآتية:

١ - مرحلة المشروع الماريشالي (نسبة الى الفريد ماريشال) حيث المشروع صغير الحجم نسبيا، منظم على أساس المصنع الذي يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة. وحيث الادارة يمارسها فرد او عدد قليل من الافراد على علم بكل ما يدور بالمشروع عن طريق الرؤية المباشرة ويتخذون كل قرارات الادارة. (اي ان هؤلاء يقومون بكل اعمال الادارة بمستوياتها الثلاثة: المستوى الاعلى (الاول): تحديد اهداف المشروع والتخطيط، اي رسم الاطار

(١) شركات المساهمة هي احد انواع شركات الاموال. اي الشركات التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي للشريك. انما يعتد فيها فحسب بما يقدمه كل شريك من مال دون مراعاة لشخصيته .. واني شركة المساهمة يجرأ رأس المال الى اسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول والانتقال بالوفاة، ولا يكون الشريك المساهم فيها مسؤولاً عن ديون الشركة الا بقدر عدد الاسهم التي يملكها. ولا تتعوز باسم أحد الشركاء... وتعد شركات المساهمة أداة التطور الاقتصادي في العصر الحديث (والواقع انها كذلك في اطار المجتمعات الرأسمالية فقط د.م). وقد نمت واتسع نطاقها حتي كادت تحتكر الشؤون الصناعية والتجارية وتستأثر وحدها القيام بالمشروعات للكبرى وذلك لانها اوفر من غيرها على تجميع رؤوس الاموال ولان حياتها مستقلة عن حياة المساهمين فيها. الدكتور مصطفى كمال طه، الوجيز في القانون التجاري. منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٦، ص ٢٥٢ - ٢٥٥. دكتور هاني محمد دويدار، مبادئ القانون التجاري، دراسة في قانون المشروع الرأسمالي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٥، وكذلك، القانون التجاري اللبناني، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

العام الذي تتخذ في حدوده قرارات الادارة على المستويات الأدنى. والمستوى المتوسط (الثاني): التنسيق بين قرارات الادارة على المستويات الأدنى، وانما في حدود الاطار العام. ثم المستوى الأدنى (الثالث): ادارة العمليات اليومية للمشروع لضمان سيره على نحو يحقق الاهداف، اي في حدود الاطار العام الذي يتقرر على المستوى الأعلى).

٢ - مرحلة المشروع الكبير National Corporation ، وانما اساسا على المستوى الوطني، حيث ادى تطور الاقتصاد الرأسمالي وحركته الى ظهور الوحدات الانتاجية الضخمة (في نهاية القرن التاسع عشر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية) عن طريق تنظيم عدد كبير من المشروعات الكبيرة المتناثرة على أساس من التكامل الرأسي بين مراحل الانتاج والتسويق. هنا انفصل المستويان الأعلى والمتوسط المتوسط في الادارة (ليحتفظ بهما المركز) عن المستوى الأدنى (الذي يمارس في داخل الوحدة المنتجة).

٣ - وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى بدء سيادة المشروع الرأسمالي في شكله الدولي Trans-national corporation الذي عرف تطوره الكبير بعد الحرب العالمية الثانية. هنا نجدنا بصدد احتكارات دولية تتميز بأن كلا منها ينتج العديد من السلع ويانها تنتج على اقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة. وهي تنتج اما عن طريق فروع تملكها مباشرة او فروع مملوكة لرأس المال المحلي (الخاص او رأس المال المملوك للدولة) او وحدات مشتركة، تتبعها تكنولوجيا عن طريق استئجار او شراء براءات الاختراع والخبرة التكنولوجية وغيرها المملوكة للشركة الدولية. وقيام الاحتكار الدولي بالانتاج على اقاليم تتبع نولا متعددة يسمح لرأس المال الدولي

بتخير انسب ظروف لقائه مع العمل من وجهة نظر الارباحية، وذلك عن طريق الاستفادة من تباين ما لدى كل اقليم من قوة عاملة او موارد اقتصادية طبيعية ومادية، وكذلك الاستفادة من الاختلاف في الانظمة القانونية التي تنظم النشاط الاقتصادي من استثمار وانتاج وتسويق في اقاليم البلدان المختلفة. الامر هنا يتعلق بشكل للمشروع يناسب استراتيجية رأس المال الدولي ويمثل استجابة لسياسة جديدة للسيطرة على السوق في الاجزاء المختلفة من السوق العالمي. من هنا كانت سياسة المشروع تتخذ على مستوى السوق الدولية كلها ولفترة طويلة. هنا يقسم المشروع الى اقسام عديدة غير مركزية، يتخصص كل منها في انتاج ناتج واحد، الامر الذي يسمح بمواجهة شروط الاختراع والتجديد التي هي في تغير مستمر وبمعدلات تغير متسارعة. وينظم كل قسم كوحدة يكاد يكون لها ذاتية مستقلة كالمشروع الكبير الذي ساد في المرحلة السابقة. وفي نفس الوقت يوجد المكتب العام the general office, the corporation brain لتنسيق القرارات المختلفة ولتخطيط وجود المشروع الكلي، اي على المستوى الدولي، ونموه في مواجهة الاخرين. هذا الشكل يتميز بمرونة كبيرة اذ يمكن اقسام المشروع من ممارسة الصناعات المختلفة في الاجزاء المختلفة من الاقتصاد الوطني والعالمي، كما يمكنها من التكيف السريع للطلب ولتكنولوجيا الانتاج في تغيرهما المتزايد. وهنا ينفصل المستوى الاول في اعمال الادارة انفصالا تاما عن المتوسط ويتركز في المكتب العام للمشروع الذي تنحصر وظيفته في رسم الاستراتيجية التي يتبعها المشروع لوجوده وتطوره في الزمن الطويل تاركا كل ما يتعلق بالتكتيك للمستوى المتوسط وتنفذ القرارات للمستوى الادنى. ومع تطور شكل المشروع على هذا النحو يتمكن من اقامة تقسيم داخلي للعمل يمكنه من تطبيق مبادئ العلوم الطبيعية والاجتماعية على

نشاطه وعلى نطاق في اتساع مستمر، كما يتمكن من تطوير «عقل اكبر» يمكن معه ادارة الثروة في تركيزها المتزايد. وتتمكن هذه الاحتكارات الدولية بحجمها وسياساتها طويلة المدى على الصعيد العالمي من ان تقود تقسيم العمل الرأسمالي الدولي في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي^(١).

ثانياً: الهدف المباشر من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الكسب النقدي:

الهدف المباشر من النشاط الاقتصادي في ظل طريقة الانتاج الرأسمالية - حيث يسود اقتصاد المبادلة النقدية - هو تحقيق الكسب النقدي في صورة دخل نقدي. هذا الدخل النقدي، الذي يأخذ شكل الاجور والمرتبات ويدخل

(١) انظر في هذا الشكل من اشكال للشروع الرأسمالي الفصل الاول من الباب الثاني والفصل السابع من الباب الثالث والفصل الثالث من الباب الرابع من، محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٨٠.

وكثيراً ما يطلق على هذه الاحتكارات للشركات متعددة الجنسية. وتمثل هذه التسمية جزءاً من التقديم الايديولوجي الذي يخفي واقع هذه الشركات. فالقول بانها متعددة الجنسية يعني اولاً ان رأس المال الدولي اصبح كلاً غير قابل للانقسام، اي لا تتناقض بين اجزائه القومية. وفي غياب التناقض لا يمكن النفاذ اليه، ومن ثم لا يمكن مقاومته. ويعني ثانياً انها شركات بلا دولة. اي لا توجد خلفها دولة تظهر في اللصطات العرجة عندما يبرز تناقض مصالح هذه للشركات مع المصالح الوطنية للدول التي تمارس فيها النشاط. وفي هذا تجهيل بالعمو. فالتجارب التاريخية تثبت ان وراء كل شركة دولية (سواء اكانت تمارس نشاطها في اقليم واحد او في اكثر من اقليم) توجد دولة بكيانها السياسي وقوتها العسكرية. وعندما امت مصر شركة قناة السويس في يوليو ١٩٥٦ وجدت نفسها مواجهة في مرحلة اولى بدولتين (الدولة البريطانية والدولة الفرنسية) وفي مرحلة ثانية بثلاثة جيوش. جيوش هاتين الدولتين وجيش الظاهرة الاستعمارية اسرائيل. وتجارب بلدان امريكا اللاتينية (وابرزاها تجربة جواتيمالا في ١٩٥٤ وتجربة شيلي في ١٩٧٣) وغيرها تؤيد ذلك. مفاد ذلك ان خلف كل رأس مال دولي توجد دولة تساندته بشتى الوسائل في صراعه مع رؤوس الاموال الاخرى وفي صراعه مع قوى المتجعين المباشرين في الداخل او في الخارج.

الملكية المختلفة يصبح وسيلة اشباع الحاجات اذ بانفاق الجزء الأكبر منه يحصل الافراد على السلع اللازمة لهذا الاشباع.

في مجال الانتاج، تتمثل وحدة النشاط في المشروع الرأسمالي الذي يتغير تركيبه مع تطور الاقتصاد الرأسمالي: فيلاحظ ازدياد حجم المشروع بزيادة كمية وسائل الانتاج التي يسيطر عليها ومن ثم تزيد سيطرته على السوق. وفي داخل المشروع تزداد درجة تقسيم العمل وتطور وسائل ادارته باستمرار. وهدف المشروع الرأسمالي هو تحقيق الربح النقدي الذي ينعكس من الناحية الحسابية في الفرق بين نفقات المشروع وايراداته. فالهدف بالنسبة لمن يتخذ قرارات الانتاج هو اذن تحقيق أقصى ربح، اذ الوحدة الانتاجية تنتج للسوق، لمستهلك مجهول، لكل من يسيطر على قوة شرائية: فالحاجات لا تشبع الا اذا كانت مصحوبة بمقدرة نقدية^(١). فان تخلفت هذه المقدرة فلا اشباع مهما كانت درجة الحاج الاجتماعية أو انسانية.

والقول بأن الوحدة الانتاجية تتمثل في المشروع الرأسمالي لا يستبعد وجود وحدات انتاجية تمثل بقايا المجتمعات السابقة على الرأسمالية: كوحدات الانتاج الحرفي ووحدات الاستغلال الزراعي لبعض عائلات الفلاحين. ولكنها تتعرض للتغيرات ولا تلعب الا دورا محدودا جدا في النشاط الانتاجي، كما انها تختفي بسرعة في تزايد مستمر.

ثالثاً: العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات اداء تلقائي او عفوي:

الانتاج الرأسمالي انتاج تلقائي يتم عن طريق قوى السوق وجهاز

. Solvant wants; besoins solvables (١)

الاثمان الذي يلعب الدور الحيوي في توزيع القوى الانتاجية (من بشرية ومادية) بين النشاطات المختلفة. بعبارة اخرى السوق وحركات الاثمان هي ميكانيزم (او الية) التنسيق في الاقتصاد الراسمالي. كل صاحب أو مدير مشروع يتخذ للقرارات المتعلقة بالنشاط والمكان الذي يقوم فيه بالاستثمار، بعدد العمال اللازم استخدامهم، بما ينتجه والكمية التي ينتجها، بالكمية من الاحتياطي (او المخزون)^(١) من المواد الاولية وغيرها اللازم الاحتفاظ بها، وغير ذلك من القرارات اللازم اتخاذها حتى يتم انتاج معين في خلال فترة زمنية معينة. كل هذه القرارات يتخذها المسؤول عن ادارة المشروع على اساس الاثمان التي تواجهه في الاسواق المختلفة (مع بعض التعديل الناتج عما يتوقعه من تغير في هذه الاثمان) اي اثمان للمنتجات واثمان السلع التي يستخدمها كقوى انتاج. والتي تحدد مع الفن الانتاجي المستخدم نفقة انتاجه. ولكن مجموع تصرفات الافراد او مجموع القرارات التي يتخذها في هذا الشأن افراد مختلفون يملكون او يديرون العديد من المشروعات الفردية يكون ذا اثر على هذه الاثمان فتتغير. الامر الذي يؤدي الى اعادة النظر في قرارات هذه المشروعات. وتستمر هذه التغيرات - اي تغييرات الاثمان - في الحدوث الى ان تقترب من نوع من التنسيق بين هذه الالاف من القرارات الفردية المستقلة والتي يعتمد احدها على الاخر في نفس الوقت. بهذا المعنى يقال ان النتيجة العامة على مستوى المجتمع ليست هي النتيجة التي قصدها او هدف اليها الفرد او المجموعة من الافراد. بعبارة اخرى، نتيجة النشاط الاقتصادي للمجتمع تمثل نتيجة قرارات عديدة لوحدات اقتصادية، نتيجة لقرارات عديدة

. Stock (١)

متضاربة: ولو ان كل قرار يصدر بوعي وتبدير من جانب المنتج او المستهلك الذي يتخذه وتكون نتيجته مقصودة مقدما الا ان النتيجة النهائية تحدث تلقائياً دون ان تكون في حسيبان احد قبل حدوثها، فهي نتيجة من صنع الاتجاهات السائدة في السوق على نحو يقال معه ان النظام تحكمه قوى موضوعية^(١)، او قانون القيمة^(٢) والثمن، مستقلة في عملها عن ارادة الافراد، وهو ما يعبر عنه اختصارا بأن الاقتصاد الرأسمالي يعمل من خلال ميكانزم (آلية) السوق^(٣).

في طريقة الانتاج هذه يتم الانتاج في اثناء فترة زمنية معينة من خلال دورة رأس المال الاجتماعي التي تتم على مراحل ثلاث:

* في المرحلة الاولى يظهر الرأسمالي صاحب المشروع المتملك لرأس المال النقدي او من يمثله في السوق كمشتري للسلع: وسائل الانتاج (ادوات انتاج ومواد اولية) وقدرة على العمل. النقود تتحول الى سلع لاستعمالها في انتاج السلع. تلك هي مرحلة تحول رأس المال النقدي^(٤) الى رأس المال المنتج^(٥).

*** في المرحلة الثانية يمر رأس المال بالمرحلة المنتجة، مرحلة استخدام**

(١) Objective forces; forces objectives

(٢) The Law of value; la loi de la valeur

(٣) The market mechanism; le mécanisme du marché

ولا تتأثر صحة هذا القول بتدخل الدولة الرأسمالية المعاصرة في الحياة الاقتصادية. وسنرى في الفصل التالي ان تدخل الدولة وان كان يؤثر في ميكانزم السوق لا يمنع من ان تكون النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادي متروكة على قوى السوق.

(٤) Money capital; capital argent

(٥) Productive capital; Capital productif

السلع المشتراة او استعمالها استعمالاً منتجاً. تتم عملية التفاعل في داخل المشروع ويكون مؤداها انتاج السلع بقصد طرحها في السوق. في هذه المرحلة يتحول رأس المال المنتج الى رأس المال آخذاً شكل السلع^(١).

* في المرحلة الثالثة يعود صاحب المشروع الى السوق كبائع يحاول ان يحقق الربح - المتجسم في قيمة جزء من الناتج والذي خلق في اثناء المرحلة الثانية - وذلك عن طريق بيع السلع المنتجة. تلك هي مرحلة تحول رأس المال السلمي الى رأس المال النقدي.

في هذه الدورة يظهر رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها والتي يعتبر كل منها شرطاً للآخر. اثنتان من هذه المراحل (الاولى والثالثة) تنتميان الى دائرة التداول، والثانية الى دائرة الانتاج. في اثناء كل مرحلة من هذه المراحل تأخذ القيمة الممثلة لرأس المال النقدي مظهراً مختلفاً يرتبط بوظيفة خاصة تختلف من مرحلة الى أخرى. في المرحلة الاولى وظيفة رأس المال النقدي هي تحقيق الشروط اللازمة لعملية العمل الاجتماعي: قوة عمل وأدوات عمل ومواد اولية ليتم تحويلها. في المرحلة الثانية وظيفة رأس المال المنتج هي خلق قيمة اضافية تمثل زيادة عن قيم السلع المشتراة عن طريق استعمال هذه السلع استعمالاً منتجاً. في المرحلة الثالثة يأخذ رأس المال شكل السلع المعدة للاستهلاك المتوسط او النهائي التي لو تحقق بيعها مكنت صاحب المشروع من الحصول على الربح الذي خلق في المرحلة الثانية. في اثناء دورة رأس المال هذه لا يتم فقط الحفاظ على القيمة التي بدأت بها الدورة وإنما تزداد. هذه الزيادة تطرأ في اثناء مرحلة الانتاج التي تقطع عملية التداول، اذ رأس المال يأخذ شكلاً عينياً^(٢) لا يستطيع في ظله الاستمرار في

(١) Commodity capital; capital marchand

(٢) Physical form; forme physique

دورته دون ان يدخل في دور الاستهلاك المنتج: استخدام السلع التي اشترت من السوق في خلق قيم جديدة. في المرحلة الثالثة تعود القيمة المثلة لرأس المال - وقد ازداد مقدارها الان - الى نفس الشكل الذي كانت تتخذه في بداية الدورة، الى رأس المال النقدي.

هذا ويراعى ان دورة رأس المال كواسطة لعملية الانتاج الاجتماعي تمثل عملية تتكون من حركات متقابلة للاجزاء المختلفة لرأس الاجتماعي تتم في اتجاهات مضادة. في هذه العملية لا يمر كل رأس المال الاجتماعي من مرحلة الى اخرى حتى تنتهي الدورة، وانما نجد ان الاجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعي (في فروع النشاط المختلفة) تتحرك في اتجاهات متضادة، فبينما يكون جزء من رأس المال الاجتماعي في سبيل تحوله الى رأس مال نقدي تكون اجزاء اخرى في سبيل التحول الى رأس مال منتج او رأس مال يأخذ شكل السلع المعدة للبيع.

تلك هي المراحل المختلفة التي يمر بها رأس المال الاجتماعي ليتم دورته بوصفها واسطة لعملية الانتاج الاجتماعي. الا ان قيمة رأس المال الاجتماعي لا تظل ثابتة من فترة انتاجية الى اخرى، اذ يتميز الانتاج الرأسمالي عما سبقه من طرق انتاج بالمعدل السريع للتطور الذي يكمن وراءه معدل مرتفع لتراكم رأس المال. فرأس المال الاجتماعي يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الانتاج الاجتماعي في اثناء فترة زمنية معينة وانما كذلك لهذه العملية في تجديدها المستمر عبر الزمن كعملية انتاج متجددة في الفترات المتعاقبة، تنعكس في الزيادة المستمرة في حجم الناتج الاجتماعي من فترة لآخرى.

هذا وقد احدث هذا الاداء للعملية الاقتصادية الرأسمالية تغييرات

جوهريه في الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادي، تغييرات حدثت عبر الزمن وفي اطار علاقات الانتاج الرأسمالية. هذه التغييرات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تتمثل نقطة البدء في التطور الرأسمالي في هيكل يغلب عليه الطابع الزراعي.

- مع التغييرات الجوهريه في الزراعة تتطور الصناعة التي تتغذى بالفائض الذي ينتج في الزراعة لتكتسب مع الوقت، ويفضل تراكم رأس المال الصناعي، اهمية نسبية متزايدة لتصبح النشاط الغالب. في نفس الوقت تتحول الزراعة لتصبح نشاطا يقوم على استخدام الآلات والفنون الناتجة عن التقدم العلمي، اي لتصبح هي الاخرى صناعة من الصناعات.

- في داخل النشاط الصناعي تفرض الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية وجودها أولا.

- ويدعو وجود هذه الصناعات الى اقامة الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية، الصناعات الاساسية، التي تتطور بسرعة لتكتسب وزنا نسبيا اكبر بالنسبة للصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية.

في كل مرحلة من مراحل هذا التغير يمكن تمييز فرع او اكثر من فروع النشاط الصناعي تمثل الفروع الرائدة^(١) التي يؤدي تطورها الى جذب بقية فروع القطاع الصناعي في الحركة التطورية، ويؤدي تطور هذا الاخير بدوره

(١) Leading sectors; industries motrices

انظر في فكرة الفروع الرائدة:

W.W. Rostow, Trends in the Allocation of Resources in Secular Growth, in: L.H. Durpriez (ed), Economic Progress. Papers and Proceedings of a Round Table held by the International Economic Association. Institut de Recherches Economiques et Sociales, Louvain, 1955, p. 367 - 382.

الى جذب بقية الاقتصاد القومي. هذه الفروع كانت في بعض الاحيان من الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية (كصناعة الغزل والنسيج في بداية التصنيع) كما كانت في البعض الاخر من الفروع المنتجة للسلع الانتاجية (كما هو الحال بالنسبة للصناعات المعدنية والصناعات الكيماوية والصناعات الالكترونية وصناعات المعلوماتية).

ونلاحظ اخيرا ان الاقتصاد الرأسمالي المعاصر يتميز «بانتفاخ» في القطاع الثالث، اي قطاع الخدمات. نضع كلمة انتفاخ بين قوسين لان الامر يتعلق بالنسبة للبعض بمظهر من مظاهر الصحة، وبانعكاس لتبديد جزء من الفائض الاقتصادي بالنسبة للبعض الاخر.

هذا ويتعين ان نضيف ان الانتاج الرأسمالي يتميز بتحقيق تقدم فني غير مسبوق قائم على استخدام الآلة وتقسيم العمل، كما انه يتميز - كما قلنا - بسرعة تراكم رأس المال. الا ان معدلات التقدم الفني وتراكم رأس المال وزيادة الدخل القومي التي حققها الانتاج الرأسمالي لم تعد هي اكبر المعدلات المعروفة تاريخيا منذ ان وجدت محاولات بناء شروط الانتقال للاقتصاد الاشتراكي. هذا ويتعين الا ننسى - من وجهة التطور البشري - انه بدون الدور الذي قامت به طريقة الانتاج الرأسمالية ما كان ليستطيع اي تنظيم بديل يقوم على تغيير علاقات الانتاج التي اصبحت عائقا لتطور قوى الانتاج، ما كان ليستطيع هذا التنظيم ان يحقق هذه المعدلات المرتفعة. فالفهم السليم لعملية التطور التاريخي لا بد وان يرى في كل تكوين اجتماعي^(١) ضرورته التاريخية، ومن ثم يتعين ان يرى ما حققه كل تكوين اجتماعي من خطوات في تطور

(١) Social formation; formation sociale يقصد بالتكوين الاجتماعي (كما رأينا) النظام الاجتماعي الذي يمثل في كل متوازن داخليا ويوجد مكوناته في طريقة الانتاج بما تتضمنه من مستوى لتطور قوى الانتاج ونوع=

الانسان، خطوات بدونها لا يمكن لتكوين اجتماعي اكثر رقيًا من ان يأخذ مكانه. لكن الكلام عن الضرورة التاريخية لتكوين اجتماعي لا يعني على الاطلاق ان تمر كل اجزاء المجتمع الانساني بهذا التكوين الاجتماعي، اذ ظهور هذا التكوين الاجتماعي كشكل غالب يحتوي عدد كبير من المجتمعات يوفر شروط الانتقال الى تكوين اجتماعي جديد، وهو يوفر هذه الشروط بالنسبة لكل اجزاء المجتمع العالمي المختلفة. هنا يتعين التفرقة بين المجتمع الانساني في مجموعه وبين مجتمع معين. فاذا كان من اللازم ان يمر المجتمع الانساني في مجموعه (بطرق مختلفة) بكافة المراحل التاريخية، فان الامر ليس بالضرورة كذلك بالنسبة لمجتمع يمثل احد اجزاء المجتمع العالمي. اذ وجود تكوين اجتماعي معين يوفر الشروط التاريخية اللازمة ليلاد تكوين اجتماعي جديد، وهو يوفر هذه الشروط بالنسبة لكل اجزاء المجتمع العالمي بما فيها الاجزاء التي لم تشهد تطورًا للتكوين الاجتماعي السابق. من هنا كان انتقال بعض المجتمعات البدائية الى التكوين الاجتماعي الرأسمالي مباشرة. ومن هنا تكون امكانية تحويل المجتمعات الرأسمالية المتخلفة الى التكوين الاجتماعي الاشتراكي دون ان يكون ضروريا ان تشهد في داخلها كل مراحل تطور الانتاج الرأسمالي. هذا القول يصدق بصفة خاصة مع التطورات التي شهدتها الاقتصاد الرأسمالي الدولي في العقود الثلاثة الاخيرة التي تزيد من الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي، تزيد من تركيز ملكية الثروة والدخل ومن ثم اتساع

= من علاقات الانتاج وفي العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية (العائلة، والسياسة، وغيرها) والوعي الاجتماعي الذي يمثل في الافكار (بعضها علمي وبعضها غير علمي) والمواقف الاجتماعية اللازمة للحفاظ على طريقة الانتاج السائدة في المجتمع. والتكوين الاجتماعي على هذا النحو يمثل حقيقة تاريخية باعتباره احد المراحل التي يمر بها المجتمع البشري في تطوره. على هذا الاساس يمكن التمييز بين: التكوين الاجتماعي البدائي، التكوين الاجتماعي العبودي، التكوين الاجتماعي القنطاري، التكوينات الاجتماعية الاخرى التي وجدت في مجتمعات الحضارات القديمة في الشرق وفي افريقيا، التكوين الاجتماعي الرأسمالي، التكوين الاجتماعي الاشتراكي.

دائرة الفقر في داخل المجتمعات وبين المجتمعات المكونة للمجتمع العالمي، وكذلك مع قدرة الانسان على مواجهة تزييف الوعي والوصول الى الوعي السليم من خلال تسليحه المستمر بالمعرفة العلمية.

الفصل الثالث

الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية

في ضوء الدراسة النظرية لطبيعة وتطور الاقتصاد الرأسمالي باعتبار انه يقوم على احدى طرق الانتاج التي ظهرت تاريخيا وان طبيعتها التاريخية تعني انها ليست ابدية، وكذلك دراسة التجارب التاريخية التي شهدتها المجتمع العالمي منذ الحرب العالمية الاولى لبناء شروط الانتقال نحو الاقتصاد الاشتراكي، بما عرفت هذه التجارب، شأنها في ذلك شأن كل التجارب التاريخية من صعوبات ونكسات، يمكن ان نستخلص الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية التي تتحدد طبيعتها، بالتقابل مع الخصائص الجوهرية للاقتصاد الرأسمالي بأن علاقات الانتاج فيها تدور حول نوع من جماعية ملكية وسائل الانتاج وبأن الانتاج يهدف مباشرة الى اشباع الحاجات الاجتماعية وبأن العملية الاقتصادية عملية مخططة. لنرى مفهوم كل من هذه الخصائص عن قرب.

أولاً: الاقتصاد الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل
الانتاج:

نعلم ان علاقات الانتاج هي الروابط التي تقوم بين افراد المجتمع في

انشاء عملية الانتاج ويتحدد وفقا لها دور كل فرد (او فئة او طبقة اجتماعية) في عملية الانتاج والكيفية التي يتحدد بها توزيع الناتج الاجتماعي بين الفئات او الطبقات الاجتماعية المختلفة. نعلم كذلك انه ابتداء من مرحلة معينة في التطور بدأ الانسان يخلق بعمله ادوات يقصد بها زيادة انتاجيته. نضيف هنا ان التطور السابق على المجتمع الاشتراكي قد شهد اتجاهاين تاريخيين هامين:

الاتجاه الاول يتمثل في التعدد المستمر لادوات الانتاج بتعدد النشاطات الاقتصادية وتطورها، وكذلك تعدد الادوات في داخل النشاط الاقتصادي الواحد. وهي لا تتعدد فقط وانما تزداد تعقيدا مع تطور المعرفة العلمية والتكنولوجية. تصور مثلا ادوات الانتاج التي تم اختراعها مع تعدد النشاطات الاقتصادية. من ادوات استخدمت في الصيد، الى ادوات تستخدم في الزراعة، الى ادوات تستخدم في الصناعة، وفي داخل كل فرع من فروع الصناعة، الى ادوات تستخدم في القيام بالخدمات. وتصور كذلك تعدد الادوات وتطورها في داخل نشاط واحد وليكن النشاط الزراعي من المحراث البدائي الى المحراث الالي، او وسائل رفع المياه البدائية من الشادوف الى الساقية الى ماكينات الري، او ادوات الحصاد وفصل الحب عن النبئات، وغير ذلك من الادوات المستخدمة في النشاط الزراعي. فاذا اخذنا مثلا صناعة المنسوجات يمكن تصور التعدد والتطور الهائل لادوات الانتاج اذا ما قارنا بين المغزل والنول اليدويين وبين الادوات التي تستخدم حاليا في صناعة النسيج بمختلف انواعه في المراحل المختلفة من حليج الى غزل الى نسيج الى صباغة الى تجهيز. يترتب على ادوات الانتاج وتطورها زيادة مستمرة في اهمية الدور الذي تلعبه في عملية الانتاج، بحيث اصبح من المستحيل تصور قيام الانتاج في المجتمع الحديث دون هذه الادوات وكذلك المواد التي يجري تحويلها. ومع هذه الزيادة

المستمرة في أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الانتاج تزداد أهمية ملكيتها كعامل محدد لمصير الناتج من عملية الانتاج.

هذا الاتجاه الاول صاحبه تاريخيا وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كشكل قانوني غالب ترتكز عليه علاقات الانتاج في المجتمعات السابقة على المجتمع الاشتراكي (فيما عدا بطبيعة الحال المجتمعات البدائية التي كانت تقوم على شكل او اخر من اشكال الملكية الجماعية). مؤدى ذلك ان يتم الحصول على جزء كبير من الناتج الاجتماعي على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، اي ان يتم اختصاص فئة اجتماعية معينة بجزء من الناتج الاجتماعي اختصاصا فرديا.

اما الاتجاه الثاني فيتمثل في الازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج، اي كعملية لا يقوم بها شخص بمفرده وانما يقوم بها افراد الجماعة متعاونين مع اختصاص كل منهم بجزء من العمل اللازم للقيام بالانتاج. الازدياد المستمر لهذه الطبيعة يتم بمعان مختلفة:

* فهناك اولا الاتساع المستمر في حجم الجماعة مع تغير شكل التجميع الانساني من العائلة الى القبيلة الى الامة حتى الى المجتمع العالمي. هذا الاتساع صاحبه ازدياد في درجة تقسيم العمل بين افراد المجتمع اي ازدياد درجة اعتماد كل منهم على الآخر في الحصول على ما هو لازم لمعيشته.

* يبنني على ازدياد درجة التقسيم الاجتماعي للعمل الازدياد المستمر في اعتماد الانتاج في فرع معين على منتجات الفروع الاخرى، بحيث ان انتاج معين اصبح يستلزم مساهمة متزايدة لآخرين يعملون في نشاطات اخرى، الامر الذي يعني الازدياد المستمر في عدد من يساهمون في انتاج ناتج واحد، هذا

من ناحية.

* ومن ناحية أخرى، يبنى على ازدياد درجة التقسيم الاجتماعي للعمل، الازدياد المستمر في اعتماد الانتاج في فرع معين على الفروع الأخرى وكذلك على الأفراد فيما يتعلق بمصير ما ينتجه، الأمر الذي يعني تزايداً في عدد من يستخدمون الناتج.

* كما ان حجم الوحدة الانتاجية - وخاصة في الانتاج الرأسمالي - في اتساع مستمر، الأمر الذي يعني ازدياداً في عدد من يجتمعون للعمل في داخل وحدة انتاجية واحدة. هذا الاتساع المستمر كان مصحوباً بزيادة مستمرة في درجة تقسيم العمل داخل الوحدة الانتاجية، أي في تقسيم عملية الانتاج الى عمليات يتزايد عددها بحيث يتخصص عامل او مجموعة من العمال في عملية واحدة من العمليات اللازمة لانتاج الناتج.

يترتب على الازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج ان يصبح من الصعب - ان لم يكن من المستحيل - اسناد انتاج معين الى شخص معين بالذات، اذ اصبح من الضروري ان يساهم في انتاجه عدد كبير من افراد المجتمع لا يقتصر فقط على من يعملون في داخل الوحدة الانتاجية وانما يمتد ليشمل افراد في نشاطات اقتصادية أخرى. فبينما كان من المتصور اسناد القمح الذي ينتجه فلاح (وافراد عائلته) يهدف الى الاشباع المباشر لحاجاته ويعمل مستخدماً ادوات بدائية، بينما كان من المتصور اسناد هذا الناتج الى عمل هذا الفلاح، لم يعد من الممكن اسناد انتاج ساعة يد مثلاً الى عمل شخص معين بالذات، اذ هي نتاج عمل عدد كبير من الافراد ليس فقط في داخل المصنع الذي ينتج ساعات اليد وانما كذلك في المصنع الذي ينتج الآلات

اللازمة لانتاج ساعات اليد والمصنع الذي ينتج الصلب والمنجم الذي ينتج الحديد، والوحدات التي تقوم بالخدمات اللازمة للانتاج في كل مرحلة من هذه المراحل، من خدمات صيانة ونقل وتزويد بالقوة المحركة... الى غير ذلك.

عندما كان من الممكن اسناد ناتج معين الى عمل شخص معين كان من المتصور ان يختص هذا الشخص بناتج عمله اختصاصا فرديا. من الوقت الذي يستحيل فيه اسناد ناتج معين الى عمل شخص معين بالذات - نظرا للازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج - ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج (بعد ان وصلت الى مستوى معين) وبين الاختصاص الفردي بناتج هذه العملية او بجزء كبير من ناتجها، وهو اختصاص يتم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. من هنا ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج وبين الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التي اصبحت تلعب دورا يستحيل قيام الانتاج في غيابه. بناء عليه، ومع وصول الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج الى هذا الحد، يصبح من الضروري ان يختص بالناتج كافة العاملين، الامر الذي لا يتم الا على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج. ومن هنا جاءت ضرورة الملكية الجماعية اذا اريد للعملية الاقتصادية ان تتطور بمعدلات تتفق مع ما وصل اليه المجتمع الانساني من معرفة علمية وتكنولوجية. ومن ثم يؤدي ترك التناقض دون حل الى الحد من معدل تطور العملية الاقتصادية، كما هو الحال بالنسبة للاتجاه الانخفاضي لمعدلات نمو الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة.

هذا وقد شهدت طريقة الانتاج الرأسمالية الاتجاه نحو بعض اشكال غير فردية، كما هو الحال، بالنسبة للملكية الشركات المساهمة وملكية الدول

الرأسمالية المعاصرة. الا ان تلك الدولة الرأسمالية المعاصرة لو سائل الانتاج لا يحل هذا التناقض وان كان يزوينا بالوسيلة الشكلية التي تمكنا من الوصول الى حل له. ليس هنا بطبيعة الحال مجال دراسة طبيعة ملكية الدولة الرأسمالية وسنكتفي بأن نبين اختصارا لماذ لا تحل هذه الملكية التناقض الذي خلصنا من الكلام عنه.

يرجع ذلك اساسا الى الطبيعة الاجتماعية السياسية للدولة. فالدولة كتنظيم اجتماعي - اي كشكل لتنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين - ليست جهازا محايدا فوق الافراد والطبقات، وانما هي في الاساس جهاز تستخدمه الطبقة او الطبقات الاجتماعية المسيطرة لضمان سيطرتها على الطبقات الاخرى، وهو ضمان يتم عن طريق حماية مصالح الطبقات الحاكمة وفرض ارادتها. في التكوين الاجتماعي الرأسمالي تكون الدولة هي الاخرى ذات طبيعة رأسمالية تخدم في المقام الاول النشاط الفردي القائم على الملكية الخاصة لو سائل الانتاج. يترتب على هذه الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة:

* ان يكون الاصل هو النشاط الفردي ويكون قطاع الدولة قاصرا على انواع محددة من الوحدات الاقتصادية فهو يحتوي المشروعات التي تزود النشاط الاقتصادي بالخدمات الاساسية كالمشروعات التي تقوم بخدمة النقل والمواصلات او التزويد بالكهرباء والغاز والمياه. كما يحتوي بعض المشروعات نظرا للظروف الخاصة التي كانت تعمل فيها مما جعلها تعاني من انخفاض مستمر في معدل النمو (كصناعة الفحم في انجلترا). كما انه يحتوي بعض المشروعات التي تلعب دورا استراتيجيا في اتخاذ قرارات السياسية الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للبنوك المركزية. هذا وقد تم اخال بعض

المشروعات الفردية في قطاع الدولة لاسباب سياسية (كما هو الحال بالنسبة لمصانع سيارات رينو في فرنسا). على هذا النحو يكون حجم قطاع الدولة محدودا سواء بالنسبة لما تحت تصرفه من موارد انتاجية مادية او لعدد العاملين به^(١).

* ان الدور الذي يقوم به قطاع الدولة في الحياة الاقتصادية يكون دورا تابعا يتمثل اساسا في القيام بدور تكميلي للدور الذي يقوم به قطاع النشاط الخاص عن طريق القيام بخدمات اساسية للنشاط الاقتصادي الفردي يلزم معها - لزيادة ارباحية هذا الاخير - تقديم الخدمات بأثمان منخفضة، ولذلك تقدم الدولة هذه الخدمات عادة بأثمان لا تزيد عما يغطي - ان لم تكن في بعض الاحيان اقل من - نفقات انتاجها. في حالة ما اذا كانت ايرادات المرفق اقل من نفقاته يغطي العجز من ايرادات الدولة اي من الضرائب اساسا وخاصة الضرائب غير المباشرة التي يتحمل عبئها جماهير الشعب^(٢).

يترتب على ذلك ان وجود ملكية الدولة الرأسمالية لوسائل الانتاج لتكون قطاعا للدولة - الذي تم في الدول الرأسمالية المعاصرة عن طريق التأميم في الفترة التي بدأت في ثلاثينات القرن الحالي والتي تميزت بالازمات الاقتصادية

(١) ما دام الاصل هو النشاط الخاص القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فان نقل الملكية من الافراد الى الدولة لا يمكن ان يكون الا بعوض اذ في نقلها بلا عوض الغاء لجوهر الملكية الفردية وهو ما يتناقض مع الاسس الجوهرية للتكوين الاجتماعي الرأسمالي. فالتأميم بعوض يمكن الافراد من تغيير محل الملكية الخاصة من منجم الفحم مثلا الى شيء آخر ككيفية من النقود او السندات. بل وقد حدث في بعض الاحيان ان كان مبلغ التعويض اكبر من القيمة الفعلية للمنشآت المزممة (كما كان الحال عندما تم تأميم السكك الحديدية في بريطانيا).

(٢) كثيرا ما تقوم سياسة تحديد الاثمان في المشروعات المملوكة للدولة على التمييز بين المستهلك النهائي والمشروعات الانتاجية والتجارية. بمقتضى هذا التمييز تباع السلعة او الخدمة للمستهلك النهائي بشئ مرتفع وتباع للمشروعات الفردية الانتاجية والتجارية بشئ منخفض قد لا يغطي نفقة انتاج السلعة او الخدمة.

والسياسية الحادة - وان كان يغير من الشكل القانوني للملكية (اذ تنتقل من الافراد الى الدولة عن طريق التأميم) الا انه لا يؤدي الى تغيير في طبيعة علاقات الانتاج السائدة في المجتمع. فالنشاط الغالب هو النشاط الخاص حيث علاقات الانتاج مرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. بل ان علاقات الانتاج في داخل قطاع الدولة لا يطرأ عليها التغيير بعد التأميم (فالشركة المؤممة تدار على أسس رأسمالية تسعى الى تحقيق اقصى ربح نقدي كقاعدة عامة، ووضع العاملين فيها يخضع لعقود العمل الجماعية السائدة في الصناعة التي تشتغل بها الشركة المؤممة، اي ان وضعهم لا يختلف عن وضع العاملين في المشروعات الخاصة التي تعمل في نفس الصناعة. ومن ثم يخضع تحديد الاجور لنفس الاسس التي تجعل الالتجاء الى الاضراب سلاحا يستخدمه العاملون).

بناء عليه لا يحل التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج وبين الاختصاص الفردي بنتاج هذه العملية او بالجزء الاكبر منه الا في ظل التكوين الاجتماعي الاشتراكي عندما تتغير الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة وتكون بصدد الدولة الاشتراكية. فيصبح الاصل العام هو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج الامر الذي يعني تغييرا في طبيعة علاقات الانتاج السائدة. هذا التغيير يتم عن طريق التأميم الذي تقوم به الدولة الاشتراكية والذي يعني احلال جديد للملكية محل شكل اخر وليس مجرد تغيير في محل الملكية كما هو الحال بالنسبة للتأميم الذي تقوم به الدولة الرأسمالية. فاذا ما تأكدت الطبيعة الاشتراكية للدولة يمثل تملكها لوسائل الانتاج عن طريق التأميم الخطوة الاولى لقيام علاقات انتاج ترتكز على ملكية المجتمع لوسائل الانتاج نقول الخطوة الاولى اذ ان هناك فرق بين التأميم الذي تقوم به الدولة الاشتراكية وبين ملكية

المجتمع لوسائل الانتاج. الاول يعني تغييرا في الشكل القانوني للملكية. اما الثانية فتعني سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج على نحو يمكن من استخدام الموارد الانتاجية استخداما يحقق مصلحة غالبية افراد المجتمع وهو امر لا يتم الا:

* بقيام المنتجين المباشرين بدور ايجابي في تحديد اهداف النشاط الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في تحديد وسائل تحقيق هذه الاهداف، اي كيفية استخدام وسائل الانتاج على نحو يحقق هذه الاهداف.

* ان يكون للمنتجين المباشرين الكلمة في اتخاذ قرارات تسيير الوحدات الانتاجية.

* ان يكون للمنتجين المباشرين رقابة فعلية على استخدام الموارد الانتاجية.

* ان يترتب على استخدام هذه الموارد تحقيق مصلحة غالبية افراد المجتمع ان لم يكن جميعهم، على الا ينظر الى هذه المصلحة في الفترة القصيرة فقط وانما في الفترة الطويلة كذلك. وهذه المصلحة يعكسها نمط توزيع الناتج الاجتماعي بين المنتجين المباشرين.

الفرق بين التأميم وملكية المجتمع هو في الواقع الفرق بين السلطة القانونية التي تخولها الملكية وبين القدرة الفعلية على استخدام المجتمع لوسائل الانتاج والمنتجات استخداما فعالا وعلى نحو كفء. ووجود الاولى (اي السلطة القانونية) لدى الدولة لا يعني بالحقتم تمتع المجتمع بالثانية (اي بالقدرة الفعلية). فملكية الدولة لا تعني بالحقتم سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج

(على النحو الذي رأيناه) وإنما قد تصطبب بسيطرة فرد أو مجموعة من الأفراد. لتوضيح ذلك نضرب مثلا بملكية الأرض في الاتحاد السوفييتي: فرغم أن تأميم الأرض (أي ملكية الدولة للأرض) قد تم منذ ثورة ١٩١٧ فإن استغلال الأرض - أي الاستخدام الفعلي لقوى الإنتاج في الزراعة - ظل قاصرا أساسا على أفراد الفلاحين حتى أواخر العشرينات من القرن الحالي. كما أنه لا يزال هناك بعض المساحات يستغلها أعضاء المزارع الجماعية على وجه الاستقلال رغم ملكية الدولة لها. كما أن الفرق بين التأميم وملكية المجتمع يتضح من الصعوبات التي يقابلها تنفيذ الخطة حتى في داخل قطاع الدولة نفسه، وهي صعوبات تشتد حدتها عندما تكون السيطرة الفعلية على وسائل الإنتاج لمجموعة تتعارض مصالحها مع مصالح المنتجين المباشرين (الواقع أن صعوبات تنفيذ الخطة في داخل قطاع الدولة قد تنشأ عن عيوب في تنظيم هذا القطاع أو عيوب في تحضير الخطة، أو نتيجة لأن درجة سيطرة المجتمع على وسائل الإنتاج لا زالت محدودة).

بناء عليه نجد أن التأميم - أي نقل ملكية وسائل الإنتاج إلى الدولة - يمكن أن يتم - وعادة ما يتم - في فترة زمنية وجيزة، أما ملكية المجتمع المجتمع لوسائل الإنتاج - أي السيطرة الفعلية على وسائل الإنتاج على نحو يمكن من استخدامها بكفاءة لمصلحة كافة أفراد المجتمع - ففتحقق تدريجيا من خلال عملية تاريخية تختلف من مجتمع لآخر وفقا للظروف الاجتماعية والسياسية للمجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف بين المجتمعات الاشتراكية في معدل تحقيق السيطرة الاجتماعية على وسائل الإنتاج المختلفة في المجتمع الواحد وهو ما ينعكس في أشكال مختلفة من الملكية الاشتراكية (ملكية الدولة الاشتراكية، الملكية التعاونية).

بهذا يمكن التلميم او ملكية الدولة الاشتراكية من توجيه قوى الانتاج لبناء اساس المجتمع الاشتراكي، وهو على هذا النحو شرط اساسي لامكانية القيام بالتخطيط اي شرط سابق لهذه الامكانية، كما سنرى فيما بعد. ولكنه ليس الا خطوة في سبيل سيطرة المجتمع على قوى الانتاج وهي سيطرة تتحقق تدريجيا من خلال عملية تاريخية ويؤدي تحقيقها الى ان تصبح جوهر التخطيط. وعليه يكون بناء المجتمع الاشتراكي عملية تاريخية من خلالها بدأ التخطيط كتوجيه اجتماعي لقوى الانتاج ليصبح ذا سيطرة اجتماعية عليها.

على هذا النحو يتضح ان علاقات الانتاج الاشتراكي تدور حول ملكية الجماعة لوسائل الانتاج التي تكف عن تكون رأس مال، اي انها تكف عن ان تكون محلا لعلاقة اجتماعية تمكن فئة من الحصول على جزء من الفائض الاجتماعي الصافي لمجرد ملكيتها لهذه الوسائل. وتعود لتصبح مجرد وسائل انتاج اي ادوات للعمل ومواد موضوع العمل.

هذه الطبيعة الجماعية للملكية ووسائل الانتاج تعطينا نمطا لتوزيع الناتج الاجتماعي الصافي بين من ساهموا في انتاجه يختلف عن النمط الذي هو من طبيعة الانتاج الرأسمالي، فهي تمكن من قيام الانتاج وتوزيع الناتج على نحو يشبع الحاجات الاجتماعية لافراد المجتمع.

ثانياً: الاقتصاد الاشتراكي يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية:

تتميز طريقة الانتاج الاشتراكية بأن الانتاج يتم فيها بقصد اشباع الحاجات وليس بقصد تحقيق أقصى ربح (سنرى فيما بعد ان الربح وان كان

قد كف عن ان يكون الهدف من الانتاج من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج الا انه يظل معيارا للحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية). رأينا كيف يترتب على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ان يكون الهدف الاساسي من قيام المشروعات الرأسمالية بالانتاج هو تحقيق اقصى ربح نقدي. على هذا النحو يتحدد الهدف الذي تسخر لتحقيقه القوى الانتاجية للمجتمع الرأسمالي، كما تتحدد افضل وسائل تحقيق هذا الهدف. فالانتاج وان كان يؤدي في النهاية الى اشباع الحاجات الا انه لا يعني الا بالحاجات التي يمكن ترجمتها الى قدرة شرائية تمثل طلبا على السلع المنتجة، طلبا يمكن المنتج من تحقيق ما سعى اليه من ربح نقدي. اما الحاجات التي لا يمكن ترجمتها الى قدرة شرائية فلا اشباع لها فردية كانت او اجتماعية وايا كانت درجة الحاج هذه الحاجات. في هذه الحالة يقال ان الانتاج انما يكيف نفسه وفقا لطلب السوق، وهو طلب يتحدد - لحد كبير - وفقا لامكانيات الافراد وما يحصلون عليه من نصيب في الناتج الاجتماعي الصافي. فاذا ما توافر هذا الطلب استجاب الانتاج الى الحاجة التي تكمن وراءه يستوي في ذلك ان تكون امكانيات المجتمع قادرة على تمكين الغالبية من افراده من اشباع مثل هذه الحاجة ام لا. هذا بالنسبة للهدف من الانتاج الرأسمالي.

اما الملكية الجماعية لوسائل الانتاج فيترتب عليها ان يصبح الهدف من الانتاج هو اشباع الحاجات، والحاجات الاجتماعية، بمعنى ان الانتاج يوجه لاشباع الحاجات التي تمكن ظروف المجتمع (الموارد الطبيعية التي تحت تصرفه، القوة العاملة ومستواها الفني، وسائل الانتاج المتراكمة او باختصار مستوى التطور للقوى الانتاجية) من اشباعها لغالبية افراد المجتمع في فترة زمنية معينة. فاعتبار الحاجة اجتماعية بهذا المعنى يتحدد اذن بمستوى تطور

القوى الانتاجية للمجتمع، وبالتالي مدى قدرتها على اشباع حاجة دون اخرى لافراد الجماعة. ففي المجتمعات التي لم يسمح مستوى تطور القوى الانتاجية فيها باشباع الحاجات الضرورية (مستوى معين من المعيشة فيما يتعلق بالملكل والملبس والسكن... الخ) لغالبية الافراد لا تعد الحاجة الى عرية خاصة مثلا حاجة اجتماعية بالمعنى الذي قدمناه وانما هي حاجة فردية تشبع عن طريق انتاج يكيف نفسه وفقا للطلب الفردي (الحاجة المترجمة الى قدرة شرائية من جانب بعض الافراد) وليس وفقا للحاجات الاجتماعية. الاصل في الانتاج الاشتراكي انه انتاج يتكيف وفقا للحاجات الاجتماعية.

فاذا كان الانتاج الاشتراكي يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية فان تحديد الحاجات الاجتماعية الواجب اشباعها في فترة زمنية (تغطيتها الخطة القومية) تعتبر من اهم مشكلات التخطيط اذ يستلزم التوفيق بين احتياجات المجتمع في الزمن القصير واحتياجات تطوره في الزمن الطويل في الوقت الذي تتعدد فيه الحاجات الاجتماعية تعددا لا تستطيع معه الموارد المحدودة اشباعها في نفس الوقت. بناء عليه اذا ما تم التوفيق بين احتياجات الحاضر والمستقبل ترتب الحاجات الاجتماعية التي سيجري اشباعها ترتيبا يتضمن اسبقية البعض منها على البعض الاخر، اي انها ترتب ترتيبا هرميا يحقق لبعض الحاجات اولوية في الاشباع بالنسبة للبعض الاخر.

اذا كان الاقتصاد الاشتراكي يقوم اساسا على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ترتب على ذلك ان الهدف من الانتاج اصبح اشباع الحاجات الاجتماعية فان اداء الاقتصاد الاشتراكي لتحقيق الهدف لا يكون عن طريق العمل التلقائي لقوى السوق وانما عن طريق التخطيط. من هنا جاءت الخاصية الجوهرية التالية للعملية الاقتصادية الاشتراكية.

ثالثاً: الاقتصاد الاشتراكي اقتصاد مخطط:

التخطيط الاقتصادي هو الذي يحدد شروط الانتاج وتجده في الفترات الزمنية المتعاقبة. ما الذي يقصد بالتخطيط الاقتصادي؟ هل كانت عملية الانتاج عملية مخططة في كل مراحلها التاريخية، اي في ظل الاشكال المختلفة للتكوينات الاجتماعية التي مر بها التطور البشري؟ اذا كان الجهد الذي يبذله الانسان يختلف عن مجهود الكائنات الاخرى في انه مجهود واع، يعي مقدما نتيجة الجهد ويعرف الوسيلة التي توصله اليها، هل يعني ذلك ان التخطيط الاقتصادي كظاهرة سائدة كان موجودا منذ فجر التطور الانساني؟

سنحاول فيما يلي - عن طريق التعرف على مفهوم التخطيط الاقتصادي - ايضاح ان الاجابة على هذين السؤالين الاخيرين لا يمكن ان تكون بالايجاب، وان التخطيط الاقتصادي كمحدد لشروط الانتاج الاجتماعي وتجده في الفترات الزمنية المتعاقبة وان كان يجد اساسه في الحقيقة التي مؤداها ان الانسان حيوان واع ويرتبط بمحاولات تحقيق الرشادة الاقتصادية التي كانت محلا لتطور مستمر في ظل التكوين الاجتماعي الرأسمالي (على النحو الذي سنراه بعد لحظات) الا انه لا يصبح ميكانيزم الحركة للعملية الاقتصادية الا في ظل التكوين الاجتماعي الاشتراكي.

قلنا ان المجهود الانساني مجهود واع، كل نشاط يقوم به الانسان نشاط هادف موجه نحو تحقيق غرض معين. لتحقيق هذا الهدف، للوصول الى نتيجة يتصورها مقدما - يتبع الانسان الوسيلة المناسبة. قلنا كذلك ان الهدف العام من القيام بالنشاط الاقتصادي هو اشباع الحاجات. والحاجات اللازم اشباعها هي نتاج لمجموع ظروف الحياة في مجتمع ما. تحديد هذه الحاجات يحدد في

نفس الوقت الغايات التي تقصد من وراء القيام بالنشاط الاقتصادي في هذا المجتمع المعين، وهي غايات تستقر عن طريق العادة والاخلاق الاجتماعية، ويقرها الدين ويحميها التشريع في بعض الاحيان. ان صدق ذلك بالنسبة لتحديد الغايات من النشاط الاقتصادي في كل التكوينات الاجتماعية التي مرت بها البشرية في تطورها حتى الان فان الامر يختلف بالنسبة لاختيار مجموعة وسائل تحقيق هذه الغايات من تكوين اجتماعي الى اخر. من وجهة النظر هذه يمكن التفرقة بين المجتمعات السابقة على التكوين الاجتماعي الرأسمالي حيث تتحدد وسائل تحقيق الغايات الاقتصادية عن طريق ما يمكن ان يسمى «بالاختيار الطبيعي»^(١) وبين التكوين الاجتماعي الرأسمالي حيث تتحدد وسائل تحقيق الاهداف الاقتصادية عن طريق «الاختيار الرشيد»^(٢).

في المجتمعات السابقة على الرأسمالية كانت وسائل تحقيق الاهداف الاقتصادية تكتشف وتستقر عن طريق التجربة الجماعية التي تتكون اثناء عملية العمل الاجتماعي. هذه التجربة تكتشف الوسائل وتقدر مدى فعاليتها ثم تحتفظ بالوسائل التي تثبت فعاليتها وتلفظ ما عداها. على هذا النحو تتم عملية «اختيار طبيعي» لوسائل تحقيق الغايات الاقتصادية ويتشكل تكتيك النشاط الانتاجي. فاذا ما تحددت غايات النشاط الاقتصادي في مجتمع معين وتحددت معها الوسائل او التكتيك الذي يقابلها انتقلت هذه الغايات والتكتيك اللازم لتحقيقها عبر الاجيال - عن طريق التقاليد - اذ يعتنق كل جيل جديد الغايات الاقتصادية التي يهدف النشاط الاقتصادي الى الوصول اليها وكذلك وسائل

(١) Natural selection

(٢) Rational selection, اوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، دار المعارف بمصر ١٩٦٦، الباب الخامس..

تحقيقها كما تورثت من الجيل السابق عليه. على هذا النحو يسعى النشاط الاقتصادي لجيل يعيش في مجتمع معين لتحقيق غايات استقرت بفضل التقاليد الاجتماعية بالاستعانة بوسائل انتقلت الية هي الاخرى عبر التقاليد الاجتماعية دون تحليل رشيد لهذه الوسائل او تلك الغايات.

اما في ظل الرأسمالية فان الهدف من النشاط الاقتصادي يصبح اساسا تحقيق الكسب النقدي، وينعكس ذلك في مجال الانتاج بالسعي الى تحقيق اقصى ربح نقدي. الوسائل التي تتبعها الوحدات الانتاجية، وهي وحدات فردية، لم تعد تتحدد وفقا للتقاليد وانما تتحدد وفقا لاختيار رشيد يهدف الى التعرف على الوسيلة التي تحقق اقصى نتيجة بأقل تكلفة. هنا تظهر اول مناسبة واعية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية^(١).

ومؤدى هذا المبدأ هو تخير الوسيلة (من بين الوسائل المتعددة) التي تؤدي بالفرد الى تحقيق اقصى نتيجة بأقل تكلفة. فاذا ما تحددت التكلفة تكون الوسيلة المحققة للرشادة الاقتصادية هي تلك التي تعطينا اقصى نتيجة، واذا ما تحددت النتيجة تكون هذه الوسيلة هي تلك التي ينجم عن اتباعها اقل تكلفة، فالامر يتعلق هنا باختيار لغاية معينة ثم اختيار الوسيلة التي تحقق هذه الغاية بأقل تكلفة ممكنة، اي يتعلق بخطة، اذ جوهر الخطة هو تحديد وسيلة تحقيق هذا الهدف. وتكون الخطة اقتصادية اذا ما تعلقت بالنشاط الاقتصادي،

(١) Economic rationality; rationalité économique استخدمنا هذا الاصطلاح في اللغة العربية للمرة الاولى في المحاضرات التي اقيمت على طلبة السنة الاولى لكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية في العام الجامعي ١٩٦٥/٦٤ وذلك للفرقة بين الرشادة الاقتصادية وترشيد Rationalisation النشاط الاقتصادي. وكذلك بينها وبين صفة الرشيد Rational.

اي ذلك النشاط الخاص بانتاج وتوزيع الاشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة افراد المجتمع.

ولكن هل من الممكن ان نعتبر اي خطة تتعلق بنشاطات اقتصادية خطة بالمعنى الذي اصبح فيه اصطلاح الخطة ملازما للتخطيط الاقتصادي بالمعنى الذي اصبح لهذا الاخير في مجال التفرقة بين اقتصاديات مخططة واقتصاديات تعمل عن طريق الاداء التلقائي لقوى السوق؟ لكي يمكن اعتبار الخطة كذلك اي خطة تتعلق باقتصاد يأخذ صفة الاقتصاد المخطط يتعين ان تكون الخطة محتوية لكل الحياة الاقتصادية للجماعة او على الاقل للقطاعات التي تلعب الدور الاستراتيجي في حياة الجماعة الاقتصادية. يزيد على ذلك ان وجود الخطة لا يكفي لاعتبار الاقتصاد مخططا، فقد يتم تحضير الخطة على غير اساس من الواقع او على اساس خاطئ فلا يكون لها حظ من التنفيذ العملي. وكذلك الحال في حالة عدم تنفيذ الخطة (التي قد تكون سليمة في ذاتها) لعدم توافر الشروط التنظيمية اللازمة لقيام عملية التخطيط في هاتين الحالتين توجد الخطة ولكن الاقتصاد الوطني لا يسير وفقا لها ويظل يسير سيرا تلقائيا غير مخطط.

لايضاح ذلك سنقوم بالتفرقة بين انواع مختلفة للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع وهو المعنى الذي يغطي كافة محاولات تطبيق مبدأ الرقابة الاقتصادية في ظل التكوين الاجتماعي الرأسمالي وبين الخطة الاقتصادية بالمعنى الذي اصبح ملازما للاقتصاديات المخططة اي الاقتصاديات التي تعرف طريقة الانتاج الاشتراكية. عن طريق التعرف على الانواع المختلفة للخطة بالمعنى الواسع واستبعادها الواحدة بعد الاخرى نصل الى الخطة الاقتصادية بالمعنى الدقيق،

اي بالمعنى الذي اصبح له مفهوما اصطلاحيا يرتبط بالاقتصاديات الاشتراكية.

الانواع المختلفة للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع:

يمكن تعريف الخطة بالمعنى الواسع بأنها السيطرة المتعمدة - او محاولة السيطرة - لوحدة تنظيمية او لمجموعة ما على قوى اقتصادية بقصد تحقيق هدف - او الاستمرار في محاولة تحقيق هدف - يعد في لحظة زمنية معينة هدفا وفقا لحجم الوحدة الاجتماعية التي تقوم باعداد الخطة ومحاولة تنفيذها، اي وفقا للنطاق الذي تتخذ في حدوده القرارات الخاصة المتعلقة بالقوى الاقتصادية محل الاعتبار. وفقا لذلك المعيار يمكن تمييز:

- **الخطة الاقتصادية الفردية:** الفرد، او العائلة، في محاولته لتنظيم حياته في حدود امكانياته المحدودة بقصد تحقيق اقصى اشباع يقوم بوضع نوع من الخطة تهدف الى استخدام الموارد المحدودة لتحقيق الهدف المنشود.

- **الخطة الاقتصادية للمشروع:** القيام بخطة اقتصادية بالمعنى الواسع هو شرط استمرار وبقاء المشروع الفردي في ظل الانتاج الرأسمالي. في هذا المشروع نجد اول مناسبة واعية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية. فالمنظم يحاول بطريقة مقدمة^(١) في ظل ظروف السوق - وتوقعاته بالنسبة لها - ان يستخدم الموارد التي تحت تصرفه المباشر على نحو يحقق له هدفه وهو تحقيق اقصى ربح او اقل خسارة ترقبا لربح يأتي فيما بعد. في ظل المنافسة الكاملة يقوم كل مشروع - في محاولته لتحقيق اقصى ربح - بالانتاج وفقا لخطة مرسومة مقدما ومبنية على توقعاته الخاصة بامكانيات البيع. هذا النوع

(١) à priori

من الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع هو ما يعرف باصطلاح الادارة العلمية للمشروع^(١). هذا في الوقت الذي تحكم فيه العملية الانتاجية بأكملها بميكانيزم الاثمان، بقوى السوق التي تنظم عملية الانتاج بصفة لاحقة^(٢). بمعنى آخر بينما يتميز الوضع بنوع من التنظيم المقدم في داخل الوحدة الانتاجية يكون تنظيم عملية الانتاج الاجتماعي تنظيما لاحقا، اذ أن توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة يتم على نحو تلقائي لا تظهر نتيجته - المواتية او غير المواتية من وجهة نظر المجتمع بأكمله - الا في نهاية الفترة الانتاجية اي بعد ان يكون قد تم كل شيء بناء على الاف القرارات الفردية التي يتخذها الافراد. مع تطور شكل السوق على نحو الاحتكار او منافسة القلة تحاول المشروعات الكبيرة التغلب على هذا للتناقض بين هذين النوعين من التنظيم: تنظيم الانتاج في داخل الوحدة الانتاجية، وتنظيما يحقق نوعا من الرشادة الاقتصادية لاجزاء العملية الاقتصادية، وتنظيم الانتاج على نطاق المجتمع تنظيما تلقائيا يحرم النظام في مجموعه من الرشادة الاقتصادية. ومن ثم تسعى هذه المشروعات - بهدف السيطرة على السوق - الى تخطيط الانتاج في الصناعة او مجموعة الصناعات التي تسيطر عليها، هذا يقودنا الى نوع اخر من انواع الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع.

- الخطة الاقتصادية لصناعة او لمجموعة من الصناعات: بواسطة

هذه الخطة تحدد اهداف معينة للصناعة وهي، العمل على عدم تقلب اثمان منتجاتها، تنظيم العمالة والتخلص من التبديد الناتج من المنافسة بين الوحدات

(١) Scientific management

(٢) à posteriori

الانتاجية، تحقيق وضع تنظيمي معين: ترست، كارتل، شركة قابضة، وذلك للوصول الى اهداف معينة في الصناعة محل الاعتبار. هذا هو ما يطلق عليه **ترشيد الصناعة**^(١). في محاولتها لتحقيق اهداف الترشيذ هذه تميل الصناعات الى ان تتطور الى الشكل الاحتكاري (وذلك حتى تفيد من مزايا الانتاج الكبير ومن مزايا السيطرة في السوق). وكاحتكارية هي في وضع يمكنها من استغلال وحدات اخرى توجد في مركز اقتصادي اضعف. في حالات كهذه تتور المطالبة بعد الفكرة الاساسية للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع حتى تشمل الاقتصاد بأكمله خالقة بذلك المجال الذي قد توجد فيه خطة اقتصادية بالمعنى الضيق. لكي نصل الى هذه الخطة يتعين علينا ان نستعرض بعض اشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، اذ ليس كل تدخل للدولة في العمل الحر لقوى السوق من قبيل التخطيط الاقتصادي بالمعنى الذي اصبح مرتبطا بطريقة اداء الاقتصاديات الاشتراكية.

- الخطة الاقتصادية والصور المختلفة لتدخل الدولة: هناك اولا

ما يعرف اصطلاحا بتدخل الدولة^(٢) وهو ما يتضمن بعض التدخل المتعمد من جانب الدولة في عمل نظام السوق ولكنه لا يتضمن تخطيط النظام بأكمله. الجوهرى بالنسبة لهذه الصورة من تدخل الدولة انها بينما تعدل من الشروط التي يعمل في ظلها نظام السوق في سبيل توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة، فانها لا تزال تترك النتيجة النهائية غير محددة متوقفة على القرارات الفردية. الامر هنا يستلزم تدخل الدولة تدخلا قد يكون متكررا

(١) The rationalisation of industry

(٢) Interventionism

ولكنه ليس منتظما. هذا النوع من التدخل يمكن اعتباره الشكل البدائي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومثاله حماية الدولة للصناعة الوليدة عن طريق محاولة جعل السوق المحلية خالصة لها والحيلولة دون قيام منافسة من الصناعات المتشابهة في الخارج الأقوى من الصناعة المحلية. تتم هذه الحماية عن طريق سياسة تجارية (فرض رسوم جمركية على الواردات من السلع المماثلة للسلع المنتجة محليا مثلا) تمنع أو تقيد من دخول سلعة منافسة الى اقليم الدولة. مثاله كذلك تدخل الدولة لحماية اوضاع معينة مكتسبة بواسطة مشروعات احتكارية أو مشروعات في سوق تسوده منافسة القلة. عندما تكون اجراءات التدخل قد اتخذت لحماية مجموعة معينة من المنتجين أو المستهلكين قد يترتب على التدخل اقلال كفاءة الاقتصاد القومي لحساب هذه المجموعة.

هناك ثانيا ما يعرف اصطلاحا بتوجيه الدولة للاقتصاد الوطني، وهو يتضمن تدخلا منتظما من جانب الدولة يهدف الى توجيه الاقتصاد نحو غايات معينة يلزم على القائمين بالنشاطات الاقتصادية، أي المشروعات الفردية، تحقيقها دون ان تقوم الدولة بأن تحدد لهذه المشروعات الوسيلة أو الوسائل التي يتم عن طريق اتباعها تحقيق الغايات. هذه الصورة من تدخل الدولة تمثل نوعا من السياسة الاقتصادية المفصلة.

هذه الصور من تدخل الدولة لا تعد من قبيل التخطيط الاقتصادي بالمعنى الذي اصبح مرادفا للميكانيزم الذي تعمل من خلاله الاقتصاديات الاشتراكية. إذ فضلا عن غياب الخصائص الأخرى التي تميز طريقة الانتاج الاشتراكية، وهي انها طريقة للانتاج تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وتهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية، فان تدخل الدولة يقتصر على تحديد

اهداف تأمل الوصول اليها دون ان تحدد الوسائل التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذه الاهداف. حتى في الحالات التي تقوم فيها الدولة بتحديد بعض الوسائل فانها تترك النتيجة النهائية متوقفة على العمل التلقائي لقوى السوق، الامر الذي لا يضمن تنسيق النشاطات الاقتصادية المختلفة الذي هو من جوهر التخطيط الاقتصادي.

- الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق: لم يبق الا تلك النوع من تدخل الدولة الذي يتمثل في تدخل عضوي في الحياة الاقتصادية لا يهدف فقط الى ضمان سير معين للاقتصاد وانما الى تحقيق تغيير مستمر في هيكل الاقتصاد القومي. يتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل تهدف الى توزيع الموارد الانتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن الاقتصاد القومي من تحقيق اهداف معينة تختلف وفقا لمرحلة التطور التي يمر بها هذا الاقتصاد، على ان تنسق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الانتاج والاستهلاك. تحديد الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه في هذا المجال يمثل الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق، اي بالمعنى الملازم للاقتصاديات الاشتراكية. الامر هنا يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية الجوهرية: اي المنتجات تنتج والكمية التي يتم انتاجها، كيفية وزمان ومكان انتاجها، مصير هذه المنتجات بعد انتاجها، للاستعمال النهائي في الاستهلاك او للاستعمال في الانتاج، وفي اي فروع الانتاج.. الى غير ذلك من القرارات الواعية التي تتخذها السلطات القائمة على اساس دراسة شاملة للامكانيات الاقتصادية للمجتمع. سنرى بعد لحظات ان الامر لا يمكن ان يتعلق بقرارات تحكمية اذ هذه ليست من التخطيط في شيء (وان كانت التجربة العملية لا تستبعد اتخاذ مثل هذه القرارات). لكي تتمكن هذه السلطات من اتخاذ مثل هذه القرارات

يتعين ان يكون لها السيطرة الفعلية على ما تحت تصرف الجماعة من موارد وقدرات انتاجية. فالقدرة على التصرف هي اول متطلبات الخطة الاقتصادية بهذا المعنى. وهذه القدرة لا توجد في غياب الملكية الجماعية على الاقل للجزء الامم من الموارد الانتاجية للجماعة، مما يخلق التلازم بين التخطيط الاقتصادي كظاهرة سائدة وبين التكوين الاجتماعي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج، اي التكوين الاجتماعي الاشتراكي، (سنرى بعد لحظات ان الامر لا يحتم استبعاد وجود قطاع خاص للنشاط الاقتصادي على الاقل اثناء مرحلة انتقالية).

على هذا النحو يمكننا اجمال القول بأن الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق، اي بالمعنى الذي يقصد عند الكلام عن الخطة في الاقتصاديات الاشتراكية، ليست خطة تنبؤ (بالمعنى الذي لهذا الاصطلاح في مجال تقرير السياسة الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية) ولكنها خطة ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص (في حالة وجود هذا الاخير) لا تحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومي في مجموعه خلال فترة قائمة وانما تحدد كذلك الاعمال الاقتصادية الملموسة على نحو يضمن للعملية الاقتصادية سيراً متناسقاً دون تناقض بين جوانبها المختلفة. جوهر الخطة الاقتصادية بهذا المعنى ان:

* انها تأخذ في الاعتبار الحياة المستقبلية للجماعة اذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفا تسعى لتحقيقه، اي تحدد للاقتصاد القومي في مجموعه غاية معينة، وهو ما يعبر عنه عادة «بغائية التخطيط».

* انها تتضمن ترشيح استخدام موارد الجماعة بطريقة تمكنها من

تحقيق الهدف عن طريق ضمانها سير الاقتصاد سيرا خاليا من المتناقضات التي قد تعرقل عمله.

* انها تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الانتاجية موضوع الخطة.

* انها تحل السيطرة الاجتماعية محل القرارات الفردية المتعلقة باستخدام تلك الموارد. ومقتضى هذه الخصيصة ان تكون سيطرة الجماعة على مواردها الانتاجية كافية لتمكينها من العمل على تحقيق هدفها، ولا يأتي ذلك الا بوجود قطاع اشتراكي يشغل من الاقتصاد حيزا يمكنه من ان يكون محور عملية الانتاج الاجتماعي.

تلك هي الخطة الاقتصادية بالمعنى الذي يلزم طريقة الانتاج والتي يمكن القول معها - اذا ما لقيت الخطة حظا من التنفيذ العملي - بان الاقتصاد اقتصاد مخطط ولا يخضع للعمل التلقائي لقوى السوق. والخطة على هذا النحو هي وسيلة تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع.

- التخطيط الاقتصادي وتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق

المجتمع: نعرف ان المجهود الانساني، العمل، مجهود واع.. كل نشاط فردي او نشاط تقوم به مجموعة صغيرة هو نشاط هادف يسعى الى تحقيق نتيجة معينة يختار لها وسيلة ما. نعرف كذلك ان الوحدة الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالي (المشروع) تحدد لنفسها مقدما - في اثناء قيامها بالنشاط الانتاجي - هدفا تسعى الى الوصول اليه في خلال الفترة القادمة. وهي تتخير الوسيلة التي ينجم عن اتباعها تحقيق النتيجة بأقل تكلفة. مبدأ الرشادة الاقتصادية اذن هو الذي يحكم سلوك الوحدة الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالي. ولكن بينما النشاطات الاقتصادية الفردية نشاطات هادفة تسعى الى تحقيق نتائج

متباينة محكومة في سعيها بمبدأ تحقيق أقصى نتيجة بأقل مجهود فإن النتيجة العامة لمجموع هذه النشاطات - النتيجة على مستوى المجتمع - تتحقق من خلال النشاطات الفردية العديدة، أي تمثل نتيجة تفاعل العديد من النشاطات المختلفة والمتضاربة. النتيجة الاجتماعية إذن لم تكن نتاج تخير لكأ وسيلة للوصول إلى هدف اجتماعي. بعبارة أخرى، ولو أن كل قرار تتخذه الوحدة الانتاجية يصدر بوعي وتبدير من جانب المنتج وتكون نتيجته مقصودة مقدما إلا أن النتيجة النهائية (لمجموع القرارات الفردية) تحدث تلقائيا دون أن تكون في حسابان أحد بطريقة مقدمة واعية. بعبارة ثالثة، بينما تجد نتيجة كل نشاط فردي رعاية مقدما فإن النتيجة الاجتماعية تترك شأنها لتكون محصلة النتائج المختلفة الناجمة عن النشاطات الاقتصادية المتضاربة، فالنتيجة على مستوى المجتمع لا تلقي رعاية مقدمة. ففي مجال الانتاج مثلا بينما كل مشروع يرسم سياسته الانتاجية لتحقيق أقصى ربح في الفترة القادمة قد تأتي النتيجة في نهاية الفترة مخيبة لآمال جميع المنتجين ومحققة للمجتمع بأكمله أزمة اقتصادية تنعكس في تبيد للموارد الانتاجية للجماعة مع بقاء حاجات افرادها دون اشباع. ومن ثم فتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الوحدة الانتاجية محدود بعدم استطاعة الجماعة بأكملها اخضاع نشاطها - الاقتصادي - أو عملية الانتاج الاجتماعي - لهذا المبدأ.

من الوقت الذي تصبح فيه النتيجة الاجتماعية لمختلف النشاطات الاقتصادية هدفا تعمل الجماعة على تحقيقه في خلال فترة زمنية مقبلة (وهذا الوقت يتحدد تاريخيا بوصول المجتمع البشري إلى مرحلة معينة من مراحل تطوره) وتخير أكفأ الوسائل الموصلة لهذا الهدف تكون بصدد محاولة المجتمع تحقيق الرشادة على نطاق المجتمع. يتم ذلك عن طريق التخطيط الاقتصادي.

ترشيد النشاط الاقتصادي للمجتمع بأكمله يستلزم ان تكون الغايات التي تسعى الوحدات الانتاجية المتعددة الى تحقيقها خاضعة لغاية تحتوي عملية الانتاج الاجتماعي في مجموعها. بعبارة اخرى، تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومي (استخدام الموارد الانتاجية علي نحو يحقق اكبر نتيجة ممكنة) يتطلب تنسيق نشاط الوحدات الانتاجية المختلفة على نحو يدمج غاياتها المختلفة في غاية عامة مشتركة توجه النشاط الاقتصادي للمجتمع في مجموعه. هذا التنسيق هو جوهر التخطيط الاقتصادي.

وقد رأينا كيف انه قد نشأت في ظل الانتاج الرأسمالي حاجة الى تخطي حدود الرشادة الاقتصادية الفردية ومحاولة تنسيق نشاطات مجموعات معينة من المشروعات الفردية، الامر الذي عرّفناه تحت اصطلاح ترشيد الصناعة. وهي محاولات نشأت في مجال النشاطات التي تركز فيها رأس المال وتمركزت بالتالي عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بهذه النشاطات، ثم زادت اهميتها مع قيام الدولة ببعض انواع النشاط الاقتصادي. ولكن هذه المحاولات لتوسيع نطاق الرشادة الاقتصادية تصطدم بكون الموارد الانتاجية تحت سيطرة افراد او مجموعات متعددة - مملوكة ملكية خاصة لها تتضارب مصالحهم الامر الذي يحول دون امكان وجود هدف واحد مشترك يخصص جميع الموارد الانتاجية لتحقيقه، ويحول بالتالي دون توسيع نطاق الرشادة الاقتصادية حتى تشمل الاقتصاد الوطني بأكمله.

اما في ظل التكوين الاجتماعي الاشتراكي فان الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تحول طبيعة الوحدة الانتاجية وتجعل منها وحدة اشتراكية (او مشروعا اشتراكيا). تحقيق اقصى ربح يكف عن ان يكون الهدف المباشر للوحدة

الانتاجية. نشاط هذه الوحدة يخضع لغاية اجتماعية تعبر عنها خطة الاقتصاد الوطني. هذه الخطة تعرف الغاية الاجتماعية بطريقة كمية تتمثل عادة في الوصول الى مستوي معين من الدخل القومي. كما تقرر الخطة الوسائل الرئيسية التي تخدم تحقيق تلك الغاية: كحجم وتوزيع الاستثمارات، انتاج كل فرع من فروع الانتاج الصناعي والزراعي، حجم العمالة، توزيع الناتج الصافي، الخ. كما تحدد الخطة الدور الذي يتعين ان تقوم به كل وحدة انتاجية في سبيل تحقيق تلك الغاية.

هذا ويتعين مراعاة انه وان كان الريح لا يزال موجودا في الوحدة الانتاجية الاشتراكية فان ذلك لا يعني ان يكون تحقيقه هو الهدف من اتخاذ قرارات الانتاج وانما تحقيق الفائض في داخل الوحدة الانتاجية يصبح وسيلة خاضعة للغاية الاجتماعية كما تعبر عنها الخطة الاقتصادية. فهذه الاخيرة هي التي تحدد استخدامات هذا الفائض، فالفائض لا يذهب الى العاملين في المشروع، وانما يخصص للاستخدامات التي تحقق الهدف الاجتماعي. فقد يخصص جزء لاداء خدمات يستفيد بها العاملون في الوحدة الانتاجية. كما قد يخصص جزء منه لتغطية بعض الاستثمارات في الوحدة الانتاجية. كما يذهب جزء كبير منه الى الدولة لاستخدامه في تمويل الاستثمارات التي يتم تقريرها علي مستوى الاقتصاد الوطني في مجموعه، هنا يكون الريح عاملا منشطا في تحقيق الاعمال التي ترد في الخطة ووسيلة التحقق مما اذا كان سلوك الوحدة الانتاجية يتفق والرشادة الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد الوطني بأكمله. بعبارة اخرى، الريح في الوحدة الانتاجية الاشتراكية يكف عن ان يكون الهدف من قيام هذه الوحدة بالانتاج ويصبح معيار الحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية في عملها - اي في قيامها بالدور اللازم لتحقيق الغاية الاجتماعية كما

تترجمها خطة الاقتصاد الوطني. على هذا النحو تنمّج اهداف النشاط الاقتصادي للوحدات الانتاجية المختلفة في هدف اجتماعي مشترك تعبر عنه الخطة التي تحتوي عملية الانتاج الاجتماعي في مجموعها. الوعي بذلك يحصننا ضد نوعين من الخطأ كثيري الوقوع. الاول يقع فيه البعض عندما يرى ان في مجرد وجود الريح في المجتمع الاشتراكي دلالة علي ان طبيعة الوحدة الانتاجية لا تختلف في ظل الانتاج الاشتراكي عنها في ظل الانتاج الراسمالي اذ في تلك اغفال للفرق بين الريح كهدف للانتاج تحصل عليه الفئة الاجتماعية المسيطرة قانونا وفعليا (او فعليا فقط) على وسائل الانتاج وبين الريح كمعيار لكفاءة الوحدة الانتاجية في قيامها بدور في تحقيق غاية اجتماعية عبرت عنها خطة الاقتصاد الوطني. النوع الثاني من الخطأ يقع فيه بعض اخر عندما يتوهم ان تحول الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى ملكية جماعية يتضمن زوال الريح كهدف للانتاج وكمعيار لقياس كفاءة الوحدة الانتاجية. وزوال الريح بالصفة الاولى لا يعني زواله بالصفة الثانية، كما رأينا.

ولكن اذا كان التخطيط الاقتصادي هو اداة المجتمع الاشتراكي في محاولته تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد الوطني في مجموعه، ومن وجهة نظر المجتمع بأكمله، اي محاولة رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي مقدما وتخير أكفأ الوسائل لتحقيق تلك النتيجة، فهل يعني ذلك ان التطور الاجتماعي لم تعد تحكمه القوانين الموضوعية؟ الاجابة على هذا السؤال تدعونا الي الوقوف قليلا عند التخطيط الاقتصادي في علاقته بالقوانين الموضوعية التي تحكم التطور الاجتماعي.

- التخطيط الاقتصادي والقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي:

نعرف ان العملية الاقتصادية تتمثل في مجموع النشاطات الاقتصادية لافراد المجتمع في تكرارها المستمر. ونعرف ان هذه النشاطات تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الافراد، ونعرف كذلك ان القوانين الاقتصادية وان كانت مستقلة عن ارادة الافراد فان طريقة ادائها ليست بالاحتم كذلك^(١). من وجهة النظر هذه يفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية استقلالا عن ارادة الانسان وقوانين اقتصادية تعمل بطريقة واعية. في الحالة الاولى يقال ان العملية الاقتصادية عملية تلقائية او عفوية حيث القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل عملا تلقائيا. فرغم ان كل نشاط اقتصادي فردي نشاط يسعى الى تحقيق هدف ما الا ان النتيجة الاجتماعية لمجموع النشاطات الفردية تتحقق - كما رأينا - تلقائيا. النتيجة الاجتماعية ثمرة النشاطات الفردية المتعددة، فكل نشاط فردي قد ساهم في تحقيقها، ولكنها نتيجة تحدث تلقائيا اذ لم تكن في حسبان اي من الافراد عند قيامه بنشاطه الفردي محاولا تحقيق غاية معينة هي غاية فردية. فدور الافراد - في قيامهم بالنشاطات الفردية المتعددة والتي قد تكون متضاربة - يقتصر على تهيئة الشروط اللازمة لتحقيق نتيجة ما على نطاق المجتمع دون ان تكون هذه النتيجة قد حظيت بالرعاية مقدما. بهذه الطريقة التلقائية تعمل القوانين الاقتصادية في الاقتصاديات السابقة على الاقتصاد الاشتراكي المخطط. اما في الحالة الثانية فيقال ان العملية الاقتصادية عملية واعية، او مخططة من حيث ان القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل بطريقة واعية، من سبيل الدراسة المفصلة للواقع الاجتماعي في حاضره

(١) انظر ما قلناه سابقاً في الفصل الثاني من الباب الأول.

وماضيه والتعرف على القوانين الموضوعية لتطور الاقتصاد. في هذه الحالة نكون بصدد وضع مشابه لاستخدام التكنيك الحديث لقوانين الطبيعة، فاكتشاف القانون الموضوعي الذي يحكم ظاهرة معينة، أي اكتشاف العلاقة المنتظمة بين عناصر الظاهرة في تفاعلها، بين شروط معينة والاثار المترتب على هذه الشروط، يمكننا من تهيئة الشروط كلما اردنا للنتيجة تحقيقا. بمعنى آخر، هذا الاكتشاف يمكننا من اتخاذ هذه النتيجة كهدف والعمل على توفير الشروط اللازمة لتحقيقها كوسيلة للوصول اليها. فالامر لا يتعلق الآن بإزالة عمل القوانين الاقتصادية وانما بخلق الشروط التي تعمل في ظلها القوانين على نحو يجعل نتيجة عملها تتطابق مع ما قصده الافراد في مجموعهم: النتيجة الجماعية للنشاطات الاقتصادية يمكن تصورها مقدما واتخاذها هدفا ثم تهيئة الشروط اللازمة للتوصل اليها. الرعاية المقدمة للنتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي ومحاولة تخير أكفا الوسائل لتحقيقها عن طريق تنسيق جهود الوحدات الانتاجية المتعددة هما - كما رأينا - جوهر التخطيط الاشتراكي^(١).

على هذا النحو القول بأن العملية الاقتصادية عملية واعية او مخططة يعني عملية تكون في خلالها طريقة عمل القوانين الاقتصادية الموضوعية واعية بالمعنى الذي انتهينا من شرحه. ومن ثم فهو لا يعني ان التطور قد كف عن ان يكون محكوما بقوانين موضوعية. اكتشاف هذه القوانين يمكن من معرفة

(١) القول بطريقة العمل الواعية للقوانين الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي المخطط ينسحب على قانون القيمة وقوانين المبادلة المرتبطة به، أي القوانين التي تحكم علاقات الاثمان (بما في ذلك قانون العرض والطلب) مفهوم قانون القيمة والدور الذي يلعبه في الاقتصاد الاشتراكي المخطط والاثار التي تترتب على ذلك، كل هذه مثلث - ولا تزال - موضوعا لمناقشات نظرية واسعة النطاق بين الاقتصاديين في المجتمعات الاشتراكية والمجتمعات الغربية ولن نتعرض هنا لهذه المشكلات، وانما سنتلقى عناية خاصة في القسم الثالث من هذا المؤلف.

اتجاه التطور ومن ثم العمل له مقدما، لكي تتحقق النتائج اذا تهيأت شروط تحقيقها. يترتب على ذلك ان القرارات الاقتصادية المتعلقة بسير العملية الاقتصادية المخططة لا يمكن ان تكون قرارات تحكمية لا تستند على تفهم سليم للواقع الاقتصادي المراد تخطيطه. جزاء هذه القرارات في حالة اتخاذها هو انعدام فعاليتها انعداما يتركنا مع عملية اقتصادية تسير سيرها التلقائي.

التخطيط الاقتصادي والقطاع الخاص:

اعادة تنظيم المجتمع على نحو اشتراكي - وتخطيط العملية الاقتصادية بالتالي - مسألة اجتماعية سياسية. في حالة اختيار الجماعة بناء مجتمع اشتراكي لا يكون الانتقال الى هذا المجتمع فجائيا، اذ عملية التغيير الجذري للهيكل الاجتماعي عملية طويلة معقدة. فاذا ما كانت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة اشتراكية فان الانتقال يكون مؤكدا في خطواته التدريجية. في هذه الحالة يظل القطاع الخاص مباشرا لبعض النشاطات الاقتصادية على نحو يطول او يقصر وفقا لظروف كل مجتمع وما ينتهي اليه الوضع السياسي والاجتماعي فيه. كل هذه امور تتحدد على مستوى اجتماعي وسياسي وتخرج عن نطاق دراستنا هذه. والذي يهمنا في هذا المجال ما يأتي: في الحالة التي يوجد فيها قطاعان اشتراكي وخاص ما هي الشروط اللازمة من الناحية التنظيمية لكي نوفّر - من الناحية الفنية - الحد الأدنى اللازم لامكانية تخطيط العملية الاقتصادية. اذ مما لا شك فيه انه لكي يكون التخطيط فعالا يتعين تمكين هيئات التخطيط من ان تعامل من يدير كل وحدة انتاجية كمسؤول عن وحدة تمثل جزءا من القطاع الاشتراكي، الامر الذي لا يتحقق في حالة ما اذا كانت الوحدة الانتاجية مملوكة ملكية خاصة او واقعة تحت السيطرة الفعلية

لفرد او لمجموعة افراد تتضارب مصلحتهم مع المصلحة العامة. من ناحية اخرى التخطيط الاقتصادي لا يمكن ان يقوم دون معرفة دقيقة بكيفية سير الجهاز الانتاجي في الجماعة، ومن ثم كانت الاحصاءات المتعلقة بالموارد الانتاجية وبنفقات الانتاج والفائض وغير ذلك شرطا حيويا لتحضير الخطة. سيادة القواعد التي تحكم النشاط الفردي (بما فيها سرية الاعمال) في القطاع الخاص يجعل البيانات والاحصاءات اضرال من ان تمكن من اعداد خطة عامة.

وجود قطاعين للنشاط الاقتصادي يعني ان موارد الجماعة توزع من حيث السيطرة بين هذين القطاعين. اذا كان الهدف من التخطيط هو استخدام الموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف الجماعة أكفاً استخدام ممكن فان ذلك يشمل الموارد الموجودة تحت سيطرة كل من القطاعين. هذا الهدف يتعين ان يترجم اذن في محاولة تطوير كل من القطاعين بصفة مطلقة على ان يكون معدل نمو القطاع الاشتراكي اسرع من معدل نمو القطاع الخاص. نمو القطاعين بصفة مطلقة يعني ان الموارد الموجودة تحت تصرف كل من القطاعين تستخدم استخداما يسهم في نمو الاقتصاد القومي، ونمو القطاع الاشتراكي بمعدل اسرع من معدل نمو القطاع الخاص يسمح للاول بزيادة مستمرة في اهميته النسبية، اي اهميته بالنسبة للقطاع الخاص، الامر الذي يزيد دوره الاستراتيجي في عملية التطور المخطط تاكيدا. لكي يكون تنفيذ هذه السياسة ممكنا ولكي نضمن عمل القطاع الخاص في اطار الخطة العامة للاقتصاد القومي يتعين ان يكون تنظيم الوضع بالنسبة للقطاعين قائما على الاسس الاتية:

١ - تحديد حجم القطاع الاشتراكي، اي تحديد القدر من وسائل الانتاج المملوكة ملكية جماعية رهين باعتبارات ثلاث:

*** الاعتبار الاول اعتبار اجتماعي سياسي مؤداه حرمان القوى السياسية المعادية (خارجية كانت او داخلية) من سيطرتها الاقتصادية.**

*** الاعتبار الثاني متعلق بسيطرة القطاع الاشتراكي على القدر من وسائل الانتاج الذي يمكنه من ان يلعب الدور الاستراتيجي في عملية الانتاج الاجتماعي في تطورها.**

*** الاعتبار الثالث يتمثل في انه فيما وراء القدر لكفالة الاعتبارين السابقين يكون التوسع في القطاع الاشتراكي مرهون بالقدره علي ادارة وحداته الانتاجية ادارة اكفا. في غياب تلك القدرة قد يكون من الافضل - من الناحية الفنية - البحث عن وسائل اخرى تضمن ان يصب جزء اكبر من الفائض الاقتصادي الذي يخلق في القطاع الخاص نحو التوسع في القطاعات الاقتصادية المطلوب تنميتها وان يكون عمل هذا القطاع في اطار الخطة العامة للاقتصاد القومي.**

ايا ما كان الامر فالقطاع الاشتراكي يتعين ان يشمل الصناعات الرئيسية وخاصة الثقيلة والمشروعات التي تصب فيها مدخرات الجماعة كالبنوك ومؤسسات التأمين. على هذا النحو يمكن تعبئة المدخرات الصغيرة من ناحية وممارسة رقابة غير مباشرة على سير القطاع الخاص من ناحية اخرى، اذ ان خدمات الصناعات الثقيلة والالتزام اساسية للنشاط الفردي.

٢ - اذا ما تحدد حجم القطاع الاشتراكي في وقت ما يتعين ان تحدد النشاطات التي يكون لكل من القطاعين العمل فيها مستقلا تحديدا واضح المعالم، وان تحدد الشروط التي يعمل في ظلها القطاع الخاص حتى يتهيأ له جو يبعد به عن الاحجام والتردد.

٣ - الا تكون كمية وسائل الانتاج التي يملكها القطاع الخاص كبيرة بدرجة تخل بتوزيع متساو للدخل.

٤ - ان تسود المنافسة في القطاع الخاص، ومقتضى ذلك الحيلولة بين المشروعات الفردية وقيام اي وضع احتكاري.

٥ - ان ترسم الخطة في جزئها المتعلق بالقطاع الخاص بالتعاون مع ممثلي رجال الاعمال (كاتحادات الصناعات والغرف التجارية).

٦ - ان يخصص للقطاع الخاص نصيبا من موارد الجماعة.

٧ - ان تمارس سياسة اثمان تحقق رقابة فعالة على القطاع الخاص عن طريق تأثيرها على الائتمان والاجور والارياح. ويسهل تنفيذ هذه السياسة عندما تكون تجارة الجملة الداخلية ضمن القطاع الاشتراكي. ويمكن تكملة سياسة الثمن هذه باتباع نوع من التمييز في منح الائتمان للمشروعات الفردية يؤدي الى تشجيع انشاء المشروعات التي يكون في انشائها ضمان اكبر لتحقيق اهداف الخطة.

٨ - قد يكون في قيام المشروعات المختلطة تحقيق لرقابة الدولة على رأس المال الفردي.

تلك هي الاعتبارات التي يتعين اخذها في الحسبان والتوصل الى حل ازاء كل منها اذا روى الاحتفاظ بجزء من القوى الانتاجية تحت سيطرة القطاع الخاص في مجتمع اشتراكي. قيام تنظيم الاقتصاد على هذه الاسس يمثل حدا ادنى يمكن من تخطيط عملية الانتاج الاجتماعي لتطورها.

على هذا النحو يتحدد مفهوم التخطيط الاقتصادي. مفهوم ذلك لا يرجع

الي حالات وجود الخطة الاقتصادية التي ترسم في داخل وحدة انتاجية او في داخل صناعة او حتى مجموعة من الصناعات في اقتصاد يسير من خلال العمل التلقائي لقوى السوق. وهو يستبعد كذلك الصور المختلفة لتدخل الدولة التي لا ترتقي الى مرتبة تطوير الاقتصاد القومي من خلال خطة عامة ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص (في حالة وجوده)، وهي خطة لا تحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد الوطني في مجموعه خلال فترة معينة قادمة، وانما تحدد كذلك الاعمال الاقتصادية المادية علي نحو يضمن للعملية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة. معيار استبعاد الصور المختلفة لتدخل الدولة التي لا ترتقي الى مرتبة التخطيط الاقتصادي بهذا المعنى هو انها تترك النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادي في مجموعه متوقفة على العمل التلقائي لقوى السوق. الهدف من التخطيط الاقتصادي هو تحقيق الرشادة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي للجماعة مقدما، وتخير اكفا الوسائل للتوصل اليها، الامر الذي لا يعني ان التطور الاقتصادي قد كف عن ان يكون محكوما بقوانين موضوعية وانما يعني ان طريقة عمل هذه القوانين - على الاقل الرئيسي منها - لم تعد تلقائية وانما اصبحت واعية. واذا كان التخطيط الاقتصادي يستلزم سيطرة الجماعة على القوى الانتاجية المادية فان ذلك لا يحتم ان تكون سيطرة الجماعة شاملة لكافة القوى الانتاجية المادية، على الاقل في خلال مرحلة اولى من مراحل التطور للاقتصاد الاشتراكي. الا انه اذا ارتأت الجماعة الإبقاء على بعض النشاط الخاص فالتخطيط الاقتصادي لعملية الانتاج الاجتماعي يستلزم تنظيما يضمن للقطاع الاشتراكي دورا استراتيجيا في عملية الانتاج وتوسعا بمعدل اعلى من معدل نمو النشاط الاقتصادي في داخل القطاع الخاص، كما

يضمن توسع هذا القطاع الاخير في داخل الاطار العام لخطة الاقتصاد القومي.

* * *

بهذا يتضح ارتباط التخطيط بشكل تاريخي لعملية الانتاج الاجتماعي، كما تعرض في تكوين اجتماعي معين يتسع فيه نطاق العمل الواعي للانسان كمحرك للتاريخ. ذلك هو التكوين الاجتماعي الاشتراكي. التطور الكمي نحو اقتصاد مخطط اخذ مكانا في التكوينات الاجتماعية السابقة على التكوين الاجتماعي الاشتراكي . ولكن مع توفر الشروط اللازمة تاريخيا لوجود هذا المجتمع الاخير، ومع توافر هذه الشروط فقط، يمكن القول باننا بصدد اقتصاد مخطط، بصدد محاولة المجتمع تحقيق الرشادة الاقتصادية على نحو يحتوي عملية الانتاج الاجتماعي في سيرها التاريخي، بصدد اقتصاد لا يتوقف فيه النتيجة النهائية على العمل التلقائي لقوى السوق الذي يتم من خلال القرارات الفردية المتضاربة وانما على الخطة التي تسعى الى تنسيق النشاطات الاقتصادية تنسيقا مقدما وتحقيق اداء متوازن للعملية الاقتصادية عن طريق تنفيذ ما ورد في الخطة.

* * *

الان وقد قمنا بتعريف طرق الانتاج بصفة عامة وطريقة الانتاج الرأسمالية والاشتراكية بصفة خاصة، نستطيع ان ندرس النظريات الخاصة باداء كل من الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي وهو ما سنفعله في بقية هذا المؤلف بادئين بالاقتصاد الرأسمالي.

القسم الثاني

الاقتصاد السياسي والأسمالية

ننشغل في هذا القسم بالنظريات الخاصة بالاقتصاد الرأسمالي وطريقة ادائه وحركته عبر الزمن. هذه النظريات تجد اطارها الهيكلي محددا بالخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية. ومن ثم يجب ان يبقى ما قلناه بشأن هذه الخصائص حاضرا بالذهن طوال دراستنا لهذه النظريات. ومن دراستنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسي نستطيع ان نقول ان النظريات الخاصة بالاقتصاد الرأسمالي وطريقة ادائه وحركته عبر الزمن كانت نتيجة لجهود تحليلية تبلورت في ثلاثة تيارات من الفكر:

- التيار الكلاسيكي (التقليدي).

- التيار الماركسي (مع تفرقة بين التحليل الاقتصادي لماركس والتحليل الاقتصادي الماركسي الذي يحتوي، بالإضافة الى تحليل ماركس نفسه، تحليل غيره من مفكري المدرسة الماركسية).

- التيار النيوكلاسيكي (الحدي والكينزي).

ورغم ان التيار الفكري الاول، التيار الكلاسيكي، يجد مكان معالجته، في اطار الدراسات الاكاديمية، في مجال دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي (وهي دراسة بدونها لا يمكن للاقتصادي ان يتكون على الصعيد الفكري السليم)، رغم ذلك، سنحاول هنا ان نقدم ما يمكن اعتباره من قبيل النظرية الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي بين الكلاسيك وماركس. بعبارة اخرى، نسعى في محاولتنا هذه ان نقدم نظرية اداء وتطور الاقتصاد الرأسمالي كما تبلورت في كتابات الكلاسيك التي درسها كارل ماركس دراسة ناقدة، وقدم على اساس هذا النقد، تفسيره لاداء وتطور الاقتصاد الرأسمالي. هذه النظرية تمثل موضوع الدراسة في الباب الاول من هذا القسم.

من ناحية أخرى، رأينا أن الثلث الأخير من القرن التاسع عشر شهد ظهور المدرسة النيوكلاسيكية (أو المدرسة الحديثة)، التي بدأت تقدم، ابتداءً من تصورهما لموضوع ومنهج الاقتصاد نظريتها في شأن أداء الاقتصاد الرأسمالي، مع تركيز لفترة طويلة على هذا الأداء منظوراً إليه على مستوى الخلية الاقتصادية، أي الوحدة الاقتصادية الخلية (الاستهلاكية والإنتاجية) دون انشغال يذكر بأداء هذا الاقتصاد على مستوى الوحدة الوطنية أو القومية. حتى جاء الكساد الكبير في ١٩٢٩ وفرض على الاقتصاديين النيوكلاسيك حقيقة تعثر الاقتصاد الرأسمالي على مستوى الوحدات الاقتصادية الوطنية وعلى مستوى الاقتصاد الدولي برمته. فانتقل الانشغال إلى أداء الاقتصاد الرأسمالي على المستوى الوطني، وبرز بصفة خاصة تحليل الاقتصادي البريطاني جون كينز الخاص بأداء العملية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني (دون ما انشغال كبير بأداء الاقتصاد الرأسمالي على الصعيد الدولي). وبدأت نظرية النيوكلاسيك في أداء الاقتصاد الرأسمالي تجمع بين نظرية الأداء على مستوى الوحدة الاقتصادية الخلية والأداء على مستوى الوحدة الاقتصادية الوطنية لتمثل ما سمي «بالنظرية الاقتصادية الحديثة». التقديم المتوازن لنظرية النيوكلاسيك في أداء الاقتصاد الرأسمالي كان يقتضي تقديم نظريتهم في أداء الوحدة الاقتصادية الخلية في ارتباطها بنظرية كينز الخاصة بأداء الوحدة الاقتصادية الوطنية، باعتبار ارتكاز الثانية على نظرية الثمن لدى الأولى، واعتناق الاثنين لنفس النموذج في الأداء الاقتصادي في الزمن القصير مع اختلاف في مستوى الأداء: بين الخلية الاقتصادية والكل الاقتصادي الوطني. ولكن العادة، التي تأثرت كثيراً بما يجري على المستوى الأكاديمي، جرت على تقديم نظرية كينز في أداء الاقتصاد الرأسمالي ضمن

نظريات الاقتصاد النقدي، الامر الذي يجعلنا نرجئ تقديمها للجزء الثاني من مؤلفنا، مقتصرين هنا، على نظرية الحدين في اداء الاقتصاد الرأسمالي. وهو ما يمثل موضوع الباب الثاني من هذا القسم.

ورغم سيادة النظرية الحدية في اداء الاقتصاد الرأسمالي على مستوى الدراسات الاكاديمية فهي نادرا ما تسعف في فهم ومواجهة الصعوبات الحقيقية التي هي من طبيعة اداء الاقتصاد الرأسمالي في واقع الحياة الاجتماعية. الامر الذي يستلزم نظرة مدققة وناقدة لما تقول به هذه النظرية. ولذا ينشغل الباب الثالث من هذا القسم بالنقد الذي يمكن ان يوجه الى النظرية الحدية في الاداء الاقتصادي الرأسمالي.

اخيرا، يظهر الاداء الفعلي للاقتصاد الرأسمالي وحركته عبر تاريخه، على الاقل منذ منتصف القرن السابع عشر جوانب سلبية تتبلور مع سيادته عالميا وتطوره، وتبين حدوده التاريخية وتكشف عما لا يستطيع تحقيقه بالنسبة لمزيد من تطور المجتمع البشري. وتمثل في نفس الوقت مناسبة للتحقق التاريخي من صحة الافكار النظرية التي قالت بها المدارس الفكرية المختلفة في اداء وتطور الاقتصاد الرأسمالي. لهذه الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية نخصص الباب الرابع من هذا القسم.

ومن الطبيعي، ونحن بصدد اساسيات مبادئ الاقتصاد السياسي، ان نركز في عرضنا لنظريات اداء وتطور الاقتصاد الرأسمالي لكل من هذين التيارين الفكريين (التيار المركب: التقليدي/الماركسي والنيوكلاسيكي) على الخطوط العريضة للبيئة لجوهر النظرية، مع الانشغال بهم منهجي خاص فيما يتعلق بكيفية طرح المشكلة التي يتعرض لها هذان التياران؛ تاركين للجزء الرابع من مؤلفنا الخاص بتاريخ الفكر الاقتصادي المعالجة التفصيلية لنظريات

المدارس الفكرية الثلاثة: الكلاسيكية والماركسية والنيوكلاسيكية.

عليه، يكون تقييمنا للنظريات الخاصة بأداء وتطور الاقتصاد الرأسمالي على النحو التالي:

- في باب اول، نقدم النظرية الاقتصادية بين الكلاسيك وماركس.
- في باب ثان، نري نظرية النيوكلاسيك في اداء الاقتصاد الرأسمالي.
- في باب ثالث نعرض لنقد النظرية الحديثة في تحديد الائتمان.
- وفي باب رابع نوسم ملامح الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية.

* * *

ولكن، طالما اننا نركز على النظريات الخاصة بأداء الاقتصاد الرأسمالي وحركته عبر الزمن، وهي نظريات تم التوصل اليها عن طريق التحليل الاقتصادي الذي يقوم به المفكر بالفحص النظري للظواهر الاقتصادية، وفقا لتصوره لموضوع ومنهج العلم، بقصد استخلاص الافكار المجردة، قد يكون من المفيد، ان لم يكن من الضروري: من الناحية المنهجية، ان نبين:

- ما الذي يقصد بأداء العملية الاقتصادية وحركتها عبر الزمن.
 - والانواع المختلفة للتحليل الاقتصادي التي يتم من خلالها التوصل الى الافكار المجردة في شأن الظواهر الاقتصادية.
- وهو ما يمكن ان نتعرض له في باب تمهيدي، واضح انه يشغل بقضايا المنهج.

باب تمهيدي

بعض قضايا المنهج

اولا: اداء العملية الاقتصادية وحركتها عبر الزمن:

نعلم ان قيام التنظيم الاجتماعي الرأسمالي على الملكية الخاصة يعني تملك البعض لوسائل الانتاج، ومن ثم للمنتجات، ملكية خاصة. هذه الملكية الخاصة تعني، اذا ما ضمنت السيطرة الفعلية، الاستئثار الفردي بموضوع الملكية، استعمالا (بواسطة المالك) واستغلالا (بتمكين المالك للآخرين من الاستعمال) وتصرفا. والاستئثار الفردي يتضمن بطبيعة الحال ان تتخذ القرارات في شأن محل الملكية بواسطة المالك او من ينوب في ذلك. وان المالك لن يتخلى عنه للآخرين، في اقتصاد المبادلة المعقدة، إلا بمقابل، كقاعدة عامة. يعني ذلك ان النشاط الاقتصادي يحقق من خلال القرارات التي يتخذها الافراد والمشروعات والهيئات المختصة الاخرى. في مقدمة هذه القرارات تأتي تلك المتعلقة باستخدام قوى الانتاج (البشرية والمادية)، التي يمكن ان تستخدم: في خلق طاقة انتاجية جديدة (استصلاح ارض للزراعة او بناء مصنع او معمل لانتاج سلعة صناعية)، اي في الاستثمار؛ او في تشغيل طاقة انتاجية

قائمة بالفعل (كاستخدام الطاقة والمواد الأولية في تشغيل المصنع او المعمل)، اي في عملية لتتاج، تضمن في ذات الوقت تجدد الانتاج في فترات قادمة. قرارات استخدام قوى الانتاج هذه تتخذ، كقاعدة عامة، بهدف مباشر هو تحقيق الربح النقدي.

ونعلم كذلك انه رغم ان الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي هو اشباع الحاجات المحددة تاريخيا اذا ما تعلق الامر بمجتمع معين، فان تحقيق هذا الهدف النهائي في الاقتصاد الرأسمالي اصبح مشروطا بتحقيق هدف مباشر للنشاط الاقتصادي، والذي تسوده الظاهرة النقدية، يتمثل في تحقيق الكسب النقدي (الذي يتمثل بدوره في دخل نقدي) ليصبح بدوره وسيلة اشباع الحاجات. وتتفرد الحاجات المزودة بالقوة الشرائية النقدية بالقدرة على أن تعبر عن نفسها بقرارات يتخذها الافراد والعائلات والمؤسسات وغيرها للحصول على المنتجات (او السلع) التي يمكن استعمالها فعلا، في مجالات النشاط الاجتماعي المختلفة، في اشباع الحاجات، أي في الاستهلاك.

واذا كان الاصل في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالي ان الانتاج كان يتحقق ابتداءً من نمط الحاجات الواجب اشباعها ومدى هذه الحاجات، اي ان النشاط الانتاجي كان يهدف مباشرة اشباع حاجات المنتجين (وغيرهم من القوى الاجتماعية صاحبة حق على قوى الانتاج) فان للانتاج في ظل الرأسمالية، استقلالية نسبية في مواجهة الحاجات: فالهدف المباشر من اتخاذ قرارات الاستثمار والانتاج هو تحقيق الربح النقدي كما يقرعه من بيده اتخاذ قرار الانتاج. وهو ينتج ليبيع في السوق، توقعا لحاجات معينة مزودة بقدرة شرائية نقدية. قد تأتي بالفعل عندما ينتهي من انتاج السلع وقد لا

تأتي. بل ان الوحدة الانتاجية الرأسمالية، اي المشروع، بدأت تتميز في مرحلة تالية من تطورها بانتاج سلع لم ترد قبل ظهورها في السوق في مخيلة من سيستخدمونها فيما بعد. حينئذ يبدأ نشاط المشروع في ان يتضمن نوعا جديدا من النشاط يتمثل في تعريف المستخدمين الاحتماليين بالسلعة وحثهم على استخدامها عن طريق اقناعهم اما بنفعها او بتفوقها على بدائل لها. معنى ذلك ان قرارات انتاج السلع لم تعد بالحم مسبوقة بقرارات خاصة باستعمالها في الاستهلاك. بل ان الانتاج اصبح في كثير من الحالات خالفا لحاجات جديدة.

على اي الاحوال، لاشباع الحاجات القادرة، في نهاية المطاف، لا بد من الانتاج، والانتاج يعني بالنسبة للوحدات الانتاجية، للمشروعات:

- اتخاذ قرارات خاصة بتشكيلة السلع التي تقوم بانتاجها، اي اتخاذ قرارات تجيب على التساؤل الاتي: ماذا تنتج؟ ومن ثم تحديد القرارات المتخذة النشاطات الانتاجية المختلفة التي تقوم بها المشروعات.

- كما ان الانتاج يعني بعد ذلك اتخاذ قرارات خاصة بالكمية التي تنتج من كل من هذه المنتجات، وهو ما يتضمن، اذا ما تحددت الفنون التي تستخدم في الانتاج، تحديد الكميات من قوى الانتاج المادية (الوارد الاقتصادية) واعداد القوة العاملة التي تستخدم في كل فرع من فروع الانتاج. الامر الذي يعني توزيع قوى الانتاج^(١) (البشرية

(١) The allocation of resources; l'allocation (ou la repartition) des ressources

والمادية) بين الاستخدامات المختلفة او بين الفروع المختلفة للنشاط الانتاجي.

وعليه، يتم توزيع قوى الانتاج (الشرية والمادية) او ما يسميه البعض بالموارد الاقتصادية، في هذا النوع من الاقتصاد، اي في الاقتصاد الرأسمالي، بين الاستخدامات المختلفة، كنتيجة لآلاف القرارات المستقلة التي يتخذها الافراد (كمنظمين اصحاب مشروعات وكمستهلكين) والهيئات العامة للقيام بالنشاط الانتاجي والنشاط التبادلي في السوق. الامر يتعلق هنا بقرارات لن يشتروا السلع لاستعمالها في الاستهلاك المنتج (اي لاستعمالها في الانتاج)، وقرارات يتخذها مشترو السلع لاستعمالها في الاستهلاك النهائي، وقرارات يتخذها كل انواع البائعين.

كل هذه القرارات تتخذ، في اقتصاد مبادلة نقدية معمة، على اساس **الاثمان النسبية**^(١) (مع اعتبارات اخرى)، باعتبار ان الثمن هو المقابل النقدي الذي ندفعه للحصول على سلعة معينة سواء اكانت سلعة انتاجية (تستخدم في الاستثمار او الانتاج) او سلعة استهلاكية تستخدم في اشباع الحاجات النهائية. وهو الذي يمكن، من ثم، من حساب ما يمكن ان يعود على متخذ

(١) يتعين ان نعي التفرقة بين الاثمان المطلقة absolute prices; prix absolus والاثمان النسبية relative prices; prix relatifs. الثمن المطلق او الثمن النقدي هو العلاقة بين وحدة السلعة والوحدات النقدية: ثمن وحدة السلعة ١ مثلاً هو ٣ وحدات نقدية (ثلاثة جنيهات مثلاً). اما الثمن النسبي فهو علاقة بين ثمينين: ثمن السلعة أ: ثمن السلعة ب، اي أ : ب. فإذا قلنا ان ثمن أ هو ضعف ثمن ب، اي ان أ : ب = ٢ : ١ مثلاً، فإننا نكون بصدد الثمن النسبي. وعندما نقول ان توزيع القوى الانتاجية بين فروع النشاط المختلفة يركز على الاثمان فإننا نعني بذلك الاثمان النسبية. وهي ما تسعى نظرية الاثمان الى تفسيره. اما النظرية النقدية فهي تهتم بالمستوى العام للاثمان: تحركات الهيكل الكلي للاثمان النسبية نحو الارتفاع او الهبوط.

القرار من كسب نقدي اذا ما اقدم على نشاط اقتصادي او آخر.

ابتداءً من السيطرة الفعلية الخاصة على وسائل الانتاج انن وانخاذ القرارات، على اساس الاثمان، في شأن كيفية استخدامها مع القوة العاملة الاجيرة اللازمة تدور عجلة الانتاج وتنتج السلع المعدة للبيع وتتوجه الى الاسواق لتكن محلا للتبادل عبر الاثمان النسبية الفعلية. ويتحدد على هذا النحو مفهوم اداء العملية الاقتصادية من زاوية الانتاج. ولا يقف الامر عند هذا الحد. فما تنتجه عملية الانتاج من ناتج (اجتماعي) يجري توزيعه على الافراد والشرائح والطبقات الاجتماعية التي تحتويها العملية الاقتصادية، يجري توزيعه اولاً في صورة لتوزيع الدخل النقدي بينهم، لينتهي الامر من خلال عمليات التبادل وعمليات تدخل الدولة الى توزيع للناتج الاجتماعي محددا انصبة كل منهم منه، لتستخدم هذه الانصبة استخدامات مختلفة. اهمها استخدام جزء اكبر في اشباع نمط معين من الحاجات النهائية (بمدى معين لكل حاجة) واستخدام جزء آخر لاجراض الانتاج والتوسع في الانتاج في الفترات المستقبلية. وتتضمن عملية توزيع الناتج ليحتويها مفهوم اداء العملية الاقتصادية، الذي يحتوي في النهاية كيفية القيام بالانتاج وكيفية توزيع الناتج.

فاذا كانت قرارات اصحاب المشروعات (المنظمين) والمستهلكين والهيئات الاخرى المشغلة بالنشاط الاقتصادي تتخذ على اساس الاثمان، وترتب علي اتخاذ هذه القرارات توزيع القوى الانتاجية (او ما يسميه البعض بالموارد الاقتصادية) بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي ينتج كل منها لاشباع حاجة معينة في النهاية، بصفة مباشرة او غير مباشرة، فان ذلك يعني توصل المجتمع الى نمط معين لاستخدام قوى الانتاج الموجودة تحت تصرفه لانتاج

وتوزيع المنتجات التي تستخدم لاشباع عدد معين من الحاجات المحددة (كيفاً وكماً). وهو ما يعني توصيل المجتمع الى حل معين للمشكلة الاقتصادية على النمو الذي تعرض بها بالنسبة له. فكلّ اداء العملية الاقتصادية الذي ينجم، انتاجاً وتوزيعاً للنتائج، عن هذه القرارات يتم من خلال الائتمان، اساس اتخاذ هذه القرارات. ذلك ما يُعنى عادة عندما يقال ان العملية الاقتصادية (او النظام الاقتصادي) تعمل من خلال آلية (ميكانزم) الائتمان.

فاذا كانت القرارات الاقتصادية تتخذ على اساس الائتمان تعين علينا فهم ظاهرة الثمن اذا اردنا ان نفهم طريقة اداء العملية الاقتصادية في مجموعها: ماهية الائتمان، كيف تتحدد، العوامل التي تؤدي الى تغييرها. في محاولات فهم الائتمان برزت القيمة كأساس لتحديد الثمن وارتبطت الائتمان من ثم بالقيمة ولزم فهم القيمة لفهم الثمن. ومست الحاجة الى نظرية القيمة والثمن لفهم اداء العملية الاقتصادية، انتاجاً وتوزيعاً للنتائج. وتأتي نظرية التوزيع مرتبطة بنظرية الثمن ومكملة لها.

ولكن التعرف على كيفية اداء العملية الاقتصادية يثير مسألة اخري في شأنها: كيف يؤثر نمط معين لاداء العملية على حركتها عبر الزمن، على الجهاز الانتاجي نفسه من حيث تركيبة قطاعات النشاط المكونة له، من حيث الوزن النسبي لكل قطاع، من حيث نوع وقدر الطاقة المتاحة في كل قطاع، من حيث امكانية التوسع في الطاقة الانتاجية، بصفة عامة، وفي كل قطاع من قطاعات النشاط، بصفة خاصة، ومن ثم من حيث التغير الذي يمكن ان يحدث للعملية الاقتصادية ذاتها، في المدى الطويل ومعدلات هذا التغير من حيث الكبر او الصغر. في كلمة: ما الذي تحدثه كيفية معينة لاداء العملية الاقتصادية على

تطور هذه العملية في المدى الطويل، ولا يقصد بالتطور التغيير الكيفي الذي يطرأ على العملية الاقتصادية القائمة فقط، وإنما كذلك ما إذا كان هذا التغير يتضمن إمكانية تحقيق التحول الكيفي لجعل العملية الاقتصادية، أي إمكانية أن ينقلنا من طريقة معينة في الإنتاج إلى طريقة أخرى تختلف كيفياً عن تلك التي كانت سائدة في المجتمع محل الانشغال. هنا نكون بصدد ظاهرة تطور العملية الاقتصادية في حركتها عبر الزمن. وهي الظاهرة التي تسعى نظرية التطور، كنظرية لاداء العملية الاقتصادية في المدى الطويل، إلى شرحها وتفسيرها.

نرجو الآن أن يكون مفهوم اداء العملية الاقتصادية قد أصبح واضحاً. فهو يحتوي كيفية القيام بالإنتاج وتوزيع الناتج اجتماعياً. وهو ما تسعى نظرية القيمة والضمن ونظرية التوزيع إلى تفسيره. كما يحتوي الكيفية التي تتحقق بها حركة العملية الاقتصادية عبر الزمن ونوع التغييرات الكمية والكيفية التي تحدثها هذه الحركة على تلك العملية. وهو ما تسعى نظرية التطور إلى تفسيره. وعليه، تتحقق محاولتنا لفهم اداء العملية الاقتصادية الرأسمالية وحركتها عبر الزمن بدراستنا لنظرية القيمة والضمن ونظرية التوزيع ونظرية التطور.

ثانياً: الأنواع المختلفة للتحليل الاقتصادي:

الظاهرة الاقتصادية (ولتكن ظاهرة الإنتاج، إنتاج صناعي لنوع من المنسوجات، مثلاً) توجد في واقع الحياة الاجتماعية. شأنها في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى، كظاهرة مركبة، متعددة الأبعاد، متعددة الأشكال في وجودها (فقد تكون وحدة حرفية عائلية تستخدم أدوات إنتاج بسيطة،

كالنول اليدوي مثلا وتعتمد على العمل العائلي يباشره افراد العائلة، وتنتج بهدف اساسي هو اعاشة نفسها - وقد تكون وحدة رأسمالية، كبيرة الحجم، مملوكة لصاحب مشروع يستخدم عدد كبير من العمال الاجراء مستخدمين الات حديثة، وهو ينتج للبيع في السوق بقصد تحقيق الربح النقدي، وقد تكون وحدة مملوكة للدولة). ولها شروط للوجود (مقومات وجودها كوحدة انتاجية) وشروط للاداء، اي للاستخدام الفعلي للطاقة الموجودة بها في انتاج المنسوجات. وهي تحتاج للوقت، او البعد الزمني - لتحقيق شروط الوجود (فترة البناء، او ما يسمى اصطلاحا فترة تفريخ الاستثمار) وكذلك لكي تقوم بانتاج كمية معينة من الناتج وتنتظر النتيجة النهائية للنشاط لتكرر نشاطها في بعد زمني جديد. وهي، لكي تقوم بنشاطها، تدخل، ابتداءً من تقسيم العمل بين الوحدات الانتاجية، في علاقات مع وحدات اخرى، علاقات اعتماد متبادل: فهي تحصل على آلة النسيج من وحدة اخرى، وتحصل على الخيوط اللازمة من وحدة ثانية، وتحصل على الطاقة المحركة من وحدة ثالثة، وتحصل على مواد الصباغة من وحدة رابعة، وهكذا. وهي من جانب اخر تغذي وحدة صناعة الملابس بالمنسوجات، ووحدة صناعة الاثاث بالاقمشة اللازمة للتجيد، وتغذي وحدة التصدير للخارج بكمية من الملابس التي تنتجها. ووحدة المنسوجات هذه هي في نفس الوقت ضمن عدد كبير من الوحدات يقوم بنفس النشاط ويمكن تصورها من ثم داخل فرع معين من فروع النشاط، تؤثر كل وحدة من وحداته على نشاط الوحدات الاخرى، بحكم التنافس مثلا على شراء خيوط معينة او على اجتذاب العملاء عند بيع نوع معين من المنسوجات. ووحدة انتاج المنسوجات هذه وحدة في فرع نشاط هو في ذاته جزء من حجم اقتصادي اكبر، هو الاقتصاد الوطني، لا يمكن لوحدتنا ان تقوم بنشاطها الانتاجي

انعزالا عن بقية هذا الاقتصاد الوطني. فالخيوط التي تستخدمها مثلا مصنوعة من القطن الذي ينتج في القطاع الزراعي لهذا الاقتصاد الوطني، والعمال الذين تستخدمهم يأتون من اقليم اخر غير الاقليم الذي توجد به الوحدة الانتاجية داخل الاقتصاد الوطني، وهكذا. ثم ان وحدتنا الانتاجية هذه هي في النهاية وحدة في بناء اقتصادي يتخطى حدود الوطن تقيم فيه علاقات مع وحدات تقع على اقاليم دول اخرى، كما اذا استوردت الآلات او بعض الخيوط او بعض مواد الصباغة من الخارج، وكما اذا صدرت جزءا مما تنتجه الى وحدة لصنع الملابس في الخارج. ثم ان وحدتنا الانتاجية هي فوق كل هذا وحدة اجتماعية تضم عددا كبيرا من العاملين، قادمين من اصول اجتماعية مختلفة، ذوي قدرات جسمانية وذهنية مختلفة، حاصلين على اقسام مختلفة من التعليم والتكوين الفني، ذوي خبرات حياتية ومهنية مختلفة، ذوي انتماءات ايدولوجية وسياسية مختلفة، وهم يجتمعون، بنفسانيات مختلفة، ليقضوا اهم ساعات يومهم تجمعهم عملية انتاج واحدة، فتقوم بينهم علاقات يومية تؤثر بالحثم على عملية الانتاج، وتستلزم هي الاخرى عدم اغفالها عند القيام بالفحص المعرفي للظاهرة، ظاهرة الانتاج.

الظاهرة محل الانشغال المعرفي هي انن ظاهرة مركبة متعددة الابعاد واشكال الوجود وتتضمن شبكة من العلاقات بين العاملين في داخلها وداخله في شبكة هائلة من العلاقات مع بقية اجزاء الاقتصاد الوطني والعالمي. كيف السبيل انن الى فحصها بقصد التعرف عليها؟ هل يمكن اخذ هذه الظاهرة بكل شروط وابعاد ومظاهر وجودها وشروط اداؤها وتغيرها عبر الزمن في علاقاتها الداخلية وفي علاقتها ببقية الجسم الاقتصادي الداخلي والخارجي، نقول هل يمكن اخذ هذه الظاهرة بكل هذا دفعة واحدة، وفي نفس اللحظة

الفصلية، أي نفس اللحظة التي نقوم فيها بتحليل الظاهرة تحليلًا اقتصاديًا؟

هذا قد يكون صعباً أو حتى مستحيلاً. ولاستبعاد الاستحالة أو التغلب على الصعوبات وجدت، على صعيد منهج التحليل الاقتصادي، حيل منهجية قصد بها تصور الظاهرة محل الدراسة على نحو أبسط، بالتجريد من بعض مظاهر وجودها أو ادائها، يمكن معه فحص الظاهرة في مرحلة أولى واستخلاص بعض النتائج المعرفية، يعقبه تحليل للظاهرة بعد ادخال مظاهر أخرى من مظاهرها. وهي حيل منهجية يتم التوصل إليها استخداماً لمعايير منهجية مختلفة:

١ - معيار حجم الظاهرة محل الفحص التحليلي، أي حجم الوحدة الاقتصادية محل الدراسة: الوحدة الخلية التي تمثل وحدة النشاط الاقتصادي (وحدة إنتاجية صغيرة أو وحدة استهلاكية صغيرة كالعائلة) أم الوحدة الاقتصادية الكبرى التي تجمع كل وحدات النشاط الاقتصادي، كالاقتصاد الوطني في مجتمع ما... وفقاً لهذا المعيار نفرق بين تحليل اقتصادي وحي^(١)، ينشغل في مرحلة أولى بالوحدة الصغيرة للنشاط الاقتصادي، أي خلية النشاط الاقتصادي، وتحليل اقتصادي جمعي^(٢)، ينشغل بالوحدة الاقتصادية، التي تضم كل النشاط الاقتصادي لمجتمع بأكمله، أي بالاقتصاد الوطني.

٢ - معيار الفحص المعرفي للوحدة الانتاجية اخذين في الاعتبار طبيعة هيكلها الاقتصادي (الذي يتحدد بخصائص وجودها الأساسية)

(١) Microeconomic analysis; analyse micro - économique

(٢) Macroeconomic analysis; analyse macro - économique

بقصد التوصل الى معرفة كيفية الاداء التي تتحدد بهذا الهيكل. وفقا لهذا المعيار نفرق بين التحليل الهيكلي^(١) لنشاط الوحدة الاقتصادية وتحليل اداء^(٢) هذه الوحدة.

٣ - معيار انشغال التحليلي في نفس الوقت بكل ابعاد الظاهرة او الانشغال التدريجي المتتابع بأحد او بعض ابعاد الظاهرة والتوصل الى نتائج تحليلية في شأنها ثم الانتقال الى الابعاد الاخرى، الواحد بعد الاخر، لمعرفة اثر كلها منها على الافكار المستخلصة. الفحص التحليلي الاول يغطي عموم الظاهرة ويكون التحليل من قبيل التحليل العام^(٣) والفحص التحليلي الثاني ينشغل، في اللحظة الواحدة، بجزء فقط من اجزاء الظاهرة، فيكون من قبيل التحليل الجزئي^(٤). في حالة التحليل الجزئي ينشغل الدراس لسلوك الوحدة الاقتصادية (انتاجية كانت او اسهلاكية) بالتعرف على جميع العوامل التي تؤثر على سلوكها في نفس الوقت لاحداث نتيجة معينة (كالعوامل التي تؤدي مجتمعة بالوحدة الانتاجية الى زيادة الكمية المنتجة والمعروضة في السوق، مثلا). هذه العوامل قد تؤثر عليها في اتجاهات مختلفة وحتى متناقضة. وبما أنه يصعب على الباحث ان يدرس اثر كل هذه العوامل مجتمعة وفي ذات الوقت يقوم الباحث بدراسة اثر كل منها على حدة على افتراض ان بقية العوامل المؤثرة على سلوك الوحدة

(١). Structural analysis; analyse structurelle

(٢). Functioninig analycis; analyse de fonctionnement

(٣). General analysis; analyse générale

(٤). Partiral analysis; analyse partielle

الاقتصادية (والحققة للنتيجة) تبقى على حالها دون تغيير. على هذا النحو لا يدرس الباحث، في اللحظة الواحدة من الفحص التحليلي، الا اثر عامل واحد من العوامل التي تتكاثف في احداث النتيجة. فهو لا يتخذ في الاعتبار الا جزءا من اجزاء الظاهرة، على افتراض بقاء بقية الاجزاء دون تغيير. اما في التحليل العام فيسعى الباحث في مرحلة اولى للتعرف على العوامل التي تتكاثف لتحديد نمط السلوك. وهو يحاول الوصول الى كل اثار كل العوامل في ذات الوقت. فكانه يتخذ الظاهرة محل الدراسة في مجمل اجزائها، اي في عمومها.

٤ - في الاقتصاد الرأسمالي يعم استعمال النقود فيصبح للنشاط الاقتصادي مظهران مظهر عيني ومظهر نقدي، يتفاعلان ويحددان النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادي. في الفحص التحليلي لاداء الوحدة الاقتصادية عند ممارستها للنشاط الاقتصادي، يمكن ان ننشغل في مرحلة اولى بالمظهر العيني للنشاط الاقتصادي (اي بنشاط الوحدة الاقتصادية على فرض عدم وجود النقود) او ننشغل بالمظهر النقدي فقط. وفقا لمعيار ادخال العامل النقدي في الفحص التحليلي للظاهرة او عدم ادخاله، نفرق بين تحليل عيني^(١) وتحليل نقدي^(٢).

٥ - في الفحص التحليلي للمظهر الكمي لاداء الوحدة الاقتصادية، وعلى الاخص فيما يتعلق بنتائج هذا الاداء، هل نعتبر النتيجة الكمية ككم

(١) Real Analysis; analyse réelle

(٢) Monetary analysis; analyse monétaire

متراكم في لحظة زمنية محددة (كمجموع الكمية التي تنتجها وحدة انتاجية خلال السنة وانما منظوراً اليها في مجموعها)؟ ام كتدفقات من الكميات التي يتوالى جريانها خلال وحدة الفترة الزمنية (كالكمية التي تنتجها الوحدة الانتاجية يوميا طوال سنة النشاط)؟ في الحالة الاولى يكون التحليل من قبيل التحليل في صورة مخزون^(١)، وفي الحالة الثانية يكون التحليل في صورة تدفقات^(٢) .

٦ - اذا كان الاصل في الاشياء هو الحركة، فالظواهر الاقتصادية لها اولا بعدها الزمني، اذ يلزم الوقت للتوصل الى انتاج كمية معينة من ناتج معين (يختلف الوقت اللازم من نوع الى اخر من انواع الانتاج مثلا). كما انه في داخل الظاهرة نفسها يلزم مرور الوقت بين توافر العوامل المحدثة للحدث وتفاعلها وبين تحقق نتيجة هذا الحدث (كما هو الحال في الانتاج الزراعي مثلا، اذ تتوافر العوامل وتتفاعل خلال فترة طويلة ولا تتحقق النتيجة الا في نهاية الفترة الزراعية، اي في لحظة اخري من لحظات هذه الفترة). كذلك عادة ما تكرر الظاهرة الاقتصادية نفسها من فترة لآخري (كما لو افترضنا زراعة نفس المحصول علي نفس الارض في سنتين متتاليتين) ولكنها نادرا ما تكرر نفسها على نفس النحو (فانت لا تستحم في نفس الموقع من النهر الجاري مرتين). واخيرا قد تتغير الظاهرة الاقتصادية عبر الزمن، فتحقق سبب التغيير في فترة زمنية وتحدث اثر التغيير في فترة زمنية اخرى تالية، رابطة بذلك بين الفترتين برابطة

(١) Stock analysis, analyse en termes de stocks

(٢) Flows analysis; analyse en termes des flux

وظيفية (كما اذا حققنا شروط التوسع في المصنع او المعمل طوال هذا العام والعام القادم، وبدأنا في تشغيل الطاقة الانتاجية الناجمة عن هذا التوسع في العام الثالث فيزيد الانتاج في نهاية العام الثالث: الطاقة الانتاجية الاضافية المستحدثة بنيت في الفترتين الاولى والثانية، وظهرت نتيجة وجودها، اي الزيادة في الانتاج، في الفترة الثالثة. الظاهرة الاقتصادية تتضمن ان عنصر الزمن. ووفقا لمعيار اعتبار هذا العنصر في الفحص المعرفي للظاهرة او عدم اعتباره وكيفية اعتباره عندما يتم ذلك، نفرق بين انواع اربعة من التحليل الاقتصادي: التحليل الاقتصادي الساكن^(١)، التحليل الاستاتيكي للمقارن^(٢)، تحليل الحالة الساكنة^(٣)، التحليل الديناميكي^(٤).

٧ - هل تؤخذ الوحدة الاقتصادية، عند الفحص المعرفي لها، بمظهر نشاطها الاقتصادي معزولة عن الابعاد الاخرى لوجودها الاجتماعي

(١). Static analysis; analyse statique

(٢). Comparative static analysis; analyses statique comparative

(٣). Stationary state analysis, analyse d'état stationnaire

(٤). Dynamic analysis; analyse dynamique

المطابقة الثانية من انواع التحليل الاقتصادي من زاوية عنصر الزمن تتحدد بالمدى الزمني الذي نتبع عبره اداء وحركة الظاهرة الاقتصادية المتمثلة في الوحدة الانتاجية الصغيرة او الوحدة الانتاجية الاكبر. هنا نفرق بين فحص تحليلي لاداء الوحدة الانتاجية اثناء الفترة القصيرة جدا very short run، وهي الفترة التي لا يمكن ان تغير فيها الوحدة الانتاجية من مستوى انتاجها (بالزيادة مثلا) وانما تتصرف في حدود ما تحت تصرفها من مخزون لديها (كما اذا زادت من عرض السلعة استخدما لما لديها من مخزون منها عندما تكون السلعة قابلة للتخزين). وحين فحص تحليلي للظاهرة اثناء الفترة القصيرة The short run التي تستطيع فيها الوحدة الانتاجية تغيير مستوى النشاط بالزيادة او النقصان بتغيير بعض، وليس كل، مقومات احداث التغيير. واخيرا فحص تحليلي للظاهرة في الفترة الطويلة The long run حيث كل المقومات يمكن تغييرها ومن ثم تغيير ليس فقط مستوى النشاط وانما كذلك طبيعة الوحدة الانتاجية (عبر تطورها).

(الابعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية)، ام ان الفحص المعرفي الصحيح لها كوحدة اقتصادية يستلزم اخذها بأبعادها الاجتماعية المختلفة؟ في الحالة الاولى نكون بصدد تحليل اقتصادي^(١) لنشاط الوحدة الاقتصادية، وفي الحالة الثانية نكون بصدد تحليل اقتصادي/اجتماعي^(٢) لنشاط هذه الوحدة الاقتصادية.

لادراك الخطوط الاساسية لنظريات الاداء الخاصة بالعملية الاقتصادية الرأسمالية يلزم الوعي بصفة خاصة:

١ - بالتحليل الوحدي والتحليل الجمعي.

٢ - التحليل الجزئي والتحليل العام.

٣ - ويانواع التحليل باعتبار عنصر الزمن^(٣) . مع مراعاة انه من الضروري للدارس لعلم الاقتصاد السياسي ان يتعرف على طرق التحليل الاقتصادي جميعا بمعرفة شروط وكيفية استعمال وحدود كل منها، نظرا لضرورة السيطرة عليها باعتبار امكانية الالتجاء اليها جميعا، في لحظة او اخرى من لحظات التحليل الاقتصادي، بل وضرورة الجمع بينها اذا ما هدفنا معرفة علمية صحيحة.

* * *

(١) Economic analysis; analyse économique

(٢) Socio - economic analysis; analyse socio - économique

(٣) تظهر اهمية التحليل العيني والنقدي عند دراسة المظهر النقدي للنشاط الاقتصادي، وهو ما يكون عند دراسة الاقتصاد النقدي. وللتحليل في صورة مخزون وفي صورة تنفقات دور خاصة في دراسة اداء المشروع الرأسمالي ودراسة التقلبات الدورية في الاقتصاد الرأسمالي ودراسة مشكلات التخطيط الاقتصادي. اخيرا تتبدى اهمية التحليل الهيكلي وتحليل الاداء عندما نكون بصدد استخلاص افكار نظرية التطور الاقتصادي.

الآن، مسلحون بمفهوم واضح لاداء العملية الاقتصادية وبعرفة منهجية، ولو موجزة، في شأن انواع التحليل الاقتصادي التي تمكنا من التوصل الى افكار نظرية في شأن هذا الاداء وتلك الحركة، نستطيع ان نعرض لنظريات اداد وتطور العملية الاقتصادية الرأسمالية في الابواب الاربعة التالية، بادئين بالنظرية الاقتصادية بين الكلاسيك وماركس.

الباب الرابع

النظرية الاقتصادية بين الكلاسيك وماركس

انشغل التقليديون، كما رأينا، ابتداءً من تصورهم لموضوع ومنهج الاقتصاد السياسي، بآداء وتطور النظام الاقتصادي المساعد حينئذ، أي الاقتصاد الرأسمالي. وكان نتاجهم الفكري الذي تبلور مع منتصف القرن التاسع عشر. ويأتي كارل ماركس ليبدأ من البناء النظري للتقليديين ويعطي، بعد دراسة ناقدة تتم بوحي منهجي كبير، بناءً نظرياً يختلف كيفياً عن بنائهم، ويمثل، من ثم، في ذات الوقت استمراراً وتعدياً للفكر التقليدي. وبين التقليديين وماركس نحن نعتقد بإمكانية بلورة النظرية الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي، على الأقل في جوهرها: تفسر الطبيعة العامة للعملية الاقتصادية وكيفية أدائها والاتجاهات العامة لتطورها عبر الزمن. وهي تركز على نظرية القيمة كأساس للثمن الذي يتم التوصل إليه عبر نظرية في النقود. ونكون انن، بالنسبة للكلاسيك وماركس، بصدد نظرية في القيمة والثمن^(١). ابتداءً من هذه الأخيرة

(١) سنرى فيما بعد أنه لا توجد لدى المدرسة النيوكلاسيكية (الحديثة) نظرية في القيمة خلافاً لما نقول به كتابات البعض عنهم صراحة أو ضمناً. ليس لدى هذه المدرسة في الواقع أية نظرية في الثمن الجاري في السوق كتمثيل عن التقلبات التي تحدثها قوى السوق، وهي ليست نظرية في تحديد الأساس الذي يتقلب حوله ثمن السوق.

تبني نظرية التوزيع الاولى للناتج الاجتماعي الذي من الممكن ان تطرا عليه التغييرات عبر تغيرات الائمان وتدخل الدولة. وعلى اساس القيمة والضمن يجري التبادل ويتحقق شروط تجدد الانتاج في الفترات المستقبلية. وهو تجدد يدور في الاقتصاد الرأسمالي حول عملية تراكم رأس المال محددة، بطبيعتها ومداها، تطور الاقتصاد الرأسمالي.

نكرر هنا اننا سنقتصر، ونحن بصدد اساسيات مبادئ الاقتصاد السياسي، على الخطوط العريضة للنظرية الاقتصادية، تاركين المعالجة التفصيلية لتاريخ الفكر الاقتصادي. ونعاود التذكير بأن تقديم هذه النظرية في هذا الجزء الاول من مؤلفنا، انما يقوم على افتراض غياب النقود وغياب العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الوطني والخارج وغياب تدخل الدولة.

في عرضنا للنظرية الاقتصادية بين الكلاسيك وماركس^(١) سنحاول:

- ان نرى، في فصل اول، كيف تطرح مشكلة الثمن في الاقتصاد الرأسمالي.

- ان نقدم، في فصل ثاني، نظرية القيمة والضمن.

- ان نعرض، في فصل ثالث، لنظرية التوزيع.

- ننتهي، في فصل رابع، الى نظرية التطور.

(١) رجعنا في استخلاص هذه النظرية الى كتابات الكلاسيك وكارل الماركسي وكتاباتها عنها، اهمها مشار اليه في هوامش الفصل الثاني من الباب الثاني. وكذلك في قائمة المؤلفات الاساسية الواردة في مقررات مختارة في نهاية هذا الكتاب.

الفصل الأول

طرح مشكلة الثمن

في واقع الحياة اليومية في المجتمع الرأسمالي توجد صور عديدة لالتقاء من يريد شراء سلعة مع بائعها: اذ يمكن ان يتم هذا الالتقاء عن طريق مكان يجتمع فيه البائعون والمشترون عادة، اما على نحو منتظم او لايام معينة في الاسبوع. كما يمكن ان يتم الالتقاء عبر اعلان في جريدة او على شاشة التلفزيون. كما يمكن ان يتم عبر اتصال هاتفي. هذا الامر يصح بالنسبة للحصول على صحيفة يومية او على مادة غذائية او على نوع من الملابس او على مسكن او على خدمة يومية كخدمة الانتقال داخل المدينة، مثلاً. كما يصح بالنسبة للحصول على آلة من الآلات او على قطعة ارض للبناء عليها او حتى على مزرعة بأكملها او مصنعاً بأكمله. كما يصح بالنسبة لقوة عمل شخص معين يعمل لدى الغير لفترة زمنية محددة.

في كل الحالات، للحصول على ما نريد شراءه، على السلعة، لا بد ان نتخلى عن عدد من وحدات العملة التي يتم التعامل النقدي بها في المجتمع، اي على عدد من وحدات النقود، في مقابل كل وحدة من وحدات السلعة

التي تشتريها. الامر هنا يتعلق بظاهرة تتحقق الاف بل ملايين المرات عبر الصور المختلفة لالتقاء المشتريين مع البائعين، اي عبر الاسواق. تلك هي ظاهرة الثمن، كما تعرض في واقع الحياة اليومية، في مجال تبادل السلع.

على مستوى من التجريد نقول ان الائمان تظهر، في الاقتصاد الرأسمالي وهو اقتصاد المبادلة المعممة، في السوق، تتم وفقا لها المبادلات وتكون اساس اتخاذ القرارات الاقتصادية بواسطة المشروعات والوحدات الاستهلاكية. وهي قرارات تحدد، كما رأينا، في النهاية نمط استخدام القوى الانتاجية في المجتمع ومن ثم نوع ومدى الحاجات التي ينتهي الامر باشباعها. لفهم كيفية اداء العملية الاقتصادية لا بد انن من فهم ظاهرة الثمن، او تفسيرها: التعرف على ماهية الثمن، طبيعته؟ ونشأته التاريخية؟ كيف يتحدد بالنسبة لسلعة معينة؟ واذا ما تحدد بالنسبة لها، هل يتغير عبر الزمن؟ وفي اي اتجاه؟

في محاولات تفسير ظاهرة الثمن في الاقتصاد الرأسمالي اختلف المفكرون في تصوراتهم للمشكلة، اي اختلفوا في كيفية طرحها بقصد الوصول الى تفسير نظري لها:

- اذا ما أريد البحث عن تفسير لظاهرة الائمان فهل يسعى الباحث الى تفسير الثمن الذي يظهر في السوق في واقع الحياة الاقتصادية ام الى تفسير ثمن مثالي يعرف ابتداء من تصور اخلاقي او ايديولوجي (كالثمن العادل عند المدرسين في اوربوا العصور الوسطى)؟ واضح انه اذا اريد لمعرفتنا ان تكون علمية وجب ان نركز على تفسير الثمن

كما يظهر في السوق باعتبار ان ذلك هو الظاهرة الاقتصادية^(١).

- في السوق، تكشف الملاحظة الاولى ان التعامل في السوق يتم، في لحظة معينة، وفقا لثمن يعكس حالة السوق في هذه اللحظة. وتتم المبادلات على اساسه. هذا الثمن اصطلح على تسميته بـ **ثمن السوق**^(٢). ماهيته؟ في الظاهر عدد من وحدات النقود مقابل وحدة من وحدات السلعة. كيف يتحدد؟ السلعة بذاتها لا تحدثنا عن ذلك، لا تفصح عن قدر ثمنها. ان حدثنا هي تحدثنا عما لها من صفات (جمالية او متعلقة بالجودة) او عما تبلوره من قدره لدى من صنعها. لمعرفة ثمنها لا بد من توجيه السؤال الى البائع الذي يجيب عليه كتابة بكتابة الثمن على السلع ذاتها او شفاهة.

- ولكن على الباحث ان يتعمد اللحظة ويمد الملاحظة الى ابعاد اخرى لوجود الظاهرة، ملاحظة الثمن الذي تجري به التعاملات في السوق عبر لحظات مختلفة من اليوم او عبر ايام مختلفة. الملاحظة الاطول في المدى الزمني تكشف ان ثمن السوق قد يتغير من لحظة لاخرى او من يوم لآخر في السوق، اي ان ثمن السوق ثمن لحظي يعكس **التقلبات التي تحدث في السوق**.

(١) لا يمتنع ذلك من دراسة التصورات الاخلاقية او الايديولوجية لما يجب ان يكون عليه الثمن، فهذه لا بد ان تكون محلا للمعرفة العلمية، على ان نعي عند دراستها اننا بصدد ظاهرة تخرج عن اطار الظواهر الاقتصادية. ونلاحظ في هذا الصدد للتفريق الفهجي، هذا الصدد، لآين خلدون على الفرنسيين.

(٢) market price; prix de marché. هذه التسمية للمصطلحية نجدها بوضوح تام عند ريتشارد كانتيون وعند الكلاسيك وعند كارل ماركس.

- ولتتبع امر هذه التقلبات لا بد ان يمد الباحث ملاحظته لتغطي فترة اطول يمكن ان يتتبع معها حركة تقلبات ثمن السوق في لحظاته المختلفة عبر الفترة الاطول. لمعرفة مدى انتظام حركة التقلبات وما اذا كانت تتحقق على نحو عشوائي او في حدود معينة، ثم ماهية هذه الحدود والعوامل التي تكمن خلق تحديدها، وما اذا كانت هذه العوامل توجد في دائرة التبادل او في دائرة اخرى، وما اذا كانت هذه الدائرة الاخرى هي دائرة انتاج السلعة ام لا؟

- لبيان ذلك نضرب مثل سلعة تتمثل في نوع من الخضراوات ينتج بصفة موسمية. في بدء موسم ظهوره في السوق نجد ثمن السوق مرتفعا، اذ ما يزال القدر المعروض منها محدودا نسبيا حيث ان الوقت لا يمثل بعد الوقت الذي ينضج فيه الجزء الاكبر من المحصول. ثم ما يلبث ثمن السوق ان ينخفض تدريجيا (في غياب افة مفاجئة او تحويل لكميات كبيرة من السلعة عن سوقها المحلي) حتى يستقر عند ثمن لا يعرف الا تقلبات محدودة ويظل سائدا لفترة الوجود العادي للسلعة في السوق. بعد هذه الفترة قد يبدأ ثمن السلعة في الارتفاع وذلك حتى ينتهي الموسم وتختفي من السوق. ونلاحظ بالنسبة لهذا الموسم ان الثمن كان في قلب بين بدايته ونهايته وان هذه التقلبات كانت تدور حول الثمن الذي كان يسود فترة الوجود العادي للسلعة في السوق. ثم يأتي الموسم الجديد ونشهد حركة مماثلة لثمن السلعة في السوق بين يد الموسم ونهايته (وذلك على فرض عدم وجود تغييرات جوهرية في شروط انتاج السلعة وعدم وجود ما يحدث هزة غير عادية في شروط تبادل

السلعة في السوق). وبمقارنة حركة الثمن في الموسمين المتاليين نلاحظ إن هناك تقاربا بين الثمن الذي كان سائدا، مع تقلبات محدودة في فترة الوجود العادي للسلعة في السوق في الموسم الاول والثمن الذي يسود في الفترة المشابهة في الموسم الثاني. وهو ما نلاحظه كذلك اذا ما تتبعنا الامر في موسم ثالث ورابع.

- الملاحظة في الزمن الطويل تبين:

- ان ثمن السوق ثمن لحظي، يعكس الحالة اللحظية للسوق.
- انه، من ثم يتقلب، مع الظروف التي تتغير في السوق.
- ان تقلباته تتم في اطار معين (بين حد اقصى وحد ادنى)، وتدور في هذا الاطار حول محور معين، يمثل الاتجاه العام للثمن في المدى الطويل. هذا الاتجاه العام اصطلاح على تسميته بالثمن الضروري^(١)، عند الفيزوقراط، والثمن الطبيعي^(٢) عند التقليديين، وثنم الانتاج^(٣)، عند ماركس (مع اختلاف في التحديد الدقيق للمعنى المصطلحي). ولنستبقي هنا اصطلاح الثمن الطبيعي.
- عليه، نكون ونحن بصدد طرح مشكلة الثمن امام سؤالين، مرتبطين واقعيا ويتبع ثانيهما الاول منطقيا:

- سؤال خاص بكيفية تحديد الاتجاه العام للثمن في السوق في

(١). Necessary price; le prix nécessaire

(٢). Natural price; le prix naturel

(٣). Production price; le prix de production

المدى الطويل، أي بتحديد الثمن الطبيعي.

● وسؤال خاص بكيفية تحديد التقلبات المحددة لثمن السوق كثمن لحظي لتجعله يبتعد عن، أو يتطابق مع، الثمن الطبيعي، الذي يبدو كالمحور الذي يدور حوله ثمن السوق في المدى الطويل.

بعبارة أخرى، يلزمنا إذا اردنا ان نتوصل الى كيفية تحديد ثمن السوق (وهو يعكس التقلبات اليومية في السوق) ان نعرف اولاً، كيف يتحدد الثمن الطبيعي، محور هذه التقلبات في الزمن الطويل، ثم نتعرف ثانياً، على العوامل التي تؤدي الى التقلبات وتعطي للسوق ثمناً يومياً يدور حول هذا المحور. بعبارة ثالثة، يتعين عدم الخلط بين العوامل التي تجعل ثمن السوق يتذبذب في الزمن القصير حول الثمن الذي اصطلح على تسميته بالثمن الطبيعي والعوامل التي تحدد هذا الثمن الاخير.

- السؤال الان الذي يبرز على مستوى كيفية طرح مشكلة الثمن هو: اذا اردنا تفسير كيفية تحديد الثمن، ثمن السوق وانما ابتداءً من الثمن الطبيعي، هل يكفي في البحث عن ذلك بالبقاء في مجال التداول، أي بالبحث في دائرة السوق، عن عوامل تحديد هذا الثمن، أم انه لا بد من تخطي دائرة التداول هذه الى الدائرة الركانزية في العملية الاقتصادية، وهي دائرة الانتاج، على ان نأخذ في الحسبان ما قد يطرأ في دائرة التبادل بعد ان يتم الانتاج؟

- ابتداءً من هذا السؤال نستطيع ان نبرز الكيفيات المختلفة التي تطرح بها المدارس الفكرية مشكلة الثمن في الاقتصاد الرأسمالي. وهو ما

يتم ابتداءً من تصور كل منها لموضوع وعلم الاقتصاد السياسي.

هناك، أولاً، من يتصور ظاهرة الثمن كظاهرة تنتمي إلى مجال التبادل (السوق) وأن تفسيرها يمكن للتوصل إليه بالبقاء في دائرة التبادل. فالبحث عن تحديد ثمن السوق يكون بالبحث عن قوى السوق. قوى السوق يمكن التعرف عليها بدراسة سلوك المشتريين والبائعين الاحتماليين وإنما كمتبادلين في السوق. هذا السلوك يطلق قوى السوق: قوى الطلب والعرض. وهما قوتان متضادتان. في التقائهما، عند التساوي، يتحدد ثمن السوق. هذه الكيفية في طرح المشكلة تعطي في النهاية نظرية تمثل محاولة لتفسير ثمن السوق بالطلب والعرض من خلال التركيز على ثمن السوق والاقتصار على دائرة التداول في البحث عن تفسير لظاهرة الثمن. اعتناق مثل هذه الكيفية في طرح المشكلة يجعلنا من اصحاب نظرية الطلب والعرض في تحديد ثمن السوق^(١). وهو التصور الذي يسود لدى المدرسة النيوكلاسيكية.

على الصعيد المنهجي، تثير هذه الكيفية في طرح المشكلة ملاحظة بالنسبة لطريقة الاستدلال وسؤالين محوريين:

● بالنسبة للملاحظة الأولى، نلاحظ أن هذه الكيفية في طرح المشكلة

(١) في نقد هذا التصور يقول ريكاردو: إن الرأي الذي يقول أن ثمان السلع تتوقف فقط على نسبة العرض إلى الطلب أو نسبة الطلب للعرض كاد يصبح «عقيدة» في الاقتصاد السياسي وأصبح مصدراً لكثير من الخطأ في هذا العلم. ويقدم ريكاردو المحاجة التالية: إذا انخفض الثمن الطبيعي (الذي يعكس ظروف الانتاج) للخبز بـ ٥٠٪ كنتيجة لاكتشاف كبير في علم الزراعة، أن يزيد الطلب على الخبز بنفس القدر، لأن كل إنسان أن يرغب في أكثر مما يشبع حاجته. وبما أن الطلب أن يزيد فالعرض كذلك أن يزيد، لأن السلع لا تعرض بمجرد أنه من الممكن انتاجها ولكن لوجود طلب عليها، «حالي أو احتمالي». نحن هنا إذن بصدد حالة حيث العرض والطلب لم يتغيرا، أو إذا كانا قد زادا فقد تحققت زيادتهما بنفس المعدل، ورغم ذلك انخفض ثمن (السوق) الخبز بـ ٥٠٪ في وقت استمرت فيه قيمة النقود دون تغيير.

تؤدي بالحث الى ترك المشكلة دون تحديد نهائي، وذلك لمخالفة طريقة الاستدلال المتبعة لمنطق التفسير العلمي للظواهر الذي يوجب على الباحث الاستمرار في طرح الاسئلة حتى يصل الى تحديد للظاهرة: الى تفسير لطبيعتها وكيفية تحديدها عبر الزمن باستدلال معافى لا يعاني لا من القصور، اي وقوفه عند نقطة تترك الكثير من الاسئلة التي تفرض نفسها دون اجابة، ولا من الدائرية circular reasoning التي تنتهي بالباحث الى نقطة البدء دون تحديد حقيقي للظاهرة.

● اما السؤال الاول الذي تثيره هذه الكيفية في طرح المشكلة فهو يخص كيفية تحديد قوى الطلب والعرض وما اذا كانا يتحددان حقيقة فقط بما يحدث في دائرة التداول ام ان لما يحدث في دائرة الانتاج اثر في تحديد الحاجات التي تكمن وراء الطلب وتحديد القدرات الشرائية للأشخاص التي تعطي الحاجة قدرتها على ان تترجم نفسها الى طلب يعتقد به في السوق، وكذلك من اثر على تحديد قوة العرض باعتبار نوع علاقات الانتاج داخل الوحدة الانتاجية (كوحدة اقتصادية اجتماعية) ومدى قوتها بين اقارنها في انتاج السلعة.

● والسؤال الثاني خاص بالقانون العلمي القائل بأنه عند تلاقي قوتين متضادتين يؤدي تساويهما الى تحديد كل منهما للآخر، لتكون المحصلة مساوية للصفر، فلا يحددان اي شيء. مؤدى هذا القانون ان اختلاف القوتين المتضادتين هو المحدد للنتيجة وليس تساويهما.

مقتضى ذلك ضرورة الاستمرار في طرح التساؤلات التي يمكن عبرها

استكمال التصورات الأخرى لكيفية طرح مشكلة الثمن في الاقتصاد الرأسمالي، لكن ننتقل إلى التصور الثاني للمشكلة.

إذا كان ثمن السوق الذي يعكس التقلبات في ظروف السوق يدور حول نوع من المحور الموضوعي الذي يسود في الزمن الطويل، اتفقنا على تسميته بالثمن الطبيعي، فكيف يتحدد الثمن الطبيعي؟ لتفسير هذا الثمن هل يكفي بالبقاء في دائرة التداول أم يلزم التوغل خلف السوق إلى مجال آخر بشرط أن يكون في إطار النشاط الاقتصادي، والنشاط الاقتصادي كما يعرض تاريخيا في المجتمع الرأسمالي، ما دامت ظاهرة الثمن ظاهرة اقتصادية. هذا المجال الآخر هو مجال الإنتاج، إنتاج السلعة التي تطرح في التداول بعد إنتاجها، أي التي تكون قد انتجت فعلا قبل أن تطرح في السوق؟

في مجال الإنتاج من الممكن أن يأتي تصور المشكلة بالبحث عن مكونات الثمن الطبيعي، التي تتمثل في الأجور والربح والفائدة والريع. ويتحدد هذه الأربعة يتحدد الثمن الطبيعي ليكون أساسا لتحديد ثمن السوق في ظل ما قد تشهده السوق من تقلبات في الأزمات القصيرة.

تصور المشكلة على هذا النحو يرجع إلى أصحاب نظرية نفقة الإنتاج كأساس موضوعي لتحديد ثمن السوق. فالسلعة تخرج من مجال الإنتاج بثمن طبيعي يتحدد مستواه بمكونات الثمن الطبيعي، وفقا لظروف الإنتاج، فإذا ما لاقت السوق زيادة في الطلب عليها عن العرض، مثلا، اتجه ثمن السوق إلى الارتفاع مبتعدا عن مستوى الثمن الطبيعي، والعكس أن شهد السوق زيادة في العرض على الطلب.

ذلك هو التصور الثاني لكيفية طرح مشكلة الثمن في الاقتصاد

الرأسمالي. وهو التصور الذي نجده عند جون ستيوارت ميل (الذي قدم مجمل البناء النظري الكلاسيكي) والفريد مارشال الذي يعتبر المعبر الفكري من المدرسة التقليدية (باعتناقه لنظرية موضوعية في نفقة الانتاج) الى المدرسة النيوكلاسيكية (ببلورته لنظرية في الطلب تقوم على سلوك المستهلك في السوق).

هذا التصور الثاني:

- يوقعنا اولاً في نوع من الاستدلال الدائري: اذ تتمثل نقطة البدء في محاولة تفسير ثمن سلعة معينة (ولكن نوعاً من المنسوجات) في سوق السلع الاستهلاكية، والامر يتعلق بثمن السوق لهذه السلعة. لتحديد هذا الثمن في لحظة من لحظات السوق لا بد من تحديد الثمن الطبيعي الذي يدور حوله ثمن السوق. لتحديد الثمن الطبيعي لا بد من التغافل في مجال الانتاج. في مجال الانتاج يتحدد الثمن الطبيعي بمكوناته: الاجور والربح والفائدة والربح. التي هي في الواقع من قبيل اثمان السوق لقوى الانتاج المادية المختلفة (قوة العمل، الارض، رأس المال النقدي المعد للاقراض، ملكية المشروع). فكلن الامر ينتهي بنا بتحديد ثمن سوق السلعة الاستهلاكية باثمان سوق عدد من قوى الانتاج. فكاننا قد فسرنا ثمن السوق الذي يمثل نقطة البداية بعدد من اثمان السوق توصلنا اليها في نقطة النهاية. من هنا جاءت الدائرية في الاستدلال التي يلزم مواجهتها بطرح مختلف لمشكلة الثمن.

- هذا التصور الثاني يترك المشكلة دون تحديد نهائي، اذا لا يثير السؤال الخاص بما إذا كان هناك محدد واحد للمكونات الاربعة

للثمن الطبيعي.

لتفادي هذه الدائرية في الاستدلال وطرح السؤال الخاص بكيفية تحديد مقومات الثمن الطبيعي كان **التصور الثالث**. وفقا لهذا التصور، يلزم لتفسير ثمن السوق التغلغل من دائرة التداول الى دائرة الانتاج. في دائرة الانتاج لا بد من تعدي مستوى مكونات نفقة الانتاج، الذي يترك الاقتصار عليه الظاهرة في الواقع دون تحديد نهائي. اذ يلزم تفسير هذه المكونات بمحدد عام مشترك. هذا المحدد العام المشترك لا بد وان يرتبط بجوهر كيفية تنظيم عملية العمل الاجتماعي في الاقتصاد الرأسمالي، كاققتصاد مبادلة يركز على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والعمل الاجير، اي يرتبط بالقيمة، كخصيصة اجتماعية تجعل السلعة، في اقتصاد المبادلة، قابلة لان تتبادل بغيرها وتعطيها قدرتها النسبية في عملية التبادل. وعليه يكون البحث عن المحدد العام المشترك لمكونات نفقة الانتاج بالبحث في مفهوم القيمة، في مصدرها، في كيفية قياسها، في تغييرها عبر الزمن، في شكلها ثم في التعبير النقدي عن هذا الشكل. ذلك هو السبيل الثالث الى تصور كيفية طرح مشكلة الثمن في الاقتصاد الرأسمالي: اذا اريد التعرف على كيفية تحديد ثمن السوق وجب البحث في تحديد الثمن الطبيعي. وللتوصل الى ذلك تعين التغلغل في العملية الاقتصادية الى مجال الانتاج وانما دون الاقتصار على نفقة الانتاج، بتعديها الى القيمة. والبحث عن قيمة السلع في محور عملية الانتاج، في العمل الاجتماعي. ذلك هو سبيل اصحاب نظرية العمل في القيمة كلباس لتحديد الثمن الطبيعي بدوره اساس تحديد ثمن السوق. وهو ما يشير على الصعيد المنهجي التساؤل الخاص بكيفية طرح مشكلة القيمة في الاقتصاد الرأسمالي.

ثانيا: طرح مشكلة القيمة:

طرح مشكلة الثمن يقتضي اذن طرح مشكلة القيمة كأساس لتحديد الثمن. وطرح مشكلة القيمة هو في الواقع البحث عن اساس تنظيم الانتاج والتوزيع في المجتمع في ظل انتاج المبادلة في تطوره التاريخي. الامر الذي يفرض طرحا تاريخيا لمشكلة القيمة. وما دمنا نطرح المشكلة بقصد دراسة النظريات المفسرة للقيمة، قد يكون من المفيد ان نعقب الطرح التاريخي للمشكلة بنوع من الطرح البيداغوجي الذي يبلور ماهية المشكلة ويسهل من التعرف على كيفية معالجتها بواسطة مدارس الفكر الاقتصادي التي تعرضت لمشكلة القيمة.

الطرح التاريخي لمشكلة القيمة: اذا كان البحث في القيمة هو في الواقع بحث عن اساس تنظيم الانتاج وتوزيع الناتج في المجتمع في ظل انتاج المبادلة في تطوره التاريخي يكون من الطبيعي ان نبدأ في طرح المشكلة من المجتمع البدائي، الذي لا يعرف تقسيم العمل ولا ينتج فائضا اقتصاديا او ينتج فائضا قليلا، لنعرف كيف يتم تنظيم الانتاج والتوزيع في هذا المجتمع، وننتقل الى المجتمع الذي يعرف تقسيم العمل والمبادلة، اولا كظاهرة هامشية في حياة المجتمع، ثم كظاهرة اساسية في المجتمع. نفعل ذلك على اساس تصور عام لعملية الانتاج كعملية للعمل الاجتماعي القائم على التعاون بين افراد الجماعة في صراعهم مع الطبيعة.

في المجتمع البدائي او في جماعة القرية^(١) القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج، المجتمع لا يعرف الا صورا بدائية من تقسيم العمل (كتقسيم العمل بين الجنسين). مستوى تطور قوى الانتاج لا يمكن الا من انتاج فائض^(٢) محدود

(١) Village community; la communauté villageoise

(٢) Surplus; surplus

يبقى في داخل الجماعة. الهدف من القيام بالنشاط الانتاجي هو الاشباع المباشر لحاجات افراد المجتمع. النشاط الانتاجي القائم على العمل التعاوني ينظم تنظيميا جماعيا واعيا يركز على العادات والراسيم ونصائح كبار السن من اعضاء الجماعة. فعلى اساسها تتخذ قرارات الانتاج مقدما بالنسبة لكل النشاط الانتاجي ويتحدد من اعضاء الجماعة يقوم بالنشاط الانتاجي وكيفية مساهمة الاعضاء العاملين في الانتاج والكيفية التي يوزع بها الناتج بين اعضاء الجماعة. هنا لا تقوم المبادلة، فالمنتجات لا تمثل الا منافع، قيم الاستعمال، ومن ثم لا تتور مشكلة القيمة.

ولتبين السبيل الى ظهور الفانض الاقتصادي، وهو شرط تقسيم العمل على نطاق كبير كأساس لاقتصاد المبادلة، نبدأ من التفرقة بالنسبة للمجتمع البدائي بين:

* جماعات تعيش في مناطق لم تحاييها الطبيعة بشروط مواتية، اي جماعات تعيش في ظروف طبيعية صعبة من ناحية الموارد التي يمكن لافراد المجتمع استخدامها في انتاج ما هو لازم لاشباع الحاجات. هنا يكون الحصول على المواد الغذائية امرا صعبا. وقد يتضمن العمل الاجتماعي القائم على التعاون نشاطا اقتصاديا لا ينقطع لا يحده الا الحدود الجسمانية للانسان. بل قد لا يكفي كل وقت افراد الجماعة لانتاج ما هو ضروري لاستمرار الحياة الاجتماعية.

* وجماعات تعيش في مناطق حيثها الطبيعة بشروط احسن تمكن افراد الجماعة من تخصيص جزء محدود، صغير نسبيا، من وقتهم لانتاج ما هو لازم لمعيشتهم. اي ان انتاج الناتج الضروري لا يمتص الا وقتا محدودا من وقت الجماعة، ويخصص المتبقي للترفيه والقيام

بالنشاطات الاجتماعية الأخرى.

في الظروف العادية لا يقدم المجتمع البدائي طوعية على الفناء جزء مهم من ترفيهه في سبيل أن يزيد من عمله، أي ينتج قدرا أكبر من المنتجات، فالعمل، ومن ثم الإنتاج، ليس هدفا في ذاته وإنما هما سبيل الإنسان لأشباع حاجاته في المجتمع. المجتمع البدائي لا يفعل ذلك إلا إذا أرغمته ضرورة اقتصادية أو ضرورة اجتماعية:

* ضرورة اقتصادية، تتمثل في الحصول على قدر أكبر من المنتجات يتضمن فائضا يمكن الجماعة، عن طريق المبادلة، من توفير المنتجات اللازمة لحسن سير الجماعة والتي لا تقوم هي بإنتاجها (كـ بعض أنواع المواد الغذائية، كالمالح مثلا بأهميته الخاصة في حفظ المأكولات، أو كـ بعض أدوات العمل).

* ضرورة اجتماعية، تظهر عندما تضطر الجماعة لأن تتخلى على نحو منظم عن فائض لسلطة مركزية، أما لتحقيق صالح الجماعة (كما إذا كانت السلطة المركزية تقوم بأشغال عامة لازمة للنشاط الاقتصادي، كتنظيف نهر مثلا)، وأما على أثر غزو تهزم فيه الجماعة ويفرض عليها بالقوة التخلي عن هذا الفائض.

* كما أن الضرورتين، الاقتصادية والاجتماعية، قد تجمعتا لترغم المجتمع البدائي على أن يزيد من عمله وينتج فائضا اقتصاديا.

على هذا النحو يركز تنظيم النشاط الانتاجي للمجتمع البدائي على العرف والتقاليد ويبقى أداء العمل الاجتماعي محكوما بها طالما لا يعرف

المجتمع نشاط انتاج المبادلة كتشاطر ذي وزن، اذ يعرف هذا النوع من المجتمع المبادلة كظاهرة هامشية، اي كظاهرة ثانوية لا تلعب دورا حاسما في شأن استمرار حياة المجتمع، هنا لا يكون من المهم ان تتم هذه المبادلة على اساس التكافؤ بين المتبادلين.

ولكن من الوقت الذي يستقر فيه تقسيم العمل الذي يجد جوهره في تخصيص الوحدات الانتاجية التي تنتج للمبادلة تتغير الطريقة التي يتم بها تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع. مؤدى ذلك ان تقسيم العمل يعني التخصص، والتخصص يؤدي الى زيادة انتاجية العمل اي تقليل الجهد (اي انتاج نفس الكمية من الناتج بجهد اقل). وهو على هذا النحو يمثل بالنسبة للمجتمع خطوة تنظيمية في سبيل تقليل الجهد اللازم للحصول على ناتج، في سبيل الاقتصاد من وقت العمل. ولكن تقسيم العمل فيما وراء صوره البدائية يفترض ان انتاجية العمل، على الاقل في النشاطات المنتجة للمواد الغذائية، اصبحت من الارتفاع بحيث تسمح بانتاج كمية من المواد الغذائية تكفي لاعاشة ليس فقط من يقومون بانتاج هذه المواد وانما كذلك من يتخصصون في انتاج منتجات اخرى غير المواد الغذائية. ووجود الفائض يعني امكانية ان يعيش بعض افراد الجماعة دون ان يسهموا في عملية الانتاج. ولا يتأتى لهم ذلك الا عن طريق تملك وسائل الانتاج ملكية خاصة. فتطور تقسيم العمل يفترض وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج حتى نتوصل الى وضع يقوم فيه بالانتاج وحدات مستقلة تملك وسائل انتاجها وينتج كل منها سلعة تتخلى عنها او عن كمية منها لتحصل على ما هو لازم لاشباع حاجاتها ولتجدد الانتاج في الفترة التالية. هنا يبذل العمل الفردي استقلالا في الوحدة الانتاجية وهو يمثل جزءا من العمل الاجتماعي. ولكنه لا يكتسب خصيصته كعمل اجتماعي الا بطريق

غير مباشر، من خلال المبادلة، اذ من خلالها يوضع نتاج هذا العمل، السلعة، تحت تصرف افراد المجتمع لاستعماله.

هذا الانتاج السلعي لا يتطور ويصبح الظاهرة السائدة المعمة في المدن الا بتطور التجارة والحياة في المدينة تطورا يخلق سوقا على درجة كافية من الاتساع. هنا ندخل فترة تاريخية تتميز باتساع انتاج المبادلة ليصبح الظاهرة السائدة في المدينة في نفس الوقت الذي يبدأ فيه الانتاج بقصد الاشباع المباشر في التحلل البطيء، وقد يكون بطيئا جدا، في الريف. هنا نكون بصدد حرفيين يملكون وسائل الانتاج ويقومون بالانتاج استقلالا، كل حرفي يقوم بكل العمليات اللازمة لانتاج الناتج، ثم هم يتخلون عن الناتج في مقابل الحصول، من خلال التبادل، على ما هو لازم لاستعمالهم (في الاستهلاك او في الانتاج). وهذا ما يسمى بانتاج المبادلة البسيط^(١).

ومع استقلال المنتجين على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج يكف كل تنظيم جماعي مقدم لعملية الانتاج. وحيث ان كلا منهم لم يعد يعيش على ناتج عمله، وانما على عمله (اذ عن طريقه ينتج السلعة التي يبادلها بما هو لازم لحياته) فان المحاسبة على اساس وقت العمل تصبح اكثر ضرورة وحيوية. واعتماد كل منهما على الآخر اعتمادا متزايدا يجعل من الضروري ان يتحقق التكافؤ في التبادل، لان غياب هذا التكافؤ يؤدي الى اختلال التنظيم الاجتماعي للعمل وتحلل المجتمع الذي يتكون من عدد كبير من منتجي السلع. ذلك لان من يحصل في النهاية على مقابل لما انتجه يقل عما انتجه هو نفسه (على اساس وقت عمله) يجد نفسه مدفوعا الى ترك المجال الذي ينتج فيه الى

(١) Simps commodity production; la production marchande simple

مجال اخر، مهما كانت اهمية المجال الاول، اي حيويته لحياة المجتمع. الامر الذي يؤدي الى اختلال النشاط الانتاجي للمجتمع. هذا بصفة عامة. وهو يصدق بصفة خاصة في حالة العمل المؤهل (العمل المركب): فالحرفي يحتاج، في تخصصه المتزايد، لفترة من التاهيل والتدريب تطول او تقصر حسب نوع العمل ودرجة تطور الفنون في فروع الانتاج المختلفة، وهي فترة تستلزم نفقات لم تعد الجماعة باكملها تتحمل بها (كما كانت في المجتمعات البدائية) بل تتحمل بها العائلة او الحرفي شخصيا، فاذا جاء بعد ذلك وحصل عند التبادل من ساعة عمل مؤهل على نفس القدر الذي يحصل عليه من مبادلة نتاج ساعة عمل بسيط (غير مؤهل) فان احدا لن يقوم على تاهيل نفسه تاهيلا تطول فترته ويستتبع النفقات. بعبارة اخرى، عدم تحقيق التكافؤ^(١) على اساس وقت العمل، يدفع بالمنتجين الى التخلي عن التاهيل مهما كانت حيوته لتطور قوى الانتاج في المجتمع.

التكافؤ في التبادل لازم انن لاستمرار المنتجين في عملية الانتاج وفي استمرارهم في تطوير قواهم الانتاجية. وعليه كان من اللازم وجود معيار موضوعي لتحقيق التكافؤ والا امتنع كل تنظيم للمبادلة. من ناحية اخرى، هذا التكافؤ لا يمكن ان يتحقق الا اجتماعيا، اي من وجهة نظر المجتمع وليس من وجهة نظر المنتج الفرد، فايا كان ما يبذله المنتج الفرد في انتاج سلعته فانه لن يحصل عند التبادل الا على ما يعتبر اجتماعيا مكافئا لسلعته وفقا للظروف التي تسود انتاج هذه السلعة في المتوسط على مستوى المجتمع باكملة. فاذا بذل في انتاجها جهدا اكبر من المتوسط فانه لن يحصل، عند التبادل، الا على

(١) Equivalence; équivallence

ما يعادل هذا الجهد المتوسط، فالتكافؤ يتحقق اجتماعيا متضمنا عقابا للمنتج في هذه الحالة. وكذلك الحال بالنسبة للمنتج الذي ينتج من سلعته كمية تزيد على ما يستطيع السوق امتصاصه، فانه لا يحصل عند التبادل الا على مقابل الجزء من الكمية التي انتجها من السلعة ويبقى الجزء الاخر دون تسويق، فهو لا يحصل على مقابل لجزء من مجهوده. ويكون المكافئ قد تحدد اجتماعيا متضمنا في هذه الحالة، بالاضافة الى عقاب هذا المنتج، تبديدا لجزء من وقت العمل الموجود اجتماعيا تحت تصرف المجتمع. وهو ما يدفع بالمنتج الى انتاج كمية اقل في الفترة التالية.

تحقيق التكافؤ اذن، وتحقيقه اجتماعيا، هو الذي يمكن من تنظيم المبادلة التي من خلالها يتم تنظيم الانتاج في اقتصاد تصررت فيه وحدات الانتاج المستقلة من كل خضوع لتنظيم جماعي مقدم لعملية العمل الاجتماعي القائم على التعاون وتقسيم العمل: نقول يتم تنظيم الانتاج بضمان استمراره بين نشاطات معينة وضمان توفر القوة العاملة المؤهلة والحيلولة دون الاستمرار في انتاج يبذل فيه ما يزيد على ما هو لازم اجتماعيا او في انتاج ما يزيد على ما يمتصه السوق (وان كان هذا التنظيم لا يحول دون تبديد لبعض وقت العمل الاجتماعي). لتنظيم الانتاج اذن يكون من المحتم ان تقوم علاقات تكافؤ بين السلع التي تجري مبادلتها. اذا كان ذلك محتما تعين ان يوجد معيار موضوعي لتحقيق هذا التكافؤ. وهو يوجد بالنسبة للسلعتين المتبادلتين اذا وجد مقياس مشترك بينهما اي خصيصة مشتركة يمكن قياسها. من هنا نشور مشكلة البحث عن معيار مشترك (يكون في الواقع اساس تحديد النسبة التي يتم بها التبادل)، اين نجد هذا المعيار المشترك بالنسبة للسلع؟ في قيمة الاستعمال ام في القيمة؟

بنلك تكون مشكلة القيمة قد طرحت تاريخيا. قد يكون من المفيد ان نري كيفية طرح المشكلة على الصعيد البيداجوي، اي على صعيد الطريقة الخاصة بنقل المعرفة في كيفية طرح المشكلة بقصد تسهيل دراسة النظريات التي استخلصت في شأنها.

الطرح البيداجوجي لمشكلة القيمة: وهو ما نقوم به عن طريق بيان الاسئلة التي تمكن بانثارها، بترتيب عرض مقصود، من طرح مشكلة القيمة:

١ - الى اي نوع من انواع الاقتصاديات تنتمي ظاهرة القيمة؟ (اقتصاد المبادلة المرتكزة على تقسيم العمل؟).

٢ - ما هو مفهوم القيمة؟ الامر الذي يثير التفرقة بين القيمة وقيمة الاستعمال وقيمة المبادلة والتمن (بما يثيره هذا الاخير من افكار مختلفة بالنسبة للتمن الضروري، والتمن الطبيعي، و«تمن السوق».

٣ - ما هو دور قيمة الاستعمال بالنسبة للقيمة؟

٤ - ما هو مصدر القيمة؟ (الامر الذي يثير الفرق بين العمل وقوة العمل والعمل الاجتماعي (المجرد) والعمل الفردي (الملموس) والعمل البسيط والعمل المركب. (هذا السؤال يتعلق بالمظهر الكيفي للقيمة).

٥ - ما هو مقياس القيمة؟ وهو سؤال يتعلق بالمظهر الكمي للقيمة.

٦ - ما هو منظم القيمة؟ (١)

(١) عادة ما يتم الخلط بين مقياس القيمة Measure of value ومنظم القيمة Regulator of value. الاول يتعلق بوحدة قياس القيمة كميًا. والثاني يتعلق بما يحدد ما تتمتع به السلعة من قدر او اخر من هذه الوحدات.

٧ - السؤال الخاص بماهية العلاقة بين القيمة وانتاجية العمل (ومن ثم شروط العمل الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية).

٨ - كيف تتحدد قيمة قوة العمل كسلعة؟

٩ - كيف يمكن التوصل، من قيمة السلعة وقيمة قوة العمل، الى الفائض؟ (وما يثيره ذلك من افكار العمل وفائض العمل والنتاج وفائض الناتج والقيمة وفائض القيمة، (بما يتضمنه هذا الاخير من ربح وفائدة وريح).

١٠ - السؤال الخاص بمكونات الفائض، وما يتحلل اليه عند مستوى ادنى من التجريد الذهني.

١١ - السؤال الخاص بالعلاقة بين القيمة وقيمة مبادلة السلعة؟ وكيف يكون الانتقال من القيمة الى قيمة المبادلة التي تفرض نفسها عند التبادل.

١٢ - السؤال الخاص بكيفية التوصل نظريا من القيمة الى النقود، ومن القيمة، من خلال النقود، الى الثمن.

١٣ - كيفية الانتقال من قيمة السلعة الى ثمن السوق وما يثيره من اشكاليات:

- من ثمن التكلفة + متوسط الربح الى ثمن الانتاج (او الثمن الطبيعي) كمحور يدور حول ثمن السوق في الزمن الطويل.

- كيفية اذخال حركات قوى السوق (قوى الطلب والعرض) لتحديد

تقلبات ثمن السوق ومن ثم هذا الثمن في لحظة زمنية معينة.

- كل ذلك مع التفرقة بين الصراع التنافسي بين المشروعات (ما يطلق عليه المنافسة) والصراع الاحتكاري بينها، خاصة عندما يصبح الاحتكار الشكل التنظيمي الذي يسود غالبية فروع النشاط الانتاجي ابتداء من مرحلة التطور الرأسمالي التي تفرض نفسها منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر.

بذلك تكون مشكلة القيمة قد طرحت، تاريخيا وبيداجوجيا. والان كيف السبيل الى حلها؟ حلا يمكن من ان تكون اساسا لتحديد الثمن، ثمن السوق؟ او يبين على الاقل منهجية هذا التحديد عبر بيان كيفية الانتقال من القيمة الى الثمن؟

الفصل الثاني

نظرية القيمة والثمن

الواقع ان تفصيل الاجابات التي تحتويها كتابات التقليديين وماركس بالنسبة للاسئلة التي طرحناها في شأن القيمة، نقول ان تفصيل هذه الاجابات تقتضي القراءة المتأنية لاعمالهم بقصد التعرف، اولاً، على ما اذا كان كل هؤلاء المفكرين قد اثار السؤال ام لا، ثم التعرف، ثانياً، على الاجابة التي اعطاها له في حالة اثارته، للتوصل في النهاية الى بنائه النظري الخاص بالقيمة. لنتبين، بعد الدراسة التفصيلية لنظريتي الكلاسيك وماركس، تطور البناء النظري بين الكلاسيك وماركس، وتقييم كل ذلك كاساس لتحديد اثمان السلع. وما دما نؤجل ذلك لدراسة تفصيلية لتاريخ الفكر الاقتصادي^(١)، فاننا نقصر هنا على بيان السبيل المنهجي لقراءة كتابات الكلاسيك وماركس الخاصة بنظرية القيمة، وقد بلورت نظرية العمل في القيمة، نكتفي هنا بتقديم جوهرها في مرحلة اولى، لنرى، في مرحلة ثانية، كيفية الانتقال من القيمة الى ثمن السوق.

(١) تكون موضوع الجزء الخامس من مؤلفنا بعنوان مبادئ الاقتصاد السياسي.

أولاً: نظرية العمل في القيمة (١):

في ظل انتاج المبادلة القائم على التقسيم الاجتماعي للعمل تصبح المنتجات سلعا، أي منتجات معدة للتبادل. فتكتسب السلعة، الى جانب صلاحيتها لان تشبع حاجة معينة، ولتكن الحاجة للطعام مثلا، (وهي صالحة اصطلاح على تسميتها بقيمة الاستعمال او المنفعة)، نقول تكتسب السلعة الى جانب ذلك خصيصة تجعلها صالحة لان تكون محلا للتبادل اجتماعيا.

هذه الخصيصة هي قيمة السلعة. فالسلعة انن هي قيمة استعمال وقيمة (٢). إلا انها لا بد وان تتحقق أولا كقيمة قبل ان تتحقق كقيمة استعمال. وذلك لان السلعة للمدة للتبادل لا تمثل قيمة استعمال للملكها (أي لمنتجها) وانما هي كذلك لغير منتجها.

كي تتبادل السلعة، التي هي نتاج وحدة انتاجية تسهم بجزء، ويجزء فقط، من العمل الاجتماعي، لا بد ان تكون نافعة للآخرين، أي لا بد ان يكون لها قيمة استعمال اجتماعيا. فانتاج ناتج اجتمع افراد المجتمع لسبب (ديني مثلا) او لآخر، على الأ يستخدمونه في اشباع حاجاتهم ينتهي بهذا الناتج الى الضياع. اذ هو مرفوض اجتماعيا ومقبما كشيء نافع. هذا الرفض يحول دون

(١) Labour theory of value; la théorie de la valeur - travail

(٢) هنا يلزم التأكيد على التفرقة بين الناتج Product; produit والسلعة commodity; marchandise. فالناتج هو كل ما ينتج عن عملية الانتاج. وقد يتم انتاجه بقصد استعماله مباشرة بواسطة من انتجه، وفي هذه الحالة لا يمثل الا قيمة استعمال لن انتجه لاستخدامه هو. لما اذا انتج بقصد البيع، المبادلة في السوق، فالناتج يصبح سلعة لا يمثل بالنسبة لن انتجها الا قيمة، أي صلاحية لان تتبادل بغيرها، ولا تكون قيمة استعمال الا بالنسبة لن يحصلها عليها لاستعمالها. وتصبح السلعة، موضوعيا، ممثلة لقيمة والقيمة استعمال في نفس الوقت.

النتائج وإبراز ما فيه من محتوى أو من مادة في عملية التبادل. فالمنفعة انز،
وانما المنفعة من وجهة نظر المجتمع، هي شرط قبول الناتج في التداول، شرط
قابليته لأن يكون محلاً للمبادلة، أي شرط القيمة.

ولكن قد يكون للأشياء منافع دون أن يكون لها قيمة بالمعنى الاقتصادي،
نلك هو امر الأشياء التي لا ينتجها افراد المجتمع وانما توجد في الطبيعة
وتكون نافعة لهم، كالهواء مثلاً وثمار الأشجار في المناطق الكثيفة الغابات. مثل
هذه الأشياء قد يوجد في الطبيعة دون أن يعرفها الإنسان، واستخدامه لها
رهين بمعرفتها واكتشاف انها قد تفيد. ومع تطور معرفة الإنسان بوسطه
الطبيعي يتزايد اكتشافه لمنافع الأشياء. وهو ما يتم من خلال التجربة
الاجتماعية. ومن ثم كان اكتشاف منافع الأشياء واقرار معايير يتعارف عليها
اجتماعيا لقياس كميتها، اذا ما انتجت للتبادل، مسألة تاريخية، اذ هو اكتشاف
يتحدد بنوع المجتمع ودرجة تطوره.

وصلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة ترد الى الخصائص الطبيعية
للمواد التي تدخل في انتاجها وإلى خصائص العمل الفردي للموس الذي قام
بانتاجها. هذه الخصائص مجتمعة تجعل السلعة صالحة لاشباع حاجة معينة
دون غيرها من الحاجات. فالقلم الرصاص مثلاً يصلح للاستعمال في الكتابة
لانه يصنع من مادة من طبيعتها ان تترك اثراً على الورق ولانه انتج بنوع من
العمل له من الخصائص (الخبرة والمعرفة الفئتين) ما يعطي للقلم الشكل الذي
يجعله ملائماً للإمساك به عند الكتابة. اذا كان نلك هو مصدر قيمة الاستعمال
فان قيمة الاستعمال هذه تصبح حقيقة فقط عند الاستعمال الفعلي للسلعة في
الاشباع.

تلك هي قيمة استعمال السلعة، ماهيتها ومصدرها وضرورة وجودها وانما على الصعيد الاجتماعي، كشرط لقابلية السلعة لان تكون محلا للمبادلة. اما بالنسبة لقيمة السلعة، فالسلعة هي في ذات الوقت قيمة استعمال وقيمة. كلاهما هما السلعة، ولكن كل منهما نقيض للآخر، او ان شئت نفيا للآخر: ان انت استعملت السلعة في استهلاكك الخاص، كما اذا استخدمت نوعا من الخضراوات في اعداد وجباتك الغذائية المنزلية، او في الانتاج كما اذا استخدمته في وحدة انتاجية تقوم بتجهيز وتعليب الاغذية المحفوظة فإنك تكون قد استبعدت امكانية استخدامها كقيمة، اي ان تقوم بدور في التبادل. من ناحية اخرى، ان انت استخدمت السلعة في المبادلة (مباشرة في عملية مقايضة او غير مباشرة بوساطة النقود) فانك تحرم نفسك من استخدامها كقيمة استعمال.

في السوق تتقابل السلع وتتبادل فيما بينها رغم اختلاف منافعها، اي رغم اختلاف خصائصها العينية واشكالها. وهو ما يعني التجريد من قيم استعمالها في عملية المبادلة. وقد رأينا ان التبادل يتم، كما هو ثابت تاريخيا عند الوصول الى حد معين في انتاج شيء ما. بمعنى ان التبادل يبدأ بمبادلة الفائض عن حاجة الانسان (في الانتاج وفي بقية حياته الاجتماعية). فالوفرة النفسية وليست الندرة هي شرط المبادلة.

اذا كانت عملية المبادلة تجرد من قيم استعمال السلع، فان هذه الاخيرة تتقابل بما لها من خصيصة اجتماعية كقيم. وكما ان قيمة الاستعمال لا تصبح حقيقة إلا عند الاستعمال الفعلي للسلعة في الاشباع كذلك القيمة لا تظهر الا عند التبادل، بمناسبة علاقة اجتماعية قائمة على تقسيم العمل (اي على

مساهمة كل منتج بجزء من العمل الاجتماعي). وهي تعبر عن نفسها عند التبادل في شكل معين، شكل القيمة، الذي هو قيمة المبادلة: نسبة مبادلة سلعة بسلعة أي نسبة تقابل قيمتين أو أكثر. وهي نسبة تعكس كميات تناسبية تتبادل وفقا لها السلع مع بعضها البعض. كيف تتحدد نسبة التبادل هذه؟

نعرف من التجربة ان نسب التبادل تختلف في حالة سلعة ما باختلاف السلع التي تتبادل معها. فاذا اخذنا المنسوجات كمثال، فان متر النسيج يتبادل وفقا لنسب مختلفة مع السلع المختلفة. يتبادل مثلاً بكيلة من القمح، وينصف رطل من الحديد ويثلاثين قلما من اقلام الرصاص. وهكذا تكون نسب تبادل هذه السلع مع النسيج هي على التوالي ١:١، ٢:١، ٣:١. ومع ذلك فقيمة هذا المتر من النسيج واحدة سواء عبر عنها بوحدة من القمح او الحديد او اقلام الرصاص او غيرها. وهي تتميز وتستقل عن النسب المختلفة لتبادل هذا المتر من النسيج مع غيره من السلع.

الى جانب ذلك، القول بأن متر النسيج يتبادل مع الحديد وفقا لنسبة معينة (أي ان قيمة متر النسيج يعبر عنها بكمية معينة من الحديد) يعني ان قيمة النسيج وما يعادلها من حديد تتساويان مع شيء ثالث ليس بالنسيج او الحديد. لان معنى ذلك انهما يعبران عن نفس المقدار من هذا الشيء الثالث في شكلين مختلفين، وعليه لا بد وان يكون كل منهما، مستقلا عن الآخر. قابلا للترجمة الى هذا الشيء الثالث الذي يمثل المقياس المشترك بينهما.

لايضاح ذلك نستعير طريقة من اكثر طرق البرهنة استخداما في الهندسة. نعرف ان المثلثات توجد بثشكل مختلف وان كانت كلها تشترك في انها ذات ثلاثة اضلاع. الى جانب المثلثات توجد المستطيلات ذات الاضلاع

الاربعة التي تختلف اشكالها كذلك. كما توجد بصفة عامة الاشكال المتعددة الاضلاع المستقيمة. الا ان المستطيلات والاشكال المتعددة يمكن تحليلها في النهاية الى عدد من المثلثات تختلف اشكالها. ورغم اختلاف هذه الاشكال يمكن المقارنة بينها. لكي تتم هذه المقارنة لا بد من ان ترد مساحة اي مثلث - وهي تمثل محتواه او مادته - الى تعبير مشترك يختلف اختلافا كبيرا عن شكله الظاهر. فاذا اكتشفنا من طبيعة المثلث ان مساحته تساوي نصف حاصل ضرب القاعدة في الارتفاع يمكن التوصل الى المساحات المختلفة لكل انواع المثلثات والاشكال المتعددة الاضلاع المستقيمة ايا كانت اشكالها.

ويمكن، بل ويتعين، ان نستخدم هذه الطريقة في الاستدلال بالنسبة لقيم السلع. اذ يلزمنا ان نرد كل قيم السلع (اي ان نترجم كل قيم السلع) الى تعبير مشترك بينها جميعا، بحيث لا يكون التمييز بينها الا بالقدر الذي تحويه كل منها من هذا المحتوى المشترك.

وبما ان قيم تبادل السلع ليست الا وظائف اجتماعية لهذه الاشياء (اذ عن طريقها يتم التبادل بين افراد المجتمع ويجري تنظيم نشاط الانتاج القائم على المبادلة) ولا تتوقف على الخصائص الطبيعية لهذه الاشياء، تعين علينا ان نطرح اولا السؤال الاتي: ما هي المادة الاجتماعية المشتركة بين جميع السلع؟ هذه المادة (او المحتوى) الاجتماعية هي للعمل. لانتاج سلعة ما لا بد من ان ينفق في انتاجها كمية من العمل. ونعجل بالقول بان الامر يتعلق بالعمل الاجتماعي. فالشخص الذي ينتج مادة لاستعماله المباشر، ليستهلكها بنفسه انما ينتج ناتجا لا سلعة. فهو يقوم باعاشة نفسه ولا يشترك مع بقية المجتمع في نشاط اقتصادي. ولكن لانتاج سلعة (ناتج يقبل في المبادلة) يلزم ليس فقط

ان ينتج الشخص مادة تشبع حاجة اجتماعية (اي تكون نافعة لبقية افراد المجتمع) وانما ان يمثل عمله كذلك جزءاً لا يتجزأ من مجموع العمل الذي يبذل في المجتمع بأكمله. فعمله لا بد وان يكون خاضعاً لتقسيم العمل في المجتمع: عمله هذا ليس شيئاً بدون عمل الآخرين، وهو كجزء مطلوب لتكملة عمل الآخرين (باعتبار ان مجموع عملهم هو الذي يعطي في النهاية لكل المنتجين، رغم تخصصهم، ما هو لازم للاستعمال في اشباع الحاجات النهائية او في عملية الانتاج).

فالنظر الى السلع كقيم هو اذن نظر اليها كعمل اجتماعي مبلور. وهي لا تختلف في هذا الشأن فيما بينها الا بالقدر الذي تمثل فيه اي منها كمية اكبر او اقل من العمل. ولكن كيف تقاس الكميات من العمل؟ هنا نكون بصدد المظهر الكمي للقيمة. وتقاس كميات العمل بالوقت الذي يستغرقه العمل... بقياس العمل بالساعة او اليوم او الاسبوع... الخ. ولتطبيق هذا المقياس نفترض ان العمل هو من قبيل العمل البسيط اي بتحويل كل انواع العمل المركب الى العمل البسيط.

فالقيم تتحدد اذن بوقت العمل (اي عدد ساعات العمل) اللازم لانتاج السلعة، وهو وقت يتكون من الوقت الذي يبذل في المرحلة الاخيرة من انتاجها، مضافاً اليه الوقت اللازم لانتاج ما استعمل في انتاجها من وسائل انتاج (من ادوات، آلات مبانى وخلافه) ومن مواد جرى تحويلها كالمواد موضوع العمل)... فاذا تعلق الامر بانتاج كوب من الزجاج مثلاً فقيمه تتحدد بوقت العمل الذي يبذل مباشرة في انتاج الكوب وكذلك وقت العمل الذي بذل في انتاج المادة الاولية المستخدمة والقدر من الآلات والقدر من المبانى، وهكذا، اي كل ما

استخدم في انتاج الكوب، هذا يعني ان وقت العمل اللازم لانتاج السلعة يتكون من عمل حي^(١) يبذل في المرحلة الاخيرة لانتاجها وعمل مخزون (او متراكم او ميت)^(٢) بذل من قبل في انتاج ما هو لازم من ادوات انتاج تستعمل، بقر، في انتاج السلعة.

اذا كانت القيمة تجد مصدرها في العمل الاجتماعي (الحي والمخزون) فانها تتحدد كميا بكمية العمل اللازم لانتاج السلعة. ولا يعني ذلك انها تتحدد بعدد ساعات العمل التي تبذل فعلا في انتاج السلعة في ظل الظروف الفريدة لوحدة الانتاج، ذلك لان ظروف هذه الوحدة الانتاجية قد تكون اصعب او اخف من الظروف الطبيعية والاجتماعية لانتاج السلعة في المتوسط العام. ولذا هي تتحدد بعدد ساعات العمل اللازم اجتماعيا. ويقصد بذلك العمل اللازم في ظل حالة معينة للمجتمع، اي في ظل ظروف الانتاج التي تسود في المتوسط فرع الانتاج محل الاعتبار وتنتج فيه السلعة بمتوسط اجتماعي لحدة العمل ومهارة متوسطة للعمل. فاذا ادى استخدام آلة جديدة استخداما شائعا في انتاج سلعة معينة الى انقاص عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج وحدة من السلعة الى النصف مثلا، وبقي الى جانب الوحدات الانتاجية المستخدمة للآلة الجديدة مشروعات تنتج بالادوات العمل السابقة وتستمر في انتاج نفس الوحدة من السلعة بعدد ساعات العمل السابقة (التي هي ضعف عدد ساعات العمل اللازمة مع استخدام الآلة) فان الوحدة المنتجة من السلعة استخداما لادوات العمل القديمة لا تمثل اجتماعيا الا قيمة مساوية لقيمة الوحدة من السلعة التي

(١). Living labour; travail vivant

(٢). Dead (stored up) labour; travail passé ou travail accumulé

تنتج باستخدام الآلة الحديثة رغم انه قد بذل في الاولى ضعف ما بذل في الثانية من ساعات العمل. فبالعبارة انن بطرؤف الانتاج السائنة في المتوسط على الصعيد الاجتماعي بأكمله وليس بطرؤف الانتاج التي تسود في بعض الوحدات الانتاجية. القول بغير ذلك يؤدي الى مكافأة المشروعات التي لا تزال تنتج السلعة بطرق اصبحت عتيقة، وهو ما يحول دون تطور قوى الانتاج في المجتمع.

واذا كانت القيمة تتحدد بكمية العمل (الحي والمخزون) اللازم اجتماعيا لانتاج السلعة فان هذه القيمة تتغير بتغير كمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاجها. وهذه الاخيرة تتوقف على التغير في القدرة الانتاجية للعمل، أي على انتاجية العمل. واذا ما طرحنا جانبا القدرات الطبيعية والمكتسبة لمختلف الافراد تتوقف انتاجية العمل اساسا:

- على الشروط الطبيعية التي يتم في ظلها العمل، كدرجة خصوبة الارض، وغنى المنجم وملائمة الظروف المناخية، الى غير ذلك.

- وعلى تطور القوى الاجتماعية للعمل، أي الزيادة في انتاجية العمل الناشئة عن التغير في العوامل الاجتماعية المحددة لهذه الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالي: الانتاج الكبير ودرجة تركيز رأس المال ونسبة استخدامه مع العمل وتقسيم العمل داخل المشروع، واستخدام الآلة، تحسين الفنون الانتاجية، الاقتصاد في الوقت والمسافة عن طريق استخدام طرق احسن للمواصلات (النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية) وكل وسيلة أخرى توضع تحت تصرف القوة العاملة من خلال تطبيق المبادئ العلمية على مشكلات الانتاج المادي، مؤدية في النهاية الى زيادة القوى الاجتماعية للعمل.

وعليه تتحدد قيم السلع بوقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها وتتناسب طرئيا مع وقت العمل وعكسيا مع انتاجيته.

لتحديد نسب السلع اي قيمة مبادلتها انن يلزمنا التعرف على قيمتها، وهي كقيم تجد مصدرها في العمل الاجتماعي المجرد وتقاس، قدرا بكميات العمل (الحي والمخزون) اللازم اجتماعيا لانتاجها، وهي كميات يمكن قياسها بعدد من ساعات العمل. واذا كانت القيمة تتحدد بهذه الكمية فهي تتغير بتغيرها. وتغير هذه الاخيرة يتوقف على انتاجية العمل باعتبار ان كمية العمل اللازم لانتاج السلعة تقل بزيادة انتاجية العمل. هذا القول يصدق، كقاعدة عامة بالنسبة لجميع السلع بما فيها قوة العمل رغم تميز هذه الاخيرة بوضع خاص في وسط السلع.

* * *

ذلك هو جوهر نظرية العمل في القيمة التي تقوم في الواقع على اساس للمساواة بين افراد المجتمع ومن ثم عمل كل منهم وعمل الآخرين على اساس ان كل الاعمال (على اختلافها) ما هي الا صورا من العمل الانساني، الذي اصبح يتم في ظل هذا التنظيم الاجتماعي في شكل عملية للعمل الاجتماعي تسهم فيها القوة العاملة (بفئاتها المختلفة) على اساس من تقسيم العمل بمظاهره المختلفة. هذه النظرية تجعل من العمل الاجتماعي، انن، مصدرا للقيمة ومن عدد ساعات العمل اللازمة اجتماعيا مقياسا للقيمة، فتزود السلعة بخصيصتها لان تتبادل بغيرها وبقدرتها النسبية في عملية التبادل، بقيمة مبادلتها، اي انها تزودها بأساس لتحديد ثمنها في السوق.

ثانياً: الانتقال من القيمة الى ثمن السوق:

رأينا ان ثمن السلعة يتضمن في عدد من وحدات النقود كمقابل لكل وحدة من وحدات السلعة، فالكلام عن الثمن يتضمن وجود النقود. اما القيمة فيعبر عنها بعدد ساعات العمل اللازم اجتماعيا لانتاج السلعة. فهي يعبر عنها بعدد من وحدات العمل، وهي وحدات عينية. مؤدى هذا ان الانتقال من القيمة الى الثمن، عبر قيم المبادلة، يفترض وجود النقود، ويفترض، من ثم، ان يكون لدينا، على الصعيد النظري، بعد نظرية القيمة، نظرية في النقود تكون معبرا الى نظرية ثمن السوق. سنرى في الجزء الثاني في مؤلفنا كيف يمكن ان نتوصل ابتداءً من نظرية العمل في القيمة الى نظرية النقود. ونقتصر هنا على بيان الكيفية التي يمكن بها الانتقال من القيمة، وقيمة المبادلة، الى ثمن السوق، على فرض وجود النقود.

للتوصل الى التحديد الكمي للثمن لا بد لنا من تحليل قيمة السلعة الى مكوناتها. وقيمة السلعة تتحلل الى $w + m + f$ ، حيث w تمثل قيمة الجزء من رأس المال ذي القيمة الثابتة^(١)، اي قيمة ما استخدم من وسائل انتاج في انتاج السلعة. هذه القيمة تنقل الى قيمة السلعة بفضل العمل باعتباره القوة الحية التي تستخدم وسائل الانتاج. m : تساوي قيمة قوة العمل (كسلعة تشتري على اساس قيمتها) المستعملة في الانتاج. هي تساوي الجزء من رأس المال المخصص لشراء قوة العمل، وهو ما يسمى برأس المال المتغير^(٢). f : قيمة الناتج الفائض الذي ينتجه العمل ويختص به رأس المال نفسه (نظرا للملكية

(١). Constant capital; capital constant

(٢). Variable capital; capital variable

لوسائل الانتاج). بعبارة اخرى، يقوم الرأسمالي بشراء قوة العمل كسلعة على اساس قيمتها، وهو يدفع في مقابلها الاجر. عند استعمالها تستطيع قوة العمل (مستخدمة وسائل الانتاج) ان تعطي العمل الذي يجدد انتاج قيمة قوة العمل، ويسمح لجزء من رأس المال ذي القيمة الثابتة ان ينقل قيمته الى قيمة السلعة المنتجة، كما ان العمل ينتج قيمة جديدة، هي قيمة الناتج الفائض.

تلك هي قيمة السلعة ومكوناتها. عند مواجهتها بقيمة سلعة اخرى عند التبادل نكون بصدد نسبة بين القيمتين. هذه النسبة هي قيمة المبادلة. هذه الاخيرة معبرا عنها بوحدات النقود تمثل الثمن. بالنسبة للثمن:

- رأينا انه يلزم البدء من ثمن السلعة في السوق، الثمن الجاري الذي يعكس الحالة اليومية لتقلبات السوق، على فرض سيادة المنافسة، هذا الثمن الجاري يمثل الظاهرة التي يراد تفسيرها (اي تحديدها كيفيا وكميا). وقد اتفقنا على انه للتوصل الى كيفية تحديده، وليس فقط تحديد التقلبات اليومية التي تطرأ عليه، يتعين عدم الاكتفاء بما بحث في دائرة التداول (اي في السوق) والرجوع الى دائرة الانتاج. لدينا هنا ثمن السوق الخاص بسلعة معينة تنتج في ظل المنافسة في فرع معين من فروع الانتاج الرأسمالي. هذا الفرع يكون جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني توجد بينه وبين الفروع الاخرى علاقات الاعتماد المتبادل، كما توجد بينها حركات انتقال رأس المال دون قيود (اي انتقاله من فرع لآخر من فروع الانتاج وفقا لمعدلات الربح). المراد هو التوصل الى كيفية تحديد ثمن السوق هذا تحديد كميا.

- نقطة البدء للوصول الى هذا التحديد هي قيمة السلعة ومكوناتها، اي،

ر + م + ق.

- بالنسبة لهذا الفرع من فروع الانتاج نبحث عن ثمن تكلفة السلعة^(١). وهو ما تكلفه السلعة بالنسبة للرأسمالي. وهو ذلك الجزء من قيمة السلعة المغطى لقيمة وسائل الانتاج التي اهلكت في انتاج السلعة ولقيمة قوة العمل التي استخدمت في انتاجها. فهو يساوي ر + م. ذلك هو ثمن تكلفة السلعة من وجهة نظر الرأسمالي.

- ولكن الثمن يتحدد بالنسبة للمجتمع، ويعكس اتجاه انتاجية العمل في فرع الانتاج في الزمن الطويل وما يحصل عليه الرأسمالي من فائض في المتوسط. وهو متوسط تحدد حركه رأس المال بين فروع الانتاج. ذلك هو ثمن الانتاج^(٢). الذي يوازى تقريبا الثمن الطبيعي عند التقليديين. ثمن الانتاج هذا يتمثل في ثمن التكلفة في فرع الانتاج مضافا اليه متوسط الفائض (او الربح، اذا ما استعملنا هذا الاصطلاح بالمعنى الواسع) في النشاطات الانتاجية المختلفة، اي: (ر+م) في هذا الفرع + متوسط الفائض الذي يحصل عليه رأس المال، وليكن ٢٠٪ مثلا، فاذا كان ثمن التكلفة مساويا لـ ٤٠ + ١٠ اي ٥٠ يكون الفائض المتوسط مساويا لـ $\frac{٢٠ \times ٥٠}{١٠٠} = ١٠$

ويكون ثمن الانتاج مساويا لـ ٤٠ + ١٠ + ١٠ = ٦٠.

- اذا ما تحدد ثمن الانتاج (او الثمن الطبيعي، ان شئنا)، وهو الممثل

(١) Cost - price; Le prix de coût

(٢) Production price; prix de production

للاتجاه الموضوعي في الزمن الطويل ومحور التقلبات اليومية في السوق، نستطيع ابتداءً منه ادخال التأثيرات التي تدخلها التقلبات اليومية في السوق بفعل التغيرات في قوى الطلب والعرض. هنا نصادف احتمالات ثلاثة:

● ان يحدث التوافق بين الطلب والعرض اللذان يظهران في السوق في لحظة معينة، فيتساويان ويحيدُ احدهما الآخر لقوتين متضابتين في التأثير. هنا يكون ثمن السوق مساويا لثمن الانتاج (اي ٦٠ في مثلنا) ويكون الفائض الفعلي (الربح بالمعني الواسع) مساويا للفائض في المتوسط.

● ان يأتي الطلب لسبب من الاسباب، (لهلاك كمية من السلعة في الطريق الى السوق مثلاً) زائداً على العرض. هنا يتحدد ثمن السوق في هذه اللحظة عند مستوى اعلى من ثمن الانتاج، وليكن مساويا لـ ٧٠. في هذه الحالة يحقق هذا الفرع للانتاج فائضا قدره ١٠ اي ٤٠٪ من رأس المال. وهو يمثل نسبة مرتفعة للفائض.

١٠+٤٠

تفوق المتوسط مما يؤدي الى جذب رأس المال الى فرع الانتاج وزيادة عرض السلعة في وقت لاحق، وميل ثمن السوق الى العودة نحو ثمن الانتاج طالما ان القيمة (المتوقفة على انتاجية العمل في الفرع) لم تتغير وبقيت مساوية لـ ٦٠. (هذا القول يفترض بطبيعة الحال حرية دخول رأس المال الى فرع الانتاج، اي يفترض غياب العوائق الاحتكارية او غيرها).

● ان يأتي الطلب ناقصا عن العرض لسبب من الاسباب، (خوف الجمهور من انتشار عدوى مثلا عن طريق السلعة). هنا يأتي ثمن السوق منخفضا عن ثمن الانتاج، وليكن مساويا لـ ٥٠. ولا يحقق هذا الفرع فائضا. وقد يحقق خسارة اذا انخفض ثمن السوق عند ذلك. الامر الذي يدفع بعض رأس المال الى هجرة فرع الانتاج، فيميل العرض نحو النقصان. فاذا ما بقيت القيمة دون تغيير (بعدم تغير ظروف الانتاج) يميل ثمن السوق الى العودة نحو ثمن الانتاج.

● عليه، تحدث التغيرات في ثمن السوق بتغيرات الطلب والعرض. وبما لا يؤثران على ثمن السوق الا اذا جاءا مختلفين في القوة مع تضاهيهما في الاتجاه. فاختلاف قوتي الطلب والعرض، وليس تساويهما، هو الذي يحدد ثمن السوق، الذي يتغير في دوران حول ثمن الانتاج في الزمن الطويل، وقد تحدد هذا الاخير (اي ثمن الانتاج) ابتداءً من قيمة السلعة.

- يلاحظ انه بالنسبة لجميع خطوات التوصل الى تحديد ثمن السوق اننا نجد البدء دائما في العمل في القيمة ومكونات القيمة:

- ثمن التكلفة = $r + m$ (بالنسبة للراسمالي).
- ثمن الانتاج = $(r + m)$ في الفرع + متوسط f (بالنسبة للمجتمع بأكمله)، على فرض سيادة المنافسة، وهو الثمن الذي يميل للوجود في الزمن الطويل (طلما ان انتاجية العمل لم تتغير).

● ثمن السوق = (ر + م) في الفرع + ف الفعلية (في الزمن القصير) وتحت تأثير العوامل المتغيرة في مجال التداول.

● ر، م، ف هي مكونات القيمة ونستطيع تحديد كل منها بمحدد واحد آخر، أي بعدد ساعات العمل الاجتماعي اللازمة: ١ - لانتاج ما استهلك من وسائل انتاج ب - لانتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لاعاشة القوة العاملة بعائلاتهم ج - فائض العمل المنتج للفائض (القيمة الجديدة). وكل هذه المكونات ينظر اليها ويتوصل لها من العمل (الحي) كخالق للقيمة.

- لا يبقى لاستكمال خطوات الانتقال من القيمة الى ثمن السوق الا ان ندخل ضرورة:

● دراسة التغيرات (التكنولوجية والتنظيمية وغيرها) التي تطرأ على عملية الانتاج محدثة تغييرات في انتاجية العمل، ومن ثم في قيمة السلع. والاتجاه العام في الاقتصاد الرأسمالي هو نحو الزيادة المستمرة في انتاجية العمل. الامر الذي يسمح لنا بالتعرف على التغيرات التي تطرأ على قيمة السلعة عبر الزمن، واثار ذلك على ثمن السوق، في ظل الظروف السائدة في السوق.

● دراسة الوضع عندما يتم التحول في اشكال السوق نحو الاحتكار (سواء من ناحية بائع السلعة او من ناحية مشتري قوى الانتاج وخاصة قوة العمل). وما يترتب على ذلك من تغيير في الكيفية التي تتبدى بها قوى السوق (سواء من جانب العرض الاحتكاري او من جانب تأثير الاحتكارات على مستوي تشكيل ادواق

المستهلكين والتأثير على قراراتهم بالشراء)، ومن ثم أثرها في تحديد ثمن السوق^(١).

● دراسة الوضع فيما يخص التنظيم النقابي والسياسي للطبقة العاملة، وأثر ذلك في علاقات القوى الاجتماعية، وما يترتب ذلك من أثر على قيمة قوة العمل كسلعة، باعتبار أنها تتميز عن غيرها من السلع المادية بأنه يدخل في تحديد قيمتها عامل تاريخي، يتمثل في المستوى الحضاري للمجتمع محل الاعتبار، وما يعتبر وفقا لهذا المستوى، من قبيل القدر اللازم لعاشة أفراد القوة العاملة وعائلاتهم.

● مؤدى كل هذه الأبعاد أن نتوصل إلى كيفية الانتقال من القيمة إلى ثمن السوق في ظل التغير المستمر في مستويات انتاجية العمل وفي ظل الاتجاه العام نحو السيطرة الاحتكارية في الاقتصاد الرأسمالي.

* * *

على هذا النحو جاءت نتيجة ما استخلصناه من كتابات التقليديين وكارل ماركس كملاحق لنظرية القيمة والثمن، التي تسعى إلى تحديد ثمن السوق، أي الثمن الجاري أساس اتخاذ القرارات الاقتصادية في واقع الحياة الاقتصادية، في الحال أو في الاحتمال. وإنما ليس بالاختصار على سطح هذه الحياة

(١) وهنا تبحث إمكانية الاستفادة من القراءات الثلاثة للنظريات المتعلقة بثمن السوق في سوق المنافسة الاحتكارية وسوق منافسة القلة وسوق الاحتكار.

وملاحظة ما يحدث في السوق فقط ولكن بالتغلغل الى اعماق العملية الاقتصادية للبحث عن اساس تحديد ثمن السوق في القانون المنظم لعملية الانتاج ذاتها، وهو قانون القيمة. وابتداءً من نظرية القيمة والتمن يمكن ان نستخلص من كتابات التقليديين وكارل ماركس نظرية في توزيع الناتج الاجتماعي (او الدخل الوطني).

الفصل الثالث

نظرية التوزيع (١)

موضع تفسير التوزيع الاولى للناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية هو نفس موضع البحث عن قيمة هذا الناتج: الكيفية التي يتم بها تنظيم عملية العمل الاجتماعي في هذا الشكل التاريخي للانتاج، انتاج المبادلة الرأسمالي. وابتداء من النظرية الخاصة بالقيمة نتوصل الى نظرية للتوزيع. ويكون من الطبيعي ان نذكر بالعلاقة الاجتماعية الجوهرية: رأس المال/العمل الاجير، التي تتضمن ملكية طبقة لوسائل الانتاج وانسلاخ طبقة عنها لتتحول الى عمال اجراء يملكون قوة عملهم كسلعة. وتستمر الارض مملوكة ملكية خاصة. لا لطبقة كما كان الحال في الاقتصاد القطاعي وانما لافراد، كملكية فردية، في مرحلة انتقالية نحو الرأسمالية، وفي تبعية بعد تعاضل الثروة المنقولة، ليس فقط كثروة وانما اساسا كقيمة مبادلة وخاصة في شكلها النقدي. وهو ما يشير الى التضائل النسبي للملكية العقارية في مواجهة ملكية وسائل الانتاج المنقولة. وتصبح هذه العلاقة: رأس المال / العمل الاجير محور العملية الاقتصادية.

.Theory of distubution; théorie de la repartition (١)

التي تتبلور في الناتج الاجتماعي في شكل عيني يتمثل في كمية من السلع التي تستخدم في اشباع الحاجات النهائية (كالمواد الغذائية) او يعاد استخدامها في عملية الانتاج (كالات)، وتخلق في نفس الوقت كمية معينة من الدخول النقدية التي تمثل الكسب النقدي الذي يحصل عليه اطراف عملية الانتاج: العمال، ملاك الاراضي، ملاك رأس المال المعد للاقراض وملاك المشروعات ذاتها. فالناتج الاجتماعي، في شكله النقدي، هو الذي يوزع في مرحلة اولى بين هؤلاء.

هذا التوزيع **الاولى**، الذي يتم في صورة نقدية، يحدث في نهاية المرحلة الانتاجية من العملية الاقتصادية. ويحصل كل على دخله في صورته النقدية. في مرحلة ثانية يبدأ كل في استخدام دخله انفاقا لشراء سلع وخدمات (او وضع جزء منه جانبا، ان استطاع ذلك، لفترة او اخرى، اي ادخاره). فاذا تغيرت الاثمان، بالارتفاع مثلا، بين لحظة الحصول على الدخل النقدي ولحظة انفاقه يقل **الدخل الحقيقي**، اي مقدار ما يحصل عليه من سلع عينية بانفاق الدخل النقدي، اي يقل نصيبه العيني من الناتج الكلي. وكذلك الامر لو جاءت الدولة واقتطعت جزءا من دخول الافراد النقدية في صورة ضريبة لتحكم بذلك على بعض المورد المالي. معنى ذلك ان التوزيع **الاولى** للدخل يمكن ان يكون محالا للتعديل عبر تغيرات الاثمان او تدخلات الدولة. وتكون العبرة **بالتوزيع النهائي** الذي يحدد نصيب كل طبقة وافرادها من الناتج الاجتماعي واستخداماته الممكنة في اشباع الحاجات (الاستهلاك) او في تجديد الانتاج (الاستثمار والانتاج). ما ننشغل به هنا هو التوزيع **الاولى** للناتج الاجتماعي في صورته النقدية (او توزيع الدخل الوطني). دراسة النظرية التي تفسره بين

الكلاسيك وماركس تقتضي ان نحدد في مرحلة اولى المفهوم العام للتوزيع، ونبلور، في مرحلة ثانية المنهج العام والفكرة الاساسية لنظرية التوزيع عند الكلاسيك وماركس، لنرى، ابتداء من هذه الفكرة الاساسية، نظريات التوزيع بين الكلاسيك وماركس.

اولاً: المفهوم العام لنظرية التوزيع:

يتحدد المفهوم العام لنظرية التوزيع عند الكلاسيك وماركس:

١ - بأن هذه النظرية تفترض سبق وجود نظرية في الانتاج تركز على العمل في القيمة كأساس لتحديد ثمن السوق.

٢ - بأن عملية الانتاج تجمع طبقات اجتماعية ثلاثة ذات وظائف اقتصادية: الطبقة الارستقراطية، تقدم الارض للاستخدام في العملية الاقتصادية ابتداء من ملكيتها لها دون ان تزرعها بنفسها. الطبقة الرأسمالية التي تملك وسائل الانتاج في المشروعات الرأسمالية وتقدم هذه المشروعات للاستخدام في العملية الاقتصادية وقد يشارك افرادها في ادارة المشروع، وهي مشاركة في نوع من العمل، وقد لا يشاركون، والطبقة العاملة، التي لا تملك وسائل الانتاج، وتملك قوة العمل كسلعة، وتقدم العمل في العملية الاقتصادية.

٣ - ابتداء من هذه الكيفية في الانتاج تتحدد انصبه الطبقات الاجتماعية في ناتج العملية الاقتصادية: تحصل الطبقة العاملة على الاجور^(١).

(١) Wages; les salaires

وتحصل الطبقة الارستقراطية على الربح^(١)، وتحصل الطبقة الرأسمالية على الفائدة^(٢) والربح^(٣). وقد تحددت المفاهيم النظرية لهذه الانصبة عبر جهود فكرية كبيرة على الاخص من رواد المدرسة التقليدية^(٤) كمفكرين موسوعيين، اولاً، للوصول الى تصور امكانية ان يأخذ فائض عملية الانتاج، الذي سماه فرنسوا كينيه بالناتج الصافي، شكلاً اخر غير الربح العقاري الذي كان يمثل الشكل الوحيد للفائض في الاقتصاد القطاعي الاوروبي وثانياً، للتفرقة بين الفائدة والربح ابتداءً من تطور رأس المال في شكله النقدي. وهي تفرقة اقتضت التوصل الى التفرقة بين الاستخدامات المختلفة الممكنة لرأس المال النقدي: الذي يمكن ان يستخدم استخداماً سلبيًا، اما باقراضه للغير اقراضاً يغل لصاحبه دخلاً نقدياً دورياً طيلة فترة الاقراض، هو الفائدة، او باستخدامه في شراء ارض للتأجير للغير تغل لمالكها دخلاً نقدياً دورياً هو الربح. كما بدأت تبرز امكانية الاستخدام الايجابي لرأس المال النقدي في مشروعات رأسمالية، صناعية او زراعية، تستخدم العمل الاجير وتنتج بقصد البيع في السوق وتدر على صاحبها دخلاً نقدياً دورياً من نوع جديد بدأ ينتشر ليصبح مع الزمن، مع اجور العمل الاجير، ذي السيادة في المجتمع الرأسمالي، هذا الدخل هو الربح.

(١) Rent; la rente

(٢) Interest; l'intérêt

(٣) Profit; le profit

(٤) من امثال دافيد هيوم وجون لوك وادلفي نورث وويليام بتي في انجلترا وريتشارد كلكتين وفرنسوا كينيه. وغيره من الفيزيوقراط في فرنسا.

٤ - المشكلة التي تطرح نفسها هي كيف يوزع الناتج بين الطبقات والشرائح الاجتماعية التي تجمعها عملية الانتاج؟ كيف يتحدد نصيب كل من هذه القوى الاجتماعية بالنسبة لانصبة الآخرين؟ مؤدى ذلك الا يؤخذ اي نوع من الانصبة منعزلا، اذ الامر يتعلق بتوزيع يحدد ويضع كل قوة اجتماعية بالنسبة للقوى الاجتماعية الاخرى، ويحدد من ثم علاقات القوى بين الطبقات الاجتماعية المكونة لهذا المجتمع^(١).

٥ - يحدد التوزيع الدخول النقدية للطبقات الاجتماعية. بالتصرف في الدخول النقدية، في ضوء الائتمان السائدة في السوق وفي ضوء سياسة الدولة تجاه هذه الدخول، تحصل كل طبقة او شريحة وكل فرد على نصيبه من الناتج الاجتماعي.

٦ - بالنسبة لمحددات التوزيع كقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الناتج، في صورته النقدية كصافي ما تنتجه الجماعة في اثناء فترة معينة عادة ما تكون السنة، بطبيعة عملية الانتاج. من طبيعة عملية الانتاج في المجتمع الرأسمالي يوزع الناتج الاجتماعي على اساس العوامل الاتية، كقاعدة عامة:

أ - العمل وانتاجيته، وهو العامل الذي يثور بالنسبة للغالبية من افراد المجتمع بحكم انسلاخ هذه الغالبية عن ملكية وسائل الانتاج وتحولهم تاريخيا الى عمال اجراء.

(١) وعليه، لا يستقيم علميا ان تظهر محاولة بناء نظرية لتفسير احد الدخول، كالفائدة، مثلا، كما تظهر في الاقتصاد الرأسمالي، تاركة بقية انواع الدخول، اما دون ما انشغال، او لتفسيرها تفسيرات لا يجمعها، مع كل انواع الدخول، قانون عام للتحديد.

ب - مقدار ما يمتلكه الفرد، داخل طبقته الاجتماعية، من وسائل انتاج تمكنه من ان يختص نفسه بجزء من الناتج الصافي للجماعة. وزيادة ما تحت سيطرة فرد او مجموعة من الافراد من وسائل انتاج عن حد معين تعطيهم قوة اقتصادية اضافية تمكنهم من الحصول على جزء اكبر من الناتج الصافي بالنسبة للانصبه التي تحصل عليها الطبقات او الفئات الاجتماعية الاخرى. هذه النقطة الاخيرة كانت محل انشغال خاص لماركس عند تناوله لظاهرة تركيز رأس المال في يد الطبقة الرأسمالية في مواجهة الطبقات الاخرى وتمركز رأس المال في يد اعداد قليلة في داخل الطبقة الرأسمالية ذاتها.

هكذا يتحدد المفهوم العام لنظرية التوزيع. ولكن ما هو التفسير الذي تقدمه النظرية، على الصعيد الكيفي، لكيفية الوصول الى تحديد انصبه الطبقات الاجتماعية التي تضمها العملية الاقتصادية؟ هذا ما يبينه المنهج العام للنظرية عند كل من الكلاسيك وماركس.

ثانياً: المنهج العام لنظرية التوزيع:

يتمثل المنهج العام عند الكلاسيك في الخطوات التالية:

- ١ - من نظرية في الانتاج ترتكز على نظرية العمل في القيمة كأساس لتحديد ثمن السوق الى نظرية التوزيع.
- ٢ - الفكرة الاساسية في القيمة ان العمل مصدر القيمة. ان العمل هو خالق الناتج الاجتماعي، مستخدماً لذلك ما تحت تصرف المجتمع من

قوى انتاج مادية.

٣ - ما هو ضروري انن لضمان استمرارية الانتاج، من وجهة نظر المجتمع، هو التعويض عما اهلك من وسائل انتاج اثناء الفترة المحددة، وضمان معيشة قوة العمل لتقدم العمل في الفترة التالية. ما زاد عن ذلك في الناتج الاجتماعي يمثل فائضاً.

٤ - عليه: الناتج الاجتماعي - الناتج الضروري = الفائض الاقتصادي.

٥ - ويتكون الناتج الضروري (من وجهة نظر المجتمع) من قيمة ما اهلك من وسائل انتاج بقصد تعويض الهلاك وضمان الاستمرار على الاقل بنفس القدر من وسائل الانتاج، وكذلك من قيمة قوة عمل القوة العاملة، لضمان استمراريتهما في تقديم العمل في الفترة التالية. هذا الشق الاخير من الناتج الضروري يمثل، كجزء من الناتج الاجتماعي، نصيب الطبقة العاملة من الناتج الاجتماعي.

٦ - يبقى الفائض الاقتصادي ليمثل نصيب الطبقات الاجتماعية الاخرى التي تضمها العملية الاقتصادية، باعتبار ملكيتها لوسائل الانتاج، بما فيها الارض: طبقة ملاك الاراضي والطبقة الرأسمالية بشرائحها المختلفة (المالكة لرأس المال النقدي المعد للاقراض - المالكة للمشروعات في الصناعة والزراعة ومجالات النشاط المادي الاخرى - والمالكة للمشروعات التجارية). هاتان الطبقتان تقتسمان الفائض الاقتصادي فيما بينهما (لتعود الطبقة الرأسمالية لتقسم نصيبها من الفائض الاقتصادي بين شرائحها المختلفة).

٧ . هكذا تبرز الاتصبة كيفيا ويبرز معها اساس تحديدها، وتبرز مع كل ذلك التناقضات، على مستوى المصالح الطبقة، التي تحتويها العملية الاقتصادية:

١ - التناقضات بين الطبقة العاملة (التي ينتج عملها الناتج الاجتماعي) والطبقات المالكة لوسائل الانتاج، التي تختص نفسها، بحكم ملكيتها لوسائل الانتاج، بالفائض الاقتصادي بأهميته الخاصة للحياة الاجتماعية المستقبلية بحكم احتوائه على مصدر كل امكانية لتوسع الانتاج في المستقبل: الطبقة العاملة تحصل على الاجور (مقابل قيمة جزء من الناتج الضروري) والطبقات المالكة تحصل على الربح والفائدة والربح. في المرحلة الاولى من مراحل التطور الرأسمالي، مرحلة بناء شروط الانتاج الرأسمالي، يكون التناقض اساسا بين الاجور وكل من الربح والفائدة، من جانب، والربح من جانب اخر اقوى عند ريكاردو (باعتبار وجود نوع من التضافر بين طبقات المجتمع الجديد في مواجهة قوى الاقطاع). ولكن مع الاختفاء التدريجي للطبقة الارستقراطية يبرز التناقض بين الاجور والارباح (والفائدة) ليصبح التناقض الرئيسي.

ب - التناقضات في داخل الطبقات المالكة بين طبقة ملاك الاراضي والطبقة الرأسمالية. بحكم انهما يقتسمان الفائض الاقتصادي. لاحدهما، وهي طبقة ملاك الاراضي، دور رجعي تاريخيا، في مرحلة بناء الاقتصاد الرأسمالي، وللأخرى، الطبقة الرأسمالية، دور تقدمي في هذه المرحلة. آدم سميث ودافيد ريكاردو يدينان طبقة ملاك الاراض، حيث «أنهم يحاولون أن يحصلوا حيث لم يزرعوا».

وريكاربو يلاخذ موقفاً يلتحم فيه الفكر الاقتصادي بالممارسة السياسية اليومية ضد قوانين الغلال في انجلترا، التي تفرض رسوماً على استيراد الغلال من اوريا تؤدي الى رفع اثمان الغلال (الغذاء الرئيسي للطبقة العاملة، لمصلحة ملاك الاراضي)، وترفع الاجور النقدية مهددة للربح في غير مصلحة الطبقة الرأسمالية.

ابتداءاً من هذا المنهج العام لنظرية التوزيع عند الكلاسيك يمكن فهم المنهج العام للنظرية عند ماركس:

١ - العلاقة الاساسية، في الجنين، في النشأة، وفي الصيرورة، التي تميز التنظيم الاقتصادي والاجتماعي الجديد، اي التنظيم الرأسمالي، هي علاقة رأس المال/العمل الاجير التي تتحقق كعلاقة اجتماعية بوساطة الاشياء المادية المتمثلة في وسائل الانتاج. هذه العلاقة هي التي تحدد التناقض الرئيس في المجتمع الرأسمالي، كاتجاه تاريخي عام لا يحول، لا دون وجود تناقضات اخرى، ولا دون ان تبرز اهمية خاصة لتناقض ما في لحظة من اللحظات التاريخية لهذا التكوين الاجتماعي. اما وجود طبقة ملاك الاراض في اوروبا الغربية في القرن التاسع عشر فهو وجود لطبقة في سبيلها الى الاختفاء التاريخي. ولكن طالما ظلت موجودة، بسيطرتها على الارض، هي تحصل على نصيب من الناتج المنتج.

٢ - نظرية التوزيع ترتكز على نظرية العمل في القيمة التي تفسر القانون الاساسي لتنظيم الانتاج والتوزيع، في الاقتصاد الجديد، وهو قانون القيمة والثمن.

٣ - الفكرة الاساسية في القيمة ان العمل الاجتماعي هو مصدر القيمة،

ومن ثم خالق للناتج الاجتماعي، الذي يمثل في شكله النقدي، الدخل الاجتماعي.

٤ - في عملية الانتاج، يتمثل رأس المال المخصص للانتاج في رأس مال ذي قيمة ثابتة، يخصص لتوفير وسائل الانتاج (المعمرة والمتغيرة) ورأس مال متغير، يخصص لتوفير قوة العمل التي تنشغل بالانتاج، لتعطي العمل، خالق القيمة المنتجة خلال فترة العملية الانتاجية.

هذه القيمة المنتجة (الناتج الاجتماعي) - قيمة ما استخدم من وسائل انتاج (معمرة وجارية) = القيمة الصافية للمجتمع.

القيمة الصافية - الناتج الضروري (ما هو لازم لتوفير قوة العمل) = فائض القيمة.

٥ - ويتحدد الناتج الضروري بما هو لازم لضمان توفر قوة عاملة اجيرة للقيام بعملية الانتاج، اي بالجزء المتغير من رأس المال المعد للانتاج، اللازم في الواقع لتجديد انتاج هذه القوة العاملة، التي تمثل استمراريته شرط استمرار الانتاج الرأسمالي عبر الزمن. كما ان الناتج الضروري بهذا المعنى لا يطرح من الناتج الكلي، وانما من الناتج الصافي. وتتمثل النتيجة في فائض القيمة، الذي يمثل الهدف المباشر من اتخاذ قرارات الاستثمار والانتاج بواسطة الطبقة المالكة لوسائل الانتاج، ممثلا بذلك الشكل التاريخي الخاص للفائض الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي^(١).

(١) بالمقابلة مع الربيع العقاري الزراعي كالشكل التاريخي الخاص للفائض الاقتصادي في الاقتصاد القطاعي الأوروبي، علي النحر الذي رايناه سابقا في الباب الثاني.

٦ - عليه، يكون تحديد القيمة الصافية ابتداءً من رأس المال المخصص لعملية الإنتاج، وكذلك تحديد ما هو من قبيل الناتج الضروري. باعتبار أن قرارات الاستثمار والإنتاج هي حكر، في هذا النوع من التنظيم الاجتماعي، على الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج في شكل رأس المال، وأن ما هو ضروري لا يتحدد من وجهة نظر المجتمع بأكمله وإنما من وجهة نظر الطبقة المسيطرة في المجتمع، وهي الطبقة الرأسمالية، أي من زاوية ما تهدف إليه مباشرة من اتخاذ قرارات الإنتاج. هنا تظهر المقارنة بين ماركس والكلاسيك الفرق بين منهجية الكلاسيك لا ترى تاريخية الإنتاج الرأسمالي ومنهجية ماركس ترى هذه التاريخية، فتأتي الأفكار المستخلصة لا تاريخية عند الكلاسيك، أي معتمدة على المجتمعات بصفة عامة في حين تأتي المقولات النظرية لماركس تاريخية أي تتعلق بالتكوين الاجتماعي الرأسمالي دون ما تعميم بالنسبة للمجتمعات الأخرى التي يتعين أن تكون لها مقولات نظرية تعبر عن طبيعتها التاريخية وكيفية ادائها الخاصة بها.

٧ - عليه، يبدو التناقض الرئيسي صراحة بين الجزء من القيمة الصافية المقابل لقيمة قوة العمل والمعتبر من قبيل الناتج الضروري لضمان استمرارية عملية الإنتاج والجزء من القيمة الصافية الممثل لفائض القيمة، يحصل عليه الرأسمالي صاحب المشروع الذي يستأجر الأرض من مالكيها ويتخلى له عن جزء من فائض القيمة في شكل ريع عقاري، ويقترض رأس المال النقدي من مالكة ويتخلى له عن جزء من فائض القيمة في شكل فائدة، ويحصل في النهاية، بصفته مالكا للمشروع، على الريع. ففائض القيمة يتحلل إذن إلى الريع

والفائدة والربح، وإنما مع وضوح في المفاهيم وخاصة في الفرق بين الفائدة والربح (الذي لم يكن دائما واضحا عند الكلاسيك)، ووضوح التناقضات في داخل الطبقات المالكة لوسائل الانتاج: بين الطبقة الرأسمالية والطبقة المالكة للأرض (الملكية العقارية) في جانب، وفي داخل الطبقة الرأسمالية، بين اصحاب المشروعات ومالكي رأس المال المعد للاقراض (أي رأس المال المالي) في جانب آخر.

ذلك هو المنهج العام لنظرية التوزيع الذي يرى وفقا له كل من الكلاسيك وماركس الكيفية التي يوزع بها الناتج الاجتماعي، في شكله النقدي، بين الطبقات الاجتماعية التي تحتويها العملية الاقتصادية. السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: كيف يتم تحديد الانصببة المختلفة كمياً؟ الاجابة تقدمها النظريات الخاصة بالانصببة المختلفة بين الكلاسيك وماركس.

ثالثاً: نظريات التوزيع الخاصة بالانصببة في الناتج الاجتماعي:

من الطبيعي ان نتوقع ان تكون لدينا نظريات في الاجور، في الربح، في الفائدة وفي الربح. ومن المتوقع ان يكون واضحاً لدينا الآن ان كل هذه النظريات يجمعها المفهوم العام لنظرية التوزيع وانها استخلصت جميعاً وفقاً للمنهج العام لهذه النظرية. وسنقتصر في تقديم كل من هذه النظريات، كما سبق ان قلنا، على فكرتها الاساسية، بين الكلاسيك وماركس، تاركين تفصيل النظرية للجزء من مؤلفنا الخاص بتاريخ الفكر الاقتصادي.

١ - نظرية الاجور:

الاجر هو ثمن القدرة على العمل، أي الثمن الذي يدفع في مقابل شراء قوة

العمل. وتعتبر نظرية حد الكفاف^(١)، التي قال بها الكلاسيك، من اقدم النظريات في شرح ظاهرة الاجور. هذه النظرية وجدت في شكلها الاولي عند ويليام بتي، وريتشارد كانتيون وفرنسوا كينييه. ولكنها تطورت في كتابات ريكاردو ومالتس. ووفقا لهذه النظرية، يتوقف ثمن العمل في السوق (والكلاسيك لا يفرقون بين العمل وقوة العمل، «اي القدرة على العمل»)، اي الاجر، على مستوى الكفاف بالنسبة للعمال. فالاجر يدور حول ما يلزم، اجتماعيا لاستمرار القوة العاملة، اي على كمية السلع اللازمة لاعاشة العامل وعائلته. هذه السلع تمثل بالنسبة للمجتمع النفقة التي «تسمح للعمال بالبقاء على قيد الحياة ويضمنان استمرار جنسهم»^(٢). ويتحدد ما هو «لازم» او ضروري للاعاشة بالاعادات والتقاليد، ليمثل حد الكفاف. وعليه يدخل في مستوى حد الكفاف مستوى معين من الضرورات المتعارف عليها في المجتمع. فحد الكفاف يحدد السلع الضرورية، اجتماعيا، لاستمرار قوة العمل، ونتاجية العمل في انتاج هذه السلع تحدد قيمة قوة العمل. التي تمثل «الثمن الطبيعي» لقوة العمل، يدور حوله الثمن الجاري في السوق، الاجر النقدي، وفقا لظروف سوق العمل. فاذا ما تغيرت قيم العمل الضرورية لاعاشة العمل، ومن ثم اثمانها، لزم ان يتبعها تغير في الاجور^(٣).

(١) The theory of subsistence; la théorie de subsistence (١)

(٢) ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، ص ٥٢.

(٣) اما نظرية صندوق الاجور the wage fund; les fonds des salaires التي قال بها جون ستوربات ميل وناسو سميث (١٧٩٠ - ١٨٦٨) في انجلترا، فتركز على الطلب على القوة العاملة. فهي تعتبر رأس المال كميخ من النقود يخصص جزء منه لدفع اجور العمال قبل ان يتحقق بيع الناتج. وعليه يتحدد الطلب على العمل بكمية رأس المال الموجود stock of capital، وهذه الكمية تتغير بطريقة مباشرة مع تراكم رأس المال (اي زيادته، مع اشكال استخدامه، من فترة لآخرى). ابتداء من كمية رأس المال المخصصة لدفع اجور العمل يمكن التوصل الى مستوى الاجور بعملية قسمة: قسمة كمية رأس المال النقدي التي يكون الراسماليين مستعدون لدفعها مقدما، اي مخصص الاجور، على عدد العمال الذين يبحثون عن عمل في السوق.

اما بالنسبة لكارل ماركس، فان ثمن السوق لقوة العمل (وهو يفرق بـدأة بين قوة العمل والعمل) لا يمكن ان يبتعد لفترة طويلة عن قيمتها. وتتحدد قيمة قوة العمل (باعتبارها سلعة) بنفس الكيفية التي تتحدد بها قيم السلع الأخرى: فهي تتحدد بكمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج السلع الضرورية لحياة العامل وعائلته. الا ان قوة العمل تختلف عن السلع الأخرى في انه يدخل في تحديد قيمتها عنصر اجتماعي، اي تاريخي. اذ تتحدد هذه القيمة ليس فقط بما هو لازم لاستمرار الوجود الجنساني والذهني للعامل وعائلته، في اطار الشريحة التي ينتمي اليها بطبيعة الحال، وانما كذلك «بمستوى الحياة المتعارف عليه» في كل مجتمع. بهذه القيمة تصل قوة العمل كسلعة هي الأخرى الى سوق العمل، ممثلة نقطة البدء في تحديد الاجر النقدي (ثمن وحدة قوة العمل في السوق). ابتداءً من هذه القيمة يتوقف الاجر النقدي على تفاعل قوى الطلب والعرض بالنسبة لقوة العمل، وتؤدي التقلبات في هذه القوى، عند عدم تساويهما، الى تقلبات الاجر النقدي في السوق حول «ثمن انتاج» قوة العمل.

وتلعب فكرة الجيش الصناعي الاحتياطي^(١) دورا خاصا في نظرية الاجور عند ماركس. ويمكن الوصول الى هذه الفكرة على نحو مبسط كالآتي: وفقا لنمط توزيع الدخل الذي يتحدد بتملك اقلية نسبية لوسائل الانتاج وتحول الغالبية الى عمال اجراء يكون النصيب النسبي للطبقة العاملة في القيمة

(١) في المرحلة الحالية للتطور الرأسمالي، مع الكليتزوزية النشاط الاقتصادي في مجالاته المختلفة تصبح القوة العاملة المتاحة، في اطار الاوضاع السكانية الرامنة، زائدة على احتياجات عملية تراكم رأس المال، الامر الذي يترتب عليه ان تستبعد اعداد متزايدة من افراد الجيش الصناعي الاحتياطي من دائرة النشاط الاقتصادي، باعتبار عدم اعادة تشغيلهم بعد تعلمهم، ويتم من ثم استبعادهم اجتماعيا. وتكون ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي l'exclusion sociale التي تشهد بها المجتمعات الرأسمالية الآن، المتقدمة والمتخلفة.

الصفافية محدود (بالنسبة لعدد افرادها). ومن ثم تكون قدرتها الشرائية محدودة بالنسبة لما ينتج وفقا للقدرات الانتاجية التي تحتويها العملية الاقتصادية. ويكون لدى الطبقة الرأسمالية (بنصيبها الكبير نسبيا من الدخل) قدرة ادخارية ليس من الضروري ان يتحول معها الادخار الى طلب على السلع الاستثمارية نظرا لتوقف ذلك على توقعات الربح المستقبلية. مؤدى ذلك ان يأتي الطلب الكلي (طلب الطبقات المختلفة) عادة اقل مما يستوعب كل ما ينتج للسوق. وهو ما يعني ميل مستوي الانتاج نحو ان يكون منخفضا نسبيا، الامر الذي قد يتضمن، وعادة ما يتضمن، عدم تشغيل كل الطاقات الانتاجية الموجودة. وهو ما يعني بطالة جزء من القوة العاملة على نحو شبه دائم، خاصة عندما يميل الاجر النقدي، في حالة التوسع في النشاط الانتاجي وزيادة الطلب على قوة العمل، الى الارتفاع مهددا الربح (في حالة المنافسة). يترتب على ذلك الميل نحو وجود جزء من القوة العاملة دائما في حالة تعطل (في تغير مستمر في الافراد المكونين له) تمثل نوعا من «الاحتياطي» من القوة العاملة المتعطلة الموجودة دائما في سوق العمل لتضغط في اتجاه عدم ارتفاع الاجر النقدي عن «ثمن الانتاج لقوة العمل». هذا الجزء من القوة العاملة يمثل «الجيش الصناعي الاحتياطي» الذي يدفع بالاجر النقدي دائما نحو الانخفاض ليتوافق مع «ثمن الانتاج» لقوة العمل. ويظل افراد الجيش الصناعي الاحتياطي في سوق العمل كمتعطلين باعتبار امكانية تشغيلهم في مرحلة قادمة عند التوسع في النشاط الانتاجي. فهم لا يستبعدون خارج دائرة النشاط الاقتصادي، ومن ثم لا يجري استبعادهم اجتماعيا.

هذا، ومن الضروري ان نبرز ان نظرية ماركس في الاجور تفترض الاداء التفائلي للقوانين التي تحكم العملية الاقتصادية الرأسمالية، اي تفترض

عدم الفعل الواعي للانسان في ادائها. والامر يتعلق هنا بوعي العمال وتنظيمهم نقابيا وسياسيا، مما يخلق امكانية تدخلهم والحد من عمل الجيش الصناعي الاحتياطي نحو تخفيض الاجر النقدي^(١).

٢ - نظرية الربيع:

كان الربيع، وهو ما يحصل عليه مالك الارض، محلا لنقاش دام قرنين من تاريخ الاقتصاد السياسي: من رواد المدرسة التقليدية الى مؤسسها ومن بعدهم: من ويليام بتي الى ماركس وجوت ستوارت ميل^(٢). في هذه المناقشات كان (الربيع الاقتصادي) يمثل جزءا من الفائض الاقتصادي: دخل سيد الارض (او مالكيها)، بعد ان كان يمثل كل الفائض الاقتصادي في الاقطاع الاوروبي، بل وكل «الناتج الصافي» عند فرنسوا كينييه. ومالك الارض يحصل على الربيع بسبب ملكيته لها دون ان يبذل اي جهد من جانبته. وفي هذا المعنى يقول آدم سميث ان ملاك الاراضي «يجبون ان يحصنور حيث لم يزرعوا»^(٣).

(١) لنما بشرط الاتصيح كل «القوة العاملة المتاحة فائضة على لاحتياجات عملية تراكم رأس المال. كما هو ظاهر الآن. هذا ويمكن للنظام الاقتصادي ان يعادل الجهود التنظيمية للعمال في هذا المجال بادارة عملية للتضخم كظاهرة نقدية تؤدي، مع سبق ارتفاع الثمن السلع التي يستهلكها العمال على زيادة الاجر النقدي، الى اضعاف اثر الزيادة في الاجور النقدية في سعيها لان تلحق بالزيادة في انتاجية المعمل. في ظل سيادة احتكارية رأس المال كاتجاه طويل المدى جدا يتجه النصيب النسبي للاجور نحو الانخفاض ويزداد الاستقطاب الاجتماعي. على النحو الذي سنراه عند دراسة الجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالي في الباب الاخير من هذا الكتاب.

(٢) انظر الباب الثاني فيما سبق، كذلك:

D.H. Buchanan, The Historical Approach to Rent and Price Theory, in, The Theory of Income Distribution, American Economic Association, Allen & Unwin, London, 1954, p. 599 - 637.

(٣) آدم سميث، ثروة الامم، الباب السادس.

ولكن لماذا يدفع الريع؟ رأينا ان ويليام بقي حاول ان يجيب على هذا السؤال^(١) بأن قدم بالاضافة الى الريع المطلق - فكرة الريع الفرقي، الناتج عن الفرق اما في خصوبة التربة واما في موقع الارض المزروعة بعدا او قريبا من السوق.

ويعاود ريكاردو مناقشة الموضوع في بداية القرن التاسع عشر في فترة ادى فيها الضغط السكاني، الذي اثارته عملية تراكم رأس المال، وحروب نابليون الى ارتفاع اسعار المواد الزراعية (وخاصة القمح) وزيادة الريع العقاري.

بالنسبة لريكاردو، الريع هو «ذلك الجزء من ناتج الارض الذي يدفع للمالكها لكي يكون لنا الحق في استغلال القدرات المنتجة الاصلية للتربة، وهي قدرات غير قابلة للفناء»^(٢). وريكاردو يفرق بين الريع المطلق^(٣) والريع الفرقي. فالاول هو الدخل المرتبط باستغلال الارض، ويدفع للمالك لان «الارض ليست غير محدودة المساحة»، اي لأن عرض الارض ثابت^(٤). اما الريع الفرقي فهو الفرق بين الدخل (يدخل مالك الارض) المرتبط باستغلال ارض ما والدخل المرتبط باستغلال ارض اخرى اقل انتاجية من الارض الاولى (اما لان تربة الثانية اقل خصوبة او لانها ابعد عن السوق)^(٥) وانما يلزم استغلالها لاشباع الطلب على المنتجات الزراعية.

(١) انظر فيما سبق الفصل الثاني من الباب الثاني.

(٢) Richardo, The Principles..., p. 33

(٣) Absolute rent; la rente absolue

(٤) ريكاردو، نفس المرجع، ص ٢٥.

(٥) ريكاردو، نفس المرجع، ص ٣٥ وما بعدها.

فالربح اذن، في نظر ماركس، هو جزء من فائض القيمة الذي ينتج في الزراعة. يزيد على ذلك انه، اي الربح، يمثل شيئاً فوق متوسط معدل فائض القيمة الذي يتوقع للمزارع الرأسمالي، شأنه في ذلك شأن أي رأسمالي آخر، للحصول عليه من استخدامه لرأس ماله. وذلك لانه اذا كانت المنافسة تؤدي الى مساواة معدل فائض القيمة في فروع الانتاج المختلفة التي تستخدم كميات متساوية من رأس المال (اذ تسمح المنافسة بانتقال رأس المال من الفروع ذات المعدل المنخفض لفائض القيمة الى الفروع ذات المعدل المرتفع لفائض القيمة، وذلك حتى يتم التساوي) فان الملكية الخاصة للأرض (التي توجد، اي الأرض، طبيعياً بكميات محدودة) تحول دون التدفق الحر لرأس المال في الزراعة وبدون الانتقال الحر لفائض القيمة من الزراعة الى النشاطات الأخرى. فوجود الأرض بكمية محدودة وشروط تأجيرها للزراع تجعل من الصعب تدفق رؤوس الاموال في الزراعة. ينتج عن ذلك ان معدل فائض القيمة المنتج في الزراعة يفوق معدل فائض القيمة المنتج في فروع النشاط الأخرى.

ولكن هذا لا يعني ان الزيادة في فائض القيمة المنتج في الزراعة (بالنسبة لفائض القيمة المنتج في فروع النشاط الأخرى، غير الزراعية) تذهب الى المزارع الرأسمالي (الذي يستأجر الأرض من مالكيها ويستخدم العمل الاجير في زراعتها بقصد تحقيق الربح النقدي) وانما تذهب الى مالك الأرض بما لملك الأرض من احتكار (ملكية) يمكنهم من الحصول عليها في شكل ربح. وهو احتكار يمكنهم كذلك من رفع الربح كلما زاد فائض القيمة المنتج في الزراعة (وهو ما يعني تناقص الجزء من فائض القيمة الذي يبقى للمزارع الرأسمالي في صورة ربح، ومن هنا جاء التناقض بين طبقة ملاك الاراضي والطبقة الرأسمالية في الزراعة).

إذا كانت هذه طبيعة الريع في نظر ماركس فكيف يتحدد هذا الريع؟ بصرف النظر عن الفروق التي توجد بين الأراضي المختلفة من حيث خصوبة التربة أو من حيث بعد الأرض أو قربها من السوق، تحصل كل الأراضي، بما في ذلك أسوأها، ما دامت محلاً للملكية الخاصة، على حد أدنى من الريع، إذ مجرد وجود طبقة مالكة للأرض يتضمن أن أفراد هذه الطبقة، أي الملاك، يستطيعون أن يحددوا كيف تستخدم الأرض وأنهم لن يتخلوا عن استعمالها لفترة معينة دون مقابل. هذا الحد الأدنى الأساسي الذي يلزم دفعه كريع بالنسبة لكل الأراضي يسمى الريع المطلق، ينتج عن احتكار ملكية الأرض. ويتوقف القدر الذي يدفع كريع مطلق على مدى توفر الأرض الزراعية والطب على السلع الزراعية، ففي البلدان المكتظة بالسكان والتي لا يوجد فيها أراضي جديدة يمكن استخدامها دون جهد كبير يقوى المركز الاحتكاري للطبقة المالكة للأرض ويرتفع الريع.

هذا الريع المطلق يحصل عليه كل مالك للأرض بصرف النظر عن درجة خصوبة تربتها. ومالك أسوأ أنواع الأرض لا يحصل إلا على هذا الريع. أما مالك الأرض الأكثر خصوبة أو الأقرب للسوق فيحصل على ريع إضافي يسمى بالريع الفرقي ينتج عن احتكار استعمال أرض تفوق أرض أخرى في الخصوبة أو تقرب عنها من السوق. ذلك هو احتكار المشروع الرأسمالي الذي يوجد على الأرض الزراعية.

٣ - نظرية الريع والفائدة:

عادة ما كان الكلاسيك يأخذون الريع والفائدة معاً، باعتبار أن الشكل الغالب للمشروع الرأسمالي حينئذ كان يتضمن ملكية الرأسمالي لرأس المال

النقدي المستخدم والمشروع ذاته، فضلا عن قيامه في كثير من الاحيان بعمل الادارة في المشروع. هذه الحقيقة الأخيرة استلزمت جهدا نظريا من رواد المدرسة التقليدية لتمييز الريح، الذي يحصل عليه صاحب المشروع، عما يحصل عليه في مقابل الادارة، وهو نوع من الاجر. اما بالنسبة لماركس فالمسألة واضحة: الفائدة يحصل عليها صاحب رأس المال النقدي المعد للاقراض، والريح يحصل عليه الرأسمالي صاحب المشروع ذاته، الذي قام باقتراض رأس المال النقدي.

وبالنسبة لمصدر الريح، يرى سميث انه «كما ينجم الريح من امتلاك الارض فان الريح يأتي، في المجتمع الحديث من تركيز رأس المال، الذي بدأ يتركز في يد اقلية، بعد ان كان الاصل في المجتمعات السابقة ان يمتلك العامل ادوات عمله ويحصل على كل ناتج عمله». اما ريكاردو فلا يناقش مصدر الريح، ويأخذه كمعطي ابتداء من كتابات آدم سميث. وينشغل، من ثم، بكيفية تحديده. اما ماركس فيرى الريح، ومعه الفائدة، كجزء من فائض القيمة الذي هو الهدف المباشر للانتاج في اقتصاد يحتكر فيه رأس المال ملكية وسائل الانتاج ومن ثم اتخاذ القرارات الخاصة باستخدامها وادارتها وبالرقابة على هذه الادارة ويتوزع ناتج استخدامها بواسطة قوة العمل. وهو لا يأخذ ذلك كمعطي وانما يدرس العملية التاريخية التي تكون بها رأس المال ليصبح الظاهرة السائدة في الاقتصاد الجديد مع نقضه العمل الاجير.

وعليه، لا تنفصل، في نظر الكلاسيك وفي نظر ماركس، نظرية الريح والفائدة عن نظرية القيمة (ونظرية الاجور). ويتحدد الريح (والفائدة) عند

الكلاسيك بمستوى الفائض والربح. ويتقلب معدل الربح الفعلي مع تغيرات الطلب والعرض التي تغير اثمان سوق السلع المنتجة للبيع. وهو ما يحدث في الزمن القصير. وإذا كان معدل الربح يختلف من صناعة لأخرى ويتغير في الصناعة الواحدة بين وقت لآخر مع تغيرات اثمان سوق السلع المرتبطة بتغيرات قوى السوق، في الزمن القصير، فإنه يوجد «نوع من متوسط معدل الربح (أو المعدل العادي) يجري تنظيمه طبيعياً بواسطة حركة رأس المال من صناعة لأخرى، سعياً وراء الربح الأكبر، إلى أن يسود هذا المتوسط في الزمن الطويل. الأمر الذي يفترض سيادة الصراع التنافس بين رؤوس الأموال بما يتضمنه من حرية الانتقال من صناعة لأخرى. أما في المدى الطويل جداً، فمع تعاظم تراكم رأس المال واشتداد الصراع بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية (أو بين العمال وأرباب الأعمال، على حد قول آدم سميث) على اقتسام الناتج الصافي فيميل معدل الربح نحو الانخفاض.

أما بالنسبة لماركس، إذا كان فائض القيمة يمثل مقولة نظرية نتوصل إليها عند مستوى مرتفع من التجريد النظري فإنه يتحلل، عند مستوى أدنى من التجريد، إلى عناصر ثلاثة: الربح والفائدة والربح. الربح يحصل عليه مالك الأرض، والفائدة يحصل عليها مقرض رأس المال النقدي والربح يحصل عليه الرأسمالي مالك المشروع. فالرأسمالي النشط active (تميزاً له عن صاحب رأس المال النقدي الذي يستخدمه سلبياً باقراضه للآخرين في مقابل فائدة) يتوصل، بفضل شرائه لقوة العمل واستعمالها مع وسائل الإنتاج التي يملكها، إلى تجميع الشروط التي ينتج العمل في ظلها فائض القيمة. هذا الرأسمالي يكون مضطراً للتخلي عن جزء من فائض القيمة للرأسمالي الذي اقترضه رأس المال في شكله النقدي، أو ما يسمى برأس المال النقدي. كما يتخلى عن جزء

من فائض القيمة لمالك الأرض كريع. ويمثل ما يتبقى للرأسمالي «النشطة الريح»^(١). والواقع ان رأس المال الكلي لا يتأثر على الاطلاق، من وجهة نظر توزيع الناتج الاجتماعي، بما اذا كان جزء من رأس المال يأخذ شكل رأس المال النقدي. اذ يوزع كل ما في فائض النقدي، بعد التخلي عن الريح، بين الاثنين: جزء يمثل الفائدة والآخر يمثل الريح. فالفائدة هي انن ما يدفع في مقابل استعمال رأس المال النقدي خلال فترة معينة.

ولكن كيف يتحدد سعر الفائدة^(٢)؟ لا توجد اجابة بسيطة لهذا السؤال^(٣). من الواضح انه في الاوقات العادية للنشاط الاقتصادي الرأسمالي يتعين ان يكون سعر الفائدة اقل من معدل الريح، اذا ما استعملنا هذا الاخير كمرافق لمعدل فائض القيمة. والا لا يجد الرأسمالي «النشطة» دافعا لاقتراض رأس المال النقدي. ويمكن القول بصفة عامة انه يتعين ان يكون لسعر الفائدة علاقة ما مع متوسط معدل الريح، كما يتبدى في الزمن الطويل، وان هذه العلاقة تتوقف على طلب الرأسماليين «النشطين» على رأس المال النقدي وعرض هذا الاخير بواسطة الرأسماليين الذين يمتلكون رأس المال ولا يرغبون في ان

(١) هذا التوضيف يتضمن في الواقع سلبية الدور الذي يقوم به من مالك الأرض الذي يجرهها للغير ومالك رأس المال النقدي الذي يقرضه للغير: الأول يعيش على ريع الأرض، والثاني يعيش على الفائدة، دون أي دور نشط لأي منهما في عملية الانتاج. بمعنى انهما يعيشان دون مساهمة حقيقية في النشاط الانتاجي الذي تحتويه العملية الاقتصادية. وهو ما يظهر بوضوح عندما يتوارث الأرض ورأس المال النقدي، كملكية خاصة، من الاجيال السابقة. وقد وُصف موقف الأول بأنه «ريعي» منذ النظرة التي تضمنها الفكر الكلاسيكي لمالك الأرض لساحب (الذين يحصلون حيث لم يزرعوا). ووصف موقف الثاني بأنه «ريعي» في نظر كينز الذي يرمي الموقف السلبي لساحب رأس المال النقدي في وقت يحتاج فيه النظام الاقتصادي الى اسمائه للخروج من الازمة بالمساهمة في النشاطات المنتجة الخالقة للفرص للعمل وتشغيل الطاقة الانتاجية المعطلة. انظر في ذلك، للمؤلف، الاتجاه الريعي للدولة في مصر، مجلة مصر للماصرة والقاهرة، السنة ٧٦، المجلد ٤٠١، ص ٦٥ - ٩١.

(٢) rate of interest; taux d'intérêt

(٣) سنرى فيما بعد انه توجد محاولات عديدة لتفسير الفائدة فيما بعد الكلاسيك.

يستخدموه بأنفسهم في انتاج فائض القيمة^(١). ومن المهم ان نضيف ان سعر الفائدة الذي قد يدفعه مقترض بذاته قد يختلف عن سعر الفائدة العام وفقا لمدة القرض والضمانات التي يقدمها المقترض ودرجة المخاطر التي يتعرض لها في نوع النشاط الذي يقوم به، الى غير ذلك.

* * *

وهكذا، من نظرية القيمة، بين الكلاسيك وماركس، يتم الانتقال، عبر النقود، الى تفسير ثمن السوق. ومن نظرية القيمة يبرز مفهوم الفائض عند الكلاسيك وفائض القيمة عند ماركس ليرمز للدخول التي تكمن فيها امكانيات المجتمع الانشائية (باستبعاد جزء منها عن الاستهلاك في الفترة الحالية) التي يمكن استخدامها في زيادة الطاقة الانتاجية المادية في الفترة القادمة بما يستتبعه ذلك من زيادة في قوة العمل المستخدمة. وهو ما يمثل زيادة في رأس المال، اي تركيبا لرأس المال. ومن نظرية التوزيع تبرز الطبقة، او الطبقات، الاجتماعية التي تحصل بفضل ملكيتها (او سيطرتها الفعلية) على وسائل الانتاج، على الدخول التي تكمن فيها هذه الامكانيات الانشائية، ومن ثم تستطيع اتخاذ قرارات التوسع في رأس المال، اي تركيب رأس المال: من انتاج الفائض (او فائض القيمة) الى ايلوائه للطبقة المالكة لوسائل الانتاج، الى استبعاد جزء من الدخول التي يحتويها عن الاستهلاك في الفترة الحالية، الى استخدام هذا الجزء في توجيه جزء من الناتج العيني نحو التوسع في الطاقة الانتاجية المستقبلية تكون في صلب عملية تراكم رأس المال، محور عملية التطور الرأسمالي.

(١) في اقتصاد رأسمالي متقدم، ياتي عرض رأس المال النقدي اساسا من البنوك التي تستطيع ان تسيطر الى حد كبير على النقود، التي توضع تحت تصرف للشروعات للافراض منها. ويتأثر سعر الفائدة الجاري كذلك بتصرفات الحكومة المباشرة في مجال النشاط المالي وما تصوره من قروض جديدة وبنوك الدم العام.

الفصل الرابع

نظرية التطور الاقتصادي الرأسمالي

تتمثل الفكرة الأساسية في أن التطور الاقتصادي الرأسمالي، أي أداء الاقتصاد الوطني في الزمن الطويل أداءً يحدث تغييرات كيفية في الاقتصاد الوطني، نقول تتمثل هذه الفكرة الأساسية في أن التطور الاقتصادي يتحدد بطبيعة ومدى عملية تراكم رأس المال عبر الزمن. وهي عملية مركبة، لها بعدها الزمني الذي يجمع في العادة، على الأقل، بين فترتين إنتاجيتين متعاقبتين، وهي تعطي للاقتصاد الوطني في المدى الطويل حركة موضوعية تحكمها قوانين يبين الكشف العلمي لها قوانين حركة الاقتصاد الرأسمالي في الزمن الطويل. وقد انشغلت المدرسة الكلاسيكية، مع بعض روادها، بحركة هذا الاقتصاد وهو في مرحلة صعوده التاريخي يزيع من أمامه مؤسسات واليات الاقتصاد القطاعي الأوروبي. وانشغل كارل ماركس بحركة هذا الاقتصاد، وإنما بعد صعوده، وفي أثناء تطوره، أي بعد أن فرض نفسه على الأقل على اقتصاديات أوروبا الغربية وأثار عملية الاندماج المتزايدة لاقتصاديات المجتمعات الأخرى في السوق الرأسمالية الدولية. وتمثل النتاج النظري في نظرية للتطور تسعى للتعرف على آلية حركة هذا الاقتصاد عبر الزمن، من خلال ما سمي نظرياً

ب نماذج تجدد الانتاج^(١) لتتوصل الى طبيعة هذه الحركة والقوانين التي تحكمها في الزمن الطويل^(٢)، لتصل في النهاية الى تصور ما سينتهي اليه النظام الاقتصادي في المدى الطويل جدا^(٣). سنرى الان الخطوط العريضة لنظرية التطور الاقتصادي للرأسمالي^(٤).

اولاً: الية التطور الاقتصادي الرأسمالي: نماذج تجدد الانتاج:

يمكن التعرف على الية حركة الاقتصاد الرأسمالي عبر الزمن من خلال دراسة نماذج تجدد الانتاج. الامر يتعلق بتصوير نظري لجمل العملية الاقتصادية في سريانها عبر بعدها الزمني (اي خلال الفترة التي تستغرقها) بمراحلها المختلفة: الانتاج - التوزيع الاول للناتج - التبادل - التوزيع النهائي للناتج، وفي تجديدها في الفترات التالية، باعتبار أنها تخلق في الفترة المعنية شروط اعاشة المجتمع وشروط تجدد العملية الاقتصادية في الفترة التالية. مع الأخذ في الاعتبار الشروط التاريخية للعملية الاقتصادية التي يتصورها في قيامها حول انتاج المبادلة القائم علي تقسيم العمل والملكية الخاصة لوسائل الانتاج (بما فيها الارض) ونوع تاريخي معين من انواع العمل الاجتماعي. في بلورة نماذج تجدد الانتاج هذه يرجع الفضل الاول الى فرنسوا كينيه، أب الفيزوقراطيين، حينما قام ببناء نموذج يبين الية اداء العملية الاقتصادية كعملية

(١) Reproduction schemes; Les schémas de reproduction

(٢) The long run; la longue période

(٣) The secular trend; la tendance séculaire

(٤) انظر في ذلك:

M. Dowidar, Les schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste, Editions Tiers - Monde, Alger, 1964.

للانتاج وتجدد الإنتاج، أخذ الاقتصاد الفرنسي في اواسط القرن الثامن عشر كاققتصاد يتحول من الاقتصاد القطاعي الى الاقتصاد الرأسمالي في سعيه لتحطيم مؤسسات المجتمع القديم. ثم يأخذ ماركس، فيما يقارب المائة عام من بعده، الفكرة يستلمها ويطورها بالنسبة لتجدد الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي وقد تبلورت طبيعته وخصائصه الجوهرية وتبلور من ثم (عبر نظرية القيمة والتمن) القانون الاساسي الذي يحكم أداء النشاط الاقتصادي. لنرى اولا نموذج تجدد الانتاج عند فرنسوا كينييه، لنعرض في مرحلة ثانية لنماذج تجدد الانتاج عند ماركس.

١ - نموذج تجدد الانتاج عند فرنسوا كينييه: تحليل الجدول

الاقتصادي: Le Tableau Economique .

يهدف فرنسوا كينييه من بناء هذا النموذج^(١) هدفا مزدوجا يتمثل في:

(١) من الناحية المنهجية يتميز تحليل كينييه في بناء نموذج لتجدد الانتاج بالاتي:

- ١ - ان النموذج هو نموذج لتجدد الانتاج البسيط اذ يبقى حجم الناتج الاجتماعي دون تغيير خلال الفترات الانتاجية المتعاقبة، على اعتبار السنة ممثلة للبعد الزمني لعملية الانتاج.
- ٢ - التحليل هو من قبيل التحليل الجمعي macro-analysis اذ يشمل العلاقات الاقتصادية بين وحدات اجتماعية كبيرة. حيث يتم تجميع علاقات المبادلة كما لو كانت تلخذ مكانا بين الطبقات الاجتماعية الثلاثة التي تتحدد وفقا لوظائفها الاقتصادية.
- ٣ - التحليل يتم في صورة عينية ونقدية في نفس الوقت. التدفقات العينية مصحوبة بما يقابلها من تدفقات نقدية. ولكن الثانية تتحدد بالأولى. فالتقود تلعب، في نظر كينييه، اساسا دور الوسيط في مبادلة السلع. ولكنها كذلك تمثل الشكل الذي يأخذه رأس المال في احد مراحل دورته الانتاجية.
- ٤ - التحليل ليس تحليلا وصفيًا فقط وإنما هو تحليل تأصيلي genetic; génétique، اذ هو يبحث عن مصدر الناتج الاجتماعي والكيفية التي يتوزع بها وكيف ان تداول عناصر هذا الناتج مشروط بالظروف الاجتماعية لانتاجه.

● التعرف على طبيعة عملية الانتاج الاجتماعي كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج في الفترة التالية، والتوصل بهذه المناسبة الى اصل الناتج الاجتماعي وبيان كيفية انتاجه وتوزيعه بين الطبقات الاجتماعية.

● التعرف على كيفية تحقيق شروط تجدد انتاج الناتج الاجتماعي في اثناء عملية التداول، وما يفترضه من تجدد انتاج رأس المال الاجتماعي كشرط ضروري. لاستمرارية العملية الاقتصادية من فترة لآخرى.

لتحقيق هذا الهدف المزدوج يتصور كينيه العملية الاقتصادية عند مستوى معين من التجريد^(١) ككل عضوي مكون من أجزاء توجد بينها علاقات اعتماد متبادل. فهو يتصور الأمة مكونة من ثلاث طبقات اجتماعية تتحدد بحسب وظائفها الاقتصادية، تلك هي:

(١) يتحدد مستوى التجريد بالفروض التي يفترضها كينيه صراحة او ضمنا ويقوم بتحليله على اساسها. هذه الفروض هي:

- في تحليله للنظام الاقتصادي كوحدة قومية يجرد كينيه من اثر التجارة الخارجية فهو يفترض اقتصادا مغلقا لا يؤثر على الخارج ولا يتلقى من الخارج اي اثر.
- ينصب التحليل على المبادلات التي تتم بين الوحدات الاجتماعية الثلاثة فقط. فهو لا يأخذ في الاعتبار المبادلات التي تتم بين افراد كل وحدة من هذه الوحدات الكبيرة. بمعنى اخر يجرد كينيه من المبادلات التي تأخذ مكانا بين افراد كل طبقة من الطبقات.

- يفترض ان جميع المبادلات التي تأخذ مكانا بين الطبقات في خلال الفترة محل الاعتبار تتم في نهاية الفترة (وايس في خلالها) على نحو يجعل من كل السلع التي انتجت خلال الفترة تحت التصرف التام للطبقات المتبادلة ويضع الناتج الاجتماعي في حالة استعداد انتظارا لبدء عملية جديدة للانتاج في الفترة التالية.

- يفترض كينيه ان النظام يعمل في ظل المنافسة الحرة. فهو يجرد من اثار الاشكال الاخرى للسوق.
- اخيرا يفترض كينيه في تحليله ان الاثمان تبقى كما هي في اثناء الفترة محل الدراسة، كما انها لا تتغير من فترة لآخرى.

• **الطبقة المنتجة^(١)**، طبقة المنظمين الزراعيين التي تضم معها الفلاحين والعمال الزراعيين الأجراء: هذه الطبقة هي التي تنتج الناتج الكلي السنوي (نلك هو ما يعتقد كينيه على اساس ان الزراعة وحدها هي النشاط المنتج، كما رأينا من قبل. وفي الواقع - كما سنرى من تصويرنا الشكلي لعملية الانتاج - ينتج الناتج الكلي في القطاعين الزراعي والصناعي). يتم الانتاج في الزراعة عن طريق استخدام هذه الطبقة لرؤوس اموال ثابتة ومتداولة. الاولى ويسميتها كينيه «التسبيقات الاولى» تتمثل في المباني والادوات الزراعية «وهي مواد مصنوعة». وهو يفترض ان قيمتها ١٠ مليار (فرنك) وان عمرها هو عشر سنوات وانها تستهلك بمعدل ١٠٪ سنويا، ويتم استبدال ما يستهلك منها سنويا (اي ما قيمته ١ مليار) عن طريق شراء مواد مصنوعة من الطبقة العقيم. اما رؤوس الاموال المتداولة، ويسميتها كينيه «التسبيقات السنوية» فتتمثل في المواد الاولى الزراعية والمواد الغذائية الزراعية اللازمة للطبقة المنتجة، وهي تهلك باستخدام دفعة واحدة في اثناء الفترة الانتاجية. ويفترض كينيه ان قيمتها ٢ مليار.

على هذا النحو تستخدم الطبقة المنتجة التي تستأجر الارض من طبقة الملاك رأس مال قدره ٣ مليار (٢ مليار في شكل تسبيقات سنوية + ١ مليار في شكل الجزء المستهلك سنويا من التسبيقات الاولى). وتحصل في وقت الحصاد على ناتج كلي زراعي قدره ٥ مليار، محققة بذلك «ناتجا صافيا» قدره ٢ مليار.

• **طبقة الملاك^(٢)**: هي الطبقة الحاكمة وتضم الملك وحاشيته وملاك الاراضي وجزء من رجال الكنيسة. وهي تملك الارض ولا تسهم في عملية

(١) la classe productive

(٢) la classe des propriétaires

الانتاج. ملكيتها للأرض تمكّنها من ان تحصل على الناتج الصافي في صورته النقدية، تحصل عليه في صورة ريع تدفعه الطبقة المنتجة. وتعيش طبقة الملاك على انفاق دخلها، اي الصورة النقدية للناتج الصافي، على شراء السلع الاستهلاكية الزراعية والصناعية.

- الطبقة العقيم^(١): وهي معادلة تقريبا للطبقة البرجوازية، وتتألف من كل المواطنين الذين يعملون في نشاطات غير النشاط الزراعي، ولا يضيف عملهم شيئا الى الثروة الاجتماعية، اذ يقوم فقط في نظر كينيه، بتحويل جزء من الناتج الزراعي الى شكل اخر، شكل السلع المصنوعة. هذه الطبقة تكاد لا تستخدم رأس مال ثابت (اي ان ادوات الانتاج التي تستخدمها هي من الضالة لدرجة تسمح بتجاهلها) وانما هي تستخدم رأس مال متداول (مواد اولية زراعية) قدره ١ مليار. ويستهلك افراد هذه الطبقة اثناء قيامهم بنشاطهم سلعا استهلاكية زراعية قدرها ١ مليار. في نهاية الفترة الانتاجية يعطي القطاع غير الزراعي سلعا مصنوعة قيمتها ٢ مليار^(٢).

هذا ويلاحظ ان كينيه لم يحدد كمية النقود اللازمة لتداول السلع بين الطبقات الثلاثة، ويكتفي بالقول بأن كمية النقود يجب ان تكون متناسبة مع الدخول. وقد حدد كارل ماركس في دراسته لنموذج كينيه في تجدد الانتاج^(٣)

(١) La classe stérile

(٢) في هذا النموذج للتكوين الطبقي للمجتمع لا يجد العمل مكانا محددا كالفا. ازا، ذلك يمكننا اتباع احد سبيلين:

- اما اعتبار القوة العاملة كل طبقة رابعة، وهذا هو السبيل الافضل من وجهة نظر التحليل السوسيولوجي.

- او اضافة للقوة العاملة الى الطبقتين الاولى والثالثة (المنتجة والعقيم)، وهو افضل من وجهة نظر انتاج الناتج

الاجتماعي بصفة عامة والناتج الصافي بصفة خاصة.

(٣) K. Marx, Theories of Surplus - value, p. 67 et sqq

كمية النقود من ٢ الى ٣ مليار. كما حدها هـ . ووج في دراسة من اهم الدراسات للجدول الاقتصادي^(١)، ب ٣ مليار. والواقع انه ما دام يتم استبدال الجزء المستهلك سنويا من رأس المال الثابت في الزراعة (وقيمته ١ مليار) عن طريق التبادل بين الطبقة المنتجة والطبقة العقيم يكون من المستساغ ان تتحدد كمية النقود اللازمة لتداول عناصر الناتج الاجتماعي بمقدار ٣ مليار (٢ مليار قيمة الناتج الصافي + ١ مليار للتنسيقات السنوية للطبقة العقيم). في هذه الحالة يأخذ رأس المال المتداول للطبقة العقيم الشكل النقدي. على هذا النحو تكون كمية النقود المساوية لثلاثة مليارات وحدة نقدية في حوزة الطبقتين: الطبقة المنتجة تحوز ٢ مليار والطبقة العقيم تحوز ١ مليار.

الآن نستطيع ان نقدم بطريقة مبسطة تصوير كينيي لعملية الانتاج والتداول والشروط اللازم توفرها لتجدد الانتاج. في هذا التقديم نقسم العملية الانتاجية تقسيما تحكيميا الى مراحل يقصد منها ايضاح الافكار الخاصة بالشروط اللازم توفرها لكي يكون من الممكن تجدد الانتاج في الفترة التالية:

H. Woog, The Tableau Economique of François Quesnay. A. Franke, Berne, (١)
1950.

يتبين من هذا التقسيم لنموذج تجدد الانتاج عند كينه ان الناتج الزراعي الذي تبلغ قيمته ٥ مليار لا يدخل كلية في التداول الذي يتم بين الطبقات. اذ لا يدخل في هذا التداول الا منتجات زراعية قيمتها ٢ مليار وتستبقى الطبقة المنتجة ما قيمته ٢ مليار من المنتجات الزراعية داخل القطاع الزراعي لتقوم بدور رأس المال المتداول في اثناء الفترة القادمة، الفترة ت + ١، وهي تأخذ الشكل العيني لمواد استهلاكية ضرورية لمعيشة من يشتغلون بالزراعة (١ مليار) ومواد اولية لازمة للانتاج الزراعي (١ مليار). كما تدخل في التداول كذلك منتجات صناعية قيمتها ٢ مليار. وتكون كل السلع المدة للتبادل (وقيمتها ٥ مليار: ٣ زراعية + ٢ صناعية) محلا للمبادلات الاتية:

١ - تبدأ طبقة الملاك في انفاق دخلها (وقدره ٢ مليار نقود) الذي حصلت عليه في شكل ريع الارض تدفعه الطبقة المنتجة، تبدأ هذه الطبقة في الانفاق بشراء مواد غذائية قيمتها ١ مليار تشتريها من الطبقة المنتجة وتخصصها لاستهلاكها النهائي.

٢ - تشتري طبقة الملاك، استخداما للجزء المتبقي من دخلها النقدي، من الطبقة العقيم سلعا صناعية قيمتها ١ مليار تقوم باستهلاكها.

٣ - تشتري الطبقة العقيم من الطبقة المنتجة مواد غذائية زراعية ضرورية لمعيشتها قيمتها ١ مليار.

٤ - لاستبدال الجزء المستهلك سنويا من رأس المال الثابت (وهو يساوي ١٠٪ من التسبيقات الاولى، اي ١ مليار) تشتري الطبقة المنتجة من الطبقة العقيم سلعا صناعية (تأخذ الشكل العيني لسلع انتاجية) قيمتها ١ مليار.

٥ - اخيرا، تشتري الطبقة العقيم من الطبقة المنتجة مواد اولية زراعية قيمتها ١ مليار.

عن طريق العمليتين (١)، (٢) تنفق طبقة الملاك كل دخلها على شراء سلع استهلاكية كما تبين العمليتان (٢)، (٤) كيف ان الناتج الصناعي ينتقل في مجموعه الى طبقة الملاك (للاستهلاك النهائي) والطبقة المنتجة (لاستبدال ما استهلك من رأس المال الثابت)، ومن ثم لا يبقى للطبقة العقيم شيء مما تنتجه، اذ هي لا تستخدم، وفقا لكيهيه، رأس مال ثابت كما انها لا تستهلك منتجات صناعية في استهلاكها النهائي.

يتضح من ذلك انه لكي يتمكن كل قطاع من الحصول على ما هو لازم لبدء الانتاج في الفترة القادمة، اي لكي يمكن تجديد الانتاج في الفترة التالية، يتعين:

اولا: ان يتم التداول كعملية تبدأ بانفاق الطبقة التي تحصل على الناتج الصافي في صوره النقديه لدخلها انفاقا يثير سلسلة من المبادلات تتحقق عن طريقها شروط تجديد الانتاج. على ان تحقق هذه الشروط رهين بما يرد في «ثانيا».

ثانيا: اي رهين بأن يتم التداول على نحو يحقق توازن النظام في نهاية المدة بحيث يتمكن المجتمع من ان يجد نفسه في بداية الفترة التالية وتحت تصرفه نفس كمية رأس المال (الثابت والمتداول) الذي يبدأ به الفترة الحالية، ومن ثم يجد لديه القوة العاملة اللازمة لتجديد الانتاج في الفترة التالية. فيما يتعلق بتوازن النظام يتعين ان نفرق بين التوازن العام بين الانتاج والاستهلاك، اي بين العرض الكلي والطلب الكلي، والتوازن على مستوى القطاعات او

الوحدات الكبرى التي ينقسم إليها الاقتصاد الوطني:

* بالنسبة للتوازن العام يتبين من تحليل كينييه ان الطلب الكلي على الاستهلاك (المنتج وغير المنتج) يتكون من العناصر التالية:

- طلب طبقة الملاك على سلع استهلاك نهائي (استهلاك غير منتج)
يأخذ شكل مواد غذائية زراعية و سلع صناعية مساو لـ ٢ مليار.

- طلب الطبقة المنتجة على السلع الزراعية (استهلاك منتج يأخذ شكل مواد اولية زراعية ومواد غذائية زراعية) مساو لـ ٢ مليار.

- طلب الطبقة المنتجة لسلع صناعية تأخذ شكل سلع انتاجية لاستبدال ما استهلك من رأس المال الثابت خلال فترة الانتاج مساو لـ ١ مليار.

- طلب الطبقة العقيم على سلع زراعية تأخذ شكل مواد اولية ومواد غذائية قيمتها ٢ مليار.

$$\text{على هذا النحو، الطلب الكلي} = ٢ + ١ + ٢ + ٢ = ٧$$

* اما العرض الكلي، اي الناتج الكلي، فيتكون من العناصر الآتية:

- الناتج الزراعي الكلي وقيمه ٥ مليار.

- الناتج الصناعي الكلي وقيمه ٢ مليار.

على هذا النحو، العرض الكلي = ٢ + ٥ = ٧، وهو مساو للطلب الكلي.

وبالنسبة للتوازن على مستوى القطاعات، والامر يتعلق هنا بالقطاعين

الزراعي والصناعي، فإن هذا التوازن يتحقق عندما يتساوى الطلب على منتجات القطاع مع ما ينتجه القطاع: ففي حالة القطاع الزراعي نجد ان الطلب على منتجاته هو $2 + 2 + 1 = 5$ ، بينما عرض السلع الزراعية مساو لـ ٥. وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الصناعي الذي يتساوى الطلب على منتجاته (قيمته ٢ مليار من طبقة الملاك والطبقة المنتجة) مع ما ينتجه وقيمته ٢ مليار.

يضاف الى ذلك ان التبادل بين هذه القطاعات يضمن ان يتم على نحو يمكن كل قطاع من ان يحصل من القطاع الاخر (او القطاعات الاخرى) على ما هو لازم لتجدد الانتاج فيه في الفترة القادمة وذلك لاستبدال ما استهلك من رأس مال ثابت به وضمان الحصول على المواد الاولية والسلع الاستهلاكية للقوة العاملة التي تعمل بالقطاع.

ذلك هو تحليل كينيه الخاص بالجدول الاقتصادي. اي بنموذجه الخاص بتجدد الانتاج. من هذا التحليل نرى:

١ - ان الناتج الاجتماعي ينتج في مجال الانتاج، التداول لا يضيف شيئا الى هذا الناتج.

٢ - ان التداول هو وسيلة توزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية. اذ بواسطته تحصل كل طبقة على نصيبها من هذا الناتج، وهو نصيب يتحدد وفقا لنوع روابط الانتاج السائدة، فطبقة الملاك هي التي تحصل على الفائض الذي ينتج في الزراعة.

٣ - ان الانتاج في غير الزراعة يجد اساسه الطبيعي في الصفة المنتجة للعمل الزراعي. فاذا لم يكن الانسان قادرا على ان ينتج في يوم من ايام

العمل كمية من وسائل المعيشة تفوق ما يلزم للعامل لكي يجدد قواه الانتاجية فانه لا يمكن الكلام عن ناتج فائض يمكن استخدامه لاعاشة قوة عاملة تعمل في نواحي النشاط الاخرى. بمعنى آخر، يتمثل اساس كل المجتمعات في لتتاجه للعمل الزراعي تفوق الاحتياجات الشخصية للعامل الزراعي. هذه الانتاجية المرتفعة للعمل الزراعي هي فوق كل شيء اساس الانتاج الرأسمالي الذي يسحب عددا متزايدا من الايدي العاملة التي تعمل في انتاج المواد الغذائية الاساسية ويحولها الى قوة عاملة في مجالات النشاط الاخرى وخاصة النشاط الصناعي.

٤ - انه بينما تم تبادل سلع قيمتها ٥ مليار لم يستعمل المجتمع الا ٢ مليار من النقود (الامر الذي يتضمن سرعة معينة لتداول النقود) لكي يتم تبادل هذه السلع. على هذا النحو تتضح الطبيعة المزدوجة للمعاملات (عينية ونقدية، حيث يتحدد تداول النقود بتداول السلع) او، بلغة ابق، بتداول رأس المال.

٥ - انه بفضل التداول في اثناء الفترة تتحقق شروط تجدد الانتاج بالنسبة للفترة ت + ١. في داخل التداول نلاحظ:

(١) ان انفاق الدخل الممثل للفائض الاقتصادي هو القوة المحركة للتداول، اذ هو الذي يثير مجموعة من المبادلات يتم عن طريقها تمكين القطاعات المنتجة من الحصول على اللازم من رأس المال (الثابت والمتداول) لكي تتمكن من البدء في الانتاج في الفترة القادمة. من هنا يأتي الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الطبقة التي تختص نفسها بالفائض الاقتصادي في عملية تجدد الانتاج.

(ب) ان التبادل بين الطبقة الزراعية والطبقة الصناعية هو الوسيلة التي يتحقق بواسطتها رأس المال الاجتماعي اللازم لتجديد الانتاج، اذ عن طريق التبادل تتمكن الطبقة المنتجة من تعويض ما استهلك من رأس المال الثابت. وعن طريق التبادل تستطيع الطبقة العقيم ان تحصل على المواد الاولية التي ستصنعها خلال الفترة القادمة. كما انه عن طريق التبادل تتمكن القوة العاملة في الصناعة من الحصول على المواد الغذائية اللازمة لمعيشتها.

٦ - انه مع افتراض ان كل الفائض الاقتصادي يخصص للاستهلاك، اي مع افتراض ان الطبقة التي تحصل عليه في النهاية انما تستعمله في اغراض استهلاكية، تبدأ عملية الانتاج في الفترة القادمة بنفس الشروط التي بدأت بها في الفترة الحالية، وعليه لا يتغير مستوى النشاط الانتاجي، اي تنتهي في الفترة القادمة بانتاج نفس القدر من الناتج الاجتماعي. هذه هي حالة افتراضية لما يسمى بتجديد الانتاج البسيط^(١). ابتداء من هذه الحالة نستطيع ان نرى ان تخصيص جزء من الفائض الاقتصادي، لا للاستهلاك وانما لزيادة الطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع (اي استثمار جزء من الفائض) يؤدي الى امكانية بدء الانتاج في الفترة القادمة بشروط احسن تمكن من زيادة الناتج الاجتماعي في هذه الفترة. اي ان تجدد الانتاج يتم على نطاق متسع^(٢). ابتداء من تحليل كينيه الخاص بتجديد الانتاج البسيط يمكن

(١) Simple reproduction; reproduction simple

(٢) K. Marx, Capital, vol. II, cf. M. Dowidar, les Schémas de reproduction... chs. III & IV.

بناء نموذج لتجديد الانتاج على نطاق متسع^(١). وهو ما قام به كارل ماركس في مرحلة لاحقة، وانما بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي وهو في اوج تطوره.

٢ - نماذج تجديد الانتاج عند كارل ماركس^(٢):

مستخدما منهجه في دراسة الظواهر الاقتصادية يقوم ماركس ببناء نماذج تجديد الانتاج في الجزء الثاني من كتابه «رأس المال». وهو الجزء المخصص لتداول رأس المال كوسيط لعملية الانتاج في المجتمع الرأسمالي. وهو يبنى هذه النماذج على اساس نموذج تجديد الانتاج البسيط لفرنسوا كينييه، وانما مع وعي بأن الامر يتعلق بالاقتصاد الرأسمالي في اوج تطوره. وهو لا يقتصر على تجديد الانتاج البسيط وانما يتعداه الى تجديد الانتاج، الذي يعكسه واقع الاقتصاد الرأسمالي، اي تجديد الانتاج الذي يتسع نطاقه من فترة لآخرى، اي ذلك الذي يرتفع فيه مستوى الناتج الاجتماعي عبر فترات العملية الاقتصادية. لفهم هذه النماذج وما تتضمنه من آلية لحركة وتطور الاقتصاد الرأسمالي نبدا بفكرة عن حركة تداول رأس المال، لنرى في مرحلة ثانية الهدف من بناء النماذج ومستوى التجريد الذي يقوم عنده بالتحليل، لنعرض في مرحلة ثالثة لنموذج تجديد الانتاج البسيط كخطوة منهجية ننتقل منها الى نموذج تجديد الانتاج على نطاق متسع:

١ - حركة تداول رأس المال: تتحقق الحركة الدائرية لرأس المال على

(١) Extended reproduction; la reproduction élargie.

(٢) سبق ان قمنا بدراسة لهذه النماذج بتفصيل كبير. انظر في شأن هذه الدراسة وما ورد بها من اشارات توضيحية

الى المراجع المباشرة وغير المباشرة:

Mohamed Dowidar: Les schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste. Editions Tiers - Monde, Alger, 1965.

مراحل ثلاثة: الاولى والثالثة منها تتحقق في السوق، والثانية بعيدا عن السوق في مجال الانتاج. في المرحلة الاولى يظهر الرأسمالي كمشتري في سوق السلع وسوق قوة العمل، ويقوم بتحويل نقوده، أي رأس ماله النقدي، الى سلع: تلك هي مرحلة تحويل رأس المال النقدي^(١) الى رأس مال منتج^(٢). المرحلة الثانية هي مرحلة الاستهلاك المنتج للسلع التي اشتراها الرأسمالي. ويمر فيها رأس المال بالمرحلة المنتجة، حيث يتحول رأس المال المنتج الى رأس المال السلعي^(٣)، مقبلورا في كمية من السلع المنتجة. في المرحلة الثالثة يعود الرأسمالي الى السوق كبائع يريد ان يحقق فائض القيمة الذي خلق في المرحلة الثانية، وذلك عن طريق بيعه للسلع التي انتجت. تلك هي مرحلة تحويل رأس المال السلعي الى رأس مال نقدي محققا فائض القيمة (او الربح بالمعنى الواسع). عندئذ يستطيع رأس المال ان يبدأ دورة جديدة تتوسطها عملية الانتاج حيث يخلق فائض القيمة. وما دام خلق فائض القيمة هو الهدف المباشر يصبح جوهر هذه العملية الدائرية هو تحويل رأس المال المتغير، الذي يقدمه الرأسمالي في شكل نقدي، الى قوة عمل، ثم احتواء قوة العمل في الانتاج، لتعطي العمل الذي يخلق فائض القيمة مجسدا في كمية من السلعة. ولكي يتحقق فائض القيمة، اي يتحول من شكل السلع الى الشكل النقدي (عبر التسويق) لا بد من قيام عدد من المبادلات بين الطبقات والشرائح والاجتماعية وبين الفروع المكونة للنظام الاقتصادي. فاذا تحولت السلع (يبيعها في السوق) الى رأس مال نقدي، يصبح هذا الاخير مستعدا لبدء دورة جديدة.

على الصعيد الشكلي يقدم ماركس عملية دورة رأس المال الاجتماعي

على النحو التالي:

(١). Money capital; capital - argent

(٢). Productive capital; capital productif

(٣). Commodity capital; capital marchand

$$ن \leftarrow رس \setminus ق / ر م \dots رس ، [رس + \Delta رس] \leftarrow ن ، [ن + \Delta ن] .$$

$$\setminus رس /$$

حيث ن ترمز لرأس المال النقدي، ورس: رأس المال السلعي، ق: قوة العمل، ورس: وسائل الانتاج، وم: رأس المال المنتج، رس: رأس المال السلعي المتمثل في السلع التي انتجت (وهو يساوي رس + $\Delta رس$)، ن: رأس المال النقدي الذي تحقق في نهاية دورة رأس المال ($و ن < ن$).

وتمثل دورة رأس المال في مجموعها شكل عملية انتاج وتجدد رأس المال الاجتماعي. وعبر ذلك يتم انتاج وتجدد انتاج اجمالي الناتج الاجتماعي. فاذا ما نظرنا اليه كقيمة يكون الناتج الاجتماعي الكلي الذي انتج في فترة معينة مساو لـ: $ر + م + ف$.

حيث ر: قيمة وسائل الانتاج (رأس المال ذو القيمة الثابتة) التي امتلك اثناء فترة الانتاج، م: قيمة رأس المال المتغير الذي انفق للحصول على القوة العاملة؛ ف: قيمة الجزء من الناتج الاجتماعي المتمثل لفائض القيمة. مكونات هذا الناتج الاجتماعي تكون، كما سنرى بشيء من التفصيل، محلا لعمليات مبادلة (م)، مثلا تمثل الجزء من الناتج الاجتماعي المخصص للقوة العاملة تحصل عليه عن طريق بيع قوة عملها للرأسمالي). اذا ما نظر الى هذه المبادلات من زاوية القيمة فانها تمثل علاقات بين الطبقات الاجتماعية.

اما فيما يتعلق بالشكل المادي للناتج الاجتماعي فهو يتمثل في كتلة من السلع المختلفة لها موضوعيا خصائص عينية مختلفة. من وجهة نظر الاستعمال المباشر للناتج الاجتماعي، اي من وجهة نظر قيمة استعمال السلع

المكونة له، يمكن ان نميز بين طائفتين كبيرتين من هذه السلع: سلع تستعمل في اشباع الحاجات النهائية، سلع استهلاكية، و سلع يعاد استعمالها في عملية الانتاج، سلع انتاجية. ابتداءا من هذا التمييز بين هاتين الطائفتين من السلع يمكن تصور الاقتصاد الوطني (شاملا مجمل العملية الاقتصادية) وكأنه مكون من قسمين كبيرين: قسم اول، ينتج السلع الانتاجية، وقسم ثان، ينتج السلع الاستهلاكية. كل من هذين القسمين يمكن ان يقسم الى فروع ذات نطاق اضيق. ففي داخل القسم الاول يمكن ان نميز فرعا ينتج ادوات العمل وفرعا اخر ينتج المواد موضوع العمل، اي تلك التي يجري تحويلها اثناء عملية الانتاج. وفي داخل الفرع الاول من هذا القسم الاول يمكن ان نميز فرعا ينتج ادوات العمل لانتاج ادوات عمل (ماكينات لانتاج ماكينات) وفرعا اخر ينتج ادوات عمل لانتاج السلع الاستهلاكية (ماكينات لانتاج الملابس مثلا). وكذلك الامر بالنسبة للقسم الثاني الذي يمكن تصويره مقسما الى فروع لانتاج السلع الاستهلاكية المختلفة. وهكذا يمكن ان نجد النظام الاقتصادي مقسما الى عدد من الفروع كل منها ينتج ناتجا او مجموعة من المنتجات. بين هذه الفروع توجد علاقات اعتماد متبادل تتبلور في انتقال المواد بينها. الفكرة الخاصة بهذا الاعتماد المتبادل الهيكلي ذي الطبيعة التقنية بين الفروع المختلفة المكونة للنظام الاقتصادي بلورها ماركس بوضوح تام في تحليل نماذج تجدد الانتاج.

الفرق بين المظهر الاجتماعي للتبادل، كعلاقة بين الافراد والطبقات الاجتماعية وما يتضمنه من تحويلات مادية بين اطراف التبادل، هذا الفرق الذي لبرزه ماركس لم يدفع به في اي لحظة الى فصل المظهر التقني لعملية الانتاج عن شكلها الاجتماعي والتاريخي. فاذا كان هناك اعتماد متبادل فهو

في النهاية بين الفروع المختلفة لعملية العمل الاجتماعي (التي تم تقسيم العمل بينها) وانما باعتبارها كل جيلي: يتمثل في عملية العمل الاجتماعي في مرحلة من مراحلها التاريخية.

ب . الهدف من بناء النماذج ومستوى التجريد: لم يبرز ماركس على نحو واضح في تحليله لا الهدف من بناء نماذج تجدد الانتاج ولا مستوى التجريد الذي يقوم عنده بالتحليل. ولا يخفى ان دراسة هذه النماذج لا بد وان تبدأ ببيان كل منهما.

بالنسبة للهدف من بناء النماذج، يمكن ان نستخلص من تحليل ماركس ان الهدف من بنائها هدف مزدوج:

● بيان الشروط الضرورية لتجدد انتاج واس المال الاجتماعي ومن ثم تجدد انتاج الناتج الاجتماعي.

● اذا ما تحقق هذا الهدف يسعى بناء النماذج الى التعرف على شروط التناسب في العلاقة بين فروع النظام الاقتصادي الواجب ان تتحقق عبر عملية التبادل لكن تضمن للنظام الاقتصادي تطوراً لا ينقطع. بعبارة اخرى، يهدف بناء النماذج الى بيان الى أي مدى تسمح شروط الانتاج الرأسمالي لعملية الانتاج بان تشهد تطوراً متناسقاً من الناحية المكانية (بين فروع النشاط الاقتصادي) والزمنية (اي في صيرورتها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة).

من الناحية المنهجية، يهدف بناء نماذج تجدد الانتاج الى بيان ان واقع الاقتصاد الرأسمالي يتضمن عوامل تؤدي بالعملية الاقتصادية، في مسارها

اليومي، الى أن تعمل بعيدا عن الاداء المتناسق المتوازن، وذلك بفعل هذه العوامل المحددة، والتي تحرم العملية الاقتصادية، من ثم، من ان يتوافر لها شروط التناسب بين اقسام وفروع النشاط الاقتصادي.

اما فيما يخص **مستوى التجريد** الذي يتم عنده تحليل نماذج تجدد الانتاج فان الامر يتعلق في نظر ماركس «بتحليل لتجدد الانتاج السنوي مختزلا الى أكثر صوره تجريدا». ويظهر مستوى التجريد من مجموع الفروض المنتشرة عبر التحليل الذي قدمه. بعض هذه الفروض يركز عليها تحليل النموذجين والبعض الآخر خاص بأحد النموذجين دون الآخر. سنبرز هنا الفروض المشتركة بين النموذجين تاركين الفروض الخاصة بكل نموذج لحين عرض التحليل الخاص به.

● فيما يتعلق بانتاج الناتج الاجتماعي والاختصاص به يفترض ان المجتمع مكون من طبقتين فقط: الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة: الطبقة الاولى هي التي تحتكر ملكية وسائل الانتاج الاجتماعية وتختص نفسها بفائض القيمة. عن طريق تقديم رأس المال النقدي تمثل هذه الطبقة نقطة البدء في دورة تداول السلع. وفي انفاقها لفائض القيمة في شكله النقدي (على الاستهلاك الشخصي او الاستهلاك المنتج) تلعب هذه الطبقة الدور المحوري في التبادل. في الجانب الآخر، لدينا الطبقة العاملة، التي لا تمتلك إلا قوة عملها، التي تمثل سلعة. هذه الطبقة تستهلك كل دخلها المتمثل في الاجور. وهذا لا يمثل تجريداً من الواقع. اي ان هذا هو ما يحدث عادة في واقع الحياة الاقتصادية.

على هذا النحو يتم التجريد من الطبقات والشرائح الاجتماعية

الآخرى. ولكن عندما يعاود ماركس الانتشغال بنماذج تجدد الانتاج في الجزء الثالث من كتابه رأس المال يدخل ماركس في النموذج طبقة ثالثة، هي طبقة ملاك الاراض.

في هذا التقسيم الثنائي المجرد للمجتمع يأتي التمييز بين من ينتج فائض القيمة ومن يحصل عليه واضحاً صريحاً. وقد لاحظنا هذا التمييز في تحليل الجدول الاقتصادي عند فرنسوا كينيه. ولكن على عكس الحال عند هذا الاخير يتضح وضع القوة العاملة في تحليل ماركس: فالطبقة العاملة هي التي تنتج الناتج الاجتماعي.

في النماذج، تجمع المبادلات التي تتم بين الطبقات على افتراض انها تحدث في نهاية فترة الانتاج (قارن كينيه).

● بالنسبة للشكل المادي للناتج الاجتماعي اختزلت كتلته الى طائفتين من السلع: وسائل الانتاج والسلع الاستهلاكية. ينتمي على ذلك ان يُصوّر الاقتصاد الوطني مكوناً من قسمين صناعيين كبيرين: احدهما، القسم الاول، I، ينتج وسائل الانتاج، والآخر، القسم الثاني، II، ينتج السلع الاستهلاكية. وهما صناعيان «بمعنى انهما يضمنان كل فرع للانتاج يجري استغلاله على النمط الرأسمالي». ووفقاً لماركس، هذا النمط الرأسمالي اصبح يحتوي الزراعة التي «أصبحت مجرد فرع من فروع الصناعة ويسيطر عليها رأس المال سيطرة كاملة».

● كما يتصور النظام الاقتصادي، المكون من هذين القسمين، كنظام مغلق، اي كنظام لا يؤثر على العالم الخارجي ولا يتأثر به. إذ «بالرغم من ان الاقتصاد الرأسمالي لا يمكن ان يوجد دون التجارة الخارجية، فان

اضلال التجارة الخارجية في التحليل الخاص بقيمة السلع التي تجدد انتاجها سنوياً لا يمكن ان يؤدي الا الى خلق اللبس دون ان يضيف جديداً لا بالنسبة للمشكلة ولا بالنسبة الى حلها، باعتبار انه، «إذا كنا نفترض تجدد انتاج سنوي عادي، عند مستوى معين، فنحن نفترض بذلك ان التجارة الخارجية لا تفعل إلا ان تحل، محل السلع الوطنية، سلعاً اجنبية لها شكل استعمال وشكل طبيعي مختلفين، دون ان تؤثر على علاقات القيمة التي يتم وفقاً لها مبادلة القسمين اللذين يتكون منهما الاقتصاد الوطني لانتاج كل منهما مع ناتج الاخير، ودون ان تؤثر على العلاقات بين رأس المال ذي القيمة الثابتة ورأس المال المتغير وفائض القيمة، والتي يتم وفقاً لها تقسيم قيمة ناتج كل من هذين القسمين». لهذا السبب يجرد ماركس من التجارة الخارجية في تحليله الخاص بنماذج تجدد الانتاج.

يزيد على ذلك ان هذا النظام المغلق يفترض انه يعمل في ظل شروط الصراع التنافسي، مع كل ما تتضمنه هذه الشروط. كما يتم التجريد، في تحليل نماذج تجدد الانتاج، من دور الدولة وما يتضمنه تدخلها في الحياة الاقتصادية من تحويلات مالية وغير مالية من الافراد اليها او منها للافراد.

● يفترض ان البعد الزمني لدورة رأس المال (التي يمر خلالها رأس المال عبر مراحل الثلاثة: مرحلة الانتاج ومرحلة التبادل التي تسبقها ومرحلة التبادل التي تلي مرحلة الانتاج)، نقول يفترض ان هذا البعد الزمني هو السنة. وبما ان فترة دورة رأس المال تختلف وفقاً لفرع

النشاط «فالامر لا يتعلق هنا إلا بالدورة العادية لرأس المال، اي بمتوسط مجرد لمدة الدورة».

وفيما يتعلق بالبعد الزمني لدورة رأس المال يبرز تحليل نماذج الانتاج الطبيعية المستمرة لعملية الانتاج وتجدد الانتاج الاجتماعي. وهو ابراز جدير بمزيد من التوضيح رغم ان المسألة لا تتعلق بمستوى التجريد. فالسنة محل الانشغال ليست مأخوذة كسنة معزولة عن غيرها: ففي تحليل نماذج تجدد الانتاج السنوي «نحن لا نبدأ من الصفر. السنة محل الدراسة هي سنة بين سنوات اخرى عديدة وليست سنة ميلاد الانتاج الرأسمالي». ولذلك اهمية خاصة عند التصدي لمشكلة اهلاك ادوات الانتاج المعمرة إذ ليس لها نفس العمر في فروع الانتاج المختلفة. وسيكون حقيقة ان السنة محل الانشغال هي سنة بين سنوات اخرى عديدة اهمية اضافية في تحليل نموذج تجدد الانتاج على نطاق متسع. وذلك لانه «لكي يمكن تحويل النقود (اي فائض القيمة الذي انخر في صورة نقدية) الى مكونات رأس المال المنتج يتعين ان يكون من الممكن شراء هذه المكونات كسلع من اسواقها»، وهو ما يتضمن سبق انتاجها في فترة فائتة.

- يتم تحليل نماذج تجدد الانتاج في صورة وحدات قهمة. اذ يفترض ان السلع تتبادل بقيمتها. وهو ما يعني التجريد من انحرافات ثمن السوق عن القيمة. وذلك لان «ابتعاد الاثمان عن القيمة لا يؤثر على حركة رأس المال الاجتماعي. فكمية السلع التي يتم تبادلها تظل واحدة اجمالاً قبل وبعد التبادل. ولكن الرأسماليون الافراد

سيسهمون في هذا التبادل بنسب لا تتناسب، في صورة قيمة، لا مع رأس المال الذي قدمه كل منهم ولا مع فائض القيمة الذي انتجه كل منهم اذا اخذ على حدة.

● زيادة على ذلك، يفترض ان العوامل التي تؤثر على قيمة السلع تظل دون تغيير طوال فترة التحليل. بعبارة اخرى، يتم التجريد من التغيرات في انتاجية العمل. وافترض ثبات انتاجية العمل يعني، بين اشياء اخرى، ثبات العلاقة بين رأس المال ذي القيمة الثابتة (الذي من خلاله نهى وسائل الانتاج) ورأس المال المتغير (الذي يخصص لشراء قوة العمل) [وهو ما يعني انه في حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع يصاحب زيادة قدر رأي المال المستخدم بزيادة متناسبة للعمالة^(١)]. وهو ما يفترضه ماركس في تحليله الخاص بنماذج تجدد الانتاج: فهو يفترض ان التكوين العضوي لرأس المال^(٢) الذي يتحدد بنسبة رأس المال ذي القيمة الثابتة الى رأس المال المتغير (ر)

٢

واحد في القسمين ولا يتغير عبر الفترات الانتاجية المتتالية.

(١) في تحليل نموذج تجدد الانتاج على نطاق متسع يجرد ماركس من صعوبات توفير القوة العاملة اللازمة. فهو يفترض ان «الجزء من رأس المال النقدي الذي تم تجميعه لتحويله الى رأس مال متغير سيجد دائما في سوق العمل القوة العاملة التي يضمن الحصول عليها بواسطة الجزء للتغير من رأس المال». وهو ما يتسق، بصفة عامة، مع مقولته الخاصة «بالجيش الصناعي الاحتياطي».

(٢) *the organic compositions of capital; la composition organique de capital*، ويعمل، كما هو ثابت في المتن، في النسبة بين رأس المال ذي القيمة الثابتة ورأس المال المتغير، اي من الناحية العينية النسبة بين قدر وحدات وسائل الانتاج المستخدمة وعدد العمال الذين يقومون باستخدامها. وهي نسبة تبين نصيب كل عامل من وسائل الانتاج المستخدمة.

ورغم أن تساوي التكوين العضوي لرأس المال في القسمين المكونين للاقتصاد القومي «لا نفترضها إلا لتبسيط التحليل ولافتراض علاقات مختلفة في القسمين، فإن افتراض هذا التساوي لا يؤثر لا في شروط المشكلة ولا في حلها». ولبرهنة ذلك يعطي ماركس واحدا من التقديمات الشكلية لنموذج تجدد الانتاج على نطاق واسع على اساس اختلاف التكوين العضوي لرأس المال بين القسم الاول المنتج لوسائل الانتاج والقسم الثاني المنتج للسلع الاستهلاكية دون ان يؤثر ذلك على الاستدلال النظري الذي يقوم به، كما سنرى فيما بعد. ولكن هذا لا يقلل من اهمية دلالة افتراض تساوي التكوين العضوي لرأس المال في اقسام النظام الاقتصادي فيما يتعلق بمستوى التجريد الذي يستخلص عنده الشروط الواجب توافرها لكي يتحقق للعملية الاقتصادية الرأسمالية اداءً متوازناً (اي دون تقلبات) في واقع الحياة الاجتماعية. وذلك لان افتراض وحدة التكوين العضوي لرأس المال في القسمين وعبر الفترات الانتاجية المتتالية، يعني، على فرض بقاء الاشياء الاخرى، وعلى الاخص معدل فائض القيمة^(١)، على حالها، وحدة معدل الربح^(٢) في كل فروع النشاط الاقتصادي

(١) يتحدد معدل فائض القيمة عند ماركس بالنسبة بين فائض القيمة والجزء المتغير من رأس المال (اي الجزء الذي يستخدم في شراء قوة العمل): $\frac{ف}{م}$. ومن ثم يبين هذا المعدل ما تخلقه قوة عمل معينة من فائض قيمة ينهب الملاك

وسائل الانتاج، فهو يبين معدل استغلال العمال.

(٢) أما معدل الربح فيتمدد بالنسبة بين فائض القيمة وكل رأس المال (اي رأس المال ذو القيمة الثابتة ورأس المال

المتغير): $\frac{ف}{م + م'}$

ووحدة هذا المعدل عبر الزمن. وهي نتيجة تقذف بنا بعيدا عن واقع الانتاج الراسمالي. هذه النتيجة تتضمن ان المنافسة بين المشروعات الراسمالية قادرة على ايجاد حالة اعمال يكون فيها معدل الربح واحدا في كل جنبات الجهاز الانتاجي. كما تتضمن كذلك ما افترضه ماركس ضمنا في تحليل نماذج تجدد الانتاج متمثلا في عدم وجود انتقال لرؤوس الاموال بين القسمين المكونين للنظام الاقتصادي. لنرى الان هذا الفرض لما له من اهمية خاصة بالنسبة لمشكلة تحقيق التناسب بين اداء القسمين عبر الزمن، التناسب اللازم لغياب عدم التوازن والتقلبات عبر الزمن للعملية الاقتصادية في واقع ادائها الاجتماعي.

● يعني افتراض عدم انتقال رؤوس الاموال بين اقسام النشاط الاقتصادي، في صورة قيمة، ان استبدال رأس المال، ذي القيمة الثابتة والمتغير، في كل قسم من قسمي الاقتصاد الوطني يستقي من القيمة المنتجة في نفس القسم. وهو يعني، بالاضافة الى ذلك، انه في حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع، تمثل قيمة رأس المال الاضافي الذي يتم تراكمه في القسم جزءا من فائض القيمة المنتج في نفس القسم. بعبارة اخرى، يفترض ان رأس المال النقدي الذي نجم عن تحقق جزء من فائض القيمة في القسم ينفق دائما على شراء مكونات اضافية لرأس المال المنتج داخل نفس القسم. وهو ما يملئ:

- ليس فقط التساوي بين الاستثمار الكلي على شراء وسائل الانتاج وقوة العمل) والكمية الكلية لفائض القيمة (التي لم تستهلكها

الطبقة الرأسمالية) المتحققة في السوق (عن طريق بيع جزء من السلع المنتجة)، ولكن كذلك التساوي بين الاستثمار والائثار في كل قسم من قسمي النظام الاقتصادي.

- ليس فقط شرط ضرورة ان يؤدي معدل تراكم رأس المال الى توسع في الناتج الكلي متوافقا مع الطلب الكلي على السلع المنتجة، ولكن كذلك ضرورة ان تنقسم الزيادة في الناتج في كل قسم (الناجمة عن تراكم رأس المال في نفس القسم) بين وسائل الانتاج والسلع الاستهلاكية بنسب تتوافق مع الطلب على كل من هاتين الطائفتين من السلع كما يتحدد بقرارات الاستهلاك والتراكم في كل قسم.

وهي شروط عادة ما يصعب تحقيقها، ويصعب بالتالي تحقيق التنااسب بين اداء القسمين في داخل العملية الاقتصادية، وهو ما يعني بالنسبة لهذه العملية ان يكون الأصل في ادائها في واقع الحياة اليومية ان تكون غير متوازنة في ادائها عبر الزمن.

تلك هي الفروض التي تبين بوضوح مستوى التجريد الذي قام ماركس عنده بتحليله الخاص بنماذج تجدد الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي. واستخلص عند هذا المستوى، من ثم، الشروط التي يمكن ان يحقق الاقتصاد الرأسمالي بها تطورا متوازنا عبر الزمن. فاذا كنا قد جرحنا على توضيح هذه الفروض وما تتضمنه من علاقات تناسب بين اجزاء النظام الاقتصادي فقد قصدنا بذلك ان نبين مدى الطبيعة غير اليقينية للتوازن في ظل شروط الواقع الرأسمالي. فلا يمكن ان نلتم في تطور متوازن للعملية الاقتصادية الرأسمالية إلا بالتجريد من

القوى التي تعمل في واقع الاداء اليومي لهذه العملية على الحيلولة دون توازن حركتها عبر الزمن. إذ هي قوى تحول دون تحقيق شروط التوازن النظري التي يبلورها تحليل نماذج تجدد الانتاج عند ماركس.

في تحليل ماركس لا تجري عملية الانتاج الاجتماعي بالمرّة كعملية تتم في خط مستقيم، فهي عملية جدلية (ديالكتيكية) في حركتها الدائرية: فهي دائرية بمعنى ان رأس المال يستكمل في دورته، مروراً بمراحلها الثلاثة، حركة دائرية. وهي جدلية لانها تحتوي على حركات متقابلة تتحقق في اتجاهات متضادة. في هذه العملية لا نشهد مروراً لكل رأس المال الاجتماعي من مرحلة لآخرى. وانما نكون بصدد حركات متعارضة للأجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعي، اذ بينما تكون بعض اجزاء رأس المال الاجتماعي هذا في بعض فروع النشاط او في بعض المشروعات في سبيلها الى التحول الى رأس مال نقدي (عن طريق بيع السلع التي انتجت في مرحلة الانتاج) تكون اجزاء أخرى من رأس المال الاجتماعي في سبيلها الى التحول الى رأس مال منتج (بشراء وسائل الانتاج وقوة العمل اللازمين لتحقيق الانتاج). يترتب على ذلك الا يكون من الضروري ان يتضمن كل عمل من اعمال المبادلة الانتقال المتزامن لنوعين من السلع. ويصبح من المتصور جداً تحقق تبادلات تتضمن انتقالاً للسلع من طرف واحد (كما في حالة الشراء دون بيع او العكس). بل ان هذا النوع الاخير من التبادل يصبح ضرورة في ظل الرأسمالية: وذلك لانه لكي يتمكن احد الرأسماليين من تحقيق ما حصل عليه من فائض قيمة (عن طريق بيع السلع التي انتجها في السوق) لا بد من وجود رأسمالي آخر يحتفظ برأسماله في شكل نقدي ويبحث عن تحويله الى رأس مال منتج (بشراء السلع التي يستخدمها في عملية الانتاج). وفيما يتعلق بتحقيق فائض القيمة المنتج في

الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية (اي في تحويله من شكله السلمي الى شكله النقدي ببيع هذه السلع في اسواقها) تلعب الطبقة العاملة، كمشتري لسلع الاستهلاك الضرورية، الدور المهم. الامر يتعلق اذن في الفصل بين المظهرين الذي تكتمل بهما عملية التبادل، التي تكتمل بتبادل سلعتين حتى ولو كان ذلك يتم من خلال النقود. في ظل الرأسمالية يصبح الاصل هو الفصل بين مظهري العملية التبادلية، حيث يقع الشراء دون البيع او يقع البيع دون الشراء. ولا يكتمل المظهران الا عبر فاصل زمني. في هذا الفصل بين المظهرين المكملين لعملية التبادل من الناحية الزمنية تكمن امكانية الازمة (اي الاداء غير المتوازن عبر الزمن) في ظل شروط طريقة الانتاج الرأسمالي ذات الاداء التلقائي او العفوي.

ولكن يتم تجدد الانتاج الذي تخلق شروطه، الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة الحالية، لا بد من ان يسبقه عدد من التبادلات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، تبادلات تتجسد في تدفقات مادية من السلع بين القسمين المكونين للنظام الاقتصادي والفروع المكونة لهما، نقول لا بد من ان تسبق هذه التبادلات فترة تجدد الانتاج. ولكي تستمر عملية رأس المال الاجتماعي دون انقطاع لا بد من تحقق شروط تناسب معينة عند التبادل بين الطبقات، اي في مرحلة التداول. ومن الممكن ان يجد تحقق شروط التناسب هذه عائقا يتضمنه الشكل الاجتماعي لعملية العمل الاجتماعي. في هذه الحالة يكون التوازن بطبيعته عرضة لان يختل، ويصبح محلا للاضطرابات التي تختلف في الحدة والخطورة.

من المتصور نظريا ان العناصر الاحتمالية لتجدد الانتاج، التي تم خلقها خلال فترة انتاج معينة، تكون على نحو لا تستطيع معه ان تحقق، في نهاية

الفترة التالية، الا نفس المستوى من الناتج. فالعملية الاقتصادية لا تقوم الا بتجديد انتاج نفسها، عند نفس المستوى. عبر حركة دورية لرأس المال تترك حجم قيمته دون تغيير. الامر هنا يتعلق بحالة ساكنة^(١). تجدد انتاج هذه الحالة الذي كان فرضسوا كينيه اول من حلله، سماه ماركس بتجديد الانتاج البسيط.

من الناحية المنهجية، من المفيد، بل حتى من الضروري، ان يتصور النظام الاقتصادي في حالة مشابهة، لان ذلك يسهل فهم هيكل مركب العلاقات بين مختلف عناصر النظام في شكلها الاوضح والابسط. تحليل العملية الاقتصادية عند هذا المستوى من التجريد يمثل خطوة ضرورية نحو تحليلها عند مستوى اقل تجريدا او اكثر ملموسية: عند مستوى ندخل معه تراكم رأس المال الذي يمثل القوة المحركة للتطور الرأسمالي، ممكنا العملية الانتاجية من ان تجدد نفسها على نطاق دائم الاتساع من فترة لآخرى. الامر يتعلق في هذه الحالة الاخيرة بتجديد الانتاج على نطاق متبوع.

قبل ان نعرض لكل من هذين النموذجين من المهم ان نبين بوضوح الدور الذي تلعبه النقود في عملية الانتاج الاجتماعية، كما يتبدى في تحليل نماذج تجدد الانتاج عند ماركس.

بالنسبة لماركس، مع تطور المبادلة، يتجسد شكل القيمة «المكافئ»^(٢)، لاجتماعياً، في الشكل الطبيعي لسلعة معينة. وتدرجياً تقوم هذه السلعة بوظيفة اجتماعية خاصة تحتكرها عند مستوى معين من التطور: مؤدى هذه

(١) Stationary state; état stationnaire

(٢) انظر الجزء الثاني من مؤلفنا الخاص بالاقتصاد النقدي.

الوظيفة ان تلعب في عالم السلع دور المكافئ العام للقيمة. منذ هذه اللحظة تصبح هذه السلعة السلعة / النقود. بجانب وظيفتها كمكافئ عام للسلع تؤدي النقود وظائف اخرى: وسيلة تداول السلع، وسيلة تسوية المدفوعات ووسيلة تراكم رأس المال. هذه الوظيفة الاخرى تكتسب دلالة خاصة في شروط الانتاج السلعي الرأسمالي، وذلك لان رأس المال النقدي يصبح المرحلة الاولى في عملية دورة رأس المال (الذي يتمثل في ذاته في مجموعة قيم).

في عملية دورة رأس المال والسلع تتحقق مبادلات متقابلة «بفضل تداول النقود التي تسهل المبادلات بقدر ما تصعب من فهمها. ولكنها ذات اهمية حاسمة. وذلك لوجوب ان يعاود الجزء المتغير من رأس المال ظهوره في الشكل النقدي لكي يتحول هذا الاخير الى قوة عاملة. وعليه، يتعين ان يقدم رأس المال المتغير. في كل فروع الصناعة في اقسام النظام الاقتصادي، في الشكل النقدي». ولكن ذلك لا يعني على الاطلاق ان النقود في ذاتها عنصر من عناصر تجدد الانتاج العيني. وذلك لان امكانية تجدد الانتاج تكمن في قدرة المجتمع على ان ينتج في الفترة الحالية عناصر تجدد الانتاج العينية الاحتمالية.

اما كمية النقود التي يلزم تواجدها في بلد معين (على فرض ان سرعة تداول النقود وعوامل اخرى تظل على حالها) فلا بد ان تكون كافية للتداول النشط وللاحتياطي المدخر. وتتحدد كمية النقود اللازمة للتداول النشط (على فرض تحدد سرعة النقود) «باجمالي الثمن، او باجمالي قيمة السلع في التداول» (مع افتراض ان السلع تتداول بقيمتها).

ويقوم تحليل نماذج تجدد الانتاج على فرض ان النقود المتداولة هي من النقود المعدنية المسكوكة من المعادن النفيسة فقط، او بعبارة اخرى، الامر يتعلق «بالتداول المعنوي في اكثر صوره بساطة ويدائية».

اخيراً، تحتفظ الطبقة الرأسمالية بكمية النقود اللازمة للتداول. فالرأسماليون هم الذين يفتحون عملية دورة رأس المال، وفي نهايتها تعود النقود اليهم. «وهو ما يتحقق وفقاً للقانون العام الذي بمقتضاه تعود النقود الى من قدموها بقصد انتاج السلع عندما يأخذ تداول السلع مجراه العادي».

في دراستنا لنماذج تجدد الانتاج سنأخذ في الاعتبار فقط القيم الحقيقية، وذلك وفقاً لما يراه ماركس من ان تجدد الانتاج في صورة نقدية وتداول النقود لا يمكن ان يتحققا الا لان تجدد الانتاج العيني ممكن.

لنرى الان كل من النموذجين، بادئين بنموذج تجدد الانتاج البسيط.

ح - نموذج تجدد الانتاج البسيط: يمثل الجدول الاقتصادي لفرنسوا كينييه نقطة البدء لتحليل ماركس لنماذج تجدد الانتاج. ويعلن ماركس تقديره لتحليل كينييه ويعترف له بالفضل في انه زوده بالاساس الذي تمكن ابتداءً منه من تطوير نماجه في تجدد الانتاج^(١). وقد جاءت اول محاولة من جانب ماركس لبناء نموذج لتجدد الانتاج البسيط في شكل جدول مكون من خطوط متقاطعة، على النحو الذي قدم به فرنسوا كينييه جدولته الاقتصادي. ونظراً

(١) انظر في ذلك وفي المراجع التي تبين مدى معرفة ماركس بتحليل فرنسوا كينييه وكيفية استفادته من هذا التحليل. مؤلفنا... Les Schémas، ص ١٠١.

لتعقيد شكل الجدول، انتهى الامر بماركس الى هجر هذه الطريقة في تقديم النموذج مستخدماً تقويم النموذج في شكل معادلات.

وقد جاء تحليل نماذج تجدد الانتاج في الجزء الثاني من كتابه «رأس المال» المعنون «بتداول رأس المال». وقد وضع ماركس لنفسه، بالنسبة لتجدد الانتاج البسيط، السؤال التالي: كيف تم استبدال (في صورة قيمة) رأس المال الذي استخدم في عملية الانتاج بواسطة جزء من الناتج السنوي، وكيف اكتملت عملية الاستبدال هذه باستهلاك فائض القيمة بواسطة الطبقة الرأسمالية واستهلاك (سلم) الاجور بواسطة الطبقة العاملة؟ الامر يتعلق هنا بتجدد الانتاج بنفس القدر من القيمة، اي بنفس المستوى من الناتج الاجتماعي. لتجديد انتاج نفس القدر من القيمة يتعين الاحلال محل قيمة رأس المال الذي استخدم، بلا زيادة ولا نقصان. هنا يخصص الرأسماليون فائض القيمة للاستهلاك غير المنتج وليس لتراكم رأس المال، ولو جزئياً. وينفق العمال دخولهم، اي اجورهم، على شراء السلع الاستهلاكية التي هي من قبيل السلع الضرورية^(١). في تجدد الانتاج البسيط تدور العملية اذن حول الاستهلاك غير المنتج.

وكما نعرف، تتحلل قيمة الناتج الاجتماعي (الاجمالي) الذي انتج في فترة الانتاج، وهي السنة هنا، الى اجزاء ثلاثة:

- قيمة وسائل الانتاج (ادوات العمل والمواد موضوع العمل) المستهلكة خلال الفترة محل الدراسة، و، قيمة رأس المال ذي القيمة الثابتة الذي

(١) Subsistence goods; biens de subsistance

استهلك.

- قيمة قوة العمل التي استخدمت في عملية الانتاج، م، قيمة رأس المال المتغير.

- وفائض القيمة الذي انتج اثناء الفترة، ف.

في تحليل نماذج تجدد الانتاج ينقسم المجتمع الى طيقتين والاقتصاد الى قسمين كبيرين: القسم الاول، قسم I، ينتج وسائل الانتاج، والقسم الثاني، قسم II، ينتج السلع الاستهلاكية (السلع الضرورية والسلع الكمالية). وعليه، تنقسم قيمة الناتج الاجتماعي بين قسمي النظام الاقتصادي على النحو التالي:

$$\text{قسم I} \quad I + r + m + f$$

$$\text{قسم II} \quad II + r + m + f$$

اذا ما ترجمنا ذلك الى ارقام، مأخوذة للتوضيح، يكون لدينا في المعادلتين الحسابيتين لتعبيرا عن كل النظام الاقتصادي:

$$9000 = \begin{cases} \text{قسم I} & 4000 + r + 1000 + m + f = 6000 \\ \text{قسم II} & 2000 + r + 500 + m + f = 3000 \end{cases}$$

في هذا التمثيل الرقمي، تمثل النسبة المئوية (من الناتج الاجتماعي) المعطاة لكل مكون من مكونات قيمة الناتج (السلعي) في قسم معين متوسط النسبة محسوبة على اساس نسب كل فروع الانتاج التي تنتمي لنفس القسم.

يبدأ رأسماليو القسم I عملية الانتاج بمكونات لرأس المال المنتج (وسائل انتاج وقوة عمل) قيمتها I + r + f، اي 5000. في نهاية المرحلة المنتجة

لرأس المال، يحصلون على ناتج إجمالي من السلع الانتاجية قيمته: $I + R$ م + I ف، اي ٦٠٠٠. من هذا الناتج الاجمالي الذي يبلغ ٦٠٠٠، لدينا ٢٠٠٠ تمثل دخول الطبقتين، الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، في القسم الاول.

نفس الشيء بالنسبة للقسم الثاني: اذ يبدأ رأسماليو هذا القسم الانتاج برأس مال كلي قيمته ٢٥٠٠. في نهاية فترة الانتاج يجدون انفسهم بناتج إجمالي في شكل سلع استهلاكية قيمتها ٣٠٠٠ ($II + R + II + م + II$ ف)، منها ١٠٠٠ تمثل دخل الطبقتين في هذا القسم.

ولكي يتحقق تجدد الانتاج في الفترة التالية يتعين:

- تعويض رأس المال ذي القيمة الثابتة الذي هلك في الفترة الحالية في القسمين،

- ان تضمن الطبقة العاملة سلعا استهلاكية لتجديد انتاج قوة العمل،

- ان تحصل الطبقة الرأسمالية (في القسمين) على السلع الاستهلاكية اللازمة لاعاشتها.

كل هذا لا بد من ضمان تحققه عبر التداول من خلال مبادلات بين الطبقتين (وشرائعهما في القسمين). هذه المبادلات تنعكس في تحويلات (تدفقات) مادية بين القسمين وفي داخل كل من القسمين. اذا ما تحققت هذه المبادلات (بما تتضمنه من تدفقات عينية) وانما باحترام علاقات تناسب معينة، يمكن لتجديد الانتاج ان يتم دون عوائق.

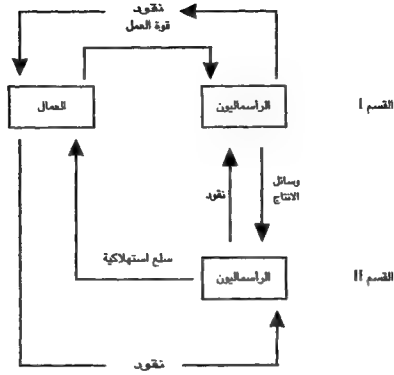
على نحو اكثر تفصيلا، تتحقق شروط تجدد الانتاج هذه اذا ما تمت المبادلات التالية اثناء فترة دورة رأس المال الاجتماعي.

١ - بجزء (٢٠٪) من رأس مالهم الكلي يشتري رأسماليو القسم الاول قوة العمل اللازمة للانتاج من عمال هذا القسم. هكذا يضمنون القوة العاملة ليبدأوا المرحلة المنتجة من دورة رأس المال. نحن هنا بصدد عمل مبادلة احادي البعد. فهو يتمثل في شراء سلعة (قوة العمل) دون بيع، من وجهة نظر رأسمالي القسم الاول. (ويتم عمل مماثل داخل القسم الثاني، سنخصه بالتفصيل استقلاً).

٢ - عند اتفاق دخولهم يقوم عمال القسم الاول بانفاق كل اجورهم (١٠٠٠ وحدة) في شراء سلع استهلاك ضرورية من رأسمالي القسم II. بالنسبة لهؤلاء العمال، الامر يتعلق بشراء دون بيع، اي عمل مبادلة احادي الطرف يستلزم انتقال السلع الاستهلاكية من القسم II نحو القسم I. النقود توجد الان لدى رأسمالي القسم II الذين نجحوا في بيع جزء من ناتجهم الكلي.

٣ - استخدماً لهذا القدر من النقود يشتري رأسماليو القسم II من رأسمالي القسم I وسائل انتاج لانتاج السلع الاستهلاكية، الامر الذي يحقق لهم، عبر عملية الشراء هذه، نسبة من رأسمالهم ذي القيمة الثابتة، وتعود النقود الى رأسمالي القسم الاول، الذين يبيعون جزءاً من ناتجهم الكلي، مساوياً في القيمة لقيمة رأس المال المتغير للقسم I.

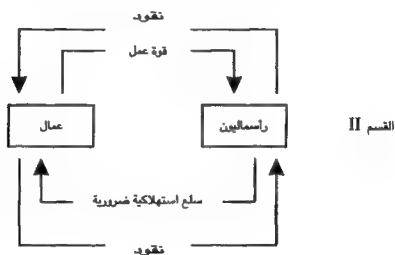
ويمكن تقديم عمليات المبادلة الاحادية البعد (الثلاثة)، من الناحية الشكلية، على النحو التالي:



من هذا الشكل نلاحظ:

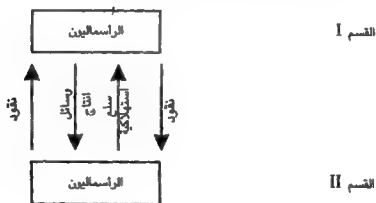
- ان كل المعاملات من قبيل المبادلات احادية البعد وان لها نفس القيمة، قيمة I م.
- انها مبادلات بين الطبقات الاجتماعية وتستتبع انتقال السلع في داخل القسم I وبين القسمين.
- ان جزءا من رأس المال النقدي لراسمالي I، مساويا لراسمالهم المتخير، قد اتم دورة كاملة. ومن ثم يحوز هؤلاء الراسماليون رأس المال النقدي الذي يضمن لهم شراء قوة العمل لاستخدامها في الفترة التالية.

II - بجزء من رأسمالهم النقدي مساويا لـ II م (٢٠٪ من رأسمالهم الكلي) يشتري رأسماليو II قوة العمل من عمال هذا القسم ثمن الكمية الكلية من قوة العمل (٥٠٠ وحدة) تمثل دخل هؤلاء العمال. بعد انتاج السلع، يقوم هؤلاء العمال بانفاق كل دخلهم في شراء سلع استهلاكية ضرورية من رأسمالي القسم II. على هذا النحو يتحقق مظهرا عملية المبادلة بعد ان فصلا احدهما عن الآخر بفواصل زمني، وهو ما يمكن رأسمالي القسم II من بيع جزء من ناتجهم الكلي بقيمة تساوي II م، وتعود اليهم النقود. وقد تحققت انتقالات السلع (قوة العمل والسلع الاستهلاكية الضرورية) داخل القسم II. وهو ما يمكن تقديمه، شكليا على النحو التالي:

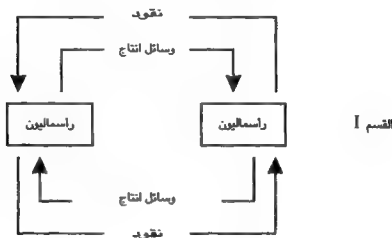


٥ - لتعويض جزء من رأسمالهم ذي القيمة الثابتة (قيمتها ١٠٠٠ وحدة)، الذي هلك بالاستعمال في فترة الانتاج الحالية، يشتري رأسماليو II من رأسمالي I سلعا انتاجية لانتاج السلع الاستهلاكية. وهو ما يسمح لرأسمالي I بتحقيق فائض القيمة الذي يعود اليهم، مستخدمين ثمن مبيعاتهم في شراء سلع استهلاكية من رأسمالي القسم II.

النتيجة: يقوم رأسماليو II بالاحلال محل ما هلك بالجزء المتبقي من رأس المال ذي القيمة الثابتة. ويحقق رأسماليو I فائض القيمة منفقين كل دخلهم على شراء سلع استهلاكية، وترجع النقود الى رأسمالي القسم II. نحن هنا بصدد عمل مبادلة كامل وقد تبعثر عبر الزمن، حيث تظهر النقود كوسيط في التبادل. ويشهد القسمان تغييرا مزدوجا في اماكن السلع (وان كانا لا يتما في نفس اللحظة). وهو ما يمكن بيانه على الشكل التالي:

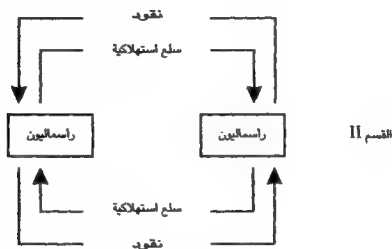


٦ - يحتفظ رأسماليو القسم I بجزء من ناتجهم الكلي في شكل عيني كسلع انتاجية لانتاج السلع الانتاجية وقيمتها تساوي قيمة رأس المال ذي القيمة الثابتة، اي I ، ٤٠٠٠ وحدة. على هذا النحو يتحقق الاحلال محل رأسمالهم ذي القيمة الثابتة الذي هلك باستخدامه في الفترة الاولى. ولكن، اذا فكرنا في العدد الكبير من الرأسماليين الموجودين في هذا القسم سنجد ان الاحلال محل رأس المال ذي القيمة الثابتة يأخذ مكانا عبر علاقات مبادلة بين هؤلاء الرأسماليين. نحن هنا بصدد مبادلات داخلية لا تشير اي انتقال للسلع خارج القسم I:



٧ - يبقى في القسم II جزء من ناتجه الكلي له الشكل العيني كسلع استهلاكية وقيمتها تساوي II ف، ٥٠٠ وحدة. هذا الجزء يمثل فائض القيمة المنتج في هذا القسم، وهو يخصص، في شكله السلعي، لاستهلاك رأسمالي القسم II، باعتبار انه في تجدد الانتاج البسيط

يخصص كل فائض القيمة للاستهلاك (اي لا يدخر جزء من قيمته).
وهو ما يتحقق عبر مبادلات بين رأسمالي نفس القسم، الامر الذي
يتضمن انتقال السلع داخل هذا القسم:

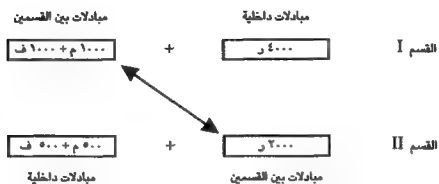


تبين الاشكال الخمسة السابقة المبادلات التي يتعين ان تتم بين الطبقات الاجتماعية في توزيعها بين القسمين المكونين للنظام الاقتصادي وما تتضمنه هذه المبادلات من تدفقات سلع بين القسمين وفي داخل كل منهما. كما تبين مصدر الدخول (النقدية والكيفية التي تنفق بها على استهلاك نهائي (غير منتج). ونأمل ان يكون الدور الذي تلعبه النقود كوسيط في التبادل وكشكل لرأس المال واضحاً. من الجدير ان نلاحظ ان الطبقة الرأسمالية هي دائما التي تطلق النقود في التداول وان النقود تعود الى من اطلاقها في التداول.

الآن، اذا ما قمنا بتجميع المبادلات في نهاية فترة دورة رأس المال

سنحصل على عدد من التدفقات السلعية بين القسمين وفي داخل كل منهما،

هذه التدفقات يمكن تصويرها على النحو التالي:



على هذا الأساس نستطيع ان نقدم مجمل عملية تجدد الانتاج البسيط
لرأس المال الاجتماعي، بما تتضمن من انتاج وتبادل وشروط يلزم توفرها
لتجديد الانتاج، في شكل الجدول التالي:

[illegible]

- كل المبادئ مجمعة لنهاية الفترة.
● تقسيم الفترة. ت. من الناحية الزمنية (أي بين مراحل) هو تقسيم تحكيمي. يزيد على ذلك أننا نفترض رأس المال الاجتماعي يمر بنفس المرحلة في نفس الوقت.

من هذا التقسيم لنموذج تجدد الانتاج البسيط يبين انه:

- لكي يتحقق فانض القيمة في القسم I ويتمكن من ثم رأسماليو هذا القسم من الحصول على سلع الاستهلاك اللازمة لهم.

- ولكن يحصل العمال في هذا القسم I على السلع اللازمة لاعاشتهم لتجديد قوة عملهم.

- ولكي يتمكن القسم الثاني من تعويض رأسماله ذي القيمة الثابتة الذي هلك بالاستخدام خلال الفترة الحالية.

- في كلمة، لكي تتحقق هذه الشروط الجوهرية لتجديد الانتاج.

نقول لكي يتم كل ذلك لا بد من ان يتخلى القسم II عن كمية من السلع الاستهلاكية تساوي في قيمتها قيمة رأس المال ذي القيمة الثابتة الذي هلك بالاستخدام في هذا القسم في مبادلة مع القسم I لكمية من وسائل الانتاج لانتاج السلع الاستهلاكية قيمتها تساوي قيمة $I + M$ ف. بعبارة اخرى، يتعين ان يكون طلب القسم أعلى السلع التي ينتجها القسم II مساويا لطلب القسم II على السلع التي ينتجها القسم I وهو ما يعني ان II لا بد ان يكون مساويا لـ $I + M$ ف. ذلك هو شرط التوازن فيما يتعلق بعلاقات الاعتماد المتبادل بين قسمي النظام الاقتصادي. بعبارة ثالثة: «مجموع قيمة $M + F$ لرأس المال السلعي للقسم I لا بد ان تتساوى مع رأس المال ذي القيمة الثابتة للقسم II، أي II لا بد ان $I (M + F) = II$ ».

لكن شرط التوازن هذا ليس الا نتيجة متضمنة لشروط توازن عامة يتضمنها نموذج تجدد الانتاج البسيط تزودنا باطار تجميعي لتحليل العرض والطلب.

فالعرض الكلي يتكون من الناتج الاجمالي للقسمين: الناتج من وسائل الانتاج + الناتج من السلع الاستهلاكية (الضرورية والكمالية). في صورة قيمة، العرض الكلي = $I + م + آف + II + ر + II + ف = ٩٠٠٠$.

ويتحلل الطلب الكلي الى طلب على وسائل الانتاج، وهو يساوي في حالة تجدد الانتاج البسيط طلب القسمين لتعويض ما هلك بالاستخدام من رأس المال ذي القيمة الثابتة في القسمين (يساوي في صورة قيمة $I + ر + II$) والطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية والسلع الاستهلاكية الكمالية، وهو يساوي في هذه الحالة مجموع الاجور ودخول الرأسماليين في القسمين، اي اجمالي الدخل الوطني (وهو ما يساوي في صورة قيمة $م + آف + II + م + II + ف$). يترتب على ذلك ان الطلب الكلي، على كل السلع المنتجة، يكون مساويا لـ $I + ر + II + م + آف + II + م + II + ف = ٩٠٠٠$.

من الواضح انه في حالة التوازن يتعين ان يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي. ولكن ما هو ليس بنفس الوضوح هو العلاقة المتبادلة بين مختلف مكونات هاتين الكميتين الكليتين التي تكون كافية لتحقيق هذا التوازن. لقاء الضوء على هذه المسألة يمثل احد اهم وظائف تحليل نموذج الانتاج.

فكل عنصر في نموذج تجدد الانتاج له خصيصية مزدوجة: فهو يمثل في نفس الوقت عنصرا من عناصر الطلب وعنصرا من عناصر العرض: فاذا ما أخذنا $م$ على سبيل المثال وجدناه يمثل جزءا من ناتج السلع الانتاجية. ويمثل في نفس الوقت نصيب عمال القسم الاول من الدخل الوطني الذي يمثل انفاقه جزءا من الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية. عندما يمثل احد العناصر

جزءاً من عرض منتجات احد القسمين ويمثل، في ذات الوقت، جزءاً من الطلب على منتجات نفس القسم، تكون المبادلة المتحققة من قبيل المبادلات التي تتم في داخل القسم. وعلى العكس من ذلك، تعني المبادلة بين القسمين ان الخصيصة المزبوجة للعنصر توزع بين القسمين. في هذه الحالة يخلق العرض في قسم من القسمين ويخلق الطلب في القسم الاخر. في هذه اللحظة، تعكس المبادلة الضرورة التقنية للاعتماد المتبادل بين قسمي النظام الاقتصادي، وهي ضرورة ترتكز على التقسيم الاجتماعي للعمل بين القسمين. وهي ضرورة تدعو الى استخدام ناتج احد القسمين في الانتاج او في الاستهلاك داخل القسم الاخر.

بطبيعة الحال، يتضمن هذا التوازن العام ضمان التساوي بين الطلب الكلي على ناتج كل قسم مع العرض الكلي لهذا القسم. فاذا ما اخذنا القسم الاول، على سبيل المثال، هذا يعني ان $I + I + I + I = F + I + R$. من هذه المعادلة نحصل على شرط التوازن الخاص بالعلاقات بين القسمين، اي $I + I + I = F + I + R$. نفس الشيء يمكن ان نحصل عليه بالنسبة للقسم II.

على هذا النحو نتحدد شروط التوازن نظرياً في حالة تجدد الانتاج البسيط. ويتعين الا ننسى اننا حصلنا على هذه الشروط عند مستوى عالي جداً من التجريد. فشروط التوازن لا تتحقق للنظام الاقتصادي، على مستوى هذا التحليل النظري، الا اذا جردنا من القوى التي تولد، في واقع الانتاج الرأسمالي، اضطراباً يكاد يكون مستمراً في التوازن، اي تولد في واقع الحياة اليومية للاقتصاد الرأسمالي انعدام توازن شبه مستمر. وحتى في غياب هذه القوى لا يكون النظام محصناً ضد عدم التوازن. وذلك لانه لكي يتحقق التوازن، عند مستوى التجريد الذي تم عنده تحليل تجدد الانتاج البسيط، يتعين

ان تتوفر الشروط الضرورية لتجديد الانتاج، وخاصة تلك المتعلقة بتعويض ما هلك من رأس المال الثابت، نقول يتعين ان تتوفر هذه الشروط بمعدل منتظم من فترة لآخرى، يحترم علاقات التناسب الصريحة والمتضمنة في نموذج تجديد الانتاج. في هذا النموذج افترض ان رأس المال الثابت يهلك كلية خلال الفترة محل الاعتبار. وهو ما ليس كذلك في واقع الانتاج اليومي. فعادة ما يكون متوسط عمر رأس المال الثابت (المعمر) اطول من فترة دورة رأس المال. فاذا كان الاهلاك السنوي يتم بصفة منتظمة في صورة نقدية فان الاحلال العيني لاداة العمل لا يتحقق الا في نهاية حياة هذه الاداة. (وتتعد المسألة بما يعرفه واقع النشاط اليومي من امكانية استبدال الآلة قبل نهاية عمرها الافتراضي). فعندما يتم الاهلاك في صورة نقدية (تجنب جزء من الموارد النقدية لاستبدال رأس المال الثابت فيما بعد، عندما ينتهي عمره في الانتاج) يكون الطلب الكلي عند مستوى ادنى من مستوى ناتج التوازن، وهو ما يغيّب التوازن. والعكس عندما تأتي موجة من الاحلال العيني (لرأس المال الثابت) بالاضافة الى المعدل الجاري للاهلاك يصبح العرض الكلي غير كاف، وهو ما يغيّب التوازن. لكي يتحقق التوازن من الضروري ان تكون تركيبة عمر الموجود من رأس المال الثابت (في مختلف جنبات النظام الاقتصادي) على النحو الذي يمتص به الاحلال العيني الجاري القدر من الاموال المخصصة للاهلاك الجاري، لا اكثر ولا اقل. ولكن، في واقع الحياة اليومية ليس هناك ما يضمن ان تأتي نتيجة العدد الهائل من القرارات الفردية المختلفة محققة لهذا الشرط.

فاذا ما كان التوازن، حتى في حالة تجديد الانتاج البسيط شديد القابلية لان يكون محلا للاختلال والاضطراب فان ذلك لا يرجع الى اسباب من خارج النظام وانما الى فعل قوى من طبيعة هذا النظام تؤدي الى ان يكون الاصل

في الاداء اليومي للنظام هو اختلال التوازن.

* * *

حتى الان لم ننشغل الا بتجديد الانتاج البسيط ولكن ماركس يردد، في اكثر من مكان ان تجديد الانتاج البسيط يظهر كتجريد اولا بمعنى ان غياب تراكم رأس المال او تجديد الانتاج على نطاق متسع يمثل افتراضنا غريبا بالنسبة للنظام الرأسمالي، وثانيا لان الشروط التي يتم في ظلها الانتاج لا تبقى متطابقة من سنة لآخرى. ومع ذلك، من المبرر ان نبدأ تحليل تجديد الانتاج بتجديد الانتاج البسيط.

● اولا، لانه من زاوية كمية القيم يمثل تجديد الانتاج البسيط جزءا، وهو الجزء الاهم، من كل تجديد انتاج على نطاق متسع وذلك لان الاساس المادي لتجديد الانتاج على نطاق متسع ينتج في اطار تجديد الانتاج البسيط.

● وثانيا، لان تحليل حالة تجديد الانتاج البسيط يمثل خطوة منهجية نحو تحليل حالة تراكم رأس المال التي تمثل الاصل العام في واقع الانتاج الرأسمالي. انخال تراكم رأس المال في الصورة التحليلية يجعلها اقل تجريدا ويدخلنا في مجال تجديد الانتاج على نطاق متسع.

د - نموذج تجديد الانتاج على نطاق متسع: لو قام الرأسماليون، بدلا من انفاق كل فائض القيمة الذي يحصلون عليه على استهلاك غير منتج، باستخدام جزء من فائض القيمة بعد ان يتحول الى شكله النقدي للتوسع في رأس المال، اي لشراء عناصر اضافية من رأس المال المنتج لاستخدامها في الفترة الانتاجية القادمة، سيسمح رأس المال المتزايد بانتاج على مستوى اعلى

في فترة قادمة ويتحقق تجدد الانتاج على نطاق متسع. من هذا يتضح انه للتوسع في رأس المال الاجتماعي يتعين ان يضع الرأسماليون جانباً جزءاً من دخلهم (النقدي) (أي نسبة من فائض القيمة) بقصد استخدامها كرأس مال نقدي احتمالي: وهو ما يعني ضرورة قيام الرأسماليون بالادخار (او بالاكتناز بالمعنى الذي يعطيه له كارل ماركس).

ولكن ذلك بذاته لا يزيد من الناتج الكلي خلال الفترة القادمة. لكي يزيد هذا الناتج يتعين ان يجد رأس المال النقدي الاحتمالي (الذي يؤدي فيما بعد الى توسع في الطاقة الانتاجية) في السوق، عند تحويله الى رأس مال منتج، العناصر الطبيعية لرأس المال المنتج، أي ادوات العمل الاضافية والمواد موضوع العمل الاضافية والقوة العاملة الاضافية.

ولكي تكون العناصر الطبيعية لرأس المال المنتج متاحة في نهاية الفترة الحالية يتعين ان تكون الطاقة الانتاجية (المستخدمة خلال الفترة الحالية) على نحو يمكن معه ان يزيد الناتج الكلي على ما هو لازم لمجرد تعويض الهالك من رأس المال ذي القيمة الثابتة الحالي، واستهلاك القوة العاملة المستخدمة فعلاً وكذلك استهلاك الطبقة الرأسمالية. الزائد على كل ذلك في شكل سلع انتاجية (لانتاج السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية) وسلع استهلاكية، سيستخدم خلال الفترة التالية كوسائل انتاج للتوسع في رأس المال ذي القيمة الثابتة، وكسلع استهلاكية تسمح باستخدام قوة عاملة اضافية وحتى لزيادة الاستهلاك غير المنتج للطبقة الرأسمالية (فتراكم رأس المال لا يستبعد زيادة استهلاك الطبقة الرأسمالية).

بعبارة اخرى، تكمن امكانية تجدد الانتاج على نطاق متسع في انتاج

قدر من عناصر رأس المال المنتج خلال الفترة السابقة يزيد على احتياجات تجديد الانتاج البسيط. خلافا للحال في تجدد الانتاج البسيط يتعين ان يكون الناتج الكلي للقسم I، وليكن I ن، اكبر من (في صورة قيمية) الناتج الضروري للاحلال محل رأس المال ذي القيمة الثابتة الذي اهلك في القسمين خلال تلك الفترة:

I ن < I ر + II ر. وبما ان جزءا من فائض القيمة في القسم I سيخصص للتوسع في رأس المال ذي القيمة الثابتة داخل نفس القسم (ويتعين ان يأخذ من ثم شكل سلع انتاجية لانتاج سلع انتاجية)، لن يكون من الممكن مبادلة هذا الجزء (على عكس الحال في تجدد الانتاج البسيط، حيث يستهلك كل فائض القيمة) بسلع استهلاكية. يترتب على ذلك ان جزءا من ناتج القسم II سيظل دون بيع (دون تسويق). هذا الجزء (غير المباع) سيخصص لتجديد الانتاج لكي تتحقق امكانية تجدد الانتاج على نطاق متسع. يتعين اذن ان تكون قيمة الناتج الكلي للقسم II، ولتكن II ن، اصغر من الجزء المتغير من رأس المال الاجتماعي مضافا اليه كل فائض القيمة المنتج في القسمين:

II ن > I م + I ف + II م + II ف. عدم التوازن هذا يصبح، من ثم، الشرط الضروري الاول لتجدد الانتاج على نطاق متسع.

لكي يتحقق انعدام التوازن هذا لا بد من اعادة توزيع العناصر الطبيعية لرأس المال للمنتج التي تمثل نفس القدر من القيمة لكي نحصل على توزيع آخر للموارد بين القسمين. وبما ان التكوين العضوي لرأس المال (أي العلاقة بين رأس المال ذي القيمة الثابتة ورأس المال المتغير، وهو من العوامل الاكثر اهمية في

تحديد انتاجية العمل) هو دائما اكبر من $\frac{1}{r}$ أي أن $\frac{1}{r} < 1$ يتعين أن يحظى القسم الذي ينتج الاشكال العينية لرأس المال ذي القيمة الثابتة بجزء من الموارد اكبر نسبيا لكي يمكن الاحلال محل ما هلك من رأس المال ذي القيمة الثابتة في القسمين وكذلك زيادته. فكلما كانت الطاقة الانتاجية في القسم الاول اكبر كلما زادت امكانية انتاج وسائل انتاج لمجمل النظام الاقتصادي، وامكن، من ثم، ان يكون الناتج الكلي اكبر فيما بعد (وذلك بشرط ان توجد القوة العاملة الضرورية وكذلك السلع الاستهلاكية اللازمة. وقدر رأينا ان ماركس يجرد من صعوبات توفير القوة العاملة اللازمة للانتاج ولتجدد الانتاج). هذا الشرط يفرض حدودا لا تستطيع العملية الاقتصادية ان تتخطاها في محاباتها للقسم الاول بالنسبة للنصيب الذي يحصل عليه من رأس المال الاجتماعي.

يخلص من ذلك ان الفرق بين تجدد الانتاج البسيط وتجدد الانتاج على نطاق متسع فرق كمي. فهو يجد جذوره في الكيفية التي يستخدم بها فائض القيمة وشكله العيني. في حالة تجدد الانتاج البسيط يستخدم كل فائض القيمة، بعد ان يتحقق ويتحول الى الشكل النقدي، بواسطة الراسماليين في اغراض الاستهلاك غير المنتج. بينما في حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع ينظر الراسماليون الى مستوى أعلى لفائض القيمة. وهو ما يستلزم تركيب جزء من فائض القيمة في شكله النقدي لشراء، احتمالا، وسائل انتاج اضافية وقوة عاملة اضافية. هذه النقود المتراكمة تنتج عن بيع لم يصحبه شراء. اما فيما يتعلق بالشكل العيني لفائض القيمة، نلاحظ انه في حالة تجدد الانتاج البسيط يأخذ فائض القيمة في القسم I الشكل العيني لوسائل انتاج لانتاج السلع

الاستهلاكية. اما في حالة تحدد الانتاج على نطاق متسع فان جزءا من فائض القيمة في القسم I لا بد ان يأخذ الشكل العيني لوسائل انتاج للانتاج وسائل الانتاج. في القسم II ينعكس الفرق في تغير في الشكل العيني لمصلحة السلع الاستهلاكية الضرورية (سلع الاجور) في علاقتها بالسلع الاستهلاكية الكمالية. ويمكن ان نقول اختصار ان الفرق بين النموذجين يكمن في كيفية استخدام فائض العمل (في انتاج اي تشكيلة من السلع) في كل حالة من حالتي تجديد الانتاج.

من المهم ان نؤكد ان هذا الفرق الكيفي هو الذي يعتد به. اذ غالبا ما يعرف تجديد الانتاج على نطاق متسع بأنه تجديد انتاج كمية اكبر من الناتج الاجتماعي. مثل هذا التعريف الذي لا يدرك هذا الفرق الكيفي هو تعريف غير دقيق.

لا يبقى، قبل ان ننشغل بألية تجديد الانتاج على نطاق متسع، الا ان نميز بين نوعين من تجديد الانتاج هذا: تجديد الانتاج التوسعي وتجديد الانتاج التكميفي. في حالة الاول تنجم زيادة الناتج، على فرض ثبات التكوين العضوي لرأس المال، من استخدام قوة عاملة اضافية وما يلزمها من وسائل انتاج اضافية. في حالة تجديد الانتاج التكميفي، الذي يتغير هو التكوين العضوي لرأس المال، على نحو يمكن معه زيادة اجمالي الناتج دون استخدام قوة عاملة جديدة. في واقع الحياة الاجتماعية، يتحقق التطور الرأسمالي بالنوعين من تجديد الانتاج على نطاق متسع في نفس الوقت.

ألية تجديد الانتاج على نطاق متسع: من الناحية الكمية تتمثل نقطة البدء لتجديد الانتاج على نطاق متسع في تجديد الانتاج البسيط. ولذلك نبدا من تجديد الانتاج البسيط بمعادلاته التالية:

$$٩٠٠٠ = \begin{cases} \text{القسم I} & ٦٠٠٠ = ١٠٠٠ + ١٠٠٠ + ٤٠٠٠ \text{ ف} \\ \text{القسم II} & ٣٠٠٠ = ٥٠٠ + ٥٠٠ + ٢٠٠٠ \text{ ف} \end{cases}$$

ولكي تكون امكانية تجدد الانتاج قابلة للتحقق لا بد ان نمخل على هذا الترتيب لمكونات الانتاج تغييرا كيفيا يتضمن انعدام التوازن المزدوج السابق الحديث عنه. ويتعين على الترتيب الجديد ان يبين ان:

$$I < R + II,$$

$$II > I + M + II + F.$$

هذا الشرط يحقق الترتيب التالي لمكونات تجدد الانتاج، الذي يمثل النموذج الاولي للتراكم:

$$٩٠٠٠ = \begin{cases} \text{القسم I} & ٦٠٠٠ = ١٠٠٠ + ١٠٠٠ + ٤٠٠٠ \text{ ف} \\ \text{القسم II} & ٣٠٠٠ = ٧٥٠ + ٧٥٠ + ١٥٠٠ \text{ ف} \end{cases}$$

اذا افترضنا بالنسبة للقسم I معدلا للتراكم مساويا لـ ٥٠٪ من فائض القيمة وان رأس المال المتراكم سيقسم بين رأس المال ذي القيمة الثابتة ورأس المال المتغير بنسبة ٤:١، سيكون التكوين العضوي لرأس المال في نفس القسم على النحو التالي: من ١٠٠٠ وحدة فائض قيمة يتم تركيب ٥٠٠ وحدة، منها ٤٠٠ وحدة لرأس المال ذي القيمة الثابتة و ١٠٠ وحدة لرأس المال المتغير. ولكي يزيد رأس المال الكلي في القسم I في بداية الفترة التالية لا بد ان يأخذ فائض القيمة المنتج في هذا القسم الشكل العيني لسلع انتاجية لانتاج السلع الانتاجية في حدود ٤٠٠ وحدة والشكل العيني لسلع انتاجية لانتاج السلع

الاستهلاكية في حدود ١٠٠ وحدة.

ولكي يتمكن القسم الاول ان ينتج خلال الفترة القادمة على نطاق متسع

يتعين:

١ - ان يعمل على تعويض ما هلك من رأسماله ذي القيمة الثابتة بان يستبقي سلعا قيمتها ٤٠٠٠ من اجمالي الناتج الذي ينتجه.

٢ - ان ينقل (عبر شراء العمال الموجودين به لسلع استهلاكية ضرورية وما يعقبه من شراء رأسماليو القسم الثاني لوسائل انتاج) الى القسم الثاني سلعا (وسائل انتاج) ذات قيمة مساوية لـ ١٠٠٠ وحدة في مقابل سلع استهلاكية ضرورية لاستهلاك القوة العاملة التي يستخدمها بالفعل.

٣ - ان ينقل الى القسم الثاني وسائل انتاج قيمتها ٥٠٠ وحدة (تحدد بالنسبة من فائض قيمة القسم الاول المخصصة لاستهلاك رأسمالي القسم) مبادلة مع سلع استهلاكية.

[هذه المبادلات الثلاثة تمثل جزءا من تجدد الانتاج البسيط مع الفرق المتمثل في ان القيم المتبادلة هي ٢٠٠٠ وحدة في حالة تجدد الانتاج البسيط و ١٥٠٠ وحدة فقط في حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع. هذا يرجع الى انه في حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع يخصص نصف فائض القيمة في القسم I ، اي ٥٠٠ وحدة، لتزويد رأس المال. الامر الذي يترتب عليه ان ينقص [أ].

٤ - ان يحتفظ القسم I بجزء من ناتجه الكلي (في شكل سلع انتاجية

لانتاج السلع الانتاجية) بقيمة ٤٠٠ وحدة. وهو ما يمثل الاضافية الاحتمالية لرأس المال ذي القيمة الثابتة في القسم I.

٥ - يتعين على القسم I ، اخيرا، ان ينقل الى القسم II وسائل الانتاج (لانتاج السلع الاستهلاكية) بقيمة مساوية لـ ١٠٠ وحدة، مبالغة مع سلع استهلاكية ضرورية (تمثل استهلاك القوة العاملة الاضافية، بقيمة تمثل رأس المال المتغير الذي يستخدم خلال الفترة التالية).

لنرى الان ما سيحدث داخل القسم II:

أ - عبر المبادلات (١)، (٢)، (٣) يتلقى القسم II من القسم I وسائل الانتاج التي تحل محل رأس المال ذي القيمة الثابتة الذي هلك بالاستخدام من الفترة الفائتة (وقيمته ١٥٠٠ وحدة).

ب - عن طريق المبادلة (٥) يتلقى القسم II من القسم I وسائل انتاج تمثل رأس المال ذي القيمة الثابتة الاضافي الذي سيستخدم خلال الفترة التالية (بقيمة تساوي ١٠٠ وحدة).

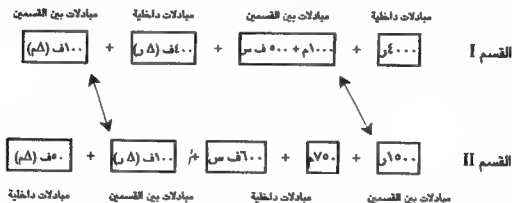
ج - يستلزم اداء رأس المال ذي القيمة الثابتة الاضافي في القسم II كمية من القيمة كرأس مال متغير اضافي (له الشكل العيني لسلع استهلاكية) قيمة هذا الاخير تكون مساوية لـ ٥٠ وحدة، لان التركيب العضوي لرأس المال في القسم الثاني هو ٢: ١.

وفقا لـ (ب)، (ج) يتعين على القسم الثاني ان يواكم في داخله جزء من فائض القيمة (المساوي لـ ٧٥٠ وحدة) قدره ١٥٠ وحدة. يترتب على ذلك ان ٦٠٠ وحدة (من اجمالي فائض القيمة) تخصص

لاستهلاك رأسمالي القسم II. وهو ما يعطي معدلا لتراكم رأس المال مساويا لـ ٢٠٪.

د - بطبيعة الحال، يجري تبادل سلع استهلاك ضرورية بقيمة ٧٥٠ وحدة بين العمال في القسم II (اولا ببيع قوة عملهم ثم ثانيا بشراء السلع الاستهلاكية). ورأسمالي نفس القسم.

ويمكن تقديم هذه السلسلة من التبادلات بين الطبقات وشرائحها التي تثير تدفقات السلع بين القسمين وفي داخل كل منهما، على النحو التالي:



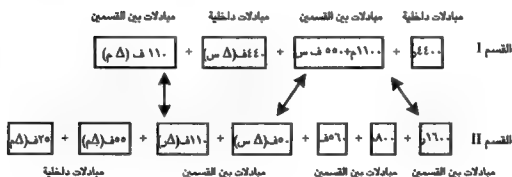
حيث ٥٠٠ ف س تمثل استهلاك رأسمالي القسم الاول؛ ٤٠٠ ف ر: رأس المال ذي القيمة الثابتة الاضافي في القسم I؛ ٦٠٠ ف س: استهلاك رأسمالي القسم II؛ ٥٠ ف ر: رأس المال المتغير الاضافي في القسم II .

وفقا لهذا التوزيع نجد انعدام التوازن المزيج ممثلا بعلاقتي انعدام التساوي التاليين:

$$I < R + II \quad \text{و} \quad I + M + F + II > N$$

ومع استمرار عملية الانتاج عبر الفترات الزمنية، يتم داخل القسم I تركيب نصف فائض القيمة (لان معدل التراكم ٥٠٪)، اي ٥٥٠ وحدة، ويستهلك النصف الاخر. ويوزع الجزء المتراكم بين رأس المال ذي القيمة الثابتة ورأس المال المتغير بنسبة ١:٤.

ويبين الشكل التالي رتود الفعل اللازمة في القسم II وكذلك المبادلات اللازم تحقيقها بعلاقات التناسب التي يتعين ان تتضمنه لكي يمكن تجديد الانتاج في الفترة التالية على نطاق متسع:



وفقا لهذا النموذج يتعين على رأسمالي القسم II تركيب كمية من القيمة مساوية لـ ١١٠ + ٥٥ + ٥٠ + ٢٥، منها ١٦٠ وحدة تمثل رأس المال ذي القيمة الثابتة الاحتمالي و٨٠ وحدة تمثل رأس المال المتغير الاحتمالي (بإبقاء التكوين العضوي لرأس المال ١:٢). لكي تكون العناصر العينية لتجدد الانتاج مهيئة للفترة القادمة يتعين ان تكون المبادلات وشرائعها على النحو الذي تتم بها تدفقات السلع بين القسمين وداخل كل منهما وفقا لعلاقات التناسب المبينة في الشكل السابق.

على هذا الاساس تبدأ عملية الانتاج في الفترة القادمة برأس مال اجتماعي قيمته ٨٦٩٠، موزع بين القسمين على النحو التالي:

$$8690 = \begin{cases} \text{القسم I} & 4840 \text{ ر} + 1210 \text{ م} \\ \text{القسم II} & 1760 \text{ ر} + 880 \text{ م} \end{cases}$$

وفي نهاية المرحلة المنتجة لرأس المال يرتفع الناتج الكلي الى:

$$(1) 10780 = \begin{cases} \text{القسم I} & 4840 \text{ ر} + 1210 \text{ م} + 1210 \text{ ف} = 7260 \\ \text{القسم II} & 1760 \text{ ر} + 880 \text{ م} + 880 \text{ ف} = 3520 \end{cases}$$

ثم تبدأ موجة جديدة من التراكم، بمزيد من رأس المال المنتج، للوصول الى ناتج اجتماعي اكبر. وهكذا.

* * *

(١) المقارنة بين الاشكال المثلثة لفرات الانتاج للتتالية تبين ان استهلاك الطبقة الرأسمالية يزيد مع تراكم رأس المال من فترة لآخرى.

على هذا النحو نرى تراكم رأس المال يلعب، في حالة تجدد الانتاج على نطاق متوسع، الدور المركزي. ادخال تراكم رأس المال في الصورة يجعلها اكثر تعقيدا خاصة فيما يتعلق بشروط التوازن وما تتضمنه من علاقات اعتماد متبادل بين اقسام وفروع النظام الاقتصادي. وفيما يتعلق بشروط التناسب الواجب التي تجري وفقا لها المبادلات بين الطبقات الاجتماعية ومن ثم تدفقات السلع بين اقسام النظام الاقتصادي لكي نضمن استمرار تجدد الانتاج من فترة لآخرى، نقول بالنسبة لهذه الشروط من الضروري ان نبرز الفروق بين تجدد الانتاج البسيط وتجدد الانتاج على نطاق متوسع:

١ - مع ادخال تراكم رأس المال تتحدد مكونات الطلب الكلي على نحو مختلف. فلم يعد الطلب على وسائل الانتاج، مثلا، يتحدد فقط بمعدل احلال رأس المال في القسمين، وانما اصبح يتحدد كذلك بمعدل تراكم رأس المال وبالنسبة التي يتم وفقا لها توزيع رأس المال للمتراكم بين رأس المال ذي القيمة الثابتة ورأس المال المتغير (اي وفقا للتكوين العضوي لرأس المال في القسمين).

٢ - لكي يكون تراكم رأس المال ممكنا، لن تبقى الانصبة النسبية للمكونات العينية للعرض الكلي على حالها حتى ولو لم تتغير قيمة هذا العرض الكلي: في القسم I سيكون التغيير لمصلحة وسائل الانتاج المنتجة لسلع انتاجية (بالنسبة لوسائل الانتاج المنتجة لسلع استهلاكية).

٣ - في حالة تجدد الانتاج على نطاق متوسع يتضمن التوازن العام

بالطبيعة شرط تناسب اضافي مؤداه ان الجزء من فائض القيمة الذي يتم تركيبه سنويا يتعين ان يوزع بين الاقسام والفروع المختلفة وفقا للنسب المناسبة. هذه النسب تترايط بطريقة مركبة، كما ظهر لنا عند تقديم عملية تجدد الانتاج على نطاق متسع عبر السنوات المتتالية.

٤ - بينما تتوفر كل شروط التوازن، في حالة تجدد الانتاج البسيط، في دحل البعد الزمني الواحد الممثل لفترة اتمام دورة رأس المال، وهو السنة في تحليل النماذج، يختلف الامر بالنسبة لتجدد الانتاج على نطاق متسع. في حالة هذا الاخير يؤدي ادخال تراكم رأس المال في الصورة التحليلية الى الاخلال بالتوازن في فترة، ولكن الفترة ١ (وهو اخلال يعكس نفسه في انعدام التوازن المزيج الذي تحدثنا عنه)، ولا يعود التوازن في اداء العملية الاقتصادية الا خلال الفترة التالية، الفترة ٢، فبالنسبة للقسم I يتمثل الناتج الكلي في الفترة ١ في ٦٠٠ وحدة. هذا الناتج لا يستعمل بالكامل (لا يكتمل الطلب عليه) الا خلال الفترة ٢ حيث يستعمل على هذا النحو: ٤٤٠٠ ر للقسم I، ١٦٠٠ ر للقسم II. كذلك الامر بالنسبة للقسم II الذي يتمثل ناتجه الكلي في الفترة ١ في ٣٠٠ وحدة. هذا الناتج يستخدم خلال الفترة التالية، ٢، على النحو التالي: ١١٠٠ م + ٥٠٠ ف س للقسم I، ٨٠٠ م + ٥٦٠ ف س ، للقسم II، بمجموع ٣٠١٠ (الفرق الصغير ناجم فقط عن استخدام ارقام دائرية في التمثيل الرقمي).

يترتب على ذلك انه بالنسبة لجمل النظام الاقتصادي لا يستعمل الناتج

الكلي للفترة ١ المساوي لـ ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ = ٩٠٠٠، استعمالا كاملا الا خلال الفترة ٢، على النحو التالي: ٤٤٠٠ ر + ١٦٠٠ ر + ١١٠٠ م + ٥٥٠ ف س + ٨٠٠ ف + ٥٦٠ ف س = ٩٠١٠. على هذا النحو لا يتحقق التوازن العام لكل فترة الا خلال الفترة التي تليها.

ولكي يتحقق هذا التوازن من فترة لآخرى يتعين: ان يتوافر نوع من التناسب في علاقات الاعتماد المتبادل بين الاقسام لكل فترة. بالنسبة لهذه العلاقات والنسب التي يلزم ان تتم وفقا لها تدفقات السلع بين القسمين نلاحظ:

● التشابه الهيكلي لهذه العلاقات بين تجدد الانتاج البسيط وتجدد الانتاج على نطاق متسع.

● وان شروط الاعتماد المتبادل وما يتعين ان يتضمنه من تناسب، في حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع تشمل تلك المتعلقة بتجدد الانتاج البسيط.

اشباع شروط التوازن هذه تضمن للنظام الاقتصادي تجدد انتاج متوازن على نطاق متسع من فترة لآخرى. واحترام النسب التي يتعين ان تتم العلاقات بين اقسام النظام الاقتصادي وفقا لها يعطي للنظام تطورا دون انقطاع، على ان نتذكر ان هذه النتيجة مرتبطة بمستوى التجريد الذي يتم عنده تحليل نماذج تجدد الانتاج.

وبذلك نكون قد توصلنا الى الآلية التي تتم بها حركة العملية الاقتصادية عبر الزمن في الاقتصاد الرأسمالي، وذلك بفضل نموذج تجدد الانتاج على

نطاق متسع الذي يمكن القول باحتوائه على نموذج ديناميكي يمكن الان ان نبرز منهجية بنائه:

- تمثلت نقطة البدء في تحليل الحالة الساكنة ذات البعد الزمني الوحيد، السنة، بما تحتويه من شروط التوازن الخاصة بها.

- في خطوة ثانية ادخلت العوامل المحققة للحركة الديناميكية (تراكم رأس المال) التي تدخل الاضطراب على هدوء الحالة الساكنة في الفترة الاولى.

- وذلك للتوصل لعلاقات التبادل التي تتم بين الطبقات الاجتماعية والنسب التي يستخدم وفقا لها ناتج الفترة الاولى لكي يمكن اداء النظام الاقتصادي في الفترة التالية من اعادة تحقيق التوازن.

- وهو ما يتضمن ضرورة الدراسة التفصيلية لاداء النظام الاقتصادي في الفترة التالية لابرار الكيفية التي تفاعلت بها اثار تراكم رأس المال لاعادة تحقيق التوازن.

* * *

ذلك هو تحليل نماذج تجدد الانتاج عند كارل ماركس. كخطوة منهجية يبدأ من نموذج تجدد الانتاج البسيط الذي يبينه استهداءا بتحليل الجدول الاقتصادي عند فرنسوا كينييه. من نموذج تجدد الانتاج البسيط ينتقل الى نموذج تجدد الانتاج على نطاق متسع، مبيناً ان الفرق بينهما كيفية، وان كان الأخير يتضمن شروط تجدد الانتاج البسيط تحليل تجدد الانتاج على نطاق متسع يتضمن التحليل الديناميكي لعملية تراكم رأس المال كالعامل المحوري في حركة العملية الاقتصادية عبر الزمن، حركة تتضمن، بفضل التراكم المستمر

لرأس المال، زيادة مستويات الناتج الاجتماعي من فترة لأخرى، زيادة تتحقق عبر تغيرات كيفية في الأوزان النسبية لأقسام النظام الاقتصادي. وعليه، يمثل تراكم رأس المال (مستواه وكيفية توزيعه بين أقسام النظام الاقتصادي، وما يتضمنه من تجديدات تكنولوجية) مؤكّد حركة العملية الاقتصادية عبر الزمن. أي أن عملية تراكم رأس المال هي محور عملية التطور الاقتصادي. بل أن تراكم رأس المال يصبح، بالنسبة للطبقة الرأسمالية المسيطرة على وسائل الإنتاج والتي تتخذ قرارات استخدام هذه الوسائل، هدفًا في ذاته باعتبار أن رأس المال هو صنو القوة الاقتصادية وركيزة الجاه الاجتماعي والسطوة السياسية. في عملية تراكم رأس المال يبرز الدور الخاص المحدد لحركة العملية الاقتصادية ومعدل تغيرها:

- للقسم I المنتج لوسائل الإنتاج، باعتبار تميز طريقة الإنتاج الرأسمالية بتكثيفها لاستخدام العامل لوسائل الإنتاج.

- لما ينتجه القسم II من فائض في السلع الإستهلاكية. باعتبار أن قدر هذا الفائض هو الذي يحدد مدى إمكانية استخدام جزء من القوة العاملة في نشاط بناء الطاقات الإنتاجية الجديدة، أي من النشاط الاستثماري.

- للخدمات التكنولوجية، باعتبار ما تلعبه من دور في تحديد إنتاجية العمل بصفة عامة وفي فروع النشاط التي تنتج السلع الاستهلاكية التي تستهلكها الطبقة العاملة (أي سلع الأجور)، بصفة خاصة. ومن ثم في تحديد معدل وقدر فائض القيمة الذي هو هدف الطبقة الرأسمالية من اتخاذ قرارات الإنتاج وتجدد الإنتاج.

وابتداءاً من تحليل نماذج تجدد الانتاج التي تبرز الية حركة العملية الاقتصادية عبر الزمن في دوراتها حول عملية تراكم رأس المال، كمحور لعملية التطور الرأسمالية، يمكن أن نرى ما ينتهي اليه الكلاسيك وكارل ماركس في نظريتهم في التطور الاقتصادي الرأسمالي من قوانين عامة تحكم هذا التطور ومن تصور لما ينتهي اليه في المدى البعيد جداً.

ثانياً: قوانين التطور الاقتصادي الرأسمالي وما ينتهي اليه في المدى البعيد جداً:

بالنسبة للكلاسيك، تقوم نظريتهم في التطور الاقتصادي على اساس نظريتهم في القيمة والتوزيع. فكما رأينا، يتمثل الخط الفكري العام لبنائهم النظري في ان العمل المنتج، منظماً على اساس تقسيم العمل، يستخدم قوى الانتاج المادية وينتج الناتج الاجتماعي الذي يتضمن الناتج الضروري (الذي يضمن استبدال ما استخدم من قوى انتاج بشرية ومادية) والفائض الذي يمثل مصدر الاستثمار المالي اللازم لبناء طاقات انتاجية متزايدة لاستخدامها بواسطة قوى عاملة اضافية. وهو ما يعني التوسع المستمر في القاعدة الانتاجية للمجتمع. ويوجد التراكم مصدره على الاخص في جزء الفائض المتمثل في الربح والفائدة. ومع تراكم رأس المال يتجدد الانتاج في الفترات المتتالية وعلى نطاق متسع من فترة لآخرى. وهو ما يتضمن امكانية التطور في المدى الطويل. والعلاقة بين الطبقة العاملة (التي تزود عملية التراكم، في نظر الكلاسيك، بعرض غير محدود للقوة العاملة)^(١) في سوق العمل والطبقات المالكة من خلال وسائل الانتاج هي التي تحدد نمط تقسيم الناتج الاجتماعي

(١) unlimited supply of labour

بين الناتج الضروري (خاصة في شقه الخاص بما هو لازم لتجدد انتاج القوة العاملة) والفائض. وابتداءً من العلاقة بين الطبقات المالكة تحدد الانصببة المالية لكل منها (خاصة طبقة ملاك الاراضي والطبقة الرأسمالية) في الفائض الاقتصادي (ومن ثم في الناتج الاجتماعي). ويرتكز الفكر الكلاسيكي، كما رأينا، على وجود التناقض بين الربح والفائدة، وهما يمثلان النصيب النسبي للطبقة الرأسمالية، والاجور التي تمثل النصيب النسبي للطبقة العاملة، من جانب؛ وكذلك التناقض بين الربح والاجور، في ناحية، والربح العقاري، في الناحية الاخرى. ولم يكن التناقض الأول يمثل التناقض الرئيسي في نظر الكلاسيك في وقت كانت القوة العاملة ما زالت ضعيفة كطبقة. التناقض الثاني هو الذي كان يمثل في نظريهم التناقض الرئيسي المحدد لحركة الاقتصاد الرأسمالي عبر تلك المرحلة. هذا التناقض الثاني هو، كما رأينا، التناقض بين الطبقة الرأسمالية بميولها التراكمية وطبقة ملاك الاراضي بميولها الاستهلاكية، بل والاسرافية.

وابتداءً من الفائض، خاصة في جزئه المتمثل في الربح والفائدة، يكون تراكم رأس المال كمحور لتطور عملية الانتاج، تقوم به الطبقة الرأسمالية من خلال نوعين من التوسع: التوسع الأفقي^(١) باستخدام قوة عاملة اضافية (اي مزيد من العمل المنتج) بوسائل انتاج جديدة ومن ثم زيادة الطاقة الانتاجية في المجتمع. والتوسع الرأسي^(٢) بتكثيف استخدام القوة العاملة التي تعمل بالفعل لوسائل الانتاج، وعلى الاخص ادوات العمل، ومن ثم زيادة انتاجية القوة

(١) وهو ما سماه ماركس Extensive reproduction.

(٢) ما سماه ماركس Intensive reproduction.

العاملة المستخدمة بالفعل، جزئياً عن طريق التمكين من زيادة درجة تقسيم العمل داخل الوحدة الانتاجية، اي داخل المشروع الرأسمالي. ويتحقق التوسع اولا باستبعاد جزء من الفائض، في شكله النقدي، عن استهلاك الطبقات المالكة، اي انخاره، ثم استخدام هذا الجزء لاغراض تراكم رأس المال ورفع مستوى الناتج في الفترات القادمة.

معدل ونمط تراكم رأس المال يحددان معدل نمو الناتج الاجتماعي، اي مستوى النشاط الاقتصادي من فترة انتاجية لآخرى، الذي يتوقف على ما يحدث لانتاجية العمل من تغيير (في اتجاه عام نحو التحسن) وما يتضمنه ذلك من اتجاه معاكس لقيمة السلع المنتجة (في اتجاه عام نحو التناقص). هذا عن مستوى النشاط الاقتصادي ومحددات تغييره مع تراكم رأس المال. ماذا عن مصير توزيع الناتج الاجتماعي الصافي بين الطبقات الاجتماعية، اي هن الانصبة النسبية للطبقات (وخاصة الطبقة الرأسمالية) خلال عملية تراكم رأس المال؟

يزيد تراكم رأس المال من الطلب على القوة العاملة (اللازمة لبناء الطاقة الانتاجية الجديدة في مرحلة اولى ثم تشغيلها في مرحلة ثانية): التراكم هو المتغير المستقل وتشغيل القوة العاملة هو المتغير التابع. ويفترض الكلاسيك، كما رأينا، توفر القوة العاملة اللازمة لكل توسع في الانتاج. الطبقة الرأسمالية تفقد عملية تراكم رأس المال ومن ثم عملية الانتاج الاجتماعي:

- في الزمن القصير، قد تؤدي زيادة الطلب على القوة العاملة الى زيادة الاجور النقدية.

- زيادة الاجور النقدية تدفع بالعمال الى زيادة الطلب على السلع

الغذائية (من سلع الاجور) التي تستهلكها الطبقة العاملة.

- عرض هذه السلع لا يستجيب بنفس معدل زيادة الطلب عليها: لان السلع الغذائية في جوهرها سلع زراعية، والزراعة يحكمها قانون تناقص الفلة (نظرا لاعتقاد الكلاسيك بأن التطور التكنولوجي لن يغير كثيرا من اوضاع الانتاج في الزراعة). اذ مع الزيادة في الطلب على السلع الغذائية يلجا المزارعون، ليزيدوا المعروض منها، الى استخدام الاراضي الحدية (اما الاقل خصوبة او الابدع عن السوق) فترتفع اثمان السلع الغذائية الزراعية^(١). الامر الذي يؤدي الى زيادة النصيب النسبي للربح العقاري، وهو دخل طبقة ملاك الاراضي التي تميل بانفاق دخلها بعيدا عن تركيز رأس المال.

فيما يخص العلاقة بين الانصببة النسبية للطبقات الاجتماعية ينتهي الامر، خلال عملية التراكم، الى زيادة النصيب النسبي الحقيقي للربح على حساب النصيب النسبي للاجور (الحقيقية) والنصيب النسبي للربح (والفائدة). الامر الذي يبرز معه قانون اتجاه معدل الربح للانخفاض كاتجاه عام يحكم تطور العملية الاقتصادية. وهو ما يؤدي في الزمن الطويل جدا^(٢) الى ضمور مصدر تراكم رأس المال، فيتوقف التراكم ويتجه معدل التطور الاقتصادي نحو التناقص الى ان نصل الى الحالة الساكنة^(٣) التي يتكرر فيها تجدد الانتاج على نفس المستوى للناتج الاجتماعي عبر الفترات الانتاجية المتتالية.

(١) يتضمن ذلك ان الزيادة في السكان تتحقق بمعدل اعلى من معدل الزيادة في انتاج الغذاء، الامر الذي يسوئ من الاحوال المعيشية لشرائح كبيرة من السكان: قانون السكان عند روبرت مالتس وقد اهتموه ريكاردو في نموذجيه الخاص بلقاء الاقتصاد الوطني عبر الزمن.

(٢) The secular tend; la tendance seculaire

(٣) The stationary state; l'état stationnaire

اما كارل ماركس فيقدم نظريته في التطور الرأسمالي على اساس بنائه
النظري الخاص بالقيمة والتوزيع. ويقوم نظريته في التطور^(١) على:

- تحليل عملية تراكم رأس المال، عبر نماذج تجدد الانتاج، وخاصة تجدد
الانتاج على نطاق متسع، كقوة محركة للتطور الرأسمالي: من عملية
التراكم البدائي لرأس المال^(٢)، اي عملية خلق الشروط التاريخية
لانتاج الرأسمالي، يدرسها تاريخيا في الجزء الاول من كتابه «رأس
المال»، خاصة في بريطانيا؛ الى عملية التراكم في وقت أصبحت فيه
طريقة الانتاج الرأسمالية الطريقة السائدة: يدرس الية التراكم في
الجزء الثاني (بتقديم دورة رأس المال ونماذج تجدد الانتاج) ثم عملية
التراكم لاستخلاص قوانين حركة التطور الرأسمالي في الجزء الثالث
من «رأس المال»^(٣).

(١) من ناحية الطبيعة المنهجية، تحليل ماركس جمعي macroeconomic، اذ هو ينشغل بطبيعة العملية
الاقتصادية الاجتماعية في مجموعها وبطريقة ادائها عبر الزمن بقصد التوصل الى قوانين حركتها. وما يقوم به
من تحليل وحدي microeconomic، اي تحليل يجد موضوعه في وحدة اقتصادية واحدة (ولكن الوحدة
الانتاجية، المشروع) إنما يتم ابتداء من الاطار الهيكلي للاقتصاد الرأسمالي ويمثل تحليلا لعملية الانتاج كعملية
اجتماعية على مستوى الوحدة الانتاجية كخلفية بها خصائص المجتمع بما يقوم فيه من علاقات بين الطبقات
الاجتماعية (ولا يتعلق الامر بدراسة لسلوك المنظم للفرد، كما سنفى بالنسبة للحصين). عند الانتقال من التحليل
الوحدي الى التحليل الجمعي يني ماركس ان الظاهرة على مستوى المجتمع لا تمثل تجميعا للظاهرة على
المستوى الفردي مرفوعة الى الاس المساوي لعدد الوحدات المكونة للاقتصاد الوطني، وإنما تكون على مستوى
المجتمع مغايرة لمجموع الظاهرة على مستوى الوحدة. كما ان التحليل الذي يقوم به ذو طبيعة ديناميكية اذ
تنصب الدراسة على العملية الاقتصادية في حركتها عبر الزمن وعلى تغييراتها خلال لفترات المختلفة للانتاج
وتجدد الانتاج، وقد ربطت هذه الفترات وربطاً وظيفياً فيما بينها.

(٢) primitive accumulation of capital; l'accumulation primitive de capital

(٣) على ان نؤخذ هذه الأجزاء في ترابطها الجدلي. انظر في تلك الصفحات ٦٥ - ٨١ من مؤلفنا سابق الانشازة
اليه... Les Schémas de reproduction et la méthodologie

- من هذا التحليل يستخلص ماركس القوانين الأساسية لتطور الاقتصاد الرأسمالي عبر الزمن، وهي:

● قانون تركيز (في يد الطبقة الرأسمالية في علاقتها بالطبقات الاجتماعية الأخرى) رأس المال وتتركزه (في داخل الطبقة الرأسمالية نفسها)^(١).

● قانون تزايد يؤس الطبقة العاملة مع تطور الاقتصاد الرأسمالي. وذلك على افتراض عدم تنظيمها لنفسها. من الناحية المنهجية، يتعين، لكي نفهم مضمون هذا القانون، ان نعي مستوى التجريد الذي يقوم عنده ماركس بالتحليل وكيف انه يقوم به، كما رأينا، على افتراض العمل التلقائي للاقتصاد الرأسمالي (أي افتراض عدم تدخل الانسان في عمل قوانين هذا الاقتصاد). كما يتعين ان نعي مفهوم «القوانين الاجتماعية» عند ماركس وان نكون على علم بنظريته الخاصة بقيمة قوة العمل كسلعة، وبدور وعي الطبقة العاملة (والامر هنا يتعلق بنضالها الاقتصادي)، في تحديد نصيب الطبقة العاملة في الدخل الوطني في المجتمعات الرأسمالية وبمعدل زيادة هذا النصيب في علاقته بمعدل زيادة انتاجية العمل، وكذلك بالدور الذي لعبته هجرة السكان من اوروبا الغربية نحو ما سمي بالاراض «الجديدة»، واخيرا بالدور الذي لعبته المستعمرات، التي تمثل اقتصادياتها اقتصاديات تابعة للاقتصاديات الام والالية التي تحقق بواسطتها خلق الجيش

(١) انظر ما سيلي في الفصل الاخير من هذا القسم الثاني، بالنسبة للجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالي.

الاحتياطي من العمال على الأقل جزئيا في المجتمعات الرأسمالية المتخلفة.

● قانون تزايد التكوين العضوي لرأس المال وميل معدل الربح للانخفاض.

● قانون التطور الاقتصادي غير المتوازن، التطور الرأسمالي من خلال الازمات وزيادة حدتها مع التطور الرأسمالي^(١).

- في المدى البعيد جدا (وهو مدى يتوقف في طوله على تطور المعرفة العلمية، خاصة في مجال علوم المجتمع كاساس لاكتساب الوعي العلمي للانسان والدور الذي يلعبه في احداث التغيير الاجتماعي عبر التنظيمات الاجتماعية للطبقات صاحبة المصلحة التاريخية في تخطي التنظيم الاجتماعي الرأسمالي كشكل تاريخي من اشكال التنظيم الاجتماعي، عندما يصبح هذا الشكل قيذا على مزيد من التطور لقوى الانتاج البشرية والمادية) تؤدي هذه القوانين لحركة الاقتصاد الرأسمالي الى نوع من الازمة العامة تبرز فيها امكانية التحول الى طريقة انتاج تمثل، عبر الاداء الواعي للانسان في المجتمع، مرحلة ارقى في تطور المجتمع الانساني.

* * *

تلك هي الملامح الاساسية لنظرية التطور الاقتصادي الرأسمالي بين الكلاسيك وكارل ماركس. وبها تكتمل الخطوط العريضة للنظرية الاقتصادية بين

(١) انظر الفصل الاخير من هذا القسم الثاني، الخاص للجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالي.

الكلاسيك وماركس، كتنظريه تهدف الى فهم طبيعة وكيفية اداء الاقتصاد الرأسمالي وحركته عبر الزمن من خلال تجديد انتاجه لنفسه، حول دورة رأس المال في تراكمه المستمر، وفقا لقوانين تدور حول قانون القيمة والثلثين وتحكم اتجاهات حركته في المدى الطويل. ولم يكن من الممكن ان نتوصل الى هذه النظرية، منهجيا، الا ابتداءً من تصور كل من الكلاسيك وماركس لعلم الاقتصاد السياسي والقراءة الناقدة لنظريات الكلاسيك ولقراءة ماركس الناقدة لهذه النظريات. فالنقد هو سلاح منهج العلم الى الحقيقة، خاصة في مجال علوم المجتمع.

وقد رأينا انه مع تطور القوى الاجتماعية التي تمثل نقيض المجتمع الرأسمالي وامكانية نفيه، اي الطبقة العاملة في منتصف القرن التاسع عشر، مع بدء اكتساب هذه الطبقة لوعي اقتصادي تأثر بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية وعلى الاخص نظرية العمل في القيمة، التي ترد قيمة السلعة الى العمل. مع هذا التطور جاء رد الفعل من جانب رأس المال. وقد جاء الفعل مناقضاً لما سعى اليه الكلاسيك وماركس: فبينما سعى الكلاسيك الى اكتشاف قوانين النظام الاقتصادي الرأسمالي الصاعد بموضوعية في البحث ومحدودية في المنهج، وسعى ماركس الى اكتشاف قوانين حركته بنفس الموضوعية في البحث وانما مع «التعدية» في المنهج، بأخذ النظام الاقتصادي في طبيعته التاريخية لاكتشاف قوانين حركته، ليس فقط في صعوده وتطوره، وانما كذلك في امكانية نفيه تاريخيا عبر بديل ارقى: نقول بينما كان ذلك هو توجه الكلاسيك وماركس كان توجه الايديولوجية الاقتصادية لرأس المال نحو «الاعتذارية» النظرية: نحو نظرية «اقتصادية» لا تسعى الى تفسير الواقع بقدر ما تسعى الى تبريره. ويتمخض نتاج الجهد، الذي غلب عليه الطابع «الاكاديمي»، في النظرية الاقتصادية للمدرسة النيو - كلاسيكية او الحديثة.

الباب الخامس

النظرية الاقتصادية للمدرسة النيوكلاسيكية

راينا عند التعرف على تصور اصحاب المدرسة النيوكلاسيكية (الحدية) ان الامر يتعلق بالنسبة لهم بظواهر تتمثل، كظواهر اقتصادية، في علاقات بين الافراد والاشياء، الاشياء النادرة ذات المنفعة، اي التي تصلح لاشباع الحاجات. نحن هنا بصدد تشييء العلاقات الاقتصادية تشيئنا يبرز في نمط السلوك الذي تنصح المدرسة بالتركيز على دراسته: سلوك الافراد كمتبادلين، ليس فيما بينهم، وانما فيما بين كل منهم وسلعة يتحاور معها تارة كمستهلك وتارة كمنظم لمشروع يقوم بانتاجها. وهو لا يستطيع ان يدخل في هذا الحوار إلا عبر ما يحوزه من نقود: كقوة شرائية تعطي لحاجاته معنى في السوق، وك رأس مال نقدي يترجم سطوته الى سلطة على اشياء أخرى أو ما يسمونه بعناصر الانتاج. وهو اصطلاح نيوكلاسيكي فقط له دلالاته الخاصة عندما يحين وقت الكلام عن توزيع الدخل الناجم عن الانتاج. وما بين المستهلك كمشتري والمنظم كمشتري ثم بائع تختفي عملية الانتاج كعملية اجتماعية إلى مجرد علاقة تقنية بين مدخلات يشتريها منظم ومخرجات يبيعها هذا المنظم بقصد اولي ونهائي: تحقيق الربح النقدي. وبين سلوك الافراد كمشتريين وكبائعين تبرز الاثمان، كظاهرة نقدية، تتخذ

على اساسها قرارات الشراء (من كل نوع) وقرارات البيع (من كل نوع). ويترتب على القرارات التي تتخذ ان تستخدم الموارد الاقتصادية (ومن بينها الانسان، الذي لا يعتبر لا الفاعل الاساسي في النشاط الاقتصادي ولا هدف هذا النشاط، وانما «مورد» شأنه في ذلك شأن الموارد الاخرى)، نقول تستخدم هذه الموارد استخدامات معينة بين فروع النشاط الاقتصادي وقائمة السلع التي تقذف بها الى الاسواق لاشباع الحاجات، ليس اي الحاجات حتى ولو كانت ملحة، وانما الحاجات القادرة فقط.

اذا ما كانت القرارات الاقتصادية تتخذ على اساس الاثمان تعين ان نفهم كيف تتكون الاثمان اذا اريد فهم طريقة اداء النظام في مجموعه كحلقات متشابكة ومتتالية خطيا من المبادلات، تبدأ من المستهلك النهائي وتمر بالنظم صاحب المشروع كمشتري وكبائع وتنتهي بأصحاب «عناصر» الانتاج كبائعين «لخدمات» هذه العناصر. وفهم تكون الاثمان ينهج الحديون منهاجا بمقتضاه تؤخذ سلعة واحدة تمثل ناتج نوع واحد من النشاط الاقتصادي يطلق عليه اسم (صناعة). ويبحث عن الكيفية التي يتكون بها ثمن هذه السلعة، على اساس فروض يمكن حصرها فيما يلي:

١ - يفترض اولاً ان الاقتصاد الذي تنتج في داخله الصناعة محل الاعتبار اقتصاد مغلق، اي اقتصاد لا تربطه ببقية اجزاء الاقتصاد العالمي علاقات اقتصادية. بمعنى آخر، يتم التجريد من العلاقات الاقتصادية الدولية.

٢ - في داخل هذا الاقتصاد، يفترض ان الافراد من قبيل «الرجل الاقتصادي» ذي السلوك الرشيد، يبحثون عن تحقيق اقصى نتيجة

ممكنة: اقصى اشباع (او اقصى منفعة) بالنسبة للفرد المستهلك،
واقصى ربح نقدي بالنسبة للفرد المنظم (او ادنى خسارة بالنسبة
للمشروع الذي يمر بفترة صعبة) لانخفاض في الثمن الذي يبيع به
السلعة المنتجة او ارتفاع في نفقة انتاجه لسبب او لآخر) والذي يقدر انه
من الرشيد الاستمرار في فرع النشاط انتظارا لربح مستقبل.

٣ - هؤلاء الافراد يسلكون في السوق الذي يتمثل في كل التقاء، مادي
او مجازي، لبائعي ومشتري سلعة ما. هذا السوق يفترض انه حر لا
تتدخل الدولة في ادائه. بمعنى آخر، يقوم التحليل الخاص بتحديد
الاثمان، على الاقل في مرحلة اولى، على افتراض عدم تدخل الدولة
في الحياة الاقتصادية. في مرحلة ثانية قد يناقش اثر تدخل الدولة
على تكوين الاثمان.

٤ - في دراسة ظواهر سلوك هؤلاء الافراد في سوق حر يفترض انه لا يوجد
بعد زمني لهذه الظواهر: اي يتم التجريد من عنصر الزمن. بمعنى آخر
تدرس الظواهر على افتراض ان السبب (تفاعل عناصر الظاهرة) والاثر
(نتيجة هذا التفاعل) يحدثان في لحظة زمنية اي يحدثان سويا دون
فارق زمني بين الحدث (ارتفاع الثمن مثلا) واثره (نقصان الطلب على
السلعة في مثلنا هذا). هنا يتصور موضوع التحليل وكأنه في حالة
ساكنة (تحليلية)، ويكون تحليلنا بالتالي من قبيل التحليل الساكن^(١).

(١) اذ ما توصلنا، من خلال هذا التحليل، الى شروط توازن الرخمة الاقتصادية التي تدرس سلوكها، فان هذا
التوازن يكون بدوره من قبيل التوازن الساكن. انظر ما سبق بالنسبة لاتواع التحليل الاقتصادي...
static equilibrium; équilibre statique

٥ - يفترض اخيرا ان النقود تلعب دورا محايدا: التحليل يتم في صورة عينية^(١)، بمعنى ان الظواهر الاقتصادية التي ندرسها يمكن ان نعبر عنها في صورة سلع وخدمات. ولا تدخل النقود في التحليل الا لتلعب دورا متواضعا كوسيلة لتسهيل المعاملات، الفرض انها لا تؤثر على سلوك الوحدة التي نهتم بدراستها (المستهلك او المنظم). في هذا التحليل الذي يتم في صورة عينية تتمثل الاثمان في علاقات مبادلة ترجعها النقود الى ارقام مطلقة دون ان تؤثر عليها. فهي لا تقوم الا باعطائها مظهرا نقديا. ذلك هو ما تتضمنه فكرة حياد النقود.

على اساس هذه الفروض يُدرس تكوّن الثمن بالنسبة للسلعة محل الاعتبار. هنا نبدأ من الملاحظة العامة التي مؤداها ان ثمن السلعة يتحدد بتدخل نوعين من القوى: قوى الطلب^(٢) على السلعة وقوى عرضها^(٣)، اللذان يتحددان في نفس الوقت بالثمن. ومن ثم يتعين علينا، لكي نتوصل الى تكوين ثمن السلعة، ان نرى:

- اولا كيف ان سلوك المستهلكين (بادئين من مستهلك واحد) يحدد الطلب على السلعة محل الاعتبار. هنا ندرس (نظرية سلوك المستهلك)^(٤).
- ثانيا كيف ان سلوك المشروعات (بادئين من مشروع واحد) يحدد

(١) .in real terms; en termes réels

(٢) .The demand; la demande

(٣) .The supply; l'offre

(٤) .Theory of consumer behavior, théorie de comportement du consommateur

عرض السلعة. هنا ندرس (نظرية سلوك المشروع)^(١).

- لنرى ثالثاً كيف يتحدد الثمن بتفاعل قوى الطلب والعرض في ظل الاشكال المختلفة للسوق. هنا ندرس (نظرية ثمن السوق).

- لنرى رابعاً ان اثمان عناصر الانتاج (الارض والعمل ورأس المال) تتحدد، كقاعدة عامة، بنفس الطريقة التي تتحدد بها اثمان السلع النهائية، على اساس انها تعتبر هي الاخرى سلعا تباع وتشتري في اسواقها. كل ما في الامر انها تختلف عن السلع النهائية في ناحيتين:

● فالطلب على عناصر الانتاج (بواسطة المشروع) طلب مشتق^(٢). فهي تطلب لانها تستخدم في انتاج السلع التي ينتجها المشروع بناء على الطلب المتوقع من جانب المستهلكين، فهي تطلب لانها منتجة. ومن ثم تكون الانتاجية، والانتاجية الحدية، اساس تحليل اثمان عناصر الانتاج.

● ان ثمن عناصر الانتاج يحدد (مع الكمية المشتراة من هذه العناصر) الدخول النقدية التي يحصل عليها اصحاب هذه العناصر من بيعها للمشروعات: الأجور، الفائدة، الربح، الربح. وعليه يؤدي تحديد اثمان هذه العناصر الى بيان كيفية توزيع الدخول بين الفئات المختلفة التي تمتلك هذه العناصر.

اختلاف عناصر الانتاج عن غيرها من السلع، من هاتين الناحيتين، يبرر

(١) Theory of firm behaviour; théorie du comportement de l'entreprise (٢)

(٢) A derived demand; une demande induite (٢)

ان يدرس تكون اثماتها دراسة خاصة تتم عادة تحت اسم (نظرية الانتاجية الحدية)^(١) التي يعتبر بناؤها اساس دراسة توزيع الدخول بين الفئات صاحبة عناصر الانتاج.

تلك هي مكونات النظرية الحدية التي تمثل موضوع دراستنا في هذا الباب. وقد قدرنا ان البدء في دراسة هذه النظرية بتقديم نظرة عامة لنظرية ثمن السوق يسهل علينا فهم مكونات النظرية.

وسنقدم هذه النظرية في الفصول الستة التالية، خمسة منها تتعلق بالتحليل الوحدوي الجزئي، والسادس نقدم فيه التحليل الوحدوي العام لليون فالراس.

- ويعطى الفصل الاول نظرة عامة لنظرية ثمن السوق.
- ويقدم الفصل الثاني نظرية سلوك المستهلك.
- ويهتم الفصل الثالث بنظرية سلوك المشروع.
- ويبين الفصل الرابع كيفية الانتقال من توازن المشروع الى توازن الصناعة.
- ويكون الفصل الخامس في اثمان عناصر الانتاج.
- ويبرز الفصل السادس نوعا آخر من التحليل الوحدوي الخاص بتحديد الائتمان، هو التحليل الوحدوي العام الذي قدمه ليون فالراس.

(١) The marginal productivity theory; la théorie de la productivité marginale

الفصل الأول

نظرية ثمن السوق: نظرة عامة

يقال ان ثمن السوق^(١) بالنسبة لسلعة ما (تنتجها صناعة معينة) يتأثر بطلب المستهلكين على هذه السلعة ويعرض المنظمين (او المنتجين) لها. وعليه، اذا اردنا ان نتوصل الى بناء نظرية شكلية لثمن السوق كان علينا:

- ان نتوصل اولا الى تحديد طلب المستهلكين، اي طلب السوق.
- ان نتوصل ثانيا الى تحديد عرض المنظمين، اي عرض السوق.
- ان ندمج ثالثا نظريتي الطلب والعرض في نظرية لتحديد ثمن السوق.
- ان نرى اخيرا فكرة تلعب دورا هاما في تحليل تكوين الائتمان (وغيره من انواع التحليل) وهي فكرة المرونة، مرونة الطلب ومرونة العرض.

قبل ان نتعرض لهذه الموضوعات الاربعة يلزمنّا ان نبرز ملاحظتين

منهجيتين تفرضان نفسيهما:

(١) Market-price; prix du marché

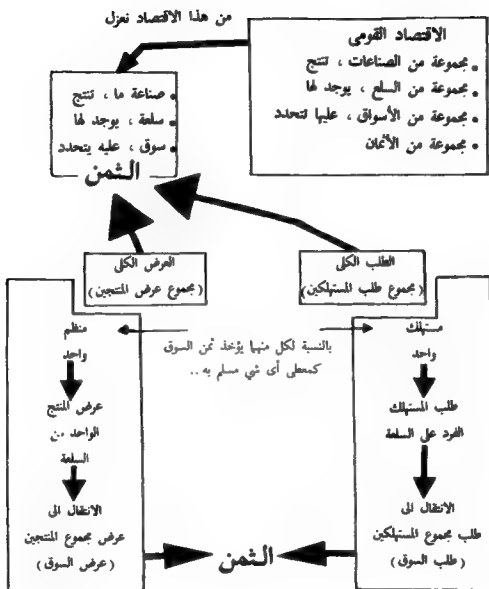
. للملاحظة الاولى تهدف الى ان تكون لفتنا المصطلحية منضبطة. اذ حين نتكلم عن الطلب والعرض انما نتكلم عن تدفقات^(١). نحن لا نُعني بمجرد عملية شراء (او بيع) واحدة وانما بتتفق مستمر من عمليات الشراء (او البيع) في خلال فترة محدودة. وعليه يتعين ان نعبر عن الطلب (او العرض) بهذه الكمية او تلك المتعلقة بفترة زمنية معينة، وليكن مثلاً رغيفاً من الخبز في اليوم وسبعة ارغفة في الاسبوع. فالامر يتعلق دائماً بالكمية او الكميات التي تطلب او تعرض خلال فترة معينة. وهو ما يتعين ان نتذكره حتى ولو حدث واغفلنا الكلام عن الفترة الزمنية.

. اما الملاحظة الثانية فتوضح الطريقة المتبعة: لتحديد ثمن السلعة في

(١) لايضاح الفرق بين التدفقات flows; flux والاحتياطي (او المخزون) stock.

نضرب المثال التالي: لدينا حوض سباحة مملوء بالماء حتى مستوى معين. لضمنان صفاء الماء نحدث تياراً من الماء بين فتحتين متضابعتين يدخل الماء من احدهما ويخرج من الاخرى. وهكذا يظل الحوض دائماً مليئاً حتى نفس المستوى. مستوى الماء هذا يحدد للمخزون منه ويتمثل في كمية معينة يمكن التعبير عنها بعدد الجالونات الموجودة. اما كمية الماء التي تدخل الحوض والكمية التي تخرج فهي من قبيل التدفقات يمكن التعبير عنها بعدد من الجالونات في الدقيقة او في الساعة. فالتدفق له بالحتم بعد زمني، يعبر عنه بعدد من الجالونات في فترة من الزمن. اما المخزون فلا بعد زمني له. فهو مجرد كمية من الماء يعبر عنها بعدد من الجالونات. فاذا ما اخذنا مشروعاً ينتج الصلب: لكي يقوم بالانتاج يستخدم الحديد الخام كمادة لولية. ولكي يضمن المشروع انتظام الانتاج يحتفظ في مخازنه بكمية من الحديد الخام. ويستقبل في نفس الوقت كل يوم اكل لسبوع (حسب شروط الاستلام) كمية معينة من هذه المادة تدخل في مخازنه. ويقوم المصنع كل يوم باستخدام كمية من الحديد في انتاج الصلب هذه للكمية تخرج من المخازن يوماً. الكميات التي تدخل وتخرج من المخازن يومياً تمثل التدفقات من الحديد الخام. اما الكمية التي توجد في المخزن فتمثل للمخزون. وكذلك الامر بالنسبة للصلب: فالكمية المنتجة منه يومياً تمثل التدفق الذي يدخل مخازن المشروع وكذلك الكمية التي تباع يومياً تمثل التدفق الذي يخرج نحو المشتريين. اما الكمية التي توجد في المخازن في لحظة معينة فانها تمثل المخزون من الصلب.

السوق يتعين ان يكون لدينا الطلب الكلي على السلعة في السوق، اي طلب جميع من يستهلكون السلعة، وكذلك العرض الكلي للسلعة في السوق، اي عرض جميع من ينتجون السلعة. للتوصل الى الطلب الكلي (طلب السوق) نحاول اولا تحديد طلب المستهلك الفردي ثم ننقل في مرحلة تالية من طلب المستهلكين الافراد الى طلب السوق. ونتبع نفس الطريقة للتوصل الى العرض الكلي (عرض السوق) بالنسبة للسلعة محل الاعتبار. ويمكن التعبير عن هذه الطريقة على النحو التالي:



هذا الشكل يتضمن سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلعة

١ - الطلب

الهدف هو ان نتوصل الى كيفية تحديد طلب السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار. هذا الطلب يعتبر، في نظر الحدين، مجموع ما يطلبه الافراد الذين يشترون السلعة. لتحقيق هذا الهدف نعرّف اولاً طلب المستهلك الفرد (الطلب الفردي) وطلب السوق، ونرى ثانياً كيف يتحدد الطلب الفردي، لننتقل اخيراً الى طلب السوق.

تعريف الطلب:

يقصد بالطلب الفردي الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلك الفرد على استعداد لشراؤها عند الاثمان المختلفة في خلال فترة معينة.

وعلى نفس النحو يعرف طلب السوق بأنه مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلكون الافراد على استعداد لشراؤها عند الاثمان المختلفة في خلال فترة معينة.

فالامر لا يتعلق بكمية واحدة تطلب عند ثمن معين وانما بعلاقة بين سلسلة من الكميات وسلسلة من الاثمان، في خلال فترة معينة، اي بتدفقات. والامر لا يتعلق بالكميات التي تشتري فعلاً عند الاثمان المختلفة، وانما بالكميات التي يكون المستهلك او المستهلكون على استعداد لشراؤها، فنحن بصدد التعبير عن الامكانيات المتصورة عند الاثمان المختلفة.

تحديد الطلب الفردي:

يتأثر هذا الطلب بعدد معين من العوامل. ويؤثر كل منها عليه في اتجاه

معين وبكيفية معينة. لنوضح ذلك.

اهم العوامل التي تؤثر على الطلب الفردي على سلعة ما هي:

١ - **ثمن السلعة:** بما ان الامر يتعلق بمستهلك فرد فان الكمية التي يشتريها من السلعة تكون اصغر من ان تؤثر في ثمن السلعة التي يشتريها، وعليه يكون هذا الثمن معطى له، اي يمثل امرا مسلما به. في اغلب الاحوال نتوقع ان ينقص المستهلك من الكمية التي يطلبها اذا ما ارتفع الثمن. **والعكس صحيح**، اي انه يزيد من الكمية المطلوبة اذا ما انخفض الثمن.

٢ - **دخل المستهلك:** في الغالب من الحالات مع زيادة دخل المستهلك تزيد الكمية التي يطلبها من السلعة، **والعكس بالعكس**.

٣ - **اثمان السلع الاخرى:** يقوم المستهلك بشراء سلع اخرى يستخدمها في اشباع حاجاته بالاضافة الى السلعة محل الدراسة، وهو يوزع دخله بين هذه السلع جميعها. ومن ثم فقد يؤثر التغير في اثمان السلع الاخرى على الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة التي نبحث تحديد الطلب عليها. وللتعرف على اثر التغير في اثمان السلع الاخرى على الكمية المطلوبة من سلعتنا يتعين التفرقة بين ثلاث طوائف من السلع الاخرى:

- فقد تكون السلعة الاخرى مكمل للسلعة التي ندرس تحديد الطلب عليها، ويقصد بمكمل ان تكون مكمل لها في الاستعمال، اي ان اشباع الحاجة يستلزم استعمال الاثنين معا، كما اذا كانت

سلعتنا هي الشاي والسلعة الأخرى هي السكر (أمثلة أخرى لسلع مكملة: القلم والورقة، والسيارة والبنزين، والموقد والوقود)، في هذه الحالة ارتفاع ثمن السلعة المكمل (السكر مثلاً) يؤدي إلى نقص الكمية المشتراة من السلعة (ولتكن الشاي). انخفاض ثمن السلعة المكمل يؤدي إلى زيادة الطلب على سلعتنا.

- وقد تكون السلعة الأخرى بديلة لسلعتنا، أي تحل محل سلعتنا في الاستعمال، أي في إشباع حاجة المستهلك، كما إذا كانت السلعة البديلة هي البن في حالة ما إذا كانت سلعتنا هي الشاي (أمثلة أخرى للسلع البديلة: الزبد والمسلّى الصناعى، الكهرباء والغاز، المواصلات العامة والمواصلات الخاصة، السينما والمسرح). فإذا ما ارتفع ثمن السلعة البديلة (البن) توقعنا أن يزيد الطلب على سلعتنا (الشاي). وانخفاض ثمن السلعة البديلة يدفع إلى نقص الطلب على سلعتنا.

- وقد تكون السلعة الأخرى غير ذي علاقة مباشرة بسلعتنا من ناحية الاستعمال (مثال ذلك القلم والخضروات).

٤ - نوع المستهلك وعاداته: فإذا ما كان المستهلك يتأثر بالمودّة فإنه يغير من الكمية المطلوبة من السلعة (عادة ما يكون على حساب السلع الأخرى) حتى لو بقي دخله وثمان السوق على حاله.

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقول بأن طلب المستهلك على السلعة إنما يتحدد (أي دالة):

- بثمان السلعة محل الاعتبار.

- بائتمان السلع الاخرى التي يشتريها المستهلك.

- بدخل المستهلك.

- بذوقه وعاداته.

وهو ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة الدالية^(١) التالية:

$$ط = ط_1 + ط_2 + ط_3 + ط_4 + ط_5 + ط_6 + ط_7 + ط_8 + ط_9 + ط_{10} + ط_{11} + ط_{12} + ط_{13} + ط_{14} + ط_{15} + ط_{16} + ط_{17} + ط_{18} + ط_{19} + ط_{20} + ط_{21} + ط_{22} + ط_{23} + ط_{24} + ط_{25} + ط_{26} + ط_{27} + ط_{28} + ط_{29} + ط_{30} + ط_{31} + ط_{32} + ط_{33} + ط_{34} + ط_{35} + ط_{36} + ط_{37} + ط_{38} + ط_{39} + ط_{40} + ط_{41} + ط_{42} + ط_{43} + ط_{44} + ط_{45} + ط_{46} + ط_{47} + ط_{48} + ط_{49} + ط_{50} + ط_{51} + ط_{52} + ط_{53} + ط_{54} + ط_{55} + ط_{56} + ط_{57} + ط_{58} + ط_{59} + ط_{60} + ط_{61} + ط_{62} + ط_{63} + ط_{64} + ط_{65} + ط_{66} + ط_{67} + ط_{68} + ط_{69} + ط_{70} + ط_{71} + ط_{72} + ط_{73} + ط_{74} + ط_{75} + ط_{76} + ط_{77} + ط_{78} + ط_{79} + ط_{80} + ط_{81} + ط_{82} + ط_{83} + ط_{84} + ط_{85} + ط_{86} + ط_{87} + ط_{88} + ط_{89} + ط_{90} + ط_{91} + ط_{92} + ط_{93} + ط_{94} + ط_{95} + ط_{96} + ط_{97} + ط_{98} + ط_{99} + ط_{100}$$

حيث:

ط_١: الطلب على السلعة ١

ط_٢: ثمن السلعة ١

ط_٣، ...، ط_{١٠}: ائتمان السلع الاخرى (غير ١)

ط_{١١}: دخل المستهلك

ط_{١٢}: ذوق المستهلك (عاداته وتفضيله).

هذه العلاقة تسمى بدالة الاستهلاك الفردي^(٢). وهي علاقة مركبة تبين لنا ان

(١) لدينا هنا علاقة بين متغيرات variables. والمتغيرات هي كميات يمكن ان يكون لها قيم مختلفة. اي قيم غير ثابتة. وتوجد العلاقة الدالية عندما تتوقف قيمة متغير على قيمة متغير اخر او قيم متغيرات اخرى. فعندما يكون المتغير س دالة للمتغير ص نستطيع ان نحصل على قيمة س اذا ما كانت لدينا قيمة ص. وتكون العلاقة الدالية عندما تتوقف قيمة متغير على قيمة مستقل واحد. وبصفة عامة يعبر عن هذه الدالة على النحو التالي: $S = f(V)$. وتقرأ: س هي دالة ص. وفي كثير من الاحيان تتوقف قيمة متغير (تابع) على قيم اكثر من متغير (مستقل). ويمكن التعبير عن هذا النوع من العلاقات الدالية على النحو التالي: $S = f(V_1, V_2, \dots, V_n)$. وتقرأ: قيمة س تتوقف على قيم V_1, V_2, \dots, V_n .

(٢) Individual consumption function; la fonction de la consommation individuelle (٢)

طلب المستهلك الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة. أي أنها تتكاتف لتحديد هذا الطلب. ومن ثم يقف التغير في الطلب على التغير في هذه العوامل كلها. عليه إذا ما أردنا تحديدا منضبطا لهذا الطلب كان من اللازم دراسة أثر كل هذه العوامل في نفس الوقت، وهو ما يكاد يكون مستحيلا. للتغلب على هذه الصعوبة، وفي سبيل الوصول إلى تحديد طلب المستهلك، تلجأ إلى حيلة منهجية بمقتضاها ندرس العلاقة بين الطلب وبين كل من هذه العوامل مأخوذاً على حدة على افتراض أن العوامل الأخرى تبقى على حالها لا تتغير. فإذا ما انتهينا من دراسة هذه العلاقة نأخذ العلاقة بين الطلب والعامل الآخر مع افتراض أن بقية العوامل تبقى ثابتة، وهكذا ففي كل حالة لا نأخذ مجموع العوامل التي تحدد الطلب دفعة واحدة وإنما نأخذ جزءاً منها. على فرض ثبات الآخرين. ومن هنا كانت تسمية هذه الطريقة **بطريقة التحليل الجزئي^(١)**. وهي طريقة تصطبح بافتراض شائع الاستعمال في التحليل الاقتصادي وهو فرض (بقاء الأشياء الأخرى على حالها)^(٢).

وعليه نستطيع أن نرى بشيء من التفصيل العلاقة بين الطلب وكل من هذه العوامل مأخوذة واحداً بعد الآخر، وذلك للتعرف على أثر تغير كل منها على الطلب.

١ - العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها: $d = 1$ (ث ١).

على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، وبالنسبة لكل السلع تقريبا نزيد

(١) Partial analysis; l'analyse partielle

(٢) "Other things being equal" toutes choses égales par ailleurs (ceteris paribus)

وفي هذا الشأن يقول الفريد مارشال "متحتم صعوبات الاستقصاء الاقتصادي أن يتقدم الإنسان، بقدراته المحدودة، خطوة بخطوة، فيجزئ الموضوع المركب ويدرس جزءاً واحداً في الوقت الواحد. ثم يوصل في النهاية حله الجزئية بعضها ببعض لتعطي حلاً كاملاً بالتقريب لكل الموضوع المدروس". أصول الاقتصاد، للرجع إلى الإشارة إليه، ص ٣٠٤، وكذلك ص ٣٠.

الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة اذا ما انخفض ثمنها. اذ مع انخفاض الثمن تصبح السلعة ارحص بالنسبة للسلع التي يمكن ان تحل محلها في الاستعمال، فيميل المستهلك بصفة عامة الى ان يشتري كمية اكبر من هذه السلعة. فالمشتري لا يقوم دائما بشراء نفس التشكيلة من السلع، وانما يحل بعضها محل البعض الاخر مع تغيرات الاثمان. مثال ذلك ان ينخفض ثمن نوع من الخضروات فيزيد المستهلك ما يشتريه منه ويقلل من الكمية التي يشتريها من الخضروات الاخرى التي اصبحت الان اغلى نسبيا. والعكس اذا ما ارتفع ثمن السلعة، يميل المستهلك الى انقاص الكمية التي يطلبها.

هذه العلاقة بين الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لشراؤها عند الاثمان المختلفة يمكن التعبير عنها رقميا (بمجموعتين من الارقام الافتراضية) في صورة جدول، يسمى **جدول الطلب الفردي**^(١)، على النحو التالي:

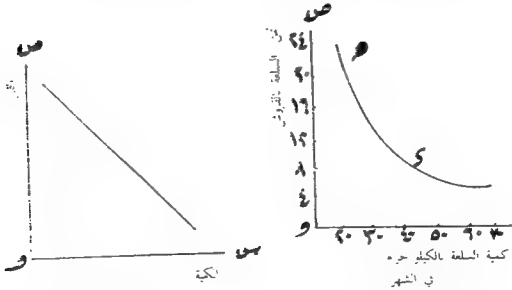
جدول ١: الطلب الفردي

الكمية (ك) عدد من الوحدات في فترة معينة	الثمن (ث) بوحدة النقود (القروش مثلا)
٢٠	٢٢
٢١	٢٠
٢٤	١٦
٣٠	١٢
٤٠	٨

هذا الجدول يمكن التعبير عنه بيانيا (انظر الشكل^(١)) عن طريق قياس

(١) Individual Demand Schedule; le tableau de la demande individuelle

الثلث (ث) على المحور الصادي، وقياس الكمية (ك) على المحور السيني. ويؤخذ جدول طلب المستهلك ليتم تمثيل كل ثمن وما يقابله من كمية بنقطة معينة، ثم توصل النقاط المختلفة. وتتمثل نتيجة توصيلها في منحنى يعبر عن العلاقة بين الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لطلبها مع التغير في الثمن. هذا المنحنى يسمى منحنى الطلب الفردي^(١)، وعادة ما يعبر عنه بخط مستقيم وليس بمنحنى (انظر شكل ٢). هذا المنحنى نحصل عليه على افتراض ان دخل المستهلك وذوقه وعاداته واثمان السلع الاخرى تبقى ثابتة.



شكل رقم (٢) منحنى الطلب الفردي

شكل رقم (١) منحنى الطلب الفردي

- هذا المنحنى ينحدر من اعلى الى اسفل نحو اليمين.
- وهو يبين ان الطلب دالة متناقصة لثمن السلعة.
- للتسهيل عادة ما يعطى للمنحنى شكل الخط المستقيم.

(١) Individual demand curve; la courbe de la demande individuelle

وتمثل كل نقطة على منحنى الطلب ثمنا معيناً وما يقابله من كمية. فالنقطة هـ على الشكل الأول مثلاً تدل على أن المستهلك يكون على استعداد لشراء ٢٠ كيلو من السلعة في الشهر لو كان ثمنها مساوياً لـ ٢٢ قرشاً. بينما تشير النقطة د إلى أنه سيكون على استعداد لشراء ٤٠ كيلو في الشهر لو انخفض ثمن السلعة إلى ثمانية قروش.

وبعكس كل منحنى الطلب العلاقة الدالية الكاملة بين الكمية المطلوبة والتمن. وعندما نتكلم عن الطلب على سلعة معينة فإننا نقصد بذلك كل المنحنى (أي كل العلاقة الدالية) وليس فقط نقطة معينة على هذا المنحنى. بمعنى آخر، يقصد بالطلب كل الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لشراؤها عند ثمن معين. هذه العلاقة تسمى قانون الطلب^(١).

٢ - العلاقة بين الطلب على السلعة وإثمان السلع الأخرى التي يشتريها المستهلك: $P = D = (١, \dots, \text{ث ن} - ١)$.

على فرض بقاء العوامل الأخرى، بما فيها ثمن السلعة محل الاعتبار أي السلعة أ، على حالها، نريد أن نعرف أثر التغير في الطلب على السلعة كنتيجة لتتغير في ثمن سلعة أخرى، ولتكن السلعة ب أو ج. هنا توجد ثلاثة علاقات ممكنة بين الطلب على سلعة وإثمان السلع الأخرى. فانخفاض ثمن السلعة ب

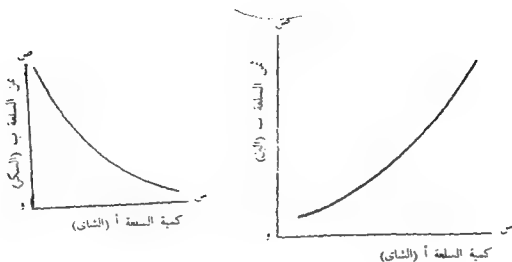
(١) على القاعدة العامة في العلاقة بين الطلب والتمن يوجد استثناء نادر يتصل بما يسمى بسلع جفن Giffen (وهو اقتصادي إنجليزي عاش في العصر الفيكتوري. أي في القرن التاسع عشر) التي تزيد الكمية المطلوبة منها مع ارتفاع الثمن. قد لاحظ جفن أنه مع ارتفاع ثمن البطاطس أثناء المجاعة التي اجتاحت أيرلندا في ١٨٤٥ زادت الكميات المستهلكة. والواقع أن مرجع ذلك أنه مع ارتفاع الإثمان ترتفع إثمان السلع الأخرى (كاللحم مثلاً) على نحو يجعل من المستحيل على ذوي الدخل المحدود شراؤها ومن ثم تحمل البطاطس محلها في التغذية فيزيد الطلب على البطاطس.

مثلا يمكن أن يؤدي:

- اما الى انقاص الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة ١. وهو ما يحدث في حالة السلع البديلة (او المتنافسة). فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن البن يؤدي الى نقص الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة ١ (ولتكن الشاي) على فرض بقاء ثمن هذه الاخيرة على حاله. وذلك لان السلعة ب يمكن ان تحل محل السلعة أ في اشباع الحاجة ويميل المستهلك الى احلالها محل أ فيقل ما يطلبه من هذه الاخيرة (انظر شكل ٣). بطبيعة الحال، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة ١.

- اما الى زيادة الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة ١. وهو ما يحدث في حالة السلع المكملة. فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن السكر في هذه الحالة يؤدي الى زيادة الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة ١ (ولتكن الشاي) على فرض بقاء ثمن هذه الاخيرة على حاله. وذلك لان السلعة ب تكمل السلعة أ في الاستعمال وانخفاض ثمنها يشجع المستهلك على زيادة استهلاكه من السلعة أ (انظر شكل ٤). بطبيعة الحال، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدي الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة ١.

- واما ان يترك الكمية التي يشتريها المستهلك من السلعة أ دون تغيير. وهو ما يحدث في حالة ما اذا كانت السلعة التي تغير ثمنها لا ترتبط بالسلعة أ في الاستعمال، كما اذا تغير ثمن المنسوجات مثلا وكانت السلعة أ هي الشاي.



شكل رقم (٤) العلاقة بين الطلب
على السلعة و ثمن سلعة مكمل

شكل رقم (٣) العلاقة بين الطلب على
السلعة و ثمن سلعة بديلة

٣ . العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك: $P_d = 1$ (د).

على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، يكون لزيادة دخل المستهلك
ثلاثة أنواع من الآثار على الكمية المطلوبة من السلعة:

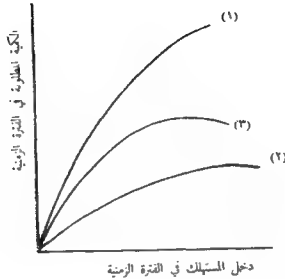
ـ في الحالة الأكثر شيوعاً تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الكمية المطلوبة
من السلعة (خلال الفترة الزمنية) وذلك بالنسبة لكل مستويات
الدخل. هذه الحالة تجد تعبيراً عنها بالمنحنى (١) على الشكل
رقم (٥).

ـ في حالة استثنائية أولى لا تؤثر الزيادة في الدخل على الكمية المطلوبة

من السلعة. وهو ما يحدث في حالة السلع التي تشبع حاجة المستهلك بواسطتها كلية عندما يصل الى مستوى معين من الدخل، وفيما وراء المستوى لا تؤثر تغيرات الدخل في الكمية المطلوبة من السلعة. فعندما يكون دخل العائلة مرتفعا، فانها تكون قد اشبعت كل حاجتها الى ملح الطعام مثلا بشراء كمية معينة منه. وعليه لا يتأثر طلبها على الملح بزيادة الدخل بعد ذلك. وانما يتصور ان يتأثر اذا كان دخل العائلة من الانخفاض لدرجة لا يمكنها حتى من اشباع كل حاجتها من ملح الطعام. هذه الحالة يمثلها المنحنى (٢) على الشكل (٥).

- وفي حالة استثنائية ثانية قد تؤدي الزيادة في الدخل بعد مستوى معين الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة. وهو ما يحدث في حالة السلع التي تكون رخيصة نسبيا وتمثل بديلا فقيرا لسلع اخرى: كما هو الحال بالنسبة للمواد الغذائية الدنيا (كالبطاطس والخبز) التي يتم احوال اخرى بها (كاللحوم والالبان) عندما يزيد الدخل ليتعدى مستوى معين. وتسمى السلع التي ينقص الطلب عليها مع زيادة الدخل (بالسلع الدنيا)^(١). والعلاقة بين الدخل والطلب عليها يمثلها المنحنى (٢) على الشكل (٥).

(١) Inferior goods; biens inférieurs



شكل رقم (٥)
العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك

- يبين المنحني (١) العلاقة بين الطلب والدخل في الحالة الأكثر شيوعاً: يتغير الاثنان في نفس الاتجاه عند كل مستويات الدخل.
- ويبين المنحني (٢) العلاقة بين الطلب والدخل في حالة السلع التي لا يتغير الطلب عليها مع زيادة الدخل بعد وصوله الى مستوى معين.
- ويبين المنحني (٣) العلاقة بين الطلب والدخل في حالة السلع الدنيا: ابتداء من مستوى معين من الدخل تؤدي زيادة الدخل الى نقص الكمية المطلوبة.

٤ - الطلب على السلعة يتوقف على ذوق المستهلك وتفضيله:

ط ١ = د (ق).

ويلخص ذوق المستهلك على نحو ما عاداته وتفضيله التي تحدد بصفة اساسية بعوامل اجتماعية تعتبر خارج اطار النشاط الاقتصادي، وتخرج بالتالي، في نظر الحديين، من اطار التحليل الخاص بالطلب، وذلك رغم ان ادواق المستهلكين تتأثر بنشاط الاعلان.

ايا كانت الطريقة التي تتحدد بها الانواق فهي تتغير وتؤثر بتغيرها على

الطلب، على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها. فاذا تغير نوق المستهلك لصالح السلعة ادى ذلك الى زيادة الكمية التي يطلبها منها. اما اذا تغير نوقه في غير صالحها نقصت الكمية التي يطلبها.

تلك هي العوامل التي تحدد طلب المستهلك الفرد. تحدده مجتمعة بما يحققه كل منها من اثر على الطلب في اتجاه يختلف من عامل الى آخر. فاذا ما تحدد الطلب الفردي امكن الانتقال الى طلب السوق.

الانتقال من طلب المستهلكين الافراد الى طلب السوق:

بما اننا نريد التوصل الى تكون ثمن السلعة في السوق يتعين ان يكون لدينا الطلب الكلي على هذه السلعة، اي طلب مجموع المستهلكين. ولذا لا تعتبر دراستنا للطلب الفردي الا خطوة في سبيل تحديد هذا الطلب الكلي.

ويعتبر طلب السوق، في نظر الحدين، كمجموع طلب المستهلكين الافراد، وذلك لانه يتحدد بنفس العوامل التي تؤثر على الطلب الفردي. وانما يزيد على ذلك ان طلب السوق يتحدد كذلك بعدد المشترين. يترتب على ذلك ان طلب السوق يمكن ان يشتق من مجموع طلب المستهلكين الافراد، وللتوصل اليه يمكن اتباع احدى الطريقتين الاتيتين:

- وفقا للطريقة الاولى نبدأ من جداول طلب المستهلكين الافراد، ونقوم بجمع الكميات المختلفة التي يكون المستهلكون الافراد على استعداد لشراؤها عند كل ثمن، ويمثل الناتج الكمية التي يطلبها السوق عند هذا الثمن. فلو فرضنا ان عدد المشترين للسلعة هو ٢، وكان لهما الجدولين الاتيين نستطيع ان نصل الى جدول طلب السوق:

جدول طلب السوق		جدول طلب المستهلك (٢)		جدول طلب المستهلك (١)	
ك	ث	ك	ث	ك	ث
$٢٠ = ١٢ + ٨$	١٠	١٢	١٠	٨	١٠
$١٦ = ١٠ + ٦$	١٢	١٠	١٢	٦	١٢
$١٠ = ٧ + ٣$	١٥	٧	١٥	٣	١٥
$٦ = ٤ + ٢$	١٧	٤	١٧	٢	١٧

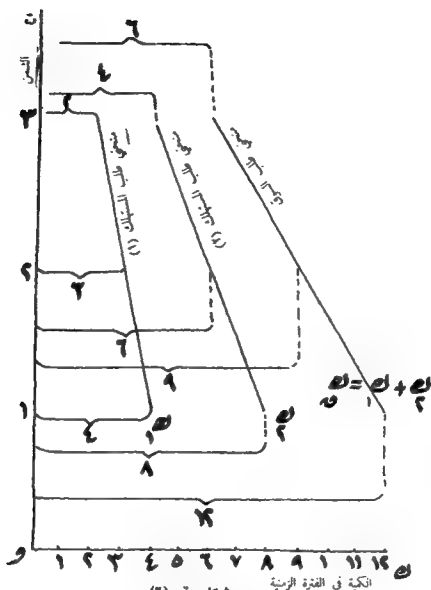
ويمكن ان تترجم جدول طلب السوق هذا الى رسم بياني يعطينا منحنى طلب السوق.

- ووفقا للطريقة الثانية نبدا من منحنيات طلب المستهلكين الافراد، ثم نجعم هذه المنحنيات افقيا لتتوصل الى منحنى طلب السوق. وهو ما نبينه على الشكل ٦ على افتراض ان لدينا مستهلكين اثنين فقط.

وسواء اتبعنا الطريقة الاولى او الطريقة الثانية فاننا نقوم بعملية ذهنية اي عملية تصور ذهني تسمح لنا باستنتاج طلب السوق. وذلك لانه في واقع الحياة العملية قلما نتوصل الى معلومات تتعلق بمنحنيات طلب الافراد وان كان يوجد عادة معلومات بالنسبة للشكل العام لطلب السوق.

فاذا ما انتقلنا من طلب المستهلكين الافراد الى طلب السوق يتعين ان نضيف محددين آخرين الى قائمة العوامل التي تحدد الطلب. هذان المحددان هما:

- يتوقف الطلب على سعة ما على حجم السكان، فهو يزيد بزيادة السكان. ولكن ذلك لا يحدث بطبيعة الحال الا اذا كانت زيادة السكان مصحوبة بزيادة في القوة الشرائية، لان زيادة عدد المحتاجين لا يجعل السوق اكثر اتساعا. على اي الاحوال، يعتبر هذا العامل عند القيام بتحليل الطلب من قبيل العوامل الخارجية.



شكل رقم (٦)
منحني طلب السوق

- لنحصل على مجموع المشتريات الممكنة عند كل ثمن نجعم الكميات التي يطلبها المستهلكان عند هذا الثمن. مثلاً، عندما يكون الثمن ٢ قروش يشتري المستهلك (١) وحينئذ من السلعة ويشتري المستهلك (٢) اربع وحدات، ويكون طلب السوق عند هذا الثمن $٦ = ٤ + ٢$.
- كقاعدة عامة، عند كل ثمن ك ق (أي الكمية التي تطلب في السوق) $= ك١ + ك٢$ وفي حالة عدد كبير من المستهلكين: ك ق + ... + ك ن.
- نلاحظ أن منحني طلب السوق له، بصفة عامة، نفس شكل منحني الطلب الفردي.
- عندما نتكلم عن ظروف الطلب في سوق ما نقصد كل العلاقة الدالية بين مجموع المشتريات المختلفة الممكنة والاثمان التي تقابلها هذه الكميات.

- كما يتوقف الطلب على سلعة ما على نمط توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة. فإذا كان هذا النمط يحابي الاغنياء زاد الطلب على بعض السلع التي يستهلكها الاغنياء. وكذلك اذا كان نمط توزيع الدخل يحابي المتزوجين على حساب العزاب زاد الطلب على السلع التي يستهلكها المتزوجون كالسلع التي يحتاج اليها الاطفال مثلاً.

اذا ما رأينا كيف يتحدد منحنى طلب السوق الذي يبين العلاقة بين الطلب على السلعة وقيمها من المهم ان نضيف ان هذا المنحنى يكتسب اهمية خاصة. اذ ربما نكون قد لاحظنا ان العلاقة التي يمثلها هذا المنحنى هي الاكثر بروزاً من كل العلاقات الموجودة في دالة الطلب. ما السبب في ذلك؟ سبب ذلك لا يرجع الى ان الثمن هو اهم العوامل التي تشترك في تحديد الطلب (اذا كان لنا ان نختار اهم هذه العوامل كان ذلك هو الدخل بلا منازع). ولكن السبب يرجع الى اننا ننشغل في هذه اللحظة بنظرية تحديد ثمن السوق. وعليه يكون من الانسب ان يكون الثمن احد المتغيرين الموجودين: الطلب والثمن.

لدينا الان منحنى طلب السوق. ونكرر اننا توصلنا اليه عن طريق منحنيات طلب المستهلكين الافراد التي تعبر عن الكميات المختلفة. وقد توصلنا اليه بطبيعة الحال على اساس افتراض «بقاء الاشياء الاخرى على حالها». بعبارة اخرى، افترضنا ان العوامل الاخرى التي تحدد الطلب، اي دخل المستهلكين، واثمان السلع الاخرى، وانواق المستهلكين، تبقى ثابتة. الان، لو فرض وتغير احد هذه العوامل، ماذا سيكون اثر تغيره على منحنى طلب السوق الذي توصلنا اليه؟ تثير التغيرات التي تصيب العوامل غير ثمن السلعة

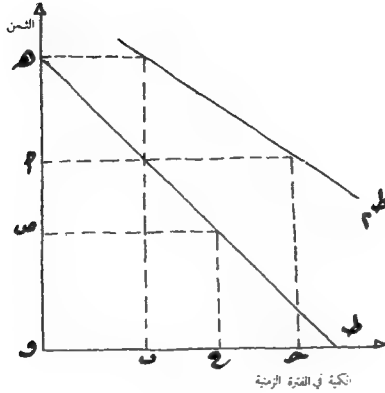
ما يسمى بانتقالات منحني طلب السوق. لنرى ما يقصد بذلك.

انتقالات منحني طلب السوق^(١).

هذه الانتقالات يمكن ان تنشأ عن تغير دخل المستهلكين او تغير اثمان السلع الاخرى او تغير اذواق المستهلكين. لنرى اثر تغير كل من هذه العوامل على منحني طلب السوق على سلعتنا بافتراض ثبات ثمنها:

١ - اثر تغير الدخل على منحني طلب السوق: رأينا ان زيادة الدخل تؤدي كقاعدة عامة الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة، على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها. يترتب على ذلك انه عندما يزداد الدخل لا بد وان نتوقع ان تزداد الكمية المطلوبة من السلعة في السوق عما كانت عليه. وذلك عند كل ثمن، وهو ما يعطينا علاقة جديدة بين نفس الثمن والكمية (الجديدة). ببساطة، ينتقل كل منحني الطلب نحو اليمين (انظر شكل ٧).

(١) Shifts of the market demand curve; les déplacements de la courbe de la demande
.du marché



شكل رقم (٧)
انتقال منحنى طلب السوق

- يمثل P_1 العلاقة بين الطلب على السلعة وثمانها، على افتراض أن الدخل ثابت عند مستوى معين وليكن P_1 ويمثل P_2 العلاقة بين الطلب على السلعة وثمانها على افتراض أن الدخل ثابت وإنما عند مستوى أعلى وليكن P_2 .
- انتقال منحنى الطلب P_1 إلى P_2 يدل على زيادة في المشتريات المرغوبة عند كل ثمن ممكن. فمثلاً عند الثمن P أ تزيد الكمية المطلوبة من P إلى P_2 ، وذلك بفضل زيادة الدخل.
- ويمكن التعبير عن هذا الأثر لتغير الدخل بطريقة مختلفة، وذلك بالقول بأنه بزيادة الدخل يكون المستهلكون على استعداد لشراء نفس الكمية عند ثمن أعلى. فالكمية P مثلاً يمكن أن تباع عند ثمن أعلى وهو الثمن P_2 وهم عندما يكون منحنى الطلب هو P_2 .
- لكي نتبين حركة على نفس المنحنى نجد أنه بالنسبة لمنحنى واحد، المنحنى P_1 ، تكون الكمية المطلوبة P عندما يكون الثمن P_1 ، وتزيد هذه الكمية إلى P_2 عندما ينخفض الثمن إلى P_2 ، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها.

في حالة سلعة من السلع الدنيا، تؤدي زيادة الدخل الى نقص الكمية التي يكون الافراد على استعداد لشراؤها عند كل ثمن من اثمان السوق، وينتقل كل منحني الطلب نحو اليسار.

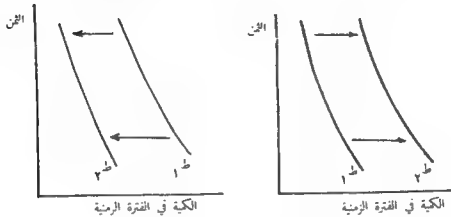
٢ - اثر تغير اثمان السلع الاخرى على منحني طلب السوق: يختلف هذا الاثر بحسب ما اذا كانت السلعة التي تغير ثمنها سلعة مكملة او سلعة بديلة لسلعتنا (التي سيتأثر الطلب عليها):

. فاذا كانت السلعة الاخرى مكملة لسلعتنا يؤدي ارتفاع ثمنها الى انتقال كل منحني الطلب على سلعتنا نحو اليسار دالا على ان الكمية المطلوبة تكون اقل عند كل ثمن عما كانت عليه من قبل (مثال: سلعتنا هي البنزين والسلعة المكملة التي يتغير ثمنها هي السيارة: فاذا ارتفع ثمن السيارات ينقص الطلب على السيارات ويقل بالتالي الطلب على البنزين عند المستويات المختلفة لاثمان السيارات. وعليه يثير ارتفاع اثمان السيارات انتقالا لمنحني الطلب على البنزين نحو اليسار، دالا على ان الكمية المطلوبة من البنزين ستكون اقل عند كل ثمن).

. واذا كانت السلعة الاخرى التي يتغير ثمنها سلعة بديلة (متنافسة) لسلعتنا ادى ارتفاع ثمن هذه السلعة البديلة الى انتقال منحني الطلب على سلعتنا نحو اليمين، دالا على انه عند كل ثمن لسلعتنا سيجري شراء كمية اكبر من ذي قبل (مثال: سلعتنا هي البنزين والبديل هو المواصلاات العامة. يدفع ارتفاع ثمن المواصلاات العامة الافراد الى استعمال عرباتهم الخاصة الامر الذي يؤدي الى طلبهم لكمية اكبر من البنزين عند كل ثمن من اثمان البنزين. وينتقل منحني الطلب على البنزين نحو اليمين).

٣ - اثر تغير الانواق على منحني السوق: اذا ما تغيرت الانواق لصالح السلعة فان ذلك يعني ان تزيد الكمية المطلوبة منها عند كل ثمن، وينتقل منحني طلب السوق عليها نحو اليمين. وينتقل المنحني نحو اليسار اذا ما تغيرت الانواق في غير صالح السلعة.

هذا ويمكن ان نعبر بيانيا عن هذه الافكار المتعلقة باثر التغير في العوامل التي سبق وافترضنا بقاها ثابتة (وهي دخل المستهلك وذوقه واثمان السلع الاخرى) عند بناء منحني طلب السوق. وذلك على النحو التالي (شكل ٨):



(٢)

شكل رقم (٨)

(١)

(١) زيادة في الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية اكبر) يثيرها:

- زيادة في الدخل.
- ارتفاع ثمن سلعة بديلة.
- انخفاض ثمن سلعة مكملة.
- تغير الانواق في صالح السلعة.

(٢) نقص في الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية اقل) يثيره:

- انخفاض الدخل.
- انخفاض ثمن سلعة بديلة.
- ارتفاع ثمن سلعة مكملة.
- تغير الانواق في غير صالح السلعة.

● هذا فيما يتعلق بمناقشة اثر التغيرات في العوامل غير ثمن السلعة على العلاقات بين الطلب والثمن. ونستطيع ان نقوم بنفس الشيء للتعرف على اثر تغيرات العوامل الاخرى على العلاقة بين الكمية وكل من الدخل واثمان السلع الاخرى وانواق المستهلكين اخذين كل من هذه الاخيرة على حدة.

على اساس معرفتنا لمنحني طلب السوق، كتعبير عن العلاقة بين الثمن والكمية على فرض بقاء العوامل الاخرى على حالها، ولحالات انتقال هذا المنحني نتيجة لتغير هذه العوامل. نستطيع ان نميز بين الحركة على نفس منحني الطلب وانتقال كل المنحني نحو اليمين او نحو اليسار:

- فالحركة (الى اعلى و الى اسفل) على نفس منحني الطلب تدل على تغير في الكمية لان الثمن قد تغير.

- اما انتقال كل منحني الطلب (الى اليمين او الى اليسار) فتدل على ان الكمية المطلوبة عند كل ثمن ممكن ستكون مختلفة (اي ستتغير) نتيجة لتغير عامل من العوامل الاخرى غير الثمن: اي الدخل او اثمان السلع الاخرى او انواق المستهلكين.

للتمييز بين هذين النوعين من الحركة يتعين ان تتفق على اللغة التي نستخدمها في التعبير: فيمكن ان نعبر عن انتقال كل منحني الطلب بالكلام عن زيادة او نقصان الطلب ونعبر عن الحركة على نفس منحني الطلب بالكلام عن تغير في الكمية المطلوبة.

٢ - العرض

كما فعلنا بالنسبة للطلب سنحاول اولا ان نعرّف العرض الفردي وعرض السوق، ثم نتوصل من خلال تحديد العرض الفردي الى عرض السوق.

تعريف العرض:

يقصد بالمرض الفردي، او عرض المنتج الفردي، الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المنتج (او المنظم او المشروع) على استعداد لطرحها في السوق عند الاثمان المختلفة خلال فترة معينة. وكما هو الشأن بالنسبة للطلب يعبر عن العرض في صورة تدفق وليس في صورة مخزون.

اما عرض السوق فيقصد به مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند الاثمان المختلفة خلال فترة معينة.

تحديد العرض الفردي:

يتحدد هذا العرض بعدد من العوامل تؤثر عليه مجتمعة، ولكن كل منها يؤثر على العرض في اتجاه معين وبطريقة معينة. لنرى اهم هذه العوامل والعلاقة بين كل منها والعرض:

١ - هدف المشروع: نفترض النظرية الحديثة، في اطار التحليل الوحدى، ان المنظم يهدف الى تحقيق اقصى ربح. في هذه الحالة يتوقف العرض على العوامل التي تحدد الربح (الربح الاجمالي للمشروع) كفرق محاسبي بين اجمالي ايرادات المشروع واجمالي نفقات المشروع. ولكن اذا حدث وسعى مشروع ما الى تحقيق هدف اخر، وليكن تجنب المخاطر مثلا، يكون لهذا

الهدف اثر على الكميات المعروضة. وهو اثر يتحقق بعيدا عن الربح. على اي الاحوال، سنفترض فيما يلي ان المشروع يسعى الى تحقيق اقصى ربح (او اقل خسارة لفترة ما انتظار لربح مستقبل). وعلى اساس هذا الفرض تؤثر كل العوامل التالية على عرض المشروع من خلال تأثيرها على ارباحية المشروع.

٢ - ثمن السلعة التي ينتجها المشروع: على فرض بقاء الاشياء الاخرى (بما فيها نفقة الانتاج على حالها)، يكون العرض اكبر كلما ارتفع ثمن السلعة التي ينتجها ويبيعها المشروع. عليه يتعين ان نتوقع انه مع ارتفاع الثمن تزيد الكمية المعروضة من السلعة.

٣ - اثمان السلع الاخرى (اي السلع التي تفتح في فروع الانتاج الاخرى): اذا بقي ثمن السلعة التي ينتجها المشروع دون تغيير في الوقت الذي ترتفع فيه اثمان السلع الاخرى فان ذلك يعني ان فروع النشاط المنتجة للسلع الاخرى تصبح اكثر ارباحية من الفرع الذي ينتج فيه المشروع. ويصبح انتاج السلعة في هذا الفرع اقل جاذبية، الامر الذي يؤدي الى ان يقلل المشروع ما يعرضه من هذه السلعة، وذلك على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها.

٤ - اثمان عناصر الانتاج: لكي يقوم المشروع بالانتاج يشترى عناصر الانتاج المختلفة (من قوة عمل وارض والآت ومواد اولية وقوة محرك، وغيرها) من اسواقها. وتحدد نفقة الانتاج بالكميات التي يشتريها من هذه العناصر ويأثمان هذه العناصر. فاذا ارتفع ثمن عنصر من عناصر الانتاج، وليكن الارض مثلا، ادى ذلك الى ارتفاع نفقة الانتاج في كل مجالات النشاط التي تستخدم هذا العنصر. وانما لا ترتفع النفقة في كل هذه المجالات بنفس النسبة لان اهمية الدور الذي يلعبه العنصر تختلف من فرع الى آخر من فروع النشاط. فاهمية الدور الذي تلعبه الارض (التي

بني عليها المصنع) في صناعة الصلب اقل بكثير من اهمية الدور الذي تلعبه الارض في زراعة القمح، وبالتالي يكون نصيبها من النفقة اقل في الحالة الاولى منه في الحالة الثانية. فاذا ارتفع ثمنها ادى ذلك الى ارتفاع نفقة الانتاج بنسبة اكبر في انتاج القمح منها في انتاج الصلب. ومن ثم تتخفض ارباحية انتاج القمح بنسبة اكبر من نسبة انخفاض ارباحية الصلب (ونلك على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها) فيقل عرض المنتج من القمح. يترتب على ذلك ان التغير في اثمان عناصر الانتاج يؤدي الى تغيير الأرباحية النسبية لنشاطات الانتاج المختلفة، مما يدفع بالمنتجين الى تغيير عرضهم من السلع المختلفة.

٥ - حالة التكنولوجيا: يحدد مستوى المعرفة العلمية والتكنولوجية الفنون (او الطرق) التي يمكن استخدامها في انتاج السلع المختلفة، الامر الذي يحدد الكميات التي تستخدم من المدخلات المستعملة في انتاج السلعة ويحدد بالتالي نفقة الانتاج. مع تغير هذه المعرفة وادخال فنون انتاجية جديدة (كاستخدام نوع جديد من الطاقة او مادة اولية صناعية (كخيط من الخيوط الصناعية، الالياف)... الى غير ذلك تتغير نفقة الانتاج ويتغير معها الربح (على فرض بقاء الاثياد الاخرى على حالها) وتتغير بالتالي الكميات المعروضة من السلع المختلفة.

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقول بأنه على فرض ان المشروع يسعى الى تحقيق اقصى ربح، يتحدد العرض:

- بضمن السلعة المعروضة.
- باثمان السلع الاخرى.
- باثمان عناصر الانتاج.

- وبحالة التكنولوجيا.

ع ١ = د (ث ١، ث ١، ...، ث ن - ١، ث ع ١، ...، ث ع ن، ت)

حيث:

ع ١: عرض السلعة ١

ث ١: ثمن السلعة ١

ث ١، ...، ث ن - ١: اثمان السلع الاخرى (غير ١)

ث ١، ...، ث ع ن: اثمان عناصر الانتاج

ت: حالة التكنولوجيا.

هذه العلاقة تسمى بدالة العرض الفردي (١)، وهي علاقة مركبة تبين لنا ان عرض المنتج الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة، اي انها تتكاتف لتحديد هذا العرض. ومن ثم يتوقف التغير في العرض على هذه العوامل كلها. وعليه اذا ما اردنا تحديدا منضبطا لهذا العرض كان من اللازم دراسة اثر تغير كل هذه العوامل في نفس الوقت.

ولكن يكفيننا ونحن بصدد نظرة عامة لنظرية (اولية) في ثمن السوق ان نتعرف على الكيفية التي يتغير بها عرض السلعة مع تغير ثمنها، على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها. وهو ما يعني دراستنا للعلاقة:

ع ١ = د (ث ١)

(١) Individual supply function; la fonction de l'offre individuelle

بالنسبة لهذه العلاقة سنقتنع الان بالقول بأن الكميات التي يكون المشروع على استعداد لانتاجها وعرضها تتغير بطريقة مباشرة مع ثمن السلعة: فهي تزيد ان ارتفع الثمن وتقل اذا انخفض، وذلك على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها. فعلى اساس هذا الفرض، كلما كان الثمن مرتفعاً، كلما كان الربح اكبر، كلما زاد باعث المشروع على انتاج السلعة وعرضها. وهو ما نفترض صحته بصفة عامة ونحن بصدد هذه النظرة العامة لنظرية ثمن السوق تاركين لفرصة تالية (عند دراسة نظرية المشروع في الفصل الثالث من هذا الباب) دراسة الاستثناءات التي ترد على هذا القول وما تتضمنه هذه الاستثناءات.

هذه العلاقة بين الكميات المختلفة التي يكون المنتج الفرد على استعداد ل طرحها في السوق، عند الاثمان المختلفة، والتي مؤداها ان الكمية تزداد اذا ارتفع الثمن وتنقص اذا انخفض (على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها) تسمى بقانون العرض. ويمكن التعبير عنها رقمياً في صورة جدول، يسمى جدول العرض الفردي^(١)، على النحو التالي:

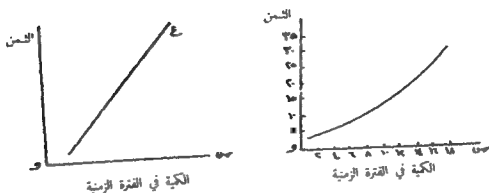
جدول العرض الفردي

الكمية (ك)	الثمن (ث)
عدد من الوحدات في فترة معينة	بوحدة النقود، القروش مثلاً
٤	٥
٨	١٠
١١	١٥
١٣	٢٠

(١) Individual supply schedule; le tableau de l'offre individuelle

ويمكن التعبير ببياننا عن هذا الجدول ليعطينا منحنى العرض الفردي^(١)

الذي عادة ما يعبر عنه بخط مستقيم (انظر شكل ٩).



شكل رقم (٩)

منحنى العرض الفردي

- هذا المنحنى ينحدر من أعلى إلى أسفل نحو اليسار.
- وهو يبين أن العرض دالة متزايدة للسعر.
- للتسهيل، عادة ما يعطي للمنحنى شكل الخط المستقيم.

(١) Individual supply curve; la courbe de l'offre individuelle

وقد توصلنا الى منحني العرض هذا على افتراض ثبات العوامل الاخرى (غير ثمن السلعة) التي تؤثر في عرض السلعة. هذا المنحني في مجموعه يمثل كل العلاقات الدالية بين عرض السلعة وثمانها. وهي العلاقة التي نقصدها بالكلام عن العرض. وتدل الحركة على هذا المنحني على تغير الكمية التي يكون المنتج الفردي على استعداد لعرضها مع تغير ثمن السلعة.

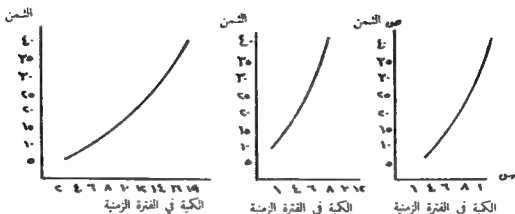
على هذا النحو يتحدد العرض الفردي. بما اننا نعني بتكون ثمن السوق فان تحديد العرض الفردي لا يكون الا خطوة في سبيل تحديد عرض السوق. فاذا ما تحدد الاول امكن الانتقال الى الثاني.

تحديد عرض السوق:

يتم الانتقال في تصورنا الذهني من عرض المنتجين الافراد الى عرض السوق بنفس الطريقة التي انتقلنا بها من طلب المستهلكين الافراد الى طلب عرض السوق:

- إما أن نبدأ من جداول عرض المنتجين الافراد لنجمعها في جدول كلي يبين الكميات التي هم على استعداد لطرحها في السوق عند كل ثمن، ثم نترجم هذا الجدول الكلي بيانيا ليعطينا منحني العرض الكلي للسلعة في السوق.

- واما أن نرسم منحني عرض السوق عن طريق التجميع الانقي لمنحنيات عرض المنتجين الافراد. انظر شكل ١٠، ص ٥٧٨



منحني عرض المشروع (١) منحني عرض المشروع (٢) منحني عرض السوق

شكل رقم (١٠)

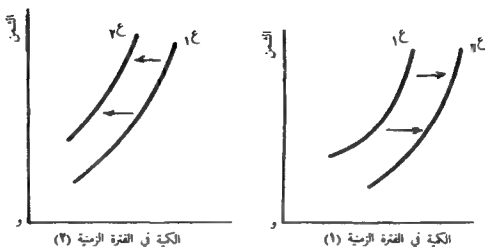
- للحصول على العرض الكلي عند كل ثمن نجمع الكميتين المعروضتين بواسطة المشروعين عند هذا الثمن:
- عند الثمن ٥ يعرض المشروع (١) ثلاث وحدات من السلعة، ولا يعرض المشروع (٢) شيئاً، وتكون الكمية المعروضة في السوق مساوية لثلاث وحدات.
- عند الثمن ٢٠، يعرض المشروع (١) ٨ وحدات ويعرض المشروع (٢) ست وحدات، وتكون الكمية المعروضة في السوق ١٤ وحدة.
- عند الثمن ٤٠، يعرض المشروع (١) ١٠ وحدات والمشروع (٢) ٨ وحدات، وتكون الكمية المعروضة في السوق ١٨ وحدة.
- كقاعدة عامة، عند كل ثمن: ك ق (أي الكمية التي تعرض في السوق) = ك + ١. وفي حالة عدد كبير من المنتجين: ك ق = ك + ١ + ٢ + ... + ك + ١ = ك + ١
- نلاحظ أن منحني عرض السوق له، بصفة عامة، نفس شكل منحني العرض الفردي.
- عندما نتكلم عن ظروف العرض في سوق ما نقصد كل العلاقة الدالية بين مجموع الكميات المختلفة الممكن عرضها والاثمان التي تقابلها هذه الكميات.

ذلك هو منحني عرض السوق الذي يبين العلاقة بين الكميات المختلفة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند الاثمان المختلفة (خلال فترة معينة). وقد توصلنا لهذا المنحني على افتراض ان العوامل الاخرى التي تحدد عرض السلعة تبقى ثابتة. لا يبقى الا ان نتبين اثر تغير هذه العوامل على منحني عرض السوق، وهو اثر ينعكس في انتقال هذا المنحني.

انتقالات منحني عرض السوق:

ينتج انتقال كل منحني عرض السوق عن تغير احد العوامل (غير ثمن السلعة) التي تؤثر في العرض. ويدل هذا الانتقال على تغير في العرض (وليس في الكمية المعروضة).

ومن المهم بـمكان ان نفرق بين حركة على نفس منحني العرض (تدل على تغير في الكمية المعروضة ينتج عن تغير في ثمن السلعة محل الاعتبار) وانتقال كل المنحني (الذي يعكس تغيرا في العرض ينتج عن تغير احد العوامل الاخرى التي تؤثر على عرض السلعة: اثمان السلع الاخرى، اثمان عناصر الانتاج، حالة التكنولوجيا). فما هي التغيرات التي يمكن ان تثير انتقال منحني العرض؟ امكانيات هذا الانتقال يمكن التعرض اليها باستقراء شكل ١١.



شكل رقم (١١)
انتقال منحني عرض السوق

- (١) زيادة العرض: تكون المشروعات على استعداد لانتاج كمية اكبر عند كل ثمن. وهو ما يمكن ان يرد الى:
- التحسن في فنون الانتاج.
 - انخفاض اثمان السلع الاخرى.
 - انخفاض اثمان عناصر الانتاج المستخدمة.
- (٢) نقص العرض: تميل المشروعات الى انتاج كمية اقل عند كل ثمن. وهو ما يمكن ان يرد الى:
- تدهور المعرفة التكنولوجية (قليل الاحتمال).
 - ارتفاع اثمان السلع الاخرى.
 - ارتفاع اثمان عناصر الانتاج.

إذا ما تم لنا تحديد كل من طلب السوق وعرض السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار امكننا ان ندفع بتحليلنا الى بعد جديد: تزويج النظريتين في نظرية لتحديد ثمن السوق الخاص بتلك السلعة.

٣ - ثمن السوق

بوصولنا الى هذه المرحلة من التحليل يصبح من اللازم ان نبين بوضوح شكل السوق الذي يتحدد فيه ثمن السلعة. وذلك لان اصول اللعبة تختلف فيما يتعلق بتكوين الائمان، وفقا لدرجة المنافسة التي تسود السوق. وبما اننا سنتعرف في مرحلة لاحقة على الاشكال المختلفة للسوق نفتصر الان على تعريف ما يسمى بسوق المنافسة الكاملة^(١). اذ يمثل نوع السوق الذي تلتقي فيه قوى الطلب والعرض لتحديد ثمن السلعة في اطار هذه النظرة العامة لنظرية تكوين الائمان. فاذا ما قدمنا هذا التعريف نرى كيفية تحدد الثمن في السوق لننتهي الى ملخص للنظرية الاولى للائمان.

يتم رسم الصورة النظرية لسوق المنافسة الكاملة على اساس عدد من الفروض تمثل في الواقع الشروط الواجب توافرها لكي يعتبر السوق من قبيل المنافسة الكاملة، وهذه الشروط هي:

١ - ان يكون عدد المشتريين والبائعين من الكبر بحيث تكون الكمية التي يشتريها او يبيعها كل منهم اصغر من ان تؤثر تأثيرا دالة على ثمن السلعة.

٢ - ان يتمتع هؤلاء المشتريين والبائعين بمعرفة تامة بأحوال السوق. أي

(١) Perfect competition market; le marché de la concurrence parfaite

بالكميات المعروضة والمطلوبة وكذلك بالثمن الذي يسود السوق.

٣ - ان تكون وحدات السلعة (والامر هنا يتعلق بالوحدات المختلفة من السلعة الواحدة) متجانسة. بمعنى ان تكون الوحدات التي ينتجها منتج معين بديلة كاملة للوحدات التي ينتجها منتج اخر للسلعة، وذلك في نظر المستهلكين. بعبارة اخرى تكون وحدات السلعة متجانسة اذا كانت كلها سواء في نظر المستهلكين لا فرق عندهم بين وحدة واخرى، كما اذا تمثلت السلعة في نوع واحد من القمح يتمتع بنفس الرتبة من الجودة والنظافة.

- الا يكون هناك تدخلا في العمل الحر لقوى السوق. وذلك بالا تتدخل الدولة في تحديد الائتمان، وبالا يكون هناك اي اتفاق بين المشترين بعضهم البعض او بين المنتجين. وفقا لهذا الشرط يلزم كذلك ان تسود حرية الدخول في السوق والخروج منه، بمعنى ان يكون كل منظم حرا في الاقدام على الدخول في النشاط المنتج للسلعة وان يستطيع ترك هذا النشاط اذا لم يجده مناسباً له.

اذا توافرت هذه الشروط تضمن ذلك ان ثمن السلعة سيكون واحداً، خلال فترة زمنية، في كل ارجاء السوق، اي في كافة الاجزاء التي يغطيها السوق، سواء اكان محلياً او اقليمياً او دولياً.

تحديد ثمن التوازن في سوق المنافسة الكاملة:

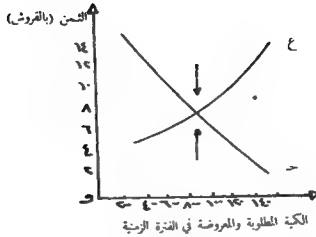
الامر هنا يتعلق بثمن سلعة واحدة، ولكن السلعة ١. لبيان كيف يتحدد ثمنها في السوق نبداً من النتائج التي توصلنا اليها من تحليل الطلب

والعرض، أي أن نقطة البدء تتمثل في:

- منحني طلب السوق الذي يبين الكمية من السلعة 1 التي يكون المشترون على استعداد لشرائها عند كل ثمن من اثمان السوق، على افتراض أن حجم السكان، والدخول، وأذواق المستهلكين واثمان السلع الأخرى تبقى كلها دون تغيير. كما نفترض أن هذا المنحني ينحدر من أعلى إلى أسفل نحو اليمين: تتغير الكمية المطلوبة في عكس اتجاه تغير الثمن.

- ومنحني عرض السوق الذي يبين الكمية من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند كل ثمن من اثمان السوق، على افتراض أن اثمان عناصر الانتاج واثمان السلع الأخرى، وحالة التكنولوجيا تبقى كلها دون تغيير. كما نفترض أن هذا المنحني ينحدر من أعلى إلى أسفل نحو اليسار: تتغير الكمية المعروضة في نفس اتجاه تغير الثمن.

يتحدد ثمن السلعة 1 بتفاعل طلب السوق وعرض السوق. لنرى كيف يتم هذا التفاعل ابتداءً من الشكل ١٢:



شكل رقم (١٢)
تحديد ثمن التوازن والكمية في سوق المنافسة الكاملة

- يقابل نقطة التقاطع ثمن سوف يساوي سبعة قروش للوحدة الواحدة من السلعة.
- الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوي ٩٠٠ وحدة من السلعة. وكذلك الكمية المعروضة تساوي ٩٠٠ وحدة.
- وعليه، فعند الثمن ٧ تتساوى الكمية من السلعة التي يكون المشترون على استعداد لشراؤها مع الكمية من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لبيعها.
- هذا الثمن يبين الكمية المشتراة والمباعة فعلا في السوق، بينما تبين المنحنيات امكانيات الشراء والبيع عند الائتمان المختلفة.
- إذا ما ظل المنحنيان محتفظين بشكليهما يوجد ثمن واحد تكون عنده الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة.
- فإذا ما أخذنا ثمنا أعلى من الثمن ٧، وليكن الثمن ١٠، نجد أن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوي ٦٠٠ وحدة بينما الكمية المعروضة ١٢٥٠ وحدة. هنا تزيد الكمية المعروضة على الكمية المطلوبة، ويكون لدينا فائض في العرض^(١).
- وإذا ما أخذنا ثمنا أدنى من الثمن ٧، وليكن الثمن ٤، نجد أن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوي ١٢٠٠ وحدة بينما الكمية المعروضة تساوي ٤٠٠ وحدة. فالكمية الأولى تفوق الكمية الثانية، ويكون لدينا فائض في الطلب^(٢).

(١) Excess of supply; excès d'offre

(٢) Excess of demand; excès de demande

لنطور الآن الافكار التي قدمناها شرحا للشكل ١٢:

يتغير الثمن عندما لا يكون الطلب مساويا للعرض (في حالة وجود فائض في الطلب او فائض في العرض):

- لنأخذ اولا حالة وجود فائض في الطلب: في هذه الحالة يقوم المستهلكون الذين لا يشبعون حاجاتهم اشباعا كاملا بعرض ثمن اعلى على امل الحصول على كمية اكبر من السلعة، كما يطلب المنتجون الذين يلاحظون انهم يستطيعون تصريف كمية اكبر من الكمية التي انتجوها، ثمنا اعلى لهذه الكمية الاكبر. لسبب من هذين السببين، او للآخرين معا يرتفع الثمن ومن ثم يؤدي وجود فائض في الطلب الى ارتفاع الثمن (انظر في شكل ١٢ السهم الذي يمثل ضغطا على الثمن نحو الارتفاع عند كل الاثمان التي تقل عن سبعة قروش).

- وفي حالة وجود فائض في العرض: يبدأ المنتجون، الذين لا يتمكنون من تصريف كل الكمية المنتجة، في طلب ثمن ادنى. كما يبدأ المستهلكون، وقد لاحظوا وجود كمية غير مبيعة، في تقديم ثمن ادنى. لاي من هذين السببين او للآخرين معا ينخفض الثمن. ومن ثم يؤدي وجود الفائض في العرض الى انخفاض الثمن (انظر في شكل ١٢ السهم الذي يمثل ضغطا على الثمن نحو الانخفاض عند كل الاثمان التي تزيد على سبعة قروش).

ثمن التوازن: يخلص من كل ما قلناه انه:

- لكل الاثمان التي تزيد على الثمن ٧، يميل الثمن للانخفاض.
- لكل الاثمان التي تقل عن الثمن ٧، يميل الثمن للارتفاع.
- عند الثمن ٧ لا يوجد لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض.

وبما ان الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة فان الثمن لا يميل للتغير.

- الثمن ٧ حيث يتقاطع المنحنيان (هو الثمن الذي يسوي بين الطلب والعرض)
هو الثمن الذي يتجه اليه السوق. وهو الثمن الوحيد الذي لا يوجد عنده لا
فائض في الطلب ولا فائض في العرض.

- هذا الثمن يسمى ثمن التوازن. واصطلاح التوازن يعني حالة ميزان
(بين القوى المختلفة التي تؤثر على النظام)(١). وفقا لهذه النظرية
يتحقق التوازن عندما يريد المستهلكون شراء الكمية التي يرغب
المنتجون في بيعها. وبما انه لا يوجد لا فائض في الطلب ولا فائض
في العرض فان الثمن لن يميل للتغير. وعندما تكون الكمية المطلوبة
مساوية للكمية المعروضة يقال ان السوق في حالة توازن. واذا ما
اختلفتا قيل ان السوق في حالة عدم توازن.

الان نستطيع ان تلخص هذه النظرية الاولى لتحديد ثمن السوق بالنسبة
لسلعة معينة.

● الفروض:

- ان منحني طلب السوق ينحدر من اعلى الى اسفل نحو اليمين.
- ان منحني عرض السوق ينحدر من اعلى الى اسفل نحو اليسار.
- ان فائض الطلب يدفع الثمن الى الارتفاع، وان فائض العرض
يدفعه الى الانخفاض.

● هذه الفروض تتضمن:

(١) انظر في فكرة التوازن: 54- 52 pp. M. Dowidar, les Schémas...

- انه لا يوجد الا ثمن وحيد عنده تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة. في لغة النظرية الاقتصادية الحدية يقال ان التوازن وحيد.

- اذا انتقل احد المنحنيين (منحني الطلب او منحني العرض)، اي اذا تغيرت ظروف السوق، تغير ثمن التوازن وتغيرت كمية التوازن.

● انتقال منحنيات الطلب والعرض:

ماذا يكون اثر هذا الانتقال على ثمن التوازن وعلى الكمية المطلوبة والمعروضة. للتعرف على هذا الاثر يجب علينا:

- ان نميز اولا انتقالات منحني الطلب من انتقالات منحني العرض.

- ان نضيف ثانيا الطريقة المستخدمة للتوصل الى هذه الاثر.

هذه الطريقة تتلخص كما يلي:

● نبدأ من وضع توازن في السوق.

● ثم ندخل في الاعتبار انتقال احد المنحنيات (اي ندخل العامل الذي ينتظر ان يحدث الاثر).

● ان نبين وضع التوازن الجديد (توازن السوق)، من وجهة نظر الثمن والكمية.

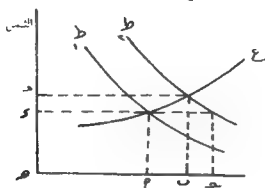
● ان نقارن اخيرا بين وضعي التوازن، الجديد والقديم، لنرى الاثر الذي تحقق على الثمن وعلى الكمية^(١).

ولنتقل الان الى استخدام هذه الطريقة.

(١) يتعين استيفاء هذه الطريقة في الزمن اذ سيكثر استخدامها في دراستنا فيما يلي.

انتقالات منحني الطلب: يوضح الشكل ١٣ اثر هذه الانتقالات على
ثمن وكية التوازن:

من هذا الشكل والافكار التي قدمناها شرحا له يمكن ان نستخلص



الكمية في الفترة الزمنية

شكل رقم (١٣)

- ط، ع هما المنحنيان الاصليان: للطلب والعرض.
- تمثل نقطة تقاطعهما نقطة التوازن الذي يمثل نقطة البدء، عند هذه النقطة:
- و د هو ثمن التوازن.
- و أ هي الكمية المطلوبة والمعرضة.
- ينتقل منحنى الطلب الى ط نتيجة لزيادة دخول المستهلكين مثلاً.
- يؤدي انتقال منحنى الطلب الى اليمين الى خلق فائض في الطلب. اذ عند الثمن و د تصبح الكمية المطلوبة مساوية و د بينما تبقى الكمية المعروضة عند و أ. فائض = أ ح.
- نتيجة لفائض الطلب يميل الثمن للارتفاع فيحد من بعض طلب المستهلكين ويدعو المنتجين الى زيادة الكمية المعروضة، ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى و هـ، عند وضع توازن جديد.
- عند هذا الثمن تكون الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة = و ب.
- هذه الكمية اقل من و ح واكبر من و أ (كمية وضع التوازن القديم).
- اذا ما تصورنا ان منحنى الطلب ط ٢ كان هذا المنحنى الاصلي الذي ينتقل نحو اليسار دالا على نقص في الطلب، فان ثمن التوازن الجديد سيكون اقل من ثمن القديم وتكون الكمية اقل.

النتيجتين التاليتين:

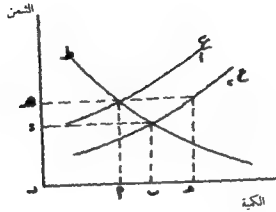
١ - يترتب على زيادة الطلب على سلعة معينة (وهي زيادة يعبر عنها بانتقال منحني الطلب نحو اليمين):
- ارتفاع ثمن التوازن.

- وزيادة الكمية المشتراة والمباعة عند التوازن الجديد.

٢ - ويترتب على نقص الطلب على السلعة (وهو نقص يعبر عنه بانتقال منحني نحو اليسار):
- انخفاض الثمن.

- ونقص الكمية المشتراة والمباعة عند وضع التوازن الجديد.

انتقالات منحني العرض: بتطبيق نفس الطريقة على هذه الانتقالات يكون اثرها على الثمن والكمية كما يوضحه الشكل ١٤:



شكل رقم (١٤)

- ط و ع ١ هما المنحنيان الاصليان: للطلب والعرض.
- تمثل نقطة تقاطعهما نقطة التوازن الاصلي، عند هذه النقطة:
- وهـ ثمن التوازن.
- و ١ هي الكمية المطلوبة والمعرضة.
- ينتقل منحني العرض الى ع ٢ نتيجة لانخفاض نفقة الانتاج (لانخفاض اثمان عناصر الانتاج مثلاً).
- يؤدي انتقال منحني العرض الى اليمين الى خلق فائض في العرض، اذ عند الثمن هـ تصبح الكمية المعرضة مساوية و د بينما تبقى الكمية المطلوبة و ١. فائض العرض = أ د .
- نتيجة لفائض العرض يميل الثمن للانخفاض فيجد من بعض عرض المنتجين ويشجع المستهلكين على زيادة الكمية المطلوبة، ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى و د، عند وضع توازن جديد.
- عند هذا الثمن تكون الكمية المطلوبة = الكمية المعرضة = و ب.
- هذه الكمية اقل من و د واكبر من و ١ (كمية وضع التوازن الاصلي).
- اذا ما تصورنا ان منحني العرض ع ٢ كان هو المنحني الاصلي الذي ينتقل نحو اليسار دال على نقص في العرض، فان ثمن التوازن الجديد سيكون اعلى من ثمن التوازن وتكون الكمية اقل.

من هذا الشكل والافكار التي قدمناها شرحا له يمكن ان تستخلص
النتيجتين التاليتين:

١ - يترتب على زيادة عرض سلعة ما (وهي زيادة يعبر عنها بانتقال
منحني العرض نحو اليمين):

- انخفاض ثمن التوازن.

- وزيادة الكمية المشتراة والمباعة عند وضع التوازن الجديد.

٢ - يترتب على نقص عرض السلعة (وهو نقص يعبر عنه بانتقال منحني
العرض نحو اليسار):

- ارتفاع ثمن التوازن.

- ونقص كمية التوازن.

التحقق من صحة هذه النتائج الاربعة يسمح لنا، في حالة ثبوت صحتها
بالكلام عن «قوانين الطلب والعرض».

* * *

على هذا النحو ننتهي من هذه النظرية الاولى في تحديد ثمن السوق.
نقول اولية لانها لا تعطي الا فكرة عامة، عن الكيفية التي يتحدد بها الثمن في
السوق، وفقا لتصوير المدرسة الحديثة. فاذا ما اردنا لدراستنا ان تكون متعمقة
تعين الا نكتفي بما قلنا عن الطلب والعرض ولزم بطريقة اكثر تفصيلية التعرف
على كيفية تكوين كل من منحني الطلب ومنحني العرض وكذلك تكون الاثمان.
وهو ما سنفعله، من وجهة نظر التحليل الوحدوي الحديث (اي الحدي). ولكن

قبل ان ننشغل بذلك يتعين ان نألف فكرة مرتبطة تمام الارتباط بتحليل الاثمان، تلك هي فكرة مرونة الطلب والعرض.

٤ - مرونة الطلب والعرض

بعد ان رأينا الكمية المطلوبة والكمية المعروضة تتغير مع تغير ثمن السوق نريد الان ان نعرف مدى حساسية تغيرات الكميات هذه. ذلك لان الطلب والعرض وان كانا يستجيبان للتغيرات في الثمن الا ان درجة الاستجابة تختلف بحسب السلع. فيثور التساؤل عن مدى (وسرعة) استجابة الطلب او العرض لتغير معين في الثمن. درجة الاستجابة هذه هي المرونة^(١). الامر يتعلق هنا باصطلاح يشغل مكانا هاما في اللغة الاقتصادية المعاصرة لانه يرتبط بأهم المسائل التي تعرض عند محاولة الاستفادة، في واقع الحياة الاقتصادية، من الافكار الخاصة بالطلب والعرض.

ولكن رأينا ان الكمية لا تتغير فقط بتغير ثمن السلعة، وانما تتغير كذلك استجابة لتغير في دخل المستهلكين او في اثمان السلع الاخرى. وعليه يتعين ان نفرق في دراستنا لفكرة المرونة بين:

(١) elasticity; élasticité هذا الاصطلاح استعاره الفريد مارشال من علم الطبيعة (انظر اصول الاقتصاد، ص ٨٦ وما بعدها) وهو الذي ادخل الاصطلاح في التحليل الاقتصادي كما قدم لنا طريقة قياس المرونة. اما فكرة مرونة الطلب بالنسبة الى ثمن السلعة فترجع الى كورنو، انظر شومبيتر. تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٨٣٩. ويقصد بالمرونة في مجال علم الطبيعة مخاصية الجسم او المادة في ان تستعيد شكلها وابعادها الاصلية عند زوال القوى التي كانت قد اثرت عليه وغيورت من شكله وابعاده. اما في التحليل الاقتصادي فلا تمثل فكرة العودة الى الحالة الاولى جوهر الظاهرة التي يراد للتعبير عنها وانما تكون بصدد التعبير عن مدى قدرة ظاهرة معينة على التغير كرد فعل لوقوعها تحت تأثير قوة خارجية. انظر:

J. Romeuf ed., Dictionnaire des Sciences économiques, tome, I, p. 472.

مرونة الطلب، وفي إطارها نميز بين:

- مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة، او المرونة المباشرة^(١).

- مرونة الطلب بالنسبة للدخل^(٢).

- ومرونة الطلب بالنسبة لاثمان السلع الاخرى، او ما يسمى بمرونة

التقاطع للثمن^(٣).

ومرونة العرض.

اولاً: مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة محل الاعتبار:

تشير فكرة مرونة الطلب الى درجة استجابة الكمية المطلوبة عند ثمن معين لتغيرات هذا الثمن، على فرض بقاء اثمان السلع الاخرى وبخول المستهلكين على حالها. هذه الفكرة تتوقف على النسبة المئوية للتغيرات وتعرف بأنها العلاقة بين نسبة التغير في الكمية ونسبة التغير في الثمن عند نقطة معينة على منحنى الطلب. ففكرة المرونة لا تكون منضبطة الا اذا اسندناها الى نقطة على منحنى الطلب، اي الى تغيرات متناهية الصغر في الثمن عند هذه النقطة. وذلك لان المرونة تختلف (وعادة ما تختلف) من نقطة الى اخرى على نفس منحنى الطلب. لتوضيح فكرة المرونة نضرب المثل التالي:

Price - elasticity of demand, direct elasticity; l'élasticité la demande par (١) rapport au prix (l'élasticité directe).

.Income - elasticity of demand; l'élasticité de la demande par rapport au revenu (٢)

.Cross - elasticity; l'élasticité croisée (٣)

السلعة	التغير في الثمن (بالانخفاض)	التغير في الكمية (بالزيادة)	% التغير في الكمية ÷ % التغير في الثمن
اللحوم	١٥	٧.٥	٠.٥
نوع من الملابس	٣	٣	١
اجهزة الراديو	٢٥	١	٤

بمقارنة هذه السلع الثلاثة نرى ان نسبة التغير في الكمية المطلوبة من اجهزة الراديو هي اربعة امثال نسبة التغير في الثمن الذي اثارها، بينما تتساوى هاتان النسبتان في حالة الملابس، واخيراً تساوي نسبة التغير في الكمية المطلوبة من اللحوم نصف نسبة التغير في ثمنها، وهو ما يسمح لنا بالقول بأن درجة استجابة الطلب على اجهزة الراديو للتغير في ثمنها اكبر من درجة استجابة الطلب على هذا النوع من الملابس للتغير في ثمنها، وهذه بدورها اكبر من درجة استجابة الطلب على اللحوم للتغير في ثمنها. وهو ما يعني ان مرونة الطلب بالنسبة للثمن تكون في حالة اجهزة الراديو اكبر منها في حالة هذا النوع من الملابس، وتكون في هذه الحالة الاخيرة اكبر منها في حالة اللحوم.

ابتداء من هذا الجدول نستطيع ان نحدد قياس درجة استجابة الطلب بنسبة التغير في الكمية مقسومة على نسبة التغير في الثمن، او:

$$\text{مرونة الطلب}^{(١)} = \frac{\Delta \text{ ك} \%}{\Delta \text{ ث} \%}$$

حيث ك : الكمية، ث : الثمن، Δ تمثل الحرف اليوناني (دلتا) الذي يرمز به للتغير.

وعادة ما يكون التعبير الرقمي عن المرونة مسبقا بعلامة ناقص (-) التي تشير الى ان الثمن والكمية يتغيران في اتجاهين متضادين. ولا تكون العلامة موجبة الا في الحالة الاستثنائية لسلعة جيغن حيث يؤدي ارتفاع ثمن السلعة الى ازدياد الكمية المطلوبة.

القياس الهندسي لمرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة:

يتعين ان نتذكر الاتي:

- ان الامر يتعلق بمرونة الطلب عند ثمن معين، ومن ثم على نقطة معينة على منحنى الطلب.

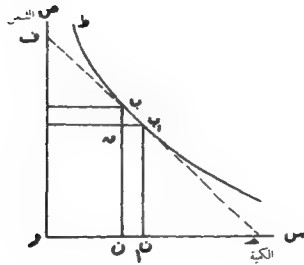
- واننا نفترض ان التغيرات في الثمن هي من قبيل التغيرات المتناهية في الصغر.

سنبدأ من موقف يكون فيه الثمن هو ن ب والكمية المطلوبة هي و ن

(١) وهو ما يمكن التعبير عنه كالآتي:

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير في الكمية} \div \text{التغير في الثمن}}{\frac{\Delta \text{ ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{ ث}}{\text{ث}}}$$

(انظر شكل ١٥). مع انخفاض الثمن من n ب الى q ب تكون الكمية المطلوبة عند الثمن الجديد و n . والنقطة q على منحنى الطلب تمثل الموقف الاصلي. اما النقطة q على هذا المنحنى فتتمثل الموقف الجديد.



شكل رقم (١٥)
الاثبات الهندسي مرونة الطلب

نفترض ان التغير من الصغر لدرجة يمكن معها اعتبار المسافة q ب على المنحنى $ط$ كخط مستقيم. وباستخدام الشكل ١٥ نقدم الاثبات الهندسي الخاص بقياس مرونة الطلب بالنسبة للثمن عن النقطة q على النحو التالي:

$$\frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الكمية}}$$

$$\frac{\text{الانخفاض في الثمن}}{\text{الثمن}}$$

مرونة الطلب عند النقطة ب =

$$(١) \dots\dots\dots \frac{\text{ب ق}}{\text{ب ن}} \div \frac{\text{ب ١ ق}}{\text{و ن}} = \frac{\Delta \text{ك} \%}{\Delta \text{ث} \%} =$$

$$\frac{\text{الانخفاض في الثمن}}{\text{الثمن}} \div \frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الكمية}}$$

ولكن ،

$$\frac{\text{الانخفاض في الثمن}}{\text{الثمن}} \times \frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الانخفاض في الثمن}} =$$

$$\frac{\text{ب ن}}{\text{و ن}} \times \frac{\text{ب ١ ق}}{\text{ب ق}} = \text{المرونة} \quad (٢) \dots\dots\dots$$

من خصائص المثلثين المتشابهين، ب ق ب ١ ، ب ن ح تتساوى العلاقتان:

$$(٣) \dots\dots\dots \frac{\text{ح ب}}{\text{ن ب}} = \frac{\text{ب ١ ق}}{\text{ب ق}}$$

بالتعويض عن ————— في العلاقة (٢) بقيمتها المحددة في (٣)

$$(٤) \dots\dots\dots \frac{\text{ن ح}}{\text{و ن}} = \frac{\text{ن ب}}{\text{و ن}} \times \frac{\text{ح ن}}{\text{ن ب}} = \text{المرونة} \therefore$$

$$\text{في المثلث ف و ح،} \quad \frac{\text{ح ن}}{\text{ب ف}} = \frac{\text{ح ب}}{\text{ب ف}} \quad (\text{نظرية تاليس}) \quad \dots\dots\dots (٥)$$

$$\text{بالتعويض عن} \quad \frac{\text{ح ن}}{\text{ب ف}} \quad \text{في (٤) بقيمتها المحددة في (٥) نحصل على}$$

$$\frac{\text{ح ب}}{\text{ب ف}} \quad \text{المرونة}$$

ابتداء من هذا الاثبات نستطيع قياس مرونة الطلب (بالنسبة لثمن السلعة) عند نقطة معينة على المنحني برسم خط مماس علي المنحني عند هذه النقطة. وتكون المرونة مساوية للعلاقة بين الجزء من المماس الذي تمثله المسافة بين هذه النقطة والمحور الصادي.

على اساس هذا القياس نجد ان قيمة مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة قد تكون بين الصفر والمالانهاية:

- فتكون القيمة العددية للمرونة مساوية للصفر عندما لا تستجيب الكمية المطلوبة للتغيير في الثمن، فتبقى على حالها. في هذه الحالة يوصف الطلب بأنه عديم المرونة^(١).

- وتكون قيمة المرونة اكبر من الصفر واقل من الواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية اصغر من النسبة المئوية للتغير في الثمن. في هذه الحالة يقال ان الطلب غير مرن^(٢).

(١) Perfectly or incompletely inelastic; parfaitement inélastique

(٢) Inelastic or relatively inelastic; inélastique

- وتكون قيمة المرونة مساوية للواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية تتناسب مع نسبة التغير في الثمن. هنا يوصف الطلب بأنه متكافئ المرونة^(١).

- وتكون قيمة المرونة اكبر من الواحد واقل من المالانهاية عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية اكبر من النسبة المئوية للتغير في الثمن. هنا يقال ان الطلب مرن^(٢).

- اخيرا تكون قيمة المرونة متساوية للمالانهاية عندما تثير نسبة مئوية صغيرة من التغير في الثمن نسبة لا نهائية من التغير في الكمية.

هذه الحالات المختلفة لمرونة الطلب يمكن تقديمها في جدول يحتويها ويحتوي كذلك التغيرات التي تصيب مجموع ما ينفقه المستهلك على السلعة عندما يتغير ثمنها. انظر الجدول التالي:

(١) Unit elasticity; élasticité - unité

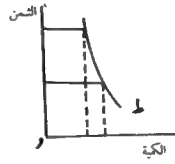
(٢) Elastic or relatively elastic; élastique

ما يحدث فجمع اتفاق المنك على السلفة		الاصلاح الفئ	التغير كلانا	القيمة العددية
في حالة ارتفاع الدين	في حالة انخفاض الدين			
يزيد الاتفاق	يقص الاتفاق. ٢	عديم الضرورة	لا تتغير الكسبة لا تتغير	صفر صفر
لا يتغير الاتفاق	لا يتغير الاتفاق	غير مرن	$\Delta \%$ ك $\Delta \%$ ك	$\Delta \%$ ك $\Delta \%$ ك
لا يتغير الاتفاق	لا يتغير الاتفاق	متكافئ، الضرورة	$\Delta \%$ ك $\Delta \%$ ك	$\Delta \%$ ك $\Delta \%$ ك
يقص الاتفاق	يزيد الاتفاق	مرن	$\Delta \%$ ك $\Delta \%$ ك	$\Delta \%$ ك $\Delta \%$ ك
		لا تنال الضرورة	ك لا تنال الكسر	ك لا تنال الكسر

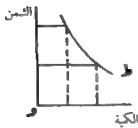
هذه الحالات الخمس للمرونة يمكن التعبير عنها بيانيا على الشكل ١٦.



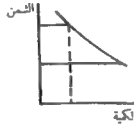
(١) الطلب عديم المرونة



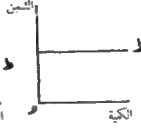
(٢) الطلب غير مرّن



(٣) الطلب متكافئ المرونة



(٤) الطلب مرّن



(٥) الطلب لانهائي المرونة

شكل رقم (١٦)

بعد ان رأينا مفهوم مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة والكيفية التي يمكن قياسها بها وكذلك القيم العديدة المختلفة التي تمثل الحالات المختلفة لهذه المرونة يثور التساؤل بالنسبة للعوامل التي تحدد هذه المرونة. ما هي تلك العوامل؟ وكيف تؤثر على المرونة؟

- يعتبر مدى وجود بديل لصيق للسلعة من اهم محددات مرونة الطلب على هذه السلعة بالنسبة لثمنها. في حالة السلع البديلة، يؤدي التغير في ثمن احداها (مع بقاء اثمان السلع الاخرى على حالها) الى قيام المستهلك باحلال

السلع بعضها محل بعض. فاذا انخفض ثمن السلعة يزيد من طلبه عليها، وإذا ارتفع ثمنها يزيد ما يشتريه من السلع البديلة. ويتميز بعض السلع (كالمالح والمسكن، والخضراوات في مجموعها) بعدم وجود بديل لها: هنا يؤدي ارتفاع اثمانها الى نقص بسيط في الكمية المطلوبة، ويكون النقص اصغر منه في حالة ما اذا كان لهذه السلع بديل لصيق.

. في كثير من الاحيان يقال ان الطلب على السلع الكمالية مرن بينما يكون الطلب على السلع الضرورية غير مرن. هذا الفرض، لو انه متماسك منطقيا، لا يصف الواقع. اذ تشير الدراسات التي تمت بالنسبة للطلب على سلع مختلفة ان هذه السلع لا تميل الى ان تنقسم الى مجموعتين: مجموعة تحتوي مرونة منخفضة جدا ومجموعة تحتوي على مرونة مرتفعة جدا، بل توجد بالنسبة للسلع كافة حالات المرونة. فعدد محدود منها له مرونة منخفضة جدا، وعدد اخر محدود له مرونة مرتفعة جدا، والباقي يتمتع بمرونة متوسطة القيمة العددية.

. وتتوقف المرونة لحد كبير، على التعريف (الضيق او الواسع) الذي نعطيه للسلعة. فاذا كان من الصحيح ان نقول ان مرونة الطلب على المواد الغذائية (مأخوذة كلها ومعتبرة سلعة واحدة) ضعيفة، فان ذلك لا يصدق على سلعة غذائية واحدة، كتوتج من الخضار مثلا. اذ بينما لا يوجد للمواد الغذائية (مأخوذة كوحدة واحدة) بديل يوجد لنوع من الخضار (معتبرا كسلعة) بديل. وعليه تكون مرونة الطلب على هذا الاخير في العادة اكبر من مرونة الطلب على المواد الغذائية جميعا.

والان وقد تحدثت لنا مرونة الطلب بالنسبة للسلعة لم يبق للانتهاء منها

الا معرفة ما اذا كانت هذه المرونة تستبقي نفس قيمتها العديدة عبر الزمن:

بصفة عامة تزيد هذه المرونة على طول الفترة التي تستمر خلالها التغيرات في الثمن. فاذا ما انخفض ثمن سلعة بنسبة ١٪ فإن هذا التغير قد يثير زيادة مباشرة في الكمية بنسبة ١٪. ولكن مع مرور الوقت قد يترتب على هذا التغير في الثمن تغيرا في الكمية بنسبة ٢٪ او حتى ٥٪. هناك ثلاثة عوامل قد تسهم في تحقيق مثل هذه النتيجة.

١. **العامل الاول ذو طابع تكنولوجي:** اذا ما تغير الثمن لا يستطيع المستهلك ان يعدل من سلوكه تعديلا مباشرا وكاملا وذلك لاسباب فنية. فقد يكون من اللازم مثلا لزيادة استهلاكه من السلعة التي انخفض ثمنها ان يحصل على سلعة مكملة لا يستطيع شراؤها الان: فاذا انخفض ثمن التيار الكهربائي ولم يكن تحت تصرف المستهلك الجهاز الكهربائي الذي يمكن استعماله لن يزد استهلاكه للتيار الكهربائي. ولكن مع مرور الوقت قد يستطيع المستهلك شراء الجهاز اللازم وهنا يترتب على التغير في الثمن تغيرا كبيرا في الكمية المطلوبة، ولكنه تغير استلزم لحدوثه فترة زمنية.

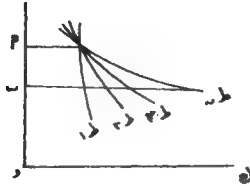
٢. **اما العامل الثاني فيظهر في الحالات التي تغيب فيها شروط الكمال عن السوق، اي في الحالات التي يوجد فيها عوامل تبعد بالسوق عن شكل المنافسة الكاملة.** فاذا لم يعلم كل المستهلكين مباشرة بالانخفاض الذي طرأ على الثمن مثلا فان اثر هذا الانخفاض لن يتحقق مباشرة. ولكن مع مرور الوقت ووصول هذا الانخفاض تدريجيا الى علم المستهلكين تزيد درجة استجابة الكمية لهذا التغير في الثمن.

٣. **ويتمثل العامل الثالث في عادات المستهلك التي تستلزم في الظروف**

العادية بعض الوقت لتغييرها على نحو يحقق للتغير في الثمن كل اثره.

ويمكن توضيح زيادة مرونة الطلب مع مرور الوقت بالشكل التالي (شكل

١٧):



شكل رقم (١٧)

- و ١ هو ثمن السلعة الذي استمر سائدا فترة طويلة.
- انخفض هذا الثمن فجأة، ولكن بصفة دائمة، ليصبح و ب.
- ط ١: يمثل منحنى الطلب في الفترة التالية على انخفاض الثمن وهو غير مرن.
- ط ٢: منحنى الطلب لو استمر الثمن الجديد لمدة سنتين مثلاً.
- ط ٣: منحنى الطلب لو استمر هذا الثمن لمدة ثلاث سنوات.
- ط ٤: منحنى الطلب لو استمر هذا الثمن الى الابد.

ثانيا: مرونة الطلب بالنسبة للدخل:

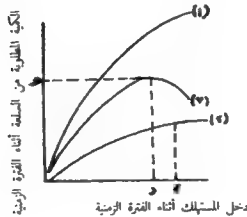
تشير هذه المرونة الى درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في دخل المستهلك.

التغير النسبي في الكمية المطلوبة

وتعرف ان:

التغير النسبي في الدخل

وكما نعرف، تشير زيادة الدخل، بالنسبة لغالبية السلع، زيادة في الكمية المطلوبة. اي ان الدخل والكمية يتغيران في نفس الاتجاه. وعليه تكون العلاقة التي تسبق القيمة العددية لمرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة. وهي تكون زيادة الدخل بعد مستوى معين. فاذا ما رجعنا الى الشكل الذي يبين العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة (انظر شكل ١٨) وجدنا الاتي:



شكل رقم (١٨)
العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة

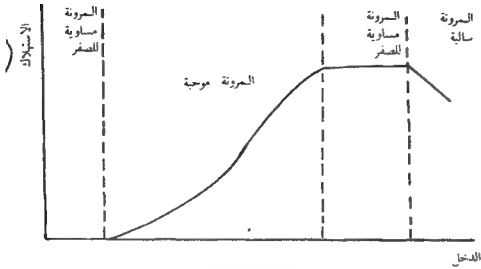
- تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة طالما كان المنحني صاعداً، أي على الجزء الصاعد من المنحنيات (١)، (٢)؛ (٣).

- تكون المرونة مساوية للصفر عندما لا تتأثر الكمية المطلوبة بالتغير في مستوى الدخل، كما هو الحال بالنسبة للجزء الأخير من المنحني (٢).

- وتكون المرونة سالبة على الجزء الهابط من المنحني (٣) حيث تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل.

مؤدى هذا ان مرونة الطلب على سلعة معينة تتغير مع تغيرات الدخل. اذ تختلف درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل من مستوى الى اخر من مستويات الدخل. لنضرب المثل الاتي: اذا كان مستوى دخل المستهلك منخفض جداً فإنه لا ينفق شيئاً من دخله على شراء قمصان حريرية مثلاً. عند هذا المستوى من الدخل تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل مساوية للصفر، فيما يتعلق بالقمصان الحريرية. مع زيادة الدخل قد يصبح المستهلك من القني لدرجة تسمح له بعدم استعمال قمصان من نسيج أردأ وشراء بعض القمصان الحريرية. مع زيادة اخرى في الدخل تزيد الكمية التي يشتريها من هذه السلعة زيادة سريعة حتى يصل الى شراء كل العدد الذي يكفي لاشباع حاجته. وذلك عند مستوى معين من الدخل. بعد ذلك لو زاد الدخل فإن ذلك لا يؤدي الى زيادة الكمية المشتراة وإنما تبقى كما هي. وهنا تعود مرونة الطلب بالنسبة للدخل لتصبح مساوية للصفر. وإذا ما استمر دخله في الزيادة فقد يؤدي ذلك بالمستهلك الى الكف عن استهلاك القمصان الحريرية والاستعاضة عنها بنوع ارقى من القمصان، هنا تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل

وتصبح مرونة الطلب بالنسبة للدخل سالبة. (انظر شكل ١٩).



شكل رقم (١٩)
العلاقة بين الانفاق على سلعة واحدة وبخل المستهلك

كل هذا يبين:

- ان الطلب يستجيب للتغير في دخل المستهلكين.
- ان درجة الاستجابة ليست واحدة بالنسبة لكل السلع، عند زيادة معينة في الدخل:
- فبينما تزيد الكمية المطلوبة من بعض السلع بسرعة وبدرجة كبيرة.
- تزيد الكمية المطلوبة من البعض الآخر ببطء وبدرجة صغيرة.
- انه حتى بالنسبة لسلعة واحدة لا تكون درجة استجابة الكمية المطلوبة

واحدة عند المستويات المختلفة من الدخل.

مرونة الطلب هي التي تقيس هذه الدرجات المختلفة من استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات في الدخل. ونجد في الجدول التالي القيم العددية المختلفة التي يمكن ان تأخذها مرونة الطلب على سلعة معينة بالنسبة للدخل:

الوصف الكلامي	القيمة العددية
تنقص الكمية مع زيادة الدخل تبقى الكمية المطلوبة كما هي مع تغير الدخل	سالبة صفر
تزيد الكمية المطلوبة بنسبة اكبر من نسبة زيادة الدخل	$1 < \text{المرونة} < \text{صفر}$
تزيد الكمية المطلوبة بالتناسب مع زيادة الدخل	الواحد
تزيد الكمية المطلوبة بنسبة اكبر من نسبة زيادة الدخل	$\text{المرونة} < 1$

ويمثل هذا التغير في مدى استجابة الطلب للتغيرات في دخل المستهلك:

- اولاً، واحداً من الاسباب الرئيسية التي تكمن وراء اعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع النشاط المختلفة في الاقتصاد الرأسمالي. اذ تترك الموارد الاقتصادية فرع النشاط الذي تضعف مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها مع زيادة دخل المستهلكين، تترك هذا الفرع للتوجه نحو الفرع التي تصبح فيها هذه المرونة اكبر.

- وهو يمثل، ثانياً، واحداً من الاسباب الرئيسية لوجود صناعات في حالة انكماش وصناعات في حالة توسع.

- فاذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل منخفضة (اي ان الكمية تزيد ببطء مع زيادة الدخل) فان زيادة الطلب على السلعة تكون بطيئة وتعاني الصناعة المنتجة لهذه السلعة من الانكماش.

- اما اذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل كبيرة (اي ان الكمية تزيد كثيرا مع زيادة الدخل) فان زيادة الطلب على السلعة تكون سريعة وتكون الصناعة المنتجة لهذه السلعة في توسع.

ثالثاً: مرونة الطلب بالنسبة لاثمان السلع الاخرى (مرونة التقاطع):

على فرض ثبات ثمن السلعة وبخل المستهلك، تستجيب الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات في اثمان السلع الاخرى. وتقيس مرونة التقاطع درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات في ثمن سلعة اخرى، فهي ان:

$$\text{تساوي} \frac{\text{التغير النسبي في ثمن السلعة ص}}{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة س}}$$

لنرى العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة س والتغير في ثمن السلعة ص. هاتان السلعتان يمكن ان تكونا:

- اما سلعا بديلة او (مقتالسة): هنا يزدى الارتفاع في ثمن السلعة ص الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة س. وكذلك اذا انخفض ثمن السلعة ص نقصت الكمية المطلوبة من السلعة س. في حالة السلع البديلة تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة التقاطع موجبة.

في الحالة القصوى (المرونة تقاطع موجبة) تكون قيمتها مساوية +
مالانهاية وهو ما يعني ان انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضاً
صغيراً يؤثر نقصاً لانتهائي الكبر في الكمية المطلوبة من السلعة س.

- وأما سلعة متكاملة (يكون الطلب على احدهما متصلاً بالطلب على
الآخرى): يؤثر انخفاض ثمن السلعة ص زيادة في الكمية المطلوبة من
السلعة س، والعكس صحيح. في حالة السلع المكملة هذه تكون
العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة التقاطع سالبة. في الحالة
القصوى (المرونة تقاطع سالبة) تكون قيمتها مساوية - ما لانهاية،
وهو ما يعني ان انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضاً صغيراً يؤثر
زيادة متناهية الكبر في الكمية المطلوبة من السلعة س.

- او لا توجد علاقة بين السلعتين في الاستعمال (او توجد بينهما علاقة
ضعيفة جداً): هنا لا يؤثر التغير في ثمن السلعة ص على الكمية
المطلوبة من السلعة س، وتكون المرونة المتقاطعة مساوية للصفر. او
ان يكون لها اثر صغير، وتكون المرونة قريبة من الصفر.

وبصفة عامة نستطيع القول:

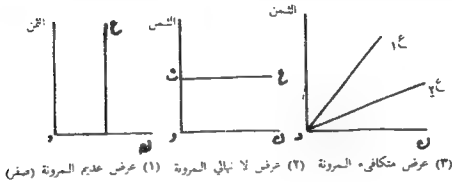
- انه كلما كانت علاقة الاحلال او التكامل وثيقة كلما كبر رد فعل
الكمية لتغير معين في الثمن، وتكون بالتالي القيمة العددية لمرونة
التقاطع اكبر.

- اذا لم يكن للسلعتين الا علاقة ضعيفة احدهما بالآخرى كانت مرونة
التقاطع اقرب الى الصفر.

رابعاً: مرونة العرض:

نستطيع ان نعرض لاستجابة عرض المنتجين للتغيرات في ثمن السلعة بنفس الطريقة التي درسنا بها رد فعل المستهلكين بالنسبة لتغيرات ثمن السلعة.

وتحدد مرونة العرض عند نقطة معينة من منحني العرض بنسبة التغير في الكمية المعروضة الى نسبة التغير في ثمن السلعة. وهي تقيس درجة استجابة الكمية المعروضة لتغيرات الثمن. ويبين شكل ٢٠ ثلاثة حالات لمرونة العرض:



شكل رقم (٢٠)

هذا الشكل يمكن قراءته على النحو التالي:

- ١ - الحالة الاولى حالة عرض لا يستجيب اطلاقاً للتغيرات في الثمن. هنا تكون القيمة العددية للمرونة مساوية للصفر. هذه الحالة توجد عندما يستمر المنتجون في انتاج نفس الكمية ايا كانت الايرادات التي يحصلون عليها.

٢ - في الحالة الثانية تكون مرونة العرض عند الثمن و د لانتهائية. وهي تكون كذلك عند هذا الثمن لان المنتجين لا ينتجون على الاطلاق عند ثمن ادنى (انهم لا يحققون اية ربح عند هذا الثمن مثلاً)، ويكفي ارتفاع صغير في هذا الثمن لاثارة العرض ليصل الى كمية متناهية في الكبر.

٣ - اما الحالة الثالثة فهي حالة يكون فيها العرض متكافئ المرونة. في هذه الحالة يكون منحني العرض خطا مستقيما يخرج من نقطة الاصل ويكون المنحني متكافئ المرونة.

وهذا ويلعب عنصر الزمن دورا هاما - وقد يكون اهم - بالنسبة لمرونة العرض كما هو الحال في شأن مرونة لاطلب.

* * *

في دراستنا لهذه النظرية الاولى لثمن السوق رأينا كيف تتحدد القوتان اللتان يحددان في تفاعلهما، في نظر المدرسة الحدية، الثمن في سوق المنافسة الكاملة، وذلك دون ان نعالج بالتفصيل العوامل التي توجد خلف تحديد كل من الطلب والعرض. ولم نعالج كذلك الكيفية التي نستطيع ان نتوصل بها، من الناحية التحليلية، لكل من منحني الطلب والعرض. سنحاول الان ان نقوم بهذه الدراسة التفصيلية بادئين بسلوك المستهلك.

الفصل الثاني

نظرية سلوك المستهلك (منحنى الطلب)

بالرغم من ان الطلب على السلع كان دائما محل اهتمام مفكري المدرسة التقليدية، الا انهم اتجهوا، بصفة عامة، الى اخذ الطلب كمعطي من وجهة نظر الركائز التي يرتكز عليها. بمعنى اخر، لم يهتم مفكرو المدرسة التقليدية كثيرا بالبحث في الكيفية التي يتحدد بها الطلب على السلع. اذ كان انشغالهم الرئيسي منصبا، في مرحلة التحول الرأسمالي، على جانب عرض السلع، اي على كيفية زيادة المعروض من السلع في السوق، اي على كيفية زيادة الانتاج (تطوير قوى الانتاج) في ظل هذا الشكل الجديد من اشكال التنظيم الاجتماعي لعملية الانتاج والتوزيع.

وقد هذا «كورنو»^(١) حذو مفكري المدرسة التقليدية في اخذ الطلب على السلع كمعطي. وذلك رغم ان نظريته في المنافسة (لتجديد الثمن) تبدأ من

(١) كورنو فيلسوف فرنسي واقتصادي انشغل بالرياضيات وبنى منهجه الفكري على «حساب الاحتمالات». (١٨٠١ - ١٨٧٧).

«قانون الطلب» الذي خصص له الباب الرابع من مؤلفه^(١). وفيه يطرح بدقة، واستخداما للشكل الرياضي، مسألة العلاقة الدالية بين الطلب والثمن. فهو يقتصر على بيان هذه العلاقة والدور الذي تلعبه في تحديد الثمن دون ان يتعرض لتفاصيل الكيفية التي يتحدد بها الطلب على السلع. وقد ذهب كثير من الكتاب المحدثين مذهب كورنو في هذا الشأن^(٢).

وفي اطار المدرسة الحدية حاول اخرون تفسير الطلب على السلع. اي حاولوا تخطي ما هو ظاهر في السوق ويمكن للباحث ان يلاحظه، متمثلا في وجود علاقة بين الطلب على سلعة ما وثمن هذه السلعة في السوق. ولشرح الطلب والكيفية التي يتحدد بها هؤلاء اسئلة خاصة بالاساس الذي يرتكز عليه الطلب على السلع: كيف نشق منحني الطلب؟ لماذا ينحدر منحني الطلب، طلب المستهلك، من اعلى لاسفل نحو اليمين؟ وللتعرف على كيفية تحديد الطلب على السلع يقوم هؤلاء بالنظر في هيكل رغبات المستهلك. اي يبدأ هؤلاء من رغبات المستهلكين، ولكنها الرغبات المزودة بقوة اُشرائية تمكنها من ان تترجم نفسها الى حاجات (بالمعنى الاقتصادي للحاجة). فهم يبحثون اذن في سلوك المستهلكين كاشخاص من قبيل «الرجل الاقتصادي» يسعون الى تحقيق اقصى اشباع ممكن لحاجاتهم. وهنا يبدو لهؤلاء، بصفة مباشرة، وجود نوع من

A. Cournot, Reserches sur les principes mathematiques de la théorie des (١)
richesses, 1838.

- V. K. Dmitriev, Essais économiques: Ricardo, Cournot, Walras, CNRS, انظر:
Paris, 1969, p. 97 et sqq.

- - J. Schumpeter, History of Economic Analysis, p. 954 & sqq.

(٢) مثل جوستاف كاسيل G. Cassel، د. د. ل. مور H.L. Morre. انظر في مساهمة كل منهما في نظرية
الطلب، شومبيتر، المرجع السابق، ص ٨٧٦ (بالنسخة اورو)، ص ١٠٦٦ (بالنسخة لكاسيل).

الصلة بين الطلب ومنفعة السلعة، أي الاستفادة الذاتية التي يحصل عليها المستهلك من حيازته للسلعة. ف وراء الطلب تكمن إذن، بالنسبة لهؤلاء، المنفعة.

في داخل هذه المجموعة من كتاب المدرسة الحديثة يمكن التفرقة بين تيارين:

١ - التيار الأول هو تيار اصحاب فكرة المنفعة القابلة للقياس^(١)، أي المنفعة

كظاهرة يمكن قياسها كمياً. فالمستهلك يستطيع ان يقيس كمية المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك عدد معين من وحدات السلعة التي يقدم على شرائها. في اطار هذا التيار الأول يمكن تمييز اتجاهين:

١ - اتجاه كارل منجر ويوم بافرنك^(٢) اللذان يأخذان المنفعة كحقيقة

نفسانية مستقلة عن كل ملاحظة خارجية وكمية يمكن قياسها على نحو مباشر.

ب - واتجاه الفريد مارشال، الذي يتكلم عن المنفعة ككمية يمكن قياسها، دائماً على نحو غير مباشر. ويمكن قياسها هنا عن طريق الآثار التي تحققها ويمكن ملاحظتها (فالمعنى مثلاً يمكن ان تقاس بمبلغ النقود الذي يكون الفرد مستعداً للتخلي عنه في مقابل الحصول على هذه المتعة).

٢ - اما التيار الثاني فهو تيار اصحاب فكرة المنفعة القابلة للتفضيل^(٣).

(١) Cardinal utility; utilité cardinale

(٢) انظر في التعريف يهذين الكاتبين ما سبق، الفصل الثاني من الباب الأول.

(٣) Ordinal utility; utilité ordinaire

هذا التيار يجد مصادره عند ايدجويرث وباريتو. وقد قبل باريتو في البداية فكرة المنفعة القابلة للقياس. ثم تحول ضدها حوالي علم ١٩٠٠. فهو يرى ان المنفعة غير قابلة للقياس. ولكن الافراد يستطيعون ان يضعوا الدرجات المختلفة من الاشباع المتوقع من حيازة توليفات مختلفة من السلع، ان يضعوا هذه الدرجات في ترتيب (اي درجة اعلى او ادنى من الاخرى) وفقا لسلم تفضيل وحيث. ذلك هو ما يقصد بالحديث عن المنفعة كظاهرة قابلة للتفضيل، اي يمكن التفضيل بين مستويات متفاوتة من المنفعة تعطي درجات متفاوتة من الاشباع (على افتراض ان الفرد يميل الى تفضيل المستويات الاعلى في مقارنتها بالمستويات الادنى. اذ هو يسعى دائما الى تعظيم النتائج التي يحصل عليها). ثم يعمل باريتو على تطوير فكرة المنفعة القابلة للتفضيل باستخدام اداة تحليل كان ايدجويرث قد استخدمها في مجال اخر، هي اداة ما يسمى بخريطة منحنيات السواء او منحنيات عدم الاهتمام^(١). وقد عرفت الفكرة تطورات اخرى على يد W. E. Johnson & E. Slutsky. ولكن نظرية المنفعة القابلة للتفضيل لم يكتمل تطويرها الا بالتحليل الذي قدمه الن وهيكس^(٢).

وسنرى فيما يلي كيف يشرح اصحاب هذين التيارين (تيار المنفعة القابلة للقياس وتيار المنفعة القابلة للتفضيل) سلوك المستهلك ليصلان الى تحديد منحنى الطلب. ولكن لنرى، قبل دراسة هذين التيارين، المنهجية العامة المشتركة بين المجموعتين من الكتاب اصحاب هذين التيارين^(٣):

(١) Indifference curves map; carte des courbes d'indifference

(٢) في مساهمة هؤلاء انظر شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٦٢-١٠.

(٣) انظر مقالهما بعنوان: A Reconsideration of the Theory of Value, Economica, Feb. 1934.

● بالنسبة للمجموعتين، الهدف من التحليل هو شرح سلوك المستهلك، وهو السلوك الذي يحدد، في اعتقادهم، شكل منحني الطلب، أي خصائص هذا المنحني. بمعنى آخر، تسعى المجموعتان إلى توضيح ما يوجد خلف الطلب ويحدد الكمية التي يكون المستهلك على استعداد لشراؤها من كل السلع التي تمثل التوليفة التي يشتريها المستهلك.

● بالنسبة للمجموعتين، يعتبر الشخص الاقتصادي، وهو المستهلك الذي نسعى إلى دراسة سلوكه، من قبيل «الرجل الاقتصادي»، الذي يهدف إلى تحقيق أقصى إشباع لحاجاته. ويتمتع بمعرفة كاملة بظروف السوق التي يشتري منها.

● بالنسبة للمجموعتين، تتمثل الفكرة الأساسية في أن المنفعة توجد خلف الطلب، أي أن المنفعة هي التي تحدد الطلب على السلع؛ فالأفراد يطلبون السلع لأنها نافعة لهم؟ بمعنى أنها تشبع حاجاتهم.

● ترى المجموعتان أن العوامل التي تحدد الكمية المطلوبة من السلعة هي: ثمن السلعة، أثمان السلع الأخرى (التي يشتريها المستهلك)، دخل المستهلك، ذوقه وعاداته وتفضيلاته.

● يتبع أصحاب التيارين منهج التحليل الوحدوي الجزئي، بمعنى أنهم يرون أن هذه العوامل مجتمعة هي التي تحدد الكمية المطلوبة من السلعة. ولكنه لا يمكن دراسة أثر هذه العوامل على الكمية المطلوبة في ذات الوقت. ومن ثم يتم أولاً دراسة أثر العامل الأول على الكمية المطلوبة على افتراض ثبات العوامل الأخرى أي عدم تغير أثرها على

الكمية المطلوبة. ثم يؤخذ العامل الثاني لدراسة اثره على الكمية المطلوبة، مع افتراض ثبات العوامل الاخرى، وهكذا، بالنسبة للعوامل المتبقية. فلا يدرس اثر مجمل العوامل التي تحدد النتيجة دفعة واحدة وانما يؤخذ جزء واحد من هذا العوامل ويدرس على حدة، ثم يؤخذ جزء اخر، فجزء ثالث، وهكذا.

● يتوصل اصحاب التيارين الى الهدف من التحليل عن طريق البحث عن شروط توازن المستهلك. وذلك على افتراض:

- وجود مستوى معين من الدخل النقدي تحت تصرف المستهلك.
- وان المستهلك ينفق كل دخله على شراء عدد معين من السلع الاستهلاكية.

فالمستهلك يأخذ الظروف السائدة في سوق السلع الاستهلاكية التي يريد شرائها، وخاصة اثمان هذه السلع السائدة في السوق، يأخذ هذه الظروف كمعطى، اي كظروف تحددها عوامل خارجة عن ارادته. في ظل هذه الظروف يحاول توزيع دخله على مجموعة السلع الاستهلاكية التي يرغب في شرائها. فاذا كان الافتراض ان المستهلك شخص رشيد (اي يسعى الى الحصول على اكبر نتيجة باقل مجهود) فهو يبحث عن التوزيع الامثل لدخله، اي التوزيع الذي يحقق له اقصى اشباع ممكن. بمعنى اخر يسعى المستهلك الى توزيع دخله الذي ينفقه بين مختلف السلع الاستهلاكية على نحو يحقق له اقصى اشباع اجمالي. في هذه الحالة يقال انه توصل الى التوزيع الامثل لدخله بين السلع التي ينفق دخله على شرائها. ويتحقق التوزيع الامثل عندما لا يؤدي التغيير في نمط الانفاق (اي التغيير في انصبة السلع المختلفة من انفاقه بزيادة

ما ينفق على سلعة ما، ولتكن السلعة 1، او انقاص ما ينفق على سلعة اخرى) الى زيادة في الاشباع الاجمالي للمستهلك. اذا تحقق وضع التوزيع الامثل للدخل بين السلع المختلفة، محققا بذلك اقصى اشباع اجمالي ممكن للمستهلك، يقال ان المستهلك قد وصل الى وضع التوازن^(١).

ومن المهم ان نضيف ان هذا التوزيع (الامثل)، الذي يتحقق في ظل اثمان السلع المختلفة، يبين الكمية التي يطلبها المستهلك من كل من السلع المكونة لتوليفة السلع التي يقوم باستهلاكها عند مستوى الاثمان السائد في السوق. وهذا هو السبب الذي يبحث من اجله اصحاب هذين التيارين عن وضع توازن المستهلك، اذ يمثل الوصول الى هذا التوزيع الامثل، اي الى توازن المستهلك، الوسيلة التي يتحقق بمقتضاها الهدف من التحليل او الدراسة التي يقومون بها، وهو هدف تحديد طلب المستهلك على السلع.

تلك هي المنهجية العامة المشتركة التي يتبعها اصحاب هذين التيارين (تيار المنفعة كظاهرة قابلة للقياس وتيار المنفعة كظاهرة غير قابلة الا للتفضيل)، اللذان يسعيان الى دراسة سلوك المستهلك بقصد التوصل الى نظرية في تحديد الطلب على السلع الاستهلاكية.

تجتمع النظريتان انن على اعتناق هذه المنهجية العامة. ولكنهما يفترقان فيما وراء هذه المنهجية المشتركة. ولكنه افتراق يبدأ مقصودا من اصحاب النظرية الثانية، الذين يرفضون القول بأن المنفعة ظاهرة قابلة للقياس، وينتهي بالتقاء النظريتين بالنسبة للنتيجة التي يتوصل اليها كل منهما. اذ يجد

Equilibrium; équilibre (١)

اصحاب النظرية الثانية انفسهم وقد انتهوا الى نفس النتيجة التي انتهى اليها اصحاب النظرية الاولى (وكائننا يا بدر لا رحنا ولا جئنا!). في مرحلة افتراق النظريتين نجدهما يختلفان:

اولا: بالنسبة لطبيعة المنفعة:

- فالنظرية الاولى تقول بأن المنفعة ظاهرة قابلة للقياس.

- اما النظرية الثانية فتقول بأننا لا تقبل القياس لانها ظاهرة باطنة لا يمكن قياسها، وانما تقبل التفضيل بين مستويات مختلفة من المنفعة.

ثانيا: بالنسبة للادوات الفكرية^(١) المستخدمة:

- فالنظرية الاولى تستخدم فكرتي المنفعة الحدية^(٢) وقانون، المنفعة الحدية المتناقصة^(٣).

- اما النظرية الثانية فتستخدم فكرة خريطة منحنيات عدم الامتصاص (او السواء)^(٤) وهي التي تعكس نمط تفضيل المستهلك بين المستويات

(١) كما انه في نطاق النشاط المادي توجد ادوات تمكنا من القيام بنشاط معين بطريقة افضل (كالمحراث في النشاط الزراعي والقلم في نشاط الكتابة). كذلك في مجال النشاط الفكري - مجال استخلاص المعرفة - توجد ادوات تمكنا من التوصل الى نتائج نظرية معينة، تمكنا من القيام بتحليل للنظري. ولكنها ادوات هي الاخرى فكرية. في كلا المالتين الاداة المستخدمة من صنع الانسان. ويلاحظ في هذا الصدد ان فروع المعرفة الانسانية ليست مستقلة عن بعضها، اذ كثيرا ما تستخدم في فرع من فروع المعرفة ادوات تحليل خلقت واستخدمت في فرع اخر.

(٢) Marginal Utility; utilité marginale

(٣) Law of decreasing marginal utility; la loi de l'utilité marginale décroissante

(٤) Indifference curves map; la carte des courbes d'indifférence

المختلفة من المنفعة التي تعطيها له المجموعات المختلفة من السلع التي يشتريها، وفكرة المعدل الحدي للاستبدال^(١).

لنرى الآن كيف يتوصل كل من هذين التيارين الى تحقيق هدفه من تحليل سلوك المستهلك.

١ . سلوك المستهلك وتحديد الطلب وفقا لنظرية المنفعة القابلة للقياس

يتعلق الامر، كما قلنا من قبل، بتحليل سلوك الوحدة الاستهلاكية بقصد التوصل الى تحديد الطلب. هنا يفترض ان للمستهلك دخل نقدي معين (اي دخل يتمثل في مبلغ من النقود). لنرمز لهذا الدخل بالحرف د. كما يفترض ان المستهلك يتفق هذا الدخل على شراء السلع الاستهلاكية. هذا المستهلك يواجه بالشروط السائدة في السوق التي تحدد اثمان تشكيلة السلع التي يريد الحصول عليها، ولتتكون هذه التشكيلة من السلع ا، ب، ج، ... ن. وعليه يمكن ان نرمز لاثمان هذه التشكيلة على النحو التالي ث ا، ث ب، ث ج، ... ث ن، باعتبار ان الحرف ث يرمز لكلمة الثمن. وعلى افتراض ان المستهلك شخص رشيد يفترض انه يريد اتفاق كل دخله على نحو يعطيه اقصى اشباع ممكن. ويعبر عن الكمية الذاتية التي يريد الفرد تعظيمها (اي جعلها اكبر ما يمكن) باصطلاح المنفعة. هذه المنفعة يمكن قياسها بوحدات القياس الكمي، اي يمكن الحديث عن وحدة او اثنين او ثلاثة، او... من المنفعة يحصل عليها المستهلك من استهلاك وحدة من وحدات سلعة معينة. (اي يمكن القول، وفقا لهذا التصور للمنفعة ان استهلاك

(١) Marginal rate of substitution; le taux marginal de substitution

رغيف من الخبز مثلا يعطي مستهلك معين ٢ وحدات من المنفعة او اكثر او اقل على حسب الاحوال).

للوصول الى تحديد طلب هذا المستهلك تستخدم بعض الافكار كالبوات للتحليل. هذه الافكار هي فكرة المنفعة الحدية وفكرة ما يسمونه «بقانون» المنفعة الحدية المتناقصة. لنرى هذه الافكار عن قرب.

١ - البوات الفكرية:

المنفعة الكلية والمنفعة الحدية: لنفترض ان مستهلك معين يستهلك الكمية التي نرمز لها بالحرف ك من السلعة ١ خلال فترة زمنية معينة ولتكن اسبوعا. باستهلاكه لهذه الكمية من السلعة يحصل على كمية من المنفعة تمثل الاشباع الكلي الذي يتحقق له من هذه الكمية من السلعة. هذه الكمية من المنفعة تسمى **المنفعة الكلية**، ولنرمز لها بالرمز م ج.

اذا تبين المستهلك ان الكمية ك التي اشترها من السلعة لا تشبع حاجاته اشباعا كاملا، وافترضنا انه اشترى وحدة اضافية من السلعة ١، فان الكمية الكلية التي اشترها من السلعة تبغ مساوية لـ ك + ١ وتصبح المنفعة الكلية التي يحصل عليها اكبر من م ج ١. **الاضافة الى المنفعة الكلية الناجمة عن استهلاك وحدة اضافية من السلعة تسمى المنفعة الحدية.** وبصفة عامة، تمثل المنفعة الحدية في المنفعة المضافة الى المنفعة الكلية بسبب زيادة الكمية المستهلكة بوحدة واحدة من السلعة. **المنفعة الحدية هي اذن منفعة الوحدة الاخيرة من الوحدات المستهلكة من السلعة، هي منفعة الوحدة التي توجد على الحد بين الاستمرار في زيادة الكمية المستهلكة والتوقف عن هذا الاستمرار.**

لفترض تناقص المنفعة الحدية: باستهلاك وحدة أولى من السلعة يحصل المستهلك على كمية معينة من المنفعة. اذا قام المستهلك باستهلاك وحدة ثانية من السلعة تزيد المنفعة الكلية التي يحصل عليها. ماذا يحدث اذا ما قام المستهلك باستهلاك وحدة ثالثة ووحدة رابعة من نفس السلعة؟ للإجابة على هذا السؤال يقدم اصحاب نظرية المنفعة القابلة للقياس الافتراض التالي الذي يطلقون عليه اسم قانون: بالنسبة للمستهلك الفرد، تتناقص المنفعة التي يحصل عليها من كل وحدة من وحدات السلعة التي يستهلكها على التوالي كلما زادت الكمية التي يستهلكها من هذه السلعة. وذلك على افتراض بقاء استهلاكه من كل السلع الأخرى على حاله. ذلك هو الفرض الخاص بالمنفعة الحدية المتناقصة. ويمكن التعبير عن هذا الفرض بطريقة أخرى بالقول بأن المنفعة الكلية المستمدة من استهلاك السلعة تتزايد مع زيادة الكمية المستهلكة منها وانما هي تتزايد بمعدل متناقص. أي ان سرعة تزايد المنفعة الكلية تتناقص كلما زادت الكمية المستهلكة من السلعة: المنفعة الكلية تتزايد ولكن المنفعة الحدية تتناقص. فاذا رمزنا للمنفعة الحدية للسلعة ١ بالرمز Δ ح، ورمزنا للزيادة في الكمية المستهلكة من هذه السلعة بالرمز Δ ك (ونلك لان الحرف Δ من اللغة اليونانية يستخدم رياضيا للتعبير عن الزيادة في أية كمية)، ورمزنا للزيادة في المنفعة الكلية للسلعة ١ بالرمز Δ م ج ١، نصل الى العلاقة التالية:

$$\frac{\Delta \text{ م ج } ١}{\Delta \text{ ك } ١} = ١ \text{ ح } ١$$

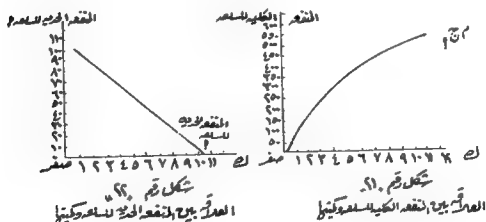
Δ ك ١ ، أي ان المنفعة الحدية للسلعة ١ تساوي الزيادة في المنفعة الكلية للسلعة ١ مقسومة على الزيادة في الكمية المستهلكة منها. واليك المثال الاتي الذي يوضح الفكرة التي يريد التعبير عنها اصحاب فكرة تناقص المنفعة الحدية: اذا افترضنا شخصا جائعا، وافترضنا انه يشبع جوعه بتناول الخبز. ووجد امامه عددا من الارغفة. وبدأ بالتهام الرغبة الاول ثم الثاني. وبعد الرغبة

الثاني بدأ يقلل من حدة التهامه للرغيف الثالث. ثم انتهى بتباطؤ في اقتضام الرغيف الرابع. واخيرا نجده يكف عن أكل الخبز. إذ ان الرغيف الخامس لم يعد فقط غير مجلب للمنفعة وإنما قد يكون مصدرا لآلم يصيب المعدة. فإذا تصورنا ان شدة الجوع تجعل للرغيف الاول منفعة كبيرة بالنسبة لهذا الشخص، ولتكن ٥ وحدات من المنفعة، كان للرغيف الثاني نفس القدر من المنفعة إذ لا يزال جوعه شديدا. ثم تبدأ منفعة الرغيف الثالث في التناقص بعد ان اشبع جوعه لدرجة ما، ولتكن ٣ وحدات منفعة، ويزداد تناقص وحدة الرغيف الرابع لتصل الى وحدة واحدة من المنفعة. بعده يكف عن تناول المزيد من الارغفة. وهكذا تتزايد المنفعة الكلية مع زيادة الكمية المستهلكة من الخبز (إذ تكون المنفعة الكلية مساوية لـ ٥ بعد التهام الرغيف الاول و ١٠ بعد التهام الرغيف الثاني و ١٣ بعد اكل الرغيف الثالث و ١٤ بعد اكله للرغيف الرابع)، إلا ان منفعة الوحدة الأخيرة تبدأ في التناقص ابتداءً من الرغيف الثالث (فهي مساوية لـ ٥ إذا ما استهلك رغيفين، و ٣ عند استهلاك ثلاثة ارغفة و ١ إذا ما استهلك أربعة ارغفة). وبعد الرغيف الرابع تصبح المنفعة الحدية للخبز بالنسبة لهذا الشخص مساوية للصفر، ويصبح الخبز بالتالي عديم القيمة بالنسبة لهذا الفرد، ويكف عن استهلاكه^(١).

(١) ونلاحظ هنا ان هذا التحليل يجرى من عنصر الزمن. أي يتجاهل ان الرغيف الخامس الذي يكون عديم المنفعة لشخصنا الجائع بعد تناوله لاربعة ارغفة يظل مصدرا لمنفعة قد تكون كبيرة تظهر عندما يعاود الجوع نفس الشخص بعد مرور فترة من الوقت. ولهذا يقال ان مثل هذا التحليل يتجاهل عنصر الزمن، هو تحليل ساكن او استاتيكي. ومن ثم تكون صحة افتراض تناقص المنفعة الحدية محدودة بافتراض آخر ضمني، هو افتراض غياب عنصر الزمن. كما نلاحظ ان هذا التحليل يتجاهل النظر الى المنفعة من وجهة نظر المجتمع. إذ في الوقت الذي يصبح فيه الرغيف الخامس عديم المنفعة بالنسبة لشخصنا هذا يكون هذا الرغيف ذا نفع كبير لأشخاص آخرين. يمانون الجوع طالما كان تركيب المجتمع يقوم على تجاور من يأكلون ومن لا يقدرون، رغم ما يبذلون من جهد، على اشباع حاجتهم للطعام. ولكن هذه مسالة أخرى ترتبط بقيام كل التحليل الحدي على تجاهل الفروق الكيفية بين فئات المجتمع والاعتصار على الفروق الكمية، وهي مسالة ستعود اليها، مع مسائل أخرى، عند نقد النظرية الحدية.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الكمية المستهلكة والمنفعة الكلية والمنفعة الحدية في شكل جدولي يتضمن جداول المنفعة الكلية والمنفعة الحدية. كما يمكن ترجمة هذه الجداول الى اشكال بيانية تبين هذه العلاقة.

المنفعة الحدية	المنفعة الكلية	الكمية (ك)
١٠٠	صفر	صفر
٩٠	١٠٠	١
٨٠	١٩٠	٢
٧٠	٢٦٠	٣
٦٠	٣٢٠	٤
٥٠	٣٦٠	٥
٤٠	٣٩٠	٦
٣٠	٤٠٠	٧
٢٠	٤٠٤	٨
١٠	٤٠٥	٩
صفر	٤٠٥	١٠
		١١



ب . كيف يتم التوصل الى منحني الطلب؟

ابتداءً من فكرتي المنفعة الحدية وقانون تناقص المنفعة الحدية يبدأ اصحاب نظرية المنفعة القابلة للقياس في محاولة التوصل الى منحني الطلب الذي يمثل العلاقة بين الكمية التي يكون المستهلك علي استعداد لشراؤها و ثمن السلعة، وذلك على فرض ثبات العوامل الاخرى التي تشترك مع ثمن السلعة في تحديد الكمية (وهي دخل المستهلك ، اثمان السلع الاخرى التي يشتريها و ذوقه وعاداته).

لنأخذ سلعة استهلاكية معينة، ولتكن السلعة ١. ولنفترض ان ثمن الوحدة من هذه السلعة في السوق ٣ قروش. ولنفترض كذلك ان الوحدة الواحدة من النقود (القرش) لها في نظر المستهلك، وحدة منفعة. ونفترض اخيرا ان منفعة وحدات النقود تظل ثابتة لا تتغير. لكي يحصل المستهلك على وحدة من وحدات السلعة لا بد ان يتخلى في مقابلها عن ٦ وحدات من منفعة النقود. كم وحدة من وحدات السلعة يشتريها المستهلك؟ وفقا لافتراض تناقص المنفعة الحدية:

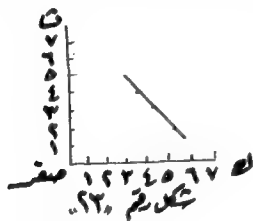
الوحدة الأولى من السلسلة تحيط به	١٥ وحدة منفعة ويتخطى في مقابلها عن ٦ وحدات منفعة تقود
~ الثانية ~	~ ١٢ ~ ~ ~ ~ ~ ٦ ~ ~ ~ ~ ~
~ الثالثة ~	~ ٩ ~ ~ ~ ~ ~ ٦ ~ ~ ~ ~ ~
~ الرابعة ~	~ ٨ ~ ~ ~ ~ ~ ٦ ~ ~ ~ ~ ~
~ الخامسة ~	~ ٦ ~ ~ ~ ~ ~ ٦ ~ ~ ~ ~ ~

عندما تتساوى منفعة الوحدة الأخيرة (الخامسة في مثلنا هذا) مع منفعة وحدات النقود التي يدفعها كثرمن لوحدة السلعة يكف المستهلك عن الاستمرار في زيادة الكمية المشتراة. ويقف عند الوحدة الخامسة. ويتحدد

هذا القول يمكن التعبير عنه رقميا في جدول سبق ان تعرفنا عليه يسمى جدول الطلب الفردي:

الكمية	الثمن
٤	٤
٥	٣
٦	٢

وهو جدول يمكن ترجمته بيانيا في شكل منحنى الطلب الفردي:



منحنى طلب المستهلك الفردي

وهكذا يسعى المستهلك، عند انفاقه لدخله النقدي على شراء مجموعة من السلع الاستهلاكية، الى تعظيم المنفعة التي تعود عليه من شراء كل سلعة بالنسبة لما يضحي به من وحدات النقود، معظما بالتالي المنفعة الكلية التي يحصل عليها من شراء كل السلع. ويكون ذلك بمساواة المنافع الحدية للسلع بالنسبة لوحد النقود التي هي وحدة تكوين ثمن كل من السلع التي يشتريها. ويتحقق له ذلك في وضع توازن يتحدد شرطه الشكلي يتساوى نسب المنفعة الحدية لكل سلعة الى ثمنها، لكل السلع التي يشتريها، مع نسبة المنفعة الحدية للنقود الى ثمنها. هذا الشرط يمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$\frac{1 \text{ ح م}}{1 \text{ ث}} = \frac{2 \text{ ح م}}{2 \text{ ث}} = \dots = \frac{ن \text{ ح م}}{ن \text{ ث}} = \frac{ق \text{ ح م}}{ق \text{ ث}}$$

حيث ح م 1، ح م 2، ... ح م ن ترمز للمنفعة الحدية للسلع 1، 2، ... ن، وترمز ث 1، ث 2، ... ث ن لاثمان هذه السلع. وترمز م ح ق للمنفعة الحدية للنقود و ث ق لثمن النقود. وبما ان ثمن النقود هو الوحدة النقدية فان:

$$1 \text{ ح م} = \frac{ق \text{ ح م}}{1} = \frac{ق \text{ ح م}}{ق \text{ ث}}$$

وعليه يصبح الشرط الشكلي لتوازن المستهلك وفقا لنظرية المنفعة القابلة للقياس هو الاتي:

$$1 \text{ ح م} = \frac{2 \text{ ح م}}{2 \text{ ث}} = \dots = \frac{ن \text{ ح م}}{ن \text{ ث}} = \frac{ق \text{ ح م}}{ق \text{ ث}}$$

٢ - سلوك المستهلك وتحديد الطلب وفقا لنظرية المنفعة القابلة للتفضيل

تطلب السلع بواسطة الافراد لاستهلاكها لان لها منفعة. فالمنفعة هي التي تدفع الى الطلب. ولكن المنفعة لا يمكن قياسها. وإنما يمكن التفضيل بين مستويات مختلفة من المنفعة. فالمستهلك يستطيع ان يقرر انه يفضل المجموعة الاولى من السلعتين أ، ب (المكونة من خمس وحدات من السلعة ١ و ٧ من وحدات من السلعة ب، مثلاً) عن المجموعة الثانية من نفس السلعتين (المكونة من ٣ وحدات من السلعة ١ و ١٠ وحدات من السلعة أ) دون ان يحدد المنفعة المستمدة من كل من هاتين المجموعتين بقيمة رقمية، اي دون ان يحدد ان المجموعة الاولى اعطته ١٠ او ١٢ وحدة من وحدات المنفعة، مثلاً.

وفي نظر اصحاب هذا التيار الثاني يوجد لكل مستهلك سلم للتفضيل بين السلع المختلفة (وينبع من عاداته الاستهلاكية وذوقه وغيرها من العوامل التي تحدد ميوله الاستهلاكية). هذا السلم هو الذي يحدد كيفيا تشكيلة السلع التي يرغب في استهلاكها. اذا تحددت هذه التشكيلة كيفيا (اي اذا تحدد نوع السلع التي يرغب في استهلاكها) فكيف تتحدد الكمية التي تشتري من كل من هذه السلع؟

للإجابة على هذا السؤال، يبحث اصحاب نظرية المنفعة القابلة للتفضيل عن توازن المستهلك مستخدمين بعض الالات الفكرية. لنرى:

اولا، هذه الالات الفكرية.

وثانيا، كيف يتم التوصل الى توازن المستهلك.

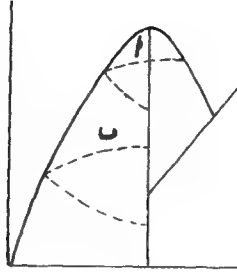
١ - الأدوات الفكرية:

تتمثل هذه الأدوات في خريطة منحنيات عدم الاهتمام وفكرة المعدل الحدي للاستبدال. لنرى هاتين الأدوات بشيء من التفصيل.

خريطة منحنيات عدم الاهتمام: الامر يتعلق بأداة فكرية تم خلقها خارج نطاق علم الاقتصاد السياسي، (في الجغرافيا والجيولوجيا). وهي خطوط المستويات^(١) التي تستخدم لقياس ارتفاع المسطحات المرتفعة (الجبال مثلا) بالنسبة لسطح البحر، على ان يربط كل خط بين النقاط المرتفعة (الجبال مثلا) بالنسبة لسطح البحر، على ان يربط كل خط بين النقاط المختلفة التي توجد على نفس الارتفاع بالنسبة لسطح البحر. والشكل يبين هذه الفكرة بالنسبة لجبل مخروطي الشكل اخذنا منه مقطعا رأسيا لبيان النقاط المختلفة من الجبل التي لها نفس الارتفاع من سطح البحر ومقارنتها بمجموعة اخرى من النقاط ذات ارتفاع مختلف عن المجموعة الاولى:

فاذا ما تصورنا عددا كبيرا من المقاطع الافقية بالنسبة لمستويات مختلفة من الارتفاع لجبل مخروطي الشكل حصلنا على عدد من الدوائر تمثل خطوط المستويات تعبر عن المستويات المختلفة من الارتفاع، ويتكون كل خط دائري من مجموعة من النقاط لها نفس الارتفاع بالنسبة لسطح البحر، وتضيق الدائرة كلما ابتعدنا عن قاعدة الجبل اتجاها نحو قمته. فاذا ما نظرنا الى هذه المقاطع من عل كان لدينا الشكل التالي:

(١) Contour lines; lignes de niveau

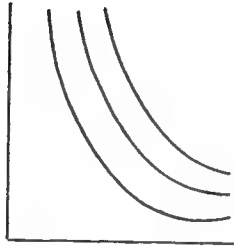


شكل رقم (٢٤)

● كل النقاط على الخط 1 لها نفس الارتفاع بالنسبة لسطح البحر.

● النقاط الموجودة على الخط 1 على ارتفاع اكبر من تلك الموجودة على الخط ب، بالنسبة لسطح البحر.

فإذا ما اقتصرنا على عدد محدود من هذه الخطوط الدائرية، وليكن ثلاثة او اربعة خطوط واقتصرنا في تقديمها بيانيا على الاجزاء الملاصقة للمحورين (الافقي والرأسي) حصلنا على عدد من المنحنيات يمثل كل منها عددا من النقاط على نفس المستوى، ويمثل كل منحنى مستوى من الارتفاع اعلى من المستوى الذي يمثله المنحنى الموجود على ساره، كما يظهر من الرسم التالي:



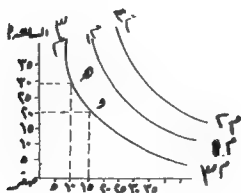
شكل رقم (٢٦)
خريطة منحنيات السواء

وقد استعار احد الكتاب الاقتصاديين الانجليز، ويدعى ايدجويرث (في ١٨٨١) هذه الاداة لاستخدامها في تحليل خاص بالتجارة الخارجية (وايدجويرث كان ممن قبلوا فكرة المنفعة القابلة للقياس). واخذها باريثو ليعبر عن سلم تفضيل المستهلك، اي عن المستويات المختلفة من الاشباع التي يحصل عليها من مجموعات مختلفة من السلع الاستهلاكية. وانما بأخذ سلعتين بديلتين. لنرى كيف يكون هذا الاستخدام.

لنفترض ان الامر يتعلق بسلعتين يستهلكهما المستهلك، وان كلا من هاتين السلعتين يمثل بديلا كاملا للسلعة الاخرى (وليكن الغاز والكهرباء بالنسبة للاستعمال المنزلي)، وان كلا من هاتين السلعتين قابلة للتجزئة الى وحدات صغيرة، يمكننا ان نتوصل الى مجموعات مختلفة من السلعتين تعطي للمستهلك نفس المستوى من الاشباع: المجموعة الاولى تتكون مثلا من ٢٠

وحدة من السلعة الاولى و١٠ وحدة من السلعة الثانية، وتتكون المجموعة الثانية من ٢٠ وحدة من السلعة الاولى و١٥ وحدة من السلعة الثانية. فاذا اعطته كل من المجموعتين نفس درجة الاشباع فيستوي عنده ان يحصل على المجموعة الاولى او على المجموعة الثانية. فهو بين المجموعتين سواء. بعبارة اخرى هو لا يهتم ان حصل على المجموعة الاولى دون الثانية او حصل على الثانية دون الاولى. من هنا جاءت تسمية المنحنيات الممثلة لهذه المجموعات باسم منحنيات السواء او عدم الاهتمام.

هذا الوضع نجده ممثلا في الشكل على المنحني الاوسط، م، المجموعة الاولى تمثلها النقطة هـ، وتتكون من ٣٠ وحدة من السلعة أ، ١٠ وحدات من السلعة ب. والمجموعة الثانية تمثلها النقطة و، وتتكون من ٢٠ وحدة من السلعة أ، ١٥ وحدة من السلعة ب. وهما يعطيان نفس المستوى من الاشباع. وكذلك كل المجموعات الممثلة بنقاط تقع على نفس المنحني، اي المنحني م.



شكل رقم (٢٧)

وينفس الطريقة يمكن ان نرى منحنيًا ثانيًا، المنحني م٣ مثلاً، على يمين المنحني م١، يبين المجموعات البديلة من السلعتين التي تعطي للمستهلك مستوى اعلى من الاشباع. كما يمكن ان نرى منحنا ثالثًا، المنحني م٣ على يسار المنحني م١، يبين المجموعات البديلة من السلعتين التي تعطي للمستهلك مستوى ادنى من الاشباع.

على هذا النحو يمكن التوصل الى عدد من المنحنيات نرى منها:

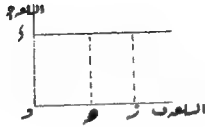
- ان النقاط المختلفة الموجودة على نفس المنحني (ممثلة لمجموعات مختلفة من السلعتين) تعطي نفس مستوى الاشباع.

- وان المنحني الابعد عن نقطة الاصل (الصفر) يمثل مستوى من الاشباع اعلى من المستوى الذي يمثله المنحني الاقرب من نقطة الاصل.

- ومن ثم يمكن ان نحظى بمجموعة من المنحنيات تعكس سلم تفضيل المستهلك بالنسبة لهاتين السلعتين. هذه المجموعة هي التي تسمى **بفريطة منحنيات عدم الاهتمام (او السواء)**.

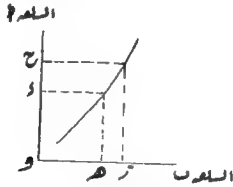
وتتميز منحنيات عدم الاهتمام بعدد من الخصائص لا يمكن فهمها الا في ضوء ما قلناه بالنسبة للمصدر الذي استمدت منه هذه الاداة التحليلية. هذه الخصائص هي:

١ - ان هذه المنحنيات تنحدر من اعلى لاسفل نحو اليمين. فاذا لم تكن كذلك فانها ستكون:



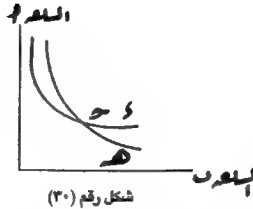
شكل رقم (٢٨)

- إما افقية، وهو ما يعني ان المستهلك سيكون سواء بين المجموع (ود + وهـ) والمجموعة (ود - وز). وهو ما ليس بالمنطقي لانه يفضل المجموعة الثانية التي تحتوي على نفس الكمية من السلعة ١ وكمية اكبر من السلعة ب. (انظر شكل رقم ٢٨).



شكل رقم (٢٩)

- او صاعدة من اليسار نحو اليمين، وهو ما يعني ان المستهلك يعتبر ان المجموعة (ود + وهـ) تعطي نفس مستوى الاشباع الذي تعطيه المجموعة (وح + وز). وهو ما ليس بالصحيح كما يبدو على الشكل رقم (٢٩).
ب - منحنيات عدم الاهتمام لا تتقاطع، والا:
- مثلت النقطة التي توجد على منحنى ابعد من نقطة الاصل (ابعد من و)، وهي النقطة د، مستوى اشباع ادنى مما تعطيه المجموعة من السلعتين المثلثة بنقطة على منحنى ادنى من نقطة الاصل (النقطة هـ).

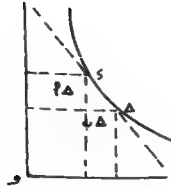


● المنحنيات لا تتقاطع، والا كان مستويان مختلفان ومتساويين عند نقطة معينة، ولتكن النقطة حـ. كيف يكونا مختلفين ومتساويين في نفس الوقت؟ (انظر شكل رقم ٣٠).

ح - منحنيات عدم الاهتمام مقعرة بالنسبة لنقطة الاصل. هذا الشكل يتضمن ان الدلالة الحدية لسلعة معبرا عنها بوحدات من سلعة اخرى تتناقص تدريجيا مع زيادة عدد وحدات السلعة الاولى: نعرف ان المستهلك على استعداد للتخلي عن كمية من السلعة ١ في مقابل الحصول على كمية من السلعة ب، اذ الفرض ان السلعتين بديلتان في الاستعمال بصفة كاملة.

لكي يبقى على نفس منحنى عدم الاهتمام تنقص الكمية من السلعة ١ التي يقبل المستهلك التخلي عنها في مقابل كمية اضافية من السلعة ب. وذلك مع تناقص ما تحت تصرفه من السلعة ١ وتزايد ما تحت تصرفه من السلعة ب. ومن ثم تزيد الكمية من ب التي يكون المستهلك على استعداد لقبولها بدلا من وحدة واحدة من السلعة ١ كلما اتجهنا على نفس المنحنى من اعلى الى اسفل.

هذه الكمية من السلعة ١ اللازمة لتعويض المستهلك عن وحدة واحدة من



شكل رقم (٣١)

السلعة ب تسمى للمعدل الحدي للاستبدال من أ الى ب. وهكذا نتوصل الى الاداة التحليلية الثانية لاصحاب تيار المنفعة القابلة للتفضيل. هذا المعدل الحدي للاستبدال يمكن تعريفه بصفة عامة بأنه العدد من وحدات سلعة معينة الذي يكون المستهلك مستعدا للتخلي عنه في مقابل وحدة اضافية من سلعة اخرى في سبيل استبقاء نفس المستوى الذي يحصل عليه من استهلاك السلعتين. ويمكن التعبير عنه كما يلي:

المعدل الحدي لاستبدال السلعة أ بالسلعة ب = $\frac{\text{التغير في ب}}{\text{التغير في أ}}$ او ما

$$\text{يمكن ان يرمز له بـ } \Delta \text{ ب } \Delta \text{ ب } = \frac{\Delta \text{ ب}}{\Delta \text{ أ}} \quad (١)$$

(١) هندسيا، $\Delta \text{ ب}$ = ميل المنحني عند النقطة د (على افتراض ان التغير متناه في الصفر $\Delta \text{ أ}$) يمكن اعتبار المنحني د د كخط مستقيم). وبما ان ميل المنحني د د هو ميل المماس للنقطة د فان ميل المماس يمثل مقياس المعدل الحدي للاستبدال بين السلعتين عند النقطة د.

تلك هي الأدوات التحليلية لأصحاب نظرية سلوك المستهلك على أساس أن المنفعة قابلة للتفضيل: خريطة منحنيات عدم الاهتمام وفكرة المعدل الحدي للاستبدال. استخداما لهاتين الأدواتين يسعى أصحاب النظرية إلى تحديد طلب المستهلك من خلال التوصل إلى توازن المستهلك.

ب - التوصل إلى توازن المستهلك:

للتوصل إلى توازن المستهلك الذي يتم عن طريقه التعرف على كيفية تحديد طلب المستهلك، يبدأ أصحاب نظرية المنفعة القابلة للتفضيل من عدد من الفروض:

- نفترض أولاً أننا بصدد مستهلك فرد لا يمثل طلبه على السلع التي يرغب في شرائها إلا جزءاً صغيراً للغاية من إجمالي الطلب على هذه السلع.

- هذا المستهلك يحتكم على دخل نقدي معين وينفقه كله على الاستهلاك.

- نفترض ثالثاً أن المستهلك له خريطة منحنيات عدم اهتمام تعكس تفضيله بعيداً عن شروط السوق وتحدد كيفية السلع التي يرغب في استهلاكها.

- نفترض أخيراً أن وحدات السلع التي يرغب المستهلك في شرائها متجانسة وأن كلا منها بديل للآخر وأنها قابلة للتجزئة.

على أساس هذه الفروض يسعى أصحاب النظرية إلى تحديد الكمية التي يشتريها المستهلك من السلعتين عن طريق التوصل إلى وضع توازن المستهلك. يتم ذلك على خطوتين:

الخطوة الاولى: تتمثل في مواجهة سلم تفضيل المستهلك (الذي تعبر عنه خريطة منحنيات عدم الاهتمام) بالشروط السائدة في السوق والمتمثلة في اثمان السلع، وذلك على فرض وجود الدخل النقدي المحدد للانفاق. تلاقي سلم تفضيل المستهلك مع الشروط الاقتصادية (المتمثلة في دخله النقدي واثمان السلع السائدة في السوق) يحدد للمستهلك المجال الذي يستطيع في اطاره ان يتصرف باختيار مجموعة من المجموعات المتاحة من السلعتين. بمعنى اخر، هذا التلاقي يحدد له حقل الامكانيات المتاحة امامه متمثلة في عدد من مجموعات السلعتين يستطيع ان يختار من بينها. بمعنى ثالث، اذا ترتب على سلم تفضيله تحديد نوع السلع التي يرغب في شرائها، فابتداءً مما تحت تصرفه من دخل نقدي تحدد الاثمان السائدة في السوق اقصى ما يمكن ان يحصل عليه من السلعتين. وفي حدود هذا الحد الاقصى يمكن له ان يختار. حقل الامكانيات هذا يتحدد بما يسمى بـ **خط الثمن** او **خط ميزانية المستهلك** او **خط الامكانيات**. كما يظهر من الرسم رقم ٣٣.

اذا ما تحدد حقل الامكانيات المكون من عدد كبير من المجموعات من السلعتين فأي مجموعة من هذه المجموعات يختار؟ هذا ما تبينه الخطوة الثانية.

الخطوة الثانية: تتمثل في قيام المستهلك باختيار مجموعة من السلعتين من المجموعات التي تقع في داخل حقل امكانياته:

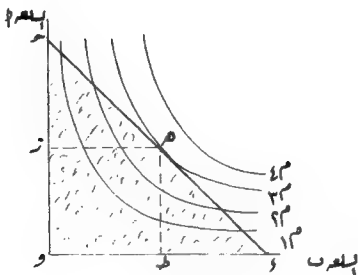
- فهو لا بد ان يختار مجموعة تدخل في داخل حقل امكانياته.

- وبما انه شخص رشيد فلا بد ان يختار المجموعة التي تقع في داخل

حقل امكانياته وتعطيه في نفس الوقت اقصى اشباع ممكن (اي

اعلى مستوى من مستويات الاشباع).

- هذه المجموعة يمثلها بالضرورة النقطة التي تقع في نفس الوقت على خط الثمن وعلى المنحني الذي يمثل أعلى مستوى اشباع ممكن. كما يتضح من الشكل رقم ٣٢.



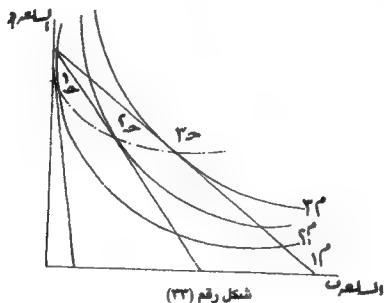
شكل رقم (٣٢)

- خط الثمن يمثل مستقيم حد د.
- للتوصل الى هذا الخط نفترض اولاً ان المشتري ينفق كل دخله على شراء السلعة ١ وثمن الوحدة منها هو ث. في هذا الفرض يشتري الكمية و حد من السلعة ١. ولو افترضنا ثانياً انه ينفق كل دخله على شراء السلعة ب، وثمن الوحدة منها ث فإنه يشتطيع ان يحصل على الكمية و د منها.
- هذا الخط يحدد حقل المناورة للمستهلك (ممثلاً بالمساحة و د حد المظلة على الرسم). فهو يستطيع شراء أي مجموعة من السلعتين ممثلة بنقطة تقع على هذا الخط او في داخل المنطقة و د حد. ولكنه يختار المجموعة التي تعطي له اكبر اشباع ممكن، أي تقع على أعلى منحني عدم اهتمام يقع في داخل حقل الامكانيات. هذه المجموعة يحددها وضع توازن المستهلك.
- ه هي نقطة التوازن، نقطة التقاء خط الامكانيات مع المنحني م ٣.
- المجموعة (و ز من السلعة ١ + و ط من السلعة ب) هي التي تعطي المستهلك اقصى اشباع ابتداءً من سلم تفضيله وفي ظل الشروط الاقتصادية المكونة من دخله النقدي واثمان السلع. ويمثل طلب المستهلك في الكمية وز من السلعة ١ والكمية و ط من السلعة ب.

الشرط الشكلي لتوازن المستهلك يتضمن في علاقة التساوي بين ميل خط الثمن (وهو يساوي ميل المنحني) والميل الحدي للاستبدال بين السلعتين ونسبة ثمنهما، أي:

$$\text{ميل خط الثمن} = \text{الميل الحدي للاستبدال بين السلعتين أي } \Delta = \frac{\Delta \text{ ث ب}}{\Delta \text{ ث ١}} = \frac{\Delta \text{ ث ١}}{\Delta \text{ ث ب}}$$

ماذا يحدث لو تغير ثمن إحدى السلعتين، وليكن ث ب ؟ على افتراض بقاء ثمن السلعة الأخرى، ث ١ ، ودخل المستهلك على حالهما يترقب، على انخفاض ثمن السلعة ب انتقال خط الثمن على نحو يوسع من حقل الامكانيات ويجعل من الممكن ان يتحقق وضع توازن جديد يكون على منحني عدم اهتمام يمثل مستوى اعلى من الاشباع. كما يتضح من الرسم رقم ٣٣.



شكل رقم (٣٣)

- ح ١ هي نقطة التوازن التي تمثل المجموعة من السلعتين أ، ب عندما كان ثمن السلعة ١ هو ث ١ وثمن السلعة ب هو ث ١ (على فرض ثبات دخل المستهلك).

- ح. ٢ هي نقطة توازن جديدة على منحني عدم اهتمام أبعد من نقطة الأصل هو المنحني م ٢. وهي تمثل مجموعة جديدة تشتري عندما ينخفض ثمن السلعة ب ويصبح ث ب٢ (مع بقاء ثمن السلعة ١ وبخل المستهلك على حالهما).
- ح. ٣ نقطة توازن ثالثة على المنحني م ٣ الذي يبعد أكثر عن نقطة الأصل (و). وهي نقطة توجد مع انخفاض جديد في ثمن السلعة ب ليصبح ث ب ٣.
- إذا ما وصلنا نقط التوازن المختلفة حصلنا على منحني يسمى منحني الثمن والاستهلاك. مع هذا المنحني يوجد لدينا المعلومات اللازمة لبناء منحني الطلب، وذلك لأنه يبين لنا الكمية المطلوبة عند كل ثمن. يضاف إلى ذلك أن شكله (الانحني أو المنحني) واتجاهه (في انحداره نحو اليمين أو في صعوده) يشير إلى درجة مرونة الطلب.

من البيانات الخاصة بتغير الكمية من السلعتين مع تغير ثمن السلعة ب يمكن، مع افتراض إحلال النقود محل السلعة أ، التوصل إلى العلاقة بين الكمية التي يكون المستهلك على استعداد لشراؤها من السلعة ب وبين ثمن هذه السلعة. الأمر الذي يمكن معه التوصل إلى جدول الطلب الفردي وترجمته ببيان في شكل منحني الطلب الفردي.

على هذا النحو يبين أن خريطة منحنيات عدم الاهتمام استخدمت كأداة للتوصل إلى الاختيار الأمثل للمستهلك في ظل الظروف المعطاة المتعلقة بدخله النقدي وبالأثمان السائدة في السوق^(١).

لم يبق، في إطار نظرية المنفعة القابلة للتفضيل، إلا التعرف بشيء من التفصيل على أثر تغير الدخل وأثر تغير الثمن وأثر الإحلال بين السلع على

(١) هذه الخريطة يمكن استخدامها في كل موقف يكون من الضروري فيه الاختيار بين بدائل:

- اختيار المستهلك بين بدائل من مجموعات السلع الاستهلاكية.
- اختيار الفرد بين الفراغ والعمل.
- اختيار الفرد بين الاتفاق الحال والانحار.
- اختبار صاحب المشروع بين توليفات من مخلات الإنتاج ...

طلب المستهلك.

اثر الدخل^(١)، اثر الاحلال^(٢)، واثر الثمن^(٣):

حتى الان رأينا، في مرحلة اولى، كيف تتصور نظرية المنفعة القابلة للتفضيل تحديد الكميات التي يطلبها المستهلك على فرض ثبات الدخل واثمان السلع. كما رأينا، في مرحلة ثانية، ان المستهلك يغير، عن طريق البحث عن وضع توازن جديد، الكمية المطلوبة مع تغير ثمن احدى السلعتين. نريد الان ان نرى:

- ماذا يكون اثر التغير في دخل المستهلك.

- ثم ماذا يكون اثر التغير في الاثمان، بشيء اكبر من التفصيل.

بعبارة ادق، سنفرق بين ثلاث حالات:

- الحالة التي يتغير فيها دخل المستهلك، مع بقاء اثمان السلع على حالها. هنا سيزيد اشباع المستهلك او ينقص وفقا للاتجاه الذي يتغير فيه دخله النقدي. هدف التحليل هنا هو التعرف على ما يسمى **بأثر الدخل**.

- الحالة الثانية هي حالة تغير الاثمان النسبية للسلع في مجموعها في اتجاه معين ويتغير في ذات الوقت الدخل النقدي للمستهلك في اتجاه معاكس لاتجاه التغير في الاثمان، على نحو يحو فيه اثر التغير في

(١) Income effect; effet de revenu

(٢) Substitution effect; effet de substitution

(٣) Price effect; effet de prix

الدخل الاثر الناتج عن التغيير في الائتمان. ومع ذلك، ونظرا لان الائتمان تتغير بمعدلات مختلفة، قد يرى المستهلك انه من المفيد له ان يعيد النظر في مشترواته بزيادة كمية السلعة التي انخفض ثمنها وانقاص كمية السلعة التي ارتفع ثمنها (وذلك على افتراض انهما بديلان). هنا يهدف التحليل الى بيان ما يسمى بـ **اثر الاحلال**. ولتوضيح هذا الاثر نأخذ المثل التالي:

لنفرض ان دخل المستهلك مقداره ١٠٠ وحدة نقود، ينفقه كله على شراء:

$$\begin{aligned} & ٦ \text{ - وحدات من السلعة } ١ \times ١٠ \text{ (ثمن الوحدة) } = ٦٠ \text{ وحدة نقدية.} \\ & + \\ & - \text{ ووحدين من السلعة } ٢ \times ٢٠ \text{ (ثمن الوحدة) } = \frac{٤٠}{١٠٠} \text{ وحدة نقدية.} \end{aligned}$$

لنفرض ان الدخل زاد الى ١٢٠ وحدة نقدية، وفي نفس الوقت ارتفع ثمن وحدة السلعة ب الى ٣٠. بالدخل الجديد كله يستطيع شراء:

$$\begin{aligned} & ٦ \text{ - وحدات من السلعة } ١ \times ١٠ = ٦٠ \\ & + \\ & - \text{ ووحدين من السلعة } ٢ \times ٣٠ = ٦٠ \\ & ١٢٠ \end{aligned}$$

الدخل الحقيقي (اي كمية السلع التي تشتري في الحاليتين) لم تتغير. ما الذي تغير ان؟ الذي تغير هو ثمن السلعة ب، بالنسبة لثمن السلعة أ، ان بعد ان كان المستهلك يستطيع ان يشتري وحدتين من أ بثمن وحدة من ب، اصبح يستطيع ان يشتري ٢ وحدات من أ بثمن وحدة من ب بعد ارتفاع ثمن

الآخيرة. فكان 1 أصبحت أرخص بالنسبة لـ ب. وبما أن الافتراض هو أن السلعتين بديلان وأن المستهلك يتصرف تصرفاً رشيداً (أي يسعى للحصول على أكبر منفعة مما ينفقه من النقود) فإنه سيحصل من النقود اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة ب على عدد أكبر من وحدات السلعة أ مما كان عليه الحال قبل ارتفاع ثمن السلعة أ. ومن ثم فهو يقوم باستبدال السلعة أ بالسلعة ب. أي أنه ينقص من استهلاكه للسلعة ب ويزيد من استهلاكه للسلعة أ. هذا هو ما يسمى بالثر التحلل أو الاستبدال.

- الحالة الثالثة هي حالة التغير في ائمان السلع مع بقاء الدخل النقدي للمستهلك على حاله. ما معني هذا التغير في الائمان؟ تغير الائمان يمكن أن يحدث نوعين من الآثار:

- أولاً، تغير الائمان مع بقاء دخل المستهلك النقدي على حاله يعني تغيراً في دخله الحقيقي. فبارتفاع ائمان السلع مثلاً يحصل المستهلك بانفاقه لنفس الدخل على كمية أقل من السلع. وهذا ما يعني نقصاً في دخله الحقيقي. وانخفاض الائمان يمكنه من الحصول على كمية أكبر بنفس الدخل النقدي. ومن ثم ينتج عن التغير في الائمان أثر دخل، أي أن التغير في الائمان يترجم نفسه كآثر ناجم عن تغير الدخل.

- وثانياً، إذا ما تغيرت ائمان السلع التي يشتريها المستهلك بمعدلات مختلفة، بأن ارتفع بعض الائمان ولم يرتفع البعض الآخر، أو ارتفع بعضها بمعدلات مختلفة عن معدلات ارتفاع البعض الآخر، فإن ذلك قد يدفع المستهلك لأن يغير في الكمية التي يشتريها من سلعة على

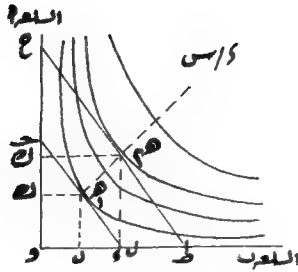
حساب الكمية التي يشتريها من سلعة أخرى. فإذا ارتفع ثمن السلعة 1 وبقي ثمن السلعة ب على حاله، فإن ذلك قد يدعو المشتري إلى زيادة الكمية التي يشتريها من السلعة ب وانقاص الكمية التي يشتريها من السلعة 1، أي أنه يحل السلعة 1 محل السلعة ب. هنا ينتج عن التغير في الأثمان أثر لـ**احلال**. أي أن الأثمان تؤدي إلى احلال بعض السلع محل البعض الآخر. وبهذا المعنى يقال أن أثر الثمن يتحلل إلى أثر دخل وأثر احلال.

لنرى أولاً أثر الدخل: للتعرف على أثر تغير دخل المستهلك على طلبه على السلع الاستهلاكية يتبع أصحاب نظرية المنفعة القابلة للتفضيل الخطوات التالية:

- تتمثل نقطة البدء في وضع توازن للمستهلك عند مستوى معين للدخل، ولنرمز له بالدخل د ١.
- لنفترض، ابتداءً من وضع التوازن هذا، أن دخل المستهلك قد زاد، وأصبح يتمثل في د ٢.
- ابتداءً من زيادة دخل المستهلك نرى وضع التوازن الجديد الذي يكون فيه المستهلك.
- في خطوة أخيرة نقارن بين وضعي التوازن لنرى الفرق بينهما. هذا الفرق هو الذي يبين أثر الدخل.

لنرى الآن كيف نتتبع هذه الخطوات على الرسم البياني التالي (شكل

(٣٤):



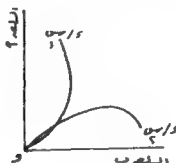
شكل رقم (٣٤)

- تمثل م نقطة التوازن في وضع التوازن الأولي الذي نبدأ منه.
- عند هذه النقطة يشتري المستهلك المجموعة من السلعتين الممثلة بـ و ك + و ل، وذلك بانفاق كل دخله.
- مع زيادة دخل المستهلك (مع بقاء الأثمان على حالها) تزيد إمكانيات المستهلك ويمتد خط الإمكانيات إلى ح ط يمكننا بذلك المستهلك من وضع توازن جديد على منحنى عدم اهتمام أعلى من منحنى وضع التوازن السابق.
- هـ تمثل وضع التوازن الجديد، وعنده يشتري المستهلك مجموعة من وحدات السلعتين ممثلة بـ و ك + و ل.
- من وضع التوازن هذا نرى أن الكميتين المشتريتين من السلعتين أكبر من الكميات المشتراة عند وضع التوازن الأولي.
- على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، تؤدي الزيادة في دخل المستهلك إلى زيادة الكميات المشتراة، والعكس صحيح.

يبين من ذلك أن تغير دخل المستهلك، بالزيادة في مثلنا هذا، يؤدي إلى تغير في الكميات التي يشتريها، نحو الزيادة كتلك في مثلنا هذا. هذا يعبر عنه في الشكل السابق (رقم ٣٤) بالمنحنى د/س (أي منحنى الدخل/الاستهلاك) الذي يعكس العلاقة بين الدخل والاستهلاك، ويبين أن الاثنين يتغيران، كتقاعدة

علامة في نفس الاتجاه. عندما يكون لمنحني الدخل/الاستهلاك هذا الشكل يقال ان اثر الدخل ايجابي بالنسبة للسلعتين. ولكن، من الممكن ان تؤدي الزيادة في دخل المستهلك الى زيادة في الكمية المشتراة من السلعتين حتى نقطة معينة تبدأ عندها الكمية المشتراة من احدى السلعتين في التناقص مع استمرار الدخل في التزايد. تلك هي حالة السلع الدنيا.

ويمثل المنحني د/س_١ على الشكل رقم (٣٥) منحني الدخل/الاستهلاك عندما تكون السلعة ب هي السلعة الدنيا. ويكون د/س_٢ هو منحني الدخل/الاستهلاك عندما تكون السلعة أ هي السلعة الدنيا. وفي حالة السلع الدنيا يقال ان اثر الدخل سالب ابتداءً من النقطة التي تبدأ عندها الكمية المطلوبة في التناقص مع استمرار الزيادة في الدخل.

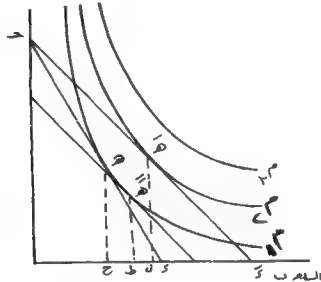


شكل رقم (٣٥)

ولاستكمال الافكار المتعلقة بأثر الدخل يلزم ان نضيف انه يوجد للمستهلك، لكل نظام للأثمان النسبية، منحني دخل/استهلاك. ويختلف المنحني باختلاف نظام الاثمان النسبية^(١).

(١) يمثل ذلك رياضياً بأنه يوجد لكل مجموعة من الاثمان النسبية ميلاً مختلفاً لخط الثمن. الامر الذي يترتب عليه ان تختلف نقط التماس على منحنيات عدم الاهتمام المتتالية.

اثر الاحلال: يتحقق هذا الاثر، كما نعلم، عندما تتغير الاثمان النسبية للسلع التي يستهلكها المستهلك على نحو لا يؤثر على الدخل الحقيقي (اي كمية السلع التي يحصل عليها بانفاق دخل نقدي معين عند اثمان معينة) لا بالزيادة ولا بالنقصان. وانما قد يدفع هذا التغير في الاثمان المستهلك الى اعادة ترتيب مشترواته من السلع وفقا لعلاقات الاثمان الجديدة فيما بين السلع. واليك بيان كيفية تحقق هذا الاثر، اثر الاحلال، متبعين نفس الخطوات التي اتبعناها للتوصل الى اثر الدخل (شكل رقم ٣٦).



شكل رقم (٣٦)

- تمثل النقطة د على منحنى عدم الاهتمام ٣ وضع التوازن الاولي للمستهلك عند مستوى دخل معين وفي ظل اثمان معينة للسلعتين ا، ب.
- عند هذه النقطة يشتري المستهلك كميتين من السلعتين تعطياناه اكبر اشباع ممكن. ويكون ثمن السلعة ١ مقدرا بوحدات من السلعة ب مساويا لـ و ب
- لنفترض ان ثمن السلعة ب انخفض (مع بقاء ثمن السلعة ١ وبخل المستهلك دون تغير).

يؤدي هذا الانخفاض الى انتقال خط الامكانيات (خط الثمن) نحو اليمين ليصبح ممثلاً بالخط د. وينتقل بذلك وضع توازن المستهلك من النقطة هـ ١ على المنحني م ١ الى النقطة هـ ٢ على المنحني م ٢. وهو منحني يمثل مستوى اعلى من مستويات الانشباع.

هذا الانتقال ناجم عن التغير في ثمن السلعة ب (عند مرونة الطلب بالنسبة للثمن).

● لنفترض، في تصور آخر، انه في الوقت الذي ينخفض فيه ثمن السلعة ب ينقص الدخل النقدي للمستهلك بالقدر الذي يلغي هذا الانخفاض في الثمن (اي يحيد اثر النوعين من التغير احدهما الآخر). هنا يستمر المستهلك على المنحني (م) بنفس المستوي من

الانشباع. ولكن نقطة توازنه على هذا المنحني الاصلي تتغير. لماذا؟ لان انخفاض ثمن السلعة ب مع بقاء ثمن السلعة أ دون تغيير يعني ان السلعة أ أصبحت اغلى اذا ما قيست بوحدات من السلعة ب. وعليه يقوم المستهلك باحلال كمية من السلعة ب (الارخص نسبياً) محل كمية من السلعة أ (الاغلى نسبياً).

● لنين على الرسم كيف يتم هذا «التكيف» نقوم بإرجاع خط الامكانيات الجديد ح د حتى يصبح مماساً للمنحني م ١ عند النقطة هـ :

- انتقال خط الامكانيات من ح د الى ح د' يمثل انخفاض ثمن السلعة ب.

وارجاع الخط ح د' حتى يصبح المماس للمنحني م ١ يمثل **التغير التعويضي للدخل**.

● وتكون المحصلة النهائية ان يبقى المستهلك على نفس منحني عدم الاهتمام، المنحني م ١،

محققاً نفس مستوي الانشباع وانما مع شراء كمية اكبر من السلعة ب (التي انخفض ثمنها) عوضاً عن كمية من السلعة أ (التي لم يتغير ثمنها بصفة مطلقة وانما أصبحت اغلى بالنسبة للسلعة ب).

● وباستخدام هذا الأسلوب نصل الى ازالة اثر الدخل. وتكون الزيادة في مشتريات المستهلك من السلعة ب ممثلة بانتقال من النقطة هـ (وضع التوازن الاولى) الى النقطة هـ (وضع التوازن النهائي) على نفس المنحني م ١. هذا الانتقال يترجم في زيادة في الكمية المشتراة من السلعة ب بقدر ح ط. ويكون هذا القدر هو مقياس اثر الاحلال (وتمثل بقية المشتريات للمكئة من السلعة ب، اي ط ل اثر الدخل).

● وعليه نرى ان اثر الاحلال يمثل دائماً بحركة على نفس منحني عدم الاهتمام.

اثر الثمن: وهو يتحلل الى اثر دخل واثر احلال: رأينا عند مناقشة اثر

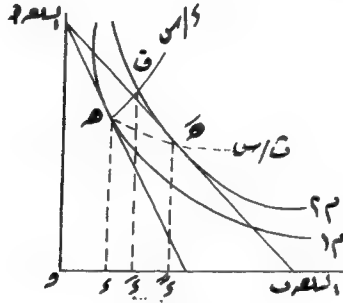
تغير ثمن احدى السلع على توازن المستهلك (مع افتراض بقاء الدخل واثمان

بقية السلع على حالها) ان هذا التغير، عندما يكون نحو انخفاض الثمن، يدفع

المستهلك نحو نقطة توازن جديدة توجد على منحني عدم اهتمام اعلى من

المنحني الذي توجد عليه نقطة التوازن الاولى، محققاً بذلك للمستهلك مستوا

أعلى من الأشباع. وقد اقتصرنا على رصد هذه الحركة (من نقطة التوازن على المنحني م إلى نقطة التوازن على المنحني الأعلى م) دون أن ندخل في تفاصيل كيفية تحقق هذه الحركة. لنرى الآن الأمر عن قرب للتعرف على العوامل التي تكمن خلف هذه الحركة (شكل رقم ٢٧).



شكل رقم (٢٧)

- نقطة البدء هي وضع توازن ممثلاً بالنقطة هـ على المنحني م. ويمثل المنحني د/س العلاقة بين الدخل والاستهلاك، والمنحني م/س العلاقة بين الثمن والاستهلاك.
- الآن، لنفترض أن ثمن السلعة قد انخفض (على فرض بقاء الدخل النقدي للمستهلك واثمان بقية السلع على حالها) سيكون المستهلك وضع توازن جديد يتحدد عند نقطة تماس خط الامكانيات الجديد مع منحنى عدم الاهتمام م، وهي النقطة هـ.
- في الواقع لتحلل الحركة من وضع التوازن الأولي (هـ) إلى وضع التوازن الجديد (هـ) إلى حركتين:
 - أولاً حركة على المنحني د/س من النقطة هـ إلى النقطة ف. هذه الحركة يمكن النظر إليها كأثر للدخل.
 - وحركة على نفس منحنى عدم الاهتمام م من النقطة ف إلى النقطة هـ. هذه

الحركة يمكن النظر إليها كآثر أحلال.

● لشرح ذلك يقال ان آثر الثمن هو في الواقع نتيجة لعاملين مختلفين يمكن رؤيتهما منعزلين:

- يوجد أولا اثر دخل يؤثر حركة على المنحني د/س من النقطة هـ الى النقطة فـ. هذا الاثر يجعل المشتري اكثر ثراءً. لان انخفاض ثمن السلعة ب يعني زيادة في الدخل الحقيقي للمستهلك اذا ما بقي للدخل النقدي دون تغيير. مع زيادة الدخل الحقيقي يتسع مجال امكانيات المستهلك وتزيد الكميات التي يطلبها.

- كما يوجد، ثانيا، اثر احلال يؤثر حركة على المنحني م (نفس المنحني) تشير الى ان المستهلك سيشتري كمية اكبر من السلعة ب التي انخفض ثمنها. وذلك لانه مع انخفاض ثمنها تصبح السلعة ب ارخص بالنسبة للسلعة أ (التي بقي ثمنها دون تغيير). وعليه يصبح من الاحسن له ان يحل وحدات من السلعة ب محل وحدات من السلعة أ حتى النقطة التي تصبح عندها الدلالة الحدية للسلعة ب معبرا عنها بوحدات من السلعة أ مساوية من جديد لثمن السلعة ب معبرا عنه بوحدات من السلعة أ. وهو ما يقوم به المستهلك بالتحرك على نفس منحني عدم الاهتمام، المنحني م، الذي هو ابعد من المنحني الاول م. وهو ما يعبر عنه في الرسم بحركة من النقطة ف نحو النقطة هـ .

● عليه يصبح من المعقول ان نرى اثر الثمن كنتاج صاف لآثر دخل وآثر احلال. ويتضح ذلك على الرسم من تتبع التغير في الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة ب. فطلبه على السلعة ب يزداد من الكمية و د الى الكمية و د' بحركة على منحني الثمن/الاستهلاك (ت/س) من النقطة هـ الى النقطة فـ . جزء من هذه الزيادة (مساويا لـ د د') هو نتيجة اثر الدخل، والباقي (مساويا لـ د د') نتيجة لآثر الاحلال.

يتضح اذن ان الزيادة في الكمية المطلوبة من سلعة ينخفض ثمنها (السلعة ب في مثلنا هذا) تتوقف على قوة واتجاه اثر الدخل من جانب وقوة واتجاه اثر الاحلال من جانب اخر: (وهو ما يعني ان مرونة الطلب بالنسبة للثمن تتوقف على قوة واتجاه اثري الدخل والاحلال الذي يعتبر اثر الثمن ناتجا صافيا لها). وبصفة عامة (وباستثناء حالة السلع الدنيا) يكون اثر الدخل وآثر الاحلال ايجابيين، الامر الذي ينتج عنه زيادة في الكمية التي يكون المستهلك على استعداد لشراؤها اذا ما انخفض ثمن السلعة، والعكس.

* * *

(باعتبار انه يضحي بالنقود في سبيل الحصول على السلع). وبما ان ثمن النقود هو وحدة النقد نفسها ينتهي التساوي الى ان يكون مع المعدل الحدي لاستبدال النقود. وتحقق هذا الشرط الشكلي يعني، في نظرهم، ان المستهلك اصبح في وضع توازن، اي الوضع الذي يحقق له اقصى منفعة ممكنة بحيث لا تكون له مصلحة في تغيير نمط توزيع دخله النقدي على مشترواته من السلع الاستهلاكية طالما ان الظروف التي يتصرف في ظلها تبقى دون تغيير.

وقبل ان ننتقل الى مقارنة بين النتائج التي يتوصل اليها اصحاب كل من نظريتي المنفعة القابلة للقياس والمنفعة القابلة للتفضيل فيما يخص توازن المستهلك، تبقى لنا ملاحظتان بالنسبة للنظرية الثانية:

- نلاحظ اولاً، اننا قدمنا تحليل اصحاب النظرية الثانية علي افتراض وجود سلعتين فقط، الامر الذي يستلزم استخدام رسوم بيانية ثنائية الابعاد (اي ذات محورين فقط، المحور السيني والمحور الصادي). ولكن التحليل يمكن ان يتم على افتراض تعدد السلع التي يشتريها المستهلك، وهو ما يستلزم رسوم بيانية متعددة الابعاد (اي لها اكثر من محورين). وبناء مثل هذه الرسوم البيانية على ورقة مسطرة يتم بجهد كبير ولا يحقق الا فائدة قليلة.

- نلاحظ ثانياً، تريدنا لفكرة سبق ذكرها، ان خريطة منحنيات عدم الاهتمام تمثل اداة يمكن استخدامها في نظر اصحاب هذا الاتجاه في كل موقف يلزم فيه الاختيار بين بدائل مختلفة:

● الاختيار بين توليفات مختلفة من السلع الاستهلاكية (اختيار المستهلك).

- الاختيار بين توليفات من العمل والفراغ (اختيار الافراد).
- الاختيار بين توليفات من الاتفاق الحالي والادخار.
- الاختيار بين توليفات مختلفة من عناصر الانتاج التي تستخدم في الانتاج (اختيار المنظم).

٣ . المقارنة بين نتائج الفئريتين

- رأينا ان الشرط الشكلي لتوازن المستهلك وفقا لتحليل اصحاب فكرة المنفعة القابلة للتفضيل هو:

$$MRS_{12} = \frac{MU_1}{MU_2} = \frac{MU_1}{MU_2} = \dots = \frac{MU_1}{MU_2} = \frac{MU_1}{MU_2}$$

اذا تعلق الامر بسلعتين ١، ٢ يكون شرط التوازن على النحو التالي:

$$MRS_{12} = \frac{MU_1}{MU_2} = \frac{MU_1}{MU_2}$$

$$MRS_{12} = \frac{MU_1}{MU_2} = \frac{MU_1}{MU_2}$$

- كما رأينا ان الشرط الشكلي لتوازن المستهلك وفقا لتحليل اصحاب فكرة المنفعة القابلة للقياس هو:

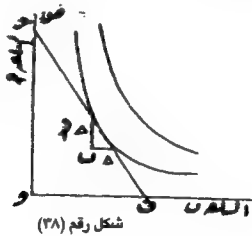
$$ق\text{ ث} = \frac{ن\text{ ث}}{ث\text{ ب}} = \dots\dots\dots = \frac{ب\text{ ث}}{ث\text{ ب}} = \frac{١\text{ ث}}{١\text{ ب}}$$

إذا تعلق الامر بسلعتين ١، ب يكون شرط التوازن على النحو التالي:

$$\text{حيث م ح ترمز للمنفعة الحدية} \quad \frac{ب\text{ ث}}{ث\text{ ب}} = \frac{١\text{ ث}}{١\text{ ب}}$$

$$\text{أو} \quad \frac{ب\text{ ث}}{ث\text{ ب}} = \frac{١\text{ ث}}{ب\text{ ث}} \quad (\text{من خصائص التناسب}) \dots\dots\dots ٢$$

● الآن، لنتدبر قليلا دلالة شرط التوازن الذي تقول به نظرية المنفعة القابلة للتفضيل في حالة الاقتصر على سلعتين (هذا الشرط هو م ح س ١ = م ح س ب): على هذا الرسم (شكل رقم ٢٨) يتساوى ميل خط الثمن (أي خط الامكانيات) (وهو في نفس الوقت ميل المنحني عند نقطة تماس الخط مع المنحني) مع معدل الاستبدال الحدي بين السلعتين ١، ب. ويتساوى مع العلاقة بين ثمني السلعتين. بعبارة أخرى:



$$\frac{\Delta \text{ب}}{\Delta \text{ث ب}} = \frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{ث د}} = \frac{\text{وف}}{\text{وح}}$$

وذلك لانه على افتراض مستوى معين للدخل النقدي للمستهلك، وليكن د،

$$\text{ومستوى لثمني السلعتين وح = د ، وف = د}$$

$$\frac{\Delta \text{ب}}{\Delta \text{ث ب}} = \frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{ث د}}$$

$$\therefore \frac{\Delta \text{ب}}{\Delta \text{ث ب}} = \frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{د}} \times \frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{ث د}} = \frac{\text{وف}}{\text{وح}}$$

ابتداءً من دخل نقدي معين (د) وعلى اساس الاثمان المعطاة في السوق، يقوم المستهلك بتوزيع دخله (انفاقه) بين السلعتين بكيفية تتحدد بتساوي نسبة المعدل الحدي للاستبدال بينهما (Δ س) مع النسبة بين ثمنيهما ($\frac{\text{ث د}}{\text{ث ب}}$)

وعليه يكون شرط التوازن:

$$\frac{\Delta \text{ب}}{\Delta \text{ث ب}} = \frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{ث د}} = \frac{\Delta \text{و}}{\Delta \text{ث و}}$$

● الآن، يبين المعدل الحدي للاستبدال بين السلعتين أ، ب الكمية الاضافية من ب اللازمة لتعويض المستهلك عن كمية محددة يفقدها من السلعة أ. بمعنى اخر يحدد المعدل الحدي للاستبدال كمية المنفعة الاضافية (التي تحققها كمية معينة من السلعة ب) التي تعوض المستهلك عن النقص في المنفعة الناجم عن النقص في كمية السلعة أ. فنقص المنفعة الناجم عن استهلاك عدد اقل من وحدات السلعة أ يعوض

بالتعادل بالكسب المتحقق من استهلاك كمية اكبر من السلعة ب.

وهو ما يعني ان $\Delta ب \times م ح ب = \Delta ا \times م ح ا$ حيث م ح ترمز للمنفعة الحدية.

$$\text{ومن هذه العلاقة} \quad \frac{\Delta ب}{\Delta ا} = \frac{م ح ب}{م ح ا}$$

وباستبدال $\Delta ب$ بالقيمة المحددة لها في العلاقة (٣):

$$\frac{\Delta ا}{\Delta ب} = \frac{م ح ا}{م ح ب}$$

وهكذا ينتهي بنا شرط التوازن عند النظرية الثانية بأنه يتضمن التعبير بوحدة المنفعة الحدية (اي المنفعة القابلة للقياس).

● وبمقارنة العلاقة (١) التي ترجمت اخيرا بالعلاقة (٥) نرى ان شرط توازن المستهلك وفقا للنظرية الثانية هو نفس شرط التوازن الذي يقول به اصحاب النظرية الاولى المعبر عنه في العلاقة (٢).

● وهكذا نلمح، في نتائج نظرية المنفعة القابلة للتفضيل، المنفعة الحدية وقابلية المنفعة للقياس.

* * *

على هذا النحو ينتهي اصحاب التيار الثاني (فكرة المنفعة القابلة للتفضيل) الى نفس النتائج التي توصل اليها اصحاب التيار الاول (فكرة المنفعة القابلة للقياس) بعد رحلة زمنية لا تقل عن اربعين عاما. تضمنت هذه الرحلة اولا نقد افكار اصحاب التيار الاول ثم محاولة ايجاد البديل لهذا التيار، ثم التوصل الى نتيجة اعتقد انها مختلفة، ثم الوعي، بعد بعض الجهد، بأننا نعود الى نقطة البدء. وهكذا يعاني تحليل المنفعة القابلة للتفضيل من المأخذ التي اخذها اصحابه على فكرة المنفعة القابلة للقياس. ويعكس ذلك حقيقة ان النظرية الحدية تدور في حلقة مفرغة، تدور في هذه الحلقة حول نفسها بعيدا عن واقع الحياة الاجتماعية.

وازاء ذلك يحاول البعض الثالث كسر الحلقة المفرغة بمحاولة بناء ما يسمى بنظرية التفضيل المستبان^(١). ولكننا نكتفي هنا بالإشارة الى مراجعها^(٢) اذ يكفي، مثلين من امثلة ما يقدم، عادة كنظرية تشرح سلوك المستهلك بقصد تحديد طلبه على السلع الاستهلاكية. وهي في واقع الامر من قبيل المضاريات الذهنية لاصحاب النظرية الحدية. وهي مضاريات تجسم تصور الحدين للظواهر الاقتصادية «كعلاقات» بين الاشخاص والاشياء (اذ يقتصر عالم سلوك المستهلك على حديثه مع نفسه في مواجهة السلع)

(١) The revealed preference theory

(٢) انظر في ذلك، P. Samuelson, Foundations of Economic Analysis, Harvard,

Cambridge, Moss, 1947

وكنك مقالة بعنوان:

Consumption, Theorems in Terms of Overcompensation Rather Than Indifference Comparaisons, Economica, Vol. XX, Feb. 1953

وتعكس في ذات الوقت عقم «النظرية». ولا تظهر اسباب عقم «النظرية» الا بنقد لمجمل النظرية الحدية من الداخل ومن الخارج^(١). ونقد مجمل النظرية يستلزم التعرف على بقية مكوناتها، والمكون الثاني يتمثل في نظريته لسلوك المشروع.

(١) انظر الباب الخامس فيما يلي.

الفصل الثالث

نظرية سلوك المشروع

تتمثل المشكلة التي ينشغل بها اصحاب النظرية الحديثة في تحليل سلوك المشروع بقصد التوصل الى العوامل التي تحدد الكميات التي يعرضها في ظل الشروط السائدة في السوق، ولم توضع المشكلة على هذا النحو الا من خلال تطور الفكر المتعلق بها. وعليه يلزم للتوصل الى وضع المشكلة كما ينبغي (من وجهة نظر المدرسة الحديثة) ان نتعرف على تاريخها، وهو ما سنفعله باختصار في مرحلة اولى. وبعرضنا هذا التاريخ نستطيع ان نبين النقاط التي نتعرض لها في هذا الفصل.

أولاً: تاريخ المشكلة:

يتمثل العرض، وفقاً لتصوير الكلاسيك، في كمية: في الكمية التي تطرح في السوق، تلك هي الكمية التي يتكلم عنها آدم سميث صراحة في دراسته «لثمن السوق» في تقابله مع «الثمن الطبيعي»^(١)، هذا الاخير هو الثمن الذي يسود في الزمن الطويل بفضل سيادة المنافسة وحوله يدور ثمن السوق. كما

(١) Natural price; prix naturel

يتكلم ريكاردو هو الآخر عن كمية معينة من الاموال الموجودة في السوق. فالامر يتعلق عند الكلاسيك اذن بالكمية المعروضة ولا يتعلق بدالة العرض. ويهذا المعنى يحدد العرض، مع الطلب، ثمن السوق.

وقد اولى **الحديين الاوائل** (السابقون على الفريد مارشال)، وهم من انشغلوا اساسا بالمنفعة، تحليل العرض القليل من العناية، ولا يعطونه الا اهمية محدودة جدا حتى بالنسبة لتحديد ثمن السوق. فاذا كانت توجد بين الثمن والطلب علاقة مباشرة فالعلاقة بين الثمن والعرض علاقة غير مباشرة باعتبار ان هذا الاخير، اي العرض، هو عكس المنفعة: وذلك لان الافراد الذين يقدمون عناصر الانتاج، وهي التي تكمن خلف العرض، انما يتحملون (انعدام منفعة)^(١) عندما يضعون تحت تصرف المنظم (خدمات) هذه العناصر.

ولم تلعب فكرة دالة العرض دورها كاملا الا في تحليل **الفريد مارشال**^(٢). وهو يفصل هذه الفكرة عن الكمية المعروضة التي يتكلم عنها الكلاسيك وعن عكس المنفعة الذي هو يرادف العرض عند الحديين الاوائل. فالفريد مارشال يستند دالة العرض الي نفقة الانتاج. ومن هنا كانت ضرورة التغلغل في مجال الانتاج لدراسة النفقات والكمية المنتجة التي تتحدد بسلوك المنظم صاحب المشروع في ظل الظروف السائدة في السوق. ومنذ ان قدم الفريد مارشال هذا التحليل يتم بناء منحنيات العرض كدالة للثمن.

رابنا في الفصل الاول من هذا الباب العرض الفردي كدالة كعوامل

(١). Disutility; disutilité (١)

(٢) انظر مبادئ الاقتصاد، الكتاب الخامس.

مختلفة:

$$ع ١ = د (١، ٢، ٣، ...، ن - ١، ن، ع ١، ...، ع ن، ت)$$

كما رأينا العرض الفردي كدالة لثمن السلعة التي يقوم المنظم في السوق:

$$ع ١ = د (١، ٢)$$

وفي تحليله لسلوك المشروع يهتم مارشال كقاعدة عامة بسلوك ما يسميه بالوحدة الممثلة في ظل المنافسة الكاملة^(١). الامر يتعلق بوحدة انتاجية متوسطة، من حيث حجمها. هذه الوحدة المتوسطة تعمل في ظل المنافسة الكاملة (اي انها تكون واحدة بين عدد كبير من الوحدات الانتاجية تنتج كلها وحدات متجانسة من السلعة). وبما ان هذه الوحدة صغيرة بالنسبة لحجم السوق، اي ان انتاجها اصغر من ان يؤثر وحده على ظروف السوق، فانها تأخذ الثمن السائد في السوق كمعطي، او كظرف محدد في السوق تحديدا لا ارادة للمشروع فيه^(٢). ثم يحلل مارشال سلوك المحتكر وانما كحالة استثنائية. الامر يتعلق هنا بسلوك وحدة تسيطر على انتاج سلعة معينة وتستطيع، ابتداء من الطلب على هذه السلعة، ان تحدد ثمن السوق. فهي صانعة للثمن^(٣).

ثم تأتي نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات من القرن الحالي، وتبين

(١) Representative firm; la firme représentative, Marshall Principles, p. 264 - 5

(٢) A price - taker firm

(٣) A price - maker firm

الجهود التحليلية لبييرو سراففا^(١) وجون روينسون^(٢) وادوارد تشمبرلين^(٣) انه لم يعد من المستساغ، ازاء التغيرات التي تمت في واقع الاقتصاد الرأسمالي واتجاهه نحو سيطرة الشكل الاحتكاري على الاسواق، ان نفترض ان الشكل العام للمشروع يتمثل في المشروع الذي ينتج في ظل المنافسة الكاملة وان الاحتكار لا يمثل الا حالة استثنائية. وانما يتجه الشكل العام نحو مشروع ينتج في سوق يوجد به عدد من المشروعات من الكبر بحيث يمكن القول بوجود المنافسة، ولكنه ينتج وحدات من السلعة غير متجانسة مع وحدات السلعة التي تنتجها المشروعات الاخرى الموجودة في هذا الفرع من فروع الانتاج. وهذا ما يعبر عنه بالقول بأن المشروع يبدأ في تمييز وحدات سلعته تمييزا يعطيه نوعا من الاحتكار بالنسبة للوحدات التي ينتجها. (مثال ذلك الانواع المختلفة من معجون الاسنان. نحن هنا بصدد سلعة واحدة تشبع حاجة واحدة، ولكن وحدات السلعة غير متجانسة اي متميزة فيما بينها بالرائحة. باستخدام الكلورفيل او عدم استخدامه، بطريقة تقديم السلعة.. الى غير ذلك). هنا يتعلق الامر بشكل من اشكال السوق يسمى بسوق المنافسة الاحتكارية، او سوق المنافسة غير الكاملة بصفة عامة.

وفي نهاية الثلاثينات يتركز الاهتمام، في مجال دراسة سلوك المشروع، على

Piero Sraffa, The Laws of Returns Under Competitive Conditions; The Economic (١)
Journal, Vol. XXXVI, 1926, p. 532 - 550.

Joan Robinson. The Economics of Imperfect Competition, Macmillan and co., (٢)
London, 1933

Edward Chamberlin, The Theory of Monopolistic Competition. Harvard (٣)
University Press, Cambridge, Mass, 1933

المشروع الذي يعمل في ظل شكل اخر من اشكال السوق. يتم ذلك بفضل الدراسات التي قام بها بول سويزي^(١). وهتش وهول^(٢). الامر يتعلق هذه المرة بالمشروع الذي يعمل في ظل منافسة القلة، وهو واحد ضمن مجموعة قليلة العدد تنتج كل (او الجزء الاكبر) من الكمية المنتجة في فرع من فروع الانتاج.

وينتج عن كل هذا ان نتوصل الى الاشكال التالية للسوق التي يمكن في ظلها دراسة سلوك المشروع:

عدد المنتجين	نوع وحدات السلعة	شكل السوق
كبير	متجانسة (كل منها بديل كامل للوحدات الاخرى).	المنافسة الكاملة
كبير	غير متجانسة (كل منها بديل لصيق غير كامل للوحدات الاخرى)	المنافسة الاحتكارية ^(٣) (او غير الكاملة)
محدود (قليل)	متجانسة	منافسة القلة دون تمييز ^(٤)
	غير متجانسة	منافسة القلة مع التمييز ^(٥)
اثنان		الاحتكار الثنائي ^(٦)
واحد		الاحتكار ^(٧)

(١) Paul Sweezy, Demand Under Conditions of Oligopoly, the Journal of Political Economy, vol, XLVII, 1939, p. 568 - 573.

(٢) Hitch & Hall, Price Theory and Business Behaviour, Oxford Economic Papers, No 2.

(٣) Monopolistic competition (imperfect competition), la concurrence monopolistique (imparfaite).

(٤) Oligopoly without differentiation; l'oligopole sans différenciation.

(٥) Oligopoly with differentiation; l'oligopole avec différenciation.

(٦) Duopoly; duopole.

(٧) Monopoly; monopole.

ويمثل الفرق بين هذه الاشكال المختلفة للسوق، من وجهة نظر المشروع، في اختلاف شروط الطلب على السلعة التي ينتجها. بمعنى اخر تختلف شروط الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع باختلاف شكل السوق الذي ينتج المشروع في ظله، الامر الذي يؤثر على سلوك المشروع كوحدة تتجه في كل تصرفاتها نحو السوق.

ولكن ايا كان شكل السوق فالمشروع يسعى الى تحقيق اقصى ربح ممكن^(١)، وهو ما يعني تحقيق اكبر ربح اجمالي او الانتاج بأقل خسارة (في حالة ما اذا كان المشروع يمر بفترة تسودها الصعاب ويقدر المشروع انها عابرة وانه سيحقق ارباحا في الفترة التالية). وبما ان الربح الاجمالي، الذي من اجله يعيش المشروع في صراع دائم، يمثل الفرق بين مجموع ايراداته ومجموع نفقاته فان سلوك المشروع ينعكس في مواجهة دائمة بين شروط الايراد الذي يحصل عليه وشروط نفقة الانتاج التي يتحملها. هذه المواجهة هي التي تحدد الكمية المنتجة (او المعروضة) بواسطة المشروع. وعليه اذ اردنا التوصل الى هذه الكمية نعن علينا ان نرى اولا شروط نفقة الانتاج، لنرى بعد ذلك شروط الايراد.

وكما يتم الانتاج يتخذ المشروع عددا من القرارات. فهناك اولا القرار الخاص بالنتائج الذي يقدم المشروع على انتاجه، محددا بذلك نوع النشاط الذي يقوم به. وقد يقوم المشروع بانتاج عدة منتجات، وهذه هي الحالة الغالبة. ولكننا سنفترض طوال دراستنا لتحليل سلوك المشروع ان الوحدة الانتاجية لا

(١) قد يهدف المشروع الى جعل المخاطر اقل ما تكون (كما قد يسمى، على نحو مؤقت، الى تحقيق اهداف اخرى). ولكننا نفترض ان المشروع يسعى، كقاعدة عامة، الى تحقيق اقصى ربح ممكن.

نتج الـاتجا واحدا.

ولكي ينتج يقوم المشروع بتجميع ما يسميه الحديون بعناصر الانتاج: رأس المال، الذي تمثله عينا وسائل الانتاج، والعمل والارض، التي يضاف اليها التنظيم^(١) الي القدرة التنظيمية لصاحب المشروع. فالمشروع يقوم بتجميع هذه المدخلات لانتاج كمية معينة من الناتج.

فاذا ما افترضنا ان المشروع يسعى الى الانتاج بأقل تكلفة، كما هو الحال في ظل شروط المنافسة الكاملة، تعين على المشروع الذي يجد امامه امكانيات فنية متعددة تعكس طرقا متعددة لتجميع عناصر الانتاج، تعين على هذا المشروع ان يتخذ قرارا بشأن اختيار الطريقة الفنية التي يتبعها في الانتاج الامر هنا يتعلق باختيار احدى الامكانيات التكنولوجية المتاحة للمشروع. بعبارة اخرى، قد يوجد، من الناحية التكنولوجية، عدد من (التوليفات) الممكنة لعناصر الانتاج المختلفة (للمدخلات المختلفة). في هذه الحالة يتعين على المشروع اختيار احدها. كما قد لا يوجد الا طريقة واحدة لتجميع المدخلات لانتاج الناتج. في هذه الحالة لا توجد امام المشروع الا امكانية تكنولوجية واحدة ولا يكون له اي خيار. ويعبر عن هذه (التوليفات) التكنولوجية الممكنة بما يسمى بدالة الانتاج^(٢)، التي تلخص المعرفة التكنولوجية، على اعتبار انها تعبر عن الافق التكنولوجي المتاح للمشروع عن طريق بيانها لأكبر كمية يمكن انتاجها استخداما لكمية معينة من المدخلات. نحن هنا بصدد علاقة فنية (بين المدخلات والناتج) يمكن التعبير عنها على النحو التالي:

(١) The entrepreneurship; l'entrepreneurship

(٢) The production function; la fonction de production

س = د (ع ١، ع ٢، ... ع ن).

حيث س ترمز للناتج، ع لعنصر الانتاج الاول، ع ٢ لعنصر الانتاج الثاني، ع ن لعنصر الاخير^(١).

هذه العلاقة يمكن التعبير عنها ببيانها على افتراض ان لدينا مدخلين يمثل كل منهما بديلا للاخر: العمل ورأس المال، وذلك على النحو المبين في الشكل (٣٩).

ولكي يكون قرار المشروع رشيدا يتعين ان يتمثل في اختيار الطريقة الانتاجية (او الفن الانتاجي) او التوليفة التي تجعل كميات المدخلات المستخدمة في انتاج كمية معينة من الناتج اقل ما يمكن، اي يتعين ان يؤدي هذا الاختيار الى ان تكون الكمية من كل مدخل (اي من كل عنصر) المستخدمة في انتاج وحدة واحدة من الناتج، الى ان تكون هذه الكمية اصغر ما يمكن. هذه الكمية من المدخل اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج يطلق عليها اصطلاحا المعامل الفني^(٢) (المعامل الفني للعمل في انتاج الصلب مثلا هو القدر من العمل اللازم لانتاج وحدة واحدة من الصلب، الطن مثلا). وعليه يمكن القول انه لكي يكون قرار المشروع رشيدا يتعين ان ينجم عنه تقليل المعاملات الفنية للانتاج بالنسبة للمدخلات المختلفة الى اقصى حد.

(١) يوجد في الاقتصاد القومي. حيث يتم انتاج الاف السلع، عدد كبير من دالات الانتاج. كما انه يمكن تصور دالة الانتاج على مستوي عال جدا من التجميع تعبر عن الامكانيات الفنية بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعه.

(٢) Technical coefficients; les coefficients techniques (٣)

رأس المال	١	٢	٣	٤	٥	٦
٦	٢٧٥	٤٩٠	٦٠٥	٦٧٢	٧٧١	٨٤٦
٥	٢٧٦	٥٨٥	٦٩٥	٧٧٢	٨٥٥	٩٧٥
٤	٢٨٤	٦٠٥	٦٩٥	٨٧٤	٩٧٢	٩٧٢
٣	٢٤٥	٦٨٦	٦٥٢	٦٥٠	٥٨٤	٦٧٢
٢	٢٠٠	٤٨٢	٦٧٦	٤٠٠	٦٨٨	٦٩٠
١	١٥٥	٤٠٠	٢٤٥	٤٨٢	٦٧٦	٦٧٦
العمل	١	٢	٣	٤	٥	٦

شكل رقم (٣٩)
دالة الإنتاج

- دالة الانتاج هذه تلخص المعرفة التكنولوجية.
 - هي تعبر عن العلاقة بين كمية الناتج والتوليفات المختلفة من المدخلين: العمل ورأس المال.
 - لانتاج كمية من الناتج مساوية لـ ٤٩٠ وحدة مثلا، توجد لدينا اربعة توليفات فنية ممكنة:
 - ٦ وحدات عمل + ٢ وحدة رأس المال.
 - ٤ وحدات عمل + ٣ وحدات من رأس المال.
 - ٣ وحدات عمل + ٤ وحدات من رأس المال.
 - ٢ وحدة عمل + ٦ وحدات من رأس المال.
- إذا ما كان لدينا اثنان عناصر الانتاج (اي اثنان المدخلات) فان اختيار التوليفة التي تقلل من المعاملات الفنية لاستخدام هذه المدخلات الى اقصى حد يعني انقاص نفقة الانتاج وجعلها اقل ما يمكن.

يتضح ان نفقة الانتاج تتحدد، حتى الان، بمصدين: التوافية التكنولوجية التي تحدد الكميات المعينة من المدخلات اللازمة لانتاج وحدة من الناتج، واثمان المدخلات (اي عناصر الانتاج) المستخدمة. ولكن نفقة الانتاج لا تتحدد بهذين المصدين فقط، اذ يوجد محدد ثالث لها: ذلك هو مستوى الانتاج.

فالواقع ان نفقة الانتاج تتأثر كذلك، بمستوي نشاط المشروع، وهو مستوى يمكن تغييره:

- اما بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرف المشروع (اي مجموع اصوله الثابتة)، اي باستخدام هذه الطاقة على نحو اكثر او اقل حدة، وهو ما يستطيع المشروع تحقيقه مباشرة.

- واما بتغيير حجم المشروع نفسه، ليصبح اكبر او اصغر مما كان عليه حجمه من قبل (اي يصبح تحت تصرفه طاقة انتاجية اكبر او اصغر مما كانت عليه من قبل) وهو ما لا يمكن القيام به الا بعد فترة معينة نقوم في خلالها باحداث التغييرات اللازمة.

واذا كان المشروع يقوم بالانتاج فانه يفعل ذلك من اجل الربح. فهو ينتظر دائما ان يحقق ايرادا. ويتحدد الايراد الكلي للمشروع بالكمية من السلعة التي ينجح في تسويقها وبالثمن الذي يبيع به الوحدة من هذه السلعة. ومن ثم يلزم ان نتعرف على شروط الطلب التي يواجهها المشروع في السوق، وهي شروط تختلف باختلاف شكل السوق الذي ينتج في ظله.

على اساس معرفة شروط الايراد هذه وشروط النفقة يمكن اتخاذ القرار الخاص بتحديد الكمية التي ينتجها المشروع (ويطرحها في السوق). فاذا

افترضنا ان المنظم يسلك سلوكا رشيدا تعين عليه ان يتخذ القرار الذي ينجم عنه انتاج الكمية التي تحقق له اقصى ربح ممكن (او اقل خسارة ممكنة انتظارا لربح مستقبل) هذه الكمية تسمى بكمية التوازن.

وعليه، تكتمل لنا دراسة نظرية سلوك المشروع بالتعرف على:

- شروط نفقة الانتاج في داخل المشروع،
- الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع،
- توازن المشروع، وهو ما يسمح لنا بالانتقال الى توازن الصناعة وتكون الثمن في السوق.

ثانيا: نفقة الانتاج: (١)

سنهتم فيما يلي ببيان خصائص ومحددات نفقة الانتاج. من هذه المحددات:

- نستبعد ما كان ذي طبيعة تكنولوجية،
- نؤجل الكلام عن المحدد الاقتصادي (اثمان عناصر الانتاج) للفصل الرابع،
- لنرى بشيء من التفصيل مستوى نشاط المشروع كمحدد لنفقة الانتاج. ويتمثل نفقة انتاج ناتج معين في ثمن شراء (او القيمة المقدرة للعناصر التي لا تشتري) كل عناصر الانتاج المستخدمة في انتاج هذا الناتج. هذه

(١) The production cost; le coût de production

النفقة تساوي مجموع الانفاقات النقدية التي يتحملها المشروع تحقيقا لهذا الناتج. هنا نكون بصدد **النفقة النقدية** ^(١) منظوروا اليها من وجهة نظر المشروع، ومن ثم فهي نفقة خاصة ^(٢). هذه النفقة الخاصة يتعين تمييزها عن **النفقة الاجتماعية** ^(٣) التي تمثل ما يتحمله المجتمع في سبيل انتاج هذا الناتج. في هذا الفصل نهتم فقط **بالنفقة الخاصة**.

وتتوقف نفقة الانتاج، كما ذكرنا من قبل، على:

- الكميات العينية من المدخلات المستخدمة في الانتاج. ففي نشاط البناء مثلا تتوقف نفقة انتاج وحدة من الناتج، ولتكن المتر المربع من البناء، على مساحة الارض وكمية الطوب والصلب والاسمنت والخشب والعمل... الى غير ذلك المستعملة في عملية بناء هذه الوحدة. هذه الكميات العينية تتوقف بدورها على الفن الانتاجي المستخدم وعلى درجة الكفاءة في استخدام المدخلات.

- اثمان المدخلات المختلفة المستعملة في الانتاج.

- ومستوى الانتاج، اي الكمية المنتجة.

وعليه ان اردنا التوصل الى النفقة الكلية، عند مستوى معين من الانتاج،

لزم علينا:

- ان نضرب اولا الكمية المستخدمة من كل من المدخلات في ثمن الوحدة

(١) Monetary cost; coût monétaire

(٢) Private cost; coût privé

(٣) Social cost; coût social

الواحدة من هذا المدخل، لنحصل على نفقة استخدام كل من هذه المدخلات.

- ثم نجمع نفقات استخدام كل المدخلات.

- وابتداء من هذه النفقة النقدية الكلية نستطيع، على اساس معرفة الكمية المنتجة، اي نحصل على النفقة النقدية للوحدة الواحدة من الناتج.

من هذا يتضح ان مصابر التغير في النفقة النقدية للوحدة من الناتج ثلاثة:

١ - التغير في النفقة الحقيقية^(١) اي في الكميات للعينية للمدخلات المستخدمة. هذا المصدر لتغير النفقة النقدية لن يكون محلا لاهتمامنا في اطار هذه الدراسة باعتبار انه يرتبط بالجانب التكنولوجي للانتاج.

٢ - التغير في اثمان المدخلات (عناصر الانتاج) المستخدمة. بالنسبة لهذا المصدر لتغير النفقة النقدية يمكننا:

- افتراض ان سلوك المشروع يؤثر علي اثمان عناصر الانتاج.

- واما ان نفترض ان المشروع الذي ندرس سلوكه يشتري عناصر الانتاج من اسواق تسويها المنافسة الكاملة ويبيع سلعته في سوق تسويها المنافسة الكاملة. في هذه الحالة ستكون الكميات

(١) Real cost; coût réel

التي يشتريها المشروع من عناصر الانتاج اصغر من ان تؤثر، عند تغيرها، في الاثمان السائدة في اسواق هذه العناصر.

في تحليلنا لسلوك المشروع نفترض هذا الافتراض الاخير. هذا الافتراض يتضمن استبعاد هذا المصدر الثاني للتغير في النفقة النقدية للوحدة من السلعة التي ينتجها المشروع (مع مراعاة ان اثمان عناصر الانتاج ستكون محلا للدراسة في الفصل الرابع من هذا الباب).

٣ - التغير في مستوى الانتاج، اي في مستوى نشاط المشروع، لم يبق الا هذا المصدر للتغير في النفقة النقدية ليكون محلا لدراسة تفصيلية.

على هذا النحو تتبلور المشكلة التي نعالجها: الامر يتعلق بمشروع ينتج في ظل شروط المنافسة الكاملة ناتجا واحدا اتباعا لفن انتاجي معين. هذا المشروع يشتري عناصر الانتاج من اسواق تسودها هي الاخرى المنافسة الكاملة. وعليه لا يؤثر سلوك هذا المشروع على الاثمان السائدة في اسواق عناصر الانتاج. بالنسبة لهذا المشروع، يمكن التعبير عن المسألة التي يلزم فحصها على النحو التالي: ما الذي يحدث لنفقة انتاج الوحدة من السلعة اذا ما غير المشروع ترويجيا من مستوى نشاطه بزيادة الكمية التي ينتجها من السلعة؟ بعبارة اخرى، اذا ما تغير مستوى نشاط المشروع، بأن زادت الكمية المنتجة مثلا هل يؤدي ذلك الى تغير نفقة انتاج الوحدة من السلعة التي ينتجها واذا كان الجواب بالايجاب ففي اي اتجاه تتغير النفقة؟

للإجابة على هذا السؤال يمكننا ان نطلق من اقتراح توجي به الدراسة

الاولية لهذه المسألة، مؤدى هذا الاقتراح ان الطريقة التي تستجيب بها نفقة المشروع للتغيرات في مستوى نشاطه تتوقف علي الطريقة التي يتبعها للمشروع لتغيير مستوى نشاطه (بزيادة او بانقاص الكمية المنتجة). وبصفة عامة يستطيع المشروع ان يغير من مستوى نشاطه (اي من الكمية المنتجة):

- اما بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية^(١) الثابتة (من مبان والات وملحقاتها) الموجودة تحت تصرفه، وذلك بأن يستخدمها على نحو اكثر او اقل حدة. بأن يستعملها مثلاً لمدة ٢٤ ساعة في اليوم بدلا من ١٦ ساعة كما كان عليه الحال قبل تغيير معدل الاستعمال.

- واما بتغيير حجم المشروع نفسه بتغيير القدر من الطاقة الانتاجية بأن تصبح اكبر او اصغر مما كانت عليه قبل التغيير - وهو ما يتم اما بالتوسع في المشروع (عن طريق بناء مبان اضافية وتثبيت عدد اضافي من الالات.. الى غير ذلك) في حالة اذا ما اريد زيادة الكمية المنتجة، واما بالتخلص من جزء من الطاقة الانتاجية التي كانت موجودة تحت تصرف المشروع في حالة ما اذا اريد لنشاط المشروع ان ينكمش.

- واما باتباع السبيلين معا، اي بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية للمشروع وتغيير حجم المشروع.

لتبسيط عرضنا للمسألة سنقتصر على الحالتين الاولى والثانية فقط. ولو ان تغير مستوى الانتاج قد يؤثر على نفقة الوحدة من الناتج في هاتين

(١) The productive capacity; la capacité productive

الحالتين، الا ان الاثر المتحقق في كل منهما قد يختلف اختلافا معتبرا. واختيار المشروع بين هاتين الامكانيتين (لتغيير مستوى انتاجه) يتحدد بصفة رئيسية بطول الفترة التي يضمن تحقيق التغيير في خلالها:

- فاذا ما كانت الفترة اقصر من ان تمكن المشروع من تغيير حجمه في خلالها (بالتوسع او الانكماش) لا يستطيع المشروع تغيير الكمية المنتجة الا بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية (الثابتة) الموجودة فعلا. هنا يبقى على الاقل واحد من عناصر الانتاج دون تغيير، اي يبقى ثابتا، بينما تتغير العناصر الاخرى، ونكون بصدد امكانية تغيير مستوى الانتاج في الزمن القصير (او في الفترة القصيرة)^(١).

- اما اذا كانت الفترة من الطول بحيث يمكن معها تغيير الطاقة الانتاجية نفسها، استطاع المشروع ان يغير من مستوى نشاطه بتغيير حجمه، هنا يسمح طول الفترة للمشروع بأن يغير من مستوى انتاجه بتغيير كميات كل عناصر الانتاج، ونكون بصدد امكانية تغيير الكمية المنتجة في الزمن الطويل (او في الفترة الطويلة)^(٢).

هذا ومن المهم ان نذكر اننا بصدد فترات ترتبط بنوع عملية الانتاج، اذ هي فترات لا تتحدد بطريقة تحكمية لكل المشروعات ايا كان فرع النشاط الانتاجي، وانما تتوقف على طبيعة النشاط الذي يقوم به المشروع وعلى ظروف هذا المشروع. وفقا لهذه الطبيعة يختلف طول الفترة اللازمة لبناء طاقة انتاجية جديدة تضاف الى

(١) Short period (short run term); la courte période (court terme)

(٢) Long period (long run term); la période (long terme)

الطاقة الموجودة تحت تصرف المشروع (فإذا كان من الممكن أحداث توسيعات في مشروع يقوم بإنتاج المنسوجات في خلال عامين مثلا، تستلزم زيادة الطاقة الانتاجية لمشروع ينتج الصلب فترة اطول).

وعليه يتعين ان ندرس العلاقة بين نفقة انتاج الوحدة من السلعة وبين مستوى الانتاج:

- اولا، في حالة قيام المشروع بتغيير معدل استخدامه للطاقة الانتاجية في الزمن القصير.

- وثانيا، في حالة تغيير حجم المشروع في الزمن الطويل.

ويفضل دراستنا لهذين النوعين من التغير في مستوى الانتاج نستطيع ان نشق منحنيات نفقة الانتاج بالنسبة للمشروع، الامر الذي يسمح لنا بأن ندرس:

- ثالثا، العلاقة بين منحنيات النفقة في الزمن القصير ومنحنياتها في الزمن الطويل.

- ورابعا، حالات انتقال منحنيات نفقة الانتاج.

١ - تغيرات نفقة الانتاج في الزمن القصير:

في الزمن القصير يوجد تحت تصرف المشروع:

● **عناصر انتاج ثابتة^(١)** لا نستطيع تغييرها اثناء الفترة القصيرة، وهي اساسا المباني والتجهيزات الثابتة.

● **وعناصر انتاج متغيرة^(٢)** يمكن في خلال هذه الفترة يستطيع المشروع ان يزيد او ينقص من الكمية المنتجة عن طريق تغيير الكميات المستخدمة من العناصر المتغيرة، وذلك مع بقاء كميات العناصر الثابتة دون تغيير. بعبارة اخرى، يستطيع المشروع ان يغير من مستوى انتاجه بتغييره لنسبة استخدامه لعناصر الانتاج، وعلى الاخص لنسبة استخدام العناصر المتغيرة مع العناصر الثابتة.

يترتب على ذلك ان نفقة انتاج المشروع تتكون في الزمن القصير من:

ـ **النفقات الثابتة^(٣)**: وتتمثل في المصروفات التي يتحملها ايا كان مستوى الانتاج، وهو يتحمل بهذه المصروفات حتى ولو كان مستوى الانتاج مساوياً للصفر، اي حتى اذا لم ينتج على الاطلاق. هذه النفقات تمثل بصفة عامة نفقات العناصر الثابتة: استهلاك المباني والالات، الفائدة المدفوعة على رأس المال المقترض، مرتبات المديرين، مصاريف التأمين.. الى غير ذلك.

ـ **النفقات المتغيرة^(٤)**: التي يتغير مقدارها مع تغير الكمية المنتجة. وتتمثل في المصروفات التي يجري انفاقها عندما تزيد الكمية المنتجة عن

(١). Fixed factors of production; les facteurs de production fixes

(٢). Variable factors of production; les facteurs de production variables

(٣). Constant cost; coûts constants

(٤). Variable costs; coût variables

الصفر. هذه هي بصفة عامة نفقات العناصر المتغيرة: اجور العمال، مصروفات شراء المواد الاولية، مصروفات الحصول على القوة المحركة، الضريبة التي تدفع بمناسبة الانتاج.. الى غير ذلك^(١).

وباضافة هذين النوعين من النفقة نحصل على ما يسمى **بالجمالي نفقة الانتاج**^(٢) عند هذا المستوى للانتاج. ماذا يكون مصير هذه النفقة الاجمالية اذا ما تغير مستوى الانتاج في الزمن القصير؟ اذا اخذنا السلعة التي ينتجها المشروع والنفق الانتاجي الذي يتبعه ودرجة الكفاءة في استخدامه لعناصر الانتاج واشان هذه العناصر كمعطيات يمكن تمثيل العلاقة بين اجمالي النفقة وبين مستوى الانتاج بجدول يبين التغيرات التي تطرأ على هذه النفقة كنتيجة للتغيرات في مستوى الانتاج اي في الكمية المنتجة. بمعنى اخر هذا الجدول يبين مدى استجابة نفقة الانتاج للتغيرات في مستوى الانتاج، في الفترة الزمنية.

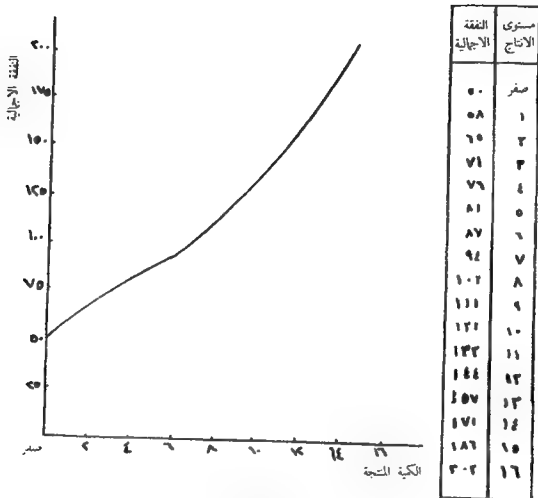
وتجدر الملاحظة الى ان هناك علاقة بين النفقة الاجمالية ومستوى الانتاج. هذه العلاقة يمكن التعبير عنها بجدول النفقة الاجمالية^(٣)، وهو جدول يمكن ترجمته بيانيا ليعطينا منحني النفقة الاجمالية^(٤). انظر الشكل رقم (٤٠).

(١) لا يوجد بالضرورة تقابل تام بين العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة من جانب والنفقات الثابتة والنفقات المتغيرة من جانب اخر. اذ قد يحدث ان تكون نفقة احد العناصر الثابتة متغيرة او العكس. مثل الحالة الاخيرة ما يدفعه المشروع كاجور لنوع معين من العمل للتخصص الذي يكون عرضه في سوق العمل محدودا جدا. هنا يحرص المشروع على الابقاء على هذا النوع من العمل ويدفع له اجرا حتى ولو لم يقوم بالانتاج خلال فترة يقدر انها ذات طبيعة عابرة.

(٢) Total cost; coût global

(٣) Total cost schedule; le tableau du coût global

(٤) Total cost curve; la courbe du coût global



شكل رقم (٤٠)
منحني النفقة الاجمالية

- نلاحظ انه عند مستوى انتاج مساو للصفر توجد نفقة ثابتة موجبة.
- تزيد النفقة الاجمالية بزيادة الانتاج: المنحني يتجه الى اعلى نحو اليمين.
- تزيد النفقة الاجمالية بمعدلات مختلفة استجابة للتغيرات في مستوى الانتاج.

وتبين النقاط التوضيحية التي توجد تحت شكل ٤٠ خصائص منحني النفقة الاجمالية. اهم هذه الخصائص هي الخصيصة الثالثة. فاذا كانت النفقة الاجمالية تزيد، مع زيادة الكمية المنتجة، اولا بمعدل متناقص ثم تزيد في مرحلة تالية بمعدل متزايد فان ذلك يتضمن:

- اننا نكون بصدد تزايد مبدئي في الكفاءة في استعمال عناصر الانتاج، يعقبه تناقص في هذه الكفاءة.

- انه يوجد مستوى معين للانتاج في منطقة تكون عنده نفقة انتاج الوحدة من السلعة عند ابنى مستوى لها.

- ان نفقة انتاج الوحدة من السلعة تتناقص حتى تصل الى هذا المستوى من الانتاج، ثم تبدأ في التزايد بعد ان نتعدى هذا المستوى، وذلك مع زيادة الكمية المنتجة.

وبهذا نتوصل الى نمط التغيرات التي تطرأ على نفقة الانتاج استجابة لتغيرات مستوى الناتج في الزمن القصير. لكي يزيد فهمنا لهذا النمط يتعين علينا ان نحلل التغير في النفقة الاجمالية على النحو التالي:

٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
النفقة الحدية	متوسط النفقة المتغيرة	متوسط النفقة الثابتة	متوسط النفقة الاجمالية	النفقة المتغيرة الكلية	النفقة الثابتة الكلية	النفقة الاجمالية	الكمية المنتجة
				صفر	٥٠	٥٠	صفر
٨	٨	٥٠	٥٨	٨	٥٠	٥٨	١
٧	٧,٥	٢٥	٣٢,٥	١٥	٥٠	٦٥	٢
٦	٧	١٦,٦٧	٢٣,٦٧	٢١	٥٠	٧١	٣
٥	٦,٥	١٢,٥	١٩	٢٦	٥٠	٧٦	٤
٥	٦,٢	١٠	١٦,٢	٣١	٥٠	٨١	٥
٦	٦,١٧	٨,٢٣	١٤,٥	٣٧	٥٠	٨٧	٦
٧	٦,٢٩	٧,١٤	١٣,٤٣	٤٤	٥٠	٩٤	٧
٨	٦,٥	٧,٢٥	١٢,٧٥	٥٢	٥٠	١٠٢	٨
٩	٦,٧٨	٥,٥٥	١٢,٣٣	٦١	٥٠	١١١	٩
١٠	٧,١٠	٥	١٢,١	٧١	٥٠	١٢١	١٠
١١	٧,٤٥	٤,٥٥	١٢	٨٢	٥٠	١٣٢	١١
١٢	٧,٨٣	٤,١٧	١٢	٩٤	٥٠	١٤٤	١٢
١٣	٨,٢٣	٣,٨٥	١٢,٠٨	١٠٧	٥٠	١٥٧	١٣
١٤	٨,٦٤	٣,٥٧	١٢,٢١	١٢١	٥٠	١٧١	١٤
١٥	٩,٠٧	٣,٢٣	١٢,٤	١٣٦	٥٠	١٨٦	١٥
١٦	٩,٥	٣,١٣	١٢,٦٢	١٥٢	٥٠	٢٠٢	١٦

من هذا الجدول يتبين:

١ - ان مقدار النفقة الثابتة الكلية واحد، بالنسبة لكل مستويات الانتاج.
وان النفقة المتغيرة الكلية، التي تساوي النفقة الاجمالية مطروحا منها
النفقة الثابتة الكلية، تحتوي كل التغيرات التي تصيب النفقة الاجمالية.

٢ - وفيما يتعلق بتغيرات النفقة المتوسطة^(١):

- يتناقص متوسط النفقة الثابتة، وهو يساوي النفقة الثابتة الكلية
مقسوما على عدد الوحدات المنتجة، مع زيادة الانتاج.

- كما يتناقص متوسط النفقة المتغيرة، وهو يساوي النفقة المتغيرة مقسوما
على عدد الوحدات المنتجة، مع زيادة الانتاج حتى مستوى معين (عند المستوى الذي
ينتج عنده المشروع ٦ وحدات من السلعة وفقا للمثل الذي يحتويه الجدول) ثم يبدأ
متوسط النفقة المتغيرة في التزايد مع زيادة الانتاج فيما وراء هذا المستوى.

- كما يتناقص متوسط النفقة الاجمالية في مرحلة اولى مع زيادة الانتاج
(حتى المستوى الذي ينتج عنده المشروع ١٢ وحدة) ثم يبدأ في التزايد مع
زيادة الانتاج فيما وراء هذا المستوى.

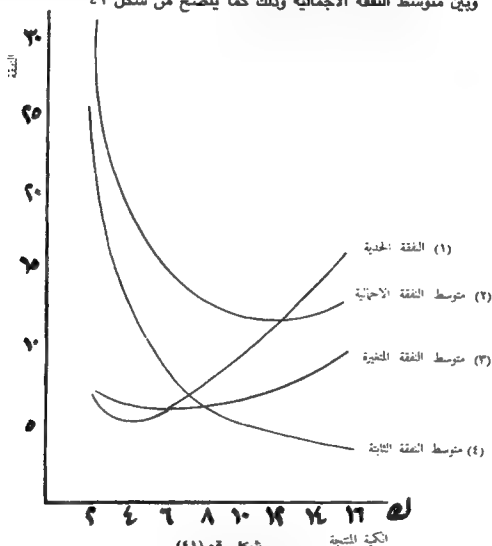
٣ - بالنسبة للنفقة الحدية^(٢):

هذه النفقة، سائرة في ذلك وراء متوسط النفقة المتغيرة، تتناقص في
مرحلة اولى مع زيادة الكمية المنتجة (حتى تصل الى ٥ وحدات) ثم تبدأ بعد
ذلك في التزايد مع زيادة الانتاج.

(١) Average cost; coût moyen

(٢) Marginal cost; coût marginal

ومن المهم ان نلاحظ ان النفقة الحدية التي هي نفقة انتاج وحدة اضافية من السلعة الوحدة الاخيرة (التي هي على الحد بين الاضافة او الحذف) تكون بالضرورة اقل من متوسط النفقة المتغيرة عندما يكون هذا الاخير في مرحلة التناقص، ويكون اعلى منه من الوقت الذي يبدأ فيه متوسط النفقة المتغيرة في الزيادة، هذا القول يصدق على العلاقة بين النفقة الحدية وبين متوسط النفقة الاجمالية وذلك كما يتضح من شكل ٤١



شكل رقم (٤١)
منحنيات النفقة في الزمن القصير

● هذه المنحنيات تبين تغيرات نفقات المشروع تبعا لتغيرات مستوى الانتاج.

● مع زيادة الكمية المنتجة:

- يتناقص متوسط النفقة الثابتة وبمعدل متناقص.

- تناقص متوسط النفقة المتغيرة في مرحلة اولى، ثم يبدأ في التزايد، عادة بمعدل متزايد.

- علي اساس حركة هذين المتوسطين يتناقص متوسط النفقة الاجمالية في مرحلة اولى ثم يبدأ في التزايد.

- تتناقص النفقة الحدية في مرحلة اولى (وهنا تكون اقل من متوسط النفقة الاجمالية) ثم تزايد بعد ذلك وتتعدى متوسط النفقة الاجمالية.

- يقطع منحنى النفقة الحدية منحنى متوسط النفقة الاجمالية في النقطة التي تمثل ادنى نفقة متوسطة (حيث تمثل الكمية المنتجة الحجم الامثل للانتاج في الزمن القصير).

● يلاحظ فيما يتعلق بالعلاقة بين المنحنيات (٢)، (٣)، (٤) ان متوسط النفقة الاجمالية يستمر في التناقص حتى بعد النقطة التي يبدأ عندها متوسط النفقة المتغيرة في التزايد، لماذا؟ لان متوسط النفقة الثابتة يستمر في التناقص ولان القيمة المطلقة المتناقصة تفوق مقدار تزايد متوسط النفقة المتغيرة.

على هذا النحو يتضح هيكل تغيرات نفقات الانتاج في الزمن القصير: فالمشروع يجد ان نفقاته تتغير استجابة للتغييرات في مستوى الانتاج. وبالنسبة لمتوسط النفقة الاجمالية، يتناقص هذا الاخير مع زيادة الكمية المنتجة حتى مستوي معين من الانتاج حيث يكون هذا المتوسط اصغر ما يمكن، ثم يبدأ هذا المتوسط في التزايد فيما وراء هذا المستوى للانتاج.

ويسمى مستوى الانتاج الذي يكون عنده مستوي النفقة الاجمالية ادنى

ما يمكن في الزمن القصير بالانتاج الأمثل^(١) بالنسبة للمشروع محل الاعتبار. عند هذا المستوى نكون بصدد المعدل الأمثل لاستعمال الطاقة الانتاجية الثابتة للمشروع (في الزمن القصير). هذا المعدل لا يظهر الا عند مستوى واحد من مستويات الانتاج.

فاذا ما كانت اثنان عناصر الانتاج معطاة نستطيع ان نعبر عن تغيرات النفقة المتغيرة من الناحية العينية كما يلي: اذا كانت لدينا بعض العناصر الثابتة فان الكميات العينية من العناصر المتغيرة اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة تتناقص في مرحلة معينة ثم تبدأ في التزايد في مرحلة تالية:

هنا نكون بصدد ما يسمى (بقانون تناقص متوسط النفقة الحقيقية والنفقة الحدية الحقيقية ثم تزايدها فيما بعد)^(٢). وقد جرت العادة على التعبير عن هذا القانون بمقوله: فبدلا من الكلام عن تغير النفقة الحقيقية للموحدة الواحدة من الناتج، وهو ما يعني المدخلات اللازمة لانتاج وحدة من الناتج (اي يكون الكلام عن العلاقة: مدخل - ناتج) يكون الكلام عن التغير في الانتاج (الكمية المنتجة) الذي ينجم عن التغير في وحدة من النفقة الحقيقية، اي في وحدة من المدخل (عنصر الانتاج المتغير). واتباعا لهذا السبيل يسعى الى تفسير تغيرات النفقات استجابة لتغيرات مستوى الانتاج. لنرى كيف يكون هذا التفسير.

(١) Optimal output; output optimal

(٢) The law of successive decreasing and increasing of the average real cost and the (٢) marginal real cost

والواقع انه يمكن التعبير عن العلاقة الاساسية بين المدخلات (النفقات الحقيقية) وبين المخرجات (الناتج) على النحو التالي:

لنفترض انه لانتاج ناتج معين تستخدم بعض عناصر الانتاج بكميات ثابتة بينما يستخدم البعض الاخر بكميات متغيرة، بمعنى انه مع الزيادة المتتالية لكمية (لعدد وحدات) العنصر المتغير تبقى العناصر الاخرى على حالها. ما الذي يحدث للناتج؟ هنا يلزمنا التفرقة بين:

- الناتج المتوسط^(١)، ونحصل عليه بقسمة الناتج الكلي على عدد وحدات العنصر المتغير، وهو يتزايد في مرحلة اولى مع تزايد الكمية المستخدمة من العنصر المتغير، ثم يبدأ في التناقص في مرحلة ثانية.
- الناتج الحدي^(٢)، ويتمثل في الاضافة الى الناتج الكلي الناجمة عن استعمال وحدة اضافية من العنصر المتغير، وهو يتغير بالزيادة في مرحلة اولى ثم بالتناقص في مرحلة تالية.

هذا هو ما يسمى «بقانون» تناقص الغلة او قانون النسب المتغيرة^(٣). والامر هنا يتعلق بعلاقة بين كميات عينية: كميات المدخلات وكمية الناتج. وهو يفترض انه من الممكن ان نقوم بالانتاج بتغيير نسب استخدام المدخلات: فبينما تزيد الكمية المستخدمة من مدخل معين تبقى الكميات المستخدمة من المدخلات الاخرى على حالها، ولكن نسب العنصر المتغير للعناصر الثابتة تتغير. كما

(١) Average product; le produit moyen

(٢) Marginal product; produit marginal

The law of diminishing returns (of variable proportions); la loi des rendements (٣) décroissants (des proportions variables)

نفترض ان الوحدات الاضافية للعنصر المتغير تتمتع بنفس الدرجة من الكفاءة^(١).

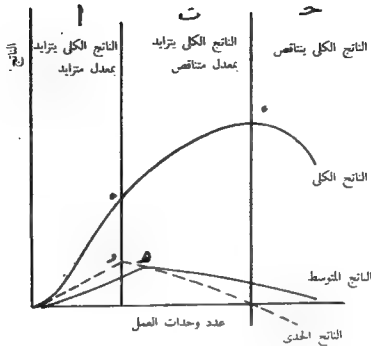
هذا (القانون) يركز على فكرة اساسية مؤداها ان الحصول على النتيجة القصوى، اتباعا للفن الانتاجي المستخدم في انتاج ناتج معين، رهين باستعمال المدخلات المختلفة بكميات تحترم نسبة معينة لزوج هذه المدخلات. فاذا ما بدأنا الانتاج بموقف لا تتوافر فيه شروط تحقيق هذه النسبة، بمعنى انه ما يزال يوجد كمية من المدخلات الثابتة يمكن استخدامها مع وحدات اضافية من العنصر المتغير، لزم ان نتوقع ان اضافة وحدات من هذا العنصر تمثل خطوات متتابعة نحو الحصول على النتيجة القصوى، اي نحو التزايد. فاذا ما توصلنا، من خلال الاضافة التدريجية لوحدات جديدة من هذا العنصر المتغير، الى الموقف الذي تتوافر فيه شروط هذه النسبة نحصل على النتيجة القصوى، وفيما وراء هذا الوضع تؤدي اضافة وحدات اخرى من العنصر المتغير الى الابتعاد عن النتيجة القصوى، اي نحو التناقص.

كيف يمكن التعبير عن هذه الفكرة الاساسية؟ يمكن التعبير عنها اما بعبارات الانتاجية^(٢)، عندما يكون العمل هو العنصر المتغير: نقول ان الانتاجية تزيد حتى تصل الى نقطة معينة تبدأ بعدها في الانخفاض واما بعبارات الناتج، وهنا يتعين التفرقة بين الناتج الكلي^(٣) والناتج المتوسط والناتج الحدي. انظر شكل ٤٢.

(١) Efficiency; efficacité

(٢) Productivity; la productivite

(٣) Total product; produit total

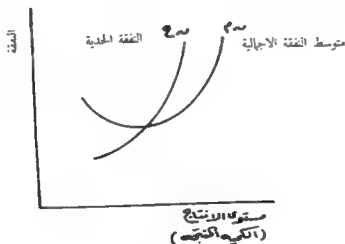


شكل رقم (٤٢)

● على افتراض:

- أن ما يتغير هو وحدات العمل، ولتكن نحو الزيادة.
- وأن الأرض ورأس المال والفن الانتاجي (والامر يتعلق هنا، بالفن الرئيسي المستخدم في النشاط الانتاجي) والظروف الماخية تبقى كلها دون تغيير.
- لاحظ الفرق في تغيرات الانواع الثلاثة من الناتج. للتوصل الى هذا الفرق يلزم تمييز ثلاثة مراحل:
- في خلال المرحلة الاولى ١ التي تنتهي عند النقطة د، يتزايد الناتج الكلي بمعدل متزايد، كما يتزايد الناتج المتوسط والناتج الحدي.
- في خلال المرحلة الثانية ب، يتزايد الناتج الكلي بمعدل متناقص، ويتزايد الناتج المتوسط حتى النقطة هـ ثم يبدأ في التناقص، ويبدأ الناتج الحدي في التناقص.
- في خلال المرحلة الثالثة ج، يبدأ الناتج الكلي في التناقص، ويستمر الناتج المتوسط في التناقص، ويبدأ الناتج الحدي في ان يصبح ذي قيمة سلبية.

تلك هي تغيرات الناتج التي يعكسها قانون تناقص الغلة. وبما ان النفقة هي عكس الناتج نتوصل، بفضل هذا القانون، الى معرفة السبب في وجود هذا النمط لتغيرات نفقة الانتاج بتغير احد المدخلات (احد عناصر الانتاج) مع بقاء المدخلات الاخرى على حالها. ونستطيع القول انه مع زيادة الكمية المنتجة تميل نفقة الانتاج (متوسط النفقة الاجمالية والنفقة الحدية) الى التناقص في مرحلة اولى (الى ان يصل مستوى الانتاج الى النقطة الممثلة للعلاقة الامثل بين عناصر الانتاج)، ثم تبدأ في التزايد في مرحلة تالية. وهو ما يعبر عنه بيانا على النحو المبين في شكل ٤٣.



شكل رقم (٤٣)

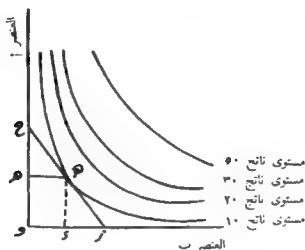
كانت هذه هي التغيرات التي تطرأ على نفقة الانتاج بتغير مستوى الانتاج نتيجة لتغير احد المدخلات المستخدمة مع بقاء المدخلات الاخرى على حالها. لنرى الان ما يحدث في حالة ما اذا تغير مدخلان (اي عنصران من عناصر الانتاج) مع بقاء المدخلات الاخرى على حالها. كيف يمكن اشتقاق منحني النفقة المتغيرة في هذه الحالة؟

على افتراض:

- ان كل عناصر الانتاج، ما عدا اثنان، تبقى ثابتة دون تغيير.
 - ان كلا من هذين العنصرين يحل محل الاخر في الاستعمال لحد ما.
 - انه يوجد تحت تصرف المنظم، الذي يسعى الى تحقيق اكبر انتاج باقل نفقة، كمية معينة من رأس المال النقدي ينفقها على شراء هذين العنصرين المتغيرين.
 - ان ثمن كل من هذين العنصرين محدد في السوق وانه معروف للمنظم.
- على افتراض كل هذا يهدف التحليل الى التوصل الى الكيفية التي ينفق بها المنظم الكمية من رأس المال النقدي على شراء هذين العنصرين على نحو يمكنه من الحصول على اقصى انتاج او، وهو ما يعني نفس الشيء، جعل نفقة انتاج الوحدة من الناتج اقل ما يمكن.
- لتحقيق هذا الهدف نستخدم في التحليل اداة تتمثل في **خريطة منحنيات الناتج المتساوي**^(١). هذه الخريطة تبين من الناحية الفنية (التكنولوجية) «التوليفات» المختلفة من العنصرين التي يمكن استعمالها للتوصل الى مستويات مختلفة من الانتاج.
- هنا نجدنا بصدد خريطة مشابهة تماما لخريطة منحنيات عدم الاهتمام

(١) The map of iso - product (or iso - quants) curves; la carte des courbes d'iso - produits (d'iso - quants).

التي تستخدم في تحليل سلوك المستهلك، ولكن مع فارق: إذ أنه لما كانت فكرة قابلية المنفعة للقياس فكرة ليست محلا لثقة اصحاب نظرية المنفعة القابلة للتفضيل، فلم يخطر على ذهن أي منهم أن يضع أرقاماً إلى جانب كل من منحنيات عدم الاهتمام ليبين مستوى الإشباع الذي يمثله كل منحنى. هنا في مجال منحنيات الناتج المتساو يكون لفكرة مستوى انتاج معين دلالة كمية تسمح لنا بأن نضيف رقماً إلى جانب كل منحنى من منحنيات الناتج المتساو، رقماً يبين مستوى الانتاج الذي يقابله المنحنى. انظر شكل ٤٤.



شكل رقم (٤٤)

- يمثل ح ز خط امكانيات المشروع، وهو يتحدد كنتيجة لتقابل خريطة منحنيات الناتج المتساو (التي تعكس الشروط الفنية للانتاج) مع الشروط الاقتصادية (كمية رأس المال النقدي وأشمان المدخلات في اسواق عناصر الانتاج).
- تمثل هـ نقطة التوازن، ونشير إلى (التوليفة) من المدخلين (وحد من العنصر ١ + و د من العنصر ب) المستخدمة لانتاج كمية مساوية لعشر وحدات.

وفقاً لهذا الشكل، يستخدم المشروع التوليفة من العنصرين التي تعطي

أقصى انتاج، وهي التوليفة التي تشير إليها نقطة التوازن. ولكن قبل ان نصل الى هذا الوضع يستمر المشروع في تغيير نسبة استخدام هذين العنصرين الى ان يصل الى نقطة يتساوى عندها ما تعطيه اخر وحدة من العنصر أ مع ما تعطيه اخر وحدة من العنصر ب، اي يتساوى عندها ما تضيفه الوحدة الاخيرة من العنصر أ الى الناتج، او ما نسميه بالانتاجية الحدية للعنصر أ، مع ما تضيفه الوحدة الاخيرة من العنصر ب الى الناتج (وهو الانتاجية الحدية للعنصر ب). وعليه يكون شرط التوازن:

$$\Delta \text{ ح } 1 = \Delta \text{ ب } \times \text{ ح } ب$$

حيث: ح أ الانتاجية الحدية للعنصر أ

ح ب الانتاجية الحدية للعنصر ب.

هذا الشرط يمكن التعبير عنه كذلك على النحو التالي:

$$\frac{\Delta \text{ ب}}{\Delta \text{ ح}} = \frac{\Delta \text{ ح}}{\Delta \text{ ب}}$$

حيث: ح أ ثمن الوحدة من العنصر أ

ح ب ثمن الوحدة من العنصر ب.

هذا ويمكننا ان نستخدم هاتين الطريقتين للتعبير عن شرط التوازن

للتوصل الى طريقة ثالثة للتعبير عن هذا الشرط^(١):

(١) قارن شرط التوازن هنا بـ شرط توازن المستهلك وفقاً لنظرية المنفعة القابلة للقياس ونظرية المنفعة القابلة للتفصيل.

$$\frac{\Delta \text{ب}}{\Delta \text{ا}} = \frac{\text{ت ح ا}}{\text{ث ح ب}} \quad \text{أو} \quad \frac{\text{ا}}{\text{ث ا}} = \frac{\text{ت ح ا}}{\text{ث ح ب}} = \frac{\Delta \text{ب}}{\Delta \text{ا}}$$

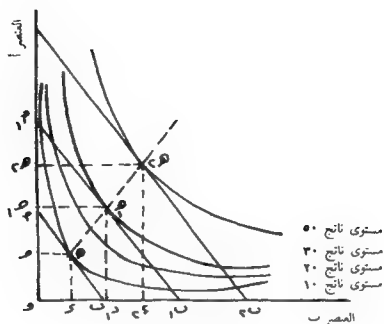
ومن الممكن تعميم شرط التوازن هذا ليعطي الحالات التي يوجد فيها أكثر من مدخلين (عنصرين) متغيرين (دون ان ننسى اننا نفترض انه يوجد على الاقل عنصر واحد يبقى ثابتا). ولكن نضطر في هذه الحالات ان نستخدم رسوما بيانية متعددة الأبعاد.

استخدام خريطة منحنيات الناتج المتساو في رسم منحنى

النتيجة:

الامر يتعلق بمشروع يزيد الكمية المنتجة باستخدام كميات اضافية من المدخلات المتغيرة. وللتوصل الى ذلك يلزمه ان ينفق كمية اكبر من رأس المال النقدي على شراء هذه المدخلات.

الآن، نفترض ان مشروعنا هذا ينتج المنسوجات: في هذه الحالة يتمثل العنصران المتغيران في الخيوط والعمل، ولكن ا، ب على التوالي. وقد يكون من الممكن تكنولوجيا استخدام هذين العنصرين بتوليفات فنية مختلفة تعطي لكل منها مستوى معيناً للانتاج. هذه التوليفات الفنية المختلفة تعكسها خريطة منحنيات الناتج المتساو. ونفترض اخيراً ان ثمن كل من هذين العنصرين يبقى ثابتاً ايا كانت الكمية التي يشتريها المشروع من كل منهما.



شكل رقم (٤٥)

نفترض أن المنظم سيخصص في مرحلة أولى كمية من رأس المال النقدي قدرها R ينفقها على شراء هذين العنصرين. في هذه الحالة يمثل المستقيم AB على الشكل ٤٥ خط امكانيات المنظم، وتمثل H نقطة توازنه: عندها يقوم المنظم بإنتاج ١٠ وحدات من الناتج. مستخدماً توليفة من عنصري الإنتاج المتغيرين: الكمية OG من العنصر A ، والكمية OD من العنصر B (زائد العناصر الثابتة بطبيعة الحال).

فإذا ما زاد المنظم إنفاقه على شراء وحدات إضافية من هذين العنصرين (على افتراض أن ثمنيهما لا يتغيران) وذلك بإنفاق الكمية DM من رأس المال النقدي، يصبح للمنظم خط امكانيات جديد هو AM ، ويكون وضع توازنه الجديد في H' ، حيث ينتج ٣٠ وحدة من الناتج باستخدام كمية أكبر

من كل من العنصرين المتغيرين أي الكمية و جـ من العنصر ١ والكمية و د
من العنصر ب.

ويزيادة مشترواته من الخيوط وقوة العمل مرة أخرى يصل المشروع الى
وضع توازن جديد هو الوضع الذي تمثله هـ حيث ينتج ٥٠ وحدة من الناتج
مستخدما الكمية و جـ من العنصر ١ والكمية و بـ من العنصر ب (مع
استمرار بقاء ثمني العنصرين دون تغيير).

ويسمى الخط الذي ينتج من توصيل نقط توازن المشروع المتتالية بخط
توسع المشروع^(١). وابتداء من هذا الخط يمكن رسم منحنى متوسط النفقة
المتغيرة للمشروع (في الزمن القصير بطبيعة الحال)، وهو ما يتم بأن تحسب
نصيب كل وحدة من الناتج، عند كل مستوى من مستويات الإنتاج، من مجموع
النفقة المتغيرة، أي من مجموع الاتفاق على شراء العنصرين المتغيرين. فمثلا
عند مستوى الإنتاج ١٠ يستخدم المشروع الكمية و جـ من العنصر ١ والكمية
و د من العنصر ب. وعلى اساس ثمني هذين العنصرين تكون النفقة المتغيرة
الكلية لهذه الكمية من الإنتاج هي (و ح × ا) + (و د × ب). فاذا ما
قسمنا هذه النفقة الكلية على عدد الوحدات المنتجة (أي ١٠) نحصل على
نصيب الوحدة من النفقة المتغيرة، أي متوسط النفقة المتغيرة.

وبحساب متوسط النفقة المتغيرة لكل مستوى من مستويات الإنتاج
نحصل على سلسلة من متوسطات النفقة المتغيرة ترتبط بسلسلة من مستويات
الإنتاج. التعبير البياني عن العلاقة بين هاتين السلسلتين يعطينا منحنى متوسط

(١) The firm's line of expansion (the firm's scale line); la ligne de son échelle

النفقة المتغيرة باعتبار هذه الأخيرة دالة التغيرات في مستوى الانتاج (في الزمن القصير). وسيكون لهذا للنحن شكل منحني النفقة المتغيرة المعبر عنه بيانا في شكل ٤١.

وبما انه توجد لدينا نفقة ثابتة كلية لا تتغير بتغيرات مستوى الانتاج نستطيع ان نحسب، لكل مستوى من مستويات الانتاج، النفقة الاجمالية (اي النفقة الثابتة الكلية + النفقة المتغيرة الكلية)، وبالتالي متوسط النفقة الاجمالية (وذلك بقسمة النفقة الاجمالية على عدد الوحدات المنتجة).

على هذا النحو ننتهي من التعرف على التغيرات التي تطرأ على نفقات الانتاج اذا ما تغير مستوى الانتاج في الزمن القصير. ويرد نمط هذه التغيرات في النفقات كما رأينا، الى التغير في نسبة عناصر الانتاج المتغيرة الى عناصر الانتاج التي تبقى في الزمن القصير دون تغير. علي العكس من ذلك، في الزمن الطويل تكون كل عناصر الانتاج متغيرة.

٢ - تغيرات نفقة الانتاج في الزمن الطويل:

يقصد بالزمن الطويل او الفترة الطويلة، الفترة التي تكون من الطول بحيث تمكن المشروع من أن يتواءم مع الظروف موازنة تتضمن تغيير حجمه نحو التوسع او الانكماش، ويكون تغيير الحجم بتغيير عناصر الانتاج. ففي الزمن الطويل، الذي يتحدد وفقا لطبيعة ووظيفة كل مشروع، لا يكون اي عنصر من عناصر الانتاج ثابتا: فكل العناصر متغيرة.

ونريد الان ان ندرس تغيرات نفقة الانتاج كدالة لتغيرات مستوى الانتاج في الزمن الطويل (على افتراض ان اثمان عناصر الانتاج تبقى دون تغيير).

في هذه الحالة يعبر منحنى النفقة في الزمن الطويل عن العلاقة بين تغير النفقة وتغير مستوى الانتاج بما يثيره هذا الاخير من تغير في كل المدخلات التي يستخدمها المشروع.

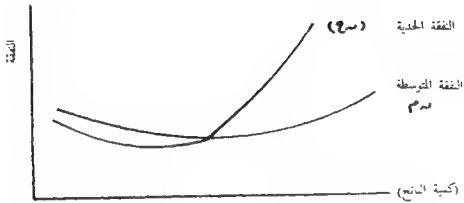
ويلجأ المشروع الى منحنى النفقة في الزمن الطويل في مجال اتخاذ قرارات تحدد مستوى الانتاج بالنسبة لفترة:

- ستبدأ في المستقبل في تاريخ يبعد عن الوقت الحاضر بمسافة زمنية من الطول بحيث تسمح للمشروع باجراء التعديلات في الطاقة الانتاجية اللازمة للاستجابة لمتطلبات هذه الفترة.

- وستمتد بعد بدايتها امتدادا من الطول بحيث يسمح بالاستخدام الكامل لعناصر الانتاج المعمرة المزمع استخدامها اثناء هذه الفترة ويمكن من استهلاكها كلية وفقا لما خطط لها.

بعبارة اخرى، يستخدم منحنى النفقة في الزمن الطويل في اتخاذ قرارات تخص العلاقة بين حجم المشروع وما يتوقع ان يكون عليه في المتوسط الطلب على ما ينتجه المشروع في خلال فترة مستقبلية تدوم وقتا معتبرا.

منحنى النفقة في الزمن الطويل: يبين هذا المنحنى العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج (او حجم الناتج). وقد يمثل النفقة المتوسطة (اي متوسط النفقة الاجمالية) او النفقة الحدية. انظر شكل ٤٦.



شكل رقم (٤٦)
منحنيات النفقة في الزمن الطويل

- يلاحظ غياب التفرقة بين النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة.
- وإن المنحنيات لها نفس شكل منحنيات النفقة في الزمن القصير، مع فارق إن هذه أكثر تسطحاً.
- هذه المنحنيات تبين أنه مع التوسع في حجم المشروع (على افتراض أنه قد بدأ بحجم صغير) تتناقص نفقات الإنتاج (المتوسطة والحدية) حتي نقطة معينة بعدها تبدأ هذه النفقات في التزايد.
- تم اشتقاق هذه المنحنيات على افتراض التوفيق والتنسيق بين حجم المشروع ومعدل استخدام الطاقة الانتاجية (وهما يتغيران بحرية في الزمن الطويل) على نحو يمكن من انتاج اية كمية من الناتج بأقل تكلفة.

ابتداء من هذا الشكل نستطيع ان نبرز السؤال الذي يطرح نفسه: هل يوجد لمنحني النفقة المتوسطة (في الزمن الطويل) هو الآخر شكل نمطي يمكن التعرف عليه بالنسبة لكل فروع النشاط؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، هل هذا الشكل النمطي هو الشكل الذي اتخذته منحنى النفقة المتوسطة المعبّر عنه ببياننا في شكل ٢٤٦؟

يقول اصحاب النظرية الحدية في سلوك المشروع ان الدراسات الخاصة بنفقات الانتاج في الصناعات المختلفة تبين ان لمنحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل شكل نمطي، وانه على غرار الشكل المبين في شكل ٤٦. وبيان ذلك انه بالنسبة لغالبية الصناعات يكون المشروع الصغير جدا غير كفء. ومع زيادة الحجم تزيد كفاءة المشروع تدريجيا الى ان يصل الى حجم تكون عنده نفقة انتاج الوحدة الواحدة من الناتج (النفقة المتوسطة) ابنى ما يمكن. فاذا ما استمر التوسع في المشروع الى حجم اكبر فان هذا التوسع يكون قليل الاثر على النفقة المتوسطة التي تبقى ثابتة مع الزيادة في الطاقة الانتاجية للمشروع. ولكن ذلك رهين بعدم التماذي في التوسع في المشروع الى حجم اكبر فان هذا التوسع يكون قليل الاثر على النفقة المتوسطة التي تبقى ثابتة مع الزيادة في الطاقة الانتاجية للمشروع. ولكن ذلك رهين بعدم التماذي في التوسع في حجم المشروع، اذ بعد نقطة معينة تبدأ النقطة المتوسطة في الارتفاع مع زيادة حجم المشروع.

ويفسر سلوك نفقة الانتاج تأثرا بالتغير في حجم المشروع بما يسمى **بوفورات الحجم الكبير^(١) والتحميلات الناتج عن الحجم الكبير^(٢)**. فالنسبة

(١) Economics of Scale; les économies de grande taille (٧)

(٢) Diseconomies of scale; les déséconomies (pertes) d'une très grande taille (٧)

انظر للفريد مارشال، مبادئ الاقتصاد، ص ٢٠٠ - ٢٠٨، تفضل ابدال كلمة التحميلات واستعمالها بدلا من «تقائض الوفورات» او «انعدام الوفورات»، اذ المقصود ان توسع المشروع فيما وراء حجم معين يحمله زيادة في نفقته المتوسطة، واستخدام هذه الكلمة للتكسب معنى مصطلحيا يكون اكثر اتفقا مع منطق اللغة العربية التي لا تعرف مقابلا للمقطع الذي تعرفه اللغة الانجليزية ويسهل استخدامه، في هذه اللغة الاخيرة، في مقدمة للكلمة لتعديل معناها في اتجاهات مختلفة من ضمنها عكس المعنى الذي تلحظه الكلمة قبل اضافة هذا المقطع. وقد رجعنا، بعد ان ورد على خاطرتنا ابدال هذه الكلمة، الى العمل القيم الذي قام به عالم اللغة العربية الشيخ عبد الله الملايلي، وتبلور في «الرجع» دار المعجم العربي، بيروت، ١٩٦٣ ووجدناه ينهج هذا المنهج.

للفورات، تتحقق في غالبية الصناعات وفورات اقتصادية تتمثل في انخفاض في نفقة الانتاج يظهر مع التوسع في حجم المشروع حتى نقطة معينة. هنا يتعين التفرقة بين الوفورات الحقيقية^(١) والوفورات النقدية^(٢).

الوفورات الحقيقية هي الوفورات التي تكتسب:

- من تخصص اكبر واكثر دقة للقوة العاملة: فمع زيادة حجم المشروع يكون من الممكن ادخال درجة اكبر من تقسيم العمل في داخله. والتخصص الاكثر دقة يعني ان تكون انتاجية العمل اكبر (وهو ما يعني انقاص الجزء من نفقة الانتاج الذي يغطي عنصر العمل).

- من استخدام اكفا للمعدات التي تتميز فنيا بانها غير قابلة للانقسام، بمعنى ان لها ابتداء حجما كبيرا لا يجعل استخدامها اقتصاديا الا عند مستوى مرتفع من الانتاج، ولا يمكن استخدامها جزئيا في انتاج كمية اصغر من الكمية التي تتناسب مع هذا الحجم الكبير. فمع اتساع حجم المشروع يمكن استغلال هذه المعدات على نحو اكفا مما يقلل من النفقة المتوسطة.

- والوفورات التي تكتسب من الناحية التكنولوجية، كما اذا كانت هناك ورشة لصيانة الآلات والمعدات ملحقة بالوحدة الانتاجية، وكانت هذه الورشة مستغلة استغلالا لا يستنفذ كل طاقتها، فاذا ما كبر حجم المشروع كان من الممكن استغلال كل طاقة ورشة الصيانة ومن ثم تقل نصيب نفقة الصيانة في نفقة انتاج الوحدة الواحدة من الناتج، وذلك لان عدد من يستخدمون في

(١) Real economies; économies réelles

(٢) Pecuniary economies; économies pécuniaires

الصيانة يزيد بمعدل اقل من معدل زيادة الآلات والمعدات.

- كما تكسب الوفورات الحقيقية باستعمال أكثر حدة لطاقات المديرين إذا ما كبر حجم المشروع.

أما الوفورات النقدية، فتتمثل في كل انخفاض في نفقة الإنتاج ناجم عن الحصول على المدخلات (عن طريق الشراء) بشروط أفضل، وكان التحسن في شروط الشراء ناتجا عن كبر حجم المشروع.

- فإذا ما كبر حجم المشروع فإنه قد يستطيع أن يشتري كميات أكبر من المواد الأولية بثمن أقل (إذا ما دفع كبر الكمية البائع إلى أن يخضع له نسبة معينة من ثمن الشراء).

- فإذا ما كبر حجم المشروع فقد يعطي مستخدميه وعماله إحساسا بالأمان (من وجهة نظر استقرار عملهم) يدفعهم إلى قبول العمل بالمشروع حتى ولو كان مستوى المرتبات والأجور أقل منه في المشروعات الأخرى، مما يخفض من نفقة الإنتاج في جزئها المتمثل في أجر قوة العمل.

- فإذا ما كبر حجم المشروع فإنه يمثل ضمانا أكبر لمقرض النقود ويستطيع المشروع أن يحصل على الائتمان (أي أن يقترض النقود) بشروط أفضل (بسرعة فائدة أقل مثلاً). وكذلك الحال بالنسبة للحصول على خدمات النقل والتأمين.. إلى غير ذلك.

هذه الوفورات النقدية تنتج في الواقع من انخفاض اثنان عناصر الإنتاج (المدخلات) وقد حرصنا على التعرف عليها وعلى صورتها دون أن نأخذ أثر وجودها في الحسابان إذ أننا نجرّد في دراستنا للعلاقة بين النفقة ومستوى

الانتاج من اثر اثمان المدخلات.

في مرحلة اولى يستفيد المشروع نفسه بتوسعه من هذه الوفورات (التي تسمى بالوفورات الداخلية)^(١)، اي الوفورات الناتجة عن توسع المشروع نفسه (عن تغييرات في دخله). وطالما هو يحقق هذا يقال انه يمر بمرحلة تزايد الغلة (او تناقص النفقة المتوسطة): اذ يزيد الانتاج بنسبة اكبر من نسبة زيادة المدخلات.

ولكن تحقق هذا الوفورات الداخلية لا يستمر إلى ما لا نهاية، اذ ما تلبث ان تتناقص مع استمرار الزيادة في حجم المشروع حتى تصل الى نقطة معينة تبدأ منها مرحلة ثانية. في هذه المرحلة الثانية تتناسب الغلة مع الزيادة في حجم المشروع: فيزيد الانتاج بنفس نسبة تزايد المدخلات (اي ان النفقة المتوسطة تبقى على حالها مع التوسع في حجم المشروع خلال هذه المرحلة).

وفي مرحلة ثالثة عندما يتخطى المشروع حجما معيناً تبدأ التحميلات الداخلية^(٢) في الظهور. هذه التحميلات تتمثل في الارتفاع في نفقة الانتاج ارتفاعا ينجم عن التناقص النسبي في كفاءة المشروع اذا ما استمر يكبر في الحجم. وهي ترد بصفة اساسية الى صعوبات الادارة والرقابة المتزايدة عندما يصبح حجم المشروع اكبر من ان يمكن من ادارته ادارة كفنة. هنا نكون في مرحلة تناقص الغلة: اذ يزيد الانتاج بنسبة اقل من نسبة تزايد المدخلات (اي ان النفقة المتوسطة تزداد).

(١) The internal economies; les économies internes

(٢) The internal diseconomies; les déséconomies internes

ونستطيع ان نجمل فنقول ان القاعدة العامة ان تحقق المشروعات صغيرة الحجم وفورات داخلية في خلال مرحلة اولى من مراحل توسعها (اي الزيادة في حجمها). هذه هي مرحلة الغلة المتزايدة، وفيها تتناقص النفقة المتوسطة مع زيادة الانتاج. في مرحلة ثانية تكف الوفورات الداخلية عن التحقق، وتكون الغلة متناسبة مع التوسع الاضافي في حجم المشروع. هنا لا يتغير قدر النفقة المتوسطة في ظل هذا التوسع. وفي مرحلة ثالثة تبدأ التحميلات الداخلية في الظهور، تكون الغلة في تناقص، وهو ما يعني ان النفقة المتوسطة بدأت في التزايد مع الاستمرار في التوسع في حجم المشروع.


نلك هو النمط العام لتغير نفقة الانتاج المتوسطة (ومن ثم النفقة الحدية) مع حجم المشروع في الزمن الطويل. وهو يفسر في التحليل الاخير بظاهرة انعدام قابلية المداخل للانقسام من الناحية الفنية^(١). ولتوضيح هذه الظاهرة نفرق بين ما اذا كنا نتصور المداخلات في صورة قيمة او في صورة عينية:

فاذا ما تصورناها في صورة قيمة كانت كل المداخلات قابلة للانقسام، بمعنى انه لو عبرنا عنها بوحدات نقدية فانه يمكن ان يمثل المدخل من المداخلات بوحدات صغيرة تزيد او تقل بحسب حجمه الكلي، فاذا ما تمثلت الة كبيرة في ٢٠٠٠ جنيه مثلاً، امكن تقسيمها قيمياً الى اجزاء قيمة كل منها جنيه واحد وقيل مثلاً ان هذه الالة قد استخدمت في خلال فترة ما بما يعادل ١٠٪ من قيمتها اي ٢٠٠٠ جنيه.

(١) Technical indivisibility of inputs; l'indivisibilité technique des inputs

ينتج عن ذلك ان الاستعمال الكفأ لهذه المدخلات غير القابلة للانقسام لا يتحقق الا عندما يكون حجم المشروع من الكبر (اي عندما يكون مستوى الانتاج من الارتفاع) بحيث يمكن ضمان النسب الاوفى في مزج هذه المدخلات بالمدخلات الاخرى. ويزيادة حجم الانتاج اتجاها نحو هذه النسب الاوفى تتزايد الغلة.

فالوفورات الداخلية المرتبطة بحجم المشروع هي نتيجة ان عدم قابلية عناصر الانتاج للانقسام في اطار الانماط الفنية المستخدمة في عملية الانتاج. وهذا هو الذي يدفعنا الى القول بأن النمط العام للعلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج في الزمن الطويل انما تفسر، في التحليل الاخير (اي في نهاية الامر)، بانعدام قابلية هذه العناصر للانقسام من الناحية الفنية.

ومن المهم ان نضيف انه يوجد، في اطار هذا النمط العام الذي قد يكون صحيحا في مجموعه، اختلافا قد يكبر او يصغر بين الصناعات المختلفة وهو ما يمكن التعبير عنه بالقول بأنه بالرغم من ان الشكل العام لمنحني النفقة يكون على شكل  فإنه قد يختلف من صناعة الى اخرى.



هذا المنحني يعكس للمشروع شروط النفقة في الزمن الطويل في علاقتها بمستوى الانتاج. ابتداء منها يستطيع المشروع، في ضوء شروط الطلب على السلعة التي ينتجها (حسب توقعاته لها في الزمن الطويل)، ان يحدد حجم عملياته في الزمن الطويل. والقول بأنه يستطيع ان يقوم بذلك لا يعني انه

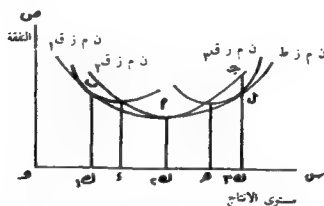
سيتوصل حتماً إلى تحديد الحجم الأمثل لعملياته (حيث تكون النفقة اقل ما يمكن)، إذ يتوقف ذلك على شروط الطلب على سلعته من جانب، وعلى وضع المشروع في السوق (محتكر أو غير محتكر)، من جانب آخر.

على هذا النحو نتوصل إلى بيان العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج في الزمن الطويل، وهو الزمن الذي يتغير فيه مستوى الانتاج كدالة للتغير في حجم المشروع، أي للتغير في كل المدخلات المستخدمة في الانتاج، وقد رأينا ان لمنحني النفقة في الزمن الطويل نفس شكل منحني النفقة في الزمن القصير، الا ان الاول أكثر تسطحاً، فما هي طبيعة العلاقة بينهما؟

٣ - العلاقة بين منحنيات النفقة في الزمن القصير ومنحني النفقة في الزمن الطويل:

نعرف ان منحنيات النفقة في الزمن القصير تبين العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج على اساس ان المشروع لا يستطيع ان يغير الا من نسب استخدام العناصر المتغيرة مع العناصر الثابتة. كما نعرف ان منحنيات النفقة في الزمن الطويل تبين العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج على اساس ان المشروع يستطيع ان يغير من حجمه (أي من جميع العناصر التي يستخدمها) وكذلك من معدل استخدام الطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرفه. فإذا كان المشروع يتقيد في الزمن القصير بما تحت تصرفه من عناصر ثابتة فإنه يتحرر من هذا القيد في الزمن الطويل بإدخال التعديلات اللازمة التي تمكنه من الانتاج بقل نفقة متوسطة ممكنة. ويمكننا ان نتصور ان المشروع يمر، في خطواته المتتالية نحو الوصول إلى اقل نفقة انتاج في الزمن الطويل، بفترات قصيرة مختلفة يكون للمشروع في كل منها حجماً مختلفاً يستخدم

فيها عناصر الانتاج بنسب مختلفة، اي يستخدم في كل من هذه الفترات (توليفة) من المدخلات تختلف عن غيرها من التوليفات. وبما ان للمدخلات المختلفة درجات مختلفة من انعدام القابلية للانقسام من الناحية الفنية، فان بعض توليفات المدخلات تعطي نفقة متوسطة اقل من النفقة التي تعطيها التوليفات الاخرى. وهو ما يعني بالنسبة للمشروع ان يكون لمنحنيات النفقة المتوسطة المختلفة الخاصة بالفترات القصيرة المختلفة نقاطا تختلف قريبا او بعدا عن المحور السيني. بعبارة اخرى تختلف النفقة المتوسطة الأدنى بالنسبة للمشروع الواحد من فترة قصيرة الى اخرى كما يتضح من شكل ٤٧.



شكل رقم (٤٧)

العلاقة بين منحنيات النفقة المتوسطة في الزمن القصير ومنحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل

- ن م ز ق ١ هو منحنى النقطة المتوسطة في الزمن القصير الاول، ن م ز ق ٢ هو المنحنى الخاص بالزمن القصير الثاني، وهكذا.
- ن م ز ق هو منحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل، وهو يمر بالنقاط التي تمثل اثنى نفقة متوسطة على منحنيات الازمنة القصيرة.

فعلى الشكل ٤٧ نجد، على سبيل المثال، ان لمنحني النفقة المتوسطة في الزمن القصير $ن م ز ق٣$ نقطة دنيا تمثل نفقة متوسطة اقل من النفقة لمنحني النفقة المتوسطة في الزمن القصير $ن م ز ن١$. والنفقة المتوسطة الابنى للمنحني $ن م ز ق٣$ تمثل اقل نفقة متوسطة في مقارنتها بالنفقة المتوسطة على المنحنيات الاخرى الخاصة بالفترات القصيرة. وتمثل الكمية وك٣ الانتاج الأمثل الذي نحصل عليه بابنى نفقة متوسطة للمنحني $ن م ق٣$. ويكون المنحني $ن م ز ط$ هو منحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل. وهو يمس كل منحنيات النفقة المتوسطة في الازمنة القصيرة المختلفة. وله كما نرى الشكل — ولكنه اقل انحناء من منحنيات الازمنة القصيرة. ويسمى المنحني بالمنحني المحتوى^(١) لانه يحتوي كل منحنيات الزمن القصير. وتقع كل نقطة من نقاط منحني الزمن الطويل على واحد من منحنيات الازمنة القصيرة التي يحتويها.

ويبين هذا الشكل ان النفقة المتوسطة في الزمن الطويل لا يمكن ان تكون، بالنسبة لمستوى معين من مستويات الانتاج، اعلى من النفقة المتوسطة في الزمن القصير. وذلك لان كل تغيير من شأنه تخفيض نفقة الانتاج ويكون من الممكن ادخاله في الزمن القصير يمكن كذلك تحقيقه في الزمن الطويل. من ناحية اخرى، ليس من الممكن دائما ان ننتج كمية معينة من الانتاج في الزمن القصير باقل نفقة. اذ لا يمكن ان نغير كل المدخلات اذا ما تغير مستوي الانتاج في الزمن القصير، وذلك في الوقت الذي يمكن تغييرها في الزمن الطويل. ويتمثل ذلك بيانيا في ان محني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل لا

(١) The envelope curve; la courbe enveloppe

يتقاطع اطلاقاً مع منحنى النفقة المتوسطة في الزمن القصير. المنحنيان قد يتماسا ولكنهما لا يتقاطعا.

ومن الممكن ان يقع منحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل تحت احد منحنيات النفقة المتوسطة في الزمن القصير وذلك بالنسبة لمستويات عديدة من مستويات الانتاج، ولكن بالنسبة لمستوى واحد من مستويات الانتاج لا بد لمنحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل ان يكون تماساً لمنحنى النفقة المتوسطة في الزمن القصير على احدى نقاطه. وهو يمس منحنى النفقة المتوسطة في الزمن القصير المتعلق بالحجم الذي ينتج منذ وقت طويل الكمية K_1 (شكل ٤٧). وهي تتميز، من بين كل الكميات الممكن انتاجها على منحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل، بأنها الكمية التي تنتج عند ادنى نفقة متوسطة (تساوي K_1). وهي تتميز كذلك، في علاقتها بالكميات الاخرى التي يمكن انتاجها على منحنى النفقة المتوسطة في الزمن القصير الثاني، المنحني N_2 ، بأنها الكمية التي تنتج بأقل نفقة متوسطة، ولانتاج هذه الكمية بأقل نفقة ممكنة قام المشروع بالتعديل في حجمه ليصل الى الحجم الذي يتضمنه المنحني N_2 الان اذا اراد المشروع ان يتوسع في الكمية المنتجة لينتج K_2 لزم عليه ان يتوسع على المنحني N_2 وتساوي النفقة المتوسطة التي ينتج بها هذه الكمية في الزمن القصير K_2 قرشاً. ولكن المشروع يستطيع ان ينتج هذه الكمية K_2 في الزمن الطويل بنفقة متوسطة قدرها L ، وهي اقل من K_2 . ولكي يتمكن من ذلك عليه ان يغير من حجمه على نحو يصبح من المستطاع معه انتاج الكمية K_2 على اكفا وجه ممكن، ويتحقق ذلك اذا ما قام المشروع ببناء الحجم الذي يكون له

في الزمن القصير للمنحنى $ن م ذ ق ٢$ ، وهو الحجم الذي يستطيع ان ينتج الكمية $و ك ٢$ باستخدامه. ويكف للمنحنى $ن م ذ ق ٢$ عن ان يكون للمنحنى الذي يمكن استخدامه لتحديد نفقة المشروع، وإذا ما لراد للمشروع توسعا اخرا في مستوى انتاجه لا يتحقق له ذلك في الزمن القصير الا بحركة على للمنحنى $ن م ذ ق ٢$.

عليه يتضح انه اذا كنا بصدد لحظة معينة لا يستطيع المشروع ان ينتج الا بالحركة على منحنى واحد للنفقة للتوسعة وذلك لان حجم ما تحت تصوره من الات ومعدات ثابت. اما في الزمن الطويل فانه يستطيع ان يختار انساب نفقة على انساب منحنى بين منحنيات النفقة في الازمنة القصيرة، وهي نقطة تكون كذلك ممثلة بنقطة على منحنى النفقة للتوسعة في الزمن الطويل. ومرد استطاعته هذه انه يستطيع ان يغير من كل عناصر الانتاج مغيرا بذلك حجمه وما يرتبط به من معدل لاستخدام الطاقة الانتاجية.

والهم ان نضيف ان منحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل لا يمس اي من منحنيات النفقة في الازمنة القصيرة عند النقطة الممثلة لادنى نفقة متوسطة (في الزمن القصير) الا باستثناء منحنى النفقة المتوسطة في الزمن القصير الذي يمس منحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل عند النقطة الادنى لهذا الاخير. وهو ما يحدث على شكل ٤٧ بالنسبة للكمية $و ك ٢$ حيث يمس المنحنى $ن م ذ ق ٢$ (وهو منحنى الزمن القصير) للمنحنى $ن م ط$ (وهو منحنى الزمن الطويل) في النقطة ١ التي تمثل ادنى نقطة لهذا المنحنى الاخير. هذا الشكل يبين انه بالنسبة لكل مستويات الانتاج التي تقل عن الكمية $و ك ٢$ تقع ادنى نفقة متوسطة في الزمن الطويل على الجزء الهابط من منحنيات النفقة للتوسعة في الازمنة القصيرة. فلو اخذنا

الكمية وكم كمثل نجد ان احسن ظروف انتاجها في الزمن الطويل تكون ممثلة بالنقطة ب على منحنى الزمن القصير م ر ق ب . ولكن هذه الكمية تقل عن الانتاج لمشروع له هذا الحجم، اي عن الكمية و د (المنطقة للانتاج الامثل). في الزمن الطويل يكون من الارخص انتاج اية كمية من الناتج تقل عن الكمية وكم ببناء طاقة انتاجية ذات انتاج امثل معين واستخدامها في الانتاج عند مستوى اقل من مستوى الانتاج الامثل. وكذلك يكون من الارخص انتاج اية كمية تفوق وكم ب باستخدام طاقة انتاجية صغيرة في انتاج ما يزيد على الانتاج الامثل (في الزمن القصير).

ركزنا اهتمامنا حتى الان على تصديق منحنيات نفقة الانتاج، في الزمن القصير والزمن الطويل، التي تعبر عن تغيرات النفقة كدالة للتغيرات في مستوى الانتاج. ولكننا نعرف ان نفقة الانتاج تتأثر بعوامل اخرى غير مستوي الانتاج. ماذا يحدث لمنحنيات النفقة لو تغيرت هذه العوامل الاخرى، احدها لوجيستها؟

سنحاول فيما يلي اعطاء اجابة سريعة على هذا السؤال:

٤ . انتقالات منحنيات النفقة:

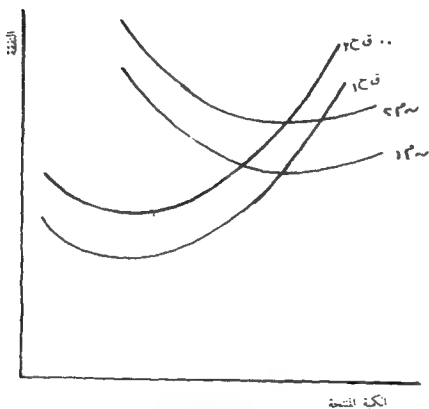
باستبعاد التغيرات في مستوى الانتاج تتعكس التغيرات في احد العوامل الاخرى التي تؤثر في نفقة الانتاج في انتقال منحنيات النفقة. هذه الانتقالات ترد لنن:

• الى تغيير في اثمان عناصر الإنتاج: فاذا ما ارتفعت اثمان كل هذه العناصر تنتقل منحنيات النفقة مبتعدة عن المحور السيني. كما انها تنتقل نحو المحور السيني اذا ما انخفضت اثمان هذه العناصر.

• الى تغيير في الفن الإنتاجي المتبع: تغير يؤدي الى الاقتصاد في

الكمية المستخدمة من عناصر الانتاج لانتاج نفس الكمية من الناتج. في هذه الحالة تنتقل منحنيات النفقة لاسفل مقترية من المحور السيني.

. الى تغيير في كيف أو نوع الناتج: تغيرا يؤدي الى استخدام كميات مختلفة من المدخلات ويثير بالتالي انتقال منحنيات النفقة لاعلى مثلا. انظر شكل ٤٨.



شكل رقم (٤٨)
انتقال منحنيات النفقة (المتوسطة والحدية) الى اعلى (بعيدا عن المحور السيني)
انتقالا ناتج عن زيادة الاجور مثلا

تلك هي شروط نفقة الانتاج. عن طريق مواجهتها مع شروط الايراد يستطيع المشروع ان يتوصل الى تحديد الكمية من الانتاج التي تحقق له اقصى ربح (اجمالي). هذا الايراد يتوقف على الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع كما يظهر في السوق الذي يتوجه اليه المشروع كبايع. فاذا اردنا ان نصل في النهاية الى تحديد الكمية، او الكميات، التي يكون المشروع على استعداد لطرحها في السوق لزم علينا، بعد ان نعرفنا على شروط او ظروف النفقة، ان نتعرف على شروط الايراد بدراسة الطلب على سلعة المشروع.

ثالثاً: الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع: (١)

ينتج المشروع ليبيع، ليبيع في السوق، ليحصل على ايرادات نقدية، وذلك لان الربح، الذي يسعى المشروع الى تحقيق اكبر قدر منه، ليس (محاسبيا) الا الفرق بين مجموع النفقات ومجموع الايرادات. وتتحدد ايرادات المشروع الكمية بالكمية التي يطلبها المشترون من سلعته ويضمن بيع الوحدة من السلعة، ومن ثم تتوقف هذه الايرادات على شروط الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع، وهي شروط تتوقف بدورها على نوع السوق. للتعرف على هذه الشروط يتعين علينا ان نفرق بين الاشكال المختلفة للسوق.

قبل ان نتعرض لدراسة شروط الطلب هذه نقوم بتعريف بعض الافكار التي تستخدم كالمات في هذا التحليل، بما اننا ما نزال في اطار نظرية اصحاب الاستدلال الحدي. نفرق فيما يتعلق بايرادات المشروع بين الايراد

(١) هنا يفترض ان الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع يتحدد استقلا عن نفقات انتاجه. وهو افتراض لا يتفق مع واقع الاقتصاد الرأسمالي حيث يتوصل المشروع الى ان يشكل الى حد كبير طلب المستهلكين عن طريق الاتفاق على الاعلان والوسائل الاخرى التي تدفعهم الى شراء سلعته.

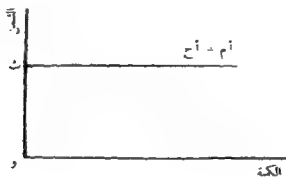
للتوسط^(١)، وهو عبارة عن ناتج قسمة الإيراد الكلي على عدد الوحدات المباعة من السلعة (وهو في الواقع ثمن الوحدة المباعة من السلعة)، والإيراد الحدي^(٢) وهو الإضافة على الإيراد الكلي الناتجة عن إنتاج وبيع وحدة إضافية من السلعة.

في سوق المنافسة الكاملة لا يمثل الناتج الكلي للمشروع الانسبة صغيرة جدا من مجموع عرض السلعة في السوق، الأمر الذي لا يمكنه من التأثير على ثمن السلعة في السوق إيا كان قدر الكمية التي يقوم بتسويقها. وعليه يقال أن المشروع يأخذ ثمن السلعة التي ينتجها كمعطي، أي كشيء محدد في السوق بعيدا عن إرادة المنظم صاحب المشروع. ولكن بما أنه ينتج سلعة تعتبر وحداتها بديلة كاملة للوحدات التي تنتجها المشروعات الأخرى التي تنتج لنفس السوق فإن انخفاضها صغيرا في ثمن السلعة التي ينتجها المشروع تؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب عليها. وذلك لأن المشتريين، والنظرية تقترض فيهم العلم الكامل بكل ما يجري في السوق (إذ هم من قبيل «الرجل الاقتصادي») سيتوجهون بأعداد كبيرة نحو سلعته. وكذلك الحال إذا ما جازف المشروع برفع ثمن سلعته رفعا صغيرا، فقد يجد مبيعاته وقد نقصت إلى ما يقارب الصفر. وعليه يكون للمشروع أمام منحني طلب (على سلعته) لانهائية للرؤية: فهو يستطيع أن يبيع عند كل ثمن سائد في السوق أية كمية مما ينتجها، وبما أن القرارات التي يتخذها المشروع في شأن البيع لا تؤثر في ثمن السلعة فإن الإضافة إلى إيراده الكلي الناتجة عن بيع وحدة إضافية للسلعة

(١) Average revenue; la recette moyenne

(٢) Marginal revenue; la recette marginale

تكون دائما مساوية لايارد المتوسط اي ان الايراد الحدي يكون دائما مساويا لايارده المتوسط الذي هو ثمن الوحدة من السلعة. يمثل منحني الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع في سوق المنافسة الكاملة على النحو الوارد في شكل ٤٩.



شكل رقم (٤٩)
منحني الطلب على سلعة المشروع في سوق المنافسة الكاملة

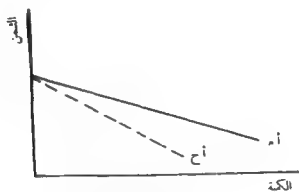
- يعكس المنحني شروط الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع.
- عند كل مستويات الثمن يتساوى الايراد المتوسط (م) مع الايراد الحدي (ح).

وتختلف شروط الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع (ومن ثم شروط الايراد) في حالة الاحتكار، أي حالة وجود منتج واحد في فرع النشاط الذي لا يمكن لوحدات أخرى دخوله: فالمحتكر ينتج سلعة لا تعتبر بديلا لصيقا لسلعة أخرى. وتكون مرونة التقاطع للطلب^(١) ضعيفة. بعبارة أخرى، لا يؤثر التغير في اثمان السلع الأخرى على الكمية المطلوبة من السلعة التي ينتجها

(١) انظر ص ٢٤٠، ٢٤١ فيما سبق.

المحتكر الا تأثيرا ضئيلا وعلى هذا النحو نعرف الاحتكار في هذا المجال.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الكميات المختلفة المطلوبة من السلعة التي ينتجها المحتكر والامان المختلفة المقابلة بمنحني يسمى منحني الطلب على السلعة التي تنتجها الصناعة (او منحني طلب السوق)، على اساس ان المنتج المحتكر يمثل الصناعة بأكملها. هذا المنحني ينحدر الى اسفل نحو اليمين. اذ لا بد من خفض ثمن كل الوحدات المباعة اذا ما اريد زيادة المبيعات بوحدة اضافية. ومن ثم يكون الايراد الحدي اقل من الايراد المتوسط. وبما ان الثمن يطابق الايراد المتوسط فإن منحني الطلب يربط الايراد المتوسط هو الاخر بالكمية المنتجة. يزيد على ذلك ان منحني الايراد الحدي يكون موجودا دائما بين منحني الايراد المتوسط ونقطة الاصل، كما يتبين من شكل ٥٠.



شكل رقم (٥٠)
منحني الطلب على سلعة المحتكر

● تعكس المنحنيات الطلب على سلعة المحتكر.

● الايراد المتوسط اعلى من الايراد الحدي.

كما يختلف الموقف عندما ينتج المشروع في ظل شروط المنافسة الاحتكارية، اذ نكون بصدد شكل للسوق يوجد فيه عدد كبير من المشروعات تنتج سلعة لا تتجانس وحداتها وانما يميز كل مشروع الوحدات التي ينتجها من السلعة. ويمكن التعبير عن نفس الفكرة بالقول باننا بصدد مشروعات تنتج سلعا تكون كل منها بديلا لصيقا للآخرى. مثال ذلك صناعة الصابون، صناعة السجائر، صناعة معجون الاسنان، الى غير ذلك فبينما كل انواع السجائر تشبع حاجة واحدة يتميز ما ينتجه مشروع عن الآخر بنوع الطباقي المستخدم، بنوع الورق المستخدم، بما اذا كانت بفلتر (مرشح) او بغير فلتر، بكيفية تقديمها، الى غير ذلك من وسائل تمييز الوحدات من السلعة التي ينتجها مشروع من المشروعات الموجودة في السوق. في ظل هذا الشكل من اشكال السوق كيف تكون خصائص منحني الطلب على سلعة المشروع؟

في هذا النوع من السوق نجد ان عدد المشروعات من الكبر وان حجم كل منها من الصغر بحيث لا يستطيع احدها ان يسيطر على نسبة ذات وزن من مجموع ما ينتج من السلعة في السوق. وعليه لا يثير اي من المشروعات بسلوكه الخاص اي تغيير في سلوك المشروعات الاخرى، ومن ثم لا يؤثر بسلوكه وحده على ثمن السوق.

ولكن كل من هذه المشروعات ينتج بديلا لصيقا لمنتجات الاخرين، الامر الذي يجعل الطلب على سلعته اكثر حساسية منه في حالة الاحتكار (حيث المحتكر ينتج سلعة لا تجد لها بديلا في السوق).

في هذه الحالة يكون الطلب على سلعة المشروع الذي ينتج في سوق المنافسة الاحتكارية طلبا كبيرا المرنة، ولكنه ليس لاتهامي المرنة كالطلب في

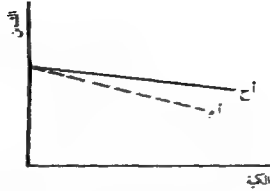
سوق المنافسة الكاملة: فإذا ما خفض المشروع ثمن البيع تخفيضاً صغيراً أدى ذلك إلى زيادة مبيعاته زيادة كبيرة بإجذاب عدد من مشتري سلعة منافسيه ولكن دون إجذاب كل للمشتريين (أذ يحرص بعض المشتريين على الاستمرار في شراء سلعة نظراً لما تتميز به من خصائص حتى ولو كان ثمنها أعلى من ثمن البدائل المصنفة لهذه السلعة). وكذلك يؤدي رفع ثمن السلعة ولو بقدر ضئيل إلى فقدان عدد كبير من مشتري السلعة الذين يتحولون إلى منتجات المشروعات الأخرى، ولكنه لا يؤدي إلى فقدان كل المشتري. وعليه فإن الطلب على سلعة المشروع:

- يكون كبير المرونة، ولكنه ليس لاتهامي المرونة.

- يكون دائماً أكثر مرونة من الطلب على السلعة التي ينتجها المحتكر.

- وتتوقف المرونة على درجة القابلية للإحلال التي تتمتع بها سلعته في علاقتها بمنتجات المشروعات الأخرى التي توجد في نفس السوق. وتتوقف درجة القابلية للإحلال هذه بدورها على مدى تمييز سلعته عن منتجات الأخرى، فكلما زادت درجة التمييز هذه كلما بعدنا عن شروط المنافسة الكاملة وقرينا من شروط الاحتكار.

وكما هو الحال في ظل المنافسة الكاملة يتمثل منحني الطلب على سلعة المشروع في ظل المنافسة الاحتكارية في خط مستقيم، وذلك عند مستوى الثمن السائد في السوق. إلا أن هذا الخط لن يكون خطاً أفقيّاً (أذ الطلب ليس لاتهامي المرونة) وإنما سيكون هابطاً بميل قليل نحو اليمين، كما يتضح من شكل ٥٩.



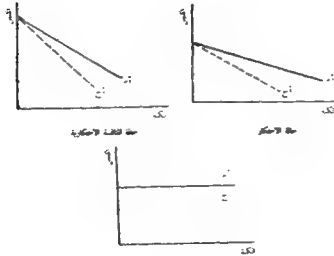
شكل رقم (٥١)

منحني الطلب على سلعة المشروع في سوق المنافسة الاحتكارية

الآن نستطيع للمقارنة بين شروط الطلب على سلعة المشروع في ظل

الاشكال المختلفة للسوق: سوق المنافسة الكاملة، سوق المنافسة الاحتكارية

وسوق الاحتكار. انظر شكل ٥٢.



حالة المنافسة الكاملة

شكل رقم (٥٢)

الطلب على سلعة المشروع في ظل الاشكال المختلفة للسوق

- بالنسبة للمشروع في سوق المنافسة الكاملة (وحدات السلعة بديل كامل احداها للآخرى) يكون الطلب لانهائي المرونة. الايراد المتوسط = الايراد الحدي = الثمن.
 - بالنسبة للمشروع في سوق المنافسة الاحتكارية (وحدات السلعة بديل لصيق احداها للآخرى)، يكون الطلب كبير المرونة. الايراد المتوسط اكبر من الايراد الحدي.
 - بالنسبة للمشروع في سوق الاحتكار (السلعة ليست بديلة للسلع الاخرى)، يكون الطلب اقل مرونة. الايراد المتوسط اكبر من الايراد الحدي.
 - بالنسبة للمشروع في ظل المنافسة الاحتكارية وفي ظل الاحتكار يوجد منحني الايراد الحدي دائما تحت منحني الايراد المتوسط وذلك لانه يلزم انقاص ثمن كل الوحدات المباعة ان اردنا بيع وحدة اضافية، اي ان الايراد المتوسط اكبر من الايراد الحدي.
- على هذا النحو نكون قد تعرفنا على شروط الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع في ظل ثلاثة من اشكال السوق. على اساس شروط الطلب هذه وشروط النفقة نستطيع ان نرى كيف تتحدد الكمية التي ينتجها المشروع عند ثمن معين. وهو ما نتوصل اليه عن طريق البحث عن توازن المشروع^(١)، على ان نقتصر في ذلك على توازنه في الزمن القصير.

رابعاً: توازن المشروع:

وضع التوازن هو ذلك الوضع الذي ينتج فيه المشروع كمية من الناتج تحقق له في الزمن القصير اما أقصى ربح اجمالي، او اقل خسارة (توقعا لتحقيق الربح في وقت لاحق)، او لا خسارة ولا ربحا، وذلك في ظل الشروط التي يوجد فيها المشروع (من زاويتي النفقة والايراد). كيف نتوصل الى وضع

(١) The equilibrium of the firm; l'équilibre de l'entreprise

التوازن هذا؟

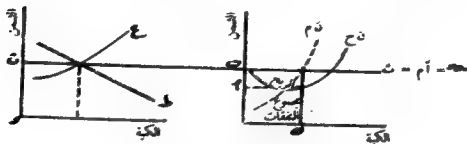
نتوصل الى وضع التوازن هذا بتطبيق قاعدة السلوك التالية: يستمر المنظم في زيادة الكمية التي ينتجها طالما ان الاضافة الى الايراد الكلي الناجمة عن بيع وحدة اضافية تفوق الاضافة الى النفقة الاجمالية (اي الانفاقات الكلية) التي يثيرها انتاج هذه الوحدة الاضافية، اذ يزداد بذلك ربحه الاجمالي. وعندما تحقق الوحدة الاضافية من بيعها ايرادا اضافيا (اي ايرادا حديا) مساو للنفقة الاضافية (اي النفقة الحدية) التي يسببها انتاج هذه الوحدة لا تكون هناك اضافة الى الربح الاجمالي ويكف المشروع عن زيادة الكمية المنتجة، وهنا تتحدد الكمية التي ينتجها. وعندها يحقق المشروع اقصى ربح او اقل خسارة، ويكون في وضع توازن. وعليه يكون الشرط الشكلي للتوازن هو ان يتساوى الايراد الحدي مع النفقة الحدية. ويكون للنفقة المتوسطة دورها في بيان ما اذا كان يستمر او لا يستمر في مزاويلته للنشاط الانتاجي. قاعدة السلوك هذه تطبق ايا كان شكل السوق الذي ينتج المشروع في ظله وايا كان الزمن محل الاعتبار^(١) (قصير كان ام طويلا).

سنرى كيف يمكن التوصل الى وضع التوازن بالنسبة للمشروع، اولا في ظل المنافسة الكاملة، وثانيا في ظل المنافسة الاحتكارية واخيرا في ظل الاحتكار.

فبالنسبة للمشروع الذي ينتج في ظل المنافسة الكاملة يحدد تقابل شروط النفقة مع شروط الايراد وضع توازن المشروع ومن ثم الكمية التي

(١) في وضع التوازن في الزمن القصير يستطيع المشروع وفقا لطروف نفقة انتاجه ان يحقق ربحا غير عادي او ربحا عاديا او خسارة. انظر الفصل التالي من هذا الباب.

يتجهها عند الثمن السائد في السوق، وذلك على النحو المبين في شكل ٥٣.



شكل رقم (٥٣)
توازن المشروع في ظل المنافسة الكاملة

● شرط التوازن المشروع هو تساوي الإيراد الحدي مع النفقة الحدية (د هو نقطة التوازن).

● عند ثمن السوق و د يتجه للمشروع للكمية و د.

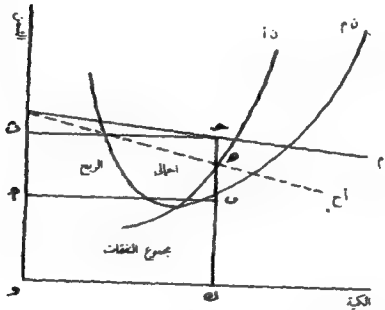
● وهو يحقق ربحاً غير عادي مستقلاً على الرسم بمساحة المستطيل أ ب د ث.

ويتمسك الطريقة نحصل على اوضاع توازن اخرى مع تغير ثمن السوق ويكون لنفس مشروعنا، عند الاثمان المختلفة والمكسبة التي تصمد للسلعة في السوق، وفي ظل نفس شروط نفقة الانتاج السائدة في داخل المشروع، اوضاع توازن مختلفة تتحدد دائماً بتساوي الإيراد الحدي مع النفقة الحدية. ويتحدد في كل وضع من اوضاع التوازن الكمية التي ينتجها المشروع، ونحصل في النهاية على الكميات المختلفة التي يعرضها عند الاثمان المختلفة بالنسبة لفترة زمنية معينة.

ومن هذا نحصل على سلسلة من الكميات التي تتوافق مع الاثمان المختلفة. وهو ما يسمح لنا ببناء جدول عرض المشروع الذي يمكن ترجمته

بياناً في منحنى عرض المنتج للفردى^(١).

أما بالنسبة للمشروع الذي ينتج في ظل المنافسة الاحتكورية فالشرط الشكلي للتوازن واحد لا يتغير: تساوي الإيراد الحدي مع النفقة الحدية. ويتحدد الكمية التي تنتج وتعرض، عند الثمن السائد في السوق، بتقابل منحنى الإيراد الحدي والنفقة الحدية، على النحو الوارد في شكل ٥٤.

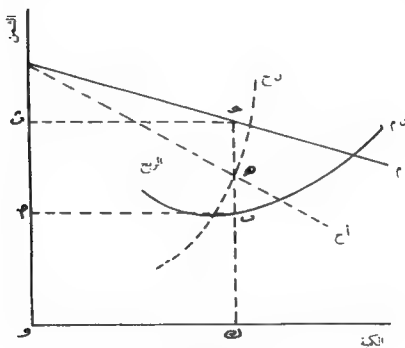


شكل رقم (٥٤)
توازن المشروع في ظل المنافسة الاحتكورية
• هـ هي نقطة توازن المشروع

(١) ولابد أن من منحنيات عرض المنتج الإيراد نستطيع الانتقال إلى منحنى عرض السوق (سوق المنافسة الكاملة أو السوق الاحتكارية حسب الأحوال). انظر فيما سبق الفصل الأول من هذا الباب.

وينفس الطريقة يمكن التوصل الى اوضاع التوازن الاخرى التي يكون فيها المشروع اذا ما تغير ثمن السلعة المحدد في السوق. ومن اوضاع التوازن المختلفة نصل الى الكميات المختلفة التي يكون المشروع علي استعداد لترحها في السوق عند هذه الاثمان المختلفة. وهكذا نصل الى جدول العرض الفردي الذي يعطينا التعبير البياني عنه منحني العرض الفردي.

وفي حالة للمشروع للمحتكر، الذي يمثل في نفس الوقت الصناعة كلها، يتحدد وضع التوازن بنفس الطريقة. عند كل ثمن تبين نقطة التوازن الكمية التي تحقق للمحتكر اقصى ربح، كما يتضح من شكل ٥٥.



شكل رقم (٥٥)
توازن المشروع المحتكر

● م هي نقطة التوازن.

● عند الثمن و٥ ينتج المحتكر الكمية و٤.

● تمثل المساحة أ ب ح د ريع المحتكر، وهو يساوي الفرق بين الإيراد المتوسط والنفقة المتوسطة مضروباً في عدد وحدات الناتج.

ويوجد بالتقابل مع الاثمان المختلفة اوضاع توازن مختلفة تنتج فيها كميات مختلفة من السلعة.. ويبين جدول العرض الفردي العلاقة بين الكميات المختلفة والاثمان المختلفة. وهو في نفس الوقت جدول عرض الصناعة او السوق، ومنه نصل الى منحني عرض السوق.

وهكذا نصل الى النتيجة التي كنا نبحث عنها بتحليل سلوك المشروع: وضع توازنه الذي يبين الكمية التي ينتجها المشروع في ظل ظروف النفقة والإيراد المعطاة، ومن ثم منحني عرض المشروع.

فاذا ما كان لدينا نتيجة تحليل سلوك المستهلك التي تنعكس في نهاية الامر، في تحديد طلب المستهلكين على السلعة التي تنتجها الصناعة محل الاعتبار (طلب السوق)، نستطيع الانتقال من توازن المشروع الى توازن الصناعة (اي السوق، وذلك في ايسر الاطارات التحليلية، اطار المنافسة الكاملة.

الفصل الرابع

من توازن المشروع الى توازن الصناعة

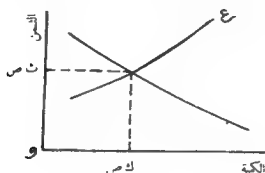
سنحاول في هذا الفصل ان نرى كيف يمكن في مرحلة اولى الانتقال من توازن المشروع الى توازن الصناعة في الزمن القصير: صناعة تسويها شروط المنافسة الكاملة. لنرى بعد ذلك توازن هذه الصناعة في الزمن الطويل. وننتهي بدراسة مشكلة لها اهميتها الخاصة وهي مشكلة تكيف العرض عبر الزمن للتغيرات التي تحدث في طلب السوق.

اولاً: توازن الصناعة في الزمن القصير:

حصلنا في تحليلنا في الفصل السابق على منحنى عرض المشروع على افتراض انه ينتج في ظل شروط المنافسة الكاملة. واذا افترضنا ان الصناعة مكونة من عدد كبير من المشروعات امكن الانتقال من منحنيات العرض الفردية الى منحنى عرض الصناعة على النحو الذي وصفناه في الفصل الاول من هذا الباب الرابع.

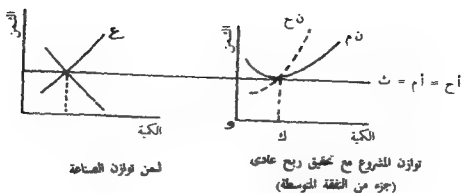
بالنسبة لهذه الصناعة، يحدد تقاطع منحنى طلب السوق ومنحنى عرض الصناعة ثمن التوازن والكمية التي تنتج في وضع التوازن هذا (انظر شكل

- ٥٦). هذا الثمن يمثل العامل الاقتصادي الذي يتوقف عليه تحديد توازن كل من المشروعات المكونة للصناعة. وتكون الصناعة في حالة توازن، عندما:
- يكون الطلب الكلي على السلعة التي تنتجها مساويا للعرض الكلي.
 - وتكون النفقة الحدية لكل مشروع من مشروعاتها مساوية للثمن.

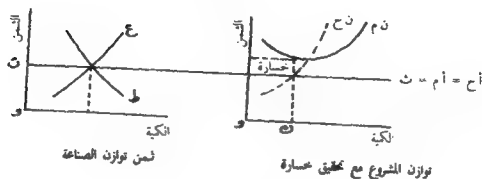


شكل رقم (٥٦)
توازن الصناعة

ويمكن ان يتحقق وضع التوازن هذا، وهو توازن الزمن القصير، وامام المشروعات امكانيات مختلفة فيما يتعلق باجمالي الربح الذي يتحقق. اذ يمكن للمشروع ان يحقق اما ربحا غير عادي (يفوق متوسط الربح الذي تحققه المشروعات المكونة للصناعة) او ربحا عاديا او خسارة، كما يبين من الاشكال ٥٧، ٥٨.



شكل رقم (٥٧)



شكل رقم (٥٨)

من دراستنا لقاعدة سلوك المشروع رأينا انه يكون في وضع توازن عندما يكون الايراد الحدي مساويا للنفقة الحدية. لان ذلك هو شرط تحقيق أقصى ربح، بمعنى انه يحدد الكمية التي تحقق للمشروع أقصى ربح (دون ان ننسى اننا نقصد بأقصى ربح اما تحقيق أكبر ربح او تحمل أقل خسارة).

قاعدة السلوك هذه تبين ان المشروع يعمل ما في وسعه ولكنها لا تبين القدر من الربح الذي يحققه او القدر من الخسارة التي يتحملها، اذ ان ذلك

يتوقف على ظروف الانتاج التي تحدد نفقة انتاج المشروع، وتحدد بالتالي مقدار الربح او الخسارة في ظل شروط الطلب على سلعة المشروع السائدة في السوق، ظروف الانتاج هذه هي التي تضع المشروع في احد الازواضع الثلاثة المبينة على الاشكال ٥٣، ٥٧، ٥٨.

في هذه الحالات الثلاث، يحاول المشروع تحقيق اقصى ربح، وينتج الكمية و ك. اما فيما يتعلق بالربح:

. نجد ان المشروع الذي يوجد في الوضع الاول (شكل ٥٣) يحقق ربحا غير عادي، ربحا يتحقق بعد تغطية كل النفقات.

. ويتوصل المشروع الذي يوجد في للوضع الثاني (شكل ٥٧) الى تغطية نفقاته بالكاد، مع مراعاة ان النفقة تحتوي، بين عناصر اخرى، الفائدة التي تدفع على رأس المال النقدي الذي يقترضه المشروع والربح الذي يعتبره الحدين مكافأة لتحمل مخاطر المشروع. هنا يحقق المشروع ربحا عابيا.

. اما المشروع الذي يوجد في الوضع الثالث (شكل ٥٨) فانه يحقق خسارة (اقل خسارة). ولكنه يغطي مع تلك نفقاته المتغيرة (وجزء من نفقاته الثابتة)، وهو ما يدفعه الى الاستمرار في الانتاج في الزمن القصير. ولكنه يستمر في اسوأ الظروف، ويسعى في الزمن الطويل الى تغيير هذه الظروف لتصبح مواتية، فان لم ينجح في سعيه فانه يترك هذا الفرع من فروع النشاط ويسمى للمشروع الذي يعمل في الزمن القصير في ظل اسوأ الظروف بالمشروع الحدي^(١).

(١) The marginal firm; l'entreprise marginale

هذه الحالات الثلاثة تمثل اوضاع التوازن الممكنة بالنسبة للمشروع الذي يسعى الى تحقيق اقصى ربح في ظل المنافسة الكاملة. وهي كلها ممكنة في الزمن القصير. اما في الزمن الطويل فلا يمكن ان يستمر منها الا وضع واحد. اي هذه الاوضاع يبقى في الزمن الطويل؟

ثانياً: توازن المشروع وتوازن الصناعة في الزمن الطويل:

في الزمن الطويل يستمر المشروع في تكيف نفسه بالنسبة للثمن السائد في السوق وذلك بانتاج الكمية التي يكون عندها الثمن مساوياً لنفقاته الحدية (فشرط توازن المشروع واحد بالنسبة للزمنين. القصير والطويل).

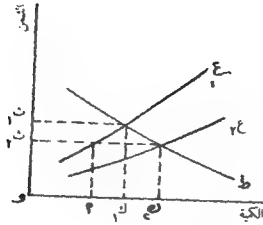
فاذا ما انخفض الثمن عن النفقة المتوسطة واستمر هكذا يتجه المشروع الى اخراج الموارد الموجودة تحت تصرفه من هذه الصناعة، اي انه يترك هذا الفرع من فروع النشاط لانتاج، وذلك لان النفقة المتوسطة تقل عن الايراد المتوسط فهو يتحمل خسارة. وعليه يترك المشروع الصناعة عندما تحين الفرصة. وهي تحين عندما يستهلك العناصر الثابتة. وبدلاً من ان يستبدل بها عناصر ثابتة جديدة (وهو ما كان ليفعله لو كان يحقق ربحاً) يخرج المشروع من الصناعة.

وعليه لا يبقى المشروع في فرع النشاط في الزمن الطويل الا اذا كان ثمن الوحدة المباعة مساوياً على الاقل لمتوسط النفقة الاجمالية (اي للنفقة المتوسطة). ويكون ذلك هو شرط وجود للمشروع في الزمن الطويل. الامر الذي يترتب عليه خروج المشروعات الحدية من الصناعة في الزمن الطويل، وذلك اذا استمر الثمن اقل من نفقاتها المتوسطة.

ومع خروج عدد من المشروعات من الصناعة ينتقل منحني عرض الصناعة نحو اليسار ويرتفع ثمن السوق. ومع استمرار خروج بعض المشروعات يستمر الثمن في الارتفاع الى ان يصبح كافيا لتغطية كل النفقة (المتوسطة) بالنسبة للمشروعات التي تبقى في الصناعة. بمعنى اخر تكون هذه المشروعات في الوضع المبين في شكل ٥٧.

الآن نفترض ان المشروعات تجد نفسها، وهي متوازنة في الزمن القصير، في الوضع المبين في شكل ٥٣، اي انها تحقق ارباحا تفوق الارباح التي تحقق في فروع النشاط الاخرى. تحقيق هذه الارباح غير العادية يجذب استثمارات جديدة في الصناعة تظهر في شكل انشاء مشروعات جديدة والتوسع في المشروعات القائمة عن طريق زيادة حجمها.

في الزمن الطويل سيكبر ان حجم الصناعة (بزيادة عدد المشروعات وكبر حجم المشروعات التي كانت قائمة فعلا)، وينتقل منحني العرض ع ١ الى ع ٢ (شكل ٥٩) - هذا الانتقال يعني ان ث ١ لم يعد ثمن التوازن اذ ينخفض الثمن من ث ١ الى ث ٢. ويتعين على المشروعات، الجديد منها والقديم، ان تعدل من انتاجها وفقا لهذا الثمن الجديد. وفي الوضع الجديد يكون و ث ٢ هو الثمن، و ك ٢ هي الكمية التي تنتجها المشروعات. عند هذا الثمن، و ث ٢، تمثل و ١ الكمية التي كانت تنتج قبل ان تتوسع الصناعة (في الزمن الطويل)، وتمثل الكمية ١ ك ١ الاضافة الى الناتج الى تحقيقها الطاقة الانتاجية الجديدة في الصناعة (اي ما ينتجه المشروعات الجديدة والطاقة الانتاجية الجديدة التي خلقت بفضل التوسع في المشروعات القائمة).



شكل رقم (٥٩)
توازن الصناعة في الزمن الطويل

ونكون، بعد توسع الصناعة التي تنعكس نتيجته في انخفاض الثمن من
و ث٢ الى و ث٣، بصدد ثلاثة امكانيات:

١. **الامكانيات الاولى:** ان تستمر المشروعات في تحقيق ربح غير عادي
عند الثمن و ث٣، وجود هذا الربح غير العادي يدفع الى توسع
جديد في الصناعة (دخول مشروعات جديدة في السوق). ومن ثم
لزم ان تتوقع زيادات جديدة في العرض وانخفاضات جديدة في
الثمن.

٢. **الامكانيات الثانية:** ان تتحمل المشروعات خسارة عند الثمن و ث٣.
في هذه الحالة لن يحدث اي توسع جديد. وتحمج بعض المشروعات
عن استبدال الاتها ومعداتنا اذا ما استهلكت في الاستعمال ونشهد،
في نهاية الامر، خروج هذه المشروعات من الصناعة، ويقتل منحني
عرض الصناعة نحو اليسار (ويرتفع الثمن).

• **الإمكانية الثالثة:** ان يكون الريح غير العادي مساويا للصفر. هنا يكون الثمن و θ مساويا للنفقة المتوسطة (لنتذكر مرة اخرى ان النفقة الاجمالية تحتوي الفائدة التي تدفع مقابل اقتراض رأس المال النقدي و«مكافأة» تحمل المخاطر ومرتببات المديرين والمدفوعات لاصحاب الموارد المستخدمة. غياب الريح غير العادي يتضمن ان المشروع لا يصادف صعوبات في نشاطه الانتاجي). في هذه الحالة لا يكون لدى المشروعات اي دافع لا للخروج من هذه الصناعة ولا للدخول فيها.

على هذا النحو نتوصل الى احد سمات **قوازن الصناعة في الزمن الطويل**، ويتمثل في غياب اي اتجاه نحو التوسع او نحو الانكماش في ظل ظروف الطلب السائدة في السوق. هذه السمة لا توجد الا في حالة الإمكانية الثالثة المذكورة عالياً. ويخلص من ذلك انه اذا ما كانت حرية الدخول في الصناعة والخروج منها مكفولة يتعين ان تجد المشروعات المتوازنة نفسها في وضع يكون فيه الثمن مساويا لمتوسط النفقة الاجمالية.

وعليه، لكي تكون الصناعة في وضع توازن يلزم ان يتمكن كل مشروع من تغطية نفقاته الكلية (لا اكثر ولا اقل) باستخدامه للطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرفه احسن استخدام.

ولكن ذلك لا يكفي. فاذا كانت المشروعات في وضع يمكنها من جني ثمار وفورات الحجم الكبير فانها تستطيع ان تخفض من نفقاتها المتوسطة ببناء طاقة انتاجية جديدة. وبما ان هذه المشروعات تفترض انها تستطيع ان تبيع كل ما ترغب في بيعه بالثمن السائد في السوق (حيث انها تنتج في ظل ظروف المنافسة الكاملة)

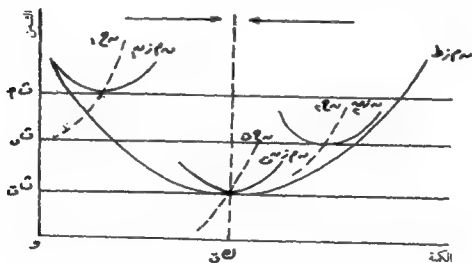
فانها ترى في زيادة حجم عملياتها اضافة حتمية لارباحها. وذلك لان الثمن (الايراد المتوسط) لا ينخفض بينما تتناقص النفقة (المتوسطة).

وعليه توسع المشروعات من حجم عملياتها طالما:

- انها تنتج في ظل المنافسة الكاملة.

- وتخضع لقانون النفقة المتناقصة في الزمن الطويل.

يترتب على ذلك انه في وضع توازن الزمن الطويل يتعين على كل مشروع ان يجد نفسه عند النقطة التي لا يوجد عندها اية امكانية لتحقيق وفورات اضافية من وفورات الحجم الكبير (اي عند النقطة التي تكون عندها النفقة اقل ما يمكن)، وهو ما يتضح من شكل ٦٠.



شكل رقم (٦٠)

- هذا الشكل يبين ثلاث امكانيات مختلفة لمنحنيات النفقة في الازمنة القصيرة التي يحتويها منحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل، ن م ز ط في كل مجموعة من مجموعات منحنيات الازمنة القصيرة يوجد منحنى النفقة المتوسطة ومنحنى النفقة الحدية.
- فاذا كانت منحنيات النفقة كذلك الممثلة بالمنحنيات ن م ز ق ١، ن ح ١ (حيث النفقة في الزمن الطويل تكون في مرحلة التناقص) فمن الواضح ان الصناعة لن تكون في حالة توازن الزمن الطويل حتى ولو كان الثمن مساويا لـ و ث ا. وذلك لان المشروعات تستطيع ان تضيف الى ارباحها ببناء طاقة انتاجية جديدة مخفضة بذلك نفقة الانتاج (فهي توجد في مرحل الغلة للزيادة بفضل تحقيق وفورات الحجم الكبير).
- واذا كانت منحنيات النفقة كذلك الممثلة بالمنحنيات ن م ز ق ٢، ن ح ٢ (حيث النفقة في الزمن الطويل تكون في مرحلة التزايد)، من الواضح ان الصناعة لن تكون في حالة توازن الزمن الطويل حتى ولو كان الثمن مساويا لـ و ث ب. وذلك لان المشروعات تستطيع ان تضيف الى ارباحها بتصغير حجمها مخفضة بذلك نفقة الانتاج (فهي توجد في مرحلة الغلة المتناقصة نتيجة لظهور تحميلات الحجم الكبير جدا).
- فقط في الوضع الذي يكون فيه الثمن مساويا لـ و ث ت، والانتاج و ك ت، وتنتج فيه المشروعات بمنحنيات النفقة ن م ر ق ت، ن ح ت، في هذا الوضع فقط لن يكون بمقدور اي مشروع زيادة ارباحه لا بزيادة الكمية المنتجة ولا بزيادة حجمه.
- الثمن و ث ت والكمية و ك ت يمثلان وضع توازن الزمن الطويل بالنسبة لصناعة تعمل في ظل المنافسة الكاملة.
- يلاحظ انه عند نقطة التوازن هذه تتحقق المساواة التالية بالنسبة لكل مشروع:
النفقة الحدية = النفقة المتوسطة في الزمن القصير ت = النفقة المتوسطة في الزمن الطويل = الثمن.

وعليه نتوصل الى شروط توازن الزمن الطويل للصناعة التي تعمل في ظل المنافسة الكاملة، على افتراض ان كل مشروع من مشروعاتها يأخذ ثمن السوق كمسلم به وافترض وجود حرية الدخول والخروج من الصناعة، تتمثل هذه الشروط فيما يلي:

١ - ينتج كل مشروع الكمية من الناتج التي يكون الثمن عندها (الايراد المتوسط = الایراد الحدي للمشروع) مساويا للنفقة الحدية.

٢ - ينتج كل مشروع عند مستوى الانتاج الذي يكون الثمن عنده مساويا لمتوسط النفقة الاجمالية في الزمن القصير.

٣ - ينتج كل مشروع عند مستوي الانتاج الذي يكون الثمن عنده مساويا لمتوسط النفقة الاجمالية في الزمن الطويل.

هذه الشروط الثلاثة مستوفاة عند النقطة التي تمثل ادنى نفقة في الزمن الطويل في شكل ٤٢. وينتج الشرط الاول من توصل المشروعات الى تحقيق اقصى ربح عند ثمن معين. كما ينتج الشرطان الثاني والثالث من البواعث التي تدفع الموارد الجديدة الى الدخول في الصناعة (او الموارد الموجودة الى الخروج منها) اذا لم تكن راضية عن الایراح التي تحققها حتى حركتها (بالدخول او الخروج).

ثالثاً: تكيف العرض لتغيرات الطلب عبر الزمن:

اذا ما كان لدينا منحني الطلب على ناتج معين ومنحني عرض هذا الناتج وكانا قد تحددنا في ظل شروط المنافسة الكاملة وبالنسبة لنفس الفترة الزمنية نستطيع ان ندرس نتيجة التأثير المتبادل لهاتين القوتين.

رأينا عند تقديم النظرة العامة لنظرية ثمن السوق^(١)، كيف ان ثمن التوازن وكمية التوازن يتحددان بتقاطع هذين المنحنيين. وقد لاحظنا هناك ان التوازن يتضمن حالة راحة، اي غياب التغيرات خلال فترة من الزمن. فاذا لم تتغير شروط الطلب او شروط العرض بقي السوق في حالة توازن. فاذا تغيرت شروط الطلب او شروط العرض (تغيرا ينعكس في انتقال منحنى الطلب او منحنى العرض)^(٢) تغير وضع التوازن. الامر الذي يتضمن تغير ثمن وكمية التوازن.

ونضيف هنا انه يوجد نوع اخر من التغير في الطلب وفي العرض يتمتع من الامة بما يبرر دراسته على انفراد. ذلك هو التغير في احدهما استجابة للتغير في الآخر تغيرا ينعكس في اثر على الثمن. الامر هنا يتعلق بمشكلة التكيف بين العرض والطلب تكيفا يتضمن بعدا زمنيا. فزيادة الطلب مثلا (دون تغير العرض في البداية) تؤدي الى ارتفاع الثمن، الامر الذي يدفع المنظمين الى زيادة العرض. وزيادة العرض (دون تغير الطلب في البداية) تؤدي الى انخفاض الثمن، الامر الذي يدفع المستهلكين الى زيادة استهلاكهم من السلعة. هذا التغير في احدهما الذي يعقبه رد فعل من جانب الآخر يستلزم فترة من الوقت. فعنصر الزمن يؤثر على الطريقة التي يستجيب بها احدهما للتغير في الآخر. ولكن الاثر يختلف في حالة رد فعل العرض لتغير في الطلب عنه في حالة رد فعل الطلب لتغير في العرض: فيجب ان نتوقع، في ضوء ما رأيناه

(١) انظر الفصل الاول من هذا الباب الرابع.

(٢) هذا يعني ان تغير الطلب او العرض اما ينجم عن تغير في احد العوامل التي تحدد كل منهما، ذلك هو نوع التغير الذي كنا نهتم به في الفصل الاول من هذا الباب الرابع. اما هنا فنهتم بتغير احدهما استجابة لتغير في الآخر، استجابة تتحقق من خلال التغير في الثمن.

عند دراسة شروط النفقة، ان استجابة العرض لارتفاع في الثمن (نشا عن زيادة الطلب) تكون اكبر في الزمن الطويل، اذ ان الطاقة الانتاجية تحت تصرف المشروع تكون اكبر. ويتم التوسع في الانتاج بحركة على منحني للنفقة اكثر تسطحاً. اما بالنسبة للطلب، فليس هناك ما يحتم ان يختلف منحني الطلب في الزمن الطويل عنه في الزمن القصير، ايا كان نوع منحني العرض.

هذا الاختلاف بين العرض والطلب فيما يتعلق بتكيف احدهما لتغيرات الاخر هو الذي دفع اصحاب النظرية الحديثة الى دراسة المشكلة على النحو التالي:

- على افتراض حدوث تغير ما في شروط الطلب، وان هذا التغير يحدث مرة واحدة فقط ثم يبقى الحال بعد ذلك على ما هو عليه.

- ندرس الكيفية التي يستجيب بها العرض (ولاي مدى) لهذا التغير معيذا بذلك تحقيق التوازن في السوق.

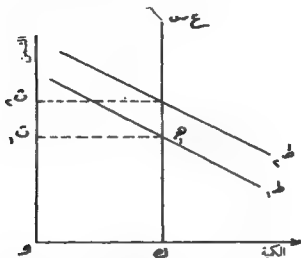
هذه الدراسة تتم، وفقاً للافريد مارشال^(١)، مع التمييز بين: فترة السوق^(٢) (او الفترة القصيرة جداً) والفترة القصيرة والفترة الطويلة.

● **وفترة السوق** هي فترة قصيرة جداً تستغرق يوماً او بضعة ايام. اثناء هذه الفترة يكون عرض السلعة محدوداً بالكمية منها التي توجد في المخزون. وعليه يلزم ان نفرق بين السلع القابلة للتخزين والسلع غير القابلة للتخزين. وبصفة عامة يكون عرض السلعة في هذه الفترة القصيرة جداً غير مرن.

(١) انظر مبادئ الاقتصاد، الكتاب الخامس.

(٢) The market period; la période du marché

فإذا ما افترضنا ان الطلب تغير نحو الزيادة، فانه يثير بذلك ارتفاعا في الثمن، ولكن عرض السوق (ع س) يبقى على حاله. وينشأ في السوق توازن مؤقت^(١) عند النقطة هـ ٢ (شكل ٦١). وعندما يكون الثمن اكثر ارتفاعا مما كان عليه، ولكن الكمية المشتراة والمباعة (ك و) تظل كما هي.



شكل رقم (٦١)
توازن السوق المؤقت

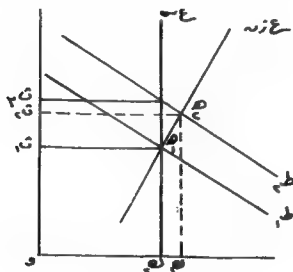
● **والفترة القصيرة هي،** كما نعرف، الفترة التي لا يمكن تغيير العرض خلالها الا بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية الموجودة. خلال هذه الفترة يمكن للعرض ان يستجيب بعض الشيء للتغير في الطلب. ويعد ان كان العرض غير مرن تخف حدة صفتة هذه^(٢). فزيادة الطلب تؤدي الى ارتفاع

(١) Temporary market equilibrium; l'équilibre temporaire du marché

(٢) The supply curve becomes less inelastic; la courbe de l'offre devient moins inélastique.

الثمن الذي يثير بدوره زيادة في العرض. وينتقل منحني عرض السوق (ع س) نحو اليمين ليصبح ع ز ق (اي عرض الزمن القصير) وذلك كما هو موضح في شكل ٦٢.

وينشأ في السوق توازن الزمن القصير (١) عند النقطة هـ ٧. وعند هذه النقطة يكون ثمن التوازن، و ٣، اقل ارتفاعا من ثمن التوازن المؤقت و ٣، وتكون كمية التوازن (و ك٣) اكبر من كمية التوازن المؤقت (و ك١).

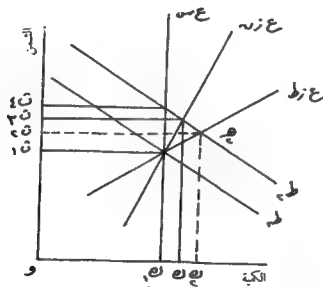


شكل رقم (٦٢)
توازن السوق في الزمن القصير

● اما في الفترة الطويلة، فيستطيع العرض ان يستجيب استجابة كبيرة لتغيرات الثمن التي يثيرها التغير في الطلب، اذ من الممكن زيادة حجم المشروع. ومن ثم يصبح العرض اكبر مرونة.

(١) The short - run market equilibrium; l'équilibre du marché à court terme

يؤدي تغير الطلب في البدء الى ارتفاع الثمن، ارتفاعا يستجيب اليه العرض بالازدياد. ومن ثم ينتقل منحنى عرض الزمن القصير (ع ز ق) الى اليمين، ليصبح ع ز ط (منحنى عرض الزمن الطويل) شكل ٦٣. وينشأ توازن الزمن الطويل^(١) عند النقطة هـ. عند هذه النقطة يكون الثمن و ث اقل ارتفاعا من الزمن القصير (و ث م) واقل بكثير من ثمن التوازن المؤقت و ث ب). وتكون كمية توازن الزمن الطويل (و ك م) اكبر من كمية توازن الزمن القصير (و ك) واكبر بكثير من كمية التوازن المؤقت للسوق (و ك ١) (٢) .



شكل رقم (٦٣)
توازن السوق في الزمن الويل

- (١) The long-run market equilibrium; l'équilibre du marché à long terme
(٢) حرصنا على ان نبين على شكل ٦٣ اوضاع توازن السوق الثلاثة: التوازن المؤقت، توازن الزمن القصير وتوازن الزمن الطويل. وذلك لتسهيل المقارنة بينها من حيث الثمن والكمية المشتراة والمباعة في السوق.

* * *

على هذا النحو نكون قد تعرفنا على الكيفية التي يتحدد بها ثمن السوق وفقا للنظرية الحدية^(١)، على ان نتذكر ان الامر يتعلق بثمن سلعة واحدة. وللتوصل الى ذلك كان سبيلنا هو البحث عن شروط توازن الوحدة الاقتصادية (الاستهلاكية والانتاجية) ومنه الي توازن السوق في الازمنة المختلفة.

وفقا لهذه النظرية يوجد للانتاج اربعة عناصر مستقلة^(٢) (الارض والعمل ورأس المال والتنظيم). وتعتبرها سلعا تتحدد اثمانها، كقاعدة عامة، بنفس الطريقة التي تتحدد بها اثمان السلع النهائية. علي ان هذه السلع تتميز بالحقائق التي مؤداها ان الطلب علي هذه السلع (عناصر الانتاج) طلب مثار، اذ يثيره الطلب على السلع النهائية، وان اثمانها تمثل لحد المحددات لنصيب كل من الطبقات الاجتماعية التي تمتلك هذه العناصر في الدخل القومي. هذا التمييز يستتبع بعض المعالجة الخاصة لتحديد اثمان عناصر الانتاج، الامر الذي يلزم معه ان نخصص الفصل التالي من هذا الباب لتحديد اثمان عناصر الانتاج اتباعا لمنطق النظرية الحدية الذي يعتبر كلا من هذه العناصر كما لو كان ناتجا «لصناعة» تعامل على قدم المساواة مع الصناعات الاخرى.

(١) ولو ان دراستنا اقتصرنا على سوق المنافسة الكاملة الا انها تفتح الطريق، دون صعوبات كبيرة، الى دراسة تكون الثمن في سوق المنافسة غير الكاملة وسوق الاحتكار. وذلك لان الخطوات التي تتبع واحدة من الناحية المنهجية. ومع ذلك فقد نشور صعوبة حقيقة عند دراسة تكون الثمن في ظل الاشكال الاخرى للسوق، صعوبة لا يمكن معالجتها عند دراسة مبادئ الاقتصاد السياسي. على أي الاحوال يستطيع القارئ الذي يهتم بهذه الموضوعات بصفة خاصة ان يرجع الى قائمة المراجع في نهاية مؤلفنا هذا، وكذلك الى الباب السادس من كتاب:

Jean Bain, Pricing, Distribution and Employment, Holt Rinehart and Winston, New York, 1960. p. 267 - 349.

(٢) انظر في مفهوم فكرة عناصر الانتاج كفكرة ينفرد بها الحديون، المقدمة النظرية لكتاب المؤلف بعنوان «الاتجاه الرئسي للاقتصاد المصري». ١٩٥٠ - ١٩٨٠، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨٢.

الفصل الخامس

اثمان عناصر الانتاج (١)

وفقا للنظرية الحديثة، توزع النتيجة الصافية لعملية الانتاج (في مظهرها النقدي وهو ما يسمى بالدخل) بين اصحاب عناصر الانتاج. في شأن توزيع الدخل هذا يمكن ان نميز بين:

- **التوزيع الوظيفي:** ويتمثل في حصول اصحاب عناصر الانتاج المختلفة على دخل نقدي مختلف نظرا لما يقومون به من وظائف اقتصادية في عملية الانتاج. فمالك الارض يقوم بوظيفة وضعها تحت تصرف المشروع مثلا، والعامل يقوم بتقديم الجهود اللازم لعمليات الانتاج، وهكذا.

- **التوزيع الشخصي:** وهو التوزيع الذي ينتج عنه في النهاية تحديد دخل كل فرد من الافراد: والفرد قد يحصل على انواع مختلفة من الدخل: دخل من العمل، ودخل من الملكية العقارية، ودخل من ملكية

(١) The prices of the factors of production; les prix des facteurs de production

رأس المال المستثمر، وذلك اذا ما جمع الفرد الواحد بين اكثر من وظيفة اقتصادية.

هنا نهتم بالتوزيع الوظيفي فقط.

وترى النظرية الحديثة ان عناصر الانتاج هي رأس المال والعمل والارض والتنظيم ويحصل اصحاب كل منها على دخل نقدي يمكنهم في النهاية من السيطرة على جزء من الناتج الاجتماعي. هذا الدخل يتوقف:

- على الثمن الذي يدفع لكل وحدة من وحدات العنصر.

- وعلى الكمية المستخدمة من هذا العنصر.

وعليه يلزمنا لبناء نظرية في توزيع الدخول ان نتوصل اولا الى نظرية لاثمان عناصر الانتاج، وان نحدد ثانيا الكميّات التي تستخدم من هذه العناصر في عملية الانتاج. وسنقصر اهتمامنا في هذا المجال على نظرية اثمان عناصر الانتاج. وهي نظرية تمثل، كما رأينا، حالة خاصة من نظرية ثمن السوق ولا تثير الا عددا محدودا من الافكار التي لم نألفها حتى الان. وما دمنا قد درسنا النظرية الحديثة لثمن السوق بصفة عامة يكون من الطبيعي ان نقتصر هنا على ما ينفرد به اثمان عناصر الانتاج. وسنحاول بيان هذه المظاهر الخاصة:

- اولا، بالكلام عما يتميز به الطلب على عناصر الانتاج.

- وثانيا، بالتعرف على عرض هذه العناصر.

- وثالثا، بعرض لجو فكر المدرسة الحديثة في تحديد اثمان عناصر الانتاج.

أولاً: الطلب على عناصر الانتاج:

تطلب عناصر الانتاج بواسطة المشروعات التي تستخدم هذه العناصر كمداخلات في عملية الانتاج. ويتميز الطلب على هذه العناصر بخصيصتين:

(أ) فهو أولاً طلب مشتق^(١) من طلب المستهلكين على السلع النهائية. لنأخذ مثلاً آلة لا يمكن استعمالها الا في صناعة المنسوجات. فإذا لم يوجد من جانب المستهلكين طلب على المنسوجات فلن يكون هناك طلب من جانب المنظم على الآلة. وإذا كان الطلب على المنسوجات كبيراً كان الطلب على الآلة هو الآخر كبيراً. وإذا ما أدى ارتفاع ثمن المنسوجات الى ان يكون الطلب عليها ضعيفاً ضعف الطلب على الآلة المستعملة في انتاج هذه المنسوجات.

يضاف الى ذلك ان الطلبات المشتقة تمر بمراحل يتحدد عددها بعدد المراحل التي توجد بين الانتاج الأولي والمستهلك النهائي (بين انتاج القطن مثلاً ومستهلك المنسوجات القطنية: فنجد طلباً مشتقاً على القطن الخام من جانب المنظم الذي يتولى عملية الحلج، وطلباً مشتقاً على القطن المحلوج من جانب المنظم الذي يتولى عملية الغزل، وطلباً مشتقاً على الغزل من جانب المنظم الذي يتولى عملية النسيج، وطلباً مشتقاً على النسيج من جانب المنظم الذي يتولى عملية تفصيل الملابس، وذلك حتى نصل الى المستهلك النهائي).

(ب) اما الخصيصة الثانية فتتمثل في ان الطلب على عناصر الانتاج

^(١) Derived demand; une demande dérivée

طلب متداخل^(١)، فعناصر الانتاج تستخدم مع بعضها، بمعنى:

- ان الطلب على احدها يدفع الى الطلب على العناصر الاخرى، فالطلب على نوعين معين من الآلات مثلا يؤثر طلبا على عمل من يستطيعون تشغيل هذه الآلات، هذا من ناحية.

- من ناحية اخرى. هذه العناصر تمثل بدائل في الاستعمال، اذ يمكن ان يحل احدها محل الاخر في الاستعمال. فالآلة مثلا يمكن ان تحل محل العمل بمعنى انه يمكن الزيادة في الآلات وانقاص عدد العمال لانتاج نفس الكمية من الناتج.

يترتب على ذلك ان استعمال عنصر من عناصر الانتاج يتوقف ليس فقط على ثمنه هو وانما كذلك على اثمان العناصر الاخرى اما لانها تستعمل معه (فاستعمال الآلة معينة لا يتوقف فقط على ثمنها وانما كذلك على اجر القوة العاملة التي تستطيع تشغيلها) واما لانها قد تكون بديلة للعنصر (فالطلب على القوة العاملة التي تستخدم في عملية البناء مثلا يتوقف ليس فقط على اجر هذا النوع من العمل وانما كذلك على ثمن الآلات التي يمكن ان تستخدم في عمليات البناء، كخلط مواد البناء او رفعها الى اعلى المبنى).

فالطلب على كل من عناصر الانتاج يتوقف اذن على اثمان كل عناصر الانتاج وليس فقط على ثمن هذا العنصر وحده. وعليه لا تقل مرونة التقاطع،

^(١) Jointly interdependant demand; une demande conjointement interdépendante

في مجال الطلب على عناصر الانتاج، اهمية عن المرونة المباشرة^(١).

وعليه يمكن القول ان الطلب على احد عناصر الانتاج يتوقف بصفة عامة:

- على الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع استخداما لهذا العنصر (اذ الطلب على هذا الاخير مشتق من الطلب على السلعة).
- على الشروط الفنية لعملية الانتاج في داخل المشروع. اذ تؤثر على الكمية التي تطلب من كل عنصر.
- وعلى ثمن هذا العنصر واثمان العناصر الاخرى.

وسندرس فيما يلي طلب المشروع، ثم طلب الصناعة، على احد عناصر الانتاج، وايكن العمل، وذلك على افتراض ان الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع محدد وان اثمان عناصر الانتاج الاخرى محددة هي الاخرى، اي اننا نلخذها كمعطيات.

١ - طلب المشروع على عنصر العمل:

يوجد المشروع بين نوعين من السوق:

- سوق المنتجات، حيث يظهر المشروع كبائع للسلعة التي ينتجها.
- وسوق عناصر الانتاج، حيث يظهر المشروع كمشتري للمدخلات التي يستخدمها في عملية الانتاج:

(١) انظر مفهوم هذين النوعين من المرونة والفرق بينهما ما سبق في الفصل الاول من هذا الباب.

في النوع الثاني من السوق يطلب للمشروع عناصر الانتاج ليستخدمها. فهذه العناصر تطلب لانها منتجة. فالذي يهم هو انتاجيتها، اي ما تضيفه الى الناتج الكلي. ومن هنا كان التعبير عن الطلب على هذه العناصر بوحدات الانتاجية او الناتج. فكيف يتحدد طلب المشروع على عنصر الانتاج؟

سنحاول فيما يلي الاجابة على هذا السؤال مبتدئين بابرار الفروض التي يركز عليها التحليل، وهي تتمثل في:

- نفترض اولا سيادة المنافسة الكاملة في سوق الناتج (السلعة التي ينتجها المشروع) وفي سوق عنصر الانتاج.

- نفترض ثانيا ان الامر يتعلق بالطلب على عنصر للانتاج يمثل العنصر الوحيد المتغير، اي اننا نفترض ان العناصر الاخرى تبقى دون تغيير، وهو ما يعني افتراض عمل قانون تناقص الغلة.

- نفترض اخيرا ان وحدات عنصر الانتاج الذي نسعى الى تحديد الطلب عليه متجانسة، اي انها تتمتع كلها بنفس الدرجة من الكفاءة.

سننشغل انن بطلب المشروع (الذي ينتج في ظل المنافسة الكاملة) على العمل كعنصر للانتاج. وقد رأينا أن المشروع يطلب العنصر لانه منتج، اي يحقق له ناتجا. فالمشروع لا يهتم الا بانتاجيته اي بما يضيفه العنصر الى الناتج الكلي، اي بما يسمى بالناتج الحدي للعنصر^(١).

ويقصد بالناتج الحدي للعنصر الاضافة الى الناتج الكلي الناجمة عن

(١) The marginal product of the factor; le produit marginal du facteur

استعمال وحدة اضافية من العنصر على فرض بقاء عناصر الانتاج الاخرى على حالها، فالنتاج الحدي للعمل مثلا يتمثل في التغير في الناتج الكلي (في كمية المنسوجات المنتجة، مثلا) الناجم عن استخدام وحدة اضافية من العمل (ولكن عامل مستجد)، علي افتراض ان المدخلات الاخرى تبقى دون تغيير.

ويسمى هذا الناتج الحدي **بالناتج الحدي العيني**^(١) عندما يتم التعبير عنه بوحدات القياس العيني. ولكن المشروع الذي يسعى الى تحقيق اقصى ربح نقدي، يوجه اهتمامه الى ما تضيفه الوحدة الاضافية من عنصر الانتاج الي ايراداته. وهو ما يستلزم التعبير عن الناتج الحدي بوحدات قيمية. ويسمى الناتج الحدي معبرا عنه بوحدات قيمية **بايراد الناتج الحدي**^(٢) لعنصر الانتاج. ويمثل ايراد الناتج الحدي هذا الاضافة الى الايرادات الكلية للمشروع الناتجة عن استخدام وحدة اضافية من عنصر الانتاج مع بقاء المدخلات الاخرى دون تغيير.

في الواقع لكي يطلب المشروع هذه الوحدة الاضافية من العنصر يقارن الاضافة الى ايراداته الكلية الناتجة عن استعمال هذه الوحدة بنفقة الحصول عليها. بمعنى اخر، يقارن المشروع ايراد الناتج الحدي للعنصر بالنفقة الحدية. فاذا ما كانت الاولى اكبر من الثانية قام المشروع بطلب الوحدة الاضافية من العنصر. ويكلف المشروع عن شراء وحدات اضافية من العنصر عندما يتساوى ايراد الناتج الحدي (ا ن ح) مع النفقة الحدية للعنصر. علاقة التساوي هذه

(١) The physical marginal product; le produit marginal physique

(٢) The marginal revenue - product; le revenu - produit marginal

تمثل شرط تحقيق أقصى ربح.

وعليه يلزمنا للتوصل الى طلب المشروع على العمل ان نرى.

- اولا: الناتج الحدي العيني.

وثانيا: ايراد الناتج الحدي.

١ - الناتج الحدي العيني: يعطينا الاستخدام التدريجي لوحدات اضافية من عنصر العمل علاقة سبق لنا التعرف عليها ولكننا سنعتبر عنها في هذا المجال بعبارة مختلفة. على فرض بقاء عوامل الانتاج الاخرى علي حالها، يزيد الناتج الكلي معبرا عنه بوحدات القياس العيني ومعه الناتج الحدي العيني بزيادة عدد العمال المستخدمين. ويستمر ذلك حتى نقطة معينة يبدأ عندها الناتج الحدي العيني في التناقص. ويمكن التعبير عن هذه العلاقة رقميا (بسلسلتين من الارقام الافتراضية) في جدول يمكن التعبير عنه ببيانيا (شكل رقم ٦٤).

جدول الناتج الكلي والناتج الحدى العيني

عدد العمال	الناتج الكلي مقياساً بوحدة القياس العيني	الناتج الحدى العيني مقياساً بوحدة القياس العيني
١	٦	٦
٢	١٣	٧
٣	٢٥	١٢
٤	٤٥	٢٠
٥	٧٠	٢٥
٦	١٠٠	٣٠
٧	١٢٧	٢٧
٨	١٥٢	٢٥
٩	١٧٠	٨
١٠	١٨٠	١٠

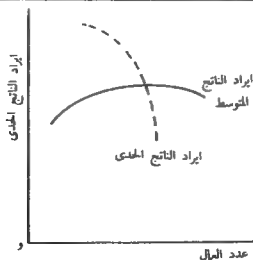


شكل رقم (٦٤) منحنى الناتج الكلي ومنحنى الناتج الحدى العيني

ابتداء من منحني الناتج الحدي العيني وعلى اساس ان ثمن الناتج محدد ومعطى نستطيع ان نتوصل الى منحني ايراد الناتج الحدي (ا ن ح) (شكل ٦٥) من خلال جدول ايراد الناتج الحدي.

جدول ايراد الناتج الحدي

عدد العمال	الناتج الحدي العيني	ايراد الناتج الحدي (الناتج الحدي العيني \times ثمن الوحدة وليكن ٥ قروش)
١	٦	٣٠ قرشا
٢	٧	٣٥
٣	١٢	٦٠
٤	٢٠	١٠٠
٥	٢٥	١٢٥
٦	٣٠	١٥٠
٧	٢٧	١٣٥
٨	٢٥	١٢٥
٩	١٨	٩٠
١٠	١٠	٥٠



شكل رقم (٦٥) منحني ايراد الناتج الحدي

ولكن جزء من الاضافة الي الايرادات الكلية، الناجمة عن استخدام وحدات اضافية من العمل، انما يرجع الى «انتاجية» عناصر الانتاج الأخرى المستخدمة مع العمل (رأس المال، الأرض.. الخ). وعليه يتعين علينا، للتوصل الى مساهمة العمل، أن نفرق بين:

- الإيراد الاجمالي للنتائج المتوسط^(١)، وهو يساوي الإيرادات الكلية المتحصل عليها عند مستوى معين من العمالة مقسومة على عدد العمال المستخدمين.

- والإيراد الصافي للنتائج المتوسط^(٢)، وهو يساوي الإيرادات الكلية التي تحصلت من مساهمة العمل مقسومة على عدد العمال المستخدمين.

لبناء نظرية ثمن عنصر من عناصر الانتاج ما يلزمنا هو منحني الإيراد الصافي للنتائج المتوسط ومنحني الإيراد الصافي للنتائج الحدي^(٣). ولرسم هذين المنحنيين توجد طريقتان:

- اما ان نعتبر مساهمة المدخلات الأخرى (غير العمل) من الصفر بحيث يمكن تجاهلها.

- واما ان نعتبر هذه المساهمة مساوية لما تحصل عليه العناصر الأخرى من مكافآت. ومن ثم للتوصل الى الإيراد الصافي لنتائج العمل عند كل مستوى من مستويات العمالة نخضع من اجمالي الإيرادات الكلية

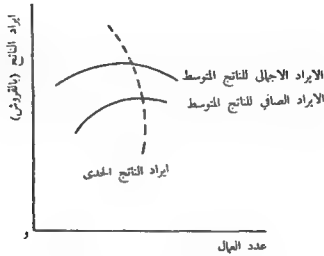
(١) Average gross revenue - product; le revenu - produit brut moyen

(٢) Average net revenue - product; le revenu - produit net moyen

(٣) Marginal net revenue - product; le revenu - produit net marginal

ما يدفع كمكافآت لعناصر الانتاج الاخرى (غير العمل).

وباتباع الطريقة الثانية نستطيع ان نرسم منحني الايرادات الاجمالي للنتائج المتوسطة ومنحني الايرادات الصافي للنتائج المتوسطة بالنسبة للعمل، عند كل مستوى من مستويات العمالة، بقسمة اجمالي الايرادات الكلية وصافي الايرادات الكلية على عدد العمال المستخدمين. انظر (شكل ٦٦).



شكل رقم (٦٦)
منحنيات الإيرادات الاجمالي والصافي للنتائج (المتوسط والحدي)

وعندما نكون بصدد عنصر واحد متغير، مع بقاء عناصر الانتاج الاخرى على حالها، يكون الايرادات الاجمالي للنتائج الحدي مساوياً للإيرادات الصافي للنتائج الحدي، وذلك لانه عندما تكون كميات العناصر الاخرى (غير العمل مثلاً) واحدة ايا كان مستوى الانتاج فان إيرادات المشروع لا تتغير الا بتغير

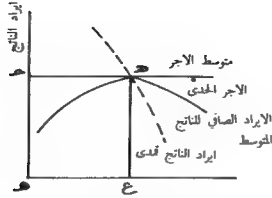
كمية العنصر المتغير العمل فقط^(١).

على هذا النحو نمتلك الأدوات التي تستخدم لاستخلاص طلب المشروع على عنصر الانتاج، عنصر العمل في حالتنا هذه.

والواقع ان منحني ايراد الناتج الحدي يمثل منحني طلب المشروع على عنصر العمل، وذلك ان المشروع يطلب الوحدة الاضافية من الثمن لما تضيفه الى ايراداته الكلية.

وبما اننا نفترض سيادة المنافسة الكاملة في سوق العمل فان المشروع يستطيع ان يشتري اية كمية من وحدات العمل دون ان يؤثر في الثمن السائد في هذا السوق، اي في الأجر. وذلك لان الكمية التي تشتري تكون، مهما كان قدرها، اصغر من ان يكون لها وزن كبير في الطلب الكلي على عنصر العمل نظرا لوجود عدد كبير من المشروعات يطلب وحدات العمل، وعليه يتوجه المشروع الى عرض عمل لانتهائي المرونة يمثل منحناه خطأ مستقيما افقيا (موازيا للمحور السيني). انظر شكل ٦٧.

(١) كما هو الحال بالنسبة لنفقة الانتاج في الزمن القصير: النفقة الحدية هي الاضافة الى النفقات المتغيرة.



شكل رقم (٦٧)
توازن المشروع كمشتري في سوق العمل

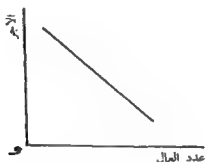
في هذا الشكل، يمثل و ح متوسط الاجر الذي يساوي في نفس الوقت الاجر الحدي.

ويستمر المشروع في شراء وحدات اضافية من العمل طالما انها تضيف الى ايراداته الكلية ما يفوق نفقة الحصول عليها. ويكون المشروع في حالة توازن (محققا أقصى ربح او ادنى خسارة) عندما يكون ايراد الناتج الحدي للعمل = النفقة الحدية لعنصر العمل (اي الاجر الحدي الذي يساوي في نفس الوقت الاجر المتوسط)^(١).

ويمثل وضع التوازن بالنقطة ه التي تدلنا علي ان طلب المشروع على عنصر العمل يكون مساويا للكمية و ع من وحدات العمل عندما يكون اجر وحدة العمل مساويا ل و ح. ومع تغير الاجر نحصل على اوضاع توازن

(١) بصفة عامة يكون المشروع في حالة توازن عندما يكون ايراد الناتج الحدي بالنسبة لكل عنصر مساويا للنفقة الحدية للعنصر.

مختلفة وكميات جديدة يكون المشروع على استعداد لشراؤها عند الاجور المختلفة. ويمكن ان نعبر عن العلاقة بين سلسلة الكميات التي يكون المشروع على استعداد لشراؤها وسلسلة مستويات الاجر، يمكن التعبير عن هذه العلاقة بيانيا. ومن ثم يمثل منحني ايراد الناتج منحني طلب المشروع على عنصر الانتاج، على العمل (شكل ٦٨).



شكل رقم (٦٨)
منحني طلب المشروع على عنصر العمل

٢ - طلب الصناعة على العمل:

اذا ما كان لدينا نقط توازن المشروعات المختلفة بالنسبة لطلبها على عنصر الانتاج، العمل، يصبح في امكاننا الانتقال الى نقطة توازن الصناعة التي تنتمي اليها هذه المشروعات، ومن ثم التوصل الى طلب الصناعة على العمل. هذا الانتقال يمكن تحقيقه، من الناحية المنهجية، بنفس الطريق التي استخدمت وسبق بيانها بالنسبة للانتقال من توازن المشروع الي توازن الصناعة فيما يتعلق بالكمية التي تنتجها المشروعات وتكون علي استعداد لعرضها في السوق^(١). ويكون منحني طلب الصناعة الذي نحصل عليه منحدرا نحو اليمين.

(١) انظر الفصل السابق من هذا الباب.

واختصارا يمكن القول ان العوامل التي تحدد الطلب على عنصر من عناصر الانتاج هي:

- الطلب على السلعة التي يستخدم العنصر في انتاجها: فكلما كان هذا الطلب اكثر مرونة كلما كان الطلب على العناصر المستخدمة في انتاج السلعة اكثر مرونة.

- الشروط الفنية للانتاج التي تحدد الانتاجية الحدية للعنصر.

- اهمية نفقة هذا العنصر في نفقة الانتاج الاجمالية.

- امكانية استبدال عناصر اخرى بهذا العنصر.

* * *

على هذا النحو يتحدد طلب الصناعة على نوع العمل الذي تستخدمه. عرض هذا النوع من العمل يظهر في سوق العمل في شكل عدد من العمال مستعدين للعمل طوال عدد من الساعات يوميا ويتوفر في حقهم التكوين الفني اللازم لهذا النوع من العمل. هذا العدد من العمال يمثل الجزء من القوة العاملة الموجه الى هذه الصناعة.

ثانياً: عرض عناصر الانتاج:

يتعين ان نفرق فيما يتعلق بعرض عنصر من عناصر الانتاج بين مسألتين:

- الاولى تتعلق بعرض العنصر في الاقتصاد القومي في مجموعه.

- والثانية تخص عرض العنصر بالنسبة لفرع معين من فروع النشاط

الانتاجي، أي لصناعة معينة.

فبالنسبة لعرض عنصر في الاقتصاد القومي في مجموعه يثور كثير من القضايا: ما هي العوامل المحدودة للعرض الكلي لهذا العنصر؟ هل هذا العرض ثابت ام متغير؟ وإذا كان متغيرا، فما هي الاسباب التي تكمن وراء هذا التغير؟ وما هي الكيفية التي يتم بها؟ وتستلزم الاجابة على كل هذه الاسئلة دراسة تفصيلية لكل عنصر من عناصر الانتاج ليس هنا مجال تقديمها. ولكننا نكتفي بكلمة سريعة عن عرض كل عنصر من العناصر.

يقصد بالعرض الكلي للعمل لمجموع عدد ساعات العمل التي يكون مجموع السكان علي استعداد لتقديمها. ويكون عرض المجهود دالة لحجم السكان بصفة عامة. ولحجم السكان العاملين (اي في سن العمل)، ولعدد الجزء من السكان العاملين المستعد للعمل، ولعدد ساعات العمل التي يكون الفرد على استعداد للقيام بها يوميا. تلك هي العوامل التي تحدد عرض العمل الكلي في مجموع الاقتصاد الوطني. ويتحدد كل من هذه العوامل، بدوره، بعدد من المحددات: فالقوة العاملة مثلا تتحدد بالتركيب الهرمي للسكان وفقا للسن (الذي يبين عدد من يكونون في سن العمل)، كما تتحدد بالطلب على العمل وبتفضيل الافراد بين العمل والفراغ.

ويقصد باصطلاح الارض في مجال الكلام عن عناصر الانتاج ليس فقط الارض بالمعنى الضيق للكلمة وانما كذلك الموارد الطبيعية الاخرى التي يمكن استخدامها في عملية الانتاج.

وفيما يتعلق بالارض الزراعية لا يكون عرضها منعدم المرونة. فالتربة تهلك اذا لم نحافظ عليها، وفي هذه الحالة ينقص العرض. كما انه يمكن

استصلاح اراض جديدة، كما أن عملية الاستصلاح نفسها تختلف ماهيتها وتصبح أقل ثقة باستخدام انتاجات الهندسة الوراثية في الزراعة. وهنا تزايد امكانيات زيادة عرض الارض.

اما فيما يتعلق بفكرة الموارد الطبيعية بصفة عامة نلاحظ ان هذه الفكرة لا تكتسب معني الا بالنسبة لمستوى معين لتطور المعرفة العملية والمعرفة التكنولوجية (الخاصة بمدى امكان استخدام المعرفة العلمية في حل مشكلات الحياة المادية) التي تمكن الانسان من سيطرة معينة على الطبيعة. فما يمكن اعتباره في لحظة معينة من قبيل المورد الطبيعي يتوقف على المعرفة التي اكتسبها الانسان فيما يخص هذا العنصر بالنسبة لخصائصه واستخداماته. فالقمح مثلا لم يكن يعتبر موردا طبيعيا قبل ان يتعرف الانسان على طبيعته وخصائصه والاستخدامات المختلفة له. ويظل موردا طبيعيا الى ان يكشف الانسان مصدرا اخر اكثر فعالية للطاقة المحركة (كالتفط والغاز الطبيعي، مثلا). هنا قد يكف الانسان عن استخدام القمح في النشاط الاقتصادي، ويكف القمح بالتالي عن ان يكون موردا طبيعيا اقتصاديا.

اما رأس المال فيتمثل، في رأي الحدين، في وسائل الانتاج. وهو بهذا المعنى عنصر من صنع الانسان. ويتكون عرضه من مجموع ما يوجد stock من الات ومعدات وابنية وطرق وكباري وقناطر... الخ. هذا العرض ينقص بقدر ما يهلك سنويا من رأس المال عن طريق الاستعمال، وهو ما يسمى بهلاك رأس المال^(١). ويزيد العرض بفضل انتاج سلع انتاجية جديدة. ويسمى الاتفاق

(١) depreciation وتسمى العملية المالية التي يتم بمقتضاها تسجيل الهلاك الذي يصيب رأس المال خلال فترة الانتاج بعملية خلق مخصص للاستهلاك amortisation; l'amortissement وتتمثل في ان يوضع جانبا مبلغ من النقود يمثل النسبة المستهلكة من قيمة رأس المال في كل فترة انتاجية، على نحو يسمح باستبدال رأس المال عند انتهاء حياته الانتاجية. وقد ابرز قرونسوا كينيه فكرة هلاك رأس المال والاحلال السنوي للجزء الهالك منه، بوضوح في تحليل الجدول الاقتصادي، كما رأينا في الباب الرابع.

على خلق طاقة انتاجية جديدة بالاستثمار. وهو يتمثل من الناحية العينية في استخدام جزء من القوة العاملة مستخدمة لجزء من وسائل الانتاج ليس في انتاج سلعة استهلاكية وانما في انتاج سلع انتاجية تخصص في فترة قادمة لانتاج سلع اخرى. هنا نكون بصدد انتاج سلع انتاجية سيجري استخدامها في عملية الانتاج. اي بصدد توسع في الطاقة الانتاجية. واذا نظرنا الى الامر من الناحية النقدية لا يتم الاستثمار الا اذا سبقه احتجاز جزء من الدخل النقدي بعيدا عن الاستهلاك. اي اخبار لكي يمكن استخدامه في مرحلة تالية في الانفاق على شراء قوة العمل والمواد اللازمة لبناء الطاقة الانتاجية الجديدة. وعليه فالاستثمار يفترض سبق الاستثمار، من الناحية النقدية.

ونلاحظ اخيرا ان عرض رأس المال، بصفة عامة، في تزايد مستمر من خلال عملية الاستثمار^(١)، او ما يسمى بعملية تراكم رأس المال. (على أن تحتوي المراحل المختلفة المتتالية التي سبق التعرف عليها عند دراسة نماذج تجدد الانتاج).

لما عرض عنصر الانتاج بالنسبة لفرع من فروع الانتاج فيتوقف على الثمن الذي يدفعه هذا الفرع للعنصر. واذا ما كان من الممكن استخدام بعض عناصر الانتاج في اكثر من فرع من فروع الانتاج فان اصحاب هذه العناصر يبحثون عن فرع النشاط الذي يحصلون فيه على اعلي مكافأة لما يبيعونه من عناصر. وهو ما يعطي لعنصر الانتاج فترة معينة على الحركة^(٢) تحدد مرونة

(١) يفرق بين اجمالي الاستثمار او الاستثمار الكلي، وهو عبارة عن كل وسائل الانتاج المستحقة لثناء الفترة، والاستثمار الصافي، وهو عبارة عن الاضافة الجديدة الى الطاقة الانتاجية، ويمثل الاستثمار الكلي مطروحا منه املاكات رأس المال.

(٢) The mobility; la mobilité

عرضها. وهذه القدرة على الحركة تتحدد:

- أولا بما للعنصر من حساسية بالنسبة للمكافآت المالية. كما تتحدد هذه القدرة بعوامل أخرى منها مدى ارتباط العامل بالأسرة أو بمدينة معينة ارتباطا يمنعه من ترك العمل الذي يوجد بقرب الأسرة (أو في المدينة) لعمل آخر حتى ولو كان الأجر النقدي أعلى في هذا العمل الأخير^(١).

- كما تتحدد ثانيا بوجود أو غياب العوامل التي تقلل من درجة المنافسة في السوق^(٢). إذ تصل قدرة عناصر الانتاج على الحركة الى منتهاها عندما تسود شروط المنافسة الكاملة في السوق. وتقل هذه القدرة بقدر ما يتخلف من شروط المنافسة الكاملة. فالاحتكار مثلا يمنع دخول رؤوس أموال جديدة في فرع الانتاج، أي أن حركة رأس المال تنعدم في ظل هذا الشكل من أشكال السوق. كما أن عدم وجود وسائل الاعلام يترك الأفراد دون معرفة بفرص التشغيل الجديدة التي وجدت حديثا في منطقة أخرى من مناطق الاقتصاد الوطني مثلا (بما تتضمنه هذه الفرص من شروط عمل أفضل). انعدام العلم هذا يحول دون الأفراد والحركة، للانتقال الى المنطقة التي توجد فيها شروط أحسن للعمل.

ويفضل قدرة عناصر الانتاج على الحركة تميل مكافآت العنصر الواحد الى أن تتساوى، في ظل المنافسة الكاملة، في كافة فروع النشاط التي يستخدم فيها العنصر. فإذا كانت الحركة ممكنة انتقل اصحاب العنصر من فرع النشاط حيث

(١) وقدرة العمل على الحركة أكبر في الزمن الطويل منها في الزمن القصير. وفي الزمن القصير، تكون قدرته على الحركة أكبر بين فرص التشغيل التي توجد في نفس المنطقة وكذلك بين فرص التشغيل في نفس الفرع من فروع النشاط (أي في دخل المهنة الواحدة) منها بين المناطق المختلفة وبين المهن المختلفة.

(٢) The imperfections of the market; les imperfections du marché

يكون ثمن العنصر منخفضا (فيقل عرض العنصر، ويرتفع ثمنه في مرحلة تالية على فرض ثبات الطلب عليه) الى فرع النشاط حيث يكون ثمن العنصر مرتفعا (فيزيد عرض العنصر، وينخفض ثمنه في مرحلة تالية على فرض ثبات الطلب عليه) وتستمر الحركة حتى تتساوى مكافأة العنصر في كل الفروع المستخدمة له.

على هذا النحو يتضح ان اثمان عناصر الانتاج تتحدد، في نظر المدرسة الحدية، كقاعدة عامة، بتلاقي قوى الطلب على عناصر الانتاج بواسطة المشروعات وقوى عرض هذه العناصر من جانب اصحابها. خلف الطلب عليها توجد انتاجية العناصر وخاصة الانتاجية الحدية بالنسبة لمن يقومون بالاستدلال على الحد (ومن هنا جاءت تسميتها بنظرية الانتاجية الحدية). وخلف العرض، يوجد الالم (او انعدام المنفعة) الذي يتحمله اصحاب هذه العناصر. وقد رأينا مع ذلك انه توجد عوامل موضوعية تحدد عرض العنصر من عناصر الانتاج في الاقتصاد الوطني في مجموعه وبالنسبة لفرع من فروع النشاط الاقتصادي.

على هذا النحو يبين أن المدرسة النيوكلاسيكية (أو الحدية) تستمد منطلقها العام في تحديد توزيع الدخل الوطني بين اصحاب «عناصر الانتاج» من نظريتها في تحديد ثمن السوق بصفة عامة. لا يبقى بعد التعرف هذا المنطق، عبر ما رأيناه في شأن كيفية تحديد اثمان عناصر الانتاج، إلا أن نرى جوهر ما تقدمه هذه المدرسة فيما يخص كل عنصر من عناصر الانتاج.

ثالثاً: نظريات توزيع الدخل عند النيوكلاسيك:

بالمقابلة مع نظرية توزيع الدخل التي تركز على نظرية العمل في القيمة، تعمل المدرسة النيوكلاسيكية منطلقها العام ابتداءً من فكرة أساسية تمثل في الواقع ما تعتبره أساساً لتوزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي. مؤدى هذه

الفكرة أننا بصدد أربع «عناصر انتاج» مستقلة، كل منها عن الآخرين: الطبيعة - العمل - رأس المال - التنظيم. هذه العناصر مستقلة، بمعنى أن وجود كل منها لا يعتمد على وجود الآخرين^(١). ورغم استقلالها هنا تتعاون في المساهمة في الانتاج. هذا التعاون يعني غياب التشاحن، أي التناقض. وكل منهم، استقلالا، مصدر مباشر لمدخل من المدخل التقنية. فالطبيعة تعطي الربيع، والعمل يعطي الأجر، ورأس المال يعطي الفائدة، والتنظيم يعطي الربح. فللمدخل التقني مصادر أربعة لا مصدر واحد، هي «عناصر الانتاج». وعليه، تجد كلها تبريرها الاجتماعي، دون ما فضل لاحدها في مواجهة الآخرين. وإن كان لا بد من الحديث عن فضل فهو ما يرد الى صاحب المشروع (رب العمل)^(٢) الذي يجمع تحت راية واحدة كل شروط الانتاج، كعملية تقنية.

على هذا الاساس تعمل المدرسة منطقها العام في تحديد توزيع الدخل بصفة عامة، ثم تضيف ما تراه خاصا بكل عنصر من عناصر الانتاج.

١ - نظرية الاجور:

رأينا أن الأجر هو ثمن القدرة على العمل، أي الثمن الذي يدفع في مقابل شراء قوة العمل كسلعة. وهو يتحدد في سوق العمل بنفس الطريقة التي يتحدد بها ثمن السلع الاستهلاكية النهائية في اسواق هذه السلع، أي بتلاقي قوى الطلب والعرض. أما الطلب فقد رأينا أنه يتحدد، عند الحدين، وفقا لما

(١) واضح أن الوجود المستقل لهذه الأشياء، الأربعة لا يعرف العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين افراد وشرائع المجتمع عبر هذه الأشياء.

(٢) وهكذا يتساوى رأس المال، وهو ظاهرة اجتماعية، مع قوى الطبيعة، وهي ظاهرة طبيعية. ويتوزع العمل الاجير، بين جبروت الأول وديانة الثانية، ويتى التنظيم من جانب «رب العمل ليهي، اطار التجميع المحقق لتعاون الجميع.

تقول به نظريتهم في الانتاجية الحدية، التي يتحدد وفقا لها الطلب على عناصر الانتاج بصفة عامة. تكملها فكرة الفرد مارشال التي ترتبط بهذه النظرية والتي مؤداهما أن الاجور لا تمثل استثناء على المبدأ العام، إذ تتحدد هي الاخرى بالعمل المتلازم لقوى العرض والطلب^(١).

٢ - نظرية الربح والفائدة.

تتحدد الفائدة، عند النيوكلاسيك ابتداءً من نظرية الانتاجية الحدية التي تحدد نصيب كل عنصر من عناصر الانتاج «بشروطه عرض هذا العنصر والطلب عليه. فكما يحصل العمل على الاجور، يحصل رأس المال على «الفائدة» لمساهمته في الانتاج. ويكون الربح شكلا خاصا من اشكال الفائدة.

فالفائدة هي في نظر النظرية الحدية انن مكافئة رأس المال^(٢) كعنصر من عناصر الانتاج. ولكن لماذا تدفع الفائدة؟ لان الرأسمالي الفرد يمتنع عن اتفاق بدله (او جزء منه) على شراء السلع الاستهلاكية في الحاضر امتناعا يؤدي الى وجود مدخرات يمكن استخدامها في توسيع الطاقة الانتاجية. وتكون

(١) من المهم أن نذكر أنه يوجد الآن نوع من فروع الدراسات الاقتصادية يسمى «اقتصاديات العمل» Economics of Labour، ويتشغل بكل المشكلات المتعلقة بالعمل: توزيعها بين الفئات المختلفة وبين فروع النشاط المختلفة وبين المناطق المختلفة، مشكلات البطالة، تنظيم العمل وتحديد شروط العمالة (مستوي العمالة (مستوى الاجور، الشروط المالية للعمل، العقود الجماعية... الى غير ذلك).

(٢) في اقتصاد رأسمالي متقدم، يأتي عرض رأس المال للنقدي أساسا من البنوك التي تستطيع أن تسيطر الى حد كبير على النقود التي توضع تحت تصرف المشروعات للاقتراض منها. ويتأثر سعر الفائدة كذلك بتصرفات الحكومة المباشرة في مجال النشاط المالي وبما تصدره من قروض جديدة ويتراكم الدين العام.

الفائدة هي ثمن «الانتظار»^(١) (وهو ما يفترض ان نخل الرأسمالي اصغر من ان يسمح له بزيادة الاستهلاك والافخار في نفس الوقت، وهو فرض ابعد ما يكون عن الواقع)^(٢). والربح هو مكافأة تحمل بعض مخاطر الانتاج التي لا يمكن التامين ضدها.

وابتداء من هذه الفكرة يوجد، في داخل النظرية الحدية، عدة نظريات فيما يتعلق بتحديد سعر الفائدة. لنرى هذه النظريات دون اطالة، لننتهي بكلمة عن تحدد الربح.

تسمى النظرية الاولى، التي قال بها ألفريد مارشال، بالنظرية البحتة للفائدة^(٣). وهي تعتبر رأس المال كعنصر يسهم مع عناصر الانتاج الاخرى في عملية الانتاج. ويتحدد سعر الفائدة، باعتبارها المكافأة التي يحصل عليها هذا العنصر، في الزمن الطويل بالقوتين اللتين تحددان كل الاثمان: الطلب والعرض، الطلب على رأس المال وعرض رأس المال. وانما منظورنا اليه من وجهة النظر العينية، اي كوحدات مادية لوسائل الانتاج.

ويميل سعر الفائدة الى مستوى التوازن الذي يكون عنده طلب السوق على رأس المال مساوياً لمجموع رأس المال المتاح في السوق.

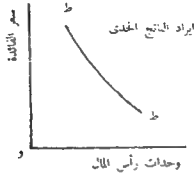
وخلف الطلب على رأس المال توجد انتاجيته، ويتم الاستدلال باستخدام الوحدات الحدية. ومن ثم كان الاهتمام بالانتاجية الحدية لرأس المال. ويتمثل

(٢) Waiting; l'attente

(٣) وقد رأينا عند دراسة نماذج تجدد الانتاج ان عملية التراكم بها متسع لان تقوم الطبقة الرأسمالية بتركيب رأس المال مع الزيادة المستمرة، كيفاً ونوعاً، في مستوى استهلاكها.

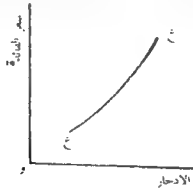
(٤) The pure theory of interest; la théorie pure de l'intérêt

الطلب الكلي على رأس المال في الاستثمار الكلي (شكل ٦٩).



شكل رقم (٦٩)

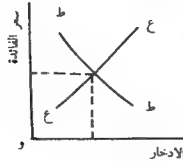
اما خلف عرض رأس المال فتوجد نفقة اصول الرأسمالية. هذا العرض يجد مصدره الاخير، في التحليل الاخير، في الادخار الاجمالي الناتج عن «الانتظار». هذا الادخار هو بدوره دالة سعر الفائدة. (انظر شكل ٧٠).



شكل رقم (٧٠)

ويتحدد سعر فائدة في وضع التوازن بتقاطع منحنى الطلب على رأس المال (اي الاستثمار) ومنحنى العرض (الادخار). وفي الزمن الطويل يكون التوازن حيث

يسوى سعر الفائدة المحدد بين الاستثمار والادخار. (انظر شكل ٧١).



شكل رقم (٧١)

وهناك ثانيا نظرية المدرسة السويدية (ك. فيكسل K. Wicksell ١٨٥١ - ١٩٢٦)، ج. ميردال G. Myrdal واخرين) والاقتصادي الانجليزي د. روبرتسن Robertson. وتعتبر الفائدة ظاهرة نقدية تتعلق في المقام الاول بالاصول السائلة المعدة للاقراض لاغراض استثمارية. ومن هنا اكتسبت النظرية اسمها: نظرية الاصول المعدة للاقراض^(١).

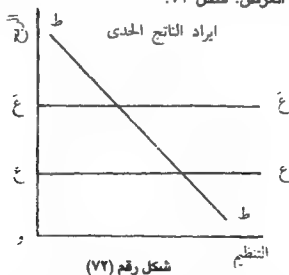
ويقول اصحاب هذه النظرية بعدم وجود سوق للادخار، فاذا لم يكن هذا السوق انعدم وجود ثمن للادخار، وعليه لا يمكن ان يتحدد سعر الفائدة ابتداء من الطلب على الادخار وعرض المخزرات. وعوضا عن ذلك نلك يوجد سوق للاتئمان (اي التخلي عن منفعة النقود لفترة معينة في مقابل فائدة يحصل عليها من يقرض النقود) وفيه نجد طلبا على الاصول السائلة المعدة للاقراض (لاغراض الاستثمار) وعرضا لهذه الاصول السائلة. ويتحدد ثمن الائئمان، اي سعر الفائدة، بتقابل الطلب على هذه الاصول السائلة وعرضها.

(١) The theory of loanable funds; la théorie des fonds disponibles au prêt

وهناك ثالثا النظرية الكينزية والتي تعتبر سعر الفائدة كظاهرة نقدية
بصفة، إذ يتحدد بالطلب على النقود (أي بتفضيل السيولة) وعرض النقود^(١).

اما الربح، ويعتبره انصار المدرسة الحديثة مكافئة عنصر التنظيم،
فيتحدد بالطلب على هذا العنصر ويعرضه، والتنظيم يتمثل في اتخاذ قرارات
الانتاج والائتمان، وتعتبره هذه النظرية عنصرا كعناصر الانتاج الاخرى. ومع
ذلك فيوجد فرق بينه وبين العناصر الاخرى: العناصر الاخرى يمكن تجييرها او
شراؤها، اما التنظيم فيستثنى من ذلك.

فاذا ما اعتبر التنظيم على هذا النحو يكون له هو الآخر ايراد الناتج
الحدي الذي يحدد الطلب على هذا العنصر، بالنسبة للاقتصاد الوطني في
مجموعه. ويتحدد العرض بالكمية الموجودة من هذا العنصر، ويتسم بأنه يكاد
يكون عديم المرونة. ويتحدد ثمن عنصر التنظيم، وهو الربح، بتقاطع منحنى
الطلب ومنحنى العرض. شكل ٧٢.



(١) ستكون هذه النظرية محلا لدراسة تفصيلية في الجزء الثاني من مؤلفنا هذا في مبادئ الاقتصاد السياسي.

٣ - نظرية الريع.

كان الريع، وهو ما يحصل عليه مالك الأرض، محلاً لنقاش دام قرنين من تاريخ الاقتصاد السياسي: من ويليام بتي الي ماركس وجون ستيوارت ميل. وقد رأينا ما انتهى اليه هذا النقاش الذي تبلور في نظرية توزيع الدخل بين الكلاسيك وماركس.

لما في نظر المدرسة النيوكلاسيكية (اي الحدية) فتمتد فكرة الريع لتغطي كل ما يدفع لعناصر الانتاج التي يكون عرضها منعوم المرونة، اهم مثال لهذه العناصر يوجد في حالة الأرض. اذ يدفع الريع لندرة الأرض التي توجد بعرض يكاد يكون منعوم المرونة، وهو يدفع حتي في الحالة التي تكون فيها قطع الأرض متجانسة (من حيث خصوبة التربة، او من حيث موقعها من السوق). فالفرق بين قطع الأرض لا يفسر الريع وانما يثير فروقا في الريع الذي يدفع للاراضي التي تختلف فيما بينها (في الخصوبة او في الموقع من السوق).

فاذا ما قيل ان الريع العقاري هو ما يدفع لعنصر الانتاج (الأرض) ذي العرض منعوم المرونة كف الريع، في نظر المدرسة الحدية، عن ان يكون ظاهرة تنتمي الى المجال الزراعي فقط. واصبح الريع العقاري مجرد مثل يوضح، مع غيره من الامثلة وجود انواع من الريع الاقتصادي^(١) تدفع لكل عناصر الانتاج (اذا ما كان عرضها منعوم المرونة).

وعليه يصبح الريع ظاهرة ترد الى انعدام مرونة عرض عنصر من

(١) The economic rent; la renté économique

عناصر الانتاج بالنسبة لثمنه: انعدام المرونة هذا يظهر في شكل يرجع الى ان بعض العناصر لا يتجدد انتاجها^(١) على الاطلاق او لا يتجدد انتاجها الا في حدود ضيقة.

وابتداء من هذا التصوير للريع يقدم الفريد مارشال فكرة شبه الريع^(٢). ويقصد به الريع الذي يرد الى انعدام مرونة عنصر الانتاج بالنسبة لثمنه عندما ينتج انعدام المرونة هذا عن عدم استجابة العرض في الزمن القصير (على افتراض ان العرض يستجيب في الزمن الطويل للتغير في ثمن العنصر ويصبح مرنا). ويعد كذلك شبه الريع الذي يحصل عليه عامل يتمتع بتأهيل فني يندر وجوده في سوق العمل (باعتبار ان هذا التأهيل الفني يستلزم لتحقيقه فترة زمنية طويلة)، وكذلك شبه الريع الذي يحصل عليه من ينتج الات يشتد عليها الطلب في الزمن القصير، وهكذا.

* * *

بانتهائنا من جوهر فكر المدرسة النيوكلاسيكية فيما تخص الدخل الذي يحصل عليه كل عنصر من عناصر الانتاج، ننتهي من تحديد اثمان عناصر الانتاج الذي تعتبره المدرسة الحديثة حالة خاصة من نظريتها في تحديد ثمن السوق التي درسناها في الفصول المتابعة لهذا الباب الخامس.

وبذلك نستطيع ان نرى الخط العام الذي تتبعه النظرية الحديثة في تحديد

ثمن السوق بالنسبة لسلمة ما:

(١) Irreproducible; irreproducible (٢)

(٢) Quasi - rent; la quasi - rente (٢)

- على اساس تصويرها الخاص لموضوع ومنهج (الاقتصاد) يهدف التحليل الى تحديد ثمن السوق بالنسبة لسلعة ما من السلع النهائية ينتجها فرع من فروع النشاط الاقتصادي يسمى الصناعة.

- يبدأ التحليل من ملاحظة ظاهرة مؤداها ان ثمن السلعة يتحدد بقوى الطلب والعرض التي تتقابل في سوق السلعة. من هنا كان البحث عن توازن هذه القوى في السوق.

- للتوصل الى هذا التوازن، الذي يتحدد عنده الثمن، لزم التعرف على طلب المستهلكين على السلعة من ناحية، وعلي عرض المنتجين للسلعة، من ناحية اخرى.

- للتوصل الى مجموع طلب المستهلكين على السلعة يقوم اصحاب النظرية، على افتراض ان هذا الطلب يمثل مجموع ما يطلبه المستهلكون الافراد الذين يسلكون نفس السلوك اذا ما وجدوا في نفس الظروف الاقتصادية، بتحليل سلوك المستهلك الفرد بقصد التعرف على العوامل التي تؤثر على طلبه على السلعة والكيفية التي يتصرف بها اذا ما تغيرت هذه العوامل، تحليلا يهدف في النهاية الى الوصول الى منحنى طلب المستهلك الفرد. ولكن لكي يمكن الوصول الى هذا المنحنى لا تملك النظرية الا ان تعتبر ثمن السلعة في السوق وهو ما تهدف في النهاية الى تحديده. كمعطى يتحدد خارج دائرة سلوك المستهلك الذي تقوم بدراسته. وعليه يتم سلوك المستهلك الفرد على اساس ان ثمن السلعة قد تحدد في السوق.

تحليل سلوك المستهلك يهدف بدوره الى التوصل الى توازن المستهلك ذلك الرجل الاقتصادي الذي يهدف الى تحقيق اقصى اشباع ممكن، اي الى

الحالة التي يوزع عندها دخله على شراء السلع المختلفة (بإثمانها المحددة في السوق) على نحو يحقق أقصى اشباع محددًا بذلك الكميات التي يطلبها من السلع المختلفة. وإذا كانت المنفعة تمثل نقطة الانطلاق في التحليل الذي يهدف إلى التوصل إلى شروط توازن المستهلك (ومن ثم إلى منحني طلبه على السلع المختلفة) وكانت هذه الفكرة أساس النظرية الحديثة، فإن أصحاب هذه النظرية يختلفون فيما بينهم بالنسبة لطبيعة هذه المنفعة وفيما إذا كانت قابلة للقياس (Cardinal Utility) أو للتفضيل (Ordinal Utility). أيًا ما كان الأمر فتحليل توازن المستهلك يوصلنا إلى طلب المستهلك الفرد. ومن طلب المستهلكين الأفراد نتوصل إلى طلب السوق، ونكون قد توصلنا إلى إحدى القوتين التي تحدد ثمن السوق، وإنما على افتراض، ولنتذكر ذلك جيدًا، أن الثمن كان معطى ومحددًا للمستهلك الفرد.

- وللتوصل إلى مجموع عرض المنتجين للسلعة يقوم أصحاب هذه النظرية، على افتراض أن هذا العرض يمثل مجموع عرض المنتجين الذين يسلكون نفس السلوك إذا ما وجدوا في نفس الظروف الاقتصادية، بتحليل سلوك المنتج الفرد، أي المشروع، بقصد التعرف على العوامل التي تؤثر على الكمية التي ينتجها والكيفية التي يتصرف بها إذا ما تغيرت هذه العوامل. والأمور يتعلق بتحليل سلوك المنظم في السوق، كمشتري لعناصر الإنتاج في سوق العناصر، وكبائع للسلعة التي ينشغل بانتاجها في سوق المنتجات، تحليلًا يهدف في النهاية إلى الوصول إلى منحنى عرض المنتج الفرد. ولكن لكي يمكن الوصول إلى هذا المنحنى لا تملك النظرية إلا أن تعتبر ثمن السلعة في السوق، وهو ما تهدف في النهاية إلى تحديده، كمعطي يتحدد خارج دائرة سلوك المنظم الذي تقوم بتحليله (مع تحفظ خاص بحالة الاحتكار وحالة

منافسة القلة). وعليه يتم تحليل سلوك المنتج الفرد على اساس ان ثمن السلعة قد تحدد في السوق.

تحليل سلوك المشروع يهدف بدوره الى التوصل الى توازن المشروع، باعتبار سعى صاحبه، أي المنظم، ذلك الرجل الاقتصادي الذي يسعى الى تحقيق اقصى ربح (او اقل خسارة انتظارا لربح مقبل)، الى الوصول الى الحالة التي ينتج فيها الكمية التي يحقق عندها اقصى ربح. هذه الحالة تتحدد بمواجهة شروط النفقة التي يتحملها المنظم (كشخص يشتري عناصر الانتاج) بشروط الايراد الذي يحصل عليه (كشخص يبيع السلعة الناتجة من استخدام هذه العناصر). ومن ثم لزمّت دراسة العوامل التي تؤثر على نفقة الانتاج والكيفية التي تحدد بها مع تفرقة بين الزمن القصير (الذي لا تتغير فيه كل عناصر الانتاج) والزمن الطويل (الذي يستطيع المنظم فيه ان يغير كل عناصر الانتاج بتغيير حجم مشروعه). ولزمّت كذلك دراسة شروط الايراد الذي يتوقع المشروع الحصول عليه، وهي شروط تختلف باختلاف درجة سيطرة المشروع على السوق اي باختلاف شكل السوق. وبدراسة شروط النفقة وشروط الايراد في ظل الاشكال المختلفة للسوق يمكن التوصل الى وضع توازن المشروع في ظل الاشكال المختلفة للسوق ومن ثم الى عرض المشروع في ظل هذه الاشكال. ومن منحنى عرض المشروعات (او المشروع الواحد في حالة الاحتكار) نتوصل الى عرض السوق، ونكون قد توصلنا الى القوة الثانية التي تحدد ثمن السوق، وانما على افتراض، ولنتذكر ذلك جيداً، ان الثمن كان معطى ومحددا للمشروع الفرد.

- وابتداء من منحنى طلب السوق ومنحنى عرض السوق يمكن دراسة توازن السوق (بأشكاله المختلفة) للتوصل الى تحديد ثمن السلعة في السوق وما

يحدث لهذا الثمن اذا ما تغيرت ظروف العرض او ظروف الطلب. ويكون التحليل قد توصل الى هدفه: تحديد ثمن السلعة في السوق، وانما باستخدام استدلال دائري: اذ لكي نصل الى ثمن السوق كان من اللازم معرفة طلب السوق وعرض السوق. ولمعرفة طلب السوق بدأنا بطلب المستهلك الفرد الذي توصلنا اليه وانما على افتراض ان الثمن محدد للمستهلك. ولمعرفة عرض السوق بدأنا بعرض المنظم الفرد الذي توصلنا اليه وانما على افتراض ان الثمن محدد للمنتج الفرد. وعليه كان افتراض ان الثمن محدد (بالنسبة للمستهلك الفرد والمنتج الفرد) نقطة انطلاق التحليل الذي يهدف الى بيان كيفية تحديد ثمن السوق عن طريق تلاقي قوى الطلب والعرض. اي ان التحليل لا يتوصل الى بيان كيفية تحديد ثمن السوق الا على اساس دراسة لسلوك الافراد (كمشتريين وبائعين) تفترض ان الثمن محدد. اي انه يفترض محددًا ما يريد بيان تحديده.

فكل البناء النظري الذي يهدف الى شرح تحديد الثمن يقوم على افتراض ان الثمن محدد في السوق. ومن هنا كانت الطبيعة الدائرية للاستدلال الحدي في نظرية الاثمان^(١). هذه الطبيعة الدائرية يتعين استبقاؤها في النظم عند الدراسة الناقدة للنظرية الحدية.

* * *

(١) ابدال التحليل الخاص بكيفية تحديد اثمان عناصر الانتاج لا يخلص الاستدلال الحدي من هذه الطبيعة الدائرية، وانما يجعله اكثر دائرية. فتحديد اثمان هذه العناصر يمثل حالة خاصة من نظرية الثمن. وتحليل شروط النفقة هو مناسبة ابدال اثمان عناصر الانتاج في التحليل. هذه الاثمان تتحدد بالطلب على عناصر الانتاج، الذي يتحدد بانتاجيتها في داخل المشروع ومن وجهة نظره، وهي انتاجية تتحدد بنوع عناصر الانتاج المستخدمة وبكيفية توليف هذه العناصر (وهي كيفية تتحدد، بين عوامل اخرى، بثمن هذه العناصر). كما يتوقف تحديد اثمان عناصر الانتاج على عرضها الذي يتحدد كقاعدة عامة بما خلف العرض من «انعدام منفعة» او «لم يتحملة اصحاب هذه العناصر».

على هذا النحو ننتهي من دراسة التحليل الوحدى للنظرية الحدية. وهي دراسة لا تغطي من هذا التحليل الا ما يعتبر اساس فهم منطق المدرسة الحدية في اطار دراسة مبادئ الاقتصاد في هذه المرحلة. ولكننا نلاحظ ان هذا التحليل، الذي ينشغل بسلوك الوحدة الاقتصادية، المستهلك والمشروع، هو من قبل التحليل الجزئي، اذ انه لا يأخذ، عند محاولة التعرف على كيفية حدوث نتيجة ما، كل العوامل التي تتكاتف في نفس الوقت في احداث هذه النتيجة، وانما يأخذها عاملا بعد اخر على افتراض ان بقية العوامل تبقى اثناء دراسة اثر عامل معين دون تغير.

بالاضافة الى هذا التحليل الوحدى الجزئى يوجد التحليل الوحدى العام^(١) الذي ينشغل بسلوك الوحدات الاقتصادية بقصد التوصل الى تحديد ثمن السلعة وانما بان يأخذ في الاعتبار في نفس الوقت كل العوامل التي تتكاتف على تحقيق الاثر. ذلك هو تحليل التوازن العام لليون فالراس.

بجانب هذين النوعين من التحليل الوحدى يوجد التحليل الذي يهدف الى دراسة شروط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطنى في مجموعه، شروط تحديد مستوى النشاط الاقتصادي او مستوى الانتاج وما يتضمنه من عمالة للقوة العاملة ووسائل الانتاج الموجودة تحت تصرف الجماعة، وانما في مجتمع تسوده طريقة الانتاج الرأسمالية. هذا التحليل، الذي يسمى تحليل التوازن الكلى^(٢)، هو التحليل الجمعي^(٣) الذي قدمه كينز. الدراسة المتوازنة للنظرية

(١). General micro-analysis; l'analyse micro-économique générale

(٢). The analysis of global equilibrium; l'analyse de l'équilibre global

(٣). Macro - analysis; l'analyse macro - économique

الحديثة كانت تقتضي ان دراسة تحليل ليون فالراس والتحليل الجمعي على الاقل لكينز. النوع الاخير من التحليل جرت العادة على معالجته في اطار الاقتصاد النقدي. اما النوع لاول فهو يخص النظرية النيوكلاسيكية في تحديد ثمن السوق، وانما باستخدام التحليل الوجداني العام.

الفصل السادس

النظرية الاقتصادية لغالراس

رأينا ان جوهر فكر النيوكلاسيك (الحديث) يدور حول نظرية ثمن السوق، بما تتضمنه من نظرية في توزيع الدخل ارتكازا على فكرة الانتاجية الحدية. وهو ما تحاول المدرسة بلورته مع غياب لكل نظرية في القيمة، رغم ما قد يفهم من بعض الكتابات في شأن فكر هذه المدرسة^(١). في داخل النظرية الاقتصادية للنيوكلاسيك تختلف كيفية معالجة ظاهرة ثمن السوق وفقا لنوع التحليل الذي يوصل الى الافكار المكونة للنظرية. الذي يقبل على منهج التحليل في ارجاء المدرسة هو التحليل الوحدى.

وقد سبق ان ابرزنا، في الباب التمهيدى لهذا القسم، الانواع المختلفة للتحليل الاقتصادى استخداما لمعايير مختلفة. ورأينا انه في اطار التحليل الوحدى لا بد من التمييز بوضوح بين منهج التحليل الوحدى الجزئى ومنهج التحليل الوحدى العام. ولكن الواقع يشهد خلطا يسود كثير من الكتابات الجارية بين التحليل الوحدى واحدى صوره، اى صورة التحليل الجزئى. كما

(١) انظر ما سبق ان قلناه في الفصل الاول من الباب الرابع.

يغيب عن معظم الكتابات الجارية إبراز اهم الانجازات التقنية للمدرسة النيوكلاسيكية، وهو التحليل الوحدى العام لافالراس. هذا الغياب وذلك الخط يبرران عودة من جانبنا لالقاء مزيد من الضوء علي هاتين الصورتين للتحليل الوحدى النيوكلاسيكي، خاصة بعد ان تعرفنا تفصيلا، في الفصول السابقة، على نظرية ثمن السوق المستخلصة استخداما للمنهج الوحدى الجزئى والذي يهدف، كما رأينا، الى دراسة متدرجة للعوامل التي تتكاتف في تحديد ثمن السلعة في السوق على افتراض ان كل الوحدات الاقتصادية تسلك مسلكا يهدف الى تعظيم النتائج باقل جهد ممكن، اي انها جميعا من قبيل الرجل الاقتصادى الرشيد. في دراستهم لسلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة مستهلك فرد او مشروع فرد، تؤخذ هذه الوحدة على افتراض انها بمعزل عن بقية اجزاء الاقتصاد القومى. وما دامت هي جزء منه فانها تتأثر في سلوكها بما يحدث في خارجها، ومن ثم تتأثر به ردود فعلها. ولكنها وحدة من الصغر بحيث لا يؤثر رد فعلها على بقية الاقتصاد القومى. وفي النهاية يفترض ان رد فعل الكل الاقتصادى هو مجموع ردود افعال الافراد مستهلكين واصحاب مشروعات. على هذا النحو يكون التحليل من قبيل التحليل الوحدى. في دراستهم لسلوك الوحدة الاقتصادية يتم التعرف على جميع العوالم التي يمكن ان تؤثر على سلوكها في نفس الوقت لاحداث نتيجة معينة. هذه العوامل قد تؤثر عليها في اتجاهات مختلفة وحتى متناقضة. وبما انه يصعب على الباحث ان يدرس اثر كل هذه العوامل مجتمعة وفي ذات الوقت، يقوم بدراسة اثر كل منها على حدة على افتراض ان بقية العوامل المؤثرة على سلوك الوحدة الاقتصادية (والمحققة للنتيجة) تبقى على حالها دون تغيير. على هذا النحو لا يدرس الباحث، في اللحظة الواحدة من عمل البحث، الا اثر عامل واحد من

العوامل التي تتكاتف في أحداث النتيجة. فهو لا يأخذ في الاعتبار الا جزءا من اجزاء الظاهرة، على افتراض بقاء بقية الاجزاء دون تغيير. على هذا النحو يكون هذا التحليل الوحدي من قبيل التحليل الجزئي. مثالا لذلك عند التعرف على النظرة الاولى لنظرية ثمن السوق عند الفريد مارشال. اذ يجد ان طلب المستهلك على سلعة ما يتحدد بعدة عوامل هي دخل المستهلك، ثمن هذه السلعة، اثمان السلع الاخرى التي تدخل في دائرة اهتمامه وامكانياته وذوقه وعاداته. ولكن التوصل الى طلب المستهلك لا يتحقق الا من خلال عملية تدريجية تتمثل في دراسة اثر كل من هذه العوامل، احدها بعد الاخر، في ظل مراحل متعاقبة ويفترض ان العوامل الاخرى تبقى على حالها خلال كل مرحلة من مراحل هذه العملية التدريجية. فعند دراسة العلاقة بين دخل المستهلك وطلبه على السلعة لمعرفة كيفية تأثر الكمية التي يكون على استعداد لشراؤها بتغير مستوى الدخل يفترض ان العوامل الاخرى، ثمن السلعة واثمان السلع الاخرى وذوقه وعاداته. تبقى دون تغيير. ثم يدرس بعد ذلك اثر العوامل الاخرى واحدا بعد الاخر.

في داخل المدرسة الحديثة ينفرد ليون فالراس (ومن بعده باريتو) من بين مؤسسي هذه المدرسة باتباع منهج التحليل الوحدي العام^(١) للتوصل الى نظرية في تحديد ثمن السوق. فهو في انشغاله بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية (وبهذا يكون تحليله من قبيل التحليل الوحدي) يحاول ان يتعرف على اثر كل العوامل التي تتكاتف لتحديد نمط السلوك، وهو يحاول التعرف على اثار كل العوامل في نفس الوقت. فكأنه يأخذ الظاهرة محل الدراسة في

(١) General micro-analysis; l'analyse micro-économique générale

مجلد اجزائها، اي في عمومها. من هنا كان تحليله الوحي من قبيل التحليل الوحي العام. وكان من الضروري ان يبحث عن اداة تحليلية تمكنه من صياغة اثار كل العوامل من خلال علاقاتها مع النتيجة، وتمثلت هذه الاداة في اداة رياضية، مجموعة المعادلات الانية. وقد تمكن فالراس بذلك من التطرق بطريقة منتظمة الى موضوع نمط توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة من خلال اثمان اسوق، بين الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد. واليك عرضا موجزا لافكار فالراس الخاصة بثمان السوق^(١).

يهدف تحليل التوازن الى التوصل الى تحديد الاثمان في النظام الاقتصادي عن طريق التوصل الى التوازن العام للنظام الاقتصادي بأخذ كل الشروط التي يحتويها هذا النظام في نفس الوقت، مع ما يوجد من علاقات اعتماد متبادل بين اجزاء النظام. ويتوافق مع شروط التوازن العام هذه شروط تحقيق التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة في الزمن الطويل. وهو توزيع يفترض نظريا انه يحقق اقصى اشباع لافراد المجتمع.

للتعرف على النظرية الاقتصادية لفالراس سنرى:

- في مرحلة اولى، النظام النظري الذي يتوصل من خلاله الى التوازن العام وهو توازن تنافسي يحدد، اذا ما تحقق، في نفس الوقت اثمان السلع والكميات المطلوبة والمعروضة منها.

(١) في ضوء ما قلناه في المآل نرجو ان يكون واضحا الان الفرق بين التحليل الوحي والتحليل الجزئي. فالمقابلة تكون بين التحليل الوحي والتحليل الجمعي Macro - analysis وفي داخل كل منهما تكون المقابلة بين اسلوب التحليل الجزئي واسلوب التحليل العام. وتجدر الاشارة الى ان الكثير من الكتابات الاقتصادية العربية تتضمن خطأ في هذا المجال. اذ كثيرا ما يستخدم لفظ الجزئي للدلالة على التحليل الوحي.

- وفي مرحلة ثانية، الفكرة الخاصة بالتوزيع الامثل للموارد الاقتصادية بالتعرف على دلالته وشروطه وحدوده من واقع الاقتصاد الرأسمالي.

اولا: تحليل التوازن العام: (١)

يقيم فالراس بنائه النظري ابتداء من فكرتين اساسيتين. الفكرة الاولى التي سبق التعرف عليها عند دراسة التصور العام للصدين لموضوع «الاقتصاد» هي فكرة الندرة: وهي تشق من فكرة المنفعة الفعلية في علاقتها مع الكمية المتاحة من السلعة. الفكرة هي في الواقع فكرة المنفعة الحدية. وتؤدي الرغبة (التي توجد لدى الفرد) في تحقيق التساوي بين المنافع الحدية للاشياء الى المبادلة. هذه الرغبة هي التي تعطي، مع ما يسيطر عليه كل فرد من مخزون من السلعة، طلبا وعرضا محددين لكل فرد من الافراد، وهو ما يمكن ان يمثل بواسطة علاقة دالية ومنحني يعبر عن هذه العلاقة ببيانها.

ووفقا للفكرة الثانية التي يقيم عليها فالراس بنائه النظري يتحقق توازن السوق التنافسي (اي الذي تسوده المنافسة الكاملة) عندما يكون ثمن السلعة مساويا للثمن الذي يتساوى عنده عرض السلعة مع الطلب عليها. ويتحدد هذا الثمن بفضل المنافسة، ولكن كيف يتحدد؟ للجابة على هذا السؤال يقدم فالراس فكرة الثمن المعلن بصوت عال. وهو الثمن الذي يصرح به من يتولى

(١) رجعنا في تقديم للنظام النظري لفالراس بصفة خاصة الى المراجع الآتية:

- L. Walras, Éléments d'économie politique - J. schumpeter, History of Economic Analysis - G. Pirou, Les Théories de l'équilibre économique - V.K. Dimitriev, Essais économiques, p. 227 et sqq. - H. Grayson, p. 214 et sqq. - A. Colombat, Misère de l'économie politique, Marcel et aje, Paris, 1958.

القيام بالاعلان عن الاثمان التي يعرضها الراغبون في الشراء في بيع يتم بالمزاد العلني. ابتداء من هذا الثمن يتقدم الراغبون في الشراء. فاذا اعلن عن ثمن لا يتحقق عنده التساوي بين العرض والطلب اعقبه بثمن اخر (يكون اعلى من الثمن الاول اذا كان الطلب يفوق العرض، او ادنى اذا زاد العرض على الطلب). وتستمر العملية حتى يتم التوصل الى التساوي بين الطلب والعرض، اي الى نقطة التوازن. وعليه يتحدد ثمن التوازن عن طريق عملية من التحسس او البحث المتعدد عن النقطة التي يتساوى عندها الطلب مع العرض ويتحدد معها ثمن السلعة في السوق.

ومن المهم ان نوضح، بالنسبة لهذه الفكرة الثانية التي يقوم عليها البناء النظري لفالراس، انه يتميز، في علاقته بغيره من الحدين عند دراسة العلاقة بين الطلب والعرض، باصراره على العلاقة التبادلية بين الطلب والعرض من جانب والثمن من جانب اخر.

على اساس هاتين الفكرتين، فكرة الندرة وفكرة تحديد ثمن التوازن عند تساوي الطلب مع العرض في السوق، يبني فالراس نظامه النظري الخاص بالتوازن العام. هذا النظام يبلور صورة للاعتماد المتبادل بين الاثمان والطلب والعرض بالنسبة لك السلع التي ينتجها الاقتصاد القومي في مجموعه، اي صورة للاعتماد المتبادل بين الاسواق المختلفة التي تميل دائما نحو حالة توازن عام يمكن التوصل الى شروطها الشكلية.

لبناء هذا النظام النظري يلجأ فالراس الى فكرة خاصة هي فكرة استخدام احدى السلع كمعيار للحساب^(١) والامر يتعلق هنا بالنقود بمعناها

(١) Numéraire عند حالة التوازن العام يمكن تحديد وضع السوق تحديدا كاملا بارجاع قيم كل السلع الى=

المادي، لان فالراس يعتبر هذه السلعة مجرد وحدة للحساب. ولا يوجد على هذه السلعة طلب غير ذلك الذي يرتبط بخصائصها غير النقدية (بمعني انه لا يوجد عليها طلب بصفتها نقودا). استعمال اداة التحليل هذه يسمح لفالراس بالقول بانه عندما نكون بصدد عدد من السلع يرمز لها بالحرف ن سيكون لدينا عدد ن - ١ من معادلات العرض والطلب (باعتبار ان معادلة السلعة التي تستخدم كوحدة حساب تشتق من معادلات السلع الاخرى) وعدد ن - ١ من الاثمان المجهولة والمراد تحديدها. وهو ما يعني انه يوجد حل محدد لمشكلة التوازن العام.

للتوصل الى هذا الحل يبني فالراس بناء نظريا يتصور النظام الاقتصادي وفقا له على النحو التالي:

- ك مجال مغلق (لا تربطه بالخارج علاقات اقتصادية). في هذا النظام الاقتصادي يوجد مستهلكون ومنظمون. وكلاهما يبحث عن تعظيم هدف ما (المنفعة بالنسبة للمستهلكين والربح النقدي بالنسبة للمنظمين).

- ويفترض غياب الهيئات العامة التي تلعب دورا اقتصاديا في هذا النظام الاقتصادي، كنوع من الاقتصاد الذي ترتبط فيه الظواهر الاقتصادية بمجموع من العلاقات اللحظية المستمرة. بمعنى اخر هو يتصور الاقتصاد كحالة ساكنة تحتوي اللحظات الزمنية فيها الاحداث وما تنتجه من اثار. بمعنى ثالث يتصور فالراس الاقتصاد

= قيمة وحدة من بينها. هذه السلعة الاخيرة تسمى وحدة الحساب «Numéraire» وتسمى وحدة كميتهما قاعدة فالراس. مختصر لعناصر الاقتصاد السياسي البحث، المكتبة العامة للقانون والقضاء، باريس ١٩٥٢ ص ١٤٩.

مع التجريد من عنصر الزمن، أي مع التجريد من الفترة الزمنية التي تمثل البعد الزمني للظواهر ويمكن أن يتحقق في داخلها أو في علاقتها مع فترة زمنية أخرى (تالية) فرق زمني بين حدوث الحدث وتحقيق الآثار أو النتائج التي يرتبها هذا الحدث.

• كاققتصاد تسوده المنافسة الكاملة، ولكنه لا يعرف عدم اليقين، أي يسوده كذلك التيقن ولا تحقق التنبؤات الفردية والجماعية فيه أية آثار. (بعبارة أخرى يجرد فالراس من آثار وجود الأشكال الاحتكارية في النشاط الانتاجي والتسويقي، كما يجرد من الآثار التي تنجم عن تنبؤات الافراد والجماعات وهي تنبؤات عادة ما تؤدي الى تغيير هؤلاء لسلوكهم الاقتصادي).

• ويتصور فالراس النظام الاقتصادي أخيراً كنظام تؤخذ فيه العوامل الاتية كمعطي (أي دون مناقشة لا كيفية تحدها ولا امكانية تغييرها عبر الزمن):

● تفضيلات المستهلكين.

● الشروط التي تسود السوق (أسواق المنتجات وأسواق عناصر الانتاج، وعددها محدد).

● الشروط الفنية (التكنولوجية) للانتاج مع افتراض، انه بفضل المنافسة الكاملة، استخدام كل الوحدات المكونة للصناعة ما نفس الفن الانتاجي. وهو يستخدم دون تغيير عبر الزمن في انتاج السلعة التي تنتجها هذه الصناعة.

● كمية محددة من الموارد. كما يؤخذ كمعطي توزيع هذه الموارد بين الافراد. وكذلك العلاقة التي بمقتضاها يتوزع مستوى معين من الدخل بين الاسواق والاستهلاك.

وتتصل الصورة، التي تركز على هذه «التبسيطات البطولية» المعثلة للمعطيات في نظام فالراس النظري، نقول تتصل هذه الصورة الى اربعة اسواق تسمح شروط التوازن فيها (اي في الاسواق الاربعة) بتحديد اوجد لكل مجاهيل النظام، اي لكل العناصر المجهولة (والمراد التعرف على قدرها) التي يتضمنها النظام النظري. هذه الاسواق هي: سوق المنتجات النهائية، سوق «خدمات» عناصر الانتاج وسوق رأس المال وسوق وسائل الدفع (اي السوق النقدية).

ونكون بصدد اربعة اسواق يوجد بينها علاقات اعتماد متبادل. ويهيء التفاعل بين هذه الاسواق شروط الية النظام الاقتصادي. ويتم البحث عن شروط التوازن العام، اي التوازن الذي يتحقق بتفاعل عناصر عموم ظاهرة الثمن، من خلال عملية من التحليلات المتتالية يمكن وصفها على النحو التالي:

- فيما يتعلق بالطلب على كل سلعة يتم التوصل اليه بالانتقال من الطلب الفردي الى طلب السوق. ويتحدد الطلب في النظام بأكمله بمجموع الطلب في الاسواق المختلفة (لاحظ النظرة الميكانيكية للاشياء).

- في جانب العرض، يتم بناء نظام نفقات الانتاج للنظام بأكمله ابتداء من نفقة كل ناتج من المنتجات. وتتبع نفس المنهجية للتوصل الى التوازن في سوق عناصر الانتاج. على هذا النحو يكون التوصل الى

العلاقات المثلة للعرض بالنسبة للنظام بأكمله.

- يتحدد التوازن العام بتلاقي الطلب الخاص بالنظام بأكمله مع العرض الخاص بهذا النظام.

لنرى بتفصيل اكبر كيف يمكن بناء النظام النظري لالراس اتباعا لهذه المنهجية ولتقديم هذا النظام الفكري نعتنق التعبيرات الرمزية التالية:

- س_١، س_٢،، س_ن للتعبير عن الكميات المنتجة من السلع
- ث_١، ث_٢،، ث_ن للتعبير عن اثمان هذه السلع
- ص_١، ص_٢،، ص_ن للتعبير عن كميات عناصر الانتاج
- و_١، و_٢،، و_ن للتعبير عن اثمان هذه العناصر
- م_{١١٢}، م_{١٢٣}،، م_{١٢ن} للتعبير عن الكميات من مختلف عناصر الانتاج اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج، اي للتعبير عما يسمى بالمعاملات الفنية للانتاج.

● تعبر الرموز المكتوبة بالحروف العادية عن الكميات المتعلقة بالفرد، وتعبر الرموز المكتوبة بالحروف التاجية السوداء عن الكميات الاجمالية في السوق. فاذا ما عبرنا عن الكمية التي يحوزها الفرد د من السلعة جـ بالرمز س جـ فإن مجموع ما يحوزها الافراد من هذه السلعة، ويعبر عنه

$$\sum_{d=1}^D \text{ باستخدام علامة الجمع}$$

(حيث تعبر 1 عن عدد الافراد الموجودين في السوق)، يكون مساويا لـ

س ر.

● لتبسيط تقديم هذا النظام لقالراس نأخذ السلعة س ١ كمعيار للحساب، ليعبر عن اثمان السلع الاخرى في صورة عدد من وحدات هذه السلعة. لنفترض كذلك ان ثمن الوحدة من هذه السلعة: اي ث ١، يساوي الواحد الصحيح.

وباستخدام هذه التعبيرات الرمزية نحاول ان نري كيف يمكن التوصل: اولاً، الى المعادلات المعبرة عن الطلب، وثانياً الى المعادلات المعبرة عن العرض، لنصل اخيراً الى التوازن العام.

١ - المعادلات الممثلة للطلب: يتلقى الفرد دخلاً نقدياً معيناً (يجد مصدره في مكافآت عناصر الانتاج التي يسيطر عليها). وهو ينفق اجمالي هذا الدخل على شراء المنتجات في شكل السلع الاستهلاكية وفي اشكال مختلفة من الاذخار^(١).

من هنا يكون لدينا اولاً معادلة الميزانية الفردية: الانفاقات الكلية للفرد بما تتضمنه من تخصيص لجزء من دخله النقدي في صورة اشكال مختلفة من الاذخار. هذه الانفاقات الكلية هي:

$$س ١ + س ٢ ث ٢ + + س ن ث ن$$

هذه الانفاقات الكلية تكون مساوية لايراداته الكلية، وهي:

(١) بالنسبة للنظام بأكمله يفترض اتفاق كل الدخول.

ص ١ + ص ١ و ٢ + + ص ل و ل (تعبير ل عن عدد عناصر الانتاج)

وعليه تكون ص ١ - ص ٢ ث ٢ + + ص ن ث ن = ص ١ و ١ + ص ٢ و ٢ + + ص ل و ل

في هذه المعادلة نفترض ان الفرد، الذي يأخذ اثمان المنتجات كمعطي، يوزع انفاقاته بين السلع الاستهلاكية علي نحو متساوي عنده المنفعة الحدية للسلعة مقسومة على ثمن الوحدة من هذه السلعة مع نفس العلاقة بالنسبة لبقية السلع التي يشتريها، اي وفقا للعلاقة التالية:

$$\frac{١ ث ١}{١ ث} = \frac{٢ ث ٢}{٢ ث} = \dots = \frac{ل ث ل}{ل ث}$$

وبما ان ص ١ تمثل السلعة التي تؤخذ كمقياس للحساب (يعبر بوحدها عن اثمان السلع الاخرى) يمكن كتابة معادلة الميزانية الفردية على النحو التالي:

$$ص ١ = ص ١ و ١ + ص ٢ و ٢ + + ص ل و ل - ص ن ث ن - \dots - ص ن ث ن (١)$$

بالاضافة الى معادلة الميزانية هذه يوجد لدينا عدد ن - ١ دالات للطلب الفردي، اي دالة لكل سلعة من السلع. هذه الدالات للطلب هي:

(١) وهو ما يعني انفاق الفرد على ما يشتريه من السلعة س (التي افترضنا ان ثمن الوحدة منها يساوي الواحد الصحيح) = ايردائه الكلية مطروحا منها ما ينفقه على شراء السلع الاخرى وما يقوم باسبغاره في صورة نقدية.

س ۲ = د ۲ (ث ۲، ث ۳، ث ۶، و ۱، و ۲، و ۶) (۱)

• • •

س ن = د ن (ث ۲، ث ۳، ث ۶ و ۶ و ۲ و و ۱)

فاذا ما اخذنا معادلة ميزانية الفرد في هذا النظام كان لدينا عدد ن من المعادلات مع عدد ن من الجاهل.

ويعطينا مجموع دالات طلب الافراد دالات طلب السوق، ونقترب بالتالي الى نظام من المعادلات الاتية يمثل جانب الطلب:

س ۱ = ص ۱ ص ۲ + ص ۲ ص ۳ + ... + ص ۱ ص ۲ - ص ۲ ص ۳ - ... - ص ۱ ص ۲ - ص ۲ ص ۳
 س ۲ = ص ۲ ص ۳ + ص ۳ ص ۴ + ... + ص ۲ ص ۳ - ص ۳ ص ۴ - ... - ص ۲ ص ۳ - ص ۳ ص ۴

• • •

I

سن = د ن (ث ۲، ث ۳، ث ۶ و ۱ و ۲ و و ۶)

(١) تلك هي دالة الطلب الفردي التي قمنا بها عند عرض النظرة العامة لنظرية من السوق عند الحبيين، وإنما مع الفرق الآتي: ١- أن أنواع المستهلك وتفضيلاته لا تظهر في هذه الدالة، وذلك لأن فالراس يأخذها كمعطى، أي يفترض وجودها خارج النظام النظري الذي يقوم ببنائها ٢- أن الأثرادات المختلفة للمستهلك تظهر في هذه الدالة بمسارها المختلفة وليس كمحل لجمالي كما ظهرت في دالة طلب المستهلك الفرد التي قمنا بها في الفصل الأول من هذا الباب الخامس.

٢ . المعادلات الممثلة للعرض: يوجد من جانب العرض مجموعتان من المعادلات. وللتوصل الي هاتين المجموعتين نفترض الاتي:

. ان المعاملات الفنية للانتاج، او ما يسميه فالراس بمعاملات التصنيع، محددة مقدما وثابتة لا تتغير^(١)، فلانتاج وحدة من السلعة س σ مثلا يكون من الضروري استخدام ١ ج و من عنصر انتاج ص ر.

. كما يفترض ان نفقة انتاج السلعة (الناتج) مساوية لثمنها.

وابتداء من هذين الفرضين نتوصل الى المجموعة التالية من المعادلات^(٢):

$$\left. \begin{aligned} ١ \text{ ١} ١ + ٢ ١ ١ + \dots + ١ ١ \text{ ١} + ١ \text{ ١} = ١ \text{ ١} \\ ٢ ١ ١ + ٢ ١ ١ + \dots + ٢ ١ ١ + ٢ ١ = ٢ \text{ ١} \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ ١ ١ \text{ ١} + ٢ ١ \text{ ١} + \dots + ١ ١ \text{ ١} + ١ \text{ ١} = ١ \text{ ١} \end{aligned} \right\} \text{ II}$$

وكذلك الامر بالنسبة للتوازن في اسواق عناصر الانتاج. لكي يتحقق هذا التوازن يتعين ان يتساوي مجموع الكميات المعروضة من عنصر ما مع مجموعات الكميات المستخدمة من هذا العنصر. ويكون لدينا بالتالي المجموعة

(١) هذا يعني اننا نفترض سيادة قانون ثبات الطلة (اي ثبات نفقة الانتاج المتوسطة) وهو ما يتضمن تجاهل الطلة المتزايدة التي يمكن ان تحققها للشروعات في الزمن الطويل عن طريق مزايا الانتاج الكبير. اي وفورات الحجم الكبير.

(٢) هذا النظام من المعادلات يقول لنا ان شرط التوازن في كل فرع من فروع الانتاج (وتوازن الفرع هو مجموع توازن الوحدات المكونة لهذا الفرع)، هو تساوي نفقة الانتاج مع ثمن الناتج.

القالية من المعادلات في شأن كل عناصر الانتاج المستخدمة^(١):

$$\begin{aligned}
 1 \text{ ص} &= 1 \text{ ن}^1 \text{ ص} + 1 \text{ ن}^2 \text{ ص} + \dots + 1 \text{ ن}^n \text{ ص} \\
 2 \text{ ص} &= 1 \text{ ن}^1 \text{ ص} + 2 \text{ ن}^2 \text{ ص} + \dots + 1 \text{ ن}^n \text{ ص} \\
 &\vdots \\
 &\vdots \\
 &\vdots \\
 n \text{ ص} &= 1 \text{ ن}^1 \text{ ص} + 2 \text{ ن}^2 \text{ ص} + \dots + n \text{ ن}^n \text{ ص}
 \end{aligned}$$

٣ - التوازن العام: نقوم الآن بفحص هذه المجموعات الثلاث من المعادلات لنبين ان هناك حلا واحدا لهذا الكل من المجموعات.

إذا ما قمنا:

- بضرب معادلات المجموعة II على التوالي، في s_1, s_2, \dots, s_n ثم جمعنا s_1, s_2, \dots, s_n نصل إلى s_n التي نحصل عليها، نتوصل إلى المجموعة II' .

(١١) يمثل هذا النظام من المعاملات التساوي بين الكميات المستخدمة من كل عنصر للإنتاج والكميات المعروضة من هذا العنصر. وقد قدم فالراس هذا النظام على النحو التالي:

$$a_t D_a + b_t D_b + c_t D_c + d_t D_d + \dots = O_t$$

$$a_p D_a + b_p D_b + c_p D_c + d_p D_d + \dots = O_p$$

$$a_k D_a + b_k D_b + c_k D_c + d_k D_d + \dots = O_k$$

حيث تعبر O_t, O_p, O_k عن عناصر الإنتاج وتعبر D_a, D_b, D_c, D_d عن الطلب الاجمالي على المنتجات وتمثل $a_t, a_p, a_k, \dots, b_t, b_p, b_k, \dots, d_t, d_p, d_k$ المعاملات الفنية للإنتاج، وعليه يمكن لدينا هذا العدد من المعادلات التي تعبر عن أن كميات العناصر المستخدمة تساوي الكميات الموردة فعلا من هذه العناصر، انظر فالراس، عناصر الاقتصاد السياسي، ص ٢٤٩. ويمثل هذا الجزء من تحليل التوازن العام فالراس قيمة كبيرة في فهم فكرة المعاملات الفنية للإنتاج والدور الذي تلعبه في تحديد علاقات الاعتماد المتبادل بين الفروع المكونة للجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الوطني، ومن ثم في تطوير أدوات التخطيط الاقتصادي على مستوى النشاط الاقتصادي في مجموعته. انظر في ذلك الصفحات ٢٢٢ - ٢٢٨ من كتاب M. Dowdler, Les Schémas... سامة الإشارة إليه.

- ثم قمنا بضرب معادلات المجموعة III على التوالي، في ١٠، و ٣، و ...
 ثم جمعنا ص ١٠، ص ٣، و ٢، و ... ص ١ و ٣ التي نحصل عليها،
 نتوصل الى المجموعة III' .
 - ثم نجد فرق طرح II' من III' .

- فاننا نحصل على قيمة لـ س١ مساوية لقيمتها التي تحدت بمجموعة
 معادلات الطلب^(١)، هذه هي س١ = ص ١٠ + ص ٣ + ص ٢ + ... +
 ص ١ و ٣ - س ٢ ث ٢ - ... - س ٣ ن ث ٣ .

وعليه نكون قد توصلنا، ابتداء من نظام المعادلات الخاصة بالعرض، الى
 معادلة مطابقة لمعادلة الطلب، ونكون بذلك قد توصلنا الى تساوي العرض مع
 الطلب. وهو ما يكون صحيحا للنظام بأكمله. والامر يتعلق هنا بالتوازن العام
 الذي تكون عنده قيم كل المتغيرات معتمدة بعضها على الآخر (في اعتماد
 متبادل) اي يحدد احدها الآخر. وتأتي عمومية التوازن من انه احتوى كل
 العناصر التي تتكاتف لتحديد الظاهرة، الاثمان والكميات، في نفس الوقت.

على هذا النحو نتوصل الى الشروط الاتية: تساوي الطلب والعرض
 بالنسبة لكل ناتج وكل عنصر من عناصر الانتاج وذلك عند اثمان تترابط فيما
 بينها^(١). فتغير اي كمية او اي ثمن يؤدي الى التغير في كل الكميات الاخرى
 وفي كل الاثمان الاخرى. وعليه يتمثل التوازن العام في نتيجة تتجم عن

(١) هذه الشروط تتضمن - شرط الاشباع الاقصى للمستهلكين، لكل المستهلكين (الذين يشترون عند نفس الثمن):
 $\frac{1}{C_1} = \frac{1}{C_2} = \frac{1}{C_3} = \dots = \frac{1}{C_n}$. وكذلك شرط التوازن لكل المشروعات: النفقة الجدية =
 الثمن (الذي هو في نفس الوقت الايراد الجدي) . واخيرا شرط التوازن لكل الصناعة: النفقة للتوسعة = الثمن.

علاقات التساوي هذه وتتغير اذا ما تغيرت مكونات هذه العلاقات. وهو توازن استاتيكي، يمثل تعبيراً عن نظرة ميكانيكية للتوافق، في لحظة معينة في الاسواق، بين كميات المنتجات وكميات عناصر الانتاج.

ومن المهم ان نضيف ان كل هذا التحليل، شأنه في ذلك شأن التحليل النيوكلاسيكي بصفة عامة، يفترض ان النظام يحقق العمالة الكاملة للموارد الموجودة. فالواقع ان البطالة لا يمكن تصورها في هذا التحليل الشكلي للشروط اللازمة لتحقيق هذا التوازن التنافسي. فكل الاستدلال يركز في مجموعه على افتراض ان العمالة الكاملة تمثل المجرى العادي للامور، اذ لا يمكن التوصل الى التوازن العام الا اذا افترضنا ان اجمالي الدخل قد انفق والا استحال تأكيد الاعتماد المتبادل بين العرض والطلب^(١).

هذا التوازن التنافسي يتضمن نمطا معيناً لتوزيع الموارد الاقتصادية بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي. هل يمثل هذا النمط التوزيع الامثل للموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع؟ للاجابة على هذا السؤال يتعين اولا تحديد المقصود بالتوزيع الامثل للموارد، والتعرف ثانيا على شروطه، لننتهي اخيرا لدى تحقق شروط هذا التوزيع الامثل في نظام التوازن العام لفالراس.

ثانيا: التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية:

١ - يعرف التوزيع الامثل للموارد:

- ابتداء من فكرة سيادة المستهلك، بمعنى ان المستهلكين هم الذين يملون

(١) ابتداء من هذه الفكرة يمكن تفسير منهج فالراس كامتداد للمنطق الذي قدمه J.B. Say حين قال ان السلع تخلق الطلب للسلع الاخرى. انظر في ذلك.

W. J. Barber, A History of Economic Thought, Penguin Books, London, 1967, p. 202.

رغباتهم على من يتخذون قرارات الانتاج على نحو لا يمكن معه في نهاية الامر انتاج (نوعا وكما) الا ما يثمر به المستهلكون (١).

- وبافتراض وجود مجموعة من الاهداف للنشاط الاقتصادي تتضمن سلما للقيم منظورا اليها من الناحية الاجتماعية (اي وجود ترتيب للتفضيلات من وجهة نظر المجتمع بصفة عامة) (٢).

- وبافتراض وجود معلومات تتعلق بفنون الانتاج الممكنة وقدر الموارد الاقتصادية المتاحة، نقول ابتداء من فكرة سيادة المستهلك وعلى اساس هذين الافتراضين يعرف التوزيع الامثل للموارد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي بأنه التوزيع الذي يحقق اقصى اشباع لمن يقومون بشراء السلع الاستهلاكية. هذا التوزيع الامثل للموارد المستخدمة في الانتاج يتبلور في شكل تركيبة مثلى للناتج الكلي (ناتج مجموع الأنشطة الاقتصادية) الذي يتحقق في الزمن الطويل.

(١) وفقا لوجهة النظر التي تقول بسيادة المستهلك في المجتمع الرأسمالي، يمتاز المستهلك بأنه هو الذي يقرر، بفضل ما يتخذه من قرارات شراء، للسلع الاستهلاكية، نوع وقدر السلع التي يقوم للجهاز الانتاجي بانتاجها. وبأنه حر في اتفاق دخله النقدي على النحو الذي يراه فهو سيد النظام الاقتصادي. هذه الفكرة كانت وما تزال محلا لنقد كبير، حتى في داخل فكر المدرسة النيوكلاسيكية. وعلى الاخص ج. م. كينز، باعتباره انها لا تعبر عن واقع الاقتصاد الرأسمالي، حيث يسيطر اصحاب المشروعات على اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج خاصة في ظل سيادة الاحتكار وقيام الوحدات الانتاجية بتخصيص جزء من الموارد للتأثير على قرارات المستهلكين عن طريق الدعاية.

(٢) يمكن التعبير عن مجموعة الاهداف هذه في شكل دالة منفعة للجماعة بأكملها، وهي دالة الرفاهية: $U = U(x_1, x_2, \dots, x_n)$ حيث تمثل x_1, x_2, \dots, x_n المنافع للوحدات المعاشية الفردية، وتمثل U الرفاهية الاجتماعية. هذا يفترض انه من الممكن مقارنة الرفاهية الاقتصادية للأفراد للخطفين، وهو ما يتفق مع اساس كل الفكر النيوكلاسيكي الذي يفترض ان الافراد، كل الافراد، هم من قبيل والرجل الاقتصادي.

تحدد امثلية التوزيع ان من وجهة نظر رفاهية المستهلكين. اذا ما تم تعظيم الاهداف المحددة (اي تحقيق اقصى قدر من هذه الاهداف) باستخدام الموارد المتاحة فان ذلك يعني ان الكفاءة في استخدام هذه الموارد تكون اقصى كفاءة ممكنة، اي تكون كفاءة مثلى.

ذلك هو تعريف اولي للتوزيع الامثل للموارد بين الاستخدامات المختلفة في فروع النشاط الاقتصادي. ونقول اولى لانه لا يكتمل الا ببيان الشرط او الشروط اللازمة لتحقيق هذا التوزيع. وهو ما سنفعله الان. ولكن قبل ان نقوم بذلك من المهم ان نرى ما اذا كان التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية يعني بالحث ان الموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع ستكون مستخدمة استخداما كاملا، اي ما اذا كان هذا التوزيع الامثل يحقق العمالة الكاملة لهذه الموارد. هذا السؤال يمكن طرحه في صيغة مختلفة بالتساؤل عما اذا كان التوزيع الامثل للموارد يتعلق بالموارد المستخدمة فعلا ام بالموارد الممكن استخدامها. والاجابة تتمثل في ان التوزيع الامثل يمكن ان يتعلق بالاثنتين. فيمكن ان يكون التوزيع الامثل محققا للعمالة الكاملة، كما يمكن تحقيق التوزيع الامثل دون تحقق العمالة الكاملة (في الحالة الاخيرة، يكون التوزيع امثل، في نظر المدرسة النيوكلاسيكية حتى في ظل البطالة لجزء من القوة العاملة والتعطل لجزء من قوى الانتاج المادية للمجتمع). ولكي يتضمن التوزيع الامثل العمالة الكاملة لا بد من توفر شرط اضافي: ان تكون اثمان عناصر الانتاج حرة لتتوافق بأحكام مع تدفق القوة الشرائية للنقود. هذا الشرط الاضافي يقودنا الى الكلام عن شروط التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية.

٢ - شروط التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية:

يتمثل الشرط العام للتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات الممكنة في أن يكون ما ينتج من كل السلع عند المستوى الذي لا يمكن عنده تحويل وحدة من وحدات الموارد من فرع انتاج الى آخر دون أن يرتب ذلك نقصا في الاشباع الكلي للمستهلكين. بمعنى اخر، نكون بصدد التوزيع الأمثل للموارد عندما توزع وحدات الموارد بين فروع الانتاج على نحو يعطي المستوى (الكلي) الذي يحقق اقصى اشباع للمستهلكين. ويستدل على هذا المستوى بمعرفة ما اذا كانت اعادة النظر في هذا التوزيع، بتحويل وحدة من وحدات الموارد الى فرع اخر من فروع النشاط، تؤدي الى انقاص اشباع المستهلكين أم لا. فالتوزيع الأمثل هو ذلك الذي تستكين معه وحدات الموارد في الفروع المختلفة للنشاط استكانة لا يجوز المساس بها (بتحويل وحدة من فرع انتاج لآخر) والا اثر ذلك على الاشباع الكلي للمستهلكين بالانتقاص. هذا الشرط العام يتضمن عددا من الشروط يمكن التعبير عن اهمها^(١) على النحو التالي:

١ - ان تكون العلاقة بين المنافع الحدية (اي المعدل الحدي للاستبدال) لكل زوج من السلع الاستهلاكية واحدة بالنسبة لكل الافراد. والا

(١) تكفي هنا ببيان هذه الشروط الاساسية باختصار. ويمكن لمن يريد المزيد من التفاصيل الرجوع الى المؤلفات التالية:

A. Bergson, *Socialist Economics*, in, *A Survey of Contemporary Economics*, H. S. Ellis (ed.), The Blakiston Co. Philadelphia, 1949, p. 412 - 48 - A. C. Pigou, *Economics of Welfare*, London, 1920 - V. Pareto, *Cours d'économie politique* - A. P. Lerner, *The Economics of Control*, Macmillan, New York, 1944 - H. Myint, *Theories of Welfare Economics*, Cambridge Mass, 1948 - I. M. D. Little, *A Critique of Welfare Economics*, in, *A Survey of Contemporary Economics* - B.F. Haley (ed), Richard D. Irwin, Oxford, 1951 - K.E. Boulding, *Welfare Economics*, Homewood, 1952, p. 36 - M. Dobb, *Welfare Economics and Economics of Socialism*, Cambridge University Press, 1969.

وجدت امكانية قيام تبادل يزيد من اشباعهم^(١).

٢ - يتعين ان يتم توليف عناصر الانتاج في كل الصناعات وفقا للطريقة الفنية الاقتصادية للغاية (اي تلك التي تتضمن اقل تكلفة ممكنة)، بمعنى انه لا يكون من الممكن تكنولوجيا الاستغناء عن اية كمية من اي عنصر من عناصر الانتاج دون ان يؤدي ذلك الى انقاص الناتج الكلي.

٣ - يتعين ان تكون الانتاجية الحدية (مقدرة قيميا) لكل عنصر من عناصر الانتاج واحدة في كل الصناعات التي يستخدم فيها هذا العنصر. فاذا افترضنا على سبيل المثال ان العمل يستخدم في انتاج الملابس والساعات، يتعين ان يكون الاشباع الاضافي لحاجات المستهلكين الناتج عن الاضافة للناتج من الملابس الناجمة عن ساعة العمل الاخيرة المستخدمة في صناعة الملابس، نقول يتعين ان يكون هذا الاشباع الاضافي مساويا للاشباع الذي يحصل عليه المستهلكون من الاضافة للناتج من الساعات الناتجة عن ساعة العمل الاخيرة في صناعة الساعات، اذا لم يكن الامر كذلك يمكن ان يزيد الاشباع الكلي للمستهلكين بانتقال وحدات عنصر الانتاج بين هاتين الصناعتين.

٤ - يلزم كذلك كشرط لتحقيق التوزيع الامثل للموارد الا تزيد قيمة

(١) ولا يصعب تفسير ذلك في ظل المنافسة الكاملة، إذ نعرف ان كل مستهلك يعظم اشباعه بتحقيق التساوي بين المعدل الحدي للاستبدال والنسبة بين اثمان السلع. وبما ان اثمان السلع واحدة بالنسبة لكل المستهلكين، تتضمن المنافسة الكاملة ان المعدل الحدي للاستبدال بين سلعتين محددين يكون واحدا بالنسبة لكل الافراد.

الانتاج التي تتحقق بنقل عامل من عمل لآخر عن القيمة اللازمة لتعويض العامل عن نقص المنفعة الناجم عن هذا الانتقال. هذا يفترض ان تفضيلات المستهلكين تحكم ليس فقط الاختيار بين السلع وانما كذلك الاختيار بين فرص العمل المختلفة الممكنة.

٥ - يتعين لكي يتحقق التوزيع الامثل للموارد في النهاية ان تكون فروق الاجور التي تحصل عليها وحدات العمل في مجالات العمل المختلفة متوافقة مع الفروق في الانتاجية الحدية لهذه الوحدات مقدرة قيميا. وان تكون فروق الاجور متوافقة بالنسبة للعمال الحديين مع فروق انعدام المنفعة (او الالم) الذي يتحمله العمال لقيامهم بالعمل.

هذا القول يتعلق بعوامل تحدد الطلب على العمل من جهة، وعرض العمل من جهة اخرى:

- من جانب الطلب على العمل: يتحدد الاجر الذي يقبله المنظمون دفعه بقيمة الانتاجية الحدية للعمل (ايراد الناتج الحدي). فاذا ما اختلفت قيم الانتاجية الحدية لانواع مختلفة من العمل تختلف الاجور كذلك.

- من جانب عرض العمل: يختلف الاجر الذي يرغب العمال في الحصول عليه باختلاف انعدام المنفعة (او الالم) الذي يتضمنه العمل، وعليه، فاذا ما كان الالم الذي يتضمنه العمل اكبر، بالنسبة للعمال، من الالم الذي يتضمنه نوع اخر من العمل اشترط العامل اجرا اعلى في مقابل النوع الاول من العمل.

اما في حالة انتقال العامل الى نوع اخر من العمل (اي في حالة تغيير العامل لعمله) فاذا ما افترضنا ان الرفاهية الحدية التي تحققها للأسرة وحدة من وحدات النقود لا تتأثر بتغيير في ميزانيتها تغيرا يترك المنفعة الكلية (التي تحصل عليها الأسرة من انفاق دخلها) دون تغيير، اذا ما افترضنا ذلك يتعين تعويض العامل تعويضا كاملا عن كل انعدام منفعة (او الم) اضافي يتحملة نتيجة تغييره لنوع العمل.

هذا ويمكن التعبير عن هذ الشروط للتوزيع الامثل للموارد بلمة نفقة الانتاج: القول بأن الناتج امثلا يعني ان النفقة الاجمالية اقل ما يمكن (وهو ما يعني ان النفقة المتوسطة اقل ما يمكن). ويتحقق شرط التوزيع الامثل للموارد، بالنسبة لكل المشروعات في فروع النشاط المختلفة، عندما يكون الثمن مساويا للنفقة الحدية: ونكون هنا بصدد مبدأ عام يسري ايا كانت العلاقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية وايا كان مستوى الثمن بالنسبة لمستوى النفقة المتوسطة.

تلك هي اذن الشروط التي يتحقق باجتماعها التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية الذي يعطي للمستهلكين اقصى اشباع ممكن^(١). وهذه الشروط تبين ان التوزيع يكون كذلك عندما تكون حرية كل عناصر الانتاج في الحركة (اي في

(١) ويعبر باريتو عن شروط التوازن العام في اقتصاد يستخدم للعديد من عناصر الانتاج لانتاج العديد من السلع لاستهلاك العديد من الافراد في شكل شروط للانتاج الامثل وشروط للتبادل الامثل، ابتداء منها تجتمع شروط الانتاج والتبادل الامثل:

- شروط الانتاج الامثل: ان المعدل الحدي للاستبدال التكنولوجي بين اي زوجين من المدخلات (المستخدمة في الانتاج) يكون واحدا في انتاج كل السلع التي يستخدم هذان المدخلين في انتاجهما. اذا لم يتوفر هذا الشرط يستطيع الاقتصاد ان يزيد انتاجه من سلعة او اكثر بدون انقاص الناتج من اي سلعة اخرى. وناتج كلي اكبر=

الانتقال من فرع لآخر من فروع الانتاج) من الكبر بحيث يكون ثمن العنصر واحدا في كل فروع الانتاج المستخدمة لهذا العنصر. وهو ما يعني لكل عنصر من عناصر الانتاج سوقا وحيدة يتمتع بخصائص المنافسة الكاملة. كما تبين هذه الشروط كذلك ان التوزيع الامثل للموارد يستلزم ليس فقط ان تكون القيمة النقدية للنفقة الحدية مساوية للثمن في كل المجالات وانما كذلك ان تكون النفقة الاجمالية لكل ناتج، بالتوالي (وهي النفقة التي تحسب النفقة الحدية ابتداءا منها) اقل نفقة يمكن ان تتحقق بالنسبة لهذا الناتج. هذا الشرط يتوفر في ظل المنافسة الكاملة^(١) حيث يجبر كل مشروع على انتاج كل ناتج في الزمن الطويل باقل نفقة متوسطة واجمالية ممكنة عند فنون الانتاج المتاحة للاستعمال.

=احسن من ناتج اصغر.

- شروط التبادل الامثل: ان يكون المعدل الحدي للاستبدال بين اي زوجين من السلع واحدا بالنسبة لكل الافراد الذين يستهلكون السلعتين، اذا لم يتوافر هذا الشرط يمكن زيادة اشباع او رفاحية فرد او اكثر دون انقاص اشباع او رفاحية اي شخص اخر.

- شروط الانتاج والتبادل «الامثلية» في ذات الوقت: ان يكون المعدل الحدي للتحويل Transformation بين اي زوجين من السلع في الانتاج مساويا للمعدل الحدي لاستبدالهما في الاستهلاك لكل فرد ممن يستهلكونهما. اذا لم يتوفر هذا الشرط ينجم عن اعادة تنظيم عملية الانتاج والتوزيع حتى يتحقق هذا الشرط زيادة لا شك فيها في الرفاهية الاجتماعية. واذا ما توصلنا الى هذا الوضع الامثل تأتي الزيادة في رفاحية اي من افراد المجتمع حتما على حساب الآخرين. انظر: Pareto, Manuel d'économie politique, paris, 1959.

(لاحظ ان شروط الامثلية هذه لا تسعف في تحديد ما اذا كان توزيعا معينا للدخل بين افراد المجتمع احسن من نمط اخر لتوزيعه).

(١) يتضح من كل ذلك ان التوزيع الامثل للموارد رهين بتوفر شروط المنافسة الكاملة. هذا التوزيع الامثل يحقق في ذات الوقت التوزيع الامثل للدخل. ولا يوجد الاستغلال الا بالقدر الذي تسيطر فيه المظاهر الاحتكارية على تنظيم النشاط الاقتصادي. ويحدد هذا الاستغلال بمقدار الزيادة التي يحصل عليها عنصر الانتاج عما يستحقه في ظل المنافسة الكاملة: فاذا حصل رأس المال الاحتكاري على ربح يفوق الربح الذي يستحقه (!) في ظل المنافسة يكون في ذلك مستغلا للعمال. واذا حصل العمال على اجر يزيد على ذلك المستحق لهم في ظل المنافسة يكونوا مستغلين لرأس المال (!). الا يمثل الاصرار على هذا التوزيع الامثل الذي لا يتحقق الا في ظل المنافسة الكاملة نوعا من التباكي على مرحلة المنافسة الكاملة ووجبة في ارجاع العجلة الي الوراء في فترة يمثل الاتجاه التاريخي فيها نحو سيطرة الاحتكار؟

فإذا ما تم تحديد الشروط الواجب توافرها لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة وما تتضمنه هذه الشروط لا يبقى الا التعرف على ما اذا كانت هذه الشروط محتواة في نظام التوازن العام التنافسي عند فالراس.

٣ - التوزيع الأمثل للموارد في نموذج فالراس.

تبين الدراسة المقارنة لشروط التوزيع الأمثل للموارد وشروط التوازن العام في النظام التنافسي الذي يتصوره فالراس ان الشروط الاولى تتحقق بصفة عامة في النظام النظري لفالراس.

هذه الدراسة تسمح لنا انن بالقول بأن هذا النظام يتضمن التوزيع الأمثل للموارد. فوفقا للتحليل النظري لفالراس يميل نظام الائتمان، الذي يعمل في ظل المنافسة الكاملة، الى ان يحقق في الزمن الطويل التوزيع الأمثل للموارد القابلة للاستخدام بين الاستخدامات الممكنة. ونقول الموارد القابلة للاستخدام (وليس الموارد المستخدمة) لان تحليل فالراس، شأنه في ذلك شأن كل التحليل النيوكلاسيكي، يركز، كما رأينا من قبل، على افتراض العمالة الكاملة.

يتضح لنا انن ان التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية لا يمكن ان يتحقق الا في اطار نظام تتوافق خصائصه مع خصائص الصورة التي يرسمها فالراس لنظام التوازن العام التنافسي.

* * *

تلك هي النظرية الاقتصادية لفالراس، وهو، كما نعرف احد مؤسسي

المدرسة النيوكلاسيكية. وهي في جوهرها نظرية في تحديد ثمن السوق وما يستتبعه منهج التوازن العام الذي ينتهجه في تحديده من توزيع امثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة. وقد رأينا اننا بصدد نظرية في تحديد ثمن السوق تختلف في منهجها عن تلك التي قال بها الفريد مارشال ومن يتبعه: اذ بينما هما يشتركان في انهما ينتهجان اساسا منهج التحليل الوحدى ينتهج الفريد مارشال منهج التحليل الوحدى الجزئى في الوقت الذي انتهج فيه فالراس منهج التحليل الوحدى العام. وبذلك نكون قد احطنا بجوهر فكر المدرسة النيوكلاسيكية في نظرية الثمن والتوزيع^(١). الامر الذي يسمح لنا بالانتقال الى دراسة نقد هذه المدرسة مقتصرين في ذلك على نقد اساسها المنهجي والتحليل الوحدى الجزئى الذي تقدمه في شأن نظرية الثمن.

(١) سبق ان ذكرنا ان المدرسة النيوكلاسيكية ليس لديها نظرية في التطور الاقتصادى.

الباب السادس

في نقد النظرية الحدية في تحديد الائتمان

ليس هنا مجال الدراسة التفصيلية للانتقادات التي يمكن توجيهها للنظرية الحدية الخاصة بتكوين الائتمان التي تؤدي في النهاية الى الشك في الطبيعة العلمية لهذه النظرية، وهو ما يعني اذا كانت هذه الانتقادات سليمة استبعاد هذه النظرية من نطاق علم الاقتصاد السياسي. ولذا سنكتفي ببيان الاتجاهات التي يمكن ان ينقد فيها التحليل الوحدوي الجزئي للمدرسة الحدية، اي ذلك الخاص بتحليل سلوك المستهلكين والمنظمين بقصد التوصل الى الكيفية التي تتحدد بها الائتمان باعتبارها اساس اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وليبيان هذه الاتجاهات الناقدة نفرق بين:

- نقد داخلي يوجه الى النظرية، نتاج التحليل، على فرض التسليم بفروضها الاساسية.

- ونقد خارجي ينصب على هذه الافتراضات الاساسية للنظرية.

بعض هذه الانتقادات سبق التنويه عنه في اماكن متفرقة ونحاول هنا جمعها مع غيرها في فصلين.

الفصل الأول

النقد الداخلي للنظرية الحدية في تحديد الائتمان

قام الحديون، ابتداء من تصورهم لموضوع (الاقتصاد) ومنهجه، ببناء نظرية للائتمان تهدف في النهاية الى شرح طريقة اداء الاقتصاد الرأسمالي باعتبار ان هذا الاداء يتحقق من خلال اتخاذ القرارات الفردية للانتاج والاستهلاك، وان هذه القرارات تتخذ على اساس الائتمان التي توجد في سوق السلع الاستهلاكية والسلع التي تستخدم في الانتاج.

ومع التسليم بالفروض الاساسية لتحليل المدرسة الحدية يمكن ان يوجه الى نظريتها في الائتمان نقدان اساسيان^(١). الاول يتعلق بالمنطق الداخلي للاستدلال الذي يتبعه انصار النظرية، وهو ما عبرنا عنه بدائرية الاستدلال، والثاني يتعلق بمدى قدرة النظرية على شرح السلوك الفعلي للمشروع في واقع الاقتصاد الرأسمالي.

(١) هذا لا يستبعد انتقادات اخرى يمكن توجيهها، وتم توجيهها فعلا من جانب المفكرين الحديين الى الاجزاء المختلفة من نظرية سلوك المستهلك ونظرية سلوك المشروع ونظرية الانتاجية الحدية. الى غيرها من اجزاء البناء النظري للحديين.

اولا: الطبيعية الدائرية للاستدلال الحدي في نظرية الائتمان:

وقد سبق ان بينا، في نهاية الفصل الخامس من هذا الباب، المقصود بهذه الطبيعة الدائرية للاستدلال الحدي. ونوجز هنا ونقول ان التحليل يصل الى هدفه وهو تحديد ثمن السلعة في السوق، على اساس معرفة طلب السوق وعرض السوق، ولمعرفة طلب السوق بدأ بطلب المستهلك الفرد وتوصل اليه وانما على اساس ان الثمن محدد للمستهلك الفرد. ولمعرفة عرض السوق بدأ التحليل بعرض المنظم الفرد وتوصل اليه وانما على افتراض ان الثمن محدد بالنسبة لهذا المنظم الفرد. وعليه كان افتراض ان الثمن محدد (بالنسبة للمستهلك الفرد وللمشروع الفرد) نقطة انطلاق التحليل الذي يهدف الى بيان كيفية تحديد ثمن السوق عن طريق تلاقي قوى الطلب والعرض، اي ان التحليل لا يتوصل الى بيان كيفية تحديد ثمن السوق الا على اساس دراسة لسلوك الافراد (كمشتريين وبائعين) تفترض ان الثمن محدد. اي انه يفترض محدد ما يريد تحديده. فكأن كل البناء النظري يهدف الى شرح الثمن يقوم على افتراض ان الثمن محدد في السوق. من هنا كانت الطبيعة الدائرية للاستدلال الحدي في نظرية الائتمان.

ثانيا: النظرية الحدية وسلوك المشروع في واقع الاقتصاد

الراسمالي.

يفترض التحليل الوحيد ان الافراد (مستهلكين ومنظمين) يسلكون سلوكا رشيدا، اي يسعون الى تحقيق اقصى نتيجة بأقل مجهود: اقصى اشباع ان كان مستهلكا، واقصى ربح ان كان منظما.

وتحقيق اقصى ربح انما يتم اذا ما انتج المنظم الكمية التي تتساوى

عندها النفقة الحدية مع الإيراد الحدي. ومن هنا كان انشغال المنتظم ونقطة للنظرية، بالقرار الخاص بتحديد للكمية التي ينتجها، وهو يحددها اتباعا لقاعدة التساوي هذه: في ظل المنافسة الكاملة، حيث الإيراد الحدي يساوي الثمن، تعني هذه القاعدة مساواة ثمن السلعة السائد في السوق بالنفقة الحدية للمشروع. وفي ظل الاحتكار يتساوى الإيراد الحدي مع النفقة الحدية عند نقطة يزيد عندها الثمن عن النفقة الحدية بمقدار يتوقف على مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها المحتكر، وفي المنافسة الاحتكارية يتم تساوي الإيراد الحدي مع النفقة الحدية عند النقطة (مستوى من الانتاج) يكون عندها الإيراد المتوسط مساويا للنفقة المتوسطة.

ولكي يتمكن المنتظم من السلوك على هذا النحو في واقع الحياة، لا بد ان يكون له:

١ - منحنيات طلب ونفقة محددة. وبما ان التحليل يفترض ان نفقة المشروع الفردي تتغير مع تغير مستوى الانتاج، وان نمط هذا التغير يكون واحدا بالنسبة لمختلف المشروعات ايا كانت شروط المنافسة السائدة في سوق السلعة التي تنتجها، كان للفرق بين منحنيات الطلب على سلعة المشروعات الفردية الذي ينتج عن اختلاف اشكال السوق التي تنتج هذه المشروعات في ظلها، كان لهذا الفرق اهمية محورية تجعله في الواقع محور النظرية، نظرية تحديد ثمن السوق.

٢ - كما انه يلزم، لكي يتمكن المنتظم من السلوك على النحو الذي تقول به النظرية، ان يقوم ثانيا بمساواة الإيراد الحدي المحسوب مع النفقة الحدية المحسوبة.

ولكن لكي يكون منحني النفقة محددا بالنسبة للمشروع يتعين ان تكون اثمان عناصر الانتاج معروفة. وهنا يفترض التحليل الحدي ان المنظم يشتري من وحدات كل عنصر الكمية التي يتساوى عندها الناتج الحدي للعنصر مع ثمنه، اي التي يتساوى عندها الايراد الحدي للعنصر (وهو يتوقف على مرونة الطلب على السلعة التي يدخل في انتاجها) مع النفقة الحدية للحصول على العنصر (وهذه تتوقف على مرونة العرض، عرض العنصر). هل في مقدور المشروع ان يحسب نفقة انتاجه هذه على نحو منضبط؟ واذا افترضنا انه يستطيع ذلك فمن اي منحني للنفقة المتوسطة يشتق المنظم منحني النفقة الحدية، من منحني الزمن القصير او منحني الزمن الطويل؟ هنا يقال ان المنظم يرجع الى منحنيات النفقة في الزمن القصير ليتخذ القرار الخاص بكمية الانتاج التي ينتجها اذا ما كان تحت تصرفه قدر معين من وسائل الانتاج، وانه يرجع الى منحنيات النفقة في الزمن الطويل ليرى ما اذا كان من المستحب التوسع في حجم مشروعه او تصغيره. ولكن الواضح ان التحليل الحدي، وان كان يبدأ من نفقة المشروع في الزمن القصير، انما يركز على نفقته في الزمن الطويل لتحليل سلوك المشروع وتحديد الاثمان.

ولكي يكون منحني الطلب (على السلعة التي ينتجها المشروع) محددا يتعين ان يضمن المشروع درجة معتبرة من التيقن، اي يتعين ان يكون على علم كبير بظروف انتاج السلعة وظروف تسويقها. وبمعنى اخر، لكي يحصل المشروع على منحني الطلب على سلعته يتعين عليه ان يكون على علم بالعوامل الاتية وان يفحصها:

- تفضيل المستهلكين بين السلع، وامكان وجود تفضيلات غير رشيدة تنفع بهم الى السلوك غير الرشيد الذي يصعب التنبؤ به.

- نمط سلوك الوحدات الانتاجية الاخرى التي تطلب السلعة التي ينتجها المشروع كمدخل، اي لاستعمالها في الانتاج (وهو شق من الطلب تهمله النظرية الحدية رغم اهميته القصوى في واقع الحياة).

- مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها، سواء تعلق الامر بالمرونة المباشرة (بالنسبة لثمن السلعة) او بالمرونة المتقاطعة (بالنسبة لاثمان البدائل المختلفة لسلعته).

- عدد وحجم المشروعات التي تعمل في نفس مجال الانتاج.

- ردود فعل المشروعات الاخرى للتغيرات التي يمكن ان يحدثها المشروع في الثمن الذي يبيع به.

- اثر الاتفاق الذي توجهه المشروعات الى زيادة المبيعات (الدعاية وما نحوها) علي موضع وميل منحني الطلب على سلعة المشروع.

- اثر سياسات المشروع الاخرى الخاصة بزيادة المبيعات والاعلان على منحني الطلب على سلعة المشروع.

تدخل كل هذه العوامل في دائرة معرفة للمشروع (خاصة اذا تذكرنا، بالنسبة لعلاقته بالمشروعات الاخرى، ان القاعدة التي تحكم نشاط للمشروع الرأسمالي هي قاعدة سرية الاعمال^(١)).

واذا فرضنا ان الجواب بالاجاب، هل يكون مساواة الايرادات الحدية بالنفقة الحدية على اساس منحني الطلب على سلعة للمشروع في الزمن

(١) The secret of business

القصير ام في الزمن الطويل؟ هل تبقى ظروف الطلب على ما هي عليه عبر الزمن؟ جرت العادة في التحليل الحدي على ان يفترض ان شروط الطلب تبقى على ما هي عليه عبر الزمن. اذ ينقل التحليل هيكل تفضيل المستهلكين المعتنق في تحليل الطلب على السلع الاستهلاكية (في الزمن القصير) الى منحني الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع. اي ان التحليل الحدي يركز، في دراسته لتكوين الائتمان، على منحني الطلب على السلعة في الزمن القصير.

وحتى لو قبلنا افتراض ثبات شروط الطلب، هل المنحني الذي نحصل عليه هو منحني حقيقي، بمعنى انه يبين ما يحدث فعلا اذا ما تغير الثمن؟ ام انه منحني طلب مارشالي يقوم على بعض الافتراضات الخاصة بسلوك المشروعات الاخرى؟

كل هذه الاسئلة تبين انه لا يمكن التوصل الى منحني محدد للطلب على سلعة المشروع. وعليه تصبح مساواة النفقة الحدية مع الايراد الحدي هدفا يكاد يكون من المستحيل تحقيقه.

مواجهها بكل هذا، هل يسلك المنظم في واقع الحياة الاقتصادية على نحو يطابق ما تقول به النظرية الحدية التي يتحدد وفقا لها مستوى الانتاج، والائتمان بالتالي، عن طريق النفقة الحدية والايراد الحدي؟ هل يركز المنظم، كما تقول النظرية الحدية، على قرار تحديد كمية الانتاج والبيعات ام هو ينشغل بمسائل اخرى كتلك المتعلقة بالثمن والنفقات؟

في محاولة للاجابة على هذه الاسئلة قدم البعض نظرية النفقة الكاملة

The Full cost theory^(١). وقد بنيت على دراسة قامت على التعرف على السلوك الفعلي لقائمة من المشروعات التي تعمل في الصناعة البريطانية، البعض منها يمثل احتكارات، والبعض الآخر يعمل في ظل منافسة القلة، والبعض الثالث في ظل نوع من المنافسة الاحتكارية.

جوهر هذه النظرية ان رجال الاعمال، في سعيهم لتحقيق اقصى ربح، لا يسلكون على النحو الذي تقول هذه النظرية الحدية. فبالنسبة لهم لا تعتبر مشكلة تحديد مستوي الانتاج المشكلة الاساسية فالقرار الذي يتخذ لا يتعلق بالكمية المنتجة ولا بتساوي الايراد الحدي مع النفقة الحدية. وانما هم ينشغلون اساسا بالثمن والنفقات في الزمن الطويل. فكيف يسلكون وكيف يتحدد الثمن؟

كقاعدة عامة يأخذ رجال الاعمال الطلب في الزمن الطويل ويبدؤون من النفقة الموجودة فعلا في الزمن القصير للتوصل الى البيع بثمن يغطي كامل النفقة المتوسطة يضاف اليه حد متعارف عليه من الربح الصافي.

ويكون حساب النفقة المتوسطة اما بأخذ النفقة الثابتة كأساس وازضافة

(١) انظر في ذلك:

ترجم هذا الكتاب الاخير الى العربية ونشرته في مصر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر في ١٩٧١، تحت اسم: رأس المال الاحتكاري، ترجمة حسين فهمي مصطفى.

- R. Hall and C.J. Hitch, Price Theory and Business Behaviour, in, Oxford studies in th price Mechanism, edition by T. Wilson & P.W.S. Andres Oxford University Press, London, 1952, p. 107 - 138 - D.C. Hague, the Theory of Business Behaviour, Review of Economic Studies, Vol. XVI, 1949 - 1950, p. 144 - J. Dean, économique et pratique des affaires, dunod, paris - P. Baran & P. Sweezy, Monopoly Capital, Monthly Review Press, New York, 1966, p. 14 - 15.

نسبة مئوية لتغطي النفقة المتغيرة، وهذه النسبة الاخيرة تحتوي بالاضافة الي نفقة المواد الاولية والطاقة المحركة والاجور، نفقات التسويق وسعر الفائدة (والا احتسبا في الربح). كما يمكن حساب النفقة المتوسطة بحساب كل النفقات ثابتة ومتغيرة. وفي كل الاحوال، اظهر البحث ان رجال الاعمال يأخذون النفقة من واقع حساباتهم. وتحسب النفقة المتوسطة باضافة «النفقات الفنية» (اي كل ما هو غير نفقات ادارة المشروع» و «النفقات الادارية». وليس من الصحيح افتراض حتمية النقص المستمر في الكفاية الادارية مع تزايد حجم المشروع في الزمن الطويل (وهو فرض يقوم عليه التحليل الحدي للنفقة في الزمن الطويل)، وذلك لامكانية التوصل الى فنون ادارية جديدة تتناسب مع الاحجام المختلفة للمشروع^(١). وعليه يكون من المتوقع ان تزداد القدرة الادارية لرجال الاعمال مع نمو المشروع. فاذا ما اخذت «النفقات الفنية» مع «النفقات الادارية» يمكن ان نتوقع ان تتناقص النفقة المتوسطة تناقصا كبيرا في بداية توسع المشروع، ثم تبدأ في مرحلة تالية تتناقص بمعدل ابطأ، وتميل الى ان تكون ثابتة عند الحجم الكبير جدا للمشروع. (وعليه يكون نمط سلوك متوسط النفقة نفسه مختلفا عن النمط الذي نقول به النظرية الحدية).

فالقاعدة ان ان يضاف الي هذه النفقة المتوسطة حد للربح لكي يتحدد الثمن. هنا يفرق بين حالة المشروع الجديد الذي يدخل في فرع من فروع الانتاج، وحالة المشروعات القائمة فعلا بالنشاط الانتاجي. فبالنسبة للمشروع الذي يدخل جديدا في صناعة قائمة يوجد فيها ثمن متعارف عليه ثبت انه مقبول من المستهلكين فإن المشروع الجديد يأخذه كمعطي ويكيف من صنف

(١) انظر فيما سبق الفصل الثاني من الباب الثالث: في الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية.

الناتج الذي ينتجه حتى تتساوى النفقة المتوسطة (والربح) مع هذا الثمن.

اما بالنسبة للصناعة القائمة فيؤثر شكل السوق على مستوى الثمن الذي تباع به الوحدات المنتجة الموجودة، عن طريق تأثيره على حد الربح الذي تستطيع هذه الوحدات اضافته الى النفقة المتوسطة. فسيادة المنافسة ووجود خطر دخول مشروعات جديدة في السوق يدفعان بالوحدات الموجودة الى ان تقنع بمعدل من الربح الصافي منخفض نسبيا والتي تعديل معدلات الربح على نحو يحل الثمن واحدا بالتقريب للمنتجات المتشابهة التي تنتجها وحدات المجموعة المتنافسة.

وفي حالة وجود منافسة القلة obligopoly (وهو الشكل الذي يسود في الصناعات التحويلية) نجد احد مواقف ثلاثة:

- اما سيادة عدم التيقن، الامر الذي يدفع كل مشروع الى ان يأخذ في الاعتبار، عند تحديد الثمن الذي يبيع به سلعته، ردود فعل المشروعات الاخرى بالنسبة للتغيرات التي يحدثها في الثمن.

- او وجود اتفاق ضمني (في غياب الاتفاق الصريح) بمقتضاه تسعى كل الوحدات، على اساس النفقة الكاملة، الى التوصل الى نفس النتيجة، اي الى البيع بنفس الثمن. وذلك في حالة ما اذا كان الاتفاق الضمني خاصا بالثمن، اذ قد يكون خاصا بتوزيع السوق بين الوحدات المنتجة بحيث تختص كل منها بجزء من السوق تباع فيه بثمان تحدده (على اساس النفقة المتوسطة).

- او تميز السوق بوجود مشروع كبير قوي تقبله المشروعات الاخرى

كقائد في السوق، يقوم هو بتحديد الثمن (على اساس نفقته الكاملة) ويتبعه الوحدات الاخرى الموجودة في السوق (١).

على هذا النحو يتحدد الثمن. فاذا ما تحدد الثمن في ميله للالتصاق بمستوى نفقة الانتاج الكاملة، فانه يميل الى الاستقرار . اي انه لا يتغير استجابة لتغيرات مؤقتة في الطلب على السلعة. كما لا يحاول رجال الاعمال رفعه عن طريق الانفاق (الا في حالة وجود موجة تضخمية). وذلك:

- اولاً، لان اتجاه متوسط النفقة هو نحو الثبات في الزمن الطويل مع وجود حجم كبير جداً للمشروع.

- وثانياً، لان المشروعات ترى ان رفع الائتمان استجابة لتغير مؤقت او معتدل في الطلب على السلعة وان كان مفيداً في الزمن القصير، يؤدي في الزمن الطويل الى اجتذاب منافسين الى فرع الانتاج.

- وثالثاً، لان التغيير في الثمن يضايق المسؤولين عن التسويق في المشروع ولا يكون مرحباً به من جانب التجار والمستهلكين.

فاتجاه الثمن هو ان نحو الاستقرار. ولكن الاستقرار لا يعني عدم تغييره. فيتغير الثمن اذا ما تغيرت لدى رجال الاعمال فكرة الثمن المعقول، وهذه تتغير اذا ما تغيرت النفقة. هذا التغير لا يخل باستقرار الثمن. الا ان هناك تغييرات تخل بهذا الاستقرار، كالتغيرات التي تحدث في اوقات التقلبات الاقتصادية او في حالة ما اذا اعتقد احد المشروعات ان الثمن المربح له يختلف كثيراً عن الثمن السائد في السوق، او اذا اراد ان يسيطر على اسواق

(١) Price leadership

جديدة. في هاتين الحالتين الاخيرتين قد تنشعب حرب الاثمان بين المشروعات المتصارعة.

هل يعني هذا القول ان المشروع لا يحركه - في واقع النشاط الرأسمالي - دافع الربح؟ لا. في واقع النشاط الرأسمالي الربح هو دافع اتخاذ القرارات الانتاجية (بالاضافة الى دوافع اخرى قد تلعب دورا ثانويا او مؤقتا لفترة ما في حياة المشروع). وتهدف المشروعات، كقاعدة عامة، الى تحقيق اقصى ربح. كل ما في الامر انها ترى ان سبيلها الى ذلك، في واقع الحياة، هو ان تسلك، في نظر اصحاب نظرية النفقة الكاملة، على النحو الذي تبينه هذه النظرية. وليس عن طريق القيام بحساب حدي لاتخاذ قرار خاص بكمية الانتاج عن طريق مساواة النفقة الحدية والايراد الحدي.

خلاصة القول انه، وفقا لنظرية النفقة الكاملة، ينشغل المشروع اساسا، في واقع الحياة، باتخاذ القرار الخاص بالثمن وليس بالقرار الخاص بالكمية التي ينتجها، وهو يتخذ هذا القرار على اساس توقعاته للخاصة بالطلب على سلعته في الزمن الطويل وواقع نفقاته في الزمن القصير. والامر هنا يتعلق بالنفقة المتوسطة التي يحسبها من واقع حساباته. الى هذه النفقة يضيف المشروع حدا للربح يتوقف على مكانه في فرع النشاط وعلى شكل السوق الذي ينتج فيه. فاذا ما تحدد الثمن مال الى الاستقرار استقروا لا يحول دون تغييره مع تغير النفقة وظروف الانتاج.

واضح ان ذلك يختلف عن نمط السلوك الذي تقول به النظرية الحدية حيث ينشغل المشروع، وفقا لها، اساسا باتخاذ القرار الخاص بتحديد الكمية من الناتج التي تحقق له اقصى ربح، وذلك بمساواة النفقة الحدية مع الايراد

الحديث. وذلك على اساس منحني الطلب على السلعة التي يتجهها المشروع الذي تتصوره في الزمن القصير (ومن وجهة نظر الاستهلاك النهائي فقط مهمة بذلك الاستهلاك الوسيط) وتركز عليه في التحليل. وكذلك على اساس منحني النفقة في الزمن الطويل، على افتراض ان هذه النفقة تميل الى التناقص مع التوسع في حجم المشروع ثم تكون ثابتة، ثم تنحدر، في مرحلة اخيرة، الى التزايد عندما يصبح المشروع كبيرا جدا.

* * *

هذا فيما يتعلق بالانتقابين الاساسيين اللذين يمكن توجيههما الى النظرية الحديثة في تحديد الائتمان مع التسليم بالافتراضات الاساسية للنظرية. الا ان هذه الافتراضات الاساسية ترتبط بتصوير المدرسة الحديثة لموضوع علم الاقتصاد السياسي تصورا ينجم من منهج يجرى العلاقات الاقتصادية من جوهرها كعلاقات اجتماعية، تاريخية. وعليه تتزعزع هذه الافتراضات الاساسية اذا ما اتضح ان تصوير المدرسة الحديثة لهذا الموضوع غير سليم وهو ما يتوصل اليه بالنقد الخارجي.

الفصل الثاني

النقد الخارجي للنظرية الحدية

نعلم ان المدرسة الحدية تركز في تصورهما لموضوع «الاقتصاد» على دائرة التبادل، والتبادل ابتداء من حاجات الافراد الاقتصاديين. فهي ترى الوقائع الاقتصادية في جوهرها كوقائع تجد اساسها في افراد تمتلكهم الحاجات، اي افراد من قبيل الرجل الاقتصادي الذي تلغزه المدرسة هو الاخر كشيء مسلم به. في اطار التبادل يصبح موضوع الاقتصاد متعلقا بسلوك هؤلاء الافراد سلوكا مجردا عن اطاره الهيكلي فيما يتعلق بنوع المجتمع ونوع علاقات الانتاج السائدة فيه. فالامر يتعلق بسلوك افراد يسعون، في مجال النشاط الاقتصادي، الى تحقيق اقصى استمتاع او اقل ألم، افراد تستحوذ عليهم الحاجات. هذه الحاجات يتم اشباعها بالاشياء المادية، وهي اشياء نادرة. هذه الندرة، منظورا اليها من وجهة نظر الفرد الاقتصادي، تتضمن المنفعة والحد من الكمية، اي وجود الشيء بكمية محدودة بالنسبة للحاجات التي يمكن اشباعها.

وعليه ينعكس سلوك هؤلاء الافراد الذين هم من قبيل الرجل الاقتصادي

في علاقات بين هؤلاء الافراد وبين الاشياء النادرة التي تصلح لاشباع حاجاتهم. فالمستهلك، ذو الحاجات غير المحدودة، يهدف الى تحقيق اقصى اشباع استخداما لموارده المحدودة بالحصول على السلع (فالامر يتعلق بعلاقة بينه وبين السلع الاستهلاكية). والمنظم (صاحب المشروع)، ينظر اليه في سلوكه كمتبادل، اي كشخص يظهر في سوقين: والامر هنا ينحصر في علاقة بينه وبين هذه الاشياء. كما انه يظهر في سوق اخر هو سوق السلعة التي يبيعها، يحاول ان يسوقها بتحصيل اكبر ايراد ممكن. والامر يتعلق هنا كذلك بعلاقة بينه وبين السلعة. هذه العلاقات (بين الانسان والاشياء، منظوروا اليها من جانبها الكمي فقط)، هي التي تمثل بالنسبة للحدين موضوع الاقتصاد. وعليه تعتبر العلاقات الاقتصادية علاقات بين الافراد والاشياء النادرة وليس كعلاقات بين الافراد والافراد بوساطة الاشياء المادية. ويصبح الاقتصاد بالتالي «علم الندرة».

وقد تعرض هذا التصوير لموضوع «الاقتصاد» - وهو تصوير يعكس المنهج العام لمفكري المدرسة الحدية - لانتقادات تصيبه في فروضه الاساسية وتهدف الى ابراز الطابع اللاعلمي للبناء النظري لهذه المدرسة. ويمكننا ان نقدم اهم هذه الانتقادات باختصار على النحو التالي:

١ - تركز المدرسة الحدية على التبادل، وانما التبادل ابتداء من الاستهلاك. ويرتكز تحليلها على دراسة سلوك الفرد في دائرة الاستهلاك. دراسة تمثل في الواقع اساس كل البناء النظري للمدرسة. فنقطة الانطلاق في التحليل تتمثل اذن في الاستهلاك. والواقع ان الاستهلاك الفعلي للمنتجات انما ينتمي الى انواع من النشاط الاجتماعي للانسان غير النشاط الاقتصادي. فهو

يستهلك المواد الغذائية مثلا في اطار نشاط يقصد به الحفاظ على كيانه الجسماني، ويستهلك الادوات اللازمة للتعليم في نطاق نشاط ثقافي، ويستهلك الادوات المستخدمة في المسرح في اطار نشاط فني تثقيفي او ترفيهي. وهكذا فالاشباع الفعلي للحاجات بالاهلاك الفعلي للاشياء انما يتم خارج النشاط الاقتصادي الذي ينشغل بانتاج هذه الاشياء وتوزيعها على الافراد والفئات والطبقات المختلفة في المجتمع. يتحدد لكل منهم نصيبه في الناتج الاجتماعي على اساس علاقات الانتاج السائدة. ثم يحصل على السلع والخدمات المعينة التي تستقر نهائيا عنده عن طريق التبادل، وذلك في الاقتصاد الرأسمالي.

هذا في الوقت الذي تقوم فيه المدرسة الحدية بدراسة ظاهرة المشروع الرأسمالي، وهو الوحدة الانتاجية في ظل طريقة الانتاج هذه، كظاهرة تخص سلوك المنظم، كشخص يشتري في سوق عناصر الانتاج ويبيع في سوق المنتجات. وعليه لا تقوم بدراسة ظاهرة الانتاج، لا تقوم بدراسة الوحدة الانتاجية كوحدة قوامها مجموعة من افراد المجتمع تجمعهم شروط معينة لعملية الانتاج في فرع من فروع النشاط ممثلة بذلك خلية اقتصادية هي جزء من كل عضوي تسوده علاقات الانتاج الرأسمالية، وعلى الاخص العلاقة بين رأس المال والعمل.

وعليه تكون المدرسة الحدية قد استبعدت الانتاج (وهو من جوهر النشاط الاقتصادي وركزت على الاستهلاك، وهو ما يخرج عن دائرة النشاط الاقتصادي، ثم تصف بناها النظري بعد ذلك بأنه الممثل لعلم «الاقتصاد».

هذا والقول بأن الاستهلاك لا يدخل في دائرة النشاط الاقتصادي لا يعني عدم وجود علاقة بينه وبين الانتاج. بل توجد بينهما علاقة عضوية، علاقة

تأثير متبادل:

- فالاستهلاك هو في نهاية الامر هدف الانتاج:

(أ) اذ هو، باعتباره الاشباع الفعلي للحاجة، المحرك لانتاج جديد، اذ بدون الحاجة لا انتاج، كما ان الاستهلاك يجدد انتاج الحاجة.

(ب) والنتاج لا يصبح ناتجا فعلا الا في الاستهلاك، فالمنزل الذي يتم بناؤه لا يكون منزلا الا اذا سكن فعلا.

- والانتاج ينتج في نفس الوقت الاستهلاك:

(أ) فهو يزوده بالمواد الضرورية له.

(ب) وهو يحدد الكيفية التي يتم بها (الكيفية التي يتم بها اشباع الحاجة الى الطعام تختلف من مجتمع الى اخر بحسب ما يوجد تحت تصرف المستهلك من مواد تمكنه من تحضير وتناول الطعام على نحو مختلف).

(ج) كما ان الانتاج يولد لدى المستهلك الحاجة التي يضعها امامه في شكل اشياء يمكن ان تكون موضوعا للاستهلاك.

كما انه يمكن النظر الى الانتاج على انه نوع من الاستهلاك (يتمثل في استعمال القوة العاملة ووسائل الانتاج استعمالا منتجا)، والنظر الى الاستهلاك على انه نوع من الانتاج، اذ بفضلله يتجدد انتاج الشرط الاساسي لعملية الانتاج، وهو القوة العاملة ذات التكوين الثقافي والفن المعين.

الا ان وجود هذه العلاقة العضوية بين الانتاج والاستهلاك شيء والقول

بانتمائهما الى نفس الدائرة من دوائر النشاط الاجتماعي، اي النشاط الاقتصادي، شيء اخر. اذ بين كل انواع النشاط الاجتماعي علاقات عضوية، فهي كلها اجزاء في كل عضوي في حركته المستمرة. ولكن ذلك لا يدفعنا الى اعتبارها كلها في اطار نوع واحد من انواع النشاطات الاجتماعية.

٢ - ان الافراد الذين تقوم المدرسة الحدية بتحليل سلوكهم هم من قبيل (الرجل الاقتصادي). هذا الرجل الاقتصادي يعبر في نظرهم عن الطبيعة الانسانية. في جانبها الخاص بالنشاط الاقتصادي وهي طبيعة لا تتغير عبر التاريخ. وهو يتصف بسعيه لتحقيق مصلحته الخاصة، لتحقيق اقصى استمتاع باقل الم. وهو في سبيل ذلك يقوم بحساب رشيد للمقارنة بين النتيجة التي يمكن ان يتحصل عليها والجهد الذي يبذله في سبيلها. وقيامه بهذا الحساب الرشيد يستلزم معرفته لكل الظروف المحيطة به معرفة تامة. ابتداء من حاجة هذا الرجل الاقتصادي يتحدد ما هو اقتصادي.

والواقع ان اعتبار بعض خصائص للفرد (كخصيصة الانانية وحب الذات) في المجتمع الذي لنتج مفكري المدرسة الحدية من قبيل الطبيعة الانسانية ينطوي على خطأ منهجي كبير. اذ هو يأخذ بعض خصائص الفردي ظل نوع من التنظيم الاجتماعي ويجعلها من (طبيعة الانسان) كما لو كانت هذه الطبيعة نتاجا طبيعيا وليست نتاجا اجتماعيا. فطبيعة الانسان لا تحد مرة واحدة في كل تاريخ الانسان، وانما تكتسب خصائص وسميات تجعلها تختلف باختلاف المجتمعات. فاذا كان الانسان اجتماعيا بطبعه فانه لن يطور طبيعته الحقيقية الا في المجتمع.

ويجد هذا الخطأ المنهجي مصدره في ان الجزء الاكبر من تاريخ

الانسان تقطيه مجتمعات طبقية تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بما يرتبط بها من انانية وحب الذات. وطول الفترة التي وجدت فيها هذه المجتمعات هو الذي يدفع بمفكري المدرسة الحدية (وغيرهم) الى الاعتقاد بأن بعض خصائص الفرد الموجود في هذه المجتمعات هي من طبيعة الانسان. والواقع ان الفرد لا يكون ضحية الانانية وحب الذات الا في مجتمع انقسم الى مجموعات يقف بعضها مولجها للآخر.

وابتداء من هذا الخطأ المنهجي تعرف المدرسة الحدية القوانين الاقتصادية، باعتبارها نتاج خصيصة محددة للحالة النفسية للانسان (بصفة عامة) عندما يمارس نشاطه الاقتصادي. وهو ما يجعل هذا التعريف محلا للنقد. فالقوانين الاقتصادية هي نتاج الروابط الاقتصادية بين الافراد (وهي روابط اجتماعية) التي تنشأ على نحو ملموس في المجتمع. بمعنى آخر، تؤسس فكرة «الرجل الاقتصادي» الصفة الاقتصادية للظواهر على الانسان المجرد ككائن له حاجات. وهو ما يتعين رفضه، على اساس ان الظواهر تستمد صفتها الاقتصادية من انها علاقات اجتماعية تنشأ بين افراد المجتمع، ومجتمع محدد بالذات. فما هو اقتصادي يتحدد اجتماعيا وليس لخصيصة نفسانية مجردة ترد الى الانسان بصفة عامة. وبهذا النقد يرتبط النقد التالي ارتباطا وثيقا.

٣ - ان اعتبار المشكلة الاقتصادية للفرد كمحور «لعلم الاقتصاد واعتبار هذه المشكلة مشكلة نادرة، وهو ما تقطعه المدرسة الحدية، يعني خلطا بين المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة والمشكلة الاقتصادية لمجتمع محدد تاريخيا (في المكان والزمان) والمشكلة الاقتصادية للفرد في المجتمع:

- فبالنسبة للمجتمع الانساني يتمثل الصراع مع الطبيعة في محاولة للسيطرة عليها لتمكين الانسان من ان يحقق نفسه من خلال القضاء على الضرورة necessity, اي اذا ما استخدمنا لغة اقتصادية, القضاء على ندرة الموارد بالنسبة للحاجات. ولكن الصراع يتم على نحو جماعي, لان الانسان لا يعيش بمفرده, كما انه يأخذ اشكالا اجتماعية مختلفة في المراحل المختلفة لتطور المجتمع الانساني.

- وبالنسبة لمجتمع معين, تتحدد المشكلة الاقتصادية بهذا الصراع وانما في اطار تاريخي يتمثل في المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع المعين. وهي مرحلة تشهد بدورها مستوى معيناً لتطور قوى الانتاج في المجتمع وطريقة معينة للقيام بالنشاط الاقتصادي في هذا المجتمع. بمعنى آخر, هذه المرحلة تبين الشكل الاجتماعي لعملية الانتاج ومستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع اي نوع طريقة الانتاج السائدة, ومن ثم الشوط الذي قطعه هذا المجتمع في سبيل حل المشكلة الاقتصادية كما تعرض للمجتمع الانساني بصفة عامة.

- اما بالنسبة للفرد, والامر لا يتعلق بالفرد المجرد وانما بالفرد الاجتماعي الذي يمثل جزءاً من كل اجتماعي يرتكز على التعاون والتقسيم الاجتماعي للعمل, فلا يمكن ان تتحدد مشكلته الاقتصادية الا في اطار علاقات الانتاج التي تسود في المجتمع المحدد تاريخياً (في المكان والزمان) الذي يعيش فيه هذا الفرد, وهي علاقات تبين وضعه الطبقي وهو وضع يجعل المشكلة الاقتصادية مختلفة بالنسبة لكل طبقة من طبقات المجتمع, وذلك اذا تعلق الامر بمجتمع طبقي.

ففي المجتمع الرأسمالي مثلاً، لا يمكن تحديد المشكلة الاقتصادية للفرد بمعزل عن موقفه تجاه الآخرين فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج، والا انتهى بنا الامر الى القول بأن المشكلة الاقتصادية للفرد العامل الاجير الذي ينتمي الى طبقة لا تملك وسائل الانتاج ويتحدد نصيبها في الدخل بما تحصل عليه من بيعها لقوة عملها، هي كالمشكلة الاقتصادية للفرد الرأسمالي الذي ينتمي الى طبقة تملك وسائل الانتاج وتحصل بالتالي على الجزء الاكبر (بالنسبة لعدددها) من الدخل الوطني، وتعيش من ثم في جو من الوفرة الاقتصادية.

محاولة تصوير المشكلة الاقتصادية للفرد كمشكلة تطابق المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة، اي كمشكلة ندرة، تعني في الواقع:

- اولاً، تجاهل ان الذي يعيش الصراع ضد الندرة هو المجتمع (وليس الفرد بمفرده). وهو ما يعني تجاهل ان العلاقات الاجتماعية للانتاج انما تنشأ بين الاجزاء (اجزاء المجتمع) وبين الافراد في المجتمع. كما تعني بناء على هذا التجاهل فراغ العلاقات الاقتصادية من محتواها الاجتماعي - اي تشييداً للعلاقات الاجتماعية - ان لا يرى في هذه العلاقات الا علاقة بين الفرد والشئ، متجاهلين بذلك الطرف الاخر في العلاقة. فاذا ما فرغت الظواهر الاقتصادية من محتواها الاجتماعي اصبح من الطبيعي ان تتصور كظواهر ابدية.

- كما تعني ثانياً، تجاهل ان الندرة النسبية (او الوفرة النسبية) انما هي ظاهرة اجتماعية، اي من نتاج المجتمع. فالواقع ان الكمية من السلع المنتجة (والتي يمكن تجديدها انتاجها بواسطة العمل الانساني)، ومن

ثم الندرة النسبية او الوفرة النسبية لهذه المنتجات، انما تتوقف على ارادة الانسان وتحدد بالكمية من اجمالي العمل الاجتماعي التي تخصص لانتاجها. ولا يمكننا ان نفهم لا الزيادة الكبيرة في انتاج هذه السلع ولا النقص الكبير الذي قد يصيب انتاجها الا اذا اعتبرنا ليس منفعتها المطلقة الخالدة (التي هي ميتافيزيقية) وانما منفعتها الاقتصادية كما يحددها من يقومون بانتاجها ومن يقومون باستهلاكها، اي اذا اعتبرنا الهيكل الاجتماعي التي تنتج هذه السلع في اطاره. والا فكيف نفسر الوفرة النسبية للملابس القطنية والبطاطس والخمور في المجتمعات الرأسمالية في غرب أوروبا؟ هل لانها توجد في الطبيعة بكثرة ام لان المجتمع، والمجتمع الرأسمالي (وعلى الصعيد العالمي في حالة القطن) قد خصص جزءا كبيرا من العمل الاجتماعي لانتاجها، اي لاجادها كسلعة؟ وكيف نفسر الندرة النسبية في سلع اخرى، كالمسكن ذي الشروط الصحية مثلا؟ وكيف نفسر الندرة النسبية التي تظهر في السوق، لسلع تنتج بوفرة نسبية في اثناء الازمات الاقتصادية ان لم يكن بالممارسة الاجتماعية في الاقتصاد الرأسمالي التي بمقتضاها يتم اتلاف بعض الكمية المنتجة (باحتراقها او باغراقها في البحر او باتلافها بالمواد الكيماوية، ولا تزال هذه الظاهرة تتكرر بالنسبة للمنتجات الزراعية في كاليفورنيا) حتى تقل كميتها وتندر في السوق؟

واضح انه ليست الوفرة الطبيعية النسبية للفطن والبطاطس والخمور، ولا الندرة الطبيعية النسبية لمنتجات اخرى هي التي صنعت المجتمع الرأسمالي، ولكن المجتمع الرأسمالي، هو الذي يخلق الندرة النسبية او الوفرة النسبية.

وعليه تكون الندرة (او الوفرة) النسبية ظاهرة اجتماعية، اي من نتائج المجتمع.

فاذا كانت هي (اي الندرة النسبية) كذلك بصفة عامة، تكون الندرة النسبية للفرد هي الاخرى، ومن باب اولى، ظاهرة اجتماعية، اي نتائج لنوع المجتمع الذي يعيش فيه. وهي لا توجد بالحتم لكل افراد المجتمع. اذ يتوقف الامر على نمط توزيع الدخل الذي يتحدد بدوره بنوع روابط الانتاج السائدة.

٤ - اخيرا، يتعلق موضوع «الاقتصاد» عند الحديين بسلوك الافراد من قبيل الرجل الاقتصادي. هذا السلوك يبدأ بالفرد الاقتصادي كمستهلك، بحاجاته التي يسعى الى اشباعها بالحصول على منافع السلع. هذه المنفعة في نظرهم ظاهرة ذاتية، اي ذات طبيعة شخصية تختلف من شخص الى اخر. وعليه يركز بناؤهم النظري على فكرة المنفعة كظاهرة ذاتية. هل هي حقيقة كذلك؟ اذا اتفقنا على ان المنفعة هي صلاحية الشيء (السلعة) لاشباع حاجة معينة، بقي ان نعرف من اين تستمد السلعة هذه الصلاحية، اهي لان الشخص يعتبرها كذلك؟ ام انها تستمد هذه الصلاحية من خصائص موضوعية في ذات السلعة؟ واذا اردنا ان نطرح السؤال على نحو مختلف قلنا ما الذي يجعل نوعا من الملابس مثلا صالحا لاشباع حاجة معينة، هي الحاجة الى الملابس، وليس حاجة اخرى، كالحاجة الى الطعام مثلا؟ الواقع ان الذي يجعله كذلك هو ما به من خصائص تجعله صالحا لاشباع الحاجة الاولى دون غيرها. هذه الخصائص انما يستمدنها، كما رأينا من قبل، من الخصائص الطبيعية للمواد التي تنتج منها السلعة: الغزل والنسيج في مثلنا هذا. وهي خصائص تعطي الملابس الصفات التي تمكنها من حماية الجسم. كما ان خصائص هذا النوع من الملابس تستمد من خصائص العمل الفردي، العمل

الملبس، عمل صانع الملابس الذي اعطاها شكلا يمكنها من حماية الجسم اي من ان تكون صالحة لاشباع الحاجة الى الملابس. وعليه يكون مرد صلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة، اي منفعتها، هو ما بها من خصائص تمكنها من اشباع هذه الحاجة دون غيرها، وليس اعتبار الشخص المستهلك لها. اي ان المنفعة تكون ظاهرة موضوعية لا ذاتية.

٥ - فاذا ما خلصنا من اهم الانتقادات النظرية التي توجه الى الافتراضات الاساسية للنظرية الحديثة وانتقلنا الى مواجهة هذه النظرية بالواقع التاريخي للتحقق من صحتها وجدنا ان التاريخ المعاصر يسجل موقفين اظهرت النظرية الحديثة فيهما عجزها عن شرح الواقع وعجزها بالتالي عن ان تكون هاديا لمحاولات تغييره:

- فقد اتى الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الحالي ليكون اختبارا تاريخيا للنظرية الحديثة. وثبتت النظرية عجزها كهاد لفهم واقع الاقتصاد الرأسمالي. ويبدو التناقض بين ما توصي به وما تقوم به الدولة الرأسمالية فعلا في واقع النشاط الاقتصادي بقصد الخروج بالاقتصاد الرأسمالي من الكساد.

وقد كان من اللازم ان يحدث كساد باتساع وعمق كساد ١٩٢٩ حتى يدرك الاقتصاديون الحديون ان المشكلة الاساسية هي تلك الخاصة باداء الاقتصاد الوطني في مجموعة في ظل اطار هيكلي محدد وليست هي مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية (من قبيل الرجل الاقتصادي) معزولة عن بقية اجزاء الاقتصاد الوطني (هذا لا يعني بطبيعة الحال ان نهمل هذا السلوك، وانما نعني به في صورته الاجتماعية وفي اطار الهيكل الاقتصادي في مجموعه).

ومست الحاجة الى تحليل جمعي يهدف الى تفهم اداء الاقتصاد الرأسمالي اثناء الدورة الاقتصادية. ويظهر تحليل كينز. ولكن هذه قصة اخرى.

- وتسفر الحرب العالمية الثانية وحروب التحرر الوطني عن محاولات المجتمعات المتخلفة الخروج من عملية التخلف. ويحاول البعض الامتداء بالنظرية الحدية في هذا المجال، ولكنها تثبت عجزها. يثبت هذا العجز اولا في تفسير ظاهرة التخلف. وهو امر لا يمكن ان يتحقق الا اذا فهمنا العملية التاريخية لتطور الاقتصاد الرأسمالي ابتداء من حاجات المجتمعات الرأسمالية في اوربا الغربية وفي امريكا، وفهمنا كيف تم، من خلال التطور، ادماج المجتمعات السابقة على الرأسمالية من خلال علاقات السوق في هذا الاقتصاد العالمي، ادماجا مكن للاقتصاديات الام من تعبئة الفائض الذي يتحقق في الاقتصاديات المستعمرة نحو الاقتصاد الام رافعا بذلك من معدل تراكم رأس المال في المجتمع الام ومؤبدا الى ظهور التخلف في المجتمع المستعمر. هل كان من الممكن فهم هذه العملية التاريخية وقوانين الحركة فيها في الزمن الطويل ابتداء من سلوك المستهلك القائم على اساس المنفعة القابلة للقياس او غير القابلة للقياس؟ ويثبت عجز النظرية الحدية ثانيا عندما نكون بصدد البحث عن السياسة الاقتصادية التي تخرج بالمجتمعات المتخلفة من عملية التخلف، عند البحث عن سياسة لتطوير هذه المجتمعات. ويظهر هذا العجز عندما يبين انه يلزم لتطوير الاقتصاد احداث تغييرات هيكلية تغير من كيف الهيكل الاقتصادي في الزمن الطويل وليس احداث تغييرات حدية متناهية في الصغر كما تفترض النظرية الحدية.

وامام هذا العجز التاريخي للنظرية الحدية يكون من الطبيعي ان يقتصر

مجال سيادتها على الصعيد الاكاديمي (ولم كثير من الحالات كالفكر الاقتصادي الرسمي) تاركة مجال واقع العمل الاجتماعي، السياسي والنقابي، ليسود فيه فكر اخر، يطلب عليه طابع النظرية الاقتصادية الاشتراكية بصفة عامة والنظرية الاقتصادية الماركسية بصفة خاصة.

* * *

تلك هي اتجاهات النقد الخارجي التي يمكن توجيهها الي الافتراضات الاساسية للنظرية الحدية. اضافة النقد الداخلي الى النقد الخارجي توحي بأن النظرية الحدية ليس لديها الكثير من المعرفة العلمية التي يمكن ان تكون جزءا من علم الاقتصاد السياسي. فما الذي تصلح له هذه النظرية ان؟ يمكن القول بانها تصلح اولا بالنسبة لما تتضمنه من ادوات تحليل، اي ادوات فنية يمكن استخدامها في التحليل الاقتصادي، نقول ادوات تحليل ولا نقول مقولات نظرية، ادوات يمكن استخدامها بشرط ان يتم ذلك على اساس سليم فيما يتعلق بنظرية القيمة والاثمان ونظرية التطور الاقتصادي. هذا الاساس السليم لا تقدمه النظرية الحدية بأية حال من الاحوال. وتصلح النظرية الحدية ثانيا في تبين ما ليس من قبيل علم الاقتصاد السياسي. فبالتعرف على نظرياتها المختلفة ندرس امثلة لما يكون عليه الفكر الذي يقوم على اساس ايديولوجي، حينما يتعلق الامر بايديولوجية طبقة صاحبة مصلحة في الابقاء على الوضع الاجتماعي القائم وضد التغيير، ومن ثم ضد اكتشاف المعرفة في مجال الظواهر الاجتماعية الا بالقدر الذي يمكنها من الحفاظ على هذا الوضع.

* * *

تلك هو التحليل الوجدي، بنوعيه الجزئي والعام، للمدرسة النيوكلاسيكية

وما انتجه من نظرية في ثمن السوق وفي توزيع الدخل، والانتقادات التي يمكن توجيهها الى هذا التحليل سواء بالنسبة لمنهجيته او بالنسبة للنظرية التي يتوصل اليها. وقد حرصنا على تقديم نظرية المدرسة النيوكلاسيكية اولا للتعرف عليها بطبيعة الحال، وثانيا لمقابلتها بالنظرية الاقتصادية بين الكلاسيك وماركس، عند محاولة فهم طبيعة واداء الاقتصاد الرأسمالي وحركته عبر الزمن. مقابلة تعكس الوعي بأن التيارات الفكرية المتعلقة بطبيعة واداء العملية الاقتصادية الرأسمالية ليست قاصرة على ما انتجته المدرسة النيوكلاسيكية. على عكس ما نراه في الكثير من الكتابات في مبادئ علم الاقتصاد السياسي التي تقدم النظرية النيوكلاسيكية وكأنها النظرية الاقتصادية، خاصة في مجال الجهود الاكاديمية في تعليم الاقتصاد. فتأتي هذه الكتابات خالية من تقديم لنظريات الكلاسيك وماركس. وجود هذا الوعي يستتبع ان يكون التعرف العلمي على طبيعة واداء العملية الاقتصادية الرأسمالية من خلال الدراسة المقارنة الناقدة لمختلف تيارات الفكر الاقتصادي المتعلق بهذه العملية. وقد قصدنا من تقديم النظرية النيوكلاسيكية بغير قليل من التفصيل ابراز ما يمكن ان يستفاد منها في مجال تقنيات التحليل الاقتصادي، على ان يكون استخدام هذه التقنيات (كأنوات تحليل) على ارضية نظرية في القيمة تكون اساس نظرية في ثمن السوق وفي التوزيع. وهما نظريتان يجدان امتدادهما في نظرية للتطور الاقتصادي الرأسمالي.

ومع تطور التحليل الاقتصادي الخاص بالاقتصاد الرأسمالي بتياراته المختلفة، على مستوى النشاط الفكري، تفرض الجوانب السلبية للعملة الاقتصادية الرأسمالية نفسها باصرار متزايد في واقع المجتمع الرأسمالي وقد تغلغل رأس المال، كعلاقة اجتماعية مهيمنة، في كل جنبات الاقتصاد العالمي.

وهي جوانب تبرز الطبيعة النسبية لدرجة الرشادة الاقتصادية التي تستطيع
طريقة الانتاج الرأسمالية تحقيقها. ننقل الان للتعرف على الملامح الرئيسية
لهذه الجوانب السلبية.

الباب السابع

الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية

يراعى اننا نتحدث عن الجوانب السلبية ولا نقول العيوب، اذ تعداد هذه الجوانب لا يقصد به ادانة الاقتصاد الرأسمالي وانما هو تبيان لما ليس في استطاعة التكوين الاجتماعي الرأسمالي تحقيقه اذ هو يتعدى دوره التاريخي. فالادانة تفترض اتخاذ موقف ضد النظام الرأسمالي، ونحن لا نتصور الانسان الواعي واقفا موقف كره من اي حضارة من الحضارات. والتحليل العلمي يلزمنا ان نقدر كل حضارة ودورها تقديرا موضوعيا خاليا بقدر الامكان من اهواء الايديولوجية. كل ما في الامر ان وعي هذا الانسان يمكنه من ان يرى في العملية التاريخية عملية تشمل البشرية في تطورها الماضي والحاضر والمستقبل. ووعيه هو معرفته للقوانين الموضوعية التي تحكم هذا التطور، وهو وعي لا بد وان يتبلور في عمل على تغيير الواقع: استبدال تكوين اجتماعي ارقى بتكوين اجتماعي استنفذ تاريخيا. نقول هذا اذ جرت العادة على اعتبار الجوانب السلبية عيوباً في النظام الرأسمالي تؤخذ عليه احيانا ويرجى اصلاحها احيانا اخرى. ولكن تاريخ التطور الرأسمالي اثبت انها من طبيعة النظام. قد تنجح السياسة الواعية في التخفيف من حدتها ولكنها لا تخفي الا

بأختفائه. فما هي الجوانب السلبية؟ نقتصر هنا على المهم منها أي: سوء استخدام الموارد الانتاجية، نمط توزيع الدخل الذي يتحدد بطبيعة الانتاج الرأسمالي، ثم التطور غير المتوازن. وانما بعد تزويدها باطارها الرأسمالي المعاصر.

في واقع الاداء الحياتي يحتوي الاقتصاد الرأسمالي الحياة الاقتصادية، بل والاجتماعية، للمجتمع البشري، وانما في ظل سطوة رأس المال كظاهرة توسعية وعدوانية في توسعها. ويعيش المجتمع الانساني كل انواع الصراعات وعلى كل مستويات الوجود الاجتماعي. ويشهد، لأول مرة في تاريخه، حروباً تحتوي كل العالم وتسجل ارقاما قياسية في التدمير والتقتيل والتشريد. انها حروب اعادة تقسيم العالم بين رؤوس الاموال الدولية. وعندما تتهدد الحرب الوجود الرأسمالي نفسه تنفجر الحروب «المحدودة» والنزاعات المسلحة في كل انحاء الارض^(١). كما يتضمن الاداء الرأسمالي، عبر منطق المشروع الرأسمالي في احتوائه لكل نفع واستبعاد كل عبه نحو محيطه الخارجي، انتهاكات متسارعة للبيئة تقلل من فرص الحياة السليمة للمجتمع البشري. ويعرف المجتمع العالمي، بفضل التطور الرأسمالي الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي،

(١) تشهد خريطة العالم عام ٢٠٠٠ صراعات مسلحة وبمستويات مختلفة لاستعمال الاسلحة: ٢٠ حرباً أهلية، ١٢ صراعاً دولياً في مواقع محددة، ١٢ بؤرة لاضطرابات داخلية خطيرة و١٧ حركة انفصالية بوسائل غير سلمية. وينتج عن بؤر الصراع هذه ازالة السكان وتحويلهم الى لاجئين يقرب عددهم في العالم من ٢٢ مليون لاجئ، يتوزعون بين فلسطين وافغانستان وروغسلانديا وابيجيريا وسييرااليون وبلاد الاكراد ومنطقة القوقاز ومنطقة البحيرات العظمى في افريقيا وكولومبيا ومنطقة القرن الافريقي وسري لانكا وانجولا، ومن يتجهون نحو الولايات المتحدة وكندا. يضاف اليهم لاجئو الشيشان وتيمور الشرقية ونيجيريا. انظر في ذلك: L'Atlas 2000 des conflits, Manière de voir, 49, Le Monde Diplomatique, Jan. Fev., 2000, p. 8 &

يبرز صبيحة الحرب العالمية الثانية في شكل وحدة المتناقضات بين اقتصاديات رأسمالية متقدمة واقتصاديات رأسمالية متخلفة. وفي خضم الصراع بين رأس المال الدولي في ظل مهيمنة رأس المال الأمريكي والقوى الاجتماعية التي تسعى، في مواجهة رأس المال، الى ايجاد بديل تنظيمي يتخطى الجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالي، نقول في خضم هذا الصراع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تترادف حدة الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وتعيد الرأسمالية، خاصة خلال العقود الثلاثة الاخيرة، غزو الكرة الارضية، بعد مرحلتي الغزو الكولونيالي والامبريالي حتى الحرب العالمية الاولى، وانما مع تغيير في طبيعة الغايزي: اذ بينما كانت الغزوة الاولى تتم بواسطة القوول الرأسمالية يتحقق الغزو الحالي بواسطة الاحتكارات الرأسمالية الدولية وقد تبدت في الشكل التاريخي الحالي للمشروع الرأسمالي، اي في شكل الشركات دولية النشاط في انتمائها الى مجموعات مالية عالمية عملاقة. وانما في اطار عملية يتناقص فيه اعداد الغزاة عن طريق الاندماجات المتسارعة بين الشركات الكبيرة داخل البلد الرأسمالي المتقدم وفي التكتلات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتقدمة وعبر التكتلات الاقتصادية في الاجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي. هؤلاء الرأسماليون الجدد يتمركزون في ثلاثية الصراع الرأسمالي على الصعيد العالمي، اي الصراع بين ثلاثة نماذج للرأسمالية: رأسمالية الليبرالية الجديدة الانجلوسكسونية التي تطلق العنان لقوى السوق، تمتطيها الولايات المتحدة الامريكية. وهي ليبرالية ترث الليبرالية التقليدية البريطانية نبت منتصف القرن التاسع عشر. مع فارق كيفي تاريخي: بينما كانت بريطانيا تدعو لها بقفزات الدبلوماسية الاستعمارية ذات البوارج الحربية تقذف الولايات المتحدة الامريكية بالليبرالية الجديدة عبر بريرية لقوى السوق

تتفق ومفاهيم مجتمع فاقد لاي جذور حضارية اقام نفسه بالقضاء على نفية الجماعات البشرية الاصلية ثم توسع في «الفضاء» الجغرافي الذي خلقه بعقلية القوة البدائية العارية. النموذج الثاني للرأسمالية الذي يعيش عملية الصراع الرأسمالي المعاصر هو نموذج رأسمالية الدولة «الحانية»! الأوروبية: نموذج لرأسمالية تيقنت، عبر صراع الحركة الاجتماعية منذ اواخر القرن التاسع عشر، ان الحيلولة دون التغيير على حساب رأس المال لا تتحقق الا بدور للدولة يضمن بعض التوازن، ليس في توزيع الثروة، وانما في نمط توزيع الدخل، تصحيحا للداء المعوج لقوى السوق. وهو نموذج لا يسلم الان من أزمة اجتماعية سياسية يعيشها في تناقض رأس المال بين علاقاته مع القوى الاجتماعية الأخرى في داخل كل بلد اوروبي، وتناقضاته داخل التكتل الاوربي، وتناقضاته على الصعيد العالمي. اما النموذج الثالث في عملية الصراع الرأسمالي المعاصر فهو نموذج رأسمالية الدولة التوجيهية الساعية الى افادة المشروع الرأسمالي من اخلاقيات العمل في المجتمع القديم والمريضة على الحد من التناقضات بين المشروعات بقصد اداء اقتصادي أكفأ خاصة على صعيد السوق العالمية، ليس فقط كقوة تصديرية وانما كذلك كقوة مالية. نحن هنا بصدد نموذج الرأسمالية اليابانية. في خضم هذا الصراع الرأسمالي، تمتلك الولايات المتحدة نصف عدد الغزاة الجدد، نصف عدد الشركات دولية النشاط، في صراعهم من اجل مزيد من السيطرة الاحتكارية ومركزة الثروة، ومن ثم مزيد من الاستقطاب داخل المجتمع العالمي:

- مزيد من الاستقطاب، اقتصاديا، بتزايد سرعة تمركز رأس المال عبر اندماجات الشركات الكبرى وتعاطم جيروت الشركات دولية النشاط والمجموعات المالية التي تجمعها، وتفاقم نمط توزيع الدخل ليس فقط

على الصعيد العالمي وانما كذلك بين المجتمعات وفي داخل المجتمع الواحد بين الطبقات والشرائح الاجتماعية» وتأكيد ظاهرة البطالة المزمنة للقوة العاملة واتساع نطاقها في الاقتصاد العالمي.

- مزيد من الاستقطاب، اجتماعيا، بتزايد بلورة الهوية بين عالم رأس المال وعالم العمل، عبر تآكل الطبقات المتوسطة وازدياد استبعاد شرائح متتالية ليس فقط اقتصاديا عن سوق العمل، وانما كذلك اجتماعيا عن اي حياة اجتماعية مستقرة، وتآكل انظمة التأمينات الاجتماعية، واتساع دائرة الفقر المطلق والنسبي في كل جنبات المجتمع العالمي، والتدهور النسبي لوضع المرأة والاطفال، بصفة خاصة.

- مزيد من الاستقطاب، سياسيا، بيلقنة الوحدات السياسية وتفكيكها واضعاف الدولة اقتصاديا واجتماعيا لحساب الشركات دولية النشاط، خاصة في المجتمعات التي كان من الممكن ان تقوم فيها الدولة بدور وطني او قومي، مع الاحتفاظ بالدولة كأداة فھر سياسي وايدئولوجي في مواجهة القوى الاجتماعية التي تناهض رأس المال.

في خضم ثلاثية الصراع الرأسمالي هذه، حول مزيد من الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تتفاقم الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية لتظل الان الغالبة من سكان المجتمع العالمي. سنحاول، في مرحلة اولى، ان نرى كيف تبدت هذه الجوانب السلبية في مستهل سبعينات القرن العشرين. لنبين، في مرحلة ثانية، كيف تفاقمت هذه الجوانب السلبية باحتوائها في منظومة اخلاقية للنظام الرأسمالي المعاصر تمثل اخطر ما انتجته الرأسمالية، سلبا، للمجتمع البشري، حيث انها تتبلور في الواقع كمنظومة للاخلاقيات انسانية.

الفصل الأول

الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية في بداية السبعينات

نقتصر هنا على المهم من الجوانب السلبية، أي، سوء استخدام قوى الإنتاج، نمط توزيع الدخل الذي سيتحدد بطبيعة الإنتاج الرأسمالي، ثم التطور غير المتوازن.

أولاً: سوء استخدام قوى الإنتاج:

لا ننشغل هنا بالدراسة النظرية لفكرة التوزيع الأمثل^(١) للموارد الانتاجية بين النشاطات الاقتصادية المختلفة وشروط تحقيق هذا التوزيع في ظل الانتاج الرأسمالي. وقد سبق ان رأينا افكار فالراس في هذا الشأن، وكيف انه توصل الى هذا التوزيع على اساس افتراضات «بطولية» يجهلها واقع النشاط الرأسمالي، الامر الذي يعنينا هنا انن هو المظاهر المختلفة لسوء استخدام قوى

(١) بل ان التحقق النظري من امكانية هذا التوزيع الأمثل يقتضي التفرقة بين المصلحة الفردية والمصلحة الاجتماعية، مع ما يستلزمه ذلك من تفرقة بين النفقة الحدية الفردية والنتاج الحدي الفردي، من جانب، والنفقة الحدية الاجتماعية والنتاج الحدي الاجتماعي. ودراسة كل ذلك خاصة في ظل تمركز رأس المال وسيادة الشكل الاحتكاري في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي.

الانتاج كما تنعكس في واقع الانتاج الرأسمالي.

فالواقع ان الشروط التي تتوصل اليها هاتان النظريتان للتوزيع الامثل وللتشغيل الكامل لا تتحقق في العمل، الامر الذي يعني سوء استخدام الموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف الجماعة في وقت معين. كل ما يهمنا هنا هو المظاهر المختلفة لسوء استخدام الموارد الانتاجية كما تنعكس في واقع الانتاج الرأسمالي.

نعرف ان نمط استخدام الموارد الانتاجية يتحدد بالهدف من الانتاج - وهو تحقيق الربح - ويعمل قوى السوق. ففي محاولتهم لتحقيق هذا الهدف وفي ضوء ظروف السوق (سوق الموارد الانتاجية وسوق السلع المنتجة) يتخذ العديد من المنتجين قرارات فورية متضاربة تتعلق بنوع الانتاج والكميات التي تنتج والكميات التي تستخدم من كل عنصر، الى غير ذلك من قرارات.

هذه الكيفية لاستخدام الموارد الانتاجية وتوزيعها بين النشاطات المختلفة تؤدي الى سوء استخدام هذه الموارد وتفوت على المجتمع زيادة في الانتاج من الممكن تحقيقها عن طريق استخدام اكثر ترشيدا لنفس الموارد وفي ظل نفس الظروف من التقدم والخبرة الفنين. سوء استخدام الموارد هذا يأخذ صورا كثيرة.

فهو يأخذ اولا صورة التعتل التام لقدر من الموارد الانتاجية للجماعة من قوة عاملة ومن وسائل انتاج. ولا نقصد هنا التعتل الناشئ عن الازمة الاقتصادية وانما التعتل المزمّن الذي يوجد في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية.

ففيما يتعلق بالقوة العاملة يعرف الاقتصاد الرأسمالي نوعا من البطالة

المزمنة^(١) تفوّت على الجماعة نتائج عمل نسبة من القوة العاملة التي تكون متعطلة كلية او جزئيا، على وجه الدوام لفترة معينة او على فترات متقطعة. ففي بريطانيا مثلا بلغ المتوسط السنوي لنسبة المتعطلين في اثناء السنوات العشرين الاولى من القرن الحالي ١٢٪ من مجموع عدد العمال الذين يخضعون لنظام التأمين الاجتماعي (في ذلك الحين لم يكن العمال الزراعيون ولا عمال المنازل يخضعون لذلك النظام)^(٢). وفي الولايات المتحدة الامريكية تدور نسبة المتعطلين في فترة ما بعد الحرب، خاصة ابتداء من عام ١٩٤٨ وباستثناء سنوات الحرب الكورية، حول ٤.٥٪ من القوة العاملة^(٣). فاذا ما اخذنا في الاعتبار ان الاقتصاديين يقدرون نسبة البطالة الاحتكاكية (وستتعرف على ماهيتها بعد لحظات) بما بين ٢.٥٪، ٢٪ من القوة العاملة يبين ان ما يقرب من ٢.٥٪ من القوة العاملة يكون في حالة بطالة مستمرة. وفي ايطاليا تدلنا الارقام الرسمية على ان نسبة العمال المتعطلين المسجلين في مكاتب العمالة تقع بين ١١.٩٪ من القوة العاملة ابتداء من عام ١٩٥٠. اي ان ما بين ١.٧، ٢ مليون من السكان العاملين وعددهم ٢٠ مليونا يوجدون في حالة بطالة دائمة^(٤). وقد بدأ اقتصاد المانيا الغربية يعرف هذا النوع من البطالة منذ النصف الثاني من الستينات.

السبب في هذا النوع من البطالة هو عدم كفاية الطلب الفعال، عدم كفاية القدرة الشرائية للجماهير المستهلكة من جانب، وهو امر ناتج عن

(١) Chronical unemployment; Chômage Chronique

(٢) M. DOBB, Studies in the Development of Capitalism, p. 326

(٣) S. ROSEN, National Income, p. 226 - 227

(٤) International Labour Office, Why labour Leaves the land, Geneva, 1960, p. 69

I.L.O. Les Objectifs d'emploi dans le developpement économique، انظر كذلك

Geneva, 1961, p. 201.

التناقض بين الريح والانصبه الاخرى في الدخل القومي وخاصة الأجور، اذ زيادة احداها تعني نقصان الاخرى، وعن عدم كفاية الطلب على السلع الانتاجية من جانب اخر، وما وراء ذلك من اسباب تكمن وراء انخفاض معدل الريح او ما يسمى في نظرية كينز بالكفاية الحدية لرأس المال.

يضاف الى ذلك ان هناك نوعا اخر من البطالة يسمى بالبطالة **الاحتكاكية**(١) ناتجة عن عدم تنسيق القوى الانتاجية. وهي بطالة تنتج عن انتقال العمال من عمل الى اخر اما لتغير في مكونات طلب السوق (نقص الطلب على سلعة معينة وزيادته على أخرى) او لاستخدام طرق انتاج موفرة للقوة العاملة ومصحوبة بالاستغناء عن بعض العمال التي كانت مستخدمة من قبل. ولو انه من الممكن اعادة استخدام هؤلاء العمال وادماجهم في العملية الانتاجية الا ان ذلك يأخذ - في ظل الانتاج الرأسمالي - بعض الوقت، الامر الذي يترتب عليه بقاؤهم في حالة بطالة مؤقتة.

يزيد على ذلك ان اذخال طرق فنية جديدة في الانتاج، الامر الذي يؤدي الى تسهيل العمل، قد يولد البطالة عندما يكون من شأن الطريقة المستحدثة التوفير من القوة العاملة. هذا النوع من البطالة يسمى **بالبطالة الفنية او التكنولوجية**(٢).

ففي صناعة تكرير البترول في الولايات المتحدة الامريكية مثلا بينما زاد

(١).Frictional Unemployment; Chômage frictionnel

(٢).Technological Unemployment; Chômage technologique

كلامنا على البطالة لا يغطي كافة انواع التمثل للزمن. اممها هو التمثل الجزئي underemployment; sous-emploi ويوجد عندما يعمل الفرد بصفة مستمرة وانما لفترة يومية تقل عن المعدل السائد في الصناعة او عندما يعمل في وظيفة اقل من تلك التي يتناسب العمل بها مع استعداداته وتكوينه الفني والتي لا يستطيع العمل بها لعدم وجود فرص للعمل.

الانتاج من سنة ١٩٤٨ الى ١٩٥٤ بنسبة ٢٢٪ انخفض حجم العمالة من ١٤٧ الف الى ١٣٧ الف عامل^(١). في حالات التوسع السريع في النشاط الاقتصادي تختفي البطالة الفنية بعد ان تكون قد حققت اثرها على مستوى الاجور (بدفعه نحو الانخفاض كما حدث في المراحل الاولى من تطور الاقتصاد الرأسمالي)، ولكنها قد تضيف الى رصيد البطالة المزمنة في حالات النمو البطيء او الركود الاقتصادي، الامر الذي يدفع البعض الى معارضة استخدام ادوات الانتاج الاوتوماتيكية على نطاق واسع.

اما فيما يتعلق بوسائل الانتاج فالتعطل ينعكس فيما يعرف بظاهرة **الطاقة الانتاجية الزائدة**^(٢). اي ابقاء جزء من الطاقة الانتاجية دون تشغيل حتى مع توافر القوة العاملة والمواد الأولية اللازمة لتشغيلها وحتى في فترات التوسع الاقتصادي في كل الصناعات التي تكون في حالة انقراض والصناعات الحديثة المتوسعة. ففي الولايات المتحدة الامريكية قدرت الطاقة الانتاجية المتعطلة في القطاع الصناعي بما يساوي ٢٠٪ في السنوات من ١٩٢٥ الى ١٩٢٩، وهي سنوات توسع النشاط الاقتصادي^(٣). وتقدر بنفس النسبة في سنوات ما بعد الحرب، ابتداء من ١٩٤٧، وان كانت قد وصلت الى ٢٥٪ من الطاقة الانتاجية الكلية في صيف عام ١٩٥٤^(٤). وتختلف نسبة الطاقة الانتاجية المعطلة

(١) H. BARTOLI, Cours de Systèmes et Structures économiques p. 62 (٧)

Excess Capacity (٧)

The Brookings Institution, America's Capacity to Produce and America's (٣)

Capacity to Consume, Sashington, 1934, p. 31

J. Steindl, Maturity & Stagnation in American Capitalism, Blackwell, : مشار اليه في :

Oxford, 1952, p. 4 - 5

Fortune, Sep. 1954, p. 214 (٤)

من صناعة الى اخرى كما يبين من الجدول التالي الخاص بنسب التعتل في بعض الصناعات الامريكية في عامي ١٩٥٥، ١٩٥٦ وهما من اعوام توسع النشاط الاقتصادي^(١).

ربيع ١٩٥٦	اوائل ١٩٥٥	
٪٢٨	٪٢٨	صناعة السيارات
	٪١٥	صناعة الحديد
	٪٣٠	صناعة القطن
٪٤٠	٪٢٤	صناعة اجهزة التلفزيون
	٪٤٦	صناعة اللالاجات
		صناعة المكاس الكهريائية
٪٥	٪١١	صناعة الالاث

ويرد وجود الطاقة الانتاجية المعطلة الى عدم توافر الطلب الفعال، الامر الذي يدفع الى الحد من الانتاج على النحو الذي يمكن المشروعات من تحقيق الربح، هدف الانتاج. وهو امر تستطيع المشروعات ان تفعله نتيجة لسيطرة الشكل الاحتكاري في النواحي المختلفة للانتاج.

اما الزراعة فينعكس تخلف الطلب الفعال على منتجاتها في سوء استخدام للموارد الانتاجية يتمثل - الى جانب اتباع طرق انتاجية ليست بكفا الطرق الممكنة وتبيد التربة عن طريق عدم العناية بتجديدها في حالة وجود متسع من الاراضي الزراعية^(١) - في الحد من الانتاج الزراعي، وهي سياسة تتبع في الاقتصاد الامريكي نظرا لزيادة الانتاج بالنسبة للطلب

(١) A.R. Oxenfeldt, Economic Systems in Action. Rolt, Rinhart and Winston, New (١) York, 1957, p. 18 - 19

القائم^(١)، والطلب لا يمثل - كما عرفنا - الا الحاجة التي يصابها قدرة شرائية تمكن صاحبها من الحصول على السلعة. وسنرى بعد لحظات - عند دراسة نمط توزيع الدخل الذي هو من طبيعة الانتاج الرأسمالي - ان وجود زيادة نسبية في الانتاج لا يعني اشباع الحاجات الاجتماعية والفردية، وانما يعني زيادة في الانتاج بالنسبة للقدرة الشرائية القائمة، الامر الذي قد يدفع بالمنتجين احيانا الى القصاد على بعض المواد المنتجة وذلك للبقاء على مستوى معين من الربح عن طريق الحد من عرض هذه المواد في السوق.

صورة ثانية من صور سوء استخدام الموارد الانتاجية في ظل الاقتصاد الرأسمالي نشهدها عندما نرى الموارد الانتاجية وقد وجهت لانتاج سلع ضارة من الناحية الاجتماعية ولكنها تدر ربحا فريدا، بينما بعض الخدمات الاجتماعية في حاجة الى مثل تلك الموارد التي لا تتجه الى انتاجها نظرا لغياب او لقلة الربح في مجال هذه الخدمات. مثال ذلك صناعة المشروبات الكحولية في فرنسا. البنجر يمكن استخدامه اما مباشرة كنوع من الخضروات او في صناعة السكر او في صناعة المشروبات الكحولية. وبينما نجد نقصا نسبيا في عرض البنجر والسكر نجد زيادة نسبية في عرض المشروبات الكحولية تزيد حتى عن قدرة السوق على الامتصاص (يمكن اسناد ذلك الى ان الحاجة التي تشبع باستعمال البنجر كخضار او باستعمال السكر اكثر قابلية للاشباع من الحاجة التي تشبع باستعمال المشروبات الكحولية خاصة بعد مرحلة معينة من

(١) المرجع السابق ص ٤٥، انظر كذلك:

D.G. HOHNSON, Economics of Agriculture, in Survey of Contemporary Economics, B. Haley (ed) Vol. II, R. Irwin, Illinois.

J. BERNAL, World Without War, Routledge & K. Paul, London 1961, p. 296.

مراحل التعود على هذه المشروبات للأثر الذي تحدثه على الجسم خالقة حالة الايمان، ومن ثم فإن جعل هذه السلعة متوفرة يؤدي الى خلق طلب اكثر اتساعا). زيادة عرض المشروبات الكحولية يدفع الدولة الى شراء الفائض وبيعه بخسارة في السوق العالمي او اجبار اصحاب العريات على استخدام البنزين مخلوطا بالكحول رغم انه من الاحسن فنيا استخدام البنزين خالصا. النتيجة العامة: خسارة للجماعة في كافة النواحي: الكميات المعروضة من البنجر والسكر اقل مما كان يمكن ان تكون عليه وبالتالي اثمانها اعلى مما كان يمكن ان تكون ومن ثم قدر من الحاجات يبقى غير مشبع. انتشار الامراض الناشئة عن المشروبات الكحولية^(١). اي ان جزءا من الموارد الانتاجية يستخدم على نحو ضار بالجماعة يؤدي في النهاية الى القضاء على قدر من الامكانيات البشرية للجماعة. ورغم ذلك فالوضع يستمر لانه نشاط يدري ربحا فرديا^(٢). هذا في الوقت الذي تعاني فيه معظم الاقتصاديات الرأسمالية من النقص النسبي للخدمات العامة (التعليم، خدمات الصحة، المواصلات.. الخ) رغم ضرورتها الاجتماعية الظاهرة^(٣).

صورة ثالثة من صور سوء استخدام الموارد الانتاجية في ظل الانتاج

- (١) في عام ١٩٥٢ كان معدل الوفيات الناشئة عن ادمان المشروبات الكحولية ٦.٧ من كل ١٠٠ الف مواطن، ١٤ في عام ١٩٥٦. كما كان معدل الوفيات الناشئة عن تليف الكبد ٨ ٢٢ من كل ١٠٠ الف مواطن، ٢٣ في عام ١٩٥٦. في ذلك العام كان عدد من توفي نتيجة لهذه الامراض مساويا لـ ٦١٠٢ شخصا. هذا الى جانب حالات المرض التي تسبب عجزا تاما او كليا عن ممارسة اي نشاط انتاجي. الاحصاء الرسمي لهذه الحالات يدل على انها بلغت ١٤٨٧ حالة. كل هذه الحقائق تتعلق بالمجتمع الفرنسي انظر H. BARTOLI المرجع السابق ص ٥١.
- (٢) انظر J. MARCHAL, Cours d'économie politique, Gépín, 1961, p. 387.
- (٣) انظر على سبيل المثال ما كتبه جليبرت عن الخدمات الاجتماعية في المجتمع الامريكي، J.K. GALBRATH, The Affluent Society, H. Mifflin, Boston, 1958.

الراسمالي تتكشف عندما تخصص الوحدات التي تسيطر على هذه الموارد جزءا منها لا لزيادة القدرة الانتاجية للمجتمع وانما لزيادة الطلب الكلي حتى تتمكن من تسويق ما انتجته. في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نجد ان نسبة من رأس المال - وهي في تزايد مستمر - تخصص لانشاء بيوت مالية مهمتها الاقراض بفائدة بقصد تمويل عمليات الشراء بالتقسيط. هذا الجزء من رأس مال الجماعة تصبح وظيفته خلق الطلب اللازم عن طريق تمكين المستهلكين من انفاق جزء من دخلهم المستقبل في الوقت الحاضر مقابل دفع فائدة معينة^(١).

صورة رابعة من صور سوء استخدام الموارد الانتاجية تتمثل في تخصيص جزء من امكانيات الجماعة للبشرية وغير البشرية، للقيام بالاعلان عن المنتجات التي تنتجها المشروعات المتنافسة. فكان جزءا من موارد الجماعة قد تحول عن انتاج مزيد من الناتج وخصص لتسويق ما تنتجه المشروعات الفردية (في الولايات المتحدة الامريكية مثلا وصلت نفقات الاعلان ١.١٢ بليون دولار، اي ٢٧٪ من الدخل القومي في عام ١٩٢٩. ووصلت هذه النفقات في عام ١٩٥٧ الى ١٠.٥ بليون دولار اي ما يساوي ٢.١٤٪ من الدخل القومي).

(١) انظر: S. TSURU (ed), Has Capitalism Changed, Shoten, Tokyo 1961, p. 197 - 199.
الواقع ان الشراء بالتقسيط يؤدي الى زيادة الميل الى الاستهلاك في الزمن القصير. . انظر في تحليل هذه الظاهرة وتأثيرها:

J. Steindl, On Maturity in Capitalist Economies, in Problems, of Economic Dynamics & Planning, Essays in Honour of Michal Kalecki, PWN, Warszawa, 1964, p. 423.

Neil H. Bordon, the Economic Effect of Advertising, Irwin, Chicago, 1942, P.
Baran, Reflections on Under consumption, in S. Tsuru (ed), Has Capitalism Changed? op. cit. p. 47 ff.

فإذا ما أضفنا إلى هذا الرقم الأخير ما ينفق على العلاقات العامة أي ما يزيد على ٤٪ من الدخل القومي بالنسبة لعام ١٩٥٧)^(١).

على هذا النحو نكون قد تعرفنا على أهم صور سوء استخدام الموارد الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالي. ومن ثم نستطيع ان ننقل إلى جانب آخر من الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية.

ثانيا: توزيع الدخل في ظل الرأسمالية:

كقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل القومي - في صورته النقدية كصافي ما تنتجه الجماعة في اثناء فترة معينة عادة ما تكون السنة - بطبيعة عملية الانتاج. وقد عرفنا ان الانتاج الرأسمالي يقوم على الملكية الفردية لوسائل الانتاج وعلى العمل المناجور. وان وحدة الانتاج وهي المشروع الفردي يقوم بالانتاج للسوق وتختلف قوته - أي قوة المشروع - وفقا لمدى سيطرته على السوق، أي وفقا لدرجة احتكاره لانتاج سلعة من السلع. من هذه الطبيعة لعملية الانتاج، نستخلص، كما رأينا من قبل، العوامل التي يوزع على اساسها الناتج الصافي لهذه العملية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وهي:

- ١ - العمل وانتاجيته، وهذه الأخيرة تتحدد - إلى جانب عوامل أخرى - بالفرص التي تسنح للفرد ابتداء من وضع عائلته الاقتصادية والاجتماعي لصقل وتطوير امكانياته الانتاجية عن طريق التعليم العام

(١) في عام ١٩٦٠ كان الاتفاق المخصص لزيادة المبيعات أكبر من الاتفاق على التعليم الحكومي والخاص. انظر في P. BARAN & P.M.SWEEZY, Economics of Two Worlds, in, on Political Economy and Economics, Essays in Honour of Oskar Lange, PWN. Warszawa, 1969, p. 23.

والفني والظروف المعيشية الأخرى.

٢ - مقدار ما يتملكه الفرد من وسائل انتاج تمكنه من ان يختص نفسه بجزء من الناتج الصافي للجماعة. وزيادة ما تحت سيطرة فرد او مجموعة من الافراد من وسائل انتاج عن حد معين تعطيهم قوة اقتصادية اضافية تمكنهم من الحصول على جزء اكبر من الناتج الصافي بالنسبة للانصبه التي تحصل عليها الطبقات او الفئات الاجتماعية الأخرى.

٣ - النفوذ الشخصي او السياسي الذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على نصيب من الدخل اكبر مما يتناسب مع عملهم او مع ما تحت سيطرتهم من وسائل الانتاج. ويحقق الفساد اثرا مشابها على نمط توزيع الدخل.

٤ - السياسة المالية للدولة وما تؤدي اليه من اعادة توزيع الدخل اما من ناحية السياسة الايرادية او عن طريق السياسة الاتفاقية.

اهم عاملين من هذه العوامل هما ملكية ادوات الانتاج والعمل، وبما ان ملكية وسائل الانتاج خاصة في ظل الانتاج الرأسمالي فان تملك البعض يعني استبعاد البعض الآخر. فاذا ما اضعنا الى ذلك التركيز في الملكية امكننا فهم انعدام التساوي في توزيع الناتج الصافي للعملية الانتاجية بين الطبقات الاجتماعية انعداما يكون في صالح الطبقة المملوكة لوسائل الانتاج وعلى حساب الطبقات غير المملوكة. ففي بريطانيا مثلا في سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ كان نصف رأس المال الاجتماعي مملوكا لعدد من الاشخاص (فوق سن الخامسة والعشرين) يمثلون ما يزيد بقليل عن ١٪ من السكان، وكان ٨٠٪ من رأس

المال الاجتماعي هذا مملوكا لاشخاص يمثلون ١٠٪ من السكان، على تفصيل أكثر في الجدول الاتي (خاص بإنجلترا وويلز)^(١):

المجموعات المملوكة لرأس المال وفقا لحجم ما يملكونه	النسبة من السكان (أكبر من ٢٥ سنة)	ما يملكونه كنسبة من رأس المال الكلي %
أقل من ١٠٠ جنيه استرليني	٦٠.٦٢	٤.١٦
١٠٠ - ١.٠٠٠	٢٧.٧٩	١٠.٩٩
١.٠٠٠ - ٥.٠٠٠	٨.٨٧	٢١.٥٩
٥.٠٠٠ - ١٠.٠٠٠	١.٢٨	١١.٣٥
١٠.٠٠٠ - ٢٠.٠٠٠	.٩	١٦.٤٣
٢٠.٠٠٠ - ٥٠.٠٠٠	.٣٨	١٩.١٨
أعلى من ٥٠.٠٠٠	.٠٠٦	١٦.٣

بناء على ذلك اختص ١٪ من السكان بما يقرب من ٢٠٪ من الدخل، بينما حصل النصف الأدنى من ذوي الدخل على ٢٥٪ من الدخل الكلي، وذلك بالنسبة لعام ١٩٤٧^(٢).

هذا ويراعي ان اتجاه التغير في نمط توزيع الدخل القومي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو نحو التخفيف من حدة انعدام التساوي في توزيعه. ولكنه اتجاه يخفف من الحدة ولا يلغي طبيعة هذا النمط المرتبطة بطبيعة عملية الانتاج الرأسمالي. الجدول التالي يؤكد هذا القول فيما يتعلق

(١) Kathleen Langley, Bulletin of the Oxford University Institute of Statistics, Dec. (١) 1950, p. 252 & Feb. 1951, p. 44. Quoted in, M. Dobb, Capitalism Yesterday and today. Lawrence and Wishart, London, 1961, p. 12

(٢) نفس المرجع ص ١٢.

بتوزيع الدخل في الولايات المتحدة الامريكية في عامي ١٩٣٥/١٩٣٦ و ١٩٥٥^(١).

النسبة المئوية من الدخل الصافي التي تحصل عليها كل مجموعة		ترتيب الوحدة الإنفاقية (العائلة أو الفرد) وفقا للدخل الذي تحصل عليه
١٩٥٥	١٩٣٥ - ١٩٣٦	
٤	٤	الذي خمس
١١	٩	الخمس الثاني
١٧	١٤	الخمس الثالث
٢٣	٢٠	الخمس الرابع
٤٥	٤٣	أعلى خمس
١٠٠	١٠٠	المجموع

وفي عام ١٩٥٧ حين قدر الدخل اللازم لتغطية الحاجات الضرورية لاسرة واحدة (بمتوسط عدد افراد ٣.٦٥) في ظل الظروف الاجتماعية ومستويات الاسعار في المجتمع الامريكي بأربعة الاف دولار كدخل سنوي (بعد دفع الضريبة) نجد ان ٣٦.٣٪ من العائلات الامريكية لا تحصل على هذا القدر وفقا لاحصائيات توزيع الدخل القومي. وان ٢٤.٥٪ من العائلات يحصل على دخل سنوي (قبل الضريبة) مساويا لمبلغ ٣٠٠٠ دولار^(٢). ومن ثم فرغم

(١) A. Oxenfeldt المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٢. هذه الأرقام تعطينا نطاقتوزيع الدخل الشخصي (اي انها تستبعد دخل الشركات) قبل دفع ضريبة الأيراد.

(٢) Leo Huberman, The Distribution of Income, Monthly Review. Vol. II, N° 324, (٢) July - August 1959. p. 97

الشروط الذي قطع نحو انقاص الدخل الكبيرة جدا فان مشكلة انعدام التساوي في توزيع الدخل ما زالت قائمة، ولو ان حدثها قد قلت. كما ان مشكلة الفقر الشديد لا تزال مشكلة خطيرة^(١).

يترتب على انعدام التساوي في توزيع الناتج الصافي لعملية الانتاج انعدام التساوي في المستويات المعيشية: في الغذاء، في اللبس، في الصحة، في التعليم والثقافة، الخ.

هذه الصورة لانعدام التساوي امام توزيع الدخل القومي تزداد حدة اذا ما تخطينا العلاقة بين مختلف الطبقات الاجتماعية في داخل الاقتصاد الواحد ووسعنا في اطار الصورة حتى تشمل المجتمعات المتخلفة اقتصاديا التي كانت - وما زال الجزء الاكبر منها - تلعب دور الاقتصاد التابع للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في وقت كانت طريقة الانتاج الرأسمالية تسود فيه العالم اجمع. فكلنا - ونحن ابناء احد هذه المجتمعات - نعرف المستوى المعيشي لغالبية افراد هذه المجتمعات.

ثالثا: التطور غير المتوازن:

يتميز تطور الاقتصاد الرأسمالي بأنه تطور غير متوازن سواء من الناحية الزمنية او من الناحية المكانية:

من الناحية الزمنية: من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي ان يتطور من خلال الازمات، من خلال انقطاع دوري للسير العادي لعملية الانتاج وتجدد الانتاج، انقطاع يتمثل في انكماش في القوى الانتاجية المستخدمة الامر الذي يؤدي الى

(١) A. Oxenfeldt المرجع السابق الاشارة اليه ص ٣٦.

نقص في الاستهلاك النهائي وفي الاستهلاك المنتج اي في استخدام الموارد الانتاجية في انتاج السلع والخدمات، هذا في الوقت التي توجد فيه حاجات اجتماعية وفردية غير مشبعة. النتيجة ان يبدأ الانتاج في الفترة التالية عند مستوى اقل انخفاضاً من اعلى مستوى بلغه في الفترة السابقة. هذا الانقطاع يحدث بطريقة دورية تكسب تطور الاقتصاد الرأسمالي صفة التطور من خلال التقلبات، من خلال المرور بفترات توسع اقتصادي يعقبها فترة توقف وانكماش يعود بعدها الاقتصاد الى التوسع المصحوب في كثير من الاحيان بالتضخم.. وهكذا، الامر الذي يمكننا من ان نرى تطور الاقتصاد الرأسمالي كتعاقب مستمر للدورات الاقتصادية^(١). بل وقد شهدت الحقبة الاخيرة تعايش الاتجاه التضخمي مع البطالة وتعطل الموارد المادية، وخاصة في الاقتصاد الامريكي. سنرى ان هذا الاتجاه الاخير سيسود ابتداءً من منتصف السبعينات، وقد

(١) يمر النشاط الاقتصادي بأربع مراحل تكونُ الدورة الاقتصادية:

- مرحلة الأزمة .Crisis; crise.

- مرحلة الانكماش او الكساد .depression; dépression.

- مرحلة الانتعاش .recovery; reprise.

- مرحلة التوسع .boom; expansion.

يمكننا ان نميز الدورات التالية في تطور الاقتصاد الرأسمالي: دورة ١٨١٦ - ١٨٢٥، دورة ١٨٢٥ - ١٨٣٦، دورة ١٨٣٦ - ١٨٤٧، دورة ١٨٤٧ - ١٨٥٧، دورة ١٨٥٧ - ١٨٦٦، دورة ١٨٦٦ - ١٨٧٣، دورة ١٨٧٣ - ١٨٨٢، دورة ١٨٨٢ - ١٨٩١، دورة ١٨٩١ - ١٩٠٠، دورة ١٩٠٠ - ١٩٠٧، دورة ١٩٠٧ - ١٩١٣، دورة ١٩١٣ - ١٩٢١، دورة ١٩٢١ - ١٩٢٩، دورة ١٩٢٩ - ١٩٣٧، دورة ١٩٣٧ - ١٩٤٩، دورة ١٩٤٩ - ١٩٥٣، دورة ١٩٥٣ - ١٩٥٨. — هذا ويلاحظ ان حدة الازمات كانت في ازدياد مستمر الى ان بلغت اقصاها في الكساد الكبير عام ١٩٢٩، كما يلاحظ بالنسبة لدورات فترة ما بعد الحرب الثانية قصر مدة الدورة وخفة حداثها نسبياً. انظر فيما يتعلق بالاقتصاد الأمريكي

J.Marczewski, La conjoncture économique des Etats Unis 1950 - 1960, Cahier des L'I.S.E.A. Serie AC. N° 1 Sept. 1961.

عرف باتجاه التضخم في ثانيا الركود(*)).

يترتب على هذا التطور من خلال الازمات تبديد للموارد الانتاجية للمجتمع تبديدا يتمثل في تعطيل جزء كبير من الايدي العاملة، والقضاء على جزء من ادوات الانتاج وتعطل جزء اخر، والتخلص من بعض المنتجات التي لا سوق لها. ففي اثناء الكساد الكبير - وهو اقصى كساد شهده الاقتصاد الرأسمالي - بلغت نسبة للمتعطلين، في السنوات ١٩٢٩ - ١٩٣٣، ٢٢٪ من القوة العاملة المسجلة في بريطانيا^(١). و٢٧٪ في الولايات المتحدة الامريكية (١٣ مليون شخص^(٢)) من قوة عاملة تعدادها ٤٧,٥ مليون تقريبا^(٣). كما بلغت نسبة الطاقة الانتاجية المتعطلة في الصناعة الامريكية ٥٠٪، وتقدر نفس النسبة فيما يخص الصناعة البريطانية^(٤). اما في فترة ما بعد الحرب فقد بلغت نسبة القوة العاملة المتعطلة في الاقتصاد الامريكي في اثناء ازمة عام ١٩٤٩ ما يزيد على ٧٪ من القوة العاملة^(٥) وما يقرب من ٧٪ في اثناء ازمة ١٩٥٨^(٦). وكانت النسبة المعادلة للاقتصاد الدانمركي مثلا ٩.٦٪^(٧). في نفس الوقت زادت نسبة الطاقة الانتاجية المتعطلة حتى وصلت الى ٤٧٪ في بعض الصناعات كصناعة الحديد الامريكية^(٨).

(*) انظر في ذلك، محمد دويدار، الاقتصاد الرأسمالي في ازمته، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٠.

(١) D.Dillard. The Economics of J. M. Keynes, Lockwoods and son, London, 1956, (٨)

p. 22

(٢) M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 326 - 328 (٢)

(٣) I.L.O. Why Labour Leaves the Land p. 23 (٣)

(٤) S. Rosen للرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٢٦.

(٥) M. Dobb المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٥٣.

(٦) M. Crouzet, L'Epoque Contemporaine, P.U.F. Paris, 1961, p. 412 (٦)

(٧) U.N. World Economic Survey, 1958, New York, 1959, p. 193 (٧)

(٨) M. Crouzet المرجع السابق الاشارة اليه ص ٤١٢.

أما من الناحية المكانية: فيمكن القول بأن تطور الاقتصاد الرأسمالي غير متوازن بكثير من معنى:

- من زاوية العلاقة بين النشاطات الاقتصادية المختلفة فإن تطور الاقتصاد الرأسمالي يتميز بأن بعض قطاعات النشاط الاقتصادي تكون متخلفة بالنسبة للبعض الآخر. المثل التقليدي في هذا الشأن هو تخلف الزراعة في الاقتصاديات الرأسمالية بالنسبة للصناعة.

- من زاوية العلاقة بين المناطق المختلفة في داخل الاقتصاد الرأسمالي تبين دراسة الاقتصاديات المختلفة أن في غالبيتها توجد مناطق متأخرة بالنسبة للمناطق الأخرى في داخل الاقتصاد الواحد. مثال ذلك جنوب الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لشمالها. اسكتلنده وويلز بالنسبة لانجلترا في المملكة المتحدة. جنوب فرنسا بالنسبة لشمالها. شرق المانيا (فيما قبل الحرب العالمية الثانية) بالنسبة لغربها، جنوب إيطاليا بالنسبة لشمالها، وهكذا.

- من زاوية العلاقة بين البلدان المختلفة في داخل السوق العالمي في ظل سيطرة طريقة الانتاج الرأسمالي أدى التطور الرأسمالي الى وجود نوعين من الاقتصاديات: اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة وكانت تلعب دور الاقتصاد المتبوع واقتصاديات الدول الأخرى التي كانت تلعب دور الاقتصاد التابع. طبيعة العلاقة بين النوعين من الاقتصاد تمخضت عن ظاهرة التخلف الاقتصادي في العصر الحديث، تخلف المجتمعات التي كانت اقتصادياتها تلعب دور الاقتصاد التابع.

* * *

على هذا النحو نكون قد انتهينا من الكلام عن الجوانب السلبية للعمليّة الاقتصادية الرأسمالية كما تبعت حتى بداية سبعينات القرن العشرين، وهي جوانب تمثل ما لا يقدر التكوين الاجتماعي الرأسمالي على تحقيقه، وتنعكس في حقيقة مؤداها أن معدل النمو الاقتصادي في البلدان الرأسمالية يعاني من اتجاه هبوطي في الزمن الطويل جداً^(١). فمتوسط النمو السنوي للإنتاج الصناعي في الدول الرأسمالية المتقدمة في الفترة من ١٨٦٠ - ١٩١٢ (وهو ٢.١٪ في بريطانيا، ٢.٨٪ في فرنسا، ٤.١٪ في ألمانيا و ٤.٦٪ في الولايات المتحدة الأمريكية) أعلى منه في الفترة من ١٩١٢ - ١٩٥٨ (وهو ٢.٢٪ في بريطانيا، ١.٩٪ في فرنسا، ٢.٤٪ في ألمانيا، ٣.٣٪ في الولايات المتحدة الأمريكية)^(٢). تلك الجوانب السلبية تفسر النتيجة التي وصل إليها البعض من أن (مجموع ما تنتجه الولايات المتحدة الأمريكية من دخل في ظل ظروف التوسع الاقتصادي لا يهيئ للأفراد ما يعتبره غالبية الأمريكيين مستوى معيشياً معقولاً حتى لو كان الدخل موزعاً توزيعاً عادلاً)^(٣). بمعنى آخر لا يمثل النمط الحالي لاستخدام الموارد الإنتاجية في الاقتصاديات الرأسمالية إرشاد استخدام لهذه الموارد. وهو ما يعني إمكانية زيادة مستوى الناتج الاجتماعي بنفس قوى الإنتاج الموجودة حالياً فيما لو أعيد تنظيم المجتمع على

(١) A declining Secular Trend (١)

S.J. Patel, Rates of Industrial Growth in the Century 1860 - 1958 (٢)

Economic Development and Cultural Change, Vol. IX, No. 3 April 1961 p. 317.

في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٠ كان متوسط معدل الزيادة السنوية للناتج القومي الكلي Gross National product للولايات المتحدة الأمريكية ٢٪، فإذا أخذنا في الاعتبار أن المعدل السنوي لزيادة السكان في هذه

الفترة هو ١.٦٪ تبين أن متوسط معدل زيادة دخل الفرد في الستة هو ٠.٤٪ انظر: J. Marczewski.

(٣) A. Oxenfeldt المرجع السابق الإشارة إليه ص ٢٤.

نحو يحقق مستوى اعلى من الرشادة الاقتصادية.

ولا يقتصر الامر علي ذلك بل تشهد العقود الثلاثة منذ السبعينات تزايد الاستقطاب الاقتصادي الامر الذي يؤدي الى تفاقم الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية والرأسمالية وقد احتوتها منظومة اخلاقيات الاقتصاد الرأسمالي المعاصر.

الفصل الثاني

منظومة اخلاقيات الاقتصاد الرأسمالي المعاصر

في خضم الصراع العالمي بين رؤوس الاموال الدولية يزداد الاستقطاب الاقتصادي وتتبلور منظومة اخلاقيات الرأسمالية لتحتوي الجوانب السلبية للانتاج الرأسمالي في تفاقمها وفي دورانها حول نظام القيم السلعي: فالعلاقات الاجتماعية لا تقوم إلا بالمقابل المادي، اي اذا كانت على سبيل المبادلة، وكل شيء قابل لان يشتري بالنقود، اي ان المبادلة النقدية هي التي تسود، وكل القيم الاجتماعية تدور حول هذا المحور، قانون السوق يطفى على قوانين الاجتماع. ولا تدخر هذه المنظومة من الاخلاقيات جانبا من جوانب الحياة الاجتماعية. وهي تتبع في تبلورها نفس قانون حركة رأس المال. فهي تغزو الافراد والمجموعات والطبقات السياسية وأشخاص المجتمع الدولي بمؤسساته. ثم هي تتسع مكانيا بعدوانية رأس المال التي لا تقنع بمجال اداء محلي او قطري او دولي، وانما تتطلع الى العالم كحقل اقتصادي وقانوني وقيمي واحد تزول فيه كل قوة قد تعترض سبيل هذه الاخلاقيات. وعليه فهي تبرز لتقضي حتى على وهم العدالة الاجتماعية: عدالة توزيع الثروة، ومن ثم عدالة توزيع الدخل، ومن ثم عدالة توزيع فرص الحياة ومستوياتها، وعلي

الاخص فيما يتعلق بالحق في الحياة والحق في العمل والحق في الثقف والحق في العافية. وتبرز منظومة اخلاقيات الرأسمالية المعاصرة، كمنظومة للاخلاقيات اشسانية، في العنصرية، وتبرز في ممارسات الابداء البشرية. وتبرز في العنف والارهاب. وتبرز في الفساد. وتبرز في الجريمة المنظمة دوليا بموضوعاتها المختلفة ومؤسساتها المتعددة. وتبرز اخيرا في الجاسوسية والقرصنة المعرفية كانتهاك للخصوصية النفسانية والاجتماعية على مستوى الافراد والمجموعات الاجتماعية والدول. كل من هذه اللااخلاقيات المكونة لمنظومة اخلاقيات الرأسمالية المعاصرة يحتاج الى وقفة يتضح منها مفهوم كل من فرائد هذه المنظومة وحدوده. وهو ما نفعه فيما يلي:

اولا: التطور الرأسمالي يكرس اخلاقية انعدام العدالة الاجتماعية:

فيما يخص «اخلاقيات» العدالة الاجتماعية الرأسمالية تتكاثف المؤشرات في بيان ان ما يسود الاقتصاد العالمي ليس فقط غياب العدالة ما بين الامم وفي داخل البلد الواحد فيما بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، وانما كذلك اتساع الهوة فيما بين قاعدة التركيب الاجتماعي وقمته، على مستوى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة وعلى مستوى المجتمع العالمي. واليك البيان.

في نهاية القرن العشرين وبعد ما يقرب من ستة قرون من التطور الرأسمالي يبرز توزيع الثروة الاقتصادية على الصعيد العالمي على النحو التالي:

القارة	عدد السكان (مليون)	% في الثروة الاقتصادية
آسيا	٣٦.٤ (٢١٪)	٢٥.١٪
افريقيا	٧٦٢ (١٢٪)	٢.٩٪
امريكا اللاتينية والوسطى	٥٠٠ (٨.٥٪)	٧.١٪
كل اوربا وروسيا	٧٢٨ (١٢.٢٪)	٢٢.٦٪
امريكا الشمالية	٢٠١ (٥.١٪)	٢٨.٨٪

(Le Bilan de Monde 2000, Le Monde, Paris)

- اما نمط توزيع الدخل على الصعيد العالمي فيبدو كما يلي:
- الـ ٢٠٪ الاغنى من سكان العالم يحصلون على ٨٢.٧٪ من الدخل العالمي في ١٩٩٢. وعلى ٨٤.٧٪ من هذا الدخل في ١٩٩٩.
 - والـ ٢٠٪ الافقر من سكان العالم يحصلون على ١.٤٪ من الدخل العالمي من ١٩٩٢. وعلى ١.١٪ من هذا الدخل من ١٩٩٩.
 - وعليه يتمثل الفرق بين الافقر والاغنى على الصعيد العالمي من ١: ٧٤ (تقرير برنامج الامم المتحدة للتنمية لعام ١٩٩٩).
 - في اكثر من ٨٠ دولة يظل متوسط دخل الفرد عند المستوي الذي كان عليه عام ١٩٨٧. اما فيما يخص نصيب دول منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية التي تضم الدول الصناعية المتقدمة في الاقتصاد العالمي (وهي لا تضم الا ١٩٪ من سكان العالم) فيصل الى ٧٠٪ من مبادلات السلع المادية والخدمات في العالم. وهي تستقبل ٥٨٪ من الاستثمارات الاجنبية المباشرة. ويوجد في داخلها ٩١٪ من المستخدمين لشبكة الانترنت (ثمن الكمبيوتر الشخصي يعادل في المتوسط اجر عامل من بنجالاديش لكثر

من ثمانية أعوام، بينما لا يعادل هذا الثمن الا ما يقارب اجر شهر واحد
لعامل امريكي: نحن هنا بصدد مؤشر اخر للعدالة الرأسمالية في مجال
«ثورة المعلومات». وحتى بالنسبة لبلد رأسمالي متقدم تعرف حياته
السياسية قوة تنظيمية خاصة، نقابية وسياسية، للطبقة العاملة، وهو
فرنسا، تعكس مؤشرات توزيع الثروة والدخل نفس الاتجاهات (ارقام
نهاية التسعينات):

أعلى ٢٠٪ من السكان	% من ملكية الثروة	% من الدخل القومي
أعلى ٢٠٪ من السكان	٦٨.٨٧٪	٤٢.٨٥٪
ال ٢٠٪ التالية	١٩.١٩	٢٢.١٩٪
ال ٢٠٪ التالية	٩.١٧٪	١٥.٩٩٪
ال ٢٠٪ التالية	٢.٢٢٪	١٠.٩٦٪
ادنى ٢٠٪ من السكان	٠.٤٤٪	٦.٠١٪

الفرق بين أعلى شريحة من السكان وادنى شريحة يتمثل، بالنسبة
لتوزيع الثروة في ١٥٦ مرة وبالنسبة لتوزيع الدخل في سبعة أمثال. بعبارة
اخرى يحصل ٥٠٪ من السكان (اي ٢٩ مليون نسمة) على ٢٤.١٧٪ من
الدخل القومي، بينما يحصل ١٠٪ من السكان (اي ٥.٥ مليون نسمة) على
٢٧.٧٢٪ من اجمالي الدخل.

مظهر اخر من مظاهر انعدام العدالة الاجتماعية يتمثل في البطالة التي
تقع معدلاتها في اقتصاديات اوربا بين ٦٪ و١٣٪ في النصف الثاني من
التسعينات. وتصل معدلاتها الى ٤٠٪ في بعض البلدان الرأسمالية المتخلفة
(كفلسطين). ويصل عدد المتعطلين في فرنسا الى ٣.٦ مليون في ١٩٩٩.

يضاف اليهم ١.٥ مليون شخص في حالة عمالة هشة (او قلقه) اي عمالة مؤقتة او عرضة للضياع في اية لحظة. ويبلغ معدل البطالة بالنسبة للاناث ١٣.٦٪ والنسبة للشباب من الذكور ٢٤.٢٪، والنسبة للشباب من الاناث ٢٩.٧٪. كل هذه صور للاستبعاد الاجتماعي في ظل الاتجاه المكثف لاليكترونيزية النشاط الاقتصادي وتحويل القوة العاملة المتاحة الى قوة عاملة تفيض عن احتياجات تراكم رأس المال، ويحرم الانسان من سبيل تحقيق ذاته الاجتماعية، اي من العمل - حتى ولو كان هذا العمل من قبيل العمل المغترب - في ظل التآكل المستمر لانظمة التأمينات الاجتماعية.

فاذا اضفنا الى ذلك دور الانظمة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية في استقطاع اكبر من دخول الطبقات ذات الدخل الأدنى، سواء عن طريق الضريبة او عن طريق اقتراض الدولة بفائدة يحصل عليها اصحاب الثروة النقدية القادرون على اقراض الدولة بما لديهم من مبدخرات نقدية. لتدفع لهم الفوائد واصل الدين من حصيلة الضرائب التي يتحمل الجزء الاكبر منها اصحاب الدخل الأدنى. فعلى سبيل المثال يوزع العبء الضريبي في فرنسا على النحو التالي:

- ٦١٪ من حصيلة الضرائب من الضرائب غير المباشرة (وعبئها اكبر على ذوي الدخل الأدنى). الضرائب على الشركات تعطي ٣٪ من (الحصيلة).
- الضرائب على الثروة تعطي ٥٪، والضرائب على دخول العائلات (وغالبيتهم من غير المالكين) تعطي ٣١٪.
- وتتطور نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي من ٢٧.٥٪ في بداية التسعينات الى ٤٠٪ في نهاية التسعينات، بالنسبة

لفرنسا.

- وبالنسبة لمصر، يزيد الدين العام الداخلي بنسبة ٥٢٪ من ١٩٩٤/٩٣ حتى ١٩٩٩/٩٨. هذا بالإضافة الى الدين الخارجي الذي يدور حول ٢٠ مليار دولار امريكي. وينجم عن صور انعدام العدالة هذه تفاوت هائل في فرص الحياة ومستويات المعيشة، في فرص الصحة والتعليم والثقافة والاستهلاك المادي والسكن. فاذا ما اخذنا فرصة التعليم يبدو التفاوت بين البلدان في معدل دخول المدارس من سن المدرسة الابتدائية والثانوية، بالنسبة لعام ١٩٩٧، على النحو التالي:

٩٦.٢٪	٩٩.٩٪	- بالنسبة للبلدان الصناعية المتقدمة
٦٥.٢٪	٩٣.٢٪	- بالنسبة لبلدان امريكا اللاتينية
٦١.٧٪	٨٦.٤٪	- بالنسبة للبلدان العربية
٥٦.٥٪	٧٨٪	- بالنسبة لبلدان جنوب اسيا

هذا التفاوت في فرص التعليم يبدو بالنسبة لشرائح المجتمع الفرنسي في النصف الثاني من التسعينات من الارقام المعبرة عن النصيب النسبي لاولاد كل شريحة اجتماعية في الطلاب وفي الحصول على البكالوريا وفي الطلاب المهنيين، وهي الارقام التالية:

٩٦.٢٪	٢.٧٪	٤٪	- اولاد المزارعين
٩.٢٪	١٢.٦٪	١٠.٧٪	- اولاد الموظفين
٦.٥٪	١٦.١٪	١٤.٦٪	- اولاد العمال
			- اولاد الاطارات الاقتصادية المتوسطة
١٩.٩٪	١٦.٦٪	١٩.١٪	
٤٩٪	٢٤.٧٪	٢٨.٤٪	- اولاد الاطارات الاقتصادية العليا

نرجو مراعاة عدد العائلات المكونة لكل شريحة من هذه الشرائح حيث عدد العائلات العمالية هو الأكبر بكثير.

أما بالنسبة لمعدل الزيادة السنوية لاستهلاك العائلات نجده بالنسبة لفرنسا يتناقص من ٢.٦٪ في سنة ١٩٨٦ حتى يصل الى ٠.٦٪ في ١٩٩٢ ليعاود الزيادة الطفيفة ليعود الى النقصان ليصل الى ٠.٢٪ في ١٩٩٧. وهو ما يتوافق مع تناقص معدل زيادة القوة الشرائية لدخول العائلات من ٣.٩٪ في ١٩٨٩ الى ١٪ في ١٩٩٦ ثم الى ١.٧٪ في ١٩٩٧.

ويكون من الطبيعي ان تتبدى الترجمة الاجتماعية لانعدام العدالة في الفقر المطلق والنسبي، والمادي والمعنوي. فبالإضافة الى الفقر المطلق والنسبي في البلدان الرأسمالية المتقدمة يعيش قرابة ١.٢ مليار نسمة في بقية العالم على اقل من دولار واحد في اليوم. وما يقرب من مليار نسمة لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية الأساسية. ويبيّن تقرير مركز دراسات الغذاء في الولايات المتحدة في فبراير (شباط) ٢٠٠٠ ان ٣.٧ مليون عائلة امريكية تعاني من الجوع وان ١٠.٥ مليون عائلة لا تحصل على الغذاء الكافي. وبذلك يصل عدد من لا يحصلون على الغذاء الكافي في الولايات المتحدة ٣٦ مليوناً من السكان. ويضيف التقرير ان الجوع في الولايات المتحدة لا يظهر في شكل مجاعة ولا يؤدي الى الموت، وانه يمكن تخفيف العدد الى النصف لو انفقت الحكومة الامريكية خمسة مليارات دولار سنوياً. وفي العالم يعاني ٨٤٠ مليون نسمة من سوء التغذية في الوقت الذي يبلغ فيه الاستهلاك الاجمالي لاغنى خمس من سكان العالم ستة امثال ما يستهلكه افقر خمس. كما يعاني زهاء ١٦٠٠ مليون طفل من سوء التغذية. وفي مصر يعيش ٤٠٪ من سكان القاهرة تحت خط

الفقر وتزيد النسبة عن ذلك في مدينة الاسكندرية حيث يعيش ٢٨٪ من سكانها في انواع مختلفة من العشوائيات. وفي لبنان يعيش ما يقرب من ٢٢٪ من السكان تحت خط الفقر. وفي عام ١٩٩٧ كان ما يناهز ٨٥٠ مليوناً من البالغين اميين، على مستوى العالم. وفي البلدان الصناعية المتقدمة اكثر من مليون نسمة اميون. وكان ما يناهز ٢٦٠ مليون طفلاً خارج التعليم المدرسي على المستوى الابتدائي والثانوي. وبالنسبة للحالة الصحية، فبالإضافة الى سوء التغذية ونقص التغذية لا يحصل خمس سكان العالم على مياه صالحة للشرب. وفي الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ زاد عدد المصابين بفيروس مرض نقص المناعة البشرية (الايدز) بأكثر من الضعف، بحيث كان اقل من ١٥ مليوناً ليتجاوزها الى ٢٢ مليوناً، ويكاد المرض يعصف ببعض بلدان افريقيا جنوب الصحراء. ولا يتوقع لرهاء ١٠٥ مليار نسمة ان يعيشوا الى ان يبلغوا سن الستين. ويفتقر اكثر من ٨٨ مليون نسمة الى الخدمات الصحية الاساسية. كما يفقر ٢.٦ مليار نسمة الى مرافق الصرف الصحي الاساسية. ويموت كل عام قرابة ثلاثة ملايين نسمة نتيجة لتلوث الهواء. ويموت ما يناهز ٨٠٪ منهم نتيجة لتلوث الهواء الداخلي. ويموت اكثر من خمسة ملايين نسمة نتيجة الاصابة بامراض الاسهال الناجمة عن تلوث المياه (برنامج الامم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، نيويورك ١٩٩٩).

هل يمكن ازاء ذلك الا ان نكون بصدد لاخلقية العدالة الاجتماعية التي تحقها الرأسمالية للمجتمع البشري؟

ثانياً: العنصرية تفتش كاحدى فرائد منظومة اخلاقيات الرأسمالية:

للعنصرية الرأسمالية جذورها التاريخية: فهناك اولا عنصرية اوربا

الغربية التي انبثقت من حقيقة انها انضمت الى ركب البشرية في حقبة متأخرة من التاريخ الحضاري للانسان، اي وهي علي مستوى كبير من «التوحش» النسبي اذا ما استخدمنا تعبير ابن خلدون. ومع هذا الانضمام المتأخر لركب الحضارة تبلور عقدة النقص تشعلها قوانين اراحة الآخرين التي تتحقق بها عملية تحقيق الشروط التاريخية لقيام الرأسمالية. وقد انضمت اوربا الى ركب البشرية في مرحلة صعود الرأسمالية فكان المصدر التاريخي الثاني للعنصرية الواجد لجذوره في طبيعة رأس المال كعلاقة اجتماعية تتضمن تجريد غالبية اعضاء المجتمع من السيطرة القانونية والفعلية على قوى الانتاج المادية، ومن ثم ضرورة اخضاع المستخدمين لهذه القوى المادية. والاخضاع يتضمن الاستعلاء. والاستعلاء تجاه البشر ينضج العنصرية. والعنصرية الموضوعية تستصرخ نظرية تبررها وتعمل على تسويدها، فتكون ايدولوجية العنصرية: تروج لسمو البعض في مواجهة البعض الاخر: سمو الجنس الابيض في مواجهة الاجناس الاخرى، سمو احدى عرقيات «بييض في مواجهة عرقيات اخرى، سمو مسيحي البيض في اوربا في مواجهة اليهود، سمو يهود العالم في مواجهة بقية العالم. وتتنوع تصنيفات السمو المدعى به. وتتعدد اشكال العنصرية. وتبدأ العنصرية الرأسمالية على اشدها في افريقيا، مع صعود الرأسمالية، حين حولت الملايين من سكانها الاحرار الى عبيد لتغذي النشاط الاقتصادي الزراعي والصناعي بقوة عاملة رخيصة، وتجعل من تجارة الرقيق تجارة محورية في تحقيق الازياح اللازمة لتراكم رأس المال في صورته النقدية. ثم تحولت العنصرية الرأسمالية الى انماط تعامل مع شعوب المستعمرات واشباه المستعمرات في افريقيا واسيا. وانتهت عنصريتها لتغطي كل تاريخ القرن العشرين: عنصرية تجاه السكان السود في الولايات المتحدة الامريكية،

بعد ان ابادت عنصريا السكان الاصليين، عنصرية في مواجهة سكان بلدان الاستعمار الاستيطاني، في الجزائر، وفي كينيا وفي جنوب افريقيا وغيرها؛ عنصرية في مواجهة غير الاوروبيين طوال فترة الفاشية النازية ذات الخصوبة الكامنة في رحم رأس المال التي تنتفش في فترات الازمة حين لا يستطيع رأس المال للخروج من الازمة الاستمرار في الادعاء بحق الآخرين في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. وتمتد العنصرية الرأسمالية الى العالم العربي في شكل عنصرية مركبة بادخال عنصرية من انزلتهم اوربا الرأسمالية بممارسات المعاداة لما اسمته «بالسامية»، وذلك عبر الظاهرة الصهيونية التي صدرها رأس المال تحت مظلة رأس المال المهيمن دوليا منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، بما تتضمنه من عنصرية تقوم على الاغتصاب والابادة والتدمير. وازاء العجز التاريخي لديموقراطية «رأس المال» عن حل التناقضات الداخلية في مرحلة الازمة الاجتماعية التي تعم عالم اليوم وتتمحور حول الاستقطاب الاجتماعي وتزايد البطالة والاستبعاد الاجتماعي للقوة العاملة واتساع دائرة الفقر النسبي والمطلق (او قل اتساع دائرة البؤس الاجتماعي) بعد مرحلة كانت احتياجات تراكم رأس المال في اوربا تستدعي الملايين من القوة العاملة من خارج اوربا، من افريقيا السمراء ومن شمال افريقيا، ومن تركيا وايران، ومن بلاد اسبوية اخرى. ازاء هذا العجز التاريخي الذي تبرزه الازمة تكشف العنصرية الرأسمالية عن انيابها لتمكن اليمين النازي، بعنصريته الفكرية والممارسية، من الوصول الى المؤسسات القانونية للدولة الرأسمالية كاحدى الممارسات اليومية لعنصريته في كل انحاء اوربا. وهي ممارسات تتبدى على مستوى الشارع الاوربي في التمييز الثقافي والسلوكي ضد غير الاوروبيين من القوة العاملة (وهو تمييز يمارسه في كثير من الاحيان

رجال شرطة الدولة) ومن العنف الاجرامي كما تمت ممارسته في جنوب اسبانيا في مواجهة القوة العاملة المغربية من بداية شهر فبراير (شباط) ٢٠٠٠. كما تتبدى هذه الممارسات العنصرية على مستوى المؤسسات الاجتماعية الاوربية، كما حدث في المدارس الفرنسية، على سبيل المثال؛ كما تتبدى على مستوى المؤسسات القانونية والسياسية للدولة، كما هو الحال في المدن الفرنسية التي «اختير» فيها العمد من احزاب اليمين العنصري. ينتهي الامر، على نحو طبيعي، بالوصول الى مؤسسات الدولة المركزية في اطار عملية تاريخية مرحلية يمارس فيها رأس المال عنصرته لتحقيق سيطرته السياسية على كل اوربا عبر «الاتحاد الاوربي»، الذي بدا وترعرع اقتصاديا اولا، خالفا بذلك هرما من «العنصرية الاجتماعية»: البطالة والهشاشة والتهميش والاستبعاد لشرائح متزايدة من عالم العمل من الاوربيين^(١)، والاستبعاد والاجهاز المادي بالعنف على اجزاء من القوة العاملة غير الاوربية، خاصة في الوقت الذي تعرف فيه المجتمعات الاوربية اتجاها نحو «تصويب اوضاعها الديمقراطية»، بزيادة المواليد، حتى ولو كان للامهات من المهاجرات نصيب معتبر في هذا التصويب، باعتبار ارتفاع معدلات الخصوبة لديهن. وهنا تكون الممارسة انتقائية: استبقاء من يمكن الاستفادة منه واستبعاد من عداه. ولا ينجو من هذا الاجهاز المادي العنيف الذي يسعى اليمين العنصري الى تحقيقه

(١) فيما يخص دور تكتل رأس المال الاوربي في إعادة هيكلة المجتمعات الاوربية في اتجاه خفت ضوء الدولة الراعية واصلاح سوق العمل عن طريق البطالة والاستبعاد الاجتماعي لعدد من العمال (يقدر عدد المستبعدين اجتماعيا في اوربا بـ ٦٥ مليون في عام ٢٠٠٠) وإعادة النظر في أنظمة التامينات الاجتماعية في اتجاه تقليصها وتخفيض الضرائب على الطبقات الفنية وتكثيف القطاعات العامة في بلدان اوربا، فيما يخص ذلك انظر:

Ignacio Ramonet, L'euro, le brut et le marchand, le Monde Diplomatique, Octobre, 2000, p. 1.

الا الجزء من «القوة العاملة» المهاجرة المتمثلة في ملايين من «العاملات» في مشروعات انتاج «المتعة الجنسية» في وحدات الدعارة التي تنوع الصنف للمستهلك الاوربي على نحو يتعدى المألوف: حيث تتعدد مصادر مفردات «القوة العاملة»، اذ لم تعد تقتصر على مصادر فيما وراء البحار، من شمال افريقيا وافريقيا جنوب الصحاري، وانما تنوعت لتشمل مصادر اوربا الشرقية اولا مع انهيار انظمتها السياسية وثانيا مع عدوانية رأس المال المسلح في مواجهة جماعات اتنية باكملها عبر الحرب التي يشنها رأس المال في البلقان (البوسنة والهرسك ثم كوسوفو) وفي الشيشان وبقية وسط اسيا القوقازية، احتماليا. وكذلك عبر مجهودات مافيات الجريمة المنظمة بوليا التي تمثل احدى الابداعات التنظيمية لرأسمالية القرن العشرين، وخاصة تلك المتخصصة في تجارة الرقيق «الابيض» رغم تميز مفرداته ببشرات غير بيضاء.

ويأتي صباح التاسع والعشرين من فبراير (شباط) ٢٠٠٠ بخبر ينبيء عما في النفسانية الرأسمالية من عنصرية تعبر عن نفسها بتلقائية تصسد عليها. وذلك عندما ييوج القاضي في محاكمة في احدى محاكم بريطانيا بأن المحاكمة ستأخذ بعض الوقت لان كل الحضور في الدعوى من الاثيوبيين الذين يشتركون في نفس «السحنة»، الامر الذي تصعب معه التفرقة بينهم. وقد رد احد الحضور بالقول بأن التمييز بينهم ما يزال ممكنا لان منهم من هو طويل ومن هو قصير ومن هو نحيل. ويكون هذا الاخير قد عبر بعنصرية اخف من عنصرية القاضي: اذ بينما يذهب القاضي الى استحالة التمييز بين من عنيتهم بالقول يذهب الاخر الى امكانية التمييز بينهم على اساس صفات تتعلق بالشثنية. ولا يفوت القاضي ان يعتذر بعد ذلك. ولكن الاعتذار الواعي اللاحق لا يجب الاحساس اللاوعي الذي يعبر عنه القاضي تلقائيا دون مألوم قضائي.

وتتضمن حروب الإبادة البشرية في المرحلة الحالية، كمنظور من مظاهر
العنصرية الرأسمالية، بعدما عرفه تاريخ الرأسمالية الكولونيالي والامبريالي من
حروب لاختضاع الآخرين أو سحقهم باسم «التحضر» و«التحديث». نقول نتضم
حروب الإبادة البشرية الى منظومة اخلاقيات الرأسمالية. ويكفي هنا مثل حرب
الإبادة التي تستمر، باستمرار يومي، لما يقارب العشر سنوات الآن ضد الشعب
العربي في العراق، وتأتي الحرب مخالفة حتى للقانون الدولي العام، الذي يجسد
في الواقع شرعية رأس المال. تأتي الحرب مخالفة له عندما تتخطى العقوبة
جسامة الفعل، وعندما تستمر العقوبة بعد انتهاء الفعل الموجب لتوقيع الجزاء،
وعندما تستمر العقوبة بحجة إمكانية أن تعيد الدولة تسليح نفسها أو أن تمتلك
أسلحة الدمار الشامل، في الوقت الذي تتسلح فيه كل دول العالم، وتمتلك فيه
دولة قائمة على الاغتصاب وممارسة لارهاب الدولة وضاربة عرض الحائط بكل
قرارات «الشرعية الدولية»، نقول عندما تمتلك هذه الدولة أسلحة الدمار الشامل
وتعريد في مواجهة شعب فلسطين وغيره من الشعوب العربية يوميا. ولا يبرر ذلك
للغرب الرأسمالي الا عملية واسعة للمساندة تحظى بها الدولة «العريضة». وتكون
حرب الإبادة ضد الشعب العربي في العراق مخالفة للقانون الدولي العام عندما
تصيب العقوبة الشعب، وعندما يتضمن تنفيذها مخالفات لاتفاقيات الدولية
الخاصة بحماية المدنيين، وعندما يقبض مضمون العقوبة في الاستخدام اليومي
للقوة العسكرية دون ما سند من حق أو «قانون» في القضاء على الانجاز
الحضاري للمجتمعات والقتل المتعمد للشعوب^(١) عن طريق اما انتزاع الحياة من

(١) في التعليق على اثر الصورة الفوتوغرافية في تكوين وجدان الانسان يقول ان احد رؤساء تحرير صحيفة دولية
دمع اتساع دائرة العنف والمجازر، ومع تكرارها للتكاثر يوما بعد يوم، بل ولحظة بعد أخرى، لم يعد الموت، الذي
هو قمة المأساة الانسانية، حدثا ذي أهمية. La mort a été banalisée. ومن ثم لم يعد حدثا صحفيا، ايا
كان عدد من يصد الموت أولاهم. ولكي يصبح الموت حدثا صحفيا لا بد أن تكون شخصية اليت كبيرة=

صفارها او ابقاء الصغار فاقدى العافية الجسدية والذهنية. ويعرف المجتمع العالمي، عبر الممارسات العنصرية وحروب الابادة البشرية، ظاهرة الانتحاء الجماعي الى ارض اخرى، يفر اليها من اخطائته اسلحة الابادة « لينفذ بجلده» في الوقت الذي يكون فيه فاقدًا لارضه ولتاريخه ولكيانه الاجتماعي ويصبح محترقا للصبر والاغتراب، ويصير محلا لورقات تفاوضية تعبت بها القرارات المتضاربة والمفرضة لصانعي «الشرعية الدولية» التي هي في الواقع شرعية رأس المال الفاقدة للمشروعية الانسانية. وتحتوي الاماكن «الجافة» من الكرة الارضية في نهاية عام ١٩٩٧ زهاء ٢٢ مليون لاجئ، بدءا من لاجئي فلسطين الذين يعيشون في الشتات لما يزيد على النصف قرن. يضاف اليهم في السنوات الاخيرة اللاجئون من ديار التيه الكرية ولاجنو البوسنة والهرسك ولاجنو كوسوفو ولاجنو منطقة البحيرات العظمى في افريقيا الوسطى ولاجنو تيمور الشرقية ولاجنو الشيشان ولاجنو السودان ولاجنو اريتريا ولاجنو نيجيريا بعد الاحداث الطائفية الاخيرة والمستمرة حتى الان.

ثالثا: الفساد: العقد الفريد الذي يتوسط منظومة اخلاقيات الرأسمالية:

يتمثل الفساد في الحصول على ميزة عينية، مادية او غير مادية، او مالية باتيان فعل غير مشروع وفقا للشرعية القانونية لدول رأس المال، دون ان ندخل في الحسابان الشرعية الاخلاقية وفقا لما هو ايجابي في التراث القيمي للبشرية.

= الأهمية. والواقع أن أهمية شخص لليت لا تستمد الا من ثروته (ما يملكه من رأس المال) او من سطوته (ما يكسبه من رأس المال). نحن هنا أمام التعبير اليومي التراجيدي لنظام القيم السلمي، الذي يفرض سطوته حتى على موت الانسان برصاص الرأسمالية.

فالفساد هو الحصول على غير المستحق باتيان ما ليس بحق له. ويقدر ما للفساد من مستفيدين واصحاب مصلحة ائمة، له ضحاياه: ممن يضارون في مصالحهم المادية ومقدراتهم المعنوية ويصابون باحباطات فردية وجماعية واجتماعية. وهو عادة اداة اقوياء الارض، خاصة من يملكون قدرا من السطوة السياسية او الادارية او الاقتصادية، مضحيا بالمستضعفين في الارض. ويستشري الفساد في كافة جنبات المجتمع الرأسمالي، متقدمة ومتخلفة. ويصبح ظاهرة كيفية سائدة تفرض نفسها على كافة الاصعدة. وقد تعددت صور الفساد الى درجة اقلقّت ضمير عدد من الباحثين في دروب المعرفة العلمية، لينتهي بهم الامر الى انشاء فروع لبعض العلوم الاجتماعية تنشغل بالفساد كظاهرة اجتماعية في اطار الكل الاجتماعي، تسود وتسودها أنظمة قيم الطبقات السياسية الحاكمة بما تمتلكه من وسائل تكوين الوعي وتشكيل الرأي وتحت شعار ان «الفساد موجود... موجود... موجود... في كل الوجود». فكان علم اجتماع الفساد والاقتصاد السياسي للفساد. والامر يتعلق هنا بالدراسة العلمية النظرية للظاهرة. اما ممارساتها في واقع حياة المجتمعات وعلى صعيد المجتمع العالمي فهي تفرض نفسها على مستوى الافراد وعلى مستوى الطبقة السياسية الحاكمة وبقيّة طبقات المجتمع باعتبار ان «الناس على دين ملوكهم» وان «الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها»، وعلى مستوى الطبقة السياسية في التكتلات الاقتصادية وعلى مستوى مؤسسات المجتمع الدولي. وسنقتصر هنا على ضرب بعض الامثلة، فالصحافة السيارة تعج بكل انواع الامثلة المعجوجة للفساد في دوائر الحكم ودوائر المال ودوائر الاعمال ودوائر التعليم ودوائر الاعلام ودوائر «الثقافة» على نحو يفسد هواء الجو الثقافي ويعيشنا ثقافة الفساد التي تغذي فساد القيم السلبية، محور اخلاقيات رأس المال.

وعلى مستوى فساد الطبقة السياسية الحاكمة قد يكفي ما انكشف عن

ممارسات الطبقة السياسية التي حكمت إيطاليا منذ صبيحة الحرب العالمية الثانية حتى اليوم. حيث شمل الفساد معظم الشخصيات العامة سواء بالنسبة لمن يسيطرون على مقاليد السلطة التنفيذية او من كانوا من رجال «السلطة التشريعية» (ما يقرب من ثلث اعضاء البرلمان في لحظة ما) في ضلوعهم في الفساد والمشاركة في عالم الجريمة المنظمة للمافيا الإيطالية. وتبرز ممارسات الفساد بالنسبة لرأس الدولة (وبالمناسبة، تفسد السمكة من رأسها!!) بعناسة تمويل الحملات الانتخابية بواسطة اصحاب المصالح الاقتصادية، كما حدث في تمويل الحملة الصحفية للرئيس الحالي للولايات المتحدة ومع مستشار المانيا المنتمي الى الحزب «الديموقراطي» المسيحي عندما تلقى اموالا من رجال اعمال فرنسيين استبقاها في حسابات سرية. وقد دفع انكشاف الحقيقة المسؤول المالي للحزب الى الانتحار مدفوعا بما تبقى لديه من بعض الحياء الاجتماعي على سبيل الاستثناء الذي يؤكد القاعدة العامة. وكما انكشف عند استخدام اموال بلدية باريس لهذا الغرض بفضيحة مالية تطول العديد من المقربين لرئيس الجمهورية الفرنسية. وكما يحدث الان بالنسبة لتمويل شركات الادوية للحملة الانتخابية لاحد المرشحين للرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية لكي يساعد على منع شركات ادوية في جنوب شرق اسيا من انتاج دواء مضاد لمرض فقدان المناعة (الايدز) لكي لا تتنافس الشركات الامريكية. وكذلك الفساد المرتبط بفضيحة مالية تخص تعاونيات الطلاب في فرنسا استقال بسببها وزير المالية والاقتصاد في الوزارة «الاشتراكية» الحالية. كما يوجد ثلاثة من وزراء اليمين السابقين محكوم عليهم في فرنسا باسائة الانتماء في قضية تمويل غير مشروع لحزب من الاحزاب. وتبرز اخر فضائح الفساد في فرنسا بالنسبة لرئيس المحكمة الدستورية العليا (٢) الذي كان وزيرا للخارجية واحد المقربين لرئيس الجمهورية السابق، الذي ساعد صديقة له في

التعاقد مع شركة النفط «الف» واستفاد مليا من ذلك. وفي بريطانيا تتعدد القصص واخرها ما نشر في صباح الاحد ١٩ مارس (اذار) ٢٠٠٠ من حصول وزير الشؤون الاوربية في الحكومة البريطانية على رشاوى للقيام ببعض اعمال تتعلق بوظيفته. وهكذا يكون وصول من «ينويون» عن الشعب الى السلطة عبر ممارسات الفساد والفضائح المالية والجنسية، وتكون السلطة معبرا لممارسات اكثر فسادا. ويرتكبون وهم «نواب الشعب»، في تمتعهم بحصانة يعطيها النظام السياسي «للوكيل» ويحرم منها «الاصيل»، صورا متجددة من الفساد والافساد. وتمثل المسافة بين «الاصيل» و«الوكيل» بكل صور وممارسات اخلاقيات الرأسمالية. وفي مثال من مصر يتحول «نواب الشعب» الى «نواب القروض» يستبيحون لانفسهم الاستيلاء دون وجه حق على اموال البنوك الخاصة وشبه العامة. وتتبدد اوهام «الاصيل» التي غنتها ايدولوجية «ديموقراطية» رأس المال وتحقق احلام «الوكيل» الأثمة التي بلورتها السيطرة الفعلية على كل سطوة رأس المال.

ويظهر مكن اخر للفساد عندما يتدخل رؤساء الدول ورؤساء الوزارات والوزراء في عقد الصفقات التجارية والمالية الدولية لحساب الشركات الاحتكارية الدولية، خاصة في مجالات تجارة السلاح والطائرات وعقود النفط والمعدات الثقيلة كثيفة التكنولوجيا. وهنا نكون بصدد على الأقل شبهة الفساد عندما يحقق الوسيط مصالح خاصة من خلال الصفقة او شبهة استخدام العنف عندما يتضمن الامر التهديد باستخدام النفوذ او القوة لارغام الطرف الاخر على عقد الصفقة (والاخبار تنقل ان رئيس دولة عربية توفي بالسكتة القلبية في ظروف تضمنت شبهة استخدام العنف لعقد صفقة تسويق للسلاح).

وقد شهد عام ١٩٩٩ توجيه البرلمان الاوربي لمجلس وزراء الاتحاد

الاوربي (المفوضية الاوربية) اتهام ممارسة بعض الوزراء للفساد المالي والاقتصادي. وقد حل على اثرها مجلس الوزراء الاوربي. وما زال التحقيق جاريا بالنسبة لبعض وزرائه. وتكون هنا بصدد الفساد وقد صعدت ممارساته الى قمة التكتلات الاقتصادية الرأسمالية الاقليمية.

ويعتبر من قبيل ممارسات الفساد على مستوى المنظمات الدولية استخدام الدول الاقوى لنفوذها الاقتصادي والسياسي في تحديد من يشغلون المناصب القيادية في هذه المنظمات. كما حدث عند مسألة تجديد اختيار الدكتور بطرس غالي كأمين عام للامم المتحدة واستبعاده رغم موافقة غالبية الاعضاء على التجديد لصالحه. وكما يحدث عند الاستبعاد المتعمد لاشخاص عن قيادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد فرضت الدول الاقوى اقتسام الولايات المتحدة للإدارة (البنك الدولي) مع اوربا (صندوق النقد الدولي). وكما حدث عند الاستبعاد المتعمد للمرشح المغربي عند اختيار امين عام المنظمة العالمية للتجارة، واستبقاء مرشح الولايات المتحدة وهو المشرح النيوزيلاندي. وهكذا يسعد فساد السطوة الدروس التي تتغنى بها البلدان الرأسمالية المتقدمة في شأن «الديموقراطية» عن الممارسات الدولية الحقيقية عند اختيار قيادات المنظمات الدولية، اذ يضرب ادعائات الديمقراطية الرأسمالية في الصميم عندما تتحكم الاقلية الاقوى اقتصاديا وعسكريا في الاغلبية الاقوى بشريا ودوليا.

ولا يدخر الفساد النظام القضائي، اذ يدفع به عبر الافساد المالي الذي تقوم به بوائر الاعمال، دون ان ننسى اثر الممارسات الفاسدة للاجهزة المساعدة للقضاء، في اتجاهين:

. اتجاه تحقيق «عدالة للبيع» Justice for sale .

- واتجاه تحقيق «عدالة على المقاس» Justice sur mesure مقاس رجال الاعمال.

ويتطور الاتجاه الاول عبر التجربة في نظام قضائي يؤدي فيه الفساد إلى الاضرار المهلك للنظام القضائي نظرا لانه يعطي للقاضي حرية كبيرة في اختيار المبدأ القانوني الذي يطبقه على النزاع عن طريق اختيار السابقة القضائية التي يرى انها تمثل مرجعا للحالة المعروضة امامه. والامر يتعلق هنا برشوة يتقدم بها محامي للقضاة لتغيير حكم محكمة درجة اولى في حالة تتضمن اسماء اشخاص ذوي حيثية سياسية كبيرة في احدى الولايات الامريكية. ويسكت النائب العام عن القضية. ويسكت من يخلفه في الوظيفة كذلك: هل يخشون من الاسماء الكبيرة سياسيا؟ أم يخشون على مستقبلهم «السياسي»؟ أم يخشون على مستقبلهم «الوظيفي»؟ يتم الاتفاق بين المحامي واحد قضاة المحكمة على الفاء حكم اخر لمحكمة درجة ادنى لكي يعدل الحكم لمصلحة شركة استثمار ضد لجنة ضرائب الولاية (فلا يفسد الجهاز القضائي فقط وانما يضيع كذلك حق الدولة في تحصيل الضريبة). القاضي، لكي يحصل على الاصوات اللازمة لالغاء الحكم يدفع مبلغين من النقود لقاضيين آخرين، دون ان يعلمهما بمقدار المبلغ الذي دفع له. وقد ورد في اعتراف القاضي فيما بعد ان محاميا معنا لم يضرر الا قضية واحدة طوال الـ ٢٤ عاما التي استمر فيها هذا القاضي في عمله القضائي^(١). وفي بريطانيا يدفع رجال الاعمال رشاوى للحصول على معلومات مقدمة في دعاوى ضددهم (انظر قضية محمد الفايد في هذا الشأن، الذي درج على تقديم رشاوى لاعضاء مجلس العموم كذلك).

(١) قضية الفساد برمتها ومدها في الجهاز القضائي مروية في كتاب اثنين من رجال القضاة:

William A. Berry & James E. Alexander, Justice for Sale, Macedon Publishing Co. Oklahoma City, 1966.

اما الاتجاه الثاني فيبرز عبر نوع من «الاقساد» القانوني حيث يستجيب نظام فض المنازعات الى تحقيق رغبة خاصة لرجال الاعمال في اقامة نظام للتقاضي عبر التحكيم يقوم به محكمون من قائمة خبراء يختارهم اطراف النزاع ويطبّقون قانونا يختاره الاطراف. ويتولى الامر امام هيئة التحكيم خبراء متخصصون يدافعون عن وجهات النظر المختلفة بمقابل نقدي يتحمّل في اغلبه اطراف النزاع. هنا يختص النظام بالمنازعات التي تدور حول المعاملات المالية حتى ولو كانت الدولة طرفا فيها، وعلى الاخص المعاملات المالية الدولية، تاركا منازعات الاسرة ومنازعات العمل ومنازعات الامن الاجتماعي (الجنائية) للنظام القضائي العادي. ومع طبيعة علاقات القوى الاقتصادية الدولية ينتهي الامر في حالات التحكيم الى اختيار قانون ومحاكم الطرف الاقوى في العلاقة. ومع مضي الوقت يسحب البساط من تحت اقدام قوانين البلدان المتخلفة ومن تحت اقدام محاكمها. ايعني ذلك اننا نتجه الى شكل تاريخي اخر من «الامتيازات الاجنبية»؟ وينتهي امر التقاضي الى تحقيق نوعين من «العدالة» القانونية:

- عدالة ترسم على انها «مغمضة العينين» تسهر عليها المحاكم العادية في مواجهة الغالبية الاضعف اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. ومع ضعف الامكانيات تنتهي الى «عدالة عمياء» لا ترى حتي نفسها خاصة عندما يتعلق الامر بحقوق المستضعفين في الارض.

- وعدالة «مفتوحة العينين» تسهر عليها هيئات المحكمين للشرائح الاجتماعية القوية اقتصاديا وسياسيا، تبصر عبر اشعاع الربح النقدي وتستخدم بصرها السلمي لتحقيق مصالح فاقدة البصيرة في الكثير من الاحيان^(١).

(١) تلك هي العدالة التي تبحث عنها المشروعات الاقتصادية الكبيرة، ويمير عنها التقرير السنوي للموند الفرنسية لعام ٢٠٠٠ بتعبير justice sur mesure، اي عدالة على «المقاس»، مقاس دوائر الاعمال.

رابعاً: العنف والإرهاب بهما تقترب منظومة اخلاقيات الراسمالية من الإكتمال:

بالعنف الاجتماعي تكون رأس المال في مرحلة صعوده التاريخي. وبالعنف المكثف (والإرهاب) يسرع رأس المال من سرعة تركزه في شكل احتكارات عالمية. والعنف، كظاهرة اجتماعية، يلتف حول الإنسان ليتحول معه الى شخصية لا تجيد الا التعبير العنيف عن مشاعرها وممارساتها او الى شخصية مروعة النفسانية، بوعي او بلا وعي، بديناميكية او بضمول، من هول ما تعيش من مظاهر للعنف الفردي والطبقي والاجتماعي المعمم. وتتفاعل ايجابية العنف مع سلبية الارتياح لينفيا ما يمكن ان تشهده الحياة الاجتماعية من بعض الهدوء النفساني الذي يرتبط بالاحساس بالامان، ويضيفا على هذه الحياة كل صور التوتر الاجتماعي، الذي ما يلبث ان ينتقل من داخل المجتمعات ليكون حلقا توتر متداخلة ومتسارعة الاتساع في المناطق المختلفة التي تكون خريطة المجتمع العالمي. والعنف ككون للشخصية المعاصرة هو في النهاية تعبير عن اخلاقيات الطبيعة العدوانية لرأس المال. يبرز مع ممارسته ويغذي مع محتويات مشروعاته التعليمية والادبية والفنية والثقافية بصفة عامة، ليلبور في النهاية ثقافة العنف يتغذى بها الاطفال يوميا عبر الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية، حتى تتلبس ارواحهم بالعنف الذي يتأكد عبر بيئة تراكمية تخزنه وتولد اشكالا متنوعة منه يحتضنها نظام القيم لتتبلور في التعاملات العنيفة المادية والمعنوية. فيتفجر العنف اليومي في جنبات العلاقات الاجتماعية. ويتفجر العنف العرقي والطائفي في كل مكان، في روسيا، في البلقان، في تركيا، في العراق، في الجزائر، في نيجيريا، في بوروندي، في السودان، في الصومال، في تيمور الشرقية، في.... هذه كبر حديثة نسيها لمارسات العنف...

الى جانب كل صور العنف المزمّن الذي يرتكبه رأس المال الصهيوني داخل فلسطين المحتلة، وحتى ايار ٢٠٠٠ في جنوب لبنان، وباشد ما تكون البربرية في فلسطين في تشرين الاول ٢٠٠٠. وكان البشرية لم تقطع قرونا عديدة بخطى متسارعة نحو استخدام العقل ونحو علمانية تحكم العلم في سبيل انتاج فكر يسعى الى تحقيق انسانية الانسان وخلق مواثيق توصي بالقضاء على كل تمييز او عنف بسبب العرق او العقيدة او الجنس او الدين. ومع تفاقم مشكلات الحياة اليومية وفشل التنظيم الاجتماعي الرأسمالي في حلها تشتد حدة الصراعات العرقية والطائفية ويصبح التمييز العرقي والطائفي، مع غيره من صور التمييز التي يلازمها العنف، من الملامح البارزة لاختلاقيات هذا التنظيم الاجتماعي.

ومن صور العنف يبرز **العنف الاقتصادي** الان. اوضح ما يكون في اطار علاقات العمل في تقلقلها بين ما سبق ان حصلت عليه الطبقات العاملة، عبر تاريخها التنظيمي، من ضمانات في علاقات العمل وبين ما ادت اليه التجديدات التكنولوجية من اقضاء لاعداد متزايدة من العاملين بعيدا عن العمل. مع ما يتضمنه ذلك من فقدان فرص العمل وتناقص دخول العمل او انعدامها، في ظل تآكل انظمة التأمينات الاجتماعية. ومع بقايا نظام العمل الذي ما يزال يحتفظ للعاملين، من الناحية القانونية، ببعض الضمانات وبعض التأمين الاجتماعي، يمارس العنف الاقتصادي في مواجهة العاملين من جانب ارباب الاعمال (وقف للترقية، عدم صرف حوافز، توقيع الجزاءات، الابعاد عن نوع العمل المناسب، الاهانة لشخص العامل...) لدفعهم دفعا الى ترك العمل بمبادرة من جانبهم لا تثبت على رب العمل الالتزامات المالية التي تنجم عن فصل العامل. وقد اصبحت هذه ممارسات يومية تعرفها اقتصاديات اوربا الغربية

(والاقتصاديات المتخلفة التي تجري فيها عملية بيع الوحدات الاقتصادية الملكية للدولة) الامر الذي دفع الى ظهور ما اصبح يسمى «التحرش المعنوي» بممارسة صور من العنف الاقتصادي ضد العاملين يتضمن توجيه الاتهامات والمساس بالكرامة. وهو ما اثار الجدل القانوني حول تكييف هذا «التحرش» مدنيا وجزائيا. ويعرف العاملون في شركات القطاع العام في مصر التي تم بيعها للأفراد صورا من هذا العنف الاقتصادي بقصد تصفية الاعداد التي يعتبرها المشروع في شكله الفردي الجديد من قبيل «العمالة الزائدة». (وقد بيعت شركة النصر لتعبئة الزجاجات «الكوكاكولا» عام ١٩٩٤ وبها اكثر من خمسة الاف عامل وموظف وحوالي ٨٠٠ فرد من العمالة المؤقتة. وانتهى بها الامر الان الى ما يقارب الالفين عامل وموظف).

وللعنف الاقتصادي صور اخرى: منها ان تموت جوعا في شكل نوع من الموت الجماعي بالمجاعة. ومنها ان تجد نفسك، رغم قدرتك على العمل ورغبتك في القيام به، تحت خط الفقر. ومنها ان تكون غير قادر، رغم قيامك بالعمل كل الوقت، على ان تحصل على الغذاء الكافي. ومنها ان تكون رغم انفقك رقما في اعداد البطالة التي تطلقها المكاتب الاحصائية. ومنها ان تكون ذو وظيفة مهددة بالفقدان اما لعدم وجود ضمانات عمل او لمنافسة يواجهها رب العمل من الخارج او لانه تعمل في مشروع من مشروعات قطاع الاعمال العام وتجري «مخصصة» المشروع. وهنا تصبح رقما في اعداد العمالة الثقلة. ومن صور العنف الاقتصادي كما رأينا ان تكون محلا لمعاملة اقتصادية تكرهك على اتخاذ قرار بترك العمل، اي ان تكون محلا «للتحرش المعنوي». ومن صور العنف الاقتصادي كذلك ان تكون ضمن شعب كامل يموت ببطء جوعا ومرضا تحت «مظلة» برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي يجري تنفيذه تحت الرحمة

الامريكية لهيئة الامم المتحدة. واخيرا من صور العنف الاقتصادي ان تجد نفسك ضمن شعب بأكمله وقد اغلقت عليكم الحدود من جميع الجهات: لا عمل ولا ماء ولا انتقال ولا تصدير ولا استيراد، ومن ثم لا حياة. كما يحدث كل حين واخر بالنسبة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي عبر ما يقارب الربع قرن من معاركات «السلام» الامريكي/الاسرائيلي.

وللعنف ضد المرأة وضع خاص في اخلاقيات الرأسمالية، اذ يعكس وضع المرأة في العالم استمرار الاضطهاد والتمييز الاجتماعيين ضدها. وبين انها، مع الاطفال، الاكثر تعرضا لسلبيات الصراعات الاجتماعية والدولية، ويأتها تعاني اجتماعيا معاناة مركبة، تعاني ابتداء من وضعها في التركيب الاجتماعي، وتعاني كذلك بصفقتها امرأة. فالنساء يعملن، بصفة عامة، مدد عمل اطول من الرجال. ففي نهاية التسعينات، اذا ما اخذنا مقياس ١٠٠ لعمل الرجال يكون المقياس للنساء ١٢٠ في ريف الفلبين وجواتيمالا، ١٣٠ في مدن ايطاليا، ١١٠ في مدن كولومبيا وفي فرنسا وفي مدن اندونيسيا وفي الولايات المتحدة الامريكية وفي مدن كينيا. وعادة ما يكون مستوى اجر النساء اقل من مستوى اجر الرجال بالنسبة للعمل الواحد. ولا يتوقع لقراءة ٢٤٠ مليون امرأة من نساء العالم ان يعيشن الى ان يبلغن سن الاربعين. وتعرض ٦ ملايين صبية يوميا لعنف جسدي يتمثل في عملية الختان. ويعاني ما بين ربع ونصف جميع نساء العالم من نوع او آخر من الاعتداء الجسدي من شريك حميم او غير حميم (تقرير برنامج الامم المتحدة للتنمية البشرية عن عام ١٩٩٩). كما اصبحت دعاية النساء ظاهرة عالمية من اختصاص الجريمة المنظمة دوليا تمتد عبر جنابات العالم: من جنوب شرق اسيا حيث انتشار سياحة الجنس الى شبكات الدعارة في اوربا الغربية في تمركزها حول المانيا وبلجيكا (يعمل ما

يناهز ٨٠٠٠٠٠ امرأة من اوربا الشرقية في شبكة الدعارة ما بين المانيا وبلجيكا، العدد الهائل منهن تم الايقاع بهن من خلال عقد للعمل في بلد من بلدان اوربا الغربية). وقد صار الاغتصاب الجماعي للنساء احد لوازم الحروب العرقية والطائفية التي يتزايد عددها على خريطة العالم توسيعا للسوق الدولية للسلاح^(١). وحتى في حروب «التحرير» التي تمارسها جيوش الاحلاف العسكرية كحلف الناتو او تلك التي تمارسها دولة ليست صغيرة تحت المباركة الخجولة للدول الكبرى، كما في حرب الشيشان. ومع ذلك ٢٢ دولة منها الولايات المتحدة الامريكية لم توقع على اتفاقية وقف العنف والتمييز ضد المرأة. اما بالنسبة للاطفال، ومصيرهم المساوي مرتبط ارتباطا وثيقا اما بغياب الام او بضعفها الاقتصادي والاجتماعي، فدعارة الاطفال اصبحت هي الاخرى ظاهرة عالمية. وكذلك الاتجار بهم للعمل في ترويج المخدرات وفي جرائم السرقة والنشل. ويمارس معهم العنف الاقتصادي عندما يعمل اكثر من ٢٥٠ مليون طفل في العالم كعمال اجراء. ويتعرض الطفل بصفة عامة لصور بشعة من العنف الجسدي والمعنوي. واليك المثال: في السادس عشر من فيراير (شباط) ٢٠٠٠، اعلن عن نتيجة تحقيق استمر لمدة ثمانية عشر شهرا حول المعاملة التي يتلقاها الطفل في اكثر من اربعين دارا من دور رعاية الاطفال في شمال ويلز بالملكة المتحدة، وبعضها يربى الاطفال ذوي الاوضاع الصحية والذهنية الخاصة. وهي دور تخضع لرقابة هيئة الخدمة الاجتماعية. وقد تبين من التحقيق ان اطفال هذه الدور تعرضوا لرقابة العشرين عاما الماضية لاعتمادات

(١) في عام ١٩٩٩ بلغت مبيعات السلاح في سوق السلاح العالمي ٨٠٠ مليار دولار امريكي. قدرت مشتروات بلدان الشرق الاوسط ب ٦٠ مليار دولار امريكي. وللولايات المتحدة الامريكية نصيب الأسد كباتع للأسلحة في السوق الدولية. وهي تتمتع بتفوق تكنولوجي واضح في صناعة السلاح.

بالضرب وتعرض الاطفال لاعتداءات جنسية جسيمة!!

اما العنف الذي يمارس بالوسائل المروعة، وخاصة الترويع المسلح اي الارهاب فقد اصبح ظاهرة تعم المجتمع الرأسمالي العالمي. تضم ارباب الدولة، تمارسه الولايات المتحدة وبريطانيا يوميا في مواجهة شعب العراق، وارهاب الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي في البوسنة والهرسك وكوسوفو في مواجهة ارباب الدولة اليوغسلافية في مواجهة العرقيات الاخرى. وتمارسه الدولة الصهيونية يوميا في مواجهة شعب فلسطين، وفي مواجهة الشعب اللبناني حتى تاريخ فرارها من الجنوب اللبناني في الاسبوع الاخير من مايو (ايار) ٢٠٠٠ مندحرة امام المقاومة الشعبية المسلحة. وارهاب دولة طالبان في افغانستان، وارهاب الدولة في بلدان افريقيا الوسطى، وارهاب الدولة الاندونيسية في مواجهة بعض العرقيات، وارهاب الدولة الروسية في مواجهة شعب الشيشان واحتمالا بقية شعوب القوقاز. ويعم ارباب الجماعات والمافيات المختلفة. كما يعم العالم العربي ارباب الجماعات الطائفية المسلحة (بدعم من الولايات المتحدة في مرحلة اولى ثم بانحسار تأييدها في مرحلة ثانية). وكذلك ارباب الافراد في مواجهة افراد وجماعات مسالمة لا تشغل الا بالسعي لتحصيل قوت يومها، كالتهديد الارهابي لاحزاب اليمن المتطرف في عدد كبير من بلدان اوربا الغربية ضد الاقليات الاجنبية، خاصة من القوة العاملة. وكما تمارس الدول الكبرى الارهاب بصفة مباشرة فانها تمارسه بطرق غير مباشرة عندما تساند الانظمة الديكتاتورية، التي تقهر شعوبها وتقتل مفكرها معنويا وجسديا وتبديد ثرواتها باسم «مواكبة العولمة»، وتحول دون أي تحول اجتماعي لمصلحة شعوبها. وهي تساند هذه الانظمة ليس فقط طوال وجودها الرسمي القهري وانما كذلك بعد انتهاء حكمها الرسمي. وتتعدد صور المساندة: من

المساندة بالسلاح، الى المساندة السياسية، الى المساندة بشبه المعونة الاقتصادية، الى منحها شهادات النجاح الزائفة، خاصة عبر المنظمات الاقتصادية الدولية التي تسهر على مصالح رأس المال الدولي. الى حتى الحرص على تأمين الرعاية الصحية للدكتاتوريين بل وتشجيعهم حتى مثوالم الاخير عندما تستكثر عليه شعوبهم ذلك. ولكم فيما حدث لدكتاتور شيلي بونيشيه عظة يا اولى الالباب.

خامسا: الجريمة المنظمة دوليا والجاسوسية والقرصنة المعرفية تكمل منظومة اخلاقيات الرأسمالية:

مع تطور الرأسمالية في القرن العشرين تصبح الجريمة المنظمة دوليا ظاهرة تسود الاقتصاد العالمي. وتتوزع موضوعاتها: الجرائم الاقتصادية وفي مقدمتها غسيل الاموال القذرة، الاتجار في الاسلحة المهربة، الاتجار في المخدرات، الاتجار في الدعارة، الاتجار في الاعضاء البشرية، الاتجار في المواد النووية، الاتجار في الاطفال، تهريب المهاجرين، تهريب النفائات النووية. ويأخذ الفاعل في الجريمة المنظمة دوليا الطابع المؤسسي: المافيات، وتحالفات المافيات فيما بينها، وتحالفاتها مع دول او مع شخصيات كبيرة في الدول او مع الاجهزة السرية للدول. وتسعى هذه المؤسسات الى التأثير في صنع القرار السياسي والتنظيمي في الدول، على نحو ييسر من ارتكاب الجريمة وجني ثمارها واكتساب رجالها الصفة المزدوجة، صفة الفاعل في عالم الجريمة وصفة النشاط في دوائر الاعمال في اي مشروع، له، عبر تحقيق الربح النقدي، مساهماته «الخيرية» في حياة المجتمع المدني.

وفي اطار الجرائم الاقتصادية تبرز عملية غسيل الاموال القذرة، اي

الاموال المتحصلة من جرائم يعاقب عليها القانون، والتي يريد تحويلها، بعد «تطهيرها» الى اموال «عابية» تسبح في عالم المال الرأسمالي للحصول على ارباح نظيفة الا من عرق المستضعفين في الارض. وقد اصبحت من المعتاد ان تقوم البنوك الدولية بعملية الغسيل هذه في شبة علانية خاصة في البلدان ذات «الجنات الضريبية» حيث الحرية الاقتصادية في اقصى مداها. وتحتوي الجرائم المنظمة دوليا جريمة الاتجار في الاسلحة المهربة. وتجارة السلاح هي اكبر انواع التجارة الدولية (في النصف الثاني من التسعينات توزعت التجارة العالمية للسلاح بين اهم الدول المصدرة على النحو التالي: ٥٥٪ للولايات المتحدة، ١٤.٦٪ لالمانيا، ٧.٢٪ لبريطانيا، ٥٪ للصين، ٢.٩٪ لروسيا، ٣.٢٪ لفرنسا). ويعتبر الشرق الاوسط اكبر سوق للسلاح في العالم^(١). وتأتي تجارة المخدرات في المرتبة الثانية بعد تجارة السلاح. وللجريمة المنظمة دوليا انشغال خاص بالاطفال:

- فالاتجار فيهم في ذاته مصدر لربح تجاري كبير.

- وهم بعد ذلك يستخدمون كأدوات في جريمة اخرى هي جريمة ترويج المخدرات.

- وهم موضوع لجريمة ثالثة هي جريمة الاتجار في دعارة الاطفال وسياسة الجنس.

- واجزأؤهم في النهاية اصبحت، كأعضاء بشرية، سلعة في الاقتصاد

(١) وتمتد استراتيجيية الادارة الامريكية لاكتساح سوق السلاح الدولية ليس فقط الى اسباب اقتصادية ابي الربح واستمرار صناعة السلاح في ان تلعب دور القطاع الرائد في اقتصاد يكاد يكون اقتصاد حرب منذ حرب الخليج الثانية في ١٩٩١: وانما كذلك لاسباب سياسية تتمثل في الاحتفاظ بمركز قوى في علاقات القوى الدولية عن طريق السيطرة، عبر السلاح، ليس فقط على البلاد المتحالفة والبلاد الصديقة وانما كذلك على منبري الشغب المحتملين.

الراسمالي السلعي يحقق الاتجار فيها ارباحا اضافية.

ومع تطور الجريمة المنظمة دوليا يتطور شكلها المؤسس. اذ لم تعد تقوم بها المافيات «الوطنية» منفردة وانما عرفت التحالفات بين المافيات، من اهمها التحالف بين المافيا الايطالية والمافيا الروسية. كما تقوم التحالفات بين المافيا وشخصيات كبيرة في الاجهزة التنفيذية في بعض الدول، يستوي في ذلك اجهزة الدول العلنية واجهزتها السرية، كالتحالف بين مافيا المخدرات في كولومبيا واحد وزراء الدفاع الذي اعترف في اقتضائه مرتبا دائما من المافيا. والتحالف بين المافيا الايطالية وعدد كاسح من الطبقة السياسية الحاكمة في ايطاليا منذ الحرب العالمية الثانية. وتكشف حادثة سيارة حديثة الوقوع يموت فيها ثلاثة اشخاص على طريق في تركيا في نهاية ١٩٩٦، ان ضحايا الحادث هم رئيس المافيا التركية المفروض أن يكون خارج تركيا منذ عشر سنوات (وجد معه جواز سفر تركي صحيح) ومدير عام الشرطة في وزارة الداخلية التركية واحد كبار اعضاء البرلمان لحزب الطريق «المستقيم» وهو حزب كان في السلطة حينئذ. وينجو من الحادث شخص واحد ممثلا في سيدة من كبار المديرين لشبكة الدعارة في تركيا. فيكشف من تحقيق لجنة تقصي الحقائق بالبرلمان التركي وجود اتفاق بين المافيا التركية والحكومة التركية والمخابرات المركزية الامريكية لمعاونة الولايات المتحدة في التغلغل في جمهوريات اسيا الوسطى «التركستانية». في مقابل ذلك تسهل الـ CIA (المخابرات الامريكية) للمافيا التركية تسويق المخدرات في اوريا، وتستفيد الحكومة التركية استفادة حالة في شكل عائد من تجارة المخدرات المزروعة في تركيا او العابرة من خلالها واستفادة احتمالية عندما تمر على اراضيها انابيب نفط منطقة بحر قزوين وغازها الطبيعي (وقد تم الاتفاق بالفعل في الشهور الاخيرة على مرور

الانابيب من تركيا الى موانئ البحر الابيض المتوسط).

وإذا كانت علاقات المافيا الإيطالية بالعدد الأكبر من رجال الطبقة السياسية الحاكمة في إيطاليا قد أصبحت معروفة فالجديد في السنوات العشر الأخيرة هو بزوغ المافيا الروسية وسيطرتها على الحياة الاقتصادية الروسية، في علاقتها مع رئيس الدولة السابق وأبنته. وكان من أشهر ممارساتهم العمل على تحويل مليارات دولارات «المعونة» المالية من صندوق النقد الدولي لمساندة العملة الروسية (الروبل) بعيدا عن خزانة الدولة الروسية وتوجيهها نحو الحسابات الخاصة لأعضاء المافيا وآخرين في الولايات المتحدة عبر أحد أكبر البنوك الأمريكية. وتسيطر المافيا الروسية على ٤٠٪ من اقتصاد منطقة موسكو، وتحكم علي ٤٠٠ فرع من فروع بنك موسكو، لتصبح قوة هامة من قوى الجريمة المنظمة دوليا التي تسيطر الآن على ٣٠٪ من دخل الاقتصاد العالمي سنويا. وعندما تختص الجريمة. في تعريفها وفقا للنظام القانوني لرأس المال، بثلاث دخل الاقتصاد العالمي يمكننا ان نتصور «أخلاقيات من يعيشون على هذا الدخل الحرام/الحلال، الحرام قانونا والحلال وفقا للأخلاقيات الرأسمالية، في جدلية تغذي رأس المال بمزيد من مصادر تراكمه فيما بين ما يحرمه قانونا وما يحلله اقتصاديا: وهكذا من الحرام الاقتصادي اتيت وبالحرام القانوني انتهيت.

وتلتصق بالجريمة المنظمة دوليا الجاسوسية والقرصنة المعرفية. وجوهر هذه الأخيرة انتهاك الخصوصية الاجتماعية والنفسانية على مستوى الأشخاص وعلى مستوى الدول، وعلى مستوى التكتلات الإقليمية، ثم على مستوى العالم بأسره. ما هو محل للاختلاس في هذه الحالة هو خصوصية الانسان وما

يحرص على الاحتفاظ به من مكنون نفسه في حالة الجاسوسية وهو حقه في التصرف فيما يستخلصه من معارف عبر تجريته الحياتية اليومية او من خلال بحثه العلمي. في هذا المجال، ما تبنيه الدول من اجهزة سرية للتلصص على خصوصيات الافراد والجماعات، باسم الامن الداخلي والامن القومي، معروف. وممارسات هذه الاجهزة التي تنتهك حقوق الانسان اثناء الليل وانشاء النهار هي الاخرى معروفة. ولكن الجديد: انه مع تكوين التكتل الاقتصادي لرأس المال الاوربي يتكون جهاز الاتحاد الاوربي للتصنت، التصنت على كل الاوربيين بواسطة الشرطة في تحولها الى ان تكون هي الاخرى كسلاح من اسلحة رأس المال «شرطة اوروبية»^(١). وهكذا يحرص رأس المال في تركيزه على المستوى الاوربي على مركزة الانتهاك المنظم لخصوصية الافراد والجماعات (وهو ما لا يرى فيه رأس المال الاوربي اي مساس بحقوق الانسان). ولكن «مركزة» التصنت الاوربي على خصوصية الافراد لا بد وان يتوافق مع هرمية النظام الرأسمالي الدولي، اذ لا بد ان تأتي «المركزة» الاوربية في اطار «المركزة العالمية» لتصنت رأس المال الدولي على خصوصيات الافراد. واذا كان رأس المال الامريكي هو الذي لا يزال يهيمن عالميا فلا بد ان تكون «المركزة» الاوربية للتصنت خاضعة للأذان الكبرى للولايات المتحدة الامريكية، اي لجهاز التصنت الامريكي^(٢) NSA. والواقع ان العلاقة بين اوربا والولايات المتحدة في هذا المجال قد تطورت بصورة مركبة: من المشاركة الى المنافسة في اطار عملية الصراع على اعادة صياغة نمط الهيمنة في الاقتصاد العالمي.

(١) انظر في ذلك «الاتحاد الاوربي وحقوق الانسان»، اللوند دبلوماسي، مارس ١٩٩٩، ص ١٢١.

(٢) المرجع السابق. جهاز التصنت هذا هو الذي اخترق لجنة الأمم المتحدة في العراق. ومن خلاله تم اختطاف الزعيم الكردي عبد الله ارجلان في شهر فبراير (شباط) ١٩٩٩، لحساب تركيا.

و«تعمل» الولايات المتحدة الجاسوسية والقرصنة المعرفية باقامة شبكة أشتون Ashton كشبكة للجاسوسية على الصعيد العالمي. يتمثل اطرافها في الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا واستراليا ونيوزيلندا^(١) (لاحظ الحرص على الحفاظ على الانجلى سكسونية حتى في انتهاك خصوصيات الآخرين!!). فهي شبكة انجلوسكسونية للتصنت، يقع مركزها في قلب مدينة لندن، وتستخدم ١٢٠ قمرا صناعيا وعددا من الغواصات. كما تستخدم شبكة المايكروسوفت التي تمثل قلب شبكة الانترنت. وقد رصدت لها الولايات المتحدة اربعة مليارات من الدولارات. وهي تعارس عملها منذ بداية الثمانينات. تجمع ملايين المكالمات السلكية واللاسلكية والفاكسات والتلكسات والرسائل الالكترونية. وينزعج الاتحاد الاوربي. وينعقد برلانه لمناقشة تقرير عن الشبكة في الثاني والعشرين من فبراير (شباط) ٢٠٠٠. لا لما تمثله الشبكة من انتهاك لحقوق الانسان، اذ هي تعري خصوصياته، وانما باعتبار ان الشبكة موجهة في المقام الاول للتجسس التجاري على «الحلفاء» في الاتحاد الاوربي. وتكتمل الدائرة. ونرجع الى اخضاع الكل الاجتماعي لاحد مفرداته، اي للتجارة التي تحقق الربح النقدي للمشروع الرأسمالي. فلم تعد تكتلات رأس المال الدولي تعباً بحقوق الانسان او بانسانية الحياة الاجتماعية، وانما ينصب شغلها الشاغل على تحرير التجارة في السوق العالمية دون عوائق. وتنتج المناقشة الاوروبية للتقرير الى اثاره موضوع شبكة التجسس العالمية لا لانها تنتهك حقوق وانسانية ملايين البشر، وانما لانها تخالف في نشاطها قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

(١) في دور نيوزيلندا في شبكة التجسس، انظر:

Niky Hager, Secret Power, Newzealand's Role in the International Spy Network,
Craig Potton Publishing, Nelson, New Zealand, 1996.

وهي المنظمة المنوط بها تحرير كل التجارة، أي تجارة، رغم أنف كل ما هو اجتماعي في حياة المجتمع العالمي. وذلك تمهيدا لكاسحة اللغام، التي يجري اعدادها، اتفاقية تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر، على نحو يكرس وثنية رأس المال ويمكنه من أن يزعزع من امامه كل ما هو اجتماعي في الانسان.

* * *

على هذا النحو نكون قد تعرفنا على جوهر الافكار النظرية المتعلقة بالاقتصاد الرأسمالي، بطبيعة العملية الاقتصادية وقوانين اداؤها وحركتها عبر الزمن. وذلك وفقا للنتاج الفكري للمدارس المختلفة، ما بين الكلاسيك وماركس، ووفقا لما تقول به المدرسة النيوكلاسيكية. على نحو نرجو أن نتمكن معه من رؤية من هذه النظريات يدخل في نظريات علم الاقتصاد السياسي ومن يعد منها من قبيل الايديولوجية الاقتصادية، خاصة في الشأن المحور النظري للقيمة والثمن وتوزيع الناتج الاجتماعي وتطور الاقتصاد الرأسمالي عبر الزمن.

هذا على صعيد التحليل النظري. اما على صعيد الواقع الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي فقد حرصنا على التعرف على الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية كما تتمثل في مظاهر سوء استخدام قوى الانتاج وانعدام العدالة في توزيع الثروة والدخل والتطور غير المتوازن زمانيا ومكانيا. وكيف ان التطور الرأسمالي ادى الى تفاقم هذه الجوانب عبر زيادة وتسارع الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي، وانتهى باحتواء هذه الجوانب في منظومة اخلاقية تعزز ما يلزم الانتاج الرأسمالي من هدر في قوى الانتاج وما يرتبط به من تسوئ نسبي لشروط معيشة الغالبية من افراد المجتمع العالمي. وهو ما يبرز التناقض بين الامكانيات الانتاجية (بشرىا وماديا وتقنيا) التي خلقتها

طريقة الانتاج الرأسمالية ومحدودية قدرتها التنظيمية على استخدام ارشد واعدل لهذه الامكانيات يحول دون مظاهر التبديد وتفاقم انعدام العدالة في توزيع الثروة والدخول. ومع بروز هذا التناقض وتزايد حدته تبرز الازمة العامة لطريقة الانتاج الرأسمالية (منظورا اليها من وجهة نظر الغالبية من افراد المجتمع العالمي). ومع الازمة تطرح قضية البديل لطريقة الانتاج الرأسمالية نفسها تاريخيا ويزداد الحاحها مع نمط التطور الحالي للاقتصاد الرأسمالي وهي تطرح نفسها، منذ ما بعد الحرب العالمية الاولى في اتجاه يقوم على جماعية من التنظيم تمكن من استخدام احسن للقوى الانتاجية المتاحة فعلا وتوزيع اعدل لنتاج استعمالها مما يطلق المجال لتطور قوى الانتاج بمعدلات تفوق تلك التي لم تعد طريقة الانتاج الرأسمالية بقادرة على تخطيها. وذلك بقصد تحقيق الانتعاش الاجتماعي للفرد وتمتع كافة افراد المجتمع بحرية تقضي على الحاجة وتنبلور في المشاركة الجماعية الحقيقية في ادارة شؤون المجتمع.

وقد شهد التاريخ الرأسمالي، منذ صبيحة الحرب العالمية الاولى تجارب اجتماعية مثلت محاولات لتحقيق شروط ارساء بديل لطريقة الانتاج الرأسمالية. وتزايد عدد هذه المحاولات في اعقاب الحرب العالمية الثانية ومع محاولات التحرر الوطني في المستعمرات واشباه المستعمرات. واستطاع بعضها تحقيق انجازات على مستوى التحول الاقتصادي والتطور التقني وضمان العمالة وحد ادنى متزايد من المستوى المعيش للغالبية. وفي خضم الصراع العالمي، والجبروت النسبي لرأس المال الذي ركمه عبر تاريخه في استغلال قوى الانتاج علي الصعيد العالمي، ومع الطبيعة الجدلية لعمليات التحول الاجتماعي من حيث انها لا تسير، كقاعدة عامة، علي نحو خطي وانما عبر الانقطاعات بل حتي

حتى الانتكاسات، كان من الطبيعي ان تصانف هذه التجارب صعوبات تنظيمية وخاصة من الناحية السياسية وصعوبات في الاداء. وانهار بعض هذه التجارب واستمر البعض وتطور، وشهد العقد الاخير نوعا من انتعاش القوى الاشتراكية سياسيا في بعض الدول الرأسمالية المتقدمة. وقد سبق هذه التجارب وواكبها الكثير من الجهد المعرفي تمخض عن نظريات في شأن طريقة الانتاج البديلة، التي قدمت باسم طريقة الانتاج الاشتراكية. هذه التجارب الاجتماعية تمثل اليوم موضوعيا، ما انهار منها وما ظل باقيا، تجارب تاريخية، هي جزء من العملية التاريخية في احتوائها للماضي والحاضر والمستقبل، تلزم دراستها في تاريخ الوقائع الاقتصادية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي لهذه المجتمعات. وتدخل النظريات المتعلقة بها، وبالبديل لطريقة الانتاج الرأسمالية بصفة عامة، في الفكر الاقتصادي المعاصر. وكلاهما، الوقائع والنظريات الاقتصادية، لا بد وان يكونا محلا للدراسة العلمية يعمل في شأنها المنهج الذي نعتقده منهج علم الاقتصاد السياسي، أي المنهج العلمي الناقد. في القسم التالي نحاول تقديم النظريات التي انشغلت بطريقة الانتاج الاشتراكية عبر الجهد المعرفي والواقع التاريخي لهذه التجارب.

القسم الثالث

الاقتصاد السياسي والاشتراكية

تمهيد

رأينا، في ضوء الفكر النظري الخاص بتطور الرأسمالية وما يفرزه هذا التطور من بديل تنظيمي لطريقة الانتاج الرأسمالية، ان طريقة الانتاج الاشتراكية تتميز بخصائص تجعل منها طريقة للانتاج تختلف عن طريقة الانتاج السابقة عليها من حيث نوع روابط الانتاج والهدف للباشر من القيام بالنشاط الانتاجي والالية التي تعمل من خلالها العملية الاقتصادية. هذا على مستوى الفكر النظري.

وفي ضوء هذا الفكر النظري الذي يتسم بالعمومية بدأت اول محاولة تاريخية لبناء الشروط التاريخية لطريقة الانتاج هذه. وقامت على اقليم مترامي الاطراف تشغله روسيا وما كانت تسيطر عليه، في العصر القيصري، من مستعمرات، مكونة ما سمي بالاتحاد السوفيتي. قام سياسيا في مجتمع يغلب عليه الطابع الاقطاعي العبودي مع بعض النمو لشروط الانتاج الرأسمالي في روسيا، خاصة في الصناعة، كالحلقة الاضعف في التطور الرأسمالي الاوربي، يزيدما ضعفا اثار الحرب العالمية الاولى التي هدت للمجتمع. على اي الاحوال،

جاءت المحاولة الاولى من هذا المجتمع:

١ - قدمت له الحركة الاشتراكية الدولية، كحركة وليدة رغم جبروت رأس المال في تطوره الاحتكاري على الصعيد العالمي، تصورا لمجتمع جديد يمثل بناؤه طموحا وتحديا: طموحا يفوق امكانيات التنظيم السياسي الجديد، وتحديا على مستوى القدرة الخلاقة لطرق تنظيمية جديدة وآليات اداء جديدة، لا بد وان تتحقق، على الاقل في مرحلة اولى لا بد وان تطول طالما استمرت عدوانية رأس المال الدولي تجاه التجربة الجديدة، من خلال التجربة والخطأ. وزاد من عدم التناسب بين الطموح والامكانيات الكيفية التي عولجت بها المسألة الزراعية في العشرينات، وهي مسألة تمس الريف، اساس البناء الاجتماعي في ذلك الوقت وركيزة كل بناء اقتصادي ممكن خارج الريف. حين قامت الدولة الوليدة، لمواجهة طبقة اغنياء المزارعين (الكولاك) لحل مشكلة تزويد المدينة (بما فيها من صناعة وسكان) بما يلزمها من ناتج القطاع الزراعي، نقول حين قامت الدولة بفرض التنظيم «الجماعي» دون تفرقة بين اغنياء المزارعين وصغار الفلاحين ومعدميهم. فأخذ الجميع في تنظيم قهري واحد. هي عافية الزراعة وخسر الفلاحين كركيزة للتغير الاجتماعي في الريف وكحليف للطبقة العاملة في بناء الدولة الجديدة. ومع ابعاد طبقة الفلاحين بشرائحها العريضة عن التحالف تتكون الدولة الجديدة في ظل المحدودية التاريخية للطبقة العاملة، ليس فقط عدديا وانما كذلك وعيا وتنظيما. وتفقد هذه الطبقة الاخيرة التحالف (مع الفلاحين) الذي كان يضمن ان تكون الدولة الجديدة، في المدى الطويل، دولة المنتجين المباشرين، بدلا من ان تسقط تدريجيا طوال الخمسين سنة التالية تحت سيطرة مجموعات

تمسك في يدها، عبر الجهاز الاداري للدولة وسلطانها، مفاتيح النشاط الاقتصادي.

٢ - ورغم محدودية الامكانيات والتضييق على التجربة الجديدة الذي يمارسه رأس المال الدولي بعدوانيته وحصاراته وضغوطاته، واحتمال استنزاف الكثير من قدرات المجتمع الجديد في التسلح ورد العدوانات، بما يمكن ان يكون لذلك من انعكاسات على الداخل وخاصة في اتجاه استمرارية بعض تقاليد المجتمع الروسي السابق في الانفراد بالسلطة السياسية وممارسة القهر. نقول، رغم كل ذلك تصبح الظاهرة الجديدة دولية حتى رغم انف الاتحاد السوفيتي نفسه. ربما لان «المشروع» المعلن كان يمثل طموح الغالبية من الفنتجين المباشرين، في البلدان الاخرى المكونة للمجتمع العالمي، في بلدان الرأسمالية المتقدمة حيث الطبقة العاملة منظمة نقابيا وسياسيا. وفي بلدان القهر الامبريالي، من مستعمرات واشباه مستعمرات، حيث تحولت القضية الوطنية (قضية التحرر الوطني)، ابتداءً من نهاية الحرب العالمية الاولى، لترتبط ارتباطا عضويا بالقضية الاجتماعية: حل المشكلات الحياتية للغالبية من افراد المجتمع. خاصة وان «المشروع» المعلن يأتي اثناء حرب رأسمالية اصبحت تجمع كل المجتمع البشري بما تحدثه له من تدمير وتقتيل وهز لكياناته الاجتماعية.

٣ - وفي نوايته يشد المشروع الجديد انتباه العالم، بل ويكاد يسحره مع مرور الوقت عبر الكساد الكبير وقد اكد بما لا يدع مجالا للشك المخاطر التي يتضمنها قانون التطور غير المتوازن زمنيا للاقتصاد الرأسمالي، وعبر الحرب العالمية الثانية التي وسعت وعمقت من الآثار

العنصرية لصراعات رؤوس الاموال الدولية وقد وجهت تطور التكنولوجيا نحو ادوات الابداء البشرية من اسلحة نووية وكيمياوية وبيولوجية. نقول يشد المشروع الجديد انتباه العالم رغم اعلانه ابتداء من المجتمع الروسي بكل تاريخه. وهروب المجتمع من تاريخه مسألة لا يقدر عليها الا الجبابرة. اذ من تاريخ روسيا اتبعت الدولة الجديدة اساليب قهرية لا تختلف كثيرا عن الاساليب التي اتبعتها رأس المال في مرحلة التراكم البدائي له في مجتمعات اوربا الغربية، بل وفي منتصف القرن التاسع عشر اذا ما تذكرنا اساليب رأس المال في ايطاليا والمانيا واسبانيا والبرتغال بانظمتها الفاشية والنازية. وهي اساليب تقل كثيرا عن الاساليب التي اتبعتها رأس المال في المستعمرات واشباه المستعمرات.

٤ - من اين يأتي هذا الانجذاب الدولي للمشروع الجديد؟

١ - يأتي الانجذاب الدولي اولا من ان المشروع يعلن عن محاولة لبناء شروط قيام بديل جماعي للرأسمالية التي فرضت نفسها، طوال قرون خمسة من سيطرة رأس المال، بقيامها على الاختصاص الفردي واقفيا وعلى الانانية الفردية التي ادانت بها «الطبيعة البشرية» فلسفيا، مزيفة بذلك وعي الانسان ككائن اجتماعي بطبعه. هذه المحاولة توجهت كدعوة، ليس فقط الى قوى اجتماعية مناقضة لرأس المال في بلدان الغرب الرأسمالي «المتقدم»، وانما كذلك في اتجاه قوى اجتماعية متسعة في الشرق بمعناه الواسع، حيث تنظيمات اجتماعية وثقافات مختلفة ذات تجربة حضارية طويلة عمقت اجتماعية الانسان وعززت جماعية تنظيماته. هذه

القوى يمكنها، ان تحركت، ان تجعل طموحات المشروع الجديد اكثر وضوحا وان تزيد من امكانيات تحقيق الطموحات، خاصة اذا ما ركزت الدعوة في توجيهها علي القوى المقهورة في المستعمرات واشباه المستعمرات لتضيف الى شعلة التنوير والتعبئة، وتساعد في كشف الاساليب الاستعمارية لقوى رأس المال الدولي، القديم والجديد، وعلي الاخص عندما تصطحب الدعوة الفكرية بمساندة متعددة الابعاد من الاتحاد السوفييتي نحو انظمة البلدان حديثة الاستقلال، وذلك رغم انف النوايا غير الخالصة لبعض من هذه الانظمة السياسية.

ب - ويأتي الانجذاب الدولي ثانيا مما يعطيه للمشروع الجديد من سياسة للقوميات، تسعى الى تحقيق نوع من «الدولة الداخلية»، تجمع القوميات المختلفة داخل الاتحاد السوفييتي على قدم المساواة، اي التصريح بالمساواة بين كل البشر. والدعوة كانت، على الاقل عندما اطلقت، تتميز بالجدة التنظيمية والحقيقية التنفيذية: فالانتيات باثوابها القومية تحظى بنفس الوضع التنظيمي. والفائض الاقتصادي الذي ينتج في الجمهوريات الاكثر نموا يوجه في جزء منه للاستثمارات في الجمهوريات الاقصر، مما اعطى للاتحاد السوفييتي صورة ذات جاذبية في وقت كان الوجود الرأسمالي فيه يقوم على العنصرية والشفونية وقهر حركات الاستقلال والتحرر في المستعمرات والقضاء للمادي على شعوب البلدان التي ابتليت بالاستعمار الاستيطاني، وطمس الهوية الثقافية للشعوب والجماعات خارج اوروبا، بل وفي داخلها.

ج - ويأتي الانجذاب الدولي ثالثا من الدعوة التي يطلقها المشروع الجديد للانسان بأن يمتد وعيه ليقطي مستوى الاداء الاجتماعي في مجموعه مع التوغل المتزايد في المستقبل استشرافا وتخطيطا قيل ان بينيه الحاضر عشوائيا. وما دام كلاهما، اي الحاضر والمستقبل، يمثلان جزءا من التاريخ، تعني الدعوة محاولة لتحقيق تحول كفي في العملية التاريخية: فبدلا من ان تصنع هذه العملية الانسان عشوائيا في المجتمع، يبدأ الانسان في ان يصنعها بوعيه العلمي باكتشاف قوانين حركتها والسعي الى عمل واعى لهذه القوانين. واضح ان مثل هذه الدعوة لا بد وان تثير ما هو انساني في الانسان، بتميزه بالوعي المعرفي والسعي لان يكون هذا الوعي هاديا لنشاطه الاجتماعي.

د - ويأتي الانجذاب الدولي رابعا من قدرة التنظيم الجديد على لم الاراضي الشاسعة ضمن حدود واضحة ومؤكدة، وتوسيع نطاق التنظيم ليشمل مجتمعات متنوعة. مع ما يبدو من اننا بصدد تنظيم على مستوى الموقف. فهو لم يحمي فقط المجتمع الروسي من التحلل وانما حقق له نوعا من التماسك في اطار محاولة لتجمع تنظيمي اكبر.

هـ - ويأتي الانجذاب الدولي خامسا مما تحقق، في ظل العدوانية الدائمة لرأس المال وسباق التسلح، رغم محدودية الامكانيات من البداية وقصر الفترة واستمرارية التوتر الدولي وحرص رأس المال الالمانى على تدمير مجمل التجربة اثناء الحرب العالمية الثانية، وحرص الدول الرأسمالية على وضع البلدان التي تعيش المحاولة

بين قوسين كبيرين: ألمانيا في الغرب تساندها عسكريا قوى حلف
الاطلنطي، واليابان في الشرق، تساندها عسكريا الولايات المتحدة
الامريكية بصفة مباشرة. نقول يأتي الانجذاب الدولي رغم كل ذلك
مما تحقق من انجازات في مجال ضمان فرص العمل لقوى
المنتجين المباشرين وخدمات اجتماعية اساسية وثقافية وتأمين
اجتماعي، مما مثل حدا ادنى من ضمانات المعيشة المعقولة
للفالبية، رغم بناء صناعة للدفاع وتطوير تكنولوجيا الدفاع حتى
تكنولوجيا غزو الفضاء. وهي انجازات لم تحظى بالتقدير الحقيقي
الا بعد الانهيار السياسي للاتحاد السوفيتي وبلدان شرق اوربا.
وكانت جموع المنتجين المباشرين اول من ادرك ذلك حين وجدت
انفسها، في اطار العودة لعلاقات الانتاج الرأسمالية، مواجهة
بالبطالة والتهميش الاجتماعي والتدهور النسبي لمستويات المعيشة
وتآكل التأمينات الاجتماعية وتهتك الامن والوقوع تحت سيطرة
المافيا والجريمة المنظمة دوليا. هنا لم تكن هذه الجموع مسحورة
بدعائى، «النظرية» الاشتراكية، كما كان يقال، ولكنها نفس
الجموع وقد اضحت محسورة على ما ضاع منها من شروط
حياتية حقيقية لم يستطع رأس المال، خاصة من خلال سعيه
ليتكمل على مستوى اوربا، الا تأكيد هذا الضياع.

٥ - ايا كان الامر، ما يهنا هنا بصفة خاصة ما بلورته تجربة الدعوة
التي يوجهها المشروع نحو توسيع دائرة الوعي الاجتماعي، مكانيا
وزمانيا، من طريقة لاداء العملية الاقتصادية. نقدمها هنا كنتاج
لدراسة تجربة تاريخية في محاولات الانسان نحو توسيع افاق تغلفه

في مستقبل الحركة الاجتماعية. فيما يتعلق:

- بضرورة اقامة نوع من التنظيم للوحدات الانتاجية يمكن من ان يكون اداء العملية الاقتصادية عبر مزيد من الوعي بضرورة التنسيق المقدم على مستوى الفروع الاساسية للعملية الاقتصادية.
- بالتوصل الى اليات لتخطيط المسار الرئيسي للنشاط الاقتصادي عبر عملية للتخطيط لها ادواتها وفنونها.

- باستخلاص نظريات في شأن المشكلات الاقتصادية كما تعرض في هذا النوع من التنظيم الاقتصادي على نحو تصبح فيه النظرية الاقتصادية هاديا للاداء الاقتصادي الواعي.

لنرى على مستوى التصور النظري ما اقترحه هذه التجربة التاريخية على كل مستوى من هذه المستويات:

- في باب اول: نرى كيف كان تصور التركيب التنظيمي للاقتصاد المخطط.

- في باب ثاني: نعرض لعملية التخطيط الاقتصادي.

- وفي باب ثالث: للمشكلات الاقتصادية كما تعرض في الاقتصاد المخطط.

الباب الثامن

التركيب التنظيمي للاقتصاد المخطط

يستلزم التطور المخطط اعادة تنظيم المجتمع على نحو يسمح بالقيام بعملية التطور الواعي. اعادة تنظيم المجتمع تتم عن طريق تحقيق شروط تنظيمية اساسية تمثل الاطار التنظيمي للتخطيط الاقتصادي. توفر بعض هذه الشروط لازم للبدء في محاولات التطور المخطط، ولا يمكن ان يسير الاقتصاد القومي فعلا سيرا مخططا الا بتوافرها جميعا. هذه الشروط هي:

١ - القضاء على مراكز السيطرة الاقتصادية الاجنبية. وهو شرط يمليه التفسير الصحيح لظاهرة التخلف الاقتصادي كظاهرة احتوتها عملية تطور الاقتصاد الرأسمالي - الى ظهور نوعين من المجتمعات احدهما رأسمالي متقدم والآخر متخلف، والثاني تابع للاول. الخروج من التخلف يستلزم القضاء على علاقة التبعية. اولى الخطوات في هذا الاتجاه تتمثل في القضاء على النفوذ الاجنبي في داخل الاقتصاد القومي، اي على المراكز التي كانت تربط الاقتصاد المتخلف بالاقتصاد المتبوع (يتم ذلك عن طريق تحقيق الاستقلال السياسي ثم اتخاذ الخطوة الاولى في تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق

القضاء على السيطرة الاقتصادية للجانب. تحقيق الاستقلال الاقتصادي لا يتم فعلا الا ببناء اقتصادي قومي متماسك). تتمثل نتيجة تحقيق هذا الشرط في تملك الدولة لعدد من المشروعات التي كانت مملوكة للجانب.

٢ - الشرط الثاني يتمثل في القضاء على السيطرة الاقتصادية للطبقات الاجتماعية المعادية في الداخل، اي للطبقات التي تاخذ موقفا معاديا من المجتمع الجديد المراد بناء الاساس الاقتصادي له (الطبقات المعادية للاشتراكية عند بناء اسس المجتمع الاشتراكي). يتم ذلك عن طريق تأميم المشروعات التي تحت سيطرتها. تنعكس نتيجة تحقيق هذا الشرط في تملك الدولة. والدولة الاشتراكية. لعدد من المشروعات في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي.

٣ - نتيجة لتحقيق هذين الشرطين ولضرورة سيطرة الدولة، والدولة الاشتراكية، على الجزء المحوري من وسائل الانتاج كشرط اساسي للقيام بعملية التخطيط (كما رأينا في الفصل الثالث من الباب الثالث)^(١) تصبح الدولة مالكة لعدد كبير من الوحدات الاقتصادية في مجال الانتاج والخدمات، الامر الذي يعني ان طبيعة جديدة قد ظهرت للعلاقات السائدة: سواء بالنسبة للعلاقة بين السلطة المركزية والوحدات الاقتصادية او فيما يتعلق بالعلاقات في داخل الوحدة الاقتصادية نفسها او فيما يخص العلاقة بين الوحدات الاقتصادية بعضها البعض. ظهور هذه الطبيعة الجديدة للعلاقات يستلزم تنظيما جديدا لوحدات الاقتصاد القومي (او على الاقل تلك التي اصبحت مملوكة للدولة) على

(١) Organisationl structure, la structure organisationnelle

استخدمنا اصطلاح «التركيب» التنظيمي للفرقة بينه وبين الهيكل الاقتصادي بالمفهوم الذي رايانه في الباب الثالث، وذلك رغم ان الكلمة التي تستخدم في الانجليزية او الفرنسية . وهي structure . واحدة.

نحو يضمن تحقيق الاطار التنظيمي اللازم لتحضير الخطة وتنفيذها. تخلف هذا الاطار يجعل من غير الممكن تحضير الخطة وتنفيذها ويجعل الكلام عن اقتصاد مخطط عبثا يتعين الا نعطيه غير دلالة.

هناك اذن ثلاثة انواع من العلاقات: العلاقة بين السلطة المركزية (الدولة) والوحدة الاقتصادية، العلاقات في داخل الوحدة الاقتصادية، والعلاقات بين الوحدات الاقتصادية. هذه العلاقات كانت تجد تنظيميا معينا سابقا على تدخل الدولة وتملكها لعدد من الوحدات الاقتصادية: فالعلاقة بين السلطة المركزية والوحدة الاقتصادية المملوكة ملكية خاصة كانت قاصرة على ما للدولة من سلطة التحقق من احترام القواعد القانونية المنظمة للمجتمع في مجموعه وتلك الخاصة بنوع النشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية. ولم تكن العلاقة بين الدولة والوحدة الاقتصادية الفردية تتعدى هذا في مجتمع الاصل فيه الا تقوم الدولة الا بدور محدود نسبيا في الحياة الاقتصادية.

اما فيما يتعلق بالعلاقة في داخل الوحدة الانتاجية المملوكة ملكية خاصة فتتنظيمها الداخلي كان يتوقف على ارادة صاحب المشروع فيما يتعلق بالادارة. مظهر مباشرة الادارة كان يتمثل في اختيار احد الاشكال القانونية للمشروع: مشروع يقوم به فرد واحد او شركة اشخاص (شركة تضامن او شركة توصية بسيطة او شركة محاصة) او شركة اموال (شركة مساهمة او شركة توصية بالاسهم او شركة ذات مسؤولية محدودة)^(١). الادارة يقوم بها دائما صاحب

(١) شركة التضامن هي الشركة التي تتكون من شريكين او اكثر يكونون مسؤولين بالتضامن في جميع اموالهم عن التزامات الشركة. وشركة التوصية البسيطة التي تعقد بين شريك واحد او اكثر مسؤولين ومتضامنين وبين شريك واحد او اكثر يكونون اصحاب اموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصون. شركة المحاصة هي شركة مستترة ليست لها شخصية معنوية تنعقد بين شخصين او اكثر لاقتسام الارباح والخسائر الناشئة عن=

المشروع او من ينوب عنه علي النحو الذي ينظمها القانون بالنسبة للشكل الذي اختاره لمشروعه، يكمل في ذلك النصوص التي وردت في عقد الشركة ولم يكن فيها مخالفة للنظام العام او القانون. اما العلاقة بين صاحب العمل والعمال فتحكمها كقاعدة عامة ظروف السوق وعقود العمل والقوانين المنظمة لهذه العلاقة.

اما فيما يخص العلاقات بين الوحدات الاقتصادية المملوكة ملكية خاصة فهي علاقات ميادلة كانت تتم عن طريق علاقات تعاقدية يحكمها تنظيميا القوانين المنظمة للعلاقات التي يهتم بها القانون التجاري والقانون المدني، ويحكمها موضوعيا قوى السوق كمحددة للائتمان والعوامل الاخرى التي يتم علي اساسها التعاقد.

كانت هذه العلاقات في الوضع السابق على تملك الدولة للوحدات الاقتصادية: العلاقة بين الدولة والوحدة الاقتصادية تقوم على اساس ان اصل هو قيام المشروع الفردي بالنشاط الاقتصادي وان تدخل الدولة في هذا النشاط ضيق الحدود. العلاقات في داخل الوحدة الاقتصادية تقوم علي اساس

= عمل تجاري واحد او اكثر يقوم به احد الشركاء باسمه الخاص. وشركة المساهمة هي «الشركة التي يجرأ فيها رأس المال الى اسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول والانتقال بالوفاة. ولا يكون الشريك المساهم فيها مسؤولاً عن ديون الشركة الا بقدر عدد الاسهم التي يملكها ولا تمنون باسم احد الشركاء». اما شركة التوصية بالاسهم فتقترب من شركة المساهمة من ناحية تكوين رأس مالها الذي يقسم الى اسهم قابلة للتداول، وتنتقل ملكيتها بالوفاة. ولشركة التوصية بالاسهم عنوان لا يشمل الا اسماء الشركاء المتضامنين. اما الشركة ذات المسؤولية المحدودة فهي شركة لا يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شريكا، ولا يكون كل منهم مسؤولاً الا بقدر حصته. ويمتنع عليها الالتجاء الى الاكتتاب العام، كما ان انتقال حصص الشركاء فيها مقيد غير مطلق. انظر في ذلك وفي القواعد المنظمة لتكوين ونشاط وانقضاء كل نوع من هذه الشركات: الموجز في القانون التجاري للاستاذ الدكتور مصطفى كمال طه، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٦٦، ص ١٤٣ وما بعدها. وكذلك الدكتور هاني محمد دويدار، مبادئ القانون التجاري، دراسة في قانون المشروع للرأسمالي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٥، والقانون التجاري اللبناني، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

تملك وسائل الانتاج ملكية خاصة تخول صاحب المشروع سلطة في الاستغلال والتصرف ومن ثم في ادارة المشروع، كما تحدد مركزه في تعامله مع العمال عندما يشتري منهم القدرة على العمل كسلعة. اما العلاقات بين الوحدات الاقتصادية فتقوم علي اساس تملك كل صاحب مشروع لمشروعه ووقوفه من الاخر موقف مقابلة يتحدد فيه مركزه بمدى ماله من سيطرة في السوق الامر الذي يتحدد بمقدار ما تحت يده من وسائل انتاج.

تدخل الدولة (والدولة الاشتراكية) لتملك الوحدات الاقتصادية يغير من طبيعة هذه الانواع الثلاثة من العلاقات تغيرا يقوم علي تغيير اساس هذه العلاقات. فالدولة تصبح المالكة لهذه الوحدات حتي يمكنها ان تباشر مسؤوليتها في بناء المجتمع الجديد (عن طريق تحقيق تركيب تنظيمي معين، كما سنرى، وتخطيط العملية الاقتصادية) ومن ثم تغيرت طبيعة العلاقة بينها وبين الوحدة الاقتصادية ووجب اعادة تنظيمها على نحو يمكن الدولة من القيام بدورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. والوحدة الاقتصادية لم تعد مملوكة لفرد او لمجموعة من الافراد الامر الذي كان يستبعد بقية العاملين في الوحدة عن ملكية وسائل الانتاج فيها ومن ثم عن سلطة اتخاذ القرارات، وهو امر يغير من طبيعة العلاقات التي تقوم بين العاملين ويستلزم اعادة تنظيمها. والوحدات الاقتصادية المختلفة لم تعد مملوكة لافراد متعددين يقف كل منهم من الاخر موقف مقابلة قد تتضارب فيه المصالح، وانما هي مملوكة للدولة الامر الذي يغير من طبيعة العلاقات بينها ويستلزم اعادة النظر في تنظيمها.

تغير طبيعة هذه العلاقات يستلزم اعادة تنظيمها على نحو يمكن من تحقيق اداء مخطط للاقتصاد القومي الامر الذي يجعل من الممكن تحقيق اهداف المجتمع

الجديد بدرجة تكبر او تصغر (حسب الاحوال) من الرشادة الاقتصادية. تحقيق
اعادة التنظيم هذه علي نحو معين تعطينا النمط التنظيمي لوحدات الاقتصاد
القومي الذي يمكن في ظله ان تقوم (او لا تقوم) بوظيفتي تحضير وتنفيذ خطة
الاقتصاد القومي. هذا النمط التنظيمي هو ما نطلق عليه اصطلاحا التركيب
التنظيمي للاقتصاد المخطط وهو يمثل مع الشروط التنظيمية الاخرى الاطار
التنظيمي لعملية التخطيط عملية تحضير الخطة وتنفيذها.

يهمنا من هذه الشروط التنظيمية التي تحقق الاطار اللازم لعملية
التخطيط التركيب التنظيمي للاقتصاد القومي الذي يمكن من قيام عملية
التخطيط ليس فقط في جانبها الفني وانما كذلك في جانبها الاجتماعي
والسياسي (على النحو الذي سنراه تفصيلا في الباب التالي). فالامر يتعلق
بالتنظيم الذي يسمح للمنتجين المباشرين بالمشاركة الايجابية في تحضير الخطة
وتنفيذها، اي التنظيم الذي يضمن اقامة ديمقراطية حقيقية وتوفير حرية تداول
الافكار والاقتراحات والانتقادات.

وسنقتصر هنا على التعرض للتصوير النظري لشكلة التنظيم الاقتصادي.

تتحلل عملية التخطيط - كما سنرى في الباب التالي - الى نوعين من
العمل: عمل خاص بتحضير الخطة (او اعدادها)، وهو ما نسميه بالعمل
التخطيطي^(١)، وعمل يتمثل في اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة، اي ادارة
او تسيير الوحدات الاقتصادية علي نحو يمكن من تحقيق الاهداف الواردة في
الخطة، فالامر يتعلق انن بالادارة الاقتصادية او التسيير الاقتصادي^(٢).

(١). Planning work; travail de planification

(٢). Economic administration; gestion économique

فيما يتعلق بالعمل التخطيطي (باعداد الخطة) رأينا ان جوهر الخطة هو تحديد اهداف التطور الاقتصادي والاجتماعي في فترة مستقبلية وكذلك الوسائل الرئيسية التي يتعين اتباعها للوصول الى هذه الاهداف. نقطة البدء انن هي تحديد هدف للاقتصاد القومي في مجموعه. السلطة المركزية - التي تمثل المركز بالنسبة للوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي - هي التي توجد في مركز يمكنها من رعاية نتيجة النشاط الاقتصادي القومي وتحديد هذا الهدف. في نفس الوقت لا يمكن تحضير الخطة دون مساهمة الوحدات الاقتصادية التي تقوم بالاعمال المنفذة للخطة وذلك اذا اريد ان يكون للخطة حظ من التنفيذ العملي. لا بد انن من اشتراك المركز (السلطة المركزية) والوحدات المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادي (الوحدات الانتاجية) في العمل الخاص بتحضير الخطة، اي في العمل التخطيطي، الامر الذي يستلزم وجود هيئات تختص بالعمل التخطيطي على مستوى المركز وعلى مستوى القاعدة.

اما فيما يخص التسيير الاقتصادي فالوحدة الاقتصادية (سواء في مجال الانتاج المادي او الخدمات) هي التي تقوم بالنشاط الاقتصادي في ظل ظروفها التي قد تختلف عن ظروف الوحدات الاخرى، ومن ثم كان من الطبيعي ان تتخذ غالبية قرارات تسيير الوحدة على مستوى الوحدة ذاتها. ولكن من ناحية اخري الاصل في الاقتصاد الاشتراكي ان الوحدة الاقتصادية تقوم بتحقيق اهداف تمثل في الواقع وسائل لتحقيق الهدف الاجتماعي، اي هدف الاقتصاد القومي في مجموعه. ومن هنا مست الحاجة الى ضمان سير الوحدات الاقتصادية على نحو لا يخرج بالاقتصاد القومي عن هدفه، الامر الذي يستلزم ان يختص ببعض قرارات التسيير الاقتصادي الهيئة الممثلة للاقتصاد القومي في مجموعه، اي السلطة المركزية. لا بد انن من اشتراك

المركز والوحدات المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادي في اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة، أي في التسيير الاقتصادي، الأمر الذي يستلزم وجود هيئات للتسيير الاقتصادي على مستوى المركز وعلى مستوى القاعدة.

النتيجة أنه للقيام بالنوعين من العمل (العمل التخطيطي والتسيير الاقتصادي) يتعين وجود نوعين من الهيئات: هيئات للتخطيط والتسيير أو الإدارة. كما يتعين وجود هذين النوعين من الهيئات على المستويين: مستوى المركز ومستوى القاعدة (الوحدات الاقتصادية). كما يلزم اشتراك هيئات التخطيط على مستوى المركز والقاعدة في تحضير الخطة، ويلزم اشتراك هيئات التسيير على مستوى المركز والقاعدة في اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة.

إذا كان اشتراك المركز والقاعدة في النوعين من العمل ضرورة تعين توزيع العمل بين الاثنين لتحديد الدور الذي يقوم به كل منهما (وبالتالي تحديد مسؤوليته). يتم ذلك عن طريق تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة. وينجم عن مدى الدور الذي يقوم به كل منهما درجة معينة من المركزية (أو اللامركزية)^(١) سواء فيما يتعلق بالعمل التخطيطي أو باتخاذ قرارات التسيير الاقتصادي.

نبادر من الآن ونقول أنه إما ما كان الأمر بالنسبة لتوزيع العمل (التخطيطي والتفنيدي) بين المركز والقاعدة فإنه يتعين الحرص على معرفة أن التخطيط الاقتصادي كطريقة لإداء الاقتصاد الاشتراكي يستلزم حدا أدنى من المركزية أي من الدور الذي يقوم به المركز، وهو الحد اللازم لرعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي رعاية مقبلة (عن طريق تحديد هدف للاقتصاد

(١) Centralisation and decentralisation

القومي في مجموعه) وضمان تحقيق هذه النتيجة عند تنفيذ الخطة. فيما وراء هذا الحد الأدنى من المركزية تتحدد اختصاصات المركز والقاعدة بنمط تنظيم العلاقة بينهما.

فإذا ما حددت علاقة الوحدة الاقتصادية بالمركز وتحدد بالتالي الدور الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية عند تحضير الخطة وتنفيذها تثار مشكلة تنظيم العلاقات في داخل الوحدة الاقتصادية. يضاف الى ذلك ان قيام الوحدات الاقتصادية بنشاطها (خاصة عند تنفيذ الخطة) يعني بالضرورة دخولها في علاقات تقوم على الاعتماد المتبادل بين هذه الوحدات، الامر الذي يلزم معه تنظيم الاسس التي تقوم عليها هذه العلاقات.

كيفية تنظيم هذه الانواع الثلاثة من العلاقات يعطينا نمط التنظيم الاقتصادي وهو يثير من القضايا ما يعد من اهم المشكلات التنظيمية في الاقتصاد الاشتراكي، وذلك لما لنمط التنظيم المتبع من اثره على كفاءة الجهاز الانتاجي وعلى الوضع الاجتماعي لمختلف الفئات الاجتماعية المشتركة في عملية الانتاج. نسارع من الان بالقول بأن حل هذه المشكلات والتوصل الى التنظيم الانسب ليس بالامر السهل كما انه ليس في الامكان تقديم نموذج لحل يوفق بين الاعتبارات المتضاربة ويصلح لكل الحالات، اذ ان انسب الحلول امر يتوقف على مستوى التطور الذي وصلت اليه القوى الانتاجية للمجتمع ونوع روابط الانتاج السائدة ومدى سيطرة قيم المجتمع الجديد. نمط التنظيم الاقتصادي يتحدد انن بمستوى تطور الاقتصاد القومي (وهو مستوى يحدد درجة تعقيد الاقتصاد القومي اي تعدد النشاطات وتعهد الوحدات التي تقوم بكل نشاط وكذلك حجم الوحدات الانتاجية.. الى غير ذلك) ويعكس نوع روابط الانتاج

السائدة. ومن ثم فإنه يتوقف على المرحلة التي يمر بها تطور الاقتصاد المضط أو الاقتصاد الذي يراد تخطيطه. هنا تشير التجربة التاريخية الى ضرورة التفرقة بين بناء الاساس الصناعي (مرحلة التصنيع) وبين المرحلة التي تليها. يترتب على ذلك ان البحث عن النمط المناسب للتنظيم الاقتصادي يقتضي ان يأخذ في الاعتبار المرحلة التي يمر بها الاقتصاد القومي ومستلزمات هذه المرحلة.

في هذه الدراسة النظرية لمشكلة التنظيم الاقتصادي سنتعرض:

اولا: لتنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة.

ثانيا: لتنظيم العلاقات في داخل الوحدة الاقتصادية.

وثالثا: لتنظيم العلاقات بين الوحدات الاقتصادية.

الفصل الأول

في تنظيم العلاقات بين المركز والوحدات الاقتصادية

قلنا أن تخطيط الاقتصاد القومي يعني نوعين من العمل: عمل خاص بتحضير الخطة وعمل متعلق بتسيير الوحدات الاقتصادية. الأمر يتعلق إذن بوظيفتين متميزتين. هذا التميز بين الوظيفتين يستتبع التمييز بين نوعين من الهيئات يقوم كل نوع بأحدى هاتين الوظيفتين: هيئات التخطيط وهيئات التسيير الاقتصادي. كل نوع من هذه الهيئات يوجد على مستوى المركز ومستوى القاعدة. وقد رأينا ضرورة اشتراك المركز والقاعدة في القيام بكل من هاتين الوظيفتين: اشتراك هيئات التخطيط في المركز والقاعدة في تحضير الخطة، واشتراك هيئات التسيير في المركز والقاعدة في اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادي. هذا الاشتراك يستلزم تنظيم العلاقة بين هيئات التخطيط في المركز والقاعدة وتنظيم العلاقة بين هيئات التسيير في المركز والقاعدة تنظيماً يحدد دور كل منها في القيام بهاتين الوظيفتين. وإذا ما تحدد دور كل منها في مواجهة الآخر ثارت مسألة تتعلق بدرجة مباشرة العلاقة بين المركز والقاعدة.

بناء عليه سنتكلم أولاً عن تنظيم هيئات التخطيط، ثم عن تنظيم هيئات

التسيير الاقتصادي، ثم عن درجة مباشرة العلاقة بين المركز والقاعدة.

اولا: تنظيم هيئات التخطيط:

تتمثل وظائف هيئات التخطيط في ثلاث: اولاً جمع البيانات المتعلقة بالحياة الاقتصادية وتحليلها بقصد ايجاد الاساس الاحصائي لتحضير الخطة. وثانياً القيام بالجانب الفني في تحضير الخطة وهو يختلف باختلاف المستوى الذي توجد عليه هيئة التخطيط اي بحسب ما اذا كان الامر يتعلق بهيئة التخطيط المركزية او بهيئة التخطيط في داخل الوحدة الانتاجية: وثالثاً القيام بتقييم الاداء اثناء تنفيذ الخطة.

هذه الوظائف كلها تتعلق بتحضير الخطة وتقييم الاداء اثناء تنفيذها، وهي اعمال لا يمكن ان تكون من اختصاص السلطة المركزية وحدها. اذ لكي يقوم العمل الخاص باعداد الخطة على اساس واقع الحياة الاقتصادية، ولكي يكون للخطة حظ من التنفيذ العملي يتعين ان يكون اعداد الخطة قائماً على مساهمة كل الخلايا المعنية مساهمة كلية، وعلى الاخص على مساهمة الوحدات الانتاجية اذ هي الوحدات التي تقوم بالنشاط الاقتصادي والتي يتوقف على سلوكها في داخل اطار التنظيم الاقتصادي تنفيذ الخطة. المركز باعتباره في وضع يسمح له بالتعرف على المصلحة الاجتماعية . او النظر الى المشكلات من وجهة نظر الاقتصاد القومي - يمكنه ان يأخذ المبادرة (التي تكون مبنية على اقتراحات الوحدات الانتاجية) في العمل التخطيطي على النحو الذي سنراه فيما بعد. هذه المبادرة التي تكون على مستوى معين من التفصيل لا تأخذ الشكل النهائي للخطة الا بعد «نزول وصعود» بين المركز والقاعدة. الشوط الذي تقطعه الخطة بينهما شوط طويل سنتعرض له فيما بعد. الذي يهمنا الان

هو التعرف على الاعتبارات التي يتعين رعايتها عند تنظيم الهيئات القائمة على امر تحضير الخطة.

رأينا ان مؤدى التخطيط الاقتصادي ان تصبح النتيجة الاجتماعية لمختلف النشاطات الاقتصادية هدفا تعمل الجماعة على تحقيقه في خلال فترة زمنية مقبلة عن طريق تخير اكفأ الوسائل الموصلة لهذا الهدف، وان ذلك يستلزم ان تصبح الغايات التي تسعى الوحدات الانتاجية المختلفة الى تحقيقها وسائل لتحقيق الهدف الاجتماعي. النتيجة الاجتماعية التي تعتبر هدفا تعبا موارد المجتمع لتحقيقه في فترة زمنية معينة تحددها السلطة السياسية في الجماعة وفقا للظروف الموضوعية لتطور المجتمع محل الاعتبار. هذه النتيجة الاجتماعية والوسائل الرئيسية لتحقيقها تنقل - بعد ان تكون هيئة التخطيط قد قامت بجزء من عملها كما سنرى فيما بعد - الى الوحدات الانتاجية، وتقوم الوحدات الانتاجية ببيان الدور الذي تستطيع القيام به من اجل تحقيق هذه الاهداف. هذا الدور تحدده كل وحدة انتاجية أخذة في اعتبارها ظروفها الخاصة من حيث الامكانيات الانتاجية والشروط التي يعمل في ظلها العاملون بهذه الوحدة الانتاجية بما قد يؤدي اليه ذلك من تحديد نصيبها في المساهمة في تحقق الاهداف العامة للخطة، وهي محكومة لحد كبير بظروفها الخاصة الاقتصادية والاجتماعية دون استطاعة من جانبها للنظر الى الامور من وجهة نظر الاقتصاد القومي ودون معرفة لما تقترحه الوحدات الاخرى، الامر الذي يستلزم التنسيق بين ما تقترحه الوحدات الانتاجية المختلفة متعلقا بدورها في تحقيق اهداف الخطة تنسيقا يكون جوهره محاولة التوفيق بين الظروف المختلفة للوحدات الانتاجية والظروف العامة للاقتصاد القومي. عملية التنسيق هذه لا يمكن ان تتم - في ظروف الاقتصادية الحديثة المركبة - الا تدريجيا وعلى

مراحل متعددة تتمثل كل مرحلة في التنسيق بين مشروعات هيئات يمكن تجميعها وفقا لمعايير معينة ويقل عددها من مرحلة الى اخرى في اثناء صعودنا من القاعدة الى المركز. الامر الذي يستلزم تجميع الوحدات الانتاجية وفقا لمعايير معينة وتنظيم هذه التجميعات على نحو هرمي يضمن استمرار الصلة بين القاعدة والمركز، اي تنظيم هيئات التخطيط في الوحدات الانتاجية على نحو يضمن مساهمتها في تحضير الخطة (بعد ان يكون المركز قد اخذ المبادرة في هذا التحضير) ويضمن تحقيق التنسيق بين مشروعات الوحدات المختلفة. بمعنى آخر، الامر الذي يستلزم تنظيم الاطار الذي تجري في داخله الاتصالات بين المركز والقاعدة في اثناء القيام بالجهود الخاصة باعداد الخطة. هذا هو الاعتبار الاول.

الاعتبار الثاني الذي يتعين مراعاته عند تنظيم الهيئات القائمة بالعمل التخطيطي هو ضمان تزويد القاعدة للمركز تزويدا مستمرا بالمعلومات المتعلقة بواقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية، اذ كما سنرى لا تخطيط بغير معرفة تفصيلية ومنضبطة للواقع في تطوره. كذلك يلزم للمركز الحصول على المعلومات الخاصة بمتابعة تنفيذ الخطة حتى يمكن تعديلها في الوقت المناسب اذا اقتضت الظروف ذلك، ومن ثم تضمن مرونة الخطة على النحو الذي سنراه عند الكلام عن مشكلات تنفيذ الخطة. الوحدة الانتاجية هي منبع المعلومات التي تأخذ صورة البيانات والاحصائيات التي على اساسها تتوفر المعرفة لدى المركز. تنظيم الهيئات القائمة على امر التخطيط يتعين ان يكون على نحو يضمن سهولة جريان هذا التيار الاستعلامي بين القاعدة والمركز.

ثانياً: تنظيم هيئات التسيير الاقتصادي:

يقصد بهذا التنظيم بيان دور كل من المركز ووحدات القاعدة في العمل التنفيذي، أي في اتخاذ قرارات تسيير الوحدات الاقتصادية، كتلك المتعلقة بالاستثمار وكيفية تمويله، بالعمالة وشروط استخدام العاملين، بالانتاج وكميات ومصادر المواد الأولية اللازمة له، وكمية المخزون من المواد الأولية، وكيفية تسويق الانتاج.. الى غير ذلك من القرارات اللازمة لإدارة الوحدات الاقتصادية سواء اكانت وحدة انتاجية او وحدة للخدمات^(١). يترتب على نمط تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة تحديد مدى استقلال الوحدة الاقتصادية في مواجهة المركز وكيفية ممارستها لهذا الاستقلال. هذا التحديد يحكمه الاعتباران التاليان:

* الاعتبار الاول هو تمكن الوحدة الانتاجية من مواجهة الظروف الخاصة للانتاج التي تقوم في ظلها بمحاولة تحقيق نصيبها في اهداف الخطة القومية على نحو تستطيع معه اتخاذ القرارات الاقتصادية اللازمة لسير النشاط الانتاجي دون عرقلة تنجم عن الرجوع الى المركز فيما لا يمس جوهر الدور التنسيقي الذي يقوم به والذي يتطلب قيامه ببعض اعمال التسيير الاقتصادي. بعبارة أخرى يتعين ان يكون من اختصاص الوحدة الانتاجية اتخاذ القرارات التي تمكنها من مواجهة الظروف الخاصة بها، سواء تعلق الامر بالظروف في داخل الوحدة او تلك الخاصة بعلاقتها مع الغير (بالوحدات

(١) يراعى ان الامر لا يتعلق بتوزيع النشاط الاقتصادي اللازم لتنفيذ الخطة، فالنشاط الاقتصادي يقوم به دائماً الوحدات الانتاجية فقط. الامر هنا بتوزيع القرارات المتعلقة بالإدارة الاقتصادية بين المركز وما يتبعه من سلطات ابنى منه وبين الوحدات الانتاجية. بمعنى اخر هل يتخذ القرار المتعلق بالنشاط الذي تقوم به الوحدة الانتاجية في داخل الوحدة او في خارجها بواسطة المستويات الاعلى في السلم الهرمي للإدارة الاقتصادية.

الانتاجية الأخرى كبائعة لها أو مشترية منها، أو المستهلك من خلال وحدات التجارة).

من ناحية أخرى يتعين أن تحظى الوحدة الانتاجية باستقلال يمكن معه اعتبارها وحدة مالية ومحاسبية مستقلة لكي يمكن الحكم على مدى كفاءتها الانتاجية. وهي كفاءة تتحدد ليس فقط من وجهة نظر عمل الوحدة محل الاعتبار وإنما من وجهة نظر عمل الاقتصاد القومي بأكمله.

* الاعتبار الثاني هو ضمان إخضاع الوحدات الانتاجية لمتطلبات الخطة أي لمستلزمات التنسيق بين نشاطات الوحدات المختلفة وتفاذي الرجوع إلى العمل التلقائي لقوى السوق عن طريق استقلال الوحدات الانتاجية استقلالاً لا يبقى للتخطيط إلا الوجود الشكلي. الأمر الذي يستلزم اختصاص المركز ببعض قرارات التسيير الاقتصادي حتى يضمن سير الوحدات الانتاجية على نحو يحقق للاقتصاد القومي في مجموعه الأهداف التي تتضمنها الخطة.

تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة يمثل إذن محاولة التوفيق بين هذين الاعتبارين. والوزن النسبي لكل من هذين الاعتبارين يتوقف على:

أولاً: على مدى أهمية الوحدة الانتاجية محل الاعتبار من وجهة نظر الاقتصاد القومي، في هذا الشأن يتعين التفرقة بين مشروعات ذات أهمية محلية كمشروع يؤدي خدمة المواصلات في مدينة من مدن الأقاليم مثلاً، ومشروعات ذات أهمية قومية كمشروع كبير ينتج الحديد والصلب. الأولى تكون إدارتها أساساً من اختصاص الوحدة الانتاجية التي يكون لها استقلال أكبر في اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة. أما الثانية فيزداد بالنسبة لها الوزن النسبي للاعتبار الثاني أي اعتبار خضوع الوحدة الانتاجية - في إدارتها

الاقتصادية - لمتطلبات الخطة.

ثانيا: كما يتوقف على مرحلة التطور التي يمر بها الاقتصاد المخطط. ففي مرحلة التخطيط من اجل بناء الاساس الصناعي للمجتمع (والتخطيط الاقتصادي قد نشأ تاريخيا في دول متخلفة اقتصاديا واجتماعيا الامر الذي يستلزم تركيز الجهود على بناء القاعدة الصناعية للاقتصاد القومي) يركز الجزء الاكبر من الموارد الانتاجية لبناء عدد معين من الصناعات يعطي اولوية من الدرجة الاولى. فالاهداف التي يتعين اعطاؤها الاولوية واضحة يسهل اختيارها. الرغبة في عدم اتجاه الموارد الانتاجية في نواح اخرى تحول دون تحقيق هذه الاهداف قد تؤدي الى اختصاص المركز بنصيب اكبر من قرارات التسيير الاقتصادي التي يمكن التخلي عنها للقاعدة عندما يبلغ الاقتصاد القومي مستوى اعلى من التطور وتزداد العملية الاقتصادية تعقيدا. يشجع من هذا الاتجاه نحو زيادة درجة المركزية عوامل اخرى نذكر منها: ان التركيز في المرحلة الاولى، مرحلة بناء الاساس الصناعي، عادة ما يكون على الكم ولا يعطي الكيف الا اهمية تالية. اذ يكون الحرص اولا علي اقامة الصناعات المختلفة ثم الاهتمام بعد ذلك بجودة منتجاتها.

عامل آخر يتمثل في الوفرة النسبية في القوى البشرية والموارد الانتاجية غير البشرية، وهي وفرة قد تأخذ شكل موارد غير مستغلة او موارد غير مستغلة استغلالا كاملا. هذه الوفرة النسبية تجعل من الممكن تحقيق الاهداف في ظل قرارات مركزية دون ان تظهر ما يترتب على اتخاذ القرارات المركزية من تبديد في استخدام الموارد، اذ تحقق الهدف قد يخفي ارتفاع تكلفة الوصول اليه. من الوقت الذي تختفي فيه هذه الوفرة النسبية تصبح اثار كل

قرار واضحة فاذا ترتب على اتخاذ قرار مركزي (في شأن كان يتعين ان يترك للوحدة الانتاجية) تبديد للموارد او عدم استخدام كفاء لها كانت نتيجة القرار المركزي واضحة نظرة لندرة الموارد الانتاجية. الامر الذي يفرض اعادة النظر في تحديد الاختصاص بين المركز والقاعدة ويدفع الى توسيع اختصاص هذه الاخيرة.

عامل رابع: يدفع الى درجة كبيرة من المركزية في مرحلة بناء الاساس الصناعي للمجتمع يتمثل في ان عدد الوحدات الانتاجية (وخاصة في المجال الصناعي) يكون قليلا نسبيا الامر الذي يتمكن معه المركز من التعرف على ظروف هذه الوحدات وبالتالي اتخاذ قرارات مركزية سليمة. ولكن مع الاتساع الصناعي (والاقتصادي بصفة عامة) المستمر يزداد عدد النشاطات الاقتصادية ويزداد عدد الوحدات التي تقوم بكل نشاط من هذه النشاطات ويتسع كذلك حجم الوحدة الانتاجية ويزداد تكوينها الداخلي تعقيدا. هنا يصبح من الصعب على المركز التعرف على تفاصيل ظروف سير الوحدات المختلفة وبالتالي اتخاذ القرارات الخاصة بتسييرها (والتي كان يتخذها في المرحلة الاولى). (من ناحية اخرى يكون التطور مصحوبا بتطور الوسائل الفنية - وخاصة في مجال الآلات الالكترونية - التي تمكن وتسهل من عملية جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالوحدات الانتاجية المختلفة والقيام بالعمليات الحسابية اللازمة لاتخاذ المركز لقرارات خاصة بتسيير هذه الوحدات وكذلك الوسائل الفنية الخاصة بتوصيل هذه القرارات من المركز الى الوحدة الانتاجية).

عامل خامس: قد يؤدي الى درجة كبيرة من المركزية (في التسيير

الاقتصادي) في مرحلة بناء الاساس الصناعي للمجتمع يتمثل في ان نمط الاستهلاك^(١) المراد تعميمه يكون واضحا لا يحتوي على كثير من التنوع. يقصد بنمط الاستهلاك التشكيلة من السلع الاستهلاكية التي تمثل هيكل الاستهلاك النهائي بالنسبة لفئة اجتماعية متميزة، بمعنى آخر مجموعة السلع التي تشبع الحاجات النهائية (بالنسبة للماكل والملبس وغيره من الاحتياجات الاخرى) التي تقوم باستهلاكها فئة اجتماعية معينة في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية معينة. ففي المجتمع الذي تتعدد فيه الطبقات والفئات الاجتماعية (ويأخذ هذا التعدد مظهر التباين الاجتماعي والاقتصادي الامر الذي ينعكس في مستويات معيشة مختلفة) تتعدد الانماط الاستهلاكية بتعدد هذه الطبقات والفئات. وفي المجتمعات التي تسعى الى ازالة الفوارق بين الفئات الاجتماعية يكون الاتجاه هو نحو توحيد النمط الاستهلاكي في المجتمع في اتجاه يعكس ارتفاعا مستمرا في مستوى معيشة افراد المجتمع. ومن هنا تثور عند القيام بالتخطيط مشكلة اختيار النمط الاستهلاكي المراد تعميمه (اي اختيار الحاجات النهائية التي سيجري اشباعها) وذلك لانتاج المنتجات التي تشبع هذه الحاجات. عند بناء الاساس الصناعي نكون بصدد مجتمع يغلب عليه الطابع الزراعي. في هذا المجتمع الريفي نجد جزرا من المجتمعات الحضرية توجد في المدينة تتميز بارتفاع نسبي في مستوى المعيشة، وبالتالي بنمط خاص للحياة وما يتضمنه من نمط استهلاكي عادة ما يمثل ارقى من النمط الاستهلاكي الذي هو جزء من نمط الحياة في الريف.

نعلم ان التطور الواعي لهذه المجتمعات يتمثل في تغيير هيكل الاقتصاد القومي من هيكل يغلب عليه الطابع الزراعي الى هيكل يغلب عليه الطابع الصناعي. اجتماعيا التحول الصناعي قد يأخذ شكل خروج من الريف الى

المدينة، أي انتقبال السكان من الريف الى المدينة وانخراطهم في الحياة الحضرية، أو شكل تحويل الريف نفسه الى مدن عن طريق اقامة الصناعات الى جانب المزرعة التي يتم تصنيعها هي الأخرى. ايا كان الشكل الاجتماعي الذي يأخذه التحويل الصناعي، (وايا كان ما يتبع بشأن سرعة هذا التحويل التي تتوقف علي معدل الاستثمار والكيفية التي تستخدم بها كمية معينة من الموارد الاستثمارية) فلا بد (لأسباب سنراها فيما بعد) من العمل على رفع مستوى الاستهلاك على نحو تدريجي عادة ما يكون بطيئاً. الترجمة العملية لهذه السياسة الاستهلاكية في المرحلة الأولى للتطور المخطط للمجتمعات التي يغلب عليها الطابع الزراعي يمكن ان تأخذ شكل محاولة تعميم نمط الاستهلاك السائد في المدينة، أي نمط الاستهلاك الحضري، الأمر الذي يجعل النمط المراد تحقيقه واضحاً، وهو نمط لا يحتوي على كثير من التنوع، مما يسهل عملية اتخاذ قرارات مركزية في شأن انتاج السلع الاستهلاكية. في مرحلة تالية لتطور الاقتصاد القومي يتغير النمط الاستهلاكي فيزداد عدد السلع الاستهلاكية اللازم انتاجها وتزداد درجة التنوع لان المستهلك يكون قد تعدي مرحلة اشباع الحاجات الأساسية (ما يعتبر حاجة أساسية مسألة تحدد اجتماعياً ومن ثم يتوقف على الظروف التاريخية التي تعيشها الجماعة). في هذا الموقف الجديد قد يصبح من الصعب على المركز الاستمرار في اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادي دون ان يؤثر ذلك تأثيراً غير موات على كفاءة الجهاز الانتاجي، الأمر الذي يدفع الى توسيع الاختصاص الوحدات الانتاجية في اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادي.

عامل سادس: يزيد من درجة المركزية في مرحلة بناء الاساس الصناعي يتمثل في ان استخدام فنون انتاجية جديدة يتم في الغالب عن طريق

نقل فنون انتاجية ظهرت من قبل في مجتمعات اخرى اكثر تقدما، سواء عند القيام باستثمارات جديدة (بناء مشروعات جديدة) او بالنسبة للوحدات الاقتصادية القائمة. اذ ان المركز ينهل من ثروة تكنولوجية تراكمت خلال تجارب المجتمعات الاكثر تقدما، ومن ثم يقوم بالخيار بين اساليب تكنولوجية مختلفة وضحت مزايا كل منها في المجتمعات التي نشأت فيها، الامر الذي يسهل من امر اختيار وتعميم هذه الفنون الانتاجية.

في المرحلة التالية لتطور الاقتصاد القومي نكون بصدد اقتصاد تم بناء اساسه الصناعي وبدأت تظهر مشكلات تكنولوجية ترتبط بطبيعة هذا الاقتصاد وتركيبه، وتقتضي حولا تستلزم البحث عن وسائل جديدة على نحو تصبح معه الفنون الانتاجية نتاجا لظروف الاقتصاد القومي. هنا - وخاصة مع اتساع حجم الاقتصاد القومي وتعقيد تركيبه - يصبح من الصعب على المركز التعرف على المشكلات التي تستلزم حولا سريعة (من الناحية الفنية) ويصبح من الانسب ان يترك للوحدة الاقتصادية حرية اكبر في اتخاذ القرارات الخاصة بحل مشكلاتها الفنية (من ادخال تكتيك انتاجي جديد الى انتاج منتجات جديدة.. الى غير ذلك).

عامل اخير يؤدي الى زيادة درجة المركزية في مرحلة التصنيع في اقتصاد مخطط يتمثل في النقص النسبي في الاشخاص المؤهلين لتسيير الوحدات الاقتصادية، الامر الذي يدفع باحتفاظ المركز بجزء كبير نسبيا من هؤلاء الاشخاص يشتركون في اتخاذ قرارات تتعلق بالنواحي المختلفة للنشاط الاقتصادي (وهي قرارات تتعلق بكثير من وحدة انتاجية في كل فرع من فروع النشاط) بدلا من بعثتهم على عدد من الوحدات الانتاجية وترك بقية الوحدات

دون اشخاص يتوافر لديهم التكوين اللازم لاتخاذ قرارات التسيير الاقتصادي، في هذه الحالة يحتفظ المركز بقدر اكبر من قرارات التسيير. هنا يتعين مراعاة ان القيام بادارة وحدة انتاجية امر يتطلب معرفة بالطبيعة الفنية لعملية الانتاج التي تقوم بها الوحدة، كما يتطلب معرفة بالمشكلات الاقتصادية للوحدة محل الاعتبار بالاضافة الى (على الاقل) بعض المعرفة بالمشكلات الاقتصادية التي يعيشها المجتمع في المرحلة التي يجتاها من مراحل تطوره. كما يتطلب كذلك معرفة بالجانب الاجتماعي الذي يتبلور في العلاقات بين العاملين في الوحدة الانتاجية. كما يتطلب اخيرا وعيا سياسيا يتمثل في ادراك لمشكلات المجتمع وايمان بالمجتمع المراد بناء اساسه الاقتصادي وبضرورة التوضيحات التي تستلزمها عملية البناء. مع تطور المجتمع يزداد عدد المؤهلين للقيام بتسيير الوحدات الاقتصادية ويصبح من الممكن توفرهم بالنسبة لكل وحدة اقتصادية الامر الذي يمكن من توسيع نطاق قرارات التسيير التي تتخذ على مستوى الوحدة الاقتصادية (اي على مستوى القاعدة).

تلك هي العوامل المختلفة التي قد تزيد من درجة المركزية في مرحلة بناء الاسس الصناعي للاقتصاد الاشتراكي، اي تزيد من عدد قرارات التسيير الاقتصادي التي يتخذها المركز ومن ثم تضيق من نطاق استقلال الوحدات الاقتصادية المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادي^(١).

خلاصة القول ان تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة فيما يتعلق بالتسيير الاقتصادي يمثل محاولة للتوفيق بين الاعتبارين السابقين. وهي محاولة تقوم

(١) من الواضح ان الامر يختلف كيفيا فيما لو كان التحول نحو الاقتصاد الاشتراكي يتم في مجتمع قطع الشوط الكبير في التطور الاقتصادي الرأسمالي.

على اسس ثلاثة وردت متناثرة فيما قلناه عن تنظيم هذه العلاقة ويستحسن تجميعها على النحو التالي:

* ان التخطيط الاقتصادي كطريقة لاداء الاقتصاد الاشتراكي - يستلزم حدا ادنى من المركزية، وهو الحد اللازم لرعاية نتيجة النشاط الاقتصادي في مجموعه رعاية مقدمة عن طريق تحديد اهداف للمجتمع في مجموعه وضمان تحقيق هذه الاهداف عند تنفيذ الخطة عن طريق احتفاظ المركز بالقدر من قرارات التسيير الذي يضمن سير الوحدات الانتاجية علي نحو يحقق هذه الاهداف.

* فيما عدا هذا الحد الأدنى - الذي يختلف باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد المخطط - يجب ان تتمتع الوحدة الانتاجية بكبر قدر ممكن من الاستقلال في اتخاذ التسيير الاقتصادي، اذ ان هذه الوحدة الانتاجية هي التي تقوم بالنشاط الاقتصادي ومنحها الاستقلال يمكنها من مواجهة الظروف اليومية لقيامها بالنشاط.

ايا ما كان الامر يتعين ان تكون قرارات التسيير الاقتصادي من اختصاص الوحدة الاقتصادية في جميع الحالات التي يأتي رد القرار المركزي على احتياجات الموقف بعد فوات الاوان.

ثالثا: درجة مباشرة العلاقة بين المركز والقاعدة:

اذا ما تحدد اختصاص كل من المركز والوحدات الاقتصادية المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادي، سواء فيما يتعلق بالعمل التخطيطي (اي تحضير الخطة) او بالتسيير الاقتصادي، يثور التساؤل عنم يقوم بالدور الذي لا تقوم به الوحدات الاقتصادية، اي الدور الذي هو من اختصاص المركز. هل يقوم

بدور المركز سلطة مركزية واحدة كهيئة تخطيط مركزية وسلطة مركزية واحدة تختص بنصيب المركز من قرارات التسيير الاقتصادي وتقوم بين السياسة المركزية الواحدة وبين هيئات القاعدة (هيئات التخطيط او التسيير) علاقة مباشرة؟

الواقع ان حجم الاقتصاد القومي المعاصر وتعدد نشاطاته، وتعدد الوحدات القائمة بكل نشاط يجعل من الصعب - ان لم يكن من المستحيل - ان تكون العلاقة بين المركز والقاعدة علاقة مباشرة بين الوحدات الاقتصادية المتعددة (هيئات التخطيط فيها وهيئات التسيير) وبين هيئة مركزية واحدة، وانما يتعين ان تكون العلاقة:

* اما على اساس تعدد هيئات المركز واقتصار علاقة كل واحدة منها بعدد من الوحدات الاقتصادية المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادي (فيما يتعلق بتحضير الخطة او فيما يتعلق بتنفيذها).

* واما على مراحل فتنشأ هيئات وسيطة بين المركز والوحدات الاقتصادية.

في كلا الحالتين يتعين تقسيم العمل في داخل المركز، والاساس الذي يقوم عليه تقسيم المركز (الى وزارات اقتصادية مثلا) يحدد السبيل بين المركز والقاعدة، اي يحدد طبيعة ومكان الوحدات الانتاجية التي تتبع جزءا معينا من اجزاء المركز، فعلى اي اساس يقوم تقسيم العمل وتحديد اختصاص الاجزاء المختلفة في داخل المركز؟ هل يختص كل جزء من اجزاء المركز بنوع معين من انواع النشاط الصناعي ومن ثم يمثل المركز بالنسبة للوحدات الانتاجية التي تقوم بهذا النشاط؟ ام يختص كل جزء من اجزاء المركز بنوع معين من

الوظائف الاقتصادية ويكون مسؤولا عن الادارة الاقتصادية في حدود الوظيفة؟ ام هل يختص كل جزء من المركز بمختلف انواع النشاط الاقتصادي التي تقع في منطقة جغرافية او اقتصادية معينة ومن ثم يمثل المركز بالنسبة لكافة الوحدات الانتاجية التي تقع علي ارض هذه المنطقة؟ بعبارة اخرى تنظيم المركز وتنظيم السبيل بين اجزائه المختلفة وبين الوحدات الانتاجية يمكن ان يقوم على واحد او اكثر من اسس ثلاثة هي:

* نوع النشاط الصناعي^(١): صناعات ثقيلة، صناعات خفيفة، صناعة البترول، صناعة المنسوجات ، الصناعة الكيماوية... الخ.

* الوظيفة الاقتصادية^(٢): التمويل، الاستثمار، الامداد بالموارد الانتاجية، العمالة، التخطيط... الخ.

* مكان النشاط^(٣): هذا المعيار له اهمية خاصة في المجتمعات القائمة على اقليم متسع جغرافيا ويخضع لظروف مناخية مختلفة، وتزداد اهميته مع التوسع الاقتصادي ونشوء مناطق اقتصادية في داخل الاقتصاد القومي.

تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة (في درجة مباشرتها) قد يقوم على هذه الاسس الثلاثة مجتمعة، فقد يقوم هذا التنظيم علي تقسيم العمل في المركز بين وزارات اقتصادية تتحدد وفقا لنوع النشاط الاقتصادي. فتكون هناك وزارة للزراعة، واخرى للصناعات الثقيلة، وثالثة للصناعات الخفيفة، ورابعة للقوى الكهربائية، وخامسة للبناء، وسادسة للمواصلات.. الى غير ذلك. على ان تقسم كل وزارة من هذه الوزارات الى مجموعتين من الادارات الرئيسية:

(١) Activity criterion; critère d'activité

(٢) Regional criterion; critère de fonction

(٣) Regional criterion; critère régional

المجموعة الاولى: هي مجموعة من الادارات يتحدد عددها وفقا للانواع المختلفة للنشاط الاقتصادي الواقع في اختصاص الوزارة الاقتصادية، ففي وزارة الصناعات الثقيلة مثلا توجد ادارة لصناعة الآلات، واخرى لصناعة البترول، وثالثة للصناعات الكيماوية... الخ.

المجموعة الثانية: هي مجموعة من الادارات يتحدد عددها وفقا للوظائف الاقتصادية المختلفة، ففي كل وزارة (ولتكن وزارة الصناعات الثقيلة مثلا) ادارة للتسويق، ادارة للاستثمار، ادارة للامداد بالموارد الانتاجية، ادارة للعمالة... الخ.

وقد يقسم العمل في داخل كل ادارة من هذه الادارات بحيث يختص كل قسم بالوظيفة الاقتصادية او بالنوع المعين من النشاط الاقتصادي الخاص بمنطقة اقليمية معينة.

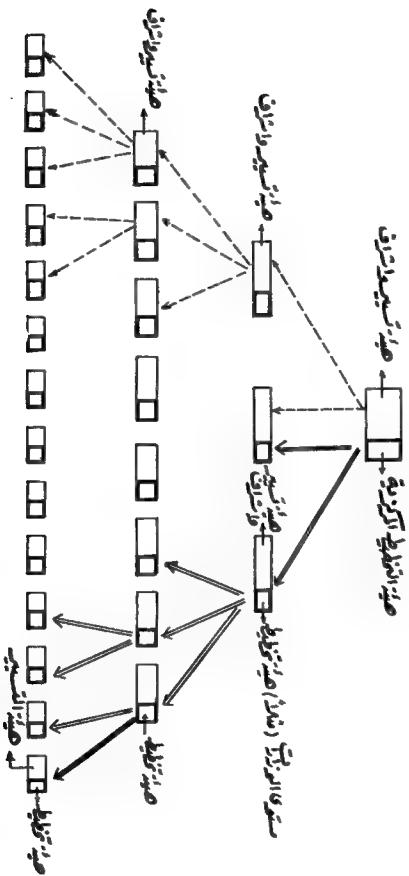
يتبلور تنظيم العلاقة بين المركز والوحدات الاقتصادية في تنظيم هرمي قمته السلطة المركزية وقاعدته الوحدات الاقتصادية، وبينهما مراحل تتوقف على درجة مباشرة العلاقة بينهما. هذا التنظيم الهرمي يسمح:

اولا: بالصعود التدريجي للبيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادي من القاعدة الى المركز. وهي بيانات قد تكون مصحوبة بمقترحات من الوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بنشاطها في الفترة المقبلة التي تغطيها الخطة. كما يسمح بنزول اطار الخطة من المركز الى وحدات القاعدة، وكذلك بالتنسيق التدريجي للخطة عند صعودها من الوحدات الاقتصادية الى المركز، وذلك على النحو الذي سنراه عند الكلام عن تحضير الخطة.

وثانيا: بتوزيع الجزء من قرارات التسيير التي لا تدخل في اختصاص

الوحدة الاقتصادية - وكذلك مسؤولية الرقابة على الوحدات الاقتصادية - بين الهيئات الاعلى على المستويات المختلفة للتنظيم الهرمي.

على كافة مستويات هذا التنظيم الهرمي نجد النوعين من الهيئات: هيئات تحضير الخطة وهيئات التسيير الاقتصادي. على هذا النحو يكون لدينا تنظيما هرميا لهيئات التحضير في قمته السلطة المركزية للتخطيط وقاعدته تتكون من هيئات التخطيط الموجودة في الوحدات الاقتصادية، وبين المركز والقاعدة توجد هيئات للتخطيط بحسب المستويات التي تكون بينهما. كما يكون لدينا تنظيما هرميا لهيئات التسيير الاقتصادي والرقابة التي توجد على كافة المستويات من القمة الى القاعدة. على ان يلاحظ ان التمييز بين النوعين من الهيئات لا يعني انفصالهما (او حتى استقلالهما) وانما قد يعني ان يتخصص قسم من هيئة معينة في القيام بالاعمال المتعلقة بتحضير الخطة. هذا التنظيم الهرمي لهيئات التخطيط والتسيير الاقتصادي، والذي ينظم العلاقة بين المركز والقاعدة، يمكن تصويره على الوجه التالي:



الفصل الثاني

في تنظيم العلاقات داخل الوحدة الاقتصادية

إذا تحدد دور الوحدة الانتاجية (وبالتالي مدى استقلالها) في مواجهة المركز، وتحدد درجة مباشرة العلاقة بينها وبين المركز تثار مشكلة تنظيم العلاقات في داخلها: أولا فيما يتعلق بالعلاقة بين هيئة التخطيط وهيئة التسيير، وثانيا بالنسبة للتسيير يتعين تنظيم امر ادارة الوحدة الانتاجية عن طريق تحديد من يقوم بها وكيفية اتخاذ قرارات التسيير.

اولا: العلاقة بين هيئة التخطيط وهيئة التسيير:

نعلم ان هيئة التخطيط الموجودة على مستوى الوحدة الانتاجية تقوم بوظائف معينة هي: أولا تجميع البيانات المتعلقة بنشاط الوحدة وتحليلها وتصعيدها الى هيئات التخطيط الاعلى في سلم التنظيم الهرمي. ثانيا القيام بالجانب الفني عند تحضير خطة الوحدة الانتاجية. وثالثا متابعة تنفيذ الخطة وتقييم اداء الوحدة الانتاجية اثناء فترة التنفيذ وتصعيد البيانات الخاصة بهذا التقييم الى هيئات التخطيط الاعلى. اما هيئة التسيير الموجودة في الوحدة الانتاجية فوظيفتها اتخاذ القرارات اللازمة لقيام الوحدة بنشاطها (وذلك في

حدود ما تتمتع به من اختصاص).

عمل كل من هاتين الهيئتين مرتبط فنيا، ولكن ذلك لا يستتبع بالضرورة تنظيم العلاقة بين الهيئتين على اساس التبعية الادارية لهيئة التخطيط في الوحدة الانتاجية لمن يرأس الوحدة. على العكس، اذا اردنا ان نضمن صحة البيانات التي تقوم هيئة التخطيط في الوحدة الانتاجية بتصعيدها الى هيئات التخطيط الاعلى، وكذلك اذا اردنا ان نضمن سلامة التقييم عندما يتم الاداء يتعين ان تستقل هيئة التخطيط اداريا (لا فنيا ولا مكانيا) عن يرأس الوحدة الانتاجية. اذ يمثل هذا الاستقلال ضمانا اكبر لصحة البيانات الاحصائية التي تصعددها هيئة التخطيط وكذلك لسلامة التقييم، اذ في حالة الاستقلال لا نكون بصدد تقييم يقوم به المسؤول عن تنفيذ الخطة الامر الذي يعرضنا لمخاطر الوصول الى تقييم لا يمثل الواقع.

ثانيا: من يقوم باتخاذ قرارات التسيير في داخل الوحدة الاقتصادية:

هنا نكون بين عدة حلول تتعلق بتحديد الاشخاص الطبيعيين الذين يقومون بالادارة الاقتصادية في داخل الوحدة الانتاجية. فهناك اولا امكانية تعيين الدولة لمدير للوحدة الانتاجية يكون مسؤولا عن الادارة الاقتصادية. ومن ناحية اخرى هناك امكانية اختيار العاملين في الوحدة الانتاجية للجنة من بينهم تقوم بالادارة يرأسها رئيس منتخب لذلك. بين هذين الحالتين توجد فروض حلول اخرى، فهناك مثلا امكانية قيام ادارة مشتركة يقوم بها مدير تعينه الدولة وعدد من الافراد ينتخبون من بين العاملين في الوحدة الانتاجية، الى غير ذلك من الفروض المتصورة بين هاتين الحالتين.

في اختيار اي من هذه الحلول يتعين ان تؤخذ في الحسبان الحقيقة التالية: قوام الوحدة الانتاجية مجموعة من افراد المجتمع تجمعهم شروط معينة لعملية الانتاج في فرع معين من فروع النشاط. تعدد الوحدات الانتاجية يعني في الغالب تعدد في ظروف عمل المجموعات المكونة للوحدات الانتاجية. وقد يكون لكل مجموعة مصلحة مباشرة قد تتضارب - عند غياب الوعي الاجتماعي والسياسي - مع مصلحة الجماعة بأكملها. هذه المصلحة قد تملئ على المجموعة - في حالة قيامها استقلالا عن طريق من يمثلها باتخاذ قرارات التسيير الاقتصادي - قرارات تتعارض مع مصلحة الجماعة الامر الذي يحتم ان تكون الجماعة ممثلة في الهيئة القائمة على ادارة الوحدة الانتاجية. بعبارة اخرى، هناك مصلحة مجموعة العاملين في الوحدة الانتاجية، هذه المصلحة قد تستلزم انواعا معينة من قرارات الادارة الاقتصادية. وهناك مصلحة الجماعة بأكملها التي قد تتطلب من الوحدة الانتاجية القيام بدور يستلزم انواعا مغايرة من قرارات الادارة الاقتصادية التي تتخذ على اساس رعاية المصلحة الاولى فقط، اي مصلحة مجموعة العاملين في الوحدة الانتاجية. واتخاذ قرارات التسيير على اساس رعاية مصلحة العاملين في الوحدة الانتاجية فقط قد يخرج بسير الوحدة الانتاجية خارج اطار خطة الاقتصاد القومي. حل هذه المشكلة على اساس رعاية المصلحة الثانية، مصلحة الجماعة والمفروض ان الدولة تمثلها، قد يؤدي الى سيطرة فئة من المديرين البيروقراطيين على الجهاز الانتاجي للجماعة، الامر الذي يحد من كفاءة هذا الجهاز ويزيد من حدة التناقض بين هذه الفئات والفئات الاجتماعية الاخرى في الحالة التي تتمكن فيها فئة المديرين البيروقراطيين من تحقيق مزايا لا تتفق مع مساهمتهم في عملية الانتاج.

تحديد من يقوم باتخاذ قرارات تسيير الوحدة الانتاجية - وذلك في حدود القرارات التي تختص بها الوحدة الانتاجية - يتعين ان يتم انن على اساس تحقيق نوع من التوازن بين الاعتبارين السابقين. هذا التحديد يتعين ان يهدف الى تحقيق ديمقراطية الادارة الاقتصادية في الوحدات الانتاجية مع الحرص على اخضاع هذه الوحدات لمتطلبات الخطة عن طريق وجود من يمثل مصلحة الجماعة في الهيئة القائمة على امر الادارة، اي الى ازالة جذور التناقض بين مصلحة مختلف مجموعات العاملين في الوحدات الانتاجية والمصلحة العامة مع تفادي خطر البيروقراطية، ذلك المرض الاجتماعي الخطير، الذي يؤدي عند تفاقمه الى نتائج سياسية خطيرة، ومنها امكانية الاطاحة بمجمل التنظيم السياسي.

الفصل الثالث

في تنظيم العلاقات بين الوحدات الاقتصادية

تتمثل العلاقات التي تقوم بين الوحدات الاقتصادية في مبادلات بمقتضاها تظهر الوحدة الاقتصادية كمشتريّة او كبائعة لنتائج معين (سلعة انتاجية او استهلاكية). نعلم ان هذه المبادلات تنظم في حالة وجود وحدات اقتصادية خاصة (في الاقتصاد الرأسمالي) اقتصاديا على اساس ظروف السوق التي تحدد الائتمان والشروط الاخرى التي يتم على اساسها التبادل وقانونيا على اساس العلاقة التعاقدية التي ينظمها العقد الذي يبرم وفقا للقوانين المنظمة للمعاملات بصفة عامة ولنوع النشاط محل الاعتبار بصفة خاصة. اما بعد تملك الدولة (والدولة الاشتراكية) لعدد من الوحدات الاقتصادية وقيام مسؤولياتها عن تخطيط الاقتصاد القومي (وهو امر يعني وجود خطة تضع هدفا عاما للاقتصاد القومي وتصبح اهداف الوحدة الاقتصادية وسائل لتحقيق هذا الهدف العام) فتثور مشكلة اعادة تنظيم العلاقات بين هذه الوحدات. حل هذه المشكلة يكون بالتعرف على الاسس التي تقوم عليها العلاقات بين الوحدات الاقتصادية. في محاولتنا التعرف على الاسس المختلفة التي يمكن تنظيم هذه العلاقات وفقا لها سنفرق بين العلاقات بين الوحدات

الانتاجية بعضها البعض والعلاقات بين الوحدات الانتاجية (المنتجة للمسلع الاستهلاكية) والمستهلكين (من خلال وحدات النشاط التجاري).

اولاً: العلاقات بين الوحدات الانتاجية:

تقوم هذه العلاقات علي الاعتماد المتبادل بين وحدات الجهاز الانتاجي بمظهره: فلكي تتمكن وحدة انتاجية معينة من انتاج ناتج معين يتعين عليها ان تحصل على عناصر الانتاج المادية من وحدات اخرى، هذا من ناحية. من ناحية اخرى فان ناتج هذه الوحدة (اذا كان يمثل مادة انتاجية) يوزع بين الوحدات الانتاجية الاخرى التي تستخدمه كمدخل في الانتاج (كنتاج مصنع للفزل فانه يوزع بين الوحدات المنتجة للمنسوجات والتي تستخدمه كمدخل في الانتاج). بناء عليه تتبلور هذه العلاقات في قيام وحدة انتاجية ببيع او شراء سلعة انتاجية. البحث عن اسس تنظيم هذه العلاقات التي تثور في اطار مرحلة الانتاج يستلزم - في حالة الدراسة التفصيلية - التفرقة بين علاقات تقوم فيما بين وحدات مملوكة للدولة، وعلاقات تقوم بين وحدات مملوكة للدولة واخرى مملوكة ملكية خاصة. في دراستنا هذه سنقتصر على دراسة اساس تنظيم النوع الاول من العلاقات على اساس انها تصلح كذلك لتنظيم النوع الثاني وان مجال دراستنا هذه لا يسمح بالمزيد من التفصيل.

فيما يتعلق بالعلاقات بين وحدات مملوكة للدولة فانه يمكن تنظيمها على احد ثلاثة انواع (او على اثنين منها او عليها كلها مجتمعة) من الاسس: اسس اقتصادية، واسس ادارية، واسس فنية - اقتصادية. لنرى مفهوم كل من هذه الاسس:

* يقوم تنظيم هذه العلاقات على اسس اقتصادية عندما يتم ذلك في

شكل استخدام واع للقوانين الاقتصادية وخاصة التي تحكم علاقات المبادلة وتكوين الثمان. في هذه الحالة لكي يتم تحقيق اثار معينة تريدها السلطة المركزية وتتضمنها الخطة - وهي اثار تمثل اهدافا يلزم لتحقيقها قيام الوحدات الانتاجية باستخدام المواد الانتاجية وبالتالي تبادلها بين الوحدات - تستخدم الروافع الاقتصادية^(١) كوسيلة لتحقيق الاثر المطلوب. فاذا ما زاد الطلب مثلا على مادة تنتجها بعض الوحدات الانتاجية ولم يكن من الممكن زيادة عرضها في الزمن القصير فانه يتعين لتحقيق التوازن بين العرض والطلب ان يرفع الثمن. رفع الثمن على هذا النحو يحد من الطلب وان كان لا يشبعه. من ناحية اخرى رفع الثمن يزيد من الفائض الذي تحققه الوحدات المنتجة لهذه السلعة، فاذا كانت نسبة من هذا الفائض تعود على العاملين في هذه الوحدات يكون هناك ما يدفع الى زيادة الانتاج. امام هذه الوحدات طريقان لزيادة الانتاج: الطريق الاول يتمثل في استخدام اكفا للطاقة الانتاجية الموجودة مما يؤدي الى زيادة انتاجية العمل. ويتمثل الطريق الثاني في التوسع في الطاقة الانتاجية عن طريق الاستثمارات التي تمول اما من المصادر الخاصة للوحدات الانتاجية او عن سبيل الاقتراض من الدولة. بالاضافة الى ذلك قد يكون من الممكن فنيا لبعض الوحدات التي لم تكن تنتج هذه السلعة ان تحول بعض طاقاتها الانتاجية التي توجد في حالة تعطل (لنقص الطلب على ما تنتجه) لانتاج السلعة التي ارتفع ثمنها. الامر الذي يؤدي كذلك الى زيادة انتاج السلعة. يزيد على ذلك انه قد لا تكفي كل هذه الطرق لاشباع الطلب على هذه المادة الامر الذي يستلزم انشاء وحدات انتاجية جديدة لانتاجها. هنا نكون بصدد السياسة

(١) . Economic levers; leviers économiques

الاستثمارية التي يتم تخطيطها مركزيا.

بعد فترة تتحقق اذن زيادة في العرض تؤثر في تقابلها مع طلب الوحدات الاخرى على ثمن السلعة محل الاعتبار، الامر الذي يستلزم اعادة النظر في الثمن المحدد لها. فكأن زيادة الطلب على هذه السلعة دفعت الى رفع ثمنها الامر الذي ادى الى زيادة الفائض في الوحدات المنتجة لهذه المادة. هذه الزيادة الاخيرة تلعب بالنسبة للقائمين على امر تخطيط الاستثمارات دور المؤشر الى الاتجاه الذي يتعين التوسع فيه. هنا نكون بصدد استخدام للروافع الاقتصادية (الاثمان والفائض الذي يتحقق في الوحدة الانتاجية) لتنظيم العلاقات بين الوحدات الانتاجية (وهو ما يصح كذلك بالنسبة للعلاقة بين الوحدات الانتاجية والمستهلكين من خلال وحدات التجارة) وهو ما يتم اساسا عن طريق الاثمان. الامر الذي يثير مشكلتين: المشكلة الاولى خاصة بتكوين الاثمان مع ما يثيره من اسئلة حول انواعها واساس تكوينها وكيفية تغييرها لضمان مرونتها. والمشكلة الثانية تتعلق باستخدام الاثمان لكي تقوم بالادوار التي يعين عليها القيام بها. ستتاح لنا فرصة التعرف على كل من هاتين المشكلتين عدن دراسة مشكلات الاثمان في الاقتصاد المخطط في الباب العاشر من هذا الكتاب.

تنظيم العلاقات بين الوحدات الانتاجية المملوكة للدولة على اساس اقتصادية يمكن ان يقوم في حالتين. الحالة الاولى تتمثل في نموذج نظري لاداء الاقتصاد المخطط قدمه الاقتصادي اوسكار لانج في سنة ١٩٣٨ لاثبات امكانية القيام بحساب رشيد لقيم الموارد الانتاجية في ظل التخطيط الاشتراكي وبالتالي امكانية الوصول الى توزيع رشيد للموارد الانتاجية بين مجالات

النشاط الاقتصادي المختلفة^(١).

والحالة الثانية تعرض بالنسبة لاستخدام الروافع الاقتصادية في تنظيم

(١) الحساب الرشيد للقيم النسبية للموارد الانتاجية لازم لتوزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد. هذا الحساب يتم في الاقتصاد الرأسمالي على اساس الامان التي تتحدد في السوق، اذ على اساسها يتم توزيع الموارد الانتاجية بين النشاطات المختلفة. اي يتحدد نمط استخدام الموارد الانتاجية. يترتب على ملكية الدولة لوسائل الانتاج غياب سوق يتم تداولها فيه، ومن ثم لا تتكون لها اثمان على النحو الذي يحدث في الاقتصاد الرأسمالي. وقد ثار النقاش في فترة ما بين الحربين العالميتين حول مدى امكانية للقيام بحساب رشيد للقيم النسبية للموارد الانتاجية في ظل التخطيط الاشتراكي. فقال بعض الاقتصاديين بترزعمهم F. Von Hayek; I. Robbins بعدم امكانية تحقيق هذا الحساب الرشيد في اقتصاد مضطرب الامر الذي يترتب عليه الا يحقق التوزيع الرشيد للموارد بين الاستخدامات المختلفة. في مرحلة اولى قالوا بعدم الامكانية نظريا وعمليا، وفي مرحلة تالية قالوا بعدم الامكانية العملية مسلمين بالامكانية النظرية للقيام بحساب رشيد لقيم الموارد الانتاجية في اقتصاد مضطرب هذا التسليم كان نتيجة لنقاش تم مع اقتصاديين قالوا بامكانية الحساب الرشيد في ظل التخطيط الاشتراكي. هؤلاء يمثلون اتجاهين:

اتجاه اول يبني نموذجا لامكانية الحساب الرشيد للقيمة النسبية للموارد الانتاجية ابتداء من التجربة السوفيتية في التخطيط الاشتراكي. هذا الاتجاه كان يمثل اساسا الاقتصادي الانجليزي M. Dobb. واتجاه ثان يبني نموذجا نظريا على غرار النموذج النظري لعمل الاقتصاد المخطط تقوم الهيئة المركزية للتخطيط مقام قوى السوق وتصل الى تحقيق التوازن عن طريق عملية من التجربة والخطأ "trial and error". فهي تحدد - في ضوء الدراسة التاريخية للاقتصاد محل الاعتبار - اثمان السلع والخدمات التي تعد كنقطة بدء على اساسها تقوم الوحدات الانتاجية المختلفة بشراء وبيع هذه السلع والخدمات. عن طريق مراقبة الكميات المطلوبة والمعروضة من السلعة تقوم هيئة التخطيط برفع الثمن في الحالة التي يزيد فيها الطلب عن العرض وتخفصه في الحالة العكسية. وهكذا عن طريق المحاولات المتكررة برفع الثمن في الحالة التي يزيد فيها الطلب عن العرض ويخفصه في الحالة العكسية. وهكذا عن طريق المحاولات المتكررة بين الرفع والخفض حتى تصل الى الثمن الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب هذا النموذج النظري لعمل الاقتصاد المخطط قدمه F.M. Taylor, O. Lange في Minnapolis, (B.E. Lippincott, ed.), 1938. وقد قدم على اساس محاولة لتصوير المشكلة قام بها E. Barone في مقال تحت عنوان The Ministry of production in the Collectivist State اعيد نشره في F.A. Von Hayek (ed) Collectivist Economic Planning. Routledge & sons, London, 1938 ويمكن ارجاع البدء في بناء هذا النموذج النظري الى الاقتصادي النمساوي Albert Schaffle (١٨٣١ - ١٩٠٣). B.B. Seligman, Main Currents in Modern Economics - the Free Press of Glencoe, C.D. Baldwin, Economic New York 1962, p. 103 لهذا النقاش النظري في: Planning its Aims and Implications, Barna, the Free Press of Illinois 1942, Ch. 4. M. Lavigne, L'e Capital dans l'économie Soviétique...SEDES, Paris, 1961, p. 17 - 33.

العلاقات بين الوحدات المملوكة للدولة او للتأثير على هذه العلاقات، وذلك في الاقتصاديات الاشتراكية المخططة (الامر الذي يستلزم دراسة خاصة لكيفية تنظيم العلاقات بين الوحدات المملوكة للدولة في هذه الاقتصاديات).

* وقد يقوم تنظيم هذه العلاقات على اساس ادارية عن طريق قرارات تتخذها الهيئات المسؤولة مركزيا عن تسيير الاقتصاد القومي. ففي حالة النقص النسبي لسلعة تعتبر اساسية فان الطلب الكلي للوحدات التي تستخدمها كعنصر للانتاج يتحدد - عند ثمن معين - على اساس احتياجات كل وحدة من هذه الوحدات والموارد المالية التي تحت تصرفها، هذا الطلب الكلي يقل عن عرضها الكلي. في هذه الحالة قد تنظم علاقة الوحدات المنتجة لهذه السلعة بغيرها من الوحدات المستخدمة لها عن طريق الادارة التي تقوم بتلقي طلبات الوحدات المستخدمة للسلعة وتلقي معلومات عن كمية المعروض منها وتقوم بتوزيع الكمية المنتجة على الوحدات المستخدمة للسلعة. هنا تحدد السلطة المركزية لكل وحدة من تتعامل معه وشروط هذا التعامل.

يتم تنظيم العلاقات بين الوحدات الانتاجية المملوكة للدولة على هذا النحو (كما انه قد تتبع نفس الاسس في تنظيم العلاقة بين الوحدات المملوكة للدولة ووحدات القطاع الخاص) في كل حالة تقوم فيها السلطة المركزية بتوزيع المنتجات توزيعا مركزيا دون تفهم للقوانين الاقتصادية الموضوعة التي تحكم التطور.

وتظهر خطورة هذا النوع من التنظيم في حالة تمتع السلطة الادارية بالجهل وعدم توفر المعرفة الفنية والاقتصادية لديها. هنا لن يمثل توزيع السلعة بين الوحدات المستخدمة لها التوزيع الذي يحقق احسن نتيجة للاقتصاد

القومي بل على العكس يتمثل التوزيع في تبيد الموارد التي يعاني الاقتصاد القومي من نقصها. كما تظهر الخطورة كذلك في الحالة التي يعاني فيها الجهاز الاداري من مرض البيروقراطية فتتعدد الجهات التي تمثل همزة الوصل بين الوحدات المستخدمة للسلعة والهيئة المركزية التي تقوم بالتوزيع وتسير الاوراق سيرها البطيء. الامر الذي يترتب عليه تعطيل الطاقة الانتاجية في الوحدات المستخدمة انتظارا لمواد الانتاج المطلوبة في الوقت الذي قد تكون فيه هذه المواد في الانتظار في مخازن الوحدات المنتجة له. بطبيعة الحال يتضاعف الخطر اذا ما تمتعت الادارة بالجهل وكانت تعاني من مرض البيروقراطية.

* واخيرا قد يقوم تنظيم العلاقات بين الوحدات المملوكة للدولة على اسس فنية - اقتصادية. فتتظيم تبادل السلع بين هذه الوحدات يتم بناء على تقدير للموقف (تقوم به السلطة المركزية) على اسس فنية (تكنولوجية) واقتصادية. فاذا ما تعلق الامر بسلعة مثل الاسمدة الكيماوية مثلا يكون المتوافر منها اقل من الاحتياجات فانه لتنظيم علاقة الوحدات المنتجة بالوحدات المستخدمة (المزارع) يمكن تصور الاسلوب التالي: تتم اولا دراسة فنية (تقوم بها هيئة فنية زراعية مثلا) تهدف الى التعرف على اثر استخدام هذا النوع من الاسمدة الكيماوية على الانتاج عن طريق دراسة الزيادة في الغلة التي تحققت في المزارع المختلفة (الموجودة في مناطق مختلفة، وهو امر له اهمية خاصة اذا كانت التربة والظروف المناخية تختلف من اقليم الى اخر من اقاليم الاقتصاد القومي) الناجمة عن استخدام هذا النوع من الاسمدة في فترة ماضية، وذلك مع تفرقة بين المحاصيل المختلفة. على اساس هذه الدراسة الفنية يمكن معرفة اي المناطق واي المحاصيل وفي اي المزارع يعطي استخدام هذا النوع من الاسمدة النتيجة الاحسن من وجهة نظر الاقتصاد القومي في

مجموعه، وبالتالي يمكن التعرف على الاولوية في توزيع هذه السلعة. على ضوء ذلك تحدد مدى احتياجات الوحدات المستخدمة لهذا النوع من السماد. بناء على هذا التقدير تمنح كل وحدة انتاجية ائتمانا يخصص لشراء هذا الناتج المعين على نحو يتساوى معه اجمالي الائتمان (الممنوح لكل الوحدات المستخدمة لهذا السماد) مع القيمة الكلية لما انتجته الوحدات المنتجة للسماد عند الثمن الذي يباع به للوحدات المستخدمة. هنا يتحدد للوحدة المستخدمة المورد المالي الذي تستطيع استخدامه في شراء هذه السلعة ويتوفر لها عن طريق ائتمان يمنح لها على ان يخصص لهذا الاستخدام فقط (فلا يجوز استخدامه في شراء سلع اخرى او في اتفاقات اخرى)، كما يحدد لها الثمن الذي يشتري به. بعد ذلك يكون لها حرية التعامل مع اية وحدة منتجة في الوقت الذي تراه انسب وكذلك بالنسبة لبقية تفاصيل التعامل مع الوحدة المنتجة^(١).

واضح ان هذا التنظيم للعلاقة بين الوحدات المستخدمة للسلعة والوحدات المنتجة لها انما يركز على اسس فنية (دراسة مقارنة لاثر استخدام هذه المادة في الانتاج) واقتصادية (الائتمان والائتمان). هنا نكون بصدد عمل القوانين الاقتصادية عملا واعيا (مخططا).

ثانيا: العلاقات بين الوحدات الانتاجية والمستهلكين:

هذه العلاقات تأخذ مكانا من خلال وحدات النشاط التجاري التي تمثل همزة الوصل بين الوحدة المنتجة والمستهلك. بصفة عامة نكون هنا بصدد

(١) انظر في ذلك:

Ch. Bettelhim, Les Cadres scio - économiques et l'organisation de la planification, socialiste, Problèmes de Planification, N° 5, Centre d'Etude de Planification Socialiste, Sorbonne, Paris, 1965, p. 32 et sqq.

العمل الواعي لقوانين السوق الامر الذي يثير من المشكلات ما يتعلق بأسس كيفية تحديد الطلب على السلع الاستهلاكية وكيفية تحديد عرض هذه المنتجات وتحقيق التوازن بينهما (كميا وكيفيا ومكانيا وزمانيا) وكيفية مواجهة التغيرات التي تحدث في الطلب عن طريق محاولة المحافظة المستمرة على التوازن بين الطلب والعرض. كل هذه مشكلات لن نتعرض لها بالدراسة (التي تستلزم التفرقة بين مرحلة بناء الاساس الصناعي في المجتمع الاشتراكي والمرحلة التالية) في هذا المجال.

* * *

على هذا النحو ننتهي من التصوير النظري لمشكلة التنظيم الاقتصادي في الاقتصاد المخطط، وهو تصوير قصد به بلورة العلاقات التي توجد بين وحدات الاقتصاد القومي والاعتبارات التي تثور عند محاولة تنظيم كل نوع من هذه العلاقات سواء بمناسبة القيام بوظيفة تحضير الخطة او بالنسبة لاتخاذ قرارات التسيير الاقتصادي. على ان نراعي ان هذا التصوير قد اقتصر على ابراز اهم المشكلات التي تثور - وليس كل المشكلات - دون معالجة تفصيلية لها. وخاصة دون غلق الباب امام المزيد من الدراسة والمناقشة خاصة في شأن الحلول الممكن اعتناقها بالنسبة لهذه المشكلات.

وجود هذا التنظيم يمثل شرطا اساسا لامكانية تخطيط الاقتصاد القومي. اي امكانية ان يتحقق الانتاج وتجدد الانتاج في الفترات الزمنية المتعاقبة من خلال عملية التخطيط. عملية تحضير الخطة وتنفيذها. التعرف على هذه العملية تعرفا سريعا. دون الدخول في تفاصيلها. هو الذي يشغلنا في الباب التالي.

الباب التاسع

عملية التخطيط الاقتصادي

إذا ما توافرت الشروط التنظيمية اللازمة للقيام بالتخطيط - وتوفير هذه الشروط يمثل إحدى المسؤوليات الأساسية للدولة (الاشتراكية) امكن البدء في عملية تطوير الاقتصاد القومي، أي امكن البدء في عملية مخططة تتمثل في انشغال المجتمع في تحضير خطة شاملة تغطي فترة زمنية معينة وتحقيق اهداف معينة تمثل خطوة في سبيل تحقيق الهيكل المراد الوصول اليه، ثم تنفيذ ما جاء بهذه الخطة، نقول انشغال المجتمع اذ عملية التخطيط عملية تعبئة ل الجماهير المنتجين المباشرين وضمان مساهمتها مساهمة فعالة في تحضير الخطة وتنفيذها. فالدولة لا تقوم في المجتمع الاشتراكي بالانتاج، الذي يقوم بالانتاج هو الجماهير العاملة. دور الدولة تنظيمي في المقام الاول، ان نجحت في تحقيق التنظيم اللازم وجبت تعبئة الجماهير العاملة للقيام بعملية الانتاج.. لعملية التخطيط اذن جانبها الفني الذي يتمثل في مجموع العمليات الفنية التي تقوم بها الهيئات التي تعمل في تحضير الخطة والهيئات التي تتخذ القرارات اللازمة لتنفيذها حينما يجيء وقت التنفيذ، ولها ايضا جانبها الاجتماعي والسياسي الذي يتمثل في مساهمة الجماهير العاملة في كل مرحلة من مراحل

تحضير الخطة حتى تكون الاهداف الواردة في الخطة اهدافا اعتنقتها هذه الجماهير تحققها عند تنفيذ الخطة التي ساهمت في اعدادها. (تحقيق هذه المساهمة يمثل احدى الاعمال الاساسية للتنظيمات السياسية والنقابية اذ هي تتحمل مسؤولية التعبئة المنظمة للجماهير العاملة).

وعملية التخطيط عملية تاريخية نقطة البدء فيها هي الواقع الاجتماعي الذي يتحدد حاضره بتطوره في الماضي القريب: من الناحية الاقتصادية تتمثل نقطة البدء في هيكل الاقتصاد الموجود في بداية عملية التطوير المخطط. وقد رأينا ان من جوهر التخطيط انه يأخذ في الاعتبار الحياة المستقبلية للجماعة وهو ما يتطور في تصوير كيفي للمستقبل اي تحديد للمعالم العريضة للمجتمع الذي يراد بناؤه (المجتمع الاشتراكي). هذه الصورة العامة تمثل الاستراتيجية العريضة لعملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي. ولو ان الهدف النهائي لعملية التخطيط الاشتراكي هو الرفع المستمر للمستوى المعيشي والثقافي لافراد المجتمع عن طريق الاشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية في تطورها الا ان هذا الهدف قد لا يمكن تحقيقه على نحو دائم الا عن طريق تحقيق اهداف متوسطة قد تكتسب الاولوية في مرحلة معينة. فقيام التخطيط الاشتراكي مثلا في اقتصاد كان تابعا لاقتصاد اجنبي يستلزم ان تعطي الاولوية في المرحلة الاولى لتحقيق الاستقلال الاقتصادي في مواجهة الخارج. كذلك الحال بالنسبة للصنيع - اي بناء الاساس الصناعي للاقتصاد القومي - الذي قد يصبح الهدف المتوسط الذي يتعين تحقيقه في خلال مرحلة معينة من مراحل تطور الاقتصاد المخطط. ايا كان الامر فنقطة البدء في عملية التخطيط هي تصوير للخطوط العريضة لهيكل الاقتصاد القومي في نهاية مرحلة من مراحل تطوره بقصد في نهايتها مثلا الانتهاء من بناء الاساس الصناعي للاقتصاد ومن ثم

تحويل الاقتصاد من اقتصاد زراعي الى اقتصاد يقوم اساسا على النشاط الصناعي). كان ذلك هو حال المرحلة الاولى من مراحل التخطيط الاشتراكي. تحقيق هذا الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في نهاية هذه المرحلة يمثل الهدف الذي يتعين بلوغه خلالها، اي يمثل استراتيجية عملية التخطيط في اثناء هذه المرحلة. هذه الاستراتيجية هي التي تحدد نمط الاولويات^(١) عند محاولة توزيع القوى الانتاجية لجماعة بين الاستخدامات المختلفة.

على ضوء هذه الاستراتيجية العامة تقسم هذه المرحلة الى فترات زمنية متعاقبة تغطي كل منها خطة اقتصادية تمثل خطوة يتعين اتخاذها في سبيل تحقيق الهدف العريض لهذه المرحلة. ترسم هذه الخطة أخذين في الاعتبار الحاجات، الاعتبارات الموضوعية للجماعة، القيود الاقتصادية والاجتماعية (اي الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية) ونمط الاولويات الذي تتميز به المرحلة محل الاعتبار. على اساس هذه الاعتبارات يتم اعداد الخطة الخاصة بفترة معينة والتي تحدد الاهداف المتعين تحقيقها فيما يتعلق بالانتاج، بالاستهلاك، بالاستثمار، بالتجارة الخارجية، بالتعليم، بالصحة العامة... الخ.

بعبارة اخرى، اذا ما تحددت الاستراتيجية العامة لتطور الاقتصاد المخطط في المرحلة التي يمر بها فانه يتعين القيام باعداد عدد من الخطط الاقتصادية تختلف باختلاف البعد الزمني الذي تغطيه الخطة، الامر الذي يدفعنا الى التعرف على الانواع المختلفة للخطة وفقا للفترة الزمنية التي تغطيها.

(١) Pattern of priorities

البعد الزمني للخطة:

إذا ما تحددت الاستراتيجية العامة للتطور المخطط للاقتصاد القومي في المرحلة محل الاعتبار فرضت مشكلة تحديد البعد الزمني للخطة نفسها، إذ يلعب طول الفترة التي تغطيها الخطة دوراً حيوياً حيث تتوقف على هذا الطول الأهمية النسبية لعاملين تحدد على أساسهما أهداف الخطة:

* العامل الأول يتضمن في التفضيل السياسي والاقتصادي للجماعة كما تعبر عنه السلطة السياسية، أي ما ترغب السلطة السياسية في تحقيقه من أهداف اقتصادية واجتماعية في خلال الفترة الزمنية.

* والعامل الثاني يتمثل في الامكانيات الفنية التي يسمح بها الهيكل الاقتصادي في هذه الفترة. فكلما طالت الفترة التي تغطيها الخطة كلما زادت الامكانيات الفنية للاقتصاد وكلما امكن بالتالي تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب السلطة السياسية في تحقيقها. على انه مهما طالت الفترة فان هناك دائماً من الصعوبات والحدود ما يجعل الامكانيات الفنية للاقتصاد القومي قاصرة عن ان تتحقق كل ما يرغب في تحقيقه. من ناحية اخرى، كلما طالت الفترة المستقبلية التي تغطيها الخطة كلما زاد عدد العناصر التي لا يمكن اخذها في الحسبان مقدماً، أي العناصر التي لا يمكن التنبؤ باتجاهاتها تنبؤاً معقولاً يجعل للخطة معنى عند التنفيذ العملي، ومن ثم يصبح التخطيط - اذا ما كان الوزن الأكبر للعناصر التي لا يمكن اخذ اتجاهاتها المستقبلية في الاعتبار بطريقة مقدمة - عديم الأثر وتكون النتيجة ان يتطور الاقتصاد القومي تطوراً تلقائياً.

من اجل ذلك، تعين تحديد فترة زمنية تغطيها الخطة توفق بين الاعتبارين

السابقين: فيكون طولها بالقدر الذي يسمح لامكانيات المجتمع بالتطور لتحقيق الاهداف التي تضعها السلطة السياسية (على افتراض ان تحديد هذه الاهداف يبني على اساس دراسة مفصلة لموضوعيات المجتمع وقدراته)، على الا تكون بالطول الذي يحول دون امكان التعرف على الاتجاهات المستقبلية لبعض العوامل التي تحرم الخطة من جل فاعليتها عند التنفيذ العملي.

على هذا النحو يمكن القول ان تحديد الفترة الزمنية المستقبلية التي تغطيها الخطة لا يتم بطريقة تحكمية اذ هو يتوقف على:

* نقطة البدء، اي امكانيات المجتمع عند البدء في تنفيذ الخطة، والاهداف التي تتحدد، فكلما زادت امكانيات المجتمع وقل طموح الاهداف كلما امكن تحقيقها في فترة زمنية اقصر، هذا من ناحية.

* من ناحية اخرى يتوقف تحديد طول فترة الخطة على مدى تطور طرق وفنون التخطيط نفسها^(١)، فكلما زاد اتقان طرق التخطيط - وهو امر لا يتأتى الا بدراسة تجارب الآخرين والممارسة - كلما امكن التوغل في المستقبل والتعرف على الاتجاهات المستقبلية لبعض العناصر عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم التطور الاجتماعي والطبيعي، اي عن طريق التقدم العلمي المستمر. كلما امكن بالتالي اطالة الفترة التي تغطيها الخطة. هذا ما يفسر اختفاء الخطط طويلة الامد التي ظهرت في الاتحاد السوفيتي في العشرينات من القرن الحالي ثم ظهور الحاجة اليها في السنوات الاخيرة.

دراستنا لتجربة التخطيط الاشتراكي تمكنا من التمييز بين ثلاثة انواع

من الخطة من وجهة نظر بعدها الزمني:

(١) Planning techniques; Méthods ou techniques de planification

الخطة طويلة الامد^(١): وهي تغطي فترة من ١٠ - ٢٠ سنة. هذه الخطة تقوم اساسا بتحديد الاعمال اللازمة للتغيير الهيكلي (سواء اكانت هذه الاعمال متعلقة بالتنظيم ام اعمالا اقتصادية) والتطور في القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومي على ضوء تحديد الحاجات التي يمكن اشباعها والتقدم الفني ومدى انتشاره في اثناء الفترة محل الاعتبار. هذه الخطة تمثل الاطار العام للخطط متوسطة الامد^(٢) اذ كما سنرى تقسم الفترة التي تغطيها الخطة طويلة الامد الى فترات بين ٤ - ٧ سنوات تغطي كل منها خطة متوسطة الامد.

هذا الاطار العام الذي تمثله الخطة طويلة الامد يعطي للخطط المتوسطة الامد حدا ادنى من التيقن فيما يتعلق بالموجهات العامة للتخطيط. اهمية الخطة طويلة الامد تظهر على الاخص عندما يتعلق الامر بتنسيق الاهداف المحددة في خطة متوسطة الامد مع الاهداف البعيدة للمرحلة التي يمر بها الاقتصاد المخطط. والخطط طويلة الامد قد تكون خططا قومية تغطي الاقتصاد القومي، وقد تتعلق بقطاعات معينة من قطاعات الاقتصاد القومي او بمناطق معينة في هذا الاقتصاد^(٣).

الخطة متوسطة الامد: وهي تغطي - كما قلنا - فترة من ٤ - ٧

(١) Long-term plan; Plan à long term: planification perspective

(٢) Medium - term plan; plan à moyen term

(٣) كانت اول خطة طويلة الامد في الاتحاد السوفيتي متعلقة بقطاع واحد. وهي خطة كهرية البلاد التي اعدت عام ١٩٢٠. في عام ١٩٢٩ اعدت خطة عامة لفترة ١٥ سنة وقدمت للجنة تخطيط الاتحاد ولم يكن لهذه الخطة اي تأثير في العمل. في الوقت الحاضر يجري تمهيد الخطة متوسطة الامد (التي اصبحت مدتها ٧ سنوات بعد ان كانت خمس) في اطار خطة عامة طويلة الامد تغطي عشرين عاما (من ١٩٦٠ - ١٩٨٠).

سنوات. في هذا النوع من الخطة اقتصرت الخطط الخمسية التي كان يجري تحضيرها وتنفيذها في الاتحاد السوفيتي منذ ١٩٢٨ (والى عام ١٩٥٩) شهرة خاصة. والظاهر ان فترة الخمس سنوات مثلت في هذه الازمنة الفترة التي توفق بين الاعتبارين الذين يحددان الفترة التي تغطيها الخطة والتي سبق الكلام عنهما. الوظيفة الجوهرية لهذه الخطة هو تحديد اتجاه ومعدل تطور الاقتصاد القومي وتحديد الاهداف الرئيسية للانتاج والاستهلاك والاستثمار. الاهداف التي تحددها يكون لها طبيعة توجيهية والزامية للهيئات القائمة على تنفيذ الخطة. هنا يتعلق الامر بصفة عامة باهداف يمكن تحقيقها عن طريق تشغيل الطاقة الانتاجية ببناء مشروعات لا تكون فترة بنائها^(١) طويلة جدا.

من الواضح انه في خلال مدة طويلة كخمس او سبع سنوات تتغير الفنون الانتاجية وتظهر مشاكل جديدة تستحق عناية خاصة، الامر الذي قد يؤدي بالتباعد بين ما ورد في الخطة ومتوسطة الامد وبين التطور الفعلي للاقتصاد. من هنا مست الحاجة للخطط قصيرة الامد.

الخطة قصيرة الامد: هذه الخطة سنوية. نقطة البدء في تحضير الخطط السنوية تتمثل في الاهداف التي تحدد في الخطة متوسطة الامد ونصيب السنة محل الاعتبار من هذه الاهداف، ولكنها تستند على الموقف المتعلق بواقع الاقتصاد القومي اثناء تنفيذ الخطة. فهي تهدف الى توجيه الاقتصاد القومي نحو اهداف الخطة متوسطة الامد. هذه الخطط السنوية هي اكثر الخطط تفصيلا وخصوصية، ومن هنا جاء تميزها بأنها اكثر الخطط

. Gestation period; période de maturation (١)

التصاقا بالعمل^(١)، بمعنى ان الارقام التي تحتوي عليها تمثل اوامر مباشرة للوحدات الانتاجية او كليات للرقابة فيما يتعلق بالانتاج والاستثمار تبني على اساسها الاوامر المباشرة للوحدات الانتاجية. الخطة السنوية قد تقسم الى خطط ثلث سنوية او خطط شهرية. عندئذ يتعلق الامر ببرنامج للانتاج يطلب تنفيذه في خلال مدة زمنية قصيرة جدا.

تلك هي الانواع المختلفة للخطط من وجهة نظر بعدها الزمني او الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة. وستقتصر في كل ما يلي على التخطيط متوسط الاجل.

اذا ما تحددت الاستراتيجية العامة للمرحلة التي يمر بها الاقتصاد المراد تخطيطه (والتي تصد نمط الاولويات الذي يتعين رعايته في عملية التخطيط، وتحدد البعد الزمني للفترة التي تغطيها الخطة (والامر هنا يتعلق بخطة متوسطة الامد) فان عملية التخطيط - كعملية تاريخية تجد نقطة بدايتها في الوسط التاريخي للمجتمع المخطط، اي وضعه الحالي الذي يحدده التطور السابق للمجتمع - هذه العملية تتحلل الى نوعين من العمل: الاول خاص بكافة ما يلزم لاعداد الخطة او تحضيرها وهو ما نسميه بالعمل التخطيطي^(٢)، والثاني متعلق بتنفيذ الخطة ورقابة هذا التنفيذ^(٣). هذان العملان مرتبطان ببعضهما ارتباطا عضويا. فنتائج تنفيذ خطة سابقة هي التي تمدنا بالاساس لتحضير خطة لاحقة. من ناحية اخرى القدرة على اكتشاف القوانين الموضوعية

(١) The most operational plan

(٢) Planning work; travail de planification

(٣) The execution of the plan; l'exécution du plan

التي تحكم التطور الاقتصادي والاجتماعي عندما نقوم بتحضير الخطة - وهي قدرة تكتسب بفضل معرفة طريقة اداء وتغير الاقتصاد القومي - هذه القدرة هي التي تمكثنا من اعداد خطة يمكن تنفيذها.

علي هذا النحو تتناول دراستنا لعملية التخطيط:

- اولاً: العمل التخطيطي، اي العمل الخاص باعداد الخطة.
- ثانياً: مشكلات تنفيذ الخطة.
- ثالثاً: النتائج الاساسية التي يمكن استخلاصها بصدد طبيعة عملية التخطيط.

الفصل الأول

العمل التخطيطي اعداد الخطة متوسطة الاجل

فيما يتعلق بتحضير الخطة او اعدادها يوجد في الواقع نوعان من الخطة يلزم اعدادهما: خطة للانتاج والاستثمار^(١)، وخطة لتوزيع الموارد الانتاجية^(٢) بين الوحدات الانتاجية عن طريق الهيئات التابعة لها في هرم التنظيم الاقتصادي، وذلك فيما يتعلق ببعض الموارد الاستراتيجية. هذه الخطة الاخيرة تتضمن تحديد الاحتياجات المادية الملموسة للوحدات الانتاجية من الموارد وتزويدها بنصيبها من هذه الموارد بقصد تنفيذ الاهداف الواردة في خطة الانتاج والاستثمار. خطة توزيع الموارد الانتاجية ويمكن تسميتها بخطة التموين او الامداد، تقع بين اعداد الخطة وبين التنفيذ بالمعنى الصحيح. وهي اقرب الى العمل الخاص بتنفيذ الخطة منها الى العمل التخطيطي.

فيما يخص بتحضير خطة الانتاج والاستثمار متوسطة الامد هناك مسألتان رئيسيتان تمثلان سلاحي التخطيط الاشتراكي في محاولته تحقيق

(١) Production and investment plan; plan de production et d'investissement

(٢) Plan d'approvisionnement

الرشادة الاقتصادية على مستوى المجتمع بأكمله. نعني:

مسألة أمثلية الخطة(١): الخطة كالوسيلة الأكثر فعالية في تحقيق أكبر نتيجة لمجهود معين في ظل ظروف معينة. هنا نشور مشكلة الاختيار بشقيها:

● الاختيار بين الاهداف المختلفة التي تتنازع الموارد الانتاجية في خلال الفترة الزمنية المخططة للخروج باكثر هذه الاهداف اتفاقا مع الاستراتيجية العامة لمرحلة التطور التي يمر بها الاقتصاد القومي. هذه هي مشكلة تحديد الحاجات الاجتماعية الأولى بالاشباع في هذه المرحلة.

● اذا ما تحدد الهدف ثارت مشكلة الاختيار بين الوسائل المختلفة التي تمكن من تحقيق الهدف، اي مشكلة اختيار اكثر الوسائل فعالية في تحقيق الهدف. اي تقرير اي الاستخدامات - او اي تشكيلة من الاستخدامات - للموارد الانتاجية سيمثل الوسيلة الاقل تكلفة التي يمكن اتباعها لتحقيق الهدف.

محاولة تقليل التكلفة الى ابعد حد يعني القيام بحساب اقتصادي، الامر الذي يستلزم اداة لتقدير قيم الموارد الانتاجية المختلفة تقديرا سليما، اي يستلزم الوصول الى طريقة في تكوين الاثمان تعكس القيمة الاجتماعية لكل مورد من الموارد الانتاجية على النحو الذي سنراه - على المستوى النظري - عند دراستنا للمشكلات الاقتصادية في الباب التالي.

مسألة تحقيق تناسق الخطة(٢): اي مسألة التنسيق بين الاجزاء المختلفة للخطة، ازالة التناقض بين الاهداف المختلفة المحددة في الخطة، ثم بين

(١) L'optimalité du plan

(٢) The plan consistence; la cohérence du plan

الاهداف والوسائل على نحو يضمن التناسب بين اجزاء الخطة الممثلة لمختلف النشاطات الاقتصادية في تجميعها على مستويات التصوير الجمعي: مستوى الكميات الكلية (الدخل القومي، الاستثمار، الاستهلاك، العمالة... الخ)، مستوى القطاعات ومستوى فروع النشاط الاقتصادي. في الحالة الاخيرة يتعلق الامر بموازنة الكمية المنتجة من سلعة معينة مع الاستخدامات المختلفة لهذه السلعة.

مسألة تحقيق تناسق الخطة هذه تستلزم تحقيق التناسق الداخلي^(١) للخطة، ثم تحقيق التناسق بين الاجزاء المختلفة للخطة والتي تتعلق كل منها بسنة من سنوات الفترة التي تغطيها الخطة^(٢)، ثم اخيرا بتحقيق التناسق بين الخطة متوسطة الامد والخطة التي تليها كما وردت في خطوطها العريضة في الخطة طويلة الامد^(٣). تحقيق التناسق بين اجزاء الخطة يتم باستخدام مجموعة من الموازين السلعية^(٤) والموازن الكلية^(٥) لا يمكن التعرض لها في اطار دراستنا هذه^(٦).

اما فيما يتعلق بالمرحل التي يمر بها اعداد الخطة متوسطة الاجل فمن الهمية بمكان ان نذكر ان دراستنا لهذه المراحل المختلفة تقترض:

(١). Internal consistence of the plan; la cohérence interne du plan

(٢). La cohérence dans le temps

(٣). La cohérence intertemporelle

(٤). Material balances; balances physiques

(٥). Overall balances; balances en valeur

(٦). انظر في كل ذلك: مؤلفنا.

M. Dowider: Les Schémas de reproduction et al méthodologie de la planification socialiste. Editions Tiers - Monde. Alger 1961, ch, 7 & 8.

اولا: ان الشروط التنظيمية للتخطيط الاقتصادي قد توافرت على النحو الذي عرفنا في البابين الثالث والسابع.

ثانيا: ان هناك استراتيجية عامة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي خلال المرحلة المعينة الامر الذي يوضح الاتفاق امام القائمين بالتخطيط عن طريق تزويدهم بالنمط العام للاولويات.

ثالثا: ان هناك خطة طويلة الامد يتم في داخل اطارها اعداد الخطة متوسطة الامد.

هذه الفروض يتعين الا تغيب عن الذهن طوال دراستنا للعمل التخطيطي. نقطة البدء في هذا العمل هي - كما نعلم - الوضع الحالي للمجتمع محل الاعتبار. هذا الوضع الحالي هو نتاج تطور تاريخي سابق. وهو الوضع الذي يراد التأثير عليه او تغييره من خلال المجهود التخطيطي. المطلوب ان هو التعرف على الوضع القائم في المجتمع تعرفا علميا دقيقا وعلى اتجاه التطور في الماضي القريب. هذا التعرف يتمثل في تسجيل وتجميع وتنظيم الاحصائيات المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع تنظيما تحليليا وتركيبيا يهدف الى تكوين صورة مركزة للوضع التاريخي الذي يتم فيه العمل التخطيطي. فنقطة البدء ان هي الواقع التاريخي ولكنه واقع يتم تمثيله في صورة مجردة مركزة من الاحصائيات.

نقدم هذه الصورة الاحصائية المجردة للسلطات السياسية فتحدد على اساسها الموجّهات العامة للخطة^(١).

(١) Les directives générales

التصوير الاحصائي المركز للواقع الاقتصادي والاجتماعي وتحديد الموجهات العامة بواسطة السلطات العامة ليسا الا الاعمال التي تمكن هيئات التخطيط من القيام بالجانب الفني في العمل التخطيطي. بالنسبة للمراحل التي تمر بها خطة الانتاج والاستثمار متوسطة الاجل في اعدادها يستحسن اذن التفرقة بين العمل السابق على العمل التخطيطي، والعمل التخطيطي.

في داخل اطار العمل التخطيطي سنحاول اولا التعرف على المراحل المختلفة التي يمر بها تحضير الخطة والدور الذي تقوم به كل وحدة من هيئات التخطيط. في المرحلة الاولى من هذه المراحل تقوم هيئة التخطيط المركزية بتحضير ما يعرف بأطار الخطة^(١) الذي يمر بمراحل متتالية ليصبح خطة يلزم التنسيق بين اجزائها المختلفة.

على هذا الاساس تقتضي الدراسة التفصيلية لعملية تحضير الخطة التكلم عن العمل السابق على العمل التخطيطي، ثم عن المراحل المختلفة التي يمر بها اعداد الخطة، ثم عن تحضير اطار الخطة، ثم عن تحقيق التناسق بين اجزاء الخطة. بطبيعة الحال ليس هنا مجال القيام بهذه الدراسة التفصيلية وانما سنقتصر على التعرف على العمل السابق على العمل التخطيطي والمراحل المختلفة التي يمر بها اعداد خطة قومية متوسطة الامد. بناء عليه سنتكلم في هذا الفصل الخاص بالعمل التخطيطي:

- اولاً: عن العمل السابق على العمل التخطيطي.

- ثانياً: عن تحضير الخطة القومية متوسطة الامد.

.Plan - frame; le cadre du plan (١)

اولا: العمل السابق على العمل التخطيطي:

يتمثل هذا العمل - كما قلنا - في خطوتين اوليتين: اولا تصوير هيئة التخطيط المركزية (وزارة التخطيط) للواقع في حاضره وماضيه القريب، وثانيا قيام السلطات السياسية بتحديد الموجهات العامة للخطة التي سيتم تحضيرها. لنرى كلا من هاتين الخطوتين.

١ - فيما يخص تصوير هيئة التخطيط المركزية للواقع في حاضره وماضيه القريب فان ذلك يتم بفضل الفيض من المعلومات المتعلقة بمختلف نواحي الحالة الاقتصادية والاجتماعية: السكان وتركيبهم وفقا للسن والجنس، وتركيبهم الاجتماعي (الفئات الاجتماعية المختلفة)، توزيعهم بين اوجه النشاط الاقتصادي، توزيعهم الجغرافي... الخ معلومات تتعلق بالموارد الطبيعية المستغلة وغير المستغلة الامر الذي يستلزم القيام بمسح الاراضي الاقليمية للدولة لمعرفة ما يوجد بها او عليها من ثروات طبيعية^(١) - معلومات خاصة بالطاقة الانتاجية في مختلف فروع النشاط الاقتصادي والامكانيات الاحتمالية او الجديدة لكل فرع معلومات تتعلق بكميات الانتاج الجاري في مختلف الفروع، بالاستهلاك من السلع المختلفة سواء اكان استهلاكاً انتاجياً (اي استخدام للمنتجات في عملية انتاج) او استهلاك نهائي، خاص او جماعي - معلومات خاصة بالمبادلة بين الفروع المختلفة للنشاط، بين القطاعات وبين المناطق المختلفة - معلومات تتعلق بالتجارة الخارجية... الخ^(٢).

وجود شبكة من لجان التخطيط على جميع مستويات التنظيم الهرمي

(١) ففي الاتحاد السوفيتي مثلاً ابتداءً للقيام بعمل المسح الاقتصادي لاراضي الدولة، بالإضافة الى الدراسات المتعلقة بالثروة الطبيعية للمجتمع وكانت تقوم بها اكااديمية العلوم، في عام ١٩١٨.

(٢) انظر ملحق الباب الحالي.

لهيئات التخطيط هو الذي يضمن تجميع وتداول الاحصائيات. وفي هذا الجال تلعب لجان التخطيط في الوحدات الانتاجية الدور الاعم، اذ ان الوحدة الانتاجية هي وحدة النشاط الاقتصادي وهي جزء من الواقع فهي المنبع للمعلومات الاحصائية. هنا يستحسن ان يطلب من الوحدة الانتاجية ان ترسل - الى جانب الاحصائيات - مقترحاتها الخاصة بنشاطها الانتاجي والاستثماري خلال الفترة المستقبلية التي تغطيها الخطة.

لكي تصلح المعلومات الاحصائية للاستخدام في العمل التخطيطي يتعين تقديمها في صورة محاسبية (والامر هنا يتعلق بالحسابات القومية)^(١) تلقى الضوء على العلاقات الجارية القائمة بين مختلف الكميات الاقتصادية الكلية والقائمة كذلك بين مختلف النشاطات الانتاجية والاستهلاكية^(٢). ثم يتعين بعد ذلك حساب المعدلات المختلفة^(٣) (والمعدلات الفنية لاستخدام الموارد الانتاجية في الانتاج اي القدر من عنصر معين من عناصر الانتاج اللازم استخدامه لانتاج وحدة واحدة من الناتج - معدلات الطلب - مرونة الطلب على السلع المختلفة - معدلات الاستيراد والتصدير - معدلات نمو الكميات الكلية: الانتاج - الاستهلاك - الدخل القومي... الخ). هذه المعدلات تمثل - بعد ان تجرى عليها التغييرات اللازمة^(٤) - اداة لا غنى عنها في العمل التخطيطي).

(١) Social accounting; comptabilité nationale

(٢) يتم ذلك عن طريق تقديم هذه الصورة الاحصائية المركزة في شكل مجموعة من اللوازين الكلية المتلفة بفترة زمنية سابقة، كما يمكن تقديم ذلك في شكل جدول من جداول المستخدم - الناتج Input-output tableau للاقتصاد القومي. لمزيد من المعلومات فيما يتعلق بكل هذا المسائل انظر مؤلفنا Les Schémas... السابق الاشارة اليه وخاصة الابواب الخامس والسابع والتاسع.

(٣) Technical coefficients

(٤) للتوسلطات التخطيطية للمعاملات الفنية Progressive technical norms

على اساس هذه المعلومات الاحصائية والبحوث التي تقوم بها الهيئات التابعة لهيئة التخطيط المركزية والمعلومات المتعلقة بالتقدم العلمي وامكانيات تطبيقه لحل المشكلات الفنية للانتاج تقدم هيئة التخطيط المركزية الى السلطات السياسية في الفترة الواقعة بين سنتين وثمانية عشر شهرا قبل تاريخ بدء الفترة التي تغطيها الخطة، تقدم هذه الهيئة صورة مفصلة للوضع القائم للاقتصاد القومي، لتطوره الماضي، لما حققه، للصعوبات التي يلاقيها، لامكانياته فيما يتعلق بالتطور المستقبل، أخذة في الاعتبار الاستراتيجية العامة لعملية التطور في مرحلتها الراهنة والموجهات العامة للخطة طويلة الامد (التي تعتبر الخطة المراد تحضيرها مغطية لفترة تمثل جزءا من الفترة التي تغطيها طويلة الامد) بعد ان يكون قد ادخل على هذه الموجهات التعديلات الضرورية التي يستلزمها ما قد يكون قد تغير من ظروف عملية التطور الاقتصادي.

٢ - على اساس هذا العمل الاولي لهيئة التخطيط المركزية وكذلك الاهداف الاجتماعية الاساسية تقوم السلطات السياسية بتحديد الموجهات العامة أخذة في الاعتبار تصوير اتجاه التطور الاقتصادي الذي تحتويه الخطة طويلة الامد وكذلك اعتبارات اخرى اجتماعية وسياسية ودولية. هذه الموجهات العامة تحدد:

- * الاهداف الرئيسية التي يتعين تحقيقها، خاصة في مجال الدخل القومي والانتاج والاستثمار.
- * الوسائل الرئيسية التي تتبع لتحقيق هذه الاهداف.
- * ترتيب الاولوية بين الاهداف المختلفة.

* والمظاهر العامة لسياسة الاثمان وسياسة الاجور والتوزيع.. الخ.

على هذا النحو يتم اتخاذ القرار المتعلق بالخيارات الرئيسية في الخطة: اختيار الاهداف الرئيسية، واختيار الوسائل الرئيسية لتحقيق هذه الاهداف وفقا للمكان الذي يشغله كل منهما في قائمة الافضلية. ولكنها تبقى في صورتها الكيفية. هذه الموجهات العامة سرعان ما تنقل الى كل الوحدات الاقتصادية: من هيئة التخطيط المركزية الى الوحدات الانتاجية. الكل مدعو الى القيام مباشرة وفي نفس الوقت بتحضير مشروع للخطة كل فيما يخصه. ويكون ذلك بداية لحركة مزبوجة من النزول والصعود للمشروعات بين المركز والقاعدة، بين هيئة التخطيط المركزية وبين الوحدات الانتاجية. في نفس الوقت يتعين ان تأخذ الموجهات العامة مظهرا كميا، يتعين ان تترجم الاهداف والوسائل الى كميات وارقام تجعل تحديدها واضحا. هذا العمل تقوم به هيئة التخطيط المركزية الامر الذي يدخل في صميم العمل التخطيطي بمعنى الكلمة.

ثانيا: مراحل تحضير الخطة:

العمل الخاص بتحضير الخطة تقوم به هيئات التخطيط المختلفة بتنظيمها الهرمي السابق التعرف عليه على نحو يمكن تلخيصه فيما يلي:

١ - بفضل العمل الذي قامت به في المرحلة السابقة، اي في مرحلة العمل السابق على العمل التخطيطي، تستطيع هيئة التخطيط المركزية اعداد ما يسمى باطار الخطة^(١) في فترة زمنية قصيرة نسبيا. اعداد اطار الخطة هو

(١) Plan-fram; chiffres de controle

بناء نموذج عام^(١) للتطوير الاقتصادي في اثناء الفترة المستقبلية التي تغطيها الخطة محل الاعتبار. لكي يتم ذلك تبدأ الهيئة في اعداد صورة مبسطة على مستوى مرتفع من التصوير الجمعي لما سيكون عليه الاقتصاد القومي في نهاية الفترة التي تغطيها الخطة. بعبارة اخرى اذا كان الامر يتعلق باعداد خطة تغطي فترة زمنية طولها خمس سنوات، خطة خمسية، ولتكن للسنوات من ٩٢ - ١٩٩٧ مثلاً، فان الخطوة الاولى في العمل التخطيطي تتمثل في اعداد اطار خطة للسنة الاخيرة، سنة ١٩٩٧. هذا الاطار يحتوي على تصوير لما سيكون عليه الاقتصاد القومي خلال هذه السنة الاخيرة من سنوات الخطة، اي يحتوي على هيكل الاقتصاد القومي كما سيكون في نهاية الفترة المخططة وهو الهيكل المرغوب تحقيقه، على ان يكون ممكناً في نفس الوقت وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يجري تحضير الخطة في ظلها. بعبارة ثالثة، اذا كان الهدف هو تطوير الاقتصاد القومي تطويراً ينعكس في تغيير هيكله (زيادة الاهمية النسبية لبعض النشاطات الصناعي بالنسبة للبعض الآخر) فالعمل التخطيطي يركز على تصوير لهيكل هذا الاقتصاد عند وضع الخطة اي في الفترة السابقة على الفترة التي تغطيها الخطة، في الفترة السابقة على عام ١٩٩٢ في مثلنا هذا. الهدف العام من الخطة يصبح تغيير الاقتصاد القومي على نحو معين (تحده الموجهات العامة للسلطات السياسية) بحيث يكون هيكل الاقتصاد القومي في نهاية فترة الخطة (في عام ١٩٩٧) مغايراً لهيكله السابق على الفترة المخططة (بطبيعة الحال هيكل الاقتصاد في عام ١٩٩٧ لن يكون مختلفاً كثير الاختلاف عن هيكله قبل ١٩٩٢ اذ الفترة قصيرة نسبياً

A général scheme for the development of the national economy; Schéma général (١)
du développement

والتغييرات الهيكلية تستلزم زمنا طويلا، كل ما في الامر ان التغيير الذي يتم اثناء فترة الخطة يمثل خطوة في سبيل الوصول الى الهيكل المراد ان يكون عليه الاقتصاد القومي في نهاية المرحلة الحالية) ويكون الهدف من النشاطات المختلفة التي تحتويها الخطة والتي سيتم القيام بها في اثناء الفترة المخططة (اثناء الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٧) هو تحقيق الهيكل المتصور للاقتصاد القومي في عام ١٩٩٧، على هذا النحو تكون وظيفة المرحلة الاولى في العمل التخطيطي هي تصوير الهيكل المراد والممكن الوصول اليه للاقتصاد القومي في نهاية الفترة المخططة (١٩٩٧). يتم ذلك عن طريق رسم اطار خطة لعام ١٩٩٧.

اعداد اطار خطة السنة النهائية من سنوات الخطة الخمسية بواسطة هيئة التخطيط المركزية يتم علي خطوات تبدأ من مستوى مرتفع جدا من التصوير الجمعي ويتعلق بكميات كلية وتنتهي نزولا بالوصول الى مستوى الفروع الانتاجية، هذه الخطوات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

(١) الخطوة الاولى تتمثل في حساب عدد معين من الكميات الكلية الاستراتيجية بالنسبة للسنة النهائية للخطة: حساب الدخل القومي لهذه السنة، تقسيمه بين الاستثمار والاستهلاك.

(ب) الخطوة الثانية تمثل خطوة نحو تكسير هذه الكميات الكلية عن طريق النزول الى مستوى اقل ارتفاعا من التصوير الجمعي ويكون مؤدى هذه الخطوة:

اولا: توزيع الاستثمار الكلي للسنة النهائية بين:

- الاستثمار في وسائل الانتاج الثابتة في قطاعات النشاط المادي.
- الاستثمار في وسائل الانتاج الثابتة في قطاع الخدمات والادارة.
- والاحتياطي.

ثانيا: توزيع الاستهلاك الكلي للسنة النهائية بين:

- الاستهلاك الفردي، استهلاك الاشخاص.

- والاستهلاك الجماعي، اي استهلاك الوحدات الجماعية كالمدارس والمستشفيات.

(ج) الخطوة الثالثة تمثل خطوة اخرى في طريق النزول الى مستوى اقل للتصوير الجمعي، الى مستوى فروع النشاط الانتاجي، وتتمثل هذه الخطوة في:

- تحديد الاهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار للفروع الانتاجية المختلفة التي تنتج سلعا استهلاكية، اي سلعا للاستهلاك النهائي.

- وتحديد الاهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار للفروع الانتاجية التي تنتج وسائل انتاج او سلعا انتاجية، اي ادوات عمل والمواد موضوع العمل.

- وكذلك تحديد الاهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار لفروع النشاط غير المادي.

اذا ما تم اعداد اطار خطة السنة النهائية فانه يلزم تحقيق التنسيق بين اجزائها المختلفة وهي عملية لن نتعرض لها في مجال هذه الدراسة.

اذا تم تحضير اطار الخطة^(١) وجب طرحه للدراسة والمناقشة على كل

(١) اذا تم اعداد خطة السنة النهائية تتمثل الخطوة التالية في العمل التخطيطي في القيام بإعداد خطط للسنوات السابقة على السنة النهائية بادئين بالسنة السابقة على السنة النهائية ثم السنة السابقة عليها وهكذا حتى نصل الى اول سنة من سنوات الخطة الخمسية التي يجري تحضيرها. يتم بعد ذلك تحقيق تناسق الخطة الخمسية فيما يتعلق باجزائها الخاصة بالسنوات المختلفة التي تغطيها. لهذا - ولطبيعة الطريقة التي يتم بها تحضير الجزء من الخطة المتعلق بكل سنة من سنواتها - توصف عملية تحضير الخطة بأنها عملية تقنية من الخلف =

المستويات وان يعبأ الرأي العام للتعرف عليه ومناقشته: عن طريق الصحافة، في وحدات التنظيم السياسي والنقابات العمالية والمهنية، في الجمعيات، في الجامعات ومراكز البحث، في كل الهيئات وخاصة في الوحدات الانتاجية. لكي يتم ذلك يتعين ان يكتب اطار الخطة بأكثر من لغة لكي يمكن لكافة المستويات تفهمه والادلاء فيه برأي. واضح ان لوحدة التنظيمات الشعبية نورا اساسيا في هذا المجال.

بعد ذلك يبدأ اطار الخطة - بعد اسخال ما يلزم من تعديلات - المرحلة الثانية للعمل التخطيطي فيأخذ طريقه نحو الوحدات الانتاجية.

٢ - نزول اطار الخطة من هيئة التخطيط المركزية نحو الوحدات الانتاجية من خلال التنظيم الهرمي لهيئات التخطيط. في هيئات التخطيط التي تلي الهيئات المركزية يصبح اطار الخطة أكثر تفصيلا، اذ تقوم كل هيئة من هذه اللجان بتفصيل الاهداف والوسائل الواردة في اطار الخطة على نحو يبين لكل هيئة من هيئات التخطيط التالية لها في التنظيم الهرمي ما يتعلق بالوحدات الانتاجية التابعة لها. في قسم التخطيط الموجود بكل هيئة تالية للهيئات المركزية يزداد اطار الخطة تفصيلا وهو في طريقه من هيئة التخطيط المركزية نحو الوحدة الانتاجية.

اطار الخطة في الوحدات الانتاجية:

وعندما تستقبل الوحدة الانتاجية الخطة تقوم، عن طريق تعاون الادارة مع

= Feeding - back process اي عملية يتم فيها اعداد الخطة عن طريق خطوات تبدأ من السنة النهائية ثم تتقدم في حركة عكسية (الى الخلف) لتصوير ما هو لازم لضمان تحقيق الهيكل الاقتصادي الذي تمكسه خطة السنة النهائية. انظر في تفاصيل لك (وخاصة بالنسبة لكيفية تحضير اطار الخطة) مؤلفنا... Les Schémas... السابق الاشارة اليه، البابين الخامس والسادس.

المهندسين وبقية العاملين في الوحدة الانتاجية، باعداد خطة الوحدة الانتاجية للانتاج والاستثمار، الامر لا يتعلق هنا باقتراحات مستقلة وانما بتفصيل الكميات الواردة في اطار الخطة فيما يتعلق بالانتاج ومعدلاته، ثمن التكلفة، انتاجية العمل، الاستثمار... الخ. وانما فيما يخص الوحدة الانتاجية محل الاعتبار.

هذا العمل الثلاثي تقوم به الوحدة الانتاجية في صورة جمعية عمومية للعاملين بها من تزويد للمركز بالبيانات وعمل سابق على العمل التخطيطي ومن عمل تخطيطي، يبين الدور الحيوي الذي تقوم به الوحدة الانتاجية في عملية التخطيط (اذ تلعب بعد ذلك الدور الاساسي في تنفيذ الخطة) ويعكس الاتصال المستمر والمنظم بين المركز والقاعدة. هنا كذلك يفرض الدور القيادي لوحدات التنظيمات الشعبية (اي وحدات التنظيم السياسي ووحدات التنظيم النقابي) نفسه.

٣ - صعود الخطة من الوحدات الانتاجية الى هيئة التخطيط المركزية. رأينا كيف يزداد اطار الخطة غني في كل مرحلة من مراحل نزوله بفضل التفاصيل التي تضيفها الهيئات الدنيا في التنظيم الهرمي لهيئات التخطيط. من الوحدة الانتاجية تبدأ الخطة في الصعود لتكون محلا للمراجعة والتنسيق عند كل مستوى يعلو الوحدات الانتاجية. فتقوم كل هيئة من هيئات التخطيط على مستوى معين من التنظيم الهرمي بالتأكد من ان الاهداف التي حددتها الهيئات الأدنى تدخل في اطار الخطة في حدود الارقام التي حددتها هي بناء على التحديدات الأكثر عمومية التي كانت قد تلقتها من الهيئة التي فوقها في مرحلة نزول اطار الخطة نحو الوحدة الانتاجية.

على هذا النحو يزداد اطار الخطة غني في نزوله ويتم تنسيق المشروعات المختلفة الداخلة في حدوده في اثناء صعوده. الارقام التي يحتويها اطار الخطة قد

تكون محلا لبعض التعديلات في اثناء هذه الحركة المزدوجة من النزول والصعود بشرط الا تتعارض هذه التعديلات مع الاتجاهات العامة في اطار الخطة.

٤ - الخطوة النهائية في العمل التخطيطي تتم في هيئة التخطيط المركزية التي تقوم بجمع الخطط المختلفة التي وردت اليها من هيئات التخطيط التي تليها في السلم الهرمي وتنسق فيما بينها لتحتويها الخطة العامة التي توزع الاستثمارات والقوة العاملة والمشروعات الجديدة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبين المناطق المختلفة. اعداد الخطة الشاملة في هذه المرحلة يستلزم التنسيق بين اجزائها المختلفة.

٥ - توضع الخطة العامة تحت تصرف الحكومة للموافقة عليها. وهناك دائما امكانية ان تقوم الحكومة بالتعديل في الخطة قبل الموافقة عليها. اذا ما وافقت عليها الحكومة والهيئات البرلمانية تأخذ الخطة قوة القانون وتصبح ملزمة لكافة هيئات المجتمع^(١).

٦ - اذا ما اصبحت الخطة قانونا بقي ان تستخلص منها هيئات الاقتصاد على مختلف المستويات الاعمال المادية التي يتعين على الوحدات الاقتصادية المختلفة القيام بها. البدء في تنفيذ الخطة عندما يحين وقت التنفيذ يثير مشكلات يتعين التعرف عليها.

(١) يتعين الوعي بان الزام الخطة لا يعني عدم قابليتها للتعديل اذا ما رُوى عند التنفيذ العملي ضرورة تعديل الخطة لتتفق مع الظروف الواقعية للعمل الاقتصادي والاجتماعي. فمن الامة يمكن ان تكون الخطة مرنة وان تتفادى «وثنية الخطة» اي ان تكون هدفا يتعين تحقيقه دون تعديل ايا كانت الظروف. وبذلك علي التفصيل الذي سنراه عند دراسة مشكلات تنفيذ الخطة. ضرورة تعديل الخطة اذا ما اقتضت ظروف التنفيذ ذلك واكسابها مرونة معينة شيء وكونها ملزمة شيء اخر. فالأد سلطنا بهذه الضرورة كان علي الهيئات التي تختص بذلك ضمان مرونة الخطة. اذا تم ذلك تعين على الهيئات المنفذة احترام ما جاء بالخطة.

الفصل الثاني

مشكلات تنفيذ الخطة

سنقتصر في مجال دراستنا هذه علي التعريف بالمشكلات التي يثيرها تنفيذ الخطة دون دراسة تفصيلية لها.

رأينا عند الكلام عن تحضير الخطة انه يوجد في الواقع نوعان من الخطة يلزم اعدادهما: خطة للانتاج والاستثمار، وخطة لتقسيم الموارد الانتاجية ذات الالهمية الاستراتيجية بين الوحدات الانتاجية عن طريق الهيئات التابعة لها في هرم تنظيم الادارة الاقتصادية. هذه الخطة الاخيرة تتضمن تحديد الاحتياجات المادية للمؤسسة للوحدات الانتاجية من الموارد وتزويدها بنصيب على الاقل من موارد الانتاج الرئيسية، وذلك بقصد ضمان الموارد اللازمة لتنفيذ الاهداف الواردة في خطة الانتاج والاستثمار. وقلنا ان **خطة توزيع الموارد** هذه، والتي يمكن تسميتها **بخطة التموين**، تقع بين اعداد الخطة وبين تنفيذها، ولكنها اقرب الى العمل الخاص بتنفيذ الخطة منها الى العمل التخطيطي. ليس هنا مجال دراسة كيفية القيام بهذا التوزيع وسنكتفي باضافة ان تحضير خطة التموين يستلزم تنظيم هيئات للتموين بالموارد الانتاجية على المستويات المختلفة للتنظيم الاقتصادي. كما يتعين اضافة ان

تخطيط الاقتصاد الاشتراكي يستلزم تنظيم تمويل الوحدات المنتجة بالموارد الانتاجية وإلا سعت هذه الوحدات الى الحصول على قوى الانتاج اللازمة كل بطريقتها الخاصة، الامر الذي يؤدي في النهاية الى ان يستمر الاقتصاد في سيره التلقائي رغم تحضير الخطة.

اذا كان من الضروري لضمان تنفيذ الخطة ان تعد خطة التمويل او الامداد وتعين تبعا لذلك ان يكون هناك تنظيما لهيئات تقوم على امر تمويل الوحدات الانتاجية بالموارد اللازمة لتنفيذ هدفها الانتاجي والاستثماري - او على الاقل بالرئيسي من هذه الموارد - تمثلت الخلية الاساسية لهذا التنظيم في قسم التمويل او الامداد في داخل الوحدة الانتاجية. وتكون وظيفة هذا القسم هي تحقيق التوازن بين الاحتياجات والموارد على نحو يمكن من تحقيق ما ورد في الخطة او تجاوزه ذلك بالزيادة (بشرط الا يكون لذلك اثر سيء على الجودة). للقيام بهذه الوظيفة يتعين على قسم التمويل في داخل الوحدة الانتاجية القيام بسلسلة من العمليات الهامة:

- تحديد احتياجات الوحدة الانتاجية من المواد التي تستخدمها على اساس خطة الانتاج ومتوسطات المعدلات الفنية التي جاءت في الخطة العامة للتمويل والتي تبين القدر اللازم استخدامه من كل مادة لانتاج وحدة واحدة من الناتج.
- اخطار الهيئات الاعلى في سلم التنظيم الهرمي باحتياجات الوحدة الانتاجية من الموارد الرئيسية، والرئيسية فقط على اساس انه للحصول على ما عداها من موارد يمكن اللجوء الى الوحدات الانتاجية التي تنتج هذه الموارد. ويتوقف ما يعتبر رئيسا يتعين توزيعه مركزيا على ظروف الاقتصاد القومي وعلى درجة المركزية - او اللامركزية - في تنظيم هيئات تنفيذ الخطة.
- اعداد مشروعات العقود التي تبرم مع الموردين للحصول على الموارد

اللازمة لتنفيذ اهداف الخطة. الامر هنا يتعلق باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة على مستوى الوحدة الانتاجية. فخطة الانتاج في ذاتها لا تحل اية مشكلة اذ هي تبين ببساطة ما يجب تنفيذه، اما خطة التموين او الامداد فهي تذهب خطوات ابعد في سبيل تنفيذ الخطة، ومع ذلك يلزم الوصول الى الاعمال المادية الملموسة اللازمة للانتاج والاستثمار. يتم ذلك عن طريق تعاقد الوحدة الانتاجية مع الوحدات الاخرى. اذا ما كانت هذه مملوكة هي الاخرى ملكية عامة نكون بصدد نوع من العقود تعرفه الاقتصاديات الاشتراكية المخططة ويسمى «بالعقود المخططة». وهي عقود تنظم التداول المخطط للموارد بين الوحدات الانتاجية المملوكة للدولة، اي تنظيم تداول هذه الموارد على اساس ما ورد في الخطة. لهذه العقود طبيعة تختلف كل الاختلاف عن طبيعة عقود القانون المدني والخاصة بتداول السلع الناتج عن اختلاف في نوع الملكية. هذه الطبيعة المختلفة التي تبين عملية الامتصاص المستمر للقانون بواسطة الاقتصاد تستلزم دراسة خاصة لهذه العقود، وهي دراسة يضيق بها هذا المجال^(١).

(١) في الحالة التي يتم فيها توزيع السلعة مركزيا (عن طريق خطة التموين او الامداد) تحدد الخطة ثمن السلعة ومصريها (فيما يتعلق بالانتقال بين الوحدات المملوكة للدولة) وتترك لهيئات الافراد والوحدات (المستخدمة للناتج والمنتجة له) الاتفاق على باقي التفاصيل التي تمكن الوحدة المستخدمة للناتج من الحصول على الكمية منه التي تمكنها من تنفيذ ما ورد في الخطة بالنسبة لها. هنا تكون العلاقة بين الوحدات المملوكة للدولة منظمة اولا بما جاء في الخطة بشأن المنتجات محل التبادل ثم بالتعاقد بين الطرفين الذي يتم تنفيذا لما جاء بالخطة. هنا نكون بصدد ما يسمى بالعقود المخططة *contrats planifiés* حيث تتأثر العلاقة بين وحدات مملوكة للدولة بخصوص منتجات تنظم خطة الامداد توزيعها تأثرا مباشرا بالخطة، اي نكون بصدد تداول مخطط للسلع. «اما بالنسبة للسلع التي لا ينظم توزيعها عن طريق خطة التموين او الامداد فان تداولها تحكمه العقود العادية ويؤثر كذلك بالخطة وإنما بطريق غير مباشر، على اساس ان نواحي الخطة تتسحب على كل عمليات اللبالة التي تجري في الاقتصاد القومي». على هذا النحو تنعكس طبيعة النظام الاقتصادي على طبيعة العقد: فالعقد في الاقتصاد الرأسمالي اداة قانونية لتنظيم مواقف يتميز بالتناقض بين طرفي التعاقد وهو تناقض يظهر في اوضح حالات فيما يسمى «بعقود الاتعان». كل طرف يهمه ان يحصل من الاخر على اكبر كسب ممكن=

= (وكسب نقدي في المقام الأخير، على أساس ان الهدف من النشاط الاقتصادي - الذي يقوم على المبادلة النقدية - صفة عامة هو تحقيق اكبر كسب نقدي). فالعقد يعكس التداول النقدي لصالح متضاربة. يترتب على ذلك ان الذي يهم المتعاضدين هو قيمة المبادلة exchange-value التي ينصب عليها العقد. ومن ثم يقبل صاحب الحق الشخصي التعويض النقدي في حالة عدم قيام الدين بالوفاء، بالتزامه عيناً، وعادة ما يتضمن العقد شروطاً خاصاً بهذا التعويض. ولذا كان من الطبيعي ان ينظم القانون «التنفيذ بمقابل» وان يضع للقاضي قواعد تحقيقه. اما بالنسبة للعقد المخطط فالامر يتعلق بالتبادل بين وحدتين مملوكتين للدولة، كل منهما يعقد العقد تنفيذاً للخطة (خطة الانتاج والاستثمار) التي تحضر على اساس الاعتماد المتبادل بين الوحدتين. وبعض شروط المبادلة تحدده خطة التمويل او الامداد (التمن والمشتري والياتع اساساً)، والبعض الآخر يترك لينظمه العقد. فكل من الطرفين يعقد العقد تنفيذاً للخطة. لتنفيذ الخطة يتعين ان يكون الهدف من التعاقد هو قيمة استعمال use value (ليس قيمة المبادلة). فاذا تعلق الامر بعنصر من عناصر الانتاج المادية مثلاً، وليكن الغزل، فان انتاج الوحدة المنتجة له وبيعه للوحدة المستخدمة له (وفقاً للشروط التي تحددها خطة الامداد) يعتبر تنفيذاً لخطة الوحدة الاولى (المنتجة للغزل). ولا تستطيع الوحدة المستخدمة له (وحدة النسيج) ان تنفذ خطتها الا اذا حصلت على هذا الناتج (على الغزل). اذ التعويض بمقابل (مبلغ من النقود) لا يمكنها من تنفيذ خطتها اذا لم تجد هذه المادة لدى وحدة اخرى منتجة للغزل (والفرض ان هذه العقود تتم بالنسبة للمسلع التي يجري توزيعها مركزياً وهذه تمثل المنتجات الرئيسية التي يكون عرضها في حالة نقص نسبي). في وضع كهذا يلعب التنفيذ العيني الدور الحاسم (اذ عدم تنفيذ الوحدة المشتري لخطتها يترتب عليه عدم تنفيذ الوحدة المستخدمة لانتاجها لخطتها، وهكذا. ففي مثلنا هذا عدم تنفيذ الوحدة المنتجة للنسيج لخطتها لعدم حصولها على الغزل يؤدي الى عدم تنفيذ الوحدة التي تصنع الملابس الجاهزة - مستخدمة النسيج - لخطتها. وهكذا نظراً لوجود علاقات الاعتماد المتبادل بين الوحدات الانتاجية)، ويلعب التعويض النقدي دوراً ثانوياً للغاية، وهو في حالة الحكم به لا يفني عن التنفيذ العيني. فلو فرض مثلاً ان الوحدة البائنة لم تسلم المادة المتفق على شرائها في الميعاد المحدد في العقد فهي تدفع تعويضاً مقابل التأخير ولكن هذا لا يعفيها من تنفيذ التزامها عيناً (اذا طالبت الوحدة المشتري بذلك). يترتب على ذلك انه ليس للطرفين الحرية في عقد العقد او عدم عقده، بل هو واجب عليها. وفي ذلك تقول المادة ٣٩٧ من التقنين المدني الجري ما يلي:

“Les organismes socialistes, afin de déterminer en détail et d'accomplir toutes les obligations reciproques pour l'exécution du plan de l'économie nationale, doivent conclure des contrats”.

فاذا ذا لم يقوما بعقده تقوم لجنة التحكيم بذلك (الفقرة ٢ من المادة ٣٩٨). وبما ان العقد يتعقد تنفيذاً للخطة فانه يتبعها. يعقد لمة الخطة (فقرة ٢ مادة ٤) ويتعدل اذا تعطلت (فقرة ١ مادة ٤٠٣). كما يترتب على ذلك ان الآثار التي يربتها العقد المخطط تكون مختلفة: فمطالبة المشتري (صاحب الحق الشخصي) بالتنفيذ العيني لا تمثل استخداماً لحق فقط وإنما التزاماً كذلك (ويسأل اذا لم يقم بذلك، اذ يتعين عليه ان يطلب بالتنفيذ العيني اذا اريد لخطته (خطة الوحدات التي تعتمد علي ما ينتج) ان تنفذ (الفقرة الاولى من المادة ٤٠٣). اما الدين فله ان يدفع - في حالة مطالبة الدائن بالتنفيذ العيني - بأن هذا الاخير قد حصل على جزء من الكمية المتعاقدة عليها ولم يستخدمها. او بان لديه كميات كبيرة مخزونة ومن ثم يتعين تقصيل وحدة مشتريه اخرى تكون في حاجة الى السلعة المتعاقدة عليها. وانظر في ذلك: =

- يقوم قسم الامداد في داخل الوحدة الانتاجية كذلك بتوزيع الموارد التي يحصل عليها على الاقسام الفنية المختلفة التي تقوم بالنشاط الانتاجي في داخل الوحدة.
- اخيرا يهتم قسم الامداد هذا بالمنتجات الخارجة عن نطاق الخطة وكيفية تصريفها.

اولا: الاجراءات التي تضمن تنفيذ الخطة:

- اذا ما نزلت الخطة الى الوحدات الانتاجية في الوقت المناسب واعدت خطة التموين تعين اتخاذ مجموعة من الإجراءات تضمن تنفيذ الخطة على أكفاً نحو ممكن وهي اجراءات تتعلق بضرورة:
- توفر الاطارات الفنية والادارية اللازمة والتي تؤمن بالمجتمع المراد

Code civil de la République Hongroise, Corniva, Budapest, 1960, p. 96 - 99. =
 يتضح ان ان العقد للخطط يستند مباشرة على ما تحتويه الخطة ويعتبر (بمعنى معين) اولى خطوات تنفيذها (اذ ان تنفيذ الخطة يقتضي الحصول على مواد انتاجية والعقد يقصد به الحصول الفعلي على هذه اللواد). ومن ثم يلعب دورا تنظيميا في المقام الاول ويكف لحد كبير عن ان يكون اداة قانونية ويصبح اداة من ادوات تنفيذ الخطة، من ادوات التخطيط. ومن ثم يعكس اتجاها مزداه امتصاص القانون الذي يصي le droit protecteur بواسطة القانون التنظيمي le droit organisateur.
 انظر في ذلك:

- H. Chambre, le Marxisme en Union Sovétique, paris, 1955.
- H. Bartoli, Cours de systemes et structures économiques, les Cours de Droit, Paris, 1960 - 1961, p. 729 et sqq.
- E.L. Johnson, Planning and Contract Law, Soviet Studies (University of Glasgow), vol. XII, No. Jan. 1961.
- I. Vlahov, Le Système de contrats des organisations commerciales socialistes; Bulletin du centre Nationale pour l'étude des Etats de l'Est, "Bruxelles", No. 3 1963.

بناؤه عن طريق التطور المخطط.

● تعبئة الجماهير لتنفيذ ما جاء في الخطة، مدى القدرة على هذه التعبئة يتوقف:

- أولا، مدى الحرية السياسية التي يتمتع بها أفراد المجتمع ومدى مشاركتهم الفعلية في إدارة شؤون المجتمع، ومن ثم مدى فعاليتهم في التأثير على سياسة الدولة في نواحي الحياة الاجتماعية المختلفة.

- وثانيا على مساهمة هذه الجماهير مباشرة في تحضير خطة الوحدة الانتاجية على نحو يجعلها تعتنق الاهداف الواردة فيها كأهداف لنشاطها الانتاجي.

- على نظام الحوافز، والحوافز غير المادية، ذلك ان المجتمع الاشتراكي وان كان يحقق للمنتجين المباشرين الارتقاء المستمر في مستوى الحياة المادية والثقافية، انما يحقق ذلك كأساس لتغيير قيم المجتمع والقضاء على قيم المجتمع الطبقي والتوصل الى نظام جديد من القيم، من القيم التي تسمح للفرد بأن يحقق كل فريته^(١)، بأن يطور من شخصيته المنفردة وانما على اساس من الحياة الجماعية التي تمكن المجتمع من القضاء على الحاجة وخلق الوفرة. اخذين في الاعتبار ان نظام الحوافز المادية، والحوافز ذات الطابع الذاتي، هو محور نظام القيم الذي يسعى المجتمع الاشتراكي بوعي الى تغييره تغييرا جذريا.

(١) Il S'agit, ici, de developper la personnalité individualisée et non pas individualiste

والقول بذلك لا يحول دون ان تنعكس الزيادة في الانتاج، على مستوى الوحدة الانتاجية، في شكل تحسن مباشر للمستوى المعيشي للعاملين في الوحدة الانتاجية عن طريق تخصيص جزء من هذه الزيادة لاداء خدمات يتمتعون بها.

- على تعبئة هذه الجماهير سياسيا عن طريق تنظيمها وخلق الوعي لدى العاملين الذي يجعلهم يؤمنون بالمجتمع المراد بناؤه، وخلق الاحساس بالمسؤولية وضرورة المبادرة من جانبهم. هنا يمكن لنقابات العمال ان تلعب دورا حيويا، فدورها في المجتمع الاشتراكي لا يقتصر فقط على حماية العمال وانما هي تشترك في تحمل المسؤولية في بناء المجتمع الجديد عن طريق تنفيذ الخطة، خطة الوحدة الانتاجية في هذه الحالة. ويدخل هنا كذلك مجموع الاجراءات «النفسانية» التي يهدف من ورائها دفع العاملين الى بذل الجهد الذي يؤدي الى تنفيذ ما وردت به الخطة. من اثار الروح الوطنية وحب العمل، الى خلق روح التنافس في سبيل تنفيذ الاعمال الواردة بالخطة عن طريق تكريم من يقوم بعمله على نحو نمونجي، الى القيام بحملات ضد التبديد عن طريق ضمان نوع الرقابة الجماهيرية على سير العمل داخل الوحدة الانتاجية، الى غير ذلك.

● اذا ما تمت اعادة تنظيم علاقة الوحدات الانتاجية بالجهاز المصرفي على اساس ضرورة تمام كل العمليات التي تأخذ مكانا بين الوحدات المملوكة ملكية عامة عن طريق حساب الوحدة الانتاجية في البنك وعلى اساس ان تتلقى الوحدة عن طريق هذا الحساب البنكي كل الاعتمادات التي تخصص لها من ميزانية الدولة، اذا ما تمت اعادة التنظيم على هذا النحو امكن للبنك في كل لحظة التعرف على حالة تنفيذ الخطة في الوحدة

الانتاجية وبالتالي امكنه ابداء المشورات او اتخاذ الاجراءات التي تساعد على تنفيذ الخطة اذا ما وجد ان الوحدة الانتاجية لا تقوم بما هو لازم لتنفيذ خطتها الانتاجية والاستثمارية.

● ضمان قيام وحدات القطاع الخاص بنشاطها الانتاجي في داخل اطار الخطة. وقد سبق ان بينا شروط الوضع التنظيمي الذي يمكن من اتباع سياسة تأثير غير مباشرة علي نشاط القطاع الخاص.

اذا اتخذت الاجراءات التي تكفل القيام بالنشاط اللازم لتنفيذ اهداف الخطة في الوحدة الانتاجية تعين القيام بتسجيل نتائج هذا النشاط حتى يمكن متابعتها بواسطة الهيئات التي تراقب تنفيذ الخطة، ومن ثم كان من الضروري الا ينقطع سيل المعلومات الخاص بتنفيذ الخطة من الجريان من الوحدات الانتاجية (قاعدة التنظيم الهرمي) الى الهيئات التي تعلوها في سلم هذا التنظيم الهرمي.

ثانيا: الرقابة علي تنفيذ الخطة:

يقصد بالرقابة على تنفيذ الخطة التحقق من التوافق بين النتائج التي تتحقق والاهداف المحددة في الخطة وكذلك بين الوسائل المستخدمة فعلا والوسائل التي وردت في الخطة. دراسة تجارب الاقتصاديات المخططة تمكننا من التفرة بين اربعة انواع من الرقابة على تنفيذ الخطة:

● هناك اولا الرقابة الادارية التي تقوم بها الهيئات الاعلى في سلم التنظيم الهرمي عندما تتلقى من الهيئات الادنى (خاصة الوحدات الانتاجية) المؤشرات الرئيسية لنتيجة النشاط الذي يبذل في سبيل تنفيذ الخطة، وكذلك عندما تتلقى التقارير التي ترفع اليها بصفة دورية في مواعيد تختلف بحسب

طبيعة النشاط محل الاعتبار (تتخذ على اساس دراسة تفصيلية للنشاط والفترات الزمنية اللازم مرورها لتبلور نتيجة النشاط وللقيام بتصوير ذلك احصائيا بدقة وكفاءة) وتكون شاملة للبيانات الخاصة بنشاط الوحدات الانتاجية في خلال فترة معينة.

وقد توجد الى جانب هذا النوع من الرقابة الادارية رقابة تقوم بها هيئة ادارية مستقلة عن التنظيم الهرمي للادارة الاقتصادية. هذا ويلاحظ انه وان كانت الرقابة ضرورية فان اداها يتعين ان يكون محلا لتنظيم دقيق يمنع تعدد جهات الرقابة الادارية، التعدد الذي يوجد التضارب بينها ويثقل كاهل الوحدة الانتاجية بتقديم البيانات الى العديد من جهات الرقابة الادارية الامر الذي قد يؤدي الى اعاقا العمل في الوحدة الانتاجية كما قد يؤدي الى التأثير على جودة البيانات التي تضطر الوحدة الانتاجية الى تقديمها.

● هناك ثانيا الرقابة المالية التي تختلف بحسب ما اذا كانت وحدة النشاط تابعة لميزانية الدولة (الموازنة العامة) او ما اذا كان لها استقلالها المالي. في الحالة الاولى تخضع الوحدة للرقابة على الميزانية. اما في الحالة الثانية تخضع الوحدة الانتاجية لمتطلبات المحاسبة الاقتصادية، اي يتعين عليها ان توازن بين الايرادات والانفاقات لتحقيق بعض الفائض على النحو الوارد في الخطة. عدم مراعاة ما ورد في الخطة يؤدي اما الى تباعد الايرادات والانفاقات الفعلية (اي التي تحققت فعلا) عن الايرادات والانفاقات الواردة في الخطة واما الى انعدام التوازن المالي (عادة ما يتمثل في عجز نتيجة لزيادة النفقات على الايرادات) واما الى النتيجة في نفس الوقت. لتفادي ذلك او لعلاج الموقف في الوقت المناسب يتعين تتبع المظهر المالي لنشاط الوحدة الانتاجية عن طريق الرقابة المالية.

● هناك ثالثا **الرقابة المصرفية** وهي رقابة يستطيع الجهاز البنكي ممارستها عن طريق تخصيص حساب لكل وحدة انتاجية لدى البنك تتم بواسطته جميع العمليات التي تقوم بها الوحدة سواء اكانت عمليات تؤدي الى حصولها على ايراد او عمليات تستلزم منها القيام بانفاق. على هذا النحو يستطيع الجهاز المصرفي المؤمم ان يحقق رقابة جارية على عمليات الشراء والبيع والاستثمار التي تجريها مختلف الوحدات الانتاجية وان يتأكد من مطابقة هذه العمليات من حيث الطبيعة ومن حيث النطاق لما هو وارد في الخطة. ويمكن ان يمنح الجهاز البنكي في بعض الاحوال حق وقف العمليات التي تتناقض مع الخطة. ويجب الا يقتصر هذا النوع من الرقابة على دور لاحق لقيام الوحدة بالنشاط الانتاجي بل يمكن ان يلعب البنك دورا تثقيفيا. فيقوم البنك في حالة اكتشافه اخطاء غير مقصودة في تسيير الوحدات الانتاجية بالتحليل الاقتصادي الذي يوضح طبيعة هذه الاخطاء واسبابها، كما يقوم بطرح النتائج التي توصل اليها على من يقوم باعمال ادارة يمكن ان تقع خلالها اخطاء مماثلة.

● هناك رابعا **الرقابة للمادية والرقابة على نوع الانتاج وجودته**: الاولى تتم عن طريق الموازين السلعية التي تقوم ببنائها الهيئات المركزية لتضمن بذلك توفر كميات الموارد اللازمة لتنفيذ ما جاء بالخطة. كما تتم عن طريق العقود المخططة التي تعقدتها الوحدات الانتاجية التي تملكها الدولة فيما بينها، اذ يمكن لكل وحدة انتاجية ان تراقب الطريقة التي يتبعها موردها لتنفيذ الخطة. اما النوع الثاني من الرقابة، اي الرقابة على الجودة، فانها تتم:

- اولاً: في داخل الوحدة الانتاجية، ويستحسن ان يقوم بها قسم مستقل عن ادارة الوحدة الانتاجية.

- وثانيا: عندما تقوم الوحدة الانتاجية بتسليم منتجاتها لوحدة اخرى، اذ تبشر هذه الاخيرة رقابة على جودة انتاج الاولى لكي تضمن توافر المواصفات اللازمة لقيام الوحدة المشتري بالانتاج.
- وثالثا: عندما يقوم المستهلكون بشراء الناتج من محال تجارة التجزئة، اذ يمارسون عن طريق رفضهم قبول الناتج رقابة على جودته من المفروض ان تنقلها المحال الى الوحدة الانتاجية البائعة. كما يمكن لجمعيات المستهلكين ان تقوم بمثل هذه الرقابة.

هذا ويتعين ان تعطي الرقابة على جودة الناتج عناية خاصة اذ قد تميل الوحدات الانتاجية الي التضحية بالكيف (الجودة) في سبيل تحقيق اهداف الخطة كميّا. كما ان جمهور المستهلكين قد يجد نفسه عاجزا عن ممارسة اية رقابة عند الشراء وذلك عندما يتميز الموقف بنقص نسبي في السلع الاستهلاكية الامر الذي يسهل تصريفها ايا كانت جودتها.

● وهناك اخيرا، وليس آخرا، الرقابة الشعبية التي تقوم بها التنظيمات الشعبية من نقابية وسياسية، والجمعية العمومية للعاملين في الوحدة الاقتصادية. وجود هذه الرقابة يمثل احد المعايير الذي يمكننا من الحكم على وجود الديمقراطية الاقتصادية التي من المفروض ان يميز وجودها وجود الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج.

ممارسة الرقابة على تنفيذ الخطة، بصورها المختلفة، على هذا النحو لا تهدف فقط الى التعرف على ما يجري اثناء تنفيذ الخطة وضمان هذا التنفيذ، وانما تهدف كذلك الى تزويد هيئات التخطيط بالاسس الموضوعية لتحضير الخطة التالية وكذلك الى تعديل الخطة التي يجري تنفيذها لكي تتفق مع الامكانيات الحقيقية للاقتصاد القومي اثناء تنفيذ الخطة. فاذا ما

تبين في اثناء التنفيذ ان الخطة لم تأخذ في الاعتبار عند التحضير بعض الضرورات الاقتصادية والفنية الخاصة بالفترة التي تغطيها الخطة، اما لان الفن التخطيطي لم يتقدم بالدرجة التي تسمح بذلك واما لحدوث ظروف لم يكن من الممكن توقعها عند تحضير الخطة، تعين تعديل الخطة لاحترام هذه الضرورات الاقتصادية والفنية، وتعين ان يتم هذا التعديل في الوقت المناسب. بعبارة اخرى يتعين ضمان مرونة الخطة. من ناحية اخرى، اذا ما رُوي تعديل الخطة في بعض جوانبها تعين اعادة النظر في الخطة في مجموعها حتى يمكن ان نأخذ في الاعتبار اثر تعديل الجزء على الكل. هنا نجدنا بصدد عمل تخطيطي تقوم به الهيئات القائمة على امر تحضير الخطة.

فاذا لزم ضمان مرونة الخطة لكي تستجيب الى بعض الضرورات الاقتصادية والفنية التي يفرضها التغير المتسمر فان التعديلات التي تطرأ على الخطة المتوسطة الاجل - علي ضوء المعلومات المستمدة من الرقابة على تنفيذها - يتم اجراؤها في اطار الخطط السنوية في علاقتها بالخطة متوسطة الاجل، ويتم اجراؤها في اطار الخطط ثلاث السنوية اذا تعلق الامر بضمان مرونة الخطة السنوية.

ضمان مرونة الخطة يفرض نفسه على نحو اكثر الحاحا في المرحلة الاولى من مراحل التطور المخطط حيث الجهاز القائم على تحضير الخطة لا يزال في دور التكوين واكتساب الخبرة في مسائل التخطيط، وحيث طرق التخطيط لا زالت غير متقدمة، او لا زالت الخيرة في استعمالها (في حالة استخدام طرق استخدمت في تجربة مجتمع اخر) محدودة. كل هذه عوامل تقلل من دقة العمل التخطيطي، الامر الذي يحتم بالتالي السهر على ضمان

مرونة الخطأ عند تنفيذها. ولكن إذا تم تعديل الخطأ، عندما تفرض الضرورة ذلك، بواسطة الجهات المختصة فإنها تكون في صورتها النهائية ملزمة بتعيين تنفيذها، إذ يتعين عدم الخلط بين إلزام الخطأ وضمان مرونتها.

الفصل الثالث

النتائج الأساسية الخاصة بطبيعة عملية التخطيط

على هذا النحو نتحدد لنا ابعاد عملية التخطيط كعملية تاريخية. نقطة البدء فيها ان نتحدد للمجتمع - في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (داخلية ودولية) التي يعيشها - استراتيجية عامة لمرحلة التطور التي يمر بها، هذه الاستراتيجية تمثل الاهداف العريضة التي تحدد مقدما (والتي يتعين تحقيقها في نهاية هذه المرحلة) ويتحدد على اساسها نمط الاولويات او المجموعة من الحاجات الاجتماعية التي تتمتع بأسبقية في الاشباع، على ترتيب تفصيلي فيما بينها يبدأ بالامم فالمهم. على ضوء هذه الاستراتيجية العريضة يتم اعداد خطة طويلة الامد تغطي فترة قد تصل الى العشرين عاما يقصد بها تحديد الاطار العام - فيما يتعلق بالاهداف والوسائل الرئيسية - لتطور الاقتصاد القومي خلالها على ان يقتصر الامر على القطاعات الرئيسية في هذا الاقتصاد. تقسم الفترة التي تغطيها الخطة طويلة الامد الى فترات تغطي كل منها خطة متوسطة الامد وتعتبر كل منها خطوة في سبيل تحقيق الهيكل الاقتصادي الذي حددت معالمه الخطة طويلة الامد. الخطة متوسطة الامد تقسم بدورها الى خطط سنوية يتم اعدادها اثناء

تنفيذ الخطة (اعني الخطة متوسطة الامد) وتهدف الى توجيه الاقتصاد القومي نحو تحقيق الاهداف الواردة في الخطة متوسطة الامد. اما فيما يخص تحضير خطة الانتاج والاستثمار متوسطة الاجل فقد رأينا ان العمل التخطيطي يتعين ان يسبق بعمل تقوم به هيئة التخطيط المركزية يهدف الى تزويد السلطات السياسية بصورة مركزة للاقتصاد القومي في وضعه القائم، في تطوره الماضي، بصعوباته وامكانياته بالنسبة للتطور المستقبلي. على ضوء هذه الصورة تحدد السلطات السياسية الموجهات العامة في مظهرها الكيفي معبرة عن الاهداف والوسائل الرئيسية المتعلقة بالانتاج والاستثمار في خلال الفترة التي تغطيها الخطة. ويكون على هيئات التخطيط المركزية ترجمة هذه الموجهات العامة كليا في صورة اطار للخطة. ثم رأينا كيف يتم رسم الخطة النهائية عن طريق حركة مزدوجة من النزول والصعود بين مركز وقاعدة التنظيم الهرمي لهيئات التخطيط، الى ان تصبح الخطة العامة قانونا ملزما لكافة هيئات المجتمع الاشتراكي التي تبدأ في تنفيذها مع كل ما يثيره هذا التنفيذ من مشكلات.

من دراستنا لعملية التخطيط نستخلص النتائج الاساسية التالية:

اولا: تتضمن عملية التخطيط نوعين من الاعمال: اعمال لازمة لاعداد الخطة تقوم بها فنيا هيئات التخطيط على كافة المستويات من وزارة التخطيط الى اقسام التخطيط والمتابعة في الوحدات الانتاجية، واعمال لازمة لتنفيذ الخطة نضمن القيام بها عن طريق اتخاذ قرارات تسيير (او ادارة) الاقتصاد القومي وهي قرارات الاصل ان تستقل بها الوحدات الانتاجية فيما عدا بعض القرارات التي يتخذها المركز، ويقصد بها ضمان تسيير الوحدة الانتاجية على نحو لا يتعارض مع الهدف المحدد للاقتصاد القومي في

مجموعه. وجود هذين النوعين من الاعمال وتضافر الهيئات المتشابهة على كافة المستويات يستلزم وجود اطار تنظيمي ينظم:

● العلاقة بين هيئات التخطيط وهنا تظهر لنا ضرورة استقلال جهاز التخطيط عن الجهاز التنفيذي، اذ يتعين ان يستقل الجهاز الذي يقوم اولا بتجميع المعلومات اللازمة ثم القيام بالجانب الفني في اعداد الخطة، ثم تقييم ما تم عند تنفيذها، يتعين ان يستقل هذا الجهاز التنفيذي حتى نضمن سلامة البيانات التي يقوم عليها تحضير الخطة، كما نضمن سلامة التقييم. اذ عند استقلال الجهاز التخطيطي لا نكون بصدد تقييم يقوم به المسؤول عن تنفيذ الخطة الامر الذي يعرضنا لمخاطر الوصول الى تقييم لا يمثل الواقع.

● كما ينظم العلاقة بين المركز والقاعدة (اي الوحدات الانتاجية) فيما يتعلق باتخاذ قرارات التسيير.

ثانيا: ان لعملية التخطيط جانب فني يتمثل في اتخاذ الاعمال الفنية اللازمة لتحضير الخطة وتنفيذها، وجانب اجتماعي وسياسي يبرز باعتبارها عملية لتعبئة الجماهير العاملة عن طريق مساهمتها في تحضير الخطة وتنفيذها. لضمان تحقيق الجانب الفني على نحو سليم يلزم وجود جهاز تخطيطي قادر وكفء. خلق هذا الكادر الفني امر يتم عن طريق الممارسة والتأهيل ويمثل مشكلة يجب ان تحل في اطار التخطيط نفسه، بمعنى ان تتضمن كل خطة اهدافا ووسائل لخلق عدد معين من المؤهلين في مسائل تحضير الخطة وتقييمها. على ان يتوافر لديهم الوعي السياسي اللازم لدفع الفئتين الى المساهمة الايجابية في بناء اسس المجتمع الاشتراكي. كذلك تبرز اهمية كفاءة الجهاز التنفيذي واجهزة المراقبة.

اما الجانب السياسي والاجتماعي فمسؤولية تحقيقه تقع على التنظيمات الشعبية وخاصة التنظيم السياسي، الذي تقع عليه مسؤولية تعبئة الجماهير في هذا المجال عن طريق خلق وعلي تخطيطي وهو امر لا يتحقق الا اذا قام اعضاء التنظيمات بنقل المفاهيم الصحيحة المتعلقة بالتخطيط وممارستهم لاعمالهم اليومية بما يتفق ومستلزمات تحضير الخطة وتنفيذها.

ثالثا: ان نقطة البدد لكل تخطيط حقيقي تتمثل في وجود اساس احصائي سليم وصالح وامين. ضمان توافر هذا الاساس السليم ليس بالامر الهين، اذ غالبا ما يوجد - في حالة غياب الوعي السياسي والتخطيطي - ميل لدى من يقوم بالعمل الى تقديم نتيجة عمله في صورة ازهي بعض الشيء من الواقع الامر الذي قد ينعكس في تضخيم في الارقام التي يقدمها. وهو ميل تزداد خطورته اذا ما كانت الارقام محلا لعملية مماثلة في الخطوات المختلفة عند صعودها سلم التنظيم الهرمي: من الوحدة الانتاجية الى الوزارة، الى هيئة التخطيط المركزية. واضح انه اذا كان الاساس الاحصائي غير سليم فان كل ما يبني عليه يكون من قبيل القصور التي تبني على رمال متمركة، الامر الذي يستلزم القضاء على فوضى الاحصاء بما لها ما اثار مهلكة، اذ الاعتقاد الغالب ان «لغة الارقام هي اللغة الأكثر دقة»، والواقع ان اللعب بالارقام امر في غاية السهولة والخطورة في نفس الوقت. اعتقادنا انه لتفادي ذلك وضمان سلامة الاساس الاحصائي لعملية التخطيط يتعين:

(١) اعادة تنظيم علمية تسجيل البيانات في الوحدة الانتاجية عن طريق توحيد النظام المحاسبي توحيدا يسمح بأن نأخذ في الاعتبار الطبيعة المختلفة للنشاطات الاقتصادية، وكذلك عن طريق تنظيم عملية نقل المعلومات من

الوحدة الانتاجية الى الهيئات الاعلى. وذلك بدراسة طبيعة كل نشاط اقتصادي ومعرفة الوقت اللازم لتسجيل المعلومات وتحليلها في داخل الوحدة الانتاجية ثم الوقت اللازم لانتقالها الى هيئة واحدة من الهيئات الاعلى. ثم تحدد مواعيد معينة نضمن فيها نقل المعلومات الى اعلى بصفة دورية منتظمة وهي مواعيد لا يمكن ان تكون واحدة لكل النشاطات: فاذا كان من الممكن ان نطلب من وحدة انتاجية صناعية بيانات كل ٢٠ يوم فمثل هذا التنظيم لا يمكن في وحدة انتاجية زراعية حيث نتيجة العمل لا تظهر الا بعد فترات اطول. والواقع ان الثورة التي تمت في عالم المعلوماتية تجعل من المؤكد وجود النظام الملائم لاتاحة المعلومات وجريانها الشكلي بين كل وحدات الاقتصاد القومي.

(ب) جعل عملية تسجيل المعلومات وتحليلها ونقلها من اختصاص لجان التخطيط والمتابعة في الوحدات الانتاجية ضمان استقلالها (كمظهر لاستقلال الجهاز التخطيطي في مجموعه) عن الجهاز التنفيذي.

على هذا النحو تتحدد مسؤولية من يقوم بتجميع البيانات وتحليلها ونقلها وهو امر يسهل عملية المساطة في حالة الخطأ او الاعمال او سوء النية، على الا تكون هناك هواة في هذه المساطة. والامر لا يمثل قسوة من جانب المجتمع وانما يعكس وعيا بمقتضيات التخطيط التي يتعين تحقيقها اذا اريد للمجتمع ان يحقق اهدافه.

(ج) خلق وعي احصائي مرتبط بالوعي التخطيطي الذي هو بدوره مرتبط بالوعي السياسي. وجود هذا الوعي سيققل من حالات وجود المخالفات، وهنا كذلك يبرز دور القيادات السياسية ومسؤوليتها عن نقل المفاهيم الصحيحة في كل ما يتعلق بضرورات عملية التخطيط، وكذلك سلوك

هذه القيادات بما يتفق مع هذه المفاهيم الصحيحة.

رابعاً: ان عملية التخطيط كعملية تعبئة لكل القوى ذات المصلحة في بناء اسس المجتمع الاشتراكي، عملية تتنافى بطبيعتها مع السرية. اذ هناك تناقض بين القول بأن العملية لا تستقيم الا بمشاركة الجماهير العاملة والرأي العام في المراحل المختلفة لتحضير الخطة وبين اعتبار كل ما يتعلق بالخطة سواء في مرحلة الاطار او المراحل الاخرى من قبيل ما هو سري (فرض هذا النطاق من السرية يصل في بعض الاحيان ليحكم علاقات الشعب ببعضها البعض في داخل وزارة التخطيط)، اذ في ذلك تطبيق لمبدأ سرية الاعمال الذي يمثل اساس عمل المشروع الرأسمالي على عمل يتعلق بطبيعته بكل نواحي النشاط في المجتمع ولا يهدف الى تحقيق او حماية مصلحة خاصة^(١).

على هذا النحو ننتهي من التعرف على عملية التخطيط، عملية تحضير الخطة وتنفيذها والنتائج الاساسية المتعلقة بطبيعة هذه العملية. تفاصيل اعداد الخطة التي لم نعالجها في هذه الدراسة، تفترض اتخاذ موقف من المشكلات الاقتصادية التي يعيشها المجتمع يهدف الى ايجاد حل لها تحثويه الخطة وتكون اداة تحقيقه. سنحاول في الباب التالي التعرف على بعض المشكلات الاقتصادية والكيفية التي تتور بها اقتصاد مخطط.

(١) هذا لا يعني بطبيعة الحال الا تبقى بعض الاحصائيات سرية.

ملحق الباب التاسع

البيانات الإحصائية الأساسية اللازمة لتحضير الخطة (١)

- (١) بالنسبة للصناعة والتشييد (بما فيها الطاقة والنشاط الاستخراجي):
 - ١ - الانتاج الكلي (بوحدة القياس العيني وقيما) ومعدل النمو للمنتجات الرئيسية.
 - ٢ - الطاقة الانتاجية في كل فرع من فروع النشاط، الموجودة، ودرجة استخدامها.
 - ٣ - تقسيم كل فرع فروع الانتاج وفقا لحجم الوحدة الانتاجية.
 - ٤ - الهياكل الاجتماعية لكل فرع من فروع النشاط الصناعي:
- نوع وحدة الاستغلال (وحدة حرفية، مشروع خاص، وحدة

(١) المصدر:

M. Dowidar, Les Schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste, p. 153 - 159.

انظر المراجع الواردة في ص ١٥٢. وانظر كذلك الصفحات من ٢٢٦ - ٢٤٩ حيث توجد صور اللوازين للحاسبة التي تحتوي الطوابع الإحصائية اللازمة لتحضير الخطة.

- تعاونية، وحدة مملوكة للدولة).
- لكل طائفة من وحدات الاستغلال:
- عدد الوحدات، عدد العمال، عدد الاداريين.
- مقدار الايراد، اجمالي الاجور، الارباح.
- ٥ - بيانات تعطى بوحدات القياس العيني وقيميا (على اساس ثمن التكلفة) وبالنسبة لوحدة واحدة من كل ناتج من المنتجات الرئيسية:
- عن كميات المدخلات العينية الرئيسية (التي تستخدم في انتاج السلعة) وقيمتها.
- قيمة المدخلات العينية الاخرى.
- كميات وقيم المدخلات الرئيسية المستوردة.
- ٦ - بالنسبة للمنتجات الرئيسية: بيانات عن الاحتياجات من وسائل الانتاج الثابتة اللازمة لوحدة واحدة من الناتج. هنا يتعين ان نفرض معدلا معيناً لاستخدام الطاقة الانتاجية، على ان تكون فكرة الطاقة محددة تحديدا واضحا.
- ٧ - بالنسبة للمنتجات الرئيسية، بيانات عن المخزون السلعي اللازم (بوححدات القياس العيني وقيميا) عند مستوى معين للانتاج.
- ٨ - بالنسبة للمنتجات الرئيسية، بيانات عن المعاملات الفنية لعنصر العمل (مع التفرقة بين الانواع الثلاثة من العمل: الفني، المهندس، الاسطوات، العمال المهرة) عند مستوى معين من التشغيل، وبالنسبة لكمية معينة من وسائل الانتاج الثابتة، وفي ظل معدل معين لاستخدام الطاقة الانتاجية.
- ٩ - بالنسبة للمنتجات الرئيسية، بيانات عن قيمة الناتج بالنسبة لكل

وحدة من وسائل الانتاج الثابتة (عند معدل معين لاستخدام الطاقة الانتاجية) وكذلك بالنسبة للمنتجات الثانوية.

١٠ - كل هذه المتوسطات التي نكرناها يتعين ان تحسب على اساس:

● معلومات تاريخية، وتقديرات بالنسبة للمستقبل ومناقشات مع الخبراء الفنيين.

١١ - في حالة امكانية انتاج ناتج معين (او ناتج متشابه له) باستخدام اكثر من فن انتاجي (اكثر من تكنيك) من المهم ان تتوافر بيانات خاصة بعملية انتاج الناتج بالنسبة للفنون المختلفة.

١٢ - يتعين ان يكون لدينا بيانات خاصة بالمشروعات المختلفة التي يمكن تضمينها في خطة الاستثمار وخاصة بالنسبة لفترة تفريخها اي الفترة اللازمة لبنائها. كما يلزم ان يكون لدينا بيانات تفصيلية عن المشروعات التي يرى بناؤها.

(ب) الزراعة:

١ - الانتاج الكلي (بوحدة القياس العيني وقيميا) ومعدل النمو للمحصولات الرئيسية).

٢ - المساحة الكلية (التي يمكن زراعتها، والمستخدمة فعلا، والمساحة المحصولية).

٣ - تقسيم المساحة المنزرعة - وفقا لنظام الري ووفقا للمحصولات.

٤ - الهيكل الاجتماعي للزراعة: نوع الملكية ونوع وحدة الاستغلال.

٥ - بالنسبة للمحصولات الرئيسية، انتاجية الفدان وانتاجية العمل (مع التفريق بين الانواع المختلفة لوحدات الاستغلال).

٦ - بالنسبة للمحصولات الرئيسية، قيمة وسائل الانتاج الثابتة اللازمة

لانتاج وحدة واحدة من الناتج.

٧ - بالنسبة للمحصولات الرئيسية، النفقة الجارية للمواد (غير وسائل

الانتاج الثابتة) اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج.

٨ - الزيادة المتوقعة في الغلة (بالنسبة لكل محصول من المحصولات

الرئيسية) التي تنتج عن استخدام كمية معينة (او قيمتها) من

الاسمدة (العضوية والكيمياوية)، وكذلك بالنسبة لاستخدام بذور

احسن، او في حالة استخدام نظام اخر للري لو الصرف.

٩ - بيانات خاصة بتربية المواشي والدواجن: نوع الحيوانات وعددها (او

قيمتها)، معدل النمو السنوي في قيمتها.

(ج) النقل والمواصلات والتجارة:

١ - بالنسبة لكل نوع من انواع المواصلات: طول الطرق - معدل

استخدامها (طن/كيلومتر) - الاهمية النسبية لكل نوع.

٢ - بيانات كتلك الواردة اعلاه في ١ - ٥ في شأن الصناعات، وذلك

لحساب النفقة واجرة النقل بالنسبة لكل نوع من انواع النقل.

٣ - بالنسبة للتجارة: بالنسبة لكل فرع من الفروع الرئيسية، نسبة

الربح التجاري في كل فرع - الهيكل الاجتماعي للنشاط التجاري

(انظر ما سبق قوله بالنسبة للهيكل الاجتماعي للصناعة).

(د) التجارة الخارجية:

١ - الصادرات والواردات كنسبة من الناتج الاجتماعي.

٢ - تقسيم كل من الصادرات والواردات الى مواد انتاجية ومواد

استهلاكية، وكذلك تفريد كل منها الى منتجات رئيسية مع بيان

التطور في خلال فترة زمنية طويلة نسبيا بالنسبة لكل ناتج من الصادرات والواردات الرئيسية.

٣ - التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات.

٤ - هيكل نفقة الانتاج في كل فرع من الفروع الرئيسية المنتجة للسلع المصدرة.

٥ - الاستخدامات المختلفة لاهم المنتجات المستوردة والبديلات التي تنتج لها في الداخل.

٦ - دراسات وبيانات خاصة بشروط التبادل بالنسبة لاهم السلع المصدرة.

(هـ) الخدمات الاجتماعية: الاسكان، التعليم، الصحة، الادارة... الخ).

١ - نصيب الفرد بالامتنار المربعة من المسكن او المكاتب (بالنسبة للادارات).

٢ - نفقة بناء متر مربع من المباني: من الآلات، من مواد البناء، من العمل.

٣ - نسبة عدد المعلمين الى عدد التلاميذ الموجودة في كل نوع من انواع التعليم - ومرتببات المدرسين والاداريين - النفقة المادية لاداء خدمة التعليم بالنسبة للفرد الواحد في كل نوع من انواع التعليم.

٤ - النسبة بين عدد المواطنين والاسرة الموجودة في المستشفيات - وكذلك النسبة الخاصة بالاطباء ومساعدتهم - نصيب الفرد من المعدات اللازمة للعلاج - النفقة المادية الجارية لاداء خدمات الصحة بالنسبة لكل فرد.

٥ - كل البيانات الخاصة بالخدمات الاجتماعية يتعين ان تفرق بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي.

(و) الاستهلاك النهائي:

١ - الاستهلاك الكلي كنسبة من الدخل القومي - المعدل الحدي لزيادة الاستهلاك.

٢ - توزيع الاستهلاك بين:

● الاستهلاك الفردي، مجموعه، ونصيب الفرد في كل من السلع الرئيسية مع التفرقة بين الاستهلاك الذاتي والاستهلاك الذي يتم عن طريق السوق..

● الاستهلاك الجماعي، مجموعه، ونصيب الفرد في كل نوع من انواع الاستهلاك الجماعي. معدل زيادته عبر الزمن.

٣ - العلاقة بين الاستهلاك والدخل:

● على ان تكون هناك بيانات خاصة بالطبقات او الفئات الاجتماعية المختلفة (مع التفرقة بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي).

● سلسلة من ميزانيات الاسرة (شهرية وسنوية) بالنسبة لكل طبقة او مجموعة اجتماعية.

● مرونة الطلب بالنسبة للدخل.

٤ - العلاقة بين الانفاق على الاستهلاك واثمان السلع الاستهلاكية (مرونة الطلب بالنسبة للثمن).

٥ - بالنسبة لكل مجموعة او طبقة اجتماعية: بيانات عن نمط الاستهلاك بالنسبة لكل فئة حسب الاعمار المختلفة.

٦ - متوسطات لمعدلات الاستهلاك المراد تحقيقها:

● بالنسبة للأنواع من الاستهلاك الفردي.

● وبالنسبة للأنواع المختلفة من الاستهلاك الجماعي.

الباب العاشر

المشكلات الاقتصادية كما تعرض في الاقتصاد المخطط

تحضير الخطة وتنفيذها يعني اتخاذ موقف من المشكلات التي تثور في أثناء سير العملية الانتاجية وحلها أولاً في ثنايا الخطة ثم محاولة تحقيق هذا الحل - مع التعديلات التي يلزم ادخالها عليه - في واقع العمل الاقتصادي والاجتماعي. تتميز العملية الاقتصادية المخططة عما سبقها من أشكال لعملية الانتاج الاجتماعي بأن المشكلات الاقتصادية تثور فيها على نحو مغاير وتستلزم حلولاً بطريقة هي الأخرى مغايرة.

وتتمثل المشكلة الجوهرية في التوصل الى اكفاً استخدام للموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف الجماعة في اشباع الحاجات الاجتماعية التي أخذ اشباعها كهدف نسعى الى تحقيقه خلال فترة زمنية معينة. لهذه المشكلة جوانبها المتعددة: اذا ما حددت الجماعة لنفسها هدفاً (أو مجموعة من اهداف) كيف يتسنى للهيئات القائمة توزيع الموارد المخصصة لزيادة القدرة الانتاجية على نحو يحقق هذا الهدف ويتضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد؟ هذا السؤال يثير مسائل متعددة تندرج تحت ما يسمى بمشكلات السياسة

الاستثمارية في اقتصاد مخطط

إذا ما تعددت الحاجات الاجتماعية وقصرت الموارد عن اشباعها جميعاً في نفس الفترة الزمنية استلزم الأمر اختيار الحاجات الأولى بالاشباع. والمفاضلة بين الوسائل المختلفة (أي الاستخدامات المختلفة للموارد الانتاجية) التي قد تمكن من اشباعها. هذه المفاضلة تستلزم تقدير قيم الموارد تقديراً سليماً يصلح أساساً للقيام بحساب نفقة التوصل الى كل هدف واختيار أكفاً الوسائل المحققة له، الأمر الذي يتطلب وجود سياسة أثمان تمكن من القيام بذلك.

يرتبط بهاتين السياستين سياسة تكاد تكون مرادفة للسياسة التوزيعية (أي سياسة توزيع الدخل القومي) وذات أثر مباشر على كفاءة الانتاج، تلك هي سياسة الأجور.

سنقتصر في هذا الباب على دراسة سريعة لهذه السياسات الثلاث، نعني السياسة الاستثمارية، سياسة الأثمان، وسياسة الأجور^(١)، هادفين الى التعرف على الكيفية التي تتور بها المشكلات التي تستلزم اتخاذ سياسة من هذه السياسات والاسس التي يمكن أن تقوم عليها في مرحلة التخطيط من

(١) هذا لا يعني على الإطلاق ان المشكلات الاقتصادية تقتصر على هذه المشكلات الثلاثة، بل ان مشكلة اساسية تتمثل في اختيار نمط الاستهلاك الذي نهدف الى تعميمه في المجتمع المراد بناؤه. وهو النمط الذي يتعين البدء منه لتصميم كل جهود التطوير الواعي. إذ هو الذي يحدد نمط ومعدل التراكم. تراكم وسائل الانتاج. على هذا النحو يتمثل مناطق كل عملية لبناء الاشتراكية في نمط الاستهلاك الذي يراد ايجاده كنمط لاستهلاك جماهير المنتجين المباشرين في المجتمع الجديد. ولا يتمثل في التراكم، والتراكم بوصفه هذا. انتاج هذا الاسلوب الاخير، اسلوب التراكم ابتداءً، يدفعنا الى اعتبار الاستهلاك ذي اولوية ثانية وقد نجد انفسنا في نهاية المطاف بنمط استهلاكي مشابه لنمط الاستهلاك الموجود في المجتمعات الرأسمالية. هناك كذلك المشكلة للحورية الخاصة بالعلاقة بين الاقتصاد الوطني وبقيّة اجزاء الاقتصاد العالمي.

أجل بناء الأساس الصناعي للاقتصاد، أي مرحلة تحوله من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد يغلّب عليه الطابع الصناعي. أما ما عدا ذلك من مشكلات اقتصادية فسنتركه إلى فرصة أخرى من الدراسة.

بناء عليه سنتعرف:

- في فصل أول: على مشكلات السياسة الاستثمارية.
- وفي فصل ثاني: على مشكلات سياسة الائتمان.
- وفي فصل ثالث: على مشكلات سياسة الأجور.

الفصل الأول

مشكلة السياسة الاستثمارية

نعلم أن الاستثمار، من وجهة نظر المجتمع، هو استخدام جزء من الموارد الانتاجية المادية والقوة العاملة الموجودة تحت تصرف الجماعة بهدف الاضافة الى القدرة الانتاجية للمجتمع عن طريق خلق وسائل انتاج اضافية. جوهر عملية الاستثمار انن هو أن يخصص جزء من القوة العاملة ووسائل الانتاج في الجماعة، في خلال فترة زمنية معينة للقيام بنشاط لا يؤدي الى زيادة السلع الاستهلاكية مباشرة وانما بطريق غير مباشر من سبيل زيادة انتاجية العمل (عند استخدامه لادوات الانتاج) في النشاطات التي تنتج سلعاً للاستهلاك النهائي. لكي يتمكن هذا الجزء من القوة العاملة من القيام بذلك يتعين ان تكون انتاجية العمل في النشاطات المنتجة لسلع استهلاكية من الارتفاع لدرجة تسمح للمشتغلين في هذه النشاطات بانتاج قدر من السلع الاستهلاكية يزيد عن حاجتهم ليستخدم في اعاشة من يعملون في النشاطات التي تنتج سلعاً انتاجية. بعبارة أخرى اذا تصورنا الجماعة مقسمة الى فريقين: فريق ينتج سلعاً لاشباع حاجات الاستهلاك النهائي، وفريق آخر ينتج سلعاً تستخدم كوسائل انتاج، فان امكانية قيام الفريق الثاني بالنوع الاخير

من الانتاج مشروطة بقدرة الفريق الأول على انتاج كمية من السلع الاستهلاكية لا تكفي فقط لاشباع حاجات الاستهلاك النهائي لهذا الفريق ذاته وانما كذلك لاشباع حاجات الاستهلاك النهائي للفريق الثاني، الامر الذي يعني أن الفريق الأول قادر على أن ينتج من السلع الاستهلاكية فائضاً يزيد عن حاجته من هذه السلع. حجم هذا الفائض من السلع الاستهلاكية يمثل انن أحد المحددات الجوهرية لدى النشاط الاستثماري الذي تستطيع الجماعة أن تقوم به^(١).

في اقتصاد يقوم على المبادلة التي تتم بواسطة النقود، القيام بالاستثمار يفترض أولاً أن جزءاً من دخل الجماعة (أي جزءاً من الصورة النقدية للنتاج الاجتماعي الصافي) قد حجز عن أن ينفق على شراء السلع الاستهلاكية وادخر بقصد استخدامه في شراء السلع الانتاجية. كما يفترض القيام بالاستثمار ثانياً أن الطلب النقدي على السلع الانتاجية يجد في سوق هذه السلع قدراً منها يمكن شراؤه واستخدامه للاضافة الى القدرة الانتاجية للجماعة. على هذا النحو يتحدد الجزء من الدخل والموارد الانتاجية المقابلة له (في ظل اثمان معينة تسود في أسواقها) الذي يحجز عن الاستهلاك ويكون مخصصاً للاستثمار. في ظل الانتاج الرأسمالي يكون هذا الجزء محصلة العديد من القرارات الفردية التي تتعلق بالادخار والاستثمار. هذه الأخيرة يحكمها توقعات المستثمرين الخاصة بمعدلات الربح في النشاطات التي يقومون فيها بالاستثمار، وهي توقعات تتم في جود يسوده عدم التيقن أولاً فيما يتعلق بعلاقة المستثمر مع غيره من المنتجين القائمين بنفس النشاط الانتاجي. الجزء من الموارد الانتاجية الذي يخصص للاستثمار يتحدد بالقرارات التي يتخذها الافراد - بناء على الاثمان السائدة في السوق وتوقعاتهم

(١) انظر في ذلك ما سبق ان قمنا من نماذج لتجديد الانتاج في الباب الرابع.

المتعلقة بإمكانية ومدى تغييرها - في مختلف النشاطات الانتاجية. فالذي يتحدد أولاً هو القدر من الموارد الانتاجية الذي يخصص للاستثمار في كل وحدة انتاجية جديدة والشكل الفني الذي يأخذه (أي النسبة التي يتم وفقاً لها استخدام كميات معينة من عناصر الانتاج) وهما يتحددان بناء على معيار الربح. وفي نهاية المدة تتمثل النتيجة في أن قدراً معيناً من الموارد الانتاجية قد خصص للاستثمار في كافة نواحي النشاط الاقتصادي متضمنة بذلك توزيعاً معيناً لها بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة. مشكلة الاستثمار هذه تعرض عند القيام بالعمل التخطيطي أي عند تحضير الخطة على نحو مغاير.

إذا ما تحدد هيكل الاقتصاد القومي الذي يراد الوصول اليه في نهاية مرحلة معينة من مراحل تطور الاقتصاد المخطط فإن الجهد الاقتصادي المخطط يتضمن أحداث تغييرات جوهرية - في اثناء المرحلة محل الاعتبار - على هيكل الاقتصاد القومي الذي تبدأ به هذه المرحلة.

هذه التغييرات الجذرية التي يقصد منها زيادة الوزن النسبي لقطاع ما بالنسبة للقطاعات الأخرى [القطاع الصناعي بالنسبة لغيره من القطاعات في المرحلة الحالية من مراحل تطور الاقتصاد المتخلف أو مجموعة من فروع النشاط الاقتصادي في قطاع ما بالنسبة لمجموعة أخرى في داخل هذا القطاع (كزيادة الأهمية النسبية لفروع الصناعات الانتاجية بالنسبة لفروع الصناعات الاستهلاكية أو العكس] انما تتم عن طريق الاستثمار. فتعمل الجماعة على توسيع القدرة الانتاجية في القطاع المراد التوسع فيه عن طريق تخصيص جزء من الموارد الانتاجية لخلق طاقة انتاجية جديدة. التوصل انن الى الهيكل الاقتصادي الذي يعتبر تحقيقه هدف المرحلة الأولى للتخطيط الاقتصادي (وهو الهيكل الذي يغلب

عليه الطابع الصناعي والذي يحتوي الأساس الصناعي للاقتصاد القومي عند تطوير الاقتصاد المتخلف) يستلزم القيام بجهد استثماري في أثناء كل فترة من فترات هذه المرحلة والتي تغطيها خطة متوسطة الأمد. هذا الجهد الاستثماري تحدده سياسة استثمارية ترسم مقدماً - بعنصرها: الأهداف والوسائل - في ثانيا الخطة. هذه السياسة تتضمن التعرض لمسائل أربع:

(١) المسألة الأولى تتعلق بحجم الاستثمارات أي بتحديد النسبة من الدخل القومي التي تخصص للاستثمار وتلك التي تخصص للاستهلاك. فتحقيق معدل مرتفع للتطور الاقتصادي في المستقبل يستلزم نسبة كبيرة من الدخل القومي تزيد بزيادة معدل التطور المراد تحقيقه. زيادة القدر من الدخل القومي الذي يستثمر يعني قدراً أقل للاستهلاك. فكلما السرعة التي يتم بها تحقيق الهدف تتوقف على القدر من الفائض الاقتصادي الذي تستطيع الجماعة تعبئته لتوسيع الجهاز الانتاجي على نحو يحقق المعدل المرغوب لزيادة الدخل القومي في المستقبل (سنرى في لحظات أن تحقيق الهدف لا يتوقف فقط على القدر الذي يتم استثماره وإنما كذلك على الكيفية التي يتم بها توزيع قدر من الاستثمار بين القطاعات المختلفة). يتعين إذن أن نعرف أولاً ما المقصود بالفائض وأن نتعرض للعوامل التي تحدد القدر من الفائض الاقتصادي الذي يمكن تعبئته لأغراض الاستثمار.

كانت فكرة الفائض الاقتصادي - ولا تزال - محلاً لدراسات تحليلية متعددة^(١) نظراً لما تتمتع به من خصيصة استراتيجية. هذه الخصيصة

(١) انظر في ذلك:

P.A. Baran, The Political Economy of Growth, J. Calder, London, 1957, p. 22 -
43

شارل بولهايم، التخطيط والتنمية. دار المعارف بمصر. ١٩٦٥. الباب السادس.

الاستراتيجية ترد الى الحقيقة التي مؤداها أن كل سياسة للتطوير انما تهدف الى التأثير على حجم الفائض واستخداماته في الاستثمارات المختلفة. أيا ما كانت المفاهيم المختلفة للفائض فاننا نكتفي هنا بالمفهوم التالي: ابتداء من مرحلة معينة من مراحل تطور انتاجية العمل يستطيع المجتمع ان ينتج في خلال الفترة الانتاجية كمية من الناتج الصافي تزيد على ما يعد - وفقاً للظروف الفنية والاجتماعية للانتاج - استهلاكاً ضرورياً للمنتجين^(١).

واذا ما كنا في مجال التطور الاقتصادي فان فكرة الفائض الاقتصادي الاحتمالي هي التي تثير اهتماماً أكبر، وهو عبارة عن الفرق بين الانتاج الذي يمكن تحقيقه في ظل الظروف الطبيعية والتكنولوجية للمجتمع محل الاعتبار، استخداماً للموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف القوى العاملة، وبين ما يمكن أن يعد من قبيل الاستهلاك الضروري، وذلك اذا ما أعيد تنظيم المجتمع اجتماعياً وسياسياً. في اقتصاد متخلف يوجد هذا الفائض تحت الصور الآتية:

(١) الشكل العيني الذي يأخذه الفائض، وحجمه، والطبقة الاجتماعية التي تختص به والكيفية التي يستخدم بها الفائض الاقتصادي. كل هذه تتوافق مع مستوى معين لتطوير انتاجية العمل وتختلف من تكوين اجتماعي الى آخر: فحجم الفائض الاقتصادي والطبقة التي تختص به (طبقة ملاك الاراضي) واستخداماته (في الاستثمار وجزئياً في الاستهلاك الكمالي) يختلف في المجتمع الاقطاعي الازري مثلاً عنه في المجتمع للرأسمالي. هذا ويمكن التعرف على الحجم التقريبي للفائض الاقتصادي اذا اخذنا مثل الاقتصاد المصري اثناء الحرب العالمية الثانية حيث لجبر المجتمع المصري - من خلال التضخم - على ادخار ما يقرب من ٢٤٪ من الدخل القومي لتمويل الحرب (عن طريق تزويد القوات الاجنبية بالسلع والخدمات اللازمة لها). هذه المدخرات تراكمت في اثناء فترة الحرب لتكون ما اصبح يسمى فيما بعد «بالارصدة الاسترلينية» التي بلغ مجموعها حوالي ٤٣٠ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية. انظر في ذلك الدكتور حازم البيلوي، دروس في النظرية النقدية. المكتب المصري الحديث، الاسكندرية ١٩٦٦. ص ٨٨ وما بعدها. هذا وقد قدر الدكتور سمير امين الدخل المتاحة في مصر للاستثمار والاستهلاك الكمالي والاكتناز بما يقرب من ٢٠٪ من الدخل القومي في السنوات من ١٩٣٠ - ١٩٥٣: Samir Amin, l'Utilisation des revenus susceptibles d'épargne en Egypte de 1939, Thèse, Institut des Statistiques, paris, 1955.

- الاستهلاك الكمي للطبقات المالكة.
 - الانتاج الضائع على المجتمع لوجود افراد غير منتجين (ملاك الأراضي القطاعيين - المرابون - المضاريون... الى غير ذلك).
 - الانتاج الضائع على المجتمع نتيجة لوجود التنظيم غير الرشيد للجهاز الانتاجي.
 - الانتاج الضائع على المجتمع نتيجة لوجود بطالة ظاهرة أو مستترة.
- هذا الفائض الاقتصادي يمثل مصدر كل تراكم في وسائل الانتاج. ومن ثم تصبح المشكلة الاساسية هي كيفية تعبئة هذا الفائض لاغراض الاستثمار في نواحي النشاط المختلفة وخاصة النشاط الصناعي، الامر الذي يستلزم التفرقة بين الاشكال المختلفة التي يتخذها الفائض. في هذه التفرقة يمكن استخدام معيارين:
- المعيار الأول هو معيار طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يخلق فيه الفائض: هنا يمكن التفرقة بين الفائض الاقتصادي الزراعي (وهو يكتسب بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة أهمية خاصة نظراً لأهمية الطابع الزراعي على هيكليها)، والفائض الذي يتحقق في النشاط الاستخراجي (الذي يتمتع بأهمية كبيرة من بعض البلدان المتخلفة)، وخاصة النفطية، والفائض الذي يتحقق في النشاط الصناعي.
 - المعيار الثاني هو معيار نوع روابط الانتاج (الذي يركز على شكل الملكية) الذي يرتبط به نوع وحدة الاستغلال: وفقاً لهذا المعيار يمكن التفرقة في نطاق الانتاج الزراعي بين فائض يخلق في الوحدات التي تقوم بالنشاط فيها عائلة الفلاح التي تستأجر مساحة صغيرة من الأرض من المالك الكبير أو تملك هذه المساحة. والفائض الذي يخلق

في وحدة زراعية يتم فيها الانتاج على أسس رأسمالية. كما يمكن التفرقة في نطاق الانتاج غير الزراعي بين فائض يتحقق في الوحدات الرأسمالية، وفائض يتحقق في الوحدات الانتاجية التي تملكها الدولة.

أما اذا نظرنا الى الفائض الاقتصادي في شكله التقدي فانه يوجد في الدخول الآتية:

- ريع الأراضي الزراعية.
- الفائدة على الديون في الريف.
- الأرباح التي تتحقق في المناجم والصناعات المختلفة بما فيها صناعة البناء.
- الأرباح التي تتحقق في النقل والمواصلات والتجارة وغيرها من الخدمات.
- دخول الملكية الأخرى (ريع العقارات المبنية، الفائدة على الديون في المدينة الى غير ذلك).

لتحقيق الاستثمارات اللازمة للتطور يتعين تعبئة الجزء الأكبر من هذه الدخول، الأمر الذي يثير مسألة التعرف على العوامل التي تحدد القدر من الفائض الاقتصادي الذي يمكن تعبئته للاستثمار، هذا القدر يتوقف على:

- مدى التحمل الاجتماعي والسياسي الحد من الاستهلاك في خلال فترة معينة في المرحلة الأولى من التطور وذلك مقابل معدل أعلى لزيادة الاستهلاك فيما بعد. الحد من الاستهلاك لا يعني خفض مستوى الاستهلاك، وإنما قد يتمثل في الزيادة بمعدل أقل من معدل زيادة القدر المخصص للاستثمار. الأمر الذي يؤدي الى زيادة النصيب النسبي

للاستثمار في الدخل القومي من سنة لأخرى. فإذا كان الدخل القومي في سنة البدء مثلاً ١٠٠ وكان موزعاً بين الاستهلاك والاستثمار على النحو التالي: ٩٠ استهلاك، ١٠ استثمار وكان الدخل يزيد سنوياً بـ ٦٪ مثلاً (أي زيادة قدرها ٦ في مثلنا هذا) فإنه يمكن توزيع الزيادة في الدخل بين الاستهلاك والاستثمار على النحو التالي ٢ لزيادة الاستهلاك، ٤ لزيادة الاستثمار. فعندما يصبح الدخل ١٠٦ بدلاً من ١٠٠ يصبح الاستهلاك ٩٢ بدلاً من ٩٠، ويصبح الاستثمار ١٤ بدلاً من ١٠، كل من الاستهلاك والاستثمار قد زاد ولكن الاستثمار زاد بنسبة (٤ : ١٠) وهي نسبة أكبر من نسبة زيادة الاستهلاك (٢ : ٩٠). (بطبيعة الحال معدل زيادة الاستهلاك يتوقف على معدل زيادة السكان، فإذا أريد لاستهلاك الفرد أن يزيد تعين أن يزيد الاستهلاك الكلي بمعدل أعلى من معدل نمو السكان).

هذه مسألة تتحدد في البداية وفي النهاية وفقاً لتفضيلات المجتمع وخاصة في شأن تحقيق التوازن بين متطلبات بناء المستقبل وضرورات الحاضر.

هذا وإن كان الحد من الاستهلاك لا يعني انقاصه بالمعنى الذي قمناه فانه قد يعني - بل ويلزم - انقاص الاستهلاك الكمي. وقد يقال أن هناك ما يشفع لوجود الاستهلاك الكمي حيث يمكن عن طريقه امتصاص جزء من الدخل الكبيرة (إذا ما بيعت السلع الكمية بأسعار مرتفعة) الأمر الذي يعني زيادة المدخرات. هذا القول ينطوي على حجة غير سليمة، إذ يتعين أن نقوم بموازنة هذا الأثر للاستهلاك الكمي مع الآثار الأخرى التي تنجم عنه: فوجود

السلع الكمالية يعني عادة بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة استيراد من الخارج في وقت تكون فيه العملات الأجنبية نادرة وفي هذا تحويل لجزء من العملات من شراء السلع الانتاجية الى شراء السلع الاستهلاكية. يضاف الى ذلك ان وجود هذا النمط الاستهلاكي يجعل خطر المحاكاة كبيراً اذ نكون بصدد نمط يمثل هدفاً للفئات الاجتماعية التي لا تستطيع الوصول اليه حالياً، تسعى دائماً الى تحقيقه، الامر الذي يصعب معه مطالبة الفئات ذات الدخل المحدودة بالحد من الاستهلاك. يزيد على ذلك ان هناك وسائل أخرى - غير الاستهلاك الكمالى - يمكن عن طريقها الحد من الدخل الكبيرة بقصد زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات (هنا يمكن اما تحديد الدخل أو زيادة الضرائب). نطاق هذه الدراسة يضيق عن التعرض لكل وسيلة من هذه الوسائل لتفضيل وسيلة أو أكثر منها. على هذا الأساس نجد أن الآثار الأخرى غير المواتية التي يربتها وجود الاستهلاك الكمالى تحتم انقاصه).

● كما يتوقف على أثر مستوى معين من الاستهلاك على الدافع للانتاج

لدى القوة العاملة وعلى كفاءة هذه القوة في الانتاج. فتحديد مستوى الاستهلاك يتعين أن يأخذ في الاعتبار المستوى الذي يزيد الدافع على العمل ويحقق المستوى المعيشي الذي يزيد من كفاءة العمل.

● كما يتوقف أخيراً على امكانية وبنفلة تعبئة الجزء من الفائض الاقتصادي

اللازم للاستثمار وهي امكانية تتحدد بنوع التنظيم الاجتماعي لعملية الانتاج وللوحدات الانتاجية في المجالات المختلفة للنشاط الاقتصادي. ففي مجال كل نشاط توجد أنواع مختلفة من أشكال الوحدة الانتاجية (خاصة أو تعاونية أو جماعية) يحدد كل منها مدى معين لامكانية حصول الدولة على الفائض الذي يخلق في الوحدة الانتاجية.

أيا ما كان الأمر فمن الواضح أن الحد من الاستهلاك وأن كان لا يعني خفض مستوى الاستهلاك إلا أنه يؤثر مسألة التضحية، وهي تضحية نسبية قد تلزم في المرحلة الأولى لتطوير الاقتصاد القومي. هنا نشور المشكلات المتعلقة أولاً بضمنان التكافؤ في التضحية أي أن تحتوي التضحية كافة الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة في أحداث التحول الاشتراكي، والتي تتعلق ثانياً بالاجراءات المادية الملموسة التي تحد من استهلاك كل طبقة أو فئة على نحو يخلق تناسباً في التضحية أخيراً في الاعتبار الدخول التي تحصل عليها كل فئة من الفئات الاجتماعية.

(ب) المسألة الثانية تتعلق بتوزيع القدر المعين من الموارد الاستثمارية بين النشاطات المختلفة: فإذا ما تحدد الجزء من الدخل القومي الذي سيجري استثماره لزم توزيع الاستثمار (وفقاً للنمط العام في الأولوية) بين فروع النشاط المختلفة. هذه الخطوة يمكن تحليلها الى خطوتين:

الأولى: تهدف الى توزيع الموارد الاستثمارية بين الاستثمار في مجال النشاط المادي والخدمات المتعلقة به (أي في مجال النشاط الزراعي والصناعي وخدمات المواصلات والتجارة المتعلقة بها)، والاستثمار الذي ينتج عنه خلق وسائل القيام بالخدمات الاجتماعية والوسائل المخصصة للاستهلاك الذي يتم على دفعات زمنية (كالاستثمار في بناء المساكن والمستشفيات، دور السينما.. الخ)، وبين مخصص الاحتياطي، أي الجزء من الموارد الانتاجية التي تستخدم كاحتياطي (مخزون) في مختلف النشاطات الاقتصادية.

الثانية: تهدف الى توزيع الموارد الاستثمارية المخصصة لمجال النشاط المادي بين الفروع المختلفة للنشاط المادي: بين الزراعة وأنواع النشاط الأولى (كالصيد والتعدين) من جانب، والصناعة من جانب آخر. وكذلك توزيع الجزء

من الموارد الاستثمارية المخصص للصناعة بين الفروع المختلفة من النشاط الصناعي (بما فيها صناعة التشييد) وخاصة بين الصناعات التي تنتج سلعاً إنتاجية والصناعات الاستهلاكية.

توزيع الاستثمارات بين نواحي النشاط المختلفة أي بين قطاعات الاقتصاد القومي وفروع نشاطه (مع مراعاة أن هذا التوزيع لا يتعدى مستوى فروع النشاط الاقتصادي) يتم وفقاً لنمط معين من الأولوية^(١) يحدد مكان كل فرع من فروع الإنتاج في قائمة الأولوية، وهو مكان يتحدد على أساس الاستراتيجية العامة لتطور الاقتصاد القومي في المرحلة محل الاعتبار وبعد استخدام معايير معينة تبين أثر الاستثمار في نشاط معين على نواحي معينة (على زيادة الدخل القومي، على حجم العمالة، على تنويع النشاط الاقتصادي لتقليل اعتماده على الظروف الطبيعية أو على تقلبات السوق الخارجية، على نمو السكان وتوسع الحياة الحضرية)^(٢)، على ميزان المدفوعات...إلى غير ذلك من معايير^(٣).

عدم التعرض لتفاصيل مشكلة توزيع الاستثمارات بين فروع النشاط المختلفة في اقتصاد مخطط في مجال دراستنا هذه لا يصح أن يؤدي بنا إلى عدم إعطاء المشكلة الأهمية التي تستحقها، تلك الأهمية التي تستلزم دراستها من الناحية النظرية - والمشكلة كانت وما تزال محلاً لنقاش نظري طويل - والعملية، والتي ترجع إلى أن معدل نمو الاقتصاد القومي يتوقف ليس فقط على القدر من الدخل القومي المخصص للاستثمار وإنما كذلك - وبدرجة أكبر

(١) Pattern of priorities

(٢) urbanisation

(٣) investment criteria; critère d'investissement

عند معدل معين للاستثمار - على القدر من الاستثمار المخصص لزيادة القدرة الانتاجية في النشاطات للنتجة لسلع انتاجية. وهو قدر يتحدد بناء على نمط توزيع الموارد الاستثمارية بين النوعين من النشاطات: النشاطات المنتجة للسلع الانتاجية، وتلك المنتجة للسلع الاستهلاكية وهو توزيع مشروط بدوره بالمحافظة على علاقة تناسب معينة بين القطاعين الذين يضم كل منهما نوعاً من هذين النوعين من النشاط الاقتصادي.

ينتج عن توزيع الموارد الاستثمارية أن يختص كل فرع من فروع النشاط بكمية معينة من الموارد الانتاجية تخصص لبناء المشروعات الانتاجية الجديدة في نطاق هذا الفرع وكذلك لاستبدال ما استهلك من وسائل انتاج ثابتة فيه. المسألة الثالثة التي تثار - وتثار مرتبطة بهذه المسألة الثانية - هي تلك المتعلقة باختيار الشكل الفني للاستثمار على مستوى الوحدة الانتاجية، أو ما يعرف بمشكلة اختيار الفن الانتاجي (أو التكنيك) للمشروعات الجديدة^(١). اذ عن طريق اختيار الفن الانتاجي يتحدد نصيب كل مشروع جديد في الاستثمارات المخصصة لهذا الفرع من فروع النشاط الاقتصادي.

(ج) المسألة الثالثة هي ان مسألة اختيار الفن الانتاجي بالنسبة للمشروعات الجديدة في داخل كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي. فالامر يتعلق بقرار من قرارات السياسة الاستثمارية خاصاً بالوحدة الانتاجية مؤداه اختيار الفن الانتاجي الذي سيتم بناء الوحدة الانتاجية وفقاً له وكذلك الفن

(١) Choice of techniques; le choix de techniques

تعرّف هذه المشكلة في الفقه السوفيتي بمشكلة تحديد فعالية الاستثمار.
L'efficacité économique des investissements; The Economic Effectiveness of Investment

الانتاجي الذي سيتم الانتاج في الوحدة الانتاجية بعد بنائها وفقاً له. ويحدد مستوى التطور الفني الذي يعمل عنده الاقتصاد المخطط (وهو ليس بمعزل عن مستوى التطور الفني الذي وصلت اليه الانسانية في مجموعها خاصة في وقت تنتشر فيه وسائل انتقال المعرفة بين وحدات المجتمع العالمي) الطرق الفنية المختلفة التي يمكن بواسطتها بناء وحدة انتاجية معينة وكذلك الطرق الفنية التي يمكن تشغيلها بواسطتها. الطريقة الفنية (الفن الانتاجي أو التكنيك) هي التي تحدد النسبة التي يتم وفقاً لها استخدام العناصر المختلفة للانتاج (وخاصة العمل وأدوات الانتاج) في بناء مشروع معين أو في تشغيل وحدة انتاجية معينة. فبالنسبة لبناء خزان كبير مثلاً أو حفر ترعة ما يمكن القيام بذلك بفن انتاجي غير متقدم كاستخدام عدد كبير جداً من العمال الذين لا يحتاجون الى تدريب مهني كبير للقيام بعملية البناء أو الحفر مع استعمال أدوات انتاج شبه بدائية كالفؤوس وما شابه ذلك. في هذه الحالة للقيام ببناء المشروع يستلزم استخدام كمية كبيرة من العمل بالنسبة لأدوات الانتاج ويقال أن الفن الانتاجي في هذه الحالة فن مستخدم لنسبة أكبر من العمل^(١). ويترتب عليه انتاجية معينة للعامل عادة ما تكون منخفضة. كما يمكن القيام بنفس العمل وفي نفس الفترة الزمنية (أو في فترة أقصر) باستخدام عدد أقل من العمال ذوي مهارة فنية معينة يقومون بالبناء أو الحفر باستعمال آلات أكثر حداثة على نحو يكون معه نصيب العامل الواحد من أدوات الانتاج كبيراً الأمر الذي يؤدي الى زيادة انتاجيته. في هذه الحالة يقال أن الفن الانتاجي فن مستخدم لنسبة أكبر من أدوات الانتاج^(٢).

.Labour - intensive Technique (١)

.Capital - intensive technique (٢)

أما بالنسبة لتشغيل الوحدة الانتاجية فعادة ما توجد عدة طرق فنية لانتاج ناتج معين. كمية معينة من المنسوجات القطنية مثلاً يمكن انتاجها اما باستخدام عدد من العمال ذوي مهارة محدودة مستعملين ائوالاً يدوية واما باستخدام عدد اقل من العمال ذوي مهارة أخرى مستعملين الات حديثة لصناعة النسيج. كل من هذين الفئتين الانتاجيين يتضمن نسبة معينة بين العمل وادوات الانتاج ويؤدي الى انتاجية معينة للعمل. اذا ما تقرر انشاء وحدة انتاجية لصناعة النسيج مثلاً اي من هذين الفئتين الانتاجيين نختار؟ في حالات أخرى يوجد عدد اكبر من الفنون الانتاجية. وفي حالات ثالثة لا يوجد الا فن انتاجي واحد. واضح ان مشكلة الاختيار لا تنور الا في حالة تعدد الفنون الانتاجية مع عدم وضوح الفن الانتاجي الذي يؤدي الى تحقيق النتيجة المرجوة بأقل تكلفة.

مشكلة اختيار الفن الانتاجي تتمثل اذن في اختيار المجموعة من الفنون الانتاجية التي يتم عن طريقها بناء وتشغيل المشروعات الجديدة في مختلف فروع النشاط الانتاجي على نحو يضمن للموارد التي توجد تحت التصرف أحسن استخدام في سبيل تحقيق الهدف المراد انجازه في الزمن الطويل. يكفينا في هذا المجال التعرف على طبيعة المشكلة دون التعرض لتفاصيلها من الناحية النظرية ولا لكيفية حلها في العمل التخطيطي في الاقتصاديات المخططة^(١). يلزمنا فقط أن نبدي الملاحظات المنهجية التالية التي يقصد بها

(١) انظر في هذه المشكلة في ارتباطها بمشكلة توزيع الاستثمارات بين الاستخدامات المختلفة:

P. Baran, The Political Economy of Growth, J. Calader, London 1957 - Ch. Bettelheim, Studies in the Theory of Planning. Asia Publishing House, London, 1950 - S. Chakravarty, The Logic of Investment Planning. Amsterdam, 1959 - M. Dobb, An Essay on Economic Growth and Planning, Routledge, and K. Paul, =London, 1960, and, A Note on the So - called Capital intensity of Investment in

القاء مزيد من الضوء على طبيعة هذه المشكلة:

- ١ - الأمر يتعلق - كما قلنا - باختيار مجموعة من الفنون الانتاجية للمشروعات الجديدة، على أن نفرق - إن لزم الأمر - بين بناء الوحدة الانتاجية وتشغيلها.
- ٢ - اختيار الفنون الانتاجية يتعين أن يتم دائماً من وجهة نظر الهدف الذي يتعين تحقيقه في الزمن الطويل.
- ٣ - ولو أن الاختيار يتعلق بوحدة انتاجية معينة الا انه يتعين أن يتم من وجهة نظر الاقتصاد القومي.
- ٤ - مشكلة اختيار الفنون الانتاجية مرتبطة نظرياً بمشكلة توزيع الموارد الاستثمارية بين الفروع المختلفة للنشاط الانتاجي اذ ان اختصاص فرع معين من فروع النشاط بكمية معينة من الموارد الانتاجية بقصد تحقيق هدف معين يعني اختياراً ضمنياً للفنون الانتاجية التي ستستخدم في سبيل تحقيق الهدف. من الناحية العملية مشكلة توزيع الاستثمارات بين فروع الانتاج تحل عن طريق استخدام متوسطات

Underdeveloped Countries, in, Economic Theory and Socialism. Routledge and K. Payl, London, 1955 O A. Duvau Critères d'investissement et développement économique. Revue Economique, mai 1961, p. 369 - 413 O W. Galenson and Leibenstein, Investment Criteria, Productivity and Economic Development. Quarterly Journal of Economics, August 1955 - R. Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, Oxford, 1958. K. N. Raj. - Small - scale Industries, problems of technological change. the Economic Weekly, (Bombay), Vol. III, N. 14, 1956 - J. Robinson, Notes on the theory of Economic Development, in Collected Economic papers. macmillan, London, 1960 - A.K. Sen, Choice of Techniques, An Aspect of the theory of planned economic development, Oxford, 1960 - S.G. Strumilin, The Time Factor in Capital Investment International Economic Papers, 1051.

للمعدلات الفنية للانتاج^(١)، بينما تحل مشكلة اختيار الفن الانتاجي بالنسبة للوحدة الانتاجية عن طريق استخدام معدلات فنية ملموسة.

اذا ما تم اختيار المجموعة من الفنون الانتاجية المتعلقة ببناء وتشغيل الوحدات الانتاجية الجديدة على نحو يضمن تحقيق الهدف الذي وضع للاقتصاد القومي في الزمن الطويل متضمناً أكفاً استخدام للموارد الانتاجية لم يبق فيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية الا اتخاذ قرار بخصوص المسألة الرابعة الآتية.

(د) المسألة الأخيرة في السياسة الاستثمارية هي تلك المتعلقة بتوطين^(٢)

المشروعات الجديدة أي باتخاذ قرار خاص بالمكان الذي ستنشأ عليه الوحدات الانتاجية الجديدة التي تتضمنها خطة الاقتصاد القومي. هذه القرارات تتخذ وفقاً لاعتبارات تتعلق بتوطين الصناعات والتخطيط الاقليمي^(٣) وهي اعتبارات لن نعالجها في هذا المجال.

* * *

تلك هي المشكلات التي تثيرها السياسة الاستثمارية في اقتصاد مخطط. اثرناها دون مناقشة تفصيلية، اذ نهدف فقط الى التعريف بطبيعة هذه المشكلات، وكيف أنها تؤثر على مستويات مختلفة من التجميع أو التجريد: على أعلى مستوى تؤثر مشكلة تحديد القدر من الدخل القومي الذي سيخصص (اثناء الفترة المخططة) للاستثمار. المتبقي سيكون للاستهلاك، كدخل يأخذ

(١) technical norms; normes techniques وهي متوسطات مجردة يتم حسابها على اساس المعدلات

الفنية للموسسة المتعلقة بانتاج بعينه: concrete technical coefficients.

(٢) Localisation of enterprises.

(٣) Regional planning.

أساساً صورة أجور في مجتمع يقوم بتوزيع الدخل القومي فيه على مقدار ونوع العمل، ومن هنا جاء ارتباط هذه المشكلة الأولى بسياسة الأجور. على مستوى أدنى من التجميع يتم تقسيم الجزء المخصص للاستثمار على قطاعات وفروع النشاط المختلفة محدداً بذلك نصيب كل فرع من الموارد الاستثمارية. على مستوى الوحدة الانتاجية يتم اختيار الفن الانتاجي الخاص ببناء وتشغيل الوحدات الانتاجية التي يتحدد مكانها كذلك على اقليم الدولة.

في جميع هذه المراحل يتم العمل التخطيطي للتلحق بالاستثمار - وغير الاستثمار - في صورة عينية^(١) وفي صورة نقدية^(٢) بقدر المستطاع. فالاصل في التخطيط الاشتراكي أنه تخطيط عيني^(٣) ومالي، في هذا التخطيط يتم التعبير عن علاقات كمية بين أشياء عينية يستوي في هذا أن يتعلق الأمر بمنتجات أو بقوى انتاج. بعبارة أخرى الأمر يتعلق بالانفاق العيني من السلع والخدمات والنتاج العيني لهذا الانفاق. فمسألة ما إذا كانت الجماعة قادرة على القيام ببناء مشروع ما أو عدة مشروعات تتوقف على ما اذا كان تحت تصرفها القدر الكافي من القوة العاملة والمواد الانتاجية (انوات الانتاج + المواد الأولية بالواصفات المناسبة) وما اذا كان من الممكن تجنب هذا القدر من الموارد واباعاده عن الاستخدامات الأخرى. كما تتوقف كذلك على ما اذا كان هذا القدر جاهزاً لاستخدامه في بناء هذه المشروعات. الاصل انن في حساب الاهداف الانتاجية والاستثمارية، وفي حساب الاحتياجات من الموارد الانتاجية اللازمة لتحقيق هذه الاهداف أن يتم في صورة عينية. الا أنه لما كان

(١) In real terms; en termes physiques

(٢) In monetary terms; en termes monétaires

(٣) Physical planning; planification physique

تحضير الخطة يتمثل في النزول من مستويات مرتفعة من التجميع الى مستويات اقل، ولما كان توزيع الجزء من الناتج الاجتماعي للصافي للمعد للاستهلاك (والذي يأخذ الشكل العيني لسلع استهلاكية) يتم عن طريق حصول الأفراد على دخول نقدية وانفاقها في سوق التجزئة لهذه السلع، استلزم الأمر الى جانب هذا الحساب العيني حساباً يأخذ صورة نقدية ويثير مشكلات التخطيط المالي^(١) التي تهدف أساساً الى رعاية دورة الدخول النقدية وتعمل على تحقيق التوازن بين كميات النقود الموجودة تحت تصرف الأفراد والمثلة لدخولهم بين كميات السلع الاستهلاكية التي ستنتج في خلال الفترة المخططة^(٢). مستوى التجميع الذي يجري عنده العمل التخطيطي يمثل إذن أحد العاملين اللذين يتوقف عليهما حساب الكميات والمعدلات الذي يأخذ صورة نقدية، اذ إستحالة تجميع أهداف متعلقة باستخدام موارد انتاجية ذات طبيعة عينية مختلفة تستلزم أن يتم الحساب في صورة نقدية. أما عند مستويات العمل التخطيطي المفصل فإن التخطيط العيني يكون أساساً التخطيط المالي. الحساب النقدي للأهداف الكمية والاحتياجات التي يتم التعرف عليها عن طريق المعدلات الفنية لاستخدام الموارد الانتاجية يستلزم أن يكون للموارد محل الاعتبار اثنان معينة. على هذا النحو تنوّر الحاجة الى الأثمان في تخطيط يقوم أساساً على الحساب العيني، أي الحساب في صورة وحدات عينية من الموارد.

(١) Financial planning; planification financière

(٢) الواضح ان تحقيق التوازن لا يقتصر فقط على تحقيق التوازن بين كميات الدخول النقدية (التي ستنفق على شراء السلع الاستهلاكية في اثناء الفترة المخططة) وكميات السلع الاستهلاكية، وإنما كذلك بين نمط الطلب (أي الطلب على انواع معينة من السلع الاستهلاكية والتشكيلة من السلع الاستهلاكية التي سيتم انتاجها، وكذلك تحقيق التوازن من الناحية الزمنية والمكانية: أي العمل على ان يتقابل الطلب مع الكمية المعروضة تقابلاً زمنياً بحيث لا يسبق لحددها الآخر في الزمن، وعلى ان يتقابل مكانياً بحيث تتوافر الكمية المعنية من السلع الاستهلاكية للمعينة في المكان الذي يتوافر فيه الطلب عليها.

ما هو الدور الذي تقوم به الائمان على المستويات المختلفة؟ ما هي الأنواع المختلفة من الائمان في الاقتصاد المخطط؟ ما هو أساس تحديد الائمان؟ كل هذه أسئلة تثير مشكلات سياسة الائمان في اقتصاد مخطط وهو ما سيكون محلاً لاهتمامنا في الفصل التالي.

الفصل الثاني

مشكلات سياسة الائتمان

نعرف أن المشكلة الأساسية هي توزيع الموارد الانتاجية على نحو يمكن من تحقيق أقصى اشباع ممكن للحاجات الاجتماعية. وهذا الأمر يتضمن اتخاذ قرارين:

● الأول خاص باختيار الحاجات الاجتماعية التي سيتم اشباعها. في هذه الحالة تؤخذ الحاجات الاجتماعية الأكثر إلحاحاً (في خلال الفترة الزمنية محل الاعتبار كجزء من المرحلة التي يمر بها تطور الاقتصاد المخطط). في داخل المجموعة الأولى ترتب الحاجات ترتيباً وفقاً لأسبقية معينة.

● الثاني يتعلق باستخدام الموارد الانتاجية - توزيعها بين الاستهلاك والاستثمار وتوزيع الموارد المخصصة للاستثمار بين النشاطات المختلفة - على نحو يحقق لهذه الحاجات أقصى اشباع ممكن، بمعنى آخر، استخدام هذه الموارد بطريقة تمكننا من تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة (من وجهة نظر المجتمع). هذا يستلزم اتخاذ القرارات المتعلقة بالاختيار على أساس المعرفة المنضبطة للائتمان النسبية للموارد الانتاجية، الأمر الذي يتطلب بدوره أن تكون الائتمان عاكسة للقيمة الاجتماعية لهذه الموارد.

هذه المشكلة الجوهرية تعرض على مستويات مختلفة يكون للأثمان فيها ادوار معينة يقابلها انواع معينة من علاقات الأثمان. لبيان الدور الذي تلعبه الأثمان في اقتصاد مخطط وأنواع علاقات الأثمان نفرق بين مستويين من التحليل: مستوى التحليل الجمعي ومستوى التحليل الوحدى:
أولاً: على مستوى التحليل الجمعي^(١): على هذا المستوى تلعب الأثمان دورها:

(أ) كوسيلة تحصل الدولة عن طريقها على ايراد لها، يأخذ في جزئه الأغلب شكل ضريبة معينة^(٢) وهي تمثل عنصراً من عناصر تكوين الثمن كما سنرى. تكفي هنا هذه الاشارة إذ تفصيل ذلك يدخل في نطاق دراسة التخطيط المالى في اقتصاد مخطط.

(ب) كوسيلة للتأثير على توزيع الدخل بين الريف والمدينة، اذ عن طريق العلاقة بين اثمان المنتجات الزراعية واثمان المنتجات الصناعية تتحدد شروط المبادلة^(٣) بين الريف والمدينة، أي بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وما اذا كانت هذه المبادلة تتم لمصلحة من يعملون في قطاع منها على حساب القطاع الآخر. الدور الذي تلعبه الأثمان هنا في غاية الأهمية لما له من اثر على الانتاج في القطاع الزراعي وعلى تعبئة الفائض الزراعي لاستخدامه في القطاعات الأخرى خاصة في مرحلة التصنيع. ولن نتعرض في اطار هذه

(١) يعني التحليل الجمعي . كما نعرف . بعمل النظام الاقتصادي في مجموعه عن طرق تجميعه للعلاقات محل الاعتبار في عدد من الكميات الكلية الاجتماعية social aggregation كان تدرس العلاقات بين القطاعات او الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي. او بين الطبقات الاجتماعية محددة وفقاً لوظيفتها الاقتصادية. او بين كميات كلية كالدخل القومي والاستهلاك الكلي والادخار الكلي والاستثمار الكلي..... الخ.

(٢) Turnover tax

(٣) Terms of trade; termes de change

الدراسة لتفصيل هذه العلاقة بين اثمان المنتجات الزراعية واثمان المنتجات الصناعية.

(ج) تلعب الاثمان دورها في تحديد الدخل الحقيقية للأفراد. الجزء من الناتج الاجتماعي الصافي المخصص للاستهلاك النهائي يتمثل عينياً في سلع استهلاكية. في الاقتصاد الاشتراكي في مرحلته التاريخية الراهنة يتم توزيع هذا الجزء على أفراد الجماعة بطريقتين أحدهما مباشر يتعلق بتوزيع الجزء من السلع الاستهلاكية الذي يتم استخدامه بطريقة جماعية في المدارس والمستشفيات ودور الحضانة الى غير ذلك اذا ما تمتع الأفراد بذلك دون مقابل، والآخر غير مباشر عن طريق سوق التجزئة الخاص بالسلع الاستهلاكية. فيما يخص هذا الجزء الأخير يحصل الأفراد أولاً على دخولهم النقدي (الأجور في مشروعات الدولة وفي المزارع الجماعية أو في التعاونيات الحرفية وكذلك الدخل الفردي الناتجة عن بعض أنواع الاستغلال الفردي) ثم يقومون بانفاق هذه الدخل (كلياً أو جزئياً) على شراء السلع الاستهلاكية. عن طريق اثمان هذه السلع يستطيع الأفراد الاختيار بين المنتجات الموجودة في السوق وذلك فيما يتعلق بنوع وكمية السلعة التي يشترونها. مستوى الدخل الحقيقية للفرد - أي ما تستطيع الدخل النقدية الحصول عليه من السلع والخدمات - يتوقف على مستوى اثمان السلع الاستهلاكية هذه. فإذا كانت الدخل النقدية محددة فإن ارتفاع الاثمان يعني انخفاضاً في الدخل الحقيقية إذ تقل الكمية من هذه السلع التي يمكن شراؤها بنفس الدخل النقدي، والعكس في حالة انخفاض اثمان هذه السلع. إذا تركنا جانباً ذلك الجزء من الدخل الناشئ عن الاستغلال الفردي فإن العلاقة بين الأجور النقدية ومستوى اثمان السلع الاستهلاكية تحدد انن الأجور الحقيقية للعمال وتكون عاكسة لما

أخذ بخصوص تحديد الجزء من الناتج الاجتماعي الصافي الذي ينهب للاستهلاك الفردي أي لاستهلاك الأشخاص الذي يتم عن طريق السوق. سنرى بعد لحظات أن تحقيق التوازن - عند محاولة التنسيق بين أجزاء الخطة المتعلقة بالخل الذي يترجم إلى طلب على السلع الاستهلاكية وبين إنتاج السلع الاستهلاكية (أي ما سيكون معروضاً منها) لا يمكن أن يتم إلا على أساس ائتمان معينة للسلع الاستهلاكية.

(د) أما فيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية فتوزيع الموارد الاستثمارية بين النشاطات المختلفة واختيار الفن الانتاجي للمشروعات المتنوعة يستلزمان وجود ائتمان للموارد الانتاجية تعكس القيمة الاجتماعية لها إذا أريد لهذا الاختيار ولذلك التوزيع أن يمثل الاستخدام الكفء للموارد الاستثمارية اللازم لتحقيق الأهداف الموضوعة. إذا كانت الائتمان لا تعكس النفقة الاجتماعية لإنتاج المواد محل الاعتبار أدى ذلك إلى اتخاذ قرارات ينتج عنها تبديد الموارد الانتاجية. على هذا النحو تتبين لنا أهمية العلاقة بين ائتمان الموارد الاستثمارية المختلفة فيما بينها، إذ على ضوء هذه العلاقة يتم الاختيار بين البدائل المختلفة التي يمكن استخدامها لإنتاج نفس الكمية من ناتج معين، من ناحية، ومن ناحية أخرى أهمية العلاقة بين مستوى الأجور ومستوى ائتمان السلع الانتاجية لما لها من أثر في اختيار الفن الانتاجي على أساس أن هذا الاختيار يعني اتخاذ قرار يتعلق بنسبة السلع الانتاجية إلى العمل أي بكمية أدوات الإنتاج بالنسبة لوحدة واحدة من العمل في الحالة التي يوجد فيها أكثر من فن انتاجي واحد يمكن وفقاً لها الحصول على كمية معينة من الناتج.

(هـ) ضرورة الائتمان للقيام بالعمل التخطيطي عند المستويات المختلفة من

التجميع. اذا تعلق الامر بحساب أهداف وكميات خاصة بكليات تحتوي على أكثر من سلعة أي تتعلق بمنتجات ذات طبيعة عينية مختلفة فانه يتعين أن يتم هذا الحساب الكلي في صورة قيمية أي في صورة نقدية. فاذا تعلق الأمر بتحديد معدل النمو للقطاع الصناعي مثلاً فاننا نكون بصدد تحديد معدل نمو لعدد من فروع النشاط الصناعي تنتج عدداً من المنتجات لكل منها طبيعة مختلفة تستلزم تعبيراً قياسياً يتفق وطبيعتها العينية: الأمتار فيما يتعلق بالمنسوجات، الأطنان فيما يتعلق بالصلب مثلاً، وحدات السلعة فيما يتعلق بفرع ثالث... وهكذا. في حالة اضافة كميات لعناصر ذات طبيعة مختلفة تستلزم أن تتم هذه الاضافة أو التجميع في صورة تمكن من ترجمة هذه الكميات المختلفة إليها. هذه الصورة هي الصورة النقدية. لكي يتم ذلك ينبغي أن يكون لدينا ثمن الوحدة من كل كمية من كميات المنتجات المختلفة. تظهر أهمية هذا الدور الذي تلعبه الأثمان عند القيام بتحضير الخطة خاصة في محاولة التنسيق بين الأجزاء المختلفة من الخطة بقصد ازالة التناقض بين الأهداف المختلفة وبين الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها عندما يتم ذلك على مستوى من التجميع يعلو مستوى الفروع الانتاجية المنتج كل منها لسلعة واحدة. في هذه الحالة تظهر الحاجة الى موازين قيمية^(١). (وهي مجموعة من الموازين تضم ميزان الناتج الاجتماعي، ميزان الدخل القومي، ميزان الاقتصاد القومي، ميزان الدخول النقدية والاتفاق للسكان، والموازين المالية: ميزان الائتمان لبنك الدولة، الموازين المتعلقة بالعناصر الثابتة للجهاز الانتاجي) يتم بواسطتها تحقيق التناسق بين أجزاء الخطة باكملها تناسقاً يجد اساسه في

(١) Overall-Balances; Balances en valeur

التناسق العيني لمختلف أنواع النشاط الذي يتم تحقيقه عن طريق موازين عينية لاهم المنتجات^(١) وميزان عيني للقوة العاملة^(٢). مجال الكلام عن ذلك تفصيلاً يكون عند الكلام عن التنسيق بين أجزاء الخطة الأمر الذي استبعدناه من نطاق هذه الدراسة.

ثانياً: على مستوى التحليل الوحدوي^(٣): أي على مستوى التحليل المتعلق بالوحدة الانتاجية تلعب الأثمان دوراً:

(١) كوسيلة لتفسير أعمال الإدارة الاقتصادية في داخل الوحدة الانتاجية وتحقيق الرقابة عليها. رأينا عند الكلام عن تنظيم الوحدة الانتاجية كيف أنها تعمل في ادارتها على تحقيق الرشادة الاقتصادية عن طريق محاولة تقليل نفقة الانتاج (المتوسط). اذا كان هدف الانتاج (او الكمية من الناتج) تحدهد الخطة للوحدة الانتاجية. وكذلك الثمن الذي تتخلى به الوحدة الانتاجية عما تنتجه والأجور وأثمان وسائل الانتاج، لم يبق للوحدة الانتاجية الا محاولة انقاص نفقة الانتاج عن طريق استخدام طريقة فنية أكفاً وعن طريق ادارة أكفاً للوحدة الانتاجية في مجموعها (محاولة انقاص نفقة الانتاج

(١) Material balances; les balnces physiques (٢)

(٢) Balance of labour force; la balance de la main-d'oeuvre (٣)

الهاب السابع من: M. Dowidar les Schémas...p. 201 - 249

(٣) يطلق الامر بالتحليل الوحدوي - كما سبق ان رأينا - عندما يكون موضوع البحث هو سلوك وحدة اقتصادية واحدة. يستوي في هذا ان تكون هذه الوحدة هي المستهلك الفرد او المشروع. كما قد يتعلق الامر بثمن سلعة واحدة سواء اكانت سلعة للاستهلاك النهائي او سلعة من مداخل الانتاج. نكون هنا بخصيص التعرف على شريط توازن هذه الوحدة الاقتصادية على فرض انهمالها عن بقية اجزاء الاقتصاد وعلى فرض ان يقرع هذه الوحدة تحت تأثير خارجي يدفعها الى تغيير سلوكها على نحو لا يحدث على بقية الاقتصاد الا اثرًا يمكن اهماله.

تفترض أن هناك دافعاً يدفع الوحدة الانتاجية الى القيام بذلك الامر الذي يستلزم دراسة مشكلة دوافع الانتاج في الاقتصاد المخطط). اذا نقص الربح الذي تحققه الوحدة الانتاجية عن الربح المخطط فان ذلك يعني أن الوحدة الانتاجية تعمل في ظروف تجعل النفقة المتوسطة للانتاج مرتفعة. الامر الذي يتطلب دراسة هذه الظروف لمعرفة ما اذا كانت ادارة الوحدة الانتاجية او كيفية عملها سليمة أم لا.

(ب) من ناحية أخرى تلعب الاثمان دور الهادي عند اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادي على مستوى الوحدة الانتاجية. في الحالات التي يكون للوحدة الانتاجية أن تقوم باتخاذ العناصر ذات الثمن المنخفض (بشرط ألا يكون لذلك أثر غير موات على جودة المنتجات) بدلا من العناصر ذات الثمن المرتفع لكي تكون نفقة انتاجها أقل، الامر الذي يؤدي الى استخدام كفه للموارد الانتاجية اذا ما ترجمت الاثمان القيمة الاجتماعية للموارد المختلفة.

ذلك هو الدور الذي تلعبه الاثمان وعلاقات الاثمان الذي تقابله في اقتصاد مخطط. لم يبق في هذا العرض السريع لمشكلات سياسة الاثمان في هذا النوع من الاقتصاد الا التعرف على الأنواع المختلفة للاثمان في الاقتصاد السوفييتي والاتجاهات المختلفة لتكوين الثمن التي دار حولها النقاش لمدة طويلة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. الامر هنا يتعلق بالاثمان في مجال النشاط الصناعي تاركين اثمان المنتجات الزراعية - التي تخضع لقواعد مختلفة - لفرصة أوسع من الدراسة.

وقد عرفت تجربة الاقتصاد السوفييتي ثلاثة انواع من الاثمان تسمى

بالأثمان الجارية^(١) وهي الأثمان التي يتم على أساسها تقدير الانتاج الذي يذهب الى الاستهلاك النهائي وما يرتبط به من كميات مالية. هذه الأثمان هي:

● ثمن التكلفة^(٢) وهو يتكون من قيمة استهلاك أدوات الانتاج الثابتة + قيمة المواد الأولية والقوة المحركة المستخدمة في الانتاج + اجور العمل. هذا الثمن تحدده الخطة بصفة غير مباشرة عن طريق تحديد الاجور وأثمان قوى الانتاج المادية ومعدلات استخدام هذه القوى. على أساس ثمن التكلفة هذا يتحدد ثمن الجملة.

● ثمن الجملة^(٣) وهو ثمن تحدده الخطة وتتداول به المنتجات بين الوحدات الانتاجية، وهو يتكون من ثمن التكلفة + الربح المخطط (أي معدل الربح الذي تحدده الخطة) + الضريبة على رقم الأعمال (وهي التي تمثل نصيب الدولة من الفائض الاقتصادي). على أساس ثمن الجملة هذا (أو ثمن البيع) يتحدد ثمن التجزئة.

● ثمن التجزئة^(٤) أو الثمن الذي تباع به السلعة للمستهلك، ويتكون من ثمن الجملة مضافاً اليه نسبة معينة لتغطية نفقة الوحدات التجارية (أي

(١) current prices; prix courants تمييزاً لها عن الأثمان الثابتة أو اثمان المقارنة prix comparables وهي الأثمان التي تمتص وفقاً لها كل ما يتعلق بتفسير وتنفيذ الخطة فيما يختص بالانتاج الكلي و انتاجية العمل في خلال فترة الخطة متوسطة الامد. وعن الأثمان المخططة planned prices; prix planifié الأثمان المتوقعة والمحسوبة على أساس الأثمان الجارية لخزين في الاعتبار الزيادة في انتاجية العمل اثناء الفترة للمخططة الامر الذي يترتب عليه انخفاض الأثمان في نهاية هذه الفترة.

(٢) Cost price; prix de revient

(٣) Wholesale price; prix de vente

(٤) Retail price; prix de détail

الوحدات التي تقوم بتوزيع سلع الاستهلاك للمستهلك النهائي) وكذلك الضريبة على رقم الأعمال التي تدفعها الهيئات التجارية للدولة^(١).

من هذا يبين أن تكوين هذه الأثمان يرتكز على حساب نفقة الانتاج المتوسطة أي على نفقة الانتاج التي تحددها الخطة. يتم حساب هذه النفقة - والطريقة المتبعة واحدة بالنسبة لمختلف فروع النشاط الصناعي - على أساس المعدلات الفنية المتوسطة^(٢) التي تبين الكمية من كل مدخل من مدخلات الانتاج (بما فيها العمل) اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج. بضرب هذه الكمية في ثمن المدخل ينتج لدينا الجزء من النفقة الخاص بهذا المدخل، بإضافة أثمان كميات عناصر الانتاج المختلفة اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج نتحصل على النفقة المتوسطة للانتاج. على أساسها تحسب اثمان الجملة وأثمان التجزئة كما رأينا.

إذا كان تكوين الأثمان يرتكز على حساب نفقة الانتاج المتوسطة فإن حساب هذه الأخيرة يرتكز بدوره على اثمان الموارد الانتاجية الامر الذي يعطي لهذه الأثمان دوراً استراتيجياً في تكوين هذه الأثمان، إذ عدم قدرتها على التعبير عن القيمة الاجتماعية للموارد يؤدي إلى تبديد هذه الموارد كما حدث في المرحلة الأولى من مراحل تطور الاقتصاد السوفيتي حين كانت اثمان المواد الانتاجية منخفضة نسبياً الامر الذي أدى إلى بعض التبديد في استخدامها

(١) انظر في ذلك:

Ch. Bettelhiem, Problèmes théoriques et pratiques de la planification P.U.F.

Paris, 1951.

M. L. Lavigne, Le capital dans l'économie soviétique, SEDES, Paris 1961.

.Normes techniques; technical norms (٢)

عن طريق استعمالها في مجالات في الوقت الذي كان من الممكن أن تدر على الاقتصاد القومي نفعاً أكبر فيما لو كانت قد استعملت في مجالات أخرى.

للبحث عن أساس لتكوين الأثمان - وخاصة ائمان المواد الانتاجية - يجعل منها العاكس للقيمة الاجتماعية للمنتجات هو هدف المناقشات النظرية الهامة التي دارت في دول التجارب الاشتراكية. المسائل التي تناولتها هذه المناقشات يمكن تلخيصها في ثلاث^(١):

١- مسألة العلاقة بين مستوى ائمان السلع الانتاجية (بما فيها السلع المتوسطة التي يجري تبادلها بين الوحدات الانتاجية المملوكة للدولة) ومستوى ائمان التجزئة للسلع الاستهلاكية: فيما اذا كان الاول منخفض جداً بالنسبة للثاني (الامر الذي يؤدي الى نتائج اهمها تشجيع الاستخدام غير الكفء للسلع الانتاجية) وضرورة ايجاد علاقة منسقة بين المستويين.

٢ - المسألة الثانية تتعلق بالأسس الذي يبنى عليها تحديد الأثمان في مختلف فروع الانتاج (أي في داخل كل فرع) على أن يكون هذا الاساس مشتركاً بين مختلف الفروع، ومحاولة البحث عن اساس واحد لتحديد الأثمان في مختلف الفروع حتى يمكن مقارنة فعالية الاستثمار فيما بين الصناعات المختلفة. يدور النقاش حول ما اذا كان

(١) انظر في ذلك:

M: Dobb, notes on Recent Economic Discussion, soviet studies, vol. 12, N° 4, April 1961, p. 432.

H. Denis & M. Lavigne, le problème des prix en Union soviétique editions Gujas, Paris, 1965.

الأساس الذي يتحدد الثمن عليه هو القيمة «في مفهومها الماركسي»
أو «ثمن الانتاج»^(١).

٣ - المسألة الثالثة تتعلق بما إذا كانت ائتمان السلع الانتاجية تستمر في أن تكون (ائتماناً مخططة) تحدد على أساس النفقات المخططة (أي نفقة الانتاج كما تحدها الخطة) ثم يتحدد على أساسها ائتمان التجزئة أم يسمح لها بالتغير على نحو يعكس التغيرات في ائتمان السلع الاستهلاكية. هذه المسألة تتعلق بضمان مرونة الائتمان أي سرعة تعديلها مع تغير الظروف الاقتصادية والفنية، خاصة إذا ما أعطيت الوحدات الانتاجية درجة أكبر من الاستقلال. فإذا ما اتفق على أساس معين لتحديد الائتمان فإن ضمان مرونتها يؤثر مسألة من يحدد الائتمان: السلطة المركزية، أم السلطة الإقليمية، أم الوحدة الانتاجية؟ وأي السلع يترك تحديد ائتمانها لكل هيئة من هذه الهيئات؟

* * *

بهذا ننتهي مما نود قوله عن مشكلات سياسية الائتمان في اقتصاد مخطط. لم نهدف من هذا العرض السريع الا وضع المسألة على نحو يمكننا من فهم طبيعتها والتعرف على الدور الذي تلعبه والوعي بأن أسس تكوينها أثارت وما زالت تثير مناقشات هامة. يكفيها ذلك القدر في مجال دراستنا هذه. أما تفاصيل ما تثيره سياسة الائتمان في اقتصاد مخطط وتفاصيل المناقشات التي دارت حولها وما إذا كانت قد بدأت بداية سليمة أم لا فامر يطول فيه الكلام ويخرج عن نطاق هذه الدراسة.

(١) انظر فيما سبق، الفصل الثالث من الباب الثاني.

لعله قد لوحظ أن تكوين الائتمان يركز على حساب نفقة الانتاج المتوسطة. هذه بدورها تتحلل الى جزئين: جزء يغطي نفقة المواد المستخدمة (يستوي في هذا أن تكون أدوات عمل أو مواد أولية) والجزء الآخر يغطي نفقة العمل. أي الأجر. محاولة التعرف على كيفية تحديد هذه الأخيرة والدور الذي تلعبه في سياسة توزيع الناتج الاجتماعي الصافي يدفعنا الى الوقوف لحظات عند مشكلات سياسة الأجر.

الفصل الثالث

مشكلات سياسة الاجور

رأينا عند الكلام عن الخصائص الجوهرية لعملية الانتاج الرأسمالي انها تقوم على العمل المأجور. القدرة على العمل تصبح سلعة تعرض وتطلب - شأنها في ذلك شأن كافة السلع - في سوق هو سوق العمل وتباع في مقابل ثمن هو الأجر. هذا الثمن يتحدد أساساً بقيمة هذه السلعة أي بكمية العمل اللازم اجتماعياً لإعادة انتاج القدرة على العمل، أي لانتاج السلع اللازمة لاشباع الحاجات الضرورية للعامل وعائلته (كما تتحدد اجتماعياً وتاريخياً) ويعوامل العرض والطلب في السوق التي تؤثر في النهاية على الثمن (وهو قيمة المبادلة معبراً عنها بالنقود) الذي يتم به بيع وشراء القدرة على العمل. مجموع الاجور يقابله عينياً اذن ما يسمى بسلع الاجور^(١)، وتمثل الجزء من السلع الاستهلاكية (وهي جزء من الناتج الاجتماعي الصافي) اللازم لاعادة انتاج القوة العاملة وضمان استمرارها وزيادتها اذا ما استلزم الانتاج الزيادة في القوة العاملة (وهو قدر يتحدد اجتماعياً ويختلف من مجتمع الى مجتمع،

(١) Wage Goods

وفي المجتمع الواحد من زمن الى آخر) الا في حدود ما تستطيع الطبقة العاملة أن تحصل عليه نتيجة لتنظيمها في نقابات عمال أو في حالات الدول المستعمرة واختصاص الطبقة العاملة ببعض المزايا العائدة من استغلال شعوب المستعمرات. وفي هذه الحالة يصبح الجزء من السلع الاستهلاكية المخصص لاعادة انتاج القوة العاملة بدوره هو اللازم اجتماعياً في ظل الظروف الاجتماعية السائدة.

إذا ما ارتكز الانتاج على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تكف القدرة على العمل عن أن تكون سلعة ويصبح العمل هو المخول الأساسي لنصيب في الناتج الاجتماعي الصافي في جزئه الذي يخصص للاستثمار. بطبيعة الحال وجود قطاع خاص للنشاط الاقتصادي يعني امتلاك بعض وسائل الانتاج ملكية فردية، ومن ثم تظل الملكية مخولاً لنصيب - يكبر أو يصغر بحسب حجم القطاع الخاص - في الناتج الاجتماعي الصافي. بناء عليه تصبح «الأجور» في مجموعها الدخل النقدي المقابل لجزء كبير من الناتج الاجتماعي الصافي. (وهو الجزء المساوي للناتج الاجتماعي مطروحاً منه الاستثمار الذي تقوم به الدولة والاستهلاك الجماعي (عن طريق الخدمات التي تقدمها الدولة والهيئات المحلية والوحدات الاقتصادية ويستفيد منها الأفراد دون مقابل) والاستهلاك والاستثمار المتحققين استخداماً لدخل يحصل عليه الأفراد نتيجة الملكية الفردية لوسائل الانتاج في القطاع الخاص). على هذا النحو تكون «الأجور» الشكل الملموس الذي يتم فيه توزيع الجزء الأكبر من الجزء المستهلك من الدخل القومي. وتمثل بالنسبة لهيئات التخطيط وسيلة ضمان تصريف الجزء من السلع الاستهلاكية الذي يتم توزيعه عن طريق سوق التجزئة. بمعنى آخر عن طريق التوسع في القوة الشرائية للعمال توسعاً يوازي الزيادة في انتاج السلع

الاستهلاكية يستطيع الاقتصاد المخطط أن يضمن التوسع المستمر في الانتاج دون خطر حدوث ازمات فائض الانتاج^(١) غير المسوّق مع وجود حاجات اجتماعية وفردية غير مشبعة على النحو الذي يعرفه الاقتصاد الرأسمالي. هذه الطبيعة المختلفة «للاجور» تعطى هذه المقولة^(٢) محتوى يختلف عن محتواها في ظل الانتاج الرأسمالي الأمر الذي يلزم معه أما البحث عن اصطلاح آخر أو استعمال هذا الاصطلاح مع الوعي بالضمون الجديد الذي يكتسبه عندما يتعلق الأمر باقتصاد مخطط. في هذا العرض السريع لمشكلات الاجور سنبقى على الاصطلاح اتباعاً لما جرى عليه الأمر في الكتابات المتعلقة باقتصاديات التخطيط الاشتراكي.

من ناحية أخرى، إذا كان العمل هو المخول الأساسي (والوحيد في حالة غياب الملكية الفردية لوسائل الانتاج) لتخصيب في الجزء من الدخل القومي المخصص للاستهلاك وكانت القدرة على العمل محتفظة بطابعها الفردي بحيث يتمتع صاحبها بالحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بما إذا كان يسهم في عملية الانتاج أم لا وينوع ومكان العمل وكذلك بنوع التكوين الفني الذي يبني التزود به^(٣)، فإن ضرورة التوسع المستمر في الانتاج وفقاً لخطة معينة - وهو

(١) Overproduction crises; crises de surproduction.

(٢) Category.

(٣) وهي حرية تجد بطبيعة الحال حدوداً لها في الطبيعة المخططة للاقتصاد القومي بأكمله ومتطلبات استخدام القوة العاملة على نحو دون آخر. فضرورة تنظيم عملية الانتاج الاشتراكي على نحو معين يضع على قرارات الأفراد المتعلقة بالعمل حدوداً تنظيمية (ففي غياب الملكية الفردية لوسائل الانتاج التي تخول للفرد الحصول على جزء من الناتج الاجتماعي الصافي حتى إذا لم يصل، جعل العمل هو المخول الوحيد (طالما أن الفرد في سن للعمل وقادر على القيام به) لتخصيب في الدخل القومي لا يبقى لحرية الفرد في المساهمة أو عدم المساهمة في عملية الانتاج إلا الوجود الاسمي - كذلك للحرص على توجيه الموارد الانتاجية للتوسع في نشاطات دون النشاطات التي يرى=

أمر يستلزم توزيع القوة العاملة بين النشاطات المختلفة وفي الأماكن المختلفة وفقاً لمستلزمات خطة الإنتاج والاستثمار، كما يستلزم جذب قدر كاف من القوة العاملة بالمهارة الفنية اللازمة نحو كل نوع من أنواع العمل - هذه الضرورة استدعت، في أثناء المراحل الأولى من محاولات بناء المجتمع الاشتراكي، أن يكون الأجر وفقاً لنتيجة العمل والبقاء على بعض مظاهر سوق العمل. ومن ثم احتفظت الأجور بطبيعتها كحافز للأفراد على العمل ويكمن يستخدم تحديده في التأثير على توزيع القوة العاملة بين النشاطات الانتاجية المختلفة وبين الأماكن المختلفة لممارسة النشاط الاقتصادي.

من ناحية ثالثة، رأينا أن الإنتاج يتم في داخل الوحدة الانتاجية بقصد إنتاج أكبر قدر من الناتج بأقل تكلفة ممكنة (أي بكفاءة استخدام ممكن لعناصر الإنتاج) الأمر الذي يستلزم حساب نفقة الإنتاج على ضوء ما تحدده خطة من أثمان لقوى الإنتاج، بين هذه القوى يوجد العمل، ومن هنا كانت الأجور عنصراً من عناصر نفقة الإنتاج.

تلك إذن هي طبيعة الأجور في الاقتصاد المخطط من حيث أنها أساساً وسيلة توزيع الجزء الأكبر من الناتج الاجتماعي الصافي المخصص للاستهلاك الفردي (وتكون ممثلة إذن للدخول الفردي المقابل له). إلا أن ضرورة توزيع هذا الجزء وفقاً لنتيجة العمل وما يستتبعه من التمييز في الأجور وضرورة

= عدم التوسع فيها). في نفس الوقت هذه الطبيعة المخططة للاقتصاد القومي تكسب القرارات الفردية المتعلقة بالعمل قدراً أكبر من الاستقرار إذ يركز القرار الفردي بنوع العمل الذي يقوم به الشخص لحد كبير على نوع التأهيل العلمي والفني الذي اكتسبه (والتوسع في بعض أنواع التأهيل الفني دون البعض الآخر تحدده اعتبارات تحقيق الاستراتيجية العامة لتطور الاقتصاد القومي في مرحلة معينة). ويوجد في التنظيم المقدم لعملية الإنتاج هادياً قبل اتخاذ القرار الأمر الذي يجطه أكثر استقراراً.

الابقاء على بعض مظاهر سوق العمل تبيين للأجور بعض طبيعتها كثن من القدرة على العمل يؤثر تحديده في توزيع القوة العاملة بين النشاطات الانتاجية المختلفة وبين المناطق المختلفة عن طريق جذب بعض القوة العاملة (زيادة عرض نوع معين من العمل) لفرع انتاجي معين أو لمنطقة معينة. كما أن الأجور تحتفظ بطبيعتها كمصدر في نفقة الانتاج. سنقف قليلاً عند الأجور كحافز للأفراد وكحافز للوحدات الانتاجية بعدها ننهي هذا العرض السريع لمشكلات سياسة الأجور بكلمة عن خطة الأجور.

أولاً: الأجور كحافز للعمال:

رأينا أن القدرة على العمل تحتفظ في ظل المرحلة الأولى للانتاج الاشتراكي بالصفة الفردية بمعنى أن للأفراد حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمساهمة في عملية الانتاج، بنوع ومكان العمل. وكذلك بنوع ومدى المهارة الفنية التي يتزودون بها. من ناحية أخرى سير الاقتصاد القومي فحاً لخطة معينة جوهرها تحديد أهداف معينة للانتاج والاستثمار في أهم فروع النشاط الاقتصادي الأمر الذي يتضمن تحديد مكاني للقيام بالنشاطات المحققة للأهداف، يستلزم توزيع القوة العاملة - وهي عصب عملية الانتاج الاجتماعي - على النحو الذي يضمن لكل فرع من فروع الانتاج الكمية المطلوبة من القوة العاملة، بالمهارة المطلوبة، وفي المكان المطلوب. لكي يتم ذلك يتعين أن تقوم سياسة الأجور على تشجيع الأفراد لبذل الجهود المطلوبة، والتغلب على ما قد يكون لديهم من اتجاهات نحو تفضيل نوع على آخر من أنواع العمل، أو تفضيل منطقة للعمل دون غيرها. تحقيق ذلك يكون عن طريق التمييز في الأجور النقدية: فيزيد الأجر إذا تجاوز الانتاج كمية معينة (أي يزيد الأجر

بمعدل تصاعدي اذا ما تعدى مستوى معين من الانتاج). ويكون الأجر أعلى بالنسبة للعمل الأكثر مهارة (والذي يستلزم تكويناً فنياً مدة أطول) من العمل البسيط أو العمل الأقل مهارة بصفة عامة. ويكون الأجر أعلى في فروع الانتاج المراد التوسع فيها وخاصة تلك التي يقل اقبال الأفراد على العمل فيها لسبب أو لآخر (كالمناجم حيث يعرض الأفراد عن العمل بها نظراً للظروف الصعبة للعمل تحت الأرض). ويكون الأجر أعلى لنفس النوع من العمل اذا ما أريد التوسع في هذا النوع من النشاط الانتاجي في اقليم معين يقل اقبال الأفراد على العمل فيه لسبب من الأسباب. وواضح أن التمييز في الأجر في هذه الحالات يهدف الى التأثير على عرض نوع من أنواع العمل يتعلق بفرع من فروع الانتاج أو بمكان معين.

والواقع أن اتخاذ الفرد لقرار يتعلق بنوع العمل أو بمكانه أو بما اذا كان يسعى ليرفع من مستوى تدريبه أو ليكتسب تكويناً فنياً جديداً لا يتحدد فقط بالمستويات المختلفة للأجور (التي تدفع عن وحدة زمنية واحدة) في المهن المختلفة وفي الأماكن المختلفة، وإنما كذلك بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية، الفردية والاجتماعية، الاقتصادية وغير الاقتصادية. في داخل هذه المجموعة من العوامل يمكن التمييز بين طائفتين:

● الأولى تحتوي العوامل المتعلقة بشروط العمل: مثل نوع العمل (هناك أعمال شاقة وأعمال أقل مشقة)، حدة العمل، الشروط التي يقوم العامل في ظلها بالعمل (ظروف القيام بالعمل في منجم تحت الأرض)، نفقات ومدة التكوين المهني (بعض المهن تستلزم تكويناً فنياً يستغرق وقتاً طويلاً ويستلزم نفقات كبيرة، البعض الآخر يحتاج الى وقت أقصر ونفقات أقل)، التقدير الاجتماعي لهذا العمل.

● الطائفة الثانية تتعلق بالبيئة التي يتم فيها العمل: الشروط العامة للمعيشة في المنطقة التي يقوم فيها العامل بعمله، الشروط السكنية، نفقات المعيشة في مكان العمل، مدى توفر وسائل الثقافة وقضاء وقت الفراغ، الارتباط بالأسرة أو بمكان معين ومدى قوته، الظروف المناخية في مكان العمل.

هذه العوامل تعدل من أثر الأجور كحافز للأفراد في اختيار نوع ومكان العمل. منها ما يحقق نفس أثر الأجور، فالشروط السكنية والثقافية الأحسن تؤدي الى جذب العمال الى فروع النشاط والأماكن التي تتوفر فيها، شأنها في ذلك شأن الأجر المرتفع. ومن هذه العوامل ما يحقق أثراً معاكساً لأثر الأجور فالارتباط بالأسرة أو بمكان ما مثلاً يمنع الأفراد من الانتقال الى أماكن أخرى لممارسة نفس العمل بأجر أعلى.

هذه العوامل في مجموعها تحدد مع الأجور توزيع القوة العاملة بين فروع الانتاج وفي المناطق المختلفة للاقتصاد القومي، وهي مناطق قد تصعب حركة العمل بينها. الا ان التطور للتوازن للاقتصاد المخطط يدفع نحو المساواة في شروط العمل ومستوى المعيشة بين فروع النشاط الانتاجي وبين المناطق المختلفة الأمر الذي يؤدي الى الاضعاف من أثر العوامل الأخرى - غير الأجور - التي تؤثر في توزيع القوة العاملة بين النشاطات والمناطق المختلفة. هذه المساواة في شروط العمل والشروط المعيشية تتم عن طريق تعميم التعليم والتكوين الفني بواسطة الدولة، عن طريق تأكيد وتعميم وسائل الأمان والتأمين في أماكن العمل، عن طريق وسائل الانتاج الحديثة (والتوسع في استخدام الآلات يؤدي الى تسهيل القيام بالعمل).. عن التوسع في النشاطات الثقافية ووسائل الترفيه وقضاء الفراغ، عن طريق ازالة التفاوت بين المستويات

الحضارية والثقافية بين المجتمع الريفي والحضر. كل هذه الاتجاهات تؤدي الى المساواة (بين الفروع المختلفة للانتاج وبين المناطق) في شروط وظروف المعيشة الامر الذي يضعف من أثر هذه العوامل في توزيع القوة العاملة ويترك للأجور فعاليتها كحافز في اختيار نوع ومكان العمل وفي التزود بالتدريب الفني.

ثانياً: الأجور كحافز في الوحدة الانتاجية:

نعرف أن الأصل هو أن هدف الوحدة الانتاجية الاشتراكية يتمثل في تحقيق أقصى ناتج بأقل تكلفة، الامر الذي يستلزم اتخاذ قرارات تتعلق بنوع وجودة الناتج ثم بطريقة الانتاج التي تكون مقللة لنفقة الانتاج. في حساب الوحدة الانتاجية تظهر الأجور كعنصر مهم من عناصر النفقة. محاولة تقليل النفقة - في الحدود الواردة في الخطة لا يمكن أن تأخذ شكل الانقاص من الأجور إذا أن الهدف النهائي من الانتاج الاشتراكي هو الرفع المستمر لمستوى معيشة العاملين وهو هدف ينعكس في الزيادة المستمرة للأجور (الحقيقية) زيادة ترتبط بزيادة انتاجية العمل. وقد تكون بطيئة في المرحلة الاولى من مراحل تطور الاقتصاد المخطط (في حالة ما اذا تمثلت الاستراتيجية العريضة للتطور المخطط في المرحلة الاولى في بناء الاساس الصناعي للاقتصاد القومي) ولكنها مؤكدة، ومعدلها يختلف من تجربة اشتراكية لأخرى وفقاً للظروف الخاصة لكل تجربة. مدى مساهمة الوحدة الانتاجية في تحقيق هذا الهدف هو اذن أحد معايير الحكم على كفايتها. التقليل من نفقة الانتاج فيما يتعلق بالعمل يكون عن أحد طريقتين: أما تحقيق أقصى كمية من الناتج من استخدام كمية معينة من العمل أو بانتاج نفس الكمية من الناتج باستخدام كمية أقل من العمل. الامر الذي يعني زيادة انتاجية العمل في كلا الحالتين. وهي زيادة

يمكن تحقيقها. بوسائل تختلف بحسب ما اذا كان الأمر يتعلق بالزمن القصير أو بالزمن الطويل. أهم طرق زيادة الانتاجية في الزمن الطويل هو تغيير الفن الانتاجي أي ادخال طرق فنية جديدة توفر عنصر العمل عن طريق الزيادة في انتاجيته. وهو أمر له قواعده وحدوده ليس هنا مجال الحديث عنها. يكفي أن نذكر أن زيادة انتاجية العمل كشرط للتوسع المستمر في الانتاج، وبالتالي الرفع المستمر لمستوى المعيشة، تصبح أكثر إلحاحاً عندما يتغير الموقف في الاقتصاد المخطط لتكف المشكلة عن أن تكون مشكلة بطالة وإنما مشكلة نقص في الأيدي العاملة (هذا التغير في الموقف الذي يتوقف على مدى النشاط الاستثماري قد يتم في وقت مبكر من المرحلة الأولى لتطوير الاقتصاد المخطط الذي يبدأ في حالة تخلف اقتصادي واجتماعي. في الاتحاد السوفييتي تغير الموقف فيما يتعلق بعرض القوة العاملة في عام ١٩٣٢ وأصبح الأمر يتعلق بنقص في القوة العاملة الأمر الذي يفسر تشجيع النسل والنمو السكاني).

ثالثاً: خطة الأجور:

تقوم خطة الأجور على خطة الانتاج والاستثمار وما تتضمنه هذه من خطة للعمالة أي لاستخدام القوة العاملة وتوزيعها كما وكيفاً بين فروع ومناطق الانتاج المختلفة. وخطة الأجور يجب أن تشمل على سياسة للأجور تضمن توزيع القوة العاملة بين الفروع والأماكن المختلفة على النحو الذي يضمن لخطة الانتاج والاستثمار تحقيقاً. ومن ثم لزم قيامها - كما رأينا - على التمييز في الأجور وفقاً للكم والكيف والمهنة ومكان القيام بالعمل تمييزاً ليس هنا مجال دراسته تفصيلاً.

إذا كانت خطة الأجور تركز على خطة الانتاج والاستثمار فإن المقابل

العيني للأجور (أي الجزء من السلع الاستهلاكية الذي تكون قيمته مساوية للأجور) يتحدد بخطة الانتاج في فروع النشاط المنتجة لسلع الاستهلاك النهائي. جميع ما تنتجه هذه الفروع يحدد المستوى المعيشي ويحدد بطريقة مباشرة مستوى كفاة القوة العاملة. الا أن مجموع السلع الاستهلاكية لا يمثل المقابل العيني للأجور. فجزء منها يتم استهلاكه جماعياً^(١) (عن طريق هيئات الدولة أو الوحدات المحلية أو الوحدات الانتاجية)، والجزء الآخر يتم استهلاكه مباشرة^(٢) بواسطة المنتجين اذا ما تعلق الأمر باستغلال فردي، والجزء الثالث يتم استهلاكه عن طريق سوق التجزئة. هذا الجزء الأخير هو الذي يمثل الأجور الحقيقية (وذلك على فرض عدم وجود دخول ناتجة عن الملكية الفردية لوسائل الانتاج)، وقيمة السلع المكونة له تمثل (بالاضافة الى الجزء المدخر من الدخول الشخصية في حالة وجودها) الأجور النقدية الكلية أو ما يسمى (بالمخصص العام للأجور)^(٣) يتحدد هذا الأخير اذن على النحو الذي يحقق التوازن - في خلال الفترة المخططة - بين حجم الأجور في الاقتصاد القومي (وهي الدخول الفردية التي تحدد - مع عادات الانفاق - حجم الطلب على السلع الاستهلاكية) وحجم السلع الاستهلاكية التي ستكون معروضة في سوق التجزئة أي مخصصة للاستهلاك الفردي الذي يتم عن طريق السوق.

اذا ما تحدد (مخصص الأجور) تتمثل الخطوة الثانية في تحديد نصيب كل فرع من فروع الانتاج ونصيب كل صناعة في داخل القطاع الصناعي من هذا المخصص. نصيب كل فرع من فروع الانتاج يتحدد على أساس.

(١) Collective consumption; consommation collective

(٢) Auto - consommation

(٣) Wage fund; le fonds générale des salaires

● عدد العمال المتوقع استخدامهم في فرع الانتاج وهو عدد تحدده خطة الانتاج لهذا الفرع. وكذلك تطور المستوى الفني فيه.

● مستوى متوسط الأجور في هذا الفرع من فروع الانتاج. هذا المستوى هو دالة اعتبارات مختلفة يمكن تلخيصها في:

(أ) مستوى انتاجية العمل في هذا الفرع^(١).

(ب) القدر من الخبرة الفنية (الناتج من التكوين الفني أو من الخبرة العملية) اللازم للقيام بالعمل في هذا الفرع من فروع الانتاج.

(ج) مدى ميل العمال للعمل في هذا الفرع من فروع النشاط الانتاجي أو للإبتعاد عنه.

(د) مدى التوسع في الحاجة الى الأيدي العاملة في الفرع محل الاعتبار وهو أمر تحدده خطة الانتاج والاستثمار. فإذا تضمنت الخطة توسعاً في فرع معين من فروع النشاط قد يستلزم الأمر أن تكون الأجور في هذا الفرع أعلى نسبياً منها في الفروع الأخرى حتى يتم جذب القدر الكافي من القوة العاملة. خاصة إذا كان العمل في هذا الفرع يتميز بصعوبات خاصة تبعد عنه أفراد القوة العاملة. إذا ما تحدد نصيب كل فرع من فروع النشاط الانتاجي^(٢) في المخصص العام للأجور تمثلت الخطوة التالية في تحديد نصيب كل وحدة انتاجية في

(١) ارتباط الأجور بانتاجية العمل يؤدي الى ارتفاع الأول (في صورته العينية) مع زيادة الثانية، معمل ارتفاع الاجر قد يكون مساوياً لمعمل زيادة الانتاجية وقد يكون أقل في حالة ما إذا أريد للتوسع في الاستثمار، إذ يتم ذلك عن طريق معمل حدي للاستثمار اكبر من المعمل الحدي للاستهلاك. وذلك على النحو الذي رأيناه عند دراسة مشكلات السياسة الاستثمارية.

(٢) مع فارق يشمل في ان الدور الذي كانت تلعبه نقابات العمال (في الاتحاد السوفيتي) يكون اقوى في حالة التوزيع بين الوحدات الانتاجية في داخل فرع معين من فروع النشاط الانتاجي.

فرع معين من مخصص الأجور لهذا الفرع. هذا التقسيم يتم بصفة عامة وفقاً للأسس التي يبنى عليها توزيع المخصص العام للأجور بين فروع النشاط المختلفة.

يخلص لنا من هذا العرض السريع لمشكلات سياسة الأجور أنها تقوم على تحديد المخصص العام للأجور كعامل يحدد مستوى الرفاهية لجمهور العاملين في الاقتصاد المخطط باعتباره وسيلة توزيع الجزء الأكبر من الناتج الاجتماعي الصافي غير المخصص للاستثمار أو الاستهلاك الجماعي. وتوزيع مخصص الأجور هذا على أفراد القوة العاملة على نحو يضمن توزيع هذه القوة بين فروع النشاط والمناطق المختلفة بالطريقة التي تحقق ل خطة الاقتصاد القومي التنفيذ المرجو. الأمر الذي يستلزم أن يكون الأجر محدداً على أساس نتيجة العمل وهو ما يتضمن التمييز في الأجور وفقاً للكم والكيف ونوع ومكان العمل.

* * *

بهذا تنتهي دراستنا لبعض النتائج النظرية الذي هدف الى فهم الكيفية التي تمت بها محاولة بناء شروط الانتقال الى طريقة الانتاج الاشتراكية، وانما فيما يتعلق بالعملية الاقتصادية من حيث النمط التنظيمي لوحدات النشاط الاقتصادي ومحاولة تخطيط أداء هذه العملية الاقتصادية، بما يثيره كذلك من طرح مختلف للمشكلات الاقتصادية، تنظيمية وغير تنظيمية، ومعالجة نظرية مختلفة لهذه المشكلات. وقد هدفت هذه الدراسة الى فهم الواقع، واقع التجربة التاريخية التي شغلنا، وما زالت تشغل، مساحة كبيرة من الفكر الاقتصادي (وغير الاقتصادي) باعتبار تعلقها بالبحث، عبر التجربة، عن بديل أكفأ وأعدل

طريقة الانتاج الرأسمالي. الأمر يتعلق انن بغد المجتمع العالمي الذي نعيش فيه. هل سيظل هذا الغد امتداداً تلقائياً لليوم حيث العملية الاقتصادية عملية عشوائية لا سيطرة للانسان عليها إلا في حدود ضيقة، بل ووتفاقم معها الظروف المعيشية النسبية لغالبية أفراد المجتمع العالمي؟ أم سيكون هذا الغد غد الانسان الراعي، المسيطر على القوى الطبيعية والاجتماعية، قاضياً بذلك على الحاجة ومحققاً حرية الفرد الاجتماعية؟

* * *

على هذا النحو تنتهي من الاقسام الثلاثة التي عنيت بأساسيات المعارف النظرية بقصد بلورة النظريات المكونة لعلم الاقتصاد السياسي: عنيت بتعريف العلم ومولده وتطوره التاريخي كعلم اجتماعي. وعنيت بدراسة النظريات المختلفة مع تفرقة بين العملية الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي والعملية الاقتصادية في ظل التجارب التاريخية لمحاولات ايجاد التنظيم الاقتصادي البديل في شكل نوع من جماعية التنظيم يعطي للمشكلة الاقتصادية للمجتمع حلاً يختلف عن الحل الذي يتضمنه التنظيم الاجتماعي الرأسمالي، وقد تاکدت، تاريخياً، قدراته التقنية وحدوده الاجتماعية. الأمر تعلق، كما راينا، بالتجارب التي يعرفها تاريخ المجتمع العالمي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا.

وقد حرصنا في دراستنا للنظريات الاقتصادية المختلفة أن تكون دراستنا ناقدة، أولاً، من خلال ضرورة التسلح المنهجي الذي يمكننا من القراءة الناقدة لكل فكر اقتصادي، (الأمر الذي يفسر انشغالنا الخاص بالمنهج طوال دراستنا). وأن تكون دراستنا ناقدة، ثانياً، بمواجهة أفكار المدارس الاقتصادية ببعضها البعض، الأمر الذي يحميننا من احادية التصور النظري للظواهر

وبيعدنا، من ثم، عن كل وثنية للفكر. وأن تكون دراستنا ناقدة، ثالثاً، بمواجهة النظرية بواقع الأداء الاجتماعي لطريقة الانتاج ليأتي التحقق من صحة الافكار النظرية ليس فقط على مستوى التحليل الاستدلالي وانما كذلك تحققاً تاريخياً في ضوء ما يشهده واقع المجتمع الرأسمالي في وقت ما زالت تسيطر فيه طريقة الانتاج الرأسمالي على مستوى الاقتصاد العالمي.

كل ذلك كان بهدف التسلح بالانوات النظرية التي تصلح لدراسة الواقع الاجتماعي، أي بهدف اكتساب الاساس النظري الذي يمكن الاستهداء به، واختبار صحته في نفس الوقت، في دراسة الواقع. والواقع الذي يعنينا هو في واقع المجتمعات الرأسمالية المتخلفة، والمجتمعات العربية بصفة خاصة، وقد شهدت العقود الاربعة الماضية تعميقاً لهذا التخلف في اطار الأداء الرأسمالي على الصعيد العالمي. ابتداء من هذا الاساس النظري يتعين علينا أن ندرس هذا الواقع بقصد التعرف على ظاهرة التخلف كظاهرة تاريخية وعلى امكانية الخروج من التخلف عن طريق التطوير الاقتصادي والاجتماعي. والتعرف على هذا الواقع لا يكون إلا عن طريق دراسة عملية التكون التاريخي لظاهرة التخلف التي هي في الواقع عملية التطور الرأسمالي على الصعيد العالمي.

هنا، يكون لزاماً علينا أن نتذكر أننا قد بدأنا دراستنا لاساسيات نظريات علم الاقتصاد السياسي على اساس فرض ثلاثي البعد: غياب النقود، غياب العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الوطني وبقية أجزاء الاقتصاد العالمي، وغياب الدولة عن النشاط الاقتصادي. وهو فرض قصد به، كما رأينا، تسهيل الدراسة في مرحلة أولى مع الوعي بضرورة اعادة النظر في المعارف النظرية المكتسبة في ضوء الاكتساب التدريجي لمعارف نظرية في شأن الاقتصاد

النقدي والاقتصاد الدولي والاقتصاد المالي، على الأخص في شقه المتعلق بالنشاط المالي للدولة. على أمل أن تصبح معرفتنا النظرية أكثر شمولاً للمظاهر المختلفة للنشاط الاقتصادي وأكثر تعمقاً في غور العملية الاقتصادية بأدائها وحركتها عبر الزمن.

في الأجزاء التالية من مؤلفنا في مبادئ الاقتصاد السياسي نسعى، تدريجياً، إلى دراسة بقية مظاهر النشاط الذي تحتويه العملية الاقتصادية في المجتمع الذي نعيش فيه، بتغلغل النقود في كل جنباته، بكونه جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الدولي وبالتواجد الدائم للدولة في نشاطه الاقتصادي مع اختلاف في النطاق والمدى عبر المراحل المختلفة التي مرت، وما زالت تمر، بها طريقة الانتاج الرأسمالية. وفي ضوء معرفتنا النظرية الاقتصادية وقد غطت هذه المظاهر المختلفة للعملية الاقتصادية نستطيع أن نحقق هدفنا المحوري: دراسة عملية التكون التاريخي لظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه مجتمعاتنا، التي هي في الواقع عملية التطور الرأسمالي على الصعيد العالمي.

قراءات مختارة

١ - الاقتصاد السياسي بصفة عامة

أ - المؤلفات الأساسية :

CANTILLON R., *Essai sur la nature du commerce en général*, Editions de l'I.N.E.D., Paris 1952.

KEYNES J. M., *The General Theory of Employment, Interest and Money*, Machmillan, London, 1936. En francais chez Payot, Paris 1942

MARSHALL A., *Principles of Economics*, London, 1890.

MARX K., *Contribution à la Critique de l'économie politique*, Editions sociales, Paris, 1957.

— *Le Capital*, Editions sociales, Paris, 1959.

— *Fondements de l'economie politique*, Anthropos, 1969.

MILL J.S., *Principles of Political Economy*, 1848.

PETTY W., *Les Oeuvres economique*, traduit par H. Dussauze et M Pasquier, V. Giard et E. Briere, 2 tomes, Paris, 1905.

RICARDO D., *Principles of Political Economy and Taxation*, 1817.

SMITH A., *An Inquiry into the Nature and the Causes of the Wealth of Nations*, 1776.

WALRAS L., *Elements d'économie pure ou théorie de la richesse sociale*, Lausanne, 1874.

ب - المؤلفات العامة في الاقتصاد السياسي :

AVINERI S., *The Social and Political Thought of Karl Marx*, Cambridge, University Press, 1968.

- BABY J., *Principes fondamentaux d'économie politique*, Editions sociales, Paris, 1949.
- BARRE R., *Economie politique*, tome I, Themis, P.U.F., 1963.
- BARTOLI H., *Sciences économiques et Travail*, Dalloz, 1957.
- BAUDIN L. et al., *Traité d'économie politique*, 2 Vol, Dalloz, Paris.
- DENIS H., *La Formation de la science économique*, themis, P.U.F., 1967.
- DOBB M., *Political Economy and Capitalism*, Routledge and Kegan P., London, 1940.
- DUNIONT F., *La Dialectique et l'Objet économique*, Editions Anthropos, Paris, 1970.
- EATON, J., *Political Economy*, Lawrence and Wishart, London, 1958.
- PYOT J.L., *Dimensions de l'homme et Science économique*, P.U.F., 1952.
- GENOVESE E.D., *L'Economie politique de l'esclavage*, Francois Maspero, 1968.
- GUITTON H., *Economie politique*, 2 tomes, Dalloz, 1965.
- HOBBSBAWN E.J., *The Age of revolution: Europe 1789 – 1848*, Weidenfeld and Nicolson, London, 1962.
- LANDES D.S. (ed.), *The Rise of Capitalism*, Macmillan, New York, 1966.
- LANGE O., *Economie politique*, P.U.F., 1962.
- LIPSEY R., *An Introduction to Positive Economics*, Weidenfeld and Nicolson, London, 1967.
- MANDEL E., *Traité d'économie*, 2 tomes, Julliard, Paris, 1962.
- MARCHAL J., *Cours d'économie politique*, Genin, Paris, 1964.
- MILIBAND, R., *L'Etat dans la société capitaliste*, Français Maspero, 1973.
- PERROUX F., *Cours d'économie politique*, 4 vol., Centre de documentation universitaire, Paris.
- SAMUELSON P., *Economics*, 6th edition, MacGraw Hill, New York, 1964. En français, chez A. Colin, Paris.
- SCHUMPETER H., *History of Economic Analysis*, Allen and Unwin, London, 1961.
- SEMMELE B., *The Rise of Free Trade Imperialism, 1750 – 1850*, Cambridge, University Press, 1970.

- SHERMAN H.J., *Radical Political Economy*, Basic Books, New York, 1971.
- SWEEZY P., *Theory of Capitalist Development*, Monthly Review Press, New York, 1957.
- VALIER P. et SALAMA P., *Une introduction a l'economie politique*, Maspero, 1973.
- WALTON P. and GAMBLE A., *From Alienation to Surplus Value*, Sheed and Waed, London, 1972.
- WILLIAMS E., *Capitalism and Slavery*, G.P. Putnam, New York, 1966.

جـ- منح الاقتصاد السياسي :

- DUMONTIER J., *Equilibre physique, Equilibre biologique et Equilibre economique*, P.U.F., 1949.
- EMMER R.E., *Economic Analysis and Scientific Philosophy*, Allen and Unwin, London 1967.
- GRANGER G.G., *Methodologie economique*, P.U.F., 1955.
- KRUPP S.R. (ed), *The Structure of Economic Science: Essays on Methodology*, Prentice-Hall, London, 1966.
- MARCHAL E., *Methodologie scientifique et Science economique*, 2 vol., Genin, Paris, 1952 a 1955.
- NOGARO B., *La Methode en economie politique*, Paris, 1950.
- SCHUMPETER J., *Economic Doctrine and Method*, Allen and Unwin, London, 1954.

٢ - الاقتصاد الميامي والرأسمالية

- ANDREWS P.W.S., *On Competition in Economic Theory*, Macmillan, London, 1966
- ANSOFF H.I. (ed.), *Business Strategy. Selected Readings*, Penguin Books, London, 1969.
- ASH P., *Economic Theory and the Antitrust Dilemma*, J. Wiley and Sons, New York, 1970.
- BAIN J., *Princing, Distribution and Employment*, Holt, Rinchart and Winston, New York, 1960.
- BARRERE A., *Theorie economique et Impulsion keynesienne*, Dalloz, Paris, 1954.
- BOUKHARINE N., *L'Economie politique du rentier*, E.D.I., Paris, 1967.
- BOULDING K., *Economic Analysis*, Hamish Hamilton, London, 1955.
- BRADY R.A., *Business as a System of Power*, Columbia University Press, 1951.
- BRAFF A.J., *Macro-Economic Analysis*, J. Wiley and Sons, New York, 1961.
- CHAMBERLAIN E., *The Theory of Monopolistic Competition*, Harvard University Press, Cambridge Mass, 1956.
- COONTZ S.H., *Productive Labour and Effective Demand*, Routledge and Kegan Paul, London, 1965.
- DILLARD D., *The Economics of J.M. Keynes*, Crosby Lockwood and Sons, London, 1956.
- DOBB M., *Wages*, Cambridge University Press, 1957.
- *Political Economy and Capitalism*, Routledge and Kegan Paul, London, 1953.
- EDWARDS R.C., REICH M. and WEISKOFF (eds.), *The Capitalist System*, New York, 1972.
- FRANKEL H., *Capitalist Society and Modern Sociology*, Lawrence and Wishart, London, 1970.

- CRAWSON H., *Price Theory in a Changing Economy*, Macmillan, New York, 1965.
- HANSEN A., *A Guide to Keynes*, McGraw-Hill, New York, 1953. En français chez Duond.
- HARRIS S.E. (ed.), *The New Economics*, Alfred A. Knopf, New York, 1947.
- HOLOWITZ D. (ed.), *Marx and Modern Economics*, Monthly Review, New York, 1968.
- HUNT E.K. and SCHWARTZ J.G. (eds.), *A Critic of Economic Theory*, Penguin Books, London 1972.
- HUNTER A. (ed.), *Monopoly and Competition*, Selected Readings, Penguin Books, London, 1969.
- KALECKI M., *Theory of Economic Dynamics*, Unwin University Books, London, 1965.
- *Selected Essays and the Dynamics of the Capitalist Economy, 1933 – 1970*, Cambridge University Press, 1971.
- KAMERSCHEN D.R., *Reading in Microeconomics*, John Wiley and Sons, New York, 1969.
- KEYNES J.M., *The General Theory of Employment, Interest and Money*, Macmillan, London, 1936. En français, chez Payot, Paris, 1942.
- KLEIN R.L., *The Keynesian Revolution*, Macmillan, New York, 1948.
- LANGE O., *The Theory of Reproduction and Accumulation*, P.W.N., Varsovie, 1969.
- LEVENSTONE A. and SOLON B., *Outline of Price Theory*, Holt, Rinehart and Wiston, New York, 1964.
- MARCHAL J. and LECAILLON J., *Les Flux monétaires*, Editions Cujas, Paris, 1948.
- MATTICK P., *Marx et Keynes, les limites de l'économie mixte*, Gallimard, Paris, 1972.
- MEEK R.L., *Studies in the Labour Theory of Value*, Lawrence and Wishart, London, 1956.
- *Economics and Ideology and Other Essays*, Chapman and Hall, London, 1967.

- NAGELS, J. *La Reproduction du capital selon k. Marx*, Boisguillebert, Quesnay, Leontiev, University libre de Bruxelles, Institut de sociologie, 1970.
- PARETO V., *Manuel d'économie politique* (1909), Droz, 1956.
- PERROUX F., *Le Néo-Marginalisme*, Domat-Montchrestien, 1954.
- PIROU G., *L'Utilité marginal de C. Menger a J.B. Clark*, Paris, 1938.
- Readings in Price Theory, American Economic Association Series, G. Allen and Unwin, London 1953.
- Readings in the Theory of Income Distribution, American Economic Association Series, G. Allen and Unwin, London, 1950.
- ROBINSON J., *The Economics of Imperfect Competition*, MacMillan, London 1954.
- Introduction a la theorie de l'emploi, traduction de Jacques Delons, P.U.F., 1948.
- ROBERTSON D.H., *Lectures on Economic Principles*, 3 vol., Staples Press, London, 1957.
- SINGH V.B. (ed.), *Keynesian Economics: A Symposium*, People Publishing House, New Delhi, 1956.
- STIGLER G., *The Theory of Price*, MacMillan, New York, 1952.
- STONIER A. and HAGNE D., *A Textbook of Economic Theory*, Longmans, London, 1957.
- SWEEZY P. (ed.), with Bohm-Bawerk and Hilferding, *Critic of Marxist Economic Theory*, New York, 1949.
- *Theory of Capitalist Development*, Monthly Review, New York, 1956.
- TSURU S. (ed.), *Has Capitalism Changed?*, Iwanami Shoten Publishers, Tokyo, 1961.
- WILLIAMS J.H., *An Appraisal of Keynesian Economics*, The American Economic Review, Papers and Proceedings, may 1948, p. 273 – 290.

٣ - الاقتصاد السيامي والاشتراكية

- BARAN P., "National Economic Planning", Survey of Contemporary Economics, Haley B.F. (ed.), Honnewood, Illinois, 1952, p. 355 - 707.
- BETTELHEIM Ch., *Les Cadres socio-économiques et l'Organisation de la planification socialiste*, Centre d'études de planification socialiste. Sorbonne, Paris, 1965.
- Problèmes theoriques et pratiques de la planification, Maspero. Paris 1966.
 - La Transition vers L'économie socialiste, Maspero, 1968.
 - Calcul economique et Formes de propriété, Maspero, 1970.
 - Revolution culturelle et organisation industrielle en Chine, Maspero. 1973.
- BETTELHEIM Ch. et SWEEZY, P., *Letters sur quelques problèmes actuels du socialisme*, Maspero, Paris, 1972.
- BOBROWSKI C., *La Formation du système soviétique de planification*, Mouton and Cie, Paris, La Haye, 1956.
- BRODY A., *Proportions, Prices and Planning*, North-Holland Publishing Cie, Amsterdam, 1970.
- BRUSW., *Problèmes fondamentaux du fonctionnement de l'économie socialiste*. Maspero, 1968.
- CAIRE G., *La Planification*, Editions Cujas, Paris, 1967.
- DOBB M., *On Economic Theory and Socialism*, Routledge and Kegan Paul, London, 1955.
- *An Essay on Economic Growth and Planning*, Routledge and Kegan Paul, London, 1960.
 - *Welfare Economics and the Economics of Socialism*, Cambridge University Press, 1969.
 - *Socialist Planning: Some Problems*, Lawrence and Wishart, London, 1970

- DOWIDAR M., *Les Schémas de reproduction et la Méthodologie de la planification socialiste*, Editions Tiers Monde, Alger, 1964.
- FEINSTEIN C.H. (ed.), *Socialism, Capitalism and Economic Growth*, Cambridge, University Press, 1967.
- I.S.E.A. (Cahiers de), *Planification et Analyse économique*, G 20, no. 150, Juin 1964.
- KALECKI M., *Theorie de la croissance en économie socialiste*, Sirey, Paris, 1970.
- KOHLER H., *Welfare and Planning: An Analysis of Capitalism versus Socialism*, J. Wiley and Sons, New York, 1966.
- LANGE O. (ed.), *Planification et Analyse économique*, G 20, no. 150, Juin 1964.
- LANGE O. and TAYLOR F.M., *On the Economic Theory of Socialism*, The University of Minnesota Press, Minneapolis, 2nd Printing, 1948.
- MACCIOCHI M.A., *De la Chine*, Seuil, Paris, 1971.
- MARCZEWSKI J., *Planification et Croissance économique démocraties populaires*, 2 tomes, P.U.F., 1955 – 1956.
- MYRDAL J., *Un village de la Chine populaire*, Gallimard, Paris, 1972.
- NIKITTINE, *Economie politique*, Moscou, 1964.
- NOVE A. and ZAUBERMAN A. (eds.), *Studies on the Theory of Reproduction and Prices*, P.W.N., Varsovie, 1964.
- SWEEZY P., *Socialism*, McGraw-Hill, New York, 1949.
- ZAUBERMAN A., *Aspects of Planometrics*, University of London, the Athlone Press, 1967.

٤ - التحليل الكمي

BREMS H., *Quantitative Economic theory: A Synthetic Approach*, J. Wiley and Sons, New York, 1968.

CHENERY H. and CLARK P., *Interindustry Economics*, Wiley and Sons, New York, 1969.

محتويات الكتاب

الموضوع	صفحة
مقدمة عامة	١٥.....
تصدير الجزء الأول	٣١.....
القسم الأول	
الاقتصاد السياسي علم اجتماعي	
تمهيد	٣٩.....
الباب الأول	
الاقتصاد السياسي كعلم	
الفصل الأول: موضوع الاقتصاد السياسي	٤٧.....
أولاً: عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والطبيعة	٤٧.....
ثانياً: عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والانسان	٥١.....
الفصل الثاني: منهج الاقتصاد السياسي	٦٥.....
أولاً: ما هو العلم؟	٦٦.....

ثانياً: هل الاقتصاد السياسي علم؟	٧٧
الفصل الثالث: الاقتصاد السياسي وفروع العلوم الاجتماعية	
الآخرى	٩١
أولاً: الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع	٩٢
ثانياً: الاقتصاد السياسي والديموجرافيا	٩٥
ثالثاً: الاقتصاد السياسي والجغرافيا	٩٧

الباب الثاني

تاريخ الاقتصاد السياسي

الفصل الأول: الفكر الاقتصادي في المرحلة السابقة على	
الراسمالية	١٠٧
أولاً: العصور القديمة	١٠٧
ثانياً: العصور الوسطى	١٠٧
ثالثاً: الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر	١١٩
الفصل الثاني: مولد علم الاقتصاد السياسي في المرحلة	
الراسمالية	١٦٩
أولاً: الراسمالية التجارية والفكر الاقتصادي للتجارين	١٦٩
١ - رأس المال التجاري وتطوره	١٧٢
٢ - الكيفية التي يتم بها التحول في المجالات المختلفة	
للنشاط الاقتصادي	١٨٢
٣ - الفكر الاقتصادي نتاج هذه المرحلة	١٩٦
ثانياً: الراسمالية الصناعية ومولد علم الاقتصاد السياسي	٢٠٥

٢١٤	١ - رواد المدرسة التقليدية
٢٣١	٢ - المدرسة التقليدية
	الفصل الثالث: تطور علم الاقتصاد السياسي في المرحلة
٢٤١	الراسمالية ومرحلة التحول الى الاشتراكية
٢٤١	أولاً: الاقتصاد السياسي بعد التقليديين
٢٤٢	١ - الاقتصاد السياسي عند كارل ماركس
٢٦١	٢ - الفكر الاقتصادي للمدرسة الحدية (النيوكلاسيكية)
	ثانياً: الاقتصاد السياسي وتعمق الأزمة في الاقتصاد
٢٧٦	الراسمالي
٢٧٩	ثالثاً: الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا

الباب الثالث

الاقتصاد السياسي علم طرق الانتاج

٢٩٥	الفصل الأول: في مفهوم فكرة طريقة الانتاج
٢٩٦	أولاً: نوع علاقات الانتاج السائدة
٢٩٦	١ - علاقات الانتاج
٢٩٨	٢ - الهدف من النشاط الاقتصادي
٣٠٠	٣ - طريقة أداء وسير العملية الاقتصادية
٣٠١	ثانياً: مستوى تطور قوى الانتاج
٣١٠	ثالثاً: الملامح العامة لبعض طرق الانتاج
	رابعاً: من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين
٣١٥	الاجتماعي

٣٢٩	الرأسمالية	الفصل الثاني: الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج
٣٣٠	لوسائل الانتاج	أولاً: علاقات الانتاج السائدة تقوم على الملكية الخاصة
٣٣٤	الربح النقدي	ثانياً: الهدف المباشر من النشاط الاقتصادي هو تحقيق
٣٣٥	عفوي	ثالثاً: العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات أداء تلقائي أو
٣٤٥	الاشتراكية	الفصل الثالث: الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج
٣٤٥	الانتاج	أولاً: الاقتصاد الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل
٣٥٥	الاجتماعية	ثانياً: الاقتصاد الاشتراكي يهدف الى اشباع الحاجات
٣٥٨	الاقتصاد الاشتراكي	ثالثاً: الاقتصاد الاشتراكي اقتصاد مخطط

القسم الثاني

الاقتصاد السياسي والرأسمالية

باب تمهيدي

بعض قضايا المنهج

٣٨٧	أولاً: أداء العملية الاقتصادية وحركتها عبر الزمن
٣٩٣	ثانياً: الأنواع المختلفة للتحليل الاقتصادي

الباب الرابع

النظرية الاقتصادية بين الكلاسيك وماركس

الفصل الأول: كيف طرح مشكلة الثمن في الاقتصاد

الرأسمالي ٤٠٥

أولاً: طرح مشكلة الثمن ٤٠٥

ثانياً: طرح مشكلة القيمة ٤١٦

الفصل الثاني: نظرية القيمة والثمن ٤٢٧

أولاً: نظرية العمل في القيمة ٤٢٨

ثانياً: الانتقال من القيمة الى ثمن السوق ٤٣٧

الفصل الثالث: نظرية التوزيع ٤٤٥

أولاً: المفهوم العام لنظرية التوزيع ٤٤٧

ثانياً: المنهج العام لنظرية التوزيع ٤٥٠

ثالثاً: نظريات التوزيع الخاصة بالانصبية في الناتج

الاجتماعي ٤٥٦

الفصل الرابع: نظرية التطور الاقتصادي الرأسمالي ٤٦٩

أولاً: الية التطور الاقتصادي الرأسمالي: نماذج تجدد

الانتاج ٤٧٠

نموذج تجدد الانتاج عند فرنسوا كينييه ٤٧١

نماذج تجدد الانتاج عند كارل ماركس ٤٨٣

ثانياً: قوانين التطور الاقتصادي الرأسمالي وما ينتهي اليه

في المدى البعيد جداً ٥٣٣

الباب الخامس

النظرية الاقتصادية للمدرسة النيوكلاسيكية

٥٤٧.....	الفصل الأول: نظرية ثمن السوق: نظرة عامة
٥٥١.....	أولاً: الطلب
٥٧٢.....	ثانياً: العرض
٥٨٢.....	ثالثاً: ثمن السوق
٥٩٣.....	رابعاً: مرونة الطلب والعرض
٦١٥.....	الفصل الثاني: نظرية سلوك المستهلك
	أولاً: سلوك المستهلك وتحديد الطلب وفقاً لنظرية المنفعة
٦٢٣.....	القابلة للقياس
	ثانياً: سلوك المستهلك وتحديد الطلب وفقاً لنظرية المنفعة
٦٣٣.....	القابلة للتفصيل
٦٥٩.....	ثالثاً: المقارنة بين نتائج النظريتين
٦٦٥.....	الفصل الثالث: نظرية سلوك المشروع
٦٦٥.....	أولاً: تاريخ المشكلة
٦٧٥.....	ثانياً: نفقة الانتاج
٧١٧.....	ثالثاً: الطلب على السلع التي ينتجها المشروع
٧٢٤.....	رابعاً: توازن المشروع
٧٣١.....	الفصل الرابع: من توازن المشروع الى توازن الصناعة
٧٣١.....	أولاً: توازن الصناعة في الزمن القصير
٧٣٥.....	ثانياً: توازن المشروع وتوازن الصناعة في الزمن الطويل

٧٤١	ثالثاً: تكيف العرض لتقلبات الطلب عبر الزمن
٧٤٩	الفصل الخامس: اثمان عناصر الانتاج
٧٥١	أولاً: الطلب على عناصر الانتاج
٧٦٤	ثانياً: عرض عناصر الانتاج
٧٦٩	ثالثاً: نظريات اثمان عناصر الانتاج
٧٨٤	الفصل السادس: النظرية الاقتصادية لفالراس
٧٨٨	أولاً: تحليل التوازن العام
٨٠٠	ثانياً: التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية

الباب السادس

في نقد النظرية الحدية في تحديد الائتمان

٨١٣	الفصل الأول: النقد الداخلي للنظرية الحدية في تحديد الائتمان
٨١٤	أولاً: الطبيعة الدائرية للاستدلال الحدي في نظرية الائتمان
٨١٤	ثانياً: النظرية الحدية وسلوك المشروع في واقع الاقتصاد الرأسمالي
٨٢٥	الفصل الثاني: النقد الخارجي للنظرية الحدية

الباب السابع

الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية

٨٤٧	الفصل الأول: الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية، الرأسمالية في بداية السبعينات
٨٤٧	أولاً: سوء استخدام قوى الانتاج

٨٥٦	ثانياً: توزيع الدخل في ظل الرأسمالية
٨٦٠	ثالثاً: التطور غير التوازن
		الفصل الثاني: منظومة اخلاقيات الاقتصاد الرأسمالي
٨٦٧	المعاصر
		أولاً: التطور الرأسمالي يكرس اخلاقية انعدام العدالة
٨٦٨	الاجتماعية
		ثانياً: العنصرية تنتعش كاحدى فرائد منظومة اخلاقيات
٨٧٤	الرأسمالية
		ثالثاً: الفساد: العقد الفريد الذي يتوسط منظومة اخلاقيات
٨٨٠	الرأسمالية
		رابعاً: العنف والارهاب، بهما تقترب منظومة اخلاقيات
٨٨٧	الرأسمالية من الاكتمال
		خامساً: الجريمة المنظمة دولياً والجاسوسية والقرصنة
٨٩٣	المصرفية تكمل منظومة اخلاقيات الرأسمالية

القسم الثالث

الاقتصاد السياسي والاشتراكية

٩٠٥	تمهيد
-----	-------	-------

الباب الثامن

التركيب التنظيمي للاقتصاد المخطط

		الفصل الاول: في تنظم العلاقات بين المركز والوحدات
٩٢٣	الاقتصادية
٩٢٤	أولاً: تنظيم هيئات التخطيط

٩٢٧	ثانياً: تنظيم هيئات التسيير الاقتصادي
٩٣٥	ثالثاً: درجة مباشرة العلاقة بين المركز والقاعدة
	الفصل الثاني: في تنظيم العلاقات داخل الوحدة الاقتصادية
٩٤١
٩٤١	أولاً: العلاقة بين هيئة التخطيط وهيئة التسيير
	ثانياً: من يقوم باتخاذ قرارات التسيير داخل الوحدة الاقتصادية
٩٤٢
٩٤٥	الفصل الثالث: في تنظيم العلاقات بين الوحدات الاقتصادية
٩٤٦	أولاً: العلاقات بين الوحدات الانتاجية
٩٥٢	ثانياً: العلاقات بين الوحدات الانتاجية والمستهلكين
	الباب التاسع
	عملية التخطيط الاقتصادي
	الفصل الأول: العمل التخطيطي: اعداد الخطة متوسطة الأجل
٩٦٥
٩٦٥	أولاً: العمل السابق على العمل التخطيطي
٩٧٣	ثانياً: مراحل تحضير الخطة
٩٨١	الفصل الثاني: مشكلات تنفيذ الخطة
٩٨٥	أولاً: الاجراءات التي تضمن تنفيذ الخطة
٩٨٨	ثانياً: الرقابة على تنفيذ الخطة
	الفصل الثالث: النتائج الأساسية الخاصة بطبيعة عملية التخطيط
٩٩٥

ملحق الباب التاسع: البيانات الاحصائية الاساسية اللازمة	
لتحضير الخطة	١٠٠١

الباب العاشر

المشكلات الاقتصادية كما تعرض في الاقتصاد المخطط

الفصل الأول: مشكلة السياسة الاستشارية	١٠١١
الفصل الثاني: مشكلات سياسة الائتمان	١٠٣١
الفصل الثالث: مشكلات سياسة الأجور	١٠٤٣
أولاً: الأجور كحافز للعمل	١٠٤٧
ثانياً: الأجور كحافز في الوحدة الانتاجية	١٠٥٠
ثالثاً: خطة الأجور	١٠٥١
قراءة مختارة	١٠٥٩

دكتور محمد دويدار

* أستاذ الاقتصاد السياسي بقسم العلوم الاقتصادية والمالية بكلية الحقوق، جامعة الاسكندرية.

* درس القانون والاقتصاد في جامعات الاسكندرية ولندن وباريس.

* استاذ سابق بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، وأستاذ زائر بجامعات قسطنطينية، وهران، الرباط تونس، بيروت، لوفانيوم بكنشاسا، الكونجو برازافيل، بنين، تناناريف، باريس، مونبلييه، موستار، ساسكس، ويمعهد الأمم المتحدة لتخطيط التنمية (داكار)، معهد البحر الأبيض للدراسات الزراعية (مونبلييه)، معهد التخطيط (الجزائر)، معهد التخطيط (طرابلس)، معهد التخطيط الإقليمي (دوالا).

* ساهم في مشروعات التطوير الجامعي في الجزائر والكونجو برازافيل ومدغشقر. ووضع برنامج الدراسة لمعهد التخطيط بالجزائر ومعهد التخطيط بطرابلس، وساهم في إنشاء القسم العربي بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر.

* عمل مستشاراً للإدارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية ولدى المنظمة العربية للتصنيع، ولدى منظمات الأمم المتحدة، اليونيسكو، مشروع الأمم المتحدة للبيئة، مشروع الأمم المتحدة للتنمية، منظمة العمل الدولية، قسم الأمم المتحدة للتعاون الفني، كما عمل مديراً لمشروع الأمم المتحدة للتعاون الفني في التخطيط الإنمائي والتدريب في طرابلس (ليبيا).

* له مؤلفات عديدة باللغات العربية والفرنسية والانجليزية في النظرية الاقتصادية ونظرية التخلف ونظرية التطور والاقتصاد الدولي والاقتصاد المالي وتخطيط التنمية وتاريخ الفكر الاقتصادي واقتصاديات البيئة ومشكلات النظام التعليمي، بعض هذه المؤلفات ترجم إلى اللغات الإسبانية والإيطالية والبرتغالية.

* حصل على وسام العلوم والفنون من الدرجة الأولى (مصر، ١٩٨٣).

* عضو الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية (١٩٧١).

* عضو جمعية الاقتصاديين بالعالم الثالث (الجزائر، ١٩٧٦).

* عضو الجمعية الدولية لعلوم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتكنولوجيا (بروكسل، ١٩٨٠).

* انتخب رئيساً لجمعية الاقتصاديين الإفريقيين (ولجادوجو، ١٩٨٧).

* انتخب عضواً بمجلس إدارة الجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس، ١٩٨٩).

* انتخب عضواً بمجلس إدارة المعهد الدولي لتخطيط التعليم، اليونيسكو (باريس، ١٩٨٨).

* عضو اللجنة الاستشارية الدولية للتنمية الريفية، منظمة العمل الدولية (جنيف، ١٩٩٠).

* عضو مجلس إدارة معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية.

* عضو اللجنة الاقتصادية بالمجلس الأعلى للفنون والثقافة، وزارة الثقافة (القاهرة، ١٩٩٥).

* عضو المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية (القاهرة، ١٩٩٦).

* حاصل على الجائزة التقديرية لجامعة الاسكندرية، (الاسكندرية ١٩٩٩).

هذا الكتاب
مبادئ الاقتصاد السياسي
دكتور محمد دويدار

الجزء الأول: الأساسيات.
الجزء الثاني: الاقتصاد النقدي.
الجزء الثالث: الاقتصاد الدولي.
الجزء الرابع: الاقتصاد المالي.
الجزء الخامس: تاريخ الفكر الاقتصادي.

Biblioteca Alvalado



0331657